

002011

حسب هذا الكتاب الحاج يكسر بن فاسم
بكر موش في سبيل الله حبس مؤيد الايباع
ولا يشتري ولا يورث حتى يرث الله الارض ومي
عليها وهو خير الوارثين وجعله في ابي
الصالحين من اولاد 6

و

- ٢ الكتاب الثاني عشر في الاجارات والشركة والقسمة
٤ باب الاجارة بدل مال بعناه وهي اما من شيء محرم
٢٣ باب اختلف في اجرة تعليم القرءان وكتابة المصحف وقسمة الارض وحساب
بين قوم والحجامة والرقيا وعلى بيوت مكة
٤٥ باب من شرط جواز الجائز تعيين ثمن وقدر منفعة مالم ينع عنه تحريماً
٦٦ فصل الاجارات وجهان منافع في معين محسوس ومنافع بذمة
٩٩ باب هل عقد الاجارة لازم كالبيع او جائز ولكل رجوع فيه
١٢٠ باب صح رجوع كل بعد عقد ولو نقد الثمن ودخل في العمل
١٢٤ باب ان اخرج رب عمل محله كارض او زرع استأجر أجيراً
١٤٢ باب ان مات اجير عمل معين وقد نقد له المعلوم قبل الاتمام
١٦٢ باب ضمن الاجير ان تعدى اتفاقاً وان بتضييعه استاجر عليه
١٨١ فصل جاز لا يجبر منع ما بيده حتى ياخذ اجرتة فان تلف معمولاً
١٨٧ باب ان اختلف صانع مع رب المصنوع في صفة الصنعة
٢٠١ باب سن جواز شركة المضاربة اجماعاً وعرفت باتفاق على اعطاء
٢١٥ باب ضمن المضارب راس المال ان شرط الربح كله
٢٢٨ باب جاز له اخذ من مضارب بيع او قيمة وله بيع من رب المال
٢٤٣ فصل لا يخلط مقارض اموال قيراض ولا يستخدم مالا
٢٥٢ فصل ان هلك بنض قراض قبل شروع فيه ثم عمل فربح
٢٥٨ باب جاز اجماعاً شركة متعدد في خاص متساو من جنس
٢٦٤ باب شركة المفاوضة ان يبيع كل لصاحبه ماله وهل من شرطها
٢٧٧ فصل اجاز الاكثر منا شركة الابدان واختير فسادها
٢٧٩ باب ان لم يعرف لاحد مال او ثبت فلاسه وله اولاد تفرقوا

- ٢٩٦ فصل لا تمقد شركة بين ورثة ان خرج احدهم الى ماله
٣٥٥ فصل لزم شريك غائب حفظ مشتركهما ولو دخل ملكه
٣١٦ باب القسمة تميز بعض الانصباء من بعض وانواعها
٣٤٥ باب من شرط جواز القسمة الجنس ولا تصح في جزاف
٣٦٤ فصل ان تعدد الاصل كالحيوان والعروض واختلفت انواعها
٣٧٧ باب من دعا شريكه الى حاكم في قسمة اصل بينهما
٣٩١ فصل ان ادعى وارث منهم بعد القسمة
٤٠٢ باب جعلت قسمة القرعة بطيياً للنفوس ومن ثم يحجر عليها
٤١٢ فصل يخط على مقبرة ومسجد ويستثنى في قسمة وكذا التمار
٤١٩ باب لا تنقض قسمة ولا رجوع فيها الا ان طرأ عليها فسخ
٤٣٣ خاتمة وان قسم كفدان على ثلاثة فجاز غبن من طرفاني
٤٣٨ الكتاب الثالث عشر في الرهن وما يتعلق به
٤٦٢ فصل صفة القبض في الاصول اخذ مرتين من رهن
٤٦٨ باب ان تعامل اثنان واراداه رهنًا اتياشهدوا وقال لهم
٤٧٤ فصل جاز لمرتبه من شروط الرهن عند عقده ان يقول
٤٨٢ فصل السخري مالم يشترط عند عقده بيعه عند الاجل
٤٩٥ فصل جاز لهما ان يتفقا على رجل ولو عبدا باذن
٥٠٥ باب ان قال للراهن فعلت في رهنك ما يفسخه او تبرأت منه
٥٢١ باب جاز لهما التمانع من زيادة ونقص في رهن على اصلاحه
٦٢٩ باب تلزم الراهن مؤنة الرهن وما يحتاجه
٥٣٩ باب على المرتبه حرز الرهن كيف شاء ومحلّه
٥٤٤ فصل ان ضاع رهن بيد مرتبه فقبل لا يرجع احدهما
٥٥٥ فصل دخول صيد مرهون الحرم كذهابه فان خرج منه
٤٦٨ باب لا ينتفع مرتبه برهنه وينسخ بذلك منه ولو امر به

- ٥٨٠ باب جازله ان يبيع ثمار رهنه ان ادركت لراهنه بلا استقصاء
٥٧٥ فصل ان رهنه امة هي زوجة مرتبتها قبل جازله
٥٩٣ باب جازله بعد حلول اجل دينه بيع رهنه ويأتي حاكما
٦٠٧ فصل ان قال الراهن او قريبه او صديقه للمرتبة خذ ماك
٦١٣ خاتمة يقبل في رهن قول مرتبتها مع يمينه ان اختلف
٦٢٧ الكتاب الرابع عشر في الشفعة وما يتعلق بها
٠٠٠ وعرفت شرعا بانها تملك قهري يثبت للشريك القديم
٦٣٢ باب يجب كون المشفوع فيه اصلا كدار او بيت او جنان
٦٧٣ باب يجب لشريك وجار لدفع ضرر او اشتراك نفع
٦٥٨ فصل ولاشفعة فيما باع احد الزوجين لآخر
٦٦١ باب المشفوع عليه هو من انتقل اليه الملك او خليفة
٦٦٦ باب اذا اراد الشفيع اخذ شفيعته اتى المشتري
٦٨٥ باب ياخذ الشفيع الكل او يتركه ان كان كالمشفوع عليه
٦٩٩ باب هل يجب على الفور بشرط العلم والتقدير وامكان الطلب
٧١٠ باب ان مات مشتر لم يشفع وارثه الا ان احيائها في حياته
٧٢٧ خاتمة ان قال بائع بعث بمائة والمشتري بخمسين وثبت

﴿تمت﴾



الجزء الخامس

من شرح النيل وشفاء العليل في الاجارات والرهن
تأليف الامام المعظم شيخ الاسلام العلامة
الشيخ محمد بن يوسف اطفيش
متع الله المسلمين بحياته
آمين

﴿تنبه﴾

ان الشارح دعا بالسوء لمن يختصر شرح النيل او يحشي منه على النيل
ولا يرجح من يفعل ذلك او يقصده او يأمر به فانما تعثيت فيه ليدرس
ويعمل بما فيه لا ليشغل بالتصرف فيه او بالزيادة فيه مثل ان يقال ومن
غيره ثم يقال رجع فن فعل ذلك لا يرجح

﴿طبع على دمة صاحب الامتياز محمد بن يوسف الباروني وشركاءه﴾



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الثاني عشر في الاجارات وما معها

الكتاب الثاني عشر في
لاجارات وما معها

وهو الشركة بأنواعها والحياسة والاحازة والقسمة والدليل على جوازها قوله تعالى فان ارضعن لكم فاتوهن أجورهن وقوله تبارك وتعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله تعالى حكاية يا أبت استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين قال اني أريد ان انكحك احدي ابنتي هاتين على ان تاجرني ثماني حجب الى قوله والله على ما نقول وكيل ففيه أصل الاجرة ولو اختلفت الامة في جواز جعل الصداق عتاء في شرمنا وقوله صلى الله عليه وسلم اعطوا الاجير حقه قبل ان يحف عرقه رواد بن عمرو وجابر بن عبد الله وأبو هريرة وفي السند اليه ضعف وقوله صلى الله عليه وسلم من استأجر أجيراً فليتم له أجرته رواه عبد الرزاق عن أبي سعيد فهو منقطع ووصل من طريق أبي حنيفة ونهيه صلى الله عليه وسلم ان يساوم الرجل على سوم أخيه وان يخطب المرأة على خطابة أخيه وان تطالب المرأة طلاقاً اختبأ لتكفي صحفها ومن استأجر أجيراً فليعطه أجرته رواه أبو سعيد وقوله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أنا حبيبتهم يوم القيامة من ظلم ذمياً أو يتيماً أو منع الاجير أجرته وقوله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حراً فأكلم ثمة ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره رواه أبو هريرة وقوله صلى الله عليه وسلم ان أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله رواه ابن عباس وكونه صلى الله عليه وسلم احتجج لاثنتي عشرة ليلة من شهر رمضان حجج له أبو طيبة فسأله عما يأخذ من الناس فاعطاه له وزاده على ذلك رواه ابن عباس ورواية انس احتجج عليه الصلاة والسلام حججه أبو طيبة فأمر له بصاعين

وكلم أهله فوضعوا عنه من خراجهم واسمه نافع ودو عبد بن حارثة ورواية انس أيضاً احتجج عليه الصلاة والسلام وأمرني فاعطيت الحجام أجره ورواية ابن عباس احتجج صلى الله عليه وسلم في الاخذعين بين الكتفين واعطى الحجام أجره ولو كان حراماً لم يعطه اي لانه اعانة على معصية وروى رافع ابن خديج عنه صلى الله عليه وسلم كسب الحجام خبيث ورواية ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم دعا حجاماً حججه وسأله كم خراجك فقال ثلاثة اصوع فوضع عنه صاعاً واعطاه أجره وما ذكره عن ابي عقيل انه أجر نفسه الليل كله بصاعين من ترفاقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاه صاعاً وامسك صاعاً لنفسه فدعاه بالبركة وقوله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظلم حق فانه يدل بطريق مفهوم الصفة مفهوم مخالفة ان لعرق غير ظلم حقاً وذلك على اطلاق وخصه بعض بالاصول ويبقى في الباب الثاني عشر من كتاب الاحكام ما نصه وخص قوله عليه السلام لا عتاء لعرق ظلم بالاصول وما روي انه صلى الله عليه وسلم اشترى من جابر بن عبد الله بغيراً واشترط جابر ظميره من مكة الى المدينة وما جاز استثناءه بالشرط في البيع جاز استثناءه واستثنائه بالاجرة فالمرء جربفتح الجيم كانه قال الشيء كله ومنافعه كلها لي او انا نفسي الاعمل كذا مدة كذا كما يقول البائع مثلاً الشيء كله ومنافعه كلها لك الا مدة كذا اذا اشترط منفعة في المبيع اعني كانه يقول ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم من اخذ الاجرة على شيء فهو له ضامن ما خلا الراعي اذا غلب رواه اصحاب الديوان مرفوعاً في كتاب الاجارات ورواه في الضمانات غير مرفوع والله اعلم وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشطراً ما يخرج منها من تمر او زرع وفي رواية فسأله ان يقرهم بها على ان يكفوا عملها ولم نصف الثمر فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم تقرم بها على ذلك ما شئنا فقروا بها حتى اجلاهم عمر وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع الى يهود خيبر نخل خيبر وارضها على ان يعملوها من اموالهم ولم شطراً ثمراها وعن حنضلة بن قيس سالت رافع بن خديج عن كراء الارض بالذهب والفضة قال لا بأس به انما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصاديانات وافئال المداول واشياء من الزرع

فيلك هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ويهلك هذا ولم يكن للناس كراهة الا هذا فلذلك
 زجر عنه فاما شيء مضمون معلوم فلا بأس وفيه بيان لما اجل من النهي في رابة
 ثابت بن الضحاك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وامر بالمواجزة
 والله اعلم وفي الاحاديث والايات المذكورة دليل على بطلان منع الاصم وابن
 غلبه الاجارة وشبهتهما ان المعاضات انما يستحق فيها تسليم الثمن بتسليم العين
 كالحال في الاعيان المحسوسة والمنافع في وقت العقد معدومة فكان ذلك غرراً ومن
 بيع ما لم يخلق وقولها باطل قال بعض قومنا انهما مبتدعان في الاصول فلا يعد
 خلافاً بينهما خلافاً وفي الديوان والاجارة جائزة بين بني آدم كلهم الاحرار البالغين
 العقلاء ذكورهم وانثاهم موحدتهم ومشركهم ما دامت عقولهم صحيحة وجائزة في
 الاوقات والاماكن كلها وجائز ان يستاجر الواحد الاثني او اكثر من ذلك وتستاجر
 الجماعة واحداً وتستاجر الجماعة الجماعة وتجوز اجارة بني آدم كلهم صغيرهم وكبيرهم
 ذكورهم وانثاهم احرارهم وعبيدهم الا ما يكره من اجارة الموحد المشرك من اجل ما يخضع
 الموحد للمشركه ويستثنى وقت نداء الجمعة والسجدة وما الصغير فيستاجر باذن قائمه وان
 لم يكن له واحتاج استوجر برفق وعدل * باب * في تعريف الاجارة وبيان ما لا تجوز فيه
 ورد اخذها كالا تجوز وانفاق معطيها * الاجارة * لغة الجزاء على العمل وهو بفتح الحزة
 وكسر هاء ضمها وهي الاجر بفتح الحزة واسكان الجيم بمعنى والفعل الماضي اجره بفتح الجيم
 وقصر الحزة قبلها والمضارع ياجره بكسر الجيم وضمها ويقال ايضا اجره بد الحزة وفتح الجيم
 وهو فعل ماض مزيد الالف من باب المفاعلة والمضارع يوجر بضم الياء وكسر الجيم والمعنى في
 الكل اعطاه جزاء عمله ومصدر هذا مواجزة ويقال ايضا اجرت الانسان او المملوك او
 الدابة عقدت له ان يعمل لي بالاجرة والاجرة ما يجازى به على العمل والاجر كذلك
 ويستعمل ايضا مصدراً ويقال ايضا في ذلك اجر بالمد وضبط لفظ المد والقصر في
 الماضي والمضارع مثل امروا جرت المرأة بالمد اباحت نفسها باجر واستأجرته واجرته
 بالقصر واجرته بالمد فاجري صار اجيري والكرو والكرأ بكسر الكاف فيهما
 اجر المستأجر ويقال كراهه مكاراة وكراه واكثره واكراني دابته فاكثرته والاسم
 الكرو والكرو بفتح كافهما وتضم كاف الثاني ايضا قال بعض الاندلسيين قد

* باب * الاجارة

يسمى الكراء اجارة واحكامه كالا جارة في اركانه وشروطه وقد يختص اسم الاجارة
 باستئجار الآدمي ويختص الكراء بالدواب والرباع والارضين والعروض وكذا قال
 القرطبي من الاندلسيين الاجارة تطلق على منافع من يعقل والا كرية على منافع من
 لا يعقل قال البرزلي يعني اصطلاحاً وقد يطلق احدهما على الآخر وتعرف الاجارة
 اصطلاحاً بانها * بدل مال * حلال اي مال كان وقيل لا تجوز الاجارة الا بالنقود
 * بعناء * حلال وهذا تعريفها بحسب امضاءها واثباتها شرعاً واما بحسب مطلق التمسك
 عليها اثباتاً ومنعاً فهي ما ذكره المصنف بلا قيد حال وهي مراده اذ قال وهي امان
 شيء مبرم الخ ويحتمل ان يريد قيد الحلال فيكون التمسك على هذا في قوله وهي اما
 من شيء الخ عائد اليها بمعناها اللغوي او بمعناها المطلق والذي عندي انه تعريف غير
 جامع لان من الاجارة ما هو بدل عناء بعناء مثل ان يستأجر بكرة انساناً على نسف
 كتاب بان يخطط للانسان ثوباً فالاولى ان يقول بدل مال او عناء بعناء والمعذر له
 ان ذلك عنده لا يجوز فان فعلاً رجع كل الى عناؤه وكذلك لم يجوزوه اصحاب الديوان
 قالوا ولا تجوز الاجارة باستنفاع كل ما يستنفع به مثل سكنى الدور والبيوت وخدعة
 العبيد والدواب والاستنفاع بالتياب والاواني اه والصحيح عندي الجواز كضمن
 بضمن في البيوع ولعله المنع انه لما كانت الاجارات لا تخلو من بعض الجهل ارادوا ان
 لا يكون في الجانبين معاً وخرج البيع لانه بدل مال بمال الا عند من اجاز بيع المنافع
 فان البيع عنده بدل مال بمال او عناء والبدل فعل التفاعل وهو عن معاودة فافله
 احد لا حد بلا امره فلا يحكم له عناية بعناء فيه وهذا ظاهر الديوان قالوا فيه وان
 حمل على الدابة غير الحمل الذي اتفقا عليه فهو ضامن للحمل وليس له الكراء وكذلك
 ان حمله صاحب الدابة على غير الدابة التي اتفقا عليها فهو ضامن للحمل وليس له
 الكراء وكذلك غيرهم ان حمل ذلك الحمل على تلك الدابة الى الموضع فعليه الكراء
 وضمن الدابة والحمل وليس على صاحب الحمل شيء وكذلك من عمل برأيه في مال
 رجل فآخذ دابته فحمل عليها حمل صاحب الدابة الى الموضع الذي اراده فادركه
 صاحب المال فاخذ منه فعليه عناء الدابة وضمن الحمل ان تلف قبل ان يأخذه صاحبه
 وكذا الغصب والغلط اه وفيه ايضا وان اتفق مع الحصادين فارسلهم الى زرعه

بدل مال بعناء

فغلطوا على زرع غيره فخصدوه فهم ضامنون وليس لهم في الاجرة شيء فظاهر
 انهم انما لا اعطاء لهم على صاحب الزرع كما لا اعطاء لهم على مستأجرهم اه وقيل اذا
 رأى ناساً او احداً يعملون فعمل معهم ولم ينه صاحب المال فله اجرة ان كان من
 يعمل بأجرة وعبرة بعض قومنا من عمل لا احد عملاً بغير امر دار او صل اليه فعملاً
 من مال او غيره لزمه دفع اجرة او ماله ان كان من الاعمال التي لا بد له من
 الاستعجار عليها ومن المال الذي لا بد له من انفاقه اه وفي الناج اه ان عمل معه وقد
 كان معروفاً انه لا يعمل ذلك العمل بأجرة فلا اجرة له ولو عمل بأمره وكذا ان
 لم يعرف انه يعمل ذلك العمل بأجرة ولو عمل باذنه ولو طالبه للعمل وان بين
 انه يعمل مثله باجر فله اجر مثله وقيل ان قال لا اعرفه ممن يعمل بها او
 بدونها فعليه كراء مثله حتى يصح انه ممن يعمل بدونها ومن عرف انه يعمل بها وقال
 الا شراً لا يعمل بها وقد عمل له بأمره فادعى الاجرة كلف كل بيان دعواه فان ثبت
 انه يعمل بها ولم يبين انه استعمله بكذا فله عتاه واذا تعورف عمل بلا اجر في بلاد
 كحل نخلة فطلب الاجرة من عمل مع الناس فلا اجرة له الا ان شرطها وقيل ضعفت
 الاجارة الا بنقد الاجرة لئلا تكون شبهة ببيع الدين بالدين كما سياتي للشيخ في باب
 احكام الطوازي على محل العمل وورده اعطوا الاجير حقه قبل ان يحلف عرقه فانه
 تقرر لا دليل فيه على الضعف قال ابو المؤثر رفع الي في الحديث لا يستعمل الاجير
 حتى تقطع له الاجرة ويعطها قبل ان يحلف عرقه وقيل لا يعطها حتى ينزع من عمله
 وقوله حتى تقطع له اجرة نصر في وجوب تعيين الاجرة * وهي اما من شيء محرم *
 على شيء محرم او على شيء محال * كسمن خمر * ونكح * او * ثمن * خنزير *
 او نفس خنزير او جزء او ثمن جزءه وكتب غير معلم وثمنه وميتة غير نباتها وجلدها
 كان يعطي ذلك في زنى او غيبة او غيبة او كيانة او ناحية * او * من حلال
 * في محرم كاجرة كاهن * بضم الحزرة واسكان الجيم * وناحية ولعابة * وذات
 مزمار * وناحية * ومغنية ومدعي موضع السرقة والدفينة والساحر والناظر في
 كتف شاة يدعي علم الشيء به وكل ما يأخذ على حرام كخذ على غيبة او على غيبة
 او على دلالة على مال قوم او انفسهم او تعليم الفناء او السحر او اللعب بالدف او تعلم

وهي اما من شيء محرم كسمن
 خمر او خنزير او في محرم
 كاجرة كاهن وناحية
 ولعابة وناحية

ذلك وعلى فعل كل معصية او تعليمها او تعليمها كعصر الخمر وحملها وبيعها ورعاية
 الخنازير وحلب البانها وسقي لبنها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 ومن فعل ذلك فعليه الادب وكراء بيت لاهل الكتاب يجمعون فيه صلاتهم
 ويقرؤون فيه كتبهم وكراء الخواصي والاولاد لهم ليعملوا فيها الانبذة وكراء شرك
 يضربون به الناقوس كان يعطي لكاهن على كراته دراهم حلالاً ليست قيمة حرام
 او ثمنه واما من حلال في حلال وهي الجائزة شرعاً وحذفها للعلم بها والمقصود بالباب
 هي واخرها لطول الكلام عليها ومن دابة المصنفين تقديم الاقل لينفروا للاكثر
 ومنها الاجرة على نقل العذرة وسائر الانجاس لان نقلها لالقائها تنزهاً عنها حلال
 بل ان لم يجد الطهارة الا بنقلها وجب وكذا نقلها لمن ينتفع بها للعرث او الشجر او
 النخل اذا اجيز ذلك فان نقلها جائز وكذا نقل الخمر ليراق تجوز الاجرة عليه ويجوز
 عود الضمير في قوله وهي اما ان الخ الى الاجارة المحرمة بدليل قوله اما من شيء محرم
 والضمير عائد الى الاجارة بالمعنى المصدري اي اعطاء الاجرة اما من شيء او بمعنى
 الشيء الذي يجازى به العامل اي من جنس الشيء المحرم * وتصح توبة اخذها *
 اي اخذ الاجرة مما لا يحل او على ما يحل * بالرد لربها ان علم * اي الى يد من
 اعطاه سواء اعطاه من ماله او من مال غيره الذي في يده بخلافه او وكالة او احتساب
 او نحو ذلك وان ردها بيد مالكها دون من اعطاه جازان كان ممن يصح قبضه لمؤلفه
 وعقله وان ابى احدهما ان ياخذها القاهها في حجره او قدامه ان لم يجد حجره بحيث
 يصلها ولا مانع له منها وقيل يوصي له بها وقيل لا شيء عليه * والا يعلم * فـ *
 ان توبته تصح * (بانفاقها) * او مثلها او قيمتها ان لم توجد على الفقراء ولو غير منولين
 من غير البلد الذي هو فيه او من غير بلد من اعطاه لكن الاول ان يعطيا من هو
 من بلد من اعطاه لعله يوافق صاحبها وانما ينفقها لانها حرام لا يعلم صاحبها فلم يجوز له
 امساكها ولم يعلم صاحبها فيعطيه اياها ويعني بالانفاق صاحبها * وانفاق * مثلها *
 ايضاً او قيمتها كفارة لنفسه عن انتفاعه بحرام او قبضه وتلكه سواء وصلها او عوضها
 بيد صاحبها لوجوده او لم يصلها لعدم القدرة عليه فهو على كل حال ينفق مرتين
 وقيل لا يلزمه انفاق مرتين بل مرة واحدة وهو ان ينفقها ان بقيت او مثلها او

وتصح توبة اخذها بالرد
 لربها ان علم والافانقها
 ومثلها

قيمتها ان تلفت وينوي صاحبها وان وجد صاحبها او وارثه بعد الاتفاق مرة او مرتين فليخيره بين الاجر والضمان له * (وينفقها معطيها ان ردت اليه) * تكفيرا لمعصيته التي هي الاتفاق حيث لا يجوز فيعمل الحسنة في موضع السيئة ان الحسنات يذهبن السيئات وان رد اليه قيمتها انفق ما رد اليه من قيمتها وكذا المثل وقيل لا اتفاق عليه * (والا) * ترد اليه * (فلينفق) * (مثلها) * او قيمتها وان انفق المثل او القيمة ثم ردت اليه تلك الاجرة بنفسها فلينفقها ايضا لانه انما انفق المثل او القيمة اذ لم يجدها ولما وجدها بطل اتفاقه السابق ولا يدرك رده وان اعطاها من مال غيره ثم ردت اليه او ردت اليه قيمتها او مثلها فلا ينفق ما رد اليه بل ينفق مثلها او قيمتها من ماله تكفيرا لمعصيته ويردها او قيمتها او مثلها لصاحبها وقيل لا اتفاق عليه ان اعطاها من مال غيره بل يردها او مثلها او قيمتها ان لم يجدها لصاحبها فقط وان اعطاها من مال غيره باذنه ثم ردت هي او المثل او القيمة فليلزم صاحبها اتفاق ما رد من ماله او مثله او قيمته ويلزم ايضا معطيها اتفاق مثلها او قيمتها وقيل لا يلزم معطيها بل له قبضها وامساكها وقيل لا يلزم الاتفاق واحدا وان رجع ذلك الى الورثة فلا اتفاق عليهم لانهم لم يعضوا * (ولا محالة بينه) * اي بين معطيها وبين اخذها * لان المحالة في ذلك اباحة لما حرم الله كما لا محالة في الربا فرد ذلك وقبضه من حقوق الله يردّها بنفسها وان تلفت غرم مثلها وقيل يجوز ان يتحالا لا على نية تسويغ ما فعلا بل ذلك الاخذ ينوي انه مال لزمي رده ولا يحل لي لاني اخذته على معصية وقبلته الان لا على معصية بل على رسم تصدقه او هبته لي اذ تركه لي الان وصاحبه ينوي انه مال لم يخرج من ملكه وانه باق على ملكه ولو اخرجته لانه في معصية وان اخذه قد لزمه الرد لي لكنني قد تركته له الان لا على المعصية بل على مجرد الصدقة او الهبة وما ذكره المصنف من الاتفاق في قوله وينفقها معطيها انما هو في اتفاق حلال على حرام ولما اتفاق حرام فاذا رد اليه ما هو حرام فليرده الى ربه كمال من زنى او كهانة وما ذكره من انه يردّها الى ربه اراد فيه برهها مالها تحقيقا لا من خرجت من يده حراما وفيه خير ذلك فلما كن من زنى او كهانة فليرده اعطيه فهو ربه وما كن من غصب ونحوه فربه المغموب منه لا معطيه فالمراد بربه ما يشمل ذلك كله وقيل

وينفقها معطيها ان ردت اليه والامثالها ولا محالة بينه وبين اخذها

فمن اعطى فيما لا يحل انه ينفقه ان رجع اليه او ينفق ما رد اليه من قيمة او مثل ثم ينفق سبعة امثاله وقيل كما مر لا يلزم من اخذ الا الرد والتوبة ولا يلزم من اعطى الا التوبة والقبض ان ردت اليه او قيمتها او مثلها او اطاق ان يستردها بلا قيام فتنه والمعاصي كلها في اقوال المسئلة كلها سواء في حق المعطي والذي اخذ وتخصيص بعضها في بعض الاثار كالزنى والنياحة وتعليم العلم بشرط الاجرة تمثيل لا تخصيص لكن مسألة التعليم انما هي في حق الذي ياخذ على التعليم والذي يعطي بنية اثبات بدعة التعليم بشرط واما من لم يجد التعليم لنفسه او لغيره الا باجرة لمن يعلمهم فاعطى بنية احياء العلم فلا باس عليه بل له الثواب العظيم ولزم الذي يعلمهم الرد او الرد والاتفاق كما مر ولا يصح توبة من اخذ مالا يحل الا برده او به وبالاتفاق وليس مرادهم حصر عدم صحة التوبة الا بالرد في هؤلاء الثلاثة الزنى والنياحة والتعليم ولو كان قد يتوهم الحصر توهم ما لكنه غيّر مراد وقد يقال غيرهم تصح توبته ولو قبل الرد او الاتفاق اذا نواوا الرد وهم لا تصح الا بالرد او بالاتفاق ولكن لا دليل على الفرق وتجوز الاجرة على المكروه لانه غير معصية الا ما ورد النبي عنه * ولا تجوز * الاجارة * على طاعة الله ولو نافلة * لما روي انه صلى الله عليه وسلم امر بعض اصحابه او بعض عماله ان يتخذوا مودنا لا ياخذ على اذانه اجرا وقد مر الخلاف في الاذان هل هو فرض والا كل بالدين حرام قال ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي ستة رحمه الله قال صاحب الدخيرة من المملكية قاعدة لا يجتمع في الشرع العوضان في باب المعاوضة اشخص واحد ولذلك منعنا الاجارة على الصلاة ونحوها لحصولها مع عوضها لفاعليها وفي الديوان لا يصلي خلف من ياخذ الاجرة على صلاته فان صلى فلا اعادة عليه ولعل هذا مبني على ان صلاة الماموم غير مرتبطة بصلاة الامام والا فالظاهر على هذا ان صلاة الامام باطلة ويحتمل انها غير باطلة ولكنه عاص ومن صلى خلف من لا ولاية له كمن صلى وحده وصلاته ايضا في نفسه صحيحة والله اعلم فليجروني القناطر ما يدل على جواز الاجرة على وجه صحيح حيث قال وفي كتاب الغزالي فان اخذ رزقا من المسجد وقد وقف على من يقوم بامامة او من السلطان او من احد من الناس فلا يحكم بتجريمه ولكنه مكروه والكراهة في الفرائض

ولا تجوز على طاعة الله ولو نافلة

اشد منها في التراخي وتكون له اجرة على مداوته على حضور الموضع ومراقبته
 مصالح المسجد في اقامة الجماعة لا على نفس الصلاة اه قلت ان جعل ذلك اجرة
 فلا يجوز له اخذه على انه اجرة عندنا وان جعل اجرة وكان ياخذ ويأني كونه اجرة
 وياخذ بنية انها صدقة فقل يجوز له وقيل لا كما يدل عليه كلام في كتاب
 الاطوار وان جعل صدقة على الامام او هبة واخذه بلانية الاجرة جاز له بلا كراهة
 ان كان يحد في نفسه انه يصلي اماماً ولولم يكن ذلك وكذا على سائر الطاعات او
 على ترك المعاصي وفي قوانين الاحكام الشرعية ما حاصله انه يشترط ان تكون
 المنفعة مباحة لا محرمة ولا واجبة اما المحرم فلا يجوز اجراءه واما الواجب كالصلاة
 والصيام فلا تجوز الاجارة عليه وتجوز الاجارة على الامامة مع الاذان والقيام
 بالمسجد لا على الصلاة بانفرادها ومنعها ابن حبيب مجتمعاً ومفترقاً واجازها ابن عبد
 الحكم مجتمعاً ومفترقاً اه ولا تجوز الاجرة على القضاء باتفاق قال ابو الحسن
 الطرطوش هذا اذا كانت الاجرة من ايدي الناس وان كانت من بيت المال
 جازت باتفاق فسال الشوشاوي واما الاجرة على الفتوى فان تعين عليه الجواب
 لعدم غيره في البلد فهو حرام باتفاق وان لم يتعين فاقوال الجواز والمنع والكراهة قال
 ابو الحسن الطرطوش كل اجرة تختلف فيها فانما هي اجرة على ايدي الناس وان
 كانت من بيت المال فلا خلاف في جوازها وتجوز الاجارة على الامامة في قول
 وتمنع في قول وقيل تكره وقيل تمنع في الفرض وتجوز في النفل وقيل تمنع على
 الصلاة وحدها وتجوز عليها مع غيرها كالاذان وشهر هذا القول ولا تجوز على الاذان
 وقيل تجوز وقيل تكره وكذا على الحج لانه عمل آخرة بدنيا وفي الديوان ولا ياخذ
 الاجرة على تعليم الفسل والوضوء والصلاة والاذان فانها من السمات ولا
 على الحكم فانها من السمات وجائزة على تعليم الصنائع كلها وان اتفق رجل مع رجل
 ان يعلم صنعة معلومة باجرة معلومة ولو كان ذلك مجهولاً مثل الصباغة والحياطة
 والحرازة وما اشبه ذلك فان بلغ الى ذلك الاجل فلم يعلم فله اجرة كلها وان تعلم
 من الناس فللمتعلم تلك الاجرة وليس للمعلم فيها شيء وقيل غير ذلك ويجوز له ان

ياخذ الاجرة على تعليم الفراسة والسباحة وادلال الدواب من الخيل والبغال والجمال
 وغير ذلك وتجوز الاجارة على قطع الرق والكتب والمصاحف ونقط المصاحف
 وشكلها وتجليدها وتزيينها لا على خطها ولا ينبغي له ان ياخذ الاجرة على خط الكتب
 وتليها وتصححها وتجوز للماشطة على المشط والظفر والزينة والحلق وفرق شعر
 الراس وزرع القمل وما اشبه ذلك وعلى حلق الراس وقص الشارب وتقليم الاظفار
 اه اي وتنف الابط او حلقه او حلق الشارب وتنف العانة او حلقها لزوجها او
 شريته او منهما له قالوا ايضاً والخيانة والكي والقطع لا اقبالة الا ان لم تشترط الاجرة
 ولا على نزع الاسنان وقيل جائز وتجوز على رباط الذكور من الحيوان واما الحصي
 فلا الا ان اعطاه بغير شرط فائز وجاز للطبيب ان ياخذ الاجرة ما لم يقطع وان قطع فلا
 ياخذ على القطع وكذا البيطار لا ياخذ على القطع ومنهم من يرخص لما في ذلك
 وتجوز على الدلالة على قتل الجاني او على قتله او اعانته على قتله وتجوز على دلالة على
 غريمه او من له عليه الحق او تعريم غريمه له ويجوز اعطاءه على قتل الطاعن في الدين او
 المرتد او مانع الحق ولا يجوز لمن ياخذها ويجوز اعطاءه لمن يصرف عنه الظلم او عن غيره ولا
 يجوز لمن ياخذها وكذا الخفارة يجوز لمن يعطيها ولا يجوز لمن ياخذها ويجوز لمن يعطي الاجرة
 لمن يدل على ما تلف له ولا يجوز لمن ياخذها اذا علم الموضع الذي كان فيه ذلك الشيء اه
 يعنون بغير طريق العرافة المذكورة المنهي عنها قالوا ولا يجوز ان ياخذها على الدلالة
 على من اخذه ولا ياخذ الاجرة على تجويز الشفعة ولا على ردها لغيره من الناس
 ولا ياخذ الاجرة على ان يكون حاكماً او ان يكون خليفة لكل معنى تجوز فيه
 الخليفة اه مثلها الوكالة قالوا وقيل في الخلافة على انفاذ الوصية بالرخصة ان ياخذ
 عليها الاجرة ولا ياخذ الاجرة على رد الاقالة فيما باع واشتراه ولا ياخذ الاجرة على
 الرضى بالعيب وقيل جائزة وياخذ الاجرة على تجويز وليته واما على غير وليته فلا
 يجوز له ان لم يتعن الا ان جوزه الولي او المرأة الى ذلك واما الخطبة فانه ياخذ الاجرة
 على ان يخطب لغيره اذا تعنى ولا ياخذ الاجرة على اقامة الحدود ولا على اخراج الحق
 ولا يجوز لمن وجب عليه الحق ان يعطي الاجرة للشرطة ان يتركه ولا يوصله الى الامام
 ويجوز له ان يفعل ذلك فيما لم يجب عليه ولا يجوز ان ياخذوها ولا يجوز للامام

ان ياخذ الاجرة على تعطيل الحقوق لانه قيل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حالت شناعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في ملكه اي عانده ولا يجوز للرجل ياخذ الاجرة على امراته ليبيت عندها في غير ليلتها ولا يجوز له ان ياخذ الاجرة على ان يتركها لا يسها وان اخذها في هذه الوجوه كلها فهي فداء ومنهم من يقول ليس ذلك بفداء وان تركها فليرد لها مالها وقيل جائز له امساكها وكذلك هي لا تاخذ الاجرة على الزوج ان يتركها لا يسها ولا يجوز للمرأة ايضاً ان تاخذ الاجرة على ضارتها على ان تترك لها ليلتها ولا يجوز لها ان تعطي الاجرة للزوج على ضارتها ولا يجوز للزوج ذلك ايضاً ولا توخذ الاجرة على تحمل الشهادة ولا على اداءها وجوز اخذها لشاهد دعي لاداء شهادة هي عند ان خاف تلفاً تلف ذات او عضو او منفعة حاسة او مضرة عظيمة من جوع او عطش او عراء او مضرة من المضرات وان لعياله ولا سيما لنفسه لاشتغاله بآداءها عن طلب قوته وقوتهم او قوة احدهم او قوته مما يطعم او يشرب او عن طلب ما يكتسبون او يكتسي او ما يقيم به او نفسه عن المضرة واشتغاله بهذا اي بطلب القوة واجب فذلك من دخول فرض على فرض فيشتغل بالاكاد الا ان اعطاه المشهود له او غيره ما يقيم عن ذلك فياخذها ولو كان يودي في البلد فيتفرغ للاداء حيثئذ وجوباً فان لم يخف التلف ولا المضرة العظيمة لم يحز له اخذها الا ان طوب لاداءها خارج القرنيين او حيث يخاف في الطريق فله اخذ الاجرة ولو كان غنياً وان تحملها على ان يودها في البلد او موضع كذا فله اخذها ان دعاه الى اداءها في غير ذلك ان كان ابعد وقيل ولو اقرب او مساوياً وان شاء قال لا اخرج عما شرطت واذا تحملها بلا شرط موضع لزمه اداءها داخل القرنيين ان لم يمنعه مانع لا خارجها الا ان شاء او باجرة ويدل على قول جواز الاخذ الذي ذكره المصنف ان خاف تلفاً انه يجوز لقائم اليتيم بالصيانة من ابيه او من غيره الا كل بالمعروف من مال اليتيم ان كان فقيراً كما ذكرته مبيناً في قوله تعالى فمن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف وان اعلى المشهود له شيئاً من عنده الشهادة بلا شرط من احدها ولا نية من الشاهد للاجرة فله اخذها لان ذلك مطابق صدقة او هبة او هدية وقد قال صلى

وجوز اخذها لشاهد دعي
باداء شهادة عنده ان خاف
تلفاً وان لعياله لاشتغاله
باداءها عن طلب قوته
وقوتهم واشتغاله بهذا واجب

الله عليه وسلم لكرموا الشهود فان الله يستخرج بهم الحق وباقامتها بامر صاحبها مرة عند قاض او حاكم او عند اثنين او عند واحد واثنين او اكثر او عند كاتب سقط الفرض عنه وجاز اخذ عوض عليه ثانية كحج عن غيره وتعليم القران وعمل مود لنفعه ونفع مواجره وجازت المدعو لتحملها باولى

بعد اخذه المرة الاولى لاحتياجه اولاً الى القوت اي عند المرة الثانية التي اراد فيها المشهود له اقامتها بعد ما اقامها وكذا المرة الثالثة والرابعة فصاعداً بلا حد اذا اداها او لا كما يجزي فطلب لاعادتها لنسيان القاضي او غيره اولدها به بالعزل او الموت او آفة فيقوم عليه الغريم متلاً او لارتداده او ارتداد من اودعت عنده او لضياع الكتاب الذي كتبت فيه او لغير ذلك وان اداها كما لا يجزي او بلا امر من صاحبها فلا اجر له على اعادتها حتى يعيدها بعد اداءها على وجه يجزي وان اداها كما لا يجزي بتقصير من صاحبها مثل ان يطلبه ان يودها عنده من هو اصم او من لا يكون قاضياً او كاتباً او شاهداً فله اجره ويعيدها بعد ذلك بلا اجر عند من يجزي اداءها عنده وان وافقه على اداءها كما لا يجزي على علم منه فلا اجرة له وانما جاز له الاخذ في المرة الثانية لانها حيثئذ صارت من سائر الامور المباحات التي لا يجب فعلها عن الغير لجاز له اخذها كما لا يجوز اخذها على حج عن غير واعتمار وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وتعليم القرآن عند بعض واجازها ابو اسحاق الحضرمي بمقدار مخصوص لمقدار من القرآن مخصوص وقيل لا ياخذ الاجرة على تعليمه وهو مشهور المذهب وقد قال بعد ذلك باب اختلاف في اجرة تعليم القرآن كما يجوز اخذها على عمل مود لنفعه اي نفع اجير ونفع مواجره اي الذي عقد الاجرة للاجير لانه يتنفع بالاجرة ومثلها من ناب عنها مثل ان تطي الاجرة لزيد على ان يقوم بخنائه لتشفاعه عن فساد يملك او يصله او يملكها او على ان يقوم بخنائه فيشتغل به عن مضرتك او مضرة غيره وجازت المدعو اخذها باولى يعني انه اذا جاز على قول ان ياخذ الاجر على اراءها

بعد حملها فالاولى ان تجوز له على ان يتحملها لان تحملها غير متفق على وجوبه ولا
فرض كفاية وادائها بعد تحملها متفق على وجوبه ولانه فرض عين فهذا الكلام
متصل بقوله وجوز اخذها لشاهد دعي لاداء شهادة عنده ان خاف تلقا اعني ان
ما ذكره من الاولوية هو بالنظر اليه ويبحث بان ما هنالك قيد بخوف التلف وبانها
لم يقيد فلا يكون اخذها للتحمل بلا خوف تلف اولى بالجواز من اخذها للاداء مع
خوف التلف ويحجب بالتزام ذلك لان ادائها بعد تحملها اوجب من تحملها
لاختلاف فهم في وجوب تحملها او يحجب بانه بنى على قول من اجاز اخذها للتحمل ان
خاف التلف او نحوه في الذهاب الى التحمل او طلب خروجه القرسخين او خروجه
عن موضع اشترط ان لا يخرج منه ويجوز ان يكون قوله وجازت بمدعو الخ متصلاً
بقوله وباقامتها مرة سقط الفرض عنه فانه اذا جاز له اخذ الاجرة على ادائها بعد اقامتها
فالول ان يجوز اخذها على التحمل وحرمت على مراء اي جدال في امر العلم
والقران او غيرها وفي امر الدنيا وامر الآخرة فيما يتعلق بالمعرفة او باللسان او
بالجوارح فلولا ورود الحديث بجواز التسابق بالرهن لقلنا بال منع وورد الجواز ايضاً
بالرمي بنحو السهام وورد الجواز ايضاً بالقرآن قيل وبالعلم وان لم ان جميع ما ذكره
المصنف من مسابقة وقطع بسيف وغير ذلك داخل في اراء فاعطف ذلك على
اراء عطف خاص على عام ويجوز ان يريد بالراء المراء باللسان فيكون عطف مغاير وهو
التبادر من العبارة لان التبادر من المراء كونه باللسان وهو الحقيقة في مسابقة
بنا على أنها لا تجوز الاجرة عليها وهو قول بعض العلماء ولو بالحيل كأنه لم يصح
حديث جوازها بالحيل فلا او لم يصح عنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل
ان يريد بالمسابقة المسابقة التي لم تشرع بالاحرة كمسابقة بما لا يقابل به كالحمار ومسابقة
بالارجل فانه صلى الله عليه وسلم سابق عائشة بارجلها مسابقة ثم سابقها فسبقها
فقال هذه بتلك ولم يجعل اجرة بينهما الا ان مجرد عدم جعلها ليس نصاً في منعها ولا ظاهر
فيه وقيل تجوز اراهنه على السبق بالرجلين وبالخيروا بالمال كما يأتي ان شاء الله تعالى ومسابقة
بين اثنين او اكثر مع جل كل منهما او منهم ردنا ان سبق ويؤيد الاحتمال الاول
مقابلة ذلك بقوله بعد وجوزت مسابقة قال ضيام قيل لما روى زيد ان اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون بالدخيل باسا قال كانوا اعف من ذلك
يعني انه لولا تجويزه صلى الله عليه وسلم لتورعوا عنه وقطع بسيف مثل
ان يذبحوا بعيرا او ينحروه او بقره او غير ذلك ويقولون من قطعه بضربة واحدة فهو
له اوله كذا او من وصل بضربة موضع كذا منه او يفعلون به ذلك حياً على ان له
كذا وهو زيادة معصية او يفعلون ذلك لخشة او غيرها ورمي بسهم او
بنادق او نحوها وقيل بجواز الاجرة على الرمي او على رفع شيء ثقيل كصخرة
وخشبة من موضع لا آخر او رفعه الى ركبتيه او الى وسطه او الى كفه او فوق
رأسه او نحو ذلك او فصله عن الارض او مد اليد او اليدين به الى امام او جهة من
الجهات اذا كان لا فائدة للاستأجر في رفعه وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم وجد
بعض الصحابة يتنازعون حجراً عظيماً ايهم يرفعه ولم يغلظ عليهم ولا نسبهم الى ذنب
ولكنه قال لهم انا انبئكم بالشديد قالوا بلى قال الذي يملك هواه عند الغضب لا من
يرفع الصخرة العظيمة وليس ذلك حراماً وانما الحرام اخذ الاجرة على ذلك ودلى
اكل مقدار معين من طعام او شرب مقدار معين من ماء او نحوه يقول
له ان اكلته او شربته فلك كذا فلا تجل هذه الاجرة ويرد له ايضاً مثل او قيمة
ما اكل او شرب بانه اكله او شربه بطريق لا يجوز وهو مكن اكل طعاماً او شرب
شراً على ان يتقوى به على عمل بدف او يزمار او نحو ذلك من المعاصي فانه يرد
وكذا ان قال ان اكلت او شربت ذلك المقدار فهو لك لا طالبك بقيته فانه يعطيه
مثله او قيمته وليست اباحة مالكمه مبيحة له وسوغة له ولو كانت مبيحة وسوغة لم يرد
واباحت انواع القمار كلها ولا تجوز على زوج فرد مثل ان يجني بيده او ثوبه او غيرها
شيئاً فيقول له الآخر هو زوج او فرد ويجعلان الاجرة على اصابة كميته او ينظر الى
مجموع شيء فيقول انه زوج او فرد او نحو ذلك وذلك كله من معنى القمار واكل
مال الناس بالباطل ولا تجوز على قمار مامن انواع القمار وهو بكسر
القاف وتخفيف الميم وهو مصدر قامر بفتح الميم بعد الف يقال قامر مقامرة وقماراً فقمره
يقمره كمنصره ينصره بمعنى راهنه فغلبه روى ابو داود ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن معاقرة الاعراب وهي مفاخرتهم فكانهم يتفاخرون بان يقر كل واحد منهم

رقطع بسيف ورمي او على
رفع ثقل من موضع لا آخر
وعلى اكل معين من طعام
وعلى قمار

وحرمت على مراء ومسابقة

عدداً من ابله فاهم كان فقره اكثر كان غالباً فكره النبي صلى الله عليه وسلم لها
لثلا يكون مما اهل به لغير الله تعالى وروى ابو داود ايضاً انه صلى الله عليه وسلم
نهى عن طعام المتبارين اي المتغالبين واصابت اهل الكوفة مجاعة فعقرهم سام بن
غالب ابو الفرزدق ناقة لاهله وصنع منها طعاماً واهدى الى قوم من بني تميم جفائاً
من تريد ووجه جفنة منها الى سحيم بن وثيل رئيس قومه انقائل الما ابن جلا وطلاع
الشيايا البيت فقها سحيم وضرب الذي اتى بها وقال انا مفتقر الى طعام ذائب اذا نحر
هو ناقة نحرنا ناقة اخرى فقرا ناقة فقرا غالب من الغد ناقتين فقرا سحيم ناقتين
فقرا في اليوم الثالث غالب ثلاثاً فقرا سحيم ثلاثاً فقرا ذائب في الرابع مائة ولم يكن
عند سحيم هذا العدد فلم يعقر واسرها في نفسه فلما اقتضت المجاعة ودخل الناس
الكوفة قال بنو رياح وهم قوم سحيم جررت عينا عار الدهر هلا نحرنا ذائب ما نحر
غالب وكنا نعطيك مكن كل ناقة ناقتين فانتذر بان ابله كانت غائبة وقال للناس
شأنكم والاكل وكان ذلك في خلافة ذي فاستفتي في حل الأكل منها فقضي بجرمتها
وقال هذه ذبحت لغير ما كلة ولم يقصد بها الا المفاخرة والمباهات فالتفت لحومها
على مزلة الكوفة فأكأها الكلاب والمقبان والرخم * ولا على * تزر * وهو
انتقد روالخرص * كقول * قائل لا خرفي طعامي كذا * وكذا مدا اوصاء
او نحو ذلك او يقول هو مد او صاع او نحو ذلك * فيقول * بالنصب عطفاً على
اقول الذي قدرت على حد * وليس عبادة وقر عيني او بالرفع عطفاً على مستأنف
اي يقول صاحب الطعام ذاك فيقول الاخر هو * اكثر * مما ذكرت * ويقول
له ربه اعطيت انك ما زاد على كذا * اي على العدد الذي ذكرته انا او لك كذا
ان كان كما قلت * فلا يحل له * اي لا آخر * اخذه * اي اخذ ما زاد * وجوزت
مساابقة بخيل * على رهن ياخذه السابق ويقال لذلك الرهن السابق يفتح
السين والباء والسابقة بضم السين واسكان الباء اي اجاز بعضهم ذلك فهو قول
مقابل لقوله قبل ذلك ومساابقة راصلة عدم الجواز ولكن اجيز تدريجاً على الجداد في
سبيل الله قال صاحب الذخيرة هذه المسئلة استثبتت من ثلاثة قواعد القمار والمعذيب
للبيوان لغير فائدة وحصول العوض والمعوض لشخص واحد على خلاف في هذا

وتحزير كقائل لا آخر في
طعامي كذا فيقول اكثر
ويقول له ربه اعطيت لك
ما زاد على كذا فلا يحل له
اخذ ما جوزت مساابقة بخيل

واستثبتت من هذه القواعد لمصلحة الجهاد * و * دليل هذا القول انه * روي
ذلك * المذكور من جواز المسابقة بالاجرة وتسمى رهناً عن النبي صلى الله عليه وسلم
وذلك انه روي انه صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل * وفسر * ذلك الجواز
* بادخال فرس بين فرسين * ويسمى محلاً بكسر اللام وكذا صاحبه * فان
امن سبقه * اي امن صاحب الفرسين او احدهما ان يسبقها اي علماً انه لا يسبقها
او علم احدهما انه لا يسبقها * فلا خير فيه * اي لا نجا في ادخاله من اثم ما
يلزم على اخذ من سبق منها اذ لا يخرج بادخاله حيثئذ من معنى القمار * والا *
يومن سبقه بل علماً او ظناً انه يسبق او شكاً او علم او ظناً او شكاً احدهما او علماً انه
يسبقها * جاز * وذلك التفسير رواه جابر بن زيد حديثاً ان النبي صلى الله عليه
وسلم قل من ادخل فرساً بين فرسين فان كان يومن ان يسبق فلا خير فيه وان كان
لا يومن ان يسبق فلا باس به قيل وان لم يدخل واحداً وكان الرهن من احدهما
فقط جاز * فان جعل كل لصاحبه رهناً ايها سبق اخذه * هو لا الثالث *
ذلك * قمار * فلا يجوز سواء لم يدخله ثالثاً او ادخله وانما الجائز ان يضع احدهما
فقط رهناً سواء ادخله ثالثاً ام لم يدخله او يضعهما معاً ويدخله ثالثاً ولا يضع الثالث
لانه ان وضع كانوا كاثنتين وضع كل منهما بلا ادخال ثالث وهذا كما قال * ويضع
الا ولان رهنتين لا الثالث * لان المراد ان يصيرا مع الثالث كاثنتين اخرج احدهما
الرهن دون الاخر وهي الصورة الجائزة واذا ادخله ثالثاً ولم يضع رهناً كانت الصورة
كصورة اثنتين اخرج احدهما فقط وهي جائزة وقال مالك لا يجوز الرهان ان وضع
الرهن معاً ولو ادخله ثالثاً لان الذي اخرج الرهن ان كان سابقاً عاد اليه ما وضع
وكان له ما وضع غيره ايضاً وقد حصل له اجر التسبب الى الجهاد وهو السابق فلا
ياخذ ما وضع غيره لثلا يجتمع له في الشرع العوضان وهما الان سبقه لغيره ورهن
غيره مع رهنه بخلاف ما اذا وضع احدهما فقط فانه ان سبقه الاخر اخذ الرهن اذ لم
يتسبب الى الجهاد تسبباً تاماً لانه لم يضع الرهن وحكمة المعاوضة انما هي انتفاع كل
واحد من المتعاضين بما بدل له والسابق له اجر التسبب الى الجهاد * فيرسلون *
افراسهم * فان سبق احد الاولين * الاخر والمدخل * اخذها طيباً * اي اخذها

وروي ذلك وفسر بادخال
فرس بين فرسين فان امن
سبقه فلا خير فيه والا
جاز فان جعل كل لصاحبه
رهناً ايها سبق اخذه فقمار
ويضع الا ولان رهنتين لا
الثالث فيرسلون فان سبق
احد الاولين اخذها طيباً

طياً بشديد الياء او اخذ طيب باسكانها * وكذا المدخل ان سبقها * فانه ياخذ
 الرهين وان سبق المدخل احدهما وساوى الاخر اخذ مساويه رهن نفسه وتساو رهن
 المسبوق * ولا * عطاء * عليه ان سبق * اي ان سبقه او سبقه احدهما وان
 وضع احدهما فقط سواء ادخلا ثالثاً ام لا وقل اني لا ارجع فيه ان سبقني اخذه
 وان لم يسبقني بل استوفينا او سبقته فهو لمن حضر او لمن تلاني في السبق او لصاحبي
 جاز وقال مالك ان لم يكن الا جادل السبق والاخر معه وكان جاعله سابقاً كله
 من حضر مسابقتهما ولا يا كل مهم لانه بمنزلة الصدقة وقيل يا كل مهم ولا يا كل
 المسبوق الا برضام جميعاً والذي عندنا ان السابق ياخذ رهن نفسه * ومضى قوله *
 اي قول المفسر المدلول عليه بقوله وفسر وهو النبي صلى الله عليه وسلم اذ فسر في
 الحديث المتقدم عن جابر ويجوز رجوع الضمير الى النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم
 ذلك بمطالعة الاصل وهو كلام الايضاح وذلك قرينة وهو اول لان لفظ لا يومن
 ان يسبق مذكور في الحديث بنفسه وفي كلام المصنف بعناء اذ قال والا * لا يومن
 ان يسبق بان كان جواداً * بتحقيق الواو اي سناً كرمافاً ونشط قوي والباء مفعلة بمجذوف
 خبر المبتدا الذي هو قوله معنى والاولى اسقاطها ويقول انه كان جواداً بفتح هـزة
 انه ولعله اراد زيادة الباء في خبر المبتدا المجرد المبتدأ ولكن هذا لا يحسن * لا يا مانان
 سبقه * اياماً * فيذهب بها * اي بالرهين * فهذا حلال وان كان بليداً *
 اي عاجزاً كانه لا يبرح عن موضعه يقل بالذات اي لزوم موضعه ومنه البليد يعني
 القرية مثلاً * بليداً فقد امانه * اي زال عنها خوف سبقه لما بل جزماً او رجحاً
 ترجيحاً قوياً ان يسبقه حتى * كانها لم يدخلا * يد هما وكانها ادخلا حماراً او نحوه
 محالاً يكون سابقاً ولا يعتاد في القتال * * ذلك العقد الواقع بينهما بالمسابقة
 بالرهين او ذلك الرهان * هو قرار * الى هنا انتهى تفسير قوله لا يومن ان يسبق
 وكذا تفسير قوله يومن ان يسبق لا فرق بينهما الا بالذات والاثبات ومعطى التفسير هو
 قوله بان كان جواداً الى قوله فيذهب بها ولو اقتصر عليه لجاز ولكنه زاد ما ذكره
 بعد لبيان كونه حلالاً حيث تدويران ضد ذلك وقد يقال منتهى التفسير هو قوله
 فيذهب بها ولفظ يسبق مبني للمفعول في الموضعين في الحديث موضع الاثبات

وكذا المدخل ان سبقها
 ولا عليه ان سبق ومعنى
 قوله لا يومن ان يسبق
 بان كان جواداً لا يمانان
 سبقه فيذهب بها فهذا
 حلال وان كان بليداً
 بليداً فقد امانه كأنها لم
 يدخلا فهو قرار

وموضع النفي فمعنى يومن ان يسبق ان القلب استوثق بانه يكون مسبقاً او مبني للفادل
 اي زال الخوف من ان يكون سابقاً الاستيثاق بانه لا يكون سابقاً وهو معنى مفهوم
 من اللفظ بلا تقدير لحرف النفي كقوله تعالى وه امنهم من خوف فلا يلزم تقدير اذ
 النفي هكذا يؤمن ان لا يسبق غيره او يومن عدم سبقه غيره وبارة ابن حجر وشروط
 بعض في الحال ان يكون لا يتحقق السبق والمتبادر منها ان المراد انه لا يتحقق ان يكون
 سابقاً وتسمية ما يؤخذ على السبق رهن حقيقة لنوعية على ما يظهر من الصحاح وغيره
 وهو اولى من ان يقال استعارة من الرهن الذي هو اخذك لا ثقة به مما خرج منك
 وهو محتمل لشبهه به اذ في كل منهما وضع شيء في الخارج لا في الذمة يترتب
 التصرف فيه لمن وضع له على الشروط المخصوصة والمسابقة جائزة بين الخيل وجائزة
 بين الابل وجائزة بين الخيل والابل ولا تجوز بين فيلين ولا بين فيل وغيره لانه لا يقاتل
 على القيل وفي الحديث عن ابي هريرة لا سبق الا في خف او حافر او نصل اي سيف
 وتجوز ايضا في رمي السهم كذا قيل واشهر ان النصل هو السهم وانه الجواز دون السيف
 والرمح ومعنى المسابقة بالسهم او السيف او الرمح المسابقة المعنوية وهي ان يغلب
 صاحبه فتحمل عليه المسابقة بالحيوان حيث اجتمعا في كلام واحد فيعتبر من مسابقة
 الحيوان مسابقة الغلبة فيكون من عموم المجاز لا من الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يدخل
 اقل في ذي الخف ولا الحمار والابل في ذي الحافر لانه لا يقاتل عليها والحديث
 رواه الشافعي وابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان وصححه
 والصحيح في روايته فتح الباء في السبق وهو ما يجعل للسابق على سبقه ورواه بعض
 باسكانه اعلى المصدرية والمعنى على الافتتاح ان المطا لا يستحق الا في سابق الخيل والابل
 والنصال لان هذه الامور عدت في قتال العدو وفي بدل الجمل عليها ترغيب في
 الجؤناد ولم يذكر الشافعي القيل وقال ابو اسحاق من قومنا تجوز المسابقة عليه
 لانه يلقى عليه العدو كما يلقى على الخيل ولانه ذو خف والصورة النادرة تدخل في
 العموم على الاصح عند الاصوليين وقال احمد وابو حنيفة وغيرهما لا تصح المسابقة
 عليه لانه لا يحصل الكرواقر عليه فلا معنى للمسابقة عليه فان قل قائل فالابل كالقيل
 في هذا المعنى فالجواب ان العرب تقاتل على الابل اشد القتال وذلك لما داد غلبة

والفيل ليس كذلك ومن قال بالاول قال انه يسبق الخيل في بلاد المند وقيل ايضا
يقاتل على البغل وعليه فتجوز المسابقة عليه بالرهن وقد اختلف هل يسهم لمن قاتل
عليه اكثر من قاتل برجله ولا خلاف في جواز المسابقة بلا اجر على الخيل وغيرها
من الدواب وعلى الاقدام والترامي بالسهم واستعمال الاسلحة لما في ذلك من
التدريب على الحرب لكن قصرها مالك والشافعي اذا كانت بالاجرة على الخف
والحافر والنصل وخصها بعض بالخيل واجازها عطاء في كل شيء قيل اتفقوا على
جوازها بعوضها اذا كان من غير المتسابقين كالامام اذا لم يكن معهم فرس والجمهور
على جوازها ان كان العوض من احد المتسابقين فقط او منه مع اخر من غيرهما او
من ثالث محال ويجوز تعدد الواضمين للرهن ولو ثلاثة فصاعدا ان ادخلوا اخر
لم يضع او ادخلوا اكثر ولم يضع المدخل ولا يجوز تعدد الواضمين ان لم يكن اخرا اكثر
وان وضع واحد جاز ولو اكثر المدخلون بفتح الحاء قال بعض من كتب على رسالة ابي زيد
عند قوله ولا باس بالسبق بالخيل وبالا بل وبالسهم مانعه انما قال لا باس لانه يستثنى من اللهو
واللهو باطل وقد روي مالك في الموطى عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى
الله عليه وسلم سابق بين الخيل الذي اضمرت من الحفاء وكان امدها تنية الوداع
وسابق بين الخيل التي لم تضم من التنية الى مسجد بني زريق وان عبد الله بن عمر
كان من سابق عليها ومثله في مسند الربيع ورواه الترمذي ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم سابق بين الخيل وراهن وفيه ذكر الرهان وليس في حديث الموطى والمسند
والابل بمعنى الخيل في هذا السبق والرمي بالسهم فيه تدريب للجهاد وفي تعليم ذلك
فضل كبير بقصد الجهاد وفي الثلاثة حديث بجواز الرهن عليها بالمسابقة وبغير الرهن
تجوز بالخيل وبالا بل وبالسهم وبالحير وبالبغال وبالاقدام ولا تجوز عندنا بالرهن
الا في الخيل والابل والرمي بالسهم واجاز الرهن محمد بن الحسن على مسابقة
الاقدام واجازت الشافعية الرهن على الحير والبغال فاذا قلنا بجواز الرهن في مسابقة
الثلاثة فيشترط تعيين الفرسين وجعل المعرفة بمسابقة الفرسين وان يسميا مبتدئ الغاية
ومتناها وتعيين الرهن فلا يكون مجهولا وكونه حلالا يصح بيعه فلا يجوز بنحو
ميتة وما لا يباع ولا يخلو من خمسة اوجه الاول ان يخرج الامام او غيره جملا من

غير المتسابقين فيقول من سبق اخذه فهذا يجوز باتفاق والثاني ان يخرج احد المتسابقين
رهنا على ان لا يرجع اليه ان سبق فهذا جائز ايضا باتفاق والثالث ان يخرج كل
واحد منهما سبعا ولم يجعل بينهما محلا على انه ان سبق اخذ الجميع فهذا لا يجوز
باتفاق لانه من القمار والرابع ان يخرج كل واحد منهما جملا ويجعل بينهما محلا
واحدا او اثنين وكلما كثر المحالون كان ابلغ في الجواز على انه ان سبق جاعلي
السبق اخذ الجميع ولا شيء عليه ان كان مشوقا ومن كان سابقا منهما اخذ الجميع
فهذا هو الذي اجاز سعيد بن المسيب وبعض اصحاب مالك منهم ابن المواز وغيره
ومنعه مالك في المشهور والخامس ان يخرج الرهن واحد منهما فقط والمحال بينهما
على انه ان سبق الذي اخرج الرهن اخذه فهذا اختلف فيه قول مالك فرة اجازة ومرة
منعه فهذه خمسة اوجه في الخيل وفي الرمي فما يجوز في الخيل يجوز في الرمي بالسهم
وفي الابل وما يتنع في الخيل يتنع في هذين وقد قال عليه الصلاة والسلام لا سبق الا في
خف او حافر او نصل فالحف الابل والحافر الخيل والنصل السهم فهذا دليل مالك
على جواز الخطر بالثلاثة ولا تكون المسابقة في رمي الحجار ولا في رمي الرماح ولا
يجوز ذلك الا في السهم وذلك على وجهين اما الى الغاية في المسابقة واما الى الاشارة
في المصادفة قال بعض يشترط في الرمي كونه رشقا معلوما او نوعا من الاصابة معينة
من خرق او اصابة بلا خرق او نحو ذلك مما هو معلوم عند اهله ويشترط تعيين
المركب اذ هو الركن الاعظم والله اعلم واذا اخرج شيء اشترط فيه التمين لا التساوي
وقيل لا يجوز دلي المقاضاة بل على التساوي فلا يخرج هذا خمسة وذاك عشرة او سبعة
ومن شرط المحال ان يكون فرسه مجهول الجري وان علم انه مسبق فهو قمار واذا
سبق المحال اخذ الاجرة وان سبق احد اللذين تسابقا اخذ رهنه ورهن صاحبه ولا
شيء للمحال وان سبق المتسابقان مما اخذ كل رهنه وان سبق احدهما مع المحال
اخذ رهنه وقسم رهن صاحبه مع المحال وان وصلوا معا اخذ ذو الرهن رهنه ولا شيء
للمحال واذا تعدد المحال قسم المحالون ما ثبت لهم ان كانوا سابقين او مع واحد ولا
شيء لمن تاخر منهم ولا تجوز الاجرة في السباق بما هو عنه كحفر بير وخياطة ثوب
وقيل تجوز ويراعى في السبق سبق الاذن وقيل سبق الصدر وقيل سبق الفرس مثلا

كله حتى يكون عند موخره رأس الاخر وان وقع الراكب فجري فرسه فكان سابقا
 قبل يعدد بقولان وان تعثر احدهما بالوقوع هل يذر فلا يؤخذ رهنه قولان وان
 تعثر احدهما فرس الآخر يذر من عثر وان وقع واحد وركب فرسه الآخر وسبق كان
 الجمل لصاحب الفرس ولا يرعى في الركوب كبير ولا صغير ولا سرج ولا غير مرج ويكره ان
 يركب الصبي دليها قال مالك ويجوز ركوب الخيل بالمهايم وان كان ذلك يؤذيها وليس من
 تعذيب الحيوان الذي منه قال بعض المالكية ان كان مخرج السبق احد المتسابقين
 فشرط جوازه ان لا يعود اليه بل ان كان الاخر سابقا اخذه ذلك الاخر السابق وان
 كان مخرجه سابقا اخذه من حضر اما المسابقة من غير جعل فلا يشترط فيه شيء
 فتجوز بين السفن والطير والاقدام والرمي بالحجارة والصرع ان كان في ذلك غرض
 صحيح لما شرعوا اما اللعب بالحمام والرد واشطرنج والكعاب والاعواد والبيوت
 المرسومة في الارض او في العود ونحو ذلك فلا يجوز ولو بلا جعل وهو كبيرة وقيل
 غير كبيرة ان لم تكن دلي جعل وعنه صلى الله عليه وسلم من لعب بالرند فقد نهى
 الله ورسوله وفي رواية كانه غمس يده في الدم ولحم الخنزير وكان عند اهل بيت
 من دار ايشة رند فارسلت اليهم لين لم يخرجوه لاجلهم من داري وكان ابن
 عمر يكرهه ويضرب الملاعب به ويقال الرندشين وهذا كله في موطن مالك ويسمى
 الرند ايضا بتقديم الرن والرند قطع تكون من العاج او غيره ملونة يلعب بها ليس
 فيها كيس بل يرمى بها كاللعب بالكعاب بخلاف الشطرنج فانه عيدان يلعب بها
 فيها تدريب وكيس لا يحسنها الا ذكي اقلب ولا يجوز بالمقامرة ولا بنيرها وقال
 بعض المالكية ان كان بلا مقامرة فان كان يذم عليه ردت شهادته وحد الادمان
 ان يلعب به مرتين في العام وان لعب به مرة في العام جازت شهادته وقيل لا يجوز
 ذلك مطلقا وقال الشافعي يجوز اللعب به بنير قمار وهذا في الشطرنج وكذلك يمنع
 غيره من انواع الباطل كالكعاب وغيرها مما يشغل عن ذكر الله وعن الصلاة ويؤدي
 الى كثرة الايمان ولا يسلم عليهم حال اللعب بها ويسلم في غير الحال ويحرم الجاوس
 الى من يلعب بها ويكره النظر اليهم لئلا يشتغل خادعه او يميل اليهم وثبت ان جاليس
 اقوم منهم ومن رضي بعمل قوم فهو شريك معهم ومن اكثر سواد قوم فهو منهم

والطبع يجوز والله اعلم * باب * في بعض الاجارات المختلف فيها * اختلف في
 اجرة تعليم القراء * واجرة عرضه واجرة تعليم كيفية الاداء واجرة تعليم تجويده
 او اعرابه او قراءات القراء * وكتابة المصحف * كله او بعضه في الورق او اللوح
 او في غير ذلك * وقسمة الارض * والنخل والاشجار والدور والبيوت والابار والانهار
 وغير ذلك من الاصول وقسمة الدواب والحلب والساعة والدنانير والدراهم وغير ذلك
 من العروض * وحساب بين قوم * شركاء بالارث او بالشراء او بالهبة او بغير
 ذلك وكان ابن سيرين لا يرى باجرة القسام باسا وسواء في ذلك الخلاف ان يخذ
 الاجرة من اصحاب المال المقسوم او من يت مال اذا جعل الامام او الحاكم للناس
 قساما وفرض له من يت المال اجرة وهذا لا يخذ من اصحاب القسمة وتحمل الاجرة
 للقسام ولو من مال اليتيم نصبه الامام او لم ينصبه وينبغي ان ينصب للناس من
 يتهم لم ويكون عادلا لا غيره ولا عبد ولا مكاتب ولا محدودا في قذف ولا ذمنا
 وجاز اكل القسام طعام احدا شركاء اذا صنعه لم او طعامهم اذا لم يكن رشوة ليخيف
 اليه لان في القسمة شغلا عن الرجوع الى الاهل والبطاول وتكون الاجرة على
 الرؤس لا على السهام اذ قد يكون حساب القليل اشد وفي اثر قومنا اجرة القسام
 ومن يمدل السهام على الرؤس في القول الذي عليه العمل وكذا اجرة الكتاب
 للقسمة وقيل على السهام فمن له نصف فعليه نصف الاجرة ومن له ربع فعليه ربعها
 وهكذا قال العامري

واجر من يقسم او يمدل * على الرؤس وعليه العمل

كذلك الكتاب للوثيقة * للقاسمين مقتضى طريقه

واجرة كابل الزرع ويقال لكيل الزرع التكبير تؤخذ من بايع قال العاصمي

واجرة الكيال في التكسير * من بايع تؤخذ في المشهور

كذلك في الموزون والمكيل * الحكم ذا من غير ما تفصيل

* والحجامة * بكسر الحاء وتخفيف الجيم وهي استخراج الدم بثلاث * والرقيا * هي
 الاعتصام في ازالة مرض او جنون بالقراءة او بكلام ذكر ولا يجوز بما فيه شرك وتكون
 الرقيا بنفث وبلا نفث وكلتاها يجوز الاجر عليهما قال ابن عباس رضي الله عنهما ان

* باب *
 اختلف في اجرة تعليم
 القراء وكتابة المصحف
 وقسمة الارض وحساب
 بين قوم والحجامة والرقيا

نفر من الصحابة مروا بماء اي بجي من احياء العرب فيه لديغ او سليم فقال رجل
من اهل الماء هل فيكم من راق فانطلق رجل منهم فجعل يقرأ فاتحة الكتاب ويجمع
بزاؤه ويشغل فيه فبرئ فأتوا بالشاة فقالوا لا تأخذوها حتى نسئل رسول الله صلى
الله عليه وسلم نسأله فضحك فقال ما ادراك انها رقية اصبتم خذوها واضربوا لي
سهما ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله عز وجل ورواه في المناظر وعن ابي
سعيد الخدري ان ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا في سفر
فمروا بجي من احياء العرب فاستضافوهم ولم يضيفوهم فقالوا لم هل فيكم من راق فان
سيد القوم لديغ او ماء اب فقال رجل منهم نعم فأتاه فقرأه بفاتحة الكتاب فبرئ
الرجل فاعطى قطعا من النعم فام يقبلها فقال حتى اذكر ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له فقال يا رسول الله ما رقية الا
بفاتحة الكتاب فتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما ادراك انها رقية ثم
قال خذوا منهم واضربوا لي معكم بسهم وفي رواية قد استصفناكم فلم تضيفونا لا
نفعل حتى تجعلوا لنا جعلنا وانهم قالوا قد اعيانا امره فلم يشف برقيانا فهل فيكم راق
فقالوا استصفناكم النخ وفي رواية اعطوه ذلك القطيع من النعم فقال اصحابه تقسمه
فقال لا حتى نسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حديث ابن عباس فقال
يا رسول الله اخذ على كتاب الله اجرا فقال ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله
الله فقومنا يستدلون بظاهر الحديث على جواز الاجرة على قراءة القرآن وتعليمه
واقول يعمل ان يكون المعنى ان احق ما اخذتم عليه اجرا عمل وافق كتاب الله
ومن ذلك الموافق لكتاب الله المسنح باليد والنقش ولا تجوز الرقيا بما لا يعلم معناه
مخافة ان يكون فيه شرك الا ان جاءت على يد ثقة وذكر طرفا مما يتعلق
بذلك في تحفة الحب في اصل الطب * وعلى بيوت مكة * ودورها وبنائها
* وارضين * من مكة وغيرها * ومياه * منها ومن غيرها والمراد جنس
ارض مكة وماءها وكذا غير مكة وكذا اختلاف في شراء ذلك وبيعه
* فقيل * الاجرة * على * تعليم * القرآن * ونحو تعليمه * سحت * يضم السين
واسكان الحاء ونضمهما اي حرام سعى الاجرة عليه سحتا لانها تسحت البركة اي

على بيوت مكة وارضين
ومياه فقيل على القرآن
سحت

تقطعها من اضلها فيجب ردها ومن لم يجد ان يعلم الا بها حل له اعطاءها وحرما اخذها وكذا ما
ذكر في الباب وسائر الطاعات وما يحتاج اليه لان القرآن دين الذوبع الدين لا يجوز ولا كل
بالدين حرام وقيل حلال ولو اشترطت حديث صحيح الربيع بن حبيب رحمه الله وغيره
من الصحاح ان امرأة وهبت نفسها للنبي ولم يقبلها وزوجها لرجل لا يجد ما يصدقها بسور
من القرآن فجعل تعليمه اياها تلك السور صداقها لكن في رواية قال لا يحل ذلك لغيرك
وايضا هو لا يجد شيئا ولو اتم حديثا وحديث احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله لكن
تقدم تأويله بان المعنى احق ما اخذتم عليه اجرا عمل وافق كتاب الله واعطى الحسن عشرة
دراهم على التعليم * وقيل حلال ان لم تشترط * وهو قول محمد بن محبوب رحمه الله وقال ابو
اسحاق تجوز الاجرة على تعليم القرآن على اشتراط اجرة معلومة ومقدار معلوم من
القرآن قال لو اهدى اليه من مال اليتيم على تعليم القرآن فلا بأس عليه ما لم يشترطه
انتهى واما الاهداء من مال البالغ العاقل بآمره واهدائه بنفسه فمن باب اولى ويأتى حق
بالطفل من باع ولم يونس رشدا فللقائه عمل المصلحة له ووجه كون كلام ابن محبوب
قولا باجازه الاجرة على القرآن انه فرض المسئلة في كون الاهداء على تعليم القرآن
والمعلم عالم بان الاهداء على التعليم وفي السير في مناقب ابي عبد الله بن سدرين قل
وقد اجتمعت بورجلان في المسجد الكبير جماعة من المشايخ ابو عبد الله محمد بن
بكر وعبد الله المديوني ومحمد بن سدرين وعبد الله بن زوزرتن وغيرهم
فسألهم رجل عن مسئلة وهي الاجرة هل تؤخذ على تعليم القرآن فقال
ابو عبد الله بن بكر المديوني اجب فقل نعم ان لم تؤخذ عليه فعلى من
تؤخذ اذا على رعي البقر فسكت الفقهاء توتيرا له وان لم يحسن في الجواب
لجواز الاجرة على رعي البقر بالاجماع ولعله يريد على تعليم الحروف والادب
قال ابو العباس العذر له انه لو منعها كان ذلك ذريعة الى ترك التعليم فيقضي الي تمام
الجهل وتصير الناس اميين اه وظاهر سؤال الرجل انه سأل على اجرة تعليم القرآن
لا على تعليم حروفه فكان جواب المديوني على اجرة تعليمه بالجواز لان السائل قال
تعليم القرآن ولم يقل تعليم حروف القرآن وادبه وانما سأل لم توقيره لاختلاف
الامة في ذلك اولانه اجتهاده وتوجيه كلامه بتقدير حروف القرآن وادبه خلاف

وقيل حلال ان لم تشترط

الاصل لان الاصل عدم الحذف ولكن ارتكبه من وجه كلامه به لان المذهب
تجريم الاجرة على تعليمه وظهور تحريمه فكان ذلك كالقرينة على الحذف لكن
المتبادران لو كان هذا المحذوف مراد السائل لذكره فيما يتبادر بل لو اراد هذا الضعف
كلامه جدا لان مريد التعلم للكتابة انما يريد تعلم كتابة الحروف مطلقا لا حروف
القرآن خصوصا ودعوى ان المراد خصوص حروفه باعتبار ما يكتب مما لا وما يكتب
غير مما لا وما يكتب بخلاف السواد من المحذوفات وما يكتب بالعد ونحو ذلك
تكلف واما العذر بان ترك الاجرة يفغى الى ترك التعليم وتركه يفغى الى صيرورة
الناس أميين فلا يبيح اخذ الاجرة للمعلم بل يبيح ان يعطيا المتعلم ومعنى قول
المديوني يجوز على رعي البقر ان يجوز على رعيه وحده دون تعليم القرآن فلا يستشكل
بان الاجرة على رعيه يجمع على جوازها والله اعلم قال الشوشاوي وغيره اما حكم تعليم
القرآن بالاجرة ففيه بين العلماء ثلاثة مذاهب الجواز مطلقا قاله مالك والمنع مطلقا
قاله ابو حنيفة الثالث انه يجوز على وجه الاثابة دون الاجارة قاله بعض العلماء واما
الاصل فيه فدلل ابي حنيفة القائل بالمنع مطلقا القرآن والحديث فالقرآن قوله
تعالى قل لا اسئلكم عليه اجرا والحديث قوله عليه الصلاة والسلام باعوا عني ولواية
فامر بالتبليغ دون الاجارة وروى عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه انه قال علمت
القرآن لرجل فاعطاني قوسا اجاهد به فاعلمت بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال اريد ان تطوق بطوق من النار يوم القيامة وفي الديوان علم رجل رجلا
السورة من القرآن على ان يعطيه قوسا وسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
فقال له لو اخذته انفلدك الله به قوسا من نار يوم القيامة وحمل مالك هذا كله على
اول الاسلام لقلة القرآن في اول الاسلام قلت وايضا الآية نفت سوال الاجرة
ولست فيها تحريما ودليل من قال يجوز على وجه الاثابة ولا يجوز على وجه الاجارة
قوله عليه الصلاة والسلام احق ما اكرم عليه الرجل كتاب الله وان القرآن اجل
واعظم من ان تؤخذ عليه الاجرة ولكن يعتقد فيما يعطى على تعليمه انه اثابة لا اجارة
ودليل مالك القائل بالجواز مطلقا قال وهو القول الصحيح القرآن والحديث والعمل
والنظر فدليل القرآن قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى واي بر اعظم من كتاب

الله عز وجل ودليل الحديث قوله عليه الصلاة والسلام احق ما اخذتم عليه اجرا
كتاب الله عز وجل رواه البخاري ومسلم وروى ان امرأة اتت الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقالت اني وهبت لك نفسي فاعرض عنها فاعادت ثانيا فقال لرجل
من اهل المجلس ان لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها يا رسول الله فقال هل معك شيء
فقال ليس معي شيء الا ازارى هذا ان دفعته اليها بقيت بلا ازار فقال له التمس
شيئا ولو خائفا من حديد فقال لم اجد فقال هل معك شيء من القرآن قال نعم معي
منه كذا وكذا فزوجني النبي صلى الله عليه وسلم على ان يعلمها ما معه من القرآن
فهذا الحديث يدل على جواز تعليم القرآن بالاجارة ويدل على جواز النكاح بتعليم
القرآن صداقا ولكن لم يأخذ به مالك في النكاح على مشهور مذهبه وفي المذهب
قول شاذ بجوازه في الصداق ودليل العمل ان علماء المدينة جوزوه واعطى سعد بن
ابي وقاص الاجر على تعليم بنيه وقد علم عطاء في مبدا امره بالجرة وكذا غيره قال
مالك لم يبلغنا ان احدا اكره تعليم القرآن او الكتابة بالجرة واما الوجه الذي
يجوز الاجارة على وجه الاجر او على الجعل فعلى قولين الجواز والمنع وظاهر
كلام ابي محمد في الرسالة الجواز لقوله ولا بأس بتعليم المعلم على الجداق
وهو ظاهر المدونة ودليل جوازه القياس على الجعل في غير هذا الباب
ودليل المنع انه محمول لا يدري هل يتحقق الصبي او لا يتحقق وعلى تقدير التحقق
متى يتحقق قال بعضهم الاجارة في ذلك وجه جائز باتفاق وهو الذي عين فيه الاجل
والاجرة بلا تردد في اعطاء الاجرة مثل ان يقال للمعلم نجاءك على تعليم اولادنا
على ستة اشهر مثلا بكذا وكذا او كل سنة بكذا او كل شهر بكذا ولا يحتاج الى اختبار
عقل الصبي وليس للمعلم الخروج قبل تمام الاجل وليس لاصحابه ان يخرجوه او يخرجوا
اولادهم قبل الاجل لانه اجارة حقيقة فان اراد المعلم الخروج قبل الاجل فلا شيء له
ومن هذا الوجه شبه الجعل وان ارادوا اخراجه فعليه جميع الاجارة ومن هذا الوجه
شبه الاجارة الا اذا قالوا للمعلم نواجر بك كل سنة بكذا او كل شهر بكذا فلكل واحد
الترك متى شاء وللمعلم الاجرة بحسب ما علم واما وجه لا يجوز باتفاق وهو الذي عين
فيه الاجل والاجرة مع التردد في الاجرة مثل ان يقال نواجر بك على تعليم اولادنا سنة

او شهر امثلا بكذا وكذا ان يحدقوا فان لم يحدقوا فلا شيء لك وله اجرة مثله ما لم تكن
الاجرة اكثر من المسمى نعم اختلف فيما اذا كان الصبي يتحدق في ذلك الاجل
بالجواز والمنع مثل ان يقال نواجر لك على تعليم هذا الصبي سنة حزبا واحدا او حزين
او شبه ذلك من القلة فاذا قلنا بالجواز فلا كلام واذا قلنا بالمنع فلا كلام اجرة مثله
ما لم تكن الاجرة اكثر من المسمى واما وجه مختلف فيه وهو الذي لم يذكر فيه الاجل
وهو العمل المعض مثل ان يقال نجاعلك على تعليم اولادنا حتى يتحدقوا القراء ان كله
او يقال حتى يتحدقوا بعضه او يقال حتى يتحدقوا الكتابة فان تحدقوا اعطيناك الاجرة
والا فلا شيء لك فقليل بالمنع لان من شرط العمل ان يكون في شيء لو تركه المجهول
له لم ينتفع به الجاعل ومنع ايضا للجهل اذ لا يدري هل يتحدقون ومتى يتحدقون
فان اتم العمل فاجر مثله والا فلا شيء له وقيل اجر مثله وقيل بالجواز للضرورة ولو وجد
العمل عليه بشرط اختبار الصبي هل هو نبيه او بليد قال ابن شاش في الجواهر
خمس مسائل مترددة بين العمل والاجارة مشاركة المعلم على الحداق او مشاركة الطبيب
على البرء واستخراج الماء والمغارة وكراء السفينة وايام التعاليم السبت والاثنين
والثلاثاء والاربعاء وذلك ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه امر عامر ابن عبد الله الخزازي
ان يلزم الصبيان التعاليم بعد صلاة الصبح الى الضحى ثم من الظهر الى صلاة العصر ويرجعون
في بقية النهار ولا يلزمه تعليمهم بالليل الا بشرط او عادة قال ابو عمران القاسي لا يجوز
له حضور الجنائز ولا عيادة المريض وقت ملازمته الصبيان قال صاحب الحلال ويملقهم
بعد الحو الافطار وقبل الظهر للغداء الكبير وبعض الراحة في العشية بحسب طول
النهار وقصره ووقت التعليم النهار دون الليل ووقت التسريح يوم الخميس ويوم الجمعة
بعد كتبهم الا لواجب وتجميعها وتجويدها يوم الخميس ولا يرجعون الى المكتب الا صبيحة
يوم السبت بهذا امر عمر ابن الخطاب رضي الله عنه - امر ابن عبد الله الخزازي
وذلك انه خرج الى الشام عام فتحها فتاب فيها شهرا ثم انه رجع الى المدينة وقد
استوحش الناس منه فخرجوا الى لقاءه فاول من سبق اليه الصبيان لسرعتهم
ونشاطهم فلقوه على مسيرة يوم وكان ذلك يوم الخميس وبات معهم في الطريق ليلة
الجمعة ودخل معهم المدينة يوم الجمعة قبل الصلاة فقال الاولاد انتم تعلمون يوما

في الخروج ويوما في الدخول وقد جعلت لكم يوم الخميس ويوم الجمعة وقت تسريح
وراحة لكم ولما بعدكم الى يوم القيامة فدعا بالفقر لمن امانت سبته وبالفنى لمن احياها
وفي شرح الرسالة بطلالة الصبيان على العرف جائز والعرف في سائر البلاد ايام الجمع
والاعياد وفي مصر نصف يوم الخميس ايضا وقيل يجوز للمعلم ترويح الصبيان يوما
او يومين قاله ابو اسحاق اتنسي وقاله سحنون في اجوبة القرويين وقال ابو عمران يجوز
بعد يوم الفطر في يوم او في يومين او ثلاثة وفي عيد الاضحى الى خمسة ولا يجوز للمعلم ان
يغيب الى قرية يوما او يومين اثنين او ثلاثة اياها لصاح ضيعة لانه لا يجوز للقاضي والقاضي اجير
للمسلمين كلهم وهو قريب منه ولا يؤذن لهم باكثر من ثلاثة ايام الا باذن اباائهم
بخلاف ايام الاعياد فيؤذن لهم بلا اذن وحكم التسريح للحدقة محدث وتعطيل لا
يجوز للمعلم ان يشترطه على الاباء قاله صاحب الحلال واما حكم الحدقة التي ياخذها
المعلم ففي وثائق الجزري ان الحدقة لازمة شرط او عادة قال ابن يونس يقضى بها
بالضرب والسجن اذا كانت بشرط او عادة واما موضع الحدقة في القراءان ففي اجوبة
القاسي اذا عرف الصبي الكتابة واخذ ايته فللمعلم ثمانية دراهم واذا بلغ سورة الملك
فله اربعة دنانير ذهبيا واذا بلغ سورة الفتح فله ثمانية دنانير ذهبيا واذا بلغ سورة مريم
فله اثني عشر دينارا ذهبيا قال صاحب الحلال هكذا الحكم اذا كانت القراءة بتلقين
بلا كتب ولا لوح وفي اجوبة القرويين للمعلم حدقة الختم اذا اتم الصبي ثلاثة
ارباع القراءان وقيل اذا اتم ثلثي القراءان وقيل يكتب اول آية من سورة البقرة
وقيل يتم سورة البقرة وقيل ليس في المفصل حدقة وقيل لا حدقة الا حدقة الختم
اعني ختم القراءان كما في اجوبة القرويين عن سحنون وانما قلنا للمعلم حدق الختم اذا
اتم ثلاثة ارباع القراءان او ثلثيه او يكتب اول آية من البقرة على ما تقدم لانه
بمنزلة المدبر او ام الولد اذ للسيد انتزاع ما لا مال لم يمرض والمذهب الاياضي الوهي ان
ام الولد امة الا ان عتقت بوجه من وجوه العتق كان يرثها او بعضها ولدها والمشهور ان
الحدقة غير محدودة كما في العتبة ولكن يرجع الامر فيها للعرف والعادة والمرء والمالية وكثرة
الحفظ وقلته فتكثر بكثير الحظ وقل بقلته قال ابن حبيب يقبض بالحدقة على قدر مال
الاب وحفظ الصبي وتجويده الا ان يشترط الاب تركها وان اخرجها ابوه من عند المعلم

فان بقي عن محل الحدقة يسير فهي لازمة له وان بقي سدس ونحوه لم يلزمه شيء الا ان اشترطها المعلم في الاول واذا ترك الاب تعليم ولده من شح قبح فعله اوله لعله عذر وان لم يكن له اب فان كان للصبي مال فليسع عليه في تعليمه وان لم يكن فالتقاضي وان لم يكن جماعة المسلمين وان لم يكن فامه واقاربه الاقرب فالاقرب ومن فروض الكفاية تعليم من اسلم ما يصلي به وترك تعليم الخط للانثى والرسايل والشعر احسن واذا لم يعرف شيئاً لا حروفاً ولا هجاء ولا غير ذلك فلا حدقة له قال سحنون في اجوبة القرويين لا شيء للمعلم في صبي لا يهجو ولا يفهم حروف القراء ان واذا اخطأ الصبي وانتقل من غير متشابه فان كان قليلاً مما لا يسلم منه الا الحفظ المعدودون لم يضر ذلك بالحدقة وان كثر فلا يضره واذا تداولوا صبياً بالحدقة للذي ختم عنده قاله سحنون في اجوبة القرويين وقيل لمن تعلم عنده الاكثر وقيل اكل واحد بقدر ما تعلم عنده ويستحق المعلم الحدقة اذا بلغها وقيل اذا بقي لموضعها اقل من الربع وقيل اذا بقي لموضعها ربع وقيل ثلث واذا اعاد القراء ان فللمعلم الحدقة ايضاً قاله سحنون في اجوبة القرويين وقال صاحب الحال لا حدقة اذا اعاد قول ابو عمران الفاهمي وابو عمران الرجرجي يجب شرط المعلم على من سكن ذلك الموضع اصلاً او طارياً وقال التونسي يجب على من له ولد ووجه الاول ان النفع عايد الى الكل واذا لم يعتقد مع المعلم واراد الخروج فان بلغ ثلاثة اشهر فالشرط لازم واذا مرض المعلم قبل تمام المدة حوسب بوقت المرض لا باستدراكه لان الاجل معين وقد فات بعضه فالوقت به يفوت بثبوته ولانه ايضاً فسخ دين في دين بمنزلة من عليه دراهم الى اجل ثم فسختها في الحصاد لان قبض الا وايل كقبض الا واخر والذي يعقل المضار من اهل الموضع السلطان او القاضي او جماعة من المسلمين فاذا عقده فالشرط لازم لاهل الموضع وينكل من امتنع من تسليم ولده الى المكتب ويمجر على ما ينوبه من اجرة المعلم ومن ابى طرد وفي ان قدر عليه لدمه ركناً من اركان الدين ولا تجوز شهادته ويودب ادباً وجيماً قال ابو محمد يكره الرجل على احضار ولده وقال ابن بطلان لا يلزم الاب ان يعلم ولده القراء انما يجب عليه ان يعلمه المعاييد خاصة ويجب على المعلم الوفاء حتى يتم الاجل ولو لم يبق الا واحد كان ذلك في صفقة

او صفتين ولا يجوز للمعلم الخروج قبل تمام الاجل قال ابن القاسم في كتاب العتبة وكتاب الاستيعاب وقيل قالاً بالجواز وقال بالجواز ابن ابي زيد في اجوبة القرويين ولا صحابه اخراجه متى شاءوا وله من الاجرة بقدر ما جلس ولو يوماً واحداً وكذا قال ابو العباس الداودي في كتاب الاسئلة والاجوبة وقيل لا شيء له الا بتمام العمل واذا اخرج فقال ابو الحسن الصغير يستحقها بتمام اجل لا حين خروجه واما الذي يتبعه المعلم اذا ارتحلوا او تفرقوا ففي اجوبة القابسي يتبع الاكثر وتكون له الاجرة الكاملة على الاكثر لان الاقل يتبع الاكثر سواء تفرقوا باختيار او اضطرار بخلاف الراعي لان الراعي اذا تفرقوا عنه اخذ الاجرة الكاملة بحساب ما رعى لهم وقيل بعض شراح الرسالة المراد بالحداق حفظ جميع القرآن او بعضه ويشترط في المعلم ان يكون مستورا الحال متزوجاً فان كان اعرب سئل عن حاله فان لم يسمع منه الا العفاف ابيح نصبه للتعليم والا فلا وينبغي ان يكون مهيباً عوساً من غير عنف غير مزاح قال بعض شراح الرسالة المقصود من التعليم للقرآن ان يكون حفظاً وانقائاً لقوانينه من اخفاء واظهار ونحوها وتعليم مخارج الحروف ورياضة الصبي في ذلك والمكتابة على رسم المصاحف وينهى عن تعليمهم ابا جاد ونحوه مما هو وسيلة الى الدخول في علم النجوم واحكامها والحدقة ظاهراً هي حفظ القرآن في صدره ونظراً هي ان يقرأه في المصحف فان شرط الحدقة في سنة مثلاً فليل لا يجوز كخياطة ثوب في يوم وقيل يجوز هذا دون ذلك فان تم الاجل فلم يتحقق فله اجر مثله وان فرط المعلم ادب وان اعتذر ببلادة الصبي اختبر فان صح ما قال فله من الاجرة بقدر ما علم ونظر الى تعب الاول وتهذيب الثاني * وجوزت * اي الاجارة * على تعليم الصناعات * المباحة والمشروعة * ولو خطا * لان التعليم من نطق اللسان والنطق من الاعمال وداخل في العمل الذي يثاب عليه ويعاقب ويسمى كسباً وقد مر عن بعضهم ان للطواف اجرة اذا باع باللسان ولم يمش * ومنعت * اي ومنعها بعضهم لانه ليس فيها عمل الجوارح غير اللسان والصحيح جوازها لان النطق عمل وهو موثر في البدن حتي انه اذا اكثر الانسان التكلم عبي ويصفر ويقل بكثرة الضياح ويكون منه الصداق فان كان في تعليمه عيشي او يشير بيده او رجله او يمشي ليراه فيتعلم بالاجرة

وجوزت على تعليم

الصناعات ولو خطاً ومنعت

تعليمه ما هو وسيلة الى الدخول في

علم النجوم واحكامها والحدقة ظاهراً هي

حفظ القرآن في صدره ونظراً هي ان يقرأه

في المصحف فان شرط الحدقة في سنة مثلاً فليل

او شئ الى موضع التعليم لحاجة المتعلم فله اجرة عمله جزما وفي اجرة المتكلم قولان
 وذلك لان الاداة مال وهي مما ينقص وان عمل بها المتعلم لاحد باجرة فالاجرة له لا
 لصاحبها لانه عمل بيده ولان صاحبها قد كانت له بها اجرة وكذا ان عمل بها النسبة
 في ماله او جرتها مالا بالصنع بها ولو كان ان شرط على ذلك وقيل ان كان الشرط فيها
 عليه لانه لم يحلل حراما ولم يحرم حلالا * والمختار الجواز * اي جواز الاجرة * على
 حرز الاطفال * ومن ينزل منزلة الطفل من البالغ لان الحرز عمل اذ كانت يفاق
 عليهم الباب او يرد من خرج منهم بالانتقل من موضعه ويراقبهم فهو كالشايخ
 والراعي * ويرى الاقلام وتسطير الواحهم * ونحو ذلك مما هو عمل غير عمل اللسان
 لانه ان لم يسطر له سطر هو معوجا بل اولى من ذلك ان يعتبر تسطير اله بحسب
 تجدد احواله من حفظ وعدمه وصعوبة - فقط ما يكتب وسهولته فيكون دد السطور
 يقل ويكثر بحسب ذلك فيكون يمتددة ويسوسة * لا على التعليم * فاذا كان
 يعلمهم ويفعل ذلك فله الاجرة بحسب ذلك لا بحسب التعليم * و * الاجرة
 * هي عليه * اي على التعليم * متنوعة * وهو المذهب وكل ما مر من امر الحديقة
 فهو من احوال قومنا واما الاهداء ولو من مال اليتيم فجاز لمن يفعله وكذا كل ما لا
 يعد من الاكل بالدين وثبت عندنا بطلالة الصبيان يوم الخميس ويوم الجمعة على
 حد ما مر عن الشوشاوي * ولا ياخذ معلم على ختمة * كما يفعله قومنا على الحديقة
 وقد مر وانما سقته لك لان المصنف ذكر قولنا بالجواز ولا احتمال كلام المديوني رحمه
 الله اياه * وولادة * ولادة المعلم او ولادة ابي الصبي او قايمة او من كان من اهله
 * وقدم من سفر * قدوم ابيه او قايمة او من كان من اهله * ما يجعل له عند
 ذلك * لانه مداراة وان اطمن قلبه الى ذلك وعلم برضاكم بذلك بلا كراهة فله
 اكله وتماسكه ولا على تاديبه وقال الشوشاوي وبعض شراح الرسالة ولا يقضى بالعطية
 في مثل الاعياد والمواسم وتستحب واما اعياد النصارى واليهود فلا يجوز الاهداء فيها
 على رسمهم ولا قبول هداياهم فيها لان في ذلك تعظيم الشرك وكثير من الناس يقبل
 ذلك منهم كميند القطر عند اليهودي قل بعض الشيوخ اذا قلنا يقضى بالحديقة فمات
 الاب قبل اخذها والقضاء بها فلا شئ للمعلم على الورثة وكذلك اذا مات المعلم فلا

والمختار الجواز على حرز
 الاطفال ويرى الاقلام
 وتسطير الواحهم لا على
 التعليم وهي عليه متنوعة
 ولا ياخذ معلم على ختمة
 وولادة وقدم من سفر
 ما يجعل له عند ذلك

شئ لورثته على الاب وسيل سخون عن ترك ابنه يشتل بالالم ويقوم بما عليه من
 العمل اله في ذاك اجر فقال اجرة في ذلك اعظم من الحج والجهاد والرباط واذا تناحل
 الصبي وعده قرعه من غير شتم ولا لعن ولا هجر فان لم يفد ضربه بسوط لين نحو
 الثلاثة والاربعة من غير تأثير وينتهي الى عشرة فان عرف الصبي بالمروب او بعدم
 المبالاة استاذن المعلم وليه وزاد في ضربه واستحب سخون ان لا يولي المعلم احدا من
 الصبيان ضرب صبي قال ومن حسن النظر المتفرقة بين الذكور والاناث قال ابو
 عمران القاسبي يكره جمعهم وقيد ابن عرفة بمن بلغ التفرقة في المضاجع قال ولا تثبل
 شهادة بعضهم على بعض وقيل يحكم بقول من يعرف بالصدق منهم وينهاهم عن
 التعامل بالربا في الطعام وغيره مال والسوط وممكن التعليم على المعلم وان بلغ الصبي
 مبلغ الادب جاز ان يعلم في المسجد وان كان صغيرا يعث فروى ابن القاسم لاحب
 ذلك ولا يجوز ان يجمعهم ورسلم لمن ولد او تزوج ليقولوا شيئا ويأخذوا ما ياتون
 به له ولا يجوز ان يجعلهم خدما له في قضاء حوائجه كالاخطاب والسقي قل
 الجزولي الا بشرط او اذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ظهر النسي في
 الامراء والرشوة من الوزراء والسخف من القراء والمداينة من الخاصة والتحليل من
 العامة فباطن الارض خير من ظاهرها واذا ارشاه الصبي فبطه فانه يقدر في شهادته
 وبالله التوفيق وفي اجوبة القرويين ان ما ياخذ المعلم في الاعياد والمواسم جائز
 يقضى به اذا جرى به عرف او شرط الا ان اعلموا الصغير لان الصغير لا يملك وان ملك
 لم يميز ايضا لانه محجور عليه فان اخذه فهو جرحه في شهادته وامامته الا ان اطمن
 قلبه ان ذلك رسالة من ابيه او قايمة قيل او كان فضلة يخاف عليها الضياع وان اخذ
 في اعياد الكفار فجرحة فيها ولو اخذ على بالغ ما لك قال بعض يجوز ما اخذ
 المعلم من النسيمة والعروس بشرط ان لا يكون في خروجهم اذابة لهم وان لا يخرجهم
 حتى يستاذن اباؤهم اما عند الوقوع واما عند المشاركة وان يكون ذلك بعيب نفس
 المعطي وان لا يبعثهم حتى يبعث اليه العروس وانفساء وان يخرجهم في وقت لا
 يضرهم كالخميس والوقت الذي لا يكونون عنده في المكتب وان انخرم شرط حرم
 ذلك وخرج فاعله وان لم يسو بينهم بان فضل من احسن اليه منهم فجرحة في شهادته

وامامته وعنه صلى الله عليه وسلم شرار معاصي صبيانكم اقلهم رحمة لليتيم واغناظهم
للمسكين ويجوز ارسال بعض الصبيان الى بعض ان قرب الموضع وله ان يستخلف
بعضهم اذا خرج لما يعرض له ان كان ذلك نادرا وان تطوع بشيء للمعلم زيادة
على اجرتة فقليل يجوز لانه كالتطوع بشيء بعد انعقاد البيع او الحرف وقيل لا ولا
يحاسبونه بالزيادة لان اجرتة ليست اجرة صحيحة بل مزجت بالمزوف لانها واجبة
على من ليس له ولد ولاجل هذا جاز له بيع الطعام الذي يآخذه ممن ليس له ولد قبل
قبضه على المشهور وقال بعض لم ان يحاسبوه بما زادوا تطوعا على اجرتة وسبب
القولين هل تعلق الزيادة بعد العقد بالعقد ام لا واعلم انه لاحد فيما يعلم من
القراءن لاختلاف العقل والاحوال وقيل محدود بخمس آيات لقول عمرو بن الخطاب
رضي الله عنه تعلموا القرآن خمس آيات خمس آيات فان جبريل عليه السلام
اتزل على محمد صلى الله عليه وسلم خمس آيات خمس آيات ولان الامور الخمسات
ما لوفات في الشريعة فمن ذلك بني الاسلام على خمس وجعلت الغنائم خمسة
وجعلت زكاة الابل والبقر في خمسة وجعلت شهادة اللعان خمسا وجعلت الايمان في
القسامة خمسين وجعلت الاصابع والبنان خمسا وخمس اذكري في القرآن من عدد
الانباء خمسة وعشرين وجعل اولي العزم خمسة وكلمات ام القرآن خمسا وعشرين
واسماء تلي في القرآن خمسة وكلمات سورة الاخلاص خمس عشرة وعدد آيات
سورة الفلق خمسا وكذا سورة الناس وحكم مداد الصبيان الطهارة وكرة
ابو عمران القاسي ونجسه ابو عبد الله محمد بن ياسين الرجراجي والاختلاف
فمن لا يتحفظون عن النجس وصفة تاديب الصبي الضرب المتوسط لاشدائد ولا
خفيف والصحيح ان ذلك بحسبه فبعض لا يمثل الا بالضرب الشديد وبعض
بالخفيف وبعض بالشتم فلا يضرب وبعض يلاشتم فلا يشتم ولا يضرب والضرب بسوط
رطب لين عريض قاله صاحب الحلل لكن قاله في ضرب الصبي على ترك الصلاة ويضرب
فوق الظهر على الثوب او المقعدة او الكتف او الصدر او العضد والذراع بسوط لين قال
صاحب الحلل من المالكية او على باطن القدمين مجردين لكن قال هذا انما هو على
ترك الصلاة ويضرب على الصلاة واللوح والشتم والكذب والمروب من المكتب

وعقوب الوالدين ومخالطة اقران السوء وغير ذلك من المظالم قال ابن القاسم زمان
الضرب عشرين سنين وقال اشهب سبع سنين وهذا على الصلاة وعندنا يضرب على
غير الصلاة لسبع سنين قيل يضرب على الصلاة ثلاثة اسواط وعلى اللوح بخمسة
وعلى الشتم سبعة وعلى المروب من المكتب عشرة وقال ابن ابي زيد يجوز على البطالة
عشرة وعلى القراءة ثلاثة وان جاوز فعليه دية ما اصاب قيل والزواج ضرب
زوجه اذا عصته عشرة وما زاد تقتص به منه وقال اشهب على السب سبعة وعلى
المروب من المكتب عشرة وعلى الحفظ ثلاثة قال قومنا ولا يكون الضرب الا اسفل
القدمين قال اشهب ان جاوز ثلاثة على ظاهر القدمين اقتص منه لانه تعدى ولا
يضرب على البطن قال بعض قومنا ولا على الظهر ولا ضمان على ماتولد من الضرب
الجائز ولزم الضمان على نفس الضرب المعتوم وعلى ماتولد منه قيل يضرب الصبي على
التعلم ولا يرشى قاله ابن القاسم واشهب وقيل يرشى ولا يضرب وقيل لا يرشى
ولا يضرب بل يضرب والقول بانه يرشى ضعيف لانه قد يكسل بدم الاعطاء
ويكون عمله غير خالص وقالوا ذلك في الصلاة وكان لبعضهم ولد فامتنع من الصلاة
فتأجره ابوه بشيء معلوم فلما حل الاجل تقاضاه فامتنع الاب من اعطاء الاجرة فقال
صلاتك لنفسك ومالي لماذا فقال له الولد اذا كن قصدك هذا فوالله ما صليتها لك
بظهارة وياخذ المعلم من احباس المسجد وقيل ان كان مؤذنا او اما ما وياخذ الزكاة
ولو كان غنيا وكذا العلماء الذين فيهم تقع الاسلام كالتقاضي والمفتين والمدرسين
والمؤذنين والائمة قاله النوالي قال اللخمي جاز للعاملين ولو كانوا اغنياء فاولى للعلماء
ولو كانوا اغنياء وكذا اجازها سخون * ومنعت دلي كتابة مصحف * لئلا يكون
كبيع الدين والاكل به وجازت دلي شكله ونقطه وتبين ارباعه واحزابه واثمانه
واعشاره ونحو ذلك كالايات والوقوف * وجوزت فيه على عمل وصنعة لا على
سبب القرآن * وكذا الخلف في بيع المصحف وانفقت المالكية على جواز بيعها
واختلفوا في اجارة المصاحف فاجازها ابن القاسم ومنعها ابن حبيب ومذهبا المنع
قالوا في الديوان لا يجوز كراء المصاحف ولا الكتب لمن يقرأ فيها وذلك ثمن العلم
ونبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك اه وفي التاج اجرة المصحف لمن يقرأ

ومنعت على كتابة مصحف
وجوزت فيه على
وصنعة لا على سبب القرآن

فيه قيل مكروهة وقيل جائزة على الدفتين والورق وفي كراه الحلي خلاف ولا يواجز
نفسه ان يقعد في المجلس بدل غيره ولا اجرة له ان فعل لانه ممضية ولادية ان مات
لانه واقع الظلم بنفسه وتجوز الاجرة على كتابة المروز السالبة من الشرك وكتابة
كتب العلم ويعملها قال الشوشاوي قال في المدونة تكره الاجرة على تعليم الفقه
وكتابه وكذا غيره من الفنون كالقرائض والاصول والنحو والالمة والشعر والادب
وقال الاندلسيون وابن حبيب وابن يونس واللخمي يجوز ذلك بلا كراهة اه والمذهب
جواز بيعها دون الاجرة على تعليم ذلك قال ربيع كتب ابن وهب ثلاث مائة
دينار ذهباً وحضر لذلك اهل الفقه والصلاح اه وان اخذ الاجرة على تعليم
القراءات او العلم او الكتابة للكفار زجر ونزعت منه وتصدق بها عقوبة له
وقيل ترك له وكذا ان استاجر نفسه لم وان لم يعلم فسخ عقده وزجر
عنه * وجوزت * على قسمة * قسمة المشترك مطلقاً * وحساب على
عمل لا على تعليم * وليس المتصور بهما غالباً التعميم فاذا قصد بهما التعميم
اخذ الاجرة عليهما لا على التعميم وقيل تجوز ايضاً على التعميم وقيل لا
تجوز ولو بلا تعليم لانهما بمنزلة التعليم بناء على انه لا تجوز على التعميم وقالوا تجوز على
حساب القرائض لا على تعليم القرائض * وجوزت * على رقية عليه * اي على العمل
* ايضاً * كسح بيد وغمز بيد ونفث بغم وكتابة وشي وعلى الاولى متعلقة
بجوزت بمعنى في وثلى الثانية للاستعلاء متعلقة به ايضاً ويجوز العكس ويجوز تعاقب
احدهما به والاخرى بمحذوف حال ولو ابقينا ما على الاستعلاء * وعلى العناء *
اي التعب اللازم على العمل فلو اقتصر على احدهما لكان اولى * لا على اسماء الله
تعالى * في الرقية * وانياته * فيها * وجوزت على ذلك ايضاً * اي واجاز بعضهم
الاجرة على اسماء الله وانياته في الرقية وعلى التعليم في القسمة والحساب وتجوز الاجارة
على الطب كما تشير اليه احاديث الرقية واختلفوا في مشاركة الطبيب على البره هل
هي من باب الاجارة على البلاغ او من باب الجمالة قال ابن عبد السلام وظاهر
المذهب انها من باب الاجارة على البلاغ ولا يقال ان الاجارة على البلاغ مساوية
للجمالة في ان الاجارة فيها لا تجب الا بتمام العمل لانه لا يلزم من استواءهما في هذا

وعلى قسمة وحساب على
عمل لا على تعليم وعلى رقية
عليه ايضاً وعلى العناء لا
على اسماء الله تعالى وانياته
وجوزت على ذلك ايضاً

الوجه استواءهما في غيره فان الاجارة على البلاغ لازمة بالعقد بخلاف الجمالة
ولا يجوز اشتراط التقيد اذا دخل على وجه الجملة واختلف اذا تطوع بذلك فمنعه
اشبه وقال لا خير فيه واجازه غيره والله اعلم وتجوز الاجرة لمن يروم البيعة اذا مات
ولدها على غيره من عجل او خروف * وخيث كراه الحجام * لان الحجامه اخراج الدم
ولان فيها نتيجة المؤمن * وخمس * بالبناء للمعول والتشديد اي حكم بخسسته
بمقاطعة او بدونها في حق الحجام ومن يعامله فيه او ياخذه منه بصدقة او هبة كذا قيل * لا
يقرم وجوز * دون خيث وخسة اي اجازة بعضهم * بلا مقاطعة * على اجرة معلومة ولا
على اجرة مجهولة مثل ان يقول احجم لي على ان لك ما في موضع كذا او مثل ما اخذ فلان او نحو
ذلك وهما واحد لا يمان ما في الموضع او ما اخذ فلان كم هو فذلك حرام لانه مقاطعة على
هذا القول بل يحجم له ويهطيه ما تيسر ورضايه * وان * لم يرض * واختلاف * كراه
مثله * وهو ما يعطى لمثله عادة اذا حجم بلا مقاطعة وان لم يكن قدره عطاء وروي انه صلى الله
عليه وسلم نهى عن كراه الحجام اي الاجرة التي تعقله قبل الحجامه وهي من السحت
واما ما يعطيه بلا مقاطعة فخاير اعطاه واخذه كما انه اعطى من حجه بلا مقاطعة
فالسنة الحجامه بلا مقاطعة وروي انه نهى عن ثمن الدم فيحمل على ثمن عقده اجرة
قبل ان يحجم واشترى بعض الصحابة عبداً حجاماً فكسر محامه لما روي انه صلى
الله عليه وسلم قال كراه الحجام خسيس وري كراه الحجام خيث ويحمل الحديثان
على المقاطعة وكسر الصحابي المحاجم لئلا يقطع عبده في حجامته ويترك اصلها ولا نها
مكروهة اصلاً ولو بلا مقاطعة فهي بمقاطعة سحت وبدونها مكروهة وفي اثر بعض
قومنا اجرة الحجام جائزة خلافاً لابي حنيفة * وكرهت على بيوت مكة * ودورها
ويلحق بذلك المطهرة والغار كراهة تحريم ولو على الخشب ونحوه والمراء بمكة
مكة وما حولها من الحرم ومطلق ارضها في حكم بيوتها وعنه صلى الله عليه وسلم مكة
مباحة لا تؤجر بيوتها ولا تباع رباعها واما ما حدث من البنيان بعد اخذ مكة فيجوز
اخذ الاجرة عليه ويعة لما احدث ولا يجوز ذلك على نفس الارض وجازت اجماعاً
على ما ليس من البيت كقراش وحبل معقود في موضع الى موضع اخر غير مبني
عليه وخاية غير مبنية في الحائط او في الارض * وجوزت على خشب * الواحدة

وخيث كراه الحجام
وخمس لا يقرم وجوز
بلا مقاطعة وان اختلفا
فكره مثله وكرهت على
مكة وجوزت على خشب

خشبة واعاد اليه ضمير الواحد في قوله ونحوه لجوازعود ضمير الواحد الى مثل الكلم
والتخل مما مفردة بالناء ويجوز ان يكون مفردا لانه يطابق على الواحد والجمع بلا نظ
واحد واولى من ذلك ان يرجع الضمير الى الكاف ومثل الخشبة الحجارة والطين
وغيرها مما يبنى به ونحوه * الاولى الاستغناء عنه بالكاف ويجوز ان يريد بالكاف
انواع ما يستف به من ادخيره وغيره وبالتحج الحجارة والطين وغيرها او بالعكس
والمشهور المنع وفي اللقط يعني المضطر نفسه بوجوه السحت كلها الاثلاثة الرشوة
في الحكم وكراهة بيوت مكة ومهر البغي والمعتد عند اصحابنا رحمهم الله وجمهور
الامة انها فتحت فتحا بالعنوة وانقهر ولا خلاف عن مالك واصحابه انها فتحت عنوة
الا انهم اختلفوا هل من على اهلها بها فلم تقسم لما عظم الله من حرمتها او هل اقرت
للمسلمين وعلى هذا جاء الاختلاف في جواز كراهة بيوتها فروي ثلاث روايات
المنع والاباحة وكراهة كراهها في ايام الموسم خاصة وفي الديوان لا يجوز كراهها في
ايام الموسم قال ابو يعقوب يوسف بن ابراهيم رحمه الله وكذلك تركه اهل مكة في بيوتهم
على قول من قال دخلها عنوة وقهرا وفتحها وهو الذي عليه اعتماد اصحابنا لانه دخلها
وعلى راسه المغفور وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم احلت لي ساعة من النهار ولو
كانت حراما لدخلها محرما كاشفا راسه وقال غيرنا لما دخلها صاحبها وسلاما ما اى القابل
بدخلها صاحبها وسلاما من غيرنا ولم يرد ان غيرنا كاهم قالوا بذلك بل جمهورهم قالوا
كما قلنا قال في المواهب وروي احمد ومسلم والنسائي عن ابي هريرة قال انبل رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقد بعث على احدى المجنتين خالد بن الوليد وبعث الزبير
على الاخرى وبعث ابو عبيدة على الحارث بن ابي ربيعة وتشديد السين المعجمة اى
الذين بنوا سلاح فقال لي يا ابا هريرة اهتف لي بالانصار اى نادهم بصوت مرتفع
فهمت بهم فبأوا فاطافوا به فقال لهم اتروا او باش قريش واتباعهم ثم قال
باجدى يديه على الاخرى احصدوهم حصدا حتى توافوني بالصفا قال ابو هريرة
فانطلقنا فما انشأ ان تقتل احدا منهم الا قتلاه فجاءه ابوسفيان فقال يا رسول الله
انما نحن خضراء قريش لا قريش بعد اليوم فقال صلى الله عليه وسلم من اغلق بابا
فمروا من قال في فتح الباري وقد تمسك بهذه القصة من قول ان مكة فتحت عنوة وهو

ونحوه

قول الاكثر وعن الشافعي وهو رواية عن احمد انها فتحت صاحبها لما وقع من هذا
التامين ولا ضافة الدور الى اهلها لانها لم تقسم ولان الفاتنين لم يقسموا دورها والا
لجاز اخراج اهل الدور منها وحجة الاولين ما وقع التصريح به من الامر بالقتال ووقوعه
من خالد بن الوليد وتصريحه عليه السلام بانها احلت له ساعة من النهار ونهيه
عن التماسي به في ذلك واجابوا عن ترك القسمة بانها لا تستلزم عدم العنوة فقد
يفتح البلد عنوة ويمن على اهلها وتترك لهم دورهم قال واما قول النووي واحتج
الشافعي بالاخبار المشهورة بان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم بغير الظهران قبل
دخوله مكة ففيه نظر لان الذي اشار اليه ان كان مراده به ما وقع من قوله صلى الله
عليه وسلم من دخل دار ابي سفيان فهو آمن وكذا من دخل المسجد كما عند ابن
اسحاق فان ذلك لا يسمى صاحبها الا اذا التزم من اشير اليه بذلك الكف عن القتال
والذي ورد في الاخبار الصحيحة ظاهر في ان قريشا لم يلتزموا ذلك لانهم
استعدوا للحرب وان كان مراده بالصالح وقوع عقده فهذا لم ينقل ولا اظنه عنى الا
الاحتمال الاول وفيه ما ذكرته اه قلت لا دليل في قتال خالد لانه صلى الله عليه
وسلم عاتبه عليه * واما الارضون والمياه * فقد اختلفوا في كراهها كما ذكره في
الارض بعد ولم يذكر الماء بعد اما بيعه فقد مر الكلام عليه في محله ومعنى كراهه
ان يكثر ييرا او عيننا او جزوا وذلك كراه الماء بمعنى كراه محله فينتفع بخروج
الماء واما لو اشترى نفس الماء هكذا فلا يصح اطلاق الكراه عليه لانه يستهلكه وقد
مر الخلاف في بيع الماء وفي الديوان نهى عن كراه الماء وقيل فيه غير ذلك اه
وحكم اكتراء الماء وبيعه سواء فالخلاف الذي في اكترائه هو الخلاف الذي في
بيعه ولذلك لم يذكره استثناء بما مر في محله وذكر الخلاف الذي في الارض واما
كراه الماء الذي يتبع الارض وتزرع منها فهو تابع لكراهها فكراهها هو كراهه
ولذا لم يذكره وذكر الارض وحدها فقال * وقيل لا تجوز مزارعة * مزارعة ارض
* الا يجرى من خارج منها * في تلك المزارعة ولا يجوز بخارج منها قبل او بعد
ولا يجرى من خارج من غيرها ولا يغير جنسه ولا بالدنانير والدرهم لما روي عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى عماله من نجران في مزارعة مال المسلمين من

واما الارضون والمياه وقيل
لا تجوز مزارعة الا يجرى من
خارج منها

دفع البذر فله النصف ومن لم يدفع البذر فله الثلث ويبحث في هذا الاستدلال
بأنه ليس في كلامه حصر وبأنه لو لم يكن ما فيه لكان يلزم أنه لا تجوز المزارعة
إلا بالنصف لمن دفع البذر وبالثلث إن لم يدفعه والمتبادر من كتبه إلى عاملة
ومن التعبير بمال المسلمين أن الأرض آيت مال المسلمين ولو احتمل أن يكون
ذلك بياناً في أموال أئمة المسلمين على بعد لأن هذا الاعتناء والقيام يناسب أن
يكون فيما هو القائم عليه والأحكام قريباً من التحكم على الناس في أموالهم بالثلث
والنصف وذلك الذي ذكرته قوي في إرادة بيت المال فيأول إليه ما قد يقال أنه
ينافيه وهو التعبير بدفع البذر بأنه قال دفع لأن الحارث دفع البذر في الأرض أي
القاء فيها ووجهه إليها ولأن القاء دفع للعامل وآيت المال ولأنه دفع عنها أي بدلها
واحتج أصحاب القول الذي ذكره المصنف أيضاً بما روي أنه صلى الله عليه وسلم دفع
أرض خيبر إلى يهود خيبر بالنصف من ثمارها ويبحث بأنه لم يحصر وبأنه لو لم
يخص ما في الحديث لزم أيضاً أن لا مزارعة إلا بالنصف وإن قلت يقاس ذلك
على المضاربة والمساواة في النخل قلت ذلك قياس على ما خالف الأصل وهو المضاربة
للجهل فيها لأن المساواة تناسب المزارعة بل هما سواء وفيهما الجهل عاماً وهي جائزة
وقيل لا تجوز إلا بأجرة عين من ذهب أو فضة لقوله صلى الله عليه وسلم
الزراع ثلاثة بلك أو بعملة أو بأجر من ذهب أو فضة وللجهل في الخارج منها وللنهي
عن المزارعة بجزء كما مر أول الكتاب كتاب الإجارة ونهيه عن المزارعة أي بجزء
وأمره بالمواجزة أي بالذهب والفضة ويبحث بأنه قد زارع أهل خيبر بجزء فدل
على الجواز بجزء ودل بهذا الحديث على الجواز بغير الجزء وذكر الذهب والفضة جرياً
على الأصل في المعاملة أو على الغالب يومئذ ولم يرد الحصر فهما بدليل مؤاجرته أهل
خيبر بالجزء فيكون نهيه عن المزارعة حملاً لم على ما هو الأولى من الأجرة ولا نسلم
أن أمره بالمواجزة أمر بالمواجزة بالذهب والفضة فقط بل بالمواجزة مطلقاً بالذهب
والفضة أو غيرها من الجنس وغيره حتى أنه إذا استأجره بعدد جازله أن يعطيه مما
أخرجت الأرض في تلك المزارعة إذ لم يشترط منها ومنعت مطلقاً بجزء منها
ولا غيره بل يحرثها صاحبها أو يعطيها من يحرثها لما روي عنه صلى الله عليه وسلم من

وقيل بأجرة عين ومنعت
مطلقاً

كانت

كانت له أرض فليزرعها أو يمنحها إياه ويبحث بأن هذا النهي تنزيه بقضية أنه فعله
وأن الأرض ملك للمالكها وفي الديوان وقيل المنع أي عن كراء الأرض كراهة
وليس بخرام ونهي أيضاً عن كراء الماء وقيل فيه غير ذلك أنه وبأن هذا في أول
الإسلام إذ كان المال قليلاً فيحسن لمالك الأرض أن لم يحرثها أن لا يدها ضائعة بل
يعطيها إياه ويدل لهذا التعبير بالآخرة الداعية للرفق والعطف على الآخر في الله ولما
كثر المال جاز أخذ الأجرة عليها إذ يجد مريد مزارعتها ما يعطي فيها ولا يضره إخراج
جزء مما يخرج منها ويحتمل أن يزيد بمنحها إعطاءها من يحرثها بأجر ذهب أو فضة
أو جزء منها أو بغير ذلك وسواء منعاً لأنه يتضمن نفعاً لمن يحرثها ولو بأجر ولو قال بائع
أعطيتك هذا بكذا أو منحتك بكذا لجاز وكان بيعاً على ما روي يقوي هذا أن الأرض
مال مملوك فالأصل أن لاحق فيها لأحد الأما رضي به وسمحت به نفسه واحتج
صاحب هذا القول أيضاً بنهيه صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة وهي المزارعة أي بجزء
مما يخرج منها وبذلك فسرهما مالك وهو المشهور ويحاجب بأن هذا غير متعين فلا يتم
دليلاً فقد قال الجوهري المحاقلة بيع الزرع في سنبله بالبر وكذا قال أبو عبيد هو
بيع الطعام في سنبله بالبر وكذا قال الشيخ عامر بيع الرجل سنبلاً زرعه بحب معلوم
كيله إلى أجل لكن الأولى إسقاط قوله إلى أجل وهو أفظ مأخوذ من الجقل وهو
الزرع إذا تشعب من قبل أن ينلظ سوقه وقيل المنع عنه بيع الزرع قبل إدراكه
وقيل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وقيل بيع ما في رؤس النخل بالتمر واحتج أيضاً
أصحاب القول بمنع كراء الأرض مطلقاً في الحرث بما روي عن عمر أنه قال كنا نأجر
ولم نربها بأساً حتى بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فتركناها وما
روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض ويبحث بأن المخارة المزارعة بجزء
فإذا صح منعها بقي الجواز بغير جزء منها وقد مر الجواب على المنع وأن معنى النهي عن
كراء الأرض النهي عن كراءها بجزء منها كما فسره بعض الصحابة كما مر أول الكتاب
فيقي الجواز بغيره مع أنه قد مر أن النهي تنزيه لأنه فعله أو أن ذلك حين قل
المال وقال الشيخ درويش اختلفوا في المزارعة بنهيب وعملوا به لكن العمل بما لا خلاف
فيه أفضل واختار العمل بالنهيب على العمل بكيل معلوم أو دراهم وفي الديوان

ولا يجوز كراء الارض ليحرق فيها او يبنى ويجوز كراءها ليستنفع بها انفسه او ماله
مثل ان يبنى فيها حصه او فسطاطه او نحو ذلك او يربط فيها دوابه او يجعلها محلاً
لحيوانه او ثماره او زرعها او يتخذ فيها طريقاً او يجري فيها ماء ويجوز كراء البيوت
والدور والفنادق والمعصرة والحمام والرحى والنار ونحو ذلك والخباء والفسطاط ونحوهما
والساقية والحائط والسارية والخشبة لينشر عليها او يعلق اليها والاشجار ليعلق عليها
او ينشر واذا فهمت تلك الاجوبة والاجابات المذكورة تحصل لك جواز المزارعة
بكل شيء وهو قول بعض كما قال **﴿وجوزت بحب﴾** منها اومن غيرها **﴿بجنس﴾**
وبغيره بعدد من كيل او بجزء مما تخرج ارض اخرى يحرقها من يحرثها **﴿وبغيره﴾**
اي بنير الحب كالدنانير والدراهم وغيرها **﴿و﴾** جاز **﴿اخذ نقص الارض من﴾**
حارثها بلا اذن ربها **﴿لانه لم يرد النهي في ذلك لانه من ضمان الاموال سواء اخذه﴾**
حباً منها او من غيرها او غير ذلك وان اخذنا فالدنانير والدراهم ينظر ما ينقص الارض
بالحرث فيعطاه مالها وذلك انه تحرث سنين متتابعات فتجي غلتها اقل واذا تركت
سنة او اكثر بلا حرث جاءت اكثر **﴿و﴾** جاز اخذ ارش **﴿نقص فخل﴾** جمل
او ثور او كبش او نحو ذلك ولو فرساً او حملاً **﴿لابكراً﴾** من ضارب **﴿بكسر الراء﴾**
متعلق بالاخذ اي ممن ضرب **﴿به﴾** اي حمله على نوقه او بقراته او نعاجه او غير ذلك
كل فخل واثاه وكذا على غير اثنائه كحمار على فرس وكذا ان عمل الفحل في الاثني
وحده بلا حمل حامل **﴿بلا اذن﴾** متعلق بضارب وجاز اخذ ارش النقص لان
ذلك من غرامة الاموال وليس يشمله النهي عن كراء الفحل اذ روي انه صلى الله
عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البني وحلوان الكاهن وكراء الفحل يعني
لاثني جنسه او غير جنسه لانه اطلق وقول الشيخ درویش من جنسهن ليست قيد بل جري
على الغالب ودخل بثمان الكلب كراء وحلوان الكاهن ما يعطى لانه ياخره بلا عمل
شاف كذا قيل ولعله شاق او مختلف وجاز كراء كلب معلم وبيعه وشراؤه ونهي النبي
صلى الله عليه وسلم عن شرب الجمل قال ابو ابي عبيدة شرب الجمل اخذ الاجرة على ضرابه
وهو يفتح الشين واسكان الباء والنهي في ذلك هو عما كان بمعاقدة واما ما كان
بضمان استعماله بلا اذن في الضراب او ما اعطاه من ضرب به باذن صاحبه بلا

وجوزت بحب وبغيره
واخذ نقص الارض من
حارثها بلا اذن ربها
ونقص فخل لا بكراء من
ضارب به بلا اذن

معاقدة خلال ولو كان معلوماً انه على الضراب وزوي انه نهى عن عصب الفحل
بفتح العين واسكان السين وهو الضراب ويطلق على ماء والنهي انما هو عن كراء
ضرابه او ماءه والمصدق واحد فيقدر مضاف اي كراء عصب الفحل او يقال عبر
بالسبب واراد السبب فان ماءه او ضرابه سبب الكراء ويجوز ان يهدي له هدية
ليعطى له فخله للضراب بلا معاقدة على ذلك **﴿وكذا يعطيه هذا فخله ويعطى﴾**
هذا عطية لذلك او اهل عليه فضررب بفحله واعطاه فانه تحمل العطية في ذلك
واخذها وكراء الفحل جائز عند الشافعي وابي حنيفة ومنعه مالك واحمد كما منعناه
وان عقد الاجرة حيث لا يجوز عقدها تاباً واخذ ما يقدر له وهذا في جميع ما لا يجوز
عقدها فيه وهو حلال في الاصل كالفحل والميزان ونحو ذلك مما مر او ياتي **﴿و﴾**
جاز اخذ **﴿مهر منملوبة من خالها﴾** على زنى تاخذه هي ان صح ان تاخذ او ابوها
او قائمها ان لم يصح كطفلة ومجنونة لكن ان كانت طفلة او مجنونة فلها ذاك ولو بلا
غلبة بان رضيت وكذا لما اخذ ممن اتاها نائمة او سكرانة او غرها بانه زوجها وتبين
انه غيره ولا يقال ذلك من الاخذ على الزنى وهو حرام لان هذا تضمين وتغريم
ومهرها في ذلك نصف عشر ديتها ان كانت ثيباً وعشر ديتها ان كانت بكراً **﴿و﴾**
جاز **﴿لرب امة اخذه﴾** كذا **﴿ان وطئت وان باذنها﴾** اذ لا اذن لما وهو نصف
عشر قيمتها ان كانت ثيباً وعشر قيمتها ان كانت بكراً **﴿وجوزت لقابلة﴾** وهي التي
تقبل الولد ساعة يولد فتمسحه وتدهنه وتلبسه مثلاً بعد قطع شرته وعقدها وان
قبل الرجل بلا رؤية مالا يحل للرجل رؤيته فله وكذا ان راي لانه اخذ الاجرة
على القبالة ولا يتولى ذلك الا لضرورة **﴿وخاتمة﴾** للنساء او للرجل ان لم يجد خاتماً
ولها الختن للطفل **﴿وباكية﴾** كسباً او ضرورة **﴿لانايمجة بلا شرط﴾** وان شرطن
او شرط من فعل ذلك من الرجال او شرط لهن او لهن فهو حرام وقيل اذا شرط لهن
اولهن بلا اذن منهن او منهن جاز اخذه وكذا كل ما جاز فيه بلا شرط ولا نفع لبكاء
يهود الى من بكى له ولا قيمة فلم تجز العطية عليه بمشارطة **﴿وتصح﴾** الاجرة **﴿على﴾**
كل **﴿منفعة لها قيمة على انفراد﴾** اي لما قيمة في نفسها اي ولو لم تكن تبعاً لغيرها ولم يرد
بالانفراد عدم مقارنتها غيرها بل اراد ان لما بنفسها قيمة كحمل المبيع والتنقل به والتداء

ومهر منملوبة من خالها
ولرب امة اخذه ان
وطئت وان باذنها وجوزت
لقابلة وخاتمة وباكية لا
نايمجة بلا شرط وتصح على
منفعة لما قيمة على انفراد

عليه فيمن يريد فله ان يخص بعضاً من ذلك باجرة مخصوصة * ومنعت على تعليم علم مطلقاً * كعلم الفقه والنحو واللغة وغير ذلك من علوم الاسلام النفل والقرض التوحيد وغيره ومما علم الاشياء والمعاني وقال غيرنا يجوز الاجرة على ذلك كله كما مر * وجوزت في اداة ينقصها عمل مكيال وميزان * بانواعها لانها مال للمالك ولانه ينقصها العمل ولا يشترط ومنعها بعض ثيابها لورود النهي عن اجرتها ولانها للمعرفة بمقدار الشيء او ما يخرج او ما يجب وذلك علم ولا يؤخذ الاجرة على التعليم ويبحث بانه لا يعتبر ذلك لان كيفية الوزن والمكيل معلومة بدون مكياله وميزانه وجازت قطعاً على ما يوضع في الكفات مما يوزن به وان اعطاه على الميزان والمكيل بلا مقاطعة فله الاخذ وكذا لا يغرره ان استعمالها بلا اذن وفي الديوان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الميزان والعيار لانها حق بين الناس اه اي هما من الماعون المذكور في قوله تعالى ويمنعون الماعون وجازت على عمل الكيل والوزن ان عمل بنفسه فيقدر له اجر بقدر عمله ولا يعتبر له اجرة مكياله وميزانه * وهل تباح لرسول وخير * على طريق او ماء او غيرها مع مشي * مطلقاً * ولو لم يحمل شيئاً * او تجوز ان حمل شيئاً ولو كتاباً * للمرسل او للمستخبر فيفتد تجوز لما على المشي والتبليغ والحمل وهو مشكل ولو شهر لان المقصد الاعظم قد يكون المشي والتبليغ فاذا لم تجز الاجرة بها لم يبعها حمل شيء ودغوى انه رب شيء يصح تباعاً ولا يصح وحده يحتاج الى دليل يثبتها هنا * قولان * والاصح عندي جوازها ولو لم يحمل شيئاً امنائهما ولا تجوز لخبر لم يخرج به لدلالة بل خرج لحاجته ولا قوه في الطريق فقالوا له اخبرنا بالطريق وان لا قوه وقالوا له اخبرنا فلم يقد اخباره الا بمشيهم الى موضع فله الاجرة والفرق بين الاجارة والجعل ان الجعل اجارة على منفعة يضمن حصولها وهو جائز خلافاً لابي حنيفة ولا تجوز المنفعة للجعل الا بعد تمام العمل كرد الاقب والشارد بخلاف الاجرة فانه يحصل له من المنفعة مقدار ما عمل له ولذلك اذا عمل الاجير حصل له مقدار ما عمل من الاجر ولا شيء له في الجعل حتى يتم العمل وكراء السفن من الجعل فلا اجرة الا بالبلاغ خلافاً لابن نافع والعمل في الجعل يكون معلوماً ومجهولاً كحفر بئر حتى يخرج الماء والاجارة لا بد من العلم فيها كالحفر

منعت على تعليم مطلقاً
وجوزت في اداة ينقصها
عمل مكيال وميزان
وهل تباح لرسول وخير
مطلقاً او تجوز ان حمل
شيئاً ولو كتاباً قولان

بالاذرع ومشارطة الطيب على البرء مترددة بين الجعل والاجارة وكذا المعلم على قول الجواز ولا يجوز تقديم الاجرة في الجعل بخلاف الاجارة ولا تكون الاجرة في الجعل كغيره الام معلومة ولا يضرب للجعل اجل ولا يشترط ان يكون الجعل على سير خلافاً لعبد الوهاب المالكي والصحيح ما ذهب اليه عبد الوهاب الا باضي الوهبي من جوازه في السير وغيره والمزارعة كما مر في المشاركة في الزرع قال بعض قومنا تجوز بشرطين عند ابن القاسم السلامة من كراء الارض بما تثبت وتكافؤ الشريكين فيما يخرجان واجازها عيسى بن دينار وان لم يتكافؤا وعليه جرى العمل بالاندلس واجازها قوم وان وقع فيها كراء الارض بما تثبت فان كانت الارض لاحدهما والعمل للاخر فلا بد ان يجعل رب الارض حظه من الزريعة ليلا يكون كراء الارض بما تثبت فان كانت لها بملك او كراء فالزريعة منهما او من احدهما اذا كان في مقابلتها عمل من الاخر والمغارسة ان يدفع ارضه لمن يفرس فيها شجرة والمساقاة ان يدفع الرجل شجرة لمن يخدمها وتكون غلتها بينهما وهي جائزة مستثناة من اصولين معلومين الاجارة المجهولة وبيع ما لم يخلق ولذلك منعها ابو حنيفة وانما اجازها غيره لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم مع يهود خيبر في النخل فقصر الظاهرية جوازها على النخل خاصة والشافعي على النخل والاعناب والصحيح جوازها في جميع الاشجار والنخل الا بقول وبه قلنا نحن ومالك والله اعلم * باب من شرط جواز * الاجارة * الجائزة تعيين ثمن * ولا يشترط مخالفتها للمتفع به خلافاً لبعض في الاثر وفي كراء الحلي خلاف اي حلي الذهب او الفضة او نحوها بجنسه ويحتمل ان المنع لعدم اعتبار التحلي بالحلي عملاً به وانما عا به ومن استاجر اجيراً بما يشبعه من الطعام ثم لم يوف له به فليس له ان ياخذ من طعامه قدر ما يشبعه الا باذنه قاله ابن محبوب وعن ابي المؤثر رفع الي الحديث لا يستعمل الاجير حتى تقطع له اجرة فهذا نص في وجوب التعيين ويجوز قضاء غير الاجرة فيها مثل ان يستاجر بدرهم فيأخذ فيه حبا او غيره وقيل يجوز اخذ غير الدراهم والدنانير فيها لا العكس ولا شيء في شيء ولا يشترط عدم الضرورة خلافاً لمن قال انه في الضرورة يرجع الى عناء المثل ان غالى فمن قال اطلع

باب
من شرط جواز الجائز
تعيين ثمن

هذه النخلة وجذهالي فقال لا افعل الا بالنصف فقال اطلع فلما جذها قال لك
اجر المثل فليل له النصف وقيل العناء وقيل ان كان يجذ غيره قللا جبر ما قوطع
عليه والا فاجر مثله وان وقع خوف فقاطع رجل على حمله بكثير فله ما قاطع عليه
الا ان كان ان قد خاف على نفسه هلاكا فعليه قدر كراء البلد الذي حمله اليه
وقيل ما قاطع عليه وما كان مثل هذا فداخل في ذلك * وقدر منفعة ما لم ينه عنه
تحريرا * اي مما لم ينه عنه نهي تحريم فان كانت بلا تعيين بطل العقد فان كان العمل
فله اجر مثله واجازت الظاهرية الاجرة المجهولة وان كان الثمن مما نهي عنه تحريرا
او كان الثمن كذلك او كانا كذلك وكان العمل فاجر المثل في العناء تحريرا وتضمننا الاجارة
للعقد لا نسأخه ان لم يعلم الاجير بالحرمة حيث يئذ بالجهل كجعل هذا الوعاء فاذا
فيه ميتة او خر او مضروب وكالحمل بهذه الدراهم فاذا هي مغصوبة او ثمن خزير باعه
بها من يجل عنده وان علم اولم يعلم حيث لا يئذ بئدم العلم فلا اجرة له ولا عناء
وان لم يكن العمل انسخ العقد ولم يجز الا التجديد او الترك اذ لا وان كان النهي
تنزيها في جانب الثمن او الثمن او كليهما فالعقد صحيح والاجرة ثابتة ومرادي
بالمثمن ما عليه الاجرة ومن الحرام القمار كما مر فان قال اطلع هذا البيت ولك مائة
دينار فان احتاج لذلك فله ما اتفق والا فله عناء ان لم يعلم بان ذلك قاله مخاطرة
وان علم فلا عناء له ومن قال ان اخرجت من راسي قملة فلك دينار فان كان على
المخاطرة ان ليست فيه قملة فكذلك وهكذا ما شبه ذلك وان قال اعمل كذا بكذا
وما زدت فعلى حساب ذلك فهما على ذلك وقيل له في الزائد عناء مثل ان يقول
انسج من هذا الغزل ثوبا ولك كذا من الاجرة وان زاد اعطيك على حسابه وقوله
مالم ينه عنه عائد الى قوله منفعة ويقدر مثله لثمن او بالعكس * اما بغايتها *
متعلق بتعيين اي بغاية المنفعة اي بوصول آخرها وقامها * كـ * الاجرة على
* خياطة ثوب * معلوم * او عمل باب * معلوم الطول والعرض مركب من
خشب او حديد او غيرها او باب بمعنى المسحة التي يدخل منها معلوم طوله وعرضه
* وحصد * زرع * معين * وجذاد تمر معين * وحرث * ارض * معينة *
بغى شقها وقلبها مع القاء البذر فيها * وحفرير بتعيين طول وعرض باذرع *

وقدر منفعة ما لم ينه عنه
تحريرا اما بغايتها كخياطة
ثوب او عمل باب وحصة
معين وحرث معينة وحفرير
بتعين طول وعرض باذرع

او يجل او نحوهما ويجوز ان يكون ذلك كله اجرة لعمل شيء من جنسه او غير جنسه
كاجارة على حرث ارض بخفر بير او اجارة على حرث ارض بمرث اخرى او بمرثها
في وقت آخر ومنع اصحاب الديوان الاجارة بمنفعة قالوا يجوز الكراء بكل ما كان
معلوما مما يكل او يوزن من الذهب والفضة والحبوب وما اشبه ذلك اه قلت ويجوز
بالعدد وبالمسح في الذمة قالوا ويجوز بما حضر ولو مجهولا اه قلت اي ان كان جهله
من حيث كيله او وزنه او عدده او مساحته مع العلم بنوعه والا لم يجز فلا يجوز كراء
بشيء حاضر لا يدري ماهو او لم يحط التجز به كجزاف لا يدري موضعه من خفض
او مرتفع وخرج على خلاف ما ظن من انخفاض قالوا وكل ما يجوز به البيع تجوز به
الاجرة وتجوز الاجارة بالنقد والتأخير وتجوز بالوفاء والخلاف والنقد والتأخير وقيل
تضعف الاجارة بالنقد اذ لو اخرجت لكنت شبيهة ببيع الدين بالدين ويأتي ذلك في كلام
الشيخ عن الاثر في باب الطواري عن محل العمل ولا تدرك عند مجيز تأخيرها حتى يفرغ من
العمل الا ان جعلها على مذكور قال كل يوم بكذا او كل شهر بكذا او كل سنة بكذا او كل
متعدد من ذلك بكذا فان تمت مدة اخذ اجرتها واذا تمت الاخرى اخذ اجرتها ويرد
على موجب النقد حديث اعطوا الاجير حقه قبل ان يحف عرقه وقوله تعالى
فان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن وقد يقال على بعد وتكلف ان قوله يحف نفى
في المعنى وانقضية السلبية تصدق بنفي الموضوع فيموز ان يكون المعنى قبل ان
يوجد له عرق فضلا عن جنوفه والاجير والمستاجر على شرطها فان شرط على الاجير
ان يعمل بنفسه فعمل مع غيره ففي التاج انه لا اجرة له اه قلت الذي عندي ان له عناء
مثله لا الاجرة التي تقداها لا ينسأخها بخالفته ويحتمله كلام التاج ولا تجوز بالمجهول
الذي لم يحضر مثل الثياب والاواني وما اشبه ذلك ولا تجوز الاجارة بالاستئفاع
كل ما يستففع به مثل سكنى الدور والبيوت وخدمة العبيد والدواب والاستئفاع
بالثياب والاواني ولا تجوز الاجارة بكل ما لم يكن حاضرا من الغلات والنماء وتجوز بكل
ما كان معلوما من الديون والامانات كلها كان عند الاجير او عند غيره واما ما لم
يكن من الديات والفساد في الاموال والافس وغير ذلك مما لم يفرض من المتاع
فلا تجوز به الاجارة وتجوز بالارض وما اتصل بها من الحيطان والاشجار كما يجوز

بيعها ولا تجوز بنبات الارض مثل القصيل وبقول الاجنة الا ان اشترط قاعه في ذاك الوقت وتجوز بالحيوان كلها كما يجوز بيعها بالوفاء والخلاف وكذلك جميع ما تجوز به الاجارة على هذا الحال اه قلت تجوز بكل وبتسمية على حده ما ر في بيع التسمية والشراء بالتسمية قالوا وانما تجوز للرجل ان يستاجر ما كان في ملكه او ما سلب عليه كمال ابنه الطفل او المجنون ومن ولي امره من اليتامى والمجانين والغيايب والموالي ويجوز له ان يستاجر بنيه الاطفال والمجانين ومواليه واليتامى الذين استخلف عليهم ان راي ذلك اصاح وتجوز اجارة احد العقيدتين يستاجر المأما او يستاجر المأما بغير اذن صاحبه وكذلك المقارض ورب المال على هذا الحال وتجوز اجارة الدواب والخياب والاعطية والوسائد والمخلود وما قام عنها والانية من الطين والحديد والذهب والفضة والعود وغير ذلك والسلاح كالدرع والدق والسيف والنبل وحلي الذهب والفضة وغيرها ولا يجوز كراه جميع ما يكال او يوزن ولا كل ما يكون الاستفاد به ذهابه مثل ان يكرى له هذا الماء ليعجن به العجين او يطبخ به الطعام او اكرى له الحطب ليطبخ به وما شابه ذلك ولا يجوز كراه ما يبد الفاصب والابق والشارد والرهن ونحو ذلك اه وفي كراه ما يبد الفاصب وما ذكره بعدة كله قول بالجواز * او يضرب من اجل * معلوم وانما اشترطوا العلم في الاجل او في المكان او في المنفعة قياسا على البيع لان الاجارة كالبيع اولانها نوع من البيع والعلم في البيع مشروط لاحاديث النبي عن بيع الفرر كالملاقيح والمضامن والجهل يؤدي الى تنازع وفتنة كما منع بيع الثمار قبل الزهو بعد الجواز لاداءه الى الفتنة والتنازع واختلفوا اذا عقد على مجهول في عينه معروف باسم كجراب تمر فلا يثبت - حتى يرياه وقيل يثبت وقيل يثبت ان عين بكيل اوزن بان قيل فيه كذا رطلا او مدا او نحو ذلك وذلك * كخدمة اجير * يستاجر لخدمة الدار ونحوها في كل ما يحتاجه كفصل وسقي وطبخ وان قلنا المراد بخدمة الاجير خدمته عملا مخصوصا كان عطف الرعي عطف خاص على عام واما قوله ونحوها فعطف عام على خاص على كل حال * وسكنى دارا او بيت * او غيرها بان تكون السكنى مصلحة لصاحب الدار او البيت مثل ان تصلح بالسكنى وان يحفظ ما فيها بالسكنى وان لا يدخل الى جاره منها سارق مثلا اذا سكنت او بان

او يضرب من اجل كخدمة
اجير وسكنى دار او بيت

يسكنها باجرة * ورعي ماشية ونحوها * اي نحو خدمة الاجير * من * كل * منفعة اتصل وجودها * كعمل طوب وه اجور وقومود وجلب العمود من شجرة البرية وقطع الشجر ونحو ذلك مما لا ينتهي الا ان حده المستاجر كما قال اتصل وجودها ودخل في ذلك ما ينقطع باعتبار حاله قبل الانقطاع كالاجارة على الخدمة في الير عشرة ايام ولا تتم بالعشرة وخياطة نصف يوم في ثوب لا يتم خياطته في نصف يوم * او مكن * عطف على ضرب * كمشي دابة * حاملة * او سفينة حاملة من * مكن * معلوم * مكان * معلوم لا كقليم وناحية * عطف - ام على خاص مثل ان يقال الى بني مصعب او الى الجواز او الى افرقية او الى برقة واراد اعماله لانفس قرية برقة او الى طرابلس واراد اعماله لانفس قريتها او الى مصر وقرطبة واراد اعماله وان اراد نفس القرية جاز وان تشاجرا حكم بالقرية اذ ذكرها فلا يجد النسخ مدعي ارادة اعمالا * ومن شرط لاجل تحديد كيوم * ونصفه واقل واكثر * وجمعة وشهر وسنة * ونصف ذلك واقل منه واكثر ونحو ذلك * لا الى اجل لا يبلغ * عادة * كخدمة عبد الف سنة * او عشرة الاف سنة واقل واكثر ومائتي سنة ومائة وعشرين واقل من هذا مما لا يعاش اليه عادة او مما يعاش اليه لكن العادة ان لا يطبق تلك الخدمة من عاش اليها وحاصل ما ذكره المصنف ثلاثة مواقيت غاية المنفعة والزمان والمكان قالوا في الديوان وانما تجوز الاجارة بثلاثة اوجه باجرة معلومة لصنف معلوم الى اجل معلوم مما تجوز فيه الاجارة وكل ما كان حاضرا فاستاجر من يعمل له فلا يحتاج فيه الى الاجل مثل ان استاجر ان يذره له هذا البذر او يحصده له هذا الزرع او يكتال له هذا الشمير او يطحنه او يخبزه او يقطع له هذا التمر او يذكره او غير ذلك مما يعمل بيده واما ما يحتاج فيه الى الاجل فهو مثل رعاية الحيوان وحراسة الاجنة والزرع واجرة الرضاع واما ما يحصل او ما ينقل بنفسه فلا يحتاج فيه الى الاجل وانما يشترط تبليغه الى موضع معلوم ولا يجوز اشتراطه الاجل المجهول او التخيير بين اجال مفترقة او اما كن مفترقة في الاجارات كلها واما ان استاجر باجرة معلومة الى اجل معلوم او الى اجل اكثر من ذلك او اقل منه باجرة معلومة قلت او اكثرت اختلفت او اتفقت فلا يجوز وكذلك الاماكن على هذا الحال وان هتدوا الاجرة الى اجل معلوم والعمل في هذا الوقت او على ان يكون

ورعي ماشية ونحوها من
منفعة اتصل وجودها او
مكان كمشي دابة او سفينة
حاملة من معلوم لمعلوم
لا كقليم وناحية ومن
شروط لاجل تحديد كيوم
وجمعة وشهر وسنة كخدمة
عبد الف سنة

العمل والاجرة الى اجل معلوم او عقدوا على ان ينقدوا الاجرة فيكون العمل الى اجل معلوم فذلك جائز على ما اتفق عليه اه تصرف وفي اثر بعض قومنا ولا يجوز التقييد بالزمان بالمياومة والمشاورة وغاية العمل بما نكحنا طوب بل باجدهما لانه قد يتم العمل قبل الاجل وبعده ومن استوجر على عمل بشهر فدخل من اوله في العمل والمراد من اول وقته المعروف للعمل وهو اللحظة المتصلة بطلوع الفجر او الشمس قباهما قولان وان اتفقا على ليل او انما قاما فعلى اتفقاها يخرج باستهلال هلال شهر تاليه ولو من تسع وعشرين ليلة ولا ينقص له من اجرة باستهلاله من التسع والعشرين لان الله جل وعلا قد علم انه يستهل من التسع والعشرين ومن الثلاثين ومع ذلك اقرهم على تأجيلهم بالشهر وامرهم به ضمنا فقال قل هي مواقيت للناس واكثر الاجارات لا يدخلوا من جهل الاجير والمستاجر او جهلهما وفي ذلك دلالة على انه يكون الجهل في الاجارة وان شرط ان وفي ثلاثين فاجره عشرة والا فتسعة مثلا جاز في قول وان شرط هذا فعم املت ثلاثون واخذ اجرة التوفية وان لم يشترط فعم املت ايضا والا يدخل باوله وفي ثلاثين يوما ولو لم يكن الفاء من اوله الا يوما واحدا ولم يتقدم على اوله الا بيوم من الشهر قبله وان استوجر بانام فدخل قبل الطلوع طلوع الشمس بحسب منها اي من تلك الايام يومه وقيل لا يحسبه الا ان دخل قبل طلوع الفجر وقيل يعد من ساعته الى مثلها او بحسبه من شهره او من سنته ان استوجر بذلك المذكور من الشهر او السنة ومثاهما الشهران فصاعدا او السنان فصاعدا او حسبه من الاسبوع ان استاجره بالاسبوع وبالفصل ان استاجره بالفصل وكذا السبوعان فصاعدا وفصلان فصاعدا وقيل لا يحسبه في شيء من ذلك الا ان دخل قبل طلوع الفجر وانما قلنا قبل طلوع الشمس او قبل طلوع الفجر لتحقيق كمال النهار فيسبق الطلوع ولو بلحظة فلو اقترن الدخول بالطلوع ولم يسبقه الطلوع لجاز وحسبه والمراد بالفجر الفجر الصادق وبطلوع الشمس اتصال شعاعها بالسماء من جهة المشرق ولو بقي السواد بينه وبين الارض او الجبل وقيل اتصال شعاعها بالسماء من جهة المغرب مع عدم بقاء السواد في الاول لا يحسب الا ان دخل قبل اتصاله وعلى الثاني يحسب ان دخل قبل فناء السواد

ومن استوجر بشهر فدخل من اوله خرج باستهلال تاليه ولو من تسع وعشرين والا وفي ثلاثين وان ايام فدخل قبل الطلوع بحسب منها يومه او من شهره او من سنته ان استوجر بذلك

والمعية كالدخول قبل على القولين وقيل يحسب ذلك اليوم ان دخل قبل الزوال وعلى قول من قال يلحق ما بعد طلوع الشمس او ما بعد الزوال فيستأنف من الغد مثلا فانه يحكم عليه بالعمل من الغد وله اجر ما انفي بتقويم العدول لا بالعقد الاول الا ان رضيا وفي الديوان ان اكرى الدابة ليوم واحد فانما يستعملها من طلوع الفجر الى غروب الشمس وان لم ياخذ في العمل الا وقد مضى بعض النهار فعليه من الكراء بقدر ما عني في النهار وكذا الاشهر والايام وان جاوز المدة فلا يستعملها والا يدخل قبل الطلوع او الزوال على الاقوال المذكورة ولا معها بدون ان يسبقه في الحساب الوقت من النذر ان لم يكن عرف اعتيد في حسابه او شرط وتدخل بعد الطلوع او بعد الزوال ويلحق عمله الذي عمله في ذلك اليوم الذي يحسب من غده فيكمل المدة بدونه ولا يعطى عليه اجرة ولا عناء فيعد متبرعا به في الحكم مطلقا ولو جهل الحكم لانه عقد بلسانه بافظ اليوم فوجب عقده ان يلحق ذلك اذ لم يتم اليوم كماله ليل او نهار فيما بينه وبين الله فان على المستاجر اجرة ان علم الحكم وشركه ولم يرشده وقيل له اجرة في الحكم مطلقا كما مر في كل من عمل لاحد بلا امر منه عند بعض لان هذا لم يامر به بخدمة بعض يوم وقيل اذا دخل في وقت غير وقت البدء حسبه وانته من يوم اخر وتلك الاقوال كلها تكون في الاجل المطلق والمقيّد ويأتي بيانها ان شاء الله تعالى وفي العدة والنذر وايام الضيف والحيض والنفاس والطهر كما مر في باب الحيض والايمان ونحو ذلك وتقدم الكلام في قضاء رمضان ومثله صوم الظهار والقتل والكفارات في انه يعد ثلاثين يوما ان لم يبدأ من اول الشهر وان بدا من اوله جرى مع تمام الشهر او تقصيره وكفاه وان كان عرف اعتيد او شرط فليعمل به وعلى الاجير ان يصح في عمله نهارا من طلوع الفجر او الشمس على القولين لغروب وان استوجر بليل ولم يكن عرف ولا شرط فليدخل قبل الغروب ولو بلحظة او معه ان كان لا يصلي كطفل وحائض ومثرك وعقب صلاة المغرب وقيل يصلي سنة المغرب فيدخل عقبها واما المتعهي فيطلوع الفجر الصادق وقيل طلوع الشمس وليتهد في كل ذلك بطاقته وله نوم وقته اي نوم في وقت النوم وتجوز اضافة نوم لوقت اي نوم وقت النوم

والا فمن الغد ان لم يكن عرف اعتيد وعلى الاجير ان يصح نهارا من طلوع الغروب بطاقته وله نوم وقته

من الصبي الكبير الى الزوال وفي ذلك جملة جائزة ووقته القائلة في الصيف وما يلحق به من الربيع والخريف لاني الشتاء وما يلحق به منها قال صلى الله عليه وسلم قبلوا فان الشياطين لا تقبل وان ترك النوم وقت النوم ونام في غيره نقص من أجرته الوقت الذي نام فيه وان لم ينم في وقت النوم بل عمل فيه لم يحكم له بأجرة زائدة وانما كان النوم وقت النوم لانه معتاد والعادة محكمة فلو كان عرف انه لا نوم او شرط فلا يتم فان نام نقص من أجرته * وقد مر * في خاتمة كتاب الصلاة وتقدم كلام على العبد في باب حق السيد من كتاب الحقوق وتقدم كلام في قوله باب لزومها حفظ زوجها النخ من كتاب النكاح يشير الى ما مر في باب الصلاة * ما ابيح له من نفل * عند بعض وهو سنة المغرب وسنة الفجر وغيرها ولم يبعها آخرون وكذا صلاة الميت اذا لم تتعين عليه قيل يصليها وقيل لا وعبر الشيخ عن قول اباحة السنن الثلاث المذكورة بالرخصة واما الوتر وهو الواحدة فهو عند بعضهم فرض فيصليه بلا اشكال كسائر الفروض يصليها بلا نقص اجرة وقيل غير فرض فلا يصليه وان صلاه نقصت أجرته وقيل يصليه واذا تعينت صلاة الميت صلاها ونقص له من أجرته ومن لم يوجبها قال لا يصليها فان صلاها نقصت أجرته ولا يصوم نفلا لانه يضمفه الصوم واما الصوم في رمضان فيصوم واما القضاء وسائر ما التزمه من صوم نذر او كفارة او وصية فان علم مستأجره واستأجره مع ذلك فلا اشكال وان لم يعلم فله القص ويعطيه عناه ان لم يغره ويقول اني غير صائم فالصوم يضعف عن العمل وصلاة النفل تشغل عنه وقد تضعفه ان كثرت والمرأة والبدن والامة في صوم النفل وصلاة الفل كالاجير في الخلاف السابق وقيل ينقلون بالصلاة والصوم ما لم ينههم او يعلموا منه الكراهة وما لم يشغل العبد والامة عن العمل او يضعفهما الصوم وقيل يصليان النفل بلا اذن سيدهما ما لم يشغلهما او يضعفهما ولا يصومانه وان اذن في النفل لمؤلا جاز قال المصنف في خاتمة كتاب الصلاة وتصلّي زجّة واجير ومقارض بلا اذن ركعتي الفجر والمغرب والسجدة والجنّاة والخسفين والزّلزلة وقيام رمضان والعيدين وخلف المقام وهي سنن والعبد الركعتين والعيدين والجنّاة والسجدة ورخص للاجير والمقارض

وقد مر ما ابيح له من نفل

والزوجة ان يتنفلوا بما شاءوا بلا اذن ان لم يمنعوا وقال في كتاب الحقوق ولا يتنفل بغير ما تقدم له يعني العبد الا باذنه يعني السيد وقال في النكاح ولا تفعل يعني المرأة الا باذنه اه والمقارض في ذلك كالاجير فان القراض نوع من الاجارة ففي الديوان ولا يجوز له اي للمقارض ان يشتغل في عمله ولا في عمل غيره في وقت يتجر فيه بال القراض ولا يجوز له ان يتعب نفسه في العبادة تعباً يضر بمال القراض مثل الصلاة والصيام وغير ذلك من اعمال البر الا ما وجب عليه والاحتياط مما وجب عليه وانما يجوز له ان يصلي من النوافل ركعتين قبل صلاة الفجر وركعتين بعد صلاة المغرب والعيدين وقيام رمضان وصلاة الميت والسجدة وصلاة مقام ابراهيم عليه السلام وصلاة الخسوف والكسوف والزّلزلة وجاز له ان يصوم ويصلي من النوافل ما شاء في وقت لا يتجر فيه وما لا يضر بالتجارة ولا يجوز له ان يسهر بالليل الا ما كان خفيفاً من حضور مجلس الذكر بالليل والنهار وينظر في الكتاب اه وان قلت كيف شمل لفظ الفل السنن كسنة المغرب والفجر قلت شملها من حيث انها سنن غير واجبة وان قلت كيف تكون سنة المغرب والفجر وقت العمل مع ان العمل قد فرضه في النهار قلت اما سنة المغرب فانها فيما اذا استأجره بالليل او نام عنها او نسيها او مع المغرب فتذكر في النهار او انتبه فاراد صلاتها فيه واما سنة الفجر ففي عمل النهار اذا قلنا انه او اليوم من طلوع الفجر وفي عمل الليل اذا استأجره عليه على القول بان اخر الليل طلوع الشمس لا طلوع الفجر * وجاز * في الاجارة * محدود من اجل وان اطلق * هذه الواو للحال لا لغيره لقوله بعد ذلك او قيد فكانه قال جاز اجل محدود والحال انه اطلق او قيد * كرمي * غنم * معينة * بنهد فقط او مع جنس * سنة * غير معينة * لا معينة وكان * الاطلاق * كبيع * ترتب به الثمن او المثل * بذمة * عاجلاً لا اجلأ فتى طلبه بالعمل ادرك عليه الدخول فيه والائتمام كما ان من طلب ما بذمة غيره عاجلاً يدركه متى طلبه سواء نقد الاجرة او كانت في ذمة عاجلاً او اجلأ بناء على ان عقد الاجارة لازم كالبيع وسائر العقود واذا ابتدا بلا اذن منه صح ابتداءه * ورعاية * مبتدا * كل شهر * او اسبوع او يوم ونحو ذلك من سنة كما دل عليه قوله في النظم منها اي من العروة وقد عم السنة بثمان * بكذا

وتجاز محدود من اجل
وان اطلق كرمي معينة سنة
لا معينة وكان كبيع بذمة
ورعاية كل شهر

كبيع * خبر * عرمة * مما يكال او يوزن * كل صاع * اومد او قنيز او وبة او
 رطل او قنطار او غير ذلك * منها بكذا * فكل شهر او نحوه مما ذكره زنى فيه
 يدرك الاجرة عليه ولكل منها الترك متى شاء ولو قال كل شهر من السنة او كل
 يوم منها او من الاسبوع او نحو ذلك وان دخل في شهر او يوم او نحوه مما ذكره
 ولم يتم الاجير فله اجرته بحساب ما عمل فيه وقيل لاجرة له الا ان انه وقيل يجبر
 على اتمامه في اخذ اجرته كاملة سواء كان ذلك اولا او بعد ما عمل واتم شهرا او نحوه
 مما ذكره او اكثر او كان اخر بعد عمل ما سبق كما انه لو وزن له او كال له ميزانا
 او مكيالا او اكثر ثم شرع في اخر وترك قبل اتمامه فله ثمن ما كال او وزن ولا يجبر
 على ما لم يتم وقيل صح البيع ولزم في جبر على الاتمام انما ما شرع فيه وما لم يشرع فيه
 وفي اتمامه اذا اكتره لسل كل شهر بكذا وكذا قد دخل في العمل ثبت عليهما حتى
 يستوفي اشهر بتمام الكراء وكذا كل سنة او يوم وقيل بالنقض في هذا ما لم يتم الاجير
 المدة فاذا اتمها فله الاجرة وان نقض احدهما قبل التمام فللاجير قد رما عمل واختير
 قول النقض والمختار في سائر الاجارات اذا دخل في العمل انه لا يصيب احدهما
 النقض فما تركه الاجير فلا اجر له او ترك المستاجر اتماما كاملة وقيل لسل كل منها
 النقض فللاجير بقدر العمل اه بتصرف * او قيد * علف على اطلاق * كتحديد
 اوله بعقب * يعني ان التحديد بعقب العقد يكون اول العقد او وسطه او اخره
 مثل ان يقول تدخل في العمل الآن او يقول هذا الشهر او هذه السنة او نحو ذلك
 فيدخل من حينه فان وافق البداء فذاك والا حسب الشهر او السنة بالايام وهكذا
 وان لم يدخل في حينه فله المقدم صحيح ثابت ويجبر ما فات بالعمل او ينقص من
 الاجرة وما ذكرته من ان قوله هذا الشهر او هذه السنة او نحو ذلك تحديد بالعقب
 اولى مما ذكره المصنف تبعاً للشيخ انه من المتراخي لانه اذا قال هذا الشهر او هذه
 السنة مثلاً تبادر اتمهم ان الحساب من ذلك الحين بحسب الامكان وقد مر
 الكلام على اليوم وان كان العرف عدم مبادرة ذلك فهو من المتراخي ويجوز حمل
 كلام المصنف كشيخ على العرف الذي لم يتبادر فيه ذلك بل تبادر فيه ان المراد
 الشهر الذي يلي هذا او السنة التي تلي هذه اذا عقدا بعد دخول الشهر او السنة

بكذا كبيع عرمة كل صاع
 منها بكذا او قيد كتحديد
 اوله بعقب عقد

ومضى بعض الوقت الذي يعمل فيه اذ قال * او يترأخ عنه * اي عن العقد * كراية
 هذا الشهر * او هذا الاسبوع او هذه السنة او نحو ذلك * او شهر كذا * او اسبوع
 كذا او سنة كذا او نحو ذلك مثل ان يشير الى جمادى الاولى وهو في غيرها او
 يقول الشهر الثاني او يقول الشهر الثالث وما اشبه ذلك واما ان قال هذا الشهر او نحوه
 وهو فيه او معه قبل مضي بعض الوقت المعتاد للعمل فهو حاضر لا غيره فليس متراخياً
 فهو تعقيب بحسبه مثل ان يقول في الليلة الاولى من الشهر او من العام والعمل انما
 هو في النهار * وان ضرباه * اي الاجل * مجهولاً * كقولها * الى حرث او
 حصد او جذاذ * بكسر الجيم او فتمه او ضمه وهو قطع الثمار الثمر او غيره بحسب
 ما قصداء وفهماء والمتبادر فيه التمر * او * ضرباه معلوماً لكن * في * شيء ذي
 * شياخ * وهو المشترك شركة شائعة اي منتشرة لم يتميز نصيب كل من الآخر
 * ككراء نصف هذه الدار * او اقل او اكثر شهرا او سنة او يوماً او غير ذلك
 * او الدابة * اي نصف الدابة سواء كانت الدار او الدابة كلها لمكريها ولم يكن
 له الا النصف الذي اكراه مثلاً وذلك لعدم الانتفاع بالنصف من الاوحد مع الشروع
 فان كل جزء وان دق فهو مشترك بين المكري وغيره او بينه بالملك وبين المكري
 بالاكثر من منع ذلك ابو حنيفة كالشيخ والمصنف للعلة المذكورة واجازة مالك والشافعي
 لامكان الانتفاع كما لو فعلاً ذلك على ان يقسم الدار بيوتاً او مواضع ينتفع المكري
 بنصف بيوتها او مواضعها او يقسموها بالايام او بالشهور او غير ذلك او يقسموا
 الدابة بذلك مثل ان ينتفع بها مكترها يوماً وصاحبها يوماً او مكترها يوماً ومكترها
 يوماً ومالك النصف الاخر يومين ان اكراه مالك نصفها ربعها او مكترها يوماً
 ومالك النصف الاخر يوماً ان اكراه مالك نصفها كل النصف او ينتفعوا بالسوية
 معا واما ان يعطيه نصف الدار او الدابة او نحو ذلك على عمل كذا فيكون النصف
 ملكاً له بخائز قطعاً وليس مراد الشيخ والمصنف في هذا الكلام * او جهل العناء *
 اي الكراء سعي الكراء عناء لانه مسبب عن العناء اي التعب ولازم له وهو خلاف
 العناء في قوله بدل مال بعناء فانه فيه التعب وسواء جهل العناء المكري او المكري
 او كلاهما * او * جهل * بعضه * كذلك فله كله كالعري مدة كذا بالنقطة والكسوة

او يترأخ عنه كراية هذا
 الشهر او شهر كذا وان
 ضرباه مجهولاً الى حرث او
 حصد او جذاذ او في شياخ
 ككراء نصف هذه الدار
 او الدابة او جهل العناء
 او بعضه

او يترأخ عنه كراية هذا
 الشهر او شهر كذا وان
 ضرباه مجهولاً الى حرث او
 حصد او جذاذ او في شياخ
 ككراء نصف هذه الدار
 او الدابة او جهل العناء
 او بعضه

او احداها والرعي مدة بما تلد هذه الدابة الحامل او بما في هذا الوعاء وهو مستور او بما ورثت من فلان ولم يدر كم هو او لم يدره الاخر او لم يدرياه وبما في الوعاء سواء كان دراهم او دنائير وجهل بعضه كالرعي سنة بعشرة دراهم ونفقة وكسوة * فالعلوم عشرة الدراهم والمجهول النفقة والكسوة عند الشافعي وابن عبد البر زواجاز الربيع رحمه الله ومالك واحمد الاستجارة بنفقة وكسوة او مع غيرها في اخذ الاوسط * او لتلقيح * اي تدكير * نخل ولو عين بعرجون * يعني العرجون وما اتصل به من شماريح وثمار رسمي الكل عرجونا للمجاورة ولان العرجون هو الاصل لذلك وهو الجسم الذي اتصل به الشماريح * خيار * اي افضل او بعرجون اوسط او بعرجون اردي * من كل * كل نخلة او من نخلة واحدة ولو لم يكن الا هي او بعرجونين او اكثر في كل واحدة او في واحدة او تسمية من عرجون كذلك كنصف * او لحصد زرع او جناية قمر * او جذاه او طعن برة او عصر زيتونه * بكرع او اتفاق اثنين * واكثر * على حرث يكون فيه البذر والدابة من احدهما ويمرث الاخر يده فيقسمان الزرع انصافاً او على ما اتفقا * عليه وحذف العائد مع انه لم يمر الموصول بمثل ما جربه ولم يتعلق بمثل عامل الموصول جريا على القليل ويمرث كون ما مصدرية اي على اتفاقهما فيسلم من ذلك او يكون البذر والدابة من احدهم ويمرث الاخر ان او بالعكس او الدابة من واحد والبذر من آخر والعمل من الثالث ويقسمان الزرع انصافاً او على ما اتفقا ونحو ذلك وكذا الماء ان كان من احدهما او من احدهم او من متعدد او مع بذر او دابة * لم يميز كل ذلك * جواب لقوله وان ضرباه مجهولا وهذا النفي احوم السلب ولو تقدم النفي على كل مثل قوله تعالى لا يجب كل مختال نفوذ واجرة الحارث مجهولة او لا يدري كم يحصل من الثمار وان وقع شيء من هذا ونحوه من مجهولات الكراء ووقع العمل ولم يتشاحا جاز وهو مكروه وان تشاحا * فللعامل كراء مثله * في صور غير الحارث واما صورة الحارث فقد قال فيها بعد وللحارث عناءه اي كراء مثله ايضاً وعبر به لثلاث تكرز لفظ واحد * والزرع لرب البذر * في صورة الحارث * وللحارث عناءه * وانما كان للعامل او الحارث عناءه لانه ليس بغاصب وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق فيفهم منه ان لعرق هذا

كالرعي سنة بعشرة دراهم ونفقة وكسوة او لتلقيح نخل ولو عين بعرجون خيار من كل او لحصد زرع او جناية قمر بكرع او اتفاق اثنين على حرث يكون فيه البذر والدابة من احدهما ويمرث الاخر يده فيقسمان الزرع انصافاً او على ما اتفق لم يميز كل ذلك فللعامل كراء مثله والزرع لرب البذر وللحارث عناءه

حقاً لانه ليس ظالماً في عمله او حرثه ولان للمعمول له في عمله نفعا * وجوزت * اي الاجارة * على ما اتفقا وان مع جمل * للاجرة ولو بلامتامة وبه قال ابو المؤثر اذا جاز تقاضي دين الانسان ولو يتيماً ودين المسجد بجزء كما جاز بكذا وكذا وقد فعل الاشياخ كل ذلك وزوي ان رجلاً من الهند اوصى بمال له الدولة فاستاجر الامام عبد الملك بن حميد من ياتيه بنصفه فزعم من زعم ان له العناء فجمع الامام الفقهاء فشاورهم فراوا الى النصف وقيل يجوز * بتمامه * بعد زوال الجهل وهو مذهب الظاهرية وان نقض عليه فله عفاء وحسن ان يصدق لسانه وذلك في كل عمل حلال ولو تقاضي الدين او حق المرأة فتجوز تلك الصور كلها ونحوها من صور جهل الاجرة قياساً على المضاربة ومساقاة النخل كما قال * كضاربة ومساقاة * بلا متامة فيهما فان الاجرة فيهما مجهولة اذ لا يدري كم تكون الفائدة في المضاربة ولا كم تمر النخل وذلك قياس على ما خالف الاصل ولكن قاسوا عليه للاجماع عليه كذا قيل اما المضاربة فبجائزة واما النخل والشجر ففيها خلاف تقدم بعضه وفي الديوان اختلاف العلماء في المساقاة قال بعضهم لا تجوز ومنهم من يقول جائزة في الارض كلها وما اتصل بها من النبات والاشجار وذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اعطى ليهود خيبر يعملون فيها بتسمية معلومة مما يخرج من غلاتها فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك واقراها ابوبكر بايديهم واقراها عمر صدرا من خلافته فلما راي المسلمين كثروا نزعها عمر من ايديهم فاعطاها للمسلمين يستعينون بها على حوائجهم وحجة من لم يجوز المساقاة ان اهل خيبر كلهم عبيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل في عبيده ما اراد لان ذلك كله ماله وحجتهن ماذكروا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث نهى عن الخبارة والمخاطرة والمزانية والمحاكمة لان هذه الرواية كانت في الارض وما اتصل بها اه والاولى ان لا يقاس ما لم يصرح به الاصل فتمنع الاجارة المجهولة وتفسخ وترجم الى كراء المثل قياساً على البيع المنفسخ الذي لزم فيه الضمان اذ شرط المقيس عليه ان يكون ثابتاً بشراً غير فرع لاصل ما اخر غير معدول به عن طريق القياس وذلك الخلاف في كل عمل شيء يميز منه حتى اعطاء آلة صيد بجزء من الصيد سواء ائله التي هي حيوان او غيرها وفي المنهاج

وجوزت على ما اتفقا وان مع جهل بتمامه كضاربة ومساقاة

يجوز اعطاء جارية لصيد بسهم من الصيد قال ولا تعرف في الصقر والكلب شيئاً قلت سواء
وفي الاثر ان وكل او وكلت على التزام احدي طلب الحق فلما ظهر نزعه او نزعتة فله اجرته ان
عينت والا فالعناء وان نزع قبل ظهوره فعناء وان ملكه السهم قبل العمل جاز قبل ان يقول
لن نصف هذا الزرع الان على ان تحصله وذكر الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله في
ذلك كلاماً حيث قال وان اتفق قوم ان يشتركوا حراثاً فانهم يشتركون كما اتفقوا عليه
قلوا او كثروا تفاضلوا في شركتهم او تساوا سواء من اشترك معه موحداً او شركاً
طفلاً كان او بالغاً فالشركة بينهم فيها جازية على ما اتفقوا عليه وانما تصح شركتهم
ان يشتركوا الزريعة واذا لم يشتركوا فلا تصح وانما يفعلون ان ياخذ كل واحد منهم
ما نابه من الزريعة فيخلطها مع زريعة صاحبه او يعطي كل واحد منهم لصاحبه سهاً
من زريقته فتكون الزريعة بينهما على ما اتفقوا عليه او يبيع كل واحد لصاحبه كيلاً
معلوماً من تلك الزريعة ويخلطوها وكذلك ان اراد ان يشترك مع الطفل باذن ابيه
او الجنون بخليفته واما ان اتفقوا ان يشتركوا على ان يحرق احدهم فيرد عليه صاحبه
ما نابه من البذر فلا يجوز ذلك ومنهم من يقول جائز ويورد عليه ما نابه من الزريعة
او اتفقوا على ان يحمل احدهم البذر ويحمل الاخر الارض او الدواب والماء فلا تجوز
تلك الشركة ويكون الزرع له صاحب البذر وياخذ صاحب الارض نقصان ارضه
وياخذ صاحب الماء قيمة ماءه وياخذ صاحب الدواب عناء دوابه الا ان كانت
الدواب والماء لصاحب الزريعة وان حرق تلك الزريعة غير صاحبها فليأخذ عناءه
ومنهم من يقول ان جعل صاحب الزريعة لصاحب الدواب سهاً من ذلك الحرق
فذلك جائز واما ان جعل لصاحب الارض او الماء سهاً فلا يجوز ذلك ومنهم من
يقول جائز وكذلك ان جعل الزريعة والدواب وجعل لرجل فيها سهاً على ان يحرقها
او كانت الزريعة والارض والدواب والماء لرجل واحد وجعل للاخر فيها سهاً او جعل
احدهما الارض والزريعة وجعل الاخر الدواب والحرق بنفسه او جعل احدهما الارض
والماء وجعل الاخر الزريعة والدواب ومن يحرق فلا يجوز شيء من هذا ومنهم من
يقول جائز على ما اتفقوا عليه واما ان لم ينبت الزرع او نبت واصابته عاقبة فانهم
يتواخذون العناء والقيمة مما يمكن فيه على قول من لا يميز تلك الشركة واما من جوزها

فلا يدرك كل واحد منهم على الاخر شيئاً ومن مات منهم فورثته بمقامه واما ان
اتفقوا على هذا كله فبذر الواحد منهم فاراد ان ياخذ العناء والقيمة فلا يجد ذلك
الا ان ابرأ كل واحد منهم صاحبه من العناء او القيمة فبذر له فهو جائز وان اكرى
له ارضاً على ان يحرقها او اكرى له ماء على ان يحرق به فلا يجوز هذا وهو من السحت
وان حرقها على ذلك الحال فانه يعطي نقصان تلك الارض او قيمة ذلك الماء ولا
يجوز كراهها ولو بما يكال او يوزن او غير ذلك مما لا يكال ولا يوزن ومن اكرى
دواباً ليعرق عليها او اكرى رجلاً ليعرق له فذلك جائز وان اتفقوا على شرطه الحرق
فحرق احدهما بذره ثم حرق صاحبه مثل ذلك ولم يخلطاً زريقتهما فانه يكون لكل
واحد منهما مازرع من بذره ولا يدرك فيه صاحبه شيئاً ويتداركان العناء والقيمة
والنقصان فيما يكون منه ومنهم من يقول ذلك جائز ومن لم تنبت زريقته منهم فلا
يدرك على صاحبه شيئاً ومنهم من يقول يدرك عليه سهمه من الزرع * ومن ذلك *
النوع الذي فيه الجهل ما يذكره المصنف والشيخ في فن القراض في اواخره ان الاكثر
على اجازة صيد بشبكة بسهم ومن ذلك * احتطاب شخص * او اخذه الشوك
او الحشيش * من ارض * اخر * جناناً او غير جنان على ان الحطب بينهما مثلاً وانما
جاز لانه قد رأى الارض مع ما فيها او لم ير لكنه قد عقد ان له النصف مثلاً في كل
ما حطب وذلك فيما نبت بزجر او عناء واما بالمطر فلا يحمل له منه فلا يحتاج الاجير
الى الاستيجار بل يأخذ لنفسه الا ان كان الموضع ممنوعاً عن الدخول لعجز صاحبه
عن الدخول بلسانه او بوجه فيحتاج الى الاستيجار ومسئلة الاستيجار التي ذكرناها
اجازها الربيع والظاهرية ومنعها غيرهم لما فيها من الجعل فانها كقولك احصد زرعى
بالنصف مثلاً ان قال احطب حطب ارضي بالنصف مثلاً وكقولك كل ما حصدت
من زرعى فلك نصفه ان قال كل ما حطبت من ارضي فلك نصفه والمسلك في ذلك
ان يعطيه نصف الشيء او تسمية منه ويستاجر على عمل الشيء به كذا ذكر بعض
* او خدمته على دابته * بهيب معلوم مما يكاسب بها هو بنفسه فليس هناك الا
اثان صاحب الدابة والذي اخذها منه ليجدم عليها هذا ما حمل المصنف رحمه الله ولطف
به قول الربيع فيمن قال لرجل اعطني حمارك او بفلك حتى انتقل عليه الحطب وبيع

ومن ذلك احتطاب شخص
من ارض * اخر او خدمته
على دابته

عليه واوجره من الناس وما فضل من شيء فهو يئني ويدك نصفان انه لا باس به
وقول ابي حنيفة في رجل يدفع الدابة الى رجل فيقول اعمل عليا واجرهما من الناس
وما كسبت من شيء فهو يئنا نصفان انه لا يجوز ذلك لان الكسب كسب الدابة وهو
لصاحبها والذي يحمل عليها اجر مثله وقد يقال ليس كذلك على ما يظهر لان مسألة
الربيع وابي حنيفة فيها ثلاثة رجال صاحب الدابة ومن اخذها منه ومن اجرها
عليه الذي اخذها بدليل قول سائل الربيع وما فضل من شيء فهو يئني ويدك وبدليل
مواجهته للناس فان الفضل عن اخر وهو المواجه بفتح الجيم وكلام الربيع وابي حنيفة
متواردان على مسألة واحدة كما يدل عليه قول الاثران قول ابي حنيفة ابعد من
الحق وقول الربيع اقوى القولين ويحاج بان الامر كما قال المصنف وان معنى عمله
ومواجهته الناس عليها انه يعمل عليها بنفسه للناس باجرة مثل ان يحمل عليها الحطب
لهم من البرية او الحجارة من الجبل او يحمل عليها الحطب او الحجارة التي هي ملك
لهم او متاعهم فعنى فضل حصل استعمالا للمقيد في المطاق ويدل لهذا فرض مسألة
اخرى بين اثنين ايضا سئل عنها ابو حنيفة كما قال قيل له اي لابي حنيفة فان قال
بع عليها متاعك وطعامك وما ربحت من شيء فبيئنا نصفان اترى هذا جائزا قال
لا لان ربح الثياب لصاحبها ولصاحب الدابة اجر مثله اه فان هذه المسئلة بين اثنين
فقط صاحب الدابة ومن اخذها منه وهو الذي حمل عليها متاع نفسه او طعامه لما
سأله بالمتع اذا خدم عليها للناس بالاجرة فمنعه سأل عما اذا خدم عليها بنفسه ومشاركة
ماشية يعطي ثمنها احدهما * شراء او تولية او قالة او بمقاضة لماله على غيره من دين
او ارض او تباعة ما سواء عند ارادة المشاركة بامر الذي اراد الشركة معه او بدون
امره او قبل ارادتها او يملكها بلا اعطاء ثمن * ويقوم بها * اخر * يرعاها ويسقيها
ويحفظها ويقبل كل ما تحتاج اليه او يقوم ببعض ما تحتاج فقط بحسب اتفاقها ومشاركة
زرع او شجر او نخل او ارض او بناء او غير ذلك من الاصول او ثياب او غيرها من
العروض يعطي ثمنها احدهما كذلك ويقوم بها * اخر * ببعض ما تحتاج اليه كسقي
وتجفيف وخطاطة * كذا وكذا سنة * او اقل * على تناصف * او ثلث او
ترباع او تخامس او غير ذلك من الاقل والاكثر * في الكل * من الحطب المدلول

ومشاركة ماشية يعطي ثمنها
احدهما ويقوم بها * اخر
كذا وكذا سنة على تناصف
في الكل

عليه بالاحتطاب ومن اجرة الخدمة على الدابة ومن الماشية وكذا غيرها ففي جواز
ذلك كله قولان وكذا في قول صاحب الدابة بع عليها متاعك وطعامك وما ربحت
من شيء فنصفان فمن اجاز ذلك قاسمه على المضاربة ومساواة النخل وهو قول الربيع
ومن منعه فلا جعل بما يتحصل وهو قول ابي حنيفة ولو لم يذكر الربيع الامسئلة الاحتطاب
والخدمة على الدابة ولا ابي حنيفة الا اياها وقول صاحب الدابة بع عليها متاعك الخ
وكذا كل مسألة كان فيها الجهل من حيث المشابهة بالمضاربة والمساواة ووجه كون
قول الربيع اقوى وان المضاربة والمساواة ثابتان قطعاً وهذه المسائل قوي شبهة
بهما فيجوز كما جازنا ولو كانتا فرعين فالقوة الشبه ضعف قول ابي حنيفة في المنع
فيتحصل في مجهولات الاجرة الجواز مطلقاً على الرضي وهو قول الظاهرية والمنع مطلقاً
وهو قول ابي حنيفة والجواز ان كان الجهل من حيث الشبه بالمضاربة والمساواة والمنع
ان كان من غير ذلك مثل الاستيجار بما في البيت او في الصندوق او في دمة فلان
ولا يدريان ما هو او كم هو ولا يدري احدهما فان تشاجرا فاجرة المثل واذا اطاعا
عليه فالتماه جاز واذا كانت المشاركة في الماشية او غيرها باعطاء احدهما الثمن وقيام
الاخر * فهل تكون الماشية * او غيرها مما اشتركا فيه باعطاء الثمن والقيمة والغلة
* بينهما من وقت العقد * يكون * القيام في الدمة او لا يستحق النصف * او
ما اتفقا عليه * الا بتمام المدة فتكون الغلة لرب الغنم * او غيرها من الماشية وغير
الماشية قبل المدة ولها بعدها * فيه تردد * ليس المقام مقام تردد فانه ان اطلقا
ان الثمن من احدهما والقيام من الاخر مثل ان يقول احدهما اشترى الغنم انا وقيم
بها انت كذا وكذا على انها يئنا او قال فتقوم انت بها كذا وكذا على انها يئنا او
قدما كونها بينهما على ذكر الشراء والقيام فهي بينهما من حيث العقد وكذا الغلة كما
اذا قالوا انها يئنا من حين العقد او من حيننا هذا او نحو ذلك من الالفاظ التي فيها
التقييد بانها من حينه يئنا وان قيدوا بانها لا تكون يئنا حتى تتم المدة وقبل تمامها
للمشتري فها على تقييدها والغلة له قبلها وبينه وبين القائم بعدها تبعاً لاصلها وكذا
لو جعلوا الغلة قبلها للقائم دون اصلها او بعضها له قبلها وانها يئنا من الحين والغلة
لاحداهما فقط قبل المدة فها على تقييدها وما قول الشيخ وكذلك ان اتفقا على مشاركة

فهل تكون الماشية بينهما
من وقت العقد والقيام
في الدمة او لا يستحق
النصف الا بتمام المدة
فتكون الغلة لرب الغنم
فيه تردد

الغنم والدواب ان يعطي احدهما الثمن ويقوم بها الاخر كذا وكذا سنة فتكون بينهما نصفين فهو بمنزلة ما اتفقا فيه على ان الماشية بينهما بعد المدة لقوله فتكون بينهما نصفين فانه ينصب تكون عطفاً على يعطي او يقوم فهو من كلامهما الذي اتفقا عليه لاخبار من الشيخ بان الحكم انها بينهما كما يتوهم ثم انه قد تقرر ان عقد الاجارة لازم وعلى الاجير العمل ودخلت الاجرة ملكة قبل العمل ويجبر على العمل هذا كله قول وقيل يدخل ملكة منها بقدر ما عمل وقيل لا يدخل ملكة حتى يتم العمل فليكن ما هنا كذلك بلا تردد والاصوب لمريد المشاركة في ذابة او ارض او غيرها من العروض والاصول باعطاء احدهما الثمن وقيام الاخران يتوصلا الى الغرض بان يبيع مالك الدابة او الارض او غيرها بوجه من وجوه الملك للاجير النصف الاخر او يبيع الثلث ويمسك الثلثين او نحو ذلك او يبيع له معينا من الحيوان او من الارض كهذه الثياب وهذه البقعة من الارض بمعلوم من ثمن ثم يستاجر لخدمة النصف الاخر او الثلث الباقي او نحو ذلك مما اتفقا عليه وخدمة الارض يتصور بنقل ترابها او حجارتها او تسويتها او حرثها لصاحبها او غرسها له او بناء الحائط دائراً عليها او على بعضها بذلك الثمن الذي باع به له او يجره ويأخذ مالك الدابة الباقي من الثمن اذا كان الاستيجار يجره من ذلك الثمن عند من يجوز البيع والشرط وقد مر في باب الشرط وبيانه هنا انه باع له سهماً او شيئاً محدوداً من ذلك على ان يقضي له في ثمنه خدمة ذلك والاقالة والتولية في ذلك كالبيع او بيعتين في بيعه وهي ان يبيع له هذا بكذا الى اجل كذا او بكذا الى اجل آخر يذكره وفيها اقوال مرت ويتحصل من كلام المصنف ان معنى بيعتين في بيعه واسع وما يذكران تمثيل لا تقييد الا ترى انهم مثلوه ببيع كذا بكذا نقداً او بكذا الى اجل ولا شك ان مثله بيع كذا بكذا الى اجل او بكذا الى اجل ذونه او فوقه وبيع كذا بكذا اجلاً او بكذا الى اجل وبيع كذا بكذا نقداً او بكذا عاجلاً ورايت ايضاً انه سعى مسألة الاجرة هذه ببيعتين في بيعه ولعله اراد انها شبيهة ببيعتين في بيعه اذا اشتملت على بيع الدابة بثمن وقبض بعض الثمن وقضاء العناء في بعض فقوله او بيعتين عائد الى قوله او جزؤه

والاصوب لمريد المشاركة في ذابة او ارض ان يبيع النصف الاخر بمعلوم من ثمن ثم يستاجر لخدمة النصف الاخر بذلك الثمن او يجره ويأخذ الباقي عند من يجوز البيع والشرط او بيعتين في بيعه

ويأخذ الباقي اجلاً معيناً متعلقاً يستاجر ورجح جواز ذلك ولو كانت فيه اجرة وبيع بالنية ان نوي ان يبيع له مثلاً ثم يستاجر به بالثمن او اتفقا على ذلك وان قال له بعث لك نصف هذه الشياء شائعاً بالقيام بالنصف فذلك تصرح ببيع وكراء اجازة مالك ومنعه الشافعي كما منعه جمهورنا وان ملك دواب او ارض او غيرها ثم باع نصفاً او غيره لانيان بكذا وكذا بلا اتفاق ولا علم بالاجرة ولا نية لها ثم قال له اقض لي في الثمن الذي لي عليك القيام بالباقي جاز ولم يكن فيه اجتماع شرط وبيع ولا بيعتين في بيعه ومنع ذلك الذي ذكر المصنف جوازه كله ولو فعلاً ما ذكر انه لاصوب ويرد العامل على القول بالمانع لكراء مثله ومن استوجر لعملي شيء معين على انه ان عمله في يومه فعمله باربعة دراهم وان عمله في تاليه وهو اليوم الثاني فثلاثة سواء اقتصر على ذلك او زاد فقال وان في اليوم الثالث فبدرهمين وهكذا يقتصر او يزيد فيما فوق ذلك وغير الدراهم مثل الدراهم كالدنانير والمكيل والموزون والجازاف مثل هذه العرمة وان في تاليه فهذه مشير الاخرى اصغر وكسائر العروض وكالاصول مثل ان عملت اليوم فهذه النخلة او في تاليه فهذه شير الاخرى دونها وكذا اتصلت الايام او انفصلت مثل قولك في هذا اليوم باربعة وفي الثالث بثلاثة ومثل ان يقول ان عمات في اليوم التالي ليومنا فكذا او في الرابع فكذا او قال او في تالي تالي يومنا فكذا وفي السابع بدرهم والشهور المتصلة والمنفصلة كذلك والاسبوع والسنون كذلك ومن ذلك ان يزيد الاجرة بحسب البعد لارض من الاغراض فيقول ان عمله في اليوم فباربعة او في تاليه فبخمسة او في تالي تاليه فبسبعة والاعداد في ذلك ايضاً سواء وان استاجر دابة لركوب الى موضع معين بعشرة وان ركب الى اخره ابعده منه فبعشرين وانسويات السابقة كلها وانما يقال بها هنا فهل تجوز هذه الاجارات كلها بناء على ان مثل هذا في البيوع ليس من البيعتين في بيعه لكنه لم يرد النهي عنه في الاجارة بل في البيع وان الجهل الذي فيه كلاً جهل لانه انما هو من حيث التخيير والتفضيل لا من حيث العناء والمعنى عليه لانها على التفصيل والتخيير معلومان او على ان النهي لا يقتضي الفساد هنا وتقدم تجوز بعضهم

اجلاً معيناً ورجح ولو فيه اجرة وبيع ومنع ويرد العامل لكراء مثله ومن استوجر معين ان عمله في يومه فباربعة دراهم وان في تاليه فثلاثة وان استاجر دابة لركوب الى معين بعشرة وان الى اخره فبعشرين فهل تجوز

الجهل في الاجرة اذا رضى بها مما يتوقف على حده مثل ان يقول اجعل لي الى دراهم
هذا المتاع ومثل ان يقول اجعل لي بمثل ما يعمل غيرك لفلان او بمثل ما عمل له غيرك
وهو لا يدري كم هو والصحيح انه لا بد من العلم والا رجوع للتقويم * او يرد *
اجرة * مثله * من حيث نفسه في المسئلة الاولى او من حيث دابته في الثانية للجهل
بنفس عين الاجرة او عين الماحور عليه لانه لم يجزم باحد التفصيلين او التفاصيل
ولو جزم ووافق الاخر لجاز ولا لم يجز كان الجهل والاجارة كالباع بل هي نوع من معناه
والبيع ورد النهي فيه عن الجهل ولشبه ذلك بيعتين في بيعة وتقدم ان المختار فيها
المنع حيث قال باب نهى عن شرط في بيع وعن بيعتين في بيعة كبيع سلمة بدينار
نقدا او بدينارين نسبة لمسمى يرضى من متبايعين لا على قطع ثمن معين واجل او نقد
فالمختار منعه وذلك تردد وينبغي ان يكون هاهنا مثل ما في البيوع وهو قولان * وان
استوجر لمعين فقال * عطف تفصيل بعد اجمال * له رب العمل * وهو طالب
العمل من غيره * اعمله بعشرة * مثلاً * وقال * الاجير * لا * اعمله بالعشرة
* بل * اعمله * بخمسة عشر * مثلاً ونحو ذلك مما زاد فيه الاجير على ما ذكره
رب العمل او قال له رب العمل اعمله بخمسة عشر فقال الاجير لابل اعمله بعشرة ونحو ذلك فما
نقص فيه الاجير على ما ذكره رب العمل لغرض كالشفقة وغيرها * فعمل * الاجير وقد ختم
بكلامه ولم يعقبه رب العمل بكلام يخالف ما ذكره بل سكت * ولم ينكر عليه او قل * الاجير
* له اعمله * بفتح الهزة مثبتة في النطق والكتب وضم اللام * بكذا وقال له رب
العمل لابل بكذا * اي بل اعمله بكذا بهزة الوصل واسكان اللام * وهو اقل *
مما ذكره الاجير او قال الاجير بكذا وقال رب العمل بل بكذا وهو اكثر مما ذكر
الاجير لغرض كالشفقة * فعمل * الاجير والعقد مختم بما ذكر له رب العمل * بلا
انكار * من الاجير عليه ولا تعقيب بكلام يخالف كلام رب العمل * فبل له في *
المسئلة * الاولى خمسة عشر * اذ ختم الاجير الكلام بها وعشرة ان ختمه بها مثلاً
* وفي الثانية نحو عشرة * مما ختم الكلام به رب العمل اقل واكثر وهذا القول مبني على
ما بني عليه القول الاول في قوله فهل تجوز او يرد مثله وقد مر * او يرد لكراه مثله *
هذا القول مبني على ما بني عليه القول الثاني في قوله فهل تجوز او يرد مثله وقد مر

او يرد مثله وان استوجر
لمعين فقال له رب العمل
اعمله بعشرة وقال لابل
بخمسة عشر فعمل ولم
ينكره عليه او قال له اعمله
بكذا وقال له رب العمل
بل بكذا وهو اقل فعمل
بلا انكار فهل له في الاولى
خمسة عشر وفي الثانية نحو
عشرة او يرد لكراه مثله

وكذا اذا قال الاجير باقل مما قال صاحب العمل متقدماً او متأخراً * قولان * قد
تقدم في كتاب النكاح اذا قال في باب الصداق وان قال صداقك عشرة دنانير
فقال بل عشرون فمسرهما فلها العشرون وقيل ترد لانسابها وان قالت عشرون فقال
بل عشرة فمسرهما وامكنته فلها العشرة وقيل كذلك وكذا في الاجارات اه و ذكر
الشيخ هنا ما معناه ان سبب الخلاف القياس على البيع وعدم القياس فمن قاس على
البيعتين في بيعة قال بالمنع اذ لم يتفقا على معلوم ومن لم يقس قال بالجواز والمختار
البطلان عنده في البيع كما مر قريباً وصدر هنا في المسائل بقول الجواز بعبارة يتبادر
منها انه مختاره ولكنه ذكر قول المنع وعمله وفي الاثر من وقع بينه وبين نساج
مساومة على عمل ثوب فيقول له ان شئت ان تعمله بدرهمين فاعمله والنساج اعمله
بثلاثة فلم يجبه رب الثوب الى ذلك ثم عمله على هذه الصفة فقبل له كراه مثله ان
عمله عالياً فان تناقضا فيه قبل العمل انقض فكذا ما اشبه ذلك * وكل اجرة رد *
الاجير * فيها بفساد * بسبب فساد العقد * لمثل * اي الى اجرة المثل نظريها
ثلاثة عدول فاكثر ولا تشترط ولا يتهم بل عدالتهم في الاموال بعدم الحياة فيها
وتشترط معرفتهم بسعر الاثمان والمثمنات والعناء وان كانوا في الولاية مع ذلك
فافضل وانما اشترط ثلاثة ولم يكتف بالاثنتين كما في جزاء الصيد والصلح بين المرأة
وزوجها كما قال الله عز وجل فابعتوا حكماً من اهله وحكماً من اهلها لان الاموال
يحتاج لما اذ كانت بين متشاحين طالب ومطلوب وعقول الثلاثة اولى من عقول
الاثنتين والاربعة اولى من الثلاثة وليتم فيها ما يسمى جماعة بلا نزاع وعدلتان
مكان عدل واربع مكان اثنتين ولا بد من رجل عدل معن ولو كن ستة او اكثر وان
كان مما لا يعرفه الرجال فست نسوة فصاعداً واجاز بعضهم عدلين وان اتفقوا على
واحد مطلقاً او على اثنين في القول الاول جاز * ورجعوا لا وسطهم * تقويماً * ان
اختلفوا وان راوا رجوعاً لا دناءة او اعلامهم * تقويماً * فعلوا * ان ظهر ان الرجوع
احق واحوط ولا يرجع اخدم او اثنين فصاعداً الى غيره تقليداً او تشبهاً او ركناً
فاذا لم يتفقوا ولم يظهر ان الرجوع احق واحوط فايخص معهم عدل آخر او اثنان
فصاعداً فاي جانب كان اكثر كان القول قولهم ان استروا وان كان متولى في جنب

قولان وكل اجرة رد فيها
بفساد لمثل ورجعوا
لا وسطهم ان اختلفوا وان
راوا رجوعاً لا دناءة او
اعلام فعلوا

وليس في الاخر اوفي جنب اكثر مما في الاخر من المتولين او كان في جنب من هو اعرف بذلك دون الجنب الاخر او كان في احدهما اكثر فالقول قول الاربع
 فيما اتفقوا عليه فهو الحق عليهما * اي على الاجير ورب العمل ان كان رب العمل يدعي اقل مما قالوا والاجير يدعي اكثر * ولهما * ان كان كل منهما محبا لما اتفقوا عليه مختارا له او على احدهما اذ كره وللآخر اذا حب واختار فذلك على التوزيع في الصورة وان قوم العدول بعضا دون بعض لاشكال الباقي عليهما او الخلاص منه او المسامحة جاز * وان رد اجير لرب عمله شيئا * مما اعطاه رب العمل بالعدول او مما اعطاه بلا عدول * او زاد هو * اي رب العمل * له * شيئا * على ما اتفقوا عليه * او على ما امر به العدول * اخذ * بالبناء للفعول اي اخذه معطاه وهو رب العمل المردود اليه شيء او الاجير المزيدي عليه * بعد محالة * اي بعد رضى الراد بالرد والزايد بالزيادة وجعله صاحبه في حل واحتززهما اذا رد الاجير شيئا او زاد رب العمل شيئا مخافة ان يشكوه الاخر للناس او يفاله بسوء من لسانه او غيره او يحقده عليه او يفتن معه او يفارقه بعداوة او نحو ذلك ولا يشترط لفظ المحالة بل اذا سكن القلب الى انه رد او زاد برضى من قلبه جاز * والنظر في القيمة يوم العمل * لا يوم مطالبة العدول * في موضعه * اي موضع العمل لافي غيره لان السعر يختلف بالزمان وبالموضع * وجاز ما تراضيا عليه بلا عدول وان اعطى مستاجر لاجيره اكثر من قيمة * قيمة العناء او سوا * لم يتبع * بالبناء للفعول اي لم يتبعه الاجير بشيء في الحكم ولا فيما بينه وبين الله * وان لم يقنع وكذا كل مردود لعدول * والله اعلم * فعمل الاجارات وجهان * اي الماجور عليه وجهان * منافع في معين محسوس ومنافع بذمة فمن شرط ما في المعين الروية * ويكفي عنها العلم ولو بوصف الواصف ولو بالعدد وتجزي الروية المتقدمة بحيث لا يتغير * كرمي غنم * يراها او يعلمها وهي موجودة في الخارج في ملكه * او حصص زرع * موجود في الخارج في ملكه معلوم كذلك بروية او غيرها * وحرث ارض * كذلك اي شقها او شقها وزوعها وسقيها * او نحوه ما يقصد اليه * نكياطة هذا الثوب او ثوب معلوم مشخص ونسخ هذا الكتاب او كتاب كذا معروفا وحمل ما تطبيقه

فيما اتفقوا عليه فهو الحق عليهما ولهما وان رد اجير لرب عمله شيئا او زاد هو له على ما اتفقوا عليه اخذ بعد محالة والنظر في القيمة يوم العمل في موضعه وجاز ما تراضيا عليه بلا عدول وان اعطى مستاجر لاجيره اكثر من قيمة لم يتبع وان لم يقنع وكذا كل مردود لعدول

فصل

الاجارات وجهان منافع في معين محسوس ومنافع بذمة فمن شرط ما في المعين الروية كرمي غنم او حصص زرع وحرث ارض او نحوه ما يقصد اليه

الدابة سواء علما كم تطبيق ام لا وفيه حمل اجازوه * ومن شرط * بالذمة الصفة * الوصف بذكر الماهية بدون ان يتعين في الخارج * كالبيع فيها * اي في المعين وما في الذمة فالمعين حاضر او غائب موصوف يعرفه المشتري بصفته على خلاف فيه وما في الذمة كبيع النقد والسلم والكاف على القول بتعلقها متعلقة بنسبة الكلام في قوله الاجارات وجهان او يحذف اي يشترط في الاجارة الصفة او الروية كالبيع او هي كالبيع فيها * مثل رعي * اي رعي الغنم او الابل او نحوها بلا تعيين افراد مشخصة في الخارج بل يذكر له الجنس والعدد ثم يحمله في يده سواء كان في ملك الذي هو رب العمل قبل ذلك او دخلت ملكه بعد العقد لانه على الحقيقة كانت عنده في الخارج ام لا فاذا لم تكن فليملكها بشراء او غيره ثم يسترعيه اياها * وحرث * ان اريد بالحرث شق الارض والقاء البذر والسقي او يديان وصف ارض فقط ان اريد بالحرث شق الارض فقط * ونحوها بصفة معينة * كبيان المدة وجنس ما يرعى بان يقول ابل او بقرا وغنم وبيان ما يحترق من بر وشعير وغيرها * ثم * الاجارة * هي ايضا * هذا الضمير عائد الى الاجارة بمعناها المصدرية لاجتماعها المتقدم الذي هو معنى الشيء الماجور عليه وهو المنفعة فذلك استخدام او يجوز ابقاءه على المعنى المتقدم لان المحدود مقصود اليه والمحدد وغير المحدود ليسا نفس الماجور عليه فضلا عن ان يقال يلزم ظرفية الشيء لنفسه بل الماجور عليه هو العمل فيها * في محدود * متبالة هو قوله بعد ذلك وغير المحدود وهذان القسمان اللذان هما المحدود وغير المحدود يكونان في معين محسوس وفي الذمة فالرعي شهرا هكذا بلا تعيين افراد ما يرعى ولا عدده غير محدود وهو في الذمة ورعي حقيقة مائة شاة مثلا شهرا محدودا في الذمة بالنظر الى كونه بعدد وغير محدود بالنظر الى اعيان الافراد والمصنف وغيره لم يعتبروا هذا النظرا لآخر وادخلوه في المحدود ومثلوا غير المحدود بما لم يتبين فيه الافراد بنفسها ولا بعددها ومثلوا بالنظر لآخر للمحدد كما قال * كمقصود اليه * مثل ارع لي هذه الغنم ولم يذكر عددها او ارع هذه الغنم وهو كذا وكذا او ارع غني وهو كذا وكذا او ارع لي كذا وكذا من الغنم هي عندي * او معدود ولو في الذمة * لان عليه ان ياتي بها وفاقا لعقد الاجرة

وما بالذمة الصفة كالبيع فيها مثل رعي وحرث ونحوها بصفة معينة ثم هي ايضا في محدود مقصود اليه او معدود ولو في الذمة

وهي حق للاجير عليه كفاية من الغنم هكذا يجيئه بها فيرداها سواء كانت عنده بدون ان يذكر انها عنده ام لم تكن عنده لكنه يريد ان يملكها باي وجه مثل من اخذ دراهم السلم على ان يعطي الشمبر اذا جاء الوقت وتملكه باي وجه كان عنده او حدث ودخل في المعدود ما يبدنه او بالكيل او الوزن او المسح مثل ان يخيط لي ثلاث جبات عرض كل كذا وطولها كذا بصفة كذا من الخياطة وان عقد اجرة واحدة على شيئين مختلفين وبين كم لكل جاز ولو بصفة واحدة وان لم يبين لم يميزان قيس الاجارة على البيع وقيل بالجواز كما مر القولان في البيع وان لم تقس عليه جاز ذلك قطعاً **فلاجير اجر ما زاد من عمل** **في ذلك المقصود اليه او المعدود في الذمة او فيما زاد على المقصود اليه والمعدود مثل ان يعقد على ثلاث جبات ويقالطه بجبة واحدة فخطاها وان يعقد على عرض كذا وطول كذا فخرج العرض او الطول او كلاهما اكثر وذلك الاجر الذي يزداد له انما هو بتقويم العدول لا بحساب الاجرة المعقودة **وينقص كذلك كغنم** **معدودة معينة او معدودة في الذمة** **زادت** **بولادة او بالادخال من خارج** **او نقصت** **بموت او اكل ذيب او غير ذلك كنفار ووجوه الذهب كغيب** **ونحوها** **الكاف لادخال سائر الحيوان وقع لادخال غير الحيوان ويجب في عقد الاجرة ودخول العمل والوفاء به ان يكون ذلك كله** **بلا مضرة رب العمل والاجير** **يحمل الاضافة للفاعل اي بلا مضرة رب العمل للاجير ولا مضرة الاجير لرب العمل والاضافة للمفعول اي بلا مضرة الاجير لرب العمل ولا رب العمل للاجير فلو اشتغل بعمل نفسه او غيره فنقص عمله نقص من اجرته وما راء العدول مضرة على احدهما منعوا منه صاحبه ويجب ان يعان له الدابة التي تهرب او تضر الناس بضرب او عض او نحو ذلك **وغير المحدود كاستيجار** **على غير مقصود اليه** **لا على مقصود اليه** **حاضر ولا غائب معين كالرعي** **نوع كذا** **شهر** **بكذا** **ان رعى له فيه** **في الشهر** **واغيره** **عطف على له** **و** **ك** **نحوه** **نحو الوعي والعطف على الرعي** **من حرث وحصد ونقل** **وغير ذلك سواء كان النقل معقود المدة معلومة هكذا او قال ما تطيق على ظهرك او ما تطيق دابتك** **سواء تخالف ما عقده عليه الاول ام توافق** **فلاجير******

فلاجير اجر ما زاد من عمل وينقص كذلك كغنم زادت او نقصت ونحوها بلا مضرة رب العمل والاجير وغير المحدود كاستيجار لا على مقصود اليه كالرعي شهر ان رعى له فيه واغيره ونحوه من حرث وحصد ونقل

اجر ما زاد الاجير في مدته لغيره **قل الاجر او كثر لاته كعبده ويعطيه ما عقد له** **ويأخذ منه الزائد هذا جواب الشرط وهو عائد الى الرعي فقط لان الشرط مبني عليه اذ قال ان رعى له فيه واغيره ويفهم حكم غير الرعي كالحرث والحصد والنقل من حكم الرعي وهو كون اجر الزيادة للمستاجر ولا سيما ان الرعي المجهول شرطاً لان ماخوذ من الرعي الذي دخلت عليه كاف التشبيه وجملته الشرط وجوابه مستانفة والاولى قرنها بالفاء او الواو ويجوز نصب نحو بمحذوف اي ان رعى له فيه واغيره او فعل نحو الرعي من حرث وحصد ونقل فيكون من حيز الشرط والجواب عائد الى الكل والحكم للكل وعلى الوجهين فالشرط مستانف للتمثيل للزيادة في غير المحدود بل للنقص لان عمله لغيره او نفسه نقص من عمل الاول وهو زيادة على عمل الاول اتم الاول اول يتم ويجوز ان يكون قوله فله المستاجر مستانفاً وجواب ان اغنى عنه قوله كالرعي شهراً فيقدر مثله لقوله ونحوه بالجر عطفاً على الرعي اي وكنحوه من حرث وحصد ونقل ان عمل ذلك له واغيره كقولك اكرامك كاكرام عمرو ان اكرمني وعلى هذا فذلك تمثيل لغير المحدود مصحوب بالتمثيل للنقص منه وفي كلامه اختصار اذ مثل للنص في غير المحدود وفيه تلويح بالتمثيل للزيادة ولم يذكر الزيادة والنقص قبل ذلك الا في المحدود لانه تعلمان ايضاً في غير المحدود ولا سيما مع هذا التمثيل ثم انه حكم بان اجرة ما زاد من العمل استاجرة اخري للمستاجر الاول فلو بقي فارغاً بلا مرض ونحوه من الموانع القاهرة لنقص من اجرته وان عمل لنفسه او عمل لغيره بلا اجرة فله استاجره مثل اجرة ما عمل على مقتضى ما ذكره المصنف **وينحل** **بشد بد اللام ان ينفك ويتخلص** **من عمل له الاجير فيها** **اي في مدة المستاجر الاول** **بدفع الاجرة للمستاجر الاول** **لا بدفعها للاجير** **او ينحل بترك المستاجر الاول له اعني المستاجر الثاني او بتخليه** **اي جعل المستاجر الاول المستاجر الثاني في حل من دفعها للاجير** **ان دفعها** **ذلك الثاني** **للاجير فانه مشتر قوته في المدة** **تعليل لقوله ينحل اي ينحل المستاجر الثاني بذلك لا بغيره لان المستاجر الاول قد اشترى قوة الاجير في تلك المدة اذ استاجره عليها وان لم يعلم المستاجر الثاني بالاول فاعطى للاجير فلا عليه والصحيح عندي ان اجرة عمل الاجير فيها لنفسه****

فلاستاجر اجر ما زاد الاجير في مدته لغيره وينحل من عمل له الاجير فيها بدفع الاجرة للمستاجر او بتخليه ان دفعها للاجير فانه مشترك قوته في المدة

ولا ينحل مستاجره الثاني الا بدفعها له او بما امره به الاجير اورضيه وليس في تلك
الاجرة لمستاجره الاول شيء بل ينقص من اجرة اجيره وما نقص باشتغاله بالعمل
للمستاجر الثاني ان نقص شيء هذا تقيي انقام لان الاجير ليس مملوكا للاول بل
هو حر او مملوكا لغيره والحر لا يباع وقوته لنفسه لا لمستاجره وانما اشتغاله بغير عمل
الاول خيانة يضمن ما نقص بها والمملوك وانما يباع مالكة قوته للاول في شيء لا
مطلقا فاذا اشتغلها في غير الشيء فهي للمالكه اذ لم يعقد هاله في غير الشيء ويؤخذ
بالنقصان وكذا من رضى في الدية الصحيح انه ينقص من اجرته ما نقص من العمل
برضه وقيل لا ينقص له منها لانه اشترى قوته فهدى قوته هذا تحقيق المقام اشار
اليه ابو عبدالله محمد بن عمرو بن ابي سته وانما ذكر قول واحد اختصارا لا لكون
المسئلة فيها قول واحد هو ان الاجرة لمستاجره الاول فلا نحتاج الى ما قيل على
كلام الشيخ ان قوله وقتت الاجرة هي علاما مطلقا لتعليل لادراك المستاجر اجرة
الاجير على قول من يقول الحر لا يباع ولا يجري عليه معنى البيع وقوله هو من
اشترى قوته لتعليل لادراك ذلك على قول من يقول ان المستاجر كمن اشترى قوة
الاجير والمراد انه يدرك ذلك على كلا القولين اهـ وان تعدد الاجراء فتفاضلوا في
العمل فان كانت في الاجرة في مقصود متشخص في الخارج غايب معلوم
او حاضر او موصوف وصفا يعلم به ولو في الذمة على الماهية والحقيقة
ولا سيما موصوف خارج عن الذمة فتفاضلوا في الاجرة ايضا اي كما تفاضلوا في
العدل كاجيرين لحث او حث ارض معلومة او موصوفة في الخارج او حث
مقدار بما هي في الذمة او حث زرع معين او كاجيرين لقل
شيء معلوم لمعلوم اي الى موضع معلوم باشر احدهما بحمله ثلثين
مثلا او باشر الاخر ثلثا فنسلك قدر عمله من عمل ثلثيه فله ثلثاها ومن
عمل ثلثه فله ثلثها اي يعطيهما يقسمان ولا قسم عليه الا ان رضيا وان كان في
غير مقصود لا في مقصود خارجي غايب معلوم او حاضر او موصوف وصفا يعلم
به ولا قريب منه وهو ما يترتب في الذمة بالماهية ولم يبق الا ما حد بزمان
كاجيرين لحصد زرع هكذا اي باطلاق دون ان يذكر حدا تعيين في الخارج

وان تعدد الاجراء فتفاضلوا
في العمل فان كانت في
مقصود او موصوف ولو في
الذمة فتفاضلوا في الاجرة ايضا
كاجيرين لحث او حصد
معين او جملين لنقل معلوم
لمعلوم باشر احدهما ثلثين
والاخر ثلثا فلكل قدر عمله
وان كان لا في مقصود ولا
قريب منه كاجيرين لحصد
زرع هكذا

ولا بما هي شهرا او جملين لنقل جنس معلوم غير محدود بكمية في الخارج
ولا في الذمة الى موضع كذا في اجل كذا فتفاضلوا فيه اثلاثا مثلا
عمل احدهما ثلثا والاخر ثلثين فهل هي لهما على قدر العمل او هي لهما
انصافا وعلى الرؤس ايضا ان كانوا ثلاثة فصاعدا كما اذا كان اثنان وكذا
فيما قبل ذلك هذان قولان هذا فيما ظهر فيه تفاضل في العمل بان يستقل كل
بمحصة من العمل واما غيره كاجيرين لرفع حجرة واحدة عظيمة ونحوه
كخشية من كذا لكذا رفع احدهما من جهة الموضع الغليظ او الثقيل او الموضع
الضعب في الاجرة نصفان بينهما وان كان ثلاثة فصاعدا فعلى الرؤس
ايضا وقد يتبين التفاضل في حمل خشبة او حجرة مثل ان يلي احدهما الموضع الغليظ
الثقل فيكون الاجر على تفاوتهما وكذا من استاجره اثنان او اكثر لرعي
حيوان معين بنفسه او بعدده غائبا او في الذمة او خياطه ثياب معينة كذا
ونحو ذلك فله على كل منهما او منهم قدر ماله في المعين ولو كان ذلك
المعين مشتركا واما ان استاجرهم هذا العمل فتفاضلوا في عمله فهم في الاجرة
سواء وسواء تبين عمل كل واحد ام لا قاله الشيخ احمد (وان استوجر على رعي
غنم او غيرها او خياطة ثياب او نحو ذلك عندهما او عندهم مدة معلومة
هكذا بلا حصر في الحيوان والثياب ونحوها في عدد وتفاضلوا
فيها اي في عددها وعملها الذي يستحقانه لهما فعلى الخلف هل الاجرة
على الرؤس او على الاموال وجه الرؤس ان العقدة واحدة والاجرة واحدة لم يعين
لكل واحد من المعمل فيه قدر مخصوص ووجه الاموال تعاطي العدل والانصاف
ما امكنا وهذه المسئلة في تعدد المستاجرين وكذا ما بعدها الى الباب وما قبلها في تعدد
الاجير ومن ذلك النوع المذكور من تعدد المستاجر مع عدم حصر ما عليه
الاجرة الا بزمان اكتره دار لسكن او خزن فاكثره مبتدا محذوف خبره بقوله من
ذلك وان بعد ذلك بالكسر شرطية جوابها دل عليه المبتدأ والخبر اللذان ذكرتهما وقوله فعلى
حساب الخ اي فالاجرة على حساب مستأنف متفرع عليه وهو الجواب والشرط والجواب
مستأنفان للمثيل ويجوز ان تكون ان بالفتح مصدرية والمصدر مبتدأ لقوله ومن ذلك وقوله فعلى

شهرا او جملين لنقل معلوم
الى كذا فتفاضلوا فيه اثلاثا
فهل هي لهما على قدر العمل
انصافا قولان هذا فيما ظهر
فيه تفاضل في العمل واما
غيره كاجيرين لرفع حجرة
ونحوه من كذا لكذا
فنصفان وكذا من استاجره
اثنان لرعي معين فله على
كل قدر ماله في المعين
ولو مشتركا وان استوجر
على رعي غنم عندهما
هكذا فتفاضلوا فيها فعلى
الخلف ومن ذلك

حساب الخ تفرع اوجواب لمحذوف اي ان فعلا ذلك او اذا فعلا ذلك فعلى حساب
 الخ * ان اكرتيا * او اكرتوا * دارا * او نحوها * اسكنى او خزى * مطابقة غير
 محدودين في نفسها والخزين مخزون اي او لحفظه ما من شأنه ان يخزن او لخزن خزى
 اي خزن ما من شأنه ان يخزن * و * سكن فيها احدهما او احدهم بنفسه او بعيال
 قائل والاخر بما كثر بالنسبة الى الاول او * خزن فيها احدهما * او احدهم * ما نقل
 مؤنته * اي ما يقل ما يحتاج * وتكثر فيمنه كياقوت وجوهر * او قلت مؤنته
 وكثر خطره ونفعه كاللذانير والدرهم وانما قلت هذا لانها اثنان لا قيمة لما لانها في
 نفسها قيمة وقد يمكن ادخالها في قوله وتكثر قيمته بان يسمى الثمن قيمة لما من حيث
 انه يؤخذ بها كما ياخذها صاحبها به او ذلك بطريق استعمال لفظ القيمة في مطلق ما يؤخذ
 عوضاً عن غيره فذلك مجاز لا جمع بينه وبين الحقيقة * و * فعل * الاخر عكس
 ذلك * اي خزن ما تكثر مؤنته وتقل قيمته كقمح وان تساوى مؤنته واختلفا
 قيمة فعلى القيمة كبر لا حد وشعير لاخر * فعلى حساب اموالها * او اموالهم
 * لانها حرزها * اي الاموال وقيل على الرأس كما دل عليه قوله فحاصل الاجارة
 وذلك جواب لمحذوف والمحذوف وجوابه جواب لقوله ان اكرتيا والتقدير فان
 خزنا فيها فعلى حساب اموالها محذوف جملة ان خزنا فيها فالتفت فاه مع فاء قوله فعلى
 حساب محذوف احدهما لثلاثا لثلاثا اما الاولى تبعاً لمحذوف مدخولها واما الثانية لحصول
 التكرير بها ويجوز ان يقدر بلا فاء هكذا ان خزنا على انه قيد للاول كالقييد
 بالحال مستغن عن الجواب والجواب للاول وانما قدرت هذا الشرط لان قوله فعلى
 حساب اموالها لا يصح جواباً لقوله ان اكرتيا بالنظر الى قوله دارا لسكون وانما دخلت
 في كلامه بقولي سكن فيها احدهما الخ تنمياً لقوله دارا لسكن وان اكرتيا لخزين
 فلا يسكن فبالعكس وان فعل اعطي كراه ما فعل بالتقويم واما ان اكرتيا دارا
 هكذا لمدة فله فيها كل ما يمكن من سكنى وخزن ومقابل الشرط المقدر اللاتى
 بقوله سكنى هو قوله * وان سكنها احدهما براسه * اي بذاته وحدها وغير عنها
 بالرأس لان الرأس معظم الاعضاء الظاهرة واجمعها للحواس والمنافع * والاخر بعياله *
 اي كلاهما بعياله وبيال احدهما اكثر * فعلى قدر * الرأس * والبيال * وكثرة البيال

انها اكرتيا دارا لسكنى او
 خزن فيها احدهما
 ما نقل مؤنته وتكثر قيمته
 كياقوت وجوهر والاخر
 عكس ذلك فعلى حساب
 اموالها لانها حرزها وان
 سكنها احدهما براسه
 والاخر بعياله فعلى قدر
 البيال

وقلته وقيل انصافاً كما يدل عليه قوله فحاصل الاجارة الخ وكما قال وان اكرتيا
 دارا لخزين الخ وكذا ثلاثة فصاعد * والصحيح في السفينة والدابة * كون الاجرة
 * على الثقل * لان الثقل معتبر فيها لتأثيره في الدابة لانها حيوان يتألم وفي
 السفينة لانها تفرق بفرط الثقل وتبطأ بخلاف الدار ونحوها والذي عندي
 التفصيل ايضاً في الدار ونحوها فانه اذا كان الثقل يصيب السقف لحمل الاثقال
 عليه او السكون عليه ونحو ذلك والمدار على المضرة وضرر السكون لا يلزم ان
 يكون ايضاً من جهة الثقل فقط ويدل لذلك ما في التاج ونصه واختلف فيمن
 اكرتيا غرفة بسكنها فليل يجوز الدخول عليه فيها باذنه وقيل لا * وقيل السفينة *
 والدابة كلاهما على المال * كالدار * في قول في امر الدار وقيل كلاهما على الرأس
 انصافاً كالدار في قول * اخز في امر الدار فراه كالدار على القولين فيها * و *
 في الاثر * ان اكرتيا دارا لخزين * مطلق * او دابة او سفينة لحمل * مطلق كما
 اشار الى الاطلاقين بقوله * هكذا * اي غير محدودين بكمية او معين * فليل *
 يعطيان الاجرة * انصافاً * وكذا على الرأس ان كانوا اكثر من اثنين والمختار
 * انه * اي اخذ الاجرة * على الخلف السابق في الراعي * الاجرة على الرأس او على
 الاموال والاولى اسقاط قوله دارا لخزين فيقول وان اكرتيا دابة الخ لتقدم ذكرها
 لكن ذكرها متابعاً لذكرها في الاثر لاشتماله على قول لم يتقدم والاولى ذكره هنالك
 واسقاطه هنا بل قوله وان اكرتيا دارا لخزين او دابة الخ هو نفس قوله وان اكرتيا
 دارا لسكنى الخ في الحقيقة لانه رحمه الله اختصر كلام الاثر ولم يقتصر فيه على
 ما يزيد على الاول واذا تأملت الامثلة واحكامها * ف * قد يظهر لك انه * حاصل
 الاجارة * عند تعدد المستاجر او تعدد الاجير كونها * في معين * محدود بعدد او
 قوله ما عندي الان مثلاً ونحو ذلك * على المال اتفاقاً * لانه قد عين فاعمل احدهم فقد
 نفع به الذي استاجرهما وخفف به على صاحبه وواعمل الاجير لاحد المستاجرين فقد نفع به
 وراح به صاحبه وقوله هي على المال خبر حاصل والرباط اعادة المبتدأ به * و * كونها
 * فيما بذمة * بلا حد بعدد * قولان * قيل على المال والعدل وقيل على الرأس ووجه
 كونها على المال والعمل ان العمل دائد الى المال والاجرة على العمل في المال

والصحيح في السفينة
 والدابة على الثقل وقيل
 السفينة كالدار وان اكرتيا
 دارا لخزين او دابة او سفينة
 لحمل هكذا فليل انصافاً
 والمختار انه على الخلف السابق
 في الراعي فحاصل الاجارة
 في معين على المال اتفاقاً
 وفيما بذمة قولان

ووجه كونها على الرأس ان الجدي في العمل تبرع على صاحب المال وزيادة تصح
 ليس فيه نقص عمل عن صاحبه وراحة له لانه لاحد المعمول وكذا تقليل الخزن
 والسكنى مثلا تبرع على صاحب الدار بلا منع من صاحبه بزحام فلو كان ذلك
 بزحام وسبق لكان العذر لمنوع بزحام او سبق فياخذ الاجرة كصاحبه سواء
 ان كان اجير او يعطيها على قدر ما مال فقط ان كان مستاجرا وهذه المحاسبة انما هي
 فيما بينهما واما عاقد الاجرة فيواخذ الكل على السواء والله اعلم تكميلات الاولى
 اجرة المرضعة واردة في القرآن قال الله جل وعلا فان ارضعن لكم فاتوهن اجورهن
 وهي سنة جرت في الجاهلية والاسلام وقد استرضع صلى الله عليه وسلم في بني سعد
 ارضعته حليلة بنت ذويب السعدية وقال صلى الله عليه وسلم لا ترضع لكم الحنفية
 فان اللبن يفسد ولو بعد حين والحنفية المجنونة وينبغي للمومن ان يتخير لولده امراة
 مونة عفيفة تطهره وتحفظه لا مجنونة ولا برصا ولا مجذومة ولا مشركة وان استوجرت
 امراة ترضع ولده سنتين جاز وعابها حفظه وتنظيفه واداءه له وسقيه وغسل خروقه
 ولا تخرج به لاجل الغزل الا باذن والده ولا تعطيه لغيرها من النساء لترضعه الا على
 الاضطرار ونفقت وكسوته وجميع حوائجه على ابيه ولا تعطيه قبل المدة الا ان استغنى
 عن اللبن ولا ترده الى لبن الانعام وتترك هي ارضاعه وان مات دون المدة او ماتت
 هي او استغنى عن اللبن او ذهب لبنها اخذت بقدر ما ارضعت ولا يمنعا ابو الطفل
 ان تبيت مع زوجها ولا يجوز لها ان تبيت عن الطفل ولا يجوز لها ان تسترضع الا
 باذن زوجها وان ارضعت باذن زوجها او بنيراذنه فالاجرة لها ولا يمنع الزوج من مسيتها
 وذكر في الكتاب ان الزوج يمنع من مسيتها لئلا تحمل المرأة فيضر ذلك بالولد وان اذن
 لها بذلك ويرده حديث قد سمعت ان انهي عن الغيلة وتذكرت ان فارسا والروم
 تفعله ولا يضر ذلك باولادهم ولا تاخذ رضيعا اخر الا باذن ابي الاول ولما ارضاع ولدها
 فان ضربا لمرضع رده لوليه لثلا يضيع وان كان لها ولد مرضع فلا تاخذ رضيعا حتى
 تنجرب اياه وان اخذت رضيعين باجرة واحدة مات واحد واستغنى فلا تاخذ من ولي
 الباقي الا ما نابه من الاجرة وان استرضعت رضيعين قد تفاضلا في لاجرة وقد
 تبين ما ناب كل واحد منهما من الاجرة فذلك جائز وان لم تبين فلا يجوز وان اخذت

رضيعين فممي بينهما انصافا سواء في ذلك الذكر والانثى والحر والعبد والعبيد فيما
 بينهم ولو تفاضلا فيما بينهما او كان واحد منهما مريضاً لا يرضع الا من وقت الى
 وقت وان اخذ مرضعتين لولد واحد باجرة واحدة فذلك جائز وتقسمان الاجرة بينهما
 انصافا ولو كانت حرة وامه وان ماتت واحدة او تجننت او ارتدت او ذهب لبنها
 فلا تاخذ الباقية من الاجرة الا ما نابها وان ابت الباقية ان ترضعه بعد ما اخذته في
 نفقة واحدة فلا يكون ذلك منهما رجوعاً وان تسابقن وكانت الباقية هي الاخرة
 فلا يكون ذلك منها رجوعاً وان كانت هي الاولى فذلك منها رجوع وللام ان ترضع
 ولدها باجرة ولو كانت تحت ابيه ولحارم الولد ايما ان يرضع منه باجرة وان اخذت
 امراة مرضعا فدفعته لحادما او بنتها او غيرها باجرة ارضعها او اعطته لبن البهائم
 او قام به الطعام حتى تمت المدة فلا اجرة لها ولما عناه ما خدمت ولها ما صرفت من
 نفقة وكذا ان اخذته باجرة مجهولة فانها تاخذ عناه وترد ما جاز اليها من قبل
 صاحب الولد في الاجرة المجهولة وجائز له ان يسترضع امه غيره باذن سيدها او كانت
 ماذونا لها بذلك وكذا خليفة اليتيم او المجنون او الغائب يسترضع خادما هو لاه
 بالاجرة والله اعلم الثانية اعلم انهم ذكروا في الديوان انه ان استاجر رجل رجلا ان
 يرعى له حيوانه مدة معلومة باجرة معلومة فجاءه حيوانه او غاب ويختلط ما
 يمكن اختلاطه على قدر عادة الناس مثل الضان والمعز وما لا يختلط من ذلك ولا
 يصطحب فلا يجوز الا ان تبين له ذلك ويرعى له القليل والكثير مما يقدر عليه
 وان رعى له حيوانا فتلف منه بعض وبقي بعض فانه يرعى ما بقي ما لم ينقص عن
 ثلاث وان نقص عن ثلاث فلا يدرك عليه ان يرده وكل ما زاد عليه صاحب
 الحيوان او ما غم فيه فانه يرده مادام يقدر عليه ولا يدرك عليه صاحب الحيوان ان يرعى له
 غير حيوانه واجرته لا تزيد بالكثرة ولا تنقص بالقلّة وان قصد له الى اشخاص معلومة
 او الى عدد معلوم من الحيوان ان يرده الى مدة معلومة فان الاجرة تزاد له بزيادة
 وتنقص بنقصانه ولا يجوز للرعي ان يختلط مع حيوانه او حيوان غيره وان فعل ذلك
 وتلف فهو ضامن وذلك فيما يختلط من النعم وغيره ولا يكلف الى غيره وان كان
 الراعي في النعم ففرغ له الزاد او تلف بعض النعم فاراد ان يمر في اثر ذلك او

يطلب ما تلف له منها جازله ان يكلفها الى غيره وان كان وحده فلا يترك الغنم كذلك للضيعة ولا يأكل منها شيئاً بالحاجة وقيل يأكل وعليه غرم ما أكل وان تفرق له الغنم على فرقين او ثلاث فهو الناظر في ذلك ان قدر ان يجمعها فليجمعها وان لم يقدر فليحفظ الاكثر من الضيعة ويفعل في ذلك ما يصلح لصاحب الغنم من جمع غلاتها ولا يشرب لبنها ويذبح ما يخاف عليه الموت ولا يتركها تموت جيفة فان ماتت بالضيعة فهو ضامن ومنهم من يقول لا يضمن شيئاً الا ان اعطاه صاحب الغنم السكين ليدبح ما يخاف عليه الموت او امره بذلك فهو ضامن لما ضيع فان اصاب من يشتري غلاتها كلها فليبيعها وان لم يجد فليأخذها بقيمتها وكذلك ما مات منها على هذا الحال ويجوز له ان يجز صوفها ويرسلها الى صاحبها او يبيعها او يروم اولادها لامهاتها وغيرها ولا يجبرها على غير اولادها وعليه حرصها بالليل والنهار ولا يتركها للضيعة ويسقيها وليس عليه الضمان في خلطها مع غيرها عند الماء والميت والمقبل وان كان صاحب الغنم حاضراً معه فليس عليه الضمان اذا وصلها اليه في الميت والمقبل وان كان لاهل المنزل غنم فاتفق معه بعض منهم على اجرة معلومة لكل راس الى مدة معلومة فساق الى الغنم من اتفق معه ومن لم يتفق معه من الناس فرعى الكل فان من اتفق معه يأخذ منه ما اتفق عليه ويأخذ ممن لم يتفق معه عناءه فاذا رجع بها الى المنزل فانطلق كل راس الى منزل صاحبه فليس على الراعي شيء وان رعى حيوانهم بالدول يوماً عند هذا ويوماً عند هذا فجاء ما داموا على ذلك وان تشاجروا فليأخذ كل واحد منهم عناءه من صاحبه وكذلك بنو آدم فيما بينهم اذا اتفقوا ان يعمل هذا لهذا مدة معلومة ويعمل له الاخر مثل ذلك من الحصاد والنسج وغير ذلك فان داموا بذلك على مسامحة الاخلاق فبائن وان تشاجروا فليأخذ كل واحد منهم عناءه من صاحبه وكذلك ان تداولوا دوابهم بينهم ليحملوا عليها او ليدرسوا عليها او ليحرقوها او غير ذلك على هذا الحال وان استاجر راعياً لحيوانه باجرة معلومة الى مدة معلومة فغاب صاحب الحيوان او انقطع ما يدينهم بالعدو فانه يحفظها ويرعاها حتى ياتي صاحبها فيأخذ منه اجرة فيأخذ العناء فيما رعى بعد مدة ومنهم من يقول يأخذ الاجرة فيما بعد المدة على حساب ما اتفقا عليه اولاً وان مات صاحب

الغنم ولم يعلم به الراعي فرعى بعد موته حتى تمت المدة او زاد عليه فان ورثته بمقامه وله اجرة كلها وان اخرجها صاحبها من ملكه ولم يعلم به الراعي حتى تمت المدة فانه يدرك عليه اجرة وكذلك ان استحققت او تبين انها حرام فانه يدرك عليه اجرة وان لم يرعها له فوجد الذي دخلت ملكه فانه يدرك عليه عناءه من حين دخلت ملكه وان مات الراعي فعلى ورثته حرزها حتى تصل الى صاحبها ويدركون عليه عناءهم واجرة وارثهم وان اتفق معه ان يرعاها مدة معلومة فمنع من رعايتها بالمرض او منعه المطر او البرد او العدو وتلفت ولم يقدر عليها حتى تمت المدة فانه يخط على صاحبها من الاجرة قدر ما منع من رعايتها وان وكل رجل رجلاً على حيوانه حتى يرجع اليه وسمى له مدة معلومة تجاوزت تلك المدة ولم يرجع فرعاها بعد ذلك بنفسه او استرعاها لغيره حتى جاء صاحبها فانه يدرك عليه عناءه ان رعاها واجرة من استأجره لما بعد موته وان تلفت دابة فقال الراعي انها لم تسرح اليوم فالقول قوله ولا يمين عليه وعلى ربهما البيان وان ترك الراعي رعيته لغيره ضمن وقيل لان تركها الى قوي مثله يأمنه ويضمن ما كسر بضربه وقيل لا ان اذن له في سوقه وضربه ولم يتعد الحد وان زجرها بصوته فازدحمت فكسر بعضها بعضاً فلا ضمان عليه والله اعلم الثالثة ان استأجر لرجل عبده فاعتقه قبل المدة خرج المعتق من الاجرة وان لم يعلم المعتق بذلك ولا من استأجره فانه يعطى للمعتق عناءه بما عمل بعد ما عتق ويعطى للذي استأجره له اجرة ما عمل قبل ان يعتق ولا يستأجر عبده للمشركون ولو كان عبده مشركين وقيل يجوز ان كانوا مشركين ويجوز ان يستأجر عبده المديرين وامهات اولاده واخوته من الرضاعة ويكره للرجل ان يستخدم اباه وامه ان كانا مملوكين لغيره وان مات المستأجر خرج المديرين وامهات الاولاد احراراً وان استخدمهم بعد ما خرجوا احراراً ولم يعلم فالجواب كالتي قبلها وان تبين للذي استأجرهم لعمله ان اولئك العبيد حرام اواحرار من اول فلا يعطى للذي استأجرهم له شيئاً ويعطى للحر عناءه ولصاحب العبد عناء عبده وان اعطى الاجرة اولاً لمن استأجرهم فانه يرد عليه ما اخذ منه وان استأجر رجل عبده لرجل الى مدة معلومة فباعه او اخرجته من ملكه قبل المدة فقد جاز ذلك ويأخذ من الاجرة بقدر ما عمل

عبد ولا يبطل له اجرة حتى يتم عمل الذي استاجره الا برضاه الا الحرية فانها جائزة وان كان في يده عبد غيره بالامانة فله ان يستاجره بنفقته بمشورة اهل العدل وجائز ان يستاجر عبد ابنه الطفل او المجنون او اليتيم الذي استخلف عليه او المجنون او الغائب ان راي ذلك اصالح لهم وان اراد ان يستخدمهم لنفسه بالاجرة باتفاق جماعة المسلمين فله ذلك بالخلافة ولا يجوز له ان يستاجر نفسه او عبده لمال هؤلاء ولو بالخلافة وقيل جائز وكذلك الشريك في العبيد يستاجرهم لغيره ولو لم يحضر صاحبه ان راي ذلك اصالح وكذلك المقارض وصاحب المال يجوز لكل واحد ان يستاجر عبيد التجارة لغيره من الناس وكذلك العقيدان على هذا الحال وكذلك العبد المأذون له في التجارة يستاجر العبيد الذين في يده ويستاجرون منه وان استاجر عبدا من مولا فلا يضربه ان امتنع له من العمل الا باذن مولاه وامولاه ان يضربه على تصحيح ذاك العمل وان اعاره لغيره فلا يجبره على ذلك العمل والله اعلم الرابعة ان استاجر اجراء ان يحصدوا له مدة معلومة او مقدارا معلوما فليعملوا على قدر عادة البلد من الحصد من اسفل او من فوق او يقاتلوا او ان لا يقاتلوا ولا يرمون ما حصدوه ولكن يضعونه وضعاً رقيقاً ولا يتعمدوا كسر الزرع ولا يضثوه بارجلهم ولا ياكلوا منه الا بامرهم ولا يتركوا السبل واقفاً وما خطاه المنجل من غير تعميم او ما افسدوا من غير تعميم فليس عليهم منه شيء وليس عليهم لقط ما وقع من غير تعمد وليس عليهم نقل الزرع الى الانذار او غيرها ولا ربط ما يحصدون وان كانت سيرة البلد يربطون ما قبض عليه اليد فليربطوا وان اشتروا عليهم صاحب الزرع ان يربطوا وان يجمعوا الزرع في مكان واحد فعليهم ذلك وان استاجرهم ان يحصدوا هذا الزرع مدة معلومة فحصدوه قبل تمام المدة فلهم الاجرة كلها وان تمت المدة قبل ان يحصدوه فحتى يحصدوه وكذا سائر الاعمال وان اشترطوا عليه نفقتهم مع اجرة معلومة فلا يجوز ذلك وكذلك الاجراء كلهم مثل الراعي وغيره في قول ابن عبد العزيز واما الربيع فقد جوز ذلك كله وان شرطوا في النفقة كيلا معلوما او وزنا معلوما من جنس معلوم جاز وان استاجر الاجراء باجرة معلومة فلهم الاجرة على عدد رؤسهم وان مرض بعض فعمل الآخرون او عمل بعض ولم يعمل بعض فان من عمل منهم

ياخذ الاجرة كلها ومنهم من يقول ليس لهم الا انصباؤهم على الرؤس مع من لم يعمل ومنهم من يقول ياخذون الاجرة على قدر ما ناب رؤسهم مع اصحابهم الذين لم يعملوا وياخذون العناء فيما ناب من لم يعمل ومنهم من يقول لا ياخذون العناء على الكل وان دخلوا العمل كلهم ففرض بعضهم او تجنن فعمل الباقيون العمل كله فان الاجرة بينهم كلهم على عدد رؤسهم ومنهم من يقول ليس لمن لم يتم العمل منهم الا بقدر ما عمل وان حصده لهم غيرهم فلهم الاجرة وان حصده لصاحبه فليس لهم في الاجرة شيء وانقول قول من حصده ان قال حصدت لصاحب المال او للاجراء اذا كان ممن يجوز قوله وان قال لا اعرف من حصدت له او حصده لم جميعاً او حصده بالتعدي او بالغلط فليس للاجراء شيء وان اتفق مع الحصادين فارسلهم الى زرعهم فغلطوا على زرع غيره فحصدوه فهم ضامنون وليس لهم في الاجرة شيء وكذلك ان ارسل معهم طفله او عبده او مجنونه فاخلطوا هؤلاء فاروهم زرع غيره فحصدوه فالاجراء ضامنون وليس لهم في الاجرة شيء وان غلط هو واراهم غير زرعهم فهو ضامن ويعطيهم اجرتهم وكذلك جميع الغلات والاعمال على هذا النسق وكل من كان الزرع في يده بالخلافة او بالقيام عليه او بالتسليط عليه او بالامانة كلها فانه يستحصده ويعطي منه اجرة الدواب والاجراء وان استاجر الاجراء باجرة مجهولة او لم يسم لهم شيئاً فانهم ياخذون الاجرة على قدر عناءهم فيما عملوا وان استاجر اجيراً ان يحصد له هذا الزرع بدينار واستاجر آخر بدينار ايضاً او اكثر او اقل فمن حصده منها وحده فليأخذ ما سمي له وان حصده جميعاً بالسوية فليأخذ كل واحد منها نصف ما سمي له اتفقت الاجارة او اختلفت وان حصده واحد منها الاكثر وحصد واحد منها الاقل فانه ياخذ كل واحد منها بقدر ما حصده من اجرته وان استاجر ان يحصد له كل يوم بدرهم او بدينار ولم يوقت مدة معلومة فجائز وكذا الغلات والاعمال كلها على هذا الحال وان استاجر ان يحصد له هذا الزرع بهذا الزرع جاز فان حصده له هذا الزرع فقد استحق الزرع الذي استاجر به وان تلفت الاجرة فانه يحصد ذلك الزرع الذي استاجر به على حصده وان تلفت قبل ان يحصد فليس له في الاجرة شيء وكذلك جميع الاجارات على هذا

الحال وان استاجره ان ينقي له هذا الزرع من الحشيش او يسقيه بماء العيون او السواقي او غير ذلك فجائز وكذلك ان استاجره ان يهرسه او يدرسه بدوابه او دواب صاحب الزرع او يدريه او ينزله فجائز وان استاجره ان يكتال له او يزن له ما يوزن مدة معلومة وكان الموزون والمكيل حاضرين باجرة معلومة فجائز وان استاجره ان يسقي له هذا الزرع مدة معلومة او حتى يدرك او يمسيك له الماء حتى يدرك او مدة معلومة او يسقيه هكذا مدة معلومة باجرة معلومة جازون سقاها بعض المدة ثم سقاها المطر بعد ذلك او سقاها المطر حتى يدرك فلا يصيب من الاجرة الا بقدر ما عمل وان استاجره ان يحرث له مدة معلومة او يحرث له هذه الارض او يذر له مدة معلومة فجائز وان جاوز في الحرث او البذر فانه ضامن للدواب والبذر وان كان ذلك في ارض المستاجر وان حضر صاحب البذر او الدواب ولم ينهه حين جاوز فانه ضامن للبذر والدواب وقيل لا يضمن في الدابة وليس له عناء فيما جاوز فيه وكذلك ينقي جميع الاشجار ونبات الارض نسقا بنسق وان استاجره ان يحطب له او يقطع له الاعواد مثل الركائز واشباهها مثل اداة الحرث او يحصد له القصب فلا يجوز وان استاجره ان ياتي له بالسكاة او تمار اشجار الفحص كالنبق ويجب اشجار البراري او يصطاد له من البر او البحر او يخرج له اللؤلؤ من البحر او الجوهر جعل له مدة معلومة او لم يجعلها بين له الاجرة او لم يبينها لم يجز هذا كله والشيء لمن جاء به وكذلك ان استاجره ان ياتي به بما يخرج من المعادن من الذهب والفضة والنفاس والحديد والشب وان دفع له صوقا او كتانا ليعملها ثوبا او دفع له الجلود ليدبغها او الذهب او الفضة او غير ذلك ليصنفها حليا بتسمية منها لم يجز وله اجرة مثله وقيل جائز ومن اتخذ شوافا على زرع فذهب بداء او افقة الاشياء فله شوافته تامة ولو لم يبق الا قدرها وان ذهب قبل الادراك فله قدر ما شاف وان غلب شافا ما شيف عليه كطير على زرع فلا ضمان عليه ولا يلزمه ان يستاجر او يستعين احدا وقيل ان قاطع على ان يشوف لم واما ان قاطع على الشوافة فعليه ان يستاجر او يستعين ان غلب واذا ارسل الشوافة فلا شوافة عليه في اليل ومن ماله في وسط مال الناس او كان حيث تنفعه الشوافة التي اتخذها غيره فاي من اتخذ الشايف معهم لزمه منابه من اجرة وكذا

ان علم شريك بان شريكه اتخذ شافا فله منابه وان مات الشايف فله من الكراء بقدر ما شاف وقيل اجر مثله وان جاء ثقة او غيره الى الشايف فقال له ان رب المال ارسلني ان اخذ من ماله كذا فتركه ياخذ فلا ضمان عليه واما ان منعه فلا ضمان عليه ولو ضاع ما ادعى الارسال اليه ولو كان الرسول ثقة لا يهتم وقيل ان كان ثقة لا يهتم فانه يضمن ولا ضمان عليه فيما فسد برميته ان رمي كعادة الناس والله اعلم الخامسة اذا اراد ان يكرى دارا او بيتا فليدخل وينظر ويتفق على كراء معلوم لمدة معلومة ولا يحتاج الى القبول وكذا الاجارات لكن اذا قال صاحب الشيء اكرى لك هذا الشيء بكذا وكذا فقال الاخر اكرىته منك جاز واذا كرى دارا من رجل فله ان يستنفع بما فيها من البيوت والغرف والسقوف والغيران والابار والاهراء والاوتاد والخشب والمستراح وغير ذلك من الانية التي جعلت لذلك وان استاجر الدار او نحوها المعنى معلوم فلا يفعل فيها غير ذلك من سكنى العيال والبهائم وما اشبه ذلك وان كراها له للسكنى سكنها بعياله وحيوانه ويدخل فيها اضيافه الا ان يشترط سكنى شيء معلوم فلا يسكن فيها غيره واذا دفع له صاحب الدار مفتاحا فامرها الى المتكاري وليس لصاحب الدار فيها حكم من استنفاع ويمنع صاحب الدار ان يدخل على الساكن فيها جميع ما يضره مثل نزوع الباب وما اشبه ذلك ولا يجوز للساكن ايضا ان يدخل في تلك الدار ما يضرها وكل ما جعل من المضرة لتلك الدار فان الساكن يدرك نزوعها ويدرك صاحب الدار نزوعها ولا يدرك من مضرة الدار على الساكن الا ما احدث الساكن فيها بنفسه فانه يدرك عليه نزوعها وان عمر بمضامن تلك الدار ولم يعمر بمضامن حتى تمت المدة فعليه الكراء كله الا ان منعه مانع من ذلك مثل الغاصب او صاحب الدار او انهدم ذلك ولم يصل الى الاستنفاع به وان عمر الدار في اول المدة او في اخرها فعليه الكراء كله وان منع المفتاح له فليس عليه في الكراء شيء وذكر في الكتاب عن شريح قاضي عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه اجتكم اليه رجلان قد كرى احدهما دارا للآخر مدة معلومة ولم يدفع له المفتاح حتى تمت المدة فطلبه الى الكراء فقضى بينهما ان لا يكون عليه الكراء ومنهم من يقول ولو اعطى له المفتاح اذا لم يسكنها حتى تمت المدة فليس عليه شيء وكذلك ان لم يسكنها

الا في اخر المدة فليس عليه الا قدر ما سكن وجازله ان يكرى داره او دار من ولي امره من يقيم او مجنون او غايب اذا راي ان ذلك اصلح لهم ويكرى لهم ايضا ما يسكنون فيه بانفسهم واموالهم على هذا الحال وكذلك كل ما في يده من الدور والبيوت التي لم تكن في ملك احد مثل حوائت المسجد وغيرها فجازله ان يكرىها وان انهدم شيء من حيطان الدور والبيوت فاراد الساكن ان يسكن كذلك او اراد ان يبنيه فله ذلك ولا يجوز لصاحب الدار ان يمنعه من اصلاح ما انهدم منها او يرد الشقاق او ما يصلح سكناها فان اكرت المرأة دارا لتسكنها مدة معلومة فتزوجت رجلا في تلك المدة فجازلها ان تسكن مع زوجها والكراء عليها وكذا الرجل على هذا الحال وكل ما دخل عليه الساكن من المضرة التي تكون في الدار فاراد ان يخرج منها قبل المدة فلا يرد من الكراء شيئا وان لم يعلم بالمضرة وخرج منها فليقاسمه في الكراء وكذلك ان اتفق معه على كراء داره بالصفة ولم يعرفها المتكاري فوجدها لا تصلح له مثل ان كانت في طرف المنزل او كان جارها جائرا او بجانبها من بضره من العالين مثل الحداد وغيره وان كرى دارا ليسكنها فسكن فيها مع عياله فغاب الساكن تخلف فيها عياله فلا يجوز لصاحب الدار ان يخرجهم دون المدة ولا يدرك عليهم الكراء وان مات المتكاري في غيبته قبل المدة ولم يعلم ورثته بموته ولا صاحب الدار فكل ما سكنوا قبل موت وارثهم فليودوا وحسابه على الكراء الاول وما سكنوا بعد موته فليودوا كراءه على رؤسهم ينظر اهل العدل ومنهم من يقول يودون على الكراء الاول وكذلك ان سكنوا اكثر من هذه المدة ومنهم من يقول ما زاد على المدة ياخذ كراءه على حساب الكراء الاول ومنهم من يقول يرجع ذلك الى نظر ذوي عدل وكذلك الزيادة في المدة في جميع الاجارات على هذا الحال وان خرج ذلك الشيء الذي اكراه من ملكه فلا يجوز ذلك ومنهم من يقول جازر ويتخاصان في الكراء ومنهم من يقول فعلة جازر ويكون الشيء في يد المتكاري ويكون ذلك عيبا في البيع وان اكرى رجل يته او داره لرجلين ليسكنها فيها او ليعمل فيها صنائعها الى مدة معلومة باجرة معلومة فجازر وتكون الاجرة بينهما على رؤسهما اتفقت صنائعها او اختلفت سواء في ذلك الحر والعبد والبالغ والطفل عملا فيها او لم يعمل اذا سكنوا

في المدة وان مات احدهما قبل ان يدخلها او منع من دخولها بمعنى من المعاني فليس عليه في الكراء شيء وان سكنها صاحبه حتى تمت المدة فعليه الكراء بنظر اهل العدل ومنهم من يقول يعطى نصف الكراء الاول ويعطى النصف فيما ناب صاحبه وهذا اذا سكن الدار او البيت كله ومنهم من يقول يعطى الكراء كله وان لم يسكن الا نصف الدار او البيت فليس عليه الا نصف الكراء وان لم يمت صاحبه ولم يمنع من دخولها الا بعد ما سكن بعض المدة فعليه بقدر ما سكن وان اكترها له ليضع فيها طعامه فلا يسكن ولا يدخل فيها حيوانه ولا غير الطعام وان اكترها ليجوز فيها ما له فله ان يضع فيها ما شاء مما لا يضر بالبيت وان كراه لرجلين ليضعا فيها ما لهما او يدخلها فيها حيوانها فوضعا فالاجرة بينهما على رؤسهما اتفق ما وضعا او اختلف او كان الاكثر لاحدهما وللآخر الاقل ومنهم من يقول الكراء على قيمة اموالهما وقيل على قدر ما اشتغلا في الدار او البيت ويكون الكراء بينهما في الحيوان على رؤسهما وقيل على عدد حيوانهما اتفق حيوانهما واختلف وكذلك ان استاجرا اجيرا اليرعى لهما حيوانهما او يسقيها او يسوقها الى موضع معلوم او يخرسها الى مدة معلومة فهم على قيمة حيوانهم وان استاجروا من يحرس عليهم وفيهم الاحرار والعبيد والموحدون والمشركون والذكور والاناث فعلى رؤسهم وكذلك ان استاجروا من يحرس جمالهم فالاجرة على عدد رؤس المال وكذلك كل جنس مما يخاف عليه من الفساد وغيره على هذا الحال وان خافوا لمان مختلفة من الاموال فاستاجروا من يحرسها فانهم يودون الاجرة على قيمة تلك الاموال ولو كان فيهم العبيد وغيرهم على قدر دية الاحرار على اختلافهم من الرجال والنساء والموحدين والمشركين وان لم يخافوا الا على النساء والاموال فليودوا الاجرة على دية النساء وقيمة الاموال وان لم يخافوا الا على النساء خاصة فالاجرة بينهما على عدد رؤسهن وان استاجروا من يحرس قصرهم الى مدة معلومة باجرة معلومة فجازر وهي على عدد ما هم من البيوت وقيل على قيمة ما في البيوت من الاموال وان خافوا من هدم القصر مع تلف الاموال او لم يخافوا الا من اخذه مع تلف الاموال والانفس فعلى قيمة القصر والاموال ودية الانفس وان استاجروا من يحرس المطامير او الغيران او الاخصاص او البساتين او الاندر باجرة معلومة الى مدة

معلومة فعلى عدد ما في كل جنس من هذه المعاني وقيل على قيمة ما فيها من الاموال
ان كانت من اجناس مختلفة وان كان ما فيها من جنس واحد فليؤدوا الاجرة على
الكيل مما يكال او الوزن مما يوزن وان كان ما فيها جنساً واحداً مما لا يكال ولا
يوزن فعلى عدده وان استاجروا اجيراً باجرة معلومة ابلغ الخبر الى من خافوا عليه
من المسافرين او النازل او اهل العمود جاز ويؤدي الاجرة الذين باغهم الخبر على
حساب ما خافوا عليه من الانفس والاموال اذا استاجره اهل الراي منهم ومن ابى
ان يؤدي جبر على الاداء وان كرى داراً او بيتاً على ان يعمل صنعة معروفة
كالصياغة والحياطة والحرازة فلا يجوز له ان يعمل فيها غير تلك الصنعة وان عملها
وكانت اقل او مثلها فليؤد الكراء الاول وان عمل فيها عملاً اكثر مما اتفق عليه او
اشد منه فانه يرجع الى نظر ذوي عدل وكذلك ان خالف في معنى استاجر عليه
الدار او البيت وان كرى حانوتاً فانه ينتفع بدكاكينها والتوايت والحصروا والميزان
والمكيال فلا ينتفع بها الا ان كرها على ان ينتفع بكل ما فيها وكذا الحمام ان كراه
بشيء معلوم الى مدة معلومة فجائز ولا يدخل صاحبه فيه ولا يدخل غيره الا باذن
المكثري ويستنتفع المكثري بثانية الحمام من المراجل والقذور وغيرها ولا ينتفع
بالازار وقيل يستعمل كل ما يصلح لمن يدخل الحمام وعلى المتكاري كنس الرماد
واخراج الماء وما اشبه ذلك وان لم ينتفع بالحمام للهدم او تلف الاداة ونحو ذلك
فلا كراء عليه وان انتفع به بعض المدة فعليه الكراء بقدر ما انتفع به ولا يتفق
صاحب الحمام مع من يدخل فيه على اجرة ولكن ما عطاءه فليأخذه وقيل يتفق وكذا
الحمام ويضمن صاحب الحمام ما وضع عنده من متاع من يدخل الحمام في حال
الفصل ويضمن الحمام ما نجسه الدم من ثياب المحجوم وجسده قيل ولا يكري
الماء الجاري قلت يجوز عثري ان كان له في ذلك عناء او صرف مال كعمل ساقية
او حوض للحمام ولا يكري البئر والعين لمن يقتل او يسقي الحيوان بني آدم او
غيرهم ويجوز كراء المعاصر والرحى باجرة معلومة الى مدة معلومة وللمتكري ان ينتفع
بثادتهن على حد ادات الحمام نسقاً بنسق ولا يجوز لرجل ان يعطي الكراء لمن
يضع عنده الامانة ولا لمن يأخذه الا ان كرى له موضعاً معلوماً في بيته او امانة معلومة

يضع فيها الكراء فجائز وان طلع رجل على سقف غيره او شجرته ففقد اورقاً فلا
كراء له وان افسد شيئاً فعليه الغرم وان اوى الى بيت غيره خوفاً او غيره فانتفع
بمقامه فعليه الكراء بقدر ما استنتفع بنظر ذوي عدل الا ان كان غير مسكون فلا
كراء عليه الا ان منعه من الدخول فسكره كذلك ولا كراء على من سكن باذن
الا ان امره بالخروج او انتقل الى ملك غيره فسكره بعد ويلزم الكراء من انتفع
بما اشتراه شراء انفساخ او ما دخله بنكاح منفسخ او اجرة فاسدة او بما جعله للمسجد
او للاجر في حينه ويجوز لصاحب العوض ان يكرهه ما لم يستحقه المشتري ولا يجوز
للاهن ولا للمرتين كراء الرهن وجائز للمرتين ان يكرى الرهن الذي يحتاج الى
النفقة لنفقته واما ان يكرهه لنفسه فلا يجوز له ذلك ومن كرى داراً او غيرها فاستحققت
في يده بعد ما سكنها او تبين انها غصب فانما يعطي الكراء لرب الدار ومنهم من
يقول في الاستحقاق ان الكراء الاول ويخرج المكثري اذا خرج كل ما احدث
في الدار الا ما في نزع فساد خشبة مبنية فله قيمتها وكل ما اتصل في الدار فالقول
فيه قول صاحبها اتم له وما لم يتصل فالقول قول المتكاري ولو مصرعاً ان وضع على
الارض وبقي الباب بمصرع واحد ولو ساواه او خشبة في الارض ساوت موضعاً
خالياً في السقف ونحو ذلك واختلفوا فيما يدفن كالذهب والفضة واما ما دفن مما
لا يدفن كالمطمورة والحياية فالقول قول صاحب الدار الا ان كان مفتوحاً من ذلك
فأفيه القول فيه قول المكثري والله اعلم السادسة ان استاجر قوة الدابة مدة معلومة
استعملها بما استطاعت لا بما فوق طاقتها وسواء في ذلك سمي عملاً مخصوصاً ام لا
وان اكراها لعمل مخصوص فلا يعمل غيره وكذا ان عين مقدار ما يحمل كهذا
الطعام وان لم يقل على هذه الدابة او على هذه السفينة فهو موصل اذا ماتت او انكسرت
السفينة او منع مانع او مات احدها فلا بد من الايصال على اخرى ولو حضرت
الاولى عند العقد واما ان قال على هذه او نحو ذلك من الفاظ التعيين فهو غير موصل
ان ماتت او انكسرت او منع مانع فايها حصصاً فيما حملت وقيل هذا موصل ايضاً وان
حمله على خلاف تلك الدابة فله عناه وبطل الكراء الاول وان اكري له شيئاً بحمله
على دابته او في سفينته ولم يسمه يعينه فلا يجوز وكذا من كرى لرجل دابة ليحمل

عليها معلوماً ولم يعرفه المتكاري وان قصد له بالكراء الى دابة معلومة ولم يحضر فحائز ويجوز كراء حمل معروف ولولم يعرف ويكري ماله لرجال شتى يحملونه او يعملون فيه ويكري دابة لهم ايضاً وتكري الجماعة للواحد او الجماعة والاثنين ويتقسمون الاجرة على قدر ما حملوا او عملوا وقيل على رؤسهم وان كرى لهم دواب للعمل او للعمل فتفاضلت في الحمل او العمل فالاجرة على رؤس الدواب وقيل على قدر الحمل والعمل ويكري كل دابة استولى عليها ولو بالامانة او الخلافة ان راي ذلك اصلح لا ما دخل يده بالتعدي او الضالة او الفسخ او وجه حرام فلا يكره ولا يكره احد منه وان نزعه الجماعة المسلمين منه او تاب فدفعها اليهم فحائز للمسلمين ان يكروها لصاحبها وجائز لهم ايضاً ان يستاجروا من يبرزها ويكروا لما موضعاً ويعطوا الاجرة من ثمنها ان باعوها اذا لم يعرفوا صاحبها وان كانت الاجرة اكثر من ثمنه فعليهم الزيادة ان لم يجدوا صاحبه وان وجدوه فعليه الكراء كله ومن اراد ان يكري دابة فعليه احضارها بجميع ما تحتاج اليه من الخيال والاوزية والجهاز والا يصح السفر الا به وان لم يعمل لما الجهاز فلتكاري ان يحمل عليها كذلك فان ضررها الحمل فليس عليه ضمان ومنهم من يقول هو ضامن الا ان قال له صاحبها احمل عليها كذلك ومن عمل على الدابة بالاجرة عليها سواء كان صاحبها او المتكاري فعليه الحمل عليها والانزال عنها وقيادتها وسياقتها ورعايتها ورطبها وسقيها وحفظها وحفظ ولدها وتأتي عبارة الديوان في هذه المسئلة ان شاء الله عند قول المصنف وقيل على ربهما الاداة وان اكري الى المنزل وصل الى البيت وان اكري الى غير المنزل فالى الموضع الذي اتفقا عليه وان لم يتفقا على موضع معلوم من ذلك الموضع فليوصل الى الموضع الذي ينتهي اليه ذلك الشيء في السوق ولا يجوز لصاحب الدابة ولا لصاحب الحمل ان يسالك بمال صاحبه موضع الخوف ولا يدرك واحد منهما على صاحبه فرقة الاصحاب ولا ان يرفع او ينزل قبل اصحابه وان ضلوا عن الطريق فتلف الحمل او الدابة فان حضرا جميعاً فلا ضمان على واحد ولا كراء على صاحب الحمل ومنهم من يقول ينظر الى من ولي السياقة او القيادة فان كان السائق او القائد صاحب الحمل فعليه ضمان الدابة وعناها وان كان صاحب الدابة فعليه ضمان الحمل ولا عناه

له ووكيل كل منهما ضامن لما في يده وان وكلا جميعاً واحدا فهو ضامن للجميع وان ولي صاحب الحمل قود الدابة فلا يقيد بها الى غيرها من الدواب ولا يقيد اليها غيرها وان فعل ضمن وقيل لا يضمن ان قيدها الى غيرها ولا يحمل عليها زاده او سلاحه وله ان يعمل عليها عناها ولا يحمل عليها المواساة التي يحمل المسافرون فيما بينهم ولو انهم يفعلون له مثل ذلك وان فعل فهو ضامن لما مع كراء مازاد عليها وان ولدت فلا يحمل عليها ولدها ولكن يكري من يحمله و يكون الكراء على صاحبها وقيل يحمله عليها ان استطاعت وان اكترى دابتين من رجل واحد فلا يرد حمل احدهما على الاخرى ولو انكسرت او ماتت والا ضمن الا ان كرى له دابتين ليحمل عليهما هذين الحملين او يحمل عليهما وزناً معلوماً او كيلاً معلوماً فحائز وان لم يضر ان يرد حمل احدهما على الاخرى بنظر منه ومن كانت في يده دابة غيره بالعارية او بالكراء فانه يدرك دعاوي ما عمل فيها ويدرك عليه ما افسدت وكذا ولدها وقيل لا ضمان عليه في الولد ولا فيما افسد الا ان اوصى عليه وان حضر صاحب الدابة فعليه ذلك كله وان ردهم الخوف من الطريق فان لم يطلبه صاحب الدابة الى الكراء فليس عليه شيء في الرجوع وان طلبه اليه قبل ان يرجع فعليه ذلك بنظر العدول وان قال له لا ترجع دابتي بحملك الا بكذا وكذا اكثر مما ياخذ الناس فرجع ذلك بالضرورة فعليه ذلك كله وقيل ليس عليه الاغناء دابته وكذلك من وقع فيما يخاف منه الملاك مثل البحر او البئر او غير ذلك فابى ان يخرج من ذلك الا باكثر مما ياخذ الناس فليس عليه الا عناه وقيل يدرك ما اتفقا عليه وان لم يكن الا صاحب الدابة فرجع بها فلا يدرك العناء وان لم يكن الا صاحب الحمل فرجع فعليه عناه الدابة مع الكراء الاول وان ضل عن الطريق من موضع عقد الكراء حتى دخل الموضع من ناحية اخرى اعطى اجرة المثل وان سار بعض الطريق فضل حتى دخل الموضع ادى الاجرة على ما سار في الطريق على الكراء الاول وما سار في الضلال يعطي عليه بنظر ذوي عدل وكذلك ان اخذ الطريق حتى قدم ذلك الموضع فضل عنه وجاوزه ثم رجع اليه او اخذ الطريق فضل فيه حتى رجع الى الموضع الذي ضل منه فرجع الى الطريق حتى وصل وان كانت الدابة في يد صاحبها فلا كراء له الا الاول والسفينة كالدابة

في ذلك كله وان كان الخروج عن الطريق خوفاً على الدابة او نفسه او ماله فعليه الكراه كله وقيل ان كان للدابة وحدها فلا كراه رجوع عليه وان اصاب الحمل او مات او غصبت او هربت او استحققت اعطى حساب ما حمل عليها وان تبين انها حرام انزل عنها ولو في الصحراء واعطى عتاء ما حمل لما لكها وان لم يعرفه تصديق به على الفقراء وان اعطى للفاصل غرم لما لكها او للفقراء ورد من الفاصل وان مات صاحب الدابة في الطريق فلا يحمل عليها ويستخلفون للورثة خليفة بنظر لم الا صلاح من كراه او بيع ويعطي المكتري كراه ما حمل بالخاصة وان حمل بعد موت صاحبها فعليه كراه ما حمل قبل وعتاء ما حمل بعد وضمان الدابة وان مات صاحب الحمل في الطريق وصاحب الدابة حاضراً فانه ان كان الموضع الذي كرى اليه منزل صاحب الحمل وفيه وارثه فايوصله اليه وان لم يكن منزله استخلف المسافرون خليفة للورثة فيبيع او يكرى وان زال عقل احدهما فبنزلة موته وان لم يجدوا من يستخلفون فعل الحي مع من حضر ما هو اصلاح بنظرهم وان كرى رجل دابته لرجل للعمل الى موضع فساقها اليه بلا حمل او حمل عليها في بعض الطريق فعليه الكراه كله وقيل لا كراه عليه الا كراه ما حمل اولاً او اخر او وسطاً وان كرى له دابة ليحمل عليها الى موضع معلوم في مدة معلومة فوصل اليه في المدة او اقل فله كراهه كله وان لم يصل اليه الا بعد تمام المدة فعليه الكراه الاول والعناء في الزيادة على المدة ومنهم من يقول ليس عليه في الزيادة شيء ولا يحاسبه بما منه المانع في الطريق او ما مكثوا على الماء ليستريحوا عن رجل اكرى لرجل دابة ليحمل عليها شيئاً من موضع معلوم الى موضع معلوم فوصل الموضع فوجد ذلك الشيء قد تلف او منعه مانع فاصحاب الدابة عتاء سيرها الى الموضع ولا عتاء له في رجوعها ايضاً وان بدا للتكاري فتركها ولم يحمل عليها شيئاً فانه يعطي مناب مسيرها من الكراه الاول الى الموضع الذي اتفقا عليه ويعطي العتاء في الرجوع وقيل له العتاء في الذهاب والرجوع وان قال للحمال ادفع الحمل الى فلان وخذ منه الكراه فلما قدم ابي ان يقبضه ويدفع الكراه او وجده غائباً اختير ان يستودعه الوالي او الجماعة انساناً ولا يضمه الانسان وقال الازهر بن علي يرد له صاحبه حتماً وياخذ كراهه مرتين قال المصنف هذه المسئلة كثر الابتلاء بها في بلادنا

بلادنا ومن استاجر انساناً ان ياتيه بمال من موضع كذا فضاع ضمنه واخذ كراهه الى محل التلف وقيل لا ولا ان ضاع بما لا يقدر عليه وان اتفقا ان يصيب منه الى موضع معلوم فيكرى له دابته من ذلك الموضع ولما وصلا ذلك الموضع او لم يصلوا تبين لهما ان ذلك الشيء قد تلف او منعه مانع فرجع ولم يحمل فليس عليه من عتاءها شيء في الذهاب والرجوع وان بدا ولم يحمل عليها فعليه عتاءه واجمة فقط وان حمل الى موضع معلوم فبدا لاحدهما قبل وصوله فان نقد الكراه له فلا يصيبان الرجوع والا رجع من شاء منهما وتخاصا في الكراه بقدر ما حمل وقيل ان نقد الكراه فلا يرد له صاحب الدابة شيئاً وان بدا لصاحب الدابة اخذ من الكراه بقدر ما حمل وقيل ان بدا لصاحب الحمل بعد ما نقد الكراه فانه يرد ما جاز اليه وقيل لا يصيب احدهما الرجوع بعد الحمل ولو لم ينقد الكراه لانهم قالوا اذا التقت العراوجب الكراه ومعنى التقاء العرا ان يجتمعن بالاعواد او بغيرها وقيل يجب له الكراه اذا قام الحمل وقيل حتى يمشي ومن مات منها او جن فوارث الميت او خليفة المجنون ياخذ بتمام ما اتفقا عليه وان كرى رجل دابة لآخر ليحمل عليها فان صاحب الحمل يمنع صاحب الدابة من الاستفناع بها مثل ان يركبها او يحمل عليها شيئاً وان كرى له حملاً معلوماً او كيلاً معلوماً او وزناً معلوماً فلصاحب الدابة ان يحمل عليها ما تطيق ولا يمنعه صاحب الحمل من ذلك وان كرى له الى موضع فحمل الى غيره ضمن الدابة والكراه جميعاً وكذا ان حمل اكثر مما اتفقا عليه وضمن عتاء ما زاد ايضاً بنظر العدول وذلك قول ابي عبيدة مسلم بن ابي كريمة رضي الله عنه وقال بعض اصحابنا لا يجتمع الكراه والضمان فان سلت الدابة فليس عليه من كراه الزيادة شيء وان عطبت فعليه ضمانها وان حمل اقل مما اتفقا عليه من الجنس الذي اتفقا عليه فعليه الكراه كله وان عطبت او تلفت فلا ضمان عليه وقيل انه ضامن وان عليه من الكراه مقدار حملة وان حمل اقل او اكثر من خلاف الجنس ضمن الدابة وعتاءها بنظر العدول وان حمل ما اتفقا عليه فمئرت او بركت او وقعت او طلعت او فزعت فمئرت فافسدت ما عليها فلا ضمان على صاحبها وان وقعت او خرجت ففسد ما عليها فعلى صاحبها الضمان وان كرى له دابة ليحمل عليها الى موضع معلوم بدينار او الى موضع ابعد منه

في ذلك كله وان كان الخروج عن الطريق خوفاً على الدابة او نفسه او ماله فعليه الكراه كله وقيل ان كان للدابة وحدها فلا كراه رجوع عليه وان اصاب الحمل او مات او غصبت او هربت او استحققت اعطى حساب ما حمل عليها وان تبين انها حرام انزل عنها ولو في الصحراء واعطى عتاء ما حمل لما لكها وان لم يعرفه تصديق به على الفقراء وان اعطى للغائب غرم لما لكها او للفقراء ورد من الغائب وان مات صاحب الدابة في الطريق فلا يحمل عليها ويستخلفون للورثة خليفة ينظر لم لا صاحب من كراه او بيع ويعطي المكثري كراه ما حمل بالخاصة وان حمل بعد موت صاحبها فعليه كراه ما حمل قبل وعتاء ما حمل بعد وضمان الدابة وان مات صاحب الحمل في الطريق وصاحب الدابة حاضر فانه ان كان الموضع الذي كره الى منزل صاحب الحمل وفيه وارثه فايوصله اليه وان لم يكن منزله استخلف المسافرون خليفة للورثة فيبيع او يكرى وان زال عقل احدهما فبمنزلة موته وان لم يجدوا من يستخلفون فعل الحي مع من حضر ما هو اصلاح بنظرهم وان كرى رجل دابته لرجل للحمل الى موضع فساقها اليه بلا حمل او حمل عليها في بعض الطريق فعليه الكراه كله وقيل لا كراه عليه الا كراه ما حمل اولاً او اخر او وسطاً وان كرى له دابة ليحمل عليها الى موضع معلوم في مدة معلومة فوصل اليه في المدة او اقل فله كراهه كله وان لم يصل اليه الا بعد تمام المدة فعليه الكراه الاول والعناء في الزيادة على المدة ومنهم من يقول ليس عليه في الزيادة شيء ولا يحاسبه بما منه المانع في الطريق او ما مكثوا على الماء ليستربحوا وعن رجل اكرى لرجل دابة ليحمل عليها شيئاً من موضع معلوم الى موضع معلوم فوصل الموضع فوجد ذلك الشيء قد تلف او منعه مانع فاصحاب الدابة عتاء سيرها الى الموضع ولا عتاء له في رجوعها ايضاً وان بدا للتكاري فتركها ولم يحمل عليها شيئاً فانه يعطي مناب سيرها من الكراه الاول الى الموضع الذي اتفقا عليه ويعطي العتاء في الرجوع وقيل له العتاء في الذهاب والرجوع وان قال للحمل ادفع الحمل الى فلان وخذ منه الكراه فلما قدم ابي ان يقبضه ويدفع الكراه او وجده غايماً اختير ان يستودعه الوالي او الجماعة انساناً ولا يضمه الانسان وقال الازهر بن علي يردده لصاحبه حتماً وياخذ كراهه مرتين قال المصنف هذه المسئلة كثر الابتلاء بها في بلادنا

بلادنا ومن استاجر انساناً ان ياتيه بمال من موضع كذا فضاع ضمنه واخذ كراهه الى محل التلف وقيل لا ولا ان ضاع بما لا يقدر عليه وان اتفقا ان يصوب معه الى موضع معلوم فيكرى له دابته من ذلك الموضع ولما وصلا ذلك الموضع او لم يصلوا تبين لهما ان ذلك الشيء قد تلف او منعها مانع فرجع ولم يحمل قايس عليه من عتاءها شيء في الذهاب والرجوع وان بدا ولم يحمل عليها فعليه عتاءه واجمة فقط وان حمل الى موضع معلوم فبدا لاحدهما قبل وصوله فان تقد الكراه له فلا يصيبان الرجوع والا رجع من شاء منهما وتحاصا في الكراه بقدر ما حمل وقيل ان تقد الكراه فلا يرد له صاحب الدابة شيئاً وان بدا لصاحب الدابة اخذ من الكراه بقدر ما حمل وقيل ان بدا لصاحب الحمل بعد ما تقد الكراه فانه يزاد ما جاز اليه وقيل لا يصيب احدهما الرجوع بعد الحمل ولو لم يتقد الكراه لانهم قالوا اذا التقت العراوجب الكراه ومعنى التقاء العرا ان يجتمعن بالاعواد او بغيرها وقيل يجب له الكراه اذا قام الحمل وقيل حتى يمشي ومن مات منها او جن فوارث الميت او خليفة المجنون ياخذ بتمام ما اتفقا عليه وان كرى رجل دابة لاخر ليحمل عليها فان صاحب الحمل يمنع صاحب الدابة من الاستمتاع بها مثل ان يركبها او يحمل عليها شيئاً وان كرى له حملاً معلوماً او كيلاً معلوماً او وزناً معلوماً فلصاحب الدابة ان يحمل عليها ما تطيق ولا يمنعه صاحب الحمل من ذلك وان كرى له الى موضع فحمل الى غيره ضمن الدابة والكراه جميعاً وكذا ان حمل اكثر مما اتفقا عليه وضمن عتاء ما زاد ايضاً بنظر العدول وذلك قول ابي عبيدة مسلم بن ابي كريمة رضي الله عنه وقال بعض اصحابنا لا يجتمع الكراه والضمان فان سلمت الدابة فليس عليه من كراه الزيادة شيء وان عطبت فعليه ضمانها وان حمل اقل مما اتفقا عليه من الجنس الذي اتفقا عليه فعليه الكراه كله وان عطبت او تلفت فلا ضمان عليه وقيل انه ضامن وان عليه من الكراه مقدار حملة وان حمل اقل او اكثر من خلاف الجنس ضمن الدابة وعتاءها بنظر العدول وان حمل ما اتفقا عليه فمئرت او بركت او وقعت او طلعت او فزعت فهربت فافسدت ما عليها فلا ضمان على صاحبها وان وقعت او خرجت ففسد ما عليها فعلى صاحبها الضمان وان كرى له دابة ليحمل عليها الى موضع معلوم بديار او الى موضع ابد منه

بدنارين فجازوان جاوز الادنى ولم يبلغ الاقصى فليود كراء الادنى ويعطي في
 الاقصى بقدر ما بلغ وان كرى له دابته ليشيع عليها المسافرين فلا يجوز ذلك الكراء
 الا ان حده زمانا او موضعا والا فله عئاءها وكذا ان اكرى له دابته ليطلب بها
 حاجة ولم يسم له شيئا وان اكرى له دابة ليركبها احد فلا يجوز الا ان ساء وقيل
 يجوز ويركب عليها من اراد صغيرا او كبيرا ذكر او اناثي وان كراها ليركبها هو
 او غيره من الناس مقصودا اليه فلا يجوز ان يركب عليها غيره وقيل يركب عليها من
 كان مثله او اقل منه وان كراها لركوب رجل مقصود اليه فسمن فزاد في الثقل او
 مرض نفث فله الكراء الاول لا يزداد ولا ينقص وكذلك المرأة ان حملت بعد كراء
 الدابة او كانت حاملا قبله فوضعت على هذا الحال ولا تمسك ولدها على الدابة الا
 باذن صاحب الدابة وان اراد المكتري ان يرجع الى ما نسيه او ما وقع له فلا يركبها
 حتى يرجع الى الموضع الذي رجع منه والا فعليه عئاءها وكذا ان خرج من الطريق
 الى منافع وعليه ضمانها وعئاءها ان خرج ولا عئاء عليه ان خرج الى منافعها وله ان
 يركبها بكسوته وسلاحه وزاده وعلفها ولا يحمل عليها الماء لصلاته وان كرى لركوب
 جعل لها ما تركب به كالسرج والبردعة وان جعل لها صاحبها فلا يجعل لها خلافة الا
 ان راي ذلك اصلح للدابة وان اكترها وعائها ذلك فلا يبدله وقيل له ان يبدل
 مثله او اخف ولا يقاتل عليها ولا يطرد بها صيدا والا ضمنه وعئاءها ولا يقف عليها
 ولا يضطجع ولا يحول رجليه الى ناحية ولا يقرأ عليها القرآن وقيل يقرأ ولا بأس
 بالصلاة عليها بالتومي وياكل ويشرب عايتها ولا يمسك عليها شيئا من اموال الناس
 كالسلاح ولا ينسج عليها غيره فان فعل فهو ضامن للدابة وعئاءها ولا يمسك عليها
 مصحفا ولا كتابا ليقراه ولا يعمل عليها طعاما ولا صنائع الدنيا كلها وان كرى دارا
 لرجل ثم للاخر فسكنها معا في المدة التي كريت اليها اعطاه كل ما اتفق عليه الا ان
 كان كل لا يمكنه الاستفناع بما استنفع به صاحبه فان كلا يعطي نصف ما اتفق
 عليه وان استنفع احدهما دون الاخر فليود ما استنفع به معه وان تسابعا في السكنى
 فلا يتحصان الا فيما سكنها معا وكذلك ان خرج احدهما قبل ان تتم المدة فلا
 يتحصان الا فيما سكنها معا ويعطي الباقي منهما ما ناب ما بقي من المدة في الكراء الذي

اتفق عليه اولا وكذا من سبق يودي ما ناب ما سبق ويتخصص الاخر فيما اجتمع
 وقيل يصح الكراء للاخير وبطل كراء الاول وعليه نظر ذوي العدل وقيل يصح
 الاول ويبطل الاخير وعليه نظر ذوي عدل والجواب في سكون صاحبها مع المتكاري
 كالجواب في ذلك الا ان منع المتكاري من بعض فليود المتكاري بقدر سكه وان
 اكرى دابة لرجل ثم لاخر فللاول وقيل للاخر وقيل لما فان استعمالها فعلي كل
 نصف ما اتفق عليه وان استعمالها واحد فليود ما اتفق عليه مثل ان يكرها ليحمل
 عايتها رجل فقير اشعيرا بدينا الى موضع كذا ثم للاخر الى الموضع بدينا او اقل او
 اكثر او اختلف حملها قلة وكثرة او خفة وثقلا فان حملا معا فعلي كل واحد
 ما اتفق عليه ومن كرى ثوبا فلا يلبسه غيره ولا يفرشه للعود او النوم ولا
 يوسده وان اكتره للغطاء فلا يعمل به غير الغطاء وكذا ما كراه للمنى فلا
 يعمل به معنى اخر والا ضمنه وكراء عمله ويجوز اصلاحه برفع او خياطة
 ويجوز كراء ثوب لمن يصلي به او يحضر به العرس او مجعما او يزين نفسه به
 او ماله وكذا الحلي بالوفاق او بالخلاف وجائز كراء لباس الرأس والرجل وغيره
 والسلاح والالات كلها وكل عامل يعمل بيده اذا عمل لرجل ولم يذكر الاجرة
 فعمل باذن صاحبه فعليه الاجرة الا ان قال اعمل بلا اجرة وكذا اصحاب الدواب
 والسفن ان لم يذكرها الكراء فكراء المثل وكذا الدور والبيوت التي عرفت للكراء
 ويعين في كل ذلك والالات الزمان او ما يعمل بهن ولا يستاجر لب النار او ضوءها
 او المرأة ليرى فيها وجهه ورخص فيها ولا يكرى الماء ليرى فيه وجهه ولا كتابا
 او مصحفا اينسخ منه او يقرأ او يحاف غيره به والله اعلم السابعة تجوز الاجارة
 على شراء شيء وبيعه او الشراء او البيع مدة معلومة وان لم تتم الاجرة لهذا السنسار
 فله العئاء ويجوز ان يشترط مقدارا معلوما على كل كذا من المال لا على الرأس
 ومن غفل عنه من اصحاب الاموال فعليه تباعته فيما باع واشترى او اطعمه او اسكنه
 او خزن له وان اعطى السمسار للطواف شيئا يبيعه ويقاسمه الاجرة فلا يجوز
 ويرد ما اخذه لصاحب المال ولو كان قدر عئاء الطواف لان الطواف قدرضي بدون
 عئاءه في ذلك ولا يعطي السمسار الاجرة مما يبيع الطواف من اموالهم الا باذنهم

ولا يعطي ما كان عليهم من الدين الا باذنهم وان باع بامرهم فادعى انه دفع اليهم الثمن فمدع وقيل غير ذلك وعليه ضمان مالتف وضمان ماخاط من اموالهم ولا يدفع من مال بعض على بعض او على نفسه وعليه تبعة ذلك وقيل لا تبعة ان استوفى كل واحد حقه وان لم يقبض السمسار الثمن حتى جهد المشتري او هرب او افلس فهو ضامن وان لم يبع الطواف فله عناه وقيل لا عناه له وقيل ان كانت عادة البلدان لا عناه له ان لم يبع والا فله عناه ذكر الاقوال الثلاثة في الديوان وان بين اهل البلد ما ياخذ الطواف على كل شيء يبيعه فلا يجوز ولا ينظر الا قيمة الاشياء بل له عناه وضمن الطواف كالسمسار بالتلف والخلط واخذ خلاف ما باع به ونحو ذلك ويجوز الاجارة للطواف ان يبيع اشياء معلومة او ان يبيع له مدة معلومة ثماره او بقوله او نحو ذلك او عمم فيما يبيع وحد المدة ويجوز ان يستاجر ان يحمل كذا الى موضع كذا فيبيعه جاز ويعطي اجرة ما بيده من مال غيره اذا ساع له بيعه من ثمنه ولا يدفع ما بيده من مال غيره الا للطواف الامين وقيل يجوز لغير الامين اذا ضمان ذلك اليه وكل من وجدته يطوف في السوق يجوز للانسان ان يدفع اليه ما يبيع لبيعه ولو طفلا او عبدا وقيل الا ان علم ان ابا الطفل او سيد العبد اذن في ذلك والله اعلم الثامنة ان اعطى رجل لرجل ارضا ليغرسها بتسمية معلومة منها فلا يجوز له عناه كان الغرس لصاحب الارض او الاجير او بينهما وله قيمتها ان كانت له وقيمة بعضها ان كان له بعضها مع ذلك العناء وقيل يجوز ذلك على اتفاقهما وان استاجر ان يبني فيها ويحفر القبران او المطامير او المواجل او العيون او يزرعها بالبذر على تسمية نسقا ينسق وان استاجر ارضه لمن يحرقها بكذا اجاز والنبات كله للاجير وان استاجر ان يغرس هذه الارض بارض اخرى جاز وان خلطه فخرته في تلك الارض فالزرع بينهما على بذرها وان استاجر ان يغرس هذه الارض بارض اخرى جاز وان استحققت الارض التي استاجر بها بعد ما فرغ من العمل رجع عليه بعوضها وان لم يفرغ فله قدر ما عمل واذا استاجر على الغرس فلا يستحق الاجرة حتى تسغى الاشجار وقيل حتى تثمر ولا يرد الاجرة ان مات بعد استحقاق الاجرة وان فعل فعلا في الاجرة قبل استحقاق الاجرة بطل وان بنى او غرس في ارض الاجرة فلا

يستفنع بذلك فيما بينه وبين الله وفي الحكم حتى يتم العمل وان استحققت الارض التي يعملها بالاجرة بعد الفراغ من العمل فله الارض الاخرى التي استوجر بها وان غرس اقل مما اتفقا عليه وان غرس اكثر اخذ عناه فيما زاد وقيل لا عناه له وله قيمة الفسيل على كل حال ان كان من عنده بقيمة وقت الغرس وان غرس اشجارا غير ما اتفقا عليه فلا عناه له بل له قيمتها وان شاء رب الارض امره بقلعها وان كانت لصاحب الارض ضمن نقصان الارض وقيمتها وان امسكها في الارض فلا عناه للاجير ويقلعها الاجير ان امره وكذا ماخالف فيه الاجير صاحب العمل فلا عناه له وقيل انما تتم اجارة التسمية في الارض بان يبيع صاحب الارض للاجير تسمية معلومة من الارض بهذه الدنانير ثم يتساجر بتلك الدنانير ان يعمل الاجير نصيب ما اتفقوا عليه فتصير الارض بينهما على ما اتفقا عليه وان مات الاجير قبل ان يتم العمل فان ورثته يردون لصاحب الارض من الدنانير بحساب ما بقي من العمل وكذلك ان مات قبل ان يدخل العمل فان ورثته يردون لصاحب الارض الدنانير وكذلك ان اتفق معه ان يعمل الارض بتسمية منها على هذا الحال وان تجن الاجير قبل ان يتم العمل انتظر افاقته او موته وان جعل له خليفة جاز وان مات صاحب الارض فلا يفيض الاجير على عمله ويخرجه الورثة من ذلك العمل وان تجن صاحب الارض فليفيض الاجير على عمله وان اخرج صاحب الارض سهمه من تلك الارض من ملكه فان الاجير يرد له دنانيره الا ان عمل في الارض شيئا فيكون له من الدنانير بقدر ما عمل ويرد البقية لصاحبها ويكون الاجير والداخل شركاء في تلك الارض ويجوز للرجل ان يعطي ارض ابنه الطفل او المجنون بتسمية منها كما يعطي ارضه واما خليفة اليتيم او المجنون او الغائب او الشريك او القائم على المسجد او الاجر فلا يجوز ان يعطوا الارض التي بايدهم لمن يعملها بتسمية منها ولكن يواجر لها من يصاحبها باجرة معلومة وقيل جائز لخليفة اليتيم او المجنون ان يعطيها ان راي ذلك اصاح وان اعطى رجل لرجل ارضه ليغرسها بتسمية معلومة منها الى مدة معلومة فيجائز ان تم عمله قبل المدة فتكون الارض والنورس بينهما وان تمت المدة ولم يعمل شيئا فليس له شيء وان عمل حتى تمت المدة ولم

تأخذ الاشجار فليس له في الارض شيء الا ان اصلح فيها شيئاً فليأخذ عنه في ذلك وان اخذ بعض الاشجار دون بعض وتمت المدة فليأخذ نصيبه فيما عمل وان اشترط الاجير على صاحب الارض ان ياكل ثمار ما غرس الى تلك المدة ثم يقسمها بعد ذلك فجائز وعلى الاجير سقي تلك الاشجار وحفظها من المضرة ويعمل جميع ما يصلح تلك الاشجار من الزروبات والمماصل وينقيها حتى تتم المدة وان خرجت تلك الارض ليس للاستاجر فيها شيء او غلط عليها فليس للاجير فيها شيء ويأخذ عنه من الذي استاجرته وكذلك الاشجار اذا كانت لغير المستاجر واذا جعل رجل ارضه في يد رجل على ان يزرعها بالتسمية من جميع ما يستغل منها فلا يجوز ذلك وقيل جائز وكذلك الاشجار ان جعلها في يده على ان يقوم بها ويسقيها ويذكرها ويزرعها على تسمية معلومة من غلاتها وكذلك ان استاجرته بعرجون من كل نخلة فلا يجوز وروى فيها الشيخ رخصة عن ابي نوح سعيد بن يخلف رضي الله عنها وان استاجرته ان يقوم له بها ويزرعها بناتلها فلا يجوز ذلك وللأجير عنه اذا اعطى رجل لرجل بذرا على ان يحرثه في ارضه او في ارض يجوز له ان يحرثه فيها بتسمية معلومة مما يخرج منها فله عنه وازرع لربها وكذا ان جعل ربه اداوات الحرث من عنده وتقدم ذلك ونحوه وترخيص وان استاجر رجل رجلاً على حفر عين او كنسها بتسمية منها ونوبة فلا يجوز له عنه ورخص على ما اتفقوا وكذا لو كان فيها شريك غائب او مجنون ونحوهما والاولى ان يستاجر باجرة معلومة وتجاوز الاجارة بمعلوم على كنس العين بعدد معلوم من المراحل او الاقفاف ولا يجوز كراء نوبة معلومة من العين لمصالح العين ولا لحوائجهم ورخص وان استاجر وامن يكنس بيرا او ساقية وقد عرف مقدار ما دفن فيها جاز وقيل لا وكذا ما اشبه ذلك ولا تجوز الاجارة على ان يحفر العين او البئر ابتداء حتى يدرك الماء وكذا المطمورة والساقية حتى يسمي الاذرع في العرض والطول والعمق وكنس التراب على الاجير وان استاجرته ان يميل له هذه الارض او يغبرها او يقلبها بالمسح مسحاً او مسحين او ينقل له هذه الكدية الى موضع معلوم او يقطع له الصفا في باطن الارض فلا يجوز هذا كله الا ان سمي مقدار ما يحفر اسفل وان استاجرته ان يحفر له قبراً فلا يجوز حتى يسمي له

مقدار الطول والعرض والاسفل وان اختلفا في الحد والضريح فليمنظر والى سيرة البلد وان استاجرته ان يبني له الحائط مقدارا معلوماً في الطول والعرض جاز ان كان النقص من قبل المستاجر لا ان كان من قبل الاجير وان بني او حفر فانه يدم بعد تمام شرط المستاجر فانه يأخذ أجرته كلها ولا يدرك عليه اعادة البناء او الحفر وان استاجرته ان يعمل له من الطين كذا وكذا من اللبن او من الاجر او من اهلانية فعمل له ما اتفقا عليه فانكسر قبل ان يقبضه المستاجر فمن مال الاجير ان كان الطين من قبله وان كان للمستاجر فهو من ماله وان استاجرته ان يرد تلمة من الحائط او في الجسر فجائز اذا سعى له الطول والعرض وكذا ان استاجرته ان يطين له هذا الحائط او يخصصه او يرد له ما انشق منه ويكفي في ذلك كله عندي ان يراه ويظهر له وان رقق او غلط او عوج بخلاف ما اتفقا عليه فله عنه ان كان في ذلك نفع والا فلا عنه ويضمن افساد ويجوز ان يستاجرته على هدم هذا الحائط او دفن هذه المطمورة ونحو ذلك واداة الحفر والبنيان على من اشترطت وان لم تشرط فعلى قدر اعادة البلد وكذا الصناعات وان استجارته على حفر جحور الفيران او التالب او النمل او نحو ذلك مدة جاز وان قصد الى معين فلا بد من تعيين العرض والطول وان استاجرته ان يقطع له عدداً معلوماً من الحجارة على صفقة معلومة فلا يجوز ومنهم من يجوز له دفعه لجملة ليحمل به الخشب او الحطب من الفحص مثلاً بتسمية منه وما اشبه ذلك او المنداف او الكلب ليصطاد به بتسمية من الصيد ونحو ذلك فماتصل الاستاجر وللأجير عنه وقيل يجوز ذلك وكذا ان كان الكلب من واحد والعمل به من الاخر ونحو ذلك او استاجرته ان يخرج له ما وقع في الماء بتسمية منه او يحمده له هذا او يلتقط بتسمية منه ولا تجوز الاجارة بتسمية مما لا يمكن فيه القسمة وقيل تجوز وان غصب له شيء او تلف فاستاجرته من يرد له بتسمية فهو لصاحبه وللأجير عنه وقيل تجوز وان قال ان وجدته في موضع كذا فردته فلك كذا جاز وقيل لا وان تلف له شيء فقال اطلبوه فمن وجدته دون موضع كذا فله كذا فان وجدوه كلهم فيما دون ذلك فالاجرة بينهم وان وجدته بعض فهي له ومن لم يجده فله عنه وان لم يجده فلهم عنه هم وكذا المطمورة ان تلفت ونحوها وان جاوزوا الحد الذي سمي فوجدوه فلهم الاجرة

وقيل هي لهم وعناء ما جاوزوا اليه وقيل ليس لهم الاعناء هم كله ومن عرف منهم موضعه
فلا شيء له وان وجدوه ميتاً او تلف بمعنى فلهم العناء وان قال من جاءني بعبدى او غيره
من الحيوان وقد هرب فله كذا جاز عند بعض وقيل له العناء وان استاجر اثنين او
اكثر باجارة مختلفة فوجده احدهما فله ما سعى له وللآخر عناءه وان وجدوه جميعاً
فلكل واحد منهم نصف ما سعى له وقيل لكل واحد ما سعى له وقيل لكل واحد
عناءه والله اعلم التاسعة تجوز الاجارة مدة على عمل كصياغة وخياطة وان لم
يبين الاجرة فالعناء وان وصف له فعمل دون الصفة فليأخذ بقدر ما عمل من الاجرة
وان عمل اجود فلا يأخذ الا ما اتفقا عليه من الاجرة وان لم يتفقا فالعناء وان زاد
في العين فليأخذ بقدر الزيادة وان عمل قبل المدة او زاد عليها فتم عمله فله ما اتفقا
عليه وقيل ان عمله دونها فله قدر ما بلغ في المدة وان زاد فليأخذ العناء فيما زاد مع
الاجرة وان افسد في عمله فهو ضامن وان اخذه ليعمله فاعطاه غيره فعمله جاز فله
اجرته وان عمله له احد بغير امره فله اجرته ايضاً وان عمله لصاحب الشيء فلا شيء
للاجير وان عمله صاحب الشيء فاللاجير اجرته وان عمل الاجير على ان لا اجرة له
فليس له شيء وان نقد له الاجرة على صفة معلومة ان يعملها له من مال الصانع الى
اجل معلوم فلا يجوز وذكر في الكتاب ان ذلك جائز ويكون بمنزلة السلم وان كان
الشيء المعلوم من قبل المستاجر جاز وان عمل له على خلاف الصفة التي اشترط عليه
مثل ان يشترط ان يعمل له رجلاً فعمل له الطاست فان شاء اخذ شيئاً واعطى
اللاجير عناه وان شاء اخذ قيمة نحاسه ويمسك الاجير ما عمل لنفسه وتجوز الاجارة
على صباغ معلوم وان خالف فله ان يأخذ قيمة ثوبه او يأخذ ثوبه ويعطي قيمة
الصباغ وان صبغ بدون ما اتفقا عليه فليعط ما بلغ صباغه في الاجرة وان صبغ
باجود فليعط الاجرة الاولى وقيمة الجودة وان اعطاه شيئاً فقال انظر ان كان على
قدر فاقطعه وخطه لي فقال هو على قدرك فقطعه وخطه فقصر عن قدره ضمن
قيمة الثوب صحيحاً وان امره ان يقطعه فقطعه فقال ان كان يجيء على قدرني فخطه
لي فخطه فقصر عن قدره فلا ضمان وله الاجرة واذا اتفقا على الخياطة فبدا لصاحب
الثوب بعد القطع فله ذلك ويعطي للخياط حق المقص وان بدا للخياط فله ذلك ولا

ضمان عليه قيل ويدرك على صاحب الثوب حق المقص وان اتفق مع الصانع انه ان
عمل اليوم فله درهم او غدا فتصفه فعمله اليوم او غدا فللاجير عناه وقيل على شرطها
وان دفع للصانع ما يعمل فعمل فخرج حراً ما فللصانع اجرته ان عينت وعناه ان لم
تعين على المتعدي وان غلط على متاع غيره فاعطاه للعامل فاذا هو متاع غيره فصاحب
الشيء بالخيار ان شاء ان يأخذ قيمة شيئاً صحيحاً اخذها ويعطي المستاجر اجرة الصانع
ويمسك ذلك الشيء لنفسه فله ذلك وان شاء ان يأخذ متاعه ويعطي اجرة الصانع
فله ذلك وكذا ان استحق الشيء المعمول بعد ما عمل فليأخذه من استحقه ويعطي
المستاجر اجرة الصانع وان اشترى ثياباً فصبغها باجرة معلومة فتبين له ان ذلك شراء
انفساخ فانه يعطي قيمة الصباغ للصباغ ويأخذ صاحب الثياب ثيابه ويأخذ منه
قيمة الصباغ الا ان افسد تلك الثياب فصاحبها بالخيار ان شاء ان يضمن المشتري
قيمتها ضمنها وان شاء ان يأخذها كذلك اخذها وان جحد العامل ما اخذه للعمل
بالاجرة ثم عمله فلا اجرة له وان جحد بعد ما عمله فله الاجرة وقيل له الاجرة مطلقاً
وان لم يجرده لكن عمل فيه ما يضمنه فله الاجرة وان افسد العمل فلا اجرة له مثل
ان يستاجر على ذبح او نحر او سلخ فافسد الجلد حتى لا ينتفع به او صير الحيوان
ميتة او على الخبز فاحرقه وغايه الضمان وكذا افساد الطبخ فان كان طبخه يدرك
فليتم طبخه والا اخذ صاحبه شيئاً او قيمته هو غير وان كان يكال او يوزن اخذ
القيمة او الكيل والوزن وما لطبخ ويجوز عقد الاجارة على كل عمل حلال كصقل
الصد وسن الكليل وعمل القرمود ونحو ذلك اذا كان الشيء للمستاجر او مما يستوي
فيه الناس وان كان للاجير فلا يجوز لانه اجتمع فيه البيع والاجرة ومنهم من يقول
جائز وان استاجر ان يعمل له ما غاب في الارض كنزنجيم والقوة جاز ان سعى
الطول والعرض والعمق وان زرعه قبل ان تتم الاذرع فله الاجرة كلها وان زاد في الحفر
فلا عناه له فيما زاد وقيل له عناه فيما زاد والذي عندي انه يرجع الى العناء نقض او
زاد اذا حصل المقصود مع النقض ومن استوجرت قوته اجتهاد طاقته بالليل والنهار
ويخرج للغرض وما لا بد منه كطعام وشراب وحاجة الانسان ولا يعمل لنفسه او
غيره الا باذن ويخرج لتنجية بني آدم ويحيط مقدار اشتغاله ويحجب للعق وله ما اتى به

من الفحص وما اخذ من الاجرة ويحيط مقدار اشتغاله بعمل غيره وقيل في الذي استاجر قوته فلا يحيط له وقيل يحيط له قدر اشتغاله بالصلاة ومقدماتها كوضوء وان استاجره ان يخدم مدة معلومة استخدمه حتى تغيب الشمس ولا يستخدمه بالليل الا ان اراد الاجير والاجير ان يعمل ما شاء اذا لم يكن المستاجر عملا ويخرج للصلاة ومعانيها ولا يحيط من اجرة شي في هذا الوجه وان استاجره لخدمة البيت فهي الطبخ والحيز والطبخ والسقاية والكنس وغير ذلك واختلف في غسل ثياب اهل البيت قبل من خدمة البيت وقيل لا ومنها تنضيف انية البيت كالقصة والقدر وان استاجره ان يخدمه في مدة معلومة الى موضع معلوم فليست الدواب وبعائها وويربطها ويحفظها ويعمل طعامه ويسقيه ويطعمه ويفرش له ويغطيه ويفعل ما اشبه ذلك الى الموضع تمت المدة ام لم تتم ولا ينظر الى المدة في هذا ولا الى ما قد دوا في الطريق على الماء او يستريحون او نحو ذلك وقيل ينظر الى المدة فان تمت قبل الوصول فله اجرة كلها وان وصل قبلها فله بقدر ما مضى والله اعلم العاشر كثر الجهل في الاجازات وجزن مع ذلك كالاجرة على عمل في مدة كالخفر يوما والبناء يوما والحيطة يوما اذ لا يدري كم يحفر او يبني او يخطط وهل الارض صعبة او لينة وقيل ان ذلك لا يصح الا بالمقامة وان نقضوه انتقض ورجع لعناء المثل وكذا رضم الارض وهو قلبها للزرع والحفر فيها ولوعين مقدار من اذرع او غيرها لشدة الارض ولبها وقد يوافق باطنها ظاهرها وكم يطلع وكاجرة الحجام فانه لا يدري كم يشترط من شرطة وكم يخرج من الدم وكعمل الارض يجر ما يخرج منها والمساقاة فان ما يخرج محمول وعدة الدلاء محمولة وان لم يوقوا فالعناء وجداذ الثغل على صاحبه والعامل الذي له جزء في ثماره وكذا الزرع واما ان لم يكن للاجير جزء فيها فالجداذ والحصاد على من هي له وكما صلب فيه جهل فيما قيل وعليه فيجوز على المتامة الا ترى انه اذا افسده ضمنه وكذا النسيج ولوين الطول والعرض ووزن النزل وكعمل الشوافة وكالري فانه لا تدري المسافة التي يري عندها وكوكيل المال بالاجرة وكعمل الخشب الابواب مثلا وكالطوافة اذ لا يدري كم يخطوا من خطوة وكم ينادي من صوت وكالطبخ بالاجرة والحمل بالكراء واجازوا قطع الاجرة في ذلك كله وان لم تقطع

فالعناء وانما يقدر العناء عدول ذلك العمل من اهل ذلك البلد وتلك الاماكن او من يعرف ويحقق المعرفة وفي الاثر من ذهبت له دابة فقال من اتاني بها فله كذا فاتاه بها رجل وطلب ما جعل له فقبل له ذلك الا ان اتى بها من قريب فله قدر عتاء وقيل له الكراء الاول كله وبحسابه ان اتى من قريب بها واختاره بعض وقيل ان قال ان اتيتني بداتي فلك كذا او من اتى بها فله ذلك فهذا اجر وقع على الايتاء ولا جهالة فيه وان استاجره في طلب دابته او على ان يخرج ياتيه بها فهذا مجهول وله اجرة مثله الا ان كان لمروف والقول قول الاجير لم تقطع الاجرة وفي كتبها اذا ثبت قول المستاجر وفي الشيء انه هذا قول الاجير واذا لم تقطع فلكل الرجوع ولا يصدق الاجير اذا ادعى اتفاقا فهو ضامن الا ان بين وقيل الا الشائفت والراعي والحافظ والكوكيل فالقول قولهم ولا ضمان والله اعلم * باب * فيما يوجب عقد الاجرة * هل عقد الاجارة لازم كاليق * والرهن والنكاح وسائر العقود نقد الاجرة ام لم يتقدمها دخل العمل ام لم يدخله فيجبر الاجير على العمل والمستاجر على الاجرة وهو الظاهر بالنظر الى القياس على سائر العقود وللوفاء بالعمود ويدل له قول الشيخ بعد الفرق بين المستعار والمتكاري ان المستعار ولو كان له حق في السكنى لو اراد صاحب الدار ان يخرج له لاخرجه بخلاف المتكاري وتلى هذا فان ترك العمل فلا شيء له في الاجرة ولو عمل به فله اجرة او جائز ولكل رجوع فيه * ولو نقد الثمن ودخل في العمل ما لم يتم وهو ظاهر قول ابي زكرياء في كتاب الاحكام واذا استاجر رجل رجلا لعمل معلوم بالاجرة معلومة وتقدر له الاجرة فمأله في العمل فله عليه العمل او الرد النخ فلو لان عقده جائز لا يلزمه الحاكم العمل الا ان تراضيا قياسا على العمل والشركة ويرد ان العمل يختلف فيه هل عقده لازم ام كالاجرة وان ترك الشركة بعد عقدها انما هو بالقسمة ولو عقب عقدها قبل التجر ولو بترك كل واحد للاخر ما يبداه فانه بعد القسمة * قولان * ثالثا انه اذا نقد الثمن ولم يدخل في العمل ويجبر على العمل رابعها اذا دخل العمل لزم ولو لم ينقد الثمن خامسها انه اذا دخل العمل ونقد الثمن لزم واعني بالثمن الاجرة وذكروا في الديوان القولين اللذين ذكرهما المصنف اذ قالوا

باب

هل عقد الاجارة لازم
كاليق او جائز ولكل
رجوع فيه قولان

وان استاجر اجيرا باجرة معلومة لعمل معلوم فدخل الاجير العمل او لم يدخل فقد
اختلف فيه العلماء قال بعضهم ليس للاجير في الاجرة الا بقدره ما عمل وقال بعضهم
له الاجرة ولو لم يدخل في العمل وان مات على هذا القول قبل ان يعمل ترادوا
وان فات ما يعمل قبل ان يعمل فيه شيئا فانه يرد الاجرة وليس له فيها شيء وكل
ما يجب عليه من الحقوق مثل الزكاة وجناية ذلك الشيء ونفائه وغلاته ومغراته
وموته على اختلافهم في هذه المسئلة وان استاجره بامة فلا يجوز لاحدهما ان يتسراها
اذا دخل الاجير العمل حتى يستحقها الاجير فتحل له وان كانت ذات محرم من
الاجير فقد خرجت حرة حين استحق منها شيئا ولا يضمن له المستاجر شيئا
الا ان علم بها ولم يعلم الاجير فانه ضامن اه وقال الشيخ احمد يجوز البدء لمن اراده
من الاجير والمستاجر ولودخل العمل ونقدت الاجرة الا كراه الاحمال فانها موصلة
الا ان بدا لصاحبها فانه يعطيها كاملة ان نقدها والا فبقدر ما حمل وان ترك الاجير
اخذ بقدر عمله نقدت او لم تنقد وكذا المستاجر وقيل اذا دخل العمل لم يصب
واحد الرجوع ولو لم تنقد الاجرة فيجبر الاجير على العمل والمستاجر على الاجرة الا
ملا يصل الى عمله بما جاء من قبل الله وتنزع الاحكام على هذه الاقوال فمن
كرى كرى يقال كرى صاحب الشيء شيئا لغيره واكره واكثره غيره
وتكراه دابة كرى هي له او دارا كرى هي له او غيرها كرى فلا يخرجها من ملكه
بيع او اصدقاء او تصدق او هبة او بوجه من وجوه الاخراج كرى لا يفعل بها
ما يؤدي الى اخراجها ولا يرهنها ولا يوضها ولا يفعل فيها ما ينفي منافعها
او بعض منافعها عن مكتوبها كالاكره للآخر ولا يقسمها ولا يتصرف فيها
تصرفا ما الا اصلاحها وتحسينها تحسينا لا يعطل المكثري حتى يبلغ الاجل
اجل الكراه لان الكراه بمنزلة البيع كما نص عليه الشيخ في هذا الباب في هذا
المحل وصرح بعد في الباب بانها بيع من البيوع ترد بالشفعة يعني انها كبيع من
البيوع وتقدم له قبل الاجارات انها ليست بيعا كما قال هنا انها بمنزلة البيع اذ
قال في باب المراجعة وبيع مراجعة لا يجوز الا بعد البيع الا ان قال واما الاجارة والصدقات
والهبة للثواب فلا يجوز فيها بيع المراجعة وقل في باب المشاركة في الربح ولكنها

من كرى دابة او دارا فلا
يخرجها من ملكه ولا
يبيعها ولا يقسمها حتى
يبلغ الاجل

لا يجوز الا بعد البيع الى ان قال واما الاجارة والصدقات والهبة للثواب فلا
يجوز فيها الشركة فاذا بلغ الاجل فعل ما ذكر الا ان تعاق شيء بها ما فات
المكثري وثبت له استدراكه يحكم اشرع فيها فان مالها لا يفعل ذلك حتى
يستدركه وان فعل ذلك مع لقا الى الاجل جاز مثل ان يكرها لسنة ويبيعها موجلة
الى سنة او يصدقها كذلك او اشترى بها شيئا كذلك ونحو ذلك على القول بان
المعين تقبله الذمة والصحيح انها لا تقبله ومثل ان يكرها لسنة فيقول لاني ان
اذا مكنت السنة فهي لك صدقة او فهي لك بكذا من بيع او اصدقاء او غيره او فهي
لك رهن وهذا عقد مستقل غير شرط فان هذا القول لا يجوز فيه ذلك قبل الاجل
ولو شرط فهو مخالف للقول الذي اشار اليه بقوله وجوز له بيع وهبة وصدق
وقسمة اذ هي كالبيع واجارة اخرى لانها كالبيع ايضا ولم يذكرها المصنف كالشيخ
لانها كالبيع في حكمها منه ولا سيما القسمة فان تقسمها لم يخرجوها من ملكهم
فهي اقرب من البيع وكذا يجوز له رهنها بناء على ان الرهن لا يلزم فيه القبض في
الحال وانه يصح ولو بلا قبض ومن شرط القبض في الحال لم يجز الرهن هنا واما الهبة وما
ذكر معها فلا بد فيهن من القبض في الحال او بعده كذا قيل وكل شيء وقبضه ولا
نسلم تعميم ذلك اذ يجوز للانسان ان يصدق ما وهب له قبل قبضه وان يهبه قبل قبضه
واقترع الشيخ والمصنف في كتاب الرهن على ان ما اكرى لا يكرى قال المصنف في
الفصل الاول ولا يجوز رهن ما سبق كراهه النخ بشرط اتمام المدة وهو القول بجواز
الشرط اذا كان معلوما حلالا لا يملكه وفيه منفعة للشرط لوجود ذلك كله هنا وفي الحديث
المؤمنون على شروطهم الا شرطا احل حراما او حرم حلالا وباعتبار هذا يجوز فيها
كل اخراج ولا سيما الهبة مثل ان يقول اعطيتها لك بشرط ان لا تتصرف فيها حتى تتم
مدة الكراء او رهنها لك بشرط ذلك وان اكرى نصف الدار شائعا او قلا واكثر
على القول بجواز ذلك لم تصح القسمة لتعلق النصف في كل جزء وان اجاز
المكثري بيع ما اكتره او اخراجه من الملك بوجه ما اورهنه او قسمه او نحو ذلك
جاز قطعاً والمعين لا تقبله الذمة ولكن يتخرج عن ذلك بقوله اكرها لك على ان
لي سكنى هذه السنة او نحو ذلك مما عقد الكراء عليه او ما بقي منه وعلى الاجير

وجوز له بيع وهبة
واصدقاء بشرط اتمام المدة
وعلى الاجير

اتيان العمل اول الوقت * الوقت الذي عقدا ان يعمل فيه لا يقال ان هذا على القول بان عقد الاجارة لازم لاننا نقول بمحمل احتمالا متبادرا ظاهرا مقدما على ذلك لكونه اعم فائدة انه اراد اذا دزم على العمل فلا يقصر فيه ولا ينقص من وقته وهو يعم الاقوال كلها * ولا يتصرف * يبيع او هبة او اصدق او اخراج من ملك بوجه ما اكل او اتلف او انتفاع * في الاجرة ان قبضها * وان قبضها كالتقبض في البيوع في الاصول والمتعلقات * حتى يتم * العمل بناء على ان الاجرة عقدها غير لازم - حتى يتم العمل مع ملاحظة ان مجموع الاجرة عقد لمجموع العمل لا جزء لجزء فلا يتصرف في جزء منها مقابل بجزء عمل ولا في كلها ادم وجود كل العمل ولعله لا يصل تمام العمل فكيف يتصرف في اجرة مالم يعمل وهذا هو ظاهر اتفاقهما وان ضاع ضمن ولولم يضيع * وجوز * التصرف * له * في الكل ولولم يدخل في العمل * وعليه * الدخول في العمل وعليه حقوقه * الا تمام * له وهو قول من قال عقد الاجارة لازم وانما تزم بنفس العقد كالبيع والعمل - ق واجب عليه فاذ لم يقبضها اجير المستاجر على اداءها والاجير على العمل * والختار * عند الشيخ * الجواز * جواز التصرف * في مقابل ما عمل * بناء على ان عقدها غير لازم مع ملاحظة ان الاجرة للعمل فكما حصل جزء عمل حصل جزء اجرة يجبر على اداءه فان لم تكن بيد الاجير اجبر المستاجر على اداءه مقابل ما عمل ولا ينافي هذا الاختيار ما من اختيار الشيخ انها عقد لازم لان هذا التام هو في مجرد التصرف فيما عمل وعدم التصرف فيما لم يعمل كذا ظهري ثم رايت ابا عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سعة قال عن الايضاح والمراد ان الاجرة المنقودة قبل العمل فيها ثلاثة اقوال من حيث هي مع قطع النظر عن كون عقد الاجارة لازما او غير لازم اه وهو وفق ما قلت ومالم ينفذ يجبر على نقده بحسب هذه الاقوال فيتصرف فيه كيف شاء غير القول الاول فانه لا يدرك شيئا يتم العمل * وجاز * التصرف فيها كلها * مطلقا * دخل في العمل ام لم يدخل * ان اخذها بضمان العمل * مل ان يقول ان العمل في ذمتي لا يصيب الرجوع فقبض الاجرة على هذا فلا يحكم عليه بقول ينافي هذا * ومن اكثرى دارا او دابة * او غيرها * بمشقة * او اقل او اكثر * ثم كراهها لغيره باكثر لم تحمل له

اتيان العمل اول الوقت
ولا يتصرف في الاجرة
ان قبضها حتى يتم وجوز
له وعليه الا تمام والختار
الجواز في مقابل ما عمل
وجاز مطلقا ان اخذها
بضمان العمل ومن اكثرى
دارا او دابة بمشقة ثم
كراهها لغيره باكثر لم
تحمل له

له الزيادة * بل هي لما لك الدار او الدابة او غيرها * الا ان زاد فيها شيئا * من مال نفسه على ان لا يحسبه على صاحب المال وله نزعه اذا تم الاجل وان كان يفسد بنزعه فله ثمنه * كاداة * اي آلة فتح واغلاق كففل وباب ومفتاح ونحوها في الدار وانه ركوب في الدابة كسرج وبردة وجهاز واهل صرف يصرفها بحيث شاء كلبام ورسن وكغير الاداة كتفريش الدار بالرميل او بالحصر وتخصيصها وسد ثقبها او شقوقها وجحور الموام ووضع الكرسي للعود او النوم وجعل التود ونحو ذلك من الزيادات التي فيها انتفاع للمكثري سواء انتفع بها ام لا كذا يقال والواضح ان ما يزال كالرميل لا ياخذ الزيادة به فاذا زاد ذلك فزيادة الاجرة للمكثري وقيل هي للمكثري ولو زاد المكثري وانه لا يجوز له اكرامها اذ هو كبيع مال غيره بلا اذن منه اذا الاجارة كالبيع وقيل كل ما اكرامه به فهو للاول وليس للاول وهو صاحبها الا ذلك قل اوكثر بناء على ان عقد الاجرة غير لازم وقيل للمكثري ولو لم يزد شيئا ووجه القول الذي ذكره المصنف ان زيادة الاجرة بلا زيادة شيء من المكثري في الشيء بمنزلة ربح مالم تضمن في البيوع اذ لو هلك الدابة او الدار لم يضمنها الا ان تعدى في شيء او خالف فيه المقدر بل يدرك على صاحبها الاصلاح او الرد لما يقابل ما بقي من المدة ويدرك في الدابة الرد واذا زاد شيئا كان ما زاد في ضمانه بمعنى انه ان تلف او نقص كان تلفه او نقصه عليه لا على صاحب الدابة وايضا ان تضرر شيء بزيادته كان الضمان عليه وما زاد من الاجرة بمقابلة ما زاد في الشيء ولو كان ما زاد منها اكثر مما زاد في الشيء باضمان او بالعكس وذلك ان الاجير له قوة الدابة او منفعة الدار كلها فكل ما جرته من ربح فهو له في مقابلة ما زاد اي بسببه اذ به خرج عن شبه ربح مالم تضمن وفي الاثر من استاجر دابة واجرها لغيره باكثر فعطبت ضمن وان سلمت فله فضل اجرها اذ جعل لما ذلك ان لم يصلحها بشيء فالفضل لربها اه ولا يدخل الشيء في ضمانه باجارته للغير وقيل يدخل ان لم يزد وهكذا يفيد تعبير الديوان بجواز ان يكره وعدم الجواز لكن ضمانه باكرامه للغير انما هو من قبل الضمان بالتعدي اذ تعدى فيها باكرامه لغيره ولم يكن من اول في ضمانه واختاروا القول الثالث في الديوان اذ قالوا وان كرى دارا او دابة من رجل

له الزيادة ان زاد فيها شيئا
كاداة

فلا يجوز له ان يكره لغيره باقل من الكراء الاول او باكثر وكل ما كرها به من قليل او كثير فهو له صاحبها زاد فيها شيئاً اولم يزد وان انهدمت في يد المتكاري الاخر فليس على المتكاري الاول شيء الا ان كان ذلك من سببه وان انهدمت من غير سبب المتكاري الاخر فلا ضمان عليه وقيل جائز له ان يواجرها لغيره بما اراد ان زاد فيها شيئاً مثل الباب والبناء وقيل جائز ذلك ولو لم يزد فيها شيئاً وقيل لا يكرهها لغيره فان فعل فالكراء له ويؤدي لصاحب البيت او الدار ما اتفقا عليه اولا وان كرى له جميع ما ينتقل مما يستفيع به فلا يجوز له ان يكره لغيره على كل حال وان اكراه له فهو ضامن والاجرة له ومنهم من يقول الاجرة لصاحب الشيء وكذا الغالون كلهم لا يجوز ان يعطوا لغيرهم ما اخذوا على الاجرة فان فعلوا فليؤدوا الاجرة لمن استأجروه ان سلم الشيء وياخذوا من صاحبه ما اتفقوا عليه اه وان حمل الثاني على الدابة اكثر مما وقع الاتفاق عليه حبس الاول الزيادة لنفسه لانه يعطي لصاحب الدابة كراء مثل ما زاد عليها الثاني وكذا الخياط * او غيره من العمال مطلقاً مثل ان يعطيه مخياطاً او يقص له اذا استأجر غيره على ما اخذه بالاجرة فقيه الاقوال المذكورة كلها وليس كما مر عن الديوان من ان في المنتقل قولين فقط ويدخل في ذلك اخذ اجرة الحج وعن ابي الحواري من اخذ حجة من رجل على ان يبيع بها ثم استأجرها لغيره بدون ما اخذ من الرجل فان اعان الذي اخذها من عنده بشي من ماله او من نفسه كان الربح له كما مر والا كان للذي اكتره كراءه والباقي ينفد في سبيل الحج على الموصي بها والخياط يزيد مخياطاً او وقاية الاصبع من الابة وكفصيل وكالخيط * وزكاة الاجرة على المستأجر * انقدها اولم ينقدها وكانت في ذمته * ما لم يدخل الاجير * العمل * فاذا عمل جزءا استحق منها مقابله * فتكون زكاة ما استحق الاجير وزكاة ما لم يستحقه على المستأجر * وسقط عنه * اي عن المستأجر * ما استحقه * اي زكاة ما استحقه الاجير واجير على اتمام العمل والمستأجر على اتمام الاجرة اذا عمل او شيئاً فشيئاً على قول ولا اجبار عليهما على قول آخر سواء في ذلك كله انقذت الاجرة ام لم تنقذ عزات اولم تغزل ومن قال اذا عقدت لزمت المستأجر اسقطها عنده وزكاه الاجير من حينه ومن

وكذا الخياط وزكاة الاجرة على المستأجر ما لم يدخل الاجير فاذا عمل جزءا استحق منها مقابله وسقط عنه ما استحقه

قال تلزم كلها بالدخول في العمل فاذا دخل اسقطها وزكاه الاجير والحاصل ان زكاتها متفرع على الاقوال السابقة متى تلزم وذلك اذا كانت مما يزكي او مما لا يزكي وقصد به التجزؤ وقد لا تلزم احدهما زكاته مثل ان تكون مما لا يزكي ولا يقصد بها التجزؤ وان قصد بها احدهما التجزؤ دون الاخر لزمه زكاتها من قصده بها حين كانت في ملكه وفروع ذلك ونحوها يبيدها الكلام السابق في كتاب الزكاة * وان اجر الاجير * بها قبل الدخول * في العمل * فله اجر عنائه * اي تعبته بنظر العدول وانما ثبت له اجره لانه غير متعبد لانها جعلت في يده على انها له بشرط العمل فلو اخذها ونوى اكلها بلا عمل واتجر بها فهي والفائدة لرب العمل ولا عناء للاجير * ورأس المال الذي هو الاجرة * الربح لرب العمل وله * ان اتجر * بعد الدخول ما يقابل ما عمل من الربح * ومن رأس المال بحسب عقدها وان اتجر بها قبل الدخول وبعده فما عمل قبله فله اجر عنائه بالنظر وما عمل بعده فله ما يقابله من رأس المال وما يقابل ذلك المقابل من الفائدة * وما تقدم هو كلام ببعض تفصيل واما الكلام * بالجملة * اي بالاجمال * فبهاها وغلتها ونقصها وجناتها * والجنابة فيما يبيعها وشراءها وهبتها واصداقها ونحو ذلك كرهها مطلقاً * وجناتها * من نكاح وطلاق وفداء وظهار واعتاق ونحو ذلك * ان كانت رقيقاً * عبدا اوامة فصاعدا * قبل الدخول للمستأجر وبعده * هما * شريكان * في ذلك * بقدر العمل * للاجير والباقي عن قدره للمستأجر ومن قال يلزم عقد الاجرة بمجرد العقد قال اذا عقدها فهي كلها وما يتولد منها واحكامها للاجير ولو لم يدخل العمل ان نقدت وقبضها وكانت بمنزلة ما قبض والا اسقطها المستأجر وزكاه الاجير ولم تدرك النفقة بمجرد ما على المستأجر وادركت على الاجير ومن قال لا يستحقها الاجير ولو دخل العمل حتى يتمه فهي كلها وما يتولد منها واحكامها كلها وما يلزم عاينها للمستأجر ما لم يتم العمل وهكذا الاقوال المذكورة كلها متى لزم او بعضها كانت كلها او بعضها لمن هي او بعضها له واذا باعه احدهما كله وقد كان بعضه للاخر كما في القول بان للاجير فيها قدر عمله فقيه الخلاف في بيع الرجل ماله وماله غيره واشتغال العقدة على جائز

وان اتجر بها قبل الدخول فله اجر عنائه والربح لرب العمل وله بعد الدخول ما يقابل ما عمل من الربح وبالجملة فبهاها وغلتها ونقصها وجناتها ان كانت رقيقاً قبل الدخول للمستأجر وبعده شريكان بقدر العمل

وغير جائز وبيع الرجل ما اشترك فيه مع غيره * وان اعتقه احدهما ضمن لشريكه
منابه * او اتم العمل فلا يضمن مثل ان يعتقه وقد عمل ثلث العمل فيضمن لرب
العمل ثلثيه او يعتقه وقد عمل نصف العمل فيضمن لرب العمل نصفه وهكذا
اقل واكثر قال صلى الله عليه وسلم من اعتق شقصاً له في عبد قوم عليه بكسر الشين
واسكان القاف اي جزاً ومن قال تلزم الاجرة للاجير بعقدها قال ان العبد
خرج حراً من اجرة الاجير وعليه اتمام العمل وكذا من قال تلزم كلها بدخول
العمل * وان خرج محرماً من الاجير بعد الدخول * في العمل * حرره عليه *
لانه من ملك ذا محرم منه بالنسب او جزاً منه حرره عليه * واتم العمل * ولا ضمان عليه
لانه اتم العمل وان ترك العمل ضمن للمستاجر ما لم يقابل العمل وان اختلفا اراد
احدهما الاتمام والاخر الترك فقبل لها الترك ما لم يتم فمن اراده فالقول له وقيل لا ترك
بعد الدخول وذلك ان لم يفعل احدهما لا الاجير ولا رب العمل او علم الاجير وان
علم رب العمل لم يضمن له الاجير مقابل ما لم يعمل بل يضمن هو للاجير مقدار
ما عمل وعلى المستاجر الضمان ان عجز الاجير * وان هلك محله * اي محل العمل او
او تعذر عمله وكانت الاجرة عبداً او امة مثل ان يستاجره لرعي غنم او بيع مئة
بعيد فرعى زماناً ثم مات الغنم او البعير وقد خرج العبد محرماً منه او عمي الاجير
او اقعده * قبل التمام رد عليه * اي على رب العمل * قيمة * مقابل ما لم يعمل من
* المعتق وحط عنه * اي عن الاجير * قدر ما عمل وكذا ان تعدد الاجراء وخرج
محرماً من احدهم * والمستاجر لم يضمن الاجرة * ضمن لشركائه * انصباهم من
الاجرة * ان كان * خروجه حراً * بعد الدخول * في العمل سواء دخلوا فيه كاهم
او بعضهم دخل فيه الذي خرج به او غيره لان من عمل منهم عمل للكل فيستحق
اجرة عمله جميعهم ويضمن لهم سواء علم بانه محرم منه ام لم يعلم ولا يضمن له
رب العمل ولا لهم اذا لم يعلم وقيل لا يخرج حراً حتى يدخل فيه من يخرج به وهو
ذو محرم منه ومن قال عقد الاجارة لازم حكم بالضمان عليه بمجرد العقد * وضمن *
الاجرة * المستاجر ان علم * انه محرم من احدهم قبل العمل * وجهلوا * ذلك * لغرم *
متعلق بضمن اي لانه غرم وان علموا لم يضمن لهم ولو علم هو ايضاً وان لم يعلم بعضهم

وان اعتقه احدهما ضمن
لشريكه منابه وان خرج
محرماً من الاجير بعد الدخول
حرره عليه واتم العمل وان
هلك محله قبل التمام رد
عليه قيمة المعتق وحط عنه
فقد رما عمل وكذا ان تعدد
الاجراء وخرج محرماً من
احدهم ضمن لشركائه
ان كان بعد الدخول وضمن
المستاجر ان علم وجهلوا الغرم

وعلم بعض ضمن من علم لمن لم يعلم فان شاء رجع على من علم منهم وان شاء رجع
على المستاجر الذي علم * وان استوجر بنخلة او حيوان فدخل بعد التأخير وقبل ان
تطيب * سواء اثرت قبل عقد الكراء او بعده * وقبل ان * تلد الماشية *
وبعد الحمل لكن حملت بعد وقت عقد الكراء * فله عناه * على العمل كله * ان
انه * وبطلت الاجرة وعلى مقدار ما عمل ان لم يتمه والنخلة والحيوان وما تولد منها
لربها * وانما * بطلت * اجرته ورجع الى عناه * بزيادة لم يتفق عليها *
وهي الحمل الحادث بعد عقد الكراء والثمار الموفرة قبل الدخول لان زيادة الكراء او العمل
توجب زيادة الاجر وانما لم يكن للاجير نفس النخلة او الدابة وتكن الغلة والحمل
لربها لانها ينفصلان من الدابة والنخلة فلم تبين الاجرة كل التبين فرجع للعناه
* وان كانت الماشية حاملة والنخل مثمرة قبل التأخير * يعني ودخل العمل قبل
التأخير خذف العاطف والمعطوف او الحال وعامله وصاحبه وواوه * او * مثمرة
مطلقاً على * قول * ابرت اولم تور وهو قول من قال ان الثمرة لمن انتقلت اليه النخلة
ولو ابرت او ولو ابرت وزهت او ولو طابت اقوال والتعرة قبل هذه الحدود على هذه
الاحوال كعدم الثمرة او كقصن او ورقة من الشجرة او النخلة * او بوقوع اتفاق * على
ان الثمرة للاجير ولو ابرت او زهت او طابت * وقت * عقد * الكراء * متعلق
بكانت فهو قيد له * فهي * اي النخلة او الشجرة فكانه قال احدهما * للاجير بما فيها *
من حمل وتمر والشجر في ذلك كله كالنخل والامة كالماشية وكذلك كل ما اتصلت
منه غلة وانما كان ذلك كله للاجير لوجوده وقت عقد الكراء ودخل العمل وهو باق
فلو زال بعض ذلك كانه لم يدرج في رجع الى عناه ان علم بزواله والا فله قيمة
ما زال مع نفس ما بقي * وان كانت * اجرة الاجير * داراً او فدناً * او نخلة
او شجرة او بيتاً او غاراً او نحو ذلك مما فيه الشفعة * اخذها الشفع * بالشفعة
* بعد التمام * تمام العمل * بقيمة المدول * وينظر في قيمتها الى يوم الشفعة ولا
يبطل شفعته طول مدة العمل لان العقدة لمجموع الاجرة على مجموع العمل فانما
يتعين عليه اخذها بعد تمام العمل ولو عند من قال كلما عمل جزء استحق من الاجرة مقابلته
ويجوز على هذا القول وجه اخر وهو ان يشفع كل جزء عمل مقابلته من العمل عند الفراغ من

وان استوجر بنخلة او
حيوان فدخل بعد التأخير
وقبل ان تطيب وتلد
الماشية فله عناه ان اتم
وبطلت بزيادة لم يتفق
عليها وان كانت الماشية
حاملة والنخل مثمرة قبل
التأخير او على قول او بوقوع
اتفاق وقت الكراء فهي
للاجير بما فيها وان كانت
داراً او فدناً اخذها الشفع
بعد التمام بقيمة المدول

عمل مقابله مثل ان يعمل ثلثا فيشفع الشفع في ثلث الاجرة ثم يعمل ثلثا فيشفع في ثلثها وهكذا او
يعمل ثلثا فيشفع ثلثا ثم يعمل ثلثا فيشفع ثلثا وهكذا وتجوز المغالبة مثل ان يعمل
ثلثا فيشفع ثلثا ثم يعمل ثلثين واخرين وهما ربع فيشفع ربعا ومن قال يستحق الاجرة
كلها بالدخول في العمل قال يشفع الشفع الكل في حين الدخول في العمل ومن
قال يستحقها بالعقد قال يشفع بعد تمام العقد في الكل والحاصل ان الشفعة بحسب
الحلاف متى تدخل الاجرة ملك الاجير وقيل لا شفعة في ذلك لان الثمن غير
مذكور فلو ذكر قيمة العمل عند العقد لكانت الشفعة جزأ * وان بيع * بعد عقد
الاجارة * ما تدرك شفته بها * اي بالاجرة متعلق بتدرك بان كانت الاجرة
اصلا والمبيع اصلا على ما ياتي في محله من بيان وتفصيل * ف * شفته * المستاجر
قبل الدخول * دخول الاجير في العمل ومن قال يملك الاجير الاجرة بعد العقد
ولو قبل الدخول قال الشفعة له فالشفعة بحسب الاقوال السابقة * وبعده لمن
سبقها * اي لمن سبق اليها من الاجير او المستاجر ياخذها السابق كلها ويتم العمل
ان كان اجيرا خذف الجار ونصب محل المرور واوصله او ضمن معنى اخذها ولو قيل
ليس له الا سهمه على الزوس ولو سبقها وقيل على الانصاء ولو سبقها واذا اخذ شيئا
شفعة بالاجرة ثم اخذت الاجرة عنه بالشفعة ثبت له الاول الذي اخذ بالشفعة
وذهبت عنه الاجرة بالشفعة * وان استويا * في سبق اليها * فهل * في يدها * على
الزوس او * على * الانصاء قولان * فعلى الاول يكون الاصل بينهما بالشفعة
نصفين ولو عمل الاجير اكثر من نصف العمل او اقل وعلى الثاني يكون للاجير
منه بقدر عمله والباقي للمستاجر وهو المناسب لكونها لمن سبق * وان كان البيع قبل
الدخول ولم يعلم به * رب العمل او علم ولم يعلم ان له الشفعة او علم وترك * وطلبها *
اي الشفعة * بعد التمام * تمام العمل * فاته * وفات الاجير ايضا لوقوع
البيع قبل ان يستحق الشفعة بالدخول فاته الاجير لان البيع وقع قبل الدخول في
العمل وفات رب العمل لانه ما اخذها الا في حال ليس في نخلة الاجرة نصيب
يشفع به لانه تم العمل ويجوز عود الضمير في قوله ولم يعلم لمن له الشفعة فيشمل
الاجير والمستاجر والرجوع الى المستاجر فقط النسب بقوله * وان علم * المستاجر

وان يبيع ما تدرك شفته
بها فللمستاجر قبل الدخول
وبعده لمن سبقها وان
استويا فهل على الزوس
او الانصاء قولان وان كان
البيع قبل الدخول ولم
يعلم به وطلبها بعد التمام
فاته وان علم

* قبله * اي قبل الدخول * ادركها ان لم يفرط * فان الاجير لا يدركها بعلمه قبل
الدخول لانه فاتته لوقوع البيع قبل الدخول علم به قبل الدخول او بعده ومن قال
يستحق الاجرة بالعقد فانه يدركها هو والمستاجر اذا علم على حد مامر في السابق
والاستواء والتفريط مثل الشروع في صلاة النفل بعد العلم او يتحدث ولو في
ذهابه ان وقف لا ان تحدث ماشيا ويوجل في احضاره الثمن للشفعة ثلاثة ايام
فان زاد فاتته الا ان اجتهد في الاتيان بمن يقوم هو او من توخذ عنه او كلاهما لم
يتيسر وذلك عند المشاركة واما المغالبة فلا اجل للدراهم الا اذا كان البيع لاجل
فان كان في السوق او المنزل اعطى هناك والا ذهب اليها والى نحوهما وياتي بسط
ذلك في كتاب الشفعة ان شاء الله * ومن اكترى دابة * او سفينة او محملا من
محامل البر * ليحمل عليها مكيلا او موزونا * بكيل او وزن لا جزافا * بكذا عينا او *
كذا شيئا * مكيلا او موزونا * جاء بالتمييز وصفا على القلة او اعتناء على موصوفه
المقدر الذي هو غير وصف كما رايت * فالمحمول يعتبر بكيل * بلد هاهنا فيه حال
العقد * او وزن بلد * بالتونين * هاهنا فيه * حال العقد وان عتدا في بلد قد عرف
المكثري انه ليس الحمل منه او في موضع لا كيل ولا وزن فيه كالصخرات فليل يعتبر
البلد الذي منه الحمل وقيل اقرب القرى او المواضع الى موضعها * والاجرة *
تعتبر * ب * وزن او مكيال او سكة * بلد حمل اليه * وان لم تكن لهم سكة ولا
كيل او وزن فاقرب القرى او المواضع اليه بناء على ان الاجرة تؤم بتمام العمل وقيل
يولد حمل منه وان لم يكن فبالاقرب بناء على ان الاجرة تلزم بالمقد ويجب
العمل * ان لم يقع اتفاق * وان اتفقا على شيء فها عليه ولا تختص هذه
المسائل بالحمل بل سائر الاجارات كذلك مثل ان يعقد الاجرة بسكة او وزن او كيل
لمن يبلغ الخبر وعلى القول بان له الاجرة ولو لم يحمل فيعتبر الموضع الذي يمشي
اليه على حسب مامر من التفصيل ومثل ان يقول خط هذا الثوب بريالة
فيعتبر موضع عقد الاجرة على الخياطة على حسب مامر * ويدرك * الاجير
* اجرته في كل بلد * ولو في بلاد الحجاز * وان * كان * لها مؤنة * لكثرتها
او ثقلها ولو كانت قايمة في البلد الذي طابت فيه الاولى ان يقول وان طوب ان

قبله ادركها ان لم يفرط
ومن اكترى دابة ليحمل
عليها مكيلا او موزونا
بكذا عينا او مكيلا او
موزونا فالمحمول يعتبر
بكيل او وزن بلد هاهنا فيه
والاجرة يولد حمل اليه
ان لم يقع اتفاق ويدرك
اجرته في كل بلد وان لها
مؤنة

ياخذها قبضها ولو كانت لها مؤنة وامله اراد يتحمل بها حتما عليه ولو كان لها مؤنة
او اراد انه يدركها وحدها دون مؤنة ون كانت لها مؤنة او يدرك المستاجر على
الاجير قبض اجرتة ولو كانت لها مؤنة * كاثان * اثنان المبيعات وما يجري مجرى
البيع الصريح كالتولية والاقالة ونحوهما من انواع البيوع * مبيعات * كالمسلم فيه
على ما مر على القول بانه يدركه ولو في غير المحل المعقود اليه * وكالمبيع بوصف في
الذمة فيدرك احضاره حيث التقيا والاولى اسقاط الواو من قوله ومبيعات فيضاف
اثنان الى مبيعات وكالترض * وصدقات * مهو والنساء * وكمقرهن * لتعلقها *
اي لتمام هذه الاشياء الاجرة وما بعدها * بالذمة * ولما ذكر هذه الاشياء بالكاف
مع الاجرة لا بالمطف قصدا لمجرد التظهير لان الكتاب والياب للاجرة من اراد
منها قبض ذلك في الموضع الذي هما فالقول قوله وقيل لا تدرك الا في موضع
المعاملة والعقد الا ان وقع المذع بعد حكومة الحاكم فانه يدركها في كل موضع ولو كان
لها مؤنة والا ان لم تكن لها مؤنة فانه يدركها في كل موضع وفي الاجرة الخلاف
السابق في قضاء الدين وتقدم كلام في القرض والدين * و * يدرك * العارية
والوديعة * كالامانة * في بلد وقعت فيه ان لم تحضر * في الموضع الذي اراد طلبها
فيه ولو اراد من هاهنا ان يقبضها منه صاحبها في الموضع الذي هما فيه وهما
حاضرتان فقبل لزمه ان يقبض لانهما شيء معين وعندي انه لا يازم قبض في
ذلك الموضع بل يازمه قبضهما في الموضع الذي وقعتا فيه لان في الزام قبضه اياهما
هنالك حمل مشقة لم تقعا عليهما وكذا الامانة ومال القراض وثن بيع الاتساع وثن
بيع الاتساع وما كان باليد باللقطة او بالرهن او بضمن الرهن بالغلط من صاحبه
بان وضعه في يد غيره يظنه له فاذا هو لواقعه وكل ما لم يتعاق في الذمة * وكذا الرد
ببيع ان كان له * اي للمردود ببيع المدلول عليه بقوله الرد ببيع * مؤنة يدرك في
موضع اخذ منه * على القول بالرد للمبيع حتما والقول بالرد باختيار المشتري وان لم
تكن له مؤنة فكذلك يرد الى حيث اخذ منه الا ان التقيا وقد حضر ولا مؤنة
له فقال له خذ فلا بد ان ياخذها واما ادراك الارش على القول الاخر فهو مما في
الذمة يدركه في كل موضع * ويجب الاصال * فل من يملكه مبيع * اليه *

كاثان مبيعات وصدقات
لتعلقها بالذمة والعارية و
الوديعة في بلد وقعت فيه
ان لم تحضر وكذا الرد
ببيع ان كان له مؤنة
يدرك في موضع اخذ منه
ويجب الاصال اليه

اي الى الموضع الذي اخذ منه ولا يدرك على صاحبه ان يقبضه منه في الموضع الذي
هما فيه الا ان كان البائع عالما بالمبيع فباع بلا اخبار فلا ايصال على المشتري
* وعلى الشفع ايصال الثمن للمشتري * وعلى السارق والغاصب والغالط بنفسه
في مال غيره ايصال ذلك الى صاحبه وايصال المثل او الثمن ان لم يكن الشيء وكل
ما كان بيد الانسان بوجه شرعي حلال ولم يكن في ذمته فلا يازمه السفري بل ان
شاء تركه عنده مستحفظا عليه ولو كان يفسد بطول الزمان * ومن استاجر دابة *
اي اكترها من ربهها * لمدينة معينة * او لموضع معين عليه باب * فله الحمل عليها *
ان استاجرها للحمل * او الركوب * ان استاجرها للركوب او يحمل ويركب
او يفعل ماشاء ان استاجر قوتها * حتى يدخل بابها * او باب الموضع نظرا الى
لفظ الغاية وهو اللام في قوله لمدينة كذا او الى في قوله الى مدينة كذا وحكم بدخول
بعض الناية لان بدخول الباب ونحوه حصول الامان على المال وقيل يحط من وراء
الباب * وقيل * حتى يدخل * داره ان كانت له * دار بالكراء او بالملك
او بالعارية * فيها * قبل عقد الكراء واما ان حدثت بعد عقده فحتى يدخل باب
البلد او الموضع لان الباب وما يليه معلوم ان له فيه مخزنا له وفي ذلك جواز بعض
لجهاله اذ قد لا يدري المسافة الى داره وان كان له منزل بالعارية فاليه او الى الباب
القولان * والا * تكن له فيها وفيه دار * فحتى يدخل * الباب * الحكم * في
القرية * وهي المدينة الصغيرة ان يحمل او يركب حتى يدخل * حد السور * اي حتى يترك
وراءه الموضع الذي يبني فيه السور اذ ابني ويترك وراءه الموضع المقابل للمبني من السور
من جانبه او جانبه بمعنى قوله * ان كان * لو كان وهكذا يبني حل كلام الشيخ ولم يذكر
الشيخ لفظ ان كان ولا لفظ لو كان وان كان لما سور فحتى يصله بلا مجاوزة وان كان لما
باب فحتى يدخله وخص الباب بالمدينة بناء على ان الباب ان لما بابا وهي الكيرة
والصغرى لا ياب لما ولا سور فجميع ماله باب او سور وباب حكمه واحد مدينة
او قرية * او * حتى يدخل حد * نقض التقصير * تقصير الصلاة ان لم ين
جانب من السور ولا شيء منه وان كان للقرية باب فحتى يدخل بابها وقيل داره
وحد نقض التقصير ان يفرز ميزاب داره وقيل ان يدخل داره او بيته وبصورة ففرز

وعلى الشفع ايصال الثمن
للمشتري ومن استاجر
دابة لمدينة معينة فله الحمل
عليها او الركوب حتى
يدخل بابها وقيل داره ان
كانت له فيها او الا فالباب
وفي القرية حد السور ان
كان او نقض التقصير

ميزابه تختص بما اذا كانت داره بارزة فهي غير مطردة وبروزة تميزه عن الحائط
وما دام بعيدا لا يتميز ثم ظهر انه يعتبر رويته ولو كان لا يراه في ديار متصلة حتى
يدخل طرفا ويلتوي فيها فمادام لم يره يقصر وتقدم في كتاب الصلاة مانصه
وفي الرجوع حتى يدخل وطنه اي يقصر حتى يدخله وقيل اذا دخل عمرانه ام
وقبل الى حدسور المنزل وفي القصر الى بابه والخص الى ارتاده اه وفي التاج من
استاجر الى قرية حمل الى موضع يامن عليه وعلى ماله منها وقيل ان كان من اهلها فالى
منزله والا فالى سوقها والا فالى المسجد الجامع واذا لزمه ايصال لمنزله فليس عليه
ادخال المتاع الى البيت الا ان كان موضع لا يامن فيه على متاعه او ثبت في ذلك
عادة جارية اه وكذا اذا اكترى دابة او مركبا فمشى بذلك وحده او مع مالك
ذلك وفي الديوان ان اكري الى المنزل وصل الى البيت وان اكري الى غير المنزل
فالى الموضع الذي اتفقا عليه وان لم يتفقا عليها على موضع معلوم من ذلك المنزل
فاي وصل الى الموضع الذي ينهي اليه ذلك الشيء في السوق اه ومن اكري الى اقليم
لزمه الايصال الى محل المكثري وقيل الى اول قرية من قرى الاقليم واختير الاول ولو
كان محله اخر الاقليم اشار الى ذلك في التاج ومن استوجر الى موضع فمات او رجع
لمانع يعذر فيه فله اجر مامشى بحساب الكراء الاول ويحسب على الذهاب والرجوع
ان كان عليهما مآ **وهل على رب السفينة ايصال المحل فقط** وهو مرسى البلد
وان كان للبلد مراس فالى اقربها للبلد **او عليه اخراج الاموال للبرايا قولان**
وجه الاول ان السفينة معلوم انها لا تجري في البر والحمل في البر غير مذكور في
العقدة ووجه الثاني انه معلوم ان المال المحمول لا يوضع في البحر ولا طاقة لاهله ان
يمشوا في البحر اليه والصحيح الاول بل لو رست بطرف البر لم يلزمهم الاخراج ولا تناوله
لمن يقبضه من البر لان ذلك غير معقود عليه وقد امكن صاحب المال ان يجي
بزوارق يحمل فيها وامكنه ان يطلع السفينة هو او غيره ويناولن من في البر اذا رست
على طرفه واذا جرت العادة بشيء تبين وكذا اذا حمل على الدابة ونحوها من محامل
البر هل يلزم الاجير الحامل على دابة نفسه او يحمله نزع المال من الثرائر ونحوها
ام لا قولان **ومونة دابة كريت لحث او حمل وعلفها** وشرائها ورعيها واجرة راعيها

وهل على رب السفينة
ايصال للمحل فقط او
اخراج الاموال للبرايا
قولان ومونة دابة كريت
لحث او حمل وعلفها

عطف العلف على المونة عطف خاص على عام **على ربيها كالمحل** يعني ان
على صاحبها الذي يعمل بنفسه او بامره عليها كل ما تحتاج اليها في نفسها كما ان
عليه ان يعمل بنفسه او بامره على مستاجر عليها سواء اشترط ذلك مالكا او لم يشترطه
وان شرطه المكثري على مالكا فله ذلك وفي التاج من اكثري دابة كذا وكذا
يوما على ان على المتجر علفها فهو مجهول وتنقص الاجرة الا ان يتام على شيء ومن اجرامه
او عبد على ان النفقة على المتجر فالنفقة معروفة والاجرة ثابتة وليس بمجهول وسداد
الدابة المتجرة لمستاجرها عند ابن محرز ولربها عند ابن محبوب وعلى المتكاري
الوزن والكيل اذا كان الحمل بالكيل والوزن ليتيقن قلت وهو على المالك للكيل
والموزن فان اتهمه الاخر حضر معه في الكيل والوزن **وما يحتاج** الى
اليه في عملها من ادات كسرج ولجام وقتب وخطام **هو** الى اتفقا لان لكل
رجوعا حتى يجب الكراء **انظر كيف يتصور الاتفاق على ذلك المذكور من**
نرج وقتب ونحو ذلك ويحكم على اتفاتها مع انه لما الرجوع مالم يدخل العمل
الجواب انها ان اتفقا على ذلك ثم دخل العمل وجب الحكم بما اتفقا عليه وان لم
يتفقا ودخل العمل فان امكن العمل بدون تلك الاشياء عمل بدونها فان كانت
المضرة بذلك فان شاء صاحب الدابة وفاها من ماله يجعل ذلك من ماله ووقف
وجوبه اول الدخول **في العمل** وكل شيء له دخول فاما الحمل على ما يحمل
عليه بالعرفا فوله **هو اتقاء العراء** بالاغواذ او بالحبال او غيرها **على الدابة**
الحاملة كالحمل والبغل والبقرة والحمار اذا حمل عليهن بالعراء كالحمل **او حتى**
يقوم من قعود ويكون واقفا وهو قول بعض فان كان واقفا كفى اتقاء العراء وقيل
حتى يمشي قليلا الى حيث الكراء وهو الانتقال من موضعه واما ما يحمل عليه بلا
عري كالبنل والبقرة والحمار والحمل اذا حمل عليه بلا عري فاول الدخول في الحمل
عليه استواء الحمل على ظهره وقيل حتى يقوم من قعود وان كان قاعدا فان كان واقفا
كفى استواء الحمل عليه وقيل حتى يمشي قليلا وكذا السفينة اول الدخول في
العمل هو ادخال المتاع كله وقيل اتقائهما من موضعها بالجري الى حيث توجهت
وهكذا كل شيء الدخول في عمله هو وقت وجوب الكراء وقيل وقت وجوب

على ربيها كالمحل وما
يحتاج اليه في عملها من ادات
كسرج ولجام وقتب وخطام
فالى اتفاتها لان لكل
رجوعا حتى يجب الكراء
وقت وجوبه اول الدخول
وهو اتقاء العراء على الحمل
او حتى يقوم

الكراء تمام العقد ولو لم تاتى العرا ولم يكن ما يشبه التقاءها وان لم يتفقا على ان الاداة من رب الدابة او من مستاجر انتقض عقد الكراء بينهما فان وقع العمل بلا اتفاق رجع الى العناء * وقيل على ربها الاداة * وهو العامل عليها بالاجرة * لا رافع عليها * اول العمل ولا بعده ولا انزاله عليها وانما ذلك على صاحب الحمل وكذا ان كان يحمل عليها من اعطى عليها الاجرة وان كان يعمل عليها من اخذها بالاجرة فعليه كل ما يحتاج اليه في نفسها من علف وشراب وغيرها وما يحتاج اليه في الحمل من الاداة ان لم يكن عرف وان كان العرف ان العلف على صاحبها والشراب ونحوه كان معها هو او نائبه او لم يكن هو ولا نائبه بل من اخذها بالاجرة او نائبه فالحكم على العرف وعادة الديوان نصها ومن اراد ان يكرى دابة فعليه احضارها بجميع ما يحتاج اليه من الحبال والادوية والجهاز وما لا يصالح السفر الا به وان لم يعمل لها الجهاز فللمتكري ان يحمل عليها كذلك فان ضررها الحمل فليس عليه ضمان ومنهم من يقول الا ان قال له صاحبها احمل عليها كذا وان اكرى له هذا الشيء ان يحمله الى موضع معلوم فعلى صاحب الدابة حملانه على الدابة وانزاله عنها وقيامها وسياقتها ورعايتها ورابطها وسبقها وحفظها ولدها اذا انفرد * ومن استوجر لرعي غنم * او بقرا او ابل او غيرها من او على عمل يتصل او اكترى اداة لعمل او دارا للسكنى او للمال يخزن فيها او قوة دابة او عبدا وفي شيء مخصوص متصل وما اشبهه ذلك * سنة معينة * او اقل او اكثر متصلة بوقت العقد او منفصلة او غير معينة بل سنة ما من السنين * ثم قطع * بسفر او غيره * بينهما * اي نين من استوجر ومن استاجرهم فان المقام والاستيجار يد لان وهو بالبناء للمفعول ورفع بين على انه متصرف او رفعه ورد ضمير قطع للاتصال المدلول عليه بالقطع ولفظ بين ويضعف حذف الموصول لانه لم يذكر مثله اي ما بينهما وليس القطع شرط ومثله الحضور والسكوت عن تنزع الغنم وانما هو ذلك جري على الغالب ولو مضى لنزعها * سنين * او اقل * ثم التقيا * بعد الدخول في الامر على الشرط بينهما وبعد انتهاء المدة والدخول في الزائد عليها * وانقضى * او غيره من الحيوان او ما يتفنع به اوفيه من انواع الاجارة * بيد الراعي * او العامل بذلك او العامل فيه * فله اجرته *

وقيل على ربها لاداة لا رافع عليها ومن استوجر لرعي غنم سنة معينة ثم وقطع بينهما سنين ثم التقيا والنم بيد الراعي فله اجرته

وهي ما اتفقا عليه من الاجرة * (في) * السنة * (الي) * او غيرها من المدة التي اتفقا عليها * (وكراء) مثله يعدول فيما بعدها * اي بعد السنة الاولى والمدة المتفق عليها ويعتبر في التقويم وقت العمل لا وقت الحكم لانه قال كراء مثله فلو اختلفت قيمة العمل او الشيء في الزائد على المدة اعتبر وقت كل وكذا كل عامل لغيره ومن عمل باداة غيره اوفى شيء غيره ككراء الدار فعليه في المدة الاولى المتفق عليها ما اتفقا عليه من الاجرة وعليه بعدها ما يقول العدول وكذا لو لم يقطع بينهما بل يلتقيان ويسكت عن امر الكراء والشيء باق بيد الاجير او المكترى * وهذا * هو * القول * المختار * لان المدة الاولى لم يفسخ عقدها شيء فهي على عقدها والزائد لم يعقدها ففيه عناء المثل او كراء مثل الدار لا الاجرة المعقودة ولا بينهما لانهما لم يعقدها على الزائد * وقيل له * اي للرأي ومثل كل عامل على ما مر من فرض المسئلة * مثل * الكراء * الاول * على الزيادة ايضا استصحابا للاصل وكذا لصاحب الشيء المكري مثل الكراء الاول على الزيادة ايضا ويورد هذا القول ان العقد لم يكن الا على المدة الاولى فلا تكون اصلا لما زيد عليها فلا تستصحب ولان السعر والقيمة قد يختلفان في المدة وما زيد عليها ولعل صاحب هذا القول اعتبر السكوت رضى وقد امكنه ان يفعل او يرسل اليه في الخروج عن الشيء اوفى عقد اجرة اخرى فلم يفعل واعتبار السكوت رضى هو قول بعض مع امكانه التكلم فلم يمكنه التكلم او الرسالة وتعد ذلك فكراء المثل او اجرة المثل لا غير ولا يعد متبرعا لانها في يده بحق لا بغصب مثلا ولانه ممن يعمل باجرة ولا سيما انه عقد العمل باجرة بل من عمل بلا عقد وكان ممن يعمل به له الاجرة * ومن اكترى دابة لحمل * شيء * معين فله حمل مثله ان شاء بكيل او وزن او عدد او قدر * وان كان من غير الجنس الذي وقع عليه الكراء وله حمل اقل منه ثقلا ولو من غير الجنس واراد بالمثل خنة وثقلا فيكمل من الثقيل مقدار ما يزن الخفيف لا عدد وزنه ولا بد من مراعاة ذلك ايضا في العدد والقدر يتصور بالتخزير وبما يحيد وليس مكبلا معتادا * وكذا في ركوب * اذا اكترى لركوبه او ركوب فلان * يركب * بضم اليا واسكان الراء وكسر الكاف خفيفة او بفتح

في الاولى وكراء مثله يعدول فيما بعدها وهو المختار وقيل له مثل الاول ومن اكترى دابة لحمل معين فله حمل مثله ان شاء بكيل او وزن او عدد او قدر وكذا في ركوب يركب

الراء وتشديد الكاف عليها اخف منه او مثله * مثل ما ذكر او مثل الحمل بالنصب او
بفتح الياء واسكان الراء وفتح الكاف ورفع اخف من مثل * وكذا نحوه من الاجازات *
مثل ان يكثر دارا اسكن عياله فيسكن فيها مثلهم وقل او غياطاً ليخيط ثياباً
غليظة شديدة فيخيط بها مثلها او ثياباً لينة سهلة او يكرى دابة لحمل او ركوب الى
موضع معلوم ثم يصرفها الى موضع اقرب منه واسهل طريقاً وهو مثله مسافة او اقرب
ايضاً فان اكثرها للحمل فله ان يركب عليها مثل الحمل او اقل وكذا العكس لان
الحمل والركوب جنس واحد وان اكثرها لركوبه او ركوب احد فلا يركب عليها
من تنصرف لركوبه لعدم معرفته بالركوب اولسوء خلقه اذا كان يلحقها ضرره لان
هذه مضرة زائدة فلا تحمل فلا يقال ظاهر كلام الشيخ يفيد جواز ذلك اذا كان اخف
او مساوياً ولا يحمل له ان يركب بالاكاف ما يركب بسرج وكذا العكس لان هذا
خلاف المتعارف فان فعل نظر العدول هل وقعت مضرة او زيادة بذلك وفي الديوان
ان كراها للركوب جعل لما متركب به كالسرج والبردعة وان جعل لما صاحبها فلا
يجعل لما خلافه الا ان راي ذلك اصلح للدابة وان اكثرها وعابها ذلك فلا يبدل
وقيل له ان يبدل مثله او اخف والاضابط ان يكثر شيئا لعمل فيعمل مثله من
جنس ذلك العمل او اخف منه وهو من جنس ذلك العمل فانه جائز ولا تنقص
الاجرة بذلك ولا تزيد ولا ضمان عليه فيما وقع بذلك العمل وان عمل عملاً من جنس
اخر ولو اقل رجع صاحبه للعناء وعليه الضمان فيما وقع مثل ان يكثر قادوما لحشبة
فيقلب بها ارضاً وكذا ان اتفق الجنس وكان المضرة في عمله الذي خالف اليه كما
اذا اكثر دابة ليحمل عليها قنطاراً صوفاً فحمل عليها قنطاراً حديداً فان الوزن
واحد ولكن الحديد يضره الكراء المعقود لاتفاق العاملين في الحمل وقيل اذ خالف
والعمل جنس واحد رجع للعناء وازم الضمان كما في الديوان ونصه وان حمل اقل مما
اتفقا عليه من الجنس الذي اتفقا عليه فعليه الكراء كله وان عطبت او تمقت فلا ضمان عليه وقيل
انه ضامن وان عليه من الكراء مقدار حمله وان حمل اقل او اكثر من خلاف الجنس ضمن الدابة
وعناءها بنظر العدول الخ وقد مر في التكملة السادسة وفي الديوان وان اكروى دابة
ليركبها احد فلا يجوز الا ان سماه وقيل يجوز ويركب عليها من اراد صغيراً او كبيراً

عليها اخف منه او مثله
وكذا نحوه من الاجازات

ذكر او اثني وان كراها ليركبها هو او غيره من الناس مقصوداً اليه فلا يجوز ان
يركب عليها غيره وقيل يركب عليها من كان مثله او اقل منه وان كراها لركوب
رجل مقصوداً اليه فضمن فؤاد في الثقل او مرض نخف فله الكراء الاول لا يزيد
ولا ينقص وكذلك الحامل ان وضعت بعد الكراء ولا تحمل ولدها على الدابة
الا باذن صاحبها وكذلك المرأة ان حملت بعد الكراء لا يزيد الكراء بحملها واذا
اكثرى دابة معينة او شيئاً معيناً فابدل بها غيرها من دواب المكري او غيره من
اشياء * فللمكري عناء دابته او شيء لا الكراء المعقود لانه معقود على غير ذلك الشيء
او على غير تلك الدابة وفي الديوان وان اكثرى رجل دابة معينة ليحمل عليها الى
موضع معلوم باجرة معلومة فحمله على غير تلك الدابة تعدد اولم يتعد فعليه الكراء
بنظر ذوي عدل وضمان الدابة وان حمل على الدابة غير الحمل الذي اتفقا عليه فهو
ضامن للعمل وليس له الكراء وكذلك ان حمله صاحب الدابة على غير الدابة التي
اتفقا عليها فهو ضامن للعمل وليس له الكراء اه وقد مر * ومن اكروى داراً * او
بيتاً او نحوها * لزمه نزع ما حدث عليها * او على البيت ونحوه سواء احدثه هو
او غيره والمعنى لزمه السعي في نزع ما توفيرا لنفع المكري * من ضرر * سواء
احدثه هو او جاره او غيرها ان اضر بسكنى مكريها ويدرك نزعاً على محدثه
وان لم يضر بسكناه جاز له نزع وتركه وكذا ان رضي المكري بالمضرة فللمكري
ان يقوم بالنزع وان لا يقوم به * وللمكري ادراكه * اي ادراك النزع * ايضاً
على محدثه * ولو رضي به مالك الدار مثلاً اذ كان مضراً لمن اكثرها * ان ضر
سكناه * والا لم يدرك على محدثه كايما من كان نزعاً بل يدرك ما لك الدار
البيت على محدثه ان احدثه غيره وانما صح للمكري ادراك النزع مع ان الدار او
ليست ملكاً وكذا البيت ونحوه لان له الانتفاع بذلك فهو مالك لنفعه المدة المعلومة
ومضرة الخزين وغيره مما اكترت الدار او نحوها له كمضرة السكنى ويدرك ما لك
الدار ونحوها على محدثها نزع المضرة التي احدثها ذلك المكري وان حدث للمكري
عيالاً فقل مضرة حادثة بزياتها قال ابو حنيفة ان استاجر داراً ليسكنها وحده ثم
تزوج اسكن زوجته معه قال الصيرفي وهو القياس وهو ظاهر القواعد اه قلت لا

ومن اكروى داراً لزمه نزع
ما حدث عليها من ضرر
وللمكري ادراكه ايضاً
على محدثه ان ضرر سكناه

يسكنها الا برضى صاحب الدار والا فكراء مثلها ايضا يلزمه والمضرة تحصل بالسكن
بغير جهة الثقل فلا يقال ان الدار لا يعتبر فيها الثقل بل السمنية والدابة مع ان الا
نسلم ذلك بل يعتبر في السقوف والاستناد وان اكدت للسكنى ولم يقل يسكن وحده
اسكن جميع عياله بلا مضرة وفي الاثر من استاجر من احد دار او لم يعلمه كم مفعه من
العيال والدواب وما علم استكثر ذلك فقال اخرج من داري فان لم يعلمه وفي سكنهم مضرة
فله اخرجهم وان لم يكن في سكنهم مضرة لم يكن له اخرجهم لانه لا بد ان يكون له ولد وزوجة
وخادم ودابة ولا ضرر في ذلك وان زاد عدد الساكن على واحد فكراء هم على ما
عقدوا عليه وقيل كراء المثل وعلى صاحب الدار والبيت نزع ما فيها من زبل وتراب
مانع من نفع وكس كسيف مضر ان لم يكنس واذا خرج المكثري نزع ما كان
منه من زبل وتراب وكسيف وان اختلط منها نزع كل مقدار ما كان منه **وهل**
يدرك ذلك **المذكور** من نزع المضرة على محدثها الذي بصاحب الشيء **مستعير**
لان الشيء بيده على الفع فهو مالك للارتفاع به فله ادراك النزع على محدث المضرة
ان منعه من الارتفاع **اولا** يدرك ذلك لان الدار مالا ليست له ملكا ولا
اشترى منفعها بمال بل يدركه مالها فقط **قولان** **والصحيح** الاول لانه مالك
نفعها بالعارية الا ان رضى المالك بعدم النزع فلا يدرك المستعير النزع لكنه يصير
قد خالف ما استعار عليه لانه استعار على نفع وهذه مانعة منه او من بعضه فيكون
من خالف الوعد فان كانت الاعارة للثواب نقص له منه وان كانت لوجه الله كان
ذلك تقصا من ثوابه ومحالفة للوعد الا ان نوى الاعارة الى مدة قد مضت قبل
حدوث المضرة **ويدرك رب الدار** ونحوها **على مكثريها** ككسه **عكس**
ذلك وهو ادراك مكثريها على ربها ان ينزع **ما احدثه** من ضرر **فمن احدث**
ادرك عليه الاخر النزع الا ان احدثها ربها ولم تكن مضرة على مكثريها ولا منعه
من نفع فانه لا يدرك نزعها لانه لا يملك الا المنفعة بلا مضرة تاحقه وقد امكنه
يدرك نزع الضرر بالبناء للفعول **على محدثه** متعلق يدرك **على جارها**
متعلق بمحدث **وان** كان المحدث **مكثريا** او **مستعيرا** فان من احدثه
منهما فيها على جارها يدرك عليه جارها نزع لانه المحدث ولو لم يملكها **ك** **يدرك** على

وهل يدرك ذلك مستعير
اولا قولان ويدرك رب
الدار على مكثريها
ككسه ما احدثه من
ضرر ويدرك على محدثه على
جارها وان مكثريا او
مستعيرا كزبها

ربها نزع ولو لم يحدثه ربها بل المكثري او المستعير لانها ملكه وساكنها
سكنها بامرهم وادخاله اياه فيها والظاهر انه يدرك نزع على محدثه لا على ربها ولعله
اراد كما يدرك نزع على ربها ان احدثه ربها لا على مكثريها او مستعيرها **ولجار**
دار او حانوت منع ربها **ومن** كانت بيده بل هذا داخل في قوله ربها وكذا في
جميع ما مر او ياتي من كان بيده شيء فهو بمنزلة مالكه في حكم الاجارة اذا جاز
له ان يكرهه **من كراءها** اي اكرهاها **لمضرة** كحداد ونجار اذا كان الضرر
يلحقه منها ومن علم بالفسق او النظر في الجار والابرص والاجذم اذا كان طريقهما
طريقه ومن عرف بالسرقه او اللهب واللعب في داره بجماعة الرجال او بالمتهرجات
وصاحب الطاحونة والطباخ اذا كان الضرر يلحقه بهما وفي الاثر من احدث ثنورا
يجنب الطريق واذى الناس بدخان اولهيه وبان منه الضرر فانه يزيله ولو قدما ومن
اتخذ رحي في بيته فتاذى منها جيرانه نظر العدول فيها فان لم يضر منها عليهم
فلم يضر الاذى عنهم قال صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا اضرار في الاسلام
رواه ابو سعيد الخدري والمشهور اسقاط قولهم في الاسلام فيكون خبر لا محدوقا
اي لا ضرر ولا اضرار في الاسلام اوفي الدين اوفي الشريعة والحداد والصايغ والتقصار
والنساج وغيرهم اذا رفع عليهم جيرانهم وشكوا من اذاهم نظر العدول فيهم فان رواه
اذى عليهم صرف عنهم ولا يحمل الضرر على الجار والاضرار بالمعزة لموافقة المحدث فهو
بمعنى الضرر وهو فعل الفاعل والضرر نفس الاذى الحاصل من فعل الفاعل فالمعنى ان
الضرر نفسه وفعله ليسا في الاسلام او الضرر بمعنى الضرر وهو فعل الفاعل والاضرار
ذكر بعده بالنطف تاكيد او قولهم لا اضرار بالمعزة قبل الضاد قال ابن الصلاح
هو موجود على السنة كثير من الفقهاء والمحدثين ولا صحة له بل ولا اضرار بلا هجر
ولذلك اكرهاه اخرون وانتصر له بعض بانه ورد بالمعز في رواية ابن ماجة والدار
قطنى وفي بعض نسخ الموطى والمختون في الحديث لا ضرر ولا اضرار بكسر ضاد
الاخير بلا هجره قبله وهو الجزاء على الضرر وهو مصدر ضار يضاره مضارة كقتال
يقاتل قتالا ومقاتلة والمراد هنا انه يضر صاحبه اعتداء لا على جهة الانتصار بالمثل
وقيل الضرر ما تضر به صاحبك وتنفع به انت والضرر ان تضره من غير ان تنفع

ولجار دار او حانوت منع
ربها من كراءها المضرة

به مثل ان يمنع ما لا يضره ويتضرر به الممنوع ورجع هذا طائفة منهم ابن عبد البر وابن الصلاح وقيل الضرر مالك فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة والثاني ما لا منفعة فيه وعلى جارك فيه مضرة وهو مجرد تحكم بلا دليل وان قال غير واحد ان هذا وجه حسن المعنى في الحديث وقيل معنى الضرر الضرر والضرر تأكيد في المعنى وقال ابن حبيب الضرر عند اهل البرية الاسم والضرر الفعل فمعنى الاول لا تدخل على اخيك ضرراً لم يدخله على نفسه ومعنى الثاني لا يضر احد باحد وقيل المعنى ان الضرر نفسه منتف شرعاً وادخاله بغير حق كذلك والله اعلم **باب** في احكام الطواري على العقد والاجرة **صح رجوع كل بعد عقد ولو قد اتم في العمل في العمل** ما لم يتم **عند القابل عقدها** اي عقد الاجارة **جاز كالشركة** اذا عقدها اثنتان او اكثر في مال خاص او عام موجود او منقذر الوجود فان من اراد منهم ترك الشركة فله تركها فيقسمون تحقياً او يترك كل للآخر ما بيده ويفسخون الشركة فسخاً فقط فيما اذا عقدها على منتظر الوجود كما اذا عقدها فيما يكسبون بعد والاجير ما يتوبه على ما عمل لان ذلك كشركة وكالعمل وهو اجارة على منفعة مضمون حصواً مثل مشاركة الطبيب دلي البرء والناسد على وجود البعير الا بق وقد اختلفوا فيه منعه ابو حنيفة واجازه غيره وكراء السفن من العمل فلا تلزم الاجرة الا بالبلاغ خلافاً لابن نافع وعندنا من الاجارة لكن العمل نوع من الاجارة ويشترط للعمل ان يكون سيرا عند بعض وعليه عبد الوهاب المالكي لا عبد الوهاب الامام الاباضي الوهبي رحمه الله ورضي عنه ولا يشترط ذلك عند بعض وعليه ابن رشد وهو مالكي وقدم الكلام على العمل **ولا رجوع بعد شروع** في العمل **عند القابل بالزوم ويجبر الاجير على اتمام العمل** بعد الشروع فيه **والمستاجر على نقد الثمن ان امكن الوصول للتمام** تمام العمل والاعطى الاجير مقابل عمله من الاجرة ولا رجوع بعد العقد عند القابل بان عقدها لازم ولو لم يدخل في العمل فيجبر على الدخول والاطم ويجبر المستاجر على نقد الاجرة وتقدم الخلاف فيجبر الممتنع منها على ما ترك وان قال الاجير لا ارد لك الاجرة فله ذلك وان قال المستاجر لا تزدد باقي زاد **فمن استوجر** على عمل **بعد**

باب
صح رجوع كل بعد عقد ولو نقد الثمن ودخل في العمل عند القابل عقدها جاز كالشركة ولا رجوع بعد شروع عند القابل بالزوم ويجبر الاجير على العمل والمستاجر على نقد الثمن ان امكن الوصول للتمام فمن استوجر بعد

معين **او دابة** معينة **او فدان معين** **او بغير ذلك** من المعينات كهذه الدراهم وهذه النخلة وانما استغنى بقوله معين مرة واحدة لان المعنى بواحد معين من ذلك **ثم هلك بثافة من الله** بلا واسطة مخلوق او بواسطة مخلوق غير الاجير والمستاجر لا باذنه ولا بامرهما **قبل الدخول** في العمل **ثم عمل فله كراه مثله** بنظر العدول لا الاجرة المعقودة **ان علم بذلك** المذكور من الاخراج او الهلاك **ولو رجع** ذلك الشيء الذي جعل اجرة كبد ودابة وفدان **الى ربه بوجه** من وجوه الملك كسواء وارث وهبة واجارة واصداق وغير ذلك **قبل الشروع** في العمل ولا سيما ان لم يرجع الى ربه اصلاً او رجع اليه بعد تمام العمل او بعد اشروع فانه في ذلك كله ماله الا كراه المثل لان العقد الاول انفسخ بذهاب الاجرة المعينة او اخراجها من الملك فلا تثبت تلك الاجرة الا بعقد ثان مجدد وهما لم يجداه وذلك على القول بان لكل من الاجير والمستاجر الرجوع في الاجارة مالم يكن الدخول واخراج الاجرة المعينة قبل الدخول رجوع في عقد الاجارة وذهابها بلا اخراج ابطال من الله لعقدها فلقد ذهبت بعد الدخول باذهاب مالهما اياها او غيره فللاجير قيمتها بل عقده عليها الخلاف في العقد على ماله ومال غيره وقيل تثبت الاجرة كله للاجير بالشروع في العمل ويتم العمل وقيل لا يكون اخراجه رجوعاً في العقد فيضمن مثله او قيمته ومن قال عقد الاجرة لازم ولو لم يدخل في العمل فالاجير عنده تلك الاجرة ان رجعت للمستاجر وان لم ترجع فليجتهد في رجوعها وان لم يطبق ضمن مثله ان امكن اوقيتها ان لم يمكن كما اذا تلفت والمقد تلف وقيل القيمة ولو امكن المثل وقيل يلزم عقد الاجارة بنقدها كما مر فالكلام هنا يتفرع على الخلاف السابق **وان لم يعلم** ذلك الاجير بذهاب الشيء او اخراجه من الملك فعمل **فله ان شيء بعينه ان رجع** الى صاحبه **او قيمته** او مثله ان امكن المثل على حد مأمراً انما يعتبر في التقويم قيمة يوم الهلاك لانه تلف وهو له **ان لم يرجع** بل بقي بيد من انتقل اليه او اخبره هو ايضاً ولم يطبقا على رجعه **او هلك بعد الرجوع** او قبل الرجوع او هلك في يد صاحبه بلا اخراج وانما كان ذلك للاجير لان رب العمل غره او قصر في اعلامه او جاء الخطأ من جانبه ولعله قيد هلاكه بما بعد الرجوع لانه

او دابة او فدان معين ثم هلك بثافة من الله قبل الدخول ثم عمل فله كراه مثله ان علم بذلك ولو رجع الى ربه بوجه قبل الشروع وان لم يعلم فله الشيء بغيره رجع او قيمته ان لم يرجع او هلك بعد الرجوع

ادخل هلاكه قبله في قوله ان لم يرجع وان عمل بعض العمل فعلم فاتم العمل فله
على عماله قبل العلم مقداره من الاجرة وعلى عمله بعده اجرة المثل ومقتضى القول
بلزوم الاجرة بالشروع ان ياخذ الاجرة نفسها او مثاتها او قيمتها ان لم توجد الاجرة
نفسها ان علم بعد الشروع وقبل التمام كالقول بلزومها بالعقد وانما عذر في عدم علمه
لان العقد بينهما فلا يحلها احدهما بعد لزومها بالدخول مثلاً بخلاف من امر احدا
بعقد بيع او اجارة او نكاح او ركة او استخلفه ونزعه وفعل بعد النزاع بلا علم منه
بالنزع فني لزوم فعله قولان لانه لا يملك الوكيل والمأمور والخليفة من ذلك شيئاً
فلم يعذر على قول في عدم علمه * وان هلك بيد ربه ما يقبض * اي ما يصح
فيه القبض وهو ما عدا الاصول * بعد الدخول * متعلق بهلك * ضمن قيمته *
او مثله للاجير ضمان تهمة ولذلك فرق بين ما يغاب عليه وهو العروض اذ يغيب
عليها من انتقلت عنه وما لا يغاب عنه وهو الاموال او لا يغيب عنها بمجرد تسليمها
* وان لم يتم الاجير العمل بعد * لانه وجب عليه الاتمام فصار مستحقاً للاجرة لكن
ان اتهم اخذ القيمة او المثل ولا اشكال وان لم يتمه اجبر على اتمامه ورب العمل على
اعطاء المثل كله او القيمة كلها هذا هو المناسب لقوله ضمن قيمته فقوله بعد بمعنى
قبل مجازاً لعلاقة التضاد اي قبل الهلاك او على ظاهره اي وان لم يتم العمل عقب
الهلاك متصلاً بتمامه به بل انتم بعد منفصلاً عنه احوال من العمل موكدة لقوله
لم يتم اي باقيا بعد ويجوز ان يكون المراد بقوله ضمن قيمته اعتبر قيمته فيعطى
كلها ان اتهم ومقدار عمله ان لم يتمه * وما لا يقبض كارض * ودار ونخل وغير ذلك
من الاصول * حكمه * ما يبد الامين * لاضمان عليه فيما للاجير منه
* ان هلك * الا ان تسبب في تلفه وعلى الاجير اتمام العمل ولا شيء له على قول
لزوم العقد مطلقاً او ان نقد الاجرة واما على قول الاخر فذهب عنه قدر ما عمل وغرم
صاحبه الباقي ويقطع العمل * وان * تلف ما يقبض * بيد الاجير * هذا عدل
قوله وان هلك بيد ربه ما يقبض * ضمنه * وان لم يتسبب في تضييعه * وان لم يدخل *
لكن ان دخل واتم فقد ذهب عنه ولا يدرك شيئاً على مستاجرته وان لم يتم ذهب عنه
بقدر ما عمل وذلك ضمان ورد قيمة او مثل ما يقابل ما لم يعمل وهذا ضمان ايضا وقيل

وان هلك بيد ربه ما يقبض
بعد الدخول ضمن قيمته
وان لم يتم الاجير العمل
بعد وما لا يقبض كارض
فحكم ما يبد الامين
ان هلك وان بيد الاجير
ضمنه وان لم يدخل

يجبر على التمام وذهب عنه ذلك كله ولا يدرك على مستاجرته وان لم يدخل وقيل
يجبر على العمل ولا شيء له الا ما ذهب وقيل لا يجبر بل ان شاء ضمن المثل او القيمة
وان قلت كيف ضمن وهو بيده امانة لم يضيعه قلت ليس كالامانة بل اخذه لنفسه
على ان يعمل فليس حكمه حكم من اخذ الامانة بل * حكم * البائع *
اوائيه * ان اخذ ثمتاً * ثمن ما باع * من مشتري * اوائيه * على بيع فضاع من يده *
ولم يتم البيع فانه يضمن ولو لم يضيع لانه اخذ على المالك لا على الحفظ لمعطيه قال الشيخ رحمه الله
فهذا يدل منهم ان قيمة ذلك الشيء تكون للاجير كراه مثله ان عمل بعد ذهاب
ذلك الشيء لان اتفقاها الاول قد انتقض لذهاب ذلك الشيء كما ذكرنا في المسئلة
الاولى ووجه ذلك انه لما ضاع قبل العمل ترتبت قيمته في ذمته فاما ان يردّها
او تكون في نظير عمله وهي كراه المثل ولا يحتاج الى قيمة العدول هنا ويقضي قوله
كما ذكرنا في المسئلة الاولى انه لا ينتقض اتفقاها بذهاب الشيء من يد الاجير
الا اذا علم المستاجر بذلك ولم يدخل الاجير في العمل فحينئذ يكون له كراه المثل
فتكون قيمة الذاهب قائمة مقامه واما اذا لم يعلم المستاجر بذلك او دخل الاجير
العمل فالظاهر انه لا ينتقض اتفقاها فيمضي بتلك الاجرة الذاهبة لابقيمتها وربما
يرشد الى ذلك قوله كما ذكرنا في المسئلة الاولى والامر في ذلك سهل لانه ليس له
ثمرة في الخارج سواء مضى بالاجرة او بقيمتها قاله العلامة على الشيخ ويحتمل انه
اراد الشيخ بقوله كما ذكرنا في المسئلة الاولى ان هذه نظير تلك في الانتقاض بقطع
النظر عن غيره * وعلى الاجير * اذا هلك بيده او بيد صاحب العمل انه جعله
في يده والقبض هنا كالقبض في البيوع * الاتمام * للعمل او الرد للقيمة * كما تقدم
* يوم هلك * الشيء * وقد ذكرت ذلك قبل بقريب اذ لم اطع على انه ذكره
لكن ذكرته بتفصيل وخلاف والخيار للاجير فان قوله وعلى الاجير الاتمام او الرد
للقيمة بمنزلة قولك يا اجير اردد او اتم فهذا كالمرح في ان له الخيار * وان جعله
بيد امين فملك فعلى رب العمل * لانها ولو جعله جميعاً بيده لكنه كره لرب
العمل لم يستحق فيه الاجير شيئاً اذ لم يعمل * ما لم يدخل الاجير * الا عند من
قال يلزم عقد الاجارة ولو لم يدخل فان عمل بعد ذلك استحق كراه مثله لاقية

كالبايع ان اخذ ثمتاً من
مشتري على بيع فضاع من
يده وعلى الاجير الاتمام
او الرد للقيمة يوم هلك وان
جعله بيد امين فملك
فعلى رب العمل ما لم يدخل
الاجير

ذلك الشيء اذا علم وان لم يعلم فقيمة الشيء وانما رد القيمة ان لم يدخل في العمل
اورضي صاحبه بالفسخ ورضي ولودخل او عند من قال لا يلزم العقد ولو دخل
وبعده بينهما بقدر ما لكل * فيذهب على الاجير مقدار ما عمل او عن رب
العمل ما بقي لانها جملاء جميعاً واستحق الاجير مقدار عمله * وبعد الاتمام على
الاجير * لانه ماله كله استحقه بعمله والله اعلم * بساب * في الطواري على
محل العمل * ان اخرج رب عمل محله * اي محل العمل اي ما عقدت الاجرة
على عمله او اخرجه غيره كاستاجر رجلاً لحث ارضه المرهونة ثم باعها المرتهن ثم
رجعت الى لراهن بوجه ما * كارض او زرع استاجر اجيراً على حرثها او حصده
من ملكه * متعلق باخراج * قبل الدخول * متعلق باخراج اي اخرج رب
العمل محله من ملكه قبل دخول الاجير في العمل باي وجه من وجوه الاخراج
* ثم رجع اليه * اي الى رب العمل بان ملكه بعد ذلك ايضاً بوجه من وجوه
الملك او اراد ثم رجع الى الملك اي ملكه او يقدر مضاف اي الى ملكه * قبله
ايضاً * اي قبل الدخول في العمل * ثم عمل الاجير * اي دخل العمل * فـ *
ان عمله كله * له ذلك الكراء * الذي عقده كله اولاً وبعضه ان عمل بعضه بحسابه
* ان لم يعلم * وان علم بعد ما عمل بعضاً فزادته او لم يتمه فله على ما عمل قبل
العلم ما يقابله من الكراء الاول وعلى ما عمل بعده عناء مثله * وقد غره اذ لم يخبره *
بالاخراج وجه التزانه لو اخبره لاختار ترك العمل مثلاً او طلب اجرة زائدة وان
نوى الاخبار فنتسي او كان مانع من الاخبار فبمنزلة الغرور في الحكم ولكن ليس
فيه اثم الغرور ويجوز ان يكون معنى قوله غره اوقعه في عمل يظن انه فيه على مقتضى
العقد الاول وليس كذلك على مقتضى فعل رب العمل ولو الزم بالشرع البقاء على
مقتضاه فيشمل الغرور والنسيان والمنع بوجه ومقتضى قول من يقول بانتفاض وكالة
من نوع من الوكالة ولم ينلم بالنزع انه يرجع الاجير الى عناء المثل ولو لم يعلم بالاخراج
ما فيه العمل ربه من ملكه * وان علم * الاجير بخروج ذلك من ملك رب العمل
* قبل الدخول * في العمل * ثم رجع * في ملك رب العمل * فعمل *
الاجير * بعد علمه * بالرجوع * فله عناءه * سواء كان مساوياً للكراء الاول

وبعده بينهما بقدر ما لكل
وبعد الاتمام على الاجير
بساب
ان اخرج رب عمل محله
كارض او زرع استاجر
اجيراً على حرثها او حصده
من ملكه قبل الدخول ثم
رجع اليه قبله ايضاً ثم عمل
الاجير فله ذلك الكراء
ان لم يعلم وقد غره اذ لم
يخبره وان علم قبل الدخول
ثم رجع فعمل بعد علمه
فله عناءه

او اقل او اكثر وهكذا كل ما بطل الكراء فيما مر او ياتي وانما لم يكن له الكراء الاول
* لفسخ * العقد * الاول * او اراد له عناءه لفسخ الكراء الاول * بالاخراج *
مع قيام الحجة عليه بعلمه بالخروج اخرج رب العمل محل العمل من ملكه وانما كان
له العناء ولم يعد متبرعاً مع علمه لانه ظن برجوعه بقاء العقد الاول فعمل وان لم يرجع ولم يعلم
الاجير بالخروج او علم فعمل فله عناءه على من انتقل اليه وقيل لا يدرك عليه ان علم والقولان
مبينان على الخلف فيمن عمل في مال احد بلا امره والصحيح ان له عناءه اذ كان في عمله
ثم صحيح وقد عرف انه يعمل باجراً فلا يعد متبرعاً وقيل ان لم يعلم فله على رب العمل الكراء
المعقود ويدرك رب العمل على من انتقل اليه عناء العمل زاد على الكراء او نقص
او سارى وان عمل ولم يعلم حتى رجع فكراءه على رب العمل وان عمل بعضاً قبل
الخروج وبعضاً بعده قبل الرجوع وبعضاً بعد الرجوع ولم يعلم فله الكراء الاول على
رب العمل وان علم فله العناء فيما علم وما يقابل عمله فيما لم يعلم من الكراء الاول وان اخرج
بعضه المعين فان كان هذا البعض هو الممول فحكمه حكم الكل الممول لكن
بحسابه من الاجرة او بالعناء عليه باعتبار عدم العلم بالاخراج والعلم وان كان الممول
البعض الاخر فله الكراء بحسابه وان اخرج تسمية شائعة فله بحسابها فيما عمل من
اجرة او كراء بحساب عدم العلم والعمل وذلك الذي ذكره وذكرناه من الرجوع للعناء
من اجل الفسخ انما هو لان لكل منهما الرجوع ما لم يدخل والاخراج بمنزلة
الرجوع وقيل لا يعد بمنزلة الرجوع كما اختلفوا في تصرف من له الخيار في البيع هل
هو قبول من المشتري الذي له الخيار ان جعل له الخيار او رد من البائع الذي له الخيار
ان جعل له الخيار هذا كله قول واحد ولا يعد ذلك قبولاً او رداً هذا قول ثان ومن
قال لزم الاجارة بعقدها فلا جبر الكراء علم بالاخراج او لم يعلم لبطان الاخراج
والحاصل ان البحث هنا مبني على الخلاف متى تلازم الاجرة وفيه الخلاف المتقدم * ويعطيه
الاجرة كاملة * وفي الكراء الاول * ان اخرجه * اي اخرج محل العمل * بعد الدخول
باختياره * هو اي باختيار رب العمل وهو الذي اخرج محل العمل من ملكه لانه لا رجوع
بعد الدخول ولما رجع بالاخراج باختيار لا بما جاء من قبل الله او بمنع غاصب لزمته
الاجرة كلها الا ان رضي الاجير ببعض فان شاء تسبب في رجوعه الى ملكه فيدخل

لفسخ الاول بالاخراج
ويعطيه الاجرة كاملة ان
اخرجه بعد الدخول
باختياره

الاجير فيه لان تمام العمل وذلك مشكل لان ذلك الاخراج باطل على القول بازوم
 الاجارة بالدخول كما انه من اكري دارا لا يثبت له بيعها حتى تتم مدة الكراء ان
 دخلها انكثري لما اكثراها له فلا اثر لاجراجه الا ان منعه من العمل فليمة الاجرة
 تامة وعلى القول بعدم لزومها ولو دخل يصح اخراجه وللاجير مقابل عمله فقط من
 الاجرة وهكذا بحسب الاقوال متى يلزم العقد ولعله شرط اتمام مدة الاجارة على
 من اخرج اليه * وان هلك طعام * او شيء * من الاشياء * استوجر على نقله
 الى * موضع * معين بطريق * متعلق بهلك * او * هلك * غنم * او شيء * من
 الحيوان قد استوجر * على رعيها سنة * او اقل او اكثر * في اثناءها * اي في
 داخلها متعلق بهلك المقدر او بالاول باعتبار قيده الذي هو قوله غنم على رعيها
 سنة * اجر * معلوم * متعلق باستوجر الاول منسجبا على الطعام والغنم
 * فيها * اي في الطعام والغنم متعلق بمحذوف نعت للاجر المقدر او حال من
 ضميره في معلوم * فليس لرب الدابة والراعي الا قدر السير والري * الواقعين
 وليس لما قدر ما بقي * ولو قبضا * كل الاجرة * لان التالف جاء من الله *
 تعالى بلا واسطة انسان او بواسطة انسان غيرها ولا يكاف ان ياتي بغنم اخر او
 طعام اخر كما لو ذهبت العين اني فيها المنفعة مثل ان يكرى له هذه الدابة او هذه
 السفينة فتموت الدابة او تغرق السفينة او تنكسر وقد علمت ان سائر ما يرعى حكمه
 حكم الغنم وسائر ما ينقل حكمه حكم الطعام ومثالها كل ما عقدت الاجارة على عمله
 وهالك قبل عمله كله وبعد عمل بعض كثوب يخيطه وكل عمل عقدت الاجرة
 عليه مدة فتلف قبلها بعد عمل بعضها كالاجارة على الحصد ثلاثة ايام فيحصد بعض
 المدة فيزول الزرع الباقي كله وسواء كان الملاك بلا واسطة او بواسطة غير رب
 العمل وغير الاجير كغصب وافساد وان كان بر رب العمل وقد انقذت الاجرة فلا
 يرد منها شيئا وقيل يرد عنه ما لم يعمل الاجير وهو قول من قال له الرجوع ولو
 انقذ ودخل الاجير العمل وان كان بالاجير فلا شيء له لانه عقد على مجموع الاجرة
 وقد ابطال ذلك وقيل له عنه ما عمل وهو قول من قال له الرجوع ولو انقذ له ودخل
 العمل * وقيل لم يلزمها * اي الراعي ورب الدابة ومثالها غيرها * رد * لباقي الاجرة

وان هلك طعام استوجر
 على نقله الى معين
 بطريق او غنم على رعيها
 سنة في اثناءها بمعلوم
 فيهما فليس لرب الدابة
 والراعي الا قدر السير
 والري ولو قبضا لان التالف
 جاء من الله وقيل لم
 يلزمها رد

* بعد قبض * لما كلها او بعضها اذا كان في هذا البعض ما يزيد على ما وقع منها
 من العمل وان لم يقبض فله اجر ما عمل فقط والحاصل انها يمكن ما يديها ويكون
 ملكا لها سواء الاجرة كلها او بعضها لكن ان كان بعضها وكان اقل مما عملا زاد لها
 رب العمل ما يتم به مقدار عملها وذلك لان ذهاب ما فيه العمل ليس من قبل
 الاجير ولا من سببه بل من قبل الله تعالى كما هو مسألة المصنف فما قبض فهو له
 ولو اكثر مما عمل وما دون عمله زيد عليه ما يتم به قدر ما عمل * وخير * دلي
 هذا القول * رب العمل في تسليم * للاجرة اي في تركها للاجير كما هي في يده وهي
 ملك للاجير بدون ان يحضر له ما يتم فيه العمل * وفي * اتيان بطعام آخر *
 ينقله * او غنم اخرى * يرعاها وهكذا كل عمل عقد عليه ولا يدرك عليه غير
 العمل الذي هلك اذا لم يكن من صفه ولو كان من جنسه فان هلك طعامه لم يدرك
 عليه نقل طعام اخر غير صف الاول كبروشمير ولا نقل غير طعام كجارة فان هلك
 غنمه لم يدرك عليه رعي بقرو وهكذا ولو بتقدير ما بين الجنسين او الصنفين والمز
 والضمان كواحد الا ان شرط احدهما فقط وكذا البقر والجاموس واذا اتى له بطعام
 اخر او غنم اخرى مثلا فابي من العمل فليس له الا مقدار اجرته على العمل الذي
 عمله فيما هلك وان ترك الاتيان بذلك لم يجد الرجوع اليه ولو كان تركه لفقد
 ما ياتي به اذا قال تركت وبحاسب نفسه فيما في قلبه * وكذا مسترضع امراة لصبي
 نقد لما اجرته ثم مات * الصبي * او استغنى * عن اللبن بطعام وشراب او شراب
 من الاشربة فترك الرضاع * او ابي بقبول منها * ويريد من غيرها * قبل التمام *
 تمام مدة الرضاع وهي حولان اذا اطلقا وان قيدا مدة كسنة فقبل تمامها * فني الرد *
 لباقي الاجرة * له * اي للمسترضع وهو الذي عقد لها اجرة الرضاع * قولان *
 قيل لا ترد له لانه لم يجيء الامتناع منها فان لم تصلها الاجرة كلها زادها على مقدار
 ما يقابل عملها وان شاء احضر لها طفلا ترضعه باقي المدة على ما مرهنا فويل ترد له
 مقدار ما يقابل باقي المدة من الاجرة * وان حدث به * اي بالصبي * مضر بها
 ان ارضعته * اي ما يضرها ان ارضعته * كجذام * وبرص لانها يتقلان باذن
 الله الي مجاورها ان شاء الله قال صلى الله عليه وسلم كلم المجذوم وبينك وبينه قيد

بعد قبض وخير رب
 العمل في تسليم واتيان
 بطعام اخر او غنم اخرى
 وكذا مسترضع امراة
 لصبي نقد لما اجرته ثم
 مات او استغنى او ابي
 بقبول منها قبل التمام فني
 الرد له قولان وان حدث
 به مضر بها ان ارضعته
 كجذام

رويح او ربحين وذكر الاطباء ان البرص مما ينتقل كما بينته في تحفة الحب في اصل
الطلب وكذا ذكر الاطباء الجرب والجدرى والحى الدقيقة والقروح العفنة والقترس
والسل والوباء والقوباء والحصبه والمالحونىاء والتجر والرمد والصرع كما ذكرتها في
ذلك الكتاب فابت ان ترضعه كعكسه * وهو ان يكون بها مضربه كجذام
وبرص ونحوها مما مر * او غار لبنها او بان بها حمل * فان لبن الحامل معيب وقد
كان صلى الله عليه وسلم اراد ان ينهى عنه فبلغه ان فارسا والروم لا يضرهم فلم ينه
وليس عدم نهيه مخرجا له عن كونه معيبا بل يفيد انه ممكن ارضاعه والاكتفاء به
ولو كان معيبا * ولم يرض وليه ان ترضعه على ذلك * المذكور من المضر او الحمل
* فوصفت * في الاجرة اي اتبع ارضاعها وما بقي من المدة * وردت * ما بقي
من الاجرة مقابلا لما بقي من المدة واخذت ما يقابل ارضاعها فان لم ياب وليه ولم
تاب هي فلها الاجرة كاملة ولو كان لا يحمل له ولا لما ان يرضى او ترذى بما يضرها
او يضر الصبي فان كانت العلة فيها جميعا ولم يكن خوف زيادتها فيه او فيها بالاقااة
فلا يكون ذلك عذرا ان اراد منها ترك الارضاع وان كانت واحدة فيها لكن
اختلفت كبرص ابيض في واحد وبرص احمر او اسود في غيره او خيف زيادتها
فانه يعذر من اراد منها الترك فلها بحساب ما مضى فقط وقيل لا تجوز الاجرة على
الرضاع للجهل بكمية رضاعه ويشكل عليه فان ارضع لكم فاتهم اجورهم ويحجب
بان المراد بالاجور الغناء والمنوع عند صاحب هذا القول انما هو عقد الاجرة على
الرضاع واما ان ترضع فتعطى عنها فجاز وما قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تسترضعوا
اولادكم فعناء طلب الارضاع واتخاذ المرضعة ولا مانع لهذا واما قوله عز وجل اذا
سلمتم ماء ايتيم بالمعروف فلا يازم ان يكون في عقد الاجرة لجواز ان يكون المعنى اذا
ايتيم ماء ايتيم من الغناء بالمعروف ولو كان المتبادر ان المعنى اذا اعطيتهم وقت
عقد الارضاع ما اردتم اعطاهم فينشد ينتفي عنكم حكم حرج التقصير في تربية
الطفل واما وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن فلو تبادر منه ان ذلك على التربية
والارضاع لكن جاز ان يكون على التربية وجاز ايضا ان يكون بلا عقد اجرة بل
عناء بل هو المتبادر * وذلك * المذكور من الرد والقصاص * بعد قبض لاقبله *

فابت ان ترضعه كعكسه
او غار لبنها او بان بها حمل
ولم يرض وليه ان ترضعه
على ذلك فوصفت وردت
وذلك بعد قبض لاقبله

واما قبله فلا رد اذ لم يكن لما قبض فضلا عن الرد ولما بحسب ما عملت ولا خلاف
فيه * والاجرة بلا نقد * اي بلا احضار ثمن واعطاه * كبيع * اي شبيهة ببيع
* دين بدين فالمنفعة والكراه * الفاء لتعجيل اي لان المنفعة والكراه
* معدومان * لان كلان منهما مستقبل في الذمة فالاجرة في ذمة رب العمل والمنفعة
في ذمة الاجير والاجرة في ذمة المكثري والمنفعة في ذمة المكري متعلقة بما فيه المنفعة
ووجود بعض المنفعة فقط كلا وجود لعدم وجود الباقي الا بعد بل المتعذر حال العقد
ولم يوجد فيه شيء من المنفعة اصلا * ولذا * اي لعدمها * ضفت * اي الاجرة
اي ضعف عقدها فيازمها كراهة ومن اراد التلصص من ذلك انقد الاجرة * قبل
قبض وقويت بعده * اي بعد النقد لانها حينئذ * كسلم مجمع عليه * واما ان
عرض مانع من تلف الغنم ونحوه او مانع من الارضاع كما ذكره قبض الاجرة او
قبض اقل مما عقد لما فلهم الا مقدار عملهم * ومن استوجر لردم حفير * معلوم
وهو الدفن بالرص كما يدل له ما بعد * اوسد * ثلثة * معلومة * في * موضع
* معلوم * اجر * معين * وجلة * قبضه * نعت ثان لاجر المقدر او حال من
الضمير في معين اي باجره معين مقبوض او مقبوض ابدا لا استيجار * ففعل بعضا * من الردم
او السد * ثم هدمه * او بعضه * سيل * اوريد او انسان او حيوان او غير ذلك
اي ازاله فشمع الردم والسد وذلك تضمين للهدم لمعنى الازالة على احد وجهين في
التضمين واولى من ذلك ان يكون من استعمال المقيد في المطاق فان المدم ازالة مقيدة
بالبناء واستعمل في مطلق الازالة الشاملة لقلع الردم او ذكر ازالة الدفن بقوله * وذهب
به لم يضمن * اي لم يكن زوال ذلك عليه بل زال على رب العمل والاجير الكراه
بحسب ما عمل * ان لم يدم * في الردم او السد وان دلسه ضمن بمنزل ان لا يجيد
البناء او يجعل فيه الخلل او بناء بضعيف او ردم بخفيف ان لم يكن عرف ارضى بينهما
بذلك النقص الذي ذهب به السيل ولا عناء له فيما عمل وان دلس في بعض دون
بعض وكان ما دلس فيه سببا لزوال ما لم يدلس بسيل او ريح او غيرها ضمن وان
لم يكن سببا ضمن ما دلس فقط * وخير رب العمل في ابتداءه * اي في ابتداء
العمل كله ان زال كله وما بقي ان زال بعضه فيعمل المستاجر * الى حد * انتهاء

والاجرة بلا نقد كبيع
دين بدين فالمنفعة والكراه
معدومان ولذا ضعفت
قبل قبض وقوية بعده
كسلم مجمع عليه ومن
استوجر لردم حفير او سد
ثلثة في معلوم بعين قبضه
فعل بعضا ثم هدمه سيل
وذهب به لم يضمن ان لم
يدلس وخير رب العمل في
ابتداءه الى حد

عمل **الاجير** متعلق بعمل محذوقا كما رايتم ويجوز تليقه بحال محذوقه اي
 منتهيا الى حد الاجير وهي حال مقدرة لا مقارنة ولا محكية والقول قول الاجير في
 عدم التدليس وقول المستاجر في كمية البناء فان ادعى الاجير انه بنى الى موضع كذا
 وادعى المستاجر انه بنى اقل من ذلك او قال لا ادري فليبين الاجير والا فلا يمين
 على المستاجر لانه ليس ذلك في يده وقيل يحلف وان قال له قدر ايتته وصل الى كذا واقررت انه
 وصل وانكر المستاجر حلف واذا انكر الاجير التدليس ولا بيان عليه حلف انه ما دلس
فيم **الاجير** العمل كما اتفقا او لا في اخذ اجرة كاملة **وفي الرد** **رد باقي الاجرة**
الحساب لما عمل الاجير وما لم يعمل يسك الاجير مقابل عمله ويرد منه رب
 العمل مقابل ما لم يعمل وان قال صاحب العمل اردد الي بالحساب وقال الاجير بل
 اعيد عمل ما زال ولو لم ادلس واتم العمل فاستحق الاجرة كلها ولا اجرة للاعادة فان
 ابا عمرو ومحمد بن ابي سة يقول ان اتقول قول الاجير ووجهه انه قد شرح في العمل
 فيبقى على ما يعمل به الى الاكمال فلا يقال ان اعادة العمل تبرع ولا يلزم قبول
 التبرع لانا نقول قبوله هنالك مزية لانه يتوصل به الى تمام العمل المعمودا ولا يظهر
 كلام الشيخ انه يجبر على الرد بالحساب اذا اراده رب العمل كما اطلق في ثبوت
 لخيار لرب العمل وما ذكرنا من انه لا يلزم قبول التبرع انما هو اذا لم يكن عارض
 وان كان عارض لزم قبوله كقبول ماء للصلاة حيث لا ماء لما او الشرب لتنجية نفسه
 كذلك وان لم يقل له اعمل ما زال الى حيث انتهيت ولكنه عمل ساكتا عن ذلك
 فذلك لا يعد اختيارا للابتداء الى حيث وصل الاجير ثم اتمام الاجير لانه لم ينطق
 باختيار ذلك ولان له عمل ماله ولو اختار رد باقي الاجرة وترك العمل وان اختار
 رد باقي الاجرة ولم يرد له فليس له ان يرجع الى الابتداء الى حد الاجير واطمام
 الاجير لان فسخ العقد لمن له فسخه يكون بالنطق كعقد ساير العقود عند التحقيق
 وقال ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سة لرب العمل الرجوع الى ذلك ما لم يقبض
 ما طلب ردء من الاجير اخذنا من قول الشيخ وان شاء رد عليه اذ عبر بقوله رد عليه
 فما لم يحصل الرد فله الرجوع الى ذلك وليس كذلك عندي لان معنى قوله وان شاء
 الرد رد عليه ان له احد الامرين اذا شاء فيه يكون الفضل بينهما ويلزمه وانما خير

الاجير فيتم وفي الرد
 بالحساب

ولم يلزمه العمل الى احد الاجير لان العمل عقد اولا للاجير فلا وجه لالزام
 رب العمل ان يعيد ما عمل الاجير ولا لالزام الاجير اعادة ما عمل **وان لم يقبض**
 فله ما عمل بحساب **ولا خيار** لرب العمل لضعف عقده بعدم نقد الاجرة
 وان سد الاجير الثالثة كلها او رد الحفر كلها بلا تدليس فانزال السيل او
 غيره ذلك فلا ضمان عليه وله الاجرة المقودة كلها وقيل على الاجير ضمان ما عمل
 وفسد قبل التمام ولو لم يضع ولم يقصر قال في التاج من قضى اجيرا ان يبنى له دارا
 او حائطا على بستان وحد له الطول بسطة والعرض ذراعا فبنى شيئا منه ثم هدمه
 القيث قيل انه يذهب على الاجير حتى يتم وان كان فيه جهل فهدم كذلك فله
 عنه اه باختمار وكذا غير القيث والكلام في سائر الاعمال كالكلام في الردم
 والسد **وان استوجر لنقل تراب** **معلوم** **او حجر** **معلوم** او غيرها **معلوم** **او رد**
حفير **معلوم** **من** **موضع** **معلوم** **موضع** **معلوم** **آخر** **هذا** **عائد الى نقل**
اوفيه **اي** في موضع معلوم هذا عائد الى ردم بان غائب الموضع وقد وصف
 له طول الحفير ورضه **اجر** **معلوم** فعمل بعضه **بعض** **احد** **المذكورين**
بعض **الردم** **او بعض** **النقل** **ثم** **ردم** **الحفير** **سبل** **او بحر** **او نهرا** **او مرج** **او انسان**
او غير ذلك **الى حد** **الاتفاق** **او نقل** **السبل** **او ما ذكرت** **بعده** **ذلك**
الحجر **او التراب** **ومثله** **غيره** **والحجر** **يطلق على الواحد** **فصاعدا** **كالماء** **والتراب** **والزيت**
يطلق على القليل **والكثير** **مجتمعا** **او متفرقا** **فله من كراهه** **قدز** **عمله** **من الاجرة**
المعقودة **قبضها** **او لم يقبضها** **ان عمل** **كما هو فرض** **المسئلة** **اذ قال** **فعمل** **بعضه**
ولو اسقطه **لكن** **الاصل** **ولكن** **ذكره** **ليبين** **به** **ما بعده** **او بفتح** **المهزة** **اي** **ان عمل**
وما عمل **السبل** **او غيره** **فهو** **ارب** **العمل** **الا** **ما عمل** **الانسان** **وقال** **اني** **عمته** **للاجير**
فللاجير **الاجرة** **المعقودة** **وان قال** **عمته** **لها** **فللاجير** **النصف** **من اجرة** **ما عمل** **الانسان**
وله **ما عمله** **ابنه** **الطفل** **وعنده** **ولرب** **العمل** **عمل** **طفله** **او عبده** **وان قال** **الانسان** **عملت**
منه **كذا** **للاجير** **وكذا** **لغيره** **فله** **ما قال** **انه** **عمله** **له** **وكذا** **في** **سائر** **الاجارات** **وان**
عمل **بعضا** **فعمل** **السبل** **او غيره** **بعضا** **فلم** **يتم** **العمل** **فانه** **يعمل** **الباقى** **وله** **اجر**
ما عمل **اولا** **واخرا** **فقط** **وكذا** **ان** **تعدد** **عمل** **غيره** **في** **خلال** **عمله** **له** **عمله** **فقط** **ولا**

وان لم يقبض فله ما عمل
 بحسابه وان استوجر لنقل
 تراب او حجير او رد حفير
 من معلوم واخرا وفيه بمعلوم
 فعمل بعضه ثم ردم الحفير
 سبل الى حد اتفاق او نقل
 ذلك فله من كراهه قدز
 عمله ان عمل

ولا يصيب رب العمل ان يكفه عن باقي العمل في ذلك فيعطيه ما يقابل ما عمل
 قبل فقط الا عند من يقول ان له الخيار ولودخل العمل وكذا الاجير لا يصيب الترك
 الاعلى هذا القول وان ابتدا السيل او نحوه العمل فزاده وفله مازاد ولا يصيب احدهما
 الترك الاعلى هذا القول * والا * يعمل الاجير شيئاً بان عمل السيل مثلاً العمل كله
 * فلا شيء له ولو قبض * الاجرة فانه يردّها ولا يدرك ان ينزعه هو او رب العمل
 ثم يعمل فياخذ الاجرة * وكذا ان استوجر للماء جب * معروف بالماء العذب
 او بالماء المالح او بالماء مطلقاً عين موضع نقل الماء فيكون ذلك اجارة او لم يمينه فيكون
 جمل * او دابة * عطف على المستر في استوجر اي واستوجرت دابة * (لحمل) *
 شيء * معلوم * موضع معلوم * اخر * اجر * معين * فلا المطر * بالة * او
 بالسيل او ملاه يجر او عين او انسان على حد ما مر في المسئلة السابقة * الجب او غصب
 الدابة * منها * وهما * غاصب * او سرقها سارق او ساقها سائق غيرها او ساقها
 من غلط فيها او مشت وحدها او هربت وهما نائمان مثلاً او لم يقدر * بحملها *
 حال كون الحمل * عليها الى موضع الاتفاق فقد * بالبناء للمفعول اي قدرا معا
 او احدهما * عليه * اي على الغاصب او قدر على السارق او قدر عليها اذ هربت
 او سقيت او لم يقدر * فيه * اي في محل الاتفاق * لم يلزم رب المتاع الا ما كان *
 اي الاجر ما كان من العمل * قبل ان تؤخذ الدابة من ايديها * وكذا ان لم يكن
 معها الا صاحبها او المستاجر * لا * اجر * ما حمل الغاصب * او السارق او غيرها
 اي لا اجر حمائم * عليها * ولا اجر مشيها وحدها حاملة والعطف بلا على مدخول
 الا كما فعل المصنف مستحل في كلام بعض العلماء وليس عربياً ولعل المصنف لم
 يستعملها عاطفة بل ما بعدها مبتداً مطلقاً او اسم لما عاملة كلياً او ان اذا جعلناه
 نكرة موصوفة والخبر محذوف اي لازم له لان حمل الغاصب او نحوه لم يقدر
 عليه وان لم يحضر مع الدابة الا صاحب المتاع فعليه الاجرة كلها اذا حمل عليها
 الغاصب او نحوه مما زوهرت ووصات الى محل الاتفاق لانها ليست في يده امانة
 بل هي في يده كاشمن في يد المشتري * وهو * اي ما حمل الغاصب اي اجرة حمائم
 وكذا غير الغاصب * عليه * اي على الغاصب وكذا غيره وعلى المستاجر لرب الدابة كراء

والا فلا شيء له ولو قبض
 وكذا ان استوجر للماء
 جب او دابة حمل معلوم
 بالاجرة عين فلا المطر الجب
 لو غصب الدابة غاصب
 بحملها عليها الى موضع
 الاتفاق فقد عليه فيه لم
 يلزم رب المتاع الا ما كان
 قبل ان تؤخذ الدابة من
 ايديها لا ما حمل الغاصب
 عليها وهو عليه

باقي الطريق ان سلم ماله وقدر عليه حيث وصل كما اراد وان لم يقدر على ماله
 فعلى الغاصب وان وصل ناقصاً وقدر على ما وصل فعليه كراء باقي الطريق الا
 ما نقص واما اذا لم يقدر عليه ولم يوصله فعليه اعني الغاصب عناء ما جرى
 بدابته حاملة * وعليه * اي صاحب الجب المدلول عليه من قوله * ما قبل المطر له *
 اي لمن استوجر او على رب العمل المدلول عليه بقوله استوجر فانه لا بد لمستاجر
 بالفتح من مستاجر بالكسر والمعنى واحد * ان عمل * بعض نقل الماء اعني ان
 له ما يقابل عمله من الكراء ان نقل الماء للجب فمثل السيل او نحوه وكذا ان نقل
 بعضاً فغصب فيه السيل او نحوه ولم يملكه تم ملاه الاجير او تعدد ذلك مراراً ثم امتلا
 ابتدا السيل او نحوه او ابتدا الاجير ختم الاجير او غيره فبالاجير الا عمله متى عمله
 مجتمعاً او مفترقاً ولا يصيب احدهما الترك كما مر الاعلى قول مجيز ترك العقد بعد
 الدخول وكذلك ان استاجر احداً لحمل شيء فحمله الماء كل الطريق حتى اوصله
 او بعض الطريق فذلك لصاحب الشيء ولا اجرة للاجير قال في التاج من استاجر
 لحمل خشب وهي على الساحل فمد البحر فحملها حتى طرحها في باب صاحبها فلا
 كراء للاجير وان طرحها في الماء وجرها فواصلها فله الكراء تاماً وان ضررها الماء غرم
 النقص ولا ينصت الى قول ربه ان العقد على ان تحملها فلا اعطيك الاجرة قال
 ابو الخواريزمي يقال لرب الخشب ان شئت فردته الى الموضع حتى يحمله الاجير وان
 شئت فاعطه كراءه تاماً * وكذا ان استوجرت سفينة لحمل كذلك * اي لحمل
 معلوم وهو هنا الناس او هم وما لهم الى موضع معلوم باجر معلوم * فساروا * اي من
 كانوا فيها * بعضاً * من مسافة السير * فردتهم الريح الى * موضع * مخرج
 منه * نائب فاعل مخرج ولا ضمير في مخرج * او حاتمهم لموضع لا يريدون *
 او وصلت بهم الى موضع يريدونه بمواجهة او محاذاة * جازت بهم مرادهم * وهو
 ذلك الموضع الذي يريدونه جاوزته بعد وصوله او محاذاته عن قرب او بعد ويحتمل
 دخول المحاذاة عن بعد في قوله لموضع لا يريدونه * فاربها من الكراء ماسرات * اي
 مقدار اجرة ماسرات * بهم متوجهين * الى الموضع المقصود المخرج اليه * اولاً
 فقط * فان خرجت من موضعها الى مالا يريدون فلا شيء لهم ان لم يسيروا شيئاً الى

وعليه ما قبل المطر له ان
 عمل وكذا ان استوجرت
 سفينة لحمل كذلك
 فساروا بعضاً فردتهم الريح
 الى مخرج منه او حملتهم
 لموضع لا يريدون جازت
 بهم مرادهم فاربها من
 الكراء ماسرات بهم
 متوجهين اولاً فقط

ما يريدون وان سارت بعضاً الى ما يريدون ثم الى ما لا يريدون مراراً مختلفة هكذا
 او جرت من اول الى ما لا يريدون ثم الى ما يريدون او هكذا مراراً فاربها كما
 سارت الى ما يريدون ولا يعدون في ذلك رجوعها في الموضع الذي ساروه متوجهين
 وكذلك الدابة اذا هربت فانها كالسفينه في الاحكام المتقدمة والالية فاذا خرجت
 الدابة هاربة او السفينه عن الطريق ثم رجعت الى الطريق من جانب اخر فقام
 الموضع الذي خرجت منه فانه يعدلها من نفس الطريق ما بين مخرجها الى مرجعها الى
 حيث انتهت فيه * والريح كالغاصب * في السير بلا راي مالك للشيء لاني الاجرة
 لانه لا اجر لما حمل الغاصب الى الموضع المقصود بخلاف السفينه او اراد ان الريح
 كالغاصب في كونها لا اجرة فيما سارت بهم غير متوجهين كما لا اجرة في
 حمل الغاصب ولوالى الموضع المراد وايضاً الريح كالغاصب في انه لا يطاق ولا طاقة
 لصاحب السفينه بطي شرعها لانها تغرق بذلك في غير المرسى * ولا يلزمه *
 اي لا يلزم رب السفينه * ردهم الى مخرج منه ولا ايصالهم الى * موضع
 * (اخر) * غير المقصود اليه واما المقصود اليه فيلزمه ان ارادوه وقد وقعوا في غير
 ما من كما يذكره قريباً * (ان كانوا في ما من) * بفتح الميم واسكن المحزة بينهما
 او قبلها التاء اي في موضع امن * (يسافر اليه) * لا في موضع خرب لا يجدون من
 يحملهم منه او ممدود لا يجدون كذلك ولا الى موضع لا يسافر اليه مخافة القتل او سلب
 المال او السجن او مثله ارضه او اخذ المكس الا ان اوصاتهم الى موضع مكس ولم
 يمكنهم المروء حتى اخذ منهم المكس او فعلت بهم المغرة فلا يلزمهم الانتقال الى
 موضع اخر بهم لوقوع المخذور ووضيه فان كان اهل زمان يسافرون الى مواضع
 المكس كهذا الزمان والاتجاه الى الله او كانت قرية يسافر اليها الناس ولو كان فيها
 اخذ المكس نذلك ما من * والا * يكونوا في ما من اوفي موضع يسافر اليه * لزمه
 ايصالهم لعمارة او امن بلا كراه * لان ذلك حق واجب عليه ووضيه لزمته لانه
 وهو سفينه بواسطة الريح وان ابوا الا ان يصرهم الى الموضع الذي اكدوا اليه
 اوصاهم اليه وان قالوا ارددنا الى ما اخرجنا منه وقال هو اهلككم الى غيره فانه يجمعهم
 الى موضع الامن الاقرب فان كان هو الذي خرجوا منه فاليه وان كان هو ما قال نالي

والريح كانه غاصب ولا
 يلزمه ردهم الى مخرج منه
 ولا ايصالهم الى مخرج منه
 كانوا في ما من يسافر اليه
 ولا يلزمه ايصالهم لعمارة
 او امن بلا كراه
 لانه لا يطاق ولا طاقة
 لصاحب السفينه بطي شرعها
 لانها تغرق بذلك في غير
 المرسى * ولا يلزمه *
 اي لا يلزم رب السفينه *
 ردهم الى مخرج منه ولا
 ايصالهم الى * موضع
 * (اخر) * غير المقصود اليه
 واما المقصود اليه فيلزمه
 ان ارادوه وقد وقعوا في
 غير ما من كما يذكره قريباً
 * (ان كانوا في ما من) *
 بفتح الميم واسكن المحزة
 بينهما او قبلها التاء اي في
 موضع امن * (يسافر اليه)
 * لا في موضع خرب لا يجدون
 من يحملهم منه او ممدود لا
 يجدون كذلك ولا الى موضع
 لا يسافر اليه مخافة القتل
 او سلب المال او السجن او
 مثله ارضه او اخذ المكس الا
 ان اوصاتهم الى موضع مكس
 ولم يمكنهم المروء حتى اخذ
 منهم المكس او فعلت بهم
 المغرة فلا يلزمهم الانتقال
 الى موضع اخر بهم لوقوع
 المخذور ووضيه فان كان
 اهل زمان يسافرون الى
 مواضع المكس كهذا الزمان
 والاتجاه الى الله او كانت
 قرية يسافر اليها الناس ولو
 كان فيها اخذ المكس نذلك
 ما من * والا * يكونوا في
 ما من اوفي موضع يسافر اليه
 * لزمه ايصالهم لعمارة او
 امن بلا كراه * لان ذلك
 حق واجب عليه ووضيه
 لزمته لانه وهو سفينه
 بواسطة الريح وان ابوا الا
 ان يصرهم الى الموضع الذي
 اكدوا اليه اوصاهم اليه
 وان قالوا ارددنا الى ما
 اخرجنا منه وقال هو اهلككم
 الى غيره فانه يجمعهم الى
 موضع الامن الاقرب فان كان
 هو الذي خرجوا منه فاليه
 وان كان هو ما قال نالي

ما قال وان استوياني القرب فالي ما قالوا وان كان ما قالوا غير ما من له لم يلزمه الرد
 اليه وان اراد واما ما من غير الخروج منه واراد هو الخروج منه او اخر غير مبعده لم
 ولا مضرة عليهم فالي ما اراد * وان قصد وامرادهم الاول * فحملهم اليه ولم يذكر
 هو ولا هم كراه * فله كراه * اي الكراه الاول كانوا في ما من بحساب ما
 ساروا منه وان ساروه كله فالكراه كله ويحسبون موضع عدم الامن في رجوعهم وموضع
 الامن اذا قصدوا الاول وان قصدوه ولم يجاوزوا موضع عدم الامن الذي القتهم
 اليه الريح فلا اجرة لهم في رجوعهم وان اتفقوا على شيء فعلي ما اتفقوا وان كانوا في
 ما من قصدوا الاول فله كراه مثله الا ان اتفقوا على الكراه الاول او غيره * ولزمه
 ايصالهم * من موضع غير الامن وموضع الامن * اليه * الى موضعهم الاول
 الذي اليه الكراه ولا يجد ان يقول قد مالت بناء الريح عن الطريق فيفسخ
 العقد لا يسمح له هذا * ان طلبوه * اي ان طلبوا من الاجير موضعهم الاول او
 طلبوه ان يوصاهم اليه والمعنى واحد وله كراه الاول ولو لم يذكره وان اراد اكثر
 منه او ارادوا اقل فاما هو الا الاول والكلام فيما اذا سافر بالسفينه مكثريها دون
 صاحبها او سافر بها صاحبها باموال مكثريها دون مكثريها كالكلام كله فيما اذا سافرا بها
 غير ان صاحبها لا يترك متاع المكثري في بلد لم يقصد اليه ولو كان بلداً من المكثري
 لا يترك السفينه كذلك ومن فعل منها ضمن * ومن استوجر لحفر غار او جب *
 او غيرها مما يحفر * بعدد اذرع سميت * نعت اذرع وكذا كل ما يحفره كحل
 وعمى وباع والحد بالاذرع او غيرها عايد الى كل من الغار والجب ومثلها كل ما
 يحفر * في طول * الى جانب * وعرض * الى جانب * وعمق * الى اسفل
 والثلاثة عايدات الى الاذرع وان لم يكن للحفور طول وعرض حد له الوسع والعمق
 كبير اذا لم يعتد لها طول وعرض وان عرف الاجير ذلك قبل كفي علمه عن الحد
 مثل ان يكون النار معمولاً قبل ذلك ودفن وقد علمه الاجير وكذا ان تبين الطرف
 كفي فيتبعه بعد ان يجد له العمق وكذا بين له كل ما خفي عنه ويكفي علمه بما
 لم يخف * كراه * معلوم ثم حفر بعضه فوجده اليه مما ظن في الموضع *
 بحسب ظاهر الارض ان لم يكن حفر معروف قبل ذلك في المواضع القريبة وبحسب

وان قصدوا مرادهم الاول
 فله كراه ولزمه ايصالهم
 اليه ان طلبوه ومن استوجر
 لحفر غار او جب بعدد
 اذرع سميت في طول
 وعرض وعمق بمعلوم ثم حفر
 بعضه فوجده اليه مما ظن
 في الموضع

الحخير المعروف قبل في الموضع القريبة ان كان حخير معروف فيها * فارب العمل
منعه من الاتمام وتجديد اتفاق معه * فيعطيه اجره بحساب الكراء الاول على ما
حفر قبل ان يجد الاين ويعطيه ما اتفقا عليه بعد وجوده ان اتفقا وان منعه فعمل
فلا اجرة له ولا عاب على ما عمل بعد المنع ولرب العمل فسخ العقد لما بعد فيعطى
الاجير كراءه بحساب ما عمل لعروض ما لم يتفقا عليه ولا يصيب ان يعمل او
اجير اخر او غير اجير على انه اذا وصل الى ما يشبه ما اتفقا عليه رجع الاجير
الاول في عمله فيكون له اجر ما عمل فقط بحساب الكراء الاول الا ان رضي
الاجير لان له ترك العمل اذ عقد الاجرة على خلاف ما ظهر وليس كما اذا هدم
السيب مثلا البعض الذي بناه بلا تدليس لان له عملا في البناء المهذوم وكذا الردم
فقل من قال يكون رب العمل ان يبني الى الموضع ثم يتم الاجير وان قلت ما كيفية
الاتفاق اذا وجد اين قلت يتفق ان كل ذراع او كل شبر او نحو ذلك من هذا
الاين بكذا فان لم يتم مقدار حدا به او تم وزاد شي * ولم يتم فله بحساب الكراء
للمقدار مثل ان يقول ذراع بريالة فيخرج في الاين نصف ذراع فله نصف ريالة
او يخرج ذراع ونصف فله ريالة ونصف وهكذا * وان اتم * الاجير العمل وقد
عرضه الاين * ولم يمنعه * رب العمل مع علمه بالاين او قال للاجير اعمل
وقد علم به * فله * اي للاجير * ما اتفقا عليه اولا * من الكراء * وعد
المستاجر * بكسر الجيم * مساحا له ان علم وسكت * في صورة عدم منعه مع
علمه تنزيلا لسكوته مع علمه منزلة الرضى ومصرحا بالمساحة في صورة قوله اعمل
وقد علم به كما هو مصرح اذا قال له اعمل على الاجرة الاولى وقد علم * والا *
يعلم المستاجر واتم الاجير العمل * فله * كراء المثل * على الاين وما يقابل
عمله من الكراء المعقود على غيره وان علم المستاجر باللين فتركه حتى
خرج منه فليس له بعد ذلك ان يرد فيه الى كراء المثل ولو قام عليه قبل
الشروع فيما يلي الاين ولا ان يكفيه عن العمل الا عند من قال عقد الاجارة
غير لازم ولو شرخ في العمل او لو نقد الاجرة وان علم فتركه ثم قام عليه قبل الفراغ
من اللين فله قيامه فان شاء ان يقول له اترك العمل فله ذلك فيعطيه على ما

فلرب العمل منعه من
الانعام وتجديد اتفاق معه
وان اتم ولم يمنعه فله ما اتفقا
عليه اولا وعد المستاجر
مساحا له ان علم وسكت
والا فكراء المثل

عمل من غير الاين ومن الاين من الكراء الاول ما ينوب عمله * وقيل يرد اليه *
اي الى كراء المثل في الاين وما قبله وما بعده * مطلقا * علم وسكت او لم يعلم ما لم
يقبل له اعمل كذلك او اعمل على الكراء الاول وقد علم لان ذلك خلاف ما اتفقا
عليه لان اتفاقهما على مجموع عمل بمجموع كراء كما ينفسخ على هذا القول الى
كراء المثل ان عمل بعد الوجود وتقدرا اولا ان كل ذراع مثلا بكذا * وكذا ان
وجد الاجير داخله اشد مما ظن في المحل * نفسه بحسب ظاهر الارض او بحسب
المواضع القريبة على حد مامر في مسألة وجود الاين * فله ان يجدده * بان
يقول كل ذراع مثلا من هذا الاشد بكذا على حد مامر وياخذ على ما قبل ذلك
وما بعده مما ليس باشد على حسابه من الكراء الاول ولان يترك العمل وياخذ
على ما عمل بحسابه من الكراء الاول لعروض ما لم يتفقا عليه ولو احب رب
العمل التجديد ولا يدرك رب العمل ان يعمل هو او اجير اخر او غير
اجير على انه اذا خرج من الاشد رجع الاجير الاول في عمله على حسب عمله
من الكراء الاول * وان اتم * الاجير العمل * على ذلك عد مساحا * مساهلا
في العمل لرب العمل * ومتبرعا عليه * تاركا له ماله اخذه به لوقام به وان عمل
حتى خرج من الاشد الى ما اتفقا عليه عد متبرعا مساحا ولم يجد ان يترك العمل
ولم يعمل بعد الاشد شيئا وان عمل بعض الاشد فقام لترك العمل فله ذلك
فياخذ على الاشد الذي عمل وما قبله ما ينوبهما من الكراء الاول على حد سواء
الاشد والاين سواء لانه عمل ما عمل منه بلا تجديد ومن قال اذا كان لاحد
المعاقدين على شي من بيع او شراء او غيرها الخيار كان للاخر فانه يقول ان للاجير
ترك العمل كما ان لرب العمل ترك العمل اذا خرج الاين ولو قال له رب العمل
اعمل على الاجرة المقودة اولا وان لرب العمل ترك العمل كما للاجير اذا خراج
الاشد ولو قال الاجير له اني اعلم لك على الكراء الاول * وقيل له كراء مثله * على
الاشد وغيره ولو سكت حتى اتم او خرج من الاشد او لم يتم الاشد لخروج خلاف
ما عليه العقد وان شرط المستاجر التراب والصفا والمدرو ظر ما يخالف الظاهر
فكن لم يشترط ذلك وقيل ان شرط ذلك فلا رجوع للاجير بظهور الصفا او

وقيل يرد اليه مطلقا وكذا
ان وجد الاجير داخله
اشد مما ظن في المحل فله
ان يجدد وان اتم على ذلك
عد مساحا ومتبرعا عليه
وقيل له كراء مثله

الشدة وان ارسل القول فعليه ان يحفر ما كان مدرا وان استوجر اجراء على الحفراو
المدم فلا ضمان على مستاجرهم ويضمن الحي منهم الميت ان وقع بسببه وقيل ان لم
يتمين انه سبب ولا غير سبب ضمنه ولا ضمان على من غاب عن المحل ومن استاجر
على حفر يبر وقد مات فيها رجل قبل فعليه دية من مات فيها الا ان بين له انه
قد مات فيها رجل قبل * ذكره في التاج وكذا غير البير كالكنيف والمطهرة * وان
حفر فاتمى الى حفر قديم به * اي فيه لا يحتاج الى حفر لانه قد حفر من قبل
من ذلك الموضع او من جانب وترك فيه هائلا او كان كذلك بخلة من الله بلا
فعل احد * فله قدر عمله * قبل وبعد من الكراء السابق * وعناء ما حمل من *
تراب * محفور * بلا حفر منه بحسابه من الكراء الاول وانما قال عناء لمجرد احتياجه
الى تقويم العدول حمله بلا حفر لا لكونه عناء مجددا والحاصل ان له ما ينوب حمله
بلا حفر من جهة الكراء المقود وكذا سائر الاعمال اذا وجد الاجير ما عمل عملا
خالصا او ما عمل بعض عمل فانه يسقط من كراءه ما يقابل ذلك * وان استاجر *
رجل * دابة * من غيره * حمل * شي * معلوم من * موضع * معلوم * موضع *
* اخر * كراء * معلوم * فر * هو * بها المحل * الحمل * ليحمل منه على دابته
* فتمنع من حمله * اي من حمل ذلك المعلوم بمنع مامن الموانع كجبار في البلاد او مابة
فيه او في الطريق او ترك صاحب المال الاكثر او غير ذلك * وان يتلفه * او وجوده
وقد فسد لا يصلح لصاحبه حمله او ابى صاحب المال من الحمل ولم يجد صاحب العمل
من ينصف له فعطاه صاحب المال ولو من بعيد او وجد قد ارسل او نحو ذلك * فهل *
عليه * لما * اي لصاحبها * كراءها ذاهبة * بالتقويم له من جملة الكراء الاول
بغير العدول كم يكون لما من الكراء الاول في ذهابها لان ذهابها للعمل من مقدمات
الحمل المتفق عليه نذ لا يكون الحمل الا بالذهاب اليه وللوسائل حكم المقاصد
واما الرجوع فليس من الحمل بعد المنع من الحمل بل يرجع للدابة الى صاحبها
او يرجع من صاحبها بها الى حيث شاء فلو شاء مضى الى غير الموضع الذي خرج
منه وقال الشافعي يلزمه اعطاء الكراء لصاحب الدابة كله لان المنع جاء من
قبله لا من قبل صاحب الدابة ولان له اعني لصاحب المال الذي اراد حمله ان يحمل

ان كان حفر فاتمى الى حفر
قديم به فله قدر عمله وعناء
ما حمل من محفور وان
استاجر دابة حمل معلوم من
معلوم لا غير معلوم فز بها
لحمل الحمل فتمنع من حمله
ون يتلفه فهل لما كراءها
ذاهبة

غيره مما يساوية في الثقل ولا مضرة فيه هذا كلام الشافعي والتعليل الثاني يتصور
اذا مشى رب المال بالدابة وحده ارمع صاحبها والمصنف بنى المسئلة على ان الدابة
مر بها صاحب المال لكن الحكم كذلك لומר بها صاحبها وحده او مر بها جميعا ويحتمل
انه بناها على ان الذي مر بها هو صاحبها كما يدل عليه قول الشيخ في تقرير القول
الثاني ان الذهاب ليس من العمل وانما هو على الاجير ويجوز حمل عبارته على ما
يشمل ذلك كنه بان يني مر للمفعول والنائب انظر بها ويبنى منع للمفعول مع جهل
نائبه هو قوله حمل * او * لصاحبها كراءها * راجعة * ولورجعت حاملة بكراء
اخر له او لغيره بتقدير العدول ما ينوب لرجوعها غير حاملة من الكراء الاول لان
الرجوع هو من نفس ما عليه العقد لكن وقع بلا حمل لما منع في جانب رب المال
بخلاف الذهاب فانه ليس من نفس ما قصد في العقد بالذات وهو الحمل فالذهاب
بالدابة غير دخول في العمل فعلى القول الاول لو هربت الى محل الحمل او ساقها اليه
غاصب او سارق او غالط او مشى بها صاحبها اليه او ارسلها اليه لحاجة اخرى كالحمل
اليه او الشيء يعمله فيه بها او يعمله فيه ومشى بها راكباً فلا شيء له وان مشى بها
او ارسلها اليه لا يحمل فحدث عليها ما ذكر من الهروب وما بعده قبل الوصول او ماتت
قبل الوصول فلها ما ينوبها على ما مشى فقط من الكراء الاول وان وصات فلها
حساب كراءها ذاهبة من الكراء الاول حيث بعد الوصول او ماتت وعلى القول
الثاني ان وصلت فماتت بعد الوصول او غصبت او سرفت او مشى بها صاحبها الى
غير الموضع الذي يكون الحمل اليه وكذا من كانت بيده اذا صح له ذكر مثل ان
لا يكون صاحبها في الموضع الذي اليه الحمل فلا اجرة لها وان رجعت بعض الرجوع
الى الموضع الذي اليه الحمل فماتت او غصبت او سرفت او مشى بها الى غيره بحيث
يجوز او هربت فلها ما ينوب ما فعلت من الرجوع من جملة الكراء وذلك القول هو
الصحيح * او لما * كراءها المقود اولا كله * ان رجعت فارغة * عن حمل بكراء
ولو حملها اخر للمستاجر او لغيره ولم تجد ما تحمل بكراء او حاملة لما لكها لما كان المنع
من قبل المستاجر او جوا عليه الكراء كله كما يناسبه قول الشيخ الكراء بالتعريف
وكما يدل عليه انه لو شاء عند صاحب هذا القول لحمل مثله وكما يدل عليه كون

او راجعة او لما ان رجعت
فارغة

رجوعها فارغة عن حمل بكره فوجبا للكره وماذا لك الا لكونها لو رجعت حاملا
 بكره لقام كراه عن كراه فلا تكون باطلة بلا فائدة فاذا رجعت حاملا بكره ولو
 لحمل دون الاول او بكره دون الاول مما يعتاد اكثره مثلها له الى مثل ذلك الموضع
 او وجد حملا ممكنا اكراهها له عادة ولم يحمله او حملت كذلك حملا اخر بعده اخر
 اصحاب الاول فلا كراه لما للعقد الاول والحمل اذا كان من هبة الثواب فقد
 رجعت به حاملا بكره * اولها شيء مطلقا * في الذهاب ولا في الرجوع
 رجعت حاملا بكره او فارغة لان الكراه على ان تحمل له ما عقدا عليه ولم تحمل
 * خلاف * وفي الاثر من له في بلد دراهم فبعث رجلا ياتيه بها باجر فلما وصل
 الرجل البلد صادفها قد ضاعت او بعث اليه بها قبل قدومه فانه يعطيه اجرة كاملا
 ويخرج عنه قدر حملها في الطريق وقيل ان له اجر مثله من الرسل ان لم يات بها وان
 حملها واقل بها الى ربها فضاعت في الطريق فان حملها باجر فهو لها ضامن الا ان
 ضاعت بالمرغاب لا يقدر على دفعه كلص سالب او سبل غالب او نحوهما مما يعذر
 فيه فان ذهبت بذلك فله اجر ذهابه ورجوعه الى موضع التلف * ومن استوجر
 لرعي * دواب * معينة * كغنم معينة وبقر معينة وجمال معينة ونحو ذلك
 * اجر * معين سنة * او اقل او اكثر من المدد المحدودة * فرعى * ذاك
 الدواب * بعضها * اي بعض السنة وكذا بعض المدة التي هي محدودة عندها
 معقود عليها * فخرجت * تلك الدواب * حراما * لغصب او سرقة او لكونها ربا
 او فسقا او من اجرة حرام كزنى او زمار او جرة طاعة كصلاد او نحوها مما هو حرام او من حرام
 كسمن الخنزير من لا يستحله * لزمه دفعها لاربابهم ان علمهم * او لو رثتهم ان ماتوا ولم
 ورثتهم وورثة الورثة ولو بواسطة متعددة كالورثة او للخليفة او القائم ان وجد
 وان لم يعلمهم اولم يعلمهم حيوا وماتوا او علمهم ميتين ولم يعلم ورثتهم ولم يجد خليفة ولا قائما
 فليبيعها وينفق ثمنها على الفقراء وان احتاجت لشيء لا بد منه لا يحتمل التأخير
 فعله من ماله لها واخذه من ثمنها اذا باعها واذا ظهر من ملكها ولو بارث او من يعطيه
 اياها لو لم يبيعها ضمن له ما اخذ من ثمنها وما تصدق منه على الفقراء وان اختار مالها
 ثواب الصدقة فله ذلك فلا ضمان وقيل اذا لم يعلم من ذكر حفظها وقام بما تحتاج اليه

اولا ما شيء مطلقا خلاف
 ومن استوجر لرعي معينة
 بعين سنة فرعى بعضها
 فخرجت حراما لزمه دفعها
 لاربابهم ان علمهم

من غلتها وان لم تكن اولم تكف فمئها ولو بالبيع لبعضها وان ظن ضمن وقيل لا ضمان
 وسبب الخلاف هل هي في يده كالامانة ام لا * وعلمها غصبت منهم * او سرقت
 او دخلتهم بوجه حرام او من يد بيد حتى وصلتهم ولو اسقط هذا لجاز وفهم من
 ذكر الارباب واللم قبل هذا مع ذكر الحرام ولكن اعم لغير الغصب ايضا وليست
 دعوى رجل انه له علم لمن يرضى بل يرد لها لمن اعطاها اولاً * وحرم عليه رعيها
 بعد العلم * بالغصب او نحوه وانها لفلان وفلان ولكن هذا ان امكنه دفعها اليهم والا
 كما اذا غابوا او منع مانع فانه يرعاها ويصرف عليها مالا بدلا منه من غلتها او منها ان لم
 تكن غلة اولم تكف او من ماله فياخذ من غلتها او من صاحبه اذا جاء ولا ضمان لان
 مال الغائب علمه فيما يصلح له وليست في يده بغصبه او نحوه غصب وان علم انها
 بغصب او نحوه ولم يعلم اصحابها فكذلك يصرف عليها كما مر * وله * بترخيص
 * دفعها للمستاجر ان علم توبته * وسياتي في باب احكام الرهن وما للمرتين من
 الحقوق انه اذا خرج الرهن او الوديعة او العارية او البضاعة حراما فانه يرد ذلك
 المالك لا للذي جعله في يده لان ذلك تصرف في مال الغير ورخص ان يرده الذي
 جعله في يده ان تاب واعترف وانصف لانه اعلم بذلك منه اه بتصرف وعن ابي
 صالح جنون رحمه الله انه يجوز للرعي ان يترك الغنم ويمضي متى علم انها حرام ورخص ان
 يدفعها له ولو لم يعلم توبته ولو لم يعلمه غير تائب ومنهم من يرخص ان يدفعها اليه ان
 دخلت يده باذن مالكا كرها واجرة حرام او عبادة الا ان دخلت بلا اذن كفص
 وسرقة ومغالطة وغش وكذا الخلاف في كل حرام دخل يد الانسان ببيع او شراء
 او غيرهما ثم تبين انه حرام بعد ذلك هل يرده اولاً * وعليه * اي على المستاجر
 * اجرة * اي اجرة الاجير * (ولو دفعها لاربابها) * اي ولو دفعها للاجير
 لاربابها وهكذا كل ما جعل بيد الاجير ليعمل به شيئا لمن جعله بيده او ليعمل فيه
 مدة معينة او فعلا معيناً ففعل بعضاً فله اجر ما عمل على من جعله بيده وفيه
 الكلام المذكور كله في التصرف والتفقة والدفع والضمان ولا اجرة له في عمله على
 مستاجره ان علمه بعد العلم وله على ما قبل العلم وقيل له الا جرة ففي التاج
 عن ابن قريش من استخدم اجيرا في مفصوبة عالما انه غصبها ففي جواز الاجارة

وعلمها غصبت منهم وحرم
 عليه رعيها بعد العلم وله
 دفعها للمستاجر ان علم توبته
 وعليه اجرة ولو دفعها
 لاربابها

خلافه واما على صاحب الشيء فقليل له ما عمل من صلاحها
لأنها كرامة وقيل لا بناء على انه ليست كرامة واذا كان يضره الغاصب
في ماله ان لم يرد اليه ذلك الشيء فلا يرد له الا باذن مالكه وان كان يضره في
بدنه كقتل ومثله وما دونها فقليل له ان يعطيه اياه بناء على ان المضطر ينبغي نفسه
بمال الناس وقيل يموت ولا يعطيه بناء على انه لا ينبغي نفسه بمال الناس والله اعلم
باب في احكام الخواري على الاجير والمستاجر وما تكون منه المنفعة كالدار
والدابة والعبد * ان مات اجير عمل معين * باضافة الاجير للعمل * وقد نقد
له * الاجر * المعلوم قبل الانتام * للعمل بعد الدخول * خير وارثه فيه * في
الانتماء بنفسه او باستعمال غيره فيجبس الاجرة كلها * وفي رد الباقي * من الاجرة
* بالحساب * حساب ما عمل وما لم يعمل فيرد مقابل ما لم يعمل وانما كان لم
ان يتموا العمل لانهم في مقام موروثهم الاجير ولم يلزمهم الانتماء بل كان لم يرد
الباقي لانهم ليسوا باجراء فضلا عن ان يجبروا على العمل للدخول وقد الاجرة فلي
قول من قال يلزم عقد الاجارة مطلقا او ان نقد الاجرة او ان دخل في العمل او
ان نقد الاجرة ودخل لزم الورثة الانتماء لا يقال كيف يلزمهم وليسوا باجراء لانا
نقول على هذه الاقوال يلزمهم من حيث انه عقد عقده وارثهم ودخول الثمن يده
دخول في ايديهم لا من حيث انهم اجراء اذ ليسوا هم وانما تقوى ذلك بدخول
الاجرة يده والصحيح ما ذكره المصنف * وخير * وارث رب العمل ايضا ان
مات * رب العمل * في تخلية الاجير * متعلق بخير المقدر اي خير في تخلية الاجير
* لانتمائه * اي لانتماء العمل اي خير في تركه يعمل دون ان يكفه عن العمل
فيجبس الاجرة كلها لانه في مقام موروثه * وفي * رد الباقي منه * اي
من الاجير * به * اي بالحساب اي رد الباقي من الاجير اي ويرد اوارث من
الاجير باقي الاجرة بالحساب * ايضا * لانه لم يستاجرهم ويحتمل ان يريد وفي
رد ما بقي من الاجر اي ما خرج عن مقدار عمل الاجير والمعنى واحد * وقيل
لا يجد * وارث رب العمل * (منه ردا) * بل يجبس الاجرة كلها ويتم العمل لان
العامل ومحل النفع موجودان * (الا ان رضي) * الاجير ان يرد بالحساب

(باب)

ان مات اجير عمل معين
وتد نقد له المعلوم قبل
الانتماء وارثه فيه وفي
رد الباقي بالحساب ووارث
رب العمل ايضا ان مات في
تخلية الاجر لانتمائه ورد
الباقي منه به ايضا وقيل لا
يجد منه ردا الا ان رضي

ويجنون الاجير او رب العمل الجنون المانع عن العمل ونحو ذلك من الموانع هو
في حكم الموت فيقوم الولي مقامه فيستعمل احدا مقام الاجير الذي هو
وليّه ويرضى ولي رب العمل بعمل اجير وليه الا ان كان الاجير او رب العمل
بعد حدوث الحدث يفهم ويعقل ويفهم غيره وهو يلي الاستعمال او الرضى على
حد مامروان مائتا جميعا او حدث فيها جميعا حادث او حدث في احدها حادث
ومات الاخر فورثة كل بمقامه او ولي كل بمقامه ان لم يكف بنفسه قيل وسبب
اختلافهم هل عقد الاجارة لازم فلا يجد الوارث مثلا الا امضاء ما عقد مورثه اذ
نقد وشرع في العمل او غير لازم فللوارث مثلا الرد والحساب ولو نقد وشرع والمختار
عندهم انه اذا شرع في العمل لزم ولو لم ينقد ويبحث في ذلك بان الظاهر ان سبب
الخلافا هل الوارث مثلا بمنزلة موروثه فلا يجد حل ما عقد مورثه سواء كان الاجير
او المستاجر او مائتا جميعا او ليس بمنزلة مورثه فلي الشق الاول يكون الخيار للوارث
ولو على القول يلزم عقد الاجارة لانه يقول الباقي من الامر انما لي امره اذ واللزم
بيدك وبين موروثي وعقد الاجارة في نفسه مختلف فيه هل هو لازم سواء كان هو
سبب الخلاف في مستاتي الباب ام لا * فتحصل في عقد الاجارة * والكراء * انه
لازم مطلقا * شرع او لم يشرع نقد او لم ينقد * او جائز مطلقا * كذلك * وهو المعمول
به في * احكام حكام * بلادنا * بالدية يسجن وغار دابة ومليكة وبنورة وعطانة وليس
بصحيح والمختار عند الشيخ فيما يظهر من بعض المواضع من كلامه انه لازم بالشروع
وهو المذكور بقوله * اولا * لازم بالشروع * فهذه ثلاثة اقوال اشار الى رابعها بقوله
* اوبه * ونقد الاجرة * كلها لا بالشروع وحده ولا بالنقد وحده وهو المختار عند
الشيخ في بعض المواضع خامسها انه لازم بالنقد ولو بلا شروع * اقوال * والصحيح
عندي القول باللزوم مطلقا ولا سيما في كراء الدور وغيرها وكون عدم النقد يودي
الى الشبه ببيع الدين بالدين لا يوجب بطلان العقد بل ضعفه للاجماع على جواز
الاجارة بلا نقد ولم نرا احدا منعها وبطلها اذا لم يكن النقد وفي الاثر من عمل بالاجرة
الى اجل جاز ولو عمل ذهباً او فضة بوزن من الذهب او من الفضة لانه عمل لا
يدخله الربا وهذه الاقوال على اطلاقها وليس كما قال بعض المشاركة مانصه وان

فتحصل في عقد الاجارة
انه لازم مطلقا او جائز مطلقا
وهو المعمول به في بلادنا
لازم بالشروع اوبه ونقد
الاجرة اقوال

استأجره يوماً أو شهراً أو سنة في عمل معين ثبت ذلك عليهما بلا خلاف نعمانه ولولم
يدخل في العمل اه الا ان اراد بقوله بلا خلاف نعمانه انه لم يطالع على خلاف فيه
فان كان فانه لم يطالع عليه ولم يرد الكناية عن نفيه اصلاً وهذه الاقوال ذكرها ابو
عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سقة غير الاجير استفادها من كلام الشيخ يني كلامه
تارة على قول وتارة على آخر والغالب في سبب ذلك حكاية انه يحكي الاثار المختلفة
ويدخل عليها بالاستدلال والترجيح رضي الله عنه وهي اقوال مذكورة في الكتب
مفارقة ذكرها الشيخ في كلامه بعضاً بتصريح وبعضاً بتأويل وليس كما قال الوراني
تلميذ ابي عبد الله محمد بن عمرو انه لا قائل بان عقدها لازم مطلقاً ولانه لا قائل بان
عقدها لا يلزم الا بالشروع والنقد جميعاً وليس ابو عبد الله لم ياخذ القول الاول الا
من قول الشيخ فعلى الاجير ان ياتي له بالعمل اول الوقت فضلاً عن ان ينفيه بان
المعنى ان الاجير اذا اراد الدخول في العمل فالواجب ان يدخل اول الوقت الا ترى
الى قول الشيخ رحمه الله في باب الطواري على العقدة اختلفوا في عقد الاجارة هل
هو عقد لازم كالبيع والعقود اللازمة او عقد غير لازم كالجمل والشركة فتراه اطلق
قولاً بالزيم ويدل على ارادة الاطلاق التشبيه بالعقود اللازمة فان العقود اللازمة
تزم بالنقد ولا شروع في شيء وتراه اطلق قولاً بعدم الزيم ويدل على ارادة
الاطلاق التشبيه بالجمل والشركة وصرح بالثاني في قوله والذين قالوا انه عقد جائز
جوزوا الرجوع لمن اراده من الاجير والمستاجر دخل الاجير العمل اولم يدخل نقد
الاجرة اولم يتقدما وفي قوله بعد وقد فرض الكلام في نقد الاجرة والشروع ما نصه
وذلك عندي على قول من ذهب الى ان الاجارة عقد جائز وليس بلازم والله اعلم
ولا نسلم ان قوله وامان قال عقد الاجارة عقد لازم اذا دخل الاجير في العمل
انه هو القول الاول مقيداً بالدخول بل هو ثالث جزم اليه مقابلة قوله في الاول
دخل الاجير في العمل ام لم يدخله وفي الاثر ان اعطاء ما ينسجه ثوباً اذا طلبه فقال
له ارده لي لا حاجة لي به ملك ثم جاء به معمولاً فله عنه مثله وهذا على ان العقد
لازم والام يكن له الاجرة مع قول معمول له قبل العمل لا تعمل وكذا ما شبه ذلك
ومن استوجر لري كذا * اي لري الابل مثلاً هكذا بلا ذكر عدد منها ولا تعيين

ومن استوجر لوعي كذا

او عمل بعضه بعد العتق عمل بعضاً قبله او لم يعمل * فان علم * العبد * به *
اي بالعتق وعمل مع ذلك * عدم تبرعاً * على عامله * في الحكم * بما عمل بعد عمله
بالعتق فلا يدركه على رب العمل واجرة ما قبل العتق لسيدته واما فيما بينه وبين
الله فله على رب العمل اجرة ما عمل بعد العتق ولو علم بالعتق ان لم يكن في نيته
ان يعمل بلا اجرة علم به رب العمل ام لم يعلم وقيل يدرك عليه الاجرة اجرة عمه
بعد العتق فيما بينه وبين الله وفي الحكم وهو قول من قال من عمل بلا امر من له
العمل له الاجران لم ينهه وكان ممن يعمل بالاجران علم رب العمل وقيل ولو لم
يعلم لان المنفعة له * والا * يعلم العبد بالعتق * فله كراه * مثله على رب العمل *
فيما عمل بعد العتق * ويرجع * رب العمل * به على رب العبد * ان كان قد
اعطاه اجرة على عمل العبد او اعطاه بعضها ولم يعمل الا بعد العتق او عمل قبله
وبعده وكان ما قبله اقل مما وصل السيد فيرد منه وان لم يعطه شيئاً فلا رجوع
عليه بشيء * ومن كرى داراً * او بيتاً او نحوهما اي اكرها المكثري * كراه *
* معلوم نقد * باسكان القاف اي منقودا وهو فعل مبني للفعول مسكن القاف
او مكسوره * سنة * بالنصب على الظرفية وهو متعلق بكري او اقل من سنة
او اكثر * معينة * متصلة او منفصلة وكذا غيرها من المدد * ثم اخذت ظاهراً
من ساكنها بعد ان سكن فيها بعضها * اي بعض السنة وكذا بعض مدة جعلت
بينهما * حتى انتفى الاجل فلا رد على ربه * اي رب الدار وكذا غير الدار
* لقدرا المنع * لان ذلك مصيبة نزلت على المكثري قصد بها فكان ممن اشترى
داراً فانهدمت بلا غرر فانه لا يدرك على بائعها وكذا لو منعها في وسط المدة او في
اولها او منعه مرة بعد اخرى فلا رد في ذلك وان لم يتقدوا لم يسكن فيها بعد المدة
فانه اذا لم يتقدفليس له الا كراه ما سكن وان لم يسكن شيئاً فلا شيء له كما يذكروا المصنف قريباً
ومن قال يلزم عقد الاجرة بلا دخول فلا رد لما يسكن فيها ومن قال يلزم بالدخول بلا نقد فلا
رد لما يسكن ومن قال لا يلزم ولو دخل ونقد فله الترك حين منع منها ويشهد على الترك فلا
يكون لربه الا كراه ما قبل الاشهاد * ولزمه * اي لزمه الرد لقدرا العمل * بالا مرام
له ولغيره * كفاصعب الجميع الناس او غالبهم او للناس الا من له عنده جاء او ذلوا

فان علم به عدم تبرعائي الحكم
والا فله كراه مثله على رب
العدل ويرجع به على رب
العبد ومن كرى دارا بعلوم
نقد سنة معينة ثم اخذت
ظالما من ساكنها بعد ان
سكن فيها بعضها حتى
انقضى الاجل فلا رد على
ربها القدر المنع ولزمه بالامر
العام له وتغيره

مدارة لان ذلك بمنزلة المصيبة التي جاءت من قبل الله تعالى كالمدم مثلاً فذلك
كان له الرجوع والله اعلم قاله ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي ستة * وكذا ان
حبس * المكثري حبسه ظالم في حبسه او صاحب الشيء او حابس محق غير
صاحبه * حتى انقضى * اجل الكراء فلا رد على رب الدار كذا في الاثر قال الشيخ
ولا فرق فيما يوجب النطرين هذه المسئلة ومسئلة العبد والدابة والله اعلم يعني
فيكون فيها قولان الرد كما في الاثر وعدمه كما في مسئلة العبد والدابة وهذا
على ان مراده بهذه المسئلة مسئلة الدار مطلقاً في انه ان تعد الاجرة
وشرع في السكنى فليس على رب الدار رد شيء على القول الذي صدر به
وقد مر ان الراجح عنده الثاني لا الاول ولو صدر به وفي ان هذه مصيبة نزلت
بالمستاجر لافرق فيها بين العام والخاص لان الدار مما يجري عليه معنى البيع وقيل عليه
الرد لتعطيل المنفعة وان المصيبة نزلت بصاحب الدار وان لم ينقد فليس عليه الا
بحسب ما سكن وان لم يشرع في السكنى فلا شيء ولو نقد لان لكل الرجوع هذا
مقتضى المساواة بين المستلذين ان كان هو المراد بعدم الفرق بينهما وان تخالف
كلام الاثر في بعضها وعدم الفرق ظاهر اذا سكن فيها الجبار او اغلقها لان المصيبة
نزلت بالمستاجر لا بمحل المنفعة ولذلك جزم في الاثر في مسئلة الحبس بعدم الرد
وهو ظاهر ان نقد الاجرة وشرع في السكنى وان لم يشرع فله ان يشهد انه رجع عن
تلك الاستجارة ولا يلزمه شيء ويحتمل ان يريد بقوله هذه المسئلة مسئلة الدار
التي قبل قوله وكذلك ان اخذه سلطان الخ فان مقتضى القياس انه لا فرق بينهما
وبين مسئلة العبد والدابة لان المانع في كل منهما قائم بمحل المنفعة فيجري فيها
القولان السابقان في مسئلة العبد والدابة في الامر الخاص والعام ولا يجزم بعدم
الرد في احدهما وبالرد في الاخر كما جزم صاحب الاثر بعدم الرد * وان وقع ذلك *
المذكور من الحبس او من اخذ الدار مثلاً منه او المنع من السكنى حتى انقضى الاجل
* قبل الدخول فيها * في الدار وكذا مثلها * وجب الرد * لما قبض الاولى قول
من قال عقد الاجارة لازم * ولو نقد * اي والحال انه نقد وان لم ينقد لم يتصور
الرد لعدم ما يرد فلا يرد للمكثري لعدم ما يرد ولا ياخذ منه وان قيل الرد شامل

وكذا ان حبس حتى انقضى
وان وقع ذلك قبل الدخول
فيها وجب الرد ولو نقد

رد ما قبض ان قبض ولرد ما لم يقبض بمعنى فرك قبضه لزم استعمال اللفظ في
حقيقته ومجازه نعم لا يشكل استعمال الرد في معنى ابطال العقد فيشمل ذلك كله
وان دخل بعد المنع او الحبس ونحوهما اعطى كراء ما سكن فقط وهكذا كلما منع
بذلك ثم سكن وقد علمت متى يلزم عقد الاجارة على الخلاف * وان هدمت *
بعد الدخول كلها او بعضها وكذا نحوها * قبل التمام * تمام الاجل وقد نقد * اجبر
رئيسها * وكذا ما اشبهها * ببناءها واصلاحها * ويسقط له من الكراء ما يقابل
ايام تعطيلها بالاصلاح او يعوض اياماً * او يرد الباقي * من الكراء * ان امتنع *
من البناء والاصلاح على كل قول من اقوال عقد الاجارة لزوال محل المنفعة المخصوص
وانما وجب الرد اذا امتنع لان الاصلاح والبناء في طاقته فوجب عليه الرد باتفاق
اذا امتنع منها بخلاف العبد والدابة ففيهما الخلاف اذا مرضا او ماتا لان صحتها
ليست في طاقته فلا يرد. الكما شيئاً على ما مر وان انهدم البعض فقط ولم تكن
على المكثري مضرة فيه ولا تنقص مصلحته لم يجز على البناء ولا على رد الباقي وان
هدمت قبل الدخول فمن شاء منها ترك الاجارة عندهم يقول تزم بالدخول
وغيره ايضاً لزوال محل المنفعة الذي عقد عليه بخصوصه * وان اتم البناء بعد
انقضاء السنة * او مع انقضاءها وكذا ما عقدا عليه من مدد الكراء وكذا يجاسب
بما تعطل به من الاصلاح داخل المدة وقد دخل قبل الانهدام * وجب الرد لمافات *
اي لكراء مافات من السكنى بالانهدام * او يتفقا * بالنصب بان مضرة جواز
عطفاً لمصدره على الاسم الخاص وهو لفظ الردي وجب الرد والاتفاق على * ان
يسكنها بقيتها * اي بقية السنة وكذا غير السنة * بعد البناء وقيل له السكنى *
بعد البناء الذي مع انقضاء الاجل او بعده * لا الرد * لما بقي * ان لم يتفقا عليه *
اي على الرد وهكذا وانهدمت بعد البناء والاصلاح ولو مراراً فالقول الاول له
الرد شاء صاحب الدار او ابي الا ان اتفقا معاً على السكنى والثاني بالعكس وهو ان
له السكنى شاء او كره الا ان اتفق مع صاحبها بالرد ووجه الاول ان الكراء وقع
على مدة مخصوصة في شيء مخصوص فمافات من المدة فاستلحقه من وقت آخر عقدة
اخرى ولا يجب على الانسان ان يعقد عقدة في ماله في الجملة ووجه الثاني انه نقد

ان هدمت قبل التمام اجبر
رئيسها ببناءها واصلاحها
يرد الباقي ان امتنع وان اتم
البناء بعد انقضاء السنة
وجب الرد لمافات او يتفقا
ان يسكنها بقيتها بعد البناء
وقيل له السكنى لا الرد ان
لم يتفقا عليه

له وشرع في السكني وان القوات من المدة كفوات شيء من المال يجب غرم
 به اذا امكن المثل ولا يقال عقد الاجارة كالبيع وما ينزل بالبيع من ضمان
 مشاويه فكيف يكون هنا من ضمان صاحب الدار لانا نقول الاجارة لم تشبه
 البيع من كل وجه لان المشبه لا يقوى قوة المشبه به فاذلك يكون الضمان على
 صاحب الشيء في بعض المواضع وان كان محل المنفعة يجري عليه معنى البيع
 لان الاجارة لا يقطع فيها النظر عن المنفعة مطلقاً بل اذا امكن تحصيلها
 من المحل ولو بعد ذلك لا يذهب مال المستاجر هدرًا ولا يقال كيف يدرك
 بعد خروج المدة بينهما مع ان شبه الاجارة بالبيع انما هو في تلك المدة فقط لانا
 نقول انما يدرك ذلك بعد الاجل لانه يدرك عليه اصلاحها قبل الاجل فادراك
 الاصلاح بمنزلة ادراك السكني فاذلك لم تنفته السكني بفوات المدة وان لم يدخل في
 البناء والاصلاح الا بعد تمام السنة او غيرها من المدد وقد وقع الهدم قبل تمام
 يكن له الا الرد ان لم يرضيا معاً على السكني واذا لم يدخل في البناء والاصلاح قبل
 الانتضاء لم يدرك عليه المكثري ان يبني ويصالح ولو على القول الثاني في كلام
 المصنف امكنه الدخول في البناء والاصلاح قبل تمام ام لم يمكنه تعمد ترك
 البناء والاصلاح ام لم يتعمد طالبه المكثري قبل تمام الى البناء والاصلاح ام لم
 يطالبه وان لم يعين سنة او مدة بل اطفا سنة من السنين او شهرا من الشهور
 او نحو ذلك فانهدمت ثم بني تعينت السكني بعد البناء والاصلاح
 ويدرك عليه التعجيل للبناء والاصلاح بحسب الامكان بلا اضرار فان توافي او ابى
 مع الامكان ولم يطق على الانصاف منه بالجبر على البناء والاصلاح جبر على الرد
 ان اراد المكثري ويتصور ذلك بان يدخل في السكني اول سنة من السنين ثم
 تهدم او في وسط سنة ثم تهدم او نحو ذلك فحاصله ان يبني ويصالح ويتم عدد
 السنة من السنة الاخرى للسكني وان هدمت ايضاً بعد البناء والاصلاح فكذلك
 ولو مراراً مرة بعد اخرى الا ان تبين الاضرار بذلك للمكثري واراد الرد فله وان
 لم يتقد فله كراء ماسكن المكثري في مسألة تعيين السنة ومسئلة عدم
 تعيينها ومن كرى اي اكرى لغيره داراً او غيرها كراء معلوم

وان لم يعين سنة تعين
 السكني وان لم يتقد فله
 ماسكن ومن كرى داراً
 معلوم

نقد نعت لكراء احوال منه او من ضميره في معلوم ان جعل بصيغة الفعل
 شهراً معلوماً متعلق بكري او اقل من شهر او اكثر ثم سافر مكثرياً
 او غاب عنها بعد الدخول اي دخولاً بالسكني ان كان قد اكراها للسكني
 او بالخرن ان اكترها له او بهما ان اكترها لهما او باحدهما او اكترها مطلقاً وشرط
 الدخول ليكون عقد الاجارة لازماً لوجود النقد والدخول في العمل وان لم يدخلها
 فقيه خلاف عقد الاجارة حتى انسلخ الشهر او غيره مما كان بينهما اجلا
 او رجع قبل انسلخ المدة ولم يسكنها بعد الرجوع او حضر ولم يسافر لكنه لم
 يسكنها مثلاً بعد ان سكنها بعض المدة حسب عليه الاجل كله ما سكن
 وما لم يسكن او اراد حسب عليه الكراء كله او اراد حسب عليه وقت سفره عنها
 كما يحسب عليه وقت عدم سفره والمصدق واحد لان ذلك جاء من قبله الاعلى
 قول من قال له الرجوع ولو دخل ونقد له فانه ان اشهد حين اراد السفر والغيبة
 او الترك فخرج منها انه قد رجع عن الكراء واعلم صاحبها بذلك فإله الا ما يقابل
 ماسكن وان لم يعلمه فله الكراء تاماً وقيل له ما يقابل ماسكن من الكراء واجرة
 المثل لما بعد ولا يبعد ذلك عند من قال يازم الاجارة بالدخول والنقد ولو اشهد
 فعليه الكراء تاماً وان نقد ولم يدخل فلا يحسب عليه كراء مالم يسكن عند مشروط
 الدخول ويحسب عند من لم يشترطه الا ان اشهد انه فسخ العقد واعلم صاحبها
 وقيل في مكثري دابة لحرث او طحن او نحوه من الاعمال او للعمل مطلقاً
 او ماله لما يعمل بها كذا يوماً او اقل او اكثر بدينار او اقل او اكثر
 فذهب بها او بذلك الشيء الذي اكثري الى يته او حيث شاء
 فحبسها او حبس ذلك الشيء اياماً او يوماً او يومين او شهراً او اقل من
 ذلك او اكثر ولم يعمل ورهبها لا يعلم بذلك المشار اليه بقوله لم يعمل وهو
 انه لا يعمل اي لم يعلم في تلك الايام انه تركها بلا عمل فله كراءها في ايام
 الحبس بعدول لانه منع تلك الدابة مثلاً عن رهبها وفي ايام العمل ان
 كان قد عمل قبل الحبس بلا عمل ما ينوبه من الكراء الاول ورجع لانه
 عطل صاحبها عن الانتفاع بها وقد اخذها على الكراء وان كانت الاجارة على

نقد شهراً معلوماً ثم
 سافر مكثرياً عنها بعد
 الدخول حتى انسلخ حسب
 عليه وقيل في مكثري دابة
 لحرث او طحن او نحوه
 كذا يوماً بدينار فذهب
 بها الى يته فحبسها اياماً ولم
 يعمل ورهبها لا يعلم بذلك
 فله كراءها في ايام الحبس
 بعدول ورجع

العيب من الكراء فله الثبوت عليها ويعطي الكراء تاما واذا عمل بعد العلم بالعيب
لزمه ولا ارش وكذا اذا صدر منه دال الرضى وقيل اذا كان الخيار لاحد المتقابلين
كان ايضا للاخر فلا تثبت العقدة اذا لم يرضها احدهما وقيل عقدة الكراء
ثابتة وينقص من الكراء ما يقابل العيب وعلى هذا القول يدرك الارش ولو عمل
بعد العلم او صدر منه ما يدل على الرضى مالم يصرح بانه ترك الارش فحينئذ لا يدرك
الارش وقد تقدمت العيوب في البيوع فالعيوب هنا هي العيوب هنالك فيعاب
مسكن ان كان فيه سوس * كالارض او كان يسوس فيه الطعام * او سكنه
مجدوم قبل او كان قريبا منه في الوقت * اي في المدة التي جملوها مدة الكراء
او سكن قريبا منه ولو يوما او اقل يعني ان القرب عيب ان كان حال الكراء وان كان
قبل وانقطع فليس بعيب * او * يعاب * دابة ان ركبها * مجدوم * وثوب
لبسه * مجدوم * قبل وطعام صنعته * او طعمته * وكذا الابرص * ان سكن
المسكن قبل او كان قريبا منه في الوقت او ركب دابة او لبس ثوبا او صنع طعاما
او طعمته وكلامه صريح في ان البرص يعدو وذلك باذن الله وذكر الطعام منظور
فيه الى كون الطعام اجرة للاجير او مستاجرا على ملاسته بحمل او اصلاح او نحو
ذلك من المباشرة وكذا كل ما باشره مجدوم او ابرص والحاصل انه صح ان المكري
معيب من عند مكريه او الماخوذ اجرة معيب كذلك فالحكم الرد او رد النقص وجميع
ما ذكره يصح ان يكون مستاجرا على عمله او عمل فيه وان يكون اجرة * ومحل
الكراء ان ريب * بانه ماخوذ غصبا او مرقه او غررا او ربا او على معصية او على طاعة
ان اعترف صاحب الشيء له بانه مريب او بين وجه الرتبة ويعطي للمكري كراء
الماضي * وان استحققت دار او دابة او عبد * او ثوب او شيء ما من الاشياء التي
تكري * من مستاجر قبل التمام * تمام اجل الكراء متعلقان باستحققت * وقد
نقد * الكراء * وجب * على المكري * رد الباقي * من الكراء او المستاجر
المكثري * بالحساب * بحسب كم بقي من الاجل فيرد له ما يقابله من الكراء وبحسب
لنفسه في الحكم ما يقابل ماضى كما قال * لا الماضي * من الكراء بمضي ما يقابله
من الاجل فان المكري بحسبه نفسه * في الحكم * واما فيما بينه وبين الله فانه

فيعاب مسكن ان كان به
سوس او سكنه مجدوم قبل
او كان قريبا منه في الوقت
او دابة ان ركبها وثوب
لبسه قبل وطعام صنعته وكذا
الابرص ومحل الكراء ان
ريب وان استحققت دار او
دابة او عبد من مستاجر قبل
التمام وقد نقد وجب رد
الباقي بالحساب لا الماضي
في الحكم

يلزمه ان يرد الى المكثري ايضا لان العقدة باطلة واذا بطلت فان الثمن يرجع الى
من خرج من يده كمن غصب شيئا فباعه فانه يرد الثمن للمشتري وان لم يستحق
الشيء الا بعد تمام المدة لم يدرك في الحكم المكثري على المكري رد شيء
* ولا يدرك مستحق على مستاجر * بكم الجيم وهو المكثري * كراء ما سكن
فيها * اي في الدار * او * كراء ما * استعمال * من دابة او عبد او غير ذلك
* فيه * اي في الحكم * ايضا * ويدركه فيما بينه وبين الله عليه وكذلك
لا يدرك المستاجر المكثري على المكري رد ما وصله من الكراء مما قابل ما مضى من
الاجل في الحكم ولا يقال هذا لا يتوهم فلا يحسن التعرض له فحينئذ يقرأ قول
الشيخ ولا يدرك عليه رد الذي ينوب ما مضى الخ بالبناء للمفعول والفاعل
المحذوف هو المستحق او بالبناء للفاعل الذي هو المستحق لا نأقول يتوهم ان المكثري
يطلب المكري بالرد لظهور ان الشيء ليس ملكا للمكري فيحالل المكثري المستحق
او يعطيه كراء المثل فيحسن ان يقرأ بالبناء للمفعول والفاعل المحذوف عام للمستحق
او المكثري ولا يدرك المستحق ولا المكثري على المكري الرد لما قابل الماضى من
الاجل في الحكم ويدرك المكثري رد الباقي واما فيما بينهما وبين الله فان المكثري
يدرك على المكري رد ما وصله ولا يعطيه مالم يصله ولو انتفع حتى تم الاجل لان الشيء
ليس له ويدرك المستحق عليه كراء مثل ما استحققه لا ما اكراه به او مثله سواء
استويا او كان احدهما اكثر لان عقدهما باطل في نفس الامر فلا اعتداد به بل يرجع
الى كراء المثل وله ان يغرم المكري او المكثري فيما بينه وبين الله فان غرمه المكري
فلا شيء على المكثري لرب الشيء لانه قد اخذ عنه شيئا ولا للمكري لانه هو
الذي ضيع مال نفسه باكراء مال الناس لغيره فوصل بذلك الى الخسارة والظالم احق
ان يحمل عليه وان لم يكن المكري ظلما في اكراهه فانه يضمن فيما بينه وبين الله كراء
المثل ويرجع على المكثري بما اعطى لانه انتفع وان غرم المكثري في عتاء المثل وكان
المكري ظلما رجع المكثري على المكري لانه معذور ولان الظالم احق ان يحمل عليه
وان لم يكن ظلما فلا يرجع عليه وانما لم يدرك المستحق على احدهما في الحكم لان
الشيء المستحق يرجع لصاحبه كما خرج من يده وقد مر ان غلة الشيء

ولا يدرك المستحق على
مستاجر كراء ما سكن
فيها او استعمال فيه
ايضا

المستحق لصاحبه فيما بينه وبين الله واما في الحكم فيمسكها المشتري المستحق منه لان الشيء المستحق لم يستحقه صاحبه الا في الوقت الذي استحقه فيه من يد المشتري لانه لا يخرج من يد المشتري الا كما دخل ولعلمهم اعتبروا في ذلك ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان * وان لم ينقد دفع كراء ما انتفع به مكثر * الى المكري تنازع فيه دفع وانتفع * فيه * اي في الحكم * ايضا * لا المستحقه * واما فيما بينه وبين الله فانه يدفعه مستحقه قيل والذي يظهر انه اذا لم ينقد فانه يدفع كراء المثل للمستحق اذا كان المكري غاصبا كمسئلة راعي الغنم المتقدمة اذا خرجت الغنم حراما حيث يدفعها لاصحابها لا للغاصب وليس كذلك لظهور عدم مساواة الشيء لمكراه اذا الشيء المستحق استحق بذاته فلا يرد الا الى مستحقه يوم استحق واما غلته فقد مضت قبل استحقاقه والله اعلم * باب * في ضمان الاجير والمكثري * ضمن الاجير * اراد به ما يشمل المكثري على طريق عموم المجاز لا بطريق استعمال الكلمة في معنيها وايضا ان الاجير والمكثري كليهما بمعنى واحد وهو الذي في يده مال غيره على اجر معلوم للعمل ويدل لذلك الشمول قوله او اكثري يمتا شرا الخ * ان تمدي اتفاقا * قال بعض المخالفين يد المكثري على الدابة والثوب يد امانة مدة الاجارة وكذا بعده في الاصح استصحابا لما كان وبهذا قال ابو حنيفة والثاني يضمن وبه قال مالك كالمستعيراه وفي قوانين الاحكام الشرعية من اكثري عرضا اوداية لم يضمن الا بالتعدي لان يده يد امانة بخلاف الصانع فانه يضمن ما غاب عنه اذا كان قد نصب نفسه للناس ولو عمل بلا اجر وقال ابو حنيفة لا يضمن من عمل بلا اجر وللشافعي في ضمان الصانع قولان ولا ضمان ان قامت ينة التلف واختلفوا هل له الاجرة ان تلف بعد تمام العمل ويضمن كل ما جاء على يده من حرق او كسر او قطع اذا عمله ولا يضمن ما لم يعمل به كحرق الثوب في قدر الصباغ والخبز في الفرن وتقويم السيوف الا ان تعدي ومن ذلك الطبيب والحنان والبيطار وقال الغرس والحجام لاضمان عليهم ان لم يتعدوا وان اخطوا فلي العاقلة ولا ضمان على صاحب السفينة خلافا لابي حنيفة اه * وان بتضييعه مستاجر عليه حتى هلك * مات او حتى ضاع منه جزء او منفعة كقطع عضو او بطلان نفعه

وان لم ينفذ دفع كراه ما
انفع به مكثر فيه ايضاً
لا المستحقة

(باب)

ضمن الاجير ان تعذ
اتفاقا وان بتضييعه المستاجر
عليه حتي هلك

وكان كساره * او تلف * فسد او فات هو او المنفعة * بتدليسه في العمل * وصوابه
في ذلك الحيوان وغيره ويختص الموت بالحيوان ومثله النبات وذلك مثل ان يستاجر
على رعي غنم فينام عنها الا ان غلبه النوم على عصاه او يولي عنها وجهه فتلف
بالمروء او ياكل الذيب منها او يجرحها او يعطى الاجرة على عمل ياب من خشب
فيكسر الخشب لعدم اتقائه العمل بان ضرب بشدة فوق ما يصلح او يعمل بثالة
تكسره * او اكرى * عطف على تدي عطف خاص على عام لكن باعتبار سكنى
الضعف مجاوزة الحد فانها من التعدي وهما تلف نفع * بيتا * او هارا او مسكنا
* شهرا * او اقل او اكثر * فسكه * او خزن فيه او اكرى الخزن * ضمه * وهو شهران
او ضعف تلك المدة التي هي اقل من الشهر او اكثر منه او سكن او خزن اكثر من الضعف
او اقل ومثال تلف البيت ان يسكنه فوق المدة فيكسر خشبه او تنحصره او شيء منه
به بعد المدة * او دابة لحمل * شيء * معلوم * الى معلوم حمل اكثر الى المعلوم
* او * دابة * لحمل مطلقا مدة معلومة الى مكان معين فجاوزه * اي جاوز
المكان او الزمان واذا فعل تلك المجاوزة * ففعل * اي قال عبد الله بن عبد العزيز
* لزمه كراء ما اتفقا عليه وضمنها * كلها ان عطبت كلها او بعضها ان عطبت
بعضها وقبل المجاوزة هي في يده كإمانة وبعد المجاوزة كانت في ذمته * في الزائد *
اي كانت في ضمانه فيما زاد على المكان المعين فان عطبت فيه فعليه قيمة عطبها
ولا شيء عليه ان لم تعطب كما قال * بلا كراء * على الزائد * مطلقا * اي عطبت
ام لم تعطب ولزمه الضمان عند ابن عبد العزيز ولولزمه كراء المثل على الزائد والضمان
لا يجتمع عليه الضمان والكراء وهما متنافيان لان الكراء يناسب انها ليست في
ضمانه اذ لو كانت في ضمانه كمالك الانسان فانه في ضمان الانسان ضاع عليه لم يلزمه
الكراء بل يكون الخراج بالضمان وكونها في ضمانه يقتضي ان لا كراء عليه ويحاج بان
كلا من الزيادة والعطب من عمله فيأزماته معا ان عطبت كالكراء الاول كما هو
قول ابي عبيدة وكذا يقال ايضا في قول الربيع الاتي فانه ايضا يقول لا يجتمع
الضمان والاجر لكنه اراد الضمان بالفعل بان تعطب فيعطى قيمة العطب واراد ابن
عبد العزيز بالضمان دخول الدابة في ضمانه وانها ليست كالإمانة * وقيل * اي قال

اوتلف بتدليس في العمل
 او اكترى بيتا شرا
 فسكنه ضعفه اودابه لمل
 معلوم او لمكان معين
 فجاوزه فقبل لزمه كراه
 ما اتفقا عليه وضمنها
 في الزائد بلا كراه مطلقا
 وقيل

الربيع ومشايخ من اصحابنا الحضرميين ومحمد بن سلامة المدني رحمهم الله لزمه كراه ما اتفقا عليه نفسه **كراهه** اي كراه الزائد اي العناء الذي يقدره العدول على العمل الزائد سواء كراه لشبهه **ايضا** ان سلمت وضمنها **كراهه** دون كراه الزائد **ان عطيت** في الزائد فيعطي قيمة عطيتها وكراه ما اتفقا عليه دون الزائد كما مر لانهم قد الزموا ضمان عطب الدابة كأنها ملكه فكان ذلك كما يقال الخراج بالنهان ويجاب بان العمل والعطب جميعا من عمله فانزم الكراه على الزيادة وقيمة العطب كما هو قول ابي عبيدة **بلا كراه** **ما زاد** **وقيل** **اي قال** ابو عبيدة رحمه الله لزمه كراه ما اتفقا عليه مطلقا وقيمة عطيتها ان عطيت **كراهه** **اي كراه** الزائد بتقدير العدول **ايضا** مطلقا **عطيت** ام لم تعطب قال له محمد بن سلامة من اين فقال من حيث لا تعلم يعني والله اعلم من حيث ان كراه ما اتفقوا عليه لزمه بعمله كما اتفقوا وكراه الزائد لزمه بعمله بمال الناس ومال المسلم لا يحل الا باذنه او بآثر او نحو ذلك والعطب انما جاء بعدما لزمه كراه الزائد فازمه قيمة العطب بعدما اشتغلت ذمته بالعمل الزائد فكان كراه اكثرى دابة فعلى بها ما اتفقا عليه ثم زاد ثم قتلها وكن لزمته حدود ثم لزمه القتل فانه يخرج منه الحدود واحد بعد واحد ثم يقتل ولا يقتصر على قتله على الصحيح وكن قتل رجلين وله مال فاراد اولياء احد الرجلين الدية واراد اولياء الاخر القتل فانه يقدم الاعطاء ثم يقتل ولو امكن ان يعطوها اولياءه بعد قتله ولا يقال ان العطب في مسئلة ناقد تقارن اسبابه ومقدماته العمل الزائد ثم يكون بعد فليأخذ حيثما اما قيمة العطب واما الكراه الزائد وقيمة العطب اولى لانا نقول مقارنتها لا تزيل الكراه الزائد ولا قيمة العطب عنه لان العطب كان به فكيف يزاح عنه ضمانه والعمل الزائد انتفاع بمال الناس فكيف يسامح في العناء وقول الربيع وقول ابن عبد العزيز مجتمعان فيما اذا عطبت فانها جميعا بقولان يلزمه العطب فقط دون عناء الزيادة ويفترقان في عناء الزيادة اذا لم تعطب الزمهم الربيع دون ابن عبد العزيز واجتمع ابو عبيدة معهما في ضمان العطب باعطاء قيمته ومع الربيع وحده في ضمان عناء الزيادة ان لم تعطب وقال الشافعي يلزمه كراه المثل في الزيادة على كل حال واما الضمان فقال

ان كان صاحبها معها ضمن قسط الزيادة فقط مواخذة له بقدر الجناية لانها تلتفت عنها معاً وان لم يكن معها صاحبها ضمنها كلها لانه غاصب يحمل الزيادة والسفينة في ذلك كالعادة وكذا سائر آلات العمل وجميع ما يكرى فان في ذلك الاقوال الثلاثة حتى الدار اذا اكترها لمدة فزاد فانهدمت بزيادته لا يغيرها وان انهدمت بامر غير زيادته فلا يضمن انهدامها وكذا سائر الاصول المكراة واما غير الاصول فانه ضامن له ولو فسد بلا زيادة منه لانه امسكه كما لا يحل واذا كانت عطيت بحيث لا تصلح لما هي له من العمل فالحيار لصاحبها ان شاء اخذها وما نقص بالعطب وان شاء اخذها المعطب واعطى قيمتها صحيحة **ومن اكثرى دابة حمل معين فزاد** **على الحمل** **فعطيت** بسبب الحمل المجتمع عليها المعين والزيد **فهل يضمن قيمة** **عطبها** بحساب مازاد **من الحمل** مثل ان يكثر بها الحمل عشرونيات فيحمل عليها خمس عشرونية فتموت فانه يضمن ثلثها وان اكترها لعشر فحمل عشرين فماتت ضمن نصفها وان اكثرى لثلاث فحمل عشرا ضمن خمسا وهكذا يجمع مازاد على ما عقد عليه فينظر كم يكون مازاد في مجموع العدد وكذا ان عطيت بلا موت فانه يضمن قيمة عطيتها بحساب مازاد مثل ان تكسر فيقوم بكسرها فان زاد ما يكون اذا عد مع ما اتفقا عليه ثلثا ضمن ثلث قيمة الكسر وهكذا واذا مات وكان لما لكه نفع منها بعد موتها كالحمل او اجزاءها اذا خيف عليها فدبحت او نحرقت نقص ذلك مما يلزم الذي زاد وعلى هذا ينقص ابدا عندي قيمة جلدها غير مدبوغ اذا ماتت بلا ذكاة الاعناء سلخه **عليه الكراه** **المعقود** **تاما** ان بلغت الحمل **وقد عطيت** قبله وماتت عنده او بلغت فعطيت او عطيت بعد وقت البلوغ بالحمل ولا ينقص له ما قابل ضمانه بحساب مازاد وان عطيت قبل الحمل وماتت قبله نقص له من الكراه ما بقي ولزمته قيمة عطيتها بحساب مازاد على حد مامر وان زاد فبلغت الحمل فمضى بها حاملا بعد الحمل وعطيت قبل الحمل او بعده او عنده او ماتت ففيه هذه الاقوال الثلاثة التي شرع المصنف فيها باعتبار زيادة الحمل وقول ابي عبيدة وقول الربيع وقول ابن عبد العزيز وقول الشافعي باعطاء مجاوزة الحمل وكذا ان جاوز الزمان **او** **يضمن** **جملتها** **ان** ماتت على حد مامر وكراه ما اتفقا عليه **بلا كراه** **كراه** مازاد من حمل واما كراه

ومن اكثرى دابة حمل معين فزاد فعطيت قبل يضمن قيمتها بحساب مازاد وعليه الكراه تاما ان بلغت الحمل او جملتها بلا كراه

ما اتفقا عليه فانه يلزمه ايضا * او * يضمن * هما معا * كراء ما زاد وجهتها اذ ماتت
 كما ضمن كراء ما اتفقا عليه * اقوال * اصحابها الاول عندهم لان العطب جاء
 من حمل ماعين ومالم يعين جميعا وما عين قد ابيح له بالكراء المعقود اولا ولا ضمان به
 لو انفرد به عن الزيادة والكراء الاول كان لاجل الحمل والحمل قد وقع واما كراء
 ما زاد فلا يلزم في القول الاول لانه لم يعقد عليه وكان به العطب مع الحمل المعين
 وقد ازم قيمة العطب ووجه القول الثاني ان العطب جاء كله مما زاد لان المضرة
 التي كانت بالحمل المعين كانت بزيادة ما زاد فما زاد تآثر بثقله وبثقله المعين وهو
 شبهه بمن حمل على دابة حديد او حجرا لا يضرها ولما زاد حمل شيء عليها ضيق على
 الحجر او الحديد فجرح الدابة او ادخله بطنها لثقل ما زاد عليه من فوق الحجر
 او الحديد وضمانها كلها يصيرها كانهما في ضمانه وانما يكون لما ضمان واحد واما الكراء
 المعقود فشيء متفق عليه فيما بينهما على الحمل وقد حصل الحمل وثبت والقول
 الثالث عندي اصح ووجهه في الكراء المعقود عليه ما ذكرته في القولين الاولين وفي
 ضمانها كلها ما ذكرته في ضمانها كلها في القول الثاني وفي ضمان كراء الزائد اعني عناء
 الزائد ان حمل الزائد انتفاع بمال الناس بلا امر منهم فلا يهدر وقيل ان افسد الشيء
 بزيادة عمل او حمل ضمنه ولم يضمنه بالكراء المتفق عليه ولا الزائد ان كان الشيء
 مما لا يستعمل بالكراء وما تقدم كله انما هو فيما يحمل به وذكر مقابله بقوله * واما
 الضمان لمكان المصلحة * هو مكان العمل وهو ما استوجر * وحفظ المال قليل
 الحامل * على راسه او عاتقه او ظهره او بين يديه او غير ذلك * والعامل بيديه *
 كجبار وحذاء وغسال وخياط وغير ذلك ممن يعمل بيده وكذا من يعمل برجله
 او بشيء من جسده واقتصر على اليد لانها الغالب * ضمانه ان * ولولم يحدث او يضيعا
 * لما هلك بهما * بالحمل والعمل المنهويين من الحامل والعامل او بالحامل والعامل
 فالضمير لهما او للحمل والعمل وشمل ذلك ما هلك بالرفع الى راسه او عاتقه ونحوهما
 وما هلك بالوضع وما هلك في حال كونه محمولا بالسقوط منه او غيره كصادة
 حائط او خشبة او غيرها فيتضرر بها المحمول وقد ذكر بعض ذلك في قوله * فما
 سقط لحامل او عثر به او وقع * الحامل به * فهلك * المحمول كله او بعضه او بعض

او هما مما اقوال واما
 الضمان لمكان المصلحة
 وحفظ المال قليل الحامل
 والعامل بيديه ضمانان
 لما هلك بهما فما سقط
 لحامل او عثر به او وقع
 فهلك

منفعة * ضمنه وكذا رب الدابة * يضمن كضمان الحامل على جسده وكذا
 سائر المراكب البرية وسيتركهم على السفينة وان هربت الدابة فافسدت في محمولها
 ضمنه وهو داخل في كلام المصنف ولا يزاح عنه الضمان بمحدث جرح العجماء
 جبار لان الحمل قد عقد عليه الكراء وكان في ضمانه فلا يحمل على جرحها وبطل
 لهذا القول قوله صلى الله عليه وسلم من اخذ الاجرة على شيء ازمه ضمانه فان
 نقدت فلا اشكال في شمول الحديث له والا فقد عقد على الاجرة فكانه قبضها
 وانه كان ذلك الشيء في يده لنفع له فكان في ضمانه كضمان البائع ما بيده من ثمن
 والمشتري ما بيده من ثمن ولو شاركه المستاجر في النفع وانه كالمستعير وهو ضامن
 على قول ولو كان ضمانه اقوى من ضمان الاجير لان العارية في يده لنفعه وحده
 * وقيل لزم * الضمان * العامل بيده لا الحامل ولو على دابته بكراء * الاولى
 اسقاط قوله بكراء لانه معلوم من المقام والكلام مبني عليه * الا ان احدث *
 تعدي * اوضع * حفظا او وثقا ووجه هذا القول ان العامل بيده يكون اتساع
 بعمل يده فكان اولى بالضمان بخلاف الحامل فلا ضمان عليه الا ان ضيع او احدث
 وان فسد الشيء * بغير عمل يده فلا ضمان عليه الا ان ضيع او احدث وهو في يده
 كالامانة اذا لم يحدث او يضيع ولم يفسد بعمل يده والحامل كالمستاجر قوته فما عليه
 الا بما قويت عليه فلا غرم عليه ان لم يضيع او يحدث وقد ذكر الشيخ في اخر هذا
 الباب هذه العلة التي ظهرت لي اذ قال واما كل ما تلف في ايدي الاجراء مما اتى على
 ايديهم من كسر او حرق او قطع في المصنوع فهم له ضامنون لانهم الذين افسدوه
 بايديهم والخطاء في الاموال لا يزيل الضمان اه وفي التاج للحامل عناية ما سار حتى
 انكسر ما حمل وليس كالعامل بيده وان ضيع غرم واخذ كراء ما حمل وقيل انه ماخوذ
 بالمنكسر ان حمله بكراء حتي يصح له ما يعذره كصادة الدواب عند تراجها في
 الطريق والبروك والنهوض اه والذي عندي ان المزاخمة لا تكون له عذرا الا ان
 خرجت الدابة عن طاقته فان فعل العجماء جبار * وقيل لا لزوم * ضمان على
 العامل بيده ولا على الحامل * الا باحداث او تضييع بيد * وبه قال مالك وعبرة
 بعضهم اذا كريت حملا لا يحمل لي متاعي اودهني الى موضع فعثرت الدابة وانكسرت

ضمنه وكذا رب الدابة
 وقيل لزم العامل بيده
 لا الحامل ولو على دابته
 بكراء الا ان احدث
 اوضع وقيل لا لزوم الا
 باحداث او تضييع بيد

القوارير فذهب الدهن او انقطعت الحبال فسقط المتاع ففسد قال مالك لا يكون على المكثري ضمان الا ان يكون غر من عثار او غر من الحبال التي ربط بها ووجه هذا القول تنزيل ما بيده بالاجارة منزلة الامانة ولو كان له فيه تقع دون الامانة لان صاحبه جعله بيده برضاه وقبضه هو على ان مالك صاحبه باق عليه وانه في يده كالمشترك والوكيل ولا ضمان غايهما بلا تضييع وانه اميناً فيه ولا يضمن اخذ شيء يوجر عليه بحفظ كراع اوراقب على مال او ناس وشائف الا ان ضيع كاستدبار ونوم قعود واضطجاع راعيا او راقبا وتعهد نوم على عصاه ولو وافق مستقبل الغنم وقيل الراعي ضامن لما هلك من مرعيه بفتح الميم وتشديد الياء ولولم يضيع وعلى هذا اقتصر المصنف كالشيخ كانه المختار عندهما وبعبارة المصنف قبل الفصل بقايل والبالغ ضامن ان اشترعي بكراء لاب بامر غالب كاسد وعدو وسيل بلا تفريط وموت وضمن ضامن لما افسده مرعيه من زرع الناس وشجرهم ونخلهم ونباتهم المختص بهم وغير ذلك من اموالهم ولا يضمن ما افسد مرعيه من اموال الناس ولا ما افسد منه بل يضمن ربه ان غلبه نوم مع اتكاه على عصاه واقفا مستقبلا لمرعيه ويضمن ان تعمد انثوم عليها ولو نائمًا مستقبلا وان غلبه نوم عليها قاعدا متكئا عليها مستقبلا ففي ضمانه قولان وقيل لا يضمن الاجير الخاص ما فسد من مرعيه او من غيره مما استوجر عليه ولا ما افسده ذلك بعثور او غيره مما يضمن غيره مالم يعتمد وهو المواجه نفسه مدة محدودة معينة وضمن الاجير الخاص المواجه نفسه مدة غير معينة كاستاجر على عمل سنة مائة سنين والاجير المشترك الملتزم عملا مخصوصا محدودا بذمته كحمل هذا الشعير وحصد هذا الزرع ويجوز ادخال الاجير المواجه نفسه مدة غير محدودة في الاجير المشترك بل هذا اولى لعمومه لانهما مشترك فيهما بين الناس لجواز ان يواجرا انفسهما لغيره من الناس بخلاف من واجر نفسه في هذه المدة المعينة فانه لا يواجرها لغيره فهو مختص به وقال قوم المشترك من قيل له اعمل حيث شئت والمنفرد من عين له العمل وموضعه وقال الورداني قال ابو حنيفة لا يضمن من عمل بغير اجر ولا الخاص ويضمن المشترك ومن

ولا يضمن اخذ بحفظ كراع اوراقب الا ان ضيع وقيل الراعي ضامن لما هلك من مرعيه لا بالغالب ولما افسده مرعيه ولا يضمن ان غلبه نوم مع اتكاه على عصاه وقيل لا يضمن الاجير الخاص وهو المواجه نفسه مدة معينة وضمن المشترك الملتزم عملا بذمته

ومن عمل باجر والخاص عندهم هو الذي يعمل في منزل المستاجر وقيل هو الذي لم يتنصب للناس ويدل على تفسير المشترك والخاص بما ذكره المصنف ما قيل في الاثر عن الربيع بن حبيب رضي الله عنه انه لا يضمن الاجير السكائن بدار احد او محله يعمل خدمة مخصوصة او عملا مخصوصا او خدمة عامة وعملا عاما فان هذا خاص ومثله من استوجرت قوته كلها او في عمل مخصوص لمدة معينة على ان يشتغل بذلك العمل وحده في تلك المدة وضمن الذي لم يكن فيها اي بدار احد او محله فان هذا مشترك لان غالبه ان يواجر على عمل في ذمته لمدة محدودة غير معينة او على عمل محدود في نفسه بلا حد زمان فلو استوجر على عمل في غير الدار او المحل في مدة معينة لعمل غير محدود بكمية لكان خاصا ويحمل قول الربيع القولين اللذين ذكرهما الورداني ووجه القول بضمان المشترك دون الخاص ان المشترك له ان يتاخر بالعمل الى وقت يطعن فيه قلبه ويسكن فيجيد العمل وانه لعله جاء الخلل من جهة اشتغال قلبه بعمل الناس لان له ان يواجر نفسه كما مروا به يتيسر له تاخير العمل الى ان يوجد له العمل وينشط جوارحه وقلبه بخلاف الخاص فوقيته محدودة ماله الا ان يخرج للعمل ولا يواجر نفسه لغير ذلك وانه قد استوجرت قوته كلها في المعنى فما حصل في عمله بلا تضييع فذلك من جملة قوته المعقود عليها وايضا الخاص يضمن تهمة لحضوره المحل في احد تفاسيره والمشارك تقوى تهمة لغيرته عن المحل في بعض تفاسيره وقيل يضمن الذي في الدار والذي في غيرها كلاهما ان لم يكن هلاك ذلك امر غالب وفي الديوان كل من اخذ الاجرة على شيء مما في يده فهو له ضامن ما خلا الراعي اذا غلب وان ضيع ضمن وكذا الحارس للمال او النفس لا يضمن الا ان ضيع والرقاد تضييع ان يستعمل اليه لان لم يستعمل اليه وذلك ان يجيء الراعي الرقاد على غلبة وهو قائم مستقبلا ومثل ذلك ان يغلبه على عصاه قائما مستقبلا لما وان رقد قاعدا او متكئا ضمن وان تعدد الراعي فلي رؤسهم وكذا الحارس وان دخل السبع او السارق من ناحية يعض من حرس وخرج من ناحية الاخر ضمن من دخل من ناحيته ما تلف من نفس او مال وان دخل من ناحية احدهم وخرج منها ضمن وكذا ان خرج من ناحية اخرى

وقيل انه لا يضمن الاجير السكائن بدار احد يتقدم ويعمل وضمن الذي لم يكن فيها وقيل كلاهما ان لم يكن بالغالب

ليست لاحدهما لكن ان قسموا النواحي فلا بد ان تكون لاحدهم وان حرسوا بالدول ضمن كل ماضاع في دولته بتضييعه والاجرة على ماحرس من مال او نفس او منها بالقيمة ودية الاحرار وتعطي المرأة والطفل وغيرها وان لم يخافوا على شيء فلا يعطوا عليه وكذلك المداراة في ذلك كله اه ومن اكترى شيئاً فلا ضمان عليه ان لم يضع الا ان شرط عليه الضمان مثل ان يكتري ثوباً فيايبسه وادعى ذهابه * وكذا سفينة كريت لقوم ففرت يضمن ربها ان دلس بها * من حيث ضعتها او خلها او حبلها او نحو ذلك او من حيث الحمل بها وبما تستحقه او بالنقل * او جعل سياسة البحر * او جعل خدامها جهلاء بأمر السفينة والبحر ولم يعلم المكتري بذلك المذكور من الحمل وان تعمد خدامها سوء افهم ضامنون لما اولم فيها * ولا * يكن تدليس ولا جعل بسياسة البحر * فالماء عدو * اي كعدو قاهر في الاهلاك فلا يضمن صاحبه الا انه امر غالب كما لا يضمن الاجير اذا خرج عليه العدو وسلب ما في يده او خرج العدو على السفينة وسلب ما فيها او سلب السفينة من مكترها وقيل في صاحب السفينة يضمن ما فيها ولو لم يضع او يجهل او يدلس * وقيل * يضمن ان اصبحت من تحتها اوجانها بانكسار او مصادمة او غرز ولو بلا تضييع او جعل او تدليس * لان اصبحت من فوقها * بنحو ريح او ماء مما ليس بسببه وامان اصبحت من فوقها بضعف حبالها او صار بها او ما يتعلق بذلك او بعدم توثيق عمل ذلك وعقده فانه يضمن بذلك وان ضررها الحوت بلا تفریط منه فلا ضمان عليه * وللقوم ان انكسرت * سفينة * ان ياخذوا من اواحها واعوادها * ولو لم تنقل بان يلقموها ويقصدوا الخف ضرراً * ما يبركونه وينجون به انفسهم من الموت * واموالهم وان حمل فيها او بجانيها زورق او جرتة وهو اصحابها فهولاء سبق اليها بماله ونفسه كما ان الالواح والاعواد لمن سبق اليها ولا ياخذ ما يحمل عليه ماله ويندع غيره يموت والانسان اول من المال وكذا ما في داخلها من الواح واعواد موضوعة وهي لصاحبها * ولا يجدر بها منعهم من ذلك * المذكور في كلاي وفي كلام المصنف فان منعهم قهراً لزمه ما فسد مال او نفس بعينه * وقد لزمه * ان يفعل ما يقدم واموالهم من الملاك وان وصلوا ما منهم من الفرق ردوا ما بايدهم من الالواح وغيرها لصاحب السفينة وان لم يجدوه ولم يعرفوه او اسوا من الاتقاء

وكذا سفينة كريت لقوم ففرت يضمن ربها ان دلس بها او جعل سياسة البحر والافالماء عدو وقيل لان اصبحت من فوقها وللقوم ان انكسرت ان ياخذوا من الواحها واعوادها ما يبركونه وينجون به انفسهم من الموت ولا يجدر بها منعهم من ذلك وقد لزمه

معه فليبعوا ذلك ويتصدقوا بشمته ان علموا بنجاته والا فليحفظوا ثمنه حتى تتم اربع سنين فليعطوه ورثته وان لم يعلموه بعد الاربع تصدقوا به وان امكنهم ترك ذلك بلا بيع ولا مشقة تلحقهم في حفظه تركوه حتى يعطوه ورثته كذلك او يتصدقوا بشمته بعد بيعه كذلك بعد الاربع * وان خافوا غرقاً خففوا * ثقلها * بالقاء بعض المال بشراء من ربه باتفاقهم * على شراءه وعلى الضمان لثمن ما اشتروا * على المال او على الرأس * او على ان على الرأس مقدارا مخصوصاً والباقي على المال او العكس والله اعلم وان اشتراه بعضهم فالقاء ضمن وحده ولو اشترى عاينهم جميعاً الا ان اتفقوا معه على الشراء او قالوا له اشتر عايننا وان قالوا اشتر عاينا فاشترى ضمنوا واحدهم في الحكم الا ان قالوا وعليك وقيل يضمن معهم لان اللفظ قد يشمل كما شملته المصلحة وعلى البائع ضمان نصيبه فيما بينهم الا ان استثنوه وقيل لا الا ان ذكره في الضمان ولا يلزم صاحب السفينة معهم ضمان ثمن ما اشتروا ولو شرطوا عليه الا ان رضي بشرطهم لانه خرج بهم وهم راضون بثقلها وهو راض به فلا يضمن معهم وبذلك صرحوا في الديوان لكن فرضوا المسئلة فيما اذا لم يحضر اصحاب الاموال والقي هو ما التقى من اموالهم والامر سواء بل اذا حضروا يكونون اولى بعدم الضمان لهم وان ابي اصحاب الاموال من الرمي رميت قهر او ضمننت لهم ولا يضمنون معه ما احتاج اليه في اصلاح سفينته ولا ما التقى هو من ماله في تنجيتها او اسراعها واذا اعطوا على الاموال فلا يعطوا على العبيد لانهم ولو كانوا اموالاً لكن قد لزم ارباب الاموال تنجية الانفس والعبيد انفسهم ولا يلقون كما تلقى الاموال وقيل يعطون على العبيد وبه قالوا في الديوان كما مروى لم يحضر من اصحاب الاموال فالذي عندي انه يعطي معهم ولو لم يحضر وكيله او خليفته او قائمه لان ذلك مصلحة له وتلم الغائب ماله فيما يصلح له ولان ذلك صيانة له عن ذهابه الذي هو ضياع منهبي عنه مع القدرة على الحفظ فكذا يعطى من مال المجنون والطفل وعلى نفسها لان ذلك صلاح لهم وصون الا ترى ان المصنف والشيوخ نزلوا الماء منزلة العدو وهم يعطون كلهم فيما ناب اهل البلد على التحقيق فان لم يتعرضوا لهم فحسن وان اشتروا على الالتقاء فرال عنهم خوف الفرق فقيل لزمهم اشراء لانهم لم يشترطوا

وان خافوا غرقاً خففوا بالقاء بعض المال بشراء من ربه باتفاقهم على المال او على الرأس

بقاء الاحتياج الى اللقاء وقيل لا يلزمهم لان البائع قد علم انهم اشتروا العلة الا لقاء
وان رضى اموالهم بلا اتفاق لفجأة الامر فلا ضمان عليه بل عليهم لانه لم يحصل
التأخير ولا يعطى على سفينته معها * وان لم يعينوا * ان ثمن ما اشتروا هو على
المالك او الراس او عليهما او نحو ذلك كما مر * ف * هو بينهم * على الاموال *
لانهم فدوا به اموالهم واما انفسهم فلو فدوها به لكن قد لزم ارباب المال تنجية
الانفس ومن قال لا يلزم في الحكم تنجية النفس كان ذلك عنده دلي المال والنفس
جميعاً وتقدم ذلك في كتاب الحقوق * وان رماه البحر بعد قسموه ان وجدوه على
ما غرموه * متعلق بقسموه او حال من هاء قسموه وان قالوا من اخرجهم فله كذا
اوله جزء منه وعينوه جاز وكذا من اتى ماله منهم او من صاحب السفينة وكذا ان
غرق ما فيها بلا لقاء وقيل لا يجوز بجزء منه وان قال مالك ذلك من اخرجهم
فهو له فانما له غناه وقيل هو * ومن اتى ماله بلا مشورتهم فمبترع به * وقيل
يعطونه ما ينوبهم لان ذلك صلاح لهم * وغرمه وحده ان كان غيره * سواء
كان في يده بامانة او نحوها ام لم يكن وان شاورهم في اللقاء ماله او مال غيره
فاشاروا اليه باللقاء ضمنوا معه كما جرت به العادة والعادة محكمة ولا سيما في هذه
الضرورة وان لم يشر اليه صاحب المال ضمنوا له ولا يضمن ماله معهم وقيل من امر
باللقاء لا يضمن معهم في الحكم وعليه الضمان فيما بينه وبين الله كما اختلفوا فيمن
قال لاحد تزوج وعلي الصداق او حج وعلي المائة او نحو ذلك ففعل وقالوا في
الديوان واهل السفينة ان قام عليهم البحر فارادوا ان يرموا منها فانما يرمون منها
باتفاق فان رموا باتفاقهم جميعاً فما بقي من اموالهم فهو بينهم على ما نابهم مما خلف
من اموالهم ومن لم يكن له شيء من المال فليس عليه شيء واما ان رموا بغير اتفاق
فمن رضى ماله منهم فلا يدرك عليهم شيئاً وان رضى مال غيره فهو له ضمان ومن
العلماء من يقول ان رموا بغير اتفاق فهو بينهم اذ كان صلاحاً لهم وقيل ولو اتفقوا
على ذلك لا يدرك عليهم من رضى ماله وان لم يكن الا رئيس السفينة فقام عليه
البحر فرمى شيئاً فهو على قيمته ما فيها من الاموال ولا تدخل سفينته في هذا ولا
مغرمها * ولا يلتقون انساناً ولو مشركاً معاهداً * المقصود بالتقي بل وقوله شركاً

وان لم يعينوا فلي الاموال
وان رماه البحر بعد قسموه
ان وجدوه على ما غرموه
ومن اتى ماله بلا مشورتهم
فمبترع به وغرمه وحده
ان كان لغيره ولا يلتقون
انساناً ولو مشركاً معاهداً

لا قوله معاهداً وانما ذكر معاهداً لتصحيح الحكم واولى ان يقال التقدير ان كان
معاهداً ولا يلتقون عبيد المعاهداً لا ان حاربوا ولا يلتقون معاهداً لا يعطي جزية لكونه
مثلاً في عهد لصالح او لسمع كلام الله ولو لم يكن من اهل الكتاب * وجاز
حيوان * اي القاء حيوان * بعد ذبح * او نحر * ولو كان الحيوان مشركاً
* حربياً * المقصود بالتقي الحرب لا الاشراك يلتقون كل من حل دمه ولو
مؤحداً وان قلت كيف يتصور الحربي قلت بان يدخل معهم السفينة ولا يعلمونه
حربياً ثم علموه عند الخوف من البحر او علموه قبل الخوف ولم يطبقوا قبله على قتله
واطاقوا عنده او علموا واطاقوا وتركوه لمصلحة او تركوه هوناً في الدين وقد عصوا
به او دخل معهم وقد علموه قهراً او خوفاً من غيره او احدث الحرب وهو فيها او
اسروا دخلوه في السفينة ولهم قتله وابقاءه عبداً او غزوا واخذوه بالغزو والمصنف
جزم بان الحربي يلتقى بعد ذبح وهو كذلك وشله كل قتل مجز غير مذهب ووجه
ذلك في الحيوان والمشرک الاسراع بالقتل للامر في الحديث باحسان القتل روى
شداد بن اوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله كتب
الاحسان على كل شيء فان قتلتم فاحسنوا القتلة وان ذبحتم فاحسنوا
الذبحه وليحد احدكم شفرتة وليرج ذبيحته وفي المشرک انه لو اتى غير
مقتول او اتى مضرراً بما تمكن معه الحياة لا مكنت سلامته مع ان
الغرض في اللقاء ليس تنجية الانفس والاموال فقط بل شركه ايضاً
شرك محاربة وفي الحيوان الذي يوكل او يكره انه يمكن ان يخرج فينتفع بلحمه
وسايره واذا اتقوا شيئاً في البحر او تلف بموت او سرقة او غصب او غير ذلك
من السفينة او الدابة او نحوها فلصاحبه ان يطلب حط ما ينوب ذلك من
الكراء وان وصل صاحب السفينة موضعاً وقال لا اعرف الطريق الى الموضع الذي
خرجنا اليه لم يجز ولكنه يلزمه وضع المتاع لصاحبه في موضع امن القرى وان كان
في اسفلها وعابه المتاع ولا يطاق اخراجه انزله حيث الامان وول كل وكيل ان يقبض
متاعه في الموضع المسير اليه ان وصل وان غطت ضمنه * ومن اكترى دابة
لحلل * شيء * معلوم الى * موضع * اخر * اي الى موضع معلوم ايضاً * ثم

وجاز حيوان بعد ذبح
ولو حربياً ومن اكترى
دابة لحلل معلوم الى
آخر ثم

ضلو * عن الطريق * حتى رجعوا الى ما خرجوا منه * او الى ما وراءه او الى ما بينه او ضلوا الى جهة اخرى ولا يتفق رجوعهم الى ذلك * حسب الكراء * بتقدير الدول لا الكراء المقود لانه لم يعقد على ذلك الا ما مشوا فيه بلا ضلال فالكراء فيه بحسابه من المقود * على من ضلت به من قائد او سائق * او راكب او هو داخل في السائق * ولو غير ربهما * غير * رب المتاع ان كان * غيرها * اجيرا * لاحدهما او لما على القود او السوق او على الذهاب بها مطلقا وسواء انفرد بها القائد او السائق او الراكب او الذهاب بها او حضر معه الاخر كاجير ورب المتاع او حضروا جميعا الاجير ورب المتاع ورب الدابة فمن ضلت به حسب عليه وان سافها احد الثلاثة وقادها الاخر حسب على القائد وفي الديوان كما في التكملة السادسة انهم ان ضلوا عن الطريق تلفت الحبل او الدابة فان حضرا جميعا فلا ضمان على واحد ولا كراء دلي صاحب الحبل ومنهم من يقول ينظر الى من ولي السيادة او القيادة فان كان السائق او القائد صاحب الحبل فعليه ضمان الدابة وعناها وان كان صاحب الدابة فعليه ضمان الحبل ولا عناها له ووكيل كل واحد ضامن لما في يده وان وكلا جميعا واحدا فهو ضامن للجميع اه ومعنى حسابه على رب الدابة ان ذلك المشي في الضلال ضائع عليه وانه لا ياخذ به الكراء فان كان له شريك فيها وقد اجرها باذنه او كذت شركة مفاوضة فلا شيء عليه والا فاشريكه تضمنينه في عناها في الضلال لسهته وقيل له ذلك ولو اذن له اذ لم تكن مفاوضة ومعنى حسابه على المكترى انه يعطي لربه كراء مشيا في الضلال اذا ضلت به وكذا الاجير له او للمكترى او لما اذا ضلت به واذا ضلت باحدهم فوقع بضلاله على عدو فاخذ الدابة والمال واحدهما او عقرها السبع غرم ذلك من ضلت به لان الخطا لا ينزل الضمان او عاشت في ضلاله حتى هلك او تضررت ذلك المال او لم يهلك فانه يضمن كل ما فسد او تلف بخطاه وكذا الدليل ضامن كما ذكره المصنف قريبا بعدلما اصابهم في طريقهم لانه غرهم والقائد شبيه به وان قادها من هو اجير لاحدهما او لما وكان يمشي بقول المتواطى على الضلال فما ضاع فعليه ولا يضمن احدهما للاخر وان كان يمشي يقول ربهما لم يضمن له وضما جميعا مال رب المتاع وان كان يمشي يقول

فمن اولا حتى رجعوا الى ما خرجوا منه حسب الكراء على من ضلت به من قائد او سائق ولو غير ربهما ورب المتاع ان كان اجيرا

رب المتاع لم يضمن له وضما جميعا الدابة واما ان نزل العدو عليهم في الضلال نزولا فلا ضمان عليهم لا على رب المتاع ولا رب الدابة ولا الاجير ولا الدليل الا من كان منهم اخذ ما لا على الحفازة او عقده عليها وحاصل الضمان في ذلك انه على من كان الضلال به لانه من فعله ولا سيما من اخذ الكراء على السوق او القيادة او الذهاب بها مطلقا فقد روي ان من اخذ الاجرة على شيء فهو ضامن له فيضمن الدابة وما عليها * والا * يكن القائد او السائق او الذهاب بها اجيرا لما ولا لاحدهما * * ضمان ما وقع بالضلال في الدابة او المتاع وعناها في الرجوع * على من امره منها * بالذهاب الى جهة كذا فان امره ربهما ضمن ربهما المتاع وضاعت عليه دابته وان امره رب المتاع ضمن الدابة وضاع عليه متاعه * وان امره ما لزمهما * يضمن كل منهما للاخر نصف ماله يضمن صاحب المال نصف ضر الدابة ونصف العناء ضلالا ويضمن صاحب الدابة نصف ما ضاع لصاحب المتاع ان ضاع ولا يضمن لما المأمور الا ان ضيع اركان غير عالم فلم يعلمها بذلك وذلك لان المأمور ليس باجير فيلزمه ضمان وليس بدليل ايضا فيلزمه ولكنه في مقام من امره فاذا امره احدهما لم يضمن له لانه في مقامه واذا امره جميعا لم يضمن لما لانه في مقامهما * والا * يامر احدهما ولا كل منهما * لزم رب الدابة * ولو حضر رب المتاع اذا لم يتسبب رب المتاع شيء في الضلال لان رب الدابة قد اخذ الكراء او عقده على دابته فلزمه الا يصل فان ضل ضمن الا ان ضيع من قادها او ساقها فانه ضامن كما قال * وان ضلوا بقائد * او سائق * ضمن ان ضيع وان * كان * غير اجير * لما ولا احدهما * او ما * ولا احدهما * * ضمن * الحبير ما اصاب رفقته بضلاله * في انفسهم واموالهم وبكل فعل منه فيه تضييع تعمده كالمشي بهم عمدا الى العدو * لا * امر * غالب * لا تسبب عمد فيه كخطر وجرو برد * ان اخذ منهم كراء * او عقده عليه وان لم يكن اخذ ولا عقد اجرة لم يضمن والواضح انه يضمن ومثال الضلال بامر غالب ان يجيئهم العدو او خافوه فنادوا عن الطريق فكان ذلك سببا للضلال ومثل ما ذكره من شرط وجود الاجرة في الضمان قوله والبالغ ضامن الخ * وان خافوا فرجعوا الى ما خرجوا منه * او الى بعض الطريق * لزم رب المتاع ما سار قبل الرجوع

والا فعلى من امره بضلاله وان امره ما لزمها والا لزم رب الدابة وان ضلوا بقائد ضمن ان ضيع وان غير اجير او امور الحبير ما اصاب رفقته بضلاله لا يقال ان اخذ منهم كراء وان خافوا فرجعوا الى ما خرجوا منه لزم رب المتاع ما سار قبل الرجوع

قط * اي ما يقابله من الكراء المقود ان لم يطالبهم باجرة الرجوع فلا ينافي
قوله بعدوله الكراء * ولورجع واحد منها * اي مع الدابة فقط ولا سيما رجعا
مما هذا مقتضى تقييده بل ولو لكان التقيي انما يناسب ان يكون برب المتاع بان يقول
ولورجع بها رب المتاع لانه هو الذي يتوهم انه يضمن عناء الرجوع اذ ارجع بها وحده
بلا اذن من صاحبها وكأنه غيا باحدهما على الاطلاق على التوزيع فالتقيي يربها
راجع الى كراء ما سار قبل الرجوع لانه قد يتوهم انه لا كراء عليه فيما سار قبله لانه
ترك المضي الى سبيله ورجع الى وراء ولم ينتفع رب المتاع بذلك السير والتقيي برب
المتاع لانه رجع بها وحده كما ذكرته * ويجوز رب الدابة على حمله لا من * اي الى
موضع امن وان كان المحل اما تركه فيه بلا حمل * ان ابني * ولا يلزمه الى حيث
خرج ان وجد موضع امن قبله وان صار موضع الخروج مخافة فلا يرجع اليه بل
الى موضع امن ولو بعد لانه خرج به على الايصال ولما تعذر ائتمار جواز قصد الحرف
لانه تضييع المال ولان الكراء وقع على الايصال وهو مناف للاتلاف لزمه ايصاله
الى موضع امن لانه صار في ضمانه * وله الكراء على الرجوع بها * مع ما عليها
* ان ابني منه * اي من الرجوع * الا به * اي بالكراء فالرجوع واجب لئلا يضيع
مال الناس والاجرة واجبة ان طالبها على الرجوع وهي بتقدير العدول وسماها كراء للشبهة
هذا تحقيق المقام لا ما قد يقال ان مراد الشيخ ان الحمل على الدابة في الرجوع لازم
ولا كراء له على الرجوع الا ان طلبه على رجوعه هو مع الدابة وفي التاج وان وقع
بهم الامموص في نصف الطريق ورجعوا الى البلد فطلب المكثري الى الجمال ان
يرد عليه نصف كراءه فان لم يكن له سبيل الا الرجوع فعلى الجمال نصفه وان كان
لهم سبيل غيره امر ان يخرج به الى ما اكتره اليه فان ابني فعليه رد الكراء جميعا وان
ابني المكثري فلا يرد عليه الجمال شيئا الا ان اتى حال لا يستطيعون الجواز الى
البلد فعلى الجمال رد نصف الكراء * ومن استرعى عبدا او طفلا * اي من طلب
العبد او الطفل من السيد او الاب او من القائم به ان يرعى له فاعطاه اياه للرعي
او من اتخذهما من ربه راعيا والمعنى واحد * وان بلا كراء * الو او عاطفة على
محذوف اي ان بكراء وان بلا كراء فلا يقال عدم الكراء يناسب عدم الضمان لا

قط ولورجع واحد منهما *
ويجوز رب الدابة على حمله
لان ان ابني وله الكراء على
الرجوع بها لان ابني منه الابه
ومن استرعى عبدا او طفلا
وان بلا كراء

الضمان وان الاولى ان يقول وان بكراء بخلاف قوله الاتي وان بلا كراء فان الواو
فيه حالة اي يضمن الاب او السيد والحال انه بلا كراء ومن باب اولي ان يضمن
ان كان بكراء * فان اتى به * اي باحدهما الذي استرعاه * الى
داره * او محله * فاسترعاه * في ذلك او من ذلك * او استخدمه * معطوف على
استرعى عبدا او طفلا لا على استرعاه اي طلبه بالخدمة من ربه واتخذ خديما منه
* بغير ذلك * المذكور من الاسترعاه * مما اتفقا * اي المكثري ورب احد
الانسانين العبد والطفل * عليه * من سائر الاعمال * فعلى رب * الحيوان
* المرعي * او رب الشيء المعمول * ما افسد * المرعي او الشيء المعمول لا بامر
غالب كافساد الحيوان في هروبه او بعد ايثاق قيده ونحو ذلك * وما تلف منه لا على
رب العبد او اب الطفل * لان العبد والطفل ليسا يدين صاحبهما بل بيد الذي
اخذهما فكانهما له وهما في حكمه وامره ونهييه فيضمن ما افسده في المرعي والمعمول
وما افسده المرعي والمعمول ولو ضيعا او تعدى ذلك واما ما افسده في غير المرعي
والمعمول بلا امره فالضمان على سيدهما لان حكمهما لم ينتقل منه مطلقا بل في جهة
ما استعملهما او اراحهما فيه وقيل الضمان على من هما في يده كالدابة في يد احد وقيل
يضمن ويرجع بالضمان على صاحبهما وان امرهما ضمن وان جلب العبد او الطفل
بلا اذن فكل ما افسد له مما استعمله فيه فلا ضمان على ربه وما افسده ما يبيده فلا
ضمان على ربه ايضا وما افسد فيما لم يستعمله فيه فعلى ربه وقيل عليه وان امرهما فعليه
وقيل على ربه واذا اخذ العبد او الدابة او آلة عمل او شيئا فعمل به فان كان مما
لا يستعمل بكراء فعليه الضمان ان تلف وفي الاجرة خلاف وان سلم ورده وما يستعمل
باجرة فاجر المثل مع الضمان ان تلف بتعدية كما في التاج * وعليهما * اي على رب
العبد وابي الطفل متعلق بمحذوف خبر لقوله بعد ذلك ما هلك * ان اخذ العبد *
فاعل * او الطفل المرعي * مفعول او المعمول * لداره * او محله * وان بلا
كراء ما هلك * مبتدأ خبره عليهما كما مر على حذف مضاف اي عليهما ضمان
ما هلك من المرعي او المعمول * او * ما * افسد * المرعي او المعمول * لا * امر
* غالب * لانه في يده ولم ينتقل حكمه عنه فزومه ماعمل وما عمل المرعي

فان اتى به الى داره
فاسترعاه او استخدمه
بغير ذلك مما اتفقا عليه
فعلى رب المرعي ما افسد
وما تلف منه لاهل رب
العبد او اب الطفل وعليهما
ان اخذ العبد او الطفل
المرعي لداره وان بلا
كراء ما هلك او افسد لا
بغالب

اوالمعتول وما افسد فيه واما ما افسده ذلك بامر غالب كما اذا اوثق التقيد الذي يقاد به مثل ذلك الحيوان او هرب ولم يتبعه يصبح هو او عبده او طفله فافسد مع ذلك في مال او نفس او مات بما جاء من قبل الله او سرق او غصب بلا تضييع او سلمه العدو فلا ضمان اذا لم يضيع ويضمن عندي من جعل مال غيره في واد جالب من بعيد اذا فسد بالماء الذي ياتي به الوادي بان اتلفه او قتله او دون ذلك لا بالذي يجلب من قريب الا ان ضيع وفي الديوان وما في يد العبد والطفل باذن السيد او الاب فضيحه فعلى الاب والسيد ولو جاوز قيمة العبد وقيل رقبته وان كان للطفل مال فمن مال الطفل وكذا ما افسد ما يدهما في نفس او مال وكذا خايفة الطفل وولييه وقيل ذلك كله على صاحب الشيء لا على الاب او الخايفة او الولي وان افسد الطفل فمن ماله وان لم يكن فمال ابيه وكذا العبد ان افسد فعلى سيده اذ جعله في يده وقيل رقبته فقط وسواء في ذلك كله جعل في يد الطفل او العبد بالاجرة او بدونها وقيل ما افسد الشيء بلا تضييع فهو على صاحب الشيء وعلى ماله وعلى الاجير وان كان بغير اجرة فما افسد في مال الناس بلا تضييع فمن مال صاحب الشيء وان رعى باجرة باذن الاب او الخليفة فما افسد المرعي فعلى من عنده الطفل من اب او خايفة او صاحب المرعي ان لم يضيع وفي الكتاب ان تعمد فعلى ذي الغنم ما افسدت وان لم يكن عند ابيه ولا عند ذي غنم فعلى صاحبها ان لم يضيع * والبالغ * العاقل * ضامن ان استرعي * او استعمل في شيء * بكراه * على قول ولو لم يضيع وقيل لا الا ان ضيع وقيل يضمن ان كان اجيرا مشتركا لا خاصا * والا * يسترع او يستعمل بكراه بل بلبا بكراه * ولا يضمن * حتى يضيع * الحفظ او يتعدى بنفسه او بامر من يؤخذ به كطفله وعبده واذا استرعى العبد او الطفل باذن بلا اجرة فلا ضمان على ربهما الا ان ضيعا ان كانا بيد مستخدمهما * وان رعى اجير * ارض * برة * اي قطعة من البر والمراد صحراء خالية من الناس وليس قيلا وان حكم الرعي بالعمران والرعي بحضرة الناس كذلك وغير الرعي مثله كالخياطة * فاناه طالب بدم وولي قتل عمدا قبل ذلك * اي قبل عقد الاجرة او بعد عقدها وقبل كون المرعي بيده كما يدل عليه السياق وانما ذكر قوله قتل عمدا ليبيني عليه

استحقاق القتل لان القاتل خطاء لا يقتل وكذلك يشترط كون دم المقتول حراما وكون دم القاتل ودمه متكافئين والمناسب للاختصاص ترك ذكر ذلك وترك ذكر قتله عمدا لان ذلك معلوم وانه ذكره ليوضح الى انه ان قتله بلا عمد او لم يقتله فانه مطلوب بدمه ان قتله وبما فسد مما في يده وهو كذلك وكذا الدابة ان حل لانسان قتل من هما في يده لزمه ايصاله لصاحبهما ومن علم بانه حل دمه او محارب وحمل عليهما مالا فلا ضمان عليه للمال واما من يضيع بضائع السفينة فلا يحل قتل قائمها ان كان يضيع من فيها بقتله ولو علموه محارباً او مستحقاً للقتل * لزمه * اي ولي الدم * ايصال المرعي لربه ان قتله * اي ان اراد قتله ليشمل القتل بعد الايصال بان ينزعه فيوصله ويرجع اليه او ياتي بمن يسكه له حتى يرجع والقتل قبله فان له ما شاء من ذلك وله ان يمكن الشيء بيد من لا يخون المال ولا يضيعه ليوصله الى صاحبه قبل القتل او بعده ويجوز ايصال البعض قبل والبعض بعد وكذلك ان كان بيده مال للاجير يحمل فيه او مال لاحد بلا عمل او مال يعمل فيه بلا اجرة لزمه ايصاله لربه ان قتله فان لم يوصله ضمن ماتلف منه وما فسد فيه وما فسد به ولا ضمان عليه ان ذهب به ليوصله فوقع فيه او منه فساد ان لم يضيع كما قال * وضمن ان ضيعه * فترك الايصال او ذهب للايصال فضيع حفظه لان الواجب عليه الايصال لا الذهاب به فقط الى صاحبه * فهلك او افسد * مال الناس او البهائم * ان لم يعلم ربه بجنائته فاسترعا * او لم يعلم بها فجعل بيده مالا مالم يعمل باجرة او بدونها او بلا عمل وان علم بجنائته فجعل المال بيده فلا يلزم قتله بولييه ايصال المال حيواناً او غيره وكذلك ان لم يعلم عند عقد الاجرة ثم علم بعدها قبل ان يذهب بالمال او علم بعد الذهاب وقد امكنه رد المال لقربه وكذا ان كان بلا اجرة او كان بيده لالعمل او لم يعلم ثم علم وتركه يذهب به بعد الرجوع كذهاب الراعي صباحاً بعد الرجوع عشياً وذلك لانه علم بجنائته فمكنه من المال فكان ذلك منه تسليماً لماله على ان يضيع عن الحفظ اذ جعله بيد من استحق القتل ولا يتقدم الولي لقتله حتى يعلم ان صاحب المال عارف بجنائته فمكنه المال مع ذلك لان له قتله متى شاء وان فات فله الدية * وان جنى بعد ما كان المرعي * او المال * بيده *

والبالغ ضامن ان استرعي
بكراه ولا فحى يضيع
وان رعى اجير برة فاناه
طالب بدم وولي قتل عمدا
قبل ذلك

لزمه ايصال المرعي لربه
ان قتله وضمن ان ضيعه
فهلك او افسدان لم يعلم ربه
بجنائته فاسترعا وان
جنى بعد ما كان المرعي
بيده

علم ربه بالجناية او لم يعلم * فلا يقتله حتى يوصله لربه * اي الا ان يوصله لربه
 حتى بمعنى الاقتل قبل الاصل والايصال بعده فان ذلك جائز وكذا ان
 وصل بغيره قبل وبعضه بعد بنفسه او بمن لا يخون ولا يضيع وكلام المصنف كالشيخ
 صريح في ان لولي المقتول قتل قاتله بنفسه ولو لم يكن الامام العادل او كان ولم يأمره
 وهو كذلك وله ان يأمربه بقتله وان يعطي الاجرة على قتله ويجوز اخذها وقتله بعد
 تحقق استحقاق القتل وكذلك القصاص بما دون النفس كالانف بالانف والاذن
 بالاذن والسن بالسن لان ذلك حق له فلا ينافي قول ابي اسحاق رحمه الله وغيره في
 الحدود انه لا يجوز ان يقيمها احد على احد الا الامام او من امره الامام ويستثنى
 من ذلك العبد والامة فاسيدهما اقامة الحد عليهما ولو بلا امر الامام او في الكتمان
 فمن الزبيع عن ابي عبيدة عن جابر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
 سئل عن الامة اذا زنت ولم تحسن فقال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها
 ثم ان زنت فاجلدوها ثم يعموها ولو بظفير يعني بجبل وروى البخاري ومسلم عن ابي
 هريرة واللفظ لمسلم قل سمعت رسول الله صلى الله عليه يقول اذا زنت امة احدكم
 فتيين زناهما فليجلدهما الحد ولا يترب عليها ثم ان زنت فليجلدها الحد ولا يترب عليها
 ثم ان زنت الثالثة فتيين فليعمها ولو بجبل من شعر وروى مسلم موقوفا على ابي اقيموا
 الحدود على ما ملكتم ايمانكم ورواه ابو داود مرفوعا ولا عبرة بمن ينكر ذلك الا ان
 اول ذلك بان ياتي بها اوبه الى الامام ليجلدها او يجلده ولا يكتف ذلك بعد علمه
 لكن لا يصح لان اتي الى الامام بيينة وانما يكتف الانسان على نفسه وقيل فيمن
 اقتص في الكتمان انه هالك وفي رواية عن علي اقيموا الحدود على ارقائكم من
 احسن منهم ومن لم يحسن وقال طائفة من السلف لا يقيم الحد على الارقاء
 الا الامام ومن ياذن له وبه قالت الحنفية وقال الاوزاعي وابو ثور لا يقيم السيد
 الا حد الزنى قال مسلم كان ابو عبد الله رجلا من الصحابة يقول الزكاة والحدود
 والنبي والجمعة الى السلطان وعن الشافعي يقيم السيد الحدود ولو لم ياذن له الامام
 وعن ابن عمر في الامة اذا زنت ولا زوج لها يجدها السيد فان كانت ذات زوج
 فامرها الى الامام وبه قال مالك الا ان كان زوجها عبدا لسيدها فامرها اليه

فلا يقتله حتى يوصله لربه

واستثنى مالك القطع في السرقة وهو وجه للشافعية وفي اخر يستثنى حد الشرب
 ووجه الجمهور حديث علي اقيموا الحدود على ارقاءكم الفخ وحديثه اقيموا الحدود
 على ما ملكتم ايمانكم والله اعلم * فوصل جاز لا جبر منع ما بيده * لاجل الاجرة
 * حتى ياخذ اجرة * فللراعي منع الضان والمعر مثلا امساكها عن اصحابها ولا
 يخليها تذهب الى صاحبها حتى ياتي به بالاجرة عند تمام الشهر مثلا وما ان يمنعه لغيرها
 فلا يجوز وان منعه لغيرها وضاع وان بلا تضييع ضمنه غير معمول ولا اجرة له وقيل
 يجوز حبسه في دين جرده او تباعة كذلك فان ضاع حسب من دينه او تباعته
 معمول او اذا حبسه حتى ياخذ اجرة وتلف بما هو سبب مخلوق او بتضييع او تعد
 او بما جاء من قبل الله بلا واسطة مخلوق او تلف ولم يحبس * فان تلف * بنار
 او فار او ماء او غير ذلك * معمول لا ضمن قيمته * معمول لا * واخذ اجرة * لانه
 تلف وهو معمول والعمل نفع لصاحبه * وقيل * ضمن * قيمته غير معمول *
 لان عمله لم يتصل بيد صاحبه ولم يخرج من يد عامله بل ابطله عامله فكانه لم يكن
 من اول الامر * ولا اجر له * وظاهر قوله فان تلف بالقاء انه فرض المسئلة مفرقة
 على انه حبسه وظاهر الشيخ انه فرضها فيما اذا لم يحبسها فيما قيل اذا عبر بالواو
 والاولى تعميم ذلك كما دخلت به في كلام المصنف بل كلام الشيخ يدل عليه
 اذ لم يعبر بالقاء التي تقصرها على الحبس تقريبا عليه وقيل ان تلف بلا تعد وقد
 حبسه لاجرة ضمنه وذهب كراهه من الثمن ويدفع ما بقي من الثمن الا ان
 تلف بامر غالب بعذر فيه فلا ضمان عليه وله اجرة كما قال * ولا ضمان ان تلف
 بغالب * كلص وموت وسيل * وله اجرة * ولو حبسه حتى ياخذ اجرة لان ذلك
 مصيبة نزلت بصاحبه والامر الغالب كالخرق والسيل والغصب والمكابرة وان
 تلف قبل العمل ضمنه غير معمول على قول الضمان نوى حبسه او لم ينوه وقيل
 لا يضمنه وان اخذ ما يعمل ونواه ان يخون وضاع ولو بلا تضييع ضمنه غير معمول
 ولا اجرة له على عمله وقيل ان تاب قبل ان يضيع فكمن لم ينوان يخون وان اخذ
 ما يعمل ونواه ان يخون وضاع ولو بلا تضييع ضمنه غير معمول ولا اجرة له على
 عمله وقيل ان تاب قبل ان يضيع فكمن لم ينو ان يخون وفي الضمان ان ابا حنيفة

* فصل *

جاز لا جبر منع ما بيده
 حتى ياخذ اجرة فان تلف
 معمول لا ضمن قيمته واخذ
 اجرة وقيل قيمته غير
 معمول ولا اجر له ولا ضمان
 ان تلف بغالب وله اجرة

كتب الى ابي يوسف يمتحنه في مسئلة فان اجاب فيها برأيه اخطا وان اجاب
بمغظه اصاب وهي ما تقول في قصار دفع اليه رجل ثوبا يقصره له بالاجرة ثم اجمع
انقصار على غصبه ثم عمله ثم بداله رده الى ربه وتاب من فواءهل يلزم رب الثوب
اجرام لا فقالوا له ما تقول انت فيها فقال ان عمله بعد ما نوى غصبه قبل ان
يتوب وينوي رده فلا اجر له وان عمله غير مصر على غصبه له العمل والكراهة انتهى
وكذا كل ما شبه ذلك وفي التاج عن بن المسيح ومن اعطى رجلا شيئا يعمل له
فجره اياه فاستعمله خلف ما عنده له شيء ثم رده اليه ممولاً فان له اجره على
ما تشارطا فان تقدم عليه ان لا يعمل له لما جحد اياه وورده لحاله فلا اجرة له لانه
لا عرق لظلم وان تقاطعا على ثابت بينهما فليس في جحد ما يزيه ولا ما يبطل عمله
ولا يزيل ذلك تقدمه عليه ان ثبت الشرط ولكن يتوب الى الله ويكمل ما اتفقا عليه
وان لم تثبت المقاطعة وتقدم عليه بامر فعمله لم يكن له على الممول له شيء لانه عمله
برأيه بعد التقدمة عليه وبلا ثبوت ما ذكر * وقيل ان اتى * ذلك الاجير * بمعذر
من * اخذ * لئس اوسالب او مكابر * اي من اطلب على اخذ الشيء فاخذه لجأه
مثلا او باداه انه له او ان له ديناً على صاحبه او نحو ذلك بحيث لا يسمى له
اوسالبا ولو كان في المني كاللص والسالب * وبينه * اي اتى بينة اللص او السالب
او المكابر اي بما يبين به انه اخذ منه اللص او السالب او المكابر * فلا ضمان ولا كراه
اي اجرة حبسه في الاجرة ام لم يحبسه لان الاجرة للعمل الذي وصل بيد الممول
له وهذا لم يعمل العمل فكانه لم يكن هناك عمل فلم يكن له اجر على العمل ولم
يكن عليه ضمان فاما مشترك في الصية الاجير بعدم ثبوت الاجرة له وصاحب
العمل بذهاب شيء عليه * وصحح الاول * الذي هو انه لا يضمن ان تلف بغالب
وله اجره لانه كان في يده بامر ربه وتلف بما لا سبب له فيه ولا طاقة له عليه
وقد تعنى ولم يفعل ما يبطل عنه فله اجره وان ظهرت اسباب السرقة او النهب
وادعى الصانع ان ذلك فيما اخذ عنه فالتقول قوله مع يمينه ولو لم يصح اخذ الشيء
بعينه الا ان حمله الى جائر فعليه الضمان وسبب السرقة هو كعدم جدار وفتح
باب وان ظهر سبب ذلك واني من اليمين ضمن واذا ضيع ضمن وفي التاج

افى اتى بمعذر من لص او
اوسالب او مكابر وبينه فلا
ضمان ولا كراه وصحح الاول

لا يصدق الراعي ان قال اكلت الا ان اتى بعلامة منها وقيل يخاف انها ذهبت
بلا تضييع وان كان محله ضياعة واعطى على علم بذلك لم يضيع وظهر سبب التلف
خاف كالنسيج في غير محصون اذا مد خشب النسيج فيه واعطى غزلاً على علم بذلك
واذا تمزت الدابة فتلفت حال المسير او حال النزول وقد احكم قيدها لزمه اعلام
رهبها وكذا يلزمه اعلام رب العبد باباقته ولا ضمان عليه الا ان لم يقيدها او لم يحكم
قيدها ومن اودع دابة يسافر بها وله من كراهها نصف او اقل او اكثر لزمه ضمانها
ولا يقبل قوله بتلفها الا ببيان او سبب ظاهر لانه كالمامل باجر وقيل لا ضمان لانها
كامانة * وان حبسه بعد قبضه * اي بعد قبض الاجر ومعنى حبسه في هذه
المسئلة انه لم يوصله الى صاحبه ولم يقبضه صاحبه وليس المعنى انه طلبه صاحبه فتمعه
منه ولو كان هذا من باب اولى في الضمان لكنه ليس مراداً بدليل قوله * لا لعذر
مانع من ايصاله * الى صاحبه ان كان قد اخذه من دار صاحبه او صله والا لم يلزمه
ايصاله * لزمه ولو سرق او احرق * اوسلب او كوبر عليه ونحو ذلك من الامور
الغالبية ولا سيما ما هو ذونها لانه قد اخذ عليه الاجرة فكان في ضمانه فان جاء ربه
فقبضه استراح منه والا سعى في ايصاله والا فلا وجه لامساكه عنده وقد انفصل
عنه بتمام العمل وقبض الاجرة وان منع مانع من ايصاله كاللصوص والعدو في
الطريق والجائر والمرض والسيل وعدم الدليل وعدم ما يحمله عنه وذلك ان لم تكن
لحملة مؤنة تعظم وان كانت له يلزمه ايصاله بل حفظه حتى ياتي صاحبه فان ضاع
بلا تضييع لم يلزمه ضمانه وعندي انه لا يضمن ان تلف بلا تضييع ولو لم تكن له
مؤنة وانه لا يلزمه ايصاله الا ان كان ربه لا يعلم انه معمول ولا انه غير معمول
فكان ينتظر ان يقول له انه معمول فحينئذ ان لم يعلمه بتمام العمل فكان
عنده حتى تلف ضمنه وان قال خذ شيئك واعطني الكراه فقد عملته
اولم يقل له اعطني الكراه فقال اتركه عندك فتركه عنده فتلف فله الاجرة ولا
ضمان ان لم يضيع لانه اذا تركه عنده باذنه كان امانة قطعاً ومن قال خذ شيئك
واعطني الاجرة فقد عملته ثم ادعى تلفه فان تلف فلا ضمان عليه ولا اجرة له عند
بعض وان لم يصح التلف الا بقوله غرم ولا اجرة له الا بصحة انه عمله ذكر ذلك

وان حبسه بعد قبضه لا
لعذر مانع من ايصاله
لزمه ولو سرق او احرق

في المزاج بالفظ خاص في التمثيل * وما تلف * اي فسد * بايدي الاجراء
والصناع * اي بعمل ايديهم فيه * كقطع وكسر وحرق ضمنوه * لانه تلف
بعمل ايديهم ولو خطاه بلا تقصير وفي الاثر ومن اتى بصوغ يلحمه فانكسر عند
اللحم ضمن لانه امر ان يلحمه لا ان يكسره وان شرط عدم الضمان فلا ضمان الا
ان ضيع واذا قلب الصانع اشيء ولم يرفه شيئا ثم عمله فراه فيه حرقا او كسرا
ونحو ذلك مثل ان يفسد الثوب او يفسله ضمن الا ان قال صاحب ذلك من عنده
* وقد مر ان الخطا في الاموال والانس لا يزيل ضمانا * بل يزيل الاثم والمراد
بعدم ازالته الضمان في الانفس عدمها فيما دون ثلث الدية واما ثلثها فصاعدا فيزيل
الخطا فيه الضمان وينقله الى العاقبة فيجمع منهم او يعطي كواحد ولا يجمع وان اعترف
بالخطا فثبت اعطى وحده ولم يذكر الشيخ الانفس لان الكلام في الاموال ولان
الانس فيها تفصيل وما فيه تفصيل لا يعترض بعدم ذكره والاولى ذكرها لان
الاجرة قد تكون على عمل في انسان كما ذكره ايضا في المسئلة بعد هذه ولعل المصنف
ذكرها لذلك تميمها للفائدة ولان الخطا لا يزيله بالكلية بل يبقى الضمان تارة على
الجاني وتارة على ذاقته * ولزم قيل طيبا * ومتطببا او مراد المصنف ما يشمله مع
متن الطب * وخاتما وحجاما ويطارا * معالج الدابة * او نحوهم ان تلف احد *
او الدابة * بما لجته قود * بفتح القاف والواو ولم تقلب الفاء مع تحركها بعد فتح
شدوها وان شاء الولي فالدية * ان زادوا على ما امروا به * في الطب والصناعة
وقيل لا قود بل الدية وان لم يزيدوا فلا قود ولا دية وقيل القود فيمن عالج الطب
او الختن او نحو ذلك ولم يفتنه ولو لم يزد على ما امر به وانما لم يضمنوا الا ان زادوا
لانهم امرهم الشارع بالعمل وقد علم ما فيه من النعوض والنور فلم يستحقوا ان يحمل
عليهم وقد كان قصدهم الصلاح ولم يزيدوا على ما امر الشارع فلما لم يزيدوا لم
يحكم بان الفساد منهم قطعا فتعريضهم ظلم لهم وفي لفظ ابي عزيز كل طبيب يقطع
ويكوي فعليه الدية واعقاق رقبة مومنة ان مات به المطلوب وكان معروفا بالطب
وان لم يعرف به فعليه القود لانه يتولد من انقطع والكي وجوه كثيرة كالموت والبطلان
والعمى والعرج ونقصان العمل وذهاب النسل وامانة الشهوة * وكذا ثاقب لؤلؤ

وما تلف بايدي الاجراء
والصناع كقطع وكسر
وحرق ضمنوه وقد مر ان
الخطا في الاموال والانس
لا يزيل ضمانا ولزم قيل
طيبا وخاتما وحجاما
ويطارا او نحوهم ان تلف
احدهما لجته قود ان زادوا
على ما امروا به وكذا ثاقب
لؤلؤ

وناقش فصوص * فصوص خواتم * ومقوم لسيوف و * فران * حراق منضج
خبز ونجار ان امر بضرب مسمار * من نحو حديد باب * او تدد * من عود
* باب * لغرض كالغرض بالمسار وهو سواء وليس الغرض وتدا يعلق به شيء
لان هذا غير معتاد في الباب ولكن حكمه في الباب والحائط حكم ماذكر وليس
ذلك غريبا فان الوتد ما يوتد به الشيء او يمسك به ويضم به للآخر فسامير الباب
او تدد * فانكسر وكان قويا * او نحو ذلك من الاعمال * يغرمون * قيمة الفساد
ان لم يطل وكان صالحا لما قصد به او المثل او قيمة الشيء كله ان لم يصالح فيكون
للعامل او قيمة الفساد فيكون لصاحبه والخيار له وكذا في سائر المسائل التي مرت او
تاتي وانما يغرمون * ان زادوا * او قصروا في العمل بايديهم او بالالات او غيرها
فان كان ضعيفا ولم يزد لم يضمن وان زاد فاولى بالضم * وكذا غسال دفع له ثوب
فخرقه بنفسه فان كان * الخرق * يسيرا واثوب خاق * بفتح الخاء واللام اي بال
والجملته حال ولو نصب الخلق * لزمه رفوه * اي اصلاحه بالخيطة او بالرفع ان
احتاج لرقعة * و * لزمته * قيمته * غير منخرق وياخذ هو ذلك الثوب * او مثله
ان كثر * الخرق او كان غير خاق وكان الخرق يبطله ولو قل واذا اخذ صاحب
الشيء مثله او قيمته فالشيء للعامل وان شاء صاحب الشيء اخذه وغرم العامل
قيمة ما نقص وفي الاثر من اعطى حيا كما غز لا يمسله له ثوبا فخرج رديا فان عدول
الصنعة ينظرونه وقيمة ما افسده ويدفعها لربه معه وقيل يخير في اخذ ثوبه وقيمة
نقصه بالعدول وفي رد الثوب على الحياك ورد مثل غزله منه والكراه الماخوذ منه
وكذا ما اشبه ذلك وان طلب النسيج اجلا يبيع فيه الثوب او يرد ما لزمه اجل له
اجلا غير بعيد من خمسة ايام الى عشرة فاذا انقضى لم يكن له عذر من شراء ما لزمه
غرمه ولا يبرح من السبعن حتى ياتي بما يلزمه وانما يكون له الاجل لحال ما يطلب
عند الحاكم وان قلت ما وجه الشبه بين مسألة الغسال والمسئلة قبلها قات هو مطلق
الغرم ولو كان فيما قبلها مقيدا بالزيادة وفيها غير مقيد واولى من ذلك ان يقال المراد
وكذا غسال دفع له ثوب فخرقه بنفسه لكونه زاد فانه يضمن وبين كينية الضمان بقوله
فان كان الخ فان لم يزد ولم يمكن الغسل الا ويكون ذلك الخرق فلا ضمان فتستوي

وناقش فصوص ومقوم
لسيوف وحرق منضج خبز
ونجار ان امر بضرب مسمار
او تدد باب فانكسر وكان
قويا يغرمون ان زادوا
وكذا غسال دفع له ثوب
فخرقه بنفسه فان كان
يسيرا واثوب خاق لزمه
رفوه وازمته قيمته او مثله
ان كثر

المسئلة ان في وجه الشبه وفي التاج ان كان جديد اغرمه او شرواه وان كان خلقا لزمه ان يرفوه الا ان هلك الثوب في ذلك الحرق فعليه قيمته او شرواه * وضمن حاذي جلد * باعجام ذال الحاذي اي القاطع اي من يقطع الجلد ولو بازالة ختمته حتى جاوز ليصنع به الحذا وهي لباس انقدم والحذاء صانعا فتعير الشيخ * امر بالحذاء صحيح * جاوز بشفرته فيه * اي في الجلد * وضمن * ييطار ضرب مسارا يسد دابة * رجلاها المقدمة * اورجلها * وهي المؤخرة * فمرجت وخاتن اصاب حشفة * بالقطع لما كلفها * او * اصاب * بعضها * بالقطع * وجزارا نحر جملا * او ذبحه على قول مجيز ذبحه * او ثورا او ذبحه * اي ذبح الثور * او * ذبح * شاء * او نحرها على قول مجيز نحرها او ذكي كل ما يحل ذكاة شرعية من نحر او ذبح او رمي بنحوسهم او بمعلم اذا وجد حيا ولم يجد ما يذكي به * ثم قطع من ذلك * المذكور من الحيوانات المذكاة لحما او جلدا او غيرهما مما يعين على موته * قبل موته * والضمان في ذلك مختلف فقيمها قبل الحتان بالتقويم لما نقص وفي الحتان بالدية كلها وهي دية الرجل ان قطع الحشفة كلها وان كان عبدا فقيمته كلها وقيل بالتقويم وان قطع بعضها فالارش وقيل بحساب ما بقي للانفصال * واما كيفية الضمان في الحيوان الذي احدث فيه ما يكون ميتة محرمة بعد الذكاة فقد اشار اليه بقوله * لزم * كاسرا رقة او فاعلا مفسدا * و * قاطعا من ذبيحة * اي او نحر بدليل ذكر النحر قبل او اراد بالذبيحة ما ذكي ذكاة شرعية بذبح او نحر فاستعمل لفظ الخاص في المعنى العام او ذلك القاطع غير الذابح والناحر * قبل موتها * بسبب * افسادها على ربها * بالقطع منها لان ذك ائانة على الموت * قيمة مثل ذلك اللحم * وما معه وهو الحيوان نفسه وعبر عنه باللحم تلويحا الى انه لا يضمن قيمته حيا لانه ما ذرن في ذكاته وذكاه وفسده بعد الذكاة وذلك الضمان على اعتبار كونه * حلالا * لو كان حلالا وضمنها ميتة من قطع بذبحه وقيمتها لانه لما وصل الحد المجزي صدق انه ذكاه وحلت وبزيادته حرمت بعد ان حلت * و * لزم * متعمدا ترك تسمية عليها * او على النحر بعد الذبح او عند النحر او فاعلا للذبح او النحر على وجه غير شرعي مفسد * قيمتها * او قيمة النحر * حية * او حيا لانه افسد ذلك

وضمن حاذي جلد جاوز بشفرته فيه وييطار ضرب مسارا بيد دابة اورجلها فمرجت وخاتن اصاب حشفة او بعضها وجزارا نحر جملا او ثورا او ذبحه او شاء ثم قطع من ذلك قبل موته ولم قاطعا من ذبيحة قبل موتها بافسادها على ربها قيمة مثل ذلك اللحم حلالا ولا متعمدا ترك تسمية عليها قيمتها حية

قبل ان يصدق عليه انه مذكي ذكاة شرعية وان اخذ صاحبه جلده نقص له من قيمته وكذا ما اتصل بجلده من صوف او وبر او شعر وان شاء لم ياخذ ذلك فياخذ القيمة كلها وانما جعلت لجلد الميتة وما يتصل به قيمة لانه عندي متجنس يقبل التطهير لا نجس بذاته كالميتة وتطهيره بالدباغ * وكذا كواش قبل له اطبخ هذا العجين * اي انضجه على مقلادة او نحوها او على نار او تراب محمي او نحوه * فاحرقه لزمه عجين مثله * في العجين والنوع كشعير وقمح * مركب على اختبار * اي ركب كل اجزاء مقدار رغيف رقيقا على كيفية اختبار الحيز اي على كيفية يخبر عليها بان يرقق كما رقق صاحب الاول ولا يتركه قطعاً غلاظا كالقهر وياخذ المحروق لنفسه * ولو فطيرا * ولا سيما ان كان خميرا وانما غيا بالفطير لانه يسهل تركيه وعجنه فان في الخبز زيادة عمل لانه يحتاج الى زيادة العجن وان ياتي بالخميرة من عنده ويقتى عنده قدر ما ينضج فقد يتوهم احد انه لا يلزمه عجن الفطير وتركه وياخذ الاجير ذلك المحرق وان اعطاه ما يصنع وليس بصالح للعمل لضعفه او لغير ضعفه فعمله ففسد لذلك ضمنه ان لم يخبر صاحبه بعدم صلاحه وان اخبره فقال اعمله كذلك فلا ضمان عليه * باب * في اختلاف الصانع ورب المصنوع والعامل ورب العمل والمكري والمكتري * ان اختلف صانع مع رب المصنوع * ومثله العامل مع رب العمل والمكري والمكتري فالصناعة كالتجارة والعمل اعم منها كالغسل ويجوز ان يكون قد ادخله في الصناعة * في صفة الصناعة قبل * عند بعض اصحابنا واي حنيقة والمزني وهو من اصحاب الشافعي * قول رب المصنوع مع يمينه * وعلى الصانع البينة لانه مدع على رب المصنوع في شئته كما قال * ان لم بين الصانع * مثل ان يقول رب الثوب امرتك ان تصبغه اسود وقال الصباغ امرتي ان اصبغه احمر او بالعكس او نحو ذلك مثل ان يقول الصانع امرتي ان اقطع هذا الثوب سراويل فقال له رب الثوب بل امرتك ان تقطه قيصا او قل الصانع قيصا وقال رب الثوب سراويل او قل احدهما جبة وقال الاخر برنوصا ونحو ذلك ولا اجرة للصانع * وقيل * اي قال مالك وابن ابي ليلى واحمد وبعض اصحابنا * عكسه * وهو انه يقبل قول الصانع مع يمينه ان لم بين رب المصنوع

وكذا كواش قبل له اطبخ هذا العجين فاحرقه لزمه عجين مثله مركب على اختبار ولو فطيرا

* باب *

ان اختلف صانع مع رب المصنوع في صفة الصناعة قبل قول رب المصنوع مع يمينه ان لم بين الصانع وقيل عكسه

لانه حين انو للصانع باصل الصنعة كالقطع في المثال صار مدعيا عليه في كون القطع مشروطا على كذا وكذلك ما ليس باصل لما وضابط ذلك ان يجتمع على شيء ويختلفا فيما بعد ذلك مثل ان يتفقا على الجبة ويختلفا فيقول احدهما ان تخطيطا على كيفية كذا ويقول الاخر غير ذلك واتفقا على صبغة ويتفقا في كيفية وكذا ساير الاعمال باختلاف صفاتها كعمل اقرمود واللبن والبناء والتجارة وعمل الحداد والحراز وغير ذلك وان جرت عادة المحل على كيفية فالقول قول مدعيها وان كانت الزيادة في الكيفية فالقول قول ذافيم ان لم تكن هي المعتادة وحدها او غيرها ناذرا والصحيح عندي القول الثاني * وصحح الاول * وهو ان يقبل قول رب المصنوع مع يمينه ان لم يبين الصانع * لانه * اي الشأن وهذه العلة لا تنهض لان الاذن في العمل مغاير جدا للصفة بعد الدخول ولا يخفى ان القول في النقص قول ربه لا اعتراف الصانع ولا يخفى ان القول قول الصانع في الاذن * لو اختلفا في اصل الاذن * مثل ان يقول رب الثوب ما اذنت لك في قطعه سراويل ولا قميصا بل قلت لك خطه كذا مما لا يحتاج الى قطع او لم امرك بخياطته اصلا بل وضعته امانة عندك او قلت لك وصله الى فلان او قلت لك ضعه عندك حتى اقول لك اقطعه على كذا او قال رب الثوب لم امرك ان تصبغه بل وضعته امانة او وضعته حتى اقول لك اصبغه بما اريد او نحو ذلك * كان القول قول ربه فكذا * ان اختلفا في صيفته * اي صفة الاذن هل كانت على السراويل او قميصا مثلا * ولان الصانع معترف باحداث نقص * هو القطع على كيفية كذا * في المصنوع وادعى اذا * من رب المصنوع * فيه * اي في ذلك النقص * والاصل عدمه * اي عدم الاذن وايضا ذلك ان الصانع معترف بانه احدث نقصا في ثوب مثلا وادعى انه ما ذور له فيه ورب الثوب انكر ان يكون قد اذن له في ذلك النقص بل قال امرتك بنقص اخر غير الذي صنعت فان لم يبين الصانع على الاذن الذي ادعاه في النقص لزمه الغرم من حيث احداثه نقضا انكر صاحب المصنوع لاذن فيه غير النقص الاخر الذي ادعاه الصانع واحداث القطع في ملك الغير نقص في تحقه اذا كرهه ولو كان في نفس الامر زيادة لانه محب لشيئه على ان

وصحح الاول لانه لو اختلفا في اصل الاذن كان القول قول ربه فكذا في صيفته ولان الصانع معترف باحداث نقص في المصنوع وادعى اذا فيه والاصل عدمه

لا يكون فيه ذلك فان كان فيه فقد نقص بين عينيه ولذلك كان له التخيير الذي ذكره فيما بعد وفي الاثران قال امرتك ان تجعل طولك وعرضه كذا وكذا فعليه البينة وان قال العامل له امرتي ان اعمله خماسيا وقال هو سداسيا فالقول قوله وقيل قول المعمول له وقيل ان اقرانه سلمه اليه سداة فالقول قوله والا فقول المعمول له * وان بين * الصانع ما قال * اخذ رب الشيء شيئا * معمولا كما عمله الصانع ولا غرم عليه بل يعطيه رب الشيء اجرة وقيل لا تجوز الشهادة في المصنوع كما في بعض اجزاء الديوان * والاحلف * رب الشيء * على قوله وخير في اخذ قيمته غير المعمول * في اخذ قيمته غير معمول بصبغ او خياطة * فيكون * ذاك الشيء المعمول * للصانع * ولا اجرة له * وفي اخذه معمولا وللصانع اجرة * على صبغه او خياطته ان خاطه بتقويم العدول لعمله لا الاجر المعقود وقيمة الصبغة او مثالها * وعليه نقضه * يقوم غير مقطوع ومقطوعا ان لم يخطه قيمتي لربه ما بين القيمتين وفي الصباغة ياخذ مصبوغا بما صبغه الصباغ فيرد للصباغ مثل صبغته او قيمتها واجرة الصبغ على ما اختاره الامام ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سدة وتبعة المصنف والذي عندي انه لا اجرة له على الصبغ ولا على الخياطة بل له قيمة ما صبغ به او خاط به او مثلهما لان ذلك من التعدي في ظاهر الحكم ولو لم يعتمد لم يلزم ذلك وفي التاج وقيل لاشي للصانع لانه اثر لآعين والعين ما يقدر على اخراجه * وان ادعى * اي الاجير * رد ما بيده * الى مستاجره * وجحد * اي الرد * ربه * وهو مستاجره * قبل قوله * اي قول رب الشيء ان الاجير لم يرد له * مع يمينه ان لم يبين الصانع الرد * لان ذمته مشغولة بكونه عنده فلا يقبل منه ادعاء ابراءها الا ببيان * وان قال * الاجير * هذا متاعك * وانكره رب العمل * قبل قوله مع يمينه * انه متاعه لانه في يده موكل اليه ومن في يده شيء يكون امكن في قوله فيه لانه مشتمل عليه كانه امانة عنده * ان لم يبين ربه انه * اي ذلك المتاع * ليسه * اي ليس متاعه * ولو بالخبر * مثل ان يقول عدلان او ثلاثة من اهل الجملة ان صفة متاعه كذا ما ليست صفة المتاع الذي نسه اليه الاجير كصفته او قد حضرنا حين اعطاه وليس هو بهذا ويظهر لي ان الخبر هو ما لم يستجمع شروط الشهادة مثل

وان بين اخذ رب الشيء شيئا والاحلف على قوله وخير في اخذ قيمته غير معمول فيكون للصانع وفي اخذه معمولا وللصانع اجرة وعليه نقضه وان ادعى رد ما بيده وجحد ربه قبل قوله مع يمينه ان لم يبين الصانع الرد وان قال هذا متاعك قبل قوله مع يمينه ان لم يبين ربه انه ليسه ولو بالخبر

ان يكون بلا عدالة او فيما لا خصم فيه او على التهاثر بان يكون نفياً او ان يكون بنسائه
 وحدهن فيما يظهر للرجال او بعيد وحدهم او بهم مع من لا يجزي وحده او ان يكون
 يعلم بلا تحمل شهادة او بدون ان يقولوا عند التكلم بما عندهم شهدنا والعلما ليس
 كما ذكروا الخبر ارادوا ان ذلك كاه يجزي وقيل يجوز شهادة التهاثر وليس بشيء
 لان مقتضاها غيب مثل ان يقولوا شهدنا انه لم يقضه دينه وعندي ان شهادة التهاثر
 شهادة النفي التي مقتضاها غيب واذا لم يكن ذلك جاز مثل ان يقولوا شهدنا وقت كذا
 وما رايته اعطاه كذا وما رايته فعل ذلك بذكر الوقت في كل ذلك وتعيينه فان
 كان قولهم هكذا على الاطلاق ليس هذا ثوبه فتهاثر وان قالوا حضرنا وقت كذا
 واعطاه ثوباً ليس هذا فليس تهاثراً وان بين * ربه * اعطاه الصانع متاعه *
 ان اقرب البين ان الامور كما بين عليه رب المتاع وانه عندي فاحضره او خرج من
 يدي الى فلان فسمى في تحصيله فاحضره ولا اجرة على عمله ان انكر ثم بين عليه
 او اقرب بعد انكار واقدم عليه ان لا يعمل فعله وقيل له الاجرة ان انكر ثم بين عليه
 * او قيمته * او مثله * ان * امكن المثل و * لم يحضر * هو بان اصر على انكاره
 ايضاً بعد البيان او اقرب بعد البيان انه استهلكه او انه تلف وان قلت كيف يقوم
 او يجبر على مثله وهو لم يحضر قلت ان تصادف ان ان مثله كذا او قيمته كذا او مثله
 كذا على ان يقوم المثل فلا اشكال والا حلف الصانع ان مثله كذا فياخذ ربه ما
 ذكره الصانع من المثل او قيمة ما ذكره من المثل ويحلف الصانع انه ليس فوق ذلك
 * والا * بين رب المصنوع حلف الصانع ان متاعه هو هذا و * اخذ * رب
 المصنوع * ما حلف عليه الصانع * انه هو متاع رب العمل * فان ايقن * رب
 المتاع * به * انه هو الذي له كما قال الصانع * اخذه بلا بين * من الصانع
 الفاء للترتيب الاخبار او بمعنى الاول ان هذه مسألة لا تفصيل لقوله والا اخذ ما
 حلف عليه الصانع اذ لا يتوهم احد ان ياخذ بيمين مع انه قد حلف قبل لان
 عليه يميناً واحدة بل هناك مسألة ان الاولى انه ان انكر رب العمل ان يكون ذلك
 هو متاعه حلف الصانع انه متاع رب العمل واخذه رب العمل الثانية انه ان انكره
 رب العمل ولا بيان ثم ايقن انه متاعه اخذه بلا بين وانما قلت بذلك لقوله بلا بين

وان بين اعطاه الصانع
 متاعه او قيمته ان لم يحضر
 والا اخذ ما حلف عليه
 الصانع فان ايقن به اخذه
 بلا بين

بعد ان قال حلف عليه الصانع هذا ما حمل عليه المصنف قول الشيخ وان لم تكن له
 بينة حلف الصباغ بان هذا ثوبه ثم ياخذ صاحبه فان ايقن انه ثوبه فليأخذه ايضاً
 ما لم يستيقن انه ليس بثوبه * وان ايقن انه ليسه * اي ليس بثوبه كما عبر به
 الشيخ * قضاء فيه * اي فليقضه له في ثوبه كما عبر به الشيخ ولا يلزم ذلك الحمل
 لجواز ان يكون قوله فان ايقن انه ثوبه فليأخذه ايضاً ما لم يستيقن انه ليس بثوبه
 المتح تفصيلاً لقوله فان لم تكن له بينة حلف الصباغ بان هذا ثوبه ثم ياخذ صاحبه
 وانما لمجرد التفصيل كانه قال فان ايقن فالامر كما قلنا بمجرد انه ياخذ بلا قضاء
 والا فانه ياخذ بيمين نية القضاء ومعنى قوله فان ايقن انه ثوبه ان اطمان انه ثوبه
 بدليل قوله ما لم يستيقن ومعنى ذكره لفظ ايضاً انه ياخذ كما قلنا في الحمل انه
 ياخذ بقي الكلام في القضاء والظاهر ان الذي يقضي هو رب العمل بان ياخذ
 ذلك وينويه قضاء في متاعه لا انه نفس متاعه لانه ليسه ولو كان الصانع قد
 اعطاه اياه دلي انه نفس متاعه وليس الصانع يقضيه له قضاء مع انه قال انه نفس
 متاع رب العمل وقول الشيخ فليقضه له في ثوبه يبادر انه يقضيه الصانع لرب العمل
 في ثوبه ولا يصح ذلك مع قول الصانع انه نفس ثوب رب المتاع فيحمل على انه
 يقضيه له ان اعترف انه ليس متاعه بعد الانكار او يجعل الضمير في يقض لرب
 المتاع اي فليقض رب المتاع لنفسه ذلك الثوب كقوله تعالى امسك ذمك زوجك
 هذا ما يتعلق بالعبارة ملحوظاً فيه المعنى واما الذي يقصد بالفعل فان رب العمل
 ياخذ المتاع وينويه قضاء في متاعه ولو اعطاه الصانع على نية انه نفس متاع
 رب العمل وان اعترف الصانع فليعطه بلفظ القضاء ونية وياخذ رب العمل
 بلفظ القضاء ونية بان يدعي الصانع التلف مثلاً مع الاعتراف وان وجد رب
 العمل ان يتلفظ له الصانع بالقضاء ان لم يعترف وياخذ هو على القضاء فليفعل
 جازله ان ياخذ ما بيد الصانع قضاء اذا اعطاه الصانع على القضاء او اعطاه على
 انه نفس متاعه ولو كان عنده افضل من متاعه وانما جازله اخذ ما قضاه او اعطاه مع
 ان بيده امتعة الناس يعملها لهم لان من بيده شيء فهو له وان اتهمه ان ما قضاه
 او اعطاه الصانع ليس للصانع بل لرب عمل اخر ايضاً مثلاً فلا ياخذ ولو كان القاضي

وان ايقن انه ليسه قضاء فيه

يحكم له باخذه وان علم انه تبدل لغير اخذه ان كان مثل منعه او دونه ان لم يعلم ذلك
الغير او علمه ولم يطق عليه او اتلفه وان كان اكثر فلا ياخذ به واجيز له اخذه فيعطى
قيمة الزيادة للقرء ان لم يعلمه وان لم يعلمه فله وفي الاثر من يعمل باجران سلم
متاع هذا لما لزمه الغم ان قال رده لي فانه ليس لك وخذ الذي لك فقال
المعول له لا اقبل قواك بعد اقرارك انه لي ولا بينة فاقول للمصنوع له مع يمينه
ما يعلم ان قبله حقا من قبل ما يدعيه بخلاف اقراره * وكذا غاصب ومرتهن *
ومستعير وموتمن وكل من يده شيء لغيره بتعدية او بدونها * يقبل قولها * وقول
نحوها * مع يمينها * ويمين نحوها * على ما بايديهما * وايدي نحوها ان متاك
هو هذا في اخذه قضاء على حد مامر سواء ان لم يتهمه انه ليس لمن هو بيده * ان لم
يبين رب الشيء انه * اي ان هذا المتاع * ليسه * اي ليس متاعي فان بين
ووجد متاعه اخذه والا فالثلث او القيمة على مامر وهذا القول هو الماخوذ به عند
المشهور لكن المختار عند الشيخ عكسه كما قل المصنف * واختير عكسه * اي
عكس ما ذكر في الصانع والمرتهن وكذا نحوها وذلك العكس هو ان يكون اقول قول
رب العمل والمغصوب منه والراهن وكذا نحوهم مع يمينهم وعلى الصانع والغاصب
والمرتهن البينة وكذا نحوهم ووجه الاختيار ان كل ثوب اتى به الصباغ يقول رب
الثوب ليس بثوبي فيحتاج للبينة تنفيه على القول الاخر ويتسلسل ذلك الى مالا
نهاية له لان الصباغ ربما يتشاكل عليه الثوب ولم يعلمه فلا يقدم على اليمين القاطعة
للامر او يتاف له ولم يعلم بذلك ذكره الشيخ واراد بالتسلسل كثرة التتابع
والاتصال لا التسلسل المستحيل لامكان العثور على ذلك المتاع ولان ثياب الدنيا
كالمالما نهاية وحاصل هذا الاختيار ان يكون القول قول صاحب المتاع والراهن
والمغصوب منه مثلا فاذا قال ما هذا متاعي ولا بينة للاخر ضمنه الاخر ان لم تكن
له بينة انه هذا فلا تسلسل واما على القول بان القول قول العامل والمرتهن والغاصب
فان المطلوب بالبينة هو الاخر اذ كان القول قول هؤلاء فكل ثوب جاء به العامل
مثلا فنته بينة صاحب المتاع فيتسلسل وانما صح التسلسل في البينة هنا لانها شهادة
تفي بخلاف شهادة الاثبات لانها اذا ثبتت شيئا وجب الحكم به وفي الاثر ان اعطاه

وكذا غاصب ومرتهن
يقبل قولها مع يمينها على
ما بايديهما ان لم يبين رب
الشيء انه ليسه واختير
عكسه

دراهم يعملها خلخالاً فعمل فاعطاه فقال ليست هذه فضتي لسوادها فاقول للصانع
ويخالف ويؤيده ما ذكره المصنف من اختيار العكس كونه سالما من شهادة التهاثر
بخلاف القول الاول الذي هو ان القول قول الغاصب والصانع ونحوها فان فيه
شهادة الزني وهي تهاثر اذ كان الشهود يقولون فيه ما هذا ثوبه او ما هذا رهنه او نحو
ذلك الا ان كانوا يقولون ما هذا شيء الذي اوصله بيده بحضورنا وقت هذا فان هذا
لكونه محصورا ليس شهادة تهاثر واختار ابو زكريا في الاحكام القول الاول اذ ذكره
وقال تركنا ما اختلفوا فيه وهو الماخوذ ومع هذا فان العمل بقول الشيخ عامر وهو
الثاني عندهم لان العمل به مقدم على غيره وعبرة ابي زكريا هكذا وكذلك الضمين
والمضارب والمستودع والمعار الخ ولفظ الضمين هنا غريب لكن له وجه اذ يعم كل
من ضمن اصحاب الشيء ان ياتي بشيء المعين من عند فلان فيبي به فيقول هذه
داريتك التي اعرتها فلانا او هذا رهنتك الذي رهنت له او نحو ذلك فينكر صاحب
الشيء ان يكون شيءه ويعم ان يكون ضمين الاداء فيقول هذا شيئك الذي في ذمة
فلان مشيرا الى كمية مترتبة في الذمة لا الى معين لانه لا يترتب في الذمة على
الصحيح * وان قل * رب المتاع * هذا متاعي وقول الصانع لا بل هذا *
متاعك لم يتكرر مع ما قبله لانه لم يقل هنا لك ان صاحب المتاع قال هذا متاعي
* قبل قوله * اي قول الصانع * مع يمينه * انه هذا * ان لم يبين ربه والقول
قول الاجير * ان مدة العمل بيني وبينك ايها المستاجر كذا * وقول * المكري *
اني اكريت لك ايها المكري داري او دابتي او نحو ذلك مدة كذا * مع ايمانها *
جمع بمعنى التثنية او اراد يمين كل فرد من افراد الاجراء والمكرين * ان لم يبين
المستاجر * بكسر الجيم ان مدة العمل كذا مما يخالف قول الاجير * والمكثري *
ان مدة الكراء كذا مما يخالف قول المكري * في المدة ان اختلفا عليها * اي
اختلف احد الاثنين اللذين هما الاجير والمستاجر مع الاخر منهما واحد الاثنين
الاخرين اللذين هما المكري والمكثري مع الاخر منهما والمعنى ان اختلف الاجير
والمستاجر او المكري والمكثري في المدة فاقول فيها قول الاجير والمكري فجواب ان
محذوف دل عليه ما تقدم وفرع على ذلك قوله * فعلى مدعي الزيادة فيها * وهو

وان قال هذا متاعي وقال
الصانع لا بل هذا قبل
قوله مع يمينه ان لم يبين
ربه والقول قول الاجير
والمكري مع ايمانها ان لم
يبين المستاجر والمكثري
في المدة ان اختلفا عليها
فعلى مدعي الزيادة فيها

المكثري والمستاجر غالباً وكذا لو ادعاهما الاجير والمكثري وهو غير غالب * وانقضاء ما *
مدعيه غالباً هو الاجير والمكثري وكذا لو ادعاه المكثري والمستاجر وهو غير غالب
* بيانه * اي بيان المدعي بفتح العين ويدل عليه المدعي بكسرهما والمدعي
بفتحها هو احد الشئطين الزيادة او الانقضاء ويجوز عود الماء لاحدهما اي بيان
احدهما الزيادة ان ادعاهما او الانقضاء ان ادعاهما والمصدق واحد وذلك مثل ان
الاجير مدة الكراء نصف سنة ويقول المستاجر سنة فعلى المستاجر البيعة وكذا لو
قل الاجير مدة الكراء سنة وقال المستاجر نصف سنة لداع الى ذلك كمينين او
ارادة رفع على الاجير او ارادة زيادة خير للمستاجر فعلى الاجير بيان الزيادة ومثل
ان يقول المكثري مدة الكراء شهر ويقول المكثري شهران فعلى المكثري البيان
وان قل المكثري شهران والمستاجر شهر لداع دعاهما الى ذلك فعلى المكثري البيان
وذلك لان المدعي للزيادة يدعي شيئاً بعد ما اتفق على ما قبلها فلا يقبل بلا بيان
ولا سيما ان كانت فعالة في العمل او الاستمتاع وكذا ان اتفقا على المدة واختلفا
في انقضاء ما مثل ان يقول انها شهر ولم يكن البدء من اول الشهر بل حسباً بالايام
او وقع مع اوله لكن حسباً بالايام فقال احدهما تم العدد والبدء من يوم كذا او
خالته الاخر او مع اوله ولم يحسب بالايام لكن اختلفا هل استهل ليلة كذا فينسخ
ليلة كذا ولا بداهل ربي هلال التمام فالقول قول من لم يدع الانقضاء ولو كان عدم
الانقضاء مضرة عليه كالمكثري والاجير وذلك لان الذمة شملت بالمدة فلا يقبل
برأيتها منها بادعاء الانقضاء بلا بيان واصل هذه المسائل حرمة مال الناس وابدانهم
من القرءان والسنة لاسيما اليها الا ما اجاز اليه صاحبها فما انكر منها كان القول
فيه قوله وحلف فاصل ذلك من القرءان والسنة في آيات واحاديث تحريم الاموال
والانفس الا بحق وكذا ما بعد والتفريع في قوله فعلى مدعي الزيادة النسخ عائد
للمجموع لا للجمع لانه لا يصح بالنظر الى قوله او انقضاءها كترتيب الويل عن
السهو عن الصلاة والرثاء مع ذكر للدعوى اذا قلنا انه عارية * وان اختلفا * اي
احد الاثنين مع الاخر منهما واحد الاثنين الاخرين مع الاخر منهما اي الاجير
مع المستاجر والمكثري مع المكثري * على قدر الكراء * او الاجرة كمشرة دنائير

او انقضاء ما بيانه وان اختلفا
على قدر الكراء

وتسعة دنائير وانما قال على ولم يقل في لتضمن اختلفا معنى تنازعا * او نوعه * كدينار
وثلاثة عشر درهما وكصاع شعير او صاع سلتا سواء اتفقا في القيمة او اختلفا ومن
الاخلاف * قبل قول المكثري والمستاجر * عند ابن محبوب * مع اليمين *
انه ليس عليه اكثر من ذلك القدر كراء وانه ليس النوع الذي ادعاه عليه خصمه
* لانه غارم * اي يعطي واما الاجير والمكثري فلا يقبل قولهما لانهما ياخذان وان ادعى
المكثري والمستاجر ما هو اكثر او اجود نوعا المكثري والاجير قبل قولهما ايضا اذا ادعيا
ذلك لداع وانكره الخصم لداع فاذا طلب اليمين فله ايضا ومن اعطى رجلا ذابة
يعرفها صاع بر او صاع شعيرا او برعاهما جزء منها فادعى نصفاً وادعى الاجير اقل
فالقول لربه وله برعها ان لم يكن عرف ولا اجير جزء في التنازع كذلك ان نتجت بعد
ان استحق السهم فلو استاجرته لسنة وولدت قبل السنة فلا شيء له في التنازع ولو
جاءت بعد الشروع في العمل * وان اختلف حال مع رب المال في قدر المسافة
قبل قول الحال * ان الحمل الى كذا وهو دون ما قل رب المال وهو الغالب او فوقه
لداع وكذا لو قال رب المال الى كذا بثمن زائد وقال الاخر بل الى كذا
مما هو دونه او اطول بناقص فالقول قول العامل ادعى زيادة المكان او نقصها * مع
يمينه * ان الحمل الى كذا لا الى ما قال رب المال وان بين قائل قوليه من اجل
البيان ولا يمين عليه حين بين * ان لم يبين رب المال * وان بين عمل بيانه
وسواء في ذلك البر والبحر لان مدعي زيادة المسافة قد تعدى ما تواطأ عليه
فاحتاج الى بيان دعواه ولا سيما اذا كان في الزيادة نفع له والجواب محذوف دل
عليه قوله قبل قول الحال مع يمينه واما قوله * فالقول في الموضع قول الحال وفي
الكراء ونوعه قول رب المال * فتفريع اجمال بعد تفصيل فهو فذلك لما قبله وانما
ذلك اذا كان الحال حملاً لغيره بدابة نفسه او مركبه او بنفسه لالحمال لئلا يؤول
غيره على دابة غيره بكرامها او بركب غيره بكرام المركب فان القول قول رب
الدابة والمركب وانما ذلك ايضا اذا كانت المسافتان الى جهة واحدة واما اذا كانت
احدهما الى الجهة والاخرى الى الجهة الاخرى كالمشرق والمغرب والجنوب والشمال
وكالمشرق والشمال او المشرق والجنوب ونحو ذلك فقول رب المال وقول

او نوعه قبل قول
المكثري او المستاجر
مع اليمين لانه غارم وان
اختلف حال مع رب المال
في قدر المسافة قبل
قول الحال مع يمينه ان
لم يبين رب المال فالقول
في الموضع قول الحال
وفي الكراء ونوعه قول
رب المال

القول قول الحال على ما هو المتعارف بين في القولين وتفيد تلك ان ذلك ان القول
قول صاحب الدابة ان قال اعطني كراء دابتي فقال المكثري قد انقذته لك او كريت
لي عن ان الكراء الى الموضع الذي اكريتها اليه او عطبت فقل اعطني حساب
ما حملت وقال المكثري اكرت لي موصلا او قل له ارسلتها اليك مع من ارسلت
لي اخذها فقال صاحبها لم ارسله وضاعت او عطبت او انفقا على الكيل او الوزن في
الحمل فقال صاحبها من جنس كذا فالقول في ذلك كله قول صاحبها وان اتفقا على
المقدار كقفيز فقال صاحبها من كذا او قل الاخر لم نسم النوع او قل اكرت لي
الي مدة كذا ولم اتفق على ما عمل بها فقال صاحبها اتفقا على كذا فصاحبها مدع
وكذا كل من ادعى منها خلاف الاصل فدرع وكذا ان اختلفا في الكيل والوزن
والجواز فالقائل بالكيل او الوزن مدع وفي الديوان القول قول صاحب الشيء في
الاجرة وقيل ان ادعى الصانع قدر عناه فقل له وان اختلفا فقل الصانع رددته
اليك فانكر فالقول له به والقول للعامل ان قال لم اضيع او قال تلف مالك او لم تعطني
الا هذا ولم اخلط مع غيره او لم اسافر لموضع الخوف او لم اكل غلته او قال استرعتني هكذا
او لم تساجر فوتي او قال استرعتني غنمك هكذا ولم تقل ان نقص نقصت الاجرة والقول
لصاحب الشيء ان قال استاجرتك على غنمي بلا تعيين او بلا عدد وان حلفا معا * اي
جميعا بان حكم الحاكم بتخلفهما جميعا كما هو الحق حين ادعى احدهما ان الحمل الى كذا بكذا
ادعى الاخر ان الحمل الى موضع فوقع بما ذكره الاول من الثمن او باكثر تخلف على الموضع
من يقبل قوله فيه وعلى الكراء من يقبل قوله فيه * فالحمل الى الموضع * الادنى
وحط * اي ولحط * من انكره قدر المسافة * بتقدير العدول كما يدل له التعبير
بالقدر مثل ان يقول الحال استاجرته ان احمل الى الاسكندرية بعشرة دنائير ويقول
صاحب المال بل الى مصر بعشرة فان الحال يخلف على الاسكندرية ويحمل اليها
وصاحب المال يخلف ان العشرة الى مصر ويسقط عنه العدول مناب المسافة
بين الاسكندرية ومصر فياخذ الحال مثلا ستة او اقل او اكثر بحسب ما يقول
العدول ومثل ان يقول بعشرة الى مصر ويقول الحال بمائة وخمسة عشر الى الاسكندرية
فيخلف على الاسكندرية ويحمل اليها ويخلف صاحب المال بان الكراء عشرة

وان حلفا معا فالحمل الى
الادنى وحط من الكراء
قدر المسافة

فيسقط عنه مقدار المسافة فان قال العدول خمسة سقطت الخمسة من خمسة عشر
واخذ الحال عشرة وان قالوا ستة اخذ تسعة وان قالوا اربعة اخذ احد عشر
وكذا ما اشبهه وكذلك ان ادعى احدهما ما هو اوفر في حق الآخر لداع وانكره
لاخر * كذا لداع وذلك انه لما تعارضت بينهما اسقط مقتضى يمين
كل واحد وعمولا بالمادة في الحمل والكراء او في مدعى كل ولو كان اوفر
في حق الآخر * وان بينا معا * اي جميعا اي اتى كل واحد منهما ببيان على مقاله
* فالحمل للاقصى وزيد في الكراء قدرها * اي قدر المسافة بان بين الحال مثلا
ان الحمل للاسكندرية والكراء خمسة عشر مثلا وبين صاحب المال انه الى مصر
بعشرة او اقل او اكثر فالحمل الى مصر ويزاد مقدار المسافة من الكراء سواء كان
قدرها قدر مازاد في بيان احدهما على الاخر او اقل او اكثر ولو ادى احدهما قبول
الزيادة ووجه ذلك ان البيتين تعارضتا فسقطتا فعوملا بالعدل على حد ما مر في
اليقين وبذلك يظهر لك ان الاصول ما ذكرته وانه اولى مما قال ابو عبد الله محمد
ابن عمرو ابن ابي مئة ان الاصول ان يقول الشيخ وحط من الكراء وهو الخمسة
عشر دينارا التي ادعاها الحال خمسة ودفع له العشرة التي حلف عليها صاحب المال
وهذا لا بد منه ليجري على القاعدة السابقة من ان القول في المسافة للحال وفي الكراء
لصاحب المال ويناسب ما بعده والله اعلم فليعرها وان كانت احدهما اقوى عمل
بها وان قال الحال الحمل كذا وقال رب المال الحمل كذا وهو اكثر مما ذكر الحال
فارددي بعض الكراء وليس لك من الكراء الا كذا لملك اقل فالقول قول الحال
مع يمينه وان بينا معا عدل بينهما باسقاط نصف الزيادة من الكراء كما اذا بين الخصمان
جميعا على شيء يدعيه كل منهما فانه يقسم بينهما واذا ترجحت بينة احدهما بزيادة
شهود او عدالة او يد حكم بها في باب الاجارة وغيرها وفي التاج ان قال المكثري
اكريتها سنة بعشرة دنائير والمكثري اكريتها منك بها ثلاثة اشهر فهذا اقرار منها وقد
لزم المكثري تسليم الدار للمكثري سنة ووزنه هو تسليم العشرة له ويقال له ان لم تكن
منه الا ثلاثة اشهر لم يترك ان تسكنها الا ثلاثة الا برضى منه لملك بانه اقر لك
بباطل وان قال اكريتها لك سنة بالعشرة وقال المكثري اكريتها ثلاثة اشهر كاف

وان بينا معا فالحمل
للاقصى وزيد في الكراء
قدرها

كل منهما بين دعواه فان لم يحضره كل منهما تحالفا على ذلك ولزم المكثري تسليم
الثلاثة على ما اقر به الثلاثة * وان قال مكر لمكثري اكرت دارى هذه اودابتي *
هذه اوسفتي هذه اوتخو ذلك او متاعي هذا * وقال * المكثري * لا بل *
اكرتني * هذه * هذه الدار وهذه الدابة او كذا مما لم يذكره المكري * قبل قول
المكري مع يمينه * ان لم يبين المكثري كما قال * كذلك * وان بينا معا عبرت
زيادة التقوى ولو كثرا اهل الجانب الاخر وان تساويا اعتبرت الكثرة وان تساويا
ايضا تساقطا فلاشارة بقوله كذلك الى ما اذا بينا معا وانى انه يقبل القول مع اليمين
ان لم يكن بين وكذا المكثري مع الاجير يقبل قول المستاجر ان قل انما استاجرتك
على حمل هذا التراب لا على هذا او نحو ذلك او على خياطة هذا الا هذا اذا اخذه
الاجير بنفسه وكذا ما اشبهه ويخلف المستاجر وان زاد احدهما على الاخر في نفس
ما فيه العمل او في الكراء ولم يكن البيان ومن زاد في الشيء من عنده كنزل في
ثوب ينسجه باجرة فلا يقبل قوله بالزيادة الا ببيان او ظهور سواء جعله ثوبا او
ثوبين مثلا فليرد لصاحبه مثل غزله وياخذ المنسوج ولا كراء له وان شاء رب
النزل اعطاء ثمن ما زاد وكراء مثله واذا ظهرت الزيادة ولا يظهر كم هي الا بقوله فله
قوله وعليه اليمين وان ادعى النساخ نقصان النزل فقال له استقرضتني فادعى
انه فعل فلا غرم على صاحب الثوب الا ببيان انه زاد ولا يمين له الا ان ردها اليه
صاحب الثوب على ان يغرم له وفي الديوان ان قال اكرتنيها من مصر الى المدينة
بعشرة والمكثري منها الى مكة بخمسة فهو مدع في المكان وصاحبا في الاجرة وان
قال منها الى المدينة بعشرة وقال المكثري بل منها الى مكة بعشرة فالقول لصاحبا
في المكان وياخذ خمسة والمكثري مدع في المكان وانما ياخذ صاحبا خمسة اذا
كانت المدينة نصف ما بين مصر ومكة وان كان اقل او اكثر فبحسب ذلك من
الكراء اه وذلك في احكام الديوان وذكرنا في الاجارة من الديوان ما نصه وان
قال صاحب الدابة اكرتنيك دابتي لتحمل عليا الى مكان كذا وكذا بدينار وقول
صاحب العمل اكرتني الى موضع ابعد من ذلك الموضع بنصف دينار فان صاحب
الدابة مدع في الزيادة وصاحب العمل مدع في المكدن ان اتيا بالبينة جميعا فليحمل

وان قال مكر لمكثري
اكرتنيك دارى هذه او
دابتي وقال لا بل هذه
قبل قول المكري مع يمينه
كذلك

الى الموضع الذي ادعاه صاحب الحمل ويصطلي الدينار لصاحب الدابة * وان ادعى
رب الدابة * او الدار او السفينة او غير ذلك من جميع ما يكرى او يستاجر على
عمل فيه كخياطة ثوب سواء بقي ذلك او تلف في يد من كان عنده * غصبا *
او سرقة * او اعاره * او ايتانا او غير ذلك مما ليس اكراء ولا استيجاره ولا عقدة
بيع او نحوه وانما ادعى الاعارة ليضمن له ما فسد في المعار بناء على ضمان العارية اولي ادعى
عليه اني قلت لك اعمل واردد الي ليكون بذلك ضامنا اولي ادعى عليه اني ثمرت عليك
الضمان وليدرك عليه الردم متى شاء ولو كان الكراء كما قال مدعي الكراء لكان لمدعيه الامتناع
من الرد الى الاجل * و * ادعى * الاخر الكراء * او الاستيجار * قبل قول
ربها * اي رب الدابة وكذا ما ذكرنا بعدها الا انه لا حد على الغصب بقوله فلا كراء
له ولكن ان كان غصبا او سرقة فله كراء المثل وكذا لا اجرة للاجير ان عمل لا انكار المالك
للاشئ ان يكون اجيرا له وقيل ان كان في عمله تقع فنه عناء المثل وان قال اسكنتني
ولم تقبل لي بكراء فان كان رب الدار معروفا انه يوجرها لزم الساكن البيان انه
اسكنه بلا كراء والا حائنه واعطاه كراء المثل وان لم يعرف باجر ولا بغيره فليها
ادعى لنفسه شيئا كلف بيانه وهكذا سائر ما يكرى وفي الديوان اذا حمل رجل على
دابة رجل شيئا فقال صاحبا اعطني عناءها وقال اعرتها لي فالقول له وقيل لصاحبا
ان عرف انه يكرىها * وان مات مكثري في دار او بيت او على دابة * او نحو ذلك
او مات في غير الدار او البيت او غير ظهر الدابة وكأنه اراد بفي وعلى انه تقرر له
نفها * فعدوا رثته فيما فيها او عليها * او كل ما يتبع ذلك الشيء ولا يلتحق به في
غير مصالحها * لا من مصالحها * مصالح دارا او دابة ومثلها البيت وغيره فالغصير
لا حداثا على سيدل البدلية ويجمعها الحكم الواحد وتلك المصالح * كباب وقول *
عود او حديد مركبين في محليهما * وسرير * ان اعير للدار او البيت * وسرج *
انوس * ولجام * للدابة مطالما في فمها وهو بكسر اللام وهو لفظ فارسي عرب
* وشكال * بكسر الشين وهو حبل يشد به قوائم الدابة يدمع اخرى او رجل مع
اخرى او يد مع رجل او يدان مع رجل او رجلان مع يد وكل ذلك * وقيد * من
حديد تقيد به قائمة مع اخرى * واكاف * بكسر المعزة وضعا برعدة الحمار

وان ادعى رب الدابة
غصبا او اعاره او الاخر
الكراء قبل قول ربها وان
مات مكثري في دار او بيت
او على دابة فعد وارثه
فيما فيها او عليها لامن
مصالحها كباب وقول
وسرير وسرج ولجام
وشكال وقيد واكاف

﴿ وخطام ﴾ بفتح الحاء وهو ما يقاد به البعير من انفه ﴿ فالقاعد في هذا ﴾ هذا
الذكر ونحوه ﴿ ربها ﴾ او وارثه ان مات والماء لواحدة من الدار والدابة ومثلها
غيرها وذلك ان وجد في محله من الدار والدابة فلو وجد الباب في الدار او البيت
مطروحا او انقل كذلك او السرير كذلك او قلوبا او السرج او ابعده مطروحا في
الارض او على الدابة في غير محله كشكال معمول على الدابة لكان القاعد فيه
المكثري وعلى رب نحو الدار الدابة او وارثه البيان ﴿ و ﴾ حيث كان القاعد
مالك شيء ﴿ فلي المكثري او وارثه ﴾ تبأله ﴿ البيان ﴾ والله اعلم ومن حمل
مئاة غيره فوصل به اقصاره بين ما خانه ومن اكثري ارضا اي فيها او يحفر فيها واذا
له في ذلك فانفق في ذلك مالا فما كان موجودا فله قاعه وان طلب الاجرة او القيمة
تقل له رب الارض ادفن ذلك واقلع بناءك فاقول لربها وان اخرجته قبل المدة
فامطه كل ما صرف واجرة العمل وان عمل وانفق مشترطا ان يدركه اصرف صدق
فيما انفق وقيل ان اختلفا وادعى شططا قوم له العدول بالوسط ومن مضى بما
اكثري للعمل او للعمل فقال لم احمل عليه اوم يوصاني اوم اعمل به اوم يصاح
او مرست او غصبت فعليه البيان واقول لصاحب الدابة او غيرها فعليه الكراء وقيل
ان تبين مرضها او هروها فاقول للمكثري وان حضره ربه فعلى ربه بيان الحمل
والعمل وان قال جاوزت بدائي الموضع فعطبت اوزدت الحمل عليها فعطبت
او تديت فعطبت فاقول للمكثري ان انكر المجاوزة او الزيادة او التعدية او قل
الغلب من عندك وكذا ان ادعى انه حمل غير ما اكثري له او اكري دابتين كل
الى بلد فادعى انه ذهب بواحدة الى البلد الذي اكري له الاخرى او عطبت احدها
فقال انها التي غصبتها فقال المكثري بل التي اكريتها فاقول للمكثري وان تلفت
الدابة ومن ادعى منها كون الكراء والاجرة معلوما فعليه البيان واقول للآخر وان
تلف شيء عند الصانع نقال صاحبه عملته بالاجرة فانت ضامن فقال الصانع
بلا اجرة فلا ضمان علي اوم تلفت فقال صاحبه فلا اجر وقال الصانع به فاقول لصاحبه وقيل
لصانع وان تلف نقال ربه لم يتلف الا بعد ما عاتته فخذ اجره واعطني قيمة متاعه معمولا
وقال الصانع تلف قبل العمل فاقول للصانع ولا يدرك النسيج والحداد والصباغ والحراز

وخطام فالقاعد في هذا
ربها وعلى المكثري او
وارثه البيان

والبناء والفسال والطحان والطباخ والحصاد وعامل اللبن والقرمود ونحوهم الاجرة حتى
يفرغوا من عملهم كذا في لاجارة من الديوان وفيه وان تلف شيء قبل ان يملوه ضمنوه
ولو بما جاء من قبل الله وان تلف بعد ما عملوا بعض العمل فله من الاجرة بقدر
ما عملوا وذكر في الكتاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من اخذ
الاجرة على شيء فهو له ضامن ما خلى الراعي اذا غلب ومن ادعى على اصحاب الصنعة
او العمل انه عمل له بلا اجرة فعليه البيان وان وضع الرجل متاعا عند الصانع فعمله
بغير اذنه فلا يدرك الاجرة وقيل يدركها وان كرى الرحا رجال باجرة في عقدة
ولبعضهم الرحا وبعض الاداة لم يجوز وقيل يجوز ويقسم الكراء على عدد الاداة
والرحا وان كرى له رحا الماء فانكسر الماء او غارت تحاصصوا وان رجع الماء بعد اتم
ما بقي له واذا وكل رجل رجلا على الاكراء جازمى الكراء اوم يسم بالنقد او
النسيئة ويقبض الكراء ايضا وقيل لا يقبض الا ما قبض من الكراء وقيل لا يقبض
الوكيل الاجرة ولا يجوز له ان يكري لنفسه ولا لابنه الطفل او عبده او من ولي
امره ويجري فيه عندي الخلاف السابق في بيع الوكيل لنفسه او لمن ولي امره
او الشراء من نفسه او من مال من ولي امره ولا يكريه لعبد صاحبه او عقيدته ويجوز
ان يكريه لا بوي صاحبه وابويه ان نقد الكراء وان اكراه بكراء فاسد فعليه
عناؤه لصاحبه بنظر العدول ويرجع به على المكري وان وكله ان يكريه كراء فاسدا
فاكراه فاسدا او صحيحا فلا يجوز وقيل لاشيء عليه في الفاسد من الضمان لانه
امره به وان وكله ان يكريه الى مدة فاكراه دونها جاز قلت وقيل لا وان اكراه
الى اكثر لم يجوز الا ان جوز صاحبه والله اعلم ﴿ باب ﴾ في المضاربة ﴿ سن
جواز شركة ﴾ بكسر الشين وسكون الراء وينضم الشين وسكون الراء ﴿ المضاربة
اجماعا ﴾ اي ذكرت في حديث النبي صلى الله عليه وسلم واثبت فيه روى الربيع
عن ابي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ثلاث فيهن البركة البيع الى اجل والمقارضة وخطط البر بالشعير لليت لا لبيع وذكره
ابن ماجه باسناد فيه ضعف ومن الموقوف فاذا ذكر عن حكيم بن حزام انه كان
يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا مقارضة ان لا يجعل مالي في كيل رطبة ولا تحمله

﴿ باب ﴾

سن جواز شركة المضاربة
اجماعا

في ربح ولا تنزل به في بطن مسبل فان فعلت شيئا من ذلك فقد ضمنت مالي وروى مالك في الموطأ عن العلاء ابن عبد الرحمن ابن يعقوب عن ابيه عن جده انه عمل في مال عثمان على ان الربح بينهما وهو موقوف ايضا وكذا كانت عائشة رضي الله عنها تبضع مال اليتامى في البحر وكانوا في حجيرها واجازة عمر وروى في الديوان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اخذ الرجل مالا للتجارة جعل فيه جبريل عليه السلام حبتين من البركة فلا يزال المال يزيد وينمو وينع من الشيطان ما لم تدخله الخيانة فاذا زالت منه الامانة ودخلته الحياة نزع جبريل عليه السلام حبتين من البركة وجعل فيه حبتين التلغ فلا يزال ينقص ويدخله الشيطان فيمزقه تزيقا والله اعلم وفي الديوان وانما يجوز القراض بين البالغين الاحرار العقلاء الموحدين من الرجال والنساء ولا يجوز بين الاطفال فيما بينهم ولا بين المجانين فيما بينهم ولا بين الاطفال والمجانين ولا بين هولاء والبالغين ولا بين العبيد والاحرار الا باذن ساداتهم اه قلت يجوز القراض بين الاطفال او بينهم وبين البالغ عند بعض فيما يجوز فيه مبايعتهم وقد مر في بابها قالوا وجاز لمن ياخذ القراض ويتني فيه فضل الله تعالى ليسد فاقته ويكفي مؤنته عن المسلمين وتكون رغبته فيما يربح فيه لانه اجبر لغيره ولا يطلب في اخذ مال القراض ان يخرج به من المجاعة اي لا يقصد باخذه ان يخرج بالا كل منه من الجوع الذي فيه او يتوقعه ولا ينبغي للموحد ان ياخذوا القراض من المشركين من اجل ان لا يخدم الموحد المشرك ويكره للموحد ان يدفع القراض للمشرك من اجل ما يستحلون في دينهم من بيع ما حرم الله قلت وقيل لا يجوز كما ياتي واخر القراض وهو مذهب الاكثرين كما ياتي هناك وجاز للرجل ان ياخذ القراض على ان يتجربه لنفسه او لغيره من الناس طفلا كان او بالغاً حراً كان او عبداً وجاز له ان ياخذ القراض من رجلين او ثلاثة او اكثر من ذلك وياخذ الواحد من الواحد والاثنين من الاثنين او اكثر من ذلك ولا تاخذ الكثرة عن الكثرة في عقدة واحدة وان اخذ اثنين احدهما لا يجوز فعله فباطل وان عملا فاهما عناءها ولم يكن الربح ولا يؤخذ من المجهور عليه بفلس وان اخذه المحجور عليه جاز وانما يجوز ان يقارض ماله او مال ابنه الطفل واما ما كان في يده من مال من ولي امره من اليتامى والمجانين والغيب

ومال المسجد وكل من كان في يده من الامانات فلا يجوز له ان يقارضه ومنهم من يقول يقارض مال اليتامى بنظر منه لما يصلح وذكر في الكتاب عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تبضع مال اليتامى في البحر كانوا في حجيرها بالقراض وذكر عن عمر رضي الله عنه ان ذلك جائز فعلى هذا القول يجوز للخليفة ان يضارب فيما بينه وبين اليتامى وفي الاثر ويجوز ان يتجر بمال اليتيم والربح لليتيم والوضعية على دافع ماله من وصي او وكيل او ولي او محتسب له وكذا المضارب اذا علم بذلك وقيل لا يضارب بماله ولا يجوز وقيل يجوز والربح لليتيم والوضعية على اليتيم قال الشيخ خيس ولا اعلم صحة هذا القول اه وروى قومنا عنه صلى الله عليه وسلم اتجروا باموال اليتامى لا تاكلها الزكاة وانما ينبغي ان يدفع ماله على القراض لرجل امين قوي كيس حاذق عارف للتجارة ولا يعطيه للضعيف الذي لا يقوم بالبيع والشراء ولا يحفظ المال من الضيعة ولا لمن لا يتقي الله ولا يتقي الربا والريبة والحرام ولا لمن يخونه ولا لمن يخاف منه ان يحجده ولا لمن لا يقدر عليه ان ياخذ منه حقه ولا ياخذ القراض من اصحاب الحرام والربا والريبة ويعطي احد المتفاوضين ماله على القراض وياخذ القراض عنه اه قلت وكذا المعاملات المالية كلها كالبيع والشراء والشركة ستة شركة مضاربة وشركة عنان وشركة مفاوضة وشركة الابدان والثلاثة الاولى متفق عليها عند اصحابنا ولو اختلفوا في بعض الشروط وستاتي ومعنى شركة الابدان تاتي قريبا وشركة الوجه هي شركة الذمم بان يتفقا على الشراء في ذمتها من غير مال لهما ولا صنعة ويكون الربح بينهما وعلى هذا يمنع اتفاقا عند ابي حنيفة لانها من باب تحمل عني وتحمل عنك واسلفني واسلفك وذلك ضمان بجعل وسلف جز منفعة وان وقعت الشركة كذلك فاشترى شيئا او احدهما ففعل بينهما وقيل للذي اشتراه وقيل شركة الوجه هي بيع وجبه مال ضامن بجزء من ربحه ومعنى هذا ان تكسب بضاعة شخص لحمله فياتي للوجه فيتفق معه ان يبيعها له على جزء من ربحها وهذا ممنوع ايضا لانه اجارة مجهولة فيها تدليس على الغير لان كثيرا من الناس ترغب في الشراء من الاماياء لا اعتقادهم انهم لا يتجرون الا في الجيد وان الفقهاء على العكس وشركة الابدان جائزة عند غيرنا اتفاقا بوجوه ثلاثة الاول ان

يتجدا في العمل فلواشتركا خياطا وحدادا ونحو ذلك من اختلاف الصنعة لم يجوز
لغير لانه قد تنفق صنعة هذا وتكسد الاخرى فيأخذ من صاحبه مالا يستحقه ويلتحق
بالاتحاد ما تلازم من العمل مثل ان يجز احدهما للنسيج الغزل والاخر نسيج اويهي
القمح للطحن والاخر يطحن الثاني ان يأخذ كل بمقدار عمله فلو كان احدهما اكثر
عملا او اجد لم يجوز لكن لا يشترط التساوي حقيقة لتعذر بل يكفي التقارب
الثالث ان يحصل لما التعاون والرفق بالاشتراك فان لم يحصل لما ذلك لم يجوز واختلفت
المالكية هل يشترط ان يكون مكان العمل واحدا وهو مذهب المدونة اولا وهو
مذهب العتبة فشرابن الحاجب الاول وصاحب المختصر الثاني وشركة الجبر والاصل
فيها قضاء عمر رضي الله عنه وعليها مالك واصحابه وصورتهما ان يشتري احد تجار
السوق شيئا مع حضور غيره من التجار فن اراد منهم ان يدخل معه في ذاك اجبر
له المشتري على ذلك وللجبر شروط الاول ان يكون الشراء بالسوق فلو كان في بيت
او زقاق لم يجوز الثاني ان يكون للتجار فلو كان للاقتناء او الاكل او السفر او نحو ذلك
لم يجوز الثالث ان يحضره غيره من تجار اهل ذلك المنزل ولم يتكلم فلو غاب او زايده
حتى اخذه المشتري ولم يكن من تجاره لم يكن له حق خلافا لعبد الملك في الاخير
وان اشترى مسافرا في رفقه فقال ابن حبيب كمشتري في السوق وتراعى فيه شروطه
وقال اصبع لا بل هو كمشتري في بيت او زقاق او خانوت لان الوارد انما هو في السوق
فحصل ان الشركة قسمان شركة اختيار وشركة جبر وشركة الاختيار على ثلاثة
اقسام شركة ابدان وشركة وجوه وشركة اموال وشركة الاموال ثلاثة اقسام
شركة مفاوضة وشركة عنان وشركة مضاربة * وعرفت * اي المضاربة
* باتفاق على اعطاء نقد * معلوم لا غش فيه * لتجر يجوز * معلوم * من ربح *
اراد لازم الاتفاق على الاعطاء وهو الانجاز لان الاتفاق عليه ليس مضاربة وهذا
التعريف تعريف بالرسم جار على الصحيح المشهور من انه لا يجوز بعروض مقومة
بل بنفس العين ويجوز ان يكون كلام الشيخ تصويرا او تمثيلا لا تعريفا ولو جعله
المصنف تعريفا وعرفت ايضا بتوكيل على تجر في نقد مضروب مسلم بجزء من ربحه
ان علم قدرها قالت المالكية ولو مغشوشا على الاصح ولم يذكر المصنف انتفاء

وعرفت باتفاق على
اعطاء نقد لتجر بجزء من
ربح

الغش لانه معلوم من الوزن فلا يجوز ولو علم قدر ما فيها من الغش او راج
رواج الجيد كما هو مذهب الشافعي قال مولف المنهاج الذي لم يشترط لصحته
كون المال دنائير او دراهم فلا يجوز على تبر او حلي ومغشوش قال شارحه الدميري
وان راج وعلم قدر غشه لانه عروض ونقد وعرفت باجارة على التجار في نقد
مضروب معلوم مسلم بجزء معلوم من ربحه والتسليم هو الاعطاء الذي عبر عنه
المصنف بالاعطاء واراد بالنقد ما ضرب من ذهب او فضة سكة كما عبر غيره بنقد
مضروب فان لفظ النقد يستعمل في المضروب كما صنع المصنف وفي غيره ولذا ك
قيده غيره بالمضروب ويجوز ان يكون اطلاق النقد ليشمل غير المضروب على
القول بجواز المضاربة به بالوزن وقد ذكر المصنف قريبا الخلاف فيه وفي العروض
باتتقويم ولا تجوز بجزء من الربح مجهول ولا باعطاء نقد غيره معلوم مثل ما في هذا
الوعاء او ما في يدي الا على المتأمة بعد العلم وقبل الشروع ولا مضاربة بدنيار او درهم
او نحو ذلك ولا بعدد او فرد مع سهم كدنيار ونصف الفائدة ولم يذكر قيد العلم
ولكنه مراد له والاولى التصريح به وخرج بالاعطاء بمعنى التسليم في المجلس ما في
الذمة واختلف فيما لم يحضر وكان عند احد لا في ذمته من انواع الامانات وان لم يسميا
كم له من الربح فله مقارض عناءه عند حاتم بن منصور وابن عبد العزيز وقيل
نصف الربح لان ذلك اطلاق في الشركة فتصرف الى النصف كسائر الشركة
المطابقة وهو قول غسان ووائل والمضاربة القراض وسمي مضاربة لما فيه من
الضرب في الارض وهو السير قال ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سمة قال
شيخنا المضاربة لغة اهل العراق والقراض لغة اهل الحجاز واشتقاق المضاربة من
الضرب في الارض وهو قطعها بالسير لان اهل مكة كانوا يدفعون اموالهم للعمال
يسافرون بها ابتغاء الربح ثم لزمه هذا الاعم وان لم يسافر العمال واشتقاق القراض
من القرض وهو القطع لان المالك قطع للعمال قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة
من ربحه وقيل من المساواة يقال تقارض الشاعر ان اذا تساوا فيما نشده
اه وكأنه اراد ان العامل ورب المال تساوا في الربح يعني غالبا اه وفي التاج
المضاربة مشتقة من الضرب في الارض وقيل من ضرب الاراء بعضها ببعض وقيل

من تضاربهما في الربح يعني ضرب بعضهما بعضا في شان الربح منازعة عليه وكان الرجل في الجاهلية يدفع المال الى الرجل على ان يخرج به الى الشام وغيره فيبتاع ويكون الربح فيه بينهما على ما يفتقن عليه من الاجزاء قال ابو الوليد الباجي من باجة الاندلس والقراض هو ما كان في الجاهلية فاقرو في الاسلام لان الضرورة دعت اليه لحاجة الناس الى التصرف في اموالهم وتنميتها بالتجارة فيها وليس كل احد يقدر على ذلك بنفسه فاضطر فيه الى استئابة غيره ولعله لا يجد من يعمل له فيه باجارة لما جرت عادة الناس في ذلك على القراض فوخص فيه لهذه الضرورة واستخرج بسبب هذه العلة من الاجارة المجهولة على نحو ما رخص من المساقاة وبيع العارية والشركة في الطعام والتولية فيه فلا خلاف في جوازه بين الامّة في الجملة وان اختلفوا في كثير من شروطه واحكامه وقد عمل به الصحابة والسلف واتبعهم عليه الخلف ومما احتج به على الجواز قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الاية وقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الاية لان القراض تجارة من التجارات واذا اشتراك اثنان في القراض وعند كل الف درهم فقال احدهما لصاحبه انا ابصر منك في البيع فلا ارضى الا ان يكون لي في كل شهر عشرة دراهم فما على شرطها والباقي بينهما وان كان راس مال احدهما اكثر فالحقما دين فهو على رؤس اموالها الا ان اشترطا ان الربح من الوضع سواء وقيل هما على راس المال ولو تشارطا وان افرقا وينهما دين فتبع كل غريما وقبل ذلك فخلص بعض الدين وهالك بعضه فلها وعليها ثم هل لا رجوع لاحدهما صاحب المال والمقارض بعد عقد لما وبيان كم له من الربح يدفع مال وشرع في عمل بشرائه امتعة التجرة قبل اتمام فيجب الاتمام الا ان رضيا بالتترك كالاجارات على المختار فيمن وهو انه لا رجوع للاجير ولا المستاجر بعد نقد الاجر والشروع في العمل اوجاز لكل من صاحب المال والمقارض الرجوع في المضاربة ولو عقدت ودفع المال وكان الشروع كما هو قول في الاجارات غير مختار فيه اي في الرجوع تردد بل ذلك قولان اصحها الاول كما يدل له قولهم ان المضاربة نوع من الاجارات كما قال الشيخ رحمه الله تعالى مانصه وجواز ذلك يعني

ثم هل لا رجوع لاحدهما بعد عقد ودفع مال وشرع في عمل قبل التمام كلاجارات على المختار اوجاز لكل فيه تردد

ما ذكر من شركة المضاربة بالسنة ولولا الاتفاق على جوازها لم تجز لانها اجرة غير معلومة وهي ضرب من الاجارات ومذهب اصحابنا انه لا رجوع الا ان لم يكن الربح في المال فان لصاحب المال ان يمنعه من التصرف في المال ولا يمنع اذا لم يعلم الربح في المال ولا عدمه كما يذكر بعض ذلك ويشير الى بعضه وكذا قال مالك عقد المضاربة لازم يورث وهو نفس مذهبنا الا قوله يورث فانهم عندنا اذا علموا بموته لا يجوز لهم التصرف فانه اذا اشترى بالمال كله فقد حصل التجرة فتمنع منع من تجديد عمل واخر ومذهب ابي حنيفة والشافعي ان لكل منهما القسح اذا شاء وليس عقدا لازما موروثا وفي التاج اذا دخل العامل في شيء منها لم يجز رب المال الرجوع ان كره وسياتي ولولا ان اقوال عقد الاجارة لا يمكن كلها فيها لقلنا بها كلها فيها وجوز ما ذكر من المضاربة او من شركتها اوجوز عقدها والمصدق واحد اوجوز المضاربة وعلى هذا الاخير ذكر ضميرها لانها بمعنى القراض وان ضارب صاحب المال رجلا على ربح نصف او ثلث او غير ذلك راس المال او على ربح مائة منه اي من المال لا بتعيين وان هذه وصليّة جوابها محذوف دل عليه قوله جوز وقوله جاز مستأنف مضموم الى قوله ولا يضمن له ان لم يتعد والاولى اسقاط قوله جاز ثم ظهر له وجه وهو عود الجواز الى ما في الباب كله ولو اسقطه لتوهم عود الضمير في قوله ولا يضمن الى خصوص المضارب بربح نصف المال او مائة لا بتعيين وافاد قوله وان ضرب ان الذي اخذ مال القراض يتجر به يسمى مضاربا بفتح الراء وكذا يسمى مقارضا بفتحها وصاحب المال يسمى مضاربا ومقارضا بكسر الراء وهكذا شهر ويجوز فتح الراء وكسرها في كل من العامل بمال القراض وصاحبه لان ذلك مفاعلة وانما غيا بقوله وان ضارب على ربح نصف المال النخ لان الاصل ان يقول له لك نصف الربح اولك ثلثه او يذكر اقل من ذلك او اكثر ولكن لما كان قوله ربح نصف المال بمنزلة قوله نصف الربح لان ربح نصف المال هو نصف ربح المال كله وكان قوله ربح مائة بمنزلة قوله نصف الربح ان كان المال مائتين وبمنزلة قوله ثلث الربح ان كان المال ثلاث مائة وبمنزلة قوله ربع الربح ان كان المال اربع مائة وهكذا وبمنزلة قوله ثلث الربح

وجوز وان ضارب على ربح نصف او ثلث راس المال او مائة منه لا بتعيين جاز ولا يضمن له ان لم يتعد

ان كان المال مائة وخمسين وهكذا جاز لك وقد منع الشافعي ذلك ومنعه قوم ايضا
وهكذا الكلام في اقل من مائة واكثر واكثر من النصف واقل وخرج بقوله لا
بتعين ما اذا عين المائة او النصف وكذا ما اشبهها فان العقد منفسخ لانه قد لا يكون
في ذلك ربح ولا يتجر فان فعل فله عتاءه والربح كله لصاحب المال الا ان منه
من العمل فالربح كله لصاحب المال ولا عتاء للعامل اخلطها او افردا في تجره بل
ان افردا كان اجارة مجبولة في الكل وفي الديوان رحم الله مولقيه وغيرهم من اصحابنا
اذا اراد ان يعطي ماله مقارضة فانه يحضر الشهود ويكتب اسم من دفع له المال
ويسمي اياه وقبيلته واسماء الشهود والمكان والتاريخ وعدد المال وما اتفقا عليه من الربح
فيختم على بطاقته ويضعها في موضع تحرز فيه واذا اراد صاحب المال ان يعطي ماله
على القراض فانه يقول للمقارض اعطيتك هذا المال على القراض او دفعته لك ولا
يحتاج المقارض ان ينطق بالقبول في ذلك ويسمي نصيب المقارض نصفاً او ثلثاً او اقل
او اكثر فان اتفقا على تسمية معلومة للمقارض قبل الدفع فدفع له المال ولم
يذكر شيئاً فجاز ومنهم من يقول لا يجوز حتى يذكره في وقت الدفع وان اعطاه
مائة فقال خمسون على نصف الربح وخمسون على الثلث لم يجز وقيل جائز وكذا ان
قال خمسون قراضاً وخمسون سلماً وان قال اعطيتك على سنة القراض او كما اعطى
فلان لم يجز والقراض عتاءه قلت ان علم بكم اعطى فلان جاز وان قال اعطيتك
من الربح ما ترضاه لم يجز وان دفع له ولم يسمي تسمية معلومة للمقارض واتفقا على شيء
بعد ذلك قبل ان يضارب به المقارض فجاز وان لم يسمي الا بعد ما ضارب فلا
يجوز وان سمي غيرها نصيباً للمقارض في وقت الدفع فرضياً بذلك فجاز وفي التاج
لا تعتقد المضاربة الا باللفظ وهو ان يقول دفعت لك هذا المال على المضاربة او
المقارضة فيقول المضارب اخذته مضاربة او مقارضة او معاملة على كذا وكذا وجاز
كل ما يودي معنى ذلك اه ولو بلا لفظ قراض او مضاربة مثل ان يقول اعمل به
على ان الربح نصفاً فمن المضاربة ما تفعله اهل هذه البلاد ان يعطي احدهم الاخر
النقد يتجر به فيشتري به ساعة من زجل يدايد فيبيعها والاخر باكثر الى اجل
ويأخذ نصف المائدة مثلاً ومحاماً اي عمل المضاربة **التقدي ان** الذهب والفضة

ومعها التقدي ان

المسكوكات **بوزن** عند عقد المضاربة ولو كانا لا يضربان الا بوزن كالادوار
الفرنساوية فانها تضرب عندهم بوزن فلا تعطى على هذا القول في القراض الا بوزن
لا مكان نقصان وزنها عند ضربها او بعده وعدم وزنها وامكان زيادته **وبجاز**
عند بعضهم في المضاربة **عدد يعرف** بلا وزن ولو لم يوزن عند الضرب او وزن
ونقص وعلى هذا فتجوز المضاربة بسكة الاندلس وسكة فرانس وسكة الجزائر
وسكة تونس وسكة قسطنطينية الادوار والريالات والارباع والاثمان والانصاف
وغير ذلك وزنت عند ضربها او عند العقد ام لم توزن وذلك اذا جرى العرف بها
في موضع بدون اعتبار وزنها كما في بلادنا هذه وكذلك في السلم كما مر **وفي**
المضاربة **بغير مسكوك** منها وان بوزن خلاف **ظاهره** ان الخلاف في غير
المسكوك موزون او غير موزون وهو كذلك وانما غيى الخلاف بالوزن لان المتبادر ان
يكون الموزون جازاً بلا خلاف اي والحال انه بوزن واما بلا وزن فلا يجوز الا على
قول القراض بالعروض على التقويم وظاهره انه لا يجوز بالنحاس وغيره ولو مسكوكاً والاوراق
المسكوكة وسكة النحاس وغير المسكوك من التقديين كل ذلك كالعروض لا اقراض
بها وقيل بالجواز على القيمة ثم ظهر انها نقد وفي اثر قومنا تجوز بالفلوس او لا تجوز
او تكره او تجوز في القليل وتجوز بنقار الذهب والفضة وقيل لا وان كان يتعامل بها
جازت باتفاق ورأس المال وزنها وقيل ما يشتري بها اه قالوا في الديوان وانما يجوز
القراض بالدنانير او بالدرهم بوزن معلوم وكذلك المائتات والفلوس يجوز بهما القراض
بوزن معلوم سواء في ذلك حضرت او غابت وزنها جميعاً او وزنها احدهم اذا قبضه
المقارض ومنهم من يقول لا تجوز حتى تحضر الدنانير او الدرهم وفي اثر من الآثار
والقراض جائز بالدنانير والدرهم وقد ارجع فيه بنقار الذهب والفضة وفي اثر لا
يجوز القراض بالبر والحلي والمصوغ والفلوس ونقار الذهب والفضة ووجه المنع تعذر
الايان بالمثل بعد ذلك وقيد المنع بما اذا كان لا يتعامل بها في بلد المقارض وهي بلد
العقد واما ان كان يتعامل بها ببلد العقد فذلك جائز بالاتفاق ولا يكفي انه يتعامل
بها في البلد الذي يسافر اليها وعلى الجواز فراس المال ما بيعت به اه ويحتمل ان
يريد انهم اختلفوا في غير المسكوك والحال انه موزون واما غير الموزون فلا يجوز

بوزن وجاز عند عرف
وفي غير مسكوك منها
وان بوزن خلاف

باتفاق اصحابنا اذ قالوا واختلفوا في المسك من الذهب والفضة بالوزن واما بغير
الوزن فلا اهـ و* اختلفوا * كذا في * مضاربة * * عروض وان * كان العرض
الذي ضررب به من تلك العروض عرضا * مكبلا او موزونا بقيمة * العرض
الذي ضررب به بتقويم العبدول * منها * اي من تلك العروض وقوله بقيمتها نعت
لمكيلا او لموزونا ويقدر للاخراي يختلف في القراض بها ولو مكبلا او موزونا بقيمة
وان لم يكن كيل ولا وزن الا على قول من اجاز بيع الجزاف فيجوز القراض فيه
بالقيمة و* هل * تعتبر القيمة * يوم اشراء * اي يوم اشتراها بما يجوز به القراض
كالدينار والدرهم وغيرها على ما مر وكذا ما يشبه الشراء اذا اخذها في مقابلة ما
يجوز به القراض مثل ان تؤخذ في دينار الصداق او الارش او القضاء او غير ذلك
او في درهم ذلك او في دينار تنوبه من الارث او درهم تنوبه من الارث او نحو
ذلك فلو دخل ملكه بلا شراء وبلا مقابلة وبدل مما تجوز به المقارضة او بشراء بغير
ما تجوز به المقارضة فلا تجوز به المقارضة * او * الاعتبار في قيمتها بوقت * الاتفاق
عليها * اي على المضاربة فتجوز المضاربة بالعروض بقيمتها وقت الاتفاق عليها
ولو دخلت ملكه في غير مقابلة ما يجوز به القراض وبلا شراء * قولان * وجه
الاول انه ان زادت قيمتها عما اشترت به اخذ رب المال اكثر مما اتفقا عليه وان
نقصت اخذ المضارب بعض راس المال وذلك لا يجوز ووجه الثاني ان الشراء لم يقع
باعتماد القراض فكيف يعتبر ما به الشراء فلو اعتبر فيه باذن صاحبه والمقارض بان
قال له اشترى اعطني على القراض لا اعتبر ما به الشراء مع هذا القول ايضا * والاكثر
على المنع * منع المضاربة * فيها * اي في العروض اي منع الاكثر ان يعطي
العروض بالمضاربة ولو بالقيمة والقول بالجواز قول ابن عباد بالقيمة تفرع عليه القولان
وعبد الرحمن بن ابي ليلى وفي اثر قومنا فيكون راس المال ذات العرض اي مثله وقيل
ما بيع به اه قيل له لم يثبت عنهما حديث لا قراض الابعين او هو ما اول بحذف النعت
اي لا قراض كاملا قلت اولي من ذلك ان يقول مراد الحديث لا قراض الابعين
بنفسها او بما جعلت فيه فيجوز باعتبارها كما توكى عروض التجر بالذهب والفضة
فيقول عليه بعض يجوز ايضا بالم لم يجعل فيه لكن قوم بها فما جعلت فيه او قوم بها

وكذا في عروض وان مكبلا
او موزونا بقيمة منها هل
يوم الشراء او الاثنان
عليها قولان والاكثر على
المنع فيها

بمنزلة العين ولا يتكاف الجمع بين الحقيقة والمجاز في الحديث ولكن يقول اراد
العين التي هي ثابتة بنفسها والعين المتقررة بالعروض وما ذكرناه هو احسن ما يوجه
به قول ابن عباد رحمه الله وهو ظاهر من قوله ونصه في الاثر عن ابن عباد اذا اعطى
الرجل رجلا ثوبا يبيعه على ان ما كان فيه من ربح فهو بينهما نصفان فانه لولا
اعتبار القيمة التي اشتراها بها او قوم بها لم يتبين الربح والصحيح قول غير ابن عباد
انه لا مضاربة الا بالعين نفسها وعليه العمل وكذا قال ابو المورج انه لا يكون
القراض الا في العين من الذهب والفضة ولا يصالح بالعروض وانه ليس القراض
ان تدفع لصاحبك السلعة او غيرها ثم تسمي ما قامت عليك به وتقول ما كان من
ربح فهو بيني وبينك فليس هذا بقرض ولا يصالح القراض الا بالذهب والفضة اهـ
وعلى هذا فالعامل عناء والربح كله لصاحب المال ان كان وفي الديوان ولا يجوز
للرجل ان يعمل داره في يد رجل قراضا ان ما استقل من كراءها بينهما وكذلك
جميع ما يجوز كراءه على هذا الحال فان فعل ذلك فالكراء لصاحب الشيء
وللمقارض عناء وقيل غير ذلك واما ان دفع له دابة على ان يعمل عليها قراضا فلا
يجوز ذلك ايضا ويكون ما عمل عليها للمقارض ولصاحب الدابة عناء دابته اهـ وفي
الاثر اجمعوا ان للعامل في المضاربة الفاسدة اجر مثله والربح لرب المال وان لاختساره
عليه اذا خسر صحت المعاملة اوفسدت ومن مضارب بعروض بتقويم او بدونه او بمالا
يجوز كنفار الذهب والفضة عند الصانع بها فلا ربح له ولا خسارة عليه وله عناء
وقيل ان عقد على ذلك ثمن فله الربح وعليه الضمان ولرب المال راس ماله ولا ربح
له اهـ واقول لا اجماع في ذلك بل قيل الربح للمضارب وحده في المضاربة الفاسدة وقيل
بينهما كما ذكره المصنف والشيخ بعد قال الشيخ احمد بن سعيد قال ابو عمرو عن
ابي سعيد طلعت حلقة لاهل البادية بافريقية وكان فيهم رجل من اشرافهم
وكبراءهم قل ماله وكثرت بناته حتى صار يضرب به المثل الى ان قال فقال له
الشيخ اطلب في الحين ما تضيف به المزابة لعلمهم يدعون ربحهم فيزيل بدعاءهم
شعرك الى ان قال فلما اصبغ من ليلته قال له رجل خذ هذا الغنم فما ربحت على
قيمة كذا فهو لك فضى بها فربح سبعين دينارا وفي الديوان وقيل يجوز القراض

بكل ما ياكل او يوزن من الحبوب وغيرها من الذهب والفضة ويكون راس ماله
 مادفع له من ذلك على القراض ولا يجوز بمالا ياكل ولا يوزن وقيل يجوز به على
 ما اتفقا عليه من القيمة وتكون تلك القيمة راس المال ولا ينظر الى ارتفاع القيمة
 بعد ذلك او نقصها وكذلك ان كانت في يده سلائع فاعطاها على القراض لصاحبها
 على هذا الحال ولا تجوز عطية الحيوان على القراض وقيل جائزة واذا اراد رجل ان
 يعطي غنمه على القراض فانها يتفقان على قيمة معلومة ويدفع صاحب الغنم
 للقارض تلك القيمة من الدنانير والدرهم فيشتريها منه المقارض تلك الدنانير
 او الدرهم فتكون الغنم بينهما على القراض وكذلك يفعل في جميع ما لا يجوز به
 القراض من السلع والحبوب وقيل يدفع له الغنم على قيمة معلومة على القراض ويخرج
 ما اتفقا عليه من الغنم وتكون قيمة الغنم بينهما على ما اتفقا عليه اولا وكذلك
 جميع ما تكون له الغنم وان امره ان يبيع حيوانه فيتجرشمنها بعد ما باع فحائز ويكون
 له العناء في بيع الحيوان اهـ ولا يتحول قرض او دين * ولا مافي الذمة مطلقا
 لعدم النقض فصار كبيع الدين بالدين * مضاربة كمكسه * في المنع وهو انه لا يتحول
 المضاربة قرضا او ديناً او ذمة فان فعلا ذلك لم يتحول عن حاله الاول فلو تحول
 القرض او الدين او مافي الذمة مضاربة لكان الربح كله لمن هو في ذمته ولو تحول
 المضاربة قرضا او ديناً او ذمة كان الربح على ما اتفقا عليه اولا واما ما كان
 عند الانسان بنحو امانة فقل يجوز تصديره قراضاً وقيل لا حتى يقبضه
 صاحبه او نايه فيرده له على القراض وبالاول قالوا في الديوان ونصه ويجوز
 القراض بكل ما كان اصله امانة من الدنانير والدرهم عند ذلك المقارض او عند
 غيره من الناس اذا علم وزنها ولا يجوز القراض بالدين ولا بكل ما كان مضموناً
 بيد احد من الناس ووجه امتناع تصدير ما بالذمة قرضاً قبل قبضه مخافة ان يكون
 قد افسره وهو يريد ان يوخره منه على انه يزيد فيه فيكون من الربا وفي التاج
 ان جعل القرض او الدين قراضاً قبل قبضه فعلم به فذلك ربا مالم يقبضه وان قال
 دراهمك في كيس في البيت ثم جعلها مضاربة لم تجز فلو جاء بها في كفه واره
 اياها لم تجز حتى يبريه منها وكانت من مال قابضها ثم يدفعها اليه وان عمل

ولا يتحول قرض او دين
 مضاربة كمكسه

قبل القبض فالربح له وليس لصاحبها الا عددها اهـ بتصرف * وينع
 امر بقبض دين على مضاربة به * اي يمنع تجوز امر امر الانسان
 بقبض دين على ان يضارب به ذلك الانسان اذا قبضه بجزء معلوم من الربح لانه
 حين كلفه القبض لذلك الدين صارت له في ذلك منفعة وكل منفعة اشترطها
 رب المال على المضارب غير سهمه من الربح فانها تصير ما انعقد عليه القراض
 مجهولاً فكأنه قارض على راس مال مجهول وذلك لان المقارض قد استحق في
 الحقيقة شيئاً من ذلك المال الذي قبضه من الاجنبي في نظير سيره وقبضه كذا قيل
 ويبحث فيه عندي بان القراض انما اراد ان يكون منعقداً بعد القبض فليس تنعنه
 في القبض داخلاً في القراض بل خارج عنه انما ينعقد بعده وانما يستحق الاجرة
 في ذمة صاحب المال لو استحقها والان لا يستحقها بل تبرع بتنعنه فان قبض
 استأنف من حين القبض والالم يطالبه به ناه واولى في التعليل من ذلك ان يقال
 ان القراض ينعقد بين اثنين كالبيع وامر صاحبه بالقبض على القراض ليس اعطاه
 له على القراض لانه حينئذ في ذمة فاذا كان في يد صاحبه او مأموره بالقبض
 فليعقد القراض حينئذ وقيل يجوز ذلك كما هو ظاهر كلام الديوان المذكور انفاً
 وفي التاج من قال اقبض لي مالي على فلان وضارب به قبضه وعمل به جاز له
 وكان وكيلاً في قبضه موثماً فيه ابو سعيد هذا كالوديعة وفيها خلاف فقيل
 لا تجوز بها المضاربة حتى يقبضها ربه او يدفعها بسبيل المضاربة وقيل تجوز لانها
 غير مضمونة ومن دفع لاحد متاع يبيعه ويضرب بثمنه جاز له وقيل لا والربح
 لربه وللمضارب عناء لجعل الثمن اهـ واما اذا اعطاه عروضاً يبيعها ثم يعطي ثمنها
 لرجل قد ساء ثم يرد الرجل اليه على القراض فسياتي للمصنف والشيخ انه
 جائز وبين هذا وقوله بيع واقبض الثمن على القراض وقوله اقبض من فلان مالي
 وقارض به فرق لان هذه ابعد من دخول العمل في القراض ولو كان واسطة لانه
 بعد دخوله يده اعطاه رجلاً فرد له قراضاً في الديوان وان اشترى رجل سلعة
 لنفسه ولم يجد ما ينقد فيها فقال لرجل ابي قد اشتريت بكذا وكذا فاعطني
 ثمنها على القراض وتكون السلعة بيني وبينك فاعطاه فلا يجوز وقيل يجوز وان امر

وينع امر بقبض دين
 على ان يضارب به

صاحب المال رجلا فقال اشتر السلاخ فاننا نقد عنك المال فيكون بيننا قراضاً
فلا يجوز وقيل جائز وان قل رجل لرجل التجري مالي الذي عليك فلا يجوز وان
التجربا يقابل ذلك الدين فكان فيه الربح فانه يعطيه ما اتفقا عليه ان شاء وان تلف ذلك
المال فهو من ماله والدين باق عليه وكذلك ان قال له اعط الدين الذي لي عليك على القراض
لفلان فاعطاه فالتجر فربح فان المقارض يقسم الربح مع صاحب المال ويعطيه راس ماله
والدين قد يري من المديان وكل ما بيده الامانة او الخلافة او اللقطة فالتجر به فربح
فهو ضامن وليس له عناية والربح لصاحب المال فيما ذكر عن ابي عبيدة مسلم ابن
ابي كريمة رضي الله عنه وذكر عن جابر بن زيد رضي الله عنه ان الربح له بضائنه وقيل
ان الربح للساكنين * وكره لمعط قراضا ان يباضع مضاربا * اي ان يرسل معه
بضاعة يبيعها له او لمن يلي امره ولو على دابة نفسه او على دابة المضارب بكرة
للدابة وكذا ما يحمله له لغير البيع * او يقرضه او يبيع له او يشارطه بنفع * ولو
يحمل كتاب معه * فوق جزءه * اي جزء معطي القراض * من ربح كعكسه *
وهو انه يكره لمن اخذ القراض ان يعطي بضاعة لصاحب المال او يقرض لصاحب
المال او يبيع له او يشارطه بنفع فوق جزءه اعني جزء المقارض من الربح وذلك
مخافة ان يكون ذلك من احدهما لآخر لاجل ما بينهما من القراض فيكون احدهما
قد اخذ زيادة على جزءه من الربح ولا يهي عن قرض جز منفعة فلو جرى معروف
بينهما قبل ذلك واطمان القلب فيما وقع بعد ذلك انه ليس لاجل القراض جاز
وفي الديوان لا يجوز لصاحب المال ان ياخذ هدية المقارض ولا كل ما يعمل له بحرمة
ماله لئلا يجعله بمنزلة عبده ولا يبضغ معه شيئا للتجارة فان فعل شيئا من ذلك
فله عناية وقيمة ما هدى واما المقارض فجاز له ان يقبل هدية صاحب المال وكل
ما جعل للمقارض من الهدايا من اجل حرمة ذلك المال فهو بينه وبين صاحب المال فان
تلف مال المقارض فان خلف له المسافرون مالا اخر فالتجر به فربح كثيرا فانه
يستوفي صاحب المال راس ماله ويقسمان الربح بينهما وقيل ذلك كله للمقارض
الا ان قصدوا به صاحب المال ومع كراهة ما ذكر لا يفسد به القراض وقيل يفسد قراض
بني على قرض * و * كره * لمقرض ايضا * ان يعطي بضاعة لمن اخذ

وكره لمعط قراضا ان يباضع
مضاربا او يقرضه او يبيع
له او يشارطه بنفع فوق
جزءه من ربح كعكسه
ولمقرض ايضا

منه القراض وكذا الا يتفع المقترض من افرض له بشيء لان القرض عبادة لا اجرة
فيه والا كان ربا والله اعلم * بساب * في شروط المضاربة وما يجوز منها
وما لا يجوز * ضمن المضارب راس المال ان شرط الربح كله * لنفسه او لمجنونه
او ابنه الطفل ويكون الربح له او لمن شرطه له من طفل او مجنون ورأس المال دنيا
عليه بعد ان تلفوا فيه بلفظ المضاربة اولفظ القراض وهذا على قول من قال
يتحول المضاربة قرضاً واما من قال لا يتحول احدهما الى الآخر ويقيان الامر الاول
حتى يقبضه ويرده اليه كما اراد فان ذلك يكون قراضاً كما لفظا به فيكون الربح
انصافاً بينهما عند بعض واكون لصاحب المال والعناء للمقارض على قول ولا ضمان
على هذين القولين وقد ذكرهما بقوله بعد والاول قيل قرض فصرح بانه قرض وأشار
الى الثاني بالتعبير بقيل وبقي عليه قول ثالث هو ان المال والربح لصاحب المال
وللعامل عناية والمضاربة فاسدة * وان شرطه رب المال * المال * هو بضاعة *
هو فربحه لصاحبه ولا عناية للمضارب ولا ضمان عليه ولا مضاربة هناك وفي
الديوان ان له عناية اي لانه ذكر لفظ القراض فانت خبير من كلامي وكلام
المصنف في مسائل الابواب التي لم يصح فيها القراض ان تسمية العامل فيها
مضاربا او مقارضا وفعله مضاربة وقراضاً معتبر فيها انه بصدد القراض او انه يدعي
صحة القراض وكذا صاحب المال بصدد اعطاء القراض وادعاء صحة القراض
ولا ضمان على المضارب ولم يذكره المصنف استغناء بقوله بضاعة لان البضاعة من باب
الامانة ومعلوم ان المومن لا يضمن الا ان تعدى وكذلك المضارب وقد ادعى ان
ذلك مضاربة وانما ذكر المصنف انه لا ضمان مع انه لا حاجة اليه لانه معلوم لزيادة
البيان والمقابلة قوله يكون قرضاً على المضارب والربح له بما ضمن وقد اجمعوا انه
لا ضمان ولا خسارة على المضارب ما لم يتعد وكل من له الربح كله فالضمان عليه لما
روي الربح بالضمان وكذلك ذكروا في الديوان انه لا ضمان الا ان تعدى * والاول *
الذي هو شرط المضارب الربح كله * قيل قرض * اي ذو قرض اي بين ذلك
الاشتراط والقرض ملازمة فحكمه حكم القرض ولك تقدير مضافين اي وحكم
الاول قيل حكم القرض ولك ان تقول الاول واقع على المال اي المال الاول الذي

باب

ضمن المضارب راس المال
ان شرط الربح كله وان
شرطه رب المال فهو بضاعة
والاول قيل قرض

اشترط المضارب ربحه كله قبل قرض اي مقروض وذلك انه ذكر المال مرتين
احدهما انه شرط المضارب ربحه والاخرى انه شرطه رب المال ولك ابقاعه على
المضارب لانه ذكره اولاً وذكر رب المال ثانياً كل في مسئلته التي اشترط فيها
الربح اي مقرر ضيق الرأى او ذوق قرض اي اخذ من غيره والمأ صدق في ذلك كله
واحد * وفسد * اي المضاربة عند مالك والشافعي لان شرط الضمان زيادة
غور في القراض فيفسد وهو قول الاكثر كما ذكره الشيخ في اواخر كتاب المبات
* ان شرط * رب المال * ضمان المال او بعضه * معينا او شائعاً فالبعض المعين
مثل ان يقول ان ضاعت هذه المائة فعليك ضمانها وغير المعين مثل ان يقول عليك
ضمان مائة من مال القراض ان ضاع بخسارة او غيرها كله او مقدارها او اكثر وان
ضاع اقل ضمنت انت ما ضاع * ورجعت قرضاً * فهو دين عليه * والربح
للمضارب * كله ولو لم يشترط صاحب المال الا ضمان بعض ولو كان بعضاً معيناً
تلف المعين وحده غير مختلط بغيره اولى يتلف ولا سيما ان اخلط ولا سيما بعض
غير معين ولا سيما ضمان الكل وانما كان له الربح كله لانه ما ضمن والخراج
بالضمان لان الضمان منفعة يصيرها ما انعقد عليه القراض محمولاً قال الشيخ كل
منه اشترطه رب المال على المضارب غير مهمه من الربح فانها تصير ما انعقد عليه
القراض محمولاً وهذا القول قول من قال يجوز ان يتحول القراض قرضاً ومن لم
يجوز فانه يقول فسد المضاربة ولصاحب المال الربح وللعامل غناؤه ويحتمل ان
يقول صحت المضاربة وبطل الشرط كقول ابن بركة الاتي والاحتمال الاول اول
لان اشتراط المنفعة تبطل المضاربة لتصييرها على جهل كما ذكرته * وقيل *
الربح * بينهما * انصافاً او اثلاً او غير ذلك مما اتفقا عليه والمضاربة صحيحة
* ولزمه الضمان * كما شرط عليه رب المال فالمضاربة والشرط صحيحان كما قال
* والشرط * شرط الضمان * قيل صحيح * اي والشرط صحيح على قول وهو
القول الذي ذكره بقوله وقيل بينهما ولزمه الضمان وانما ذكر قوله والشرط قبل
صحيح مع اغناء ما قبله لانه لا يضاف بالتصريح بصحة الشرط ولزم من صحة الشرط هنا
صحة المشروط فيه وهو المضاربة لتفرعه على المشروط فيه فالمضاربة والشرط صحيحان معاً

وفسد ان شرط ضمان
المال او بعضه ورجعت
قرضاً والربح للمضارب
وقيل بينهما ولزمه الضمان
والشرط قبل صحيح

كما مر * وقيل * الشرط * فاسد * فان نقص راس المال لم يضمه * والمضاربة
صحيحة * فان كان ربح قسماً على ما عقدا عليه لان رب المال لم يقصد الى قرضه
ايه فيكون ديناً له على ما ذهب اليه اصحاب القول الاول ولم يتعد فيه المضارب
فيلزمه الضمان على ما ذهب اليه اصحاب القول الثاني قاله ابن بركة ابو عبد الله
محمد رحمه الله وكذا قال ابو حنيفة الشرط باطل والقراض صحيح تشبيهاً بالشرط
في البيع فانه عنده باطل والبيع صحيح اعتماداً على حديث بريرة المتقدم والقول
الثالث الذي ذكره قد ذكر الشيخ في اواخر المبات بعد ذكر ابن عرفة انه انظر لان
مال المضاربة امانة في يد المضارب واشبه باصولهم في سقوط الضمان لانها في معنى
الامانة * ولكل * من صاحب المال والمضارب * اشتراط تجر في جنس * كالتمر
او الزبيب او البر او الشعير او نحو ذلك او الغنم او البقر او الابل او غير ذلك
وهكذا سائر الاجناس وكذا لو خص صنفاً من الجنس ككبش الية او كباش قبيلة
او تمر بلد كذا او بني فلان او تمر الحراء او الصفراء او الخضراء او الاكسبة او نحو
ذلك * او ضرب * اي نوع مما يتجر به كتمر بلد كذا او ثيابه او تمر فرض او كذا
او مما يباع به مثل ان يقول له لا تبع او لا تشتري ولا تبع ولا تشتري الا بالدينارين
والدراهم او بالنقد فقط او بالماجل فقط او بالاجل فقط او باثنين من الثلاثة
يعينها كنفقة وعاجل * او في بلد معين * او زمان معين يتجر فيه واذا مضى كف
حتى يجيء كالصيف والربيع * او نفياً * اي المضاربة * فيها * اي في تلك
الاشياء اي في بعضها كل ذلك جائز لانه شرط حلال معروف وقد ثبت عنه صلى
الله عليه وسلم المؤمنون على شروطهم الا شرطاً احل حراماً او حرم حلالاً هذا
ما ظهر لي وحملت عليه كلام المصنف وهو مخالف لكلام الشيخ فان حاصل
كلام الشيخ انه يجوز لرب المال او للمضارب ان يشترط التجز في جنسين
فصاعداً ولا يجوز اشتراط التجز في جنس واحد وان شرط عليه صج القراض ولم
يلزمه التجز في واحد بل في كل ما يطمع فيه الربح لان التجارة لا تكون في
سلعة واحدة ويعظم الغرر بذلك وانما حملت قول الشيخ ان يتجر في اجناس
معلومة الخ على جنسين فصاعداً لقوله وان اشترط عليه ان يتجر في جنس الخ فلا

وقيل فاسد والمضاربة
صحيحة ولكل اشتراط
تجر في جنس او ضرب او
في بلد معين او نفياً فيها

يخرج عن كلامه السلفان كما يفوته الكلام عليهما لو حملنا الاجناس على ثلاثة فصاعدا والتعقيق ما ذكرته لك من انه يجوز ان يشترط احدهما جنسا واحدا وليس في ذلك غرر محذور بل فيه مظنة عدم الربح او قلة الربح وقد دخلا على ذلك واجازاه على انفسهما وعلى هذا لو شرط احدهما جنسا واحدا فاتفقا عليه فخالف المضارب ضمن رأس المال وان كان الربح فلصاحب المال وللمضارب عناه واشترط عدم التجري في سلعة او ساعيتين او ساع معروفة لا اشكال فيه فانه صحيح لبقاء سلع كثيرة يتجر فيها وان اشترط عدم التجري في سلع فلم تبقى الا واحدة ففيه القولان او اثنان فهو جائز وان دفع مال القراض فقال ان التجرت في الصنف الفلاني اوفي بلد كذا فلك نصف الربح مثلا وان التجرت في صنف كذا اوفي بلد كذا او قال في بلد آخر او قال في صنف آخر فلك ثلث الربح مثلا او قال له ان التجرت في البلد فلك ثلث الربح وان سافرت او قال خرجت فلك نصف الربح مثلا او ذكر اكثر من ذلك من التنوع واقتربا على عدم انقطع فالصحيح ان ذلك مضاربة فاسدة فالربح لصاحب المال وللمضارب عناه لان ذلك كسبتين في بيعة وبدل له قوله عرف باتفاق على اعطاء نقد لتجربتي اي معلوم من الربح كما مر تخرج كلامه عليه وقول الشيخ صفتها ان يعطي الرجل الرجل المال على ان يتجر به على جزء معلوم الخ فاشترط العلم بنفي التردد بين كميتين معروفتين او اكثر ومن فسر البيعتين في بيعة بغير ما شبهه ذلك او فسرهما بذلك ولم يبطالها اذا وقعت فانه يجوز ذلك في المضاربة فانها كبيع اذ هي ضرب من الاجارات والاجارات كبيع وقد وقع الخلاف في جواز مثل ذلك في الاجارات كما مر والمضاربة ولو خرجت عن الاصل للجهل لكن ما جاز في البيع اولى بالجواز فيها لانها ليست بيعا * وصحح الضمان * ضمان رأس المال على المضارب ان تلف هو او بعضه بتجر او خسارة * ان حجر عليه بلد * او زمان بالبناء للمفعول والفاعل هو رب المال * او جنس فخالف * وان سلم فالربح على ما عقد عليه القراض بينهما لقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون على شروطهم الا شرطا احل حراما او حرم حلالا * وقيل لا * ضمان عليه بتلف او خسارة والربح على ما عدا بينهما * وذلك لانه * هو

وصحح الضمان ان حجر عليه بلد او جنس فخالف وقيل لا وهو

الناظر * لمصالح القراض وكالوكيل وكلاهما لاضمان عليه ان لم يتعد وبقي عليه قول آخر لكنه مستخرج وهو ان المضاربة فاسدة بالخالفه فالربح لصاحب المال والعناء للمضارب وعبر في الديوان بالناظر كما فعل المصنف تبعا لابي سته ونص عبارة الديوان هكذا واذا اعطى رجل ماله لرجل على ان يتجر به في صنف معلوم دون غيره او في بعض البلدان او في بعض الاوقات دون بعض فلا يجوز ذلك القراض وان خالف ما اشترط عليه من ذلك فهو ضمان وليس له الربح ولا العناء ومنهم من يقول القراض جائز وكذا الشرط وقيل يصح القراض و يبطل الشرط والمقارض هو الناظر في ذلك اه * ولا يصح لرب المال اخراج اكثر من رأس ماله ثم يقسم * بالنصب بان مضرة جوازا عطفا لمصدره على اخراج * ان شرطه * واذا شرط ذلك بطل القراض وكان الربح كله له والعناء للمضارب مثل ان يقول اخذ مالي وعشر دنانير ونقسم ما بقي من الربح انصافا او يقول اثلاثا او نحو ذلك لانه ربما احاط ما شرط اخذه بالربح كله ولا يدري قبل وجود الربح كم تسميته منه * ولا اخذ شي * مثل دينار * من المضارب * اي من مال القراض الذي بين يديه سواء ابعده من رأس المال وينقصه بعدام لا * في كل شهر * او كل يوم او كل اسبوع او كل سنة او نحو ذلك ولا اخذ شي * منه على كل ما مضى من الشهور او الايام او الاسباع او السنين او نحو ذلك اذ لا يدري ايربح دينارا او اقل او اكثر او لا ايربح شيئا فان شرط ذلك بطل وله الربح وللمقارض عناه وان شرط عليه ان ياخذ ذلك من ماله لا من مال القراض فالحكم كذلك وزاد بالدخول في الربا لانه ياخذ ذلك لاجل ما ياخذ المضارب من الربح وهو نوع من الربا ولو خالف ما ياخذه هو ما ياخذ المضارب ويقدر مضاف اي ولا اشتراط اخذ شي * او يقدر شرط اي لا يصح اخذ شي * ان شرطه * ولا له اخذ من رأس المال * اي ولا يصح للمضارب اخذ شي * من رأس المال مع الربح ولا اطلاق اخذه بلا ذكر ربح ان شرط ذلك او التقدير ولا يصح له اشتراط اخذ شي * من رأس المال لان ذلك مناقض لمعنى القراض ومدخل له في ضمانه لكن ان فعلا ذلك فالمال كله لصاحبه وللمقارض عناه والاخذ من رأس المال شبيه بالقمار اذ لاحق له فيه

الناظر ولا يصح لرب المال اخراج اكثر من رأس ماله ثم يقسم ان شرطه ولا اخذ شي من المضارب في كل شهر ولا له اخذ من رأس المال

* وجاز اشتراط ثلث الربح له * اي للمضارب * وثلث لرب المال وَاخْرَافِئِهِمَا *
 هبة وتبرعا سواء اشتراط ذلك المضارب فاجاز له رب المال او اشتراطه رب المال
 فاجاز له المقارض او اشتراطه معا او ذكره لما غيرها فاجازاه والحكم في ذلك سواء
 ولو تبادر ان المشتراط هو المضارب فيصح الثلث لغيرهما * اذا قبل الهبة * وكذا
 ان جعل له سدسا ولما خمسة اسداس او جعل له ثلثين ولما ثلثا وما اشبه ذلك
 او جعل الربح كله له قبل ذلك والتقبل يتصور قبل حصول الربح فيحقق اذا
 حصل ويتصور بعد الحصول قبل الدفع ويتصور بعد الحصول والدفع وياتي ان
 الهبة تسمح بالتقبل او بالتقبض والتقبل مطلقا وبهما ان كان الاعطاء من الاب
 والتقبض ان كان من غيره وسواء قبله او قبل العقد ولو بعد العمل * والا *
 يقبلها * رجع المضارب الى عناءه * والربح لصاحب المال لانه اتفاق بينهما على
 ذلك الثلث الذي جعله لغيرهما فلم يقبله او على الكل ان جعل له الكل ولم
 يقبله وقيل ان جعل له ثلثا او اقل او اكثر فلم يقبله فلهما ما جعل لا لنفسهما كما
 جعله ومالم يقبله فهو لصاحب المال وللمقارض عليه عناءه على ما لم يقبله وقيل ما لم
 يقبله من تسمية او كل فهو بينهما وفي الديوان وغيره وان اتفقا على ان يكون الربح
 كله للمقارض الى مدة معلومة ويكون بينهما بعد ذلك فجائز او ان يكون بينهما
 الى مدة معلومة ثم يكون بعدها للمقارض فجائز وكذلك ان جعل له ربح جنس
 معلوم من المال مثل الرقيق او غير ذلك من جميع ما يتجر به فجائز ايضا وكذلك
 ان اتفقا على تسمية معلومة في هذه السنة او في السنة الثانية او الثالثة على تسمية
 معلومة اقل من الاولى او اكثر منها فجائز واما ان اعطاه المقارض على ان يتجر به الى
 مدة معلومة فلا يجوز ومنهم من يقول جائز وكذلك الجزار والخرار وغيرهم من جميع
 الصناعات ان اعطاه مالا على ان يعملوا به في صنائهم على هذا الحال وقيل اذا شرط
 فيها اجل معلوم فليس لاحدهما الرجوع على صاحبه واذا دخل العامل في شيء منها
 وهي بلا اجل فرجع رب المال فلا يجده عليه اذا كره حتى يشتري بالتقدين متاعا
 وان اختلفا كان النذر الى العدول وان جعل لاطفل المقارض او لغيره نصيبا من الربح
 فجائز وكذا ان جعل نصيبا من الربح للاجنب او للساكن او الاجر او لغير ذلك

وجاز اشتراط ثلث الربح
 له وثلث لرب المال وَاخْرَافِئِهِمَا
 لغيرهما اذا قبل الهبة والاربع
 المضارب الى عناءه

من وجود البر فجائز ويكون حكم ذلك الى صاحب المال دون المقارض ومنهم من
 يقول ان جعل نصيبا من الربح لغيرهما او جعله كله فلا يجوز ذلك القراض وان
 اعطاه مالا قراضا على تسمية معلومة من الربح وزيادة دينار على الربح او
 ينقص دينارا او اشتراط هذا صاحب المال لنفسه فلا يجوز ذلك وان شرط احدهما
 ربح الربح لنفسه او تسمية معلومة من ربح الربح كربع ونصف جاز وان اعطاه
 المال على ان يكون الربح لصاحب المال فذلك ليس بقراض وان اعطاه على
 ان يضرب به مرة او مرتين بضاعة لصاحب المال ثم يكون الربح بعد ذلك انصافا
 فلا يجوز ذلك ومنهم من يقول جائز واما ان جعل الربح لمدا سنة ولمدا سنة فلا
 يجوز وان قال اعطيتك هذا المال على ان يكون الربح بيني وبينك او بيننا على
 رؤسنا فجائز ويكون الربح بينهما نصفين ومنهم من يقول لا يجوز ذلك القراض
 وان دفع رجل مالا لرجلين او لثلاثة او اكثر فقل لهم الربح بيني وبينكم فلا يجوز
 ومنهم من يقول جائز ويكون لصاحب المال النصف ولهم النصف وان قال لهم
 الربح بيننا او على رؤسنا فلا يجوز ومنهم من يقول جائز ويكون الربح على رؤسهم
 وكذلك ان دفعه اثنان لاثنين على هذا الحال وكذلك ان دفع رجلان لرجل قراضا
 فقال له الربح بيننا او على رؤسنا على هذا الحال وان قال له الربح بيننا وبينك فلا يجوز
 ومنهم من يقول جائز ويكون لهما النصف وله النصف وكذلك ان دفعه رجل لرجلين
 فقال لاحدهما الربح بيني وبينك فلا يجوز حتى يسمى ما لكل واحد منهما ومنهم
 من يقول جائز ويكون النصف لهما المضارب والنصف بين صاحب المال والمقارض
 الاخر وان اعطى لرجلين قراضا على ان يكون الربح بينهما اثلاثا او على ان يكون
 نصف الربح بينهما فجائز واما ان جعل لاحدهما من الربح اكثر مما جعل للاخر فلا
 يجوز ذلك القراض وان دفع رجلان مالهما للمقارض على ان يكون لهما نصف الربح
 وله النصف او على رؤسهم فجائز وهذا اذا استويا في المال واما ان تفاضلا في المال
 فأتفق على ان يستوي صاحب الكثرة مع صاحب القلة فلا يجوز ومنهم من يقول
 جائز وان اعطى رجل رجلا مالا على القراض على ان يكون الربح بين المقارض وبين رجل
 اخر فجائز قلت وكذا بين صاحب المال ورجل اخر وان اعطاه على ان يكون

لصاحب المال ثلثا الربح وللقارض الثلثان او على ان يكون لصاحب المال ثلاثة ارباع وللقارض النصف وما شابه هذا من الزيادة على ما يكون من التسميات فلا يجوز وكذلك ان سمي لنفسه او لغيره من الناس او للقارض حتى جاوز ما فيه من التسميات فلا يجوز وان سمي للقارض ما يتوبه من الربح اولا فلا يضرهم بعد ذلك ما زال من الثمن ومنهم من يقول لا يجوز وكذلك ان اعطاه المال على ان يكون نصف الربح لصاحبه وللقارض السدس فسكتا عن الثالث فلم يسمياه لاحد فجائز وان اعطى قراضا لرجلين فسعى لنفسه النصف ولا خدما النصف الاخر فلا يجوز وان اعطاه قراضا على ان يكون لصاحب المال نصف الربح ولم يسم للقارض شيئا او سمي للقارض ولم يسم لنفسه فجائز وقيل لا يجوز ان سمي نفسه دون القارض وان اعطى رجلا قراضا فسمى له احدها ما يخذ ولم يسم الاخر فلا يجوز وان اعطاه مالا قراضا وقال له ان مات فانفقته علي في كذا فان مات اتفق القارض عليه راس المال ويرد ما يتوبه من الربح للورثة وان اعطاه لرجلين جازما قسمه ولا يكله احدهما للاخر الا ان كان امينا وان وكله اليه وهو غير امين فلفظ ضمن عند الربيع بن حبيب وامام ابن عبد العزيز فلا يضمنه ويجوز له ان يكله الى صاحبه ولا يجوز لاحدهما ان يضرب به الا باذن صاحبه او باذن صاحب المال فان ضرب به فالربح بينهما ولا يبيع ولا يشتري الا باذن صاحبه فان فعله ففعله معاق الى صاحبه وان مات احدهما او مرض او زال عقله بعدما ضرب به فضرب به الاخر به ذلك فان الربح بينهما وان حدث الى احدهما بعض هذه المماضي قبل ان يضرب به فضرب به الاخر بعد ذلك اخذ منابه من الربح والعناء فيما ناب صاحبه وقيل ليس له الا العناء وقيل له نصيبه من الربح ولا يستتاع من المال وقيل ياكلان ويركان بالسوية اه وفي استنفاعها ما ياتي ان شاء الله في استنفاع المضارب الواحد ولا يجوز لاحد العقدين ان يعطي المال للقارض ويجوز لمن يأخذه اه وكذا العبد الماذن له * ولرب المال ان يشترط طريقا ياخذها * يلتزمها * المضارب او ناسا * انسانين فضاء بدليل قوله * او * انسانا * واحدا يتجرهم * اي مع الناس والواحد على سبيل التوزيع اي مع الناس

ولرب المال ان يشترط طريقا ياخذها المضارب او ناسا او وحدا يتجرهم

حين اشترط ناسا ومع الواحد ان اشترط واحدا اي يتجر بمحضرتهم ليرشده وليصونه او ليعلموه او لمعرفتهم بمواضع التجار * او يسافر * معهم فان خالف فالربح لصاحب المال وللقارض العناء وقيل له الربح كله ويضمن لصاحب المال راس المال وقيل الربح نصفان وهكذا حيث فسدت المضاربة فيها ثلاثة اقوال فيما مر من مسائل فسادها وفيما ياتي وانما اجاز له ان يشترط انما واحدا دون جنس واحد لان في الانسان الواحد شعة ليست في الجنس الواحد لانه يشتري منه كل ساعة راجت او يظن رواجها بخلاف الجنس الواحد فانه قد يكسب ولا يجد معاملة في غيره ولان صاحب المال في ذلك كمن دفع ماله لرجلين احدهما المضارب والاخر الرجل المشترط واقول قد يقال الانسان الواحد اضيق لانه لا يشتري الا منه ولا يبيع الا له فقد يمتنع من البيع الا بالغلاء والشراء الا بالرخص نعم هو اوسع ان شرط ان يبيع له فقط وله ان يشتري من كل من شاء او ان يشتري منه فقط ويبيع لكل من شاء فان اشترط ذلك كله جائز وكلام المصنف والشيخ قابل لذلك كله والمتبادر من الكلام فيما اذا يحضر بيعه وشراءه وفي الديوان ان اشترط اعياه بعدما دفع اليه ان لا يعامل صفا معلوما اولا يدخل بلد كذا او لا يشتري صنف كذا جاز القراض مع الشرط فان خالفه ضمن وان شرط ان لا يشتري شيئا الا بمحضره او محضر غيره من الناس فلا يجوز ذلك القراض وكذلك ان اتفق معه على ان يكون المال بيد صاحب المال او غيره ولا يدخل يد القارض ولا ياتي شيئا من البيع والشراء فلا يجوز ذلك القراض وكذلك ان اعطاه قراضا واشترط ان يكون مع ابنه الطفل او عبده حتى يعلمه فلا يجوز ذلك وكذلك ان اشترط على صاحب المال المعاونة في البيع والشراء فلا يجوز ذلك القراض وقيل جائز وكذلك ان اشترط عليه ان ياخذ شيئا معلوما من الربح او اشترط القارض ويتسمان البقية على ما اتفقا عليه او اشترط ان يكون لدابة رب المال تسمية من الربح فلا يجوز وان اعطاه المال على ان يشتري به الغنم فيحزها فيبيع لحما او على ان يشتري به الخنطة فيطحنها ويخزها ويبيع الخبز فلا يجوز ومنهم من يقول جائز وان شرط ان لا يتجر به ولا يمال غيره جاز وان اعطاه القراض كمالا يجوز فربح فالربح لصاحب المال وللقارض عناه اه واذا اشترط

او يسافر

لصاحب المال ثلثا الربح والمقارض الثلثان او على ان يكون لصاحب المال ثلاثة ارباع والمقارض النصف وما شابه هذا من الزيادة على ما يكون من التسميات فلا يجوز كذلك ان سمي لنفسه او لغيره من الناس او للمقارض حتى جاوز ما فيه من التسميات فلا يجوز وان سمي للمقارض ما يتو به من الربح اولا فلا يضرهم بعد ذلك ما زال من التفتن ومنهم من يقول لا يجوز وكذلك ان اعطاه المال على ان يكون نصف الربح لصاحبه والمقارض السدس فسكتا عن التثنية فلم يسمياه لاحد فحائز وان اعطى قراضا لرجلين فسمى لنفسه النصف ولاحدهما النصف الاخر فلا يجوز وان اعطاه قراضا على ان يكون لصاحب المال نصف الربح ولم يسم للمقارض شيئا او سمي للمقارض ولم يسم لنفسه فحائز وقيل لا يجوز ان سمي لنفسه دون المقارض وان اعطى رجلا لرجل قراضا فسمى له احدهما ما ياتى ولم يسم الاخر فلا يجوز وان اعطاه مالا قراضا وقال له ان مات فانتهى علي في كذا فان مات انتفى المقارض عليه راس المال ويرد ما يتو به من الربح للورثة وان اعطاه لرجلين جازلها قسمه ولا يكله احدهما للاخر الا ان كان امينا وان وكله اليه وهو غير امين فتلقت ضمن عند الربيع بن حبيب واما ابن عبد العزيز فلا يضمنه ويجوز له ان يكله الى صاحبه ولا يجوز لاحدهما ان يضرب به الا باذن صاحبه او باذن صاحب المال فان ضرب به فالربح بينهما ولا يبيع ولا يشتري الا باذن صاحبه فان فعله ففعله معاق الى صاحبه وان مات احدهما او مرض او زال عقله بعدما ضرب به فضررب به الاخر بعد ذلك فان الربح بينهما وان حدث الى احدهما بعض هذه المنافع قبل ان يضرب به فضررب به الاخر بعد ذلك اخذ منابه من الربح والثناء فيما ناب صاحبه وقيل ليس له الا العناء وقيل له نصيبه من الربح ولا يستثنان من المال وقيل ياكلان ويركبان بالسوية اه وفي استنفاعها ما ياتي ان شاء الله في استنفاع المضارب الواحد ولا يجوز لاحد العقدتين ان يعطي المال بالمقارض ويجوز لمن ياتى اه وكذا العبد المأذون له ولرب المال ان يشترط طريقا ياخذها * يلتزمها * المضارب او ناسا * السائين فصاعدا بدليل قوله * او * انسانا * واحدا يتجرهم * اي مع الناس والواحد على سبيل التوزيع اي مع الناس

ولرب المال ان يشترط طريقا ياخذها المضارب او ناسا او واحدا يتجرهم

حين اشترط ناسا ومع الواحد ان اشترط واحدا اي يتجر بعضهم ليسدوه او ليسدونه او ليسدوه او لمعرفتهم بمواضع التجرة * او يسافر * معهم فان خالف فالربح لصاحب المال والمقارض العناء وقيل له الربح كله ويضمن لصاحب المال راس المال وقيل الربح نصفان وهكذا حيث فسدت المضاربة فيها ثلاثة اقوال فيما مر من مسائل فسادها وفيما ياتي وانما اجاز له ان يشترط انسانا واحدا دون جنس واحد لان في الانسان الواحد سعة ليست في الجنس الواحد لانه يشتري منه كل ساعة راجت او يظن رواجها بخلاف الجنس الواحد فانه قد يكسب ولا يجد معاملة في غيره ولان صاحب المال في ذلك كمن دفع ماله لرجلين احدهما المضارب والاخر الرجل المشروط واقول قد يقال الانسان الواحد اضيق لانه لا يشتري الا منه ولا يبيع الا له فقد يمنع من البيع الا بالغاء والشراء الا بالرخص نعم هو اوسع ان شرط ان يبيع له فقط وله ان يشتري من كل من شاء او ان يشتري منه فقط ويبيع لكل من شاء فان اشترط ذلك كله جائز وكلام المصنف والشيخ قابل لذلك كله والمتبادر من الكلام فيما اذا يحضر يبعه وشراؤه وفي الديوان ان اشترط عاياه بعد ما دفع اليه ان لا يعامل صنفًا معلومًا اولا يدخل بلك كذا او لا يشتري صنف كذا جاز اقراض مع الشرط فان خالفه ضمن وان شرط ان لا يشتري شيئا الا بمحضره او محضر غيره من الناس فلا يجوز ذلك القراض وكذلك ان اتفق معه على ان يكون المال بيد صاحب المال او غيره ولا يدخل يد المقارض ولا يلي شيئا من البيع والشراء فلا يجوز ذلك القراض وكذلك ان اعطاه اقراض واشترط ان يكون مع ابنه الطفل او عبده حتى يعاينه فلا يجوز ذلك وكذلك ان اشترط على صاحب المال المعاونة في البيع والشراء فلا يجوز ذلك القراض وقيل جائز وكذلك ان اشترط عليه ان ياخذ شيئا معلومًا من الربح او اشترط المقارض ويتسمن البقية على ما اتفقا عليه او اشترط ان يكون لداية رب المال تسمية من الربح فلا يجوز وان اعطاه المال على ان يشتري به الغنم فيجزئها فيبيع لهما او على ان يشتري به الحنطة فيطحنها ويخزها ويبيع الخبز فلا يجوز ومنهم من يقول جائز وان شرط ان لا يتجر به ولا يمال غيره جاز وان اعطاه القراض كمالا يجوز فربح فالربح لصاحب المال والمقارض عناه اه واذا اشترط

او يسافر

عليه طريقاً فخذ فيه * فان خاف * فيه على مال القراض او على نفسه * انما حيث
 يامن * اي اتخذ لنفسه ديناً اي جهة يملك فيها في موضع الامن * وان دخل مامناً *
 بعد الخوف وانما الى * رجع بالمال * الى ربه * ان لم يجد طريقه الاولى *
 وهي التي مشى فيها حتى خاف وهي التي اشترطها عليه رب المال وذلك لثلاث يخالف
 الشرط * وباع * يباع واحداً ولا يزد عملاً المال بالدنانير او الدراهم لانها الاصل
 في البيع وتسهل مؤنتها واخفائها رجع بها او قام بها او يودعها عند امين اذا خاف
 عليها وذلك اذ حصل عنده ما يبيع فخرج به من موضع القراض بعد اشتراؤه مثلاً
 او اشتراؤه بعد الخروج * ان لم يجدها * اي الطريق الاولى * ولا الرجوع *
 بالمال الى صاحبه * وان لم يجد مامناً * في الاولى خرج منها * اخذ طريقاً
 توصل اليه * اي الى الامن ان وجد طريقاً توصله اليه ثم يدخل منه في الطريق
 المشروط * فان خالف * مالزمه من ذلك فخذ غير الطريق المشروطة من اول
 مرة او بعد الدخول فيها او خاف ولم ينحز بل مضى في الطريق المشروطة مع الخوف
 * ضمن ان تلف * المال كله او الربح او تلف وبقي اقل من راس المال فان كل
 ما تلف بمخالفته يضمنه وان خالف وسلم فها على اتفاقهما وانما لم يكن له الربح كله
 مع انه لو تلف المال لضمنه ومعلوم ان الخراج بالضمين لانه متعدد فحديث الخراج
 بالضمين على من ليس متعبداً * ولرب المال اشتراط زكاة الربح * كلها * من
 حصة العامل * مثل ان يقول للمضارب لك نصف الفائدة الا زكاة الربح او
 بعد اخراج زكاة الربح من النصف الذي لك * كعكسه * وهو ان للمضارب
 اشتراط زكاة الربح من حصة رب المال مثل ان يقول لصاحب المال لك نصف
 الربح الا زكاة الربح او بعد اخراج زكاة الربح وانما جاز ذلك لما لانه يرجع الى
 جزء معلوم النسبة كان احدهما اشترط عليه في الربح الثلث الاربع العشر او النصف
 الاربع العشر فذلك جاز وفي القناطر وزكاة ربح مال القراض على العامل وان كان
 قبل القسمة اذا تم النصاب في حصته والله اعلم يعني ان زكاة ماله في الربح تجب
 عليه ان تم له فيه النصاب ولو قبل القسمة خلافاً لمن قال لا تجب عليه الا بالقسمة
 وظاهر كلام المصنف ان زكاة الربح مرجعها الى الربح حتى صح ايضاً للمقارض

فان خاف انما حيث
 يامن وان دخل مامناً رجع
 بالمال ان لم يجد طريقه
 الاولى وباع ان لم يجدها
 ولا الرجوع وان لم يجد مامناً
 اخذ طريقاً توصل اليه
 فان خالف ضمن ان تلف
 ولرب المال اشتراط زكاة
 الربح من حصة العامل
 كعكسه

اشتراط اخراجها من سهم رب المال ولم يذكره الشيخ بل اقتصر على ان لرب المال
 اشتراط ذلك في حصة العامل وهو ظاهر مناسب لما قيل ان المضارب اجبروا لسهم
 من الربح اجرتة وهو قول وعليه فالربح لرب المال لكن يخرج الاجرة للمضارب
 منه او من غيره وهي ما اتفقا عليه فلما كان له جاز له اشتراط ان لا يعطيه منابه
 الا بعد اخراج الزكاة منه ويجوز لاحدهما ان يشترط اخراج زكاة الربح كله من
 الربح فائدة هذا قليلة لانه ان لم تخرج من الكل اخرج كل ما ينوبه منها من
 منابه من الربح وما ذكره في القناطر من وجوب الزكاة قبل القسمة على المضارب
 اذا تم النصاب في حصته اي اتم له من خارج هو قول ابي حنيفة ان المضارب
 يملك الجزء المسمى له اذا ظهر الربح ولو قبل القسمة وقال مالك والمؤني من
 اصحاب الشافعي انه لا يملكه الا بعد القسمة وعليه فلا تلزمه زكاته حتى يقسم
 ويقبضه وهو الذي يدل عليه قوله في اواخر الفصل الاول من الباب الذي بعد
 هذا وان قسما ربحا ثم اتجرا بالباقي فخر جاز وقوله في اوائل الفصل الثاني ومن
 ضارب احدا بمائة دينار الخ وتقدم في كتاب الزكاة انه ليس على المضارب من
 الزكاة شيء وان كان الربح في المال حتى يعلم ما يصح له عند بعض بناء على انه
 لا يعطى الا على ما جعل في التجارة والمقارض لم يجعل فيها شيئاً وعلى مذهب
 ابي حنيفة ان كان الربح في المال فليأخذ الوقت ان لم يكن له قبل وتم له النصاب
 ويؤدي من ماله لا من مال القراض وقيل يؤدي على ما مضى من السنين اذا
 اقسّم وهذا التعليل غير ما ذكرناه من الظهور في القول الاول او الحوز لكن قوله
 حتى يعلم ما يصح له يشير الى التعليل بالحوز وانه يملك بالقسمة ويكون القول
 الثاني مبيناً على انه يملك بالظهور واما الثالث فنأظر الى القولين وذكر الشيخ
 احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله تعالى ان بعضاً قال لا يكون المضارب شريكاً
 في مال القراض لصاحب المال اصلاً ولو كان الربح في المال ويلزم صاحبه جميع
 حقوقه ويعطى للمقارض من حيث شاء وقيل اذا كان الربح كان شريكاً لصاحب
 المال ويلزمه حقوق ما نابه من الربح ويحيط عن صاحب المال اه * وان لم
 يشترط * رب المال * عليه * اي على المضارب * موضعاً * ولا احداً ولا

وان لم يشترط عليه موضعاً

ناساً ولا طريقاً ولا سلة * التجر * مع من شاء في اي سلة واخذ اي طريق شاء
وينظر المصلحة والتجر * حيث شاء * مع نظرها * غير بلد قطع البحر * بعض
البحر او كله * بينه وبين بلده * اي بلد المضارب سواء كان ايضاً بلداً لصاحب
المال ام لا سواء كان البلد الذي يقطع اليه البحر جزيرة كجربة وعدن فيكون
قد قطع البحر ان سافر اليها او غير جزيرة كقرى الاندلس فانها لم يحط البحر
بها وانما تسمى جزيرة لان البحر احاط بها من ثلاث جهات غير جهة الشمال فمن
سافر اليها فقد قطع البحر كله وكذلك لا يسافر في البحر ولو بلا قطع ولو على الساحل
* وجاز باذن * من صاحب المال فان فعل بلا اذن فالف المال او بعضه بالماء
او غير الماء كالكد ضمنه * وجوز * التجر مع قطع البحر * بدونه * اي بدين
الاذن مالم يمنعه ولا ضمان ان لم يمنعه ولو لم يعرفه صاحب المال بانه يتجر في البحر
او لم يكن يتجر فيه قبل * والمختار انه ان عرف المضارب اي عرفه صاحب المال او عرفه
سائر الناس معه * بالمضاربة * او بمطلق التجر بالسفر * الى اما كن اعتيدت له
ولو في البحر * المضارب اليها * على عادته * بلا ضمان يلحقه ان لم يمنعه او يتعد
وان ادعى صاحب المال انه لم يعرف ان المضارب كان يعتاد المضاربة في البحر
وقد شهر في الناس بذلك فلا ضمان عليه ان لم يتعد الا ان جاء صاحب المال من
موضع اخر غير الذي شهر فيه المضارب بذلك وقال اني لا اعرف ذلك او اعترف
بان صاحب المال لا يعرفه بذلك او كان بحيث يعذر صاحب المال بعدم معرفته
بذلك ولو كانا من بلد واحد فحينئذ يضمن على هذا اقول * والالزوم الاذن *
اي طلب الاذن في التجر مع قطع البحر او في التجر حيث يكره صاحب المال ولو
في البر فان لم يطلب لزمه الضمان وسواء في تلك الاقوال كلها ما عظمت فيه
مسافة البحر في الطول او في العرض وما قلت كقطع عرض بحر النيل او بحر طنجة
او بحر سبتة المعروف بزقاق سبتة المقابل من هذه العدو الجزيرة الخضراء من الاندلس
فان المسافة بين طنجة وسبتة بين الاندلس قايلة برى بلد الاندلس من هذه العدو
واقصروا في الديوان على انه يتجر حيث يرجوا الربح في البر او في البحر مطلقاً
الارض الشرك ولا يبضع اليها اي مالم يمنعه من البحر او من موضع ولو في البر وفي

التجر حيث شاء غير بلد
قطع البحر بينه وبين بلده
وجاز باذن وجوز بدونه
والمختار انه ان عرف
المضارب بالمضاربة الى
اما كن اعتيدت له ولو في
البحر فعلى عادته والالزوم
الاذن

التاج ان قال لا تركب البحر بالي فركبه ضمن المال والخالف في الربح فقال جابر
لا ربح له وقال بعض له الربح كما عليه الضمان وقال قوم ينظر كيف يعطى
المتجر الى ذلك البلد فيعطى مثاهم وقيل ان اعطاه المال على ان لا يركب به
البحر فخالفه ضمن وان اعطاه بلا شرط ثم امره ان لا يركب به فقيل يلزمه ذلك
ويضمن ان خالفه وقيل لا يثبت عليه ذلك الشرط الا ان كان عند عقد المضاربة
واختلف فيه اذا لم يتقدم عليه في ركوبه به فركبه به فتلف فليل البحر خطر
وضمن الا ان اذن له وقيل لا ضمان عليه اذا مضى به الى ما من وموضع الخطر
في البر كالبحر * ولا يستعمل * المضارب في مضاربه * غرس الاشجار *
او النخل وقد تدخل في قوله الاشجار * او الزراعات * شامل للحبوب التي تحث
وتنمو زرع البطيخ بانواعه والقرع بانواعه ونحو ذلك * او شراء نخل * او
شجر او زراعة * او عقارات * اراض وديار ونحوها من الاصول كالبر والغار
والمطمورة وان استعمل ذلك ضمن ما نقص من راس المال وان استعمل
بعد ما كان الربح ضمن ايضاً ما ناب صاحب المال من الربح ان نقص وان
اذن له في الاستعمال فلا ضمان مالم يتعد * وجوز * استعمال ذلك * ان
راى صلاحاً لنفسه ولرب المال * او لرب المال فقط بان يكون تصح له فائدة
ولكن يصعب عليه وتكون عليه مشقة وان اعتيد انسان بذلك او اعتيد في
ذلك الخلل جاز وقد قيل كل مضارب خالف امر صاحب المال فانه يضمن ما تلف
ولا ربح له ان ربح وهو قول يعمر ما من مسائل المخالفة كلها وما ياتي وفي الاثر
من اعطى رجلاً مضاربة لم يجد له شيئاً فزرع له فذهبت الزراعة فقيل لا ضمان
عليه وقيل ليس له ان يفعل غير فعل المضارب من اهل موضعه وان تعدى ذلك
ضمن اه قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله ويجوز للمقارض ان يعمل مال
التجارة في جميع ما يطعم فيه الربح مما يحل بيعه وشراؤه الا البيع بالدين ومنهم من
يجوز له ذلك اه فظاهره جواز التجر بالاصول والزراعات واختافوا في المنع من موضع
واشتراط موضع هل يثبت ان كان ذلك عند العقد او يثبت ولو بعده او يثبت
ولو شرع في العمل على حد الخلاف هل عقد المضاربة لازم وقد مر والله اعلم واذا

ولا يستعمل غرس
الاشجار او الزراعات او
شراء نخل او عقارات وجوز
ان راى صلاحاً لنفسه
ولرب المال

اشتملت عقدة المضاربة على جائز وغير جائز ففيها الخلاف السابق في البيع
المشتمل على الجائز وغيره اذا امتاز ما جاز ورجحه ان كان ربح وفي الديوان ان
اخذ رجلان قراضا من رجل احدهما لا يجوز فعلة فعلا فلهما عتاء هما ولو لم يكن
الربح ومن تلك الاصول الزكاة بالقيمة لانها كالعروض والله اعلم * بساب *
في احكام القراض * جازله * اي لصاحب المال * اخذ * لنفسه او غيره
من بين يدي * مضارب يبيع * بان يبيع له المضارب او يعطيه لا اواف هو او
رب المال فيزيد فيه رب المال حتى ياخذه * او قيمة * بتقويم الدلول او بتقويمه
هو ان كان يعدل ولو لم يرض المضارب كما في الديوان لكن ان اراد المضارب ان
يقوم غير صاحب المال فله ذلك فاذا اخذه ولو بقيمة لا بشراء فادخره ثم صعدت
قيمته لم يجد المضارب ان يرده منه ولا سيما ان كان بالشراء لانه اخذ واشترى
فصح له اخذه او اشتراه فخرج عن المضارب وفي الديوان ومنهم من يقول لا يجوز
له ذلك الا بشراء اه وهو الصحيح عندي لما يكون فيه من الربح فيكون فيه حق
للمضارب فلا يتصرف فيه الا برضى * له * وله * اي للمضارب * يبيع من رب
المال او نائبه ولو ربح * اي شراء منه لنفسه او غيره فالبيع بمعنى الشراء اي
يشترى بعض مال القراض من رب المال وانما غي بالربح لانه اذا كان فيه الربح
كان له فيه نصيب فاذا اشترى منه كان كمن اشترى بمال نفسه فقال انه يجوز
ولو كان كذلك هنا وليس بناء على القول بان المال والربح كله لصاحب المال وعليه
ان يعطي نصيب المضارب من حيث شاء من ذلك المال والربح او من غيرها
اذ لو كان لذلك لم يجوز ان يشترى منه صاحب المال لانه يكون كمن اشترى ماله
بل اجازوا ذلك هنا اجازة ولو منعوه في غيره فمن كان يشترى المشترك فليس اوم
بمحصة غيره وان ساوم بالكل لم يصح البيع لانه لا يشترى مال نفسه فاذا ساوم
على الكل فليقل حين العقد اني اشترى سهم غيري بكذا على سوم كذا للكل وان
اراد البائع اطله ثم انه لا مانع ان يشترى سهم صاحب المال وبالعكس ويجوز ان
يكون على ظاهره بمعنى انه يصح ان يبيع له رب المال او نائبه وان ابى صاحب
المال ان يبيع للمضارب او المضارب ان يبيع لصاحب المال فله ذلك كما يفيد

* باب *
جاز له اخذ من مضارب
يبيع او قيمة وله يبيع من
رب المال او نائبه ولو ربح

كلام المصنف وغيره فان البيع انما هو برضى البائع والمشتري ولا يصيب المضارب
ان ياخذ بالقيمة الا ان رضي صاحب المال وانما غي بقوله ولو ربح لان وجود
الربح يوهم ان يكون المضارب كصاحب المال في جواز الاخذ بالقيمة فقال ياخذ
بالباع فقط قالوا في الديوان واما المقارض فلا يجوز له ان ياخذ شيئا من ذلك
بقيمته الا ان باعه له صاحب المال او وكيله وذكر في الكتاب انه اذا امر صاحب
المال المقارض ان يسلف من ذلك المال ليشتري مربية فجاءه وقيل لا يجوز حتى
يوكل من يسلف له وجائز له ايضا ان يرد ما سلف في ذلك المال وجائز لصاحب
المال ان يستفيع من ذلك المال بكل ما لم يكن فيه ذهاب العين مثل ركوب
الدابة الى حاجته او لباس الثوب او الصلاة به او كل ما خف كسكن الدار
وامساك السلاح واستعمال العبد الصانع كالخجامة قلت ان لا يجوز له ذلك وعليه
العتاء ان فعل واما المقارض فلا ينتفع بذلك لنفسه من غير اصلاح المال وان فعل
فعلية العتاء وان اذهب صاحب المال العين كالاعتاق والتدبير والامانة والاكل والبيع
مضى فعلة فان كان الربح ضمن للمضارب وكذا الرهن والكراء وتزويج العبيد
والطلاق عليهم والمراجعة لهم يمضي ذلك اه وانما لم يجوز للمضارب ان ياخذ من المال
الا ببيع صاحب المال او نائبه لانه بمنزلة الوكيل والوكيل لا ياخذ مما وكل بالقيمة
ولا بالشراء الا بالبيع من صاحب المال او نائبه او باعطاءه ولو اخذ واشترى باكثر
وتقدم الخلاف فيه في باب الصرف وذلك لان البيع انما هو بين اثنين وكذا ما شبهه
وتقدم الجواز في خليفة اليتيم في باب الطوافة فكذا يجوز على ذلك الخلاف ان ياخذ
المضارب بالشراء بسعر الناس مطلقا او ياخذ به في مكيل وموزون * ورب المال
والمضارب كموكل ووكيل * لا تصح مضاربة * صبي * سفينة ومجور عليه
بفلس * اي لا يؤخذ منهم قراض فان اخذ منهم مال على القراض لم يصح وكان له
عتاءه وان تلف ضمنه الا المجور عليه فلا عتاء عليه ولا نصيب لان الاخذ منه مع
الحجر عليه تعذية وعندني يجوز اخذ المال من السفينة بالمضاربة كما يجوز ان يكون
عاملا * وجاز ان يكون * السفينة او المجور عليه * عاملا * اي اخذ القراض
لان الحجر على ماله لا على بدنه ومال القراض مال لغيره الا انه ان فعل في القراض

ولا تصح مضاربة سفينة
ومجور عليه بفلس ويجاز
ان يكون عاملا

ما يازمه به الضمان رجوع في الحجر فلا يوخذ من ماله لانه محجور عليه فالضمان في
ذمته ومن اجاز مبايعة الصبي فيما قل اجاز ان يوخذ منه القراض اقليل
وان ياخذ اذا كان يميز ولم تربه النفس * و * جاز * فعل المقارض في المال من
مصلحة احتيج لما * اي احتاج لما مال القراض او احتاج القراض اليه في مال القراض
* ككراه دال على مبايعة * بان يعطي الاجرة لمن يدل على من يده شيء يبيعه له او
يدله على من يريد شيئاً يشتريه من المقارض او يدل على السعر او الرخص والفلاء
وكاجرة الطواف وككراه بيت او دابة او نحو ذلك مما احتاج اليه المال وكشراه
ذلك وكالمبادلة * وسامحة فيها * اي في المبايعة وان وجد في نسخة فيهما بصير
الاثنين فالصغير عائد الى المبايعة لانها بيع وشراء ومعنى المسامحة ان يبيع شيء
باقل مما يسوى او يشتريه باكثر مما يسوى نظر المصلحة مثل ان يريد بذلك جلب
الناس اليه او ان يقصده ذلك الذي باع له او اشترى منه كل ذلك جائز وفي الديون
وان باع بيعاً حلالاً ولم ياخذ المال فحجده فهو ضامن الا ان كانت له بينة فليس عليه
ضمان ولا يستعير ذلك المال فان استعاره فتلف فهو ضامن وان رجع اليه ولم يتلف
فليس عليه شيء وعليه عناء ما استعمله المستعير وان حط في البيع او غبن في البيع
او اشراء فيما لا يتغابن به الناس فهو ضامن وان ابرى المشتري من الثمن او بعضه فهو
ضامن وفي التاج وان باع المضارب بيعاً وحط من الثمن عن المشتري فاحطه منه فمن
جميع المال لانه ناظر لربه ولنفسه * ولو من راس المال * ولا يلزم صاحب المال
ما زاد على راس المال بل على المضارب وذلك ان لا يكون في المال ربح قبل الشروع
في العمل او بعده وانما صح من راس المال لمصلحة مال القراض وفي الديوان ويكتب
البطابق من مال القراض ويشتري منه ما يكتب به والرق وجائز له ان يشتري
الكتب للتجارة ويجوز له ان يكتب البطابق من مال القراض الى صاحب المال
ويكتب من المال جميع ما يصاح للقراض بما يكون عليه من الديون من مال القراض
وما يكون له على الناس ولا يجوز ان يكتب في تلك البطاقة لنفسه ولا لغيره من
الناس ويشتري المصاييح ويقدها من ذلك المال ويكري ما يحتاج اليه المال ويعطي
الكراء من الربح قبل ان يقسمه وان تلف المال قبل ان يودي الكراء فانه يوديه

وفل المقارض في المال من
مصلحة احتيج لما ككراه
دال على مبايعة وسامحة
فيها ولو من راس المال

صاحب المال ولا يحصل مال القراض على دواب صاحب المال بغير اذنه فان فعل
فعليه الكراء من ذلك المال ولا يدخله في مساكنه ايضاً الا يادته فان فعل فليس
فليس عليه شيء وجائز له ان يشتري الشيء الذي فيه العيب ان راي ذلك اصلح
للمال ويشارك غيره في الربح في ماله ولا يشارك هو غيره في ربح مال الذي في يده
من مال القراض ويدرك الشفعة بمال القراض ان راي ذلك اصلح ويستودع
المال عند من يثق به من الناس ويناوله ويضعه عند زوجه ان كانت لا تخون
الامانة وان تلف في ذلك لم يضمن وجائز له ان ياخذ الرهن ويشتري العوض لذلك
المال ويرهن بعضاً من مال القراض في دين القراض ولا يرهن الا كفاف الدين
وان رهن اكثر فهو ضامن للفضل ان تلف الرهن وقيل لا يرهن الا ان لم يجد
الا ذلك وان باع ارض القراض فلا يشترط العوض من مال القراض ولا على
صاحب المال وان اشترطه فهو ضامن لذلك العوض له للمشتري ويدركه على صاحب
المال ويدرك زوج المصرة عن مال القراض ويدرك عليه غيره ما افسد ذلك المال
ولا يجوز له ان يزوج عبيد مال القراض فيما بينهم ولا يزوجه لغيره من الناس ولا
يطلق عليهم ولا يراجع عليهم * وكره له اخذ اجر على عمل يده * وقيل لا يثبت له
وذلك مثل خياطة ثياب القراض ونجارة عيدانه ونحو ذلك ولا يدرك قيمته الا
الحيط او انة التجران انكسرت وعدم ثبوت اجرة يده هو الصحيح ويحتمل كلام
المصنف بان نجعل الكراهة للمنع * وجاز على منزله ودابته * ان تقع بها مال القراض
وكذا سفينته والاته وكل مانع من ماله مال القراض * ك * اخذ * غيره * الاجرة
من المقارض على ماله اذا اكراه مال القراض ولو وجد المقارض منزلاً او دابة او غيرها
يكتريه من ماله وفي الديوان وان حمل مال القراض على دوابه فليس له عناء الا ان لم
يجد ما يحمله عليه فحمله على دوابه فانه يدرك عناه وان اتفق المقارض مع صاحب
المال ان يحمل القراض على دواب صاحب المال او على دواب المقارض باجرة معاونة
فجائز له وياخذ جميع ما صرف منه على مال القراض * و * جاز * التصرف له *
اي للمضارب * فيه ان كان فيه ربح او ظن * ان فيه ربحاً * ولو منعه منه * اي
من التصرف * ربه * ووجه منعه التصرف ان يقطع القراض بالقسمة للربح بالقويم

وكره اخذ اجر على عمل
يده وجاز على منزله ودابته
كثيره والتصرف له فيه ان
كان فيه ربح او ظن ولو منعه

واخذ رأس به او ان يمنعه الى وقت باذن له فيه او الى حال هذا في البيعة الاولى
اذا باع بعض ما اشترى بالقراض وبقي بعض ولم يربح في ذلك وظن الربح
في الشراء بثمن ما باع او ظنه بان يبيع ما لم يربح فيشتري به ويبيع ما اشترى واما
اذا باع ما اشترى او لا كله فمنعه صاحب المال من التصرف بعد فلا يجد التصرف
وان لم يكن فيه ربح ولم يظنه فيه فلا يجد التصرف ان منعه وله التصرف ما لم يمنعه
وان لم يتبين له اكان الربح في المال ام لم يكن جاز له التصرف وقال الشيخ احمد
في الجامع اذا تبين له ان الربح لم يكن لم يجز بعد ذلك اه وان منعه في المرة الثالثة
وما فوقها امتنع الا ان كان بيده شيء ان لم يتصرف فيه فسد او نقص ثمنه فانه
يتصرف فيه ولو بعد المرة الثالثة ولو لم يكن ربح وان اشترى سلعة يحضرها الموسم
فقال صاحب المال بع هنا واعطني سهمي اوقال له اني لا ابيع حتى يحضر موسم
البلد فقال صاحب المال بع الان واعطني فالتقول له وقيل المضارب * و * جاز
له * البيع والا يصال * لرأس المال والفائدة ان كانت * له * اي الى رب المال
* ولو * كان الا يصال * لرأس المال و * منابه * اي مناب رب المال
فقط * من ربح بل لزمه * ايصال ذلك سواء قسم الفائدة وحده على القول
بانه يقسم وتأخذ سهمه ولو بلا حضور من رب المال ولا اذن منه ولا حضور نائبه
او قسمها باذنه وعلى كل حال يجب عليه ايصال سهمه ولا يبرأ من سهم صاحب
المال الا ان وصله او وصل نائبه او حضر القسمة فاذا حضرها لم يلزمه الا يصال
واما على القول بانه لا تصح قسمته الا باذنه او حضوره او حضور نائبه فلا بد
من ايصال الفائدة كلها مع رأس المال ولو قسم لان قسمته وحده بلا اذن
كلا قسمته وهو المختار كما قال او اخر انفصل الاول بعد ما نحن فيه ولا تصح
قسمته وحده على المختار اه وان حضر رب المال او نائبه فلا يلزم المقارض ان قسم مع
احدهما ان يجعل له رأس المال او سهمه من الربح الا ان كان اتفاق بينهما على ذلك
او حضره احدهما لينتاز كيفية القسمة فقط ولم يقبض سهمه * ويمنع وارثه * اي
اي وارث المضارب * من تصرف فيه * اي في مال القراض * ان مات *
المضارب ولو كان قبل موته يتصرف فيه باذنه او بالدالة لانهم ليسوا بمقارضين

والبيع والا يصال له ولو
منابه من ربح بل لزمه ومنع
وارثه من تصرف فيه
ان مات

لصاحب المال وقال مالك عقد القراض عقد لازم وانه يورث فان مات وكان له دين
امناه كانوا في القراض مثل ابيهم وان لم يكونوا امناه كان لهم ان ياتوا بأمين وقال
الشافعي وابو حنيفة لكل واحد منهم التمسك اذا شاء وليس عقدا يورث وهذا كله
بعد الشروع في العمل * و * جاز له بيع ما احتيج لبيع * له اذا كان لو لم يبعه لفسد
او يحتاج الى مؤنة او خيف عليه الغصب او السرقة ويحتمل ان يريد بما احتيج
فيه البيع كل ما ليس ذهباً او فضة فيبيعه بهما ليظهر رأس المال والربح * و * جمع
المال * رأسه والفائدة * الا يصال * الى رب المال * ان حضر * المال او غاب
دون حد السفر بل دخل هذا في الحضور * ولا يلزمه سفر اليه * اي الى المال
* ان غاب * المال بمقدار السفر فصاعداً لان ذلك ضرر عليه والضرر لا يحل كذا
قيل والذي عندي انه يلزمه ان يسافر اليه كان الربح او لم يكن الا ان كان الميت
لم يترك مايورثه وارثه وان ترك ما لا يصل به الى حيث المال لم يلزمه وياتي مذهب
الديوان قريبا ان شاء الله وعليه سفر ان كان ربح يسافرون معه * و * جاز له
* اخذ سهمه من ربح ان كان * الربح ولو قسم الوارث وحده على قول من يجز
للمقارض ان يقسم الربح وحده ولو بلا اذن من رب المال * ولزمه ما لزم موروثه *
لا ما لم يلزم الموروث فلا يضمون المال باعوه او لم يبيعوه ما لم يتبعوه او يضيحوا
او يتجروا به والذي لزم موروثه المقارض هو البيع والجمع والا يصال والحفظ والقيام
وان قلت فكيف قال جاز له بيع ما احتيج لبيع وجمع المال قلت معناه انه ان باع
مضى فعله ولا يرد وان جمع او اوصل لم يلزمه ضمان في فعله ذلك ان فات شيء او
نقص بلا تعد ولا تضييع فغيره هناك بالجواز بمعنى مضي الفعل وعدم الضمان ومدرج
هنا بوجوب ان يفعل ما لزم موروثه ففي الديوان وان مات التاجر وقد كان الربح
في المال فليأخذ صاحب المال رأس ماله ويقاسم وورثة المقارض في الربح واذا كان
المال في الساع فان ورثة المقارض يؤخذون ببيعها حتى يستوفوا لصاحب المال رأس
ماله وما نابه من الربح ان كان وان كان الورثة اطفالا او مجانين او غيبا فان صاحب
المال يأخذ العشرة ان يستخلفوا له ولاء من يبيع تلك الساع ويوفي له ماله وان حضر
الورثة وابوا ان يبيعوا السلع فانهم يجبرون على ذلك وان كانت المال في الدين

وجاز له بيع ما احتيج لبيع
وجمع المال للا يصال ان
حضر ولا يلزمه سفر اليه
ان غاب واخذ سهمه من
ربح ان كان ولزمه ما لزم
موروثه

فليجبروا على تقاضيه وان كان المال في بلدة بعيدة فان الحاكم يجبرهم ان ياتوا به في مدة معلومة ومنهم من يقول ان لم يكن الربح في المال لا يؤخذون بيده ولا تقاضيه اي لان المال ليس في ايديهم بالقراض ولا بنوع امانة وان كان لهم فيه نصيب ربح فلهيهم ذلك واما التاجر فانه يؤخذ على ذلك كان الربح في المال او لم يكن وان كان الورثة ليسوا باهنا فان الحاكم ياخذهم ان يستغلوا امينا يقوم بذلك وكذا ان زال عقل المقارض فلا تؤخذ عشيرته بالخلافة وان نسي المقارض صاحب المال او نسي عدد راس المال وما اتفق عليه او جنس راس المال من الدينار والدرهم فانه يجبر ولا يمنعه ذلك من التجارة وكذلك ان غاب صاحب المال ولا يدري حيا او ميتا فانه يتجر ما لم يتبين له موته وان فقد فلا يتجر ما لم تتم مدة فقده وان اخرج صاحب المال ذلك المال من ملكه فلا يتجر به المقارض بعد ذلك وان اتجر به ولم يعلم فانه يدرك عنه على من انتقل اليه ذلك المال وقيل ان اسلف التاجر مالا فاتجر به فرج او جعلت له المزايا فذلك كله بينه وبين صاحب المال والوضعية عليهما ومنهم من يقول له ذلك كله ومنهم من يقول الربح بينهما والوضعية عليه خاصة دون صاحب المال اه فتحصل ثلاثة اقوال قول الديوان وقول المصنف انه لا يزم وارث المقارض السفر اليه مطلقا فان اتجر الوارث به بعد موته اي موت المقارض فله منابه منه اي من الربح على حساب ما اتفق عليه صاحب المال مع المقارض ولو علم بموت المقارض ان اتجر المقارض به اولا في حياته ولو لم يكن فيه الربح اذ ذاك الاتجار الذي اتجره المقارض موجودا وتلبس به المقارض سواء علم بموته او لم يعلم لان موروثه قد اتجر فاتبعه فهو على سنده في الربح وكأنه شريك في القراض ولكن ضمن الوارث التلف اي الشيء ذا التلف او هو بكسر اللام صفة ويجوز اسكانها تخفيفا من هذا الكسر ان علم بموته فاتجر وان لم يتجر به موروثه المضارب اولا قبل موته فاتجر هو اي الوارث بعده فله اي الوارث عنه لا ما عقد عليه رب المال والمقارض لانه لم يقارضة رب المال ولا عمل موروثه فاتبعه فاعقد عليه ففسخ بموته ان لم يعلم بموته بلا ضمان تلف ولزمه

فان اتجر به بعد موته فله منابه منه ان اتجر به اولا ولم يكن فيه اذ ذاك وضمن التلف ان علم بموته وان لم يتجر به اولا فاتجر هو بعده فله عنه ان لم يعلم بموته بلا ضمان تلف ولزمه

ضمان التلف ان علم بموته فاتجر بعد علمه بموته بلا ضمان في الحكم لانه اتجر بمال بغير اذن مالك وله عنه فيما بينه وبين الله لا اقل ولا اكثر اذ كرنا من انه اتجر بلا اذن مالك وانما لم يثبت لهم في الحكم مع ان الخراج بالضمان وقد لزمهم ضمانه لتلف لان الخراج بالضمان في غير المتعدي وهذا متعد قال صلى الله عليه وسلم لا عرق ولا عرق لظالم هذا هو الصحيح العرق بفتحين ما يسيل من مسام البدن وبكسر العين واسكان الراء مجرى الدم ونفي الاول كناية على انه لا عنه له والثاني كناية على انه كمن لم يعمل فيه بيده كما تقول لا يد لفلان في هذه الصنعة اي لم يعملها والجامع بينهما تأكيد وجاء لا عرق لغاصب بسكر العين واسكان الراء اي لا تعتبر عروق شجرة غرس في ارض غصب بل تقلع وقيل الخراج بالضمان ولو في المتعدي فللوارث عنه اذ كان في ضمانه بالتصرف فيه وبديل له قوله صلى الله عليه وسلم من اغتصب شيئا مما يكال او يوزن مثل الذهب والورق والطعام ثم استهلكه في يده ان عليه مثل ما اغتصب من جنسه وكيله ووزنه كما ذكره الشيخ في الزكاة وكذا ان مات رب المال فان اتجر المقارض بعده فله منابه ان اتجر اولا قبل موت رب المال على حساب ما عقد معه سواء علم بموته او لم يعلم ولكن ضمن التلف ان علم واتجر بعد علمه وان لم يتجر اولا قبل موت رب المال ثم اتجر بعد موته بعد موته في الحكم وله عنه فيما بينه وبين الله وضمن التلف ان علم بموته واتجر بعد موته وقيل له عنه في الحكم وفيما بينه وبين الله لانه ليس معتديا ولا يقال انه حين مات صاحب المال وانتقل ذلك الى الوارث وعلم به فقد انفسخ ما بينهما ويصير معتديا بعد ذلك وان لم يكن معتديا في الاصل لانه قول لا يزم من التمسح ان لا يثبت له شيء الا ترى انه ثبت لوارث المقارض فيما بينه وبين الله حين علم واتجر ولم يتجر المقارض وان علم الوارث قبل العلم وبه في صورة موت المقارض او عمل المقارض قبل العلم بموت صاحب المال وبه فاعنه على ما بعد والجزء المعقود عليه على ما قبل ان عمل المقارض قبل الموت وان لم يعدل فالبنا على ما قبل وما بعد وقيل لا شيء على ما بعد وصورة موت المقارض ورب العمل كصورة موت احدهما وفي الديوان وان مات صاحب المال فلا يتجر المقارض بمال

ان علم بلا عنه في الحكم وكذا ان مات رب المال فان اتجر المقارض بعده فله منابه ان اتجر اولا وضمن ان علم واتجر وان لم يتجر اولا ثم اتجر بعد موته في الحكم وضمن ان علم وقيل له عنه

القراض بعد ذلك فان فعل فهو ضمان للمال ان تلف وان تلف المال وليس فيه الربح
فليس له شيء ولا يدرك عنه ايضاً في ذلك وهذا اذا علم بذلك واما ان التجر
بالمال ولم يعلم بموته فله عنه فيما تجر به بعد الموت ومنهم من يقول له الربح على
ما اتفقنا اولاً وقيل له العناء في الوجه الاول اهـ واذا لزم المضارب او وارثه ضمان
المال بالا تلاف او غيره وهو دنانير فله ان يرد دنانير بالصرف كعكسه بلا خلاف
وانما الخلاف في العروض فقيل يجوز اخذها عن راس المال وهو المختار وقيل لا
وان غصب او سرق او اذبه احد بوجه من مقارض مال القراض
او بعضه ثم رد عليه او على صاحب المال بعينه فهو اي المال المردود
او المقارض عليه اي على القراض بجاهه اي في حاله او بحاله يعني حاله
التي قبل الغصب مثلاً وان لم يضارب به قبل اي قبل الغصب وكذا السرقة
لان عقد القراض لا يفسخ بهما وان تلف عند غاصبه او سارقه مثلاً او كان
عنده ولم يقدر على ان يلجئه الى غرم عينه ثم غرم له قيمته كدراهم في دينار
والعكس وكالعروض في احدهما كعرض في عرض غير جنسه وتصور ذلك لانه قد شرط
ان يكون قد ضرب به اولاً ويتصور ايضاً على القول بجواز المضاربة بالعرض بقيمته
او مثله كدينار في دينار وشعر في شعر وغيره من العروض على القول بجواز
المضاربة بها على القيمة وبانه قد ضارب فتحصل العروض بيده كما فرض المسئلة
بعد بان يكون قد ضارب به اولاً والمغرم من القيمة او المثل كمال المال
الاول الذي غرمت قيمته ومثله في كونه على القراض او كمال المذكور قبل
هذه المسئلة في بقاءه على القراض والمصدق واحد ان ضارب به كله او بعضه
اولاً قبل الغصب او السرقة والا يضارب به اولاً قبل الغصب او السرقة
ولا يكون المغرم قراضاً حتى يرد له به فيعيده له وقتاً او رداً ثانياً على
المضاربة على ما اتفقنا عليه اولاً او على خلافه فان شاء احدهما ان يترك المضاربة
فالقول قوله وان ارادها فقال احدهما على ما اتفقنا اولاً او قال على غيره وخالفه الآخر
فمضى يتنقأ وذلك لزال عينه قبل المضاربة لان الشروع فيها يقوم مقام وجود
العين فاذا وجدت العين او الشروع بالقراض باق والا فغير باق واذا رده الناصب

وان غصب من مقارض
مال القراض ثم رد عليه
فهو عليه بحاله وان لم يضارب
به قبل وان تلف عند
غاصبه ثم غرم له قيمته او
مثله فكالاول ان يضارب
به اولاً والا فحتى يرد له به
فيعيده له ثانياً على المضاربة

او السارق الى صاحب المال فرد له صاحب المال الى المقارض فهو على حاله او قال
له صاحب المال ضارب به قبل ان يقبضه جاز وان ضارب بذلك المغرم
من مثل او قيمة ولم يسبق بمضاربة قبل الرد رد المغرم الى صاحب المال
فالمال وربحه له به وله اي للمضارب عنه مثله وضمنه ان هلك لانه
متعد بمضاربه بالمغرم قبل الرد مع ان المغرم غير عين ما غضب او سرق ولم تسبق
المضاربة على الغصب او السرقة وما ذكره هو المعمول به عندهم ومن قال بدل
الشيء له حكم الشيء وان عقد المضاربة لازم ولو لم يشرع في المضاربة فانه يضارب
بما رد اليه من قيمة او مثل ضارب به قبل السرقة والغصب ام لا رده الى صاحب
المال ام لا ولا ضمان عليه وان غصب او سرق بعض فضارب بالباقي ولم يخبر
صاحب المال جاز ولو لم يضارب قبل الغصب او السرقة لانه امين فيه وذكر الشيخ
في كتاب الرهن ما ذكره هنا وذكر ان الرهن اذا غصب ورجع بقي رهنا رجع هو
او مثله او قيمته مطلقاً وان الفرق ان الرهن محبوس في الدين والعين خصم فيه وقيمتها
مثله اصله حبس تركه الميت في ديونه والديون تخرج من التركة نفسها ومن قيمتها
اذا تلفها والمضارب وكيل لصاحب المال والوكالة في ممين تبطل اذا تغير الممين
الى غيره من قيمة او مثل وان المضارب يرجع المال الى صاحبه ان اراد ذلك
والمؤمن لا يصيب ذلك الا برضى الراهن ولهذا فرقوا بين ان يضارب به المضارب
قبل الغصب اولاً يضارب لانه اذا ضارب بالمال صار خصماً فيه وشريكاً لصاحب
المال فلم تبطل المضاربة بتغير العاصب لما بعد ذلك لان التعيين قد سبق اليها اهـ
ويأتي كلام في ذلك ان شاء الله في كتاب الرهن وفي الاثر وان دفع له مالا
مضاربة فضايع بعضه وذهب ولم يخبر بذلك رب المال وضرب بالباقي وربح فليس
له ربح حتى يكمل راس المال ثم ان فضل شيء فهو بينهما وان اخبره بما ذهب
وضرب بالباقي عنده بعد ان قبضه فالوضعية على ربه وما ربح بعد فهو بينهما وقيل
ان اعلمه بما خسر او تلف وبالباقى ثم ضارب به فانما يحسب عليه ان لم ينه عن
العمل به ولو لم يقبضه رب المال ويدفعه اليه ثانية وقيل العمل على الاول مالم
يقبضه ويرده عليه واذا صرف المضارب شيئاً لنفسه من مال القراض كما لا يجوز

وان ضارب بذلك قبل
الرد فالمال وربحه له به
عنه مثله وضمنه ان هلك

له او اتلفه ثم رده بعينه او قيمته او مثله فلا يضارب به حتى يعطيه لصاحب المال
فبرده له على القراض وقيل هو كفأصب وشارق فان رده بعينه ضارب به ولو لم
يضارب به قبل وان رد قيمته او مثله فكذلك ان ضارب به قبل والا فحتى رده
لصاحب المال فبرده له قراضاً وان ضارب بلا رد فله العناء وضمن التلف ويحاسب
المقارض صاحب المال فيما افسده صاحب المال او طفله او حيوانه او عبده وان قتل
عبداً مطلقاً عبداً للقراض فاراد صاحب المال القود واراد المقارض القيمة فاقول
لصاحب المال كما في الديوان وعندي ان القول للمقارض ان كان الربح وفي الديوان
ان غصب المال للمقارض قبل ان يضرب اخذ ما وجد من خلاف ووافق وقابل
وكثير ولا يجزى اخذ فان اتجر فلا ربح له وان قال له صاحب المال اضرب
به جاز ولو لم يقبضه ان كان مما يجوز به القراض قالوا وان ضرب ببعض فغصب
منه شيئاً او سرق فغرمه فانه يضرب به وان تعدى فقل ما يضمنه به قبل ان
يضرب فلا يضرب بعد ذلك الا باذن صاحب المال وكل ما افسد المقارض
من مال اقراض فعليه غرمه لصاحب المال ومنهم من يقول يجعله في المال وليس
عليه شيء وكذلك ان غرم المقارض جميع ما افسد الناس فانه يجعله في ذلك المال
وليس عليه شيء * وهل له * اي للمقارض * في مال القراض نفقته * اكلاً
وشرباً ودهناً وركوباً * وكسوته وغسله وامن وسخ او نجس وكل ما يحتاج اليه ولو
اجرة اتساع والحجام ان احتاج الى الحياطة والداواة او اجرة المداوي وسيدكر
الداواة ولو لم يشترط ذلك ما خلا النكاح والتسري وكل ذلك بالتوسط وفي الديوان
ولا تسري اقراض من مال اقراض اذن له صاحب المال او لم ياذن كان الربح في
المال او لم يكن وان تسرى كذلك فقد كفر ولا يثبت نسبه وعليه الحد والصدق
ولا يجوز لصاحب المال ان يسرى من مال القراض كان الربح في المال او لم يكن
فان فعل ففسده ثابت وليس عليه الحد ويحاسب المقارض بصدقاتها * اولاً * يثبت
له ذلك فان فعله اتصل منه الى رب المال * ولو شرطهما * وكذا غيرهما مما
ذكرته ويمتثل دخول كل ما يصرف على نفسه في قوله نفقته فيكون قوله وكسوته
غلاف خاص على عام * قولان * ثالثهما انه ان شرط ثبت والا فلا وذكره بقوله

وهل له في مال القراض
نفقته وكسوته اولاً ولو
شرطهما قولان

بعد وجوز له الوسط من نفقة وكسوة ان شرط رابعها انه ان عين مقداراً مخصوصاً
وشرطه جاز والا فلا وسيدكره ويصححه تبعاً للشيخ وهو الصحيح وقد ذكره ابن
وصاف قولاً ووجهه انتفاء الجهل وكون ذلك شرطاً حلالاً معلوماً والمؤمنون على
شروطهم ما وافقت الحق وخامسها انه ان شرط بطل القراض والشرط
وبه قال قومنا وابن بركة ويأتي توجيهه قريباً وسادسها انه باكل
يسير او يشرب ويركب ويفعل ما يحتاج في نفس الوقت الذي يعمل فيه
فقط لا من حين خرج لان النفقة للعمل سابعها انه ينفق كل ما يحتاج
اليه لكن من الربح فقط وقد اشار اليه بقوله ان تحماته الفائدة ولم
يذكره بصيغة القول لكن يدل على انه قول قوله وصح ان عين القدر وهو
الخ لان العقد للربح فلا وجه للقبض من راس المال ثامنهما انه ان اعتيد
في البلد ان له النفقة كانت له وعلى كل حال يرد الباقي من كسوته عند
افتراقها ويضعها في المال الا ان طابت بها نفس ربها ووجه القول الاول
ان ما يحتاج اليه المقارض قد احتاج اليه القراض المعقود ومالا يقوم الشيء
الا به فهو مثل ذلك الشيء فما لا يستقيم القراض الا به فهو مثله فكأنها نطقاً
بذلك حال العقد وان المقارض عند قائله كالاجير الذي اشترى قوته فعلى رب
المال ما يحتاج اليه ولو لم يشترط اذ هو كعبده ووجه الثاني انه اجتمع في ذلك
جهل والحق ما لم ينطق به بما نطق وان شرط فالجهل وان القراض ممكن مع اتفاق
المقارض على نفسه من مال نفسه الا ترى ان الاجير لا يدرك النفقة لكن ان
شرطها فقد مر فيه خلاف قيل ثبت وقيل لا ان بينها وايضاً المقارض عند صاحب
القول كالوكيل فلا يستحق النفقة ووجه الثالث انه اذا شرط ذلك وقبضه صاحب
المال فقد تبرع به صاحب المال فلا يضر الجهل لان ذلك شبيه بالهبة والهبة لا
يشترط فيها العلم وليس ذلك كالجهل في الاجرة في الاجارات وجزء الربح في
القراض بل دونه لان الذي ينزل كالثمن في البيع الاجرة والجزء من الربح في
القراض لا النفقة لانها شيء يصاحب لتسليم المقصود بالذات من الربح وايضاً الحر
عنده لا يجري عليه ما ينزل منزلة البيع فلا يدرك الا بالشرط وقال ابن بركة اجمع

مخالفون ان المضاربة تعسر بهذا الشرط أي تصعب وتتعاص للجهل قال والنظر يوجب
عندي ذلك لان ما شرطه المضارب لا يكون الا في الربح ولا يعلم انه يربح او يخسر
فان وان لم يعين ففيه الجهل ايضا واعتضه الشيخ بانه ان كان الربح كان ما شرطه
منه وان لم يكن كان من رأس المال قال واما قوله ان ما اشترطه المضارب لا يكون
الا في الربح ولا يعلم انه يربح او يخسر فلم افهم من ذلك من قوله شيئا اه لكن
كلام ابن بركة ظاهر المعنى لا خفاء فيه فان معناه لا يصح اشتراط ذلك الا من الربح
والربح لا يعلم ايجاد ولا كم هو ولا يصح من رأس المال لانه اذا شرط جزء من
رأس المال بطلت المضاربة فتقوى الغرر فبطل القراض من اصله وأشار اليه بالتعبير
بتعسر مستندا للمضاربة فلم يرد بطلانها لم يقل المضاربة تعسر باسناد العسر اليها بل
يفسر هذا الشرط وفي بعض النسخ تفسد وهو نص في بطلانها وله سادها علة اخرى
غير ما ذكره ابن بركة وهي ان النفقة قد تكون قدر الربح فيؤدي اشتراطها الى انفراد
به الا ان يقال هذا قول يلتزم جواز هذه التادية ولا يعارض مذهب بمذهب
واذا كانت اكثر فيؤدي الى اخذ جزء من رأس المال كما ذكرناه في تقرير كلام
ابن بركة واما ان لم يشترط وقتا له النفقة والكسوة فالماخوذ به محسوب من الربح
فان لم يكن ربح فهو خسران لحق المال وقد يقال اراد الشيخ بقوله في كلام ابن
بركة لم افهم من ذلك من قوله شيئا اني لم افهم من كلامه ما يدل على دعواه لان
اشتراط المضارب النفقة لا يحصر في الربح بل ان لم يكن فمن رأس المال كما قال المصنف
اخر الفصل فهو محتمل لان يكون من الربح ولم يتعين من المال والممنوع المبتطل للقراض
اشتراط جزء من رأس المال زيادة على الفائدة وليس في مسئلتنا القصد الى الاخذ من
رأس المال شرطا من اول الامر بل فيها تادية الى نقصانه بالنفقة كمنقصه بالتجروايس
كل اخذ منه مبطلا للقراض وما يكون بالتادية لا يكون جهلا مبطلا وعلى الجواز
ولو بلا شرط * فله ذلك * المذكور من الاتفاق والكسوة وجميع ما مر * ان كثر المال *
لا ان قل واما ان قل فلا يجوز ولو على قول الجواز الا ان شرط * واحد * لال الكبير
في كلام قومنا * بنحوين دينارا فاكثر * واما ما دونها فقليل لا يجوز له ذلك
فيه الا بشرط وتعتبر قائمه وكثرته باي حال كان حين اراد الاكل والنفقة منه

وعلى الجواز فله ذلك
اكثر المال وحده
بنحوين دينارا فاكثر

قبل التجروا بعده فيه ربح او لم يكن فان كان مثالا رأس المال خمسين انفق منها
فان نقص ترك الاتفاق منها وان تمت بعد او زادت انفق وفي الديوان لا يجوز
للقراض ان يأكل من مال القراض ولا ان يطعم منه غيره ولا يلبس منه ولا
يركب ولا يتصدق ولا يسكن ولا يجوز عتقه ولا تدبيره وقيل يأكل منه شيئا
يسيرا في وقت يبيع ويشترى ويأبس ايضا ويركب في ذلك الوقت وقيل بفعل
هذا الذي ذكرنا من مال القراض من حين خرج من منزله حتى يترك التجارة
ويرجع الى بلده ومنهم من يقول اذا حمل المال فليا كل منه ويركب ويأبس
على قدر المال ومنهم من يقول في المقدار الذي يأكل منه أربعون دينارا
وقيل عشرون دينارا وقيل لا يأكل منه قليلا ولا كثيرا قل المال او اكثر
الا ان اشترط نفقته على صاحب المال هكذا فله ان يأكل وقال بعضهم لا يأكل
الا ان بين له نفقة معلومة وان بين له النفقة فجاز له ان يأخذها ولو من رأس المال
ولا يجوز له على هذا القول ان يتجر لنفسه ولا لغيره من الناس لانه اجبر لصاحب
المال والركوب والكسوة مثل النفقة على هذا القول واذا ترك التاجر التجارة او رجع
الى صاحب المال فلا يستفنع بشيء مما ذكرنا وقيل يستفنع به اذا رجع ويكون
ذلك من مال القراض ولا يأكل منه مرارا بالليل والنهار ولا يأكل منه الا الفداء
والعشاء وجائز له ان يأكل بالادام والعم في اوقات ولا يسرف في الاكل ولا
ياكل الشبارقات وجائز له ان يشتري منه الثياب الرفيعة لكسوته ويرفعها الى وقت
البيع والشراء فيلبسها وذلك كله على قدر ما يتحملة المال كما قال * على قدر التحمل
في وقت التجرة * اي في وقت ملابسة التجرة لا في مطلق الخروج للتجر من بلد
العقد وقيل في وقت الخروج للتجر وعلى وفي متعلقان بقوله له من قوله فله ذلك
او باستقراره في غير منزله * لا في * وقت التجرة في * منزله وجاز فيه باذن *
وفي الديوان ولا يأكل منه في منزله ولو انه يتجر به وكذا ان اخذ الوطن في الارض
انتي يتجر فيها فلا يجوز ان يأكل معه وان تزوج امرأة في المنزل الذي يتجر فيه
فله ان يأكل منه لنفسه ولا يطعم امراته منه * وان كان بيده قراض * اخر *
لرجل * اخر غير الاول او باضافة قراض * اخر * اي وان كان بيده قراض رجل * اخر *

على قدر التحمل في وقت
التجر لا في منزله وجاز
فيه باذن وان كان بيده
قراض * اخر *

والما صدق واحد * او ماله * اي مال القراض بان كان يعمل في ماله وفي مال
القراض او كان ايضاً في يده مال غيره يخدمه باجرة او بلا اجرة * حاصص بينهما *
بين المالكين الذين بيده يخدمها فينفق من مال نفسه ما خرج عن حصة القراض
وكذا اكثر من مالين كالثلاثة اموال قراضاً فصاعداً او كقراض وقراضين فصاعداً
لاناس شتى مع مال نفسه او مع مال اجرة او مالي اجرة فصاعداً او مع مال نفسه
ومع مال الاجرة فصاعداً * في ذلك * المذكور من النفقة بانواعها كلها والكسوة
اذا ثبت ذلك على قول من الاقوال السابقة بثبوته مطلقاً او بشرط فيما كل من مال
القراض ويستفنع منه كما ذكر بحساب سائر مال القراض بما يتوبه بالتقويم فان كان
بيده مال قراض قيمته مائة ومال قراض لرجل اخر قيمته مائتان فثلث النفقة
من المائة وثلاثها من المائتين وان استوى المالكان فالنفقة انصاف وان كان بيده مال
لنفسه يخدمه او مال اجارة انفق من مال القراض بقدر ما يكون له من ثلث الخدمة
او نصفها او اقل او اكثر مثل ان يخدم يوماً الذي بيده ويوماً مال القراض فالنفقة
نصفان نصف عليه من مال نفسه ونصف من مال القراض او نصف يوم في هذا
والنصف في هذا فالنفقة نصفان نصف على مال القراض ونصف من نفسه وهكذا
وقيل ينفق من مال القراض ما يحتاج اليه حين كان في عمله ومن مال نفسه حين
كان يعمل في مال نفسه او مال الاجارة وفي الديوان واذا كان المقارض يتجر بماله
او مال غيره او يتجر بمال رجال شتى فانه يا كل من ماله لا من مال القراض وقيل
يا كل منه بالمخاصة بقدر الاموال ياخذ من كل واحد منها ما يتوبه على المخاصة ثم
يخلطه ويا كل منه * وما احتاج اليه * يضمف عطفه على كسوته او نفقته للفصل
بما بينهما والاولى عطفه على ذلك اي حاصص بينهما في ذلك وفيما احتاج اليه * ولو
مداواة نفسه * بما يداوي وباجرة المداوي * ان تحماته * اي تحمات ما احتاج
اليه مداواة او غيرها * الفائدة * هذا قول وقيل ان لم تكن الفائدة فمن راس المال
وقيل لا يصح الا ان عين فيكون من راس المال ان لم يكن ربح كما اشار اليه بقوله
وصحح ان عين القدر وهو من الربح ان كان والا فمن راس المال فان هذا كله قول
ومع مالك مداواة نفسه لاختتمال ان تطول عاقبته فينفق غالب المال * وجوز له

او ماله حاصص بينهما في
ذلك وما احتاج اليه ولو
مداواة نفسه ان تحمته
الفائدة وجوز له

الوسط من نفقة وكسوة * وما يحتاج * ان شرط * ذلك المذكور من النفقة
والكسوة والاحتاج اليه * وصحح * اي صحح الشيخ ان ينفق نفسه ويكسوته ويفعل
ما يحتاج اليه من المؤنة ان شرط بدليل قوله * ان عين * في شرطه * القدر * ذلك
المشروط المعين المقدار * هو من الربح ان كان * الربح * والا * يكن * فمن *
راس * المال * هذا كله قول من قوله صحح الى لفظ المال والله اعلم * فصل لا يخلط
مقارض اموال قراض * ولو كانت لواحد ان لم يكن ما جعل له من الربح في كل واحد سواء وان
كان سواء جاز له خلطها وامان كانت لانس فلا يخلط بعضها ببعض ولو تساوت كميتهما
وتساوى ما جعل كل واحد منهما له * ولا يستخدم مالا * من اموال القراض لاحد *
مال قراض * اخر * كاستخدام عبد قراض او دابته او سفينة او غير ذلك لقراض
اخر ولو باجرة اذ ذلك كبيع وشراء من واحد وقيل بالجواز اذا عدل بالسعر
ورأى المصلحة للمالكين * ولا يضارب به غيره * اي لا يتاوله لغيره على القراض
كله ولا بعضه وهو مراد الشيخ بقوله ولا يستخدمه ايضاً لغيره بدليل قوله بمنزلة من
استودع وديعة لغيره وبدليل قوله ولا ضمان على المضارب الثاني وقوله اتفاهما وقوله
المقارض الاول للمقارض الثاني الخ لكن هذان تابعان لقوله المضارب الثاني واما
ان يعطيه غيره يخدمه بلا قراض او يعطيه بعضه يخدمه بلا قراض او يستعين
به في الخدمة معه فيجوز ان كان قوياً لا يضعفه ولا يخون فيه لكن ان تلف
فهو مع ذلك ضامن لانه وقعت العقدة على عمله والصحيح عندي انه لا ضمان عليه
اذا استعان بقوي لا يضعف ولا يخون كما انه لا يجوز له ان يواجر انساناً على عمل
ما يحتاج للمواجرة كلاجارة على رعي غنم للقراض او سوقه اذا كان المقارض ممن
يفعل ذلك * ولا ياخذ مالا * بضاعة او قراضاً اخر او باجرة او غير ذلك * على *
المال * الاول * الذي اخذه قراضاً لئلا يشغله فيضرب المال الاول خصوصاً
عند من يقول انه كمن اشترى قوته قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله
وسلك بنا طريقهم في جامعه ولا يفعل جميع ما يضر تجارته في نفسه وماله فيما دون
القراض فان فعل من ذلك شيئاً فتولد عنه تلف ذلك المال فهو ضامن اه ولا ينافي
ذلك قول الشيخ لا يخلط المضارب ايضاً ما بيده من مال القراض بغيره من الاموال

الوسط من نفقة وكسوة
ان شرط وصحح ان عين
القدر وهو من الربح ان
كان والا فمن المال
فصل

لا يخلط مقارض اموال
قراض ولا يستخدم مالا
الاخر ولا يضارب به غيره
ولا ياخذ الا على الاول

لانه يحتمل ان يريد بقوله غيره من الاموال اموال غير القراض وان اراد ما يشمل
اموال القراض وغيرها واموال القراض كما فهم السدويكشي وتلميذه ابو عبد الله
والمصنف تابعين له فليعمل على انه اجتمع بيده اموال القراض باذن اصحابها فاذا اخذ
مالا على القراض فلا يجوز له اخذ مال على القراض من رجل اخر الا باذن الاول
ولو لم يعمل بالاول على القول بان عقده لازم ولو لم يعمل ومن قال انه لا يلزم عقده
الا بالعمل فان له اخذ اخر ما لم يعمل لكن اذا ترك الاجير او المقارض اوجب
المال والمستاجر بعد العقد فقد خالف الوعد * وصح الكل * من المخلط واستخدام
مال لاخر ومضاربة المقارض به غيره واخذ مال على الاول * باذن * اذن
اصحاب الاموال التي اريد خلطها واذن صاحب المال المستخدم واذن صاحب المال
الذي اراد ان يقارض به غيره واذن من يوخذ مال قراض على مال قراضه ولا بد
ايضا من اعلام الثاني الذي اريد اخذ ماله على القراض بانه قد تقدمه قراض
اخر * والا * يؤذن له في ذلك صحت المضاربة الثانية كالاولى * ضمن *
يوصل قيمة ما تلف او مثله بيد صاحب المال لانه في ذمته ولا يبريه ان برده
قراضا لانه الان هو المتعدي فلا بد ممن يقبض عنه فيبري ذمته * التلف *
هو ان تلف عند المضارب الثاني ولو بلا عمد ولا تضييع ولو بتجر وخسارة * لا *
يضمن * مضاربه * اي مضارب المقارض الاول * متافه * بفتح اللام اي ما اتلفه
من مال القراض بلا تعد ولا تقصير اي ولا يضمن مضاربه ما اتلف الا ان علم
ان المال قراض فاخذه على القراض من المقارض الاول فانه اذا تلف ولو بلا تضييع او بخسارة
ينغمض صاحب المال للمقارض الاول او الثاني واختلاف في الثاني حيثئذ فقبل له العناء وقبل
لا وقبل له ما اتفق عليه وفي الاج انه يخلط اموال الناس ما لم ينهوه وقبل لا يخلط ولو
ماله الا باذنه وان خلط بلا اذن ففي الضمان خلاف * وله * اي لمضاربه اي المضارب
الثاني * ما اتفق * به * ممة * اي مع المضارب الاول * ان سلم * كراهه او سلم بعضه وفيه
راس المال والقابضة سواء اعانه المقارض الاول بشئ من مال على قراضه واعانه بشئ
من الخدمة بنفسه او بعينه او بانه او بمن خدم عنه او لم يعنه كما ان للمستاجر ما
يربح باجارة ما استوجز عليه باقل مما استوجز به ولو لم يزد شيئا عند بعض وايضا

وصح الكل باذن والا
ضمن التلف لا مضاربه
متافه ولهما اتفق ممة ان سلم

هو داخل في ضمانه والخراج بالضمان وقيل ان زاد المضارب الاول للثاني اعانة صح
له ما يربح من الثاني والا كان لصاحب المال وقيل لصاحب المال ولو زاد لانه
كالمتعدي والخراج بالضمان انما هو في غير المتعدي ففيه ثلاثة اقوال كالايجارات
وقد علل الشيخ المنع في الاجارة بان ذلك بمنزلة ربح ما لم تضمن في البيع
ولكن المقارض هنا ضامن وقد يقال الاجير ايضا ضامن وقيل بطل القراض
لخالفته بمضاربه غيره فيرجع للعناء وعلى كل حال اذا ضارب الاول الثاني
بازيد من مضاربه صاحب المال به فانه يغرم الزائد من عنده للثاني كما ياتي
قريبا في كلام الديوان وظاهر قول الشيخ يعطيه ما اتفق به معه من حصته
انه فرض الكلام فيما اذا قارضه باقل لقوله من حصته وهو كذلك الا ان علم
الثاني بانه قراض من غيره فله العناء وقيل لا شيء له كما مر وصرحوا في الديوان
انه لا ياخذ قراضا على اخر اذا قالوا واذا اخذ المقارض مالا من رجل فلا ياخذ
القراض من غيره الا باذن صاحب المال وان اخذه من الاخر بغير اذن الاول فهو
ضامن لمال الاول ويضمن الاخر ان لم يعلم وان علم فليس عليه شيء سواء خلط
او لم يخلط وقبل ان لم يخلط فلا شيء عليه اه وقالوا فيه واذا اراد ان يبيع ويشترى
بما في يده من الاموال فليفرقها بالنوبة على الايام بنظر منه ومنهم من يقول يرمي
عليها القرعة كل يوم فمن وقعت له القرعة باع له واشترى فاذا كان الغاء اعاد عليها
القرعة ويكون كذلك حتى ياتي على اخرها ومنهم من يقول يرمي عليها القرعة بمرة
وتسبعها كما تتابع ولا يبيع ولا يشتري من مال بعض لبعض وله الرد لو احدى مما باع
من الاخر بالاقالة وكذلك ماله ومال القراض لا يبيع ولا يشتري بعضه ببعض
الا بالاقالة او التولية وجائز للمقارض ان يشتري لرب المال بمال القراض الذي
بينهما ويبيع له ماله على القراض الذي بينهما وقيل لا يجوز البيع والشراء فيما بين
المقارض ورب المال في القراض الذي بينهما وان اخذ المال على القراض فاعطاه
لغيره على القراض كما اخذه فهو ضامن فان كانت الخسارة فعليه وان كان الربح
فهو بين صاحب المال والتاجر الثاني ان لم يعلم وان علم فليس له عناء ومنهم من
يقول ياخذ نصيبه من الربح ولو علم وان اخذه على النصف فاعطاه لغيره على

الثلاثين فاتجربه فربح فلصاحب المال نصف الربح وياخذ التاجر الآخر النصف
 الباقي ويدرك على المقارض الاول تمام الثلاثين من الربح في ماله وان اخذه الاول
 على النصف فاعطاه لغيره على الثلاث فلجبر فربح فلصاحب المال نصف الربح والتاجر
 الآخر الثلث والتاجر الاول السدس * والوديعة * الامانة وغيرها وللأمانة منهاها
 من الربح * كالقراض * لا يخلطها مع غيرها ولا يودعها غيره وان فعل ضمن
 التالف وله ان يودعها عند من يثق به من عياله وعند زوجته ان كانت لا تخون وقيل
 ان استودعها عند غيرها ضمنها وان خلطها باذن صاحبها في ماله جاز او خلطها بمال
 غيره باذنها جاز * وجاز جعله * اي مال القراض * في مباح بيعه وشراؤه مما
 طمع فيه * اي ظن فيه * ربحاً وضمن التالف وصحت المضاربة * ان دأب
 به * اي باع بدين اجل او عاجل * بلا اذن * لان ذلك منافية النسيان نسيان
 البائع او المشتري او الشهود وتلف الكتاب ان كتب والاصل في البيع النقد
 وذلك مذهب بعضنا ومالك والشافعي وان اذن له فلا ضمان * وجوز * للمضارب
 البيع بالدين * بدونه * اي بدون الاذن لان البيع بين الناس مشهور معتاد
 بالنقد والنسيئة ولا ضمان عليه وبه قال بعضنا وابو حنيفة * وعلى القول الاول
 وهو الضمان اذ باع بدين بلا اذن * هل يضمن راس المال اوقيته يوم باع بدين
 او ما باع به * وظاهر قول الشيخ بصحة المضاربة ان له حصة في الربح وقيل كله
 لصاحب المال ولا أجر له على كل حال لانه متعدد اذ باع بالدين ولا بد من ان
 يوصل ما يغرم الى صاحب المال لانه في ذمته بذلك التعدي ولا يبقيه قراضاً لانه
 لا يبرأ حتى يقبضه منه من يبريه فان شاء ربه رده قراضاً وان شاء فلا * فيه
 تردد * لابي عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سدة مستظهر الثاني كما قال * والظاهر
 الثاني * انه يضمن قيمته يوم يبيعه بالدين اي لا كل ما باع به لان الاجل قسمًا
 من الثمن مستدركا ان الذي يدل عليه الكلام السابق في باب بيع الدين في مثل
 هذا انما يضمن الثمن الذي باع به عند الاصحاب خلافاً لابي عبد الله محمد بن
 بركة رحمه الله ونصه حكاية عن ابن بركة ومن ذهب من اصحابنا الى تضمين
 المأمور والوكيل ما باع بالنسيئة انما يضمنه الثمن الذي باع به وهذا قول عندي فيه

والوديعة كلقراض وجاز
 جعله في مباح بيعه وشراؤه مما
 طمع فيه ربحاً وضمن
 التالف ان دأب به بلا اذن
 وجوز بدونه وهل يضمن
 راس المال او قيمته يوم
 باع بدين او ما باع به
 فيه تردد والظاهر الثاني

نظر الخ ثم هل يضمن في حينه او اذا حل الاجل مر في بيع الوكيل في باب
 الوكالة اذا باع بالنسيئة غرم في حينه ما باع به واذا حل اخذه لنفسه وقيل لا يدرك
 عليه شيئاً حتى يحل الاجل ذكروا ذلك في الديوان وظاهر الديوان انه يضمن
 ما باع به اذا حل الاجل ولفظه وان باع بالدين فهو ضامن اخذ ذلك المال ام لا
 الا ان اذن له صاحب المال بذلك ومنهم من يقول هو الناظر في ذلك وليس
 عليه ضمان ان اخذ المال من الغريم واما ان افلس المديان او مات ولم يترك وفاء
 فهو ضامن وقيل لا يضمن وان باع بيعاً حالاً ولم ياخذ المال فبجده فهو ضامن
 الا ان كانت له يذنة فليس عليه ضمان اه * ولا يداين * المقارض اي لا ياخذ
 الدين لمال القراض * الى ما يديه * من مال القراض * بلا اذن * من صاحب
 المال * ولو صلاحاً * لمال القراض مثل نفقة الخدم والدواب والأتهم وغير
 ذلك من كل ما احتاج اليه مال القراض بل يبيع بعض مال القراض ويشتري به
 ما احتاج اليه مال القراض ولو اشترى بثلث المثل فجميع ما اخذه لمصالح المال ولم يدفع
 ثمنه من ذلك المال يكون عليه لا على صاحب المال ولو اشترى بثلث المثل لان ذلك
 بيع لم يؤذن له فيه كان بالمثل او باز يد * فان اخذه * اي اخذ الدين المفهوم من
 يداين * بدونه * اي بدون الاذن * فالربح بينهما * على ما اتفقا عليه
 * والوضعية عليه * اي الخسارة اي يضمن ما نقص عن راس المال فان سلم راس
 المال فذلك وان تلف كله او بعضه اعطاه المقارض من ماله ومعنى قول الشيخ
 ليس يلحق صاحب المال بعد راس ماله شيء انه لا يلحق صاحب المال شيء بعد
 سلامة راس ماله ووجه ذلك ان اخذ الدين تعد اذ لم ياذن له ولا يعارض هذا
 بمسألي العطب والصبغ لا يتبين قريباً لان البعديّة المرادة في اولها والمصرح
 بها في اخرها مثلها هنا بمعنى انه لا ضمان على صاحب المال بعد عدم بقاء شيء الا
 راس المال ولا يتعين كما قيل ان معنادا فيهما انه ليس على صاحب المال شيء بعد
 ذهاب المال وعدم بقاء شيء فضلاً عن ان يقاس عليهما هذه فلا يقال المراد ان
 الوضعية على المضارب بعد ذهاب المال وكأنه قال لا يلحق صاحب المال في راس
 ماله شيء ولكن قول التاج في مسئلة العطب وان سلم المال فالكرام فيه بدل على

ولا يداين الى ما يديه بلا
 اذن ولو صلاحاً فان اخذه
 بدونه قال الربح بينهما
 والوضعية عليه

انه يحسب العطب في راس المال ايضا وان قال رب المال خذ نسيئة وما كان من دين فعلي فهو عليه وفي التاج وقيل له ان يدين على المال ما لم يجبر عليه به * وان قال رب المال * خذ النسيئة * علي وعليك * اوخذ النسيئة بيتنا اوخذها تكن من مال القراض كما اتفقنا او نحو ذلك * فعلي ما شرطنا * في الاخذ والربح * وان قال له دابن * مال القراض * الى مالي * او قال الي * لزمه ما اخذ * من الدين * ولو جاوز ما في يده * اي يد المقارض ولا شيء منه على المقارض لان قوله مالي شامل لجميع ماله ما بيد المقارض وما ليس بيد المقارض * وان قال * دابن * الى ما بيدك * من مال القراض اي خذ من الدين مقدار ما بيدك من مال القراض * فالوضيعة على قدر المال والزائد * من الوضيعة عن قدر المال * على المضارب * والفرق انه حين قال الى مالي علق الدين الى المال كله والمال كله لصاحب المال فان شاء اعطى المقارض منابه من غيره وحين قال الى ما بيدك علقه الى ما بيده بالقراض فدخله حكم القراض كانه قال خذ مقدار ما بيدك ديناً وكذا كل ما حد له يارمه ما فوزه ففي الديوان وان وقت له ما يشتري اليه من المال فلا يرد وان زاد فعليه الزيادة وان اشترى المقارض بمال القراض لنفسه شيئاً او اشترى بوجهه لنفسه فنقد مال القراض فله ذلك الشيء ويضمن المال ويكون خائناً بذلك ومنهم من يقول ان اشتراه يدا بيد فهو لصاحب المال ويكون قراضاً بينهما وكذا من كانت الامانة بيده فاشترى بها لنفسه يدا بيد او اشترى بوجهه على ذلك المال واذا اشترى المقارض ابناً صاحب المال او ذا محرم منه خرج حراً علم اولم يعلم وضمن ما اشترى به من المال ولا سداية على المعتق وقيل يسعى بقيمته وقيل لا يضمن ان لم يعلم وقيل لا يضمن ولو علم اذا لم يعلم انه يخرج حراً وان امره صاحب المال ان يشتري ذا محرم منه فاشتراه خرج حراً من صاحب المال ويحاسبه المقارض ان كان الربح في المال والمحرم بالرضاع او بالصهر لا يخرج حراً بالشراء ولا يشتر المقارض ذا محرم منه بالنسب وان فعل لم يخرج حراً وان اشترى المقارض زوجته فهي امة لمال القراض فان كان الربح في المال فلا يمسها وان لم يكن فليمسها وقيل لا يمسها لانه يمكن ان يكون فيه ولو لم يعلم به ربما ولدت

وان قال رب المال علي
وعليك فعلي ما شرطنا وان
قال له دابن الى مالي لزمه
ما اخذ ولو جاوز ما في يده
وان قال الى ما بيدك
فالوضيعة على قدر المال
والزائد على المضارب

منه بعد ما اشتراها فبعد لرب المال وقيل ان كان الربح حرر وان اشترى زوجة رب المال فجائز لرب المال ميسسها كان الربح او لم يكن وما ولدت خرج حراً وضمن للمقارض ما نابه من الربح وقيل لا يمسها اذا كان الربح في المال وان اشترى سلة بوجهه الى مال القراض فوجد المال قد تلف فصاحبه بالخيار ان شاء دفع للمقارض ما اشترى به السلة فالسلة قراض وان شاء فالسلة للمقارض وثمنها على المقارض وان اشترى الى المال بمائة فلم يجد فيه الا خمسين فذلك وان اشترى بمائة وخمسين على ان يقدر خمسين من ماله والباقي دين على القراض فهو شريك لرب المال على قيمتها بالنقد في وقت الشراء اه * وقيل * اي وذكري الاثر انه * ان اشترى بالمال متاعاً ثم حمله بكراً فحطب * هك المال اذا حمله ومضى به بمطر او سيل او سرقة او غصب او بموت الدابة فلم يجد ما يحمله فتلف او بفرق سفينة او غصبها او بغير ذلك * لزمه * اي لزمه الكراء * ان قال له رب المال لم امرك ان تدابن علي * وذلك انه عد الكراء ديناً لانه لم يبق من مال القراض شيء لانه كانه محمول بالكراء فكان الكراء ديناً في ذمة المقارض فكل ما نقص من راس المال فانه يضمنه المقارض لانه دابن بكراءه وان سلم المال فالكراء فيه بل الاتصال دين ولو بنقد الكراء * وكذا ان دفع ثياباً لصباغ * باجرة ليست من القراض بل من دين دابن به او بجملة الدين وذلك بان لم يكن الا تلك الثياب من مال القرض فتاجر الصباغ على صبغها مديانة اليها او الى غيرها * فتلف * قبل الصبغ او بعده * لم يتبع * ذلك المقارض * راس المال بعد راس ماله * اي لم يتبعه ما لزمه بعد ان لم يبق الا راس المال ويضمن له ما نقص عن راس المال وكانه قال لم يتبع صاحب المال بشيء في راس ماله * ان لم يامر بالدين * في مسئلتني الصبغ والكراء * وان امره * به بان قال له دابن علي او قال دابن علي ما ملك او نحو ذلك * ادركه عليه ولو تلف المال * كله او لم يبق الا راس المال ولا يرجع على صاحب المال بالدين ما وجد له وفاء في مال القراض وان قال دابن علي مال القراض او على مقدار مخصوص لزم الزائد على الحد المقارض * ومن ضارب رجلاً * اي اعطاه ما لا على القراض * فنحصر * الرجل * تم رجوع بالباقي * الى رب المال * فقال له * رب المال

وقيل ان اشترى بالمال متاعاً
ثم حمله بكراً فحطب
لزمه ان قال له رب المال
لم امرك ان تدابن علي
وكذا ان دفع ثياباً لصباغ
فتلف لم يتبع راس المال
بعد راس ماله ان لم يامر
بالدين وان امره ادركه
عليه ولو تلف المال ومن
ضارب رجلاً فنحصر ثم رجع
بالباقي فقال له

* رده واضرب به * ولم يقل له راس المال هو هذا ولا هو الذي اعطيتك اولاً
 ولم يذكر له كم لك من القائدة * فـ * رده * وضرب به ورجح كثيراً * او قليلاً
 او اتم راس المال الاول * فراس المال هو الاول * والقائدة على ما عقدا عليه
 اولاً وانما كان ذلك لان قوله رده الخ تقرير على المقد الاول فان تم راس المال
 اخذه صاحب المال وان زاد عليه فالزائد بينهما على عقدهما الاول وقيل راس المال
 هو الاخير كما ذكره في الديوان لكن قالوا انه رده اليه فقال له ضارب به فقد
 جعلته لك راس المال وما فعله الشيخ والمصنف اولاً لانه اذا قال له فقد جعلته لك
 راس مال ينبغي الا ان يخاف انه راس المال لا الاول * ان لم يقبض الباقي * حين
 رد اليه المقارض * ثم يرد له ثانية * اي مرة ثانية او ردة ثانية وهذا اعتبار لكونه
 معنى الرد مجرد الباعل في يده فيكون القراض الاول جملة اول في المرة الاولى
 وهذه جملة ثانية في المرة الثانية او ضمن الرد معنى المضاربة اي ثم يضارب به
 مضاربة ثانية او مرة ثانية فاذا قبضه ورده له ثانية بلا ذكر شيء فراس المال هو
 ذلك الباقي والقائدة على ما عقدا عليه اولاً والذي عندي ان القائدة كلها له والمضارب
 عنه لانه لم يعين له كم له من القائدة بل هذا ظاهر كلام المصنف والشيخ وان رد
 اليه عرضاً فقال له بدون قبض ردها وضارب بها فراس المال هو الاول والرجح
 على ما عقدا عليه وان قبضها فرد له وقال ضارب بها فالرجح له كله والعناء للمضارب
 * وان قسماً ربحاً تم التجرب الباقي فخرس جاز * ما ذكر من قسم الرجح والتجرب ولا يضمن
 الخسارة * قيل * اي قال ابو علي * له * متعلق بجاز * ان اعلمه اني حسبت
 فوقع الرجح كذا * وان لم يعمل له فالرجح لصاحب المال والمضارب عنه وفي الاثر
 وان اعلم بما ذهب وضرب بالباقي عنده بعد ان قبضه فالوضعية على ربه واما
 ربح بينهما وقيل ان اعلم بما خسر او تلف وبالباقي ثم ضارب به فانما يحسب
 عليه ان لم ينه عن العمل به ولولم يقبضه رب المال ويدفعه اليه ثانية وقيل
 العمل على الاول ما لم يقبضه ويرده وان قسماً ربحاً ثم التجرب الباقي فخرس فعن ابي
 علي ان الرجح قد جازان اعلمه اني حسبته ووقع كذا وكذا وقيل اذا انقض راس
 المال لحق المزاب فيه حتى يستوفيه ما لم يعده اليه ثانية وان اخذ قراضاً

رده واضرب به فضررب
 به ورجح كثيراً فراس المال
 هو الاول ان لم يقبض
 الباقي ثم يرد له ثانية وان
 قسماً ربحاً ثم التجرب الباقي
 فخرس جاز قبل له ان اعلمه
 اني حسبت فوقع الرجح
 كذا

فوضعه عند صاحب المال فاشترى صاحب المال لنفسه فله وان قال اشتريت
 بيننا بينهما ويصدق في قوله وان ضارب به ثم ودعه عند رب المال فضررب به رب
 المال فعلى القراض الاول بينهما وان ضارب به الاجنبي فكذلك على قراضها الاول
 وان ضارب به لنفسه او لرب المال فلا شيء فيه للمقارض وان باعه رب المال لرجل
 والمقارض لرجل بلا علم فلن يبيع له اولاً وان لم يعلم الاول وقف حتى يتبين * ولا
 ياخذ ربحه بلا اذن رب المال او حضوره * او حضور من صحت نيابته عنه في
 القسمة وتقدم انه يجوز له ان يقسم وحده ويوصل لصاحب المال مثابه فان اذن له
 ان يقسم وحده صح وان حضر هو او نائبه فابى من القسمة قسم المقارض والقي
 اليه سهمه ولذلك عبر بمجرد الحضور ليشمل ما اذا حضر فقسم او ابى وقيل ان اذن
 له ان يقسم وحده لم يصح حتى يصله سهمه او يصل نائبه فيرضى وفي الديوان وان
 اقسام المقارض الرجح فالتجرب بما يشوبه لنفسه او التجرب به بينه وبين صاحب المال فربح
 فانه يرد ذلك كله ويخرج راس المال ثم يقسمان البقية الا ان يجوز له صاحب المال
 القسمة فيجوز له ذلك ولا يجوز له ان ياخذ نصيبه من الرجح الا باذن صاحب المال
 وان فعل فوصله سهمه ورأس المال فلا شيء عليه وان تلف رد ما اخذ حتى يستوفي
 راس ماله وقيل لصاحب المال ثلاثة ارباع ما اخذ ويمسك الربع وهذا ان كان
 الرجح كراس المال والا فعلى هذا الحال * فان التجرب * بسهمه بعد القسمة * بدون
 ذلك * المذكور من الاذن والحضور * فربح * الرجح * وما التجرب به من الرجح
 والرجح الذي عزله سهماً لرب المال كل ذلك * بينهما على اتفاقهما * اولاً * و *
 وجه ذلك انه * لا تصح قسمته وحده * بلا اذن ولا حضور * على المختار *
 فكانها لم تقع فالشركة باقية ولا عناء له بل له ما اتفقا عليه فقط فلو تلف ما عول من
 الرجح لرب المال تلف عليها وما وان تلف راس المال على هذا فلا ضمان على المقارض
 لعدم صحة القسمة وقيل ان قسمته وحده صحيحة فله ما عوله لنفسه من الرجح وما
 ربح بتجربه ان صدقه رب المال انه قسم والتجرب بربحه ورجح او بين عليه وعلى هذا
 فان ضاع سهم رب المال بلا تضييع لم يضمنه المقارض لانه بيده كامانة اذ بني
 على صحة القسمة وانادى كلامه ان الشريك اذا اذن لشريكه ان يقسم صح قسمه

ولا ياخذ ربحه بلا اذن
 رب المال او حضوره فان
 تجرب بدون ذلك فربح فيدها
 على اتفاقهما ولا تصح قسمته
 وحده على المختار

بلا حضور * وان دفع * المضارب * له راس ماله ومنايه من الربح فاخذه * اي
 اخذ ما ذكر من راس المال ومنايه من الربح او دفعها له فاخذ منها من الربح ورد
 اليه راس المال او تركه او لم يدفع اليه الامانة من الربح فاخذه وعلى كل حال قد علم
 صاحب المال الربح واخذه * ثم اتجر * المضارب * بمنايه هو فربح فقال له رب
 المال لم اجوز قسمتك * وحدك بلا حضور مني ولا من نائبي او قال انك لم تقسم
 او قال لم تقسم بالعدل فالربح الذي بيدي والربح الذي بيدك وما ربحته به كل
 ذلك شركة بيننا * لم يقبل * قول رب المتاع * بعد اخذه * سهمه فلا شيء له
 في ربح المضارب ولا في ربح ربحه وكذا ان قال له قد قسمت فوصف له القسمة
 فاجاز قسمه ثم قال انك لم تعدل وكذا ان اخذ القائدة وبقي راس المال عند
 المقارض فاتجر المقارض بمنايه من الربح وحده وصدقه او قامت بينة فالربح هذا كله
 للمقارض والله اعلم * فعمل ان هلك بعض قراض قبل شروع فيه * اي في عمله
 * ثم عمل فربح فراس المال هو الاول * والربح على ما عقدا عليه اولا * ان لم يخبر *
 ذلك المقارض رب المال بذلك * ويجعل * رب المال * الباقي بيده * جعله
 * ثانيا على القراض * او اخبره ولم يجدد له الجمل والعقد فان اخبره وجعله له بيده
 ثانيا او اخبره وجدد له فحيث جدد فعلى تجديده فان جدد ولم يذكر الربح فعلى
 الاول لمكان الرد له والرد اليه وقد كان بيده على القراض مشعرا بالاول فلا ينافي هذا
 ما مر له من انه ان ضارب وخسر فرجع بالباقي فقال رده واضرب به فضررب فربح
 كثير فراس المال هو الاول الخ لان قوله رده ابقاء على العقد الاول وحيث سكت
 فعلى الاول والربح على الاول وقد مر ذلك وذلك لانفصال الاول بالتجديد * ومن
 ضارب احدا بمائة دينار * او درهم او اقل او اكثر * فاتجر فربح * مائة * اخرى *
 كذلك او اقل او اكثر على موافقة مضارب به * ثم زاده اخرى * او اقل او اكثر على
 طبق ذلك * ثم اتجر بالثلاث * مثلا او بما اجتمع عنده * فخر مائة * مثلا * حط من
 كل مائة ثلثها * وهو ثلاث وثلاثون وثلث وذلك مائة وهي الوضعية من ضرب ثلاثة في
 الثلاثة والثلاثين والثلث * ثم يحصل * لرب المال ثلثا المائة * وهما ستة وستون وثلثان
 * وهذا العدد المذكور من ثلثي المائة * هو الباقي له من * المائة * الاخيرة *

وان دفع له راس ماله
 ومنايه من الربح فاخذه
 ثم اتجر بمنايه هو فربح فقال
 له رب المال لم اجوز قسمتك
 لم يقبل بعد اخذه
 * فصل *

ان هلك بعض قراض
 قبل شروع فيه ثم عمل
 فربح فراس المال هو
 الاول ان لم يخبر ويجعل
 الباقي بيده ثانيا على
 القراض ومن ضارب احدا
 بمائة دينار فاتجر فربح
 اخرى ثم زاده اخرى ثم
 اتجر بالثلاث فخر مائة حط
 من كل مائة ثلثها ثم لرب
 المال ثلثا المائة وهو الباقي له
 من الاخيرة

بعد اسقاط ثلثها وهي * راس مال * المضاربة * الثانية ثم له ايضا من ثلثي
 المائتين * وثلثها مائة وثلاثة وثلاثون وثلث * مائة * هي راس ماله الاول فيبقى
 ثلث المائة * وهو ثلاثة وثلاثون وثلث * بينها * على ما اتفقا عليه * وهو
 ربحها * فرب المال ستة وستون وثلثان ومائة ومنايه في ثلث المائة من الربح
 والمضارب ستة عشر وثلثان وذلك على ان الفائدة بينهما انصاف وايضا حه ان
 لصاحب المال مائتين راس مال وخسين من الفائدة وللمضارب خمسين فذلك
 خمسون ست مرات فتقسم المائة عليها بذلك اصحاب المال ما ينوب خمسة اسداس
 وللمضارب ما ينوب سدسا ونقص عن راس المال الستة عشر والثلثان اثني للمضارب
 فلو ضاربه بعشرة فربح عشرة ثم زاده عشرة فالتجربتين فخر عشرة حط من كل عشرة
 ثلثها ثم لرب المال ثلثا العشرة وهما الباقي له من العشرة الاخيرة وهي راس مال
 الثانية ثم له من ثلثي العشرين عشرة هي راس ماله الاول فيبقى ثلث العشرة بينها
 وهو ربحها ولو ضاربه بالف فربح الف وزاده الف فالتجربتين فخر الف حط من كل
 الف ثلثها ثم لرب المال ثلثا الف وهما الباقي له من الف الاخيرة وهي راس
 مال المضاربة الثانية ثم له ايضا من ثلثي الالفين الف هي راس ماله الاول فيبقى
 ثلث الالف بينها وهو ربحها وان اعطاه مائة دينار على نصف الربح ثم اعطاه مائة
 اخرى على الثلث فامر ان يخلط المال اول يامر فحاز وان ضرب به كذلك فربح
 فانهم يخرجان المائتين ويقسمان الربح على المائتين ثم يقسمانه بعد ذلك على ما اتفقا
 عليه واما ان ضرب بالمائة الاولى فربح اول يربح ثم اعطاه المائة الاخرى على الثلث
 ان يخلطها جاز والربح على اتفاقهما وقيل ان ربح في الاول قبل ان يضرب بالاخرى
 نزل المضارب في الربح الاخر بمنايه من الربح الاول وان اعطاه مائة على القراض
 على نصف الربح فربح مائة فاخذ صاحب المال مائة وضرب التاجر بالباقية فربحا
 قسا المائة وربحها انصافا وقيل ياخذ المقارض ربحه الاول ومنايه من الربح
 الاخر ثم يقسم مع صاحب المال ما بقي من الربح الاخر انصافا فله على هذا ثلاثة
 ارباع الربح ولصاحب المال ربع وان اتلف صاحب المال راس ماله فضررب التاجر
 بالباقي وربح اخرج راس المال ثم يكرم صاحب المال مانابه من الربح فيما اتفقا وان

راس مال الثانية ثم له
 ايضا من ثلثي المائتين مائة
 هي راس ماله الاول
 فيبقى ثلث المائة بينها
 وهو ربحها

اعطاه المال على المضاربة فلتجربه فربح او خسر فتبين له ان ذلك المال للتاجر قد غلط عليه فله المال كله وربحه وخسارته ولا يدرك الخسارة على من دفعه له وان غلط على مال غيره فدفعه له فتبين للدافع ذلك فان كان الربح في المال فلصاحبه ويضمن الدافع للتاجر ما ناله من الربح وان كانت الخسارة فيه فعلى الدافع الضمان وان تعمد فاعطاه مالا كان في يده امانة على القراض ضمن لصاحب المال وان لم يعلم القراض بذلك وضمن ما ناله من الربح وان علم فليس له عناه وضمن ايضا وقيل ياخذ التاجر ما ناله من الربح ويضمن الدافع المال ومن عناه دراهم مضاربة فربح مائة ومن تلك الدراهم مائة على غريم فبحجدها الغريم فلا ربح له الا فيما فضل عن راس المال والاكثر على اجازة صيد بشبكة بسهم * معروف من الصيد وكذا سائر الالات العمل تعطى بجزء مما تعمل كرابية ومنجل ومخياط وقادوم وقد مر عن الربيع ما يشبه ذلك وهو ان يعطي حائطه لمن يحتطب منه بسهم * كمضاربة * اذ ذاك شبيه بالمضاربة فاجازوه اشبهه بالمضاربة ومنعه الاقل فترجع الالة الى العناه لان المضاربة لا تقع بغير العين بالحديث فلا يقاس عليها غير الدين ولا سيما ان المضاربة اصلها ان لا تجوز لجهل الربح ولكن جازت بالسنة خارجة عن الاصل فلا يقاس عليها * بل هي * اي الشبكة اي عمل الشبكة اي العمل بها على جزء ما يصطاد بها * اقرب * الى الجواز * منها * من المضاربة * بالعروض * لان قيمة العروض تختلف ورأس المال مجهول والشبكة غير متغيرة وانما لها السهم مما اصطاد بها قاله الشيخ ولم يرد ان بعضا اجاز المضاربة بالعروض بلا جعل قيمة ما الا ما يضبط بنحو الكيل والوزن فاجازها بعض ويرد بنحو الكيل والوزن عند ارادة قسمة الربح مثلا من مال القراض او يشتري به الجنس فيكامل او يوزن مثلا له او ترد قيمته باعتبار يوم العقد المراد في كلام المصنف احدا وجه الاول انه اذا لاحظ ملاحظ على سبيل القرض والتقدير جواز القراض بالعروض وعدم الجواز وجواز مسألة الشبكة وعدم الجواز ظهور ان مسألة الشبكة اقرب الى الجواز الثاني انه لولا ملاحظ جواز المضاربة بالعروض بالقيمة كما هو مذهبنا لوجد مسألة الشبكة اقرب الى الجواز لانها لم تحتج الى القيمة التي قد تختلف ويختلف كم هي

ولاكثر على اجازة صيد بشبكة بسهم كمضاربة بل هي اقرب منها بالعروض

وتجارب عليها بخلاف العروض فانها مجهولة القيمة وان قومت فقد تحتل القيمة ويختلف عليها الثالث انه لولا ملاحظ جواز المضاربة بعروض مضبوطة بنحو كبل كما هو مذهب لوجدنا مسألة الشبكة اقرب للجواز ايضا لانها لم تحتج الى ضبط في نفسها بل يعين جزء المصيد فقط * وجاز اعطاء عروض البائع يدفع ثمنها * بعد ان يبيعها * لمعين * او لغير معين بان يقول اعط ثمنها لمن ظرك او لمن شئت او لاحد او نحو ذلك على القراض * وجوز * ان يدفع البائع ثمنها بعد بيعها * وان لنفسه * لنفس البائع * على مضاربة بها * بان يامر ان يبيعها ويقبض ثمنها على القراض بكذا وكذا من ربحها اما على قول من جواز القراض بمجهول يعلمانه بعد ذلك او يعمل من جهله منها فلا اشكال واما على المنع فشرطه ان يامر ان يبيع بكذا وكذا فيبيعه بما قال او لا يذكر له بكم يبيع لكن اذا باع اخبره اني بعته بكذا فيجيز له اقراض به وتقدم انه يكره ان يضع بضاعة مع المتراض لكن اقول انه لا يكره عندي لانه يصير مقارضا بعد البيع وجزم المصنف والشيخ فيما مر بالمنع في البيع واساك الثمن على القراض ويشبه الجواز اجازة بعض للانسان ان يشتري نفسه بنفسه مالا بيده اذا وكله على بيعه صاحبه واجاز له ان ياخذ كائنات وظاهر الشيخ منع ذلك لان البضاعة حملها وبيع نفع والامتناع من المضارب ممنوع قبل المضاربة وبعدها عنده وتقدم كلام المصنف والشيخ واللفظ الاول وقد قيل يكره لمن يبيع مضاربة ان يحمل صاحبه بضاعة وقال قبل ذلك وان امر رجل رجلا ان يقبض له دينارا من رجل فيعمل فيه على وجه المضاربة ولم يتقدم التجويز في كلام المصنف والشيخ والا المنع المذكوره وانما تقدم انه يمنع امر بقبض دين على مضاربة به * وفسدت ان دفع لاحد مالا بمضاربة على انه مازق * من الربح * مائة درهم * او دينار او غيرها * او اقل او اكثر * سواء شرط ذلك وحده او مع سهم من الربح معلوم كنصف وثلاث بعد اخذ ذلك * وله اجر مثله * ولو لم يربح وهذا هو الصحيح وقيل له الربح كله وقيل الربح بينهما والماء في له في الموضعين للتاجر او لصاحب المال * واختير جواز مشاركة مسلم ذميا * وغيره من الشركين * في تجر * مضاربة او عثانا او مفاوضة

وجاز اعطاء عروض البائع يدفع ثمنها لمعين وجوز وان لنفسه على مضاربة بها وفسدت ان دفع لاحد مالا بمضاربة على انه له بما رزق مائة درهم او اقل او اكثر وله اجر مثله واختير جواز مشاركة مسلم ذميا في تجر

او غير ذلك * بكراهة * ولا يواخذ الا بما اطاع عليه انه فعله كالربا وثن الحر
والخنزير وغير ذلك من المحرمات وانما الجائز ان يقبض المسلم من مشرك ثمن ما باعه
المشرك مما حل في دينه الفاسد لا ان يشتري بمال المسلم حراما ويبيعه ويقبض
المسلم منه * وان منع الاكثر * ذلك لما يدخله المشرك في تجره من اثمان الحرام
والربا وغير ذلك من المحرمات كالغش والغرر وتعقبه الشيخ رحمه الله بانه لو كان
الامر كذلك لم يجوز الا مشاركة العدل من المسلمين لان في الموحدين من يرتكب
في تجره الا يحل في مذهبه ولا في مذهب غيره وما يحل في مذهبه فقط لكن يجوز
ان يعامل فيما يفعله في مذهبه لانه من القروع فلا يحرم ولو كره وتقدم عن الديوان
انه يكره اعطاء القراض للمشرك ومن لا يتقي الحرام والريبة والله اعلم واذا تحققت
ما ذكر * فاعلم انه * كل مضاربة فسدت * من اولها او بعد صحتها سواء
مما تقدم في الكتاب او مما لم يتقدم ولو اقتصر فيها على قول في بعض الكلام * فالمال *
فيها * وربحه لربه والمضارب قدر عناه ولو تلف المال او خسر * وهذا هو المشهور
الخيار لان حقه متعلق بالذمة لا بالمال كما اتفقوا انه لا ضمان على المقارض ان تلف
المال بلا تعد لانه امين فيه ولا ضمان عليه الا انه قد يصدر من المضارب ما يبطل
عناه وفاقا او خلافا كما مر فيبطل * وقيل * ليس لصاحب المال الا راس ماله
و* الربح للمضارب * وان لم يكن فلا عناه له الا اذا غره صاحب المال فله عناه
ولو تلف المال كله * وقيل * راس المال لربه والربح * بينهما * نصفان ولو اتفقا
في العقد على غير النصف لبطان العقد وبقاء الشركة بلا قيد لبطان القيد
الاول فتصرف الى الاصل وهو المناصفة والمراعاة وكانت الشركة لان صاحب
المال تربت القائدة على ماله والمضارب وقعت بعناه * وعاليها * اي على القولين
الاخرين * لم يكن له * اي للمضارب * شيء * من عناه * ان لم يربح او تلف *
المال * ولا يضمن * المقارض اجماعا * ان لم يتعد * ما حده رب المال او امنه
الشرع منه * وان اختلفا * رب المال والمضارب * في راس المال * كم هو او ما هو
اذهب او فضة او مضبوط بكيل او وزن * قبل قول المضارب * انه عدد كذا او
جنس كذا * مع يمينه ان لم يبين رب المال الزائد * او الجنس الذي ادعاه لانه

بكراهة وان منع الاكثر
فكل مضاربة فسدت
فالل وربيحة لربه
والمضارب قدر عناه ولو
تلف المال او خسر وقيل
الربح للمضارب وقيل
بينهما وعليها لم يكن له شيء
ان لم يربح او تلف ولا
يضمن ان لم يتعد وان
اختلفا في راس المال قبل
قول المضارب مع يمينه ان
لم يبين رب المال الزائد

لا يحل من مال المضارب الا ما جعل اليه سبيلا بنحو الاقرار وصاحب المال يحل
لنفسه مالا من المقراض بدعواه فلا تقبل الا ببيان * و* قبل * قوله * قول
رب المال اني ضاربتك على كذا من الربح * مع يمينه ان لم يبين المضارب الجاه
المعين * له * من الربح * لان الفائدة من ماله فهو اقوى فيها من المضارب
والمقارض يدعي زيادة عليه البيان مثل ان يقول ضاربتني على ان لي نصف الربح
وقال رب المال على ان لك ثلثه وان قال ربحت كذا وكذا فقال رب المال ربحت
اكثر او ربحت كذا او كذا مما هو اكثر فالقول قول المقارض مع يمينه ان لم يبين
المال وان ادعى المقارض الاكثر لنفسه وكذبه رب المال وادعاه لنفسه فالقول
قول صاحب المال وقيل من ادعى الاكثر فهو مدع وقيل ان قال احدهما انه مافا
وقال الاخر غير ذلك فالقول قول من قل انه مافا كما في الديوان مع يمينه وقيل ان
ادعى احدهما ان راس المال دنانير او دراهم وقال الاخر غير ذلك مما يجوز به القراض
اتفقا او خلافا فالقول من قل ان راسه دنانير او دراهم وان ادعى انه اعطاه
ليتجر لنفسه وانكر رب المال او قل امرتني ان ابيع بالدين او اخذه لملك فانكر فالمقارض
مدع وان قال لزمت دين من جهة البيع او جهة ما فسد ماله القراض او من قبل
الكراء وكذبه صاب المال فالقول لصاحب المال وقيل القول للمقارض مادام المال
في يده فان كان - دفعه لصاحبه فهو مدع وان اثبت رب المال ذلك وقال قد
اخرجه وانكر المقرض فالقول للمقارض وان قال المقارض قد دفعت لك المال
فانكر فالقول قول صاحب المال وكذا الربح وان قل دفعت اليك راس مائة
وهذه مائة الربح قسمها فقال صاحب المال راس المال تلف في يدك فاوفه لي
من هذا الربح تقول لصاحب المال وان قال تلف المال بلا تضييع ولا تعد وقال
صاحبه تلف بالبيع او التلف فالقول للمقارض وان قال اودعته لك فالربح لي
وقال المقارض ضرتني به فالقول لصاحب المال وان قال ضاربتني وقال صاحب
المال اسلفته لك فمن لي راس مالي فالقول للمقارض وفي العكس القول لصاحب
المال وان قال صبرت مني وقال بل ضاربتني به فمدع في الغصب والمقارض
مدع في القراض والقول لصاحب المال في العكس وان قال الورثة اتجرت به بعد

وقوله مع يمينه ان لم يبين
المضارب الجزء المعين من
الربح

موت صاحبه وقال قبل فالتقول له وكذا ان قال لم اعلم بموته فالتجرت وقالوا علمت وان
قال ورثة المقارض تاف المال وقال صاحبه لم يتلف فالتقول لهم وان قالوا اخرج به فقال
صاحبه لا فالتقول له وان قالوا لم يترك فالتقول لهم ومن اوصي بكذا يتجرب به
قراضاً فلان فلا يجوز وان انكر المقارض شرطاً ادعاه صاحب المال فالتقول للمقارض
ان قال امرتني بالخلط بمالي او مال غيري او اذنت ان اتجر بمال غيرك او ان
ارسل اليك مالك او ادفعه لفلان فالتقول لصاحبه ان انكر وان اشهد ان ما
بيده من مال يعرف به وينسب اليه فافلان منه كذا اقراراً منه به في حياته و بعد
موته فهو له وان مات وبين مال صاحب المال وما للوديعة وماله فالتقول له لانه امين
فيما بيده وان لم يبين فوجدوا في كل صرة اسم صاحبها اخذوا بذلك وان لم يجدوا
بياناً ولا كتابة قسموه على رؤوس اموالهم ان علموها والاعطاه حتى يتبين وان تبين
بعض اخذه صاحبه وان كان راس المال سلائع فلينزل بما تبين به وان لم يعلم فبقية حتمها في
البلد الذي اتيته فيه السلائع وان لم يعلم فبقية حتمها التي خرج بها وان التركة فان اشهد
انه خرج باموال الناس فلا يدركون في ماله شيئاً والا ادركوا اموالهم في ماله
وقيل لا وان قال صاحب المال لي من الربح كذا والمقارض قل غير ذلك او قال
دفعت لك راس مالك والذي في يدي ربحه او قال اعطيت لي المال او اقرضته
لي فهو في ضماني والربح لي وقال صاحب المال اعطيتك قراضاً او قال اخذت الدين
الى مال اقراض بامرك فانكر صاحب المال فالتقول قول صاحب المال والتقول قول
المقارض في عدد راس المال وربحه ومن ادعى تسمية مال لكل من الربح فهو مدع
وقيل قول من قال نصفان لانه الاكثر عادة ومن ادعى بطلان القراض فهو المدعي
وان قال صاحب المال للمقارض خالفت ما امرتك به فمدع وان قال دفعت
لك القراض وانا طفل او مجنون فمدع وقيل القول قوله وان قال دفعت القراض لك
وانت طفل او مجنون او قال المقارض دفعته لي وانت طفل او مجنون او انا طفل
او مجنون فمن ادعى بطلانه فمدع وقيل ان اتصل كلامه فالتقول قوله وبطل القراض
وان قال المقارض دفعت لك راس المال والربح فمدع والله اعلم * باب *

* جاز اجماعاً شركة * كائين وثلاثة واربعة فصاعداً * في * مال
* خاص متساو * في العدد او الكمية والجنس * من جنس واحد كذا نايرو ودرام *
مثل ان يكون من هذا دينار ومن هذا دينار او من هذا صاع بر او من هذا صاع
برا ولا بد من حضور ذلك لانه لا يملك بالشركة الا بقض او ما ينزل منزله
والا لم يخرج ذلك من ملك كل الى الشركة * وشهرت بشركة العنان * بكسر العين
اخذاً من عنان فرسي الرهان لان الفارسين اذا استبقا تساوى عنان فرسيهما
باستواءهما كاستواء الشريكين في ولاية النسخ والتصرف واستمعا قاق الربح وقيل
من عن الامر اذا ظهر لان جوازها ظاهر وقيل من عن الامر اعترض لا اعتراض النسخ
والتصرف وغيرها لما قال في الصحاح وشركة العنان ان يشتركا في شيء خاص دون
سائر اموالهما كانه عن لهما شيء فاشترياه مشتركين فيه وكذا قال ابن السكيت
في اصلاح المنطق وقال بعض شراح رسالة ابي زيد واما شركة العنان فمعناها
ان كل واحد منهما يشترط على صاحبه ان لا يشتغل بالصرف وحده وهي بكسر
العين وفتحها مأخوذة من عنان الفرس وقيل من عن اذا عرض وهي من العقود
الجائزة كالمفاوضة واختلاف في الشركة المجازة هل تلزم بالعقد وهو المشهور عند
قوم اولادهم الا بالخلط وظاهر كلام غير واحد انه المشهور وجمع بعضهم فقال من قال
انها لازمة بالعقد فمراده ان ليس لاحدهما الرجوع بعد العقد ومن قال انها جائزة
فمراده ان الضمان لا يكون منها حتى يحصل الخلط اه الكسر من عنان الفرس والفتح
من مصدر عن اي ظهر او عرض فعني قوله بكسر العين وفتحها انها كذلك في العملة
على التوزيع ولو تبادران الفتح والكسر من عنان الفرس وانها من العنان بمعنى الاعتراض
او الظهور ثم رايت في شرح اخر على تلك الرسالة ما هو نص في ذلك والحمد لله
واظهروا شركة عنان هي الشركة في شيء مخصوص للتجارة ويقال شركة العنان
بكسر العين وهو الاكثر لمن جعل اشتقاقه من عنان الدابة ويقال عنان بالفتح
لمن جعل اشتقاقه من عنان الامراء اي ظهوره او اعتراضه فتحصل ان مصدر عن
الامر العنان بفتح العين وقد قال الشيخ ان العنان من عن الامر اي اعترض
فعلى كلامه رحمه الله يقال شركة العنان بفتح العين اخذاً من العنان

جاز اجماعاً شركة متدد في
خاص متساو ومن جنس
واحد كذا نايرو ودرام
وشهرت بشركة العنان

المفتوح الدين الذي هو مصدر عن وهذا مراد السدويكشي رحمه الله اذ قال
وعلى قول المصنف رحمه الله تعالى بضبط بفتح العين كذا رايت اي رايت في كلام
غير الشيخ انه بضبط بفتح العين اذا قلنا من عن الامر ثم قال السدويكشي ثم رايت
بعد ذلك في نسخة صحيحة من الاصلاح يعني اصلاح المذاق لابن السكيت وقولهم
شركة فان اي اشتركنا في شيء خاص كانه قال عن لما شيء اي اعترض
فاشترى فاشتركا فيه فضبط العين بالكسرة كلام السدويكشي وقوله فضبط العين
بالكسرة يعني ضبطها النسخ ذلك النسخة الصحيحة من اصلاح المنطق لا الموافق
بالعبارة والظاهر ان ذلك الضبط وهم من النسخ لان الذي من عن الامر مفتوح العين
* وهل جازت ان تخالفا * عددا كدينار ودينارين او جنسا كدراهم ودينارين
* يرجوع * متعلق بجازت اي جازت مع رجوع او بسبب رجوع وما كان بتقويم
رجع بالقيمة * كل لاخذ راس ماله * نفسه ان رجع اليها او مثله او قيمته ان
لم يرجع * ثم يقسم الفضل * سواء * اول * تجوز فما ذهب ذهب عليهما جميعا
على السواء وما بقي فيبينهما سواء ايضا فلو خلطا عشرة اربعة من احدهما وستة من
الاخر وعلا اولم يعمل فذهبت خمسة بقيت الخمسة الاخرى بينهما نصفين وان
كان ربح فنصفين ايضا ووجه ذلك ان صاحب الاكثر لما تعدد مالا يجوز كان
كمن ابطل حقه في الزائد حتى انه لو سلم كله كان بينهما نصفين ايضا واما رجوع
كل منهما الى راس ماله في القول الاول فلان اصل العقد هو ذلك فيعقد على
السواء ويحضر كل منهما عند العقد مثل الاخر فالرجوع الى راس المال مضي على
عقدهما وبهذا يظهر الجواب عما قيل على الشيخ ان الظاهر انه اذا كان ما ذهب
بذهب عليهما سواء وما بقي بقي بينهما سواء يكون ذلك اولى بالجواز ورجوع كل
الى راس ماله اولى بعدم الجواز * قولان * ثالثهما الجواز ويقسمان راس المال
بتفاضل كما اعطياه والفائدة على السواء ورابعهما انهما ياخذان رهوس اموالهما كما
اعطياها ويقسمان الربح عليها ايضا وذكر الشيخ ما حاصله انه اذا صارت الشركة
في الاشياء التي لا تضبط بكليل او وزن يصير مال كل واحد مجهولا فان فعلا
اقتسما على قيمة اموالهما بزم الشركة ويجوزت بغير التقدين ان تساوى ما اكل من

وهل جازت ان تخالفا
برجوع كل لاخذ راس
ماله ثم يقسم الفضل اولا
قولان وجازت بغير
التقدين ان تساوى ما
لكل من

جنس حاضر ضبط بكليل او وزن او قيمة * او عدد او ذرع ان حصل الضبط
في ذلك * ويخلط * ومما يتوصل به الى ضبط المعدود ان يبقى منه فرد ويقاس
عليه غيره فيحفظ ايرى به قدره او يوتى بنظيره من غير ذلك المعقود عليه فيحفظ
فلا تجوز فيما لا يتساوى مثل الحيوان والشياب ونحو ذلك من الامثلة التي لا تضبط
بنحو الكيل والوزن اللهم الا ان قوموا ما لا يتساوى ونظروا الى القيمة او حفظ مثله
ارقيس به ولو كان لغيرها الا ان ما ذكرته من الابقاء والحفظ لتتغير ضعفا لانه
قد يتلف كما منع الجمهور السلم بغير فلان او ميزانه او بهذا العيار او الميزان بعينه
ومن اجاز السلم والتقد الى حيوان بوصف وذرع على حد ما من اجاز شركة العنان
به بالاولى وهكذا في كل ما يوصف ولا خلط في الحيوان فكان عند بعضهم عدم
الخلط فيه مما يضعف امر العنان فيه وقد اجاز مالك شركة العنان في جميع العروض
اذا استوت قيمتها من جنس او اجناس ومن شرط شركة العنان خلط المالين حتى
لا يتميز احدهما ويقدم الخلط فيها على قولها اشتركتنا وعلى الاذن والشركة كالبيع
بانواعها العنان وغيره فلا تحصل الا باللفظ فمن اجاز البيع بلا لفظ اجاز الشركة
بلا لفظ وكذا الاجارة والقراض قال بعض شراح الرسالة لا يختص عقد الشركة
بلفظ معين بل تتعقد بكل ما يدل عليها عرف او لغة من قال كاشتركتنا او فعل
كخلط المالين والعمل بهما واشترطوا اختلاط المالين حتى لا يتميزا هو مذهب
الشافعي وقال مالك يكفي اختلاطهما ولو حكما مثل ان يكونا في صندوق واحد وقال
ابو حنيفة تصح الشركة ولو كان مال كل واحد منهما يده واكتفى بالقول في
انعقاد الشركة وانما اشترطوا التساوي قال الشافعي لان الربح يحصل بالمال والعمل
فكما لا يجوز الاختلاف في الربح مع التساوي في المال لا يجوز الاختلاف في المال
مع التساوي في العمل وقيل لان العمل لا يكون في الغالب الا متساويا فاذا لم يكن
المال متساويا غبن صاحب القليل في العمل لان الذي عليه ان يعمل اقل من صاحب
الكثير وقد عمل مثله والعمل تابع للمال لا للربح وهما ياخذان الربح سواء وان كانا
ياخذانه على المال فان تفاوتنا في المال وقد تساوى في العمل وقلنا ياخذان الربح على
المال فصاحب القليل ايضا مغبون لانه لزمه العمل اقل من صاحب الكثير وقد يقال

جنس حاضر ضبط بكليل
او وزن او قيمة ويخلط

يعطي احدهما اكثر ويعمل الاخر اكثر في تساويان في الربح ما زاد احدهما من المال يقابله ما زاد احدهما من العمل ولم يشترط الشافعية التساوي في القيمة على الصحيح عندهم قالوا فاذا اختلفت كما اذا كان قفيز هذا يساوي عشرة وقفيز هذا يساوي خمسة فهما شريكان مائة * وان كان لواحد مائة ولاخر خمسون * ونحو ذلك من كل ما كان لاحدهما اكثر مما للاخر * وبشرط الربح سواء فعلى شرطهما * على الصحيح لم يثبت المؤمنون على شروطهم البيع ولان ذلك حق مخلوق تساهل فيه برضا وطيب نفسه وتبرع وكان ذلك كالمائة فياخذ كل منهما راس ماله ويقسم الربح ومع ذلك قد يكون صاحب الكثير جعل لصاحب القليل نصف الربح لفضل عمله الا ترى ان المضارب اخذ الربح لعماله بل لو قد ان يقسم راس المال سواء مع ان لا احدهما فيه اكثر ويقسم الربح سواء او تساوى راس ماذا وبشرط احدهما التفاوت لجاز عندي كما يدل له الحديث وقال مالك تفقد الشركة بشرط التفاوت في الربح ويفسخ العقد قبل العمل وان عمل القسم الربح على المالكين ويرجع به ان قبض واكمل واحد اجرهما على الاخر * وقيل * الربح يقسم على المال * ولو عقد التساوي فيه * فالربح تابع للمال * كالوضعية * اي الحسرة في راس المال فانه على راس المال جزماً ولان الحراج بالزمان * كما هو * اي كما الربح تابع للمال * ان لم يقع شرط * وهذا تظهير لا قيد في القول الثاني وكل ما لم يقع شرط ابيان فالربح انصاف ولو تفاوت راس المال ولان اخذه مثل صاحب الكثير يشبه الاخذ بالقمار والقمار لا يحل الاخذ ولو برضى لانه حينئذ اخذ من ربح مال صاحبه واخذ مقدار ربح ماله ايضاً ولا نسلم ان حكم ذلك حكم القمار لان هنا تجرأ وتبرعاً ولم يقصدوا القمار بل التجرأ كما يتسامح الناس في بيعهم * وكذا ان اشترا * نقدا او نسيئة * دابة * او غيرها * وتساويان في الثمن على ان يخدم بها احدهما * بنفسه او بنائبه او يستخدمها بأجرة عند من شاء * ويكون له من نسلها وخدمتها * وغلتها كوبرولين او بعض ذلك * وزائد ثمنها * عما اشترت به * اذا بيعت الثلثان ولشريكه الثلث * او على ان يكون له من ذلك ثلاثة ارباع ولشريكه الربع او نحو ذلك مما تفاوت فيه سهم الذي يخدم بها او يستخدمها وسهم الاخر

وان كان لواحد مائة
والاخر خمسون وبشرط الربح
سواء فعلى شرطهما وقيل
على المال فالربح تابع
كالوضعية كما هو ان لم
يقع شرط وكذا ان اشتريا
دابة وتساويان في الثمن على
ان يخدم بها احدهما
ويكون له من نسلها
وخدمتها وزائد ثمنها اذا
بيعت الثلثان ولشريكه
الثلث

وكان سهم الاخر اقل او كان اقل في بعض ذلك كالتسليم ومساوياً في البعض الاخر * او ثمة * كن * ثمة * اثلاثاً * اعطى احدهما الثلثين واعطى الاخر الثلث * فيخدم بها * او يستخدمها * صاحب الثلث وشرط الربح انصافاً * او كان ثمة ارباعاً فيخدم بها صاحب الربع وشرط الربح انصافاً وكذا ان شرط الربح والتسليم وغير ذلك مما مر او بعضه انصافاً ونحو ذلك مما تفاوت فيه ثمن الذي يخدمها او يستخدمها وثن الاخر وكان ثمن الاخر اكثر وكان الربح وما ذكر كله او بعضه انصافاً وقولنا انصافاً حيث كان القسم على نصفين تعتبر فيه ان كل فردا وجزء نصفان فتجتمع انصاف كثيرة وايضاً يطلق الجمع على اثنين حقيقة او مجازاً * جاز والفضل * في الثمن او ما ذكر * في مقابلة عمله * بنفسه او نائبه او استخدامه وان تساوى الثمن وكان لصاحب الخدمة في الربح وما ذكر مثل الاخر او اقل او تفاوت وكان لصاحب الخدمة اقل مع ان ثمة اكثر او نحو ذلك مما تراضيا به جاز عندي ومنعه بعض العلماء والتقييد بان يخدم صاحب الاقل جري على ما يغلب او يعتاد والا فالحكم كذلك صحيح ان كان صاحب الاقل هو الذي ياخذ اكثر في الربح او الذي لا يخدم ياخذ اكثر * وان باع خادم بها * او مستخدمها * سهمه منها * لصاحبه او غيره * ادرك على شريكه منابه من الربح * وغيره من كل ما تولد منها او من خدمتها قبل بيع سهمه بحسب ما وقع الشرط به وفي مثاله بالاثلاث ينظر ما ظهر في الثلث من الفائدة فيقوم الثلثان الباقيان فياخذ نصف الربح ما ظهر في الجميع على حساب اتفانها وسواء في المسائل التي ذكرها والتي ذكرتها ان يكون عيناً المدة او لم يعينها * وان باع شريكه * له او لغيره * اعطاه منابه منه * من الربح * ان كان * وكذا غير الربح مما تولد بحسب ما شرطاً وان شرط احدهما جزءاً من الثمن يعطاه اذا بيعت لم تجز تلك الشركة فيرجعان الى راس مالهما ويرجع الخادم او المستخدم ايضاً الى عناءه وان بقي شيء فلاخر او بينهما او للفقراء فان لم يتم عناءه زاده الاخر من ماله اقوال ووجه ذلك ان عقدتهما هذا يشبه المضاربة وقيل كما في الاثر انه ان كان الشرط بين الشريكين ان كان لاحدهما من الربح كذا وكذا ثم الباقي من الربح بينهما

او ثمة اثلاثاً فيخدم بها
صاحب الثلث وشرط
الربح انصافاً جاز والفضل
في مقابلة عمله وان باع
خادم بها * او مستخدمها * سهمه منها ادرك على
شريكه منابه من الربح
وان باع شريكه اعطاه منابه
منه ان كان

فهما على شروطهما * وان شرط خادم بها ان ما خدمه عليها * او استخدمها
 * في بلد كذا * مدة معينة له دون شريكه والباقي بينهما * او * ان * خدمة كذا *
 او خدمة نوع كذا تحمل ثمره كل اجرة كانت على حمل ثمره * مدة معينة
 له دون شريكه * والباقي بينهما * او * شرط * هو * اي الشريك الاخر
 الذي ليس خادما او مستخدما لما * ان له من الربح * والنسل وغيرهما بما ذكر
 او من بعض ذلك * كذا * ومن ذلك ان يشرط لنفسه ما يخدم عليها شريكه
 من نوع كذا او بلد كذا * والباقي منه * وما ذكر * بينهما فهما على شرطهما * وكل
 ما شرط لنفسه من ذلك ولو حصل له ومات قبل ان تحصل فائدة اخرى مشتركة
 وكذا في جميع مسائل الباب مالا يكون له نسل من الحيوان كالبلغة والذكور فان ما
 ولد من انثى غير مالكتها ليس لمالكها بل للمالك الانثى ومن غير الحيوان وما لا يخدم
 عليه كالشياه فانه تصور تلك المسائل في ثلثه بانواعها واذا اشترط احدهما تسمية
 من الربح كنصف وثلث وربع وخمس جاز وان اشترط عددا لم يجوز والله اعلم
 * باب * في شركة المفاوضة * شركة المفاوضة ان يبيع كل لصاحبه
 ماله * فيتجربه وياكل منه ويركب ويلبس ويكون ملكه وكذا فائدته فهذا
 بناء على ان شركة المفاوضة تكون في الفائدة واصل الفائدة وهو ما تولدت منه
 الفائدة ولو كان عرضا فمضى قول الشيخ ان يكون مال كل واحد منهما مثل صاحبه
 في الاباحة له انه مثل ماله في كونه مباحا له كله اصله وفائدته كما هو مذهب الربيع
 رحمه الله وهو المتعارف بين الناس في شركة المفاوضة وهذا في عبارة المصنف اظهر
 منه في عبارة الشيخ ويدخل في المفاوضة ما اكل واحد ولو لم يعلم الا بعد عقدها
 مثل ان يقر له بالماضي عليها عند الجمهور وقيل لا يدخل الا ما علم ويحتمل ان
 يريد الشيخ بقوله مثل ماله في الاباحة انه اباح له التصرف فيه بالتجر لا انه ملكه
 اياه بل مال كل باق له والفائدة بينهما كما هو قول بعض اصحابنا وغيرهم وهذا الوجه
 لا يتبادر من عبارة المصنف لكنها محتملة له نعم لنظ ايضا من قوله وهل من شرطها
 اشتراك في الاصول ايضا يناسبه ويقوي ارادته واما عبارة الشيخ فانه يتبادر منها
 الوجه الاول لقوله في الاباحة له فان الاباحة ليست مختصة بالتصرف من غير اشتراك

وان شرط خادم بها ان ما
 خدمه عليها في بلد كذا او
 خدمة كذا مدة معينة له دون
 شريكه او هو ان له من
 الربح كذا والباقي منه بينهما
 فهما على شرطهما
 * باب *
 شركة المفاوضة ان يبيع
 كل لصاحبه ماله

بل التصرف والاشتراك المترتب عليه التصرف ويجاب بانه لو اراد ذلك لم يقل مثل
 مال صاحبه في الاباحة لانه حينئذ اباحه له فياخذه ويستقل به ويخلص منه دينه
 مع انه ليس هكذا بل يقول ان يملك كل لصاحبه ماله فلما قال مثل مال صاحبه
 في الاباحة علمنا انه اراد اباحة التصرف لانه الربح كانه قال قد جملت لك كمالك
 في التصرف بعد ان كان محجورا عنك بالشرع ويحتمل ان يكون الشيخ والمصنف
 اتيا بعبارة محتمة لتشمل القولين وارادا مطلق الاباحة الشامل لاباحة التصرف
 للفائدة كما هو قول ولا باحة التملك والتصرف كما هو قول واسم المفاوضة مأخوذ
 من افاض كل منهما لصاحبه بما عنده كما يقال للرجلين اذا اشتركا في الحديث
 متفاضلان وكل منهما فوض الامر لصاحبه قال الله تعالى وافوض امري الله وفي
 مدونة ابي غانم الخراساني عن عبد الله ابن عبد العزيز ان المفاوضة لا تكون الا في
 المال اجمع وانها اذا اقر احدهما بشيء جاز على صاحبه وان باع احدهما سعة دون
 صاحبه وكان صاحبه غائبا جازت عليه خصومة وان ادعى احد على الغائب شيئا
 لزم الشاهد منهما مالزم الغائب اذا قامت اليقينة وان مات احدهما انقطعت الشركة
 ويؤخذ الباقي منها بما على الميت اه وفي اثر قومنا ما يشبهه ونصه اما شركة المفاوضة
 فمعناها ان يجعل كل منهما لصاحبه ان يتصرف في البيع والشراء والكراء والاكتراء
 في الغيبة والحضور ويدخل في شركة المفاوضة كل ما كسبه بيده كاجرة لا ما
 وهب له لغير ثواب وتنفسيخ بدخول هبة غير ثواب الا ان وهب احدهما للآخر
 حصة من سهمه فلا تنفسخ واما هبة الثواب فهي لها معالها لمانها فلا فسخ
 بها * وهل من شرطها اشتراك في الاصول * بان يصرحا بالاشتراك في
 الاصول اصول الفائدة اي ما يتولد منه الفائدة اصلا او عرضا * ايضا * اشار
 بلفظ ايضا الى حصول الاشتراك في الفائدة وهذا يناسب ان المراد بقوله ان
 يبيع كل لصاحبه ماله الاباحة في التصرف للفائدة بان يريد التصرف للفائدة
 فزاد ذكر الاصول هنا ويحتمل ان يريد في الفائدة والاصول فحذف
 المعطوف عليه والاعطف وترك العطف اصلا ويدل لهذا الحذف قوله * او في
 الفائدة فقط * والاصل كل له ماله * خلاف * فعلى الاول وهو قول بعضنا فان

وهل من شرطها اشتراك
 في الاصول ايضا او في
 الفائدة فقط خلاف

وقعت في الفائدة فقط فسدت اذا سم الشركة ينطاق عند صاحب هذا القول على
اختلاط الاموال والارباح فروع لا تحصل لاحد والحال ان الاصل ليس له وهذا
مذهب الشافعي كما اشار اليه الشيخ اذ قال فلا يجوز ان تكون اي شركة المفاوضة
الا باشتراك اصولها عنده اي عند الشافعي والذي وجده الوراني عن الشافعي بطلان
شركة المفاوضة من اصلها ولو اشتركا في الاصول ويرى انها لا تتصور لان صفتها
التي تؤخذ من اسم المفاوضة ان يشترط كل منهما رجماً اصاحبه في ملك نفسه من
غير اختلاط وهذا من المقرر فاذا اختلط خرج عن كون الشركة مفاوضة لان
المفاوضة ان يفوض صاحبه فيما لم يملكه صاحبه بل فيما ملكه هو متميز او عمل الشيخ
اراد ان الشافعي منها مطلقاً كما قال وكان الشافعي يرى ان شركة المفاوضة باطلة
لا تجوز لان سم الشركة عنده ينطاق على اختلاط الاموال وان الارباح فروع
فيكون معنى قوله فلا يجوز ان تكون الا باشتراك اصولها عنده انها لا تتصور الا باشتراك
الاصول من حيث ان الربح تابع للاصل وباشتراك الاصول تخرج عن معنى لفظ
المفاوضة فاستحال لكن لفظة عنده تقوي جانب احتمال انه يميزها بشرط اشتراك
الاصول فاعمل له قولين وعلى الثاني وهو قول بعضنا ان وقعت في الفائدة والاصل
معاً فسدت وحيث حكم بفسادها رجع كل الى ما بيع به عرضه فني اثر لقومنا
لصحة المفاوضة شرط الاول ان يكون المال الذي يعمل فيه ذهباً من الجانبين
او ورق كذلك او ذهباً او ورقاً من جانب ومن الاخر كذلك او ذهباً من جانب
وعرضاً من الاخر او عرضاً من الجانبين سواء كان من جنس العرض الاخرام لا فلا
يجوز ان يكون من جانب ذهباً ومن الاخر ورقاً على المشهور لانه صرف وشركة
وذلك ممنوع اما صحة الذهب والورق من كل جانب منها في شرط استواء المقدارين
والصنفين واما صحة الشركة بالعين من جانب والعرض من جانب فهو مذهب المدونة
وان صححتها بالعرضين فاما في حالة الاتفاق فبالاتفاق وما في حاله الاختلاف فعلى
المشهور من الخلاف لان راس المال ما يقوم به العرض فلا مانع والمعتبر في التقويم
يوم احضار العرض للاشتراك لانه يوم القوت وهذا اذا وقعت الشركة صحيحة واما
ان وقعت فاسدة فالمشهور ان يكون راس مال كل منهما ما بيع به عرضه لان العرض

مع الفساد لم يزل على ملك صاحبه وفي ضمانه الى يوم البيع الشرط الثاني ان لا يكون
راس المال طعاماً من الجانبين فان كان راس المال طعاماً من الجانبين لم يجوز لانه
يلزم من الجواز بيع الطعام قبل قبضه لان كل واحد منهما قد باع نصف طعامه بنصف
طعام الاخر فان باع احدهما هذا الطعام على الشركة فقد باع ما اشتراه قبل قبضه
لان يد الاخر جائلة فيه الشرط الثالث ان يكون الربح والخسر موزعاً على قدر
المالين فلو اخرج احدهما الف والآخر الفين فالربح بينهما اثلاثاً فلو شرط النصف فسدت
وفسخ قبل العمل وان عملاً رجع صاحب الالفين بفاضل الربح فيأخذ ثلثه
ويرجع الاخر عليه بفاضل عمله فيأخذ سدس اجرة المجموع اهـ ويقرب من بعض
ذلك قول ابن عبد البر في المدونة الكبرى اذا اشترك الرجلان شركة مفاوضة
ولا حدها الف درهم وللآخر اكثر من ذلك فليست هذه بمفاوضة عند ابن عبد
العزيز وبه نأخذ وقال الربيع هذه مفاوضة والمال بينهما نصفان فهؤلاء اي الربيع
ومن قال بقوله يدل قولهم انها تجري عندهم مجرى البيع فكان كل واحد منهما باع
جزءاً من ماله يجوز من مال شريكه قال الشيخ ويقع هذا في جميع انواع الممتلكات
على هذا القول فترى ابن عبد العزيز اثبت ان المفاوضة كالبيع لكن الشيخ لم
يستثن الطعام اذا كان من الجانبين كما استثناه صاحب الاثر المخالف ووجه قول
ابن عبد العزيز ليست هذه بمفاوضة انه ان كانت تلك الشركة في الفائدة
فقط لزم الغبن من كان راس ماله اكثر الا ان كانت على رؤس الاموال وان
كان يرى ان شرط المفاوضة التساوي في راس المال كما هو الظاهر من كلام
المدونة الكبرى المذكور انفاً ولو لم يشترط التساوي في العنان فاما قال ليست مفاوضة
لتفاوت راس مالها وقد مر في الاثر جواز تفاوت راس مالها بشرط ان يكون الربح
على راس المال فقد اختلف في تفاوت راس المال في المفاوضة كما اختلف فيه في
العنان ومن لم يشترط التساوي في راس المال في شركة المفاوضة مالاك تشبيهاً لما
بشركة العنان واشترط التساوي في المفاوضة ابو حنيفة روي عنه انه قال لا يكون
لا حدهما شيء الا ان يدخل في الشركة * وان كان ربح * من ذلك المال او من
الكسب كالاختطاب والحمل والصنائع * او هدية ثواب * لا حدهما * فيبيها *

ان وكان ربح او هدية
ثواب فيبيها

نصفان وشركتهما باقية وجزء هدية الثواب من مالهما فلا يخفى انها لها وان الشركة باقية واما الربح فالعقدة بنفسها معقودة على انه بينهما * ولا يدخل فيها صداق * مثل ان تشترك امرأة مع اخرى او مع رجل فيدخلها الصداق وقيل مثل ان تشترك هي او الرجل فيدخلها او يدخله الصداق من امته وكذلك العقر ان زني بها او به او بامة احدهما او عبده قهرا في ذلك كله او يرضي الامة او العبد وحدهما ويحتمل انه ادخل ذلك في لفظ الصداق استعمالا للفظ الخاص وهو لفظ الصداق الموضوع للمقدار الذي يجعل للزوجة بالنكاح الشرعي في العام وهو مطلق ما يلزمه الشرع على الفرج ومثل الصداق نصف الصداق ولكن مسألة العبد والامة انا نتصور على قول من اجاز المفاوضة في المال مع استثناء بعضه فيستثنى مثلا الامة او العبد او مالا فيشتري به العبد او الامة والا فانهما داخلان في الشركة فالصداق والعقر للمفاوضين وان دخل عبد او امة ملك احدهما بصداق او ارث او دية او هبة غير ثواب او نحو ذلك مما يختص به الموهوب له فالشركة منفسخة واذا حدث ما لا يدخل انفسخت وانظر عقرا او جرحا او صداقا عقدت المفاوضة قبل فرضهن وبعد لزومهن او حدثن بعد ما فعلن في ذلك كله لاصحابهن او للسادات وتنفسخ به المفاوضة * ولا دية * دية ولي احدهما او دية حاسة ولي احدهما او عضوه او جرحه او صفراءه او سوداءه او حمراءه او شعره او دية حاسة نفسه او عضوه او جرحه او صفراءه او حمراءه او سوداءه او شعره * او ارث او هدية * لغير ثواب * لا لثواب * شملت الحقوق وشاة الاعضاء وما يعطى في الفقراء وما اوصي له به * او زكاة * زكاة العين او الحيوان او الثمار او زكاة فطر او كفارة مغالطة او مخنفة او دينار القراش لان ذلك كله يختص به من حدث له فتفسخ به العقدة وضابطه ان كل ما يختص به احدهما تنفسخ به قال في اللقط والشركاء اذا عقدت لهم الشركة فكل من استفاد منهم شيئا فهو بينهم الا الحقوق فمن اعطيت له فهو له وهذا في كل شركة كما يدل له الاطلاق ومعنى استفاد اكتسب فيخرج الارث ونحوه مما ليس كسبا لان نحو الارث يدخل ملكه بلا كسب وفي لفظ ابي عزيز ان اخذ احد الرجلين مالهما على الاخر فالتجربة واراد امساك الربح لنفسه فالربح بينهما ومن استاجر اجيرا لخدمة شريكه في الزرع

ولا يدخل فيها صداق
ولا دية او ارث او هدية
لا لثواب او زكاة

وحصد حصته بنفسه ادرك على شريكه ما استاجر به وقيل لا ولا يودع احدهما دابتهما او يعطها احدا الا باذن وان اتفقا على شركة ازرع فحرق احدهما من عنده على ان يرد له الاخر ما ينوبه من البذر جاز ولو لم يرد الا بعد الحصد ويجوز الاكل من اشجار باذن البالغ ان اشتركا مع اخيه الطفل ولا عناء بين الشركاء العالمين كل منهم ما استطاع وان باع احد الشريكين سهمه في عرض ولم يقدم الغائب حتى تلف فعليه ان يقسم معه ما اخذ من الثمن ومن قال فلان شريكي ومات وان لم يبين الشركة على كم قوسم على النصف وما وهب لاحد العقيدان او دخل ملكه من زكاة او غيرها فبينهما واما الشريكان فلا يكونا بينهما الا ما وهب لهما لحرمة مالهما او ابنيهما ونزلت مسألة في ثلاث امرأة لما زوج ولا اصل لهما فكانا يجمعان حتى جمعا غرفة شعير واشتريا نخلا فماتت عنهما وعن غيرها فادعت الشركة فقال اهل ثلاث تجميع مثل ما يجمع او اكثر فقسموا بينهما نصفين وان قدمت الشركة لاختوة واشتري احدهم اصلا فقال اشتريته بمال امراتي وانكروا فهو بينهم ويعطى للمرأة ما اخذت من مالها وان باع احد الشركاء لرجل شيئا فحجر عليه بعض شركاءه ان يدفع له الثمن فانه يدفع له لانه الذي باع له وكذا ان ابضع معه او السلفه اقتسموا ولم يقتسموا وان غصبت دابة مشتركة فافداها احدهم ادرك على شركاءه ما ينوبهم وان اخذوا احدهم ان يخرج خزينه من بيت الشركة فلم ذلك واذا قدمت الشركة فمن استفاد فيهم الا الحقوق فمن اعطيا فله ولا يقبل قوله انه اشترى هذا للغائب او لغيره او لزوجته الا ان بين ذلك واذا فسخت القسمة فمن استفاد فله ولا يقبل قوله بعد القسمة ان الدين اخذه لمنافعهم ويقبل قبلها وعلى الجاني جنايته ويعامل فيما باع من المتقل ما لم يعرف الانكار من شركاءه وليس بين الشركاء عناء في خدمة المشتركة وقيل العناء يدرك بينهم * وان تفاوضا ولا حدهما الف والآخر اكثر * او اقل او لا حدهما مائة والآخر خمسون ونحو ذلك من تفاوتهما في راس المال * فالتحار * كما مر وهو قول الربيع ومن قال بقوله * انها * اي هذه الشركة المفهومة من التفاوض اللغوي المذكور في قوله وان تفاوضا الماحوظ به اثبات الربحي * مفاوضة *

وان تفاوضا ولا حدهما الف
والآخر اكثر فالتحار انها
مفاوضة

عرفية اي شركة مفوضة **والمال** كله اصله وفائده **نصفان** ولو لم يذكر
انه نصفان او ذكر تفاوتاً في الفائدة او فيه **وكان** كلا باع جزءاً من ماله بجزء من
مال صاحبه **وذلك** تشبيهه لزيادة الافهام فلا يلزم عليه احكام البيع فلا
يشكل انه قد يتفق الجذبان وقد غابا معا او احدهما فيدعى انه ربا ولا انه يودي
الى بيع الطعام او غيره قبل ان يستوفي او بيعتين بكيل او وزن واحد ان لم يستوف
او تقدم له شراء بكيل او وزن ولا بيع ما في الذمة وان حضر فشورك فيه وخطا
فلا اشكال يتوهم وان حضر وخطا بحيث لا يتميز لم يصح اكل منها بيع ماله لعدم
تميزه فظهر ان ذلك لا يجري عليه حكم البيع وقيل انها مفوضة وليس المال نصفين
بل كل له راس ماله وما ينوب راس ماله من الفائدة وقيل مفوضة والمال مشترك
لكل احد راس ماله وهما على شرطهما في الفائدة ان اشترطا ولو اشترطا تفاوتاً فيها
غير مطابق لتفاوت اصولهما **وقيل** اي قال ابن عبد البر ومن قال بقوله
ليست بها اي ليست هذه الشركة شركة المفوضة بل شركة باطلا اراد اثباتها
ولم تثبت فقام على رؤس اموالها والفائدة بحسب المال **وتوقع** شركة المفوضة
في كل **ما يملك** لا يخرج احدهما شيئاً ماله عنها ولا يكون شيء غير
قابل لما في قبض ما في الذمة فيحضر وقيل يشارك فيه ولو كان في الذمة او عند احد
بالامانة او نحوها **فتحصل في** **صنعتها** اي المتفاوضين **اما ان يشتركا**
في الاصل وهو ما يتولد منه الفائدة اصلاً او عرضاً **والفائدة بلا تفاوت**
في الاصل ولا في الفائدة بان تساوى مالهما بالتقويم بالنظر الى وقت عقد الشركة
فيستويان في الفائدة وذلك متحصل من قوله هل من شرطها اشتراك في الاصول
اي نعم وهو احد احتمالات قوله شركة المفوضة ان يبيع كل لصاحبه ماله وذكره
يضاً بقوله المختار انها مفوضة والمال نصفان **او** ان يشتركا **فيها** اي في
الفائدة **فقط** ولكل راس ماله **كذلك** بلا تفاوت اي في الفائدة
وهذا متحصل من قوله او في افائدة فقط **او** ان يشتركا **فيها** على قيمة
اصولهما **فلكل راس ماله وما ينوب راس ماله من الفائدة وهو متحصل من قوله**
فالمختار انها مفوضة والمال نصفان فان مفهومه ان هناك غير المختار وغير قولان

والمال نصفان وكان كلا
باع جزءاً من ماله بجزء من
مال صاحبه وقيل ليست بها
وتقع في ما يملك فتحصل
فيها انما ان يشتركا
في الاصل والفائدة بلا
تفاوت او فيها فقط كذلك
او فيها على قيمة اصولها

ذكر احدهما بقوله وقيل ليست بها ولم يذكر الاخر هناك وهو انما مفوضة والمال غير
نصفين بل لكل منهما راس ماله وما ينوبه من الفائدة **او** ان يشتركا **في**
الاصول سواء او متفاوتين فيها **مع جواز التفاوت في الفائدة** تفاوتاً غير
مطابق لتفاوتهما في الاصول ان تازت الاصول او تفاوتاً مصاحباً لتساوي الاصول
ان لم تتفاوت وهو مفهوم من لفظ المختار المذكور ايضاً وان قل كل واحد منهما للآخر
ماله لك فقد صح مال كل واحد للآخر ولم يشتركا وذلك هبة ان قبلت **واسيحسب**
لها اذا اراد عقدها **اي عقد شركة المفوضة** ان يهب كل لصاحبه نصف ماله **او**
على الشيوع لا على القسمة وتعيين ان هذا النصف لك **فهما** يكونان عقيدتين
فيما سعيهما نصفان بينهما **كما ان المال بينهما نصفان** **او** على ما اتفقا عليه **او**
في الفائدة من المثلثة او المربعة او غير ذلك اذا اجزأ المفوضة على المقاسمة فوق
ثلاثة اقسام ولكل راس ماله وهذا بناء على جواز التفاوت في الفائدة ولو اتفق
الاصل ومن اجاز اتفقات في الاصول فانه يستحسن ان يهب مثلاً كل منهما
للآخر ثلثي ماله او ثلث ماله فيكون ثلثا المالين لاحدهما وثلثهما للآخر والفائدة كذلك
او نصفان ان لم يتفقا عليها وان اتفقا فعلى اتفاقهما واذا اجزأ القسمة على ما فوق
الثالث جاز ان يهب كل للآخر ثلاثة ارباع ماله او ربع ماله او اربعة اخماس ماله
او خمس ماله او خمسة اسداس ماله او سدس ماله وهكذا واذا عرف ان للمرأة
اصلاً وزوجها اصلاً هو شجر او نخل او ديار يكرها او ارض تحرث فما بين ايديها بينهما
فالزوجان كالمفاوضين يشتركان في الفائدة على قيمة اصولهما وقيل لا يكونان شريكين
الا ان خلط اغلة اموالهما فان شهدت البيعة ان اندرهم ومنشروهم ومصرتهم واحدة في
حياة زوجها فها شريكان في جميع ما سعيها على قدر اموالها وان لم يذكر الشهود
الا لزوع فها شريكان فيه ووقفوا هل تدرك المرأة من الفائدة ما ينوب الاندرا لا وكذا
لوشهدوا بالزيت او بالزيتون وعندي انها لا تدرك بشهادتهم هذه الا ما شهدوا به من الزرع
مثلاً فلو شهدوا بانثين كالزرع والزيت كانت لهما شركة فيهما وهكذا
ولكن اذا لم يتبين ان له شيئاً اخر يتجربه الاغلة كذا فقد يحكم لها بالشركة فيها
وفي الفائدة اذ قامت البيعة ان لها في الغلة شركة **والعقيدان** لشركة المفوضة

او في الاصول مع جواز
التفاوت في الفائدة
واستحسن لها اذا اراد
عقدها ان يهب كل
لصاحبه نصف ماله فيكونان
عقيدتين فيما سعيهما
نصفان بينهما او على ما اتفقا
عليه والعقيدان

والعنان وغيرها من انواع الشركة * اثنان * اي محكوم عليها شرعاً ببقاءها
اثنين لا يزيد عليها واحد فصاعدا فيكون مع الواحد ثلاثة فصاعدا بان يجتمع
ثلاثة فصاعدا فيعقدوها من اول مرة او يعقدوها اثنان فيزيد عليها واحد فصاعدا
كل ذلك لا يجوز * وجوز * الصعود في الشركة * الى ثلاثة * ان عقدت
باختيارهم لان النصف والثلث معروفان واقل ذلك من الاجزاء غير معروف عند
المامة فاذا كان مجهولاً فالجمل يورث في الشركة ولا تجوز معه وكذا في اللط وغيرها
لا تزيد على ثلاثة لكن ذلك مشكل عندي بل تجوز فيما يظهر لي في كل ما
تصورت فيه قلوبهم الانصباء كالاربعة والخمسة والستة فصاعدا كما يدل عليه
التعليل بل اكثر العامة التي نرى تدرك بعقولها انصباء الثلاثة والاربعة فصاعدا
الى ماشاء الله وان اتفقت بالارث ولا شيء لها قبل فلا تكون شركة مفاوضة ولو
قصدها حتى يعصدها باللفظ بعد تحقق الارث * وتعقد مع بالغ عاقل * غير
محجور عليه * ولو * عبداً ان كان * ماذوناً له * في تجر * باذن * من سيده
في شركة المفاوضة وهو متعاقب تعقد لان المال لسيده فلا بد من اذن ايضا في
الشركة باعطاءه وكذا يجوز ان شرك العبد مفاوضة فاجاز سيده وانما اشترط الماذون
لان فرض الكلام في التجر للربح فلو شرك غير الماذون له احداً في مال سيده
مفاوضة فاجاز سيده او امره سيده ان يفاوض احداً ويتجر السيد او ياذن للعبد في
التجر لجاز * فاذا تمت * الشركة فمشاركها او مشتركوها * كـ * انسان * واحد *
يفعل كل منهم ما يفعل الواحد في ماله من التصرف * وتفسخ * شركة المفاوضة
* ان دخل لاحدها ارث او دية ان قتل عليه * او من يجري مجرى عليه كلفيطه
ومن اسلم على يده على قول ان لم يكن لهما وارث * او جرح * هو او اذهبت
حاسة من حواسه او عقله او بعض ذلك او كسر او اصاب بصفراء او حمراء او سوداء
ويمكن ادخال الكسر وما بعده في الجرح لان ذلك جرح في الباطن وما يجب لذلك
كله من المال سواء دية الا ترى انه فسر الدية بقوله ان قتل عليه او جرح * او
صداق لعقيدة ان تزوجت * او عقرها تزوجت او لم تزوج او عقر له او صداق
لسيدامة * ولو تبرأ منها * اي من تلك الاشياء * من دخلته * الى من لزمه له ولو

اثنان وجوز الى ثلاثة وتعقد
مع بالغ عاقل ولو ما ذوناً له
باذن تمت كواحد
وتفسخ ان دخل لاحدها
ارث او دية ان قتل عليه او
جرح او صداق لعقيدة
ان تزوجت ولو تبرأ منها
من دخلته

لزم لعقيدته او تبرأ بها للفقراء او للمسجد او لفلان او غير ذلك ولو تبرأ منها قبل ان
يقبضها وقبل ان يعلم كم هي وما هي وكذا ان دخلته وصية بموت الموصي ولو لم يقبضها
ولم يعلم كم هي وما هي ولو تبرأ منها ايضاً كذلك ومن قال لا تدخل الوصية ملك
الموصى له الا بالقبول فانه ان تبرأ منها قبل القبول لم تفسخ شركته وسواء في ذلك كله
علم بدخول ذلك او لم يعلم فاذا علم بعد ان لم يعلم حكم بالتفاسخ من حين دخل وقيل
من حين علم وان قال تركت دية وليي او دية جرحي قبل ان يعطائها لم تفسخ
وان دعي لقبضها وابى انفسخت ولو تركها قبل ان يعطائها وذلك لان عقدة
الشركة على العموم والعموم زال بالحادث من تلك الحوادث وذلك الحادث فانقض
للعقد الاول فان اراد اجدداه بعد الدخول * وكذا ان قسمها ولو * شيئاً * سيراً *
بحضرتهما او بحضرة وكليهما او نائبيهما مطلقاً او بحضرة واحد وحضرة وكيل الاخر
او نائبه او باجازه احدهما للآخر قسمة شيء ولو بعد القسمة * كالحمة او قرصة *
ولو اكل سهمه في موضعه ولم يغب به او تصدق به او وهبه في حينه او اهداه او اتلفه
في حينه او فعل شيئاً من ذلك بعد موضعه بصحبة من لم يغيبا عنه فلم يرياه تجر به
لان شرط المفاوضة الشركة في كل شيء فاذا اختص كل سهمه ولو من نحو اللحمة
وانقرصة صدق في حينه انه اختص ولو افناه عقب ذلك فاذا صدق انه اختص
انفسخت فاذا انفسخت لم ترجع الا بالعقد * وان اصاب احدهما كنزاً * من
الكنوز التي يحل اخذها المذكورة في كتاب الزكاة * فهل هو له خاصة * اي يختص
به خاصة اي خصوصاً فخاصة منقول مطلق بوزن اسم الفاعل عام له محذوف او هو
حال من ضمير الاستقراء ومن الماء والبناء عليها للتاكيد لا لانائث وهو اسم فاعل
عليها * او بينهما * على حسب شركتهما من مناصفة او مثالثة مثلاً * قولان
فيوجب فسخاً * لعقدة المفاوضة * من خصه به كهيئة لا لسبب المال * المشترك
ولا لثواب مطلق ولو كان الثواب لمال متقدم على الشركة * او وهبت لاحدهما *
فانه يختص بها فتفسخ المفاوضة والحاصل انه اذا اختص احدهما بشيء شرعاً
انفسخت مفاوضتهما ومن لم يخصه بالكثرة اثبت شركتهما واماماً لسبب مال
الشركة فهو بينهما * وما اعطاه * احد المتفاوضين * فيما افسد * عبداً او خطأ

وكذا ان قسمها ولو سيراً
كلحمة او قرصة وان
اصاب احدهما كنزاً فهل
هو له خاصة او بينهما
قولان فيوجب فسخاً من
خصه به كهيئة لا لسبب
المال او وهبت لاحدهما وما
اعطاه فيما افسد

من المال * او بدن النفس ومادونها من الجروح وغيرها او الاعراض بان اعطى
من ظلمه في عريضة عددا رخيلا * او اعتق رقيقا * بان اعتقه او اعتق بعضه
فانه يعتق كله سواء اعتقه بالكلام او المثل ونحوها عند من يقول يعتق بها * او حرر
به محرمه * وهو ما اشتراه به لان من ملك ذمحر او بعضه خرج حرا عليه وله ولاه
وخده * او تزوج فاصدق * سواء تزوج بعد المفاوضة او قبلها الا انه اعطاها
الصدوق من مال المفاوضة وكذا ان اعطى عقر الزوجة او لمن زنى به من ذكر او
انثى او اعطى في الزنى او في الزنا او الحذر او الزنا او في غير ذلك من المعاصي
او سيج او اتمر او اعطى زكاة لزمته قبل المفاوضة او اعطى كفارة او دينار او فراش
او نحو ذلك من انواع الكفارات او خلص دينه او خلص تباعة من تباعات الخلق
او الخالق تعين صاحبها او لم يعين او اسرف في اكل الاثاخذ او في شرب اللذائذ او
في لباس الاشياء الشريفة او ركوها او اعطى لمن يعلمه صنعة او علما او طريقا او
تداوى به او داري به على نفسه لاعلى مال المفاوضة او ما فسدته او انفق في منفعة
الخاصة به وهو الضابط العام لغالب ما ذكر كما اشار اليه بعد الخصوص بقوله * وما
جعل منه * اي من مال المفاوضة * في نفعه خاصة مما لا يصح فيه اشتراك * او
ما يصح فيه اشتراك لكن خصه بنفذه لنفسه خيانة او تسلفا فتاف * ادرك صاحبه
منابه من قيمة ذلك * المال الذي صرف * او * من * مثله عند الانفصال *
بالقسمة او بالنسخ بوجه من وجوه النسخ بان يعطيه من مال المفاوضة مثل
ما صرف او قيمته بعد النسخ او قبله فتمسخ باعطاءه لانه اعطاه على الاختصاص
وقبل على الاختصاص وان اعطاه من غير مال المفاوضة فانه يعطيه نصف ما صرف
واذا اعطاه قبل الانفصال من مال المفاوضة اذ لا مال له سوى ما لما انفسخت
الشركة لان شريكه قد اختص بنال الا ان اعطاه تسمية من مالها فكانت
الشركة بعد على حسبها * وجاز لكل * من المتفاوضين * مبايعة * بيع وشراء
بانواعها من التولية والاقالة والمبايضة والتقد والسلم والصرف ونحو ذلك وجازت
مبايعته بالتقد والعاجل والاجل وجازت له التولية والاقالة و او على قول من قال
فسخ بيع و جاز له ان يقبل وان يولي وان ياخذ التولية والاقالة وان يحاول وان

من المال او اعتق رقيقا
لمخالفة ربه محرمه او تزوج
فانفق و ما جعل منه في
نفعه خاصة مما لا يصح
فيه اشتراك ادرك صاحبه
منابه من قيمة ذلك
او مثله عند الانفصال و جاز
لكل مبايعة

يقبل المواله وان يتحمل ويقبل الجلالة ان ظهرت له مباحة * وقبض * للدين
نفسه * وقبض * في الدين بغير ما به المدانة و خلاص الدين الذي عليه من حيث
الشركة ويجوز ان يريد بالقبض قبض الدين بنفسه وقبض غيره فيه ويريد بالقبض خلاص
ماله من الدين من حيث الشركة وسواء استأنف ذلك او بنى على ما قبل صاحبه مثل ان
يبيع صاحبه فيقبل هو المشتري او يشتري صاحبه فيقبل البائع او يولي ما اشتراه لاحد
او يقبض ثمن ما باع صاحبه او يوفي ثمن ما اشترى صاحبه ويقبض دين احدهما على الآخر
ويدرك عيب ما باع احدهما على الآخر ونحو ذلك * واذن لبعدهما * بان ياذن له
احدهما في التجار وان اذن له احدهما وسكت الآخر ولم يعلم فهو ماذن له وان
منع الآخر بغير ما اذن ويمضي فعل العبد مع من لم يعلم بالمنع ان لم يناد عليه بالمنع
* وثبتت مضرة احدثت عليهما * اي على مالهما كاعلاء البيان عليه وتظاير وكذا
ان احدثت ونضبي مقدار ما تلزم به ولم يجزى الآخر لزم * باذنه * اي باذن
واحد منهما في احدثها او باذنه في ابقاءها بعدما احدثت بلا اذن ويدرك احدهما
نزع ما احدث احد ويحاكم كل فيما جرى مع الآخر ويحاكمه غيره ايضا فيما جرى
مع الآخر وعليه ضمان ماذن به * وان وهب * احدهما * لصاحبه بعض حصته *
على الشيوع كنصف سهمه او ربعه او نحو ذلك * لم تنسخ بذلك * لانه اذا كانا
مثلا على نصفين فوهب احدهما للآخر نصف سهمه كان للموهوب له ثلاثة ارباع
وللواهب ربع وعكذا فكانها عقد على المربعة من اول وان وهب له حصته في شيء
معين انفسخت لامتياز به معينا * وان * وهب احدهما بعض حصته على الشيوع
* لغيره * اي لغير صاحبه * شاركا * ولم تنسخ فلو كانا انصافا فوهب احدهما
نصف سهمه لاحد كانوا ارباعا ربعا لصاحبه وربع له وربع للموهوب له * ويجبرهما
على القسمة ان امكنت * وان وهب احدهما حصته كلها كان للموهوب له شريكا
للآخر ولم تنسخ ويجبره على القسمة ان امكنت وكذا كل من الشراكا يجبر غيره
ان امكنت وان لم تكن القسمة فليتفقا او يتفقوا على ما يصلح وما ذكرته من عدم الفسخ
انما هو اذا لم يكن للموهوب له شيء ولو فعلا ارشاشية اصلا او كان له شيء فوهب لاحد
هبة تولى او للعقدين قبله او لاحدهما والا انفسخت لانه لا يملك احد المتفاوضين

وقبض وقضاء واذن لبعدهما
وثبتت مضرة احدثت
عليها باذنه وان وهب
لصاحبه بعض حصته لم
تنسخ بذلك وان لغيره
شاركا ويجبره على القسمة
ان امكنت

شيئا دون الآخر ومن قال لا يصح شركة المفوضة فوق ثلاثة انصباها فانه يفسخها
اذا وهب لاحدهما نصف ما بيده لانهم حينئذ اربع او ثلث ما بيده لانهم حينئذ
اسداس وهكذا فلو كان احدهما ثلثان فوهب ثلثا لم تنفسخ ومن منع ان تكون ثلاثة
فصاعد فسخها ولو وهب صاحب الثلثين ثلثا واذا وهبه لتولينهما حل الاجل اتسعت
فيقتسمون ان امكنت ولا يجوز له التصديق من مال المفوضة وان فعل حسب
عليه وجاز لمن يآخذه ما لم يكن اكثر من سهمه ولا يأخذ من علم بالشركة اكثر
من سهم الشريك المعطي وجاهله الاعطاء في مصلحة المال ولا يعد عليه ولا
يتسرى احدهما لمتهم ولا واذن له صاحبه لانها ليست كلها له بل بعضها والبعض
الآخر ملك لصاحبه وانفروج لانما ولا تصح فيه الدالة ولا تسلف ولا يصح
ان ينوي امة الشركة لنفسه كلها بالدالة او بالسلف ولان يشتريها لنفسه فيتسراها
كل ذلك لا يصح وظاهر ابي سعة جواز ان يشتريها وينويها لنفسه ويتسراها
لان ذلك من منافعه ولا يجزم بذلك وبقي ان يساف دراهم مثلا من مال الشركة
فيشتري بها لنفسه امة يتسراها فان هذا جائز لكن اذا اختص بها انفسخت شركة
المفوضة وقيل لا يصح هذا التملك فلا يصح ذلك التسري ولا تنفسخ الشركة
وان قيل اي فرق بين ان يصدق المرأة من ذاك المال وبين ان يشتري الجارية
وينويها لنفسه ويعطي ثمنها من ذلك المال قلت فرق ظاهر لان الاصداف اخذ
لبعض المال وافناء له فليس في ملكه بعد الاصداف بخلاف الامة ومعلوم ان من
شرط هذه الشركة فالامة يختص بها في زعمه والصداف خارج عنه ولا يزوجه
كعبدها اي كما لا يزوجه عبدها ولا يطلق لعبدتهما او يراجع له او
يفادي هذا شامل للخلع ولا يراجع امتها مع زوجها اذا لم يملك زوجها رجعتها وقد
جازت الرجعة باذن مالك كرجعة ائقدا ورجعة طلاق الخيار الا باذن
صاحبه هذا الاستثناء راجع الى قوله ولا يزوجه الخ وذلك بان ياذن له فيفعل ذلك
او يفعل بلا اذن فيجوز ولا يتم بسهمه في زكاة التقدين الا قولنا اذا فانه يتم
وكذا في سائر الشركات ويتم الشريك بالشريك في الثمار والحيوان بل حاصل ذلك
انه لا زكاة في ذهابها ونفسها الا ان تم في حصة كل واحد منهما انصبا وكذا عروض

ولا يتسرى احدهما لمتهم
ولا يزوجه كعبدها ولا
يطلق او يراجع او يفادي
الا باذن صاحبه ولا يتم
بسهمه في زكاة التقدين

التجر وان وهب لصاحبه ثلث ماله ووهب له الآخر ثلثي ماله امكن ان يكون النصاب في
سهم احدهما دين الاخر فتلزمه الزكاة وحده وهكذا مثل هذه الصورة والله اعلم
فصل في شركة الابدان وتقدم عليها بعض الكلام اجاز الاكثر منها
مشر الا باضمية الوهمية شركة الابدان وكذا اجازها اكثر قوما على ما
اتفق عليه من انصاف او غيرها وفيها الخلاف المذكور هل تجوز بين اثنين فقط
او بينهما الى ثلاثة او الى ما فوق مادامت الانصبا تدرك واختير فسادها
اختاره ابو محمد لان الشركة يصح جوازها في اعيان الاموال فتجبر الربح
بعد ذلك ايس هذا تعطيلاً للشيء بنفسه لان المعنى ان المرء لا يكون لك نصف
بدنه ملكا ويصح جوازها في الربح دون اعيان الاموال ايضا كما تشرك انسانا في
ربح مالك او في ربح حصة منه او في ربح هذا الشيء وكما اجاز من اجاز شركة
المفوضة في الربح دون الاصل وكما جاز جعل المتناوضين تسمية من الربح لغيرها
لانضباط ذلك ويتنع الحكم به اي بالجواز في مال وعمل بدن كشركة
المفوضة في اصل المال فان الذي اختار التمسك بمنعها في اصل المال ويميزها في
القائدة وكشركة المفوضة ولو كانت في الاصل ايضا لانها لا يختص عقدتها على
العمل بل تنقد مطلقا فيعملان ان شاء او يعمل احدهما او لا يعمل واحد وتنفذ
ايضا على العمل وكمقد شركة الابدان على ان يشتركا في آلات العمل وان لم
يشتركا فيها فيكون من قبيل قول المصنف اوفيه وقد يقال من قبيل قوله في مال
وعمل بدن لانهما اذا كسبا بدنهما شيئا فقد اشتركا فيه مع اشتراكهما في عمل بدن
ومن ذلك ايضا ان يكون المال من احدهما وعمل البدن من الآخر فان ذاك مال
وعمل بدن وكذا ان كان من كل واحد عمل ومال اوفيه اي في عمل بدن
فقط لعدم انضباط العمل وحده او مخالطة المال فهو غرر اذ عمل كل منهما مجهول
عند صاحبه ومعنى الصحة هنا التعمور شرعا لانضباط بمعنى الامتناع عدم ذلك
التصور لعدم الانضباط فلا يقال الملة في كلامه نفس المملول ولعل مجيزها قاسها
على شركة المضاربة والمساقاة في الاصول فان فيها عمل بدن ولكن يبحث فيه
بانها خارجتان عن الاصل فلا يقاس عليهما ومركلام في هذا وبحث بانه ليست

فصل

اجاز الاكثر منها شركة
الابدان واختير فسادها
لان الشركة يصح جوازها
في اعيان الاموال ويتمتع
الحكم به في مال وعمل
بدن اوفيه فقط ولعل
مجيزها قاسها على شركة
المضاربة والمساقاة في
الاصول

فيهما شركة في بدن ولا في بدن ومال المهم الا ان يقال فيها شركة في بدن ومال
 لكن المال لواحد وهذه والعمل لوحده ونفقه له ولصاحب المال وفيه تكليف وانما
 يشتركان في اصل ما فيه المساواة بعقد على ذلك وشركة الابدان جائزة **سواء** *****
 انخ وختلفوا في شركة المناوضة كانت **في** ***** عمل **مخصوص** ***** متحد او
 متعدد **ار** ***** في **غيره** ***** اي غير مخصوص **فالاول** ***** اي العمل المخصوص
كان يشتركا فيما سمي به **اي** فيما سمي به **من** **صناعة** **ما** **من** الصنائع
 يعنيانها ويتفقان عليها هذا مراد المصنف والشيخ والله اعلم **ك** **اشتركا**
نجارين **فيما** سمي به **من** تجارتهم **او** وحدادين **فيما** سمي به **من** حدادتهما
 توافقا كما رايته **او** تخالفا **وذلك** مثل ان يكون احدهما نجارا والآخر حدادا
 معطوف على توافقا محذوف كما رايته **فيها** **اي** بالتجارة والمداة مثلا فان
 التشبيه مساط على هذا المخالف وكذلك لو كان من اشترك بالبدن ثلاثة او اكثر
 على ما مر كنجارين ثلاثة فصاعدا وحدادين ثلاثة فصاعدا ونجار وحدادين
 ونجار وحداد وخياط وكواحد فصاعدا يعمل صنعتين فصاعدا مع **آخر** فصاعدا
 يعمل واحدة فصاعدا وتقدم انه لا يجوز تعدد الصنعتين في هذه الشركة الا
 ان تلزمنا كتهجير الغزل للنسيج مثلا ياخذ احدهما لا يستحق وهو مذهب مالك واجاز
 ابو حنيفة تعددها كما مثنا وكقصار وداغ **والثاني** يمكن اذا لم يكن بينهما مال
 فيشتركان فيما سمي به لا تخصيص منفعة او عمل **وكذا** عندي ان كان لما مال
 واشتركا فيما سمي به من كل صناعة او عمل غير **المال** السابق **وقيل** **اي** وذكر
 في الاثر انه **العتيدان** **العقدة** العامة لما في شركة البدن وغيرها **كرجائين**
 انكسرت **بما** سمي به فخرجا **بلا شيء** او تلف السيل او الغاصب او السارق او
 الحريق او نحو ذلك بانما او هو **وانتقا** ان كل ما فضل الله به عليهما **سواء**
 كان يعملان ام بصدقة عليهما او هبة وارث او نحو ذلك **فيمنها** او يعطي كل نصف
 ما بيده لصاحبه فاسمي به بعد نصفان او على ما اتفقا عليه **كثلاثة** او رابعة وهذه
 شركة مفوضة كما ذكره في الباب قبل هذا الفضل حيث قال واستحسن له اذا اراد عقدها
 ان يرب كل لصاحبه نصف ماله النخ واعادها لانه حكى الاثر في الاول لا فسخ

سواء في مخصوص او غيره
 فالاول كان يشتركا فيما
 سمي به من صناعة ما
 كنجارين او وحدادين او
 تخالفا **او** الثاني يمكن
 اذا لم يكن بينهما مال
 فيشتركان فيما سمي به
 تخصيص منفعة او عمل
 وقيل العتيدان كرجائين
 انكسرت بهما سمي به فخرجا
 وانتقا ان كل ما فضل الله
 به عليهما فيمنها او يعطي
 كل نصف ما بيده لصاحبه
 فاسمي به بعد نصفان او
 على ما اتفقا عليه

بمحدث وفي ذي فسخ به ومحمل كلام الاثر ان لا مال لما انكسرت بها او لم تكسرا ولم
 بدخلاها او كان لها مال وهي بيع عند بعض ومسئلة السفينة ونحوها مما ذكرناه
 بعدها قبل قوله فيمنها من شركة الوجوه وهي الشركة على الذمم بلا قيد صناعة ولا
 مال وقد ابطالها مالك والشافعي واجازها ابو حنيفة وعمدة مالك والشافعي ان
 الشركة انما تتعلق على المال او على العمل وكلاهما معدومان في ذلك مع ما فيه من
 الغرر لان كل واحد عارض صاحبه بكسب غير محدود بصناعة ولا عمل مخصوص
 وتقدم كلام على شركة الوجوه قبل ويجوز ان يقال هذه بدن عندنا وفي اني لم
 يكر فيها مال وفي اثر بعض المالكية شركة الذمم ثلاث الاولى شركة في شراء
 شيء بعينه تجوز اعتدلا او اختلافا على ان يتبع البائع كل واحد منهما بما عليه من
 ثمن السلعة الثانية اشتركا كما في معين على ان يتحمل كل منهما بصاحبه تجوز ان
 اعتدلا في الثمن الثالثة الشركة على غير معين لا تجوز لانها من باب تحمل عني
 وتحمل عنك واسلفني واسلفك فان وقع لزم كلا نصف ما اشترى صاحبه لانه
 اشترى باذنه وقال سجنون لكل واحد ما اشترى وشركة الابدان ثلاث الاولى
 والثانية شركة بغير مال ولا رأس مال وشركة بثالة لا خطب لها فتجوز
 اذا كانا في موضع واحد وعملا عملا واحد واستويا في المعرفة والثالثة شركة بثالة
 لها خطب فتجوز باتحاد الموضع والعمل والمعرفة ايضا وكون الآلة بينهما بالشراء
 او بالكراء او لاحدهما ويرد للآخر نصيبه من الكراء ولا يجوز ان يتركها له وشرطها
 اقتسام الربح على قدر عملهما وماله واجاز مالك في العتية ان يكونا في موضعين في
 شركة البدن مثل ان يكونا في حانوتين ويشترط ايضا استواءهما في الجودة
 والرداة كخياط لرفيع الثياب وخياط ما دونه الا ان ياتي الدون اكثر واستواءهما في
 السرعة والابطاء او يتقاربا والا لم يجز الا ان كان الربح على قدر العمل والله اعلم
بساب **في** الشركة بلا عقد وحيازة الاب وكلام في بعض معاني الشركة
ان لم يعرف لاحد مال او ثبت فلاسه **ولاسيما** ان كان له مال **ونه** اولاد *****
 او ولدان او ولد والذكر والانثى في ذلك سواء **تفرقوا** في بلاد وقدم كل بمال
 قعد فيه ابوه **اي** ثبت فيه ورثه وكان له ولا سيما ان لم يثبت فلاسه او عرف له

بساب *****

ان لم يعرف لاحد مال
 او ثبت فلاسه وله اولاد
 تفرقوا في بلاد وقدم كل
 بمال قعد فيه ابوه

مال اولم يتفرقوا بل كانوا معه كذا ظهر لي ثم رايت والحمد لله ان ابا زكرياه ذكر ما يوافق بعض ذلك اذ قال واذا لم يعرف لرجل مال وقد ثبت عليه الفلاس اولم يثبت * * * ذلك لانهم * * * خدمته في الحكم * * * كالعبيد اسيدهم * * * ان لم يجرهم * * * اي ان لم يجعلهم في حيز اي في جنب عنه واما فيما بينه وبين الله فليس للاب في مال ولده الا ما يحتاج اليه من نفقة وثقة ازواجه وخلص ديونه الديونية والاخرية وغير ذلك مما يحتاج اليه ان لم يكن له مال ينفق منه ذلك او كان له مالا يستغني عنه كسكن ويدل له حديث كل حق بماله حتى الوالد وولده فليس له مال ولده الا ان احتاج وبنا عليه ما ذكرنا من انه يعطي زكاته لولده البالغ ولو لم يجزه وقيل انت حازه فلو كان له كان كمن يدفع زكاة ماله لنفسه ويدل لذلك انهم يفرضون النفقة للوالد على ابنة واية الارث فكيف يفرض له في ماله او يرث ماله واجمعوا ان الابن غير مملوك لابي فكذا ماله لا يكون له ولو اضيف اليه الا ان احتاج وقد ذكر المصنف كالشيخ هذا قولاً في كتاب الملبات واختاره اذ قالوا واللفظ للمصنف فصل هل للاب اخذ وتلك من مال ولده في حياته في ايسار او في اعسار او يحكم له بجوازه او لا يجوز له ان ايسر فان اخذ شيئاً ضمنه او ما ياخذه منه فهو انتزاع ولا يصلح في قائم عينه كدار ونخلة بنقله للملكه او لا يجوز له منه غير نفقة وكسوة بفرض حاكم ان اعسر وايسر الابن وهو المختار الموافق للسنة اقوال والخلف بين من اجاز الخ واجازوا له الاكل والشرب والركوب واللباس فيما بينه وبين الله والحكم ولو كان غنياً بلا تملك للركوب والملبوس فان لزمته كفارات او زكاة او حج او مال للضعفاء او ارش او دية او نحو ذلك جاز له ان ياخذ من مال ولده ويودي ما لزمه ان لم يكن له مال يودي منه الا ما يستغني عنه كسكن وقيل يتزوج وينفق على ازواجه ويتخذ خادماً وينفقها ويكسوهم ونفسه من مال ولده ولا يخلص الدين منه للخالق او للمخلوق * * * واما فيما بينه وبين الله * * * معنى * * * قوله صلى الله عليه وسلم * * * انت ومالك لا بك * * * اي معنى هذا الحديث اي الذي تني فيه * * * احتياجه * * * اي احتياج الاب * * * لخدمة وانفاق * * * اذ لم يجد ما يستغني به والحصر اضافي اي المعنى احتياجه لامطابق تملك مال ولده يعني ان

وم خدمته في الحكم ان لم يجزم ومعنى انت ومالك لا بك احتياجه لخدمة وانفاق

الحديث مقيد عند بعض اذا احتاج الاب فليس هذا تقريراً لما قبله فينبغي ان يقول معنى انت ومالك لا بك عند بعض احتياجه لخدمة وانفاق وقيل ان الاب تقدم ولده في طبخ طعامه واحضاره وسقيه حنجر الماء اولم يحضر وغسل ثيابه وخياطة ثوبه وكسبه لعياله او ضعف او مرض وما اشبه ذلك من الخدمة ولو كان غنياً عنه بماله وقيل معنى انت ومالك لا بك ان له ان يخدمه الولد وان يأكل ويستمتع بماله انتفاعاً ولو غنياً ولذا اجاز بعض الاب اكل وانتفاعاً من مال ولده ولو كان غنياً ويحتمل ان يريد بالاحتياج كون الاب اهلاً للخدمة والانفاق ولو استغني في الحكم فيكون تقريراً لما ذكره من ان مال الولد للاب في الحكم يعني ان الحديث على ظاهره من ان مال الولد للاب ولو استغني الاب في الحكم وقيل في الحكم وفيما بينه وبين الله وقيل الذي للاب في الحكم هو ما كسب الولد دون ما ورث وبعض اثبت ايضاً له ما ورث لعموم ظاهر الحديث والمرأة في ذلك كله كالرجل فصداق المرأة وما تكسبه عند بعض للاب في الحكم لظاهر الحديث فان حكم الانثى حكم الذكر الا ما ورد تخصيصه وعلى ان مال الولد للاب في الحكم فاذا مات لم يرث زوجه ولا امه ولا ولده منه في الحكم وباخذه الاب وحده وهو عليه في الاخرة تباعة ويرد في الحديث ان ولد الرجل من كسبه وكما قيل في قوله تعالى ما اغني عنه ماله وما كسب وفي الحديث ان كسب وفي الديوان عنه صلى الله عليه وسلم افضل ما تاكولون من كسبكم وان اولادكم من كسبكم قال الله عز وجل ما اغني عنه ماله وما كسب يعني وما الداه فولد الابن كسب للابن فكل ما ملك بنت الابن او بن الابن فساغلا فهو لجد مالم يجز اباه واذا احاز اباه او جد ولده فكل ما ملكه من هو دون الجد او الاب فلما لكه وان كان مال الولد للاب فاذا كانت تباعة او دين له على الاب فلا لب ان يبري نفسه منها ولو غنياً ولو في مرض احدها وقيل لا يبري في مرضه لان المال صار لغيره وعليه الاكثر وان لم يبري حتى مات اخذ من تركته وقيل لا الا دين مكتوب عليه او مشهود به ولم يبر نفسه فانه يوخذ من تركته وقيل ليس له صداق بنته بلا حاجة فان ابرا زوج بنته من صداقها بري وقيل لا وقيل بري ان لم تبلغ وكذا ان وهبه وكذا ابراه من دين بنته او ابنته من كان

ذلك عليه وقيل ان ابرا احدا من ذلك يرى وضمن الاب لولده وقيل يرى
نفسه وغيره من حقوق ولده الا الارش وان قتل ولده لم يصح ان يرى نفسه من
دينه لانها الورثة ولده وان قام الغرماء على ابنه وله عليه دين لم يصح ابراء نفسه والغرماء
احق به ولا يدفع المؤمن الامانة لغير صاحبها وللأب ان يأخذها وان وجدها ولا يرى
نفسه ان حجر الحاكم على ابنه ولا يرى الذمي نفسه مما عليه لولده المسلم ولا يصح
ابراءه وضعف في الأبراء ان يقول زعت ما علي لك ولكن يقول ابراء نفسي مما
علي له وليس جعل اللام بمعنى من في الحديث مخرجا له عن ثبوت مال الولد للوالد
بل يحتمل ان يكون المعنى انت ومالك من ابيك فانت فرع ابيك ومالك فرعك
وفرع الفرع فرع للأصل فاذا كان فرع ابيه فهو وماله لايه ويحتمل ان يكون المعنى
انت ومالك من ابيك فانت فرعه مع مالك فكيف لا ترفع به وتحسن اليه ولولم يحتاج
فكيف اذا احتاج فالمراد الحث على بره ومثل ذلك ما روي انه صلى الله عليه وسلم
امر ان يترحم له العضباء فقيل له ان العباس قد رحلها لركوبه فقال انا والعضباء للعباس
وقد علمت ان منهم من حمل حديث انت ومالك لا يبيح على عمومته في العسر واليسر
اعتبارا بعموم اللفظ والغاء الخصوص السبب الذي هو الاحتياج لو ثبت هذا الخصوص
ولم يتعين ان الاب في الحديث محتاج فليس كما قيل ان الناس اجمعوا على ان اللام هذه
ليست بلام تملك ولا كما قال القاضي اني لا اعلم احدا من الفقهاء اراد اباحة مال الود
بحيث يسطاها ان اراد بعدم علمه النفي لان يقول احد ذلك فان الخلاف فيه سابق
عليه وعلى حاكي الاجماع وان قلت لو كانت لام تملك ما حد الرجل اذا زنى بانيته
قلت يحد ولو شملت اللام التملك في الحديث بالامني لما ورد في الحديث من خد الزاني مع ما
ورد في القرآن من تحريم نكاح البنت وحل ما ملكت اليمين ومعلوم ان ما ملكت اليمين هي
الامة لا البنت ثم انه قيل لو كان الولد كعبد لايه للزمت الاب نفقته كعبد وقد صرحوا بانه
لا نفقة له عليه ما وجد ما ينفق منه او اطاق كسبا فكفاه كسبه قلت انما قلنا انه كعبد اياه
يلتزم ذلك فهو عنده في الحكم كالعبد وله ما يبيده كماله ما يبيد عبده وشبه ذلك
الحديث كما في ابن ماجه عن جابر بن عبد الله ان رجلا جاء الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال ان لي مالا وولدا وان ابي يريد ان يمتاح مالي فقال انت ومالك

لايتك ويحتاج بالجيم اوله بعد مشاة بمعنى يستاصل فيحتمل قيل ان مقدار ما يحتاج
اليه ابوه ياتي على ماله كله فلم يذره صلى الله عليه وسلم في الامساك وفي رواية
ان رجلا اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه هرم فقال له هذا ابي يحتاج مالي
فقال الشيخ فقال بارسل الله ما هو الا ما انفق علي وعلى عياله ثم سكت هتة
ثم هبط جبريل فقال يا محمد سل الشيخ عن ابيات قلها في نفسه فقال له انشدنيها
فانشدتها فلما سمعها اخذ بتلايب الابن وقال انت ومالك لايتك وروي علي
وعلى اخيه والايات هن قوله

- * غدوتك مولودا وعلتك يافعا * تعل بما اجبي عليك وتنهل *
- * اذ اليلة نابتك بالشكولم ايت * لشكواك الا ساهرا اتململ *
- * كافي انا المطروق دونك بالذي * طوقت به دوني فعيني تهمل *
- * فلما بلغت السن والنمابة التي * اليها مدي ما كنت فيك او مل *
- * جعلت جزاءني غلطة وفضاضة * كانت انت المنعم المفضل *
- * فليتك اذ لم ترع حق ابوتي * فعلت كما الجار المجاور يفعل *
- * وواليتني حق الجوار ولم تكن * علي بمال دون مالك تبخل *
- * وسببتي باسم المفند رايه * وفي رايك التفنيد لو كنت تمقل *

ثم ظاهر الحديث برواياته ان مال الولد لايه حازه اولم يحزه وهو كذلك عند قوم
وقيل ليس لايه في الحكم ولا فيما بينه وبين الله ولولم يحزه الا ان احتاج ولم يجد
ما ينفق منه ويدل له اية ارث الاب من ولده السدس فلو كان له لم يرث بعض ما
تقر له لان الانسان لا يرث مال نفسه ولا بعض ماله وهو الصحيح عندي ويدل
له ايضا فرض النفقة للاب في مال ولده ووجوب العدة عليه ولو كان ماله لم يكن
الامر كذلك وفي الضياء انه ان اعتق الاب عبد ابنه كان حرا ولزمه العوض لابنه
وقال ايضا اجمعوا انه لا يكون حرا ولعله لا يكون حرا ان كان ولده بالغا ويكون
حرا ان كان طفلا لكن لا نسلم الاجماع الذي ذكره ولو في غير البالغ ويموز ان
يريد انه ان اعتقه مجانا لم يصح وان اعتقه في كفاية حتى او ان اعتقه بدق عتق
وان اعتقه بلا نزع لم يعتق وقالوا اذا وطئ جارية ابنه فعليه قيمتها وقيمة ولدها

ان ولدت له وفي الديوان وان استفاد الابن مالا تحت ابيه فادعى ابوه انه له فانه ان لم يعرف الابن انه حاز عن ابيه فان اباه يقعد فيما كان من المال بيد الابن واما ان حاز الابن فهو اولى بما في يده من المال وان استفاد مالا تحت ابيه ولم يعرف انه قد حاز عن ابيه فمات ابوه فلا يكون الابن اقعد من الورثة ومنهم من يقول ان مات الاب ولم يدع الى الابن شيئا فالابن اولى به من الورثة حاز الابن اولى يجوز وان عرف الابن انه حاز عن ابيه في حياته فلا يدرك الورثة شيئا مما كان في يده ومنهم من يقول كل ما كسب الابن بعد بلوغه فلا يدركه عليه الاب ولا الورثة فان كان الولد مشتركا بين الابوين فكل منهما في نصف ماله بمنزلة الاب في مال ابنه وان مات الابوان فورثة كل بمقامه وان اختلط ولدان بين رجلين فلا يصل واحد من الابوين الى ماله في الحكم وكذلك ورثة الابوين غير الابوين الخليطين لا يدركون عليها شيئا في الحكم فمن عرف له منها شيء في يده فهو له دون غيره وذكر عن الربيع انه لو احتاجت امرأة الى مال ولدها باعت منه واككت واكتست وهويتيم ولا تاكل على شبع ولما عقد ابي عبد الله مالا لاب من اكل ونزع وان لا ينزع ولدها منها ولو تزوجت وان تخرج به الى كل بلد له فيه اعمام واخوال وللرجل ما يبد ولده او عبده ولو اقرانه لقطة او حرام او كذا لم يحكم عليه بما قال وان صدقه عمل بتصديقه وله التصرف في ثلثهما وان كان حراما او لقطة وباع وعق العبد ضمنا عينه لا الفائدة وان اخذ الاب مالا عن ابنه وهو غني وفوته فات وقيل يدركه الابن بعد موت الاب قبل دين ابيه وقيل هو الاب ويستثنى الاب المشرك مع ولده المسلم فانه ليس له مال ولده الا انه ان احتاج اتفق عليه ما كوله ومشروبه ويسكنه ويستثنى الاب العبد فانه ليس له شيء في مال ولده الحر لانه لا يملك ولانه لو ملك منه شيئا لم يملكه منه سيده وحرم عليه ما اخذه منه وان انتزع الاب امة ولده وتسراها جاز ويسكره تسريها قبل الانتزاع واجاز ابو عبد الله عتق عبد ولده وبيعه ونحو ذلك وقيل لا يصح عتقه حتى يشهد ابي قبضته منه وان اعتق الاب حصه له في العبد المشترك بينه وبين ولده

استسعى الولد العبد بحصته لا ان اعتقه الاب كله ولا يجوز اقراره في مال ولده واخذت في تزويج اماء الولد واخذ صداقهن لنفسه وفي الاتفاق على عبده او امائه من مال ولده لان له ان يبيعهم الا سرية ان لم تكن له زوجة واختلفوا هل يملك الاب مال ولده بالاخذ اولا الا بالنزع وان نزع مال ولده عند مرض موته اذا اثقله حذر ان يرثه غيره لم يصح وقيل له ترع ما صار اليه من ابيه ولو نزع عند مرض موته حين اثقله ويؤخذ من يكون مال الولد لايه انه ان افلس لزم الاب قضاء الديون لانه كعبده الماذون وانه عامل قائم مقام الاب كوكيل والخراج بالضمان * والاحازة ان يعطي الاب لابنه شيئا من ماله * ويقبله الابن ويقبضه على المختار من ان هبة الاب لابنه تصح بالقبول والقبض فان لم يقبض لم تصح الاحازة الا عند من قال هبته تصح بالقبول وهبة الاحازة ان ابي الولد قبولها صح حكمها من الاحازة ولو لم يقبل ولم يقبض امتناعا من الاحازة ولا تصح بجزء من شيء لانه لا قبض في مشترك * او ما يبد له ولولباسه * ككشاشية ونعل وخاتم ان كان ما يبد له قد اخذه بدون ان يعطيه ابوه او اعطاه ابوه ليشتره به لا ليملكه واما ان اعطاه ليملكه فلا يصح ان يعيزه به الا ان نزع ولولباسه ثم احازه به لجواز رجوع الاب في هبته حتى انه لو احازه بشيء جازله الرجوع فيه ولكن لا تنفسخ الحيازة بالرجوع فيه فان حضر الابن او غاب وابي من قبول ما اعطاه ابوه على الاحازة او من قبضه مضت احازته ولا تعطل ارادة الاب في احازته فاذا غاب كتب اليه او ارسل اليه اني احزتك باعطاء ابيك ما لبست او بكذا مما حضر له فان ابي مضت عليه الاحازة ولم تعطل وذلك ان الاحازة ازاحة له عن نفسه فيكون له سعيه وعليه ما لزمه فلم يجوز يلزمه ما لزمه من ديون كما ان له ما كسب من مال ولا يلزمه اتصال به مع انه يريد الانفصال عما سعى لنفسه او عليه فعندي لا يصح احازة غائب بلا نائب عنه بل يبعث اليه كتابا او رسولا اني اعطيتك كذا ولو مما في يده واحزتك به عن نفسي وحينئذ ان امتنع من التلطف بالقبول او من القبض لما ليس في يده فانه تمضي عليه الاحازة قال ابو سدة اعني ابا عبد الله بن عمرو ومحمدا الظاهر انه ان غاب احدا ولاده واشهد

والاحازة ان يعطي
الاب لابنه شيئا من ماله
او ما يبد له ولولباسه

انه احازه عن نفسه بما في يده عد تلبسه بما في يده قبولاً ولو لم يعلم بالاحازة ولم
يعتقد القبول ولم يصرح به لان في ذلك تسوية بين اولاده لان هذا كهيئة والمهمة
تصح قبضها ما لم يرجع الواهب او يميت لان القبض فيها شرط تام لا شرط صحة
وقيل ان الاحازة تصح بلا اعطاء من الاب واما اعطاء الولد اباه فلا تتوقف عليه
الاحازة اجماعاً ولكن للاب في الحكم ان لا يميز ولده الا ان اعطاه ولده ما شاء
وتصح الاحازة بجزء من اصل عند من لا يشترط القبض وكذا بجزء من غير اصل
وقيل التغاية بينه وبين الجزء الشائع في الكل قبض وتجب العدالة فيما
احاز به الاب ولده بان يعطي الاخر مثله ولو لم يميز ولا لاثني نصفه ولو لم يميزها ويقول
اذا احازه بشيء احزتك به عن نفسي فلك ما سمعت من مال وان اقتصر على
قوله احزتك بك عن نفسي كفى ويتقدم الاعطاء على لفظ الاحازة وان اخرجاز
والاصل ان يكونا بمحل واحد واذا تقدم فليكن على الاحازة وتصح الاحازة
للكافل ادخل بالكاف المجنون ولا با مع بالغ عاقل من اخوته بهيمة واحدة
للبالغ العاقل والمجنون والا بله يهبها لهم مستوين فيها او متفاوتين لكون احدهم نفعه
اكثر من الاخر وانفاوت بينهم لا لموجب مضي ذلك على قول واثم بترك العدل وقيل
الامة عليه اي على كطفل اي على من معه من طفل ومجنون وابله وعلى نفسه
ويقبضها لنفسه ولم يقبل لا يشترط القبض ولا يقبل ويقبض لنفسه وحده
وان قبل لنفسه لم يصح له ذلك ولا سهمه ولا الاحازة لان ذلك القبول تعدية وعقد
مشمول على غير جائز اذ قبل لنفسه سهم غيره وقيل يصح سهمه ويبطل سهم غيره
ومضت احازته خاصة وبعد القبض يرد سهم الطفل ونحوه للاب يحفظه او يبقيه
عند نفسه ويحفظه او عند امين او من لا يخون وذلك بعد ان يقسمه بحضرة ابيه
او بحضرة الامام او القاضي او الجماعة او من توكل العشيرة او يوكله من ذكر من
الامام ومن بعده ان كانت الهبة في شيء شركهم فيه شيوئاً قابل للقسمة وان كانت
الهبة فيما لا يقبل القسمة عمل فيه من ذكرنا مع قابله ما يصالح وان وهب لكل منهم
شيئاً معيناً فانه يقبله كذلك ويحفظه من ذكرنا وكل البالغ العاقل الحاضر من
يقبل له ويقبض او امره او كان له خليفة يفعل ذلك عنه جاز ويوكل من ذكرنا

ويقول احزتك به عن
نفسك فلك ما سمعت
وتصح لك طفل مع بالغ
عاقل من اخوته بهيمة
واحدة ويقبل عليه ولي
نفسه لا وحده

او يلو من ذكرنا انساناً يقبل ويقبض لك طفل او يوكل او يامر ما مور ذلك البالغ
العاقل الحاضر او وكيله او خليفته ويشبه تلك المسئلة ما ذكره قومنا من انه ان اعطي
الاب اصلاً ولده الكبير حين تزوج ولولده الصغير فقبل الكبير وقبض صح له
والصغير وان لم يقبض حتى مات الاب جاز نصيب الكبير ورد نصيب الصغير
قال العاصي

* وينفذ النحول للصغير مع * اخيه في الشيع ان موت وقع *

وعلى بالغ ايضاً ان غاب
واجنبي ايضاً لمن ذكر
بإشهاد اب عليها بذلك

* ويقبل ويقبض البالغ العاقل الحاضر * على بالغ * عاقل * ايضاً ان
غاب * او على بالغ مجنون او اب له غائب او على طفل مطلقاً غائب وان قبل البالغ
الحاضر العاقل لنفسه اولا ولمن معه ثانياً او بالعكس او كان قد احيز لنفسه قبل
ثم قبل لهم او تاخرت احازته هو جاز والقبض تابع للقبول على ما مر من الخلاف
في شرطه ويعدل بالاحازة فلا يميز بعضها ويترك بعضها ان ارادوها جميعاً وان لم
يردها بعض او راي المصلحة في تركها لك طفل عمل بذلك ويأتي في اوائل كتاب
المهبات ما نصه ولا تصح لطفل من ابيه الا بخليفة او تعاق لبوغ وقيل تصح له
من غيره بدون ذلك وقيل ثبت له باحراز اب او وصي او وكيل من حاكم او
عتمسب ويأتي ان شاء الله في كتاب الفقات في باب العدة ما نصه ولا بد من
قبول بالغ من اب ومن خليفة لك طفل والا لم تصح لهم عطية وجوز للصغير
ومجنون مع بالغ بقبوله كما مر اه * ويقبل الهبة اجنبي ايضاً * ويقبضها لمن
ذكر * من كطفل وغائب * بإشهاد اب عليها * على الاحازة انها واقعة * بذلك *
المذكور من عطية على الاحازة بواسطة فلان ومن اجاز الاحازة بلا اعطاء فانه
يقول لا يحتاج الاب في احازة الطفل والمجنون والغائب والا بله الى ان يقوم لهم
احد بل يميزهم بالاسان ويشهد على ذلك ولا تنسخ الاحازة برجوع الاب
فيما اعطى فيها صح رجوعه فيه والاحازة باقية على حالها ولا يناف ما اعطي
لنائب المحاز من قريب او اجنبي وان اعطى في الاحازة مشتركاً او حلالاً وحرماً
لم تصح وقيل تصح بالمشترك فيكون شريكه شريكاً لابنه وان احازه باهو القاعد فيه
لا الاب لم تصح الاحازة وقد علمت ان بعضاً لا يشترط العطاء في الاحازة فيحاز

ولو بطلت العطية وانما تساهلوا في هبة الاحازة بان صحت له ولو غاب بواسطة
من ليس وكيل له ولا خليفة لانه لما جعل كعبد لايه جرى عليه حكمه بلا امر منه
ولا وكالة او خلافة مع انه مصلحة له وانه ربما امتنع الولد من ذلك وانه لما كان
اخذ مال الولد ترخيصا له تسويع ايضا في ازالته عن الاب فلو حضر الابن او
البت وامتنع من القبول لمبة الاحازة او من قبضها اشهد الاب على الهبة والاحازة
وما استفاد الولد من كربة * ليست ثوابا عما اعطى الولد من كسبه * او
ارث * دخل بالكاف كل ما ليس كسبا كهدية وصدقة وزكاة وانواع الكفارات
ودينار القراش وكربة المجهول يعطى منها ومال لا يعرف له رب يعطى منه وشاة
الاعضاء ونقطة اعطيت له واخذها كما حلت له وجميع ما يعطى الفقراء ودية ما
فعل بجسده وعقره وما اعطى محالة لما نيل من عرضه وغير ذلك من كل ما ليس
كسبا * فقد فيه بخاصته * ولا يثبت له غيره الا ببيان انه تولد من ذلك الذي
قد فيه * لا ابوه * هذا هو الصحيح فلورام ابوه ان يملك ذلك لم يملكه بلا
حاجة وقيل يملك الاب ذلك ان شاء الا الارث والصدقات والارث والعقار
والصحيح المعمول به انه لا يملك الصدقات ان لم يحتج وقيل يملك ذلك كله لظاهر
حديث انت ومالك لا يملك * اذا قد الولد في شيء وكان له * لا يكون *
اشي اي اعطاه * احازة ولو كانت الهبة له من ابيه * ان كانت على غير
الاحازة * لا عليها حتى يقر * الاب * بها * اي بالاحازة بالهبة التي وهبها
لابنه * قيل ان اشترك الابن * والبت في مسائل الباب كلها كالابن * مع
ايه اصلا * اراد بالاصل ما ينمو ويستقل ولو تجر فشمم العروض والاصول
* بارث * اي او بغير ارث مما يقعد فيه الابن سواء ملك الاب نصيب نفسه
بالوجه الذي ملك الابن نصيبه ام بغيره * فاستفادا * اي حصلت الفائدة بين
ايديهما * فادعى الابن * ان الفائدة من ذلك الاصل المشترك و * ان تكون
الفائدة * بينهما * على الانصاء * التي لما * فيه * في الاصل وانكر الاب
ان تكون الفائدة من الاصل فادعى انها كلها له او مات ولا بيان للابن * فانه
اعلم * بانهما كغيرهما * ان كانا * عند الله * كغيرهما * فتكون الفائدة بينهما

وما استفاد الولد من كربة
او ارث فقد فيه بخاصته لا
ابوه ولا يكون احازة ولو
كانت الهبة له من ابيه لا
عليها حتى يقر بها قيل ان
اشترك الابن مع ابيه اصلا
بارث فاستفادا فادعى
الابن ان تكون الفائدة
على الانصاء فيه فانه اعلم
ان كانا كغيرهما

على قدر المال وان بكسر الهبة شرطية وجوابها اغنى عنه قوله فانه اعلم ويجوز ان
تكون مفتوحة مخفية لم تنصل بقدر مثلا فتقدر الباء او لا تقدر وعدم الفصل
قليل حيث امكن لا يقاس عليه على الصحيح ويجوز ان تكون مكسورة نافية على
القول بانها تكون نافية ولو بدرن الا ويقدر الاستفهام قبلها اي هل ليست كغيرها
وهذان الوجهان سائقان في قول الفقهاء ان كان كذا ام لا واذا قلنا نافية كانت
لانافية للثني ويجوز في العبارتين الكسر على التخفيف ولم تكن لام الفرق لعدم
اللبس ويقدر الاستفهام قبلها فاذا لم تكن ان على تقدير قدر عامل من مادة علم
لان اعلم اسم تفضيل واسم التفضيل على الصحيح لا ينصب المفعول بلا واسطة
الجاري فانه عالم ان كان كذا وقد يقال انه خارج عن معنى التفضيل لانه لا علم
للمخلوق بالغيب فينصب المفعول اي فانه عالم والمنعول المصدر من الخبر اذا فتمت
والجملة اذا كسرت وعليه فالمعلق الاستفهام وهذه العبارة لم اطاع عليها في كلام
العرب ولا في شعرها ومعنى ذلك الوقف هل يكونان كغيرهما في الاشتراك في
الفائدة وعندني انها كغيرهما في كون الفائدة على انصاءهما في الاصل كما يدل له
ثبوت نصيب له في الاصل واختصاصه به عن ابيه وان اقر الاب او كان بيان انها
من الاصل كانت بينهما على الاصل بلا اشكال وان كان للاب اصل اخر او مال
اخر فالفائدة له كلها الا ان اقر او بين الابن انها من الاصل فينبغي وما ذكرته
اول من قول ابي عبد الله محمد بن عمرو بن ابي ستة انهم وقفوا ولو تبين انها من
ذلك الاصل المشترك كانه اعتبر قوة الاب وان اشتركا اصلا فتعنى فيه ابنة فلا
ياخذ عندي الا غلة نصيبه من المشترك ولا ياخذ شيئا زائدا عليها في مقابلة
عناؤه لان كسبه لايه ولم يتمحض الكسب فضلا عن ان ياخذ الاب كله بل
خرجت الغلة مما هو شريك فيه * واحازة البنت * بالغة او غير بالغة عاقله او
غير عاقله حاضرة او غير حاضرة * تزويجها * تزويجا صحيحا سواء اعطاها او
اعطى عليها شيئا ام لا سواء قال لها احزك ام لا ولو قال لم احزك لانها قد
خرجت بذلك من تحت امره * واخراجها الى زوجها * وهو حاضر او الى بيت له
بملك او بغير ملك او بيت معد له او بيت ولو لايتها لاجل التزوج ولو غاب فان

واحازة البنت تزويجها
واخراجها الى زوجها

عقد عليها ولم يفرجها فليس ذلك باحازة وكذا ان عقد عليها واخرجها الى يث ليس لزوجها ولا بعد له ولا اخرجها لاجل زوجها ولكن توسعة هذا عندني وذكر الشيخ في كتاب الزكاة ان حيازة البنات ان تزوجن ويجلبن الى ازواجهن وهو ظاهر تعبير المصنف والشيخ بقولها واخراجها الى زوجها وعبارة المصنف تفيد الحصر بتعريف المسند اليه والمسند فكانه قال لا احازة للبنات الا بالتزويج فلو اعطاها شيئاً او لمن ينوب عنها واحازها به لم يكن احازة والذي عندي انها تحاز باي الوجهين اراد فان شاء احازها بالعطاء على حد مأمور في الابن وان شاء فبالتزويج ولو زوجها بعد ويحتمل ان يجعل احازة خبراً وتزويجاً مبتداً فيكون المعنى ماتزويجها واخراجها الى زوجها الا احازة فيفيد حصر تزويجها في الاحازة حصراً اضافياً لا حصر الاحازة في تزويجها ومن لم يشترط الاعطاء في احازة الابن اجاز احازة البنت باللفظ بلا تزويج ولا اعطاء ولا يكون تزويج الابن طفلاً او بالغاً احازة له ولا يكون خروج البنت بالسكنى الى دار بلا تزويج احازة واذا زوجت فظهر ان التزويج منفسخ من اصله فليس احازة وان صح فاحازة ولو طلقت او جرت او افدت او فارقت الزوج بوجه ما في المجلس ولو رجعت الى ابيها وان زوجها فاسكن زوجها معه في داره ولم يخرجها او كانت قبل في دار اخرى فزوجها فاسكن فيها معها زوجها او خرجت اليه فاحازة وان زوجها غيرها على ما يجوز له فاحازة ان جابت او جاء اليها زوجها وسكن معها واذا ادعى الاب ان هذا كسب ولده وادعى الولد انه هبة له او نحو ذلك مما لا يأخذه الاب فان كان للولد شيء يختص به فالقول قوله في هذا ايضاً والا فالقول قول الاب * فاذا كان الاب قاعداً فيما بيد اولاده في حياته ان لم يحزم * هذا الشرط يقيّد لقوله قاعداً وجواب اذا هو قوله * قعدت لهم * الاولاد * الشركة بعد موته * فيما هو للاب وفي كل ما كسبوا بعد موته او قبلة ولم يهبه لهم واما الاختص به احدهم في حياة ابيه من هبة وان من ابيه وارث او غير ذلك فهو يختص به بعد موته ويقاسم بعضهم بعضاً في غير ذلك في الحكم * ما لم تعرف لهم قسمة * بعد موته لاصل او عرض ولو قل * وان لقرصة * اي رغيف والمراد القسمة

فاذا كان الاب قاعداً فيما بيد اولاده في حياته ان لم يحزم قعدت لهم الشركة بعد موته ما لم تعرف لهم قسمة وان لقرصة

الشرعية على طريق سهام الارث اما على غير ذلك او ان لم يعطوا الام مثلاً من ثلث القرصة واعطوا من لا ارث له منها كعبد وحاضر من غير الورثة وان اقتسموا ولو قليلاً كالقرصة فكل من سعى شيئاً فهو له وكل ما يبد واحد فهو له الا ان تبين انه من المشترك قال الشيخ لانه يمكن ان تكون تلك القائدة من حصته تلك وظاهره انه لو اكلها في موضعه او اخرجها من ملكه بلا عوض او افسدها حتى لا تسوى شيئاً او اتلفها بوجه لكن ما يبد به ذلك مشتركاً وما يبد اخوته لهم الا ان تبين انه من المشترك لا ان فملوا بحصصهم ما فعل فالشركة قاعدة لهم وان فملوا هم او بعضهم ذلك بعد الذهاب عن الموضع بشهادة الشهود او صحت الشهادة ببقاءها فالشركة قاعدة ومن اقران ما يبد من غير حصته فما يبده شركة ولا يدركون عليه ان يبين لهم من اين جاء او باي وجه استفاده ان انكر ان يكون من غير المشترك اذا اقتسموا شيئاً وغاب بحصته ولم يوجد ما يجعل قسمة كلاً قسمة واذا صح له شيء وامتاز به في حياة ابيه وقعد في متروك ابيه فما ادعاه انه مما اختص به فليبين عليه والا فاشترك وان قلت ما مراد الشيخ بالامكان الامكان الذي تجري به العادة او مطلق الامكان قلت ظاهره مطلق الامكان حتى لو اقتسموا قرصة تسوى فلساً وادعى بعد ذلك انه ملك مائة دينار فهي له ما لم يبينوا انها من المشترك لانه عاين بذلك بعد تعميمه وتمثيله بالقرصة والذي عندي في اتباع كلامه انه ينظر الى الامكان العادي فيعتبر السعر وطول المدة بعد قسمة ذلك الشيء فلا يقبل ما يخرج عنها لاي بيان كعشرة دنانير بعد قسمة قرص بيوم او يومين او ثلاثة او نحو ذلك واما التحقيق الظابط عندي فاسقاط العملة من اصلها فيعتبر انه اذا اقتسموا فكل ما سعى احدهم فهو له ولو اكل حصته مثلاً في موضعه ان تبين وان ادعى بلا بيان فلا يقبل الا ان يبين ان ما يبد من كذا ما هو غير مشترك قال ابو زكرياء اذ اقسم لهم ابوهم الاصل فاستفادوا قعد في الاصل والقائدة ابوهم وان مات فهم في ذلك كله شركاء الا ان وهب لهم ذلك وان مات احدهم فالقاعده فيما ترك ابوه لا ورثته وان وهب تسمية في اصله لهم فمات قبل ان يقسموا فبعد الورثة فلا تجزى به الشهادة اي ولا سيما الخبر لانه لم يقبض

قبل حصول المبة ونحوها فهو بينهم ولو كسبه في حياته ابيه سواء حصلت المبة ونحوها بعد ذلك او لم تحصل راسا ولكن ان تقدمت المبة او نحوها عن الكسب ولو في حياة ابيه ثم لم يحصل له الكسب الا وقد ذهبت عنه المبة ونحوها ولم يبق هي ولا ثمنها ولا قيمتها ولا عوضها ولا غلتها فهم في كسبه شركاء وانما لم نجعل من لبيان ما للثة الفائدة في ذلك لان المبة والارث ونحوها معلوم انه قاعد فيهم دونهم ولانه لا يمكن من المشترك المتكلم فيه فلا يناسبه قوله ما لم يعرف انه من المشترك ولانه يلزم عليه ان يكون متقدما من اخرا بال واحد وهو غير ممكن لان المستفاد المبين بنحو المبة والارث قد قيده بقوله بعد موت ابيه فلا يمكن وصفه بالتقدم في حياة ابيه المذكور في قوله ولو تقدم في حياته * وما استفاد شركاءه فهو وهم * اي اخوته * فيه سواء * يعني انهم مشتركون فيه وكذا سائر الورثة واختص بما قصد فيه * وان خلط * بالبهاء للمفعول وهو الكاف في قوله * كالمبة * سواء خلطه مالكة او شريكه او غيرها اي وان خلط مثل المبة ولو من الاب او الارث او نحوها مما يقصد فيه الولد * مع المشترك * بان حصل لكل منهم مبة او ارث او نحوها فنلظ منهم كل او بعض سهمه او بعض سهم بعضهم وكل سهم البعض الاخر سواء اتفقت السهام في انها مبة او ارث او نحو ذلك او بعضها ارث وبعضها مبة او نحو ذلك * نزلوا في المقاد * اي الذي افادهم الله * بعده * اي بعد الخلط * على رؤوس اموالهم * وهي المال المشترك والخلوط * فياخذ كل ماناب حصته منه * اي من المقاد اي ياخذ من المقاد ماناب حصته في المشترك وياخذ الذي ارخل مثل المبة * وماناب * اي والفائدة التي توبه * من المدخل * الخلو والحاصل انه ياخذ كل منهم من المدة ما يقابل حصته الاشتراكيا وما يقابل صحته الخاطية فلو كان معهم ورثة اخرون خلطوا فيهم كذلك معهم وان لم يخلطوا شيئا ولم يخلط بعض الاخوة فن لم يخلط فله حصته من المشترك وما ينوبها من الفائدة ومن خلط فله حصته من المشترك وما ينوبها وما خلط له وما ينوب ما خلط له سواء كان الخلط في حياة الاب واستفادوا بعدها او كان الخلط والاستفادة بعدها او كان الخلط والاستفادة في حياته * ولا تنسخ *

وما استفاد شركاءه فهو وهم
فيه سواء وان خلط
كالمبة مع مشترك نزلوا
في المقاد بعده على رؤوس
اموالهم فياخذ كل ماناب
حصته منه وماناب من
المدخل ولا تنسخ

الشركة التي تثبت لهم بغير اختيارهم * بداخل * لهم من نحو ارث او مبة او دية * وان خرج عن اخوته الى ما ورث * من غير ابيه * او وهب له * او اخذه في دية او ارث او غير ذلك مما يقعد فيه او الى ما هو عوض ذلك او قيمته او بدله او امتحصل منه بحسب الامكان * فقعد فيه * ولا شركة لهم فيه اذ لو كانت لهم او لبعضهم فيه شركة لكان ممن لم يخرج اليه * وخلفهم في المشترك قعدوا فيما سعوا دونه * وقسموه بينهم ولا حصه له فيه الا ما تبين انه من المشترك او غلته وله حصته في نفس المشترك * وقعد فيما سعى * وان خرجوا كلهم كذلك فلكل واحد ما سعى وكذا ان خرج متعدد وان خرج اثنان فصاعدا الى مشترك لما لم يشترك فيه معهما غيرها قعدا فيما سعيهما وقعدوا فيما سعى وان خرج بعض الى ما ورث البعض الاخر او وهب له او ثبت له وحده وقد خرج اليه الوارث له او او وحب هوله او نحو ذلك فالقاعد له كل ما سعى بعد خروجه والذي خرج معه يشاركه اخوانه الباقون في المشترك ويشاركهم * وان خرج واحد منهم الى منزل اخر بكرة او عارية * او بغصب او سرقة او نحو ذلك حال كون المنزل غير ملك له * لا ملكا له فتزوج فيه * او لم يتزوج * وسعى وسعوا * هم ولو في اصل الارث وكذا لو سعى بعض دون بعض * فهم في الكل * من سعيه وسعيهم * سواء على اصلهم الاول حتى يصح لاحدهم دخول مالا يدرك فيه شركاءه مما مر * من مبة ولو من ابيه او ارث او نحو ذلك مما ليس كسبا يبدنه على ما مر فان الكاف في قوله وما استفاد الولد من مبة او ارث تشمل كل ما ليس كسبا حتى الكنز ولذا قال * ولو كنزا * فانه لمن وجده من الشركاء غير المتفاوضين وفي المتفاوضين خلاف * فما سعى بعد * اي بعد صحة مال لاحدهم مما لا يدرك فيه الشركاء كالمبة * فله دونهم لان له اصل مال * ويشاركهم في سعيهم وفي المشترك وكل من دخله مال يختص به منهم فهو كذلك ثم رايته ذكر ذلك حيث قال * وما سعوا فهو وهم فيه سواء لانه معهم في المشترك * له ما افيد وفائده لا اختصاصه به وشاركهم لضعف خروجه لانه لم يخرج الى ملكه فكانه معهم فلو خرج عنه لكان لهم ايضا ما سعوا كماله ما سعى وان خرج احدهم الى منزل اخر

بداخل وان خرج عن
اخوته الى ما ورث او وحب
له فقعد فيه وخلفهم في
المشارك قعدوا فيما سعوا
دونه وقعد فيما سعى وان
خرج واحد منهم الى منزل
اخر بكرة او عارية لا
ملكا له فتزوج فيه وسعى
وسعوا فهم في الكل سواء
على اصلهم الاول حتى
يصح لاحدهم دخول مالا
يدرك فيه شركاءه مما مر
ولو كنزا فانه لمن وجده
دونه لان له اصل مال
وما سعوا فهو وهم فيه سواء
لانه معهم في المشترك

ملكاه فله ما سعى ولهم ما سعى ايضا * ويترد هذا في الورثة وان غير اولاد *
 سواء كانوا مع الاولاد او وحدهم فمن مات وترك اما زوجة واخنا او غير ذلك من
 الورثة ولهم مال اخر فمن سعى منهم شيئا فهو له ولو لم يخرجوا عن المشترك وان
 لم يكن لهم مال فما سعى فيهم على حساب ميراثهم وان لم يترك لهم شيئا فكل ما سعى
 واحد فهو له وان ترك مالا وخرج بعضهم عنه الى ماله وقعد بعض فلكل ما سعى
 وان ترك واقتسموا ولو قليلا فلكل ما سعى من خرج الي غيره * فكم لم يخرج
 وان ادخلوا مالا في المشترك فالفائدة بحسب مال كل واحد وان ادعى احدهم شراء
 شيء لنفسه لم يثبت له وكان لكل ولو صح وان اشهد حين الشراء او قبل انه يشتري
 فلان فلان ان اقر بعد وهكذا ما يمكن من سائر مسائل الباب حكم الورثة
 حكم الاولاد فيها وحدهم او مع الاولاد وقد ذكر بعض ذلك في قوله * فصل *
 لا يتكرر هذا الفصل وما قبله مع ما يأتي في باب الاحياء وغيره من كتاب الاحكام
 لان ما هنا غالبه في القعود وعدمه في غير الاصول وما هنالك في القعود في الاصول
 * لا تعد شركة بين ورثة ان خرج احدهم الى ماله خاد * اي الى ماله خاصة
 * وخلفهم في المشترك * الا الخلفين في المشترك فان الشركة قاعدة لهم فيما
 سعى * ولا يدرك * شيئا * فيما سعى بعد خروجه في المشترك * متعلق بقوله
 سعى او متعلق بمحذوف حال من واو سعى * واستخص ايضا * اسى * وما ذكره
 من انه لا يدرك فيما سعى بعد خروجه في المشترك ثابت جارعا لو لم يحجر
 * ولو حجر عليهم ان لا ياكلوا غلة الاصل الا ما بين عليه انه من غلة المشترك *
 التي قبل موت المورث او قبل خروجه عن ذلك الاصل وقوله الا ما بين عليه بالبناء
 للمفعول عائد الى قوله ولا يدرك الى قوله استخص * ان امكن ادراك حقيقته *
 اي حقيقة ما هو من غلة المشترك * لتعذره * اي لتعذر ادراك حقيقته فان ادراك
 ان هذا بعض الغلة او متولد منها بالبيع او بالايال او العوض او المثل متعسر في
 حق من خرج عن الاصل وترك فيه من يتصرف اولا يتصرف لا مكان ان يكون
 من غير المشترك * بل هو ممتنع * اي غير ممكن تبادرا او عادة * لا * ممتنع * عقلا *
 فانه ممكن عقلا * وكذا ان خرجت اخت * بعد موت الاب وكذا قبله كما يأتي قريبا

ويترد هذا في الورثة
 وان غير اولاد
 * فصل *
 لا تعد شركة بين ورثة
 ان خرج احدهم الى ماله
 خاصة وخلفهم في المشترك
 ولا يدرك فيما سعى بعد
 خروجه في المشترك
 واستخص ايضا ما سعى ولو
 حجر عليهم ان لا ياكلوا
 غلة الاصل الا ما بين عليه
 انه من غلة المشترك ان
 امكن ادراك حقيقته لتعذره
 بل هو ممتنع لا عقلا وكذا
 ان خرجت اخت

في كلامه * عن اخوتها بنكاح * الى زوجها او الى غير زوجها مما ليس مشتركا
 * ثم اذا قسموا * او ارادوا القسمة او قبل القسمة وارادتها * ادعت سهمها في
 حيوان وعروض * ودانير ودراهم * لم يكن لها * سهمها * الا في الاصل و *
 العرض * المعروف * بالاقرار او بالبين * من تركه الميت * اي نفسه منها او
 قيمته او بدله او نحو ذلك * في الحكم * متعلق بقوله لم يكن واما فيما بينهم
 وبين الله فتدرك في كل ما كان بنفسه او بدله مثلا من تركه الميت * فلا تدرك في
 سهمهم بعد خروجها * بالنكاح متعلق بسعيهم * وموت ايها * ولو رجعت اليهم
 بفرقة زوجها او بلا فرقة لان الشركة غير قاعدة لهم ان تزوجت وخرجت قال
 ابو اكره ان تزوجت فاقسموا فزوجت واتبعت كلا بسهمها واتبعت به احدهم دون
 الاخره اسفاد كل فله وكذا ان لم يقتسموا لا تدرك فيما استفادوا بعد تزوجها الا ما علم
 انه من ذلك الاصل اي الا ما علم انه من نفس اصل ايها او من غلته وكذا ما علم
 انه من تركته او قيمة تركته او غلته * ولا يدركون * شيئا * فيما سعت *
 فلو تزوجت ولم تخرج لا دركت وادركوا وكل ما تبين انه من غلة الاصل او اقروا
 به فلمن غاب عنه سهمه فيه ذكرا وانثى وما اخفوه او لم يقرؤا به ولا بيان فسهم
 الخارج عنهم فيه ومثل الاخت سائر الوارثات اذا خرجن بالتزوج على حدة امر
 في الاخت * وتذك فيما كان قبل الخروج * الى زوجها او الى غيره بعد التزوج
 من غير المشترك وكذا كل وارثة تدرك فيما كان قبل الخروج الى الزوج او الى موضع
 غير مشترك بعد التزوج وكذا كل خارج من الورثة ذكرا وانثى الى ما ليس
 مشتركا بينهم * ولو ضموه * اي الكائن * بعده * اي بعد الخروج * كان
 حرثا قبالا * اي سابقا اي قبل الخروج * وحصدوا بعدا * اي زمانا من اخر اي بعد
 الخروج ولو كان الخروج قبل الادراك او قبل ان ينبت وكان تنمر النخل او غيره
 قبل خروجها ولو لم تؤثر الا بعد خروجها * ان عرف الحب * المحصود او القائم وكذا
 البذر من مال ابنتها فلو ادعوا انه من غيره كان لهم وخلفوا * بعينه وقام * او
 اقروا به او كان عليه بيان او اقروا او كان بيان ان هذه قيمته او هذا ثمنه او بدله
 او متولد عنه بوجه ما * وكذا ان خرجت * هي بالتزويج او باحازة غير التزويج

عن اخوتها بنكاح ثم
 اذا قسموا ادعت سهمها
 في حيوان وعروض لم يكن
 لها الا في الاصل والمعروف
 من تركه الميت في الحكم
 فلا تدرك في سعيهم بعد
 خروجها وموت ايها ولا
 يدركون فيما سعت وتذكر
 فيما كان قبل الخروج ولو
 ضموه بعده كان حرثا
 قبالا وحصدوا بعدا ان عرف
 الحب بعينه وقام وكذا ان
 خرجت

﴿ في حياة أبيها أدركت فيما عرف من متروكه ﴾ أو من نحو ثمنه كذا أقول ويأتي ما ذكره المصنف في باب الأحياء من كتاب الموارث أن شاء الله تعالى وكذا أن خرج أحد الورثة من أخوتها بالأحازة أو خرج غيرهم من الورثة إلى غير المشترك تكلم هنا على القعود بالشركة في الفائدة وتكلم في كتاب الأحكام على القعود في الأصل بالحياة كيف ثبت الأصل لعامره ومتى ثبت له وسبق كلام في كتاب النكاح في بعض أبواب الصداق في آخر قوله باب أن تزوج وأصدق خلف النخ ونصه وصح أصدق رجل نصف ماله في الأصل إلا فداناً معيناً وإن أشهدت على أصدقائه أياها نصف ذلك وحكم لها به فبند القسمة قال اني استفتت فدان كذا بعد الأصدقاء فعليه نفقة أو خبر الأمناء أن كان له والا فلا يمين له عليها وكذا أن اقتسمت اخت مع أخيها وقال استفتت كذا بعد موت والدنا وإن ادعاهما بعد خروجها إلى زوج وادعت قبلته فقبل البيان عليه وقبل عليها اه وإذا عرفت الشركة وثبتت ﴿ فكل ما جعله واحد ممن قعدت لهم الشركة من المال أو أخذه من دين في نفقة خاصة ﴾ دنيوياً أو أخروياً أو مباحاً كالزوج والتسري وأما تسري المتفاوضين فقد مر وتصويره هنا أن يأخذ لنفسه مالا ويشترى به أمة لنفسه ويتسراها أو يتدأين كذلك أو مندوباً أو واجباً كحج أو مكروهاً أو محرماً كزنى بمال أو في نفع غيره ولو كان لا يرجع إليه ثواب أو كان ذلك اتلافاً بلا نفع وخلص ذلك الدين من المشترك أي أفضه من مالك ولو لم يقض من المشترك ﴿ أدرك عليه شركاه حصصهم إذا قسموا ﴾ أو أرادوا القسمة أو قبل ذلك فإن أعطاهم من مال اختص به فإنه يعتبر قسمة ما صرفه من المال فيعطى كلا ما ينوبه وإن أعطاهم من المشترك قبل قسمته فإن كلا يأخذ من المشترك مثل ما صرف أو قيمته وإن صرف ذلك في نفعه ونفع المشترك أدركوا عليه حصصهم كذلك فيما في نفعه فقط وإذا أخذ شيئاً وبقي عينه فلمهم أن يستردوا ما بقي وإن تلف شيء أو تبدل بثمن أو تبدل بالقيمة أو المثل لذلك الشيء ﴿ وماتدوين به ﴾ أي دأين به أحدهم للمال المشترك أو ﴿ لحوائجهم فقد لزمتهم ﴾ ولزمتهم خسارته أن خسروا قبل قوله ﴿ أي قول الذي دأين به ﴾ إياه أي ما

في حياة أبيها أدركت فيما عرف من متروكه فكل ما جعله واحد ممن قعدت لهم الشركة من المال أو أخذه من دين في نفقة خاصة أدرك عليه شركاه حصصهم إذا قسموا وماتدوين به لحوائجهم فقد لزمتهم وقبل قوله أنه

دأين به ﴿ لها ﴾ أي لحوائجهم أو أنه للمشارك ﴿ أن تبين ﴾ الدين بأقرارهم أو بالشهادة ﴿ لا أقراره به ﴾ بالدين أن أخذه للمشارك أو لحوائجهم ولم يثبت الدين بأقرارهم ولا بالشهادة بل أقر به أقراراً فإنه إذا كان يلزمه وحده ولا يخلصه من المشترك ولا يدرك عليهم شيئاً وذلك لأنه أقرار على غيره وهم شركاء وعلى نفسه لا على نفسه فقط ﴿ وزالت شركتهم ان فسخت قسمتهم ﴾ مثل أن يتفقوا على فسخا ويخطوا على قول أو بزيادة أو نقص في صفتها أو أن يدخلوا في قسمتهم مالم يملكوه أو كان ملكاً لبعضهم فقط أو محرماً أو مجهولاً أو غير ذلك مما تبطل به القسمة فإذا كان ذلك فما استفاء واحد منهم فهو له وإن قلت مسئلة ادخالهم في التسمية مالم يملكوه تكون كمسئلة ظهور وارث بعد القسمة قلت ليست مثلاً لأن مسئلة ادخالهم مالم يملكوه أو أعطوا فيها لكل شريك سهمه وزيادة في مال الغير أو من المشترك في مقابلة مال الغير فهي في نفسها جائزة لولا ظهور مال الغير وقد تقرر الخلاف في بيع المشتعل على مال الغير فأنبته بعض وأبطل مال الغير كما مر بأقواله في محله والقسمة كالبيع فإنها ولولم تثبت فيها هذه الأقوال فلا أقل من أن يقال قسمة منفسخة وبديل لمذا تسمية الشيخ لها في أحكام القسمة قسمة منفسخة وهكذا ظهر لي أولاً ويحتمل أن يكون حكمها حكم مسئلة ظهور وارث بعد القسمة وبديل له قول الشيخ أن انمرق أن الانفساخ الداخل على القسمة من جهة الغير مما زادوا أو نقصوا في صفاتها ليس بمنزلة قسمة مال الغير يعني مال الوارث الذي ظهر إذا لا يستحق اسم قسمة وأما قسمة حصلت زيادة أو نقص في صفاتها فإنها استحققت اسم قسمة منفسخة اه بإيضاح فتراه قال ليس بمنزلة قسمة مال الغير وعلى هذا الاحتمال يقال سمي الشيخ قسمة ما أدخل فيه مال غير مملوك لهم قسمة منفسخة تسامحاً أو نظراً لاعتقاد القاسمين أو ادعائهم والأصل أن لا تسمى قسمة أو أراد أنها باطلة أي من أصلها فلا يشك بأن قسمة الغرر باطلة لأنها بطلت بطرؤ الغرر لأن المال فيها مالم أحدثوا فيه غرراً حين القسمة ويقال أيضاً إجابة عما ذكرنا من التمثيل ببيع المشترك أنه إذا اعتبر مثله أيضاً موجود في قسمة ظهر وارث بعدها فيلزم على قياس ذلك ثبوت كل سعي

لها أن تبين لا أقراره به وزالت شركتهم ان فسخت قسمتهم

لساميه لان قسمة سهم الوارث كبيع المشترك اذ قسموا مائيس لهم بل لوارث
 اخر مع انه ليس كذلك وعلى الاحتمال الاخير لا يختص السامي بما سمي
 في مسئلة ادخال مائيس ملكا لهم ثم ذكرت ان الاحتمالين قولان في اصول الفقه
 في العقدة او العادة اذا صاحبها خلل من اول امرها مع صحتها لولا الشرع هل
 ينطلق عليها اسم تلك العقدة كبيع او العادة كالعقارة قولان * وان خرج
 معهم وارث لم يعرفوا به فهم عليها * اي على الشركة * وفسدت قسمة سهمهم *
 فكل ماسى واحد فهو بينهم كمالهم قبل القسمة والفرق بين هذا وما قبله ان
 ظهور الشريك يصير به القسمة كان لم تكن بخلاف ظهور ما تفسخ به غير
 ظهور الشريك فانه لا يستحق اسم قسمة * ويتواخذ * اي يتجارب * شركاء *
 اي شركاء كانوا لئلا يدخل الضرر على اموالهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام * على جذاذ * لوقته لا على التقديم والتاخير
 الا للضرورة كخوف من عدو وكذا ما بعد هذا * او حصاد * اي جناية الثمار
 فاذا اراد احدهم الجناية وغيره الابقاء الى وقت الجذاذ فيقطعوا بمرة فالقول قول
 مريد ان يجنوا فيجنوا كالعادة فيقسموا حتى ياتي او ان الجذاذ فان بقي شيء
 جذوه وقسموه * وحرث * اي حرث ارض الحرث والارض التي بين الشجر
 او بين النخل او بين الشجر والنخل فيحرقها او يعطوها من يحرقها لهم باجرة او
 يحرقها لنفسه بجزء لهم من ثمارها او بعوض وقول الشيخ او حرثها اي الاشجار
 هو على حذف مضاف اي حرث ارض الاشجار وتشمل الاشجار النخل او اراد
 حرث الارض قسمي الارض بضمير الاشجار للعلاقة الجوار او الحول وتدخل
 ارض الحرث ولو لم تعد للحرث بالاولى لانه اذا كانوا يحرق بعض بعضا على حرث
 ارض فيها اشجار مع ما قد يحصل من مضر الشجر بنحو السكة والدواب فالولى
 ان يتجاربوا على حرث ارض ليس فيها شجر وانما تجاربوا على حرث الارض لانها
 لانفع فيها معتبر بالذات حينئذ غير حرثها اذ لم تقع حينئذ للبناء مثلا فحرثها تحصيل
 لفائدتها المقصودة منها بالذات لازية على تحصيلها * وتذكير * وبناء مذهبهم * وسد
 متلم * في الدار والبيت والجان * وجسر * سور الجنان اي وتحصيل جسر تام محتاج

ان خرج معهم وارث لم
 يعرفوا به فهم عليها افسدت
 وقسمتهم وتواخذ شركاء
 على جذاذ او حصاد وحرث
 وتذكير او بناء مذهبهم
 وسد متلم وجسر

اليه بان ينوه ان لم يوجد او وجد وانهدم ويسدوا ثلثه ان ثلث * وعلى كل ما يصلح
 المال مما لولاه لفسد * المال اوتره او ضعف ونقص او تضرر داخله لولم يصلح
 كتنقية الشجر وتعميده على الركائز ان خيف تكسر او وقوعه وكندوير على النخلة
 الضعيفة الاسفل ببناء ملتصق بها او على النخلة او موضع ضعيف فيها او لتسقى فيه
 ولعل هذا التدوير هو مراد الشيخ بالميدة * لا على احداث مالم يكن * لانه
 زيادة ولا اجبار على انماء وتجرب * ولو صلاحا كغرس وبناء * لالم يتقدم
 * وحفر * لالم يجزى زيادة حفر لما حفر مستغنى عنها كحفر زقاق اسفل البئر
 * واعلاء * اي زيادة على بناء تقدم مستغنى عنها عادة في ذلك المحل وفي
 الديوان يجبر الحاكم من ابى من اشركاء من كس نهر او عين او ساقية او مصل
 او اصلاح ما فسد كله او بعضه وياخذ خايفة غائب او طفل او مجنون او غيرهم
 على ذلك وياخذ الخليفة من مال من استغنى عليه من نحو غائب او طفل او مجنون
 فيصالح به منابه وان لم يكن لهم خلافت جماعها الحاكم او الجماعة وان لم يكن لهم مال
 باع الخايفة من مهامهم ما يصلح به ما يتوبهم من الفساد وان اراد بعض الشركاء
 احداث مالم يكن كتمسيع وتضييق وابى بعض فلا يجبر وقيل ان راي الحاكم
 او الجماعة ذلك اصلح جبروا من ابى وشرط هذا القول ان لا يكون مجهولا اي
 مظلونا لان الحاكم لا يجبر احدا الا على معلوم والحاكم او الجماعة يجبرون غيرهم ولو
 كان لهم نصيب فيما يجبرونه عليه ويجبر بعضهم بعضا وسواء في اجبار الشريك
 حدث الفساد بقدر ما دخل ملكه او قبل اه ومن الفساد الذي يتواخذون على
 اصلاحه مداواة الحيوان والعبيد من جنون وغيره وفي الديوان لا يتواخذوا على
 غرس او احداث مطامر او غير ان او ابار او زيادة حفر لم يكن او على احداث بناء
 او زيادة على ما كان ويتأخذون على ما يحتاج الى العمل من ابواب الدار والبيوت
 والقنول والمفاتيح واصلاح ما نهدم من الدور والبيوت وحيطان الاجنة وكس
 ما دفن منها ولا يتأخذون على نزع النجم من الاجنة ولا على جعل القنار وقيل
 يتأخذون على ذلك اذا كان اصلح ويتأخذون على جعل الحارس لا قصر ويمنعون من
 يخرج منه الكناس ان راوا ذلك يضروا ولا يتأخذون على ان يوسعوه او يضيقوه

وعلى كل ما يصلح المال ما
 لولاه لفسد لا على احداث
 مالم يكن ولو صلاحا
 كغرس وبناء وحفر
 واعلاء

او يرفعوا بناءه ليطول وقيل يوخذون على ذلك ويخرجون منه من خافوا من شره
او خافوا ان يدخل عليهم العدو ولو كان له فيه نصيب ولا يتأخذون على ما ذكرنا
كله في الارض وما اتصل بها في المشاع ويتأخذون الشركاء على نفقة عبيدهم
وكسوتهم وتزويجهم ونفقة الحيوان وسقيها وجزعها والقول قول من قال نحرز الحيوان
ونائبها بطعامها ولا نخرجها الى الفحص ومن قال نستخدم العبيد والحيوان والسفن
والاينة ونسكن الدور والبيوت وابى غيره وقفوا ذلك حتى يتفقوا وقيل كل ما استوره
لصناعة فالقول قول من قال نستخدمه لذلك وفي حذر النجم * ما نقول له بالبربرية
اسبحر واصله كل نبات لاساق له * خلاف * هل يتجاربون عليه لانه مضر مضره
كثيرة اولاً لقلة مضرته فاسبب الخلاف هل مضرته كثيرة او قليلة وفي الديوان
يتواخذون على نزع القصب والسمار ونحوها وكل مضره ان قدروا بانه نسهم واموالهم
وان لم يقدروا فلا يتواخذون وازافة الحفر للنجم للملايسة والمراد حفر لقاع النجم
* وان غاب بعضهم او امتنع * وهو حاضر * فاصلح الحاضر * ما فسد او مالا
بد من اصلاحه * ادرك * على الغائب والممتنع * ما تعنى * اي اجرة عناه
وعناء دابته وعبدته وخدمته * وما اتفق وان بقاء من غاصب * ولو حجرا عليه
الاصلاح او القداء اذ لا يصح حجره وفي الحجر وترك الاصلاح والقداء اذ خال
الضرر وهو محرم اي يدرك عليها ما ينوبها ويسقط عنها ما ينوبه يدرك عليها
في الحين ولا يجب عليه ان يمسك عن طلبهم حتى يقصدوا الانتفاع من ذلك
المشترك الا ان كانت عادة تجري انه لا يطلبهم ولا يدرك عليهم حتى ياتوا
للانتفاع * وهذا ان اشتركوا خاصاً معيناً * وفي اواخر وصايا الديوان وكل ما فعله
الشريك في ذلك المشترك يعنون في الشركة الخاصة فانه يدرك عليه عناه ما خلا
حصار الزرع وقيل يدرك عليه ذلك كله وما اعطى من الاجارات فانه يدرك
نصيبه وان استعمل عبيده او اطفاله في المشترك فانه يدرك عليه عناه هم ايضا قلت
وان لم يطلب شريكه بالعمل وهو حاضر لم يدرك عليه في الحكم عناه ولا ما صرف
من مال واما فيما بينه وبين الله فعليه ان يعطيه مثابه ان اظن انه لم يتبرع * واما
من قعدت لهم الشركة وهي العامة * لتصرف بينجو البيع والشراء كالاولاد بعد

وفي حذر النجم خلاف
وان غاب بعضهم او امتنع
فاصلح الحاضر ادرك ما
تعنى وما اتفق وان بقاء
من غاصب وهذا ان
اشتركوا خاصاً معيناً واما
من قعدت لهم الشركة
وهي العامة

ابهم ولو اختص كل او بعض بمال وكل متفاوضين وكل مشتركين عنا والمشاركين
شركة ابدان او شركة الذمم والضابط كل شركة عمت من حيث التصرف
بالبيع والشراء ونحوها ولو اختص احد بمال * فلا يتداركون فيها العناء *
ويتداركون ما صرفوا من اموالهم كسمن الجص واجرة قلع الحجر من الجبل واجرة
حملة واجرة المخصص واجرة الالة ولو عملوا هم بها * كما لا يتشاحون في النفقة
والكسوة * وقيل لا يدرك الشريك عناه ولو في مشترك خاص * ويعامل
احدهم * اي احد الشركاء الشركة العامة قيل او الشركة الخاصة كما هو نص
اختلافهم في مضي بيع المشترك فانه خلاف في الاصل والرض والشركة الخاصة
والعامة وليس كما قيل ان معنى قولهم نعل الشريك على الشريك جائز انما هو
في المتفاوضين وفيمن قعدت لهم الشركة في المنتقل اذ لم يقع الانكار * في
منتقل * وتقبل هبته منه وهديته وعاريته ونحو ذلك * ان لم يعرف انكار شريكه *
لانه لا تحمل الاموال بغير رضي ملا كما وان عرف بعد ذلك انه من قبل البيع او
في حينه انكر فانه يرد ما عمل شريكه ولو طال زمان * وان قعد زمانا * بعد علمه
بالبيع * ثم انكر البيع * او التصرف الذي تصرف مطلقاً * لم يجد حين لم ينكر
البيع عند العلم * وان ادعى انه لم يعلم فالقول قوله وعليه اليمين الا ان كان يشاهد
من اخذ ذلك من شريكه يتصرف فيه فلا يعذر في قوله انه لم يعلم وقيل فعل
الشريك ماض على شريكه ولو انكر حين علم * ويبيعون الاصل * كلهم لا يجوز
واحد او بعض كما يقع الاجزاء في المنتقل فلا يصح البيع الا ان باعوا كلهم
* وان باعهم * بان يأمروا غيرهم او يأمروا بعضهم بعضاً او يبيع بعض بنفسه وبعض
بواسطة غيره ممن ليس منهم وقيل ان باع احدهم الاصل مضي بيعه عليهم ولو بلا
امر منهم ولا اجازة ولو انكروا بعد البيع الا ان انكروا قبل وقوعه * ولا يعامل
احدهم في خاص من المشترك الخاص * اصلاً او عرضاً ولا في جملة المشترك الخاص
* الا برضى شركاءه * فان وقع فانكر وبطل ذلك وقيل بمضي * ولا يعامل *
احدهم * دونهم * اشتركوا شركة خاصة لا عامة بدليل ما تقدم انه يعامل في
المنتقل فان جعل في الحل من حاله لم يكن في حل الا من سهمه وقيل لا ينحل من سهمه الا

فلا يتداركون فيها العناء
كما لا يتشاحون في النفقة
والكسوة ويعامل احدهم
في منتقل ان لم يعرف انكار
شريكه وان قعد زمانا ثم
انكر البيع لم يجد حين لم
ينكر البيع عند العلم
ويبيعون الاصل وان باعهم
ولا يعامل احدهم في
خاص من المشترك الخاص
الا برضى شركاءه ولا
يعامل دونهم

ان جدد له الحل في سهمه وحده لانه خلط الحل الصحيح مع الحل الذي هو فاسد لم يوزن له فيه **﴿وجازان كان اميناً﴾** اي متولى واجيز كل من يصدقه اذا علمه انه يضمن عنه في ازمه ان يودي الى شركاه حصصهم من ماله كما قال بعد وضمن **﴿والامين﴾** هو حجة في **﴿نزع﴾** التباعات **﴿وقيل كذا﴾** كل من يصدق اذا قال يضمن عنه فمن قال له الامين تحملت ذلك تباعة كذا اخلص اعنك او احال لك فيها فقد برى وكذا من اعطى اميناً شيئاً يوصله الي من له عليه حق **﴿وضمن﴾** الامين او المصدق ما نزع من تباعة لمن هي له فيعطي لصاحب الحق من ماله او يحال له عن المنزوع عنه وسواء في ذلك كله تباعات الخالق او المخلوق مثل ان يقول الامين اعطى عنك الفقراء ما لزمك لهم من مال لا يعرف له رب او يعطيه من عليه الحق ما لا يعطيه او يعطيه حقوقاً يفرقها ويعطيها واحداً زكاة وكفارة وفي اعطاء انسان عن اخر من مال نفسه زكاة او كفارة بأنواعها خلاف وعلى الجواز وهو مرجوح عندهم فاذا تحمل الامين عنك بذلك اجزأك **﴿وكذا من يده كوديعة او عارية او مضاربة﴾** اورهن على قول او لقطه **﴿او مال بخلافة﴾** او وكالة او امر او احتساب وكل مال كان يده بوجه شرعي مع رضی صاحبه لا بغير شرعي كما يكون يده من جهة الربا او الزني ونحوه ولو بغير رضی كمنصوب ومسروق ويحتمل دخول الامارة والوكالة في الخلافة على انها لغوية **﴿تجزى محالته ان كان اميناً﴾** قيل او مصداقاً **﴿لمفسد في ذلك المال﴾** فيضمن وكذا الاب ولو غير امين وقيل ان كان اميناً تجزى محالته في مال طلقه او مجنونه فيضمن الاب او لا يضمن على الخلاف فيماله في مال ولده وكذا محالته في مال ابنه البالغ العاقل على الخلاف فيماله فيه وانما تجزى محالته من كان الشيء يده لانه خصم فيه مع انه يضمن ومجموع العلة كونه خصماً فيه والضمان ولكن الشيخ اختصر على ذكر جزء العلة لان الضمان ذكره قبل وكانه جعل الخصومة علة لكفاية المحاللة بالضمان وبضال الخصم يجعل له مثل ذلك من ماله حيث علم انه الخصم في ذلك عند الله وان مات الولد قبل ان يضمن له الاب اعطى لورثته **﴿وجوزت من شريك فيما دون سهمه﴾** اي في مقدار سهمه فسا فلا ولو كان غير امين كانه قال فيما رد سهمه وقيل لا تجوز الا فيما هو اقل من سهمه ويحتمله كلام المصنف بمبادرة وهو الظاهر

جهازان كان اميناً وهو حجة في التباعات وضمن وكذا من يده كوديعة او عارية او مضاربة او مال بخلافة تجزى محالته ان كان اميناً لمفسد في ذلك المال ويجوزت من شريك فيما دون سهمه

منه وفي الاثر يحمل اخذ ما اعطت المرأة من مال زوجها اشتركت به مع اولادها الصغار ما لم يعلم انها بلغت الثمن فهذا جار على القول الاول فذكر الشيخ اياه محتمل لان زياد بيان الكلام الاول ومحتمل لان زياد بالاول القول بما هو اقل من سهمه وبه اعني بكلام الاثر القول بما هو مقدار السهم وقيل في الام انها كالاب تنزع مال الولد وانها تجب عليها العدة اذا قدمت عليه وقيل لما حكمها في دينار وما دونه من مال ولدها وذا كان وقت القسمة فلا ياخذ سهمه تاماً بل ياخذ ما بقي منه فقط ويحاسب نفسه بما اخذ المأذون له وان اخذ المأذون له سهمه كله فلا ياخذ هو شيئاً والاولى ان يعلم شريكه باني قد اذنت لفلان ويحتاط المأذون له في اخذه وياخذ اقل من سهم الذي اذن له لئلا ياخذ اكثر ويجوز الذي اذن له كم النصف وان اخذ المأذون له اكثر فان كان ممن لم يعرف بالخيانة اخذ الشريك الذي اذن له فيما زاد لانه الذي جعل للمأذون له سبيلاً وان شاء اخذ المأذون لانه لا اخذ وان عرف بها فلا اخذه وان شاء اخذ الذي اذن له وكلما جازت المحاللة جازت المعاملة والتصرف في المال والقبض باذن من تجزى محالته في المسائل التي ذكرهن المصنف وانا كلهن **﴿وان كان بعض من قدمت لهم﴾** شركة **﴿بتامى﴾** او مجانين **﴿جازت معاملة بالغ﴾** عاقل **﴿في منتقل﴾** لا في اصل **﴿ان كان اميناً﴾** قيل او غيره خائن في المال اذا ذكر له انه يضمن سواء كان شريك اليتيم او المجنون اخاه او لم يكن اخاه وذلك لان القيام بها فرض كفاية فكل من قام بهما من الامناء جاز لكن الولي اولى ان كان اميناً والفرق بين الاصل والمنتقل في هذه المسئلة وفي قوله ويعامل احدهم في منتقل ان الشركة على العموم والناس يحتاجون الى التصرف في اموالهم ويصعب التأخير الى حضور الغائب والعرض القاعد فيه من كان في يده فاقاموا السكوت مقام الرضى ممن يعتبر رضاه واقاموا الناظر لمصالح المالك مقام المالك الذي لا يعتبر رضاه والله اعلم **﴿فصل لزم شريك غائب﴾** عاقل او مجنون بالغ او طفل ان لم يكن له قائم كخليفة ووكيل **﴿حفظ مشتركهما﴾** اصلاً او عرضاً **﴿ولو دخل﴾** المشترك او بعضه **﴿ملكه﴾** اي ولو لم يملك في المشترك شيئاً الا **﴿بعد غيبته﴾** اي غيبته الذي ثبتت له الشركة لانه يده كامانة ولان الانسان

وان كان بعض من قدمت لهم بتامى جازت معاملة بالغ في منتقل ان كان اميناً **﴿فصل﴾** لزم شريك غائب حفظ مشتركهما ولو دخل ملكه بعد غيبته

مامور بموتة اخيه ونفعه والتمهي عن تضييع المال وسهمه شائع غير متميز فضلا عن ان يقتصر على حفظه ويتصور دخول الملك وهو غائب ان يرث مع حاضر احدا او يوهب لها ويقبل الحبة غائبا * وهل يبيع الغلة * بالدنانير او الدراهم وجوز بكل شيء من العروض بنظر الصلاح نقدا وجوزء اجلا او عاجلا بنظره وذلك بحيث يرغب الناس في الشراء ويتزايدون ولا يبيع لمنفس ومن لا يخلص ما عليه او يماطل وان وجد ما يصلح على السعر بلا محاباة جاز ولو لم يحضر الا المشتري واذا باع بلا نقد اشهد وسواء في ذلك غلة المشترك الذي هو عرض او اصل * ويقسم الثمن * ولو وحده قسمة عادلة ويشهد على سهم الغائب ويدفنه في موضع معلوم للشهود وان لم يدفنه وجعله في موضع مختلف يختاره لماله جاز وان شاء تصرف فيه وكان في ذمته ويشهد على انه في ذمته * او يقسمها * بحضرة الصالحاء * ويجعل لسهم الغائب صالحا به * من حفظ له او من بيع وحفظ ثمن على حد ما مروا وظهر له الصلاح في البيع بعد الحفظ باعه * قولان * ولا ضمان ان لم يتصرف فيه ولم يضيع ويجوز له صرف الغلة او ثمنها فيما ازم ماله لجائر او فيما احتاج اليه ماله من اصلاح لا يستغني عنه او في نفقته من رفع امره الى الامام والقاضي او نحوها اذا صلح ان له النفقة وانه محتاج واذا فعل ذلك اشهد على ذلك لثلاث يضمن وذلك كله اذا لم يترك الغائب خليفة او وكيل ولم يكن له مامور وان احضر الامام او نحوه له احدا يقوم عن الغائب او عشرته فحسن وبرئ هو * وجوز في غلة الشجر * وغلة الحورث * ان يدخل اليها امنا * متولين اثنين فصاعدا ويكفي امناه الاموال ثلاثة فصاعدا واجيز دون الثلاثة * بعد الادراك ويقوموها عليه * كلها فتكون كلها له * وزن * من ماله * سهمه * اي سهم الغائب الذي يتوب الغائب * من قيمتها * ان كان الثمن ذهب او فضة غير مسككة ويحتاج الى الوزن لذلك او دنانير او دراهم مسككة ان كانت لا تجري الا بالوزن واما ما يجري بالوزن فلا حاجة الى وزنه وكذا ان بيع بما لا يحتاج من العروض لكيل او وزن وان بيع بما يحتاج لكيل او وزن منها كال او وزن على القول بجواز ان يباع بنير الذهب والفضة والصحيح هنا المنع * ويشهد عليه * امينين قبل الدفن كما قال الشيخ

وهل يبيع الغلة او يقسم الثمن او يقسمها ويجعل لسهم الغائب صالحا به قولان وجوز في غلة الشجر ان يدخل اليها امنا بعد الادراك ويقوموها عليه ويزن سهمه من قيمتها ويشهد عليه

احمد بن محمد ابن بكر في الجامع * ويدفنه في * موضع مخفى في ذاته * معلوم * لمن اشهد ويكتفاه عن الافشاء الا لاهله ولا يدفنه الا بعد انقائه في خرقه او جملدة او حق او قراب او صندوق صغير او نحو ذلك ولا ضمان عليه ان لم يضيع ولو دفنه بدون ذلك * وتصير الغلة * كلها * له * اي لهذا الحاضر * ولو قدم * الغائب * من حينه * حين فرغ الامناء من التقويم بان دخل الاميال حين فرغوا اكل منها او لم ياكل ذهب ام لم تذهب قال الشيخ احمد وكذلك ان باعها لغيره فلا يدرك فيها الا ثمن غلته ان قدم حضرت الغلة او لم تحضر اه ولا ضمان عليه ان تألف الثمن بعد الدفن او قبله بلا تضييع وان دخل الاميال قبل التقويم بطل وان دخلها بعده وقبل الدفن فقولان * لان العلم جوز له ذلك * المذكور من تقويم الامناء مع حفظ ثمن سهم الغائب * وعلم الزكاة واليتيم والغائب والمجنون * والابله والاخرص الذي لا يفهم ولا يفهم بالاشارة او الكتابة * والمسجد * واموال الاجر والامانة والوديعة واللقطة والمراد بالامانة ما يشمل انواعها من كل مال كان بيده بامر صاحبه او سلطته الشرعية على القيام به * في مصالح لهم * لم يناقض امر الشرع الوارد * وقد مر * ذلك في كتاب الزكاة وباب لزوم الدين من كلامي واما كلامه فلم ارفيه ذلك في نسخته التي يدي الا في كتاب الحقوق في الفصل الثاني من باب المسجد فانه ذكر فيه بعض ذلك اذ قال وللماله وللمال يتيم وغائب وزكاة ما يصلح قال الشيخ * ورخص لشريك غائب ان طالت غيبته حتى لا تعرف حياته ولا محله * او عرف حيا وكان بحيث لا تصله الحجة وموضعه معروف او وصلته الحجة فابي من القسمة ولم يجد قائما عنه ينصف له * ان يترك * ذلك الشريك * ماله * اي مال الغائب * الى مال غيره * من الناس الذين ليسوا شركاء اي منضميا الى مال غيره انضماما معنويا وهو اجتماع مال الغائب ومال غيره في عدم حفظه وعدم لزوم الحفظ او الى بمعنى مع والمعية كذلك معقولة لا محسوسة قال ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سطة * وكان * بتشديد النون وهي للظن ولا تخرج عن التشبيه في ذلك لان ما شابه الشيء مشابهة بليغة يظنه الانسان ذاك الشيء * المراد * مراد الشيخ صاحب الاصل * ان يقسم الاصل * مع غلته

ويدفنه في معلوم له وتصير الغلة له ولو قدم من حينه لان العلم يجوز له ذلك وعلم الزكاة واليتيم والغائب والمجنون والمسجد في مصالح لهم وقد مر ورخص لشريك غائب ان طالت غيبته حتى لا تعرف حياته ولا محله ان يترك ماله الى مال غيره وكان المراد ان يقسم الاصل

او وحده ان اتكن فيه غلة * بامناء * اثنين فصاعدا متولين او ثلاثة امناء الاموال
فصاعدا غير متولين وجوز مادون الثلاثة * ويترك حصته * اي حصته الغائب
من الاصل والغائب * ولا يشغل * بالنصب اذ هو من محط الترخيص * بها بوجه *
من وجوه الحفظ او السقي او الاصلاح او القطع او البيع وحفظ الثمن او غير
ذلك قال الشيخ في ذلك الترخيص * ولا يضمنها * قلت انما اختص ذلك بالاصل
لانه لا يلحق فيه الشريك ضمان في الجملة لانه لا يدخل يده بخلاف المتقل فانه اذا
جالت فيه يده بالرفع او الوضع او نحو ذلك دخل ضمانه وان شاء قسم بامناء غلة
الاصل وترك الاصل على شركته ولا يلزمه اشتغال بحصة الغائب ولا حفظها
واذا قسم الاصل وثلثه او غلته بامناء فانما تقسم الغلة على شجرها للفرد لانها ان
قطعت دخلت ضمان فاطعها وماسكها الرافع لها من موضعها ويحتمل ان يريد الشيخ بترك
ماله الى مال غيره ترك الشريك مال نفسه الى مال غيره الذي هو الغائب رخص
له ان يترك حصته وحصة الغائب ولا يعد مضيعا لانه ترك حصته تخرجاً عن مال
غيره وخروجاً عن حفظها وسواء في ذلك ان يكون اصلاً او عوضاً ثم تذكرت ان
هذا الاحتمال متعين اذ قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله في الجامع
ومنه من يرخص لشريك الغائب ان طالت غيوبته حتى لا تعرف حياته من موته
ان يترك ماله الى مال غيره وليس عليه من الضمان شيء ويودي زكاً وذلك ومنهم
من يرخص له في الزكاة اذا تركه للخوف فيما بينه وبين الله تعالى اه وكذا ياتي
او اخر كتاب الوصايا وان لم يمكن القسمة قسم الغلة وترك حصته الغائب تحت
الشجرة لاعليها لثلاثة اشهر وذلك كله اذا لم يجد من يحسب للغائب ولو وكيله
ولا خليفة ولا مأموراً ولم يجد من يجعل له وكيله او خليفة او حضرت عشيرته او او
لياه ولم يطاوعوه على العمل ولم يجد اماماً او نحوه ولا جماعة يجعلونه له او وجدوا
ولا يطاوعونه واما اذا وجد ذلك فلا بد من حضور من يراعي المصلحة للغائب
ويعمل معه يخرجها من سهم الغائب بالقسمة او البيع او غير ذلك * فتحصل في
الشركاء * بفتح اثناء والحاء والصاد المشددة واللام والفاعل هو قوله * قسم *
وجملة قوله * لا يتصرف احدهم * نعت قسم وانما رد ضمير الجماعة الى قسم

بامناء ويترك حصته ولا
يشغل بها بوجه ولا يضمنها
فتحصل في الشركاء قسم
لا يتصرف احدهم

لانه بمعنى شركاء فراعى المعنى ولو راعى اللفظ لجاز ولكن راعى المعنى ليناسب
احدا لان لفظ احد يتبادران يضاف الى صيغة الجماعة والقسمة بعد معطوفان
على هذا ورد اليها ضمير المفرد من الجمعيتين بعدها اللتين هما نعتان نظرا الى اللفظ
وراعى ايضا فيها المعنى اذ قال وهم من قعدت وهم المتفاوضون فهم ثلاثة الاول
هذا الذي ذكرناه لا يتصرف احدهم في شيء من المشترك * وان في متقل الا
برضاهم * اي الابرضى باقيهم * وهم الشركاء في شيء * خاص * اصل او
عرض او اصل وعرض * والثاني * قسم يتصرف في متقل فقط ان لم ينكر
غيره * من شركاءه * وهم من قعدت لهم الشركة * العامة في كل شيء او في
التصرف لبنائها على عموم التصرف * والثالث * قسم يتصرف مطلقا * في
الاصل والعرض * وان بلا اذن وهم المتفاوضون * وتقدم الكلام على ذلك كله
ولو جمعهم اربعة فزاد قسماً رابعاً وهو من يجوز له تصرف خاص لضرورة ولو كانت
الشركة في خاص كمسألة من طالت غيبته وغيرها مما مر او ياتي لجاز فان اراد
المشركون شركة عامة تفاوضوا بان يميز كل للاخر بيع الاصل وغيره * ورخص *
وسماه ترخيماً لان الاصل ان لا يأكل من ثمار المشترك بل اذا حضر الشريك حاسبه
بعمله * قيل * اي ذكر في الاثر انه رخص وقال بعض كما في الايضاح انه
رخص * لشريك غائب * بالغ او طفل لم يكن له وكيل او خليفة او محتسب * في
فدان ان يأكل ثماره * اي ثمار الفدان من شجر شريكه او من حرثه هو في الفدان
المشترك * ان كان يعمل فيه اكثر مما يأكل * او مقدار ما يأكل مثل ان يعمل
في مصالح الفدان ببدنه او دابته او عبده او بمن يعمل له او ينصرف ماله وذلك
كالمدارة على الفدان والاعطاء لجسوره او بيرة او مسقاه ونحو ذلك وخدمة ذلك
ونقل التراب او مصلحة ما فانه يأكل المقدار او اقل واقتصر على الاقل حوطة وهكذا
يذكرون الاقل حيث ان المساوي مثله في الحكم احتياطاً وليس الطفل الحاضر
كالبالغ الغائب او كالطفل الغائب لان الطفل الحاضر يتوصل شريكه
بايصال ماله الى قائمه او اليه بان يكسوه ويطعمه وينصرف عليه منه
قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله كلما عمل الشريك في المشترك من العمار

وان في متقل الا برضاهم
وهم الشركاء في خاص
وقسم يتصرف في متقل
فقط ان لم ينكر غيره
وهم من قعدت لهم الشركة
وقسم يتصرف مطلقاً وان
بلا اذن وهم المتفاوضون
ورخص قيل لشريك
غائب في فدان ان يأكل ثماره
ان كان يعمل فيه اكثر مما
يأكل

والصلاح ودفع المضار مما يتواخذون عليه ومالا يتواخذون فانه يدرك
عنايه على شركاه عامة كانوا او خصائص والظاهر انه مقيد بما اذا غاب
صاحبه او حضر وامتنع كما ذكره في مسائل اقتصر ويأتي كلام عن الديوان
في الباب قبل الخاتمة من كتاب الوصايا * ومن اشترك معه * اي مع
غائب * ارضا بيضاء * اي مجردة عن شجر او فيها شجر قليل تصلح للنسل
والغرس * بارث جازله حرثها * كلها لنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم من
كانت له ارض فايزرعها او يمنحها اخاه ولا سيما انه هما شريك وان مالهما كن
استغنى عنها لانيته وعدم عهده فيها بامر فكانه منحها بل لا يحتاج للنج لجوبه
عليه ولكن هذا احد القولين في الاصول اذا ورد في الحديث الامر بفعل كان على
سبيل الوجوب هل لمن يفعل له المأمور ذلك ان يفعله لنفسه من مال المأمور ان
اولا يفعله الا ان فعله صاحب المال كحديث المنع من ان يمنع الانسان جاره من غرس
خشبة في جداره فانه امر بالتخاية بينه وبين الجار في الغرس وكحديث الامر بالضيافة
لكن ورد بعد ذلك في بعض الاحاديث انه ياخذ من مالهم ضيافة ثلاثة ايام ان
لم يضيفوه كما مر ولا يضمن نقصان الارض لان الحديث اذن له في الحرث ولانه
قد يقال لا تنقص الارض بالحرث كما اشار اليه ابو سة او لانها ولو نقصت لكن
نقصا يسيرا يسامح فيه للشريك * وقيل قدر سهمه * فقط بدون ان يختار طاب
الارض فيكون له ثماره بلا ضمان نقص الارض ووجه هذا القول البناء على القول
الثاني في الاصول المذكورة انما وهو ان امر الشارع احدا ان يفعل له شيئا وجوبا
لا يفعله ان لم يفعله المأمور فلا يحث الارض الا ان منحها له صاحبها وسامح له
مقدار سهمه لئلا تعطل الاموال والمصنف فهم قولين من قول الشيخ فانه يجوز له
ان يحرقها بالبذر ويحرق مقدار سهمه في قول بعضهم ثانيا قوله ويحرق مقدار
سهمه في قول بعضهم سواء كان باو او بالواو ويحتمل ان ذلك كله قول واحد فقوله
في قول بعضهم عائدا الى جملة الكلام كانه قال فانه يجوز له عند بعض ان يحرقها
كلها ويجوز له ان يحرق بعضها وذلك كله قول واحد يقابله قول اخر انه لا يحرقها
كلها ولا بعضها اذا لا يجوز التصرف في المال الا باذن مالكة رسمه غير متميز

ومن اشترك معه ارضا
بيضاء بارث جازله حرثها
وقيل قدر سهمه

وحديث اوليها يقبل التأويل وقد مر تأويله ويدل على ان ذلك كله قول
واحد استدلاله بالحديث بعد قوله في قول بعضهم فانه لو كان قولان فيه لا استدلال
به بعد الاول على المتبادر ولكن ما فهمه المصنف كابي سة هو الذي يدل عليه
قول الشيخ وتفصيل ما ذكرنا انه اذا غرس الارض كلها على قول بعضهم الخ وقوله
واما الوجه الذي يغرس سهمه فيه على قول بعضهم الخ فيكون قوله والاصل في هذا
فيما يوجه النظر قوله عليه السلام الخ راجعا الى القول الاول او الى نفس المسئلة
هل تجوز وقد يقال قوله على قول بعضهم وقوله على قول بعضهم ذكر مستأنف لقولين
احدهما مذكور والاخر وهو الثاني غير مذكور والله اعلم وكذا يجوز له حرثها كلها
او بعضها اذ كان فيها شجر كثير ان كان الحرث لا يضر الشجر ولا ينقصه لحديث
فليمنحها لان الحديث يشمل ذلك لان الارض يصدق على ذلك ولان المعنى
في ذلك واحد وانما يجوز على القولين الحرث * لا غرسها * كلها ولا بعضها لانها
مال مشترك لم يرد فيه حديث بالغرس واراد بالغرس ما يشمل الفسل ولان مضرة
العرس اكثر ولا نه يدوم * وجوز منابه * اي غرس مقدار منابه * لا باختيار *
لمطاب الارض ويأتي بالغرس من ماله فيغرسها في مقدار سهمه بلا اختيار فتكون
له الغرس وثمارها وذلك المقدار ملكا له ولشريكه الغائب باقي الارض واستفدنا
كون ذلك كله له لقوله لا باختيار اذ لو كانت له الغلة فقط كغرسه دون المقدار من
الارض لجازله ان يختار مطايبها كما جازله ان يغرسها كلها وياكل ثمارها بلا قيعة
كما قال * وقيل * اي وذكر وليس هذا قولاً مخصوصا لان هذا وما قبله كلام
شيخ واحد مذكور في الاثر كانه قال ذلك الشيخ يجوز منابه فيكون له وما فيه
ملكاً * و * يجوز له ايضا غرسها * كلها * من ماله او من شجره * وياكل ثمارها *
كلها بنصب ياكل عطفاً لمصدره على غرسها * بلا تقويم * ولا حساب بكيل
او وزن قيل لان ذلك في نظير تعب والظاهر التعليل بحديث المنحة وكون الغرس
منه اذا كان منه واما التعب فلا يجوز لاحد ان يقصد مال غيره فيتعب فيه فيأخذ
نفعه فافهم ولا يلزمه نقص الارض * وقيل * اي وذكر فليس قولاً مقابلاً لقول
تقدمه ويحتمل انه اراد قولاً وعطفه على ما قبله عطف قصة على اخرى لا عطف

لا غرسها وجوز منابه لا
باختيار وقيل وكلها ياكل
ثمارها بلا تقويم وقيل

قول لقول مقابل ولو كان هذا في الواقع قولاً مقابلاً لقول الآخر لكن القول الآخر
مذكور بعده وذلك ان ما تقدم انما هو في الوارث فكانه قال واما غير الوارث فقبل * غير
الورثة انما يأكل به * اي بالتقويم قبل الاكل او بالكيل او الوزن اذا غرسها من شجرها
ولا يلزمه نقص الارض هذا تخريج لقول الشيخ لا يأكل الا بالقيمة على انه
بالمنفعة التحتية لا مانع من كونه بالسین فالمعنى انه يقسم الغلة ويحفظ مثلاتهم
الغائب * وقيل حيث جاز * الاكل بلا تقويم ولا حساب * للوارث جاز لغيره *
كذلك بلا تقويم ولا حساب وقيل يلزمه نقص الارض وياكل الغلة بلا تقويم
ولا حساب وان غرسها من شجره فله الغلة كلها بلا حساب ولا تقويم ولا لزوم
نقصانها وقيل يلزمه نقصانها * وتفصيل ذلك * كما قدمت بمضه في خلال كلامه
السابق * انه ان غرسها * اي مطقة الارض * كلها على راي * راي من اجاز غرسها كلها
* والغرس منها * اذا كان فيها ما يقطع منه الغروس * رد لغائب منابه من غاتها *
بالمثل او بالقيمة * اذا قدم * او وكل او استخاف هو او نحو الامام او العشرة بعد
ذلك ولا يلزمه نقص الارض * وله عليه * اي على الغائب * العناء * على سقي
الغروس وقيامها وسواء كان الغائب مشتركاً معه بالارث ام بغير الارث لان
الغروس منها ولو صرف على الغروس مقدار ما اكل او اقل لم يرد عند بعض الغائب
من غاتها ولم يدرك على الغائب عناء وله مما صرف من المال منابه وكذا فيما ياتي
* وان ادخلها * اي الغروس * من خارج * غير مشترك بينهما * لم يدرك * شريكه
الغائب * ذلك * المناب من الغلة ولو جدها على الشجر لانها غلة شجر الحاضر
فهي له كلها وكل ما يخرج منها مالم يعقد مع الغائب على بعضها ولو اخذ الثمن بعد
فاذا عقد فلكل غلة نصيبه * وعليه * اي على شريكه الغائب * العناء * على سقي
الغروس وخدمتها * وقيمة الغروس * مقلوعة غير مغروسة اي قيمة ما ينوبه من
الغروس * حين غرست * اي معتبرة بيمين الغرس لا قيمتها يوم تشاح حافيه او
ترافعا فيه الى الحكم ولا وقت الحكم ولا مناب له في الغلة وقيل له منابه وان وجد
الغلة غير مؤبرة فهي بينهما ان تما كما او اصطلاحاً وبقيت غير مؤبرة الى وقوع الصالح
او الحكم وقيل هي بينهما فلم تطب ان بقيت لم تطب حتى وقع ذلك وانما كان القيمة

غير الورثة انما يأكل به وقيل
حيث جاز للوارث جاز
لغيره وتفصيل ذلك انه
ان غرسها كلها على راي
والغرس منها رد الغائب
منابه من غاتها اذا قدم وله
عليه العناء وان ادخلها
من خارج لم يدرك ذلك
وعليه العناء وقيمة الغروس
حين غرست

يوم الغرس لانه لا يرد الثمار وقد ادرك العناء في مقابلة نموه بخدمته * فيكون
بينهما على اصل شركتها * في الارض فان كانت الارض انصافاً فليعطه نصف
قيمة الغروس فيكون له نصف الغروس مع نصف الارض وان كانت اثلاثاً ثلث
لاحدها وثلثان للآخر اعطى الغائب قيمة ثلث الغروس او ثلثها بحسب ماله في الارض
فيكون له ثلث الغروس وثلث الارض او ثلثا كل وهكذا وان تفاوتت شركة الارض
وشركة الشجر برضاها جاز وان تشاجرا امراً بالاستواء * وقيل عاينه قيمتها * اي
ما ينوبه من قيمته * يوم * الحكم * الغرم * اي معتبرة بيوم الغرم * لا العناء *
ولا يدرك منابه من الثمار ولا نقصان سهمه من الارض * ثم هي * اي الغروس
* بينهما * على القولين معا * في * زمان * ات * من حين اعطى ثمن الغروس
او عقد اعطاءها ان كان بما قبل او اجل * لاني * زمان * ماض * فكل ما اخذ
من ثمار او اغصان او فسائل او اوراق او سعف او دكا او غير ذلك فله لانصيب فيه
للغائب * لاجازة الشرع له ذلك * المذكور من الغرس والانتفاع لان ذلك من
ماله * والقولان متقاربان * لانه قد ادرك عنايه فيهما الا ترى الى من قال لاعنايه
له يقول تقوم له يوم الغرم ولا شك ان قيمتها يومئذ تكون اكثر منها يوم الغرس
فقد اخذ اكثر مما له يوم الغرس والاكثرية جاءت من حيث نموها الذي جاءه
من حيث تمنيه وذلك في الجملة والغالب لا لازم اذ قد تكون قيمتها يوم الغرم
اقل منها يوم الغرس لاجل رخص السعر وغلاءه ولانها قد تنقص يوم الغرم
بالذات او بالصفة والمعارض ولانه قد لا يتعنى الا بتحويله وحفره ودفنه بان يسقيها
السيول ولا يتغير الحكم في شيء من ذلك كله في القولين فعلى الاول له قيمة يوم
الغرس وعلى الثاني له قيمة يوم الغرم وحل التقارب اجتماعهما في انه قد ادرك العناء
منه ولو لم يدركه لفظاً في القول الثاني ولا يقال الظاهر انه يدرك الغائب ما ينوبه
من الغلة على القول الاول الذي ادرك فيه مالك الشجر العناء وقيمة يوم الغرس
لانه كشف الغيب انها مشتركة من ذلك الوقت فيما اذا يستحل ما ينوب
شريكه من الغلة وقد اخذ العناء لانا نقول انما ادرك العناء على تقويتها
وثبوتها في الارض وعلى ذلك اعطاء الغائب القيمة لاعلى الثمار ونحوها لانها في

تكون بينهما على اصل
شركتها وقيل عاينه قيمتها
يوم الغرم لا العناء ثم هي
بينهما في ات لاني ماض
لاجازة الشرع له ذلك
والقولان متقاربان

ملكه ما لم يعقد فيها عقدة مع الغائب وليس الغيب انكشف انها مشتركة من ذلك الوقت بل انكشف انه مختص بها الى وقت العقدة فيها مع الغائب ومن وقتها يشتركان * وعلى جواز غرس منابه * من الارض * ان كانت منها * اي ان كانت الغروس من الارض المشتركة وهذا قيد يعطي بعد لا للجواز كما ان على متعلقة يعطي كانه قال * يعطي * على القول بانه يغرس منابه فقط * له * اي للغائب * سهمه من الغلة * ان كانت الغروس منها وسهمه من كل ما انتفع به من الغروس * ويدرك * الحاضر على الغائب * العناء * في التحويل والسقي والقيام بها وكل نفع لها * فتكون * الغروس * بينهما * وان قلت الغروس ملكا لما من اول مرة والارض بينهما فلا اشكال فما وجه فرض المسئلة في سهمه فقط قلت فرضها فيه على نية ذلك الحاضر لان الحاضر زعم انه قد اخذ سهمه من الارض وانه غرس فيه لنفسه او لتكون له الغلة فحكم عليه بانه لا يجد ان يثبت على معتقده بل للغائب سهم في ثماره ويدرك عليه الحاضر عناؤه وللغائب سهمه في الغروس ولو شاء لتكامل عليه من جانب آخر فقال يدفع للغائب قيمة حصته من الغروس يوم الغرس فتكون الغروس له والارض مشتركة او يعطيه ايضا قيمة حصته من الارض فله الغروس وارضه لكن ذلك لا يلزم احدهما وانما يثبت ان اتفاقا عليه لا كما يوهمه كلام بعض فلم يتكلم عليه الشيخ والمصنف بل على ما يحكم به ولو كره احدهما * وان * غرس النصف بلا اختيار او باختيار * لم تكن * تلك الغروس * منها * ولا من ارض اخرى مشتركة بينهما لان ما اخذ من مشتركة وهو مشترك او من مشترك دون ارضه كالمأخوذ من المشترك في هذه المشتركة * فهل يغرس الغائب * من ماله وارثا او غير وارث * النصف الباقي بعد قدومه * ان كانت بينهما انصافا وقد غرس نصفا وكذا ان كانت اثلاثا وله ثلث فغرسه فان الغائب يغرس ثلثها اذا قدم او كان له ثلث فغرس الحاضر ثلثها فاذا قدم غرس ثلثها وكذا الكلام في كونها ارباعا او اخماسا او نحو ذلك فالغائب في كل ذلك يغرس ما بقي وهو سهمه ويقوم به * حتى يستغني * لا حتى يكون مثل ما غرس صاحبه اذ قد لا يدركه لتقدمه ولا حتى يتمر لانه ان اتمر الاول فللاول ثماره * ثم

وعلى جواز غرس منابه ان كانت منها يعطي له سهمه من الغلة ويدرك العناء فتكون بينهما وان لم تكن منها فهل يغرس الغائب النصف الباقي بعد قدومه حتى يستغني ثم

يقسمان * ان شاء اهما او احدهما * الكل * من الارض كلها وجميع ما غرس فيها * بلا ادراك غلة * اي بدون ان يدرك الثاني على الاول غلة ان استغل * وعناء * اي وبلا ادراك من الاول على الثاني عناء اذ زاد غرسه على غرس الثاني قوة واستغناء * او يقعد الاول فيما غرس ان لم يختار * مطايب الارض * ويغرس الغائب * من ماله * الباقي * الذي هو مقدار سهمه ان شاء فان الاول غروسه والارض التي غرس فيها وللغائب الباقي من الارض فان شاء غرسه او حرثه او بنى فيه او فعل فيه ما شاء من بيع وغيره ولا يدرك بينهما غلة ولا عناء * او يعطيه * الغائب * عناؤه * ولا يدرك الغلة لان الغلة استغناها والغرس في ملكه وانما العناء على اثبات الغروس وتقويتها وذاتها * و * يعطيه * قيمة * ما ينوبه بحسب الارض او بما اتفق عليه من * الغروس * معتبرا بالقيمة * يوم غرسها * لا يوم اعطاه القيمة فيشتركان في الارض والغروس * ثم يقسمانها * اي الغروس مع الارض او الارض مع الغروس ان شاء او شاء احدهما او يغرس الغائب ما بقي ويستغله وحده حتى يستغل مثل صاحبه ويقسم مع صاحبه غلة ما بيد صاحبه الحاضرة والمستقبلة لا الماضية بحسب ما يقول لهم العدول فيها اذا الارض بينهما والغروس لواحد * اقول * والصحيح الاخير لانه لا يضع عناؤه واجبار الغائب على عمل مثل ما عمل الحاضر خلاف الاصل وعود الحاضر فيما غرس خلاف الاصل لانه في مشترك وان اختار مطايب الارض او غرس اكثر من سهمه والغروس منه فينبغي ويعطيه الغائب ما ينوبه فيها بالقيمة يومه لا يوم الغرس فيشتركان ولا يدرك الغائب الغلة الماضية ولا يدرك عليه الحاضر العناء وان اعطاه القيمة على يوم الغرس فله عناؤه وليس عليه رد ما ينوب الغائب من الغلة وفي الاثر ان غرس في المشتركة بلا اذن شركاءه فهو مخير في القلع وغرم نقص الارض وفي اعطاه شركاءه اياه قيمة غرسه يوم اراد ذلك وقيل يعد متبرعا بغرسه وقيل يقترون فان وقع في عمارته فهو له وان وقع في غير ما غرس فيه خير في اخراجه واخذ قيمته وان قسما معمورا وما يليه من الخراب فعمرا احدهما حصته وفسخ فليرد على شريكه قيمة حصته من الارض غير معمورة ويكون العمران لهذا العام وقيل يقتريان

يقسمان الكل بلا ادراك غلة وعناء او يقعد الاول فيما غرس ان لم يختار ويغرس الغائب الباقي او يعطيه عناؤه وقيمة الغروس يوم غرسها ثم يقسمانها اقول

فان وقت للعامة قرعته في عمارته فقد اخذ ماله والا اخذ فضل ما بين
القيمين لقيمة عمارته ولا عناية وكذا في البناء واذا قسمت ارض بليها خراب
اخذ كل واحد ما يلي سهمه والله اعلم * ب س ا ب * في القسمة * القسمة تميز
بعض الانصاء من بعض * يشمل هذا الحد قسمة الرقاب وقسمة المنافع لان الانصاء
تميز فيها كما تميز في الرقاب وتختص بمدة من الزمان بخلاف قسمة الرقاب فانها
للابد وسياقي في كلام المصنف كالشيخ ان قسمة المنافع تتصور بالزمان وقسمة
الرقاب قسمة قرعة او قسمة مراضة وكل داخل في حد المصنف فالقسمة ثلاثة
انواع قسمة مهايأة وقسمة مراضة وقسمة قرعة فقسمة المهايأة بالياء هي قسمة المنافع
وتسمى ايضا قسمة المهايأة بالنون سميت قسمة المهايأة بالهاء لان كل واحد هاء
للاخر ما طلب منه من هيا الشيء اذا جزه وسميت قسمة المهايأة لان كل واحد هاء
اى صاحبه ما اراد وهي كالاجارة وتحتاج الزمان ويجوز فيها ما يجوز في الاجارة ويمنع فيها ما يمنع
في الاجارة ويلزم فيها ما يلزم في الاجارة وذلك كعبد بين رجلين يتراضيان على ان
يستخدمه هذا شهرا وهذا شهرا وكذا يتراضيان على ان يسكن هذا مدة معلومة
والاخر كذلك غير ان اجل الدار يوسع فيه لانها بخلاف العبد فان العبد لا يزداد فيه
على الشهر وقيل بجواز الزيادة بلا كثرة والنقص والذي رواه ابن القاسم عن مالك
انها تجوز في العبد على الشهر والدابة كالعبد واما الدار والارض فيجوز فيها القسمة
على السنين المعلومة والاجل البعيد واما التهايبى في الاغتلال فلا يجوز في يسير
الزمان ولا في كثيره كما اذا قال غلة هذا العبد يوما لي ويوما لك او هذه الايام
العشرة لي ولك بعدها مثلها وكذلك يجوز التهايبى في العبيد كما جاز في الازمان
كعبد بين دارين يستخدم هذا عبدا وهذا عبدا او يسكن كل منهما دارا وقسمة
المراضة كالبيع يجوز فيها ما يجوز في البيع ويلزم فيها ما يلزم فيه ولا يشترط فيها
اتحاد الجنس ولا التساوي في الجنس الواحد ولا المعادلة في القيمة وصورتها ان يكون
بينهما دران فيأخذ احدهما هذه والاخر الاخرى بالتراضي وعلى هذا فقس وانما
سمى قسمة مراضة لانها لا تكون الا برضى الشريكين وما قسمة القرعة قليل
بيع والصحيح انها تميز حق وهو مذهبنا ومذهب جمهور المالكية وتتصور قسمة

* ب س ا ب *

القسمة تميز بعض
الانصاء من بعض

المراضة ايضا في المنافع بان يميز لشريكه ان يستخدم هذا العبد شهرا ويحيزله شريكه
ان يستخدم عبدا اخر عشرين يوما او اقل او اكثر او يستخدم هذا دابة وذاك
عبدا ونحو ذلك على حسب رضاهما وليس ذلك مذكورا في اصطلاحهم وقد بسطت
الكلام بعض بسط في شرح القلصا دي في فن الحساب وعرفها بعض بانها تفصيل
المقسوم الى اجزاء عدتها بقدر عدة احاد المقسوم عليه وفيه انه اخذ المقسوم في
تعريفها فيدور الجواب ان المراد المقسوم لانه فلا يدور الى القسمة شرعا وان
هذا تعريف لمن عرف المقسوم وجهل القسمة او ان المراد المقسوم ذاته لا باعتبار
اسمه هذا وعرفها ابن عرفة بانها تصير مشاع مملوك لما لكان فاكثرا معينا ولو باختصاص
تصرف فيه بقرعة او تراض ومشاع مفعول اول مضاف اليه ومعينا مفعول ثان
والمراد بالمشاع المشترك ودخلت قسمة المنافع بقوله ولو باختصاص اي ولو كان التعيين
باختصاص والقسمة بيع من البيوع عند مالك وقال غيره تميز حق وهو المذهب
ودليل القسمة قوله سبحانه وتعالى واذا حضر القسمة اولوا القربى الآية وقوله صلى
الله عليه وسلم ايما دار قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية وايما دار ارادكم
الاسلام ولم تقسم فهي على قسم الاسلام رواه الشيخ رحمه الله وهو في موطن مالك
لكن فيه ايما دار او ارض في الموضعين وقوله صلى الله عليه وسلم في غزوة حنين لما
سالوه ان يقسم بينهم مقاسمهم والخوا عليه في ذلك اتخافون ان لا اقسم بينكم ما افاء
الله عليكم والذي نفسي بيده لو افاء الله عليكم مثل تمرة نعاما لقسمتها بينكم
ثم لا تجدوني بخيلا ولا جبانا ولا كذابا واقرع صلى الله عليه وسلم بين ابيدستة
فاعتق اثنين وارق اربعة وفي الموطى ان النبي صلى الله عليه وسلم حين صدر من
حنين وهو يريد الجمرات ساله الناس حتى دنت به راحلته من شجرة فتشبت برداه
حتى نزعت من ظهره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ردوا علي ردائي اتخافون ان لا
اقسم بينكم ما افاء الله عليكم والذي نفسي بيده لو افاء الله عليكم مثل تمرة نعاما لقسمتها
بينكم ثم لا تجدوني بخيلا ولا جبانا ولا كذابا وقوله صلى الله عليه وسلم كما في الايضاح
للشيخ وفي الموطى الشفعة للجار ما لم يقسم وتقع الحدود ولما كانت القسمة مما علم
جوازه من الدين بالضرورة وكانت منحصرة باقسامها في ذات الشيء وفي منفعة

لم يستدل عليها وجعلها قسمين فقال * وانواعها رقاب الاموال ومنافعها * وانما
جمع الانواع لان الاثنين يعبر عنهما بصيغة الجمع مجازا او حقيقة قولان او نظرا الى
الافراد والاصناف ويدل للتوجيه الاول بقوله بعد هذا والاول اما الخ مع
قوله والثاني يكون الخ اعني يناسبه ذلك ويدل للثاني بوجهه الذي هو اعتبار الاصناف
لتقسيم الاول الى غير منتقل ومنتقل موزون او مكيل وحيوان وعروض وتقسيم
الثاني الى الازمان والاعيان * والنوع * الاول * الذي هو رقاب الاموال
* اما غير منتقل كاصل * الكف للافراد الدهنية التي لا وجود لها في الخارج
وذلك لان غير المنتقل ليس الا الاصل * او منتقل وهو اما مكيل او موزون او
عروض * ودخلت الدنانير والدراهم والفلس في العروض ان كانت لا توزن وان
كانت توزن فهي قوله او موزون وقيل يشعروا اسم العروض مطلقا وقيل لا مطلقا
وجرى المصنف على الاول او الثاني * والنوع * الثاني * وهو منافع الاموال
* يكون بالنهايات * المضروبة في الاشياء والنهاية تصور * اما بزمان * في
الشيء او احد الزمانين او الاشياء ينتفع بذلك واحد مدة ثم ينتفع به الاخر مثل
تلك المدة او اقل او اكثر بحسب شركتها * او اعيان * في الزمان الواحد مثلا
ينتفع واحد بهذا في الشهر مثلا والاخر بمثله فيه ويجوز تاخير انتفاعه الى شهر اخر
مثلا * و * النوع * الاول * وهو ما بازمان * كانتفاع كل بالشيء مدة
مبينة وهو باق على الشركة * الكف لادخال انتفاع احد بشيئين متعدين او اثنا
متخذة مدة ثم ينتفع بذلك اخر في مثل تلك المدة او اقل او اكثر بحسب شركتها
ثم اخر كذلك وهكذا بحسب تعدد الشركاء ولا يدخل انتفاع واحد بشيء والاخر
بشيئين او اكثر وهكذا بحسب تفاوت الشركة اولان الشيء في الجودة يساوي
الشيئين مثلا في زمان دون اخر لكن هذا فيه بعض بالاعيان مع اختلاف الزمان ولا يدخل
عدم الاتحاد وذلك مثل ان تستخدم عبدا شهر ثم تستخدمه شريكك شهر او تستخدم عبدا
شهرين وتستخدمه شهرين او تستخدمه انت شهر او نصف شهر اذا كان لك ثلثاه وله ثلث
او تستخدم عبدا شهر او تستخدمه انت شهر او نصف شهر لان له ثلثاه فقط او تستخدم عبدا شهر ثم
تستخدمه مع عبدا اخر في شهر لضعف الاول مثلا في مدة الاخير او تستخدم عبدا شهر ثم

وانواعها رقاب لا موال
ومنافعها والاول اما غير
منتقل كاصل او منتقل وهو
اما مكيل او موزون او
عروض وانما يكون
بالنهايات اما بزمان او اعيان
والاول كانتفاع كل بالشيء
مدة معينة وهو باق على
الشركة

يستخدم هو دابة * و * النوع * الثاني * وهو ما بالاعيان * كسكناه دارا
مدة * معينة * و * سكنى * غيره * دارا * اخرى تلك المدة * المذكورة
نفسها مثل ان يستخدم في شهر واحد احدهما عبدا والاخر عبدا اخر والكاف
لادخال مدة اخرى مماثلة لتلك المدة او بعض من المدة وبعض من غيرها ويكون
المجموع مقدارها ولا يدخل ان يسكن احدهما اكثر من الاخر لتخالف الدارين مثل
ان يسكن احدهما دارا مشتركة ردية عاما ويسكن الاخر دارا جيدة مشتركة
نصف عام فيخرج منها فبقى فارغة او تكرر بعد او يسكن النصف الاخر والكرام
بينهما ومن ذلك ان تحرث نصف ارض مشتركة لنفسك ويحترث الاخر نصفها او
تحرثها عاما ويحرثها عاما ولا يدخل غير الدار وادخال تخالف ما ينتفع به كل منها كانتفاع
بدار او انتفاع اخر بدابة وادخال اكثر من شريكين * و * الشريكان * هما * او
الشركاء هم * على الشركة * في الدارين على اصحابها الاول * واستظهر جوازه *
اي جواز النوع الثاني المذكور اولا وهو قسمة المنافع بنوعيه الازمان والاعيان
* في خدمة العبيد والدواب * والسفينة * وسكنى الدور والبيوت والحوانيت
واستعمال الآلات * كالخيط والقلم والقادوم * ولبس الثياب * والتمال والافراق
والاخفاف والشواشي والحواتم * ونحوه * اي نحو لبس الثياب مما هو لبس كما
مثلث او غير لبس او نحوه ما ذكر كله وذلك كفرض ما يفرش * باتفاقهم * على
هذه القسمة التي هي قسمة المنافع مطلقا بالازمان او بالاعيان * بلا تجاير * بدل كل
من قوله باتفاقهم ولو قدم لك انت عاطفة هكذا باتفاقهم لا بتجاير اي لا بان يجبر بعض
بعضا على قسمة المنافع فانه لا يثبت له الجبر لان الشرع لا يجبره له * لانعدام *
حصول * المنفعة * حال القسمة بل تحصل بعد القسمة بالسكنى او باستخدام الشيء فلم
يثبت الجبر فكان القول قول من ابى منها وذلك لان المنفعة لم تحصل قبل القسمة وانما
تحصل بالقسمة وفي النوعين نوع قسمة المنافع بالازمان ونوع قسمتها بالانواع غرور اذ قد
يضعف ايا احدهما بالازمان اشد غررا اذ قد يموت او يضعف في نوبة احدهما والحاصل
انه يحصل في يد كل واحد في رقبة الاموال عين شيئا منها حال القسمة ولا يتحصل
شيء في حينها حال قسمة المنافع قال بعضهم قولهم انعدام الخ ووجهه ان الصيغة للمطالبة

والثاني كسكناه دارا مدة
وغيره اخرى تلك المدة
وهما على الشركة واستظهر
جوازه في خدمة العبيد
والدواب وسكنى الدور
والبيوت والحوانيت
واستعمال الآلات ولبس
الثياب ونحوه باتفاقهم بلا
تجاير لانعدام المنفعة

والمطاوعة تآثر والعدم لا تأثير ينشأ عنه ومعنى لحن هنا انه ميل به عن طريق العربية في الفاظها لا في الاعراب ويجاب بان الانفعال مقيس ومن معانيه المجازية لموافقة المجرى فالانعدام بمعنى العدم ومحط الاستظهار هو قوله بلا تجاراي واستظهر انه لا تجار على قسمة المانع وقيل بالتجابر في قسمة خدم الموائث وهي ان يترك الميت الاماء او العبيد فيقسمون للمنافع مع بقاء اصل الشركة فيها قال ابو زكريا في الاحكام وتركنا ما اختلفوا فيه من قسمة خدم الموائث يعني ان الصحيح انه لا جبر عليها فان انفقوا على قسمها وملك قبل الانتفاع او بعد بعض انتفاع كالعبد والكاف فاعل اي وهلك مثل العبد او مرض او انكسر او اصابته عاقبة تدمره من العمل او تضعفه عنه او غصب او سرق او هدم المسكن او اصابته عاقبة ما الشيء الذي كان قسمة لاحد منهم مطابقا كان كسار الخيط وغرق السفينة في قسمة الاعيان للمنفعة او اصابته الالة الشيء في مدة واحد بعد ان انتفع به غيره في قسمة الازمان للمنفعة ادرك عليهم اي على الشركاء ان كانوا اربعة فصاعدا وعلى الشريكين ان كانوا ثلاثة وعلى الشريك ان لم تكن الشركة الا بين اثنين قيمة الخدمة اي ما ينوبه منها والنفقة التي صرفها على ذلك الشيء في اكله وشربه وغيرهما من استخدم عنده ذلك الشيء الواقعة في حال ذلك ادرك عليهم ما ينوبهم في الايام التي لم ينتفع به لتلك الالة وردوا له الباقي له من ذلك المذكور من الخدمة وهذا يعني عنه قوله ادرك عليهم قيمة الخدمة الا انه لما كان يوم انه يدرك عليهم قيمة الخدمة كلها ازال الايام بقوله ردوا له الباقي وذلك ان يخدمه واحد عند احد باكله مثلا واجرة في نوبته وجاءت نوبة الاخر فرض فكان ينفق عليه من عنده فانه يرد عليه الاول نصف النفق فلو كان لما اصابته الشيء عاقبة انفقوه بالدول او من مال الشركة لم يكن عليهم الا رد ما ينوبه من الخدمة فقط وكذا لو اصاب في مدة الاول وقد انتفع به فعليه ان يرد اليهم ما ينوبهم من قيمة الخدمة وعليهم ان يردوا اليه ما ينوبهم من النفقة وان كانت عادة ان ينفقوه جميعا وانفق من كان عنده وحده ردوا عليه ما ينوبهم من النفقة اصابهم لم يصب فاذا خدم الاول شهر او خدم الثاني نصف

من ذلك كالمدة او مرض وغصب او هدم المسكن في مدة واحد ادرك عليهم قيمة الخدمة والنفقة في حل ذلك وردوا له الباقي من ذلك

شهر فاضيب وانفق عليه في باقي الشهر او بعض باقيه فانه يدرك على الاول نصف ما انفق عليه بعد الاصابة ونصف خدمته في نصف الشهر التي خدم فن كان يخدم مال الاول فان العدول يقومون له العناء وان استخدمه بالاجرة فنصف نصف الاجرة وان ارسله يوجب فنصف ما جالب في النصف كالخطب والكفا ونحو ذلك وحاصل ذلك كله ان يعتبر كل ما خدم او استفاد فيقسم على الشركاء بحسب الشركة ومنعت قسمة غلة الشجر سنين وزراعة الارض سنين او سنين او اقل كسنة مثل ان يحرثها واحد جزا او الاخر قناه او نحو ذلك وزراعة مطوف على قسمة سواء فيهما قسمة الاعيان وقسمة الازمان لا اختلاف الغلة في ذلك قلة وكثرة ووجودا وعدما وجودة ورداة مع ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من النهي عن بيع المعاومة وهو بيع الشيء احواما واقسمة كالباع وما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من النهي عن المسانحة وهي شاملة لبيع المعاومة وقسمة المعاومة وانا اريد بيع المعاومة والقسمة مقيسة عليه كما علمت وقيل بجواز قسمة الارض سنين مزراعة وكذا قيل بالجواز في الشجر وهو في الارض اقرب منه في الشجر لان منه البذر في الارض بخلاف الشجر والخلاف في الارض سواء يسقيها ببناء كرجا وتسقي بلا عناه كمطر وشرط الخلاف في الشجر سقيه ببناء واما بلا عناه فلا تصح قسمة غاته بالسنين اجماعا وزعم بعض قومه عن عمر بن الخطاب وابن الزبير انها كانا يميزان بيع الغلات سنين واما قسمة الارض للحرث بان يحرث واحد جزا والاخر جزا فمختلف فيه وظاهر كلام الشيخ المنع اذ جعل العلة بالعين المهمة اختلاف الغلة بالمصنعة قلة وكثرة وجودة ورداة ووجودا وعدما في المسئلة التي ذكر المصنف وجاز ذلك في ارض المشاع جزما لانها لا يجوز قسمة رقيتها وكذا منع الشيخ احمد قسمة الارض وما اتصل بها للمنافع على الايام والشهور والسنين قال وذلك مثل قسمة الارض على ان يحرثها واحد منهم هذه السنة ويحرثها الاخر السنة المقبلة وكذلك في غلة الاشجار على ان تكون لا خدم سنة وللآخر سنة وكذا غلة واحدة لا تجوز قسمته على النوب مثل ان يجتني احدهم ثمرا من نخلة ثم يجني الاخر منها في نوبة اخرى لانه يمكن

ومنعت قسمة غلة الشجر وزراعة الارض سنين

فيها القسمة بكرة وان لم يكن في نصيب احدهم ما ينتفع به اذ لا تقبل يقسمون
 وبفعل نصيبه ما اراد ومنهم من يقول يمنع ويعطل مثل ما لا تمكن القسمة فيه
 الا بالفساد ويقعون فيه ما يقسمون به كالبيع والكراء وقيل يعطيه صاحب الاكثر
 قيمة نصيبه ولا يجد غير ذلك * ووجبت في عيون وايار * بالياه جمع يير بالياه
 او اثار بالهمز جمع يير بالهمز ويجوز ابار بتاخير الياء عن الراء او بتاخير الهمز عنهما مع
 قلبها ياء فتحذف الياء فيكون كغواش * بدول * جمع دولة وهي النوبة بان
 يستقي واحد يوما والاخر يوما او واحد يوما والاخر يومين او نحو ذلك بحسب الشركة
 او يستقيان بانصاف يوم او انصاف الليالي او باليوم وبالليل هذا يوما وهذا ليلا
 واقل من ذلك واكثر * بلا ضرر * فان كان ضرر لم يميز كقسمة ماء على اوقات
 يقسم مال احدهم فيها * ان طلبت * قيد لكونه وجبت وانما صحت لان الماء شيء
 موجود فليس كمنفعة لم توجد بل يطلب وجودها بعد القسم كقسمة الارض للحرث
 وقد ورد النهي عن بيع الماء ومعلوم ان حصة بلا انتفاع تضيع فقسم بالدول
 وقسمته بغير الدول لا تجوز لانها تشبه البيع لما فيها من المعاوضة لان كل واحد
 اسقط حقه لصاحبه في نظير ما في يد كل واحد منهم وتجوز عندي قسمة الماء
 بالدلاء ونحوها من الانية وبالمواجل بالامتلاء او بالذراع او بالعصا والحبل ونحو
 ذلك او بالعلامة في موضع منها وقسمتها للابد بالقواديس المبنية في الارض
 والسواقي بالعدل او بالتراضي ممن يصح رضاه قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر
 يجبر الشركاء في قسمة الماء الجاري والراكد وما المطر والعين والبير والماجل والحوض
 والوعاء بنظر الحاكم والجماعة مما لا يضر بذاتهم الزرع والشجر وانما يقسمون على
 اقلهم سهما وانما يقسمون الماء الجاري على الساعات والاقوات والليالي والايام لا
 بالقواديس والاحواض لان ذلك مجهول ربما جاء ذلك المقدار في القواديس
 والاحواض في يوم في حين وجاء على يوم او اثنين او ثلاثة او اكثر في حين اخر
 وروي عن ابي محمد عبد الله بن زرارة جوازها بالقواديس والاحواض والايام
 والساعات وبكل ما يفصلون به واذا خافوا الغبن في قسمة الايام والليالي جعلوا
 لليوم مثالا قيمة على قدر فضله عندهم وقيل تجوز على حسب هذا من الاعتقاب

وجبت في عيون وايار
 بدول بلا ضرر ان طلبت

ويتداركون الغبن في قسمة الماء كالأصل ويقسمون ماء كل عين على الانفراد
 الا ان رضوا بالجمع وذلك اذا لم تكن العيون في مكان واحد وان كانت في مكان
 واحد جمعوا ويأتي الخلاف في المكان الواحد ما هو ويقسمون بالقيمة ما اختلف
 بالمذوبة والملوحة والضعف والقوة في الجاري وكل من ملك فانا يدخل على القسمة
 السابقة قبله ولا يعيد واذا تشاحوا على القسمة جعل لهم الفاضي او الجماعة او من
 ينتهيون اليه قدرا يقسمون عليه بنظر الا صلاح للعام والخاص ولا يجدون نقض
 نظره وقسمة الماء الراكد كالجاري وانما يقسم بالنوب من الايام والليالي
 والساعات على قدر ما يصلح وقيل يجوز بالدلاء والقلل وجميع ما يستقي به واذا
 اقتسموه بالنوب والاحواض فليرصد كل واحد نوبته وحوضه ومن ضيع حتى
 دخل سهم صاحبه لم يدرك شيئا فيه وقيل يدرك وكذا الابار والعيون على هذا
 الاختلاف ولا يجدون قسم ما فيه المنفعة للمنفعة على الايام كحلب الثمن وقيل
 يجدون ولو لم يرض بعضهم ويقسمون ماء المطر بالمساق في صوب الماء او يجمعونه
 في مسقي واحد حتى ينتهوا به الى اطراف عمارتهم فيقسمونه بالمقاسم على قدر
 ارضهم وعمارتهم وكذا الماء الجاري اذا اكثر حتى لا تجتمع الساقية فارادوا قسمته
 بالمساق وانما يعملون مقاسمهم على مستوى الارض لا على منحدر ارض بعض دون
 بعض لئلا يكون الغبن واما الوادي الفحل فيرفع الاعلى منه ثمة ويرفع من تحته
 ثمن البقية وهكذا الى اخرهم وان كان اثنان او ثلاثة في موضع واحد او
 متقابلين من الناحيتين فليرفعوا الثمن وقيل يرفع كل واحد ثمنه والثمن الذي
 يرفعونه قيل ثمن في الارض وقيل ثمن في الماء والفحل هو الذي جاوزهم وانصب
 الى موضع لا ينتفع به وقيل ما كانت مساق المروج اليه سواء وقيل ما اذا وقف
 رجل في مسقاه ووقف اخر في مجراه ووقف الاخر فيما بينهما فصاح كل واحد
 منهما الى صاحبه لم يسمعه ويقسم ماء الاوعية بالكيل او بالوزن ان اتفق والا
 فالقيمة وكذا الحب وقيل يقسم في الحب بالاذرع والاشبار والايام اه وقيل
 اذا اراد احدهم القسم بالجمع والاخر ان يأخذه نصيبه من كل ماء فبالجمع لئلا
 يتضرر احد الا ان كان فيه الضرر بتباعد النوب فلا جبر عليه وبراى الصلاح

واذا كان اهل ارض يستقون بجري الماء واهل اخرى بالزجر فهي على ما وجدت ولو كان لايجري الا بفضل الزجر وقيل يرجع الى العدل بينهم وان كان الماء يستقي بالبري الاول فالاول ويلحق الضرر الارضين او بعضها فهو على ما وجد عند ابي المؤثر وقال نهان يسوي بين الكل حتى يعصم القص واذا لم يقسم الماء لم يجد احد بدع ارض يسقيها منه واذا وجد غير مقسوم مثل ان وجد يدور على ارض معلومة بين يوم ويلة واراد صلحاً هم قسمه لثلاث تقاع ائمة ابق على حاله والاشياء على اصولها المعروفة بها حتى يصح بطلانها بوجه ومن اراد ائمة اخذ على يده صاغراً راعماً وتعتبر العادة ومن له شركة في ماء او مال ولم يجد من يقاسمه سقى من الماء نصيبه او اخذ نصيبه من المال وذلك ان ابصر العدل ويدع سهم الغائب او اليتيم او نحو ولا تقسم كل يبر على حدة بل يحمل بعضها على بعض وقيل تقسم كل على حدة واذا تبين خرف في شيء من ذلك ترك واذا قسم ماء البئر او غيرها فاراد احدهم اخراج ماءه الى ارض لا تسقى منه قبل او يكره لمن يخرجها فله التصرف في نصيبه بما شاء الا ان منعه من يودي ذلك الى جعل الطريق او المسقى الى خارج في ارضه واذا تهدمت بئر فاخذت من ارض احد الشركاء اجبروا له بالاصلاح ما وان قسموا وهي متهدمة اخذت من ارض لم يجبروا لمن اخذت له من تلك الارض التي صارت له ولا يجبر شريك على حفر بئر سبقت واحدة او لم تسبق * ومنه * اي من النوع الثاني الذي هو قسمة المنافع * قسمة منافع المشاع * قيل هو هنا ما ينسب لقوم معروفين واربابه الاولون مجهولون والاولى تعريفه بانه ما جهل ولم يتوصل الشركاء فيه الى تعيين انصباهم ومن ذلك توقيف الناس اصولهم على ذكورهم اذا جهلوا انصباهم بالطول او بالكثرة او غير ذلك اذا ثبت ذلك على قول قومنا مطلقاً او اجيز ان جعل مرجعه الى وجهه اجر كما هو قول بعض والصحيح المنع مطلقاً لان ذلك من الوصية للوارث وذلك اذا كانت لهم انصباهم وجهلت والا وقد حبست لهم على السواء فلا مشاع واذا اعطي قوم اصلاً تملكوا وتوالدوا وجعل مال كل من القدر فمشاع واذا حكم بطلانه مطلقاً او لدم جعله الى وجهه اجر فانه يرد للورثة الذكور والاناث والزوجات

ومن قسمة منافع المشاع

قال الشيخ احمد المشاع هو ما اختلط بين قوم حتى لا يصلوا الى فرز ما لكل واحد منهم وانما يكون ذلك في شيء تلف لهم فيه الميراث اه قلت وكذا غير الميراث فان لم يتوصل الى بيان ذلك كان مشاعاً قال الشيخ احمد المشاع اصله الاختلاط والمشاكلة في اسهم من ادعاه ولا يصلون الى علم مال كل واحد منهم ولا يجدون علم ذلك عند احد من الناس وجميع ما يوجد علمه عند احد فليس ذلك بمشاع ولا يستحق ذلك اسم مشاع وذلك يكون في العروض والاصول لكن العروض تعطل حتى يتبين سهام اصحابها وقيل من كان في ضمانه ذلك يبيعه وينقله على فقراء ذلك الذي انتهى اليه وقيل يستوي اليه الفقراء جميعاً وقيل يقسمه اصحابه الذين انتهى اليهم للذكر مثل حظ الانثيين الصغير والكبير قلت والذني والفقير ولا يدخل فيه من لا يرث وقيل يقسمونه على الرؤس الذكر والانثى لانه يمكن ان يكون فيه للانثى اكثر مما للرجل يتداول الميراث وقيل يقسم كالمشاع لا تعطى فيه المرأة والطفل وعلى كل حال لا يبقى على الاتفاق به كالمشاع بل يقسم بذاته وانما حكم المشاع في الاصول ومنها الماء ويتبين المشاع انه مشاع بالينة العادلة لقييلة معروفة او قبائل اذا شهدت البينة انه مشاع او شاهد الشهود ذلك وكذا اذا علموا اصلاً تقوم كل له سهم معروف ثم تلف لهم التمييز لكثرة الورثة او وجدوه معروفاً انه مشاع عند اوائهم ويكون معروفاً بعد ان كان مشاعاً اذا لم يبق من اصحابه الا رجلان وقيل ثلاثة سواء في الرجلين والثلاثة من قبيلتين او من واحدة اي او من ثلاثة ان كانوا ثلاثة واذا زال عنه اسم المشاع بان لم يبق الا واحداً والا اثنان او الثلاثة فانه ملك لمن بقي يفعل فيه جميع ما يفعله في ملكه الذي ليس مشاعاً فان كانت فيه قبائل ولم يبق من قبيلة الا واحد او اثنان اي او ثلاثة على قول فقيل ليس ان بقي الاسهم وقيل له سهم قبيلته كله ويخرج من المشاع وان لم يبق الا النساء والاطفال والمجانين فبمنزلة اصحاب المشاع في قسمة الحرث والمنافع وان لم يبق الا اثنان اي او ثلاثة على قول صار ملكاً لها او لم كما في الذكور البالغ العقل واذا صار المشاع ملكاً لاثنين او ثلاثة فتلف كيف كان لهم رجوع شأناً وان مات اهل

المشاع قبل ان يصير ملكا فللمساكين وقيل لا ينتفع احد الا بما ينتفع في حياتهم وقيل هو للقبيلة التي تلي هذه بالنسب وقيل يعقل وغلته لبيت المال واذا صار ملكا ولم يترك ماله وارثا وقف في يد من كان في يده ولا ينتفع به احد ويوصي به وصيا بعد وصي وان لم يكن في يد احد فلا شيء على احد الا العبيد والحيوان فلي الخاض سفلها والايصاء به وصيا بعد وصي وقيل هو لبيت مال المسلمين وقيل لمن سبق اليه كمال المولى ومشاع المشركين هم اولى به فان واحد بعض فهو لهم على حالهم الاول وقيل الموحدون اولى به واذا حدث الرجال البالغ الصحيحوا العقول على مشاع الاطفال والمجانين والنساء فهو بينهم وقيل هو لهم وللاطفال والمجانين والنساء اذ وجب لهم اول مرة بالحكم ولا يدخل من حدث من اتساء والاطفال والمجانين ومن مات منهم سقط سهمه واذا ثبت المشاع للاطفال والمجانين والنساء فهو بينهم على مراتبهم وقيل هم فيه سواء وقيل اذا لم يبق الا هؤلاء فهو للذكور الاطفال والمجانين وقيل للمجانين البالغ وقيل للنساء لان لهم فعلا بخلاف الطفل والمجنون ويجوز ان يكون المشاع تسمية من ماء او ارض او اصل ولشريك المشاع القسمة فيميز نصيبه عن المشاع وقيل لا يحد ذلك فهو مشاع بينه وبين اهله وانما يقسم المشاع * للحرث * او سكنى ان كان مما يسكن كدور وبيوت ويقسم قسمة لا تفاوت فيها فلو خلف انسان عشرة اولاد واخوه ولدا واحدا كانت سهامهم احد عشر على الروس واذا ارادوا قسمته * فهل * يقسم * على الذكور البالغ * العقلاء الاحرار دين الاناث والاطفال والعبيد والمجانين فلا سهم لمولاء الاصناف فيه الا ان ارادوا ان يرضخوا لهم شيئا فمن شاء حرث سهمه ومن شاء تركه او اعطاه يحرث سهمه الا باذنه وذكروا في ابن ولية قوم من اهل المشاع ان يجعلوا له سهما في مشاعهم على قدر نظرهم قل او اكثر ويدخل مع اهل المشاع في قسمة المشاع مواليتهم ومن له طوره ومن اسلم على ايديهم قتاله الشيخ احمد بن محمد بن بكر رضي الله عنهم والمشترك من الرجال ياخذ من مشاع كل قبيلة اشتركت فيه على قدر الخلاف في ارثه وكذا الحايطان بين قبيلتين او ثلاثة من ثلاث وهكذا ياخذون من كل قبيلة برجل واحد ثم يقسمون وان كان اثنتان من قبيلة واحدة وهما من

لحرث فهل على الذكور البالغ

اخرى اخذ الاثنان من القبيلة كرجلين وهما من قبيلة وكذا ان كانوا اكثر من اثنين من قبيلة وياخذ الحثي نصف ما ياخذ الرجل فقط دون نصف ما تاخذ المرأة لو كانت تاخذ الا عند من يقول تاخذ المرأة نصف الذكر فانهم اختلفوا فيها فقيل لا تاخذ من المشاع نصف الذكر وقيل تاخذ من المشاع فيكون سهمها كسهم الذكر ووجه منع الاثني انها تنقل الارث الى زوجها وولدها فيدخل في المشاع من ليس من اهله ووجه منع الطفل ان مرجع الانتفاع بالمشاع الى الحرث والعناء ولا عقد له وكذا المجنون ولكن لو استخذه موها لكان لها نصيب ووجه منع العبد انه يجوز ان سيدة فان كان سيده من اهل المشاع ازم ان يكون قد اخذ مرتين والا لزم ان يكون قد ادخل فيه من ليس من اهله وان قلت كيف صح التعليل في المرأة بنقل المال بالارث الى زوجها وولدها مع انها قد تقدمت عن الزوج ولا ولد لها ومع انه يمكن ان تاخذ ويحكم بان لا يتجاوزها الى الزوج والولد كما ياخذ الزوج ولا يتجاوزها الى زوجته قلت ان ذكر اصل ومع اصله فانه الذي يحرث والانتفاع من المشاع انما هو بنحو الحرث من التعني فلا تقاومه الزوجة ايضا بان يقل تاخذ ولا يجاوزها مع ان الاصل انها اذا اخذت يجاوزها بالارث الى الذكر مثلا وهو ليس من اهل المشاع وهو في تخصيصه بالذكور كانهي * او على المصاييح * جمع مصباح والمراد الديار ان كانوا يسكنون في الديار وان كانوا يسكنون بعيالاتهم في البيوت فالبيوت كني بالمصاييح عن الديار او البيوت لان الدار او البيت يحتاج الى مصباح ويشعل فيه فياخذ ما كنوا الدار او البيت ولو كثروا كساكن واحد ويحتمل ان المراد بالمصاييح الزوجات فيقسم على ذوي الزوجات فمن لازوجة له لا ياخذ ومن تعددت زوجاته اخذ على عددهن قال الشيخ من قسمه على عدد المصاييح اعتبر المحاسنة لان امور العامة تجري عليها قال ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي ستة لقائل ان يقول المحاسنة عند من قسم على جميع البالغ اظهر والله اعلم اللهم الا ان يقال اراد بذلك دخول الايتام لانهم في الغالب تكون لهم المصاييح في بيوت اباؤهم اذا قدمت عليهم امهاتهم * او على السكك * جمع سكة الحرث وهي حديدة تشق بها لارض وتقلب بكسر السين في الجمع والمفرد والكاف الاولى مفتوحة في الجمع

او على المصاييح او على السكك

فكل من كان من اهل المشاع قد حفر و اراد الحرث فانه يعطى ولو لم تحضر له سكة ولا دابة ولكن سيحضرها ولو غارية او كراء اذا طلب الاستفاد لنفسه ووجه هذا القول قسمته على قدر الحاجة اليه ولا تاخذ الاثنى على هذين القولين ايضا فان الظاهر ليس بمجرد السكة بل هي مع عمل صاحبها او نحوها لعمل بالناس والقادوم فلا تدخل المراه واليتيم ولو كانت لهما السكة لخدمة اموالهما وليس كما قيل ان الظاهر انه يدخل في ذلك الا يتام لانهم في الغالب تكون لهم سكة لخدمة املاكهم اه والظاهر انها تاخذ ان ارادت الحرث وكذلك لا يتعدد سهم واحد بتعدد سكه او نحوها اذ هي كناية عن التهي للعمل وقول الشيخ احمد بن محمد بن بكر رضي الله عنهم ومنهم من يقول على دواب حرثهم التي احضروها للحرث سواء كانت لهم او لغيرهم اذا طلبوا بها الاستفاد لا تقسم اه يدل على ان السهم يتعدد بتعدد الدابة والسكة وقال ايضا يقسمونها على ما جاءوا به الى تلك الارض من الدواب التي يحرث بها وما فات منها قبل القسمة لا ياخذ به ويكون القول قوله فيما جاء به الى تلك الارض للحرث ما لم يتم ولا ياخذ بما جاء به للركوب او لرفع المتاع فقط واذا اخذ سهمه بدوابه ثم حدث له دواب فلا يدرك بها وان نقص بعض ما اخذ بها فلا يرد شيئا مما اخذ سواء حرث بها معا او تسابقت سواء كانت له او لمن ولي امره او غيرهم وان اتى الى الارض لا يجوز له ان يحرث بها لمعنى فلا ياخذ بها وان اخذ بدواب فاستحققت فله ما اخذ بها لا لغيره وياخذ بدواب اتى بها للحرث سواء يحرث بنفسه او بنائب كعبده له محراث او ليس له محراث اه وذلك نص في تعدد السهم بتعدد الدواب خلاف ظاهر كلام الشيخ احمد اختيار الاول ووجهه انها ملك لهم ولكنها كالنبي فلا نصيب للمرأة والعبد والطفل وتقسم له اي للحرث سنة بطول سنة اخرى بعرض بتبدل السهام تخرج من القسمة على طريقة واحدة لتلا توهم التملك او يتوصل بها الى دعوى الملك فان قسموا سنين ولو كثيرة على الطول فقط او العرض فقط صح قسمهم ولو لم تتخالف سهامهم او تخالف بعض دون بعض ويجوز غندي قسمها ولو على اكثر من ثلاث سنين اذا حفرها كلهم او غاب

خلاف وتقسيم له سنة
بطول واخرى بعرض
بتبدل السهام

بعضهم او خضر واستغنى عن ان يحرث بلا قصد ان يمنعوا من جاء بعد لكن الاولى ان يقسموا غندي كل سنة ليحد الغائب سهمه اذا قدم او المجهون اذا افاق او الطفل اذا بلغ سهمه بان يقاسم في السنة التي بعد واذا قسما لسنين حرثوا كل فصل والاولى غندي لليلة المذكورة ان يقسموا لكل فصل وذكر الشيخ احمد انهم يقسمونها للحرث كله حرث الصيف والشتاء حرث الحبوب والقطاني والغواكه ولا يحرثوها في السنة مرتين بقسمة واحدة حتى يعيدوا لها القسمة ومنهم من يرخص في حرث سنة واحدة ان لا يعيدوا لها القسمة ومنهم من يجوز ان احيوا دعوة المشاع ان يجيروها سنة او سنتين او ثلاثا بغير قسمة على القسمة الاولى وان اتفقوا ان يحرث بعضهم سنة ويحرث الآخرون سنة او ان يحرث بعضهم الصيف وبعضهم الشتاء جاز سواء القبيلة والقبائل وان اتفقوا ان يحرثوا جنسا معلوما فهم على شرطهم وقيل يجوز ان يقسموها على اقل من سبع سنين وقيل على اقل من عشر سنين وقيل على اقل من خمسة عشر وقيل على اقل من عشرين سنة وقيل على اقل من خمس وعشرين وقيل على اقل من ثلاثين وقيل على اقل من خمس وثلاثين وقيل على اقل من اربعين وقيل على اقل من خمس واربعين وقيل على اقل من خمسين وضابط ذلك ان يكون على اقل من مدة الحياة مع انه لا حياة لبعض الشركاء على بعض ولا حياة على المشاع كما في احكام الديوان اعني انه لا يثبت المشاع او بعضه لاحد بالحياة سواء كان من غيره او من اهله اه فمن وجد ثابتا من سنة ماضية او من فصل ان تقسموا على فصل من حرث غيره اعاده اي اعاد الحرث او اعاد ذلك النبات اي حرث في موضعه فينبت نبات اخر فكأنه هو ولو من غير جنسه والمعنى في ذلك كله واحد والاعادة تنصور بقلبه اي قلب النبات وهو قلعه بقلب ارضه بنحو السكة وذلك ان قل النبات ومن وقع له سهمه بعض سهمه في السنة قبل لم يجب عليه قلبه وفي مقاسمته معهم ترك منه له قال الشيخ احمد ان لم يثبت بذره في السنة الاولى ونبت في الثانية بلا اعادة بذره فانه يمسيك كل واحد بذره وان نبت بذره بعض في الثانية من الاولى امسكه واقتسم من لم يثبت بذره ما بقي ولم يثبت من الارض وان لم يثبت كله او لم يثبت فيه الا شيء يسير

فمن وجد ثابتا من ماضية
من حرث غيره اعاده بقلبه

فانهم يقتسمون ارضهم وان بذر احدهم سهمه وجاء اخر فبذر عليه اوسبقه اليه
الاخر فبذره ثم بذر صاحبه رد عليه السهم بذره وان بذر غيره على بذره
فافسده ضمنه وان حرثا احدهم قبل القسمة ردوا عليه بذره الا ما نابه وقسموها
وان بذرها بعده اخر ردوا عليها كذلك وقسموها وان كان الفساد في بذرها
قلبوها ولا يردون شيئا * وينتظر غائبهم بعد الري * اي بعد ان تروى الارض
بالماء في بلد اهلهم يسقون ارضهم قبل الحرث ان ارادوا حرثها ليسهل قلبها اوليعرفوا
بالماء الواضع المستوية والمنخفضة وغيرها وليتصق الحب بالتراب او لتتبع القوة التي
وضعها الله في التراب وتشتد بالسقي او لغرض من الاغراض * او نحوه * كالنداء
على ان مشاع بني فلان قد تهيأوا لحرثه وكقلبها * سبعة ايام وقيل ثلاثة ثم
تقسم * قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رضي الله عنهم والسيرة في ارض المشاع
اذا ارادوا ان يحرقوها والمعمول به ان ينظروا بحرقها ثلاثة ايام ومنهم من يقول سبعة
ايام حتى يجي من لم يكن حاضرا فاذا تم ثلاثة ايام اوسبعة فلا يشتغلون بمن لم
يحضر وان حضروا كلهم فلا يحتاجون الى اجل وان ارادوا ان يزيدوا في الاجل
اكثر مما ذكرنا فليفعلوا ذلك وان اشترك في المشاع قبائل فحضر بعض القبائل
وغابت قبيلة فصاعدا فلتحرق القبائل الحاضرة ما ينوبهم وقيل يحرقون الكل على
الرءوس اه * فان اتى * بان دخل الاميال * احد منهم بعد ما حرثوا فاته *
سهمه او حرثه والمعنى واحد * فيها * لانهم فعلوا كما يجوز لهم * وان حرث
بعضهم * فقط فاتي الغائب * قاسم من لم يحرق فيما بقي من حظهم * اي وهو
حظهم ولو قل من لم يحرق وكثر من جاء وكذا ان حرثوا وبقي اجزاء من سهمهم
او جزء من سهم بعضهم فان الجاء ي قاسم فيما بقي ويحتمل ان يريد المصنف هذا
على ان من للتبعض فيهم منه بالاولى انه يقاسم ان وجد سها او اكثر كله لم يحرق
والحرث قلب الارض وشقها وقيل لا يكفي هنا الالقاء البذر * وان وجدهم قسموا
ولم يحرقوا اعادوا * قسمته وقيل لا يصيب شيئا فيما قسموا ولولم يلقوا البذر قال الشيخ
احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله لا يصيبون نقض القسمة بعد القرعة ويدخل معهم
كل من جاء في كل ما لم يرموا فيه الزريعة ويقسمون الباقي * الا من استفرغ

وينتظر غائبهم بعد الري
او نحوه سبعة ايام وقيل
ثلاثة ثم تقسم فان اتى احد
منهم بعد ما حرثوا فاته
قلبوها وان حرث بعضهم
قاسم من لم يحرق فيما بقي
من حظهم وان وجدهم
قسموا ولم يحرقوا اعادوا

نصيبه بالحرث وان لم يبق لهم الا مقدار ما يباغ منه تلك القسمة اسكه ولا يدخل
معهم وقيل من جاء بعد القسمة لا يصيب شيئا مما كانت فيه القسمة ولولم يلقوا
الزريعة وكذلك ان باغ الطفل او افاق المجنون او عتق او وخذ المترك اعادوا قسمة
مالم يحرق اي وقيل لا وان حرثوا بعض سها فجاهم من لم يحضر اي او باغ الطفل او افاق
المجنون او وخذ المترك اعادوا قسمة مالم يحرقوا على رؤسهم الاول والاخر فيه سواء اتفق ما
حرثوا او اختلف او حرث بعضهم سها مكلها ولم يحرق الاخرون شيئا فانهم يعيدون
القسمة لجميع مالم يحرق على رؤسهم ولا ينظروا الى ما حرثوا قبل عجي من لم يحضر اي او
قبل البلوغ او الافاق او التوحيد ومن حرث منهم سهمه كله فلا يدخل الى من لم يحرق
سهمه من اهل المشاع وقيل يتخصص من حرث ومن لم يحرق على رؤسهم على قدر
ما حرث من الارض ومالم يحرق منها اه * ولا عناء لهم عليه * على من اتى ومثله من افاق
او باغ او وخذ * فيما عملوا من كسنتية الارض * من الحجارة او النجم وشجر البراري وسائر
النبات وسقيها قبل القسمة ودخل بالكاف كل ما فعلوا من صلاح في الارض وحرثها
اغني قلبها وقيل لهم العناء قال الشيخ احمد ويصالح اهل المشاع مشاعهم بنزع
الاغصان وبعض الغلة والغروس ويبيعون ما زرعوا ويفعلون فيه نظهرهم يفعل ذلك
الخاص والعام وينزعون ما يضر منه بعضه او مال على بعض وكذا الحائط وينزعه
غيرهم ولا يتواخذون على نزوعه ولا يدركه غيرهم وينزعه الامام او القاضي او
الجماعة ويعطون من غلة المشاع عناء من نزع ذلك وما بذروا من البذر مثل ما
حرثوا فيها لا يدخل في القسمة واما ما تروى للحرث من الارض وما تقوه وسووه
منها فانه يدخل في القسمة ويدرك عنايه من نقاها ونزع منها العشب واما من بذر
في ارض المشاع قبل القسمة وهو من اهل المشاع فانه ان كان بذر فيها اكثر
من سهمه فانهم يردون عليه اكثر ما بذر على سهمه ويقتسمون ارضهم ومن مات
من اهل المشاع قبل القسمة فلا سهم له وان اقتسموا ارض المشاع فمات واحد منهم
قبل ان يحرق قسموا سهمه وان حرث سهمه او بذر سهمه فورثته في مقامه وكذلك
ان حرث بعضهم بعض سهمه او بذر بعضه فورثته في مقامه وان اخذ سهمه ونقاها
فمات قبل ان يحرقه ولم يبذره فاهل المشاع بالخيار ان ارادوا ان ياخذوا سهم الميت

ولا عناء لهم عليه فيما عملوا
من كسنتية الارض

فإنهم يريدون عنه على ورثته وإن أرادوا أن يتركوه لورثته فلهم ذلك ولا عنه
عليهم أن تركوه وإن لم يحرث بعضهم سهمه وتلف أو استحق رجع عليهم وقسم
معهم وإن تلف بعد حرثه فلا يرجع عليهم وإن استحق بعد حرثه رجع عليهم
وإن غبن أحدهم وقد حرث أو حرثوا فلا يرجع عليهم إلا رجع عليهم بما غبن
وإن لم يحرث بعضهم تماصوا فيما لم يحرث في رد الغبن وإن بذروا البذر الذي لا يثبت
فإنهم كمن لم يحرث وإن حرث ولم يثبت رجع عليهم بذلك الغبن الذي ذكرنا أنهم
غبنوه به وإن كان في حرثه صلاح الأرض فله عنه فإن لم يقسموا سهمه فلا عنه
عليهم * وهكذا حكم ما لم يعرف له رب * أو عرف وأيس منه * أعني هو للحاضر *
من الفقراء لاسمهم فيه للغائب ولا ينتظر مجيئه لكن لا يجب تعميم الحاضر به
بل يكفي واحد فصاعداً وإن انتظر أو جاء بلا انتظار له وأعطى ذاته يجزي * ولا عنه
له * أي للعامل وهو الذي هو في يده على من يصدقه عليه * فيما عمل فيه * وذلك
كاللطفة والأمانة إذا أيس من صاحبها عند بعض وثمن ما باع إذا أيس من المشتري
وما دخل يده من حرام وغير ذلك من كل مال يصدق على الفقراء ويدرك ما صرف
فيه من الأموال * ومن حرثها * أو بعضها من غير أهلها * بلا إذن أهلها * ولا إذن
بعضهم * ولو واحداً * وإن إذن له ولو واحداً لم يصح لهم القلب ولا يصح لهم الاتفاق
إن إذن له أحد * فلا يقلبها واحد منهم * ولا جماعة منهم * إلا باتفاقهم * لأنه
يجوز له أن يحرثها أو بعضها بإذن واحد منهم فصاعداً فلا يجوز لواحد فصاعداً أن يقلبها
لعل غيره منهم يجزي بل يلتقي إليهم الخبر فإن منعوا كلهم قلبوها ولا ينظر لمن لاسم
له من طفل ومجنون وامرأة وعبد ومشرک وغائب في المشاع فلا يعتبر اتفاقهم
ولا اجازتهم كما قال الشيخ أحمد أنه لا ينظر إليهم وإن أجاز له بعضهم ولو واحداً بعد
الحرث أو قبله لم يجز لغيره قلبها فإن شاء وأدركوا سهامهم على المميز أو على المجازلة
وكذا البناء والفرس والحفر فيها عند مجيز ذلك لأهل المشاع لا يفسد له ذلك بل
يبقى ويكون مشاعاً لهم ويعطونه قيمة أو مثل ما دخل من خارج فإن إذن له إلى
مدة فإلى تلك المدة وأدركوا عليه أو على المميز ما ينوبهم من نفع وإذا تمت قلعه ان
دخل على القلع والأبقاء وأعطوه ما أدخل من خارج مثلاً أو قيمة وسواء في الذي

وهكذا حكم ما لم يعرف له
رب أعني هو للحاضر ولا عنه
له فيما عمل فيه ومن حرثها
بلا إذن أهلها ولو واحداً
فلا يقلبها واحد منهم
إلا باتفاقهم

يأذن أن يكون من ينظر إليه أم لا وقال الشيخ أحمد بن محمد بن بكر رحمهم الله ويجوز
لمن يستنفع بأذنهم حراً كان أو عبداً ذكرًا كان أو أنثى موحداً كان أو مشركاً بالغاً
كان أو طفلاً إذا إذن لهم من رجع إليه أمر المشاع وإنما يرجع أمر المشاع إلى أهل
النظر من أهل المشاع الرجال البالغين الصالحين المتعول ثلاثة وما فوق ثلاثة ومنهم
من يرخص في إذن رجلين أو رجل واحد إذا كان ممن ينظر إليه ممن يكون له في
ذلك نصيب وحكم ولا يجوز إذن أهل المشاع بعضهم لبعض ولا لغيرهم في أخذ
القصود والحجارة والخشب الميتة وإجاز بعض العلماء إذن بعض لبعض ولغيرهم وذلك
فيما انفصل وأما ما اتصل بالأرض مما ينتفع به على حاله فلا يجوز لأذنهم وقيل يجوز على أن ينزعه
من الأرض ويجوز لأهل النظر من أهل المشاع بيع ما انفصل وفصل ما اتصل للبيع بالإنار
إصلاح المشاع وأهله وسبيل ثمن ذلك سبيل غلة المشاع اهـ ويأتي قريباً حكم غلة
المشاع قال وإن عرقوم مشاع غيرهم على حجر وقامت الأشجار ثم أذنوا كلهم
أو بعضهم لبعض قلت أو لكل في أكل غلتهم أو في الأشجار بأعيانهم لم يجز لأذنهم
إذن ذلك على الحجر وإن لم يمنعوا حتى عمروا ثم أذنوا لهم فقد رخص لهم ويشهدون
أنه مشاع وقيل إن عمروها على الحجر ثم أذنوا لهم جاز وليشهدوا ويجوز لمن إذن له
أصحاب المشاع أكل غلاته وأشجاره وقيل بالرخصة أن يأذنوا في الأشجار
والحيطان لمن فعل ذلك أن يسك ذلك لنفسه ولوارثه وبقعة الأرض فمشاع
وما مات من الأشجار أو أنهم من الحيطان فلا يردوا في موضعه شيئاً إلا بإذن أهل
المشاع وقيل يجزي إذن المنظور إليه من أهل المشاع وقيل يجزي إذن واحد ولو
غير منظور إليه في مقدار سهمه ويأخذ أيضاً سهمه مع أهل المشاع وقيل لا يأخذ
إلا ما بقي من مقدار سهمه إن بقي منه شيء وقيل يجوز إذن بعضهم ما لم يمنع
أصحاب المشاع وإن منعه جاز سهمه أو أقل وأذن من حضر أو غاب سواء وإن
أذنوا أن يحرث جنساً معلوماً فعلي شرطهم وإن إذن بعض في جنس وبعض في آخر
حرث المأذون له ما إذن له ولو كله وإن تأنعوا نظر إلى الأخير في الإذن والمنع
ولا يحرث وارث المأذون له وكذا إن مات المأذون فلا يحرث المأذون ولا يأذن
المأذون لمن يحرثها إلا له ويجوز أن يأذنوا لقبيلة فتدخل النساء والأطفال وكذا إن

اذنوا لاهل المنزل ويدخل من حدث من القبيحة اواهل المنزل ان لم يقصدوا
قوما مخصوصين ويجوز الاذن الى مدة والى غير مدة واذا كان الى غير مدة
فليحرقوا ما لم يمنعهم وان مات الماذون له بعد البذر قبل الحرق حرق وارثه
وكذا ان مات اء لاذن بعد البذر فلا يصيب وارثه المنع وان مات بعض اصحاب
المشاع ولو قبل البذر حرق الماذون له وان مات بعض الماذون اهل حرق من بقي
منهم وان اذنوا في جنس بحرث غيره فاهل قلبه وجائز لهم ان يعطوا ارض المشاع
بشهم اذا جعلوا تصيبهم من البذر ويجوز لهم ما يجوز في ارضهم ولا ياذن اهل
المشاع لمن يحرق البذر او العيين ارضها من اياه لياخذ سهما معلوما وقيل يجوز واما
الاستفاد مدة معلومة فحائز باتفاق اهل الصلاح وعلى القول الاول له عناه وقيل
لا عناه له ان علم انها مشاع * وان ابى * واحد فسادا * ان يقسم * وياخذ سهما
* او ياذن لهم في الحرق * لانفسهم بلا سهم له * حرقوها وتركوا منابه * بلا
حرق * بعد قسمتها * اذ لا يجوز له تسطيل حقوق الناس وقيل يجوز لهم ان يحرقوها
كالحرق فيصير كمن غاب او ترك سهما وان وهب سهما لمن ليس من اهل المشاع
جاز عندي وقيل لا الا ان اجازوا قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله وان
اقتسموا فوهب واحد سهما لاحد من غيرهم ان شاء واخذوه لانفسهم الا ان
وهبه له لمكافاة او ثلها من المنافع وان اقتسموا فترك سهما حتى فات الحرق فلا
يدرك عليهم شيئا اذ ضيع قلت وكذا ان لم يضيع وان تركه وغاب وفات حرقه
فاهل حرقه لانفسهم واهل قسمه * واهل ياكل غلة المشاع * الذي هو شجر او دواوير
او نحوها او حبوب او نبات بلا عمل اهله او غيرهم او يعمل غيرهم هكذا بلا اذن
* ضعفاء * اي فقراء المشاع المذكور البالغ الاحرار العقلاء الموحدين ياخذونها
بانفسهم من اخذ شيئا فهو له قل او اكثر وقيل يعملون لما قالوا يقسمها بينهم بالنظر
* او * الفقراء الموحدين * مطلقا * ان كانوا من اهل المشاع * وان * كانوا
* من غيرهم * ذكورا واناث البالغ والاطفال العقلاء والمجانين ياخذون
بانفسهم من اخذ شيئا فله وقيل يعملون عليه قائما يقسمها لهم بنظره او هي لفقراء
المشاع فقط ذكورهم واناثهم وبنفسهم واطفالهم وعقلاءهم ومجانينهم وجميع ما ينسب اليهم * او

وان ابى ان يقسم او
ياذن لمهم في الحرق
حرقوها وتركوا منابه بعد
قسمتها واهل ياكل غلة
المشاع ضعفاء او مطلقا
وان من غيرهم او

تقسم كالحرث * على الفقراء والاغنياء من اهل المشاع لامن غيرهم البالغ الاحرار الذكور
العقلاء الموحدين والاحوط للغني ان لا ياخذ اثلا يقع في اكثر مما له في نفس
الامر وهو القول الذي مر اذ قال واهل تقسم على الذكور الخ وعلى القولين يقسمها
الفقراء فقط للحرث * اقوال * المختار الاول لان ضعفاء المشاع اجتمع فيهم الفقر
وثبوت السهام لهم فما كان لهم فلمهم لانه ملك لهم في نفس الامر والزائد لهم من
حيث انه مال لا يعرف له رب معين تقدر له منه كمية معروفة ووجه الثاني انها مال
لا يعرف كم منه لفلان فهو كمال لا يعرف له رب فاستوى فيه فقراء المشاع وغيرهم
وجه الثاني انها شبيهة بالقي فاستوى فيها اهل المشاع الفقراء والاغنياء قال الشيخ
احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله وغلة الاشجار والبيوت والغيران والعيون وما اشبه
ذلك فليل تقسم مثل سائر المشاع وقيل تقسمه فقراء المشاع وقيل لجميع الفقراء وقيل
تقسم كما تقسم الارض للحرث ويقسم المشاع للحرث والدور والبيوت السكنى على
قدر ما يستقيم بمدد البيوت او الشهور او السنين وان لم يمكن ذلك فليكروها ويقسموا
الكراء كقسم الارض للحرث اي على قول كما مر وما اخذوه في فساد المشاع سبيله
سبيل غلة المشاع سواء فساد اهل المشاع او غيرهم ويدفع الى اهل النظر منهم فيبرا
من دفعه ولا يجوزي المفسد تبرية اهل المشاع الا ان ابروه كلهم وقيل تجزيه تبرية
البعض ويضمن ذلك البعض لاهل المشاع وان افسد فيه احدهم ضمن لهم وقيل
يحط عنه ما نابه وان افسدوا كلهم فكل واحد افسد * وما بنوا فيها او حفروا *
او غرسوا * فشاع كالأصل * اي كاصل هو المشاع ولو اتوا به من خارج
المشاع * ولو اتفقوا ان من بنى فيها * او حفروا * او غرس فهو له وقسموها على
ذلك * قال الشيخ احمد ولا يقسموها على ان يغرسوا فيها او يبنوا فيها
او يحفروا فيها المطامير والا بئارا والمواجن لانفسهم وان فعلوا ذلك هم او غيرهم ممن
لا سهم له في المشاع كان مشاعا الا ما يمكن نزع بفساد فان لصاحبه نزع وكذلك
ما نزع احد من شجر المشاع وجعله في ارضه فهو مشاع على حاله وقيل ان نزع غصنا
اعطى قيمته لاهل المشاع او نزع حجرا او خشبة وقيل لهم ما غرسوا او بنوا او حفروا
لكن بقعة الارض مشاع لهم قال ورخص ان يعمروا مشاعهم بالاشجار والبناء ان

تقسم كالحرث اقوال
وما بنوا فيها او حفروا
فشاع كالأصل ولو اتفقوا
ان من بنى فيها او غرس
فهو له وقسموها على ذلك

اقتسموه على الروس ولم يغب منهم احد فيجوز لهم فيه ما يجوز من البيع والهبة والرحم
والصدقات والاجارة وغير ذلك من معاني خروج الملك وما زال من العماره ردوا
غيره في موضعه ان اتفقوا على ذلك حين اقتسموا وقيل يردون عماره اخرى ولو لم
يتفقوا اولوا ويشهدوا على الارض انها مشاع ومن باع من اطفالهم او عتيق من عبيدهم
فلا يدرك في ذلك البناء والروس ويدركون في بقعة الارض وقيل في البقعة غير ذلك
ولو تغير اهل المشاع ان كان سبب ذلك من اهله في كل ما يجوزهم اليه وان بنوا فيه
مسجدا او قصرا او جعلوا مقبرة لهم او غيرهم ولا يبرعهم **جازان اتفقوا** اي اتفق
من له سهم فيه من حضر او غاب كلهم فيكون المسجد في حكمهم كلهم باذن الواحد منهم لمن
يؤذن فيه او يصلي جماعة ولا يعتبر من لا سهم له فيه كطفل ومجنون ومشرک وامراه
وكان مشاعا قال ابو العباس احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله ولا يجوز لاهل
المشاع ان يبنوا في ارض المشاع ولا ان يغرّسوا فيها لانفسهم فان فعلوا فجاز اي
ثابت ولا يجوز لهم ان ياذنوا لمن يبنو فيها ولا لمن يغرّس فان فعلوا صار مشاعا
كله وقيل يجوز ان يبنوا فيها لانفسهم مثل قصر ياوون اليه للخوف واما الغرس
فلا وقيل فيه غير ذلك ولا يبنون فيها مسجدا ولا ياذنون لمن يبنو وكذلك غيره من وجوه
الاجر كالمقبرة وغيرها وقيل غير ذلك في المسجد والمقبرة وان هدم المسجد جاز تجديده
لمن اراد ولو لم تكن له حجة سوى انه مسجد وفي التاج يجوز بناء المعاملات في الرم والسكن
والمورد وما لا يضر اهل الرم ولا حجة فيه عليهم لا المسجد ولا ما شئت على اهله ومبنى
كون المسجد مشاعا ان اهله هم الذين ياذنون لمن يؤذن فيه او يصلي جماعة وتظنر
فائدته في البيع والاستثناء **وليس في حكمه** اي حكم المشاع الذي هو دار او بيت
او نحوها **باب وقفل** من حديد او خشب **وسلسلة ونحوها** اي نحو الثلاثة
من السلسلة والقفل والباب كالمفتاح وما يتعلق بالسلسلة وكوتد يضرب في الحائط او
في الارض ويحبل يبنى في ارض او حائط ومثل ذلك من كل ما يحدثه الانسان من
غير الاصول في المشاع يعني ان هذه الاشياء لا ياخذها المشاع كما ياخذ ما غرس فيه
ويرث فيها في تلك الاشياء ونحوها انسان مشاع اذا جعله فيه موروثه
يعني مشاعا من اهل المشاع ولو لم يبي الميراث دعوى لان ذلك لا يكون مشاعا ولا

وان بنوا فيه مسجدا او قصرا
جاز ان اتفقوا كان مشاعا
وليس في حكمه باب وقفل
وسلسلة ونحوها ويرث فيها
مشاع

قايض له فهو كمال في بيت الميت او في صحراء **لا من اهله** اي لا من يتاهل
للنصيب من المشاع كالانثى امامن يتاهل له فبالاولى يرث فيها ويخرجها ان شاء
ويتصرف فيها ببيع او كل ما شاء ولكن لا يحسن له ذلك كما لا يحسن لمن ليس من
اهله **كاخت** مثلها لانها انثى لاحظ لما في المشاع على ما ذكره ترث مما جعل
اخوها من ذلك فيه او ابوها **وقبعت سيرته** اي سيرة المشاح **في طلب ذلك**
الارث **ويبني** ان يتجاني **يتباعد** عنها اي عن هذه السيرة التي هي
دخوله في طلب ذلك لان جعله في المشاع يصير كالمشاع مع انه مات من جعله فيه
ولم يترعه واذا طلبه ترعه وان كان في ترعه فساد اعطي قيمته من غلة المشاع وتركه واما
ما وضع بلا بناء او نحوه من ثبات بصنعة نجار او حداد او نحوه او ما جعل في المشاع
من مال المشاع فهو مشاع لا ارث فيه **ويملك ويبيع** ما دخل فيه من خارج من
متقل **ويعمل فيه مدخله كل ما يعمل** في ماله من اصدقات واستيجار به وهبة وقفل
ونحو ذلك وذلك كبناء وغرس اذا لم يكن ذلك من نفس المشاع لان ما قلع او قطع من
شجر او نخل هو من جملة المتقل وكذلك مبيع به من خارج ويبنيه في حائط المشاع
وكوتد يضربه فيه او في الارض ولكن لا يصيب قلع ما يودي قلعته الى فساد المشاع
والاصل الذي هو نفس المشاع باق **على حاله** وسواء في الذي ادخل ذلك ان
يكون من اهل المشاع او من غير اهله ان اذنوا له وان لم ياذنوا ولم يميزوا بعد ادخاله
فاهم امره بقلعه ولم امساكه بلا قيمة الا ان تبرعوا بها لان المشاع بحر وقيل لا يمسكوه
الا بها **وان خربت قفل بلادود رست** حتى لا يقف احد على ماله منها شيعت
بضم الشين وكسر الاء مشددة اي صيرت مشاعا اي نشرت **بين القبيل** الواحد
قبيلة والمراد القبائل الذين سكنوا فيها قبل **واشترك في كل** خارج اي في
كل غلة تخرج **من ارضها** **من سائر اصولها** كنخل وشجر وبناء **الذ كور**
البلغ العقلاء على حدا اشتراكهم في نفس الارض والمشاع بحذ طريقة الاشتراك في
المشاع فلهم في ذلك احكام المشاع المذكورة واولا تية المتفق فيها والمختلف فيها فان
لم يوحدا **فالنساء والاطفال والمجانين** على ما مر من الحلف هل يستوون او بعضهم
اولى بها من بعض وغير ذلك من الخلاف السابق وان عدوا **كلهم** اذن الامام او

لا من اهله كاخت وقبعت
سيرته في طلب ذلك
ويتجاني عنها ويملك
ويبيع ما دخل فيه من خارج
من متقل والاصل على حاله
وان خربت قفل بلاد
ودرست حتى لا يقف احد
على ماله منها شيعت بين
القبيل واشترك في خارج
من ارضها واصولها الذ كور
البلغ فان لم يوحدا اذن
الامام

السلطان او القاضي او الوالي او نحوهم او الجماعة * لمن يعمرون * من الفقراء والاغنياء
وقيل الفقراء * فيها * بحفر الابنار والعيون والمطامير وغير ذلك وان لم يجد الامام
ونحوه فلدن شاء من الفقراء ان يعمرها وقيل ولو من الاغنياء العمارة عامة فعطف عليها
الخاص للتمثيل والايضاح والمزية بقوله * ويحترث ويغرس * النخل والشجر * ويبنى *
الدور والبيوت والمساكن * وينزل ويسكن * ويفعل كل ما ينتفع به * لا على * طريقة
* احياء الموات * وهو الارض الميتة التي لم يملكها احد فانها لمن سبق اليها واخذها
وعمرها ولو بقليل فيفعل فيها جميع ما يفعل في ملكه من بيع وغيره واما هذا الذي
اذن له الامام او غيره ممن ذكر * في * ايسر له بيع نفس المشاع ولا ان يخرجها الى
ملك احد بوجه ما كاصداق واجرة وغيرها ولا للامام او غيره ممن ذكر ان ياذن في بيعه
او اخراجه الى ملك احد وان اذن لم يثبت اذنه بل * لمحدث فيها ما حدثه * من غرس
وبناء وغيره يبيعه ويهبه ويصدقه ويؤجره ويفعل فيه جميع ما يفعل بملكه لكنه
يبين للمشتري ولان انتقل اليه ذلك ان بقعة الارض مشاع لا تدخل في ذلك وانما له
الاتفاق منها فقط بابقاء ما اشتري ودخل ملكه عليها وان وهب له هوان يزيد بنا
وغروسا او عمارة كما اذن له هو الامام او غيره بلا تملك بقعة الارض جاز في سهمه
لانه اذا اذن لهم الامام جاز لهم قسمها وهذا الكلام فيما احدث في المشاع فاستأنف
كلما في المنافع من المشاع نفسه بقوله * يبيع ويشترى منافع لا تملك * اي يبيع بيع
منافع ويشترى اشتراء منافع لا يبيع تملك لاصل المشاع ولا اشتراء تملك لاصل المشاع
بل يبيع او يشتري ما تولد من المنافع الحاضرة من اصل المشاع مع بقاء المشاع بماله
فيبيع منفعة الدار ونحوها او يشتري وذلك اكراءها او اكترائها ويبيع غلة شجر
المشاع ونخله اذا حضرت وادكت او وبرت او يبيعها قبل ذلك على القطع على
ما مر في محله ويكرى الارض لمن يحرقها * ويأكل الثمن * في ذلك كله * والاصل
لا له * لا يدخله بيع ولا شراء ولا اخراج الى ملك احد بوجه ما لان بيع نفس
المشاع لا يجوز قال بعض المشاركة لعل في ذلك حديثا مانعا للبيع ونحوه من
الاخراج * وللدخل ان يملك منافع قائم العين * التي احدثها من اذن له الامام
او نحوه * وان يبيعها * اي يبيع العين المحدثه لانه مالك لها كما يبيع منافعها

من يعمرونها ويحترث ويغرس
ويبنى وينزل ويسكن لا على
احياء الموات فالمحدث
فيها ما اعده يبيع ويشترى
منافع لا تملكها ولا كل الثمن
والاصل لاهله وللدخل
ان يملك منافع قائم
العين وان يبيعها

الحاضرة وان يفعل في ذلك له ما يفعل من وجوه الاخراج في ملكه واصل المشاع
باق وله ان يبيع الاصل الذي احدث هكذا بلا شرط ابقاء مدة محدودة للجعل بل
ان شاء قلع وان شاء ابقى اذ لا يدري متى يظهر صاحب الاصل وان كان القلع
يفسد الارض فلا يبيع للقلع ولا يقطع ويبعد ان يريد المصنف والشيخ انه يبيع
نفس المشاع بطريق الاتفاقات دون التملك لانه لا معنى لبيع نفس المشاع بطريق
الاتفاقات دون التملك الا يبيع الغلة والمنافع التي ستوجد وهو لا يجوز وقد مر
ان بعض قومنا اجازوا الغلة سنين معلومة وتقدم رده وتقدم رواية قومنا عن ابن
الزبير وعمره كل ذلك لا يجوز عند التحقيق واوسع ما وجدت في المشاع ان
يباع ما احدث فيه من غرس او بناء بلا تملك بقعة وان يباع بعضه لا صلاح
باقية وان يبنى فيه او يغرس ويستوفي منه ما صرف فيه ثم يكون مشاعا مع اصل
المشاع وان يباع نفس الرم ان ادرك يباع وان كان المشاع لا يصل اليه اصحابه
حرثه من كان بقربه من الناس بلا اذن كيف شاءوا ولا يحذرون الا شربينهم
او شر اهل المشاع والمشاع باق لاهله لا يملك وان منع العامة او الخاصة من
بحرته فلا يحترث سواء وصلوا الى حرثه او لم يصلوا بالبعد او الخوف او ما اشبه
ذلك وان تمنعوا من حرثه دون المدة فلا شغل بمن يمنعهم ويحترثون ان ارادوا ولا
يحترث الا باذن اهله ان كانوا يصلون اليه وان اذن بعضهم وحجر بعضهم فحترث
المأذون له بعد حجر البعض بلا علم بحجره فليس كمن حرث على الحجر وان اذنوا له
ثم حجروا عموما فذلك منع له فيمتنع ان لم ياق الزرع وان منعوا عموما ثم اجازوا
لواحد جاز له سواء اذن الخاص والعامة وان اذن له الى حرث ارضه فلا يحترث سهمه
من المشاع الا ان ذكر له المشاع في اذنه واذا اذن اهل المشاع مجتمعين او مفترقين
عرف بعضهم باذن بعض فليحترث المأذون لهم ماشاءوا وكم شاءوا وبانفراد واشتراك
الا ان شرط اهله شيئا فلا يجاوز وان اذنوا ان يحترث بماء المشاع زرعا معلوما فذهب
فلا يجد الحرث مرة اخرى الا باذن الا ان اذنوا على السنة فلم الحرث فيها كلها
وان اذن بعض في ماء المشاع ومنع غيره فلا يصح الا ان قاسم فاذن في سهمه
ويجوز الاذن في ماء المشاع الى غير ارض المشاع والى ارضه واذا تشاحوا فيه

قسموه على قسمة الارض والا انتفعوا به كما اتفقوا ويكون مشاعا دون الارض
وتكون مشاعا دون الماء ويكونان مشاعا واذا ادرك ماء المشاع تستقي به ارض
المشاع واتجاره ما قدم وما حدث ابقى كذلك الا ان اتفقوا على رفعة حيث ارادوا
وان غرسوا في ارضهم على ماء المشاع فلمهم التامع واما الحوث فلا يقطع عنه حتى
يدرك وان ادرك من اوائلهم يسقون به ارضهم واجتنتهم فلا يقطع كان المشاع لم
اولعيرهم وان فضل ماء المشاع وساح انتفع به من شاء ولا يقعد في فضله ولو
طالت مدة سقيه به وقيل يقعد فيه بمدة القعود او بالسبق اليها او بالحوث او الفرس
اليها وقيل لا يتفع بها الا باذن اهله كسائر المشاع واذا كانت ارض المشاع مساقى
لقوم فلا يجزى اهل المشاع ان يعمره لذلك الماء وقيل يجدون ولا يصرفون الفضل
ولا يفعلون ما يحبس الماء وكذلك الخلف ان كانت ارض قوم مساقى لارض المشاع
ويقعد اهل المشاع في كل ما حواه من دور وحيطان وزروب ونهر وماجن وبئر
وجسر وشجر ومساقى قربت او بعدت وفي كل واد يجري اليه وان جوزوا بماصل المشاع
ومساقى وطرقها وغيونها وانهارها في ارض غيرهم مقدار ما ثبت ذلك وهو عشرون
سنة او غيرها من مدة الحيازة ولم يمنعوا ويقعدون في ذلك وقيل لا يقعدون وان لم
تكن العين او البئر او نحوها للمشاع فانتفعوا بها للمشاع مقدار ما ثبت وهو مدة
الحيازة لم يقعدوا فيها ولا يقعد اخر فيما للمشاع او لوجه من وجوه الاجر ولو
طالت المدة واما ما ادركوه يتفع به الخواص من نحو العيون والطرق للمشاع
فلا يمنعوا ان لم يعرف حدوث الانتفاع وان عرف فلمهم قطعه
ولو حدث عند من كان قبلهم ومن عرف ارضا مشاعا فغاب فوجدتها عمرت
باشجار او غيرها عمرها من ينسب المشاع اليه او غيره فاراد بيع ما كان له فلا
يعامله الا في الغلة وقيل لا في الغلة ايضا الا ان عرف انه استغل كما يجوز له فان
كان المستغل من غير اهله فلا يعامل الا ان اذن له اهله قال في جواهر الاثار وقيل
في الرموم الماء والارض تقسم على الذكر والانثى ثم تجعل اصولا تتوارث وتباع
وتشتري وسئل ابو الحواري عن رم يباع بعضه ويشتري وبعضه لا يباع ولا
يشتري وهو مشاع كله اي لم يتميز بعض من بعض الا انه بيع واشتري جهلا

وعروورته وارث من مشتريه فقال قد جاء الاثر عن العلماء ولعله عن النبي صلى
الله عليه وسلم ان الرم لا يباع ولا يشتري فمن باعه او اشتراه فقد فعل ما لا يحل
وحرام عليهم ذاك جميعا الا ان بيع بعضه في مصالح بعض اه ولا يدخل في ذلك
مشاع المغاربة الذي ذكر الشيخ احمد رحمه الله فلا رخصة في بيعه في ذاته الا
لاصلاح بعضه لان هذا الرم انما هو مال وجد بين ايدي الناس مثل الاموال
الموجود من الجاهلية وقد استثنى في جواهر الاثار الاثارة فلا بيع فيها ولو على قول
المرخص في الرم ولو قلنا انه هو مشاع المغاربة فليس المراد انه يباع ويخرج عن
المشاع البتة بل يباع واذا خرب ما فيه رجع مشاعا كما نص في بعض سير المغاربة
وبذلك يقيد كلام جواهر الاثار وفي التاج انه ان ادرك الرم مقسوما يتوارث فيه
الناس ما لم يجتمع اهله على تقضيه وما لم يعلم انه عادة باطلة قال ابو عبد الله الرم
عند المشاركة المشاع قلت ولعله غير المشاع فان المشاركة قد فسر وبغير ذلك وهم
اعرف بكلامهم واصطلاحهم ففي المنهاج والتاج ان الرموم قسم في الجاهلية اثبتها
الاسلام ولا يحل نقضها والا يحل لقائم الاسلام ان يرد فارسا على اهلها بعد ان
اثبتها صافية ولفعل ذلك امير المؤمنين عمر رضي الله عنه ولا ينقض ما اثبته الاسلام
وما ادرك يباع ويشتري من الصوافي ومال الفقراء والسيل فهو كما ادرك وما ادرك
مباحا من الرموم وغيرها فباح وكل رم وما وجد عليه ولا يقاس بعض الرموم على
بعض ولا كل منها عادة من بيع وطاء او قعادة او منحة او عمل او استئمال وان كان
الرم يقسم فيما ادرك فلا يحرث الا بقسم والا حرث بلا قسم ان شاءوا وقيل لا
يحرث الرم الا برأي الجبهة من اهله ولو كان الحارث منهم والجبهة المنظور اليه
ولو واحد وقيل اثنان ويكفي في امر القيام بالرم ثقات البلد وقيل الثقات مطلقا
وليس للعباء ان يزيلوا اصلا يبيع او اخراج ملك قيل الا ان وجد يباع وادرك
كذلك عند من تقدم ومن بريء من اهل الرم من منابه جازت شهادته فيه قال
الشيخ احمد وقيل تجوز شهادة اهل المشاع فيه اي ولو لم يبروا من سهامهم وقول
اخرانه لا تجوز لان الشاهد اذا كان منهم يجر النفع لنفسه وفي التاج قول اخر في
الرم انه تجوز شهادته وبطل سهمه ومن شهد عدلان انه واهل الرم يجمعهم اب

أخذ معهم ومن غاب ثم جاء بأولاد يديعهم ثبت نسبهم ولا يأخذون من الرم إلا بشهادة عدلين ومن لزمه حق للرم أعطاه الجبهة إن كان أميناً أو الأيمن منهم وإن لم يجد أعطى كلا سهمه أوجعله فيما جمعوا لمصالح الرم ولا يهدم الجبهة حقاً على أحد في رم وقيل له هدمه كما له أن يمنح من أرض المشاع لأحد بلا أجره إن أدركت في ذلك عادة وقيل له أن يتم للزراع ما زرع قبل أن يدرك لا بعده والاكثر أنه لا تجوز المنحة في ماء الرم إلا البير فتجوز المنحة فيها لمن يزرع وتجوز زيادة يوم يظنوه في صلاح البير أو العين وقيل لا ومن أطنى سهام أولاده من الرم وهم صغار ثم مات جاز عليهم فعله وكذا إن رهن من سهامهم رهناً مقبوضاً وجاز أخذ الحجارة والتراب وشجر البرية والحطب ما لم يكن ضرراً ومنع وقيل لا إلا باذن قال الشيخ أحمد بن محمد بن بكر رحمهم الله تجوز الدعوى الخاصة أهل المشاع وعامتهم وخلاتهم ووكلاتهم والامام والقاضي وكل قائم بأمر العامة في جلب نفع المشاع أو دفع الضرر وخصوصتهم ورد الجواب ورد اليمين وكذا من ادعاه له أولن ولي امره أو لقبيلته ولا يدرك يميناً على عامة أهل المشاع أو غيرهم ويدركها على الخواص وكذلك العامة على العامة ولا يمين عليها ولا تكون التعدية فيمن أفسد من أهله فيه ودعوى القبائل فيه كالدعوى في الأموال ولا يمين وقيل لا تجوز دعواهم إلا أن ادعوا تسمية معلومة والقول قول من قال إن المشاع باقي مشاعاً وعلى مدعي زواله البينة والقول لمن قال إن هذا غير مشاع وإن ادعى قوم أنه لهم وآخرون أنه مشاع فالقول قول مدعيه لنفسه وعليه اليمين وإن بينوا جميعاً بالبينة بينة مدعية لنفسه وإن ادعاه قوم مشاعاً لهم وقوم مشاعاً لهم ولا يبان فليس لأحدهما وإن بين أحدهما فله وإن بينا فمشاع لهما ولا تكون أرض الغصب والريية أو أرض بعضها غصب أو ريية مشاعاً إلا لأصحابها إن عرفوا ولا تكون أرض المسجد أو أرض المقبرة أو أرض الأجر أو أرض المساكين مشاعاً ومن غرس أرض المشاع باذن أهله بغرس المسجد أو المقبرة أو وجه من وجوه الأجر فالغرس لمن غرس له وإن لم يكن باذنهم فإن شأوا أخذوه بنزعها وإن شاءوا أمسكوها وأعطوا قيمتها من هوله ومن غرس غرس المشاع في أرض الأجر أو غرس غرس بعض من ذلك في

أرض الأجر ضمن قيمته لمن هوله ولا يتواخذ أهل المشاع على دفع المضار وإثبات المنافع مما لم يكن أو كان كحائط هدم وعين دفتت وكنس العيون وعمل الزرب ونحو ذلك وإن اشترك أهل المشاع مع قوم أدركت عليهم أهل المشاع المنافع ودفع المضار مما يثبت عليهم وقيل لا وإن استمسك قوم بأهل المشاع لم يدركوا عليهم ويصلحون فساد المشاع بقلته ويجلبون له النفع بها كشرائه طريق إليه ويبيعون خشب مامات أو نقض ما أنهدم ويفعلون بشئنه ذلك أو يعطونه ققراهم أو يقسمونه كالمشاع أو يعطون ذلك من ينتفع به منهم أو من غيرهم وإن ادعى بعض أهل أرض بلوغها حد المشاع فإن قال العدول بقلته فمشاع والا فلا وإن شهدت البينة أنها بقلته فمشاع وقيل تجوز شهادة بعضهم في ذلك وإن قال بعضهم زال من حكم المشاع فعليه البيان أنه دخل ملك أحد وكذا من ادعى أنه دخل ملكه أو ملك موروثه وإن ادعاه كل فبينوا قسموه وإن تبين أنه خرج من المشاع ولم يتبين لمن هو فمن بين فله يمينته وإن لم يبينوا حلفوا وقسموه ومن نكل لم يأخذ وإن اختصم قوم فقال بعض هذا الأصل لنا جميعاً وقال بعض هو مشاع لنا جميعاً فهي لهم لا مشاع وإن دخلت بعد ذلك ملك مدعيها مشاعاً أو ملكهم أو ملك بعضهم فهي مشاع في حق من قال أنها مشاع وكذا من ادعاه مشاعاً ولم يجوز الحاكم شهادته ثم رجعت إليه بوجه فهي مشاع وكذا كل من قال أنها مشاع من غير شهادة ولا دعوة ثم دخلت ملكه صارت مشاعاً ولو مشتركاً أو امرأة أو عبداً إن عتق تمادي على إقراره بعد العتق أو أنكر أو طفلاً أو مجنوناً إن تمادى على إقرارهما بعد البلوغ والصحو وإن انتقلت إلى غير من أقر بانها مشاع ثم رجعت إلى ورثة المقر فمشاع بعد ما جازت على ملك المقر ولا يثبت أنها جرت عليه إلا بالبينة ومن أقر بانها مشاع ثم اشتراها لمن ولي أمره لم يضر إقراره لكن لا يجوز له ذلك فيما بينه وبين الله إذا علم ولا يضر إقرار المقارض به إلا أن أخذ ذلك في سهمه وقيل إن كان الريح في المال يصير ما نابه من الريح مشاعاً ويضمن لصاحب المال سهمه وإن اشتراها صاحب المال بعد ما أقر ضمن للمقارض سهمه وكانت مشاعاً وما علمه الرجل مشاعاً فلا يبعه ولا يشتره لنفسه ولا لغيره ولا يحكم ببيعه وإن فعل ضمن وأثم ويكون

الماء والارض والنخل والشجر والبناء والبير ونحو ذلك من كل متصل بالارض
مشاعا ويكون بعض دون بعض ويكون بعض مشاعا لقوم وبعض مشاعا لاخرين كالنخل
مشاعا دون الارض والعكس كالنخل مشاعا لقوم والارض مشاعا للاخرين وان كان
لقبيلة ثلث المشاع ولاخرى ثلثه قسموها للحرت اثلاثا وقيل على الرؤس والله اعلم وكل
ارض ميتة عمرها من نسبت اليهم فهي لهم وارثا بعد وارث على قسمتهم الاولى وقيل ولو
اقتسموها كيف شاءوا من قلة او كثرة فهي لهم بعارتها وقيل حيث كانت مشاعا فلا
يجوز فيها الا ما يجوز في المشاع وان كانت الارض سباخا فدخلها غيرهم جاز
لهم ما لم يمنعهم فلا يتحدثوا بعد المنع شيئا وقيل لا يشتغلون بالمنع حيث احيوها
بالعمارة ولم يكن اثر العمارة فيها قبل وكذا الغار والنهر وغيره وروي ان
الارض لله فمن احيى منها مواتا فهو له اي ما لم يعرف لاهله في الاسلام ولا اثر
فيه لمن لا يحل ماله ولا يجوز لاحد ان يحمي ارضا ولا شجرا اي يمنعها من براءها
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي الا لله والارسل وفي رواية اهل الظاهر ثم هي
لكم ولا فرق بين الموات القريب من العمارة والبعيد وقيل ولا بين اهل الاسلام واهل
الذمة واهل الارض الموات بالاصلاح والسقي روى ابن بركة من احيى ميتة فهي له
ومن اصطاد صيدا فهو له فلم يخص مسلما من كافر وقال الشافعي ان احيى ذمي ارضا
اخذت منه ومن احيها بماء حرام فلا كثر انما له وعليه غرم الماء وقيل لصاحب الماء
وبدل للاول حديث من احيى ميتة فهي له اذ لم يخص غاصبا ونحوه من غيرها ومن
ادعى القيا في فلا يقبل دعواه الا ببيان وان احيط بجدار على موات فذلك احياء وقيل
احياء لما بني عليه الجدار فقط فاذا درس رجع موضعه مواتا ايضا والحضار لا يكون
احياء وان كان في جنات عمار لا يعرف لمن هو فلا يمنع الكل منها حتى يصح ملكه
وان لم يكن فيها اثره فالولي به من سبق اليها وقيل رم وقيل لاهل الاموال المشتبهة
عليها وقيل رم لاهل البلد وقيل لا تحل لاحد وان كان بين العمارين خراب فقيل لما
وقيل لله ورسوله فينتفع به كل مسلم بلا تملك وكذا في خراب بين قريتين وقيل
عن ابي عبد الله ان لاهل البلدان يمنعوا ما وطئ كراعهم وقيل بمنزلة الرم ولا تؤخذ
البير المعما لان ذلك دليل على اثارها ومن وجدها في ملكه فله ومن اثر اثر او

بني بناء في موات او جبل فالموات ملك له ولوارثه والجبل له سكنه ما قام فان انهدم
او مات بانيه فلوارثه البناء لا اصل الجبل ومن حفر يرا على قرب الماء فتركها فجاء
احد فاوصلها الماء فسقى به مواتا فالموات له وللاول عنهه وغرامته والبير للذي
اوصلها الماء وقيل للاول والثاني كمتطوع ومن اتخذ ساقية من جبل او حفر فيه عينا
او بعدنا اتخذ لنفسه فله ولا يمنع منه ويشترك الناس في المجازات والمياه والمروج
والمراعي وكل ما استنوا اليه من مساكن النحوص لهم او لواشيهم والسابق اولى وان
لم يتسابقوا او جاءوا معا اتفقوا جميعا وانفقوا وان لم يمكنهم الاتفاق جميعا فليقتروا
بعد ان يقتسموا فمن وقعت قوعته على سهم فهو له ويقايل من عانده على ذلك وان
اذن صاحب مال لقوم في الاتفاق بماله اتفقوا على قدر اذنه وان لم يمكنهم الاتفاق
معا فليقسموا كما امكنهم وقيل يقسمونه ولو امكنهم ان خافوا وقوع الشريينهم
وان ادخله صاحبه ملكهم فهو ملكهم يتداركون قسمة ذاته وما رسل الى معروفين
بصفة فيهم او صفة منزل او حلقة معلومة في موضع معلوم يستفعلون به بلا دخول
ملك واذا قسموه دخل نصيب كل منهم ملكه يفعل فيه ما يفعل في سائر ماله
ومن مضى ولم يحضر القسمة فلا شيء فيه له ولو حضر لقدم الشيء وياخذ من
حضر القسمة نصيبه ولو لم يحضر لقدمه وان ارسل لقوم مخصوصين باعيانهم ملكه
من حضر ومن غاب وكان كسائر ما لهم ذكر ذلك الشيخ احمد رحمه الله والله اعلم
* باب * في شروط القسمة اعلم ان القسمة فصل يجوز الله به الظلمة عن
الضعفاء لان الجائر يتغلب على المال الذي هو شريك فيه ويدخله بسبب الشركة
ويسهل له التصرف فيه والخيانة فاذا قسم استعجب كل الاستعجاب او بعضه ان يتصرف
في سهم الشريك المقاسم واستقبح ذلك من نفسه او للخوف من تقبيح الناس فيكف
نفسه عن ذلك ثم اعلم انه * من شرط جواز القسمة الجنس ولا تصح في جزاف *
واجازها قومنا في قسمة التراضي بين اجناس كما ياتي في كلامي في قوله باب جعلت
قسمة القرعة تطيبا الخ لان المقصود بها تمييز اسهم الشركاء بخلاف البيع فانه يجوز
عند بعض في الجزاف ثمن او ميثمن مثل ان يشتري عرمة ثوبا او يشتري بهاء في ما ر في
محله ويجوز في الجنس كسواء تمر يثمر او عبد بعبد او غبدين وثوب صوف بصوف

* باب *

من شرط جواز القسمة
الجنس ولا تصح في جزاف

وفضة بذهب او فضة بفضة او ذهب بذهب نقدا ويجوز في غير الجنس مطلقا كتر
بفضة وتجوز عندي القسمة تجزافا اذا تعادلت الاسهم او كان الرضى ممن له رضى وهو
المناسب لقول من اجاز بيع الجزاف قال الشيخ احمد كل ما يجوز بيعه تجوز قسمته وما
لا يجوز بيعه لا تجوز قسمته وفي اثر بعض المالكية القسمة بالتجري فيها ثلاثة اقوال
المنع مطلقا والجواز فيما يوزن لا فيما يكال والجواز فيما يجوز فيه التفاضل بخلاف
الرئوي فلا يجوز التجري فيه الا في الخبز واللحم والتمر وهي كالبيع في معاوضة * فانه كما
ان الثمن عوض عن الثمن والثلث عوض عن الثلث كذلك حصة كل واحد في سهم صاحبه
عوض عن حصة صاحبه في سهمه فكانت تقاس على البيع في بعض المواضع وبعض
المواضع ورد فيه ان حكم القسمة حكم البيع فلم يخرج عن حكم البيع منها الا قليل
فاذا كانت معاوضة لم يجز شهادة بعض المقتسمين على بعض لانه كمن شهد لنفسه
انه اشترى فاذا حضروا المقتسمون عند الكاتب فقالوا له اكتب شهادة بعضنا على بعض
فلا يكتب لان حاصل ذلك انهم اقرروا بالقسمة وان كلاباع سهمه في سهم الاخر
بسهم الاخر الذي عنده فليقرروا كاهم لشهود اخرين ويكتب الكاتب شهادتهم اذا
ادوا عنده * وحضور الشركاء * اي هي كالبيع في كونها لا بد في جبهتها من حضور
الشركاء كانه قال اشبهت من حيث لزوم حضورهم فيها البيع من حيث لزوم حضور
البائع والمشتري * او وكلاءهم * كاهم او خلائقهم او مأمورينهم او نحو ذلك ولو كانوا
حضر اعقلاء بالنين * او وكلاءهم * او مأمورينهم او خلائقهم او نحو
ذلك مع حضور البعض الاخرين بانفسهم واما قسمة الاب على اولاده ماله فقل
تثبت ان عدل وقبضوا ووهب لم ذلك هبة والا فلم تقضها بعد موته ولو قسم
في صحته وقيل ثبت ان عدل ولو لم يقبضوا ولم يهب وان بان فيها غبن وقد بلغوا حين
قسم واحرز كل منابه في حياة الاب فلا تقض بعد وان اعطى بعضا واعطى بعضا
في مرضه مثل الاول فالاول بخير ان شاء خلط معهم وقسموا وان شاء اتم لهم ما نقص
وان كانوا صغارا وبعضهم لم يثبت عليهم قسمة الا ان استخلف من يقبض للصغار
وقيل يثبت عليهم ولو صغارا ان عدل ولا تقض بعد موته ان بان كل بمنابه وان بقي
بيده الى ان مات فليس قسمة بشيء ولو كانوا بلغا الا ان اتموه بعد الموت وان جاف

وفي كالبيع في معاوضة
وحضور الشركاء او وكلاءهم
لو بعضهم

في قسمة فالتحار عدم ثبوته الا ان قبلوا بعد موته والله اعلم واذا فسخوا قسمة الاب
فلا يترددون ما اكلوا في حياته او اتفقوه ولا ما رفعوا الى بيوتهم من الغلات في
حياته ولو لم ياكلوها حتى مات ويفيد كلام المصنف والشيخ ان قسمة الاب لاولاده
ماله لا تصح لان القسوم ملك للمقتسمين المشتركين فيه حاضرون هم او نائبهم
في قسمته ومال الاب ليس كذلك فاذا قسمه لم يثبت لهم بقسمته ولم تسم قسمة
صحيحة فهم مشتركون الا ان من مات اخذ اولاده ما بيده بالتمتع لالقسمة وان
قسم لهم ووهب ثبت لهم بالحبة لا بالقسمة وقد اشار المصنف الى ذلك وابوز كريات
في اواخر الاحياء قال الشيخ احمد لا يجوز للشريك ان ياخذ من المشترك شيئا الا
باذن شركائه وقيل له ان ياخذ حصته من مكيل او موزون ويترك حصة شريكه
ولا يضمها وقيل يضمها وقيل له اخذ حصته من المقبوض كله خيوانا او امانة او غير
ذلك وقال الشيخ ابو محمد واسلان رضي الله عنه اذا عمر شريك بعض الارض
لنفسه ولم يجاوز مقدار سهمة ولم يختار مطائب الارض فله ذلك والباقي لشركائه
وقيل يعمل الشريك فيها مثل ماعل وياكل غلة ماعل حتى يستوفي وقيل يرد
عليه شريكه ما تعنى بقيمة العين ان كان ويقسمون بعد ذلك ما احبوا ولا يجوز ان
ياخذ من الوديعة التي عند احد حصته وقيل يدرك حصته فيما يكال او يوزن وقيل
في جميع المقبوض واما المضمون في يد احد القائم العين فكل ما اخذ منه الشريك
فيمتد بين شركائه ويدرك اخذه كله ايضا سواء كان في يده بنصب او وجه من التعدية
وان اخذ قيمة نصيبه من تلك العين ولو كانت قائمة او اخذ نصيبه من الدين فلا بدوك
شريكه فيما اخذ ان اخذ لنفسه وقيل هو بينهما وجميع ما تكون له النحلة فلا
ياخذ من غلته وقيل له اخذ نصيبه وقيل غير ذلك في الاصل ولا تجوز
قسمتهم اذا فرقوا نصيب احدهم على جميع سهامهم او على بعض انصباهم وقيل
في الام اذا اقتسم اولادها ففرقوا نصيبها على اسهامهم باذنهم جاز وقيل يجوز
ان يقتسموا وتتبعهم اختهم بنصيبها وقيل في الاخوة اذا افرقوا
بالامهات واقتسم بعض من كل ناحية مع بعض ولم يحضروا جميعا انه يجوز
ذلك وقيل في الاعشاش اذا اشتركوا انه يجوز قسمة بعض مع بعض ولو لم يحضروا

جميعا ومنهم من يقول في الاتحاد والقبائل والعشائر انهم يصيبون ذلك اه ولا يجوز
للوكيل ان يخائر او يصالح الا ان اذن له رب المال الى المخايرة او الى المصالحة او
اليها وان اذن له لاحدهما فلا يفعل الاخر ولا يفعل ذلك وكيل القاضي او الجماعة
او الامام او نحوهم وانما تثبت القسمة على غائب او يتيم بالقرعة وان وكل المريض
احدا على القسمة جاز ان عدل وكان القسم قبل الموت وان مات قبل القسم لم
تثبت الا ان قال وكلته في حياتي وبعد موتي او قال هو وكيلي فيها ووصيي بعدي
في المقاسمة فتثبت على صغاره فقط ولا تدخل في قسمة ما فيه غائب حتى تصح
عندك وكالة احد عليه ولا يقبل قول الشركاء على الوكالة بعض لبعض حتى يشهد
بها غيرهم * ويتجاربون عليها * اي على القسمة * ان طلبت * وامكنت بلا
فساد كما قال بعد ولا اجبار على قسمة ما لا تمكن فيه الا بفساده وقيل في جميع ما
اشترك يجبر الشركاء على ما يفصل بينهم ولو لم تمكن القسمة او اختلف الجنس لان
القسمة تمكن اما في العين او بالمنافع او بالبيع ومذهب جمهور الامة على انه لا جبر
في قسمة المنافع وقال ابو حنيفة بالجبر عليها قال ابو زكرياء من استمسك برجل
على قسمة الاصل فلا يسترد له الجواب حتى يذكر انه اشترك في ذلك بالهبة او
بالشراء او غير ذلك ولا يلزمه ذكر البائع او الواهب او نحو ذلك الا ان اشترك
بالارث فلا يسترد حتى يقول اشتركناه بالارث عن فلان وان اقر المدعى عليه
جبره الحاكم على القسمة بالحبس ان ابي ولا يجبر الحاكم العقيد على القسمة فيما
بينهما اه والذي عندي انه يجبرهما لانه ان اراد احدهما القسمة ومنع منها كان ضررا
عليه والضرر لا يحل ووجه عدم الجبر ان العقيد كالانسان الواحد في كل ما يتعلق
بالمال والقسمة انما هي بين اثنين واذا قسما شيئا او حدث لاحدهما مال على ما مرفه
فليس عقيدتين فحينئذ يجبران ويؤخذ الاب على قسمة مال ابنه الطفل اي او المجنون
من طفوليته وقيل ولو جن بعد البلوغ وعلى الاول تستخلف العشيرة او القاضي او
نحوه لمن جن بعده ويجبر خليفة الغائب واليتيم ونحوهما على ما حدث بعد الاستخلاف
قال ابو زكرياء يجبر خليفة الغائب واليتيم فيما ورثه الغائب بعد غيوبته ولا يجبر
على قسمة مال قوم اختلط بنحو سبل اوريد من الحب والسوالع وغيرها من غير

ويتجاربون عليها ان طلبت

شركة عقدها وان اشتركا مساحة فوضعوا فيها انا درهم في الاوسط اخذ الطرفاني
بالدرس ايمكنهم الدرس وسواء من تصح افعاله ومن لا تصح لكن من لا تصح
افعاله كالطفل والمجنون ان كان لهم خايقة فهو في مقامهم والا فليأخذ الشركاء العشيرة
ان يستخلفوا لهم خليفة على القسمة ويدركون عليهم ذلك في الحكم وكذا الغائب
فيما حدثت شركته فيه بعد غيبته على ما ياتي ان شاء الله وعلى الحاكم ان يحكم
بقسم الاموال اذا طلبه الشركاء اليه وليس عليه ان يتولاه بينهم وجاز له حبس ممتنع
منه بعد ان طلب حتى يفعاله ولا يجبر الحاكم قاسما يقسم بين الشركاء وان لم يكن
لشريك قائم بالعدل ينصف له وقد ابي شريكه اخذ سهمه بالكيل او الوزن مما
يكال او يوزن او بالعدد مما يعد وترك سهم شريكه ولا يضمه ولو تركه في فلاة
بعد ان يحتاج عليه برجل ان حضروا غاب فبرجلين وقيل يجوز بواحد فان كان
المشترك عبد او امة او دابة او آلة خدمة استعمله منابه وان كان منزلا سكنه منابه
او اكرى ذلك واخذ منابه من الكراء وحفظ سهم شريكه ولا نجب الا ان يحفظه
وقيل فيما لم تمكن قسمته ان الشريك لا يستعمله في منابه ولا يكره بل يعطيه حتى
ينفق مع شريكه وفي بعض الاثار يباع ما خلف المالك من عبيد وحيوان الا ان
كان من امواله ذلك كالاغراب والذين اموالهم المواشي فلا تباع او كانت المواشي
حضرت عليها زراعة فتسقى الى حصاها ولا تقتل واذا ابي الشركاء من قسمة الارض
حرثها من ارادوا القسمة ببذرهم فيأخذوا مقدارهم وما صرفوا من المؤنة ثم حصصهم
والمشترك منه ما يقسم جبرا وصالحا كالارض والسدر والبستان ونحوها ومنه ما لا
يصح فيه القسم كاللؤلؤة والجوهره ومنه ما يقسم صالحا لا جبرا كالبناء المفرد
والسفينة فاذا كان عبدا او دار بين الشركاء وكل يريد استخدامه او سكنها اولا
قيل يجبرون على الاقتراع وقيل يجبرون على بيعه ولا تكون القسمة فيما لرجل
واحد من جميع الوجوه مثل من علق ماله في يد رجل بالرهن او بالوصية
فكان الفضل فيه عن حق الذي كان في يده فلا يدرك عايه ان يقتسم مع من له ذلك
المال حتى يستوفي ما رهن فيه وينفذ ما كان فيه من وصية وقيل اذا كان الفضل في
ذلك الممنوع يدرك قسمته مع من كان ذلك الشيء في يده ويأخذ الفضل من ماله

ويكون الباقي ممنوعاً على حاله وليس المعنى في هذه القسمة لدخول ملك لم يكن قبل ذلك ممن كان في يده ولكن لما شرحنا من اخذ الفضل وان لا يعقل الجميع وكذلك الغلات والنمو وما جعل فيه من الفساد على قدر اختلافهم ان يكون ذلك رهنا اولا يكون رهناً وكذلك اذا كان هذا الرهن لرجل شتى لا يتداركون فيه القسمة لياخذ كل واحد منابه من ذلك الرهن وكذا الوصية ومثل ذلك اذا رهن رجل لرجل شيئاً في حقه ورهن الفضل لآخر واوصى لرجل بما يخرج من هذا الشيء واوصى لآخر بمعنى معلوم ان يخرج من فضل تلك الوصية او اوصى لما به جميعاً او رهنه لما وقيل يتداركون القسمة في ذلك كله ذكر ذلك الشيخ احمد **وضوح** توكيل شريك وفيه اشكال لان القسمة كالبيع والانسان الواحد لا يكون بائعاً ومشترياً في شيء واحد في وقت واحد واذا كان الشريك وكيلاً في القسمة على شريكه فانه يكون ياخذ نصيب شريكه الذي وكله في سهمه لنفسه بنفسه ويعطي نصيبه في سهم شريكه لشريكه بنفسه والمنع في ذلك اعظم اذا لم يكن الا هما اللهم الا ان يقال هذا قول من اجاز كون الانسان بائعاً ومشترياً على ما مر في محله من التقييد وان اختلاف الجهة بمنزلة اختلاف الذات او ان الشيء مع غيره غيره مع نفسه فاذا كان شيء مشتركاً بين اثنين فقال احدهما للآخر اقسمه وحدك جازت قسمته بناء على جواز كون الواحد بائعاً ومشترياً ولا فرق بين شريكين وشركاء **وخليفة** غائب **مبتدأ** ومضاف اليه **ان تركه** بعده وغاب والخبر هو قوله **خليفة** **عليه** في القسمة فيجزي قسمه ويمجوز عليه وكذا خليفة طفل او مجنون او غيره ما يجزى واذا خرج من الخلافة فلا يجزى على البقاء عليها ولكن ان جازله الخروج فلو استخلفه بعد ان ابى من القسمة فلم يتركه ينبى الا ان يقسم او يستخلف استخلف فغاب لم يجز الا ان يقسم وكذا ما شبه هذا وتركه مفعول واحداً ويجوز ان يكون له ثان محذوف اي خليفة ويجوز عطف خليفة على توكيل فيكون خليفة بعد ترك منصوباً مفعولاً ثانياً اترك اي وصح خليفة غائب اي صحت قسمة خليفة غائب **والا** **يترك** خليفة **فقبل** ما تركه قبل ان يسافر لا يقسم بعده **باستخلاف** ولا بدون استخلاف الا ان استخلف هو بعد ان غاب **ولو اتفقوا** اي ولو اتفق سائر الشركاء **على ذلك**

وضوح توكيل شريك وخليفة غائب ان تركه خليفة والا فقبل ما تركه قبل ان يسافر لا يقسم بعده ولو اتفقوا على ذلك

اي على ان يقسموا ولا يدركون على عشيرته ان يستخلفوا ولو استخلفوا له لم يجز لهم الاستخلاف ولم يجز للخليفة القسم ولو قسم لم يصح القسم وكذا لا يستخلف له القاضي او الجماعة او الامام او نحوه وذلك لانهم هم الذين ضيعوا الدعاء الى القسمة حتى غاب **ولا** **لانه** لا يقضي على غائب **في الجملة** فهذه علة غير مستقلة ذكرها الشيخ تقريراً وتقوية للعلة قبلها كانه قال اجتمعت غيبته وتضييعهم فلزم يضييعوا بان دعوه للقسم فابى فلم يجزوا من ينصف لهم منه او ابى فهرب لادر كوا على عشيرته ان يستخلفوا له او يستخلف عنه الامام او القاضي او نحوه وقيل يقضي على غائب اذا ظهر الامر وتستثنى له حجة وعلى هذا يجعل له خليفة ويقسم له **وجوز** ان اتفقت عشيرته مع شركاء **او بعضهم** ولم يعلم بعض **واستخلفوا** اي العشيرة **له** حال كونه **طالباً** من غيبته للقسمة او للاستخلاف او طالباً قبل الغيبة فدعته للنيابة حاجة او لم يطاوعوه الى القسمة او تباطوا فغاب **او مطلوباً** للقسمة او للاستخلاف او حال كونه طالباً لما بالقوة بان يكون نفعه فيها ودفع ضرره او مطلوباً بالقوة بان يكون دفع الضرر عنهم وجلب النفع لهم فيها ومن صور كونه مطلوباً ان يطلبوه فيتعاضى او يتكاسل عنها حتى غاب **بلا اجبار** من العشيرة لشركاء ولا منهم العشيرة لانهم فرطوا في القسمة حتى غاب وكذا ان استخلف له الامام او القاضي او نحوه او الجماعة جاز بلا لزوم والمراد بعدم الاجبار ان لا يجبرهم الامام او نحوه ولا يجبر بعض العشيرة بعضاً **وكذا** ان لزمته ديون **بعمالة** او تعدياً او غلط **قبل غيبته** **فقبل** لا يصح الاستخلاف فلو استخلف عليه فاعطى من ماله الخليفة لزمه الضمان ولا ضمان في مال قائم بعينه كان بتعدياً او غلط وقيل يصح بلا اجبار وقيل باجبار واستظهر ابو عبد الله محمد بن عمرو في الدين انه يجوز للعشيرة اي يستخلفوا لثلاث يعطل حق الغير بخلاف القسمة فانهم مع تضييعهم حتى غاب يتم كمنون من الانتفاع المشترك بخلاف صاحب الدين وسواء في مسائل الباب ما اشترك بالميراث او بغيره **وماورثه** **او اوصى** له بجزء من شيء ومات الموصي **بعدها** في مشترك او اشترك بعدها او لزمه من دين بعدها مثل ان تفسد دوابه او عبيده او ياخذ ديناً في غيبته فيهرب او لا يطاق عليه او تحتاج اولاده وازواجه ونحوهم الى النفقة **لزمهم** باجبار استخلاف عليه لقسمته مع شركاء ولو

ولا يقضي على غائب وجوز ان اتفقت عشيرته مع شركاء واستخلفوا له طالباً او مطلوباً بلا اجبار وكذا ان لزمته ديون قبل غيبته وماورثه بعده الزمهم باجبار استخلاف عليه لقسمته مع شركاء ولو

لم يصلوا اليها الا بقسمة ما ترك قبل * اي قبل الغيبة لان تعطيله ضرر عليهم لا يحتملونه اذ كان منه مالا حجة له عليهم فيه وهو ما حدث والضرر لا يحل ولان ما ترك قبلها ولو لم يميز الا جبار على الاستخلاف على قسمته لكن توقف على الاستخلاف عليها الاستخلاف على قسم ما دخل ملكه بعدها من مشترك والاستخلاف فيه واجب وما يتوقف عليه الواجب المطاق واجب عند الجمهور وقيل لا يجب لانه مسكوت عنه وقيل يجب ان كان سببا وقال امام الحرمين يجب ان كان شرطا شرعيا ولزمهم استخلاف من يتفق او يفرم وان شاء الامام او نحوه او الجماعة استخلاف عليه اذا ازمت العشيرة الاستخلاف وابوا ومثال الشركة السابقة عن الغيبة التي وقعت بعدها شركة في الغيبة ان يشترك انسان مع اخر في شيء ثم يغيب احدهما ويموت الاخر وتريد ورثته القسمة سواء كان الغائب من ورثة الميت فيستخلفوا له فيقسم الخليفة معهم فيأخذ للغائب سهمه ثم يقسم مع الورثة سهم الميت فيأخذ للغائب ميراثه ام لم يكن من ورثته قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رضي الله عنهم وما دخل ملكه بعد غيبوته بغير فعله من جميع الاموال كالميراث والوصية ادرك شريكه على عشيرته ان يستخلفوا له خليفة يقسمه معه وان ترك مالا قد اشتركه مع غيره فورث منه فانه يدرك عليهم شريكه الاستخلاف لقسمة الجميع لا اختلاط ماورث وما ترك وقيل لهم الخيار في الاستخلاف لانه ترك بعضه وعندي ان الامام او القاضي او الحاكم اول من الاستخلاف على اليتيم والمجنون والغائب وان ترك الغائب نائبا عنه او الاب وصيا على ولد فهو الذي يقوم بالامر وفي الاثر يقيم الحاكم ثقة وان عدم فالجماعة او العشيرة وان عدم الكل قسم الشريك وحده ان كان يعدل وهذا رخص ما قيل في المسئلة اه وعندي انه لا يثبت له ذلك ولا يجوز ان وجد ثقة يقبل القيام للغائب او المجنون او اليتيم بل وجب على الناس القيام بحق اليتيم والمجنون قبل والغائب اذا راوه يفسده الشريك او يضيعه او غير الشريك ولا يجوز للشركاء الدخول في القسمة اذا كان نائب اليتيم او الغائب او المجنون غير ثقة وقيل ان كان في ذلك ثقات ثلاثة جاز الدخول في القسمة لباقي الشركاء وللقاسم وقيل ان كان في القسمة ثقة واحد جاز الدخول فيها واذا اراد الشركاء

لم يصلوا اليها الا بقسمة ما ترك قبل

نقض قسمة لم يحضرها نائب يقيم فان اهل العدل يتأثرون فان راوا ضررا على اليتيم نقضوها وان لم يرد الشركاء النقض نقضوها ايضا وان راوا صلاحا فيها فلا يوافقون على نقضها ولليقيم نقضها اذا بلغ ولا يلزم الناس البحث عن ذلك الا ان رفع اليهم ذلك او تبين لهم الضرر والعدول البحث مطلقا قايما بالقسط فعلى المحاكم القيام بالعدل في كل ما عرفوا منه وعلى الشهود اداء الشهادة كما هي وعلى المدعي والمدعي عليه الادعاء فاذا عدم الشريك قائم الغائب او المجنون او اليتيم حكم لنفسه بما يحكم له الحاكم لو حضر خصمه وقيل لا وياخذ حصته من مكمل او موزون او معدود مستوي يدع حصته شريكه ولا يضمها وقيل بمسكها امانة ولا يضمها ان لم يضيع وقيل كل ما اخذ فهو بينهما وقيل فيمن لم يجد من يقوم على يقيم او يوكل احدا عن نفسه ويتولى على اليتيم وقيل يقيم له وكيل ويتولى نفسه وقيل يعطل واختلف في الوكيل الذي يقيمه الحاكم او الجماعة او العشيرة او نحوهم لغائب او يقيم او مجنون او نحوهم فقيل العدل الولي وقيل الثقة وان لم يكن وليا في الدين وكذا في الشهادات على الاموال ولو من قومنا وان كان الشركاء حضرا باذنا عقلاء ورضوا بقسمة اهل الذمة ولا ينبغي لو وكيل او وصي ان يقاسم مال يقيم او غائب الا بحضور العدل المبصرين للقسم وهو حجة ان كان ثقة مطلقا وقيل لا يكون حجة ولا يجوز قسمه ان لم يحضر العدل ولو ثقة وان كان فاسقا فالأكثر انه لا يكون حجة ولو حضره وقيل تجوز ان حضروا لانهم الحجة ولا تقوم بالذائق والاعجم والغائب في ذلك كاليتيم والمجنون لكنه ان كان يفهم بالاشارة او بالكتابة ويفهم فهو القائم لنفسه ولا يثبت قسم مال اشتركه اليتيم بالخيار وقيل يثبت ان كان اصلح في النظر ويخبر عند البلوغ وان قسم المال بلا نائب غائب او يقيم او مجنون فقدم او بلغ او افاق قبض وبيع ولم يغير ثم طلب النقض فلا يجده الا ان اطاع على وجه له فيه حجة لم يعلم بها قبل والطفل الذي غاب ابوه ولا يعلم اين هو او لا تناله الحجة او كان مجنونا او اعجم لا يفهم ولا يفهم او حدث لطفله شركة بعد غيبته كاليتيم واذا قسموا بلا نائب عن حمل ارضي او غائب او مجنون او اعجم لم يثبت الا بنظر العدل وقيل لا يجحد الشركاء نقضه حتى تزول تلك الاحوال عن هؤلاء فيخبرون في الاثبات

والنقض وقيل يحيد الشركاء نقضه ايضا وقيل يقف عليه العدول فان وجدوه اصلح
ثبت ولا يبي الصبي مقاسمة الشركاء بالعدول لا بغيرهم وكذا ان وكل احدا ولا
بالخيار وثبت صالح ابيه عليه ولا يثبت قسمة ولا صاحبه على ولده البالغ ان يقضه
وينتظر في القسم الحمل فان وضع لاقل من ستة من يوم مات ورث وان وضع لستة
او اكثر فليل ولا يرث وقيل يلحق الى تسعة اشهر وقيل الى سنتين منذ مات او طلق
وكذا في ورثة الحمل وان ولدت لاكثر من السنتين فالأكثر على انه لا يلحقه وقيل
يلحقه الى اربع قال في التاج ولعلمهم شاهدوا انه يقيم كذلك اه ولا اشكال في لحوقه
اذا تحرك قبل الاربعة ولو مكث ما مكث وكذا ان تبين ولو لبث عشرين سنة ولا
يوقف المال بدعوى المرأة الحمل الا ان صدقها الورثة او صح الحمل بثبوت النساء ان
فيها علامات وكذا في نفقة المطلق عليها وان تقار قوم على مال عد الحاكم وطلبوا
قسمة فلا يامر به ولو علم لهم الا ان شهد به عدلان وانه يقسم على كذا وكذا لان
قسمة كحكمه وللقسام ان يقسموا بينهما اذا اطمأنوا لاعلى معنى الحكم لهم قال ابو
الحوارى ان اوقفوك على مال تقسمه وفيهم نساء قال رجال نحن وكلاءهن وعرفت
القوم قسمة ولو لم تعرفه ان ادعوه ولا يجوز ذلك للحاكم لان قسمة ثابت كحكمه
الا ان شهد العدلان كما مر انفا وتعجب بعض المتقهاء وقال كيف يدعى الناس
بالبنات على اموالهم ان ارادوا بيعها او قسمها او قضاء صدق ارفع ذلك وربما لا
يجدون بيا وكانه يشير الى جواز ذلك فيها ومنها للحاكم كغيره حتى يصح انها
لغيرهم وقيل اذا طلبه احد الى قسم ارث فله الاعراض عن ذلك وله البحث عن
بيان موته وبيان ورثته وان هذا ماله وتحقيق سهامهم ولا يحكم بعلمه في ذلك وقيل
يحكم بما علمه بعد كونه حاكما * وجاز لشريك ان يقول لشركاءه اقتسموا فيما بينكم
واتبع كلا * او بعضا او فلانا فصاعدا منكم نصب اتباع بعد واو المعية او بالرفع على
الاستيفاء او العطف على انه عطف خبر على طالب والنصب اولى اي ليكن اقتسام
منكم واتباع مني لكل واحد * ب * ما ينوبه من * سهمي * سواء اتفق سهمه
وسهامهم ام اختلفت او اتفق بعض لان ذلك كان برضاهم ورضاه اصله سائر العقود
اذا باع ماله او تصدق به او وهبه او اجاز كل ما لم ينه الشرع والضرر الذي عليه في

وجاز لشريك ان يقول
لشركاءه اقتسموا فيما بينكم
واتبع كلا بسهمي

توزع سهمه في الاسهم قد سامح فيه فان كان خمسة اتبع كل واحد بخمس
واربعة اتبع كل واحد برع فان اختلفت اتبع كلا بسهمه فان كان له خمس
ولو احد نصف ولو احد ثلث ولو احد ربع اخذ خمس النصف وخمس
الثلث وخمس الربع * ومنع * اي ومنع بعضهم ان يقول ذلك وابطل القسمة
ان اقتسموا على ذلك لانها شرعت لانفصال الشركاء كل عن الاخر وهم حينئذ لم
ينفصلوا عنه لانه يتبع كلا ولو انفصلوا بعضهم عن بعض فهي قسمة اشتملت
على انفصال وغيره فبطلت كلها كما هو الراجح في العقدة المشتملة على جائز غير
جائز ولا تشكل على ذلك مسئلة الطفل اذا قسم عليه بلا نائب لانها تختلف
فيها ولان سهمه منفصل على حدة اذا بلغ وقبله اخذه متميزا * وكذا ان فاموا ذلك
برائهم * اي اقتسموا ولم يميزوا له سها بل تركوه يتبع كلا او بعضا * وجاز لهم * ذلك
فانهم اختلفوا فليل يجوز وقيل لا * وان خرج * اي ظهر * وارث * او شريك ما
* لم يعلوا به قبل القسمة * او علوا به * فسدت ولو اجازها الداخل * الذي ظهر
وارثا او شريكا ما او الذي علوا به سواء اجازها تاركا لسهمه او اجازها على ان
يتبع كلا او بعضا او فلانا بسهمه ورضوا لانهم اقتسموا مالهم وما ليس لهم فلم يزول
رضي لابتاءه على غير وجه شرعي وقيل يجوز ذلك ان اجازها على التامة * وكذا ان
اقتسموا وفيهم محتاج لخليفة * او وكيل كغائب ومجنون وصبي ونحوهم وجعلوا
له سها * ولم يستخلفوا * ولم يوكنوا * له ولو جوزت * قسمتهم * بعد بلوغ * من
صبي * او افاقة * من مجنون * او قدوم * قدوم غائب وزوال الحال المحوجة لاستخلاف
او وكيل مطلقا اي ولو جوزها الصبي بعد بلوغه او المجنون بعد افاقة او الغائب بعد
قدومه اذ لم ينفصلوا بذلك لعدم قائم هواء فلم تجز ولو اجازوها بعد لابتاءها
على مالا يجوز وكذا لو حدث خليفة او وكيل لهؤلاء فاجازها لم تجز * وجوزت
برضى * منهم بعد البلوغ والافاقة والقدوم وزوال الحال او برضى من خليفة او وكيل
حادث كسائر العقود الموقوفة الى اجازة ملاكها بخيار الاماء اذا عتقن والطفلة
اذا بلغت فلهن فسخ الكاح ويقسم لغير البالغ ابوه او الوصي ان لم يكن ابوه وان
لم يكن الوصي فالقاضي او من تستخلفه العشرة له وكذا البالغ السنية قيل باي نوع

ومنع وكذا ان فعلوا ذلك
برائهم واجاز لهم وان خرج
وارث لم يعلموا به قبل
القسمة فسدت ولو اجازها
الداخل وكذا ان اقتسموا
وفيهم محتاج لخليفة ولم
يستخلفوا له ولو جوزت بعد
بلوغ او افاقة او قدوم
وجوزت برضى

قصة براءة الصلاح قال العاصمي

وقصة الولي مطلقا على * محجوزه مع غيره لن تحضلا
وان كان الوصي شرى كافلا لانه كمن يبيع مال غيره لنفسه والوصي برة ثم يقسم القاضي
او نحوه والقاضي القسم على الابتام المهمين والتأكيين الذين طالت غيبتهم قال العاصمي
وان يكن مشاركا لمن حجو * في قصة فمعة منها شهر
الا اذا اخرجته مشاعا * مع حظه قصد افلا امتناعا
ويقسم القضاة للمحجوز مع * وصيه عند اقتضا من منع
وحيث كان القسم للقضاة * فبعد اثبات الموجبات
كذلك القسم على الصغار * وغائب منقطع الاخبار
وان ظهرت مصلحة في عدم القسمة للصغار ولم يطالبوا بشريكتهم او كان الشركاء كلهم
صغارا اخوة وظهرت اخرة ولو الى ان يلتمسوا فيقسموا لا نفهمه قال العاصمي
ويترك القسم على الاصاغر * لحال رشد اولوجه ظاهر

* ولا تصح * القسمة * في اجناس كاصل وحيوان وعروض مع مكمل او موزون *
او معدود او ممنوع او مع الكل بان يحمل كل جنس من ذلك سحما او بعضها
او ما اختلف من جنس واحد كبر وشعر ودار ونخيل وابل وبقري يعني احدهما مع
مكمل او مع موزون فاذا لم يميز احدهما مع المكمل او الموزون فاولى ان لا يجوز واحد
مع الاخر * بل * يقسم * كل * متفق من الجنس * وحده * فيقسم النخل وحده
وشجر الرمان وحده وشجر التين وحده وهكذا والابل وحدها والبقرة وحدها وهكذا
والثوى وحدها والبر وحده والشعير وحده وهكذا والبقرة والجاموس جنس واحد
والضأن والماعز جنس واحد والذهب والفضة جنس واحد وقيل هما جنسان قال الشيخ
احمد بن محمد بن بكر رضي الله عنهم والشركاء انما يتداركون القسمة في جنس
واحد والنخل جنس والزيتون جنس والعنب على اختلافها جنس والحيطان جنس
والارض التي لا شيء فيها من شجر او نخل او بناء او حفر جنس والغنم كلها جنس
والابل جنس والبقرة جنس وكل واحد من نوع المقبوض جنس فثياب الصوف
جنس وثياب الكتان جنس وثياب القطن جنس وقيل القطن والكتان جنس وكل

ولا تصح في اجناس
كاصل وحيوان وعروض
مع مكمل او موزون بل كل
وحده

صنف من الاواني جنس ولا يقسم جنس من ذلك مع اخرو قيل النخل والشجر
جنس والارض وما بني فيها جنس والغيران والابنار والجب والمطابير جنس وقيل
الارض وما اتصل بها من نخل وشجر وبناء وغار وجب ويروى مطمورة ونحو ذلك
جنس وقيل الحيوان كله جنس الا العبد والامة فجنس اخر وقيل هما والحيوان الاخر
جنس واحد والاواني جنس واحد على اختلافها وكذا الثياب وقيل المقبوض
جنس واحد وقيل المال المشترك كله تجوز قسمة بعضه مع بعض وقيل يجوز
الشركاء على ما يفصل بينهم ولو اختلف الجنس اولم تكن القسمة فهي بالعين
او بالمنفعة او بالبيع اه بتصرف وايضاح وزيادة فلا يقسم الحب في اوراقه قبل
ان يصفى لانه غير الاوراق الا عند من قال هما جنس واحد او القبوض كله
جنس فعليهما يجوز قسمة مع الاوراق درس او لم يدرس والمشهور انه لا يجوز
قسمة الزرع حتى يحصد ويدرس ويصفى وكذا يختلف في قسم النخل والشجر
مع ثماره قال العاصمي

اما قسمة الاصول فان
كانت في محل جازت اتفاقا
ان انقسمت في اقل الاجزاء

ولا يجوز قسم زرع او ثمر * مع الاصول والتناهي ينتظر
يعني بل يقسم الاصل وحده وينتظر ادراك الغلة فتقسم بعد القلع بالكيل او
بالوزن وقيل يجوز قسمة التمر والعنب وحدهما على الشجر اذا مست الحاجة وقال
وحيثما الابار فيهما عدم * فالمنع في قسمة الاصل من حتم
يعني انه لا يجوز قسم الاصل ان كان فيه غلة لم توبر وان كانت ابرت جاز قسمة قال
ومع ما يورى يصح القسم في * اصوله لا مع ما يورى فاعرف
وقسم غير التمر خرصا والعنب * مما على الاشجار منعه وجب
والحلي اذا اريد قسمة فاما ان يقسم بالوزن فيأخذ كل منهم نصيبه واما ان
يأخذه احدهم كله و يأخذ الاخر ما عدا الحلي من الاصول والعروض قال العاصمي
والحلي لا يقسم بين اهله * الا بوزن او يأخذ كله
ولا يأخذ بعضهم العين وغيره وبعضهم الحلي لان ذلك ربا لان فيه بيع عين وهو
الحلي عين وعرض * اما قسمة الاصول فان كانت * تلك الاصول * في محل * واحد *
* جازت * قسمتها * اتفاقا ان تقسمت على اقل الاجزاء * انقسامها * وان يكون

صاحب الجزء الاقل ينتفع بجزءه فيما اعتيد من الانتفاع في ذلك المشترك وذلك مثل ان يكون لاحدهم ثمن والاخر نصف والاخر ثلاثة اثمان فيعتبر صاحب الثمن فان كان ينوبه ما ينتفع به قسموا ومثل ان يكون لاحدهم نصف العشر ولواحد ثلاثة اقسام والاخر خمسان الا نصف العشر فيعتبر صاحب نصف العشر * واما تجوزان * تساوت في الانتفاع * فان لم تكن في عمل واحد ولم تساوي في الانتفاع او كان صاحب الاقل لا ينتفع بسهمه قليل تصح القسمة ويجبرون عليها وقيل تصح ولا يجبر وقيل لا تصح ولا يجبر ويتفقون على وجه كالباع وكاتفاهم به بالدول او بالكراء او نحو ذلك لكن اختلفوا في المكان الواحد ما هو قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر والشركاء يتداركون القسمة فيما بينهم في اماكن او مكان والقول قول من قل تقسم كل ما في مكان على الانفراد الا ان اتفقوا على قسم الكل بمرة فنجاز المكان الواحد قال بعض مآرده الحائط او الزرب مثل الجنان والقدان ونحو ذلك مما لم يقطعه حائط او زرب او عمارة غيرهم وقيل ولو فصل حائط او زرب مما لم تقطع عمارة غيرهم وقيل ما جمعتهم عين ولو قطع بعمارة غيرهم وقيل غير ذلك في اصل منزل واحد اذا جمعتهم الاميال واما ما في منازل متفرقة في بلاد شتى فلا يتداركون فيه القسمة في مرة واحدة وان اتفقوا جاز وهذا الذي ذكرنا في المكان الواحد اذا كان من جنس واحد مثل اصل الماء الجاري كله واصل البرية على حدة وان جمعوا اصل الماء الجاري في القسمة مع غيره من البراري فلا يتداركونه على هذا القول الا ان ارادوا غير ذلك بانفسهم وان اجتمعت اصناف في محل واحد كمنخل وزيتون وعنب فلا يتداركون القسمة الا ان كان يأخذ كل واحد منهم من تلك الاصناف كلها ولا ينظرون الى قلة ما يأخذ كل واحد او كثرته وان رضوا بقسمته بمرة جاز وتجوز قسمة الارض والشجر والمنخل وقسمة شيء من ذلك دون الاخر واذا قسموا الارض وحدها لم يثبت للشجر والمنخل ما ثبت عليه من الارض اذا قسموا بالحدود اه قال العاصمي

ومن دعا لبيع ما لا يقسم * لم يسمع لكن ان اضربحت مثل اشتراك حائط او دار * لا كالرحا والنون في الخمار فكل ما قسمته تغذر * تمنع كالتى بها تضمر

يعني انه ان كان الذي لا يقسم مما يقصد الانتفاع بخراجه كالفرن والرحا فلا تسمع دعوى من ادعى البيع والا وكان الضرر في قسمة اجبر على البيع وقال ابن رشد من المالكية لا يجبر على البيع قال العاصمي

ويحكم القاضي بتسويق فن * يريد اخذه يزيد في الثمن وان ابي قومه اهل النظر * واخذه يقضى به لمن يذر وان ابوا بيع عليهم بالقضا * واقتسموا الثمن كرها او رضا

يعني يحضر في السوق ويزيد فيه الناس والشركاء فيأخذ من ابي البيع وان ابي من اخذه بيع وقسم ثمنه قهرا والقول قول من قال تتزايد فيه لا قول من قال يقومه اهل المعرفة واذا تناهت الزيادة في السوق فالشريك احق به ان شاء وعندي يكون احق به بان يزيد وكذا ان تناهت فقال كل انا اخذه تتزايد فيه وفي الاثر اذا كان ينوب من الابار لكل واحد ما ينتفع به قسمت كل ثمر على حدة والا حملت كل على اخرى فلا يحمل عليهم الضرر ويقسم وحده ما في مجراه صعوبة في اشرب قليل ان كان على احدهم دين ولا ينفق ماله الا ان قسم له سهمه قوسم ولا يجوز حمل ما اشترك بالارث وما اشترك بالشراء عند ابي عبد الله لانه ان وقع اندرك على احدهما في شيء مما اشترياه فلا يرجع على صاحبه في الميراث وبالعكس ولكن يقسم كل واحد على حدة فان استحق على احدهما شيء رجع به على اخيه واجازه ابوا الحسن وقيل لا يحمل مال قرية على مال اخرى * ويتجاربون عليها في مزارع * اي اما كن الزرع اي الحث وهي ارض الحث * كارض * الكاف للتنظير في الحكم لا تمثيل للمزارع فكانه قال كما يتجاربون على القسمة في الارضين التي ليست للحث بل مطلق ارض او ارض بناء او رعي او نحو ذلك * ولو بأشبار * او اقل بعد ان يخرجوا الطريق للكل اي ولو كانت قليلة حتى تكون قسمتها بالاشبار او كثرت الشركاء او قل نصيب بعضهم حتى يكون الاسهم او بعضها بالاشبار ولا ينتفع بها اصحابها لقلتها وقيل الارض كغيرها في عدم الجبر على القسمة اذا كانوا لا ينتفعون هم او بعضهم باسمهم لقائتها بل يتفقون على وجه كالباع والاكرام والانتفاع بالدول * ولا اجبار على قسمة ما لا يمكن

ويتجاربون عليها في مزارع كارض ولو بأشبار ولا اجبار على قسمة ما لا يمكن

فيه * القسمة * الا بفساده * لان ذلك ضرر وفساد وتضييع مال ولا ضرر ولا
 ضرار والله لا يحب الفساد ونهي عن تضييع المال * ولا على بيعه * لان شرط
 البيع رضي المتبايعين ولا يجب في الحكم على احد ان يبيع ماله قال جل وعلا الا
 ان تكون تجارة عن تراض منكم * وجوز * هو اي البيع على الجبر اذا لم تمكن
 القسمة * وقسمة المنافع * كثمان ماء جب لا تمكن قسمته او دار لا تمكن قسمتها
 فان كراهها يقسم ومن ذلك ان يشرب كل واحد مدة معلومة او يسكن كل واحد
 مدة معلومة وهو معطوف على الضمير في جوزاي وقيل يجوز البيع بالجبر وقسمة
 المنافع بالجبر اذا لم تكن القسمة وليس التجوز قولاً واحداً بل قولان كانه قال اجاز
 بعضهم البيع حيثئذ بالجبر واجاز بعضهم قسمة المنافع بالجبر اي لم يمنع ذلك اصحاب
 القولين ويصدق عدم المنع بالوجوب وهو المراد فبعضهم يوجب الجبر على البيع
 وبعض على قسمة المنافع والقول بالاجبار على البيع حيثئذ قول مالك وقيل يجوز
 صاحب الاقل على البيع وذكر الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله قولاً ولم
 يذكر انه لما لك اذ قال ان لم تمكن القسمة في شيء فالقول قول من قال من الشركاء
 بتعطيله ويؤخذون بمنافعه كراية الدابة ونفقة العبد لا قول من قال نتفع وكذا
 فيما تمكن فيه لا يكون فيه قول من قال نتفع به لكن لا يعطل بل القول لمن قال
 نقسمه ولا يجبر احدهما فيما لا تمكن فيه ان يبيع لشريكه او غيره او يشتري من
 شريكه ومن اراد منها باع سهمه لغير شريكه ومن العلماء من يقول يجبر ان يبيع
 او يشتري اذا دعاه شريكه لذلك فان اراد اشرائه تزايد حتى ينتهي عند احدهما وان
 اراد بيعه تناقصا من ثمنه حتى ينتهي عند احدهما وقيل ان كان فيهم من له الاكثر فم
 العدول له نصيب من له الاقل فيعطيه قيمته وقيل يقومه العدول فيقترعان عليه ولو
 كان فيهم من له الاكثر فياخذه من وقعت قرعته وان ارادوا بيعه لغيرهم باعوه وقسموه
 ثمنه وقيل فيما تمكن فيه لا يعطونه بل يقسمون منافعه على قدر حصصهم بالساعات
 او الايام او الشهور او السنين وان تالف قلت اخرج من ملكهم بوجه ادرك من لم ينتفع
 على من اتفق ما ينوبه من ذلك بالاتفاق وقيل قدر نصيبه من الانتفاع الاول وان
 تالف اخرج قبل ان يتم الانتفاع فلا يدرك شيئاً اي ان لم يتلفه شريكه وقيل يدرك

فيه الا بفساده ولا على
 بيعه وجوز قسمة المنافع

ما بقي له ان لم يتلفه هو وقيل اذا اقتسموا المنافع لم يدرك من لم ينتفع منهم شيئاً
 قلت ان لم يتلفه شريكه وان تسالف قوم العبد او غيره ثم بعد ذلك ابي بعضهم ان
 يرد لمن اسلف له مثل ما اسلف ادرك عليه عناه ما اسلف وقيل يدرك عليه مثل ما
 اسلف لينتفع به وكذا النساء اذا تسالغن الايام للنسج او الغزل ولا ينتظر الى قصر الايام
 او طولها والمرجع الى العناء قيل اذا لم يصطلح الشركاء على شيء باعوه في البلد فياخذه
 من اراده وان من غيرهم وذلك في العروض والمتاع والانية وان اختلفوا في قسم ذلك
 او كان فيهم يقيم او غائب يبيع وقسم ثمنه وفي الاجبار على بيع العبد قولان ان طلبه
 احدهما وتباع الدواب ان طلب بيعها ولو كانوا في قرية معا وتباع السفن ويقسم
 ثمنها وقيل تؤاجر وتقسم غلتها ويجبرون على بيع ما كالتقصعة وقيل يباع كل مالا
 ينقسم ولا يكال ولا يوزن وان كان يعدل بالقيمة في نظر المدول قسمها ولو كان
 فيهم يقيم او نحوه وان قوم احدهم دابة مشتركة بينهم قيمة وقومها اخر باكثر
 اخذها الذي زاد بما زاد وقيل ان يبعث فيمن يزيد وعلم الزائدون انه شريك فيها
 وانه يزيد الشراء فله اخذها وان لم يعلموا ذلك لم يجوز له لانه يزيد على ماله وذلك
 الذي لا تمكن قسمته * كجب * كثرت الشركاء فيه حتى لا ينتفع كل واحد
 او بعضهم بسهمه او صغر فلا ينتفع الشركاء بأسهمهم ولو قلوا ان قسموه وكذا الوعظ
 لكن لم تمكن قسمته الا بقسمة صوبه وكما جمع زيت المعصرة اذا لم تمكن قسمته
 لصغره او لكثرة الشركاء * او بيت لا يحد كل * او بعض * في نصيبه منه مصالح
 بيته * اي مصالح حقيقة البيت الذي يحتاج اليه * كقعود بمد رجل * ورقود
 بعدها والمراد جنس الرجل فيشمل الرجلين وهما المراد وصلاة بقيام وركوع وسجود
 * وموضع لاداة خدمته * والعمل بها ولو اختلفت صناعاتهم كحداد ونساج
 * ومستخرج بابه * اي موضع استخراجها اي موضع يجعل منه الباب ان كانت عادة
 ذلك المحل لا يحتاجون الا لذلك مثل ان يكونوا يجعلون للشركاء كنيشاً او يتبرزون الى
 خارج كما اذا لم تحصل بيوتهم او كان المحل لمثل ذلك او نحوه فقط كبوت السوق
 واما المحل التي يحتاجون فيها للكيف فان كان لهم كنيش يجمع عليه اهل الدار
 كفاهم والا فيشترط لكل بيت كنيش وكذا ان كانوا يعتادون في مساكنهم النسج

كجب او بيت لا يحد كل

في نصيبه منه مصالح

بيته كقعود بمد رجل

وموضع لاداة خدمته

ومستخرج بابه

ومستخرج بابه

ومستخرج بابه

ومستخرج بابه

ومستخرج بابه

ومستخرج بابه

ومستخرج بابه

ومستخرج بابه

ومستخرج بابه

ومستخرج بابه

ومستخرج بابه

ومستخرج بابه

ومستخرج بابه

فلا بد من موضع النسيج بل هذا داخل في قوله وموضع لاداة خدمته * وهل قدره *
 اي قدر الباب طولا * اربعة اذرع او ثلاثة قولان * والعرض ما يدخل الانسان
 العريض باكل لباس وهو حامل ما يحمل على ظهره او بين يديه * فان وجدوها *
 اي وجد كل منهم مصالح البيت وفي نسخة وجدها الاقل سهما وهي ضحيحة
 ايضا فانه اذا وجدها الاقل فالولي ان يجدها الاكثر * اجبروا * على القسمة
 * ويوت القصر * الذي بنى ليخزنوا فيه مالهم ويحملون فيه بيوتهم ليتقوا فيه عذوبهم
 او نحو ذلك وذلك معتاد في نفوسه اعتادوا بناءه يوتافوق بيوت يجبرون على قسمتها
 اذا وسعت او على تخصيصها من اهل عطف على مزارع اي ويتجاربون على القسمة
 في بيوت القصر * شرط * وجود مدخل ومخرج بتيسير * لا مع تعسر * ومقعد *
 اي مستقر يشمل مالا يصح منه القعود كميزان * له * بمد رجلية ووضع شئنه
 ويستخرج الباب على حد مامر وموضع * لميزانه في حانوت * اي في تحصيل
 الحانوت مما ليس حانوتا بقسمته او في قسمة الحانوت الواسع وهو متعلق بمحذوف
 يتعلق به مقعد الجور بيا محذوفة مع المضاف سوغ حذفها عطفه على مجرورها
 اي ويجبرون في شان حانوت بشرط وجود مقعد له ولميزانه والواضح ان يعتبر اصحاب
 السهام لاصنائهم فاذا صح لواحد مقدار ما يصلح لغيره صنعته اجبر * ويتجاربون
 على اغلاق مالم يوجد فيه ذلك * المذكور من المصالح * للاقل * اي للشريك
 الذي هو اقلهم سهما ولو وجد ذلك لغيره ولا سيما ان لم يوجد لاثنيين او الاكثر
 ولو كان السهم الاقل قيراطا او نحوه لا كما قيل انه اذا كان نحو قيراط لا يفتاق
 * حتى يتفقوا على ما يرضيهم * من بيع او اكراه او غير ذلك والاستخدام لا يكون الا
 باتفاقهم لانه منفعة غير موجودة وغررها امكن وجودا وقيل يجبرون على قسمة المنافع
 اغفارا لذلك الضرر لا مكان الرجوع فيه على الشركاء فهو امكن من ضرر الاغلاق
 وقيل يجبرون ان يفعلوا مسلكا ما ولا يعين لهم في الجبر وقيل يجبرون على قسمة
 ذلك ولو كان لا تؤخذ في اسهم بعضهم مصالحه وكذا غير البيت على ذلك الخلاف
 والمراد بالاغلاق التعطيل عبر عنه بالاغلاق لان الاغلاق سبب له ومازوم له فشم
 التعطيل بالاغلاق والتعطيل باخلاده وتركه غير مسكون وفي الاثر البيوت المعمورة

وهل قدره اربعة اذرع او
 ثلاث قولان فان وجدوها
 اجبروا وبيوت القصر بوجود
 مدخل ومخرج بتيسير ومقعد
 لميزانه في حانوت
 ويتجاربون على اغلاق مالم
 يوجد فيه ذلك للاقل حتى
 يتفقوا على ما يرضيهم

تقسم بالقيمة والخراب بالذراع وانما ينتظر في الانتفاع الى اقلهم سهما فان لم يكن
 يتنعم اجبروا على البيع لمن طلبه منهم وصلة السكن المتنعم به سبعة اجزاء في العمار
 وقدر سبعة في الخراب وقيل حد ما لا يتنعم به ويحكم بيعه هو ما لا يختفي احد
 الشريكين عن صاحبه من الضيق وما كان هكذا يحكم بينه او سكنه بمدة
 او بتركه ويستغل ان كانت له غلة ومن سكن مشتركا اعطى شركاه
 كراه حصصهم وقيل ان اعتقد سكن حصته وكان واسعاً ولم يسكن منه الا
 قدر ما لو قسم لكان له فلا كراه عليه اذ لم يحل بينه وبين شركاه ولا كان ضرر
 في سكنه وان كان شريكه يتيماً وسكن معه قدر ماله فقط جاز كذلك وان خرب
 منزل وبقي فيه عمارة قليلة حمل على المنزل وان قال بعض تقسمه خراباً وبعض
 نعمه ونسكنه فطالب العمارة اولى ولو لم يبق فيه عمارة لان اصله منزل * سوى
 الحب فانه لا يفتاق * لا يعطل عن الاستقاء منه * بل يستقي منه كل لنفسه ما
 شاء * لشراب او طعام او غير ذلك مما اعتيد عندهم في الحب بلا اذن منهم ولو
 كرهوا * ولنبيره * من الناس او الدواب * باذنهم * اي الشركاء * ان
 تشاحوا * وله ان يسقي غيره وان بلا اذن منهم ما لم ينحوه والناس ان يشربوا
 من الحب بلا اذن اهله ان وجدوه مفتوحاً ولم يعلم منهم المنع كذا في الاثر وفي
 الاثر لا يمنع شريك في الحب من السقي منه الا ان كان يسقي للبيع ولا يعطل
 ايضا عن دخول الماء فيه بالاغلاق الا ان كان قابلاً للقسمة فانه اذا انقضى مائه
 غلقوه ليقسموه ولم ان يقسموا مائه كما مر سواء امكنت قسمة نفس الحب ام لا
 * ولا يجبرون على قسمة كزراق * هو حديدة طويلة لها سنان وهي دون الرح
 وفوق الدابة * او ثوب او سيف * ونحو ذلك من كل فرد يفسد بالقسمة * او
 دابة * لان قسمتها حية بلا ذبح ولا تحرق فساد لما وتضييع للمصلحة وتذيب منه
 عنه ان كانت مما يوكل او يكره وتذيب منه عنه وتضييع للمصلحة ان لم تكن
 مما يوكل او يكره وذلك لا يجوز ولو اتفقا عليه وقسمتها بعد الذبح او التجرع
 للمصلحة ان كانت ليس مما يكسب لذلك بل يكسب للحمل او للتاج او لغيره
 ومثل المزراق وما ذكر معه نحوها وان اتفقا على هذا جاز وان كانت مما اشترى للذبح

سوى الحب فانه لا يفتاق
 بل يستقي منه كل لنفسه
 ما شاء ولنبيره باذنهم ان
 تشاحوا ولا يجبرون على
 قسمة كزراق او ثوب او
 سيف او دابة

او النحر او خيف عليه الموت اجبرا على الذبح او النحر * مالا تمكن فيه * القسمة
 * او لا يتمتع بفرد منه * وحده * دون زوج * اي دون زوج ذلك الفرد اي
 دون قرينه * كحف ونعل * واحد حجري * رحي * واحد شقصي المقرض
 وذلك مثال للفرد واراد انه لا يجبرون على قسمة الزوجين الذين لا يتمتع باحدهما
 كخفين ونعلين وحجري رحي وان اتفقوا على قسمة مالا تمكن فيه كمزراق وخفين
 جازت * وقيل يجبرون فيه * اي فيما لا تمكن فيه على قسمته * بالقيمة * بان
 يقومه العدول فيقترون عليه فيعطي من وقعت له قرعته الاخر ما ينوبه وقيل كما
 من يجبرون على قسمته ولو كان لا يتمتع بفرد منه ان كان زوجين كخفين او كان
 زوجا كحف واحد مشترك فيه او كان شيئا لا يتمتع به اذا قسم كمزراق وبيت
 صغير لا يثبت لواحد في سهمه ما يتمتع به لقوله تعالى مما قل منه او اكثر نصيبا
 مفروضا وذلك مذهب ابن عبد العزيز وفي الاثر انه به ناخذو على ابن عبد العزيز
 بان صاحب القليل يتمتع بنصيب صاحب الكثير * واختير الاول * وهو انه
 لا جبر حيث لا تمكن القسمة وهو قول الربيع بن خبيب رحمه الله تعالى وهو المأخوذ
 به عند اصحابنا ولا يرد علينا ما زعم ابن عبد العزيز من انه لو لم يقسم لا يتمتع
 صاحب القليل بسهم صاحب الكثير لا نأقول يتمتعان على قدر الشركة او يكرانه
 ويقسمان الثمن على قدرها او يعطلانه ولا يتمتع اكثر الا برضى صاحب الكثير
 فلا يثبت لصاحب القليل عند المشاحة الانتفاع بدون اعتبار قدر الشركة فضلا
 عن ان يقال بما قال بعض العلماء من انه حيث رضي صاحب القليل بقطع انتفاعه
 اكثر مما له من الشركة اجيب لذلك وابن عبد العزيز يقول يجبر من ابى منها على
 القسمة سواء كان صاحب الاقل او صاحب الاكثر لا كما قيل انه يقول يجبر
 صاحب الكثير فقط اذا اراد صاحب الاقل اذ رضي لنفسه بالضرر اللاحق له
 بالقسمة حيث لا يكون في سهمه الانتفاع لقلته والله اعلم * فصل ان تعدد الاصل *
 فردا ونوعا * كالحوان والعروض * المكاف للتظير اي ان تعدد الاصل او
 الحيوان او العروض * واختلعت انواعها كفدا دين او دور او بساتين او نخل او
 زياتين * او في ذلك كله يعني الواو يعني ان اشترى كوا فدا دين ودور او بساتين

مالا تمكن فيه او لا يتمتع
 بفرد منه دون زوج كحف
 ونعل بدحي وقيل يجبرون
 فيه بالقيمة واختير الاول
 * فصل *

ان تعدد الاصل كالحوان
 والعروض واختلعت انواعها
 كفسدادين او دور او
 بساتين او نخل او زياتين

ونخلا وزياتين مثلا جميعا * تجابروا على قسمة كل نوع في ذاته * على حدة
 فيقسمون الفسدادين وحدها والدور وحدها والبساتين وحدها والنخل
 وحدها وكذا التثنية من الاشياء المذكورة وكذا ان تعدد النوع واتحدت
 افراده كفسدان واحد ودار واحدة وبستان واحد ونخلة واحدة وزيتونة
 واحدة يقسمون ما امكن قسمه منها وما لم يمكن قسمه فحكمه حكم سائر ما لم يمكن
 قسمه وقدم واراد بالبساتين غير النخل والزيتون وقد مر الخلاف في الجنس الواحد
 حتى ان منهم من قال الاصل كله جنس واحد * وكذا في حيوان وعروض *
 كل نوع منها على حدة وقد مر الخلاف فيها حتى قيل المقبوض جنس وحتى قيل
 المملوكات كلها تقسم بمرة * فان قال كل لصاحبه لا اخرج لك من كل نخلة
 او بقرة او من كل ثوب اوسيف * او تحو ذلك * لم يجده * اي لم يجد مقوله
 * ان امكنت * قسمة كل نوع على حدة * بينهم * والا وجد قوله وحاصل
 وجوده البقاء على الشركة فلو كانوا ثلاثة فصاعدا فقال واحدا قسموا ولا اخرج لكم
 من كل نخلة او فرد لم يجد ذلك الا ان رضوا ان يتبعهم بسهمه في سهامهم وذلك
 قسمة لم يفعلوها بها كل الانفصال بل بعرضه * وان قال * لا اخرج لك * من
 كل فدان او بستان * او دار او نحو ذلك * لم يجده ايضا ان تساوت في وجوده
 وقرب وامن ونحوه * ويستفاد من ذلك انه لا يجد ان يقسموا ما لم فردا فردا على
 عددهم مثل ان يكونوا ثلاثة فيقسمون نخلهم ثلاث نخلات بعد ثلاث نخلات
 وذلك عند وجود القسمة كثيرا بكثير مع التساوي * والا * تساوي ذلك
 * وجده لا مكانها في ذات كل * وقال الشافعي لا يجبرون تجاور الشيطان او تباعدا
 لشدة اختلاف الاغراض وقيل يجبر عند التجاور وقال ابو حنيفة يجبرون ان كانت
 احدى الدارين مثلا مجاورة الاخرى وما ذهب اليه اصحابنا اظهر اذ مع الصفات
 المذكورة لا تفاوت * وان كان لا يجتمع لواحد في نصيبه نخلة تامة او ثوب
 او ناقة * او شجرة اوشيء تام * لم يجبر على القسمة ولو قالوا له نعطيك * نخلة
 او ناقة مثلا * تامة * وبلا قيمة على ما زاد * الا ان شاء * اي لكن مشيئة تعتبر
 فان شاء وافقهم على القسمة واخذ نصيبه فقط او اخذ شيئا تاما له ان قالوا نعطيك

تجابروا على قسمة كل
 نوع في ذاته وكذا في حيوان
 وعروض فان قال كل
 لصاحبه لا اخرج لك من
 كل نخلة او بقرة او من كل
 ثوب اوسيف لم يجده ان
 امكنت بينهم وان قال
 من كل فدان او بستان
 لم يجده ايضا ان تساوت
 في جودة وقرب وامن
 ونحوه والا وجده لا مكانها
 في ذات كل وان كان لا
 يجتمع لواحد في نصيبه
 نخلة تامة او ثوب او ناقة
 لم يجبر على القسمة ولو قالوا
 له نعطيك تامة الا ان شاء

تامة اذ لا يجب قبول المبة * ويقسم مكبل بكيل وموزون بوزن * ومعدود لا
يتفاوت بالبد ومسوح كذلك بالمسح * وان اختلفت انواع الاصول * وانواع
العروض بدليل قوله او بقروابل وفيه حذف او ومطوفها وهو لا يجوز على المشهور
ويجوز تقدير الواو وهو اولى على معنى انه يقع الاختلاف في الاصول ويقع ايضا في
العروض * لم تجر * قسمتها * مما يجعل ارض سها ودار سها او ك * جعل
* تين * سها * ونخل * سها * او بقر * سها * وابل * سها * وجازت *
القسمه للشركاء ولو اختلفت الانواع * من حيث مراضة كبيع اشياء مختلفة * ثمن واحد
فانه جائز عند بعض * اذا تابع * مقسمون او تواهبا وتباروا وتبادلوا * بان يهب كل
ماله في سهم كل واحد او يتبرأ كل ماله في سهم غيره او يبدل كل واحد بسهمه ماله في سهم
غيره مثل ان يعطيك سهمه في الابل والبقر بسهمه في النعم فذلك قسمه وقعت بنوعين
الابل والبقر في نوع هو النعم * وان اشتركوا * اي اشترك اثنان فصاعدا
* جالين او فرسين * او اكثر او اثنين اي جنس كان من عروض ومتاع كما يقول
وكذا عروض ومتاع تفاضل وكذا الاصول او اكثر سواء شركة ارث او غيره
* فتفاضلا * اي تفاضل فرد احد الفريقين وكذا ان تفاضلت الاشياء * في
قيمة فلا يزيدوا على الذي ثمن * مثل ان يشترك ثلاثة جالين في اخذ احدهم جملا
افضل الجالين ويزيد صاحبه عشرة دنانير ويحضرها مع اخذها الجمل الذي
او يشترك اثنان جالين في اخذ احدهما افضل الجالين ويزيد للآخر ستة دنانير
ويحضرها كل ذلك لا يجوز لان فيه قسمه ما اشتركوا وما لم يشتركوا ان كانت
الزيادة من غير المال المشترك وان كانت منه فعلة عدم الجواز قسمه جنسين برة
اجاز ذلك ان حضر الثمن وكان من المال المشترك كما قال * وجوز * ان يزيدوا
على الذي ثمن * ان كان * الثمن المزيدي دنانيرا ودرهما او عرضا اخرى على قول
* من التركة * اذا كانت الشركة بالارث او ان كان من المال الشركة ان كانت
الشركة بغير الارث * وحضر * لئلا يقسم الغائب * (وجوز ايضا وان من
غيرها) * وغير الشركة وجوز وان لم يحضر * (وهذا) * اي هذا القول الاخير في كلامه
وهو الذي ذكرته بعده * في غير * قسمه * القرعة * واما فيها فلا تجوز الزيادة

ويقسم مكبل بكيل
وموزون بوزن وان اختلف
انواع الاصول لم تجز معا
كجعل ارض سها ودار
سها او كين ونخل او بقر
وابل وجازت من حيث
مراضة كبيع اشياء مختلفة اذا
تابع مقسمون او تواهبا او
تباروا وتبادلوا واشتركوا
جالين او فرسين فتفاضلا
في قيمة فلا يزيدوا على
الذي ثمن وجوز ان كان
من التركة وحضر وجوز
ايضا وان من غيرها وهذا في
غير القرعة

من غير التركة او المشترك وما من ذلك ففيه الخلاف في قسمه القرعة ايضا وان فرق
ان قسمه غير القرعة اشبهت البيع فجاز فيها ذلك وقسمه القرعة لا تشبهه
فاشترط فيها كون الزيادة من المشترك ومن الجنس وفي الاثر سالكه عن رجلين
بينهما اصل وحيوان اراد واقسمتها وجعلوا بينها دراهم قال لا تجوز حتى تحضر الدراهم
قلت اريت ان اعطاها من كانت عليه بعد ذلك تجوز انقسمه قال نعم يعني ان
القسمه لا تتم حتى يقبض ما زاد واذ قيل يمنع الزيادة في قسمه غير القرعة فلنعطل
تلك الاشياء حتى يتفقوا عليها او يتفعرن بالدول منها او نحو ذلك او يحملوا ما زيد
قيمة لما فضل في احد الاشياء فيكون المزيدي ثمننا لفضل كالشركاء * وكذا عروض *
تفاضلت * ومتاع * لعل المتاع ما يعامل بالايدي وهو اخص من العروض * تفاضل *
اختلف فيها كما اختلف في الجملة بين وانقرسين وكذا الاصول * ويزاد مكبل
او موزون * لانضباطهما كالعين الظاهر ان المعدود والمسوح المتساويين مثلهما
* كمين * يزداد ذلك حيث يزداد العين على الخلاف المذكور فقل لا يزداد ذلك
مطلقا وقيل يزداد من تركة الميت او الشركة ويحضر وقيل يزداد ولو من غيرها ويحضر
وقيل ولولم يحضر وذلك في غير قسمه القرعة واما فيها فلا يجوز من غيرها واما فيها
فالاخلاف ايضا ويحضر * و * تزداد * هي * اي العين * فقط على الاصل ان تفاضل *
وتحضر الزيادة وتكون من التركة او الشركة واجيز ولولم تحضر واجيز ولولم تكن
منها الا في القرعة فقل لا تجوز فيها مطلقا وقيل تجوز منها فقط ان حضرت وقيل
ولولم تحضر واذا لم تحضر الزيادة حيث جازت فهي في الذمة وان ميزت وكانت
ملا يتغير او يتغير ولو تمس عليه مدة يتغير فيها ففيه الخلاف في قسمه مالم يحضر
وما يتعامل فيه من الفلوس وغيرها حكمه حكم العين * ومن شرطها * اي القسمه
مطلقا * القيمة ايضا وصح * القسم * بها في غير مكبل وموزون * ذلك لانه
* لا يعلم تساوا لابلها ولولا تعد النوع لاختلافه بوجه كعظم وصغر * يخفيان عن
تحزير الحزير * وجودة وزدادة * تخفيان كذلك او كاتما مما لا يدرك بالبصر وذلك
وذلك على الاطلاق * وامن وخوف وقرب وبعد * وذلك في الاصول وفيه نظر
لان القرب والبعد لاختلاف فيهما نعم قد يملو الطريق الى بعض الاصول فيبعد

وكذا عروض ومتاع تفاضل
يزاد مكبل وموزون كمين
وهي فقط على الاصل ان
تفاضل ومن شرطها القيمة
ايضا وصح بها في غير
مكبل وموزون ولا يعلم
تساوا لابلها ولولا تعد النوع
لاختلافه بوجه كعظم
وصغر وجودة وزدادة وامن
وخوف وقرب وبعد

بذلك او يصعد ويهبط ولا يتفطن لذلك * وبافعال نفسانية * نسبة شاذة اي
نفسية * في حيوان * يستخدم كالعبء والامة والجمال وبخصال نفسانية كحلب
اللبن الكثير او القليل والمرغوب فيه والمرغوب عنه لكن اذا علموا التخالف بالخصال
والافهوعيب لا يفتن له بالقيمة ولا بغيرها ويقسم المكيل والموزون بالكيل والوزن
ولو بلا قيمة الا ان تفاضل فيما الكيل او الوزن والقيمة وتصح قسمة المكيل والموزون
بالقرعة وقيل صحت ولو بدونها بان يكال او يوزن لكل ويقسمون كل نوع على
حدة وقيل في المكيل او الموزون انه جنس واحد يقسم بكرة قاله الشيخ احمد
* وجوزت * اي اجازها بعض * فيه * اي في الحيوان * بلا قيمة * فيجوز
في غيره بالاولى * وكذا الاصل * تجوز فيه بلا قيمة * عند بعض * قال الشيخ
احمد وقيل تجوز قسمة الاصل بالقيمة وبغير القيمة وغير الاصل بالقيمة اه وقيل تجوز
في الاصول والعروض كلها بلا قيمة لان الشرع قد ورد بالمثل في الحيوان قال الله
تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم وقد مر حديث ابي رافع قرض الجمل فدل على
وجود المائلة في الحيوان اذ القرص يعني على رد المثل ومعلوم ان المائلة من كل وجه
تعمد فتكفي المائلة في اكثر الصفات واذا كانت تكفي المائلة وجدنا الاصول
والعروض توجد فيها هذه المائلة فجازت قسمة الكل بلا قيمة وقال الشيخ احمد
والاصل انما تصح قسمة بالقيمة ومنهم من يقول تصح بغير القيمة اذا اعتدلت اسهم
الشركاء وكذلك قسمة جميع المشترك غير الاصل لا تصح الا بالقيمة الا ما يكال
او يوزن اذا كان من جنس واحد فلا يحتاجون فيه الى القيمة واما ما كان منهم من
اجناس مفترقة فلا تصح فيه القسمة الا بالقيمة وقسمة الاصل لا تجوز عند بعض الا
وعليه الغلة لمن لا يعرفه قبل لانه لتبين جودته او رداءته بها اي فتكون تبعاً له ولو
كانت مما يقسم بالكيل او الوزن وقيل لا تجوز اذا كانت عليه الغلة لانها تودي الى قسمة
الاصل وغيره ولان الغلة مما يكال او يوزن فلا تقسم بلا كيل ولا وزن ومن عرفه قبل
ذلك جازت له قسمة عليه الغلة اولم تكن واذا قسم بالاغلة عليه جاز علمه قبل اولم
يعلمه اه قال ابو زكرياء في كتاب الاحكام ولا تجوز قسمة الاصل وفيه ثمار قد ادركت
وكذا البيع الا ان يستثنوها اه فلو قسموه وعابه الغلة واستثنوها جاز على القولين

وبافعال نفسانية في حيوان
وجوزت فيه بلا قيمة
وكذا الاصل عند بعض

ان شرطوا القطع او لم يشترطوا وقطعوا قبل ثلاثة ايام او ابقوها برضاهم وان قسموه
وعليه غلة لم تدرك او لم تؤبر قولان جاز وتبعت السهام بكرة منها ولا يجوز قسم
الثمرة وحدها بدون اصلها ولو ادركت وقيل يجوز ان ادركت قيل ان قسمت قبل
الادراك فهو باطل لانه ربا لا للجهالة وهو كالباع قيل وما لم يميز بيعه لا يجوز قسمه
قال ان قسمت غد وقلم يميز بلا خلاف الا ان شرطوا قطعها من حينهم ولا يجوز
انما بعده من جهة الربا لا من جهة الجهالة وتقسم الدرة المدركة ولو قبل القطع
لا البر لانه لا يرى من خارج وجازت متامته واذا قسم النخل وعابه تمر غير
مدرك فالأكثر ان لكل واحد تمر نخلة وقيل التمر بينهم لانه قسموا بعد
استحقاقهم الا ان شرطوا شيئاً وقيل من تقض لاجل التمر وكذا قسم المزرعة وفيها
زرع لم يدرك فيه الخلاف المذكور وقسمة الغدوق على النخل ضعيف لانه
بالتقدير لا بالكيل وجازت المتامة اذ لا ربا بعد الادراك قال الشيخ احمد لا تقسم
الغلة على الشجر ان لم تدرك الا ان قسموها على ان ينزعوها في حينهم ويصح ذلك
بجعل القيمة وان تركوها حتى زادت انفسخت وقيل يصيبون ثلاثة ايام اه وفي
المسئلة ما مر في البيع ولا تجوز قسمة الاصل الا بالحدود المتصلة من طرف لطرف
القاصلة بين كل سهم واه اخر كالخطة والجسر والحائط والزرب واما المنقطعة فلا
تجوز القسمة بها لانه امتزج ولم ينفصل وقيل تجوز بالمنقطعة ايضا كالكدية والحجارة
والخشبة اذا انقطع كما اذا اتصل ولا يكون المتصل حداً وقيل يكون حداً الحيوان
وقيل يكون الحيوان حداً ايضا ولا يدخل الحد في القسمة وان كان لغيرهم اي او
لاحد من لا من المشترك وحدوا به باذنه فلا يصيب نزع لانه يخلط الانصاء وان
حدوا به بغير اذنه فله نزع له ولو تخطط ويمسك الحدود صاحبها في الارض لا يدرك
نزعها ولا قيمتها وقيل يدرك القيمة وان كان الحد حيواناً اخذه وان حدوا بخطة
من الارض المشتركة او رفعوا فيها جسراً وجعلوه حداً فالحدود لمن يليها من الشركاء
دون من لم يليها الا من وقع في طرف المشترك فالحد الذي رده الى الطرف له والحد
الذي بين الشركاء انصاف سواء من له سهم ومن له سهم وقيل على قدر مالهم في
المشترك واذا جعلوا اقلام القرعة من المشترك فهي بينهم على شركتهم الاولى الا

ان اتفقوا ان ياخذ كل واحد منهم قلمه وما وقع عليه فلهم ذلك اه والله اعلم *
 من شرطها * حضور المقسوم * لانه يمكن ان يكون الشيء معدوماً حال القسمة
 او زائداً او ناقصاً فلا يجوز قسمه غالباً ولو لم يعلم * وجاز الاصل * اي قسمته
 * ولو غاب ان علمه * ولم تمض مدة يتغير فيها وهو بطيء التغير ولكن يمكن ان
 يكون قد مات او قطعه قاطع او غيرته دابة او انسان ومع ذلك اجيز قسمه غالباً
 لمن علمه واسرع الاشياء تغير الحيوان * وجوزت قسمة غائب مطلقاً * اصلاً او عرضاً
 * مدة لا يتغير فيها كبيعته ان علم * اي علمه المقتسمون كالبائعين في صورة البيع
 ومن اجاز بيع الشيء الغائب المجهول بالوصف او بالتعجيل للحاضر اجاز قسمه كذلك
 وقد تقدم في البيوع ان الحيوان الكبار تتغير اذا مضت سبعة ايام والصغار ثلاثة
 وتقدم غير ذلك وبيان ذلك وفي الاثر رسالته عن قوم ارادوا ان يقتسموا حيواناً لم
 تحضر وقد راوها دون سبعة ايام اتجوز قسمتها قال لا حتى تحضر واجاز بعضهم كما
 قال ابو العباس احمد بن محمد بن بكر في كل ما لا يتغير ولا يزيد ولا ينقص عن
 حاله الاولى ان يقسمه من علمه ولو غاب قلت ولو طالت غيبته على هذا القول ووجه
 المنع ان يمكن عدمه وفي الاثر ان اقتسموا ما لهم وهم به عارفون وكان بمنزلة ثم قال
 بعضهم لم اره قريباً لم يثبت عليه الاقسام حتى يعلم انه نظره يومه او قبله بايام ومن
 في ارضه بعض ارض لغيره ولم يعرف ذلك البعض بعينه تراضاً مع مالك ذلك
 البعض او خرج له من الارض كلها واما موضع النخلة ان لم يعرف حده فليخرج
 ثلاثة اذرع الى كل جهة غير موضعها ان قال هو هذا يقبل قوله مع يمينه وان كان
 ذلك ليقيم او غائب ولا يعرف موضعه فليخرج القوم ذلك حيث شاءوا وتركوها
 جميعاً الى قدومه او بلوغه ويتفقوا على معروف او يخرج هو ذلك ويقول هذا موضعه
 مع يمينه وان قال رجل لولده مثلاً في ارضي في كذا موضع نخلة لفلان ولم يحده له
 حتى مات اخرج موضعها وثلاثة اذرع في كل جهة ولا يشترط في صحة القسمة
 عندي حضور الامناء وصحت بدونهم الا ان وقع الانكار ولا بيان نعم هو مستحب
 وعلى الاستحباب يحمل قول ابي زكرياء ويحضر كل منهما امناه يعني يتفقان
 على امينين فيقسمان لها وكذا اذا كان الشركاء ثلاثة فصاعداً يتفقون على رجلين

وحضور المقسوم ووجاز
 الاصل ولو غاب ان علمه
 وجوزت قسمة غائب مطلقاً
 مدة لا يتغير فيها كبيعته
 ان علم

هما عندهم امينان واذا قسموا فاخذ كل منهم دمنة فلا يلزم في حين التبرية ذكرهما
 في الاصل من المقبرة والمساجد والديران والانهار وما اشبه ذلك وكذا في البيع وللمبة
 والصدائق والشهادة والمسلم قاله ابو اكرام ولم يذكر قسمة المواهب والمبايعات والمخايرة
 والمقارعة والظاهر انهن في ذلك كالمباراة بل تدخل قسمة المبايعات والمواهب في لفظي
 البيع والهبة * وجاز التشارط بينهم * بتحليل حلال * لا بتحريم محرم كعكسه *
 تحريم حلال كما في الحديث مثل ان تكون امة سهم احدهم على انها حرام عليه ان
 تراها مع انها حلال * ولا * ان يشترط احدهم على اخر ان لا يتفع بسهمه
 ولو بوجه ابيع له كبناء او غرس او حرث * الواو للحال او للعطف على محذوف اي
 لو بوجه حرام ولو بوجه ابيع له بمعنى انه اشترط عليه ان لا يتفع راساً ومحط الا يشترط
 ما بعد لوالتي ذكرها لان شرط عدم الانتفاع بوجه حرام جائز ولا يجوز ان يريد انه
 اشترط ان لا يتفع بوجه كذا من الوجوه المباحات لان هذا جائز
 وهو المراد بقوله ووجاز التشارط بينهما الخ * وكذا * لا يجوز * ان اشتركا ارضاً
 لما طريق واحد فاتفقا ان ياخذ احدهما الثلثين على ان لا يكون له من طريقها شيء * و
 هي * لا يمكن لها * طريق * اخرى * غير الذي اشترط لمن ياخذ الثلث * وجازت *
 لها القسمة المذكورة على الشرط * ان امكن * لها طريق * اخرى * يادة الثلث في مقابلة
 عدم ذلك الطريق لما خصلت المساواة * وكذا البيع * لا يجوز بيع اصل دون
 طريقه ان لم يمكن الا ذلك الطريق والشركاء كالشركين وغير الثلث من التسميات
 كالثلاث وغير الارض كالارض فلو قسموا داراً على ان لا يطلع احدهم الى السقف
 الاعلى لم تجز القسمة الا ان شرط عليه ان لا يطالع عليه الا بعد اعلام فيجوز وكذا
 البيع وما ذكر من قوله ولا بان يشترط الى هذه المسئلة تخصيص بعد عموم فان
 ذلك داخل في قوله لا بتحليل محرم كعكسه وان قلت هلا ثبتت القسمة وبطل
 الشرط كما ثبت البيع وبطل شرط الولاء في قصة بريرة قلت القسمة اضيق من البيع
 لا اشتراط الجنس والمساواة فيها فلو بطل الشرط لحلت الزيادة في جنب المشتري على
 اخر لان للشرط قسطاً من المقسوم ولم يجهوا له قسطاً فلا انفساخ حاصل ايضاً
 من جهة ان المنع من الحرث والانتفاع مثلاً هو حالهم قبل القسمة فاشترط الرجوع

وجاز التشارط بينهم لا
 بتحريم محرم كعكسه ولا
 ان يشترط احدهم على
 اخر ان لا يتفع بسهمه
 ولو بوجه ابيع له كبناء او
 غرس او حرث وكذا ان
 اشتركا ارضاً لما طريق واحد
 فاتفقا ان ياخذ احدهما
 ثلثين على ان لا يكون له
 من طريقها شيء ولا يمكن
 لها اخر وجازت ان امكن
 وكذا البيع

الى الشريك فبطلت التهمة ضد البيع اذ صح وبطل الشرط على قول ولو اشترط كل منهم على الاخر شرطاً مانعاً من الانتفاع بوجه فصاعداً من وجوه الانتفاع وبقي ايضاً انتفاع فيما عتيد له المقسوم لجاز الحكم بشيوت القسمة وبطلان الشرط وان قلت قسمة القرعة تخالف البيع واما غيرها فينبغي اجراءها مجرى البيع كما مر جوازها مع اختلاف الجنس قلت القسمة معاً تشبه البيع الا ان قسمة غير القرعة اقرب الى البيع من قسمة القرعة * ويصح البيع والشرط الحلال المنضبط * وكذا البيع وان بيعت شجرة على ان تقطع * او تقلع * فتركت * قدره الا يفسخ المبيع وقدر حتى اثمرت * المبيع صحيح * وثمرتها للفقراء * لا للبائع لانه اخرج الشجرة من ملكه ولا المشتري لانها اثمرت فيما لا يملك * وقيل * للمشتري ويضمن للبائع نقص الارض بالملك وصح البيع وقيل * للبائع * وهو الصحيح * وفسخ البيع * على هذا القول الاخير وكذا ان لم تتركها حتى زادت وقيل ثلاثة ايام فقبل بصحة البيع ويضمن النقص وقيل يبطل لانه وان تركها باذنه صح البيع وكان الثمرة له لا للبائع ولا للفقراء * وان اقتسما ارضاً او داراً * او غاراً او مطمورة او نحو ذلك اوجبة * ولها * ما ذكرنا * طريق لم يذكره حين القسمة كان * الطريق * الاول * لما * ولم يدخل في القسمة * وجازت * تلك القسمة * ولو امكن * الطريق * لما * ولا يمنع * بالبناء للمعول * احدهما من الجواز في ارض * اخرى * طريق * الاول * اذا كان في ارض احدهما * ولا يدرك عليه جواز الارض * الى ارض * اخرى * له غير * سهمه من الارض * المقسومة لان كلا * من الارضين * بطريقها * لكن اذا دخل ذلك الطريق لا مرفي سهمه ثم ظهر له ان يجوز من سهمه الذي هو فيه الى تلك الاخرى او قصد من اول ان يدخل سهمه لا مرفي ان يجوز منه للاخرى جاز له الجواز من ذلك الطريق الاول * وكذا ساقية جمعت حداً بينهما * اي جمعت حداً القسمة فاصالة بين سهمها فكانت غير داخلية في القسمة بل باقية على الشركة وقدر ما يجعل حداً في القسمة ويقاس عليها ما اذا لم تكن بين مال الشركة ولم يدخلها في القسمة او كان بين اموال الشركة ولم يقسم ما يليها ولا اياها ويحتمل ان يريد بكونها حداً ان قسمتها وقت دونها

وكذا البيع وان بيعت شجرة على ان تقطع فتركت حتى اثمرت فثمرتها للفقراء وقيل للبائع وفسخ البيع وان اقتسما ارضاً او داراً او لها طريق لم يذكره حين القسمة كان الاول لما وجازت ولو امكن من النواحي ولا يمنع احدهما من الجواز في ارض اخرى على طريقها الاول ولا يدرك عليه جواز الارض اخرى له غيره المقسومة لان كلا بطريقها وكذا ساقية جمعت حداً بينهما

اي لم تصالحها فيشمل ذلك كله وكذا لو لم يجعل حداً ولم تدخل في القسمة والحكم في تلك الصور كلها انه * لا يجوز احدهما * بفتح الياء وضم الجيم واسكان الواو اي لا يجوز احدهما بماءه بياء التعدية او بضم الياء وفتح الجيم وكسر الواو مشددة اي لا يجوز احدهما ماءه * منها * اي من الساقية * لارض اخرى له الا باذن صاحبه * اذ لا يحدث ما لم يكن قبل الا برضاه وتقدم في البيوع في او اذ بيع التسمية مانصة ومن له ماء من عين في مساق لم يجد رده لواحدة بلا اذن اهلها وجوز ان كان له المجرى في الساقية ولم يضر اصحابها والمختار الجواز باذن ارباب التي رد اليها والتي صرف عنها اه والظاهر ان هذه الاقوال تكون في القسمة التي هي كالبيع وفي الاثر اذا لم يشترطوا طريقاً ولا مسقياً سقى كل مما يسقي به قبل بلا اضرار وكذا الطريق والساقية ان لم يصلوا من واد او ظاهر او طريق وان لم يجدوا شيئاً من ذلك او وجدوه باضرار اعيد القسم وقيل ان قسم نخل ولم يشترط له ارض واخذ كل منابه ولا طرق ولا مسقياً اخذ كل بقدر ماله الذي لو وقف عليه الحاكم لحكم له به او لو قاسمه شريكه ووقع له لم يضيق عليه وقيل ليس له ذلك الا بمقاسمة ويثبت للنخل القياس من الارض ولو لم يشترط عند القسم والطرق والسواقي ان لم تشترط عنده ولم تقع منهم متامة على شيء وكان في ذلك ضرر فقل ينتقض القسم وقيل يتم وتكون المساقية حيث ادركت والطرق حيث كانت واختاره الشيخ خميس مالم يقع ضرر على احد وان قسمت ارض فيها شجرة او نخلة فوقعت الارض لواحد والشجرة او النخلة لواحد فعظمت واتسعت اغصانها فليس لها قدرها يوم القسم ويقطع عن الارض ما زاد بعده ان علم ذلك ومن اشتركا ارضاً بها نخل وشجر فاقسما فوقه لكل منهما شجر في ارض اخرى فراضياً جاز وان تما كما حكم على من عنده الشجر لشريكه بقيته او بغلته وان تقاسما على ان يكون لكل منهما شجرة عند شريكه فهو فاسد وتقسم النخل العاضدية الارض بالقياس ولو كان بين نخلتين اكثر من ستة عشر ذراعاً ولا حد في ذلك الا ان شرطاً فعلي شرطها واما الضواحي فان كان بينها اكثر من ذلك رجعت كل نخلة الى ثلاثة اذرع والنخلة المشقة وان اختلفا في البصل قطعاً وقطعاً فعلي المعتاد وان اعتيدا فعلي الاغلب وان لم يعرف فالأوسط

لا يجوز احدهما منها لارض اخرى له الا باذن صاحبه

ولا يقسم ما لم يدرك الا ان رضوا ولا ضمان ان تلف وذلك كالبادتجان وانما
وان كانت مجالة النخل تصالح قبل ادراكها فالقول قول من اراد قسمها * وان اقتصا
ارضا واتفقا ان يبنياها * ديارا او بيوتا او غير ذلك * فبنى احدهما * ارضه التي
كانت حصه له * وحرث الاخر * ارضه التي صارت اليه او حرث بعضا وبني
بعضا * جاز * ما فعله من المارث * ان ترك قدرا لا يضربه حصه صاحبه *
في بناءه وكذا يجوز له ان يترك البناء والحرث وان يفعل كل منهما في سهمه ما يشاء
بما لا يضرب صاحبه ما اتفقا عليه او خالف ما اتفقا عليه ولو قسما ديارا واتفقا على
هدمها وحرثها جاز لكل واحد ان يهدم ويحرث او يهدم ويفعل ما يشاء ولا تنقض
قسمتهما بخلافهما لاتفاقهما او مخالفة احدهما * وان بان لما بينهما * اي في القسمة
* غبن * او تعمده من اول * وقد قسماها * اي قسما القسمة اي او قسماها
* على ان من وقت قرعته على المغبون اخذه لم تجز * تلك القسمة لان فيها
اخذ زائد بلا رض وذلك اخذ مال باطل كالقمار ولا يقال انها قد رضيا
بذلك وتقاربا برضى لاننا نقول ليس ذلك رضى يبيح مال احدهما للآخر
لان كلا منهما يجب ان تقع عليه قرعته ويتخير قلبه ان لم تقع ولو كان
الرضى محضا لقال كل منهما للآخر خذ بلا قرعة او قال احدهما للآخر ومن
تلك الجهة حرم القمار وحرم ان يقرعا على المشترك وياخذه كله من وقت
عليه قرعته ويبقى الآخر بلا حصه ولم يذكره المصنف لانه فحوى
خطابه بما ذكره وكذلك مادون الغبن لان العلة شاملة له ففي الاثر سألته عن
قوم اقتسموا الحما فجعلوا سهامها متفاضلة وارادوا ان يقرعوا ويجوز قال لا
* وان اقتسما دارا على ان يبنيا بينهما حائطا * ولو في سهم احدهما * جازت فن ابى
منه * اي من البناء * اجبر عليه * اي على البناء * حتى * اي لا يرى
كل * منها * ما بدار صاحبه * فيطيلان البناء حتى لا يرى ذلك كما يفيد
التعليل ويجوز ان تكون حتى للغاية اي اجبرا ان يدوما على البناء حتى لا يرى ذلك
من طاع الى السقف غير السقف الاخر وان اتفقا على ان يبنيا اقل من ذلك او
اكثر جاز الا ترى انها لم يتفقا على البناء لم يدركه احدهما على الاخر فيستتر كل

منها في داخل بيوته وذلك بحسب العادة فلو اعتيد البناء في بلد لزم البناء ولو لم
يشترطه كما في بلادنا هذه وفي الاثر يبنى بينهما قدر القامة الوسطى وجد ذلك
او لم يجدها قبل وان شرط احدهما على الاخر ان يبنى بينهما وحده في قسط من المقسوم
جاز وبما ذكرته من التقييد بالعادة يقيد قوله * وان لم يذكر ابناء * بينهما * لم يبن
كل * منها * بينه وبين صاحبه الا باتفاقهما * وان بدا وافي البنيان على غير
شرط كان في القسمة فبدا لاحدهما قبل ان يتناه فلا يدرك عليه شريكه اتمامه في
الحكم * وكذا ان قسم فدانان * واشترطا البناء بنيا لكن مقدار قامة وقيل مقدار
ملا تتخطاه الرجل وان شرطه كله احدهما على الاخر في قسط بناء الاخر وان لم يذكر
بناء لم يبن احدهما الا باتفاق الاخر الا ان اعتيد البناء وعلة عدم البناء الا باتفاق
في الدار والاندان ان تكون لاحدهما منفعة في عدمه كالظل او الشمس او نحو ذلك
* وان انهدم حائط دار من ناحية احدهما * وحده لا ما يلي الاخر وهو حائط يلي
الطريق او الصحراء وليس بينهما * بعد القسمة اجبر على بناء لسد الضرر * ضرر السرقة
والدواب والعيون وغير ذلك كما لما وبينه وحده * الا ان قسماها اولا على ان يبنيا
بينهما حائطا * او ان يبنيه احدهما على حد ما ذكرته * فانهدم من ناحية احدهما *
وذلك الحائط الذي ليس بينهما * اجبر على بناء ما بينهما * ان كان لم يبن
وذلك انهما يبنياه معافان ابى الذي انهدم الحائط الاخر من جهته ان يبنى مع المقتسم
ما بينهما اجبر وان كانت القسمة على ان يبنى وحده اجبر على البناء وحده وكذا ان
ابى المقتسم حيث لزمها وان كان حين انهدم من ناحية احدهما ما بينهما مبنيا لا
يتضرر بانهدم ما هو من جهة الاخر فلا يجبر على بناءه وان انهدم من جهة احدهما
ولا يتضرر بالمقاسم الاخر لم يجبر على بناءه والحاصل انه * لا يجبر * احدهما * على بناء
منهدم منها * اي من ناحيته اذا كان ما بينهما مبنيا لا يلحق الضرر لبناء ما بينهما او
كان يتضرر الاخر بانهدم ما كان من ناحية احدهما وليس بينهما * وكذا ان انكسر
فدان من ناحيته * بعد القسمة * اجبر على بناءه * وحده ان كان في انكساره
ضرر على الاخر من ذهاب الماء او دخول المارق او الدابة او نحو ذلك * الا ان قسما *
على ان يبنيا معا كل ما انكسر ولو من جهة غيره فيبنيان معا او قسما * على عمل جسر

وان لم يذكر ابناء لم يبن
كل بينه وبين صاحبه
الا باتفاقهما وكذا ان قسم
فدانان وان انهدم حائط
دار من ناحية احدهما بعد
القسمة اجبر على بناء لسد
الضرر الا ان قسماها اولا
على ان يبنيا بينهما حائطا
فانهدم من ناحية احدهما
اجبر على بناء ما بينهما لا يجبر
على بناء منهدم منها وكذا
ان انكسر فدان من ناحية
اجبر على بناء الا ان قسما
على عمل جسر

بينهما تجاراً عليه * اي عمل العمل للجسر * دون غيره * مما انكسر من جانب احدهما
وان قسما على ان يبنيه احدهما فقط في قسط فعلي شرطهما * وان قسما بقعة دار
واتفقا ان يتركها حيطانها * المتطرفة والمتوسطة وما بنيت عليه او شيئا من ذلك دون شي
* بينهما جاز * فالحيطان من كل جهة مشتركة بينهما او من الوسط او ما اتفقا
عليها وكذا ما بني عليه الحائط * وتجاراً على بناء منهدم منها * ولو لم يكن ضرر على
احدهما في انهدامه * وكذا ان تركا جسر فدان * مشتركاً * بينهما * وما تحته او بعضاً
من ذلك وقسما البقعة جاز وتجاراً على بناء منهدم ولو لم يتضرر احدهما والكلام في
ثلاثة شركاء فصاعداً كالكلام في شريكين في مسائل الباب وكذا الكلام في
التجارين بشركة متقدمة عند غيرها وقعت قسمتها بين غيرها والمتجاورين
بلا شركة متقدمة في مسائل الدار والجسر قال الشيخ احمد وان اتفق
اصحاب الارض ان يبنوا في رضهم واتفقا على ان يبنوا فيما بينهم حائطاً
فانه يأخذ بعضهم بعضاً ان يبنوا ذلك الحائط بينهما انصافاً فان اذن احدهما صاحبه
ان يبنيه ذلك فبناه فهو له دون صاحبه قلت فان اخذ بعضهم بعضاً على بنيائه فالى ابن يبنونه
قال ان كان انما بنوه للدور فينبو حتى يوارى ما فيه ولا يشرف عليه شيء من الحيوان
والناس ان لم يتفقا ولا على قدر معلوم واما حيطان الاجنة فعلى قدر القامة وان بنى واحد
من الجيران ثم بنى اليه جاره فالحائط الذي يليهم لمن بناه وان بنوه جميعاً فهو بينهما
وان لم يعرف من بناه منهما فهما اليه سواء ويقعد فيه من عرف انه بنى قبل جاره
وان هدم حائط مشترك فبناه بنقضه فله عناه فيما يتوب شريكه وان زاد فيه
فعناه وقيمة ما يتوب الشريك من النقص المزداد وان اراد احدهم ان يهدمه
ويبنيه احسن مما كان فلا يجد الا برضى صاحبه وقيل يجد ان تكفل ان يبنيه
وحده من ماله وان هدمه فابى ان يبنيه اخذ بنيائه على ما شرط على نفسه وقيل
يجوز على رده كما كان وقيل يدرك عليه قيمة ما افسد فينبو معاً واذا انهدم حائط
مشترك ولم يعرف موضع الاساس او ادعى كل واحد موضعاً غير موضع صاحبه ولا
بيان لم يتواخذا على بنيائه وان اتفقا على موضع ثم تبين موضع الاول تواخذا
على رده وان بنيائه في موضع قد علمه غير موضعه لم يتواخذا على رده انتهى بتصرف

وان قسموا داراً ولم يشترطوا الكيف لمن وقع في حصته والكل يحتاج اليه طريقاً من
جملة الارض وستر كل على نفسه ما يليه ولا يازم ان يجعلوا باباً على باب الدار اني
تجمعهم الا ان اتفقا وان كانت في المنزل شجرة او نخلة ولم يذكروها في القسمة فهي
بينهم ولن وقعت في منابه قطع ما زاد من اغصانها وما ضره من خشبها واذا قسم منزل
فوقع مجرى ماء وميزا به لاحد فاراد هدم حصته الا ان كان يضرهم يهدمها وليعيدوا
القسمة ويشترطوا حالاً لهم * وان قسمها * اي الدار * واتفقا ان يسكنها * بعد
قسمتها * احدهما * بان يسكن بعد القسمة سهمه وسهم شريكه * كذا * وكذا
* شهراً * او سنة او اسبوعاً او اقل او اكثر * لم تجز * تلك القسمة لما فيها من
زيادة وتخالف الجنس فان السكنى مدة زيادة في سهم مشترطها ومخالفة لنفس الدار
الا ان كان ذلك في مقابلة عمل او غيره وكذا الكلام في سائر المشترك اذا اشترط
فيه احدهما قبل القسمة ان يتفع به مدة بعد القسمة كقسمة نخل على ان يستغل
احدهما سهمه وسهم صاحبه سنة او اكثر وكذا سائر الانتفاع كالخزن في الدار وان
كان منزل بين اربعة فاشترى احدهما مناب اثنين فطلب ان تكون اصة متألقة
وذو السهم ان يقسم على اربعة قسمت على اربعة معدلة وتطرح قرعة ذي السهم
وقرعة ذي الثلاثة والله اعلم * (بساب) * في دعاوي الورثة وسائر الشركاء
في القسمة من ترك اولاداً وكان بيد كل شيء فقال احدهم لما نقسم فالقول قوله
مادام واحد منهم حياً واذا اقر الشركاء بالقسم وادعى احدهم انه قسمة منافع
فالقول لمن قال انه قسمة ذات الشيء ومن ادعى ان في حصة احدهم شيئاً لم يقسم
فعليه البيان وان احضر احد الشركاء شهدوا انهم لا يعلمون انهم قسموا الان
قسموا وقيل ان المال يقسم ولا ينظر الى ما حاز كل منهم الا ان تقوم البينة ان
كلاً رضي بما اخذ وان مات اولاد كلهم فلا حجة لاولادهم بل كل اولى بما يدايه
وما لم يكن بيد احدهم فهو بينهم على قدر ما كان بين ايدي اباؤهم * من دعا
شريكه الى حاكم في * شان * قسمة اصل * او عرض مشترك * بينهما بكارث
او هبة او شراء يسترد * ذلك الحاكم * خصمه الجواب ان ذكر الداعي وجهاً
اشتركا به * من ارث او هبة او شراء او اجارة او غير ذلك من الوجوه التي تقع بها الشركة

وان قسمها واتفقا ان
يسكنها احدهما كذا شهراً
لم تجز

بساب

من دعا شريكه الى حاكم
في قسمة اصل بينهما
بكارث او هبة او شراء
يسترد خصمه الجواب
ان ذكر الداعي وجهاً
اشتركا به

بينهما تجاراً عليه دون غيره
وان قسما بقعة دار واتفقا
ان يتركها حيطانها بينهما
جاز وتجاراً على بناء منهدم
منها وكذا ان تركا جسر
فدان بينهما

فان كانت سواء اطلق ذلك وان تفاوتت قال مثلا ثلثان لي وثلاث لكذا او نحو ذلك
 * وذكر * موروثهما * باسمه فلان بن فلان او فلانة بنت فلان وان لم يعرف
 بذلك زاد بياناً ويذكر قرابته او اتصاله منه بان يقول انا ابنه او زوجها او نحو ذلك * ان كان *
 الاشتراك * بارث * ليكون الحاكم على بصيرة في امرهما فان عرف الحاكم مورثهم فلا ينصب
 الخصومة بينهما حتى يشهد له ائتمان او ثلاثة من اهل الجملة لان الاصل الحياة
 فتستصحب حتى يتبين زوالها ولا بد من ذلك ولو اذعن الخصم الى موته وان لم
 يعرفه ابنت الخصومة بينهما ان لم ينكر الخصم موته وذلك ان دخول الحاكم في
 امر القسمة بمنزلة حكمه بالموت واما غير الحاكم فقل يجوز له الدخول فيها ان لم
 ينكر وقيل في الحاكم كذلك وان لم يذكر الداعي وجهاً اشترك به او الموروث فلا
 يستردد الحاكم الخصم الجواب وفي الاثر وان اراد القسم على يدي الحاكم
 احضروا شهوداً عدولاً على موت المالك وعلى نسب الوارثين انهم كذا وكذا وعلى
 صحة المال الذي يريدون قسمه فاذا احضروا شهوداً على جميع ما ذكرت جاز للحاكم
 الدخول في القسم بينهم وغير الحاكم يجوز له الدخول اذا اطمأن قلبه قال العاصمي
 وحيث كان القسم للقضاة * فبعد اثبات المسوابة

قال شارحه الاندلسي كما حكى عنه شارحه ميارة اي بعد ان يثبت موته والورثة
 والمال والملك والغبية اه وظاهر العاصمي وشارحه انه لا يجوز الدخول للقاضي في
 ذلك الا بعد تحقق الموت وما ذكر ولو كان لا يعرف القاضي من مات * لا ذكر *
 عطف على محذوف اي لزم ذكر المورث لا ذكر * بائع او واهب * او ماجر
 او نحوهم من اصل المال منه ولا عاطفة عطف توهم لان قوله يستردد خصمه الجواب
 ان ذكر الداعي وجهاً الخ في معنى قولك يشترط ذكر الداعي الخ فكانه قال يشترط
 ذكر الداعي وجهاً الخ لا ذكر بائع او واهب * ان كان * الاشتراك * بذلك *
 المذكور من البيع والهبة * فان اقر اجبر على القسمة * بالحس ان ابي كما قال
 ابو زكريا اذا امكنت وان اقر بالشركة وانكر الجهة فلا يجبرها حتى يبينها مثل ان
 يقول اشتركتنا بالهبة ويقول الاخر لا بها او يقول بل بكذا وتقدم الكلام على ما لا
 يمكن فيه * ويحلفها * هذه تسبة ايقاعية مجموعة اي يواقع الحلف بينهما بان

وموروثهما ان كان بارث
 لا ذكر بائع او واهب ان
 كان بذلك فان اقر اجبر
 على القسمة ويحلفها

يحلف احدهما وهو الذي يكره القسمة على * ان يقتسمها * اي ان يقسم الذي
 كرهها مع الداعي اليها * ليوم كذا * واسبوع كذا او شهر كذا او سنة كذا بحسب الامكان
 ولا يؤخر ان امكن التعجيل والمبني ان يشعرا في القسمة وتتم في يوم كذا مثلاً وذلك
 تضيق بان اجل لما مقدارها فقط * ولا يمضي اجل كذا الاقتسما قسمة لا
 ضرر فيها * اي الا وقد فرغ من القسمة وذلك توسيع عن مقدار ما تقع فيه ويحتمل
 ان يريد بقوله ليوم كذا وقوله لا يمضي اجل الخ معنى واحد لكنه وسع في الالفاظ
 يعني انه يذكر لهما احدي العبارتين او نحوها بحيث يقصد بها التوسيع المذكور
 الحدود او التضيق المذكور ويجعلها كما يفهمان وزاد قسمة لا ضرر فيها لان من يكره
 القسمة قد يذعن اليها بوجه مضر بصاحبه ويحتمل ان يريد انه يحلفها اي يحلف
 كل واحد بذلك اذا اذعن للقسمة ولكن ارادها كل منهما على وجه مضر بصاحبه
 او اتهمها بذلك وان اذعن للقسمة لا ضرر فيها وابي صاحبه الا قسمة ضرر لم يحث
 لان نية الحالف والحاكم على ذلك * وله ان يطلب الى خصمه حميلاً * وجهياً ياتي
 به او حميلاً يقسم معه * ان خاف منه تعطيلاً * بالسفر او المروء او الامتناع قال
 ابو زكريا فان طلب المدعي اي الداعي الى القسمة على المدعي عليه الحيل فله
 ذلك اذا خاف ان يعطله وتبين للحاكم ذلك ولا يستقصي الحاكم في ذلك ايضاً يعني
 انه لا يطلب الحيل ان لم يطلبه المدعي وان اتى به المدعي عليه فلا يردده ان قبله
 المدعي * وان طلب من حاكم اغلاق بيوت * اودور * تركها موروثهم جازله *
 ذلك الطلب فيهما الحاكم * ان صحت له * للموروث وكذا كل ما ترك موروثهم
 يعطل ان اراد احدهم تعطيله اذا ابي غيره القسمة وقد امكنت وان لم تمكن فقد
 مر الخلاف وكذا الشركة بلا ارث * وسجن * ايياً * من القسمة * حتى ينعم
 بالقسمة * فيخرج ثم ان خاف تعطيلاً طلب اليه حميلاً * ولا يرفع غيره * اي
 غير ذلك اذ لا يبي * يده من المشترك * بترك القسمة بان يقول انه امتنع فانا مضى
 في سبيلي حيث شئت كالسفر لا يجد ذلك بل يبقى على ارادة القسمة والتعني
 لما * حتى ينعم بها * ذلك الذي اباهما سجن ام لم يسجن * ان جعلوا فيه * اي في
 المشترك * ايديهم * بان تهيئوا القسمة وكذا ان لم يتهيئوا لكن اقتصر على الاول

ان يقتسمها ليوم كذا او
 يمضي اجل كذا الاقتسما
 قسمة لا ضرر فيها وله ان
 يطلب الى خصمه حميلاً
 ان خاف منه تعطيلاً وان
 طلب من حاكم اغلاق
 بيوت تركها موروثهم جاز
 له ان صحت له وسجن
 ايياً حتى ينعم بالقسمة
 ولا يرفع غيره يده من
 المشترك حتى ينعم بها ان
 جعلوا فيه ايديهم

لانه الذي يتوهمون التوسع حيث تهيؤوا فلم يجدوا من المتع اجابة ويحتمل ان يريد انه لا يرفع غيره يده من النسمة ان اثبتوا ايديهم فيه وبقوا على دعوى ملكه ولم ينفوا انفسهم منه واولى من ذلك كله ان يكون المراد انهم يقولون على الانتفاع من ذلك المشترك اذ كانوا يتفكرون منه قبل ايساره وان قيل له اخرج منه نقسم واذا سجن الابي لم يجر لغيره السفر لان سفره تقضى لحكم الحاكم بالسجن وان لم يسجن وابي واراد ثمان ان يسافر وهو مذ عن لم يجد السفر ان ابي ثالث * وان * دعى رجل رجلا لقسمة مال فلان وادعى انه ابنه وانكر او اخوه او وارثه او دعاه لقسمة وادعى انه شريك ولو بلا ارث و* انكر * المدعى عليه * كونه ابن فلان * او كونه اخاه او كونه وارثا او كونه شريكا * بين * من هو * مدعى * ان المدعى عليه ابن فلان او اخوه او وارثه او شريك * واجبر * المدعى عليه * عليها * اي على القسمة * ان بين * المدعى ان المدعى عليه ابن فلان او اخوه او وارثه او شريك ولا يجوزي الخبر * والالم يكن له * المدعى * عليه * على المدعى عليه * بين * انه ليس فلان بن فلان * او ليس اخاه او وارثه او شريكا لانه يكون غيبا ولا يبين على الغيب وذلك شهادة نفي وتهاوتر لا تجوز فقد يمكن ان يكون ابنا لفلان او كما قال المدعي والاولى ان المنكر الذي هو المدعى ان يقسم لا يلزمه ان يحلف ان ادعاه ليس ابنا او وارثا او شريكا لا يمكن ذلك ولا يدري به لان نفي ذلك المنكر الذي ليس قطعاً بل اراد انه لم يثبت عندي انه ابن او وارث او شريك ويجوز ان يريد ما يعم ان تقول له نقسم فيقول انا شريك امي او يقول انا نقسم فتقول ما انا شريك * و * ذلك انه * ان قال * لم ادراك فلان بن فلان ولا اصدقك حتى تبين * ذلك * فله ذلك * ولا يبين عليه انه ليس فلان ابن فلان ولا انه لم يدركه فلان بن فلان ولا انه لم يصدق المدعى عليه اذ لم ينسب اليه الفعل يلزمه اليقين في شيء يمكن ان يعرفه مما لا توجد فيه بيينة مع امكان الوجود ولا يكون غيباً ولا ثابت المعرفة بشرط ان تكون الدعوى للمدعي واماماً لا يمكن ان توجد فيه كافي القاب فلا يبين * وان قال * المدعى والنسمة * كان وارث معنا اخونا او ابن معنا او * غيرهما * من يرث معهم * او كان شريكاً معنا * لانه * اتى عليه ببيان * وان بخبر * لانه ادعى الارث

وان انكر كونه ابن فلان بين مدعى واجبر عليها ان بين والالم يكن له عليه بين انه ليس فلان ابن فلان وان قال لم ادراك فلان ابن فلان ولا اصدقك حتى تبين فله ذلك وان قال كان وارث معنا اخونا او ابن معنا او من يرث معهم بينه وان بخبر

لغيره الا ترى انه لو قال ان الوارث غيري لا تقبل بينته لانه لم يبينها لنفسه بل لغيره بلا وكله والخبر هو شهادة اهل الجملة فاذا بين انتظار ذاك الوارث والشريك واحتجوا فان حضر وانفى من ذلك لم ينفع ذلك البيان فيجبر على القسمة هذا مراد الشيخ ان شاء الله * والا * بين * اجبر عليها * اي على القسمة ويعطى من اقر له من حصته وذلك ان تفرض فريضة الانكار ثم فريضة الاقرار وينظر ما بينهما من النسب الاربع فتحصل الجامعة لهما فتقسم على فريضة الاقرار والانكار فما خرج فهو جزء السهم يضرب فيه فيعطى المنكر ماله من فريضة الانكار مضروباً في جزء سهم فريضته وينرض للمقر ماله على الاقرار وماله على الانكار فيدفع ما فضل احدهما للمقر له ففي اخوين اقر احدهما باخ فريضة الانكار من اثنين وفريضة الاقرار من ثلاثة والاثنين والثلاثة متباينان وحاصل ضرب احدهما في الاخرى يحصل من قسمتها على فريضة الاقرار ثلاثة ومن قسمتها على فريضة الانكار اثنان فجزء سهم فريضة الاقرار اثنان وجزء سهم فريضة الانكار ثلاثة فللاخ المنكر سهم مضروب في جزء سهم فريضة الانكار بثلاثة والمقر من فريضة الاقرار واحد مضروب في جزء سهمها باثنين وله من فريضة الانكار ثلاثة فيفضل يده واحد فيعطيه لمن اقر به * ولا يبين على المدعى * وهو الطالب للقسمة والاولى ان يقول لا يبين على الداعي لكن سواه مدعي لانه ادعى عند الحاكم ان له حقاً على خصمه وهو القسمة والمعنى انه لا يلزم الداعي ان يحلف انه ليس معنا وارث او شريك هو فلان هذا مقتضى كلام ابي عبد الله على ايضاح الشيخ * لانه * اي كون وارث او شريك ليس معهم * غيب * وذلك تهاوتر وشهادة نفي فهي غيب اي ذو غيبة او بمعنى غائب اي امر غائب عنه على انه مصدر وضع بمعنى اسم فاعل ولا يبين على غيب وقول الشيخ خائفاً قبل هذه المسئلة صحيح لا يحتاج الى الاصلاح بل ينظر غيب بل لفظ غيب يحتاج الى التاويل كما رايت وذلك عكس ما قال ابو عبد الله واذا لزم البيان احداً في مسئلة مامر او ياتي كطلب الاجل فله الاجل بحسب نظر الحاكم * والمدعى * عطف على المدعى او مبتداً خبره الشرط والجواب بعده * عليه * وهو هنا الطالب للقسمة واكن المراد العموم وسواه مدعي عليه لانه ادعى عليه عند الحاكم بان معه

والاجبر عليها ولا يبين على المدعي لانه غيب والمدعي عليه

وارثاء اخر والمرا د كل مدعى عليه * ان لم ينسب اليه فعل * فلا يمين عليه قبل الظاهر ان يقول
 الشيخ عامر اذا نسب اليه اي الى المدعى عليه الفعل في شيء يمكن النسخ واما قول
 ابي عبد الله الظاهر انه اشار الشيخ بقوله ان لم ينسب النسخ الى انه اذا نسب اليه
 الفعل يلزمه اليمين مطاقاً عند الانكار فبحث فيه بعض بانه غير مسلم فان هذه
 القبول كلها او غالبها بالنسبة الى الانكار الا ان اراد بالفعل فعل الجوارح الظاهرة
 * فانما * اي لانه انما * يلزمه اليمين في شيء يمكن ان يعرفه بما تصح فيه بينة
 مدع لا في نحو ما يتخوم الارض * اي ما تحتها كلها او تحت بعضها * وقدر البحر *
 ما يخفى في غير القلوب * ولا * فيما يخفى في القلوب * ك * جنس امور
 * اعتقادات ورضى بالقلب * وحاصل ذلك ان اليمين انما هي حيث يمكن البيان
 فلم يوجد ولا يمكن بيان على ما في القلب ونحوه ما دام مخفياً وقيل يحلف على كل
 ما يمكن معرفته وعلى ما في القلب * ولم يكن غيباً * على المدعى عليه والعطف على
 لم يكن غيباً ومثل الغيبة بقوله * كانكار وارث يمكن وجوده ولا ثابت المعرفة *
 اي ثابت الوجود في الجملة اذا لا يتصور الولد الا باب * كاستمسك * اي
 كاستمسك * بوارث لا يوجد الميت الا منه * بدعي وجوده المطلوب
 للقسمه كان ذلك الوارث الذي لا يوجد الميت الابيه وارثاً للميت وحده او مع غيره
 ولا يختص ثبوت المعرفة بمن لا يوجد الميت الابيه بدليل انه مثل به تمثيلاً وادخل
 عليه الكف والاصل فيها ان يوجد غير مدخولها وبدليل تمثيلاً ايضاً بعد ذلك بالابن
 اذا قال وان قال ترك من يرث دوننا كاب اوجد او ابن * ان ادعى * طالب
 القسمه * عليه عدمه * بالموت او اتصافه بصفة مانعة من الارث او عدم وجوده
 اصلاً وهو ان يقول هو ابن امه لا اب له ولا جد * فوجد * المطلوب للقسمه
 * ذلك كاب وجد وام وجدة * مثل بالاب والجد لمن لا يوجد الميت الابيه
 ويرث وحده وذلك اذا كان غيرهما ممن يحجبهما الاب والجد كالاخوة والاعمام
 ومثل بالجد والام لمن لا يوجد الميت الابيه ويرث غيره معه وقوله * بشرط ان
 تكون الدعوى للمدعي * عائداً الى قوله فانما يلزمه اليمين وقوله * وان الخليفة *
 عائداً الى قوله بشرط ان يشترط ان تكون الدعوى للمدعي وان كانت للمينة اي

ان لم ينسب اليه فعل فانما
 يلزمه اليمين في شيء
 يمكن ان يعرفه بما تصح فيه
 بينة مدع لا في نحو ما
 يتخوم الارض وقدر البحر
 ولا كاعتقادات ورضى
 بالقلب ولم يكن غيباً
 كانكار وارث يمكن وجوده
 ولا ثابت المعرفة كاستمسك
 بوارث لا يوجد الميت الا
 منه ان ادعى عليه عدمه
 فوجد ذلك كاب وجد
 وام وجدة بشرط ان
 تكون الدعوى للمدعي
 وان الخليفة

نعتبر هذا الشرط ولا نلقية وان كانت الخليفة اي يشترط في تحليف الانسان
 غيره ان يكون يدعي لنفسه واما ان كان يدعي لغيره بامر او وكالة او خلافة فلا
 يثبت له تحليفه وقوله * لا وكيل * عطف على نعت محذوف اي وان الخليفة على
 الدعوى والخصام غير وكيل على التحليف لا وكيل على التحليف واما الوكيل على التحليف
 فانه يخاف الخصم سواء كان هو الوكيل ايضاً على الدعوى او الخليفة عليها او المأمور بها او لم يل
 الدعوى لكنه وكل على التحليف فقط او امر به ومعنى قوله * اذا لا يحلف *
 الخليفة او المأمور او الوكيل على الخصام * جاحده وان لم يوكل على تحليفه * انه
 لم يثبت له التحليف مطلقاً وكل عليه ام لم يوكل بل ثبت له فيما اذا وكل عليه فقط
 اي لم يثبت له التحليف المطلق بل التحليف المقيد بالتوكيل عليه فقوله وان لم يوكل
 غاية لقوله يخاف لالا النافية ولا لمجموع قوله لا يحلف فانه قال تحليفه وهو غير
 موكل على التحليف منتفـ وانما يثبت اذا وكل عليه لا اذا لم يوكل عليه * كوارث
 ان ادعى وصية او ديناً لغيره * حين دعي للقسمه او قبل او بعد وانكر الورثة ذلك
 ولا يبان له * لا يحلف له الورثة * بالبناء للفاعل والتخفيف ورفع الورثة او للمفعول
 والتشديد ورفع الورثة او للفاعل والتشديد ونصب الورثة اي لا يحلف هو لنفسه
 الورثة او لا يحلفهم لذلك الغير اذا وكالة له في التحليف وليس له دخل فيه * لان
 دعواها * اي دعوى الدين والوصية * للغير * فلو ادعى ديناً لنفسه او تباعة
 لحلفهم على القطع فيما باشروا او على العلم ان لم باشروا كما قال * ويحلف المدعى
 عليه * وارثاً كان او غيره * ان باشر * او اعيت عليه المباشرة * على البت *
 اي القطع بان يقول والله ما فعلت كذا او ما كان علي لك كذا او ما كان الا كذا
 او نحو ذلك مثل ان يدعى عليه ان عنده الكتاب الذي كتب فيه الاقرار * والا *
 باشر * اي اعترف * على العلم * بان يقول والله ما علمت انه اقر لك موروثاً
 بكذا * ولا يزاح * لا يعزل * منه * اي من التحليف * اليمين المضرة *
 استثناء منقطع فان التحليف فعل الحلف بكسر الهمزة واليمين فعل الحالف اي لكن
 يمين المضرة يزاح عنها ويجوز عودها منه لليمين لانه يذكروا يوث فيكون
 الاستثناء متصلاً اي لا ينزع من اليمين الا يمين المضرة فانه ينزع منها * ان

لا وكيل اذا لا يحلف
 جاحده وان لم يوكل على
 تحليفه كوارث ان ادعى
 وصية او ديناً لغيره لا
 يحلف له الورثة لان
 دعواها للغير ويحلف
 المدعى عليه ان باشر وعلى
 البت والافعل العلم ولا يزاح
 منه اليمين المضرة ان

ظهرت لحاكم * وهي اليمين التي يطلبها الخصم من خصمه فيما لا يهتم فيه ولا اماره فيه وهو منزعه عن الريب وفي الديوان ينزع الرجل من يمين المضره في جميع المعاملات وغيرها من وجوه التعديت وغير التعديت فيما يدعيه عليه مما يليه بنفسه او افسدته مواشيه او عبيده او اطفاله او ما في يده من الامانات وقيل لا ينزع من يمين المضره الا الامين وقيل لا ينزع من يمين المضره الا المين ولا غيره وذلك ان يهتم الحاكم المدعي انه اراد بيمينه مضره المدعي عليه او قال الامناء للحاكم انما يحلف هذا الرجل هذا يمين المضره فمدنا ويمين المضره هو ان يهتم الامناء المدعي انه انما اراد ان يحلف المدعي عليه على ما ليس له عليه فاراد بيمينه المضره اه * وان قال * المدعو للقسمه ترك الميت * من يرث دوننا كاب اوجد او ابن * او اخ شقيق * او من لا يكون الميت الا منه كام اوجد * مثلها الجدة الثانية فوق او الثالثة فوق فصاعدا * فبحدهم المدعي * وهو الداعي للقسمه كما مريانه * بين * الطالب للقسمه * انه * اي الميت * لم يترك سواء * سوى * خصمه * سواء كان خصمه واحدا او متعددا والحصر اضافي منظور فيه الى من ادعاه الملوب للقسمه والمراد لم يترك من يدعيه الملوب للقسمه والماء في سواء للداعي والمراد بخصمه المدعو لها * وان بخبر ويجبر خصمه على القسمه ان بين * عليه ان لم يترك من يدعي وجوده ويعطون على القسمه ان لم يبين * ولا يمين عليه * اي على الملوب للقسمه ان الميت ترك ذلك * لانه * اي المدعو للقسمه * ادعى وارثا يعرف * وانما كانت عليه البينة في هذا الوجه لان الوارث الذي ادعاه الملوب للقسمه لا بد منه فمن نفاه بعد ثبوته فعليه البينة وانما اجزاء الخبر لان ذلك شيء لا يصح فيه القطع وانما هو شهادة على الظاهر الا ترى انه لو شهد شاهدان بوارث اخر لم تبطل شهادتهما لان الشهادتين لم تتدافعا فان انحصار الارث فيها ظني وانما كان عليه البينة مع انه منكر لان انكاره متضمن لدعوى موت الوارث واستظهر ابو عبد الله محمد بن عمرو ان اليمين على العلم يدرك في جميع ما انكر فيه العلم بالموت لان العلم به امر ممكن كما يدل له قول الشيخ ان المراقه تحلف على عدم العلم بالطلاق لان الطلاق يمكن ان تعرفه وفي الديوان ان ادعى بعض

الشركاء بالعين او الغلط او العيب او طالب لقسمه فادعى انه لم يحضر بعض الشركاء او غاب بعض فادعى بعض انه قد استخلف من يقسم او انه مات وان يرثه تقسم معنا او ادعى الشركاء على عشيرة النائب انه دخل ملكه بعد غيبته فليس ذلك بشيء ان لم يكن بين وكذا ان ادعى الشركاء انهم اقتسموا مع خليفة الطفل او المجنون او الغائب ان قدم او افاق او باع فانكروا ان اخلف احد الثلاثة مع من صحت خلافته عنه فالتقول قول الحائنه * وان قال * الملوب للقسمه * ما ورث هذا * اي هذا الطالب للقسمه * موروثنا انما * هذا الطالب * هو عبد او مشرك او قاتل او طالق ثلاثا * ان كان الطالب انشي ووجه البيان ان يبين ان المدعي وجوده مات او انه ابن لثلاث لا له او اب كذلك او مظاهر منها ثلاثا وفات ونحو ذلك مما هو طلاق او طالق واحدة قبل الدخول او طلاقا باثنا او طلاقا رجعيًا تمت عدته او حرمت * بين * اي فليات على ما قال بيان * والا * بين * فلا يمين * للملوب على الطالب في انتفاء كرم الموروث عبدا او نحوه ما ذكر ولا في العلم بانتفاء ذلك لان القاعد في الناس الحرية والاسلام ولم يدرك اليقين انه لم يقتل لانه وارث مثله ومدع مثله لو ادعى وبينته مقبولة اذا ادعى انه قتله غيره وهو بخلاف الاجنب اذا اجنب لا دعوى له في ذاك اذا ادعى عليه الورثة القتل * الا على الطلاق * ان التحايف الطالب على انه لا علم له بالطلاق * ان لم يهتم * اي الملوب للقسمه * بالضرر * في ارادة التحايف بان يهتم بارادة يمين المضره وان اتهم نزع الطالبة من يمين المضره على الخلاف السابق في النزاع منها وانما كان للملوب دليلها يمين لانه يمكن ان تعرف بالطلاق ونحوه واعلم انه لو وجدت علامة القتل في ميت ولم يعلم قاتله ولم يدع اولياءه القتل على احد بعينه وكان حرا ولم يوجد في مسجد الجماعة ولم يقتل بزحام ولم يكن في البلد من بينه وبينه عداوة من خير اهل البلد وجب على اهل البلد الذي وجد فيها او في قريب منها ان يحلف منهم خمسون رجلا بالغا عاقل لا حرا غير اعرجي فذلك خمسون يمين ما قتلناه ولا علمنا قاتله وان كان فيهم اقل من الخمسين تكررت اليمين عليهم حتى اتم خمسون ولو كان فيها واحد حلف خمسين يمينا وتأتي احكام

ظهرت لحاكم وان قال ترك من يرث دوننا كاب اوجد او ابن او من لا يكون الميت الا منه كام اوجد فجحد هم المدعي بين انه لم يترك سواء وخصمه وان بخبر ويجبر خصمه على القسمه ان بين ولا يمين عليه لانه ادعى وارثا يعرف

اتقاسمة في كتاب الديات وان ماتت حلفت زوجها ما طلقها ثلاثا او ما ظاهر او ما
 فانت يحلف بحسب ما ادعى عليه مما يثبت الارث * وان نسب * المطلوب
 للقسمة * ذلك * المذكور من عبودية او شرك او قتل او طلاق ثلاثا او بائن او
 حرمة او نحو ذلك ان كان امرأة * لنفسه * بان قال اني متصف بصفة كذا من
 الصفات المانعة من الارث او بصفة من الصفات المانعة منه او بواحدة من كذا
 وكذا * بين المدعي * الطالب للقسمة * انه ورث * الذي نسب ذلك لنفسه
 * معه * اي انه استحق الارث وثبت له وتاهل له بان يبين انه موحد حر وان
 الميت مات برض او بكذا او ان فاتته فلان لا هو او انها زوج الميت الى ان مات
 بان تقر بذلك او تطلب الارث بعد موته او تدخل في ماله بنسبة اليه بارث وهذا
 شرط البيان في البقاء على الزوجية والا لم يقبل قولهم ان الطلاق منصف او نحوه او
 مجرد قولهم انها باقية على الزوجية وانها تدعى حينئذ هي الى بيان الطلاق ونحوه فان
 لم يثبت اجبرت على القسمة واذا بين المدعي انه ورث * معه * ظهر ان ذلك تعطيل
 للقسمة فيجب عليها وانما ثبت البينة هنا على اقراره لانه متهم بتعطيل القسمة
 وبشهادة صحة ما قالت به البينة وهو ولو نفى نفسه من الميراث لكن اثبتوا الارث
 له لانه لم يقم بينة الانتفاء بنفسه ولانه لا يحل لخصمه ماله من الارث ولو انفى منه
 لعلمه بانه وارث وايضا ربما قام يوما اخر بانه ورث فان شاء قال له بلي سهمك
 وانت وارث فان ذهب صح للوهوب * وان لم يبين * مدعي القسمة اعني طالبها
 * فلا يمين له عليه * اي على المطلوب الذي نسب ذلك لنفسه * لاقراره على
 نفسه * بما يمنعه من الارث فلا يرث ولا يقسم وقول الشيخ فان قال قائل ارايت
 ان قال المدعي عليه الى قوله قيل له فهو كذلك معناه ان قلت ذلك فالجواب ان
 الامر كما قلنا في المسئلة قبل هذه اذ قال وان نسب المدعي عليه هذه الوجوه لنفسه
 هذا ما ظهر لي لا ما نيل في استشكله من ان المراد لا تصح بينته بعد ما نفى نفسه
 من الميراث ولو اثبت الوراثي نافية التكرار بان ما هنا اعم مما مر لشموله من يكون
 الميت بدونه * وان قال * المدعو للقسمة * تصدقت بسهمي على الفقراء *
 مطلقا او اجنس من الفقراء * او وهبته لفلان الغائب * سواء نطق بلفظ الغائب

وان نسب ذلك لنفسه بين
 المدعي انه ورث منه وان
 لم يبين فلا يمين له عليه
 لاقراره على نفسه وان قال
 تصدقت بسهمي على الفقراء
 او وهبته لفلان الغائب

اولم ينطق به لكنه غائب * او بعت منه * او بعت له او ضمن البيع معنى التمكين
 او باعه لحاضر فلم يقبل ولم ينكر ووقف ذلك الى قبول الغائب ورده اذ باع لغائب
 او وهب له * او * باعه * ممن لا تاخذه الاحكام * كمنون وطفل ووجه
 من وجوه الاجر او قضيته المان في دين او ارش او اجرة علي او لفلانة في صداق
 او نحو ذلك ومن ذلك ان يخرج الى ملك من لا يطاق فانه ولو ياخذ المالك لكنه
 لا يقدر عليه بخلاف الطفل والمنون فان الحكم لا ياخذها وانما لم يعتبر انتظار
 البلوغ والافاقاة والاستخلاف لضيق المقام للمطالبة بالقسمة وعدم فعل المدة
 ونحوه لا حين الدعاء الى القسمة فبان انه اراد منع الحق * اجبر * على القسمة
 * لتعطيله * عنها بذلك والقرار عن الحق بعد ثبوته فاذا قسم فسيمه لمن ذكر
 الا ان لم يقبله عنه من له عليه دين او نحوه فلو وهبه لفقراء مخصوصين حاضرين
 او اغني حاضرا او قضاه لحاضر او باعه له او وهبه له فقبله او قبله نائبه كذاب الطفل
 والمنون باز واقسم اشريك مع من انتقل اليه ومضت المدة وسائر العقود اما في
 الحين ان كان الذي خرج اليه الشيء ممن تاخذه الاحكام ولكن القسمة ودفع
 الضرر على من اخرج لا على من اخرج اليه وانما بعد ذلك ان كان الخروج الى
 من لا تاخذه الاحكام وعلى كل حال القسمة ووجود الضرر على الذي اخرج
 لا على الذي اخرج اليه * وجاز ذلك * المذكور من اخراج سهمه من ملكه
 فيقسم شريكه من انتقل اليه * ان كان * الاخراج * قبل ان يطالب بالقسمة
 وبري * من الدعاء الى القسمة والاجبار عليها ويقسم لفقراء على الفقراء ثلاثة منهم
 امناه ولو في الاموال او الامام او نائبه او الجماعة * وقالوا * اي العلماء من اهل المذهب
 * فبين دعي لما * اي القسمة * ونحوها * بالصيب على المعية او بالربلا اعادة للجار
 على القلة وذلك كدفع ضرر المال المشترك عن النير واصلاح ما فسد واتمام ما شرعوا
 فيه من جلب النفع والصالح في المشترك لان احكام هذه الاقسام حكم القسمة
 المطلوبة في المسائل المذكورة والالية * فوهب حصته * او اخرجها من ملكه بوجه
 * لقطع خصومة * وهي الطلب الى القسمة والدفع والاصلاح والانتقام ونحو ذلك
 سواء صرح بانه وهب او اخرج لقطعها او لم يصرح بقطعها * لم يشتغل به * بل يجبر

او بعت منه او ممن لا
 تاخذه الاحكام اجبر
 له اياه وجزا ذلك ان كان
 قبل ان يطالب بالقسمة
 وبري وقالوا فيمن دعي
 لها ونحوها فوهب حصته
 لقطع خصومة لم يشتغل به

على القسمة وما ذكره وحضر الموهوب له وقبل **﴿الان ثبت﴾** ما ذكر من المابة
او الاخراج وذكره المابة لانها بمعنى الاعطاء **﴿قبلها﴾** اي قبل الخصومة **﴿فانها﴾**
اي الخصومة **﴿ترجع للموهوب له﴾** او المخرج اليه وقوله وقالوا الخ يعني عنه ما قبله ولعله
ذكره رغبة في احضار كلام الشيوخ مع اشتماله على زيادته وهي قوله **﴿وان ادعى المابة﴾**
او الاخراج من الملك **﴿وهو يخاصم﴾** مثلاً بان قال قد وهبته او اخرجته من ملكي
قبل هذا الوقت في مقام الطلب بالقسمة عند الحاكم فادعاء المابة في ذلك المقام دفعاً
لطالب القسمة خصام **﴿فهية مريبة﴾** واخراج مريب فلا تراخ عنه القسمة ولا
ينتظر بانه بل يجبر عليها فان بين قبلها فالتمايدي اليها من انتقل اليه ذلك والاول
ان ينتظر هل صحت هبته وهل تقدمت فيوجله ولكن لا يزداد له اجل اخر ولو كان اصلاً
واذا ادعى معطلا عن احضار البيان لم ينصت اليه لضعف دعواه من اول لانها مريبة
واذا اجر عليها فتقسم وتبين بعد ذلك صحة هبته او اخرجته قبل اعيدت القسمة مع
من انتقل اليه لان القاسم غير مالك حين قسم وقيل ان كانت قسمة عادلة فلا إعادة
لانه جبر اليها بالشرع وجملة ذلك ثلاث صور صورتان اذا ادعى للقسمة ان ينثني
الاخراج حينئذ وان يدعيه سابقاً ولا تراخ عنه القسمة فيها على ما فصلناه وضرورة قبل
ان يدعى اليها فتزاح عنه حتى يبين ما قال وفي الاثر من جعل حصته لوجه من الاجر
واراد اضرار شريكه لم يثبت ذلك على ما قيل وثبت ان لم يعرف ما يتعقب على شريكه
واراد الاجر في جبر على القسمة ان اراد شريكه لصرف الضرر وان مات اقام الحاكم له
وكيلا يقاسمه وان اخذها كلها لكونه من اهل ذلك الاجر جاز لتعلق حصته في كل
جزء منها ولو غيماً ان كان مملاً يخس الفقراء ولا يقسم المشترك من اموال المسجد ونحوه
الا من جعل له ذلك ولا يجوز انقسم بعد موته وعند ي يجوز لقائم المسجد ونحوه واذا اجر
على القسمة اعطي نصيبه ولو كان غير ثقة فيوصله لاهله ولا يزيل اخرجته من ملكه
ولا يثب عليه والاولى ان يدخل الحاكم معه ثقة وكذا وكلاء الايام والوصايا غير الثقات
﴿وكذا﴾ لا تراخ عنه القسمة ونحوها **﴿ان قال وهبته لشريكي﴾** او اخرجته
من ملكي اليه في حق ديني او دنيوي خاطب به الحاكم او غيره ممن حضر عندهما وكذا
ان قال وهبته لك خطاباً لشريكي او قال وهبته لشريكي الاخر في ذلك الشيء وهذا

الا ان ثبت قبلها فانها ترجع
للموهوب له وان ادعى
المابة وهو يخاصم فهية
مريبة وكذا ان قال وهبته
لشريكي

الوجه ضعيف لا غناء قوله وهبته لان النائب عنه الا ان كان حاضراً **﴿فاني ان يقبله﴾**
معطوف على قال لا على المحكي به لانه ليس من كلام الواهب **﴿واستربت مال
موروثي﴾** معطوف على وهبته او كان شركة بلا ارث فقال استربت **﴿او﴾** مال ان
ذاك **﴿حرام لا اقتسمه﴾** اولاً يلزمني دفع ضررته او اصلاحه او اتمامه او التصرف
فيه بوجه **﴿اجبر عليها﴾** على القسمة وكذا الدفع والاصلاح والائتمام والتصرف ولا
ينتظر بيان **﴿الا ان عرف ذلك﴾** بالبناء للمفعول اي الا ان عرف خصمه ذلك
واقرب به او الحاكم او الناس وشهدوا به ومعنى معرفة انه مريب ان تقوم البينة بانه
يخطا اهل الحرام او نحو ذلك ودفع الضرر عن المال المشترك او دفع ضرره عن غيره
في جميع المسائل مثل القسمة **﴿ولا يجبر حاكم﴾** او امام او غيره احدا **﴿على قسمة﴾**
حرام او **﴿مريب﴾** ريبة عارضة او محقة اذا تبين الزيب **﴿ولا يحضرها شهود﴾**
ولا غيرهم ولا يشهد بها احد ولا يرضى بها ولا يجيزها ولا يكتبها ولا تسع الدعوى
فيها ولا تنصب الخصومة ولا يدخل فيها بوجه ما وكذا الكلام فيما يتعلق بذلك الشيء
من اتمامه واصلاحه واما دفع ضرره فاهون لكنه لا يدخل في دفعه بوجه الملك وقيل
يجوز على قسمة المريب ريبة عارضة وفي الجبر على المكروه خلاف مبني على انه مذهب
عنه ام لا وياقي في كلام المصنف انه لا يجبر عليها فيه ان شاء الله **﴿وان﴾** قسماً
﴿وقع في سهمه حرام﴾ او وقع سهمه كله حراماً علم بانه حرام قبل القسمة او
بعدها وكذا الشبهة المحققة وفي المعارضة الخلاف **﴿اشهدانه منه﴾** اي من ذلك
الشيء الحرام الذي هو كذا ومثله الريبة على ما ذكرنا **﴿بري﴾** وهذا في الاصل
ويكفيه ذلك ولو كان قد تصرف فيه بالحرث او الصرم او غيرها ولكنه يضمن ما
انلف باكل او نحوه وان صح انه حرام اعادوا القسمة وكان لهم من الحلال ولا
يكون قبض المنتاج مما يكون قبضاً في الاصول لم يكن قبضاً هنا وكفاه الشري
منه **﴿واما غيره فمادخل يده﴾** بان قبضه بيده ورفع او حطه وقيل بمجرد التخلية
قبض فاذا حضر القسمة او قبها وحضر عند سهمه وخلي بينهما فهو قابض ولو لم يمسه
لان ذلك منه تصرف فهو في ضمانه **﴿ضمه﴾** لما لكه وان لم يعرفه اعطاه الفقراء
وذلك ثابت ولو لم يكن سهماً له مثل ان يتناوله بيده او يقسمه بيده ويقبضه وان

فاني ان يقبله او استربت
مال موروثي او حرام
لاقتسمه اجبرها ايها الا
ان عرف ذلك ولا يجبر
حاكم على قسمة مريب
ولا يحضرها شهود وان وقع
في سهمه حرام اشهد
انه منه بري وهذا في
الاصل واماً غيره فمادخل
يده ضمته

ايسر من صاحبه انفق على الفقراء ولا يلزمه ما لم يدخل يده مثل ان يقسم باسمه
او يقسم شريكه يده او غير شريكه ولم يرفع شيئاً ولم يعطه * وان قال واحداً من
الورثة * او الشركاء * اعطوني سهمي من هذا المال * اي اقسوا هذا الحلال
واعطوني ما ينوبني منه وخذوا ما ينوبكم منه * ان اردتم * فاني لاء اخذ الحرام
* والا * تعطوني ما ينوبني فيه * فاني لاء اخذه * اي اخذت بي اي ما ينوبني بينكم
* منه * اي من الحلال * لا * تعطوني * من الحرام * شيئاً * جاز * قوله والاق
معه * فان اعطوه * ما ينوبه من الحلال وخذوا مناهم فذلك المراد وهو اولى
او فان اعطوه اخذ * والا * يعطوه * اخذ * سهماً منه بنفسه * وترك * سهامهم * منه
بلا ضمان غايه وذلك ان كان مما يكال او يوزن او يعداو يمسح بلا تفاوت والا فانهم
يجوز له * وان جعلوا الحلال سهماً والحرام سهماً * اخر * او خاطوا الحلال والحرام
في كل سهم او في بعضها فقرعوا * فوقع * قرعته على الحلال * او على المال والحرام
او اعطوه الحلال سهماً له بلا قرعه * واخذوا الحرام * لم يجوز * لاه ولو اخذ الحلال
دون الحرام لكنه قد اخذه في مقابلة الحرام فكانه قد اخذ الحرام اذ ما بيده ما ينوبهم
كانه اشتراه بما بأيديهم ما ينوبه من الحرام مع انه لا ملك لاحد في الحرام فالحرام
لا يحمل له ولا لهم * والحلال * هو مشترك * بينهم * بحاله * والريبة المحقة
كالحرام والعارضة مختلف فيها وفي الاثر ابوا علي ان كان في مال قطعة من حرام
ثم قسمه ارثاً فوقع ابعانهم في منابه لم يضر ذلك من اخذ الحلال وجاز له واخذ
الحرام يسلمه الى اهله ولا يرجع الى شركاءه ولعل ذلك لعلهم به اه * وان قال * المدعو
* شاعت فريضة * لكثرة اهلها * حتى لا تتوصل الى سهام الشركاء او لحفاء من
بعض الوجوه * او لم تعلم قسيتها * فتتظروا * حتى يخبرنا بها من علمها * او على موروثنا
ديون احاطت بتركه * او لم تحط فلا نقسم * حتى نبرا من الديون * او اوصى بكذا
وكذا * فلا نقسم حتى تنفذ الوصية او يمين فانما نقسم سواء او علينا معشر الشركاء
ديون من جهة الشركة او تباعة * بينه * اي فايين ماقاله * وان * بئر * لانه
ادعى لغيره والا يبين اجبر على انقصة * ولا يمين له * اي لقائل ذلك المطاوب للقسمة
* على مدعي عايه * اي على الذي ادعى ذلك القائل عايه ما ذكر من الشروع

ولا يلزمه ما لم يدخل وان
قل واحد من الورثة
اعطوني سهمي من هذا
الحلال ان اردتم والا فانا
ء اخذه منه لا من الحرام
جاز فان اعطوه والا اخذ
وتركوا جعلوا الحلال سهماً
والحرام اخر فوقع قرعته
على الحلال لم يجوز وهو مشترك
بحاله وان قال شاعت
فريضة او لم تعلم قسيتها او
على موروثنا ديون احاطت
بتركه او اوصى بكذا
وكذا بئر وان بئر ولا يمين
له على مدعي عايه

وا بعدء وانه ممنوع من القسمة لذلك وهو الطالب للقسمة اي لا يدرك اليه ان يحلف
ببطلان ما قال المدعو ولا بانه لا يعلم صحة ما قاله لانه ليس بمدع لنفسه * ان لم يبين *
ذلك المدعو للقسمة ووجه البيان في الاشاعة ان يبين ان من اهله بني فلان ويظهر
انه لا يتوصل الى سهامهم وان قال قد قسمنا فعليه البينة ويجز به الخبر ولا يدرك اليقين
ان لم يكن له خبر ولا بينة ويؤخذ على القسمة وان قال لم يمت فعلى مدعي موته بيان
ولا يميزه الخبر وان لم يجد البينة ولا يدرك اليقين والله اعلم * فصل * ولا يجوز قسم
المال قبل ان تؤدى منه الوصايا والمقوق التي ثبتت على الميت وان وقف منه قدر
ذلك فقد اجاز به * وان جعل وصيته في معين جاز لهم فداءه بالثمن فيقه حره وان قالوا
لوصي تقسم المال ومتى اردت اخراج الوصية اعطيناك لم يجدوا ذلك وان اجاز احد الغرماء
ماله للمورثة قسمه وان تركه للميت فللغرماء * وان ادعى وارث منهم * اي من الورثة او
شريك الشركاء * بعد القسمة او * بعد * الاجابة اليها * والاذعان اليها * ان له في
الاصل * او العرض او كليهما المقسوم او الذي اريد قسمه * عطية او شراء او
ديناً * بمعنى ان يرضه علماء اياه المورث او الشركاء او غيرهم ممن كان له قبل
الشركة او اشتراه * من ذكر او كان له ديناً على الميت ومعلوم ان الدين الذي على
الميت متعلق بكل ماله او تباعة ما متعلقة بذلك المشترك او ان يعطيه موروثه شيئاً
من ذلك المشترك او يعطيه هو او الشريك في دينه او تباعته شيئاً من المشترك
* وبين ذلك * الذي قاله * لم يقبل * بيانه عند الربيع رحمه الله بشرط انفصال
الادعاء عن الاذعان والا اشتمل به ووجهه كما قال الشيخ ان قسمته او اجابته
تكذيب لدعواه بعد في ذلك المال ولشهوده سواء علم بينته قبل القسمة او الاجابة
او لم يعلم الا بعد اذا قامت البينة بانه قد علم بعدها او لم يتبين انه علم ولا انه لم يعلم
هذا ظاهر الاطلاق والاولى انه ان قامت البينة انه لم يعلم بها مثل ان يعلم الناس
انه يبحث فلم يجد فانه تقبل بينته بعد والا تقم له بينة انه لم يعلم بها بل قامت بينة
انه عالم بها او لم تقم له على العلم بها ولا على ما يدل على عدم العلم بها فلا تقبل ويدل
لذلك قول الشيخ تكذيب لدعواه فان التكذيب يكون مع العلم لان التكذيب
نسبة الى الكذب والكذب الاخبار عدا بخلاف الواقع اللهم الا ان يقال التكذيب

ان لم يبين

فصل

ان ادعى وارث منهم بعد

القسمة او الاجابة اليها

ان له في الاصل عطية

او شراء او ديناً وبين ذلك

لم يقبل

نسبة الى عدم موافقة الواقع ولو بلا عمد كما هو قول في الكذب انه الاخبار بخلاف الواقع ولو بلا عمد وجوز قبول بيانه اي واجازه به من مشايخنا اي لم ينعه وعدم المنع صادق بالواجب ومستوي الطرفين والمراد هذا الواجب وقول هذا الشيخ احوط وجهه عقده ان قسمته او اجابته اليها لا تكون تكذيبا لدعواه ولا لشهوده لان الشيء قد يكون فيما بينه وبين الله له ولا يكون له في الحكم الظاهر لذهوله عن القيام ببيانه او نسيانه او لخطئه في الدعوى او لاجابته للقسمه ولم يقدم الدعوى او لعدم علمه بان له بيانا وقد ثبت له في الواقع فاذا قام بالبيان لم يزد ما في الواقع الا ثبوتنا وايضا قسمته او اجابته اليها ليست تصرحا بانه لاشيء له في ذلك بل يفهم منه فهم انه ليس له فيه شيء وذلك دليل الخطاب فيما قيل ودليل الخطاب مختلف في كونه حجة وكونه حجة ضعيف عند بعض ولا سيما ما يلزم منه ابطال الحق مع اقامة البينة عليه وفي مختصر المعدل منع دليل الخطاب كثير وكذا لا شغل بدعوة طالب قسمه بعد اي بعد طلبه بان طلبها ثم ادعى ان له في الاصل او العرض او كليهما عطية او ما ذكر بعده كالمسئلة الاولى وهي ادعاه ذلك بعد القسمه او الاجابة فعلى قول ابي الربيع انه لا تقبل بينته وعلى قول بعض الشيوخ تقبل وهو احوط وكذلك لو ادعى قبل ان يدعى للقسمه او بعد ذلك في الاصل او في العرض او كليهما دعوة وبين عليها ولم تتم دعوته بوجه كتمه ربح في شهادة الشهود او احد الشاهدين وكونهما يجران تماما لانفسهما ويدفان ضرا او احدهما كذلك ثم اجاب لما وتجابروا اي اولم يتجابروا لانه لا يجد الرجوع بعد الاجابة سواء رجع قبل التجابر او بعد التجابر وامله نخص التجابر بالذكر لانه هو حين خوفه فوت الرجوع عليها لا يجد رجوعا لدعوته وفي دعواه ان له في الاصل او في العرض او كليهما شيئا الا ان شرط الرجوع لدعواه اذا وجد تصحيحها حين اجاب الى القسمه وحين تجابروا عليها كانه قل حين الاجابة والتجابر على قول ابي الربيع واما على قول بعض الشيوخ فانه يجد الرجوع لدعوته اذا صحح طلبها يانا وان قال المدعو للقسمه وارثا اي موروثا او ذوارثا حتى بين مدع مرتبه بتكوين مدع ونصب موته بمدع او بين

وجوز وكذا لا شغل بدعوة طالب قسمه بعد كالأولى وكذلك لو ادعى في الاصل دعوة وبين ولم تتم بوجه ثم اجاب لما وتجابروا عليها لا يجد رجوعا لدعوته الا ان شرط حين اجاب وتجابروا وان قال وارثا حتى بين مدع موته

على التنازع والمدعى للموت هو طالب القسمه بعدول وانما خص العدول لان الخصم قد انكر فلا يحكم الحاكم الا بهم ولو تواطؤوا على غير العدول جاز للحاكم الدخول لهم في ذلك ان لم يربهم والا بين بين فلا يمين بتا اي لا حلف على المطلوب للقسمه المنكر للموت حلف بت اي قطع بان يقول والله مامات ليس عليه ذلك لانه غيب بل عليه يمين العلم بان يقول والله ما علمت بموته وان بين بغير عدول ولم ينكرهم المطلوب للقسمه فاي قسم وامان انكر فلا يؤخذ له بالقسمه وهكذا فيأمر او يأتي انما تجزي شهادة اهل الجملة حيث لا انكار على القول باجزاء شهادة اهل الجملة مطلقا ان لم بين كذبهم او ما يطلبها وان قال المدعو للقسمه اقتسمنا ما اشتركناه من قبل بكسر القاف وفتح الباء اي ما اشتركناه من جهة كذا كارت وهبة وشراء بين ولو بخبر ولا فلا يمين على الطالب للقسمه المنكر وقوعها بتا ولا على العلم وحذفه للعلم به او قوله بتا هنا لنوي خارج عن الاصل للاح اي لا يمين عليه راسا لا يمين قطع ولا علم وذلك ان يمين العلم لا تصور لانه هو الذي يباشر القسمه وعندي انه يخاف في هذه المسئلة بتالانه لا غيب في ذلك ولانه مدعى عليه وهو مباشر للفعل بحسب الامكان وقد انكر فليحلف من جهة انه ادعى عليه خصمه القسمه وانكرها وقد قال الله صلى الله عليه وسلم البينة على من ادعى واليمين على من انكر والمنكر هو المدعى عليه والذي في الديوان كما مر انه عليه اليمين بالبت كما ذكرت ونصه وكذلك ما باشره الرجل بنفسه من البيع والشراء والتولية والاقالة والهبة والقسمه فانه يخاف الحاكم في ذلك كله على البتات اه ولا يقال طالب القسمه مدغ ولا يمين على المدعى لاننا نقول انما هو مدع في جهة كونه طالبا للقسمه وليس اليمين من هذه الجهة بل من حيث ادعاه وقوعها عليه فهو من هذه الحثية مدعى عليه بل لا نسلم ان طلبه القسمه هو الا دعاء المذكور في قوله صلى الله عليه وسلم البينة على من ادعى الا ترى انه لا يمين عليه على عدم القسمه فليس بمدع فليس كما قال المصنف كالشيخ وابي زكرياء وان جرى به العمل في بعض البلاد انه لا يمين على الطالب للقسمه المنكر وقوعها قبل ولو كان مذهب اكثر علماءنا كما قال والاكثر الواو للحال ويجوز ان تكون عاطفة للجملة ولا تكرار لان هذا في عموم منكر القسمه وما قبله

مدول والا فلا يمين بتا وان قال اقتسمنا ما اشتركناه من قبل كذا بين ولو بخبر والا فلا يمين بتا والاكثر

في خصوص منكر ما شريك من قبل كذا * ان لا يمين على منكر * وقوع * القسمة * الطالب لا يقاعها وتجوز شهادة القسام على فعلهم ان نصبهم الامام او نحوه للقسمة كما جازوا شهادة الحاكم على حكمه مع شاهده اخر ولو معزول بل يجوز عندنا في المغرب وحده قال المصنف والقسام اذا اقامهم الامام او نحوه فهم امناء وشهوده لا يدعون ولا تقبل اليانة انهم غلطوا وانكروا ذلك وقيل تقبل عليهم وقيل لا تجوز شهادة القسام على فعلهم ولو نصبوا ذلك وان قال قسمنا بالبات وقال الاخر قسمنا بالمنفعة فالقول قول من قال قسمنا بالمنفعة وان قال لم تقسم شيئاً وقال الاخر قسمنا فالقول قول من قال لم تقسم قال العاصمي

والمدعي القسمة بالبات * يومر في لاصح بالاثبات

اي بالبيان الا فالقول قول من قال قسمنا بالمنفعة قال شارحه يعني مع يمينه والله اعلم لان القاعدة لا كثرة ان كل من قيل القول قوله فهو مع يمينه ومن قيل مصدق فغير يمين هذا هو الغالب وقد يختلف ذلك وقيل التول قول مدعي البتات لانه الاصل في القسمة وصححو الاول لان في الثاني زيادة دعوى لم يقبلها الخصم ولا يبان عليها ويقوى الخلاف اذا كان كل او بعض يعمرو يستل * وان قال * المدعو للقسمة للحاكم * ما شتركت معه * اي مع هذا الذي يطالبني بالقسمة * اصلاً * ولا عرضاً * ولم يترك موروثاً اصلاً * ولا عرضاً * يقسم قبل قوله لان القاعدة في الميت * والمحي * الفلاس * لان الاصل العدم والمال حادث والاصل عدم الشركة * وعلى المدعي * لثبوت المال وهو الطالب للقسمة * ان يبين انه * اي الميت * ترك اصلاً * او عرضاً * يورث * واشترك هو مالا مع المدعو للقسمة * لان الشهادة * علة لقوله يمين باعتبار تعلق يمين بقوله تراك اصلاً انما تصح * على حسب الدعوى * وحسبها هذان يثبت ما يقسم ولا تكون الدعوى على شيء والشهادة على شيء * اخر الا ان رجعت للشيء الاول * ثم يجوزون * اي الشركاء بالارث او غيره * عليها * اي على القسمة ان يبين وان لم يبين فلا يمين له على اني الشركة او نفي مال للميت وقيل يخلف ما علمت للميت مالا ويخلف ما شتركت معك شيئاً وان كانت الشركة المدعاة ما لم يباشره حلف ما علمت مالا اشتركته معك والله اعلم * وان قال * المدعو

ان لا يمين على منكر القسمة
وان قال ما شتركت معه
اصلاً او لم يترك موروثاً
اصلاً يقسم قبل قوله لان
القاعدة في الميت الفلاس
وقل المدعي ان يبين انه
ترك اصلاً يورث لان
الشهادة على حسب الدعوى
ثم يجوزون عليها وان قال

للقسمة * ترك هذا القدان * او هذه الدار او هذه الدابة او غير ذلك من العروض او الاصول او كليهما * بري * من ان يدعي او يجبر على قسمة غير ما اقر به ان لم يدع الاختصاص بشيء من الاصل انه استفاده بعد موت موروثه فلا بد من بيانه اذا ادعاه واما العرض فن في يده شيء فهو له لا يخرج عنه الا ببيان * وتوين مدع اكثر منه * اي من القدان ومثله غيره ويجزي الخبر ان لم ينكره الخصم * والا * يبين * فلا يعين البت عليه * اي على المدعو للقسمة * انه لم يترك اصلاً * كائناً ما كان او لم يترك اصلاً غير ما اقر به في صورة اقراره بالقدان وتاء البت مكسورة للاضافة وليست لا عاملة عمل ان ولا عمل ليس لان اسمها لا يكون الا نكرة بل يعين فاعل المحذوف اي لا يلزمه يمين البت ولو كان يعين مبتداً او اسماً للاعاملة كليس لتكررت نعم يجوز ان تعمل عمل ان وينصب البت على انه مفعول مطلق ليعين لانه متضمن للمعنى الحلف ولم ينون يمين مع انه مشبه بالمضاف على مذهب البغذاذين او هو منون لم يكتب تبينه الفاجر يا على ثمة ربيعة في الوقف على المتون المنسوب بالامكان لكن في ذلك تكلف والوجه الاول اولى فكانه قل لا يلزم المدعو للقسمة ان يحلف بيمين البتات انه لم يترك المتوفي الا كذا * (لانه غيب) * اي لان يمين البت هنا امر غيب اولان المحلوف عليه بالبت غيب اي غائب فله ان يحلفه على ثلثه بان يقول والله ما علمت انه ترك غير كذا وكذلك لا يحلفه بالبت على مخصوص لانه غيب فلا يملكه انه ما ترك فدانا اخر او ما ترك داراً او نحو ذلك واما ان يحلف انه مات ترك شيئاً وستره ونحو ذلك فيمين علم جائز ان يحلفه به بحسب اتهامه * والحاكم لا يجبر * احداً ضارح اجبر بالحق واما جبر بمعنى القهر فضعيف وكما لا يجبر لا يميز * على قسمة حرام او مريب كما مر * في الباب قبل الفصل * وان اخذ بالحكم الظاهر * بناء اخذ للمفعول والنائب المجزور بعده ويجوز بناءه لانه اعل الذي هو ضمير الحاكم والمفعول محذوف اي وان اخذ الحاكم احداً بالحكم الظاهر والمعنى لا يجبر الحاكم احداً على قسمة حرام او مريب اذا كان عارفاً بذلك كما قال * اذا عرف الحاكم ذلك * اي انه حرام او مريب وان كان يحكم عليه بالقسمة في الحكم الظاهر اذا لم يعرف انه حرام او

ترك هذا القدان بري
يعين مدع اكثر منه والا فلا
يعين البت عليه انه لم يترك
اصلاً لانه غيب والحاكم
لا يجبر على قسمة حرام او
مريب كما مر وان اخذ
بالحكم الظاهر اذا عرف
الحاكم ذلك

مريب ويجبر عليها فقوله اذا عرف الحاكم ذلك عائد الى قوله ولا يجبر النخ وقوله وان اخذ
بالحكم الظاهر معترض مقيد بمحذوف اي وان اخذ بالحكم الظاهر اذا لم يعرف ذلك ويجوز ان
يريد لا يجبر الحاكم الشرع على قسمة ما اشتركوا اذا اخذوه وتملكوه على وجه الحلال في ظاهر
الحكم والامر اذا عرفه الحاكم حرام او يريه بل هذا ما في كلام الشيخ * او * على قسمة
* مكروهة منه ككذب * غير علم * وباز * فلا يجبر على قسمة كلاب او جعل كلب سها
او من سهم وكذا البزان هذا ظاهر العبارة وكذا لا يجبر على قسمة ثمنها كما نقيده
العبارة بتلويح وكذا لا يجبر على قسمة لحومها وفي العبارة تلويح اليه ايضا وهكذا
كل مكروه الثمن ومن الاشياء ما يكره لجمه وثن لجمه دون ثمنه حيا كالخير فان لجمه
وثن لجمه مكروهان فلا يجبر على قسمتهما وامثله حيا فلا يكره * او * على * ما فيه الدعاوي
واصحابها يطلبونها حتى تتم * فيستمر عدم الجبر لانه لم دعياها لاصحابها * او
تطل * فيجبر مدعوه على القسمة اذا طالبت ويجوز ان يكون المراد لا يجبر على ما
فيه الدعوى حتى تتم فيجبر اصحابها على قسمته ان طلبت او تطل فيصنع لمن
يدعيه فيجبر على قسمته ان طلبت والحاصل انه اذا ثبت انهم اجبروا عليها ان طلبت
* او على * قسمة * مختلط من اموال قوم كخليفة * الله سبحانه وتعالى * (١) *
* لا نداد بسل او ربح * او تخليط احد ما بارسال ما اليها او بيده او غيرها
والمراد بالانذار نفس الجوب مع تنبها وورقها تسمية للحال باسم المحل فانه اسم للموضع
الذي تداس فيه الجوب انصفى من الورق والتبن ولكن الوارد الا ندر في الفرد
والانادر في الجمع واما قولهم الانذار فكانه جمع اندرجع ترخيم للفرد باسقاط همزة المفرد
* او * تخليط الله سبحانه وتعالى بربح او سيل او غيرها او تخليط غيره تعالى * مكمل
او موزون * او معدود او مسموح او غير ذلك * من اموالهم * فتعني القسمة في ذلك والجبر
عليها * لا * مختلط صدر اختلاطه * عن شركة عقودها * فان المختلط بقصد الاشتراك
تصح قسمته ويجبر عليها اذا طلبت اي او على مختلط عن غير شركة لا مختلط عن شركة
* وتواهبوا * جملة ما ضوية بمعنى الامر اي وليتواهبوا * المختلط * الذي اختلاطه عن
غير شركة * ان اتفقوا على قسمته ثم يقسمونه * ويجبرون حينئذ على القسمة ان
طلبها بعضهم وعقبة ذلك التواهب ان يهب كل واحد لباقيهم ما كان له على

او مكروه منه ككذب وباز
او ما فيه الدعاوي واصحابها
يطلبونها حتى تتم او تبطل
او على مختلط من اموال قوم
كخليفة لندار بسل او
ربح او مكمل او موزون
من اموالهم لا عن شركة
عقدوها وتواهبوا المختلط
ان اتفقوا على قسمته ثم
يقسمونه

شرط منه عليهم ان يهب كل واحد ايضا كذلك وعلى شرط ان يرجعوا بعد الهبة الى
مقادير انصباهم التي قبل القسمة فتقع القسمة بها ان كانت قبل وان لم تكن انصبا
قبل بل خلط مطابق مال مع مال تواهبوا واقتسموا سواء او تواهبوا وتراضوا بعد
الهبة ان ياخذ هذا ثلثا وهذا نصفا وهذا الباقي او ياخذ هذا موضع كذا او ياخذ
كذا والاخر كذا وغير الانذار كذلك من سائر الاموال والذي عندي ان التبرية
او الحالة تجزي ولا يقال لا تجزي لعدم العلم بقدر ما يحال فيه وييري لانا نقول
يلزم على هذا انه لا تجزي من عليه تبعة لا يعرف كيتها او ما هي وليس كذلك
والله اعلم * وكذا ان اقتسموا ارضا وذهبت حدودها حتى لا يعلم * بالرفع على ان
حتى ابتداءية اي فذهبت حدودها فلا يعلم * كل من اين * اي من اي موضع
يثبت * له * سهمه او اراد من موضع كذا الى موضع كذا * تواهبوها * اي
وهب كل منهم سهمه لباقيهم وفسر ذلك التواهب بقوله * وقال كل * منهم
* لشركاه وهدب لكم ما في هذا القدان * او في هذا الارض * الى * اخرهم *
اي يقول كل واحد منهم ذلك حتى لا يبقى واحد منهم * ثم تجابروا على
القسمة * ان طلبها بعضهم وهي على مقدار كل من الاذرع ونحوها وان لم يعلم مقاديرهم
قسموا على السواء او على التساوي ان رضوا به وان قلت اذا وهدب كل واحد بجميع
ما في يده لشركاه فقد تبادلوا فيكون الجهل موجودا على كل حال ولم يفد ذلك
شيئا ولو اقتسموا لانه يمكن البع من اخذ من حقه فلا فائدة في هذه الهبة فاعله يهب
كل واحد منها نصف ما بيده الاخر ان كانوا اثنين وثلاثي ما بيده ان كانوا ثلاثة
وثلاثة ارباع ما بيده ان كانوا اربعة وهكذا قلت ليس مراد الشيخ ذلك لان
كلامه عام فيما اذا تساوت انصباهم من الارض او غيرها او اشياءهم المختلطة وفيها
اذا تفاوتت بل صفة التواهب في الارض وغيرها ما ذكرته انفا بعد قوله ثم
يقسمونه لكنه ان وهدب كل واحد لباقيهم تسمية عددهم كنصف اذا كانوا اثنين
وثلاثين اذا كانوا ثلاثة وهكذا يحصل الشيوع لهم في كل جزء من اجزاء المقوم
وهو افضل وان تفاوتت انصباهم وهدب لهم صاحب الاكثر مثل انصباهم ووهب
صاحب الاقل مثل نصيبه كن له ثلثان مع من له سدس ومن له ايضا سدس فيهب

وكذا ان اقتسموا ارضا
وذهبت حدودها حتى لا
يعلم كل من اين له تواهبوها
وقال كل لشركاه وهدب
لكم ما في هذا القدان الى
اخرهم ثم تجابروا على
القسمة

صاحب الثلثين لها سدسين شائعين ويهبان له سدسين قال الشيخ احمد الناس
قاعدون فيما في ايدي راعيهم او اجيرهم او مقارضهم او عبيدهم او اطفالهم ما لم يعرف
مال لغيرهم والقول للرابع او الاجير او المقارض ان نسب شيئا لغيرهم ان لم يكن
بيان لهم ويحلفونه ان شاءوا ولا يختص واحد بشيء الا ببيان ولا يكون القول قوله
اذا خرج من يده الا ان خرج بالاستوداع او الامانة او نحو ذلك وقيل القول
قولهم الا ما بين انه لغيرهم سواء كان راعيا او اجيرا او مقارضا لواحد او متعدد
والماخوذ به الاول وان مات اخذ كل واحد ما تبين انه له والرجح الذي تبين انه
له والغلة وان تبين لبعض دون بعض فلن تبين له ما تبين وان لم يتبين او تبين
لبعض فمن لم يتبين لهم مشترك كون بينهم ما تلف وما طاع وان انفصل مال كل واحد
ابتداء فاخلطها ضمن وان ابروه من الضمان فذلك بينهم على قدر اموالهم وان خلط
حتى لا يفرز عطل حتى يتبين وقيل ينزلون على قدر اموالهم كالمقارض والبضائع
والامانات ينزل كل بما باع به وان لم يعلم بكم باع بقيمة البلد الذي انتهى اليه
وان لم يتبين فبراس ماله الذي سافر به وان لم يتبين بقيمة ما سافر به وان لم يتبين
وقد علموا ما لكل من الاحمال والثياب والخدم ونحو ذلك بقيمة الاوسط وان لم
يتبين ولكن علموا بالفاضل وتبين لهم شيء من التفاضل نزل به صاحب الاكثر
وان لم يتبين شيء من ذلك قسموا بالسوية من له الاقل او الاكثر وقيل اذا تبين
لبعض دون بعض نزلوا كلهم على السواء ان استوت حصص من تبين لهم وان
تفاوتت اخذوها ونزل الباقي في الباقي على قدر ما لكل لا على الرءوس لا مكان
ان يعطي التاجر رجال شتى منهم من يعطيه اموالهم بمرة واحدة وصفقة واحدة
ومنهم من يعطيه على الانفراد فان من اعطوه على الانفراد ينزلون كرجل واحد
لا برءوسهم والله اعلم وان اختلف مال تاجر بين قسمين نصفين وينزل اصحاب
كل تاجر في سهمه على حد ما مروا اذا كان التاجر يرسل اجزاء قول الرسول
لمن هذا ما لم يخرج من يده ويميزي قول التاجر ولو غالبا كذا لفلان وكذا لفلان
وان ارسل ولم يبين هو ولا رسوله او بين رسوله بعد الخروج من يده حتى مات
اعني التاجر نزلوا على حد ما مروا مات قبل التاجر فان اصحاب القراض او غيره

ينزلون في كل ما كسر منها اذا لم يعرفوها وان لم يعلموا ما جعل فيه اموالهم نزلوا في
جنس ما يجعل الناس للتجر وقيل في جميع المقبوض من تركته الا ما عرف له وقيل
في كل ما دخل يده بعد ان اعطوه مقبوضا كان او اصلا وذلك على رؤس اموالهم
وان لم يعلموها فعلى الرؤس لكن من اعطوه بمرة يعدون راسا واحدا وان علموا من
له الاكثر او الاقل فهو على ما علموا وان كان للمقارض في ذلك مال نزلوا كواحد
منهم في جميع مسائل الباب على التفاصيل المذكورة وان تبين مال كل واحد بشهادة
او تضاد قوا اخذ كل ماله وقال بعض ينزل اصحاب القراض والا مانات والبضائع
وقيل تنزل البضائع مع القراض ولا ينزل معه غيرها وقيل لا تنزل البضائع ولا غيرها
مع القراض وياخذ اصحاب القراض والا مانات والبضائع بالعلامات والروشم
والكتابة ويميز على الاخذ بها وقيل لا يقتدون بذلك والقول قول الراعي مادام في
الرعي الا ان تبين خلافه وان تشاكات الغلات والنسل قوموها على ما يكون له
النسل والغلة الصوف على الضان والوبر للابل والحرفان على الضان وهكذا ولا ياخذ
صاحب الذكور من الاولاد واللين وان لم يعرفوا عدد ما لكل ولا اعيانه قسموا
على السوية الا ان تبين من له الاكثر وقيل يعطل حتى يتبين او ينفقوا ان لم يكن فيهم
يتيم او مجنون او غايب والا فلا اتفاق لهؤلاء وان تلفت شاة او بقرة او ناقة ثم
وجدتها وتبعها ولد فلا ياخذ الولد وقيل ياخذها معها ان غابت مقدار ما تحمل وتلد
وقيل لا ياخذ معها الا ما يرضع وتبعها وقيل ياخذ كل ما جرته ولو كان لا يرضع ولو
غاب اقل من ذلك وان وقعت شاة حرام او ربة في غنم رجل عطل حتى يتيم او
يتفق مع صاحبه ان وجدته وان جعل فيها شاة للاجر ولم تبين او جعل شريكه
سهمه للاجر فذلك كله للاجر وغير الشاة مثلها وان خلط ذلك احد ضمن وان
خلطه من لا ضمان عليه او من لا يقدر عليه بوجه او لا يصل اليه بوجه او اختلط
بما جاءه من قبل الله سبحانه وتعالى فان عرف عدد حيوانه او عدد ما اختلط باع كل
راس في ضئفة وبيع مع كل راس نسله وينزل ثمن كل على حدة ثم يقسم على
عدد الحيوان ولا يجعل للائاج نصيبا ويتفق ما ناب حيوان غيره وقيل يفعل في كل
ما اختلط بفعله مثل ما يفعل فيما اختلط بغيره وتعطل الاصول المختلطة حتى

تبيين او يتفق مع اصحابها ان صح اتفاقهم وقيل كل ما اختلط مع الاجر يقسمه
مع ثلاثة من المساكين فصاعدا وان رجع الامر للامام او القاضي او الجماعة قسم
مهم وان كان المختلط مكيلا او موزونا مائتا او حبا او غيره قسموه بالكيل والوزن
وان كان التفاضل في المتزج او المختلط قسموه بالقيمة على قدر ما لكل من ذلك
الجنس من الردي والجيد وان عجن دقيقه او طينه بماء غيره اعطاه قيمة ماءه او مثله
وكذا غير الماء وان غصب مائتا من رجل ودقيقا من آخر فخلط غرم لكل مثل شئيه
او قيمته وان هرب او لم يصيبوه نزلوا في ثمن المعجون كل بماله اه والله اعلم * **وجاز ***
لشريك * **ياخذ ولي على اتيان بولي** ليقسم مشترك معه * اذا ابى او استصعب ولم يكن
الولي وارثا معها لانه اذا كان وارثا معها فكيف يجبره احدهما على الاتيان بالآخر وقد
تساويا في هذا الامر فكانه يجبره نفسه ويدل لهذا قوله ليقسم مشتركا معه لكن
لا مانع مندي من ان ياخذ ولو كان وارثا معها اذا كان ذلك الولي يقدر عليه دونه
وقد ذكر المصنف في كتاب الاحكام في باب التغليس ان المفلس او الحاكم ياخذ العشيرة
على الاستخلاف على اليتيم والغائب والمجنون لينفقه الخليفة وعلى الدعاوي في الخلافة
فالظاهر انه يجوز ان يجبره لغيره لانه لو كان الجار له لغيره اجبار له لنفسه الا ان الا
نسب للقاعدة انه من لهم في امر لا يلي انفاذه * **وياخذ اخ** قاهرا وله جاه * **ياخذ**
ان ياتي باخيهما * **ليقسموا** * (و) * **ياخذ** الابن اباه على ابنة الاخر لا ابن على ابية
ان ياتي به * اي بابيه لان درجة الاب وحرمة لا تقصان بالولد فلا يتغاب عليه
الابن بالاتيان به سواء كان ضعيفا او قويا كما لا يلي الولد جاهد ابية لكن شرط العطف
بلا ان لا يشمل المعطوف عليه معطوفها وهنا قد شمله لان الاب ولي ولا يقال
جاء الناس لا غمرو وقد يقال لا ومعطوفها بمعنى التعت فان المعنى جاز اخذ ولي غير
ابن على ابية وقد يقال ابن نائب لمحذوف مستأنف مع لا اي لا يؤخذ ابن على
ابيه وان ياتي بدل اشتمال من ابية * **ولا** * **ياخذ** ابن اباه على ابنة هو * اي
ابن الابن اي لا ياخذ الابن على ابنة اباه ان ياتي به * **لانه** * اي الابن
* **املك منه** * اي من الاب * **به** * اي بابنه وصار الاب حاجزا عن ابنة
لجده فيصير الاب والجد كاتسان واحد منع من حقه فيصير الامر لعن او عشيرة

وجاز اخذ ولي على اتيان
بولى ليقسم مشتركا معه
وياخذ اخ اخاه ان ياتي
باخيهما والا فاباه على ابنة
الاخر لا ابن على ابية ان
يأتي به ولا ابن اباه على
ابنه هولاء املك منه به

ويؤخذ ولي المرأة ان ياتي بها للقسمة او ان توكل احدا واذا كان اولياء اخذ الاقرب
واذا استوا فالا كبر وان لم يقدر عليه وحده اخذ الاخر وان لم يقدر عليه الاقرب او
الا كبر ولا يؤثر فيه اخذ من دونه واذا استوا من كل وجه اجبروا ان ياتوا به كما
امكنهم اما ان ياتي به بعضهم او كلهم والاصل في ذلك قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
كونوا قوامين بالقسط واياات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واحاديثها قدم
الولي لقوله تعالى وانذر عشيرتك الاقربين وقوله تعالى قوا انفسكم واهليكم نارا
فاذا لم يقدر على وليه سقط عنه التكليف بالاتيان وكلف من اطاق * **فالامام ***
اي لان الامام ومخط المتعالي قوله ويجبر وليا على وليه فذلك تعليل بالجموع لا
بالجميع * **وحكامه** * وقضائه وولاته ونوابه * **هم** القادرون في * **زمان**
* **الظهور** على ايصال كل ذي حق حقه * **من وصل المتعدي فتعدي مع المحوزة**
الى اثنين الاول اضيف اليه المصدر وهو كل والثاني حقه فيجبرون الشريك نفسه
لا وليه * **واذا رجع الامر لكتان واستقل كل** * اي كل واحد * **برايه** وظهر
الجور والفساد وكثر اللجاج * **التوغل في الباطل** * **والعناد جاز للحاكم** * والقاضي
والجماعة والوالي * **ياخذ** عشيرة مانع حق * **من قسمة** وخلاص دين ودفع مضرة
نخلته او داره او غير ذلك ووفاء بالحقوق التي للناس * **ان ياتوا به** * **ذلك**
لانهم * **هم** اقدر عليه من غيرهم * **لانه** * لا يعمل * **ما يعمل** من منع الحق
* **الا** من تحت ظلال سيوفهم * **تعز نفسه** الامارة بهم فيجترى على ما لا يحل
له وظلال سيوفهم كناية عن قدرتهم وعزتهم فانها نفع له كما ان ظل الجدار مثلا
منفعة وان قلت ذكر هنالك الولي ومنها العشيرة قلت الولي اذا اطاق والعشيرة اذا
لم يطق والجواز في الموضعين بمعنى عدم الامتناع الضادق باستواء الطرفين وليس
مراد او بالوجوب وهو المراد لان ذلك قيام بالقسط * **فهم** يقومونه * **اي** يزيلونه
* **من** * **عوج** * **ظلمه** * الذي هو منع الحق وتعديته على غيره * **كما** يريدونه *
اي كما يريدون ظلم غيره له * **عنه** ويجبر * **الحاكم** ونحوه * **وليا على** وليه * **اذا**
اطاق * **يجب** ولا يخرج منه الا ان اذن * **للاتيان بولى** * **او خرج** وليه
من المحوزة او كان عند مانع كسلطان او * **ان** * ياتي امينان فيقولان لا يطبق

فالامام وحكامه هم
القادرون في الظهور على
ايصال كل ذي حق حقه
واذا رجع الامر لكتان
واستقل كل رايه وظهر
الجور والفساد وكثر اللجاج
والعناد جاز للحاكم اخذ
عشيرة مانع حق ان ياتوا
به وهم اقدر عليه من
غيرهم ولا يعمل الا من
تحت ظلال سيوفهم فهم
يقومونه من ظلمه كما
يريدونه عنه ويجبر وليا
على رايه بجبر ولا يخرج
منه الا ان اذن او خرج
وليه من المحوزة او كان
عند مانع كسلطان او ياتي
امينان فيقولان لا يطبق

أبناؤه ويعذر حينئذ * وإذا أخرج من الحبس ثم رجع إليه في الحوزة أوزال
 إليه من عند المانع رد في الحبس حتى يذعن للأتين به وإن أمره الولي المحبوس فيه
 بالخروج من الحوزة أبقى في الحبس حتى يأمره بالرجوع ويرجع أو يصرف ماله في رجوعه
 لأنه الذي أمره بالخروج وإن لم يطق بذلك أدبه الحاكم بضرب أو حبس مقدار
 يراه وأخرجه * ومن ثم * أي لكون المدار على الطاقة والقدرة * لا يجبر *
 الحاكم أو نحوه * الابن على * أن يأتي به * أي به * إلا أن قوة الأب عقلية
 شرعية انضمت إليه الحسية أولا فإن مرتبة أعلى من أن يجبره الولد
 ولو كان الأب ضعيف البدن والمرتبة * ولا * يجبر * ابن أباه على * أن
 يأتي به * فإنه هو * أي ابن ذلك الابن كما مر بيانه أذلا طاقة للولد على الأب والوالد أقوى
 من الجد إلا أنه إذا ضعفت المرتبة الأولى انتقل الجبر إلى الذي بعد في جمع المسائل
 فإن لم يقدر الأب على الابن أجبره الجد والله أعلم * باب * في صفة القسمة الحقيقية
 وهي قسمة القرعة بضم القاف * جعلت قسمة القرعة تطييبا للنفوس * بعد تعديل
 الأسهم * ومن ثم * أي لأجل كونها جعلت تطييبا للنفوس أي ولكونها الأصل ولم
 يذكره لأن كونها الأصل جاء من كونها تطييبا للنفوس وهو متعلق بقوله * يجبر عليها *
 أي على قسمة القرعة إذا أراد الحاكم أو غيره الجبر على القسمة تجبر على قسمة القرعة أن
 تراخوا على غيرها وقسم قومنا القسمة على ثلاثة أقسام قسمة قرعة بعد تقويم
 وتعديل وقسمة تراخ بعد تقويم وتعديل وقسمة تراخ واتفاق من غير
 تقويم ولا تعديل وقالوا القسم الأول هو الذي يحكم به الحاكم وهو المختلف
 فيه هل هو بيع أو تمييز حق ولا تجوز إلا في اتفاق الجنس ولا يجمع فيها نصيبان
 وأما العصبية فبني جمع نصيبين منها خلاف ثلثة الجواز أن أرادوا ووجه الجواز أن
 العصبية كاهل سهم واحد وأما قسمة التراضي فيجوز فيها ذلك ولا تجوز القرعة في
 المكيل والموزون بلا كيل ولا وزن وأما بعدهما فتجوز ولا تلزم لأن الأصل أن يكال
 لكل واحد أو يوزن فيفرغ له ولا يزداد فيها شيء وقيل بالجواز قال الخبي
 مثل أن يكون قيمة دار مائة دينار وأخرى تسعون فيقتريا على أن يزداد من كانت
 له ذات التسعين عشرة قال وهذا مما لا بد منه ولا يتفق في الغالب الاستواء ويرجع في

أبناؤه ويعذر حينئذ ومن
 ثم لا يجبر الابن على أبيه
 ولا ابن أباه على ابنه هو
 * (ب) باب *
 جعلت قسمة القرعة تطييبا
 للنفوس ومن ثم يجبر عليها

قسمة القرعة بالغبن قال العاصمي

ثلاث القسمة في الأصول * وغيرها تجوز من تفصيل
 قسمة القرعة بالتقويم * تجوز في مماثل المقسوم
 ومن أبي القسمة فيها يجبر * وجمع حظين بها يستكر
 كذا في اختلاف الأجناس وفي * مكيل أو موزون المنع اتفني
 ولا يزيد بعضهم شيئا ولا * يزداد في حظ كمي بعدلا
 وبين أهل الحجاز ليس يمتنع * قسم بها ومدعي الغبن سمع
 وهذه القسمة حيث تستحق * يظهر منها أنها تميز حق
 أه وأما القسم الثاني فقبل تمييز حق وقيل يعم ومعناها اتفاق الشركاء عليها بلا
 جبر ويجوز فيها جمع حظين وتجوز في الأجناس المختلفة واستثنوا ما يدخر من الطعام
 فلم يجزوها فيه بزيادة غيره معه في سهم وتجوز ولو على يمين ونحوه أن ظهر فيها
 الصلاح له وتجوز فيها زيادة الدنانير والدرهم ولو مؤخرة ولا يجبر عليها ويدرك فيها
 الغبن قال العاصمي

وقسمة الوفاق والتسليم * لكن مع التعديل والتقويم
 وجمع حظين بها لا يتقى * ويشمل المقسوم حقا مطلقا
 في غير ما من الطعام ممتنع * فيه تفاضل فقيه تمتع
 وأعلمت حتى على المحجور * حيث بدأ السداد في المشهور
 وما مزيد العين بالمحظور * وما سواه هبه بالتأخير
 ومن أبي القسم بها لا يجبر * وقائم بالغبن فيها يعذر
 والقسم الثالث كالقسم الثاني إلا أن قام بالغبن وأراد زواله فلا ينصت إليه قال
 ابن عاصم

وقسمة الرضى والاتفاق * من غير تعديل على الإطلاق
 كقسمة التعديل والتراضي * فيما عدى الغبن من الأعراض
 ومدع غنابها أو غلطا * مكلفا أن رام نقضا شططا
 أي ظلم وإن ناب عن غيره في القسمة فله القيام بالغبن وهذا القسم الثالث يعم باتفاق

المالكية * ويبر * بفتح الباء الموحدة أي يخرج عن الحث * به * أي بقسمة القرعة
 * اليمين * فاعل يبر * إذا تواخذ الشركاء عليها بايمان * بأن تحالفوا وحلف بعضهم
 وحدهم أو عند الحاكم ونحوه كما مر أنه يحلفها أن يقتسما ليوم كذا النخ ولفظ الايمان
 بفتح المعزة جمع يمين والجمع صادق ولو كان يحلف الواحد إذا أبي وحده ولم ياب
 معه غيره لأنه يحلف واحد في مسألة قسمته مع من اشتركه معه ويقسم احد في مسئلته
 ويقسم الاخر في مسئلته كل يقسم لشركاءه فإذا حلف من حلف أن يقسم ونوى
 قسمة القرعة أو لم ينو شيئاً فإنه يحنث أن قسم بمباينة أو مواهبة أو مبادلة أو نحو ذلك
 بلا قرعة وإن قسم بالقرعة لم يحنث ولا ينفعه نواه أن حلفه حاكم بالقرعة ونوى
 هو غيرها أو الاطلاق وينفعه أن نوى غيرها أو الاطلاق أن حلف بلا حاكم وإن
 كان في نسخة يبرها بمشاة تحية بعد الرأى من الأبراء فمعناه يسقط اليمين الطلب
 بالقسمة قبل الاجل إذا تحالفوا أن يقسموا عند اجل معلوم وقد ذكر الله عز وجل
 القرعة في القرآن إذا نال فسادهم فكان المدحضين وقال وما كنت لديهم إذ يلقون
 أقلامهم وقال صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما في الاذان والصف الاول من الفضل
 لتساهموا عليها وكان إذا أراد سفرنا اقرع بين نساءه ايتن وقع سهمها اخذها معه
 وقال لرجلين فيما اختلفا فيه استهما ولما قتل حمزة رضي الله عنه يوم احد جاءت اخته
 صفية بثوبين ليكفن فيها فوجدوا الى جنبه قبلاً من الانصار لا كفن له فقبل لما
 في ذلك فقالت ثوب حمزة وثوب للانصاري فوجدوا احدهما اوسع من الاخر فار
 صلى الله عليه وسلم أن يقرع بينهما ففعلوا وكفنوا كلاهما فيما وقع له وقيل الى ثلاثة
 من اهل اليمين وقعوا على امة في طهر واحد فانت بولد فاختصموا فيه الى علي فقال
 انتم شركاء متشاكسون وانا مقرع بينكم فمن وقع السهم له فله الولد وعليه لكل
 من صاحبه ثلث الدية فعجب من ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصح انه
 انكره * وصنفها أن تقسم القرعة بتحقيق * تحقيق انصاءها م تقوم * وتضرب *
 في رؤس من لم يقسم أو في وفق الرؤس أن كان وفق * أن وجد في السهام كسر *
 أي يدوم القاسم على الضرب * الى أن تصح ثم يقوم كل موضع * أو شجر أو نخل
 أو بذر أو حفير أو نحو ذلك أو عروض ويحتمل شمول الموضع ذلك كله لأن كل قسمة

ويبره اليمين إذا تواخذ
 الشركاء عليها بايمان
 وصنفها أن تقسم اقرضه
 بتحقيق وتضرب أن وجد
 في السهام كسر إلى أن تصح
 ثم يقوم كل موضع

موضع * يقسم * نعت موضع * ويعول على اقل السهام * فيجعل المال اقساماً صغاراً
 فإن كان لاحدهم نصف العشر ولاخروا عشر ولاخرون نصف قسم من عدد يجتمع فيه
 النصف والعشر ونصف العشر وهكذا والمثال من العشرين فتكون العشر كلها انصاف
 اعشار فإن لم يكن سوى ذلك قسموا في المثال على ثلاثة عشر مجموع سهامهم * وعلى
 قيمة الارضين * وما اتصل بها * ومواضعها * ذلك لأنه * ربما عدل جزء من موضع *
 لمسه * ثلاثة اجزاء من * موضع * اخر وتصح بتمييز كل سهم على حدة * ويؤخذ
 ايضاً على حدة كل من له سهم اخذ السهم الذي وقع له وإن كان له اخرا اخذه ايضاً
 إذا وقعت عليه قرعته الاخرى وهكذا لا ياخذها متتابعة بقرعة واحدة ولا يشترك مع
 اخر سهامهم هذا هو الاصل وهو متين * أن لم يجمع بعض مع بعض * سهامهم
 * أن جمع بعضهم سهامهم فانه * ياخذها من جمع في موضع * واحد متعاق
 ياخذ أو بمحذوف حال من الضمير المنصوب المحل في ياخذها ثم يقسمونها فيما بينهم
 وإن شاءوا أن ياخذوها في موضع واحد تقسومة بينهم فانهم يعملون اقلامهم من جنس
 واحد متباعدة بعضها عن بعض بكتابة أو نحوها فيقولون لمن يلقيا إذا لقيت واحداً
 من هذا الجنس فاقصد الى باقيه فالقه متتابعاً ثم اتق ما يخالفها ولا يصيب من اراد
 الجمع أن يجمعوا سهامهم في موضع الا باذن الباقيين سواء على غير قسمة الا بعد
 الالتقاء أو على قسمة من اول وفي الاثر إذا اراد بعضهم أن يؤلف منابه الى مناب
 غيره وأبى غيرهما فليل ما ذلك أن لم يضر غيرهما وقيل لا ياخذ كل منابه وحده وجاز
 نقض قسمة المأثرة سنين وإن خالف احدهم تيمناً لم تثبت عليه والواحد أن يجمع حصصه
 في موضع واحد إذا ضرر على شركاءه في التاليف والتفريق يضره * والقرعة على قدر
 السهام * فمن له سهم جعلت له قرعة ومن له سهمان فقرعتان وهكذا * فتلقى * أي
 القرعة والمراد جنس القرعة الصادقة بافراد * عليها * أي على السهام * فياخذ كل *
 منهم * ما وقعت عليه قرعته * يعملون لكل واحد جساماً كواة وحصاة فمن له
 قرعتان أو قرعات اخذ ما وقع عليه متصلات أو منفصلات وذلك إذا جمعت القرعات
 على عدم السهام ويجوز أن يكتب اسماء السهام بالتعيين كل في ورقة ثم ياخذ كل ذي
 سهم ورقة فله قيمته من غير أن يعدوا في الاوراق * (وحسن جعلها على عدد الشركاء) *

يقسم ويعول على اقل السهام
 وعلى قيمة الارضين
 ومواضعها ورéal عدد جزء
 من موضع ثلاثة اجزاء من
 اخر وتصح بتمييز كل
 سهم على حدة أن لم يجمع
 بعض مع بعض وياخذها
 من جمع في موضع والقرعة
 على قدر السهام فتلقى
 عليها فياخذ كل ما وقعت
 عليه قرعته وجسن جعلها
 لي عدد الشركاء

فقط * (لا) * على عدد * السهام * واذا جات على عدد الشركاء هكذا * فحيث
وقعت قرعة من له * سهان او * سهام اتها * اي اخذها كلها * بعددها * وقوله
* هناك * تؤكد حيث وحيث متعلق باتهما بان يتفقوا على موضع يتوجهون اليه
* وهذا ان كانت * اسهم الشركاء * كلهم * في محل * واحد * مثل ان يقسموا
ارضا واحدة على حدة * لا * في محلين او * محال * كثيرة * للتضرر * بكونه له اجزاء
مفصلة باجزاء الغير * (و) * اما ان كان بعض الاسهم في ارض وبعضها في ارض اخرى
فلا ضرر فاذا كانت في محلين او محال * لتجمل * قرعاتهم * على الاسهم * لا على
عددهم لعدم تيسر اخذ من له الاسهم اسهمه متتابعة الا ان اتفقوا على ان ياخذها
متتابعات الجهة ولو فصلت اراضي الناس ان تبين ذلك وامكن وذاك ان يجعل لكل
عدد ماله من السهام قرعات فيقال هذه القرعة لموضع كذا وهذه لموضع كذا
وتفتح وينظر لمن هي وتكتب المواضع لمن هي لثلاث تنسى قال الشيخ احمد
لا تصح القرعة بالارض ولا بجميع ما اتصل بها وكذا لا تصح بجميع
الحيوان من بني ادم وغيرهم وانما تصح بالمقبوض والمحدود الذي يقبضونه
بايديهم ولا يكون شيء واحد من المقبوض اقلاما مفترقة مثل السكنين
ومقبضه والاصابع واليد وما اشبه ذلك وقيل يجوز هذا كله وانما تصح القرعة
بهذا المقبوض الذي ذكرنا اذا كان قد تبين كل واحد منها بصفة معلومة وانفرد
بها ومنهم من يقول في جميع ما تبين من الارض وما اتصل بها انه تجوز به القرعة
وكذا الحيوان وغيره مما يوصل الى معرفته واذا ارادوا ان يلقوا اقلامهم على السهام
فيلقوها على جملة منهم على الاقلام الا من كان له اكثر فانهم يلقون اول اقلامه
على جملة وما سواه من اقلامه بزمونها على العلم منهم لما لياخذ سهامه متتابعة في
مكان واحد ومنهم من يقول انما يجملون الاقلام على عدد الشركاء لا على الاسهم
فحيث ما وقعت قرعة من له سهان او ثلاثة اخذ سهامه متتابعة وذكر الشيخ ابو
محمد واسلان رضي الله عنه في الاجنب من الورثة مثل الزوج والزوجة ان يردهم
الورثة في طرف اصلهم ولكن لا يردهم الا بالقرعة منهم على اي طرف يردهم
فيه وقيل يصيبون في الام والكلالة والاعبا في الزوج والزوجة وقيل يجمل الشركاء

لا السهام فحيث وقعت قرعة
من له سهام اتها بعددها
هناك وهذا ان كانت في
عمل لا محال للتضرر ولتجمل
على الاسهم

اقلامهم على عدد الاسهم فيلقونه على الجمل كلهم فحيث وقعت قرعة احدهم اخذها
اجتمعت سهامه ام افتقرت والقرعة انما يلقيها من له فعل صحيح وليس من الشركاء
ولا خليفة او وكيل لا احدهم وقيل بجواز الطفل والشريك ولا يلقيها من علمها او
علم بعضها وان اتى على علم لم تجز القسمة واعادوا القاء اخر وان لم يعلموا بانه عالم
ضمن * وليقس على * مثال خفيف يكون ان شاء الله لما الى غيره مثل رجل
* تارك اما واخوين منها وزوجة واربعة اشقاء فقريضتهم * اصلها * من اثني
عشر * ومصححها ثمانية واربعون وذلك لدخول مقام سهم الاخوين للام وهو ثلاثة
في مقام سهمها وهو ستة وتوافق مقام سهمها ومقام سهم الزوجة وهو اربعة بالانصاف
ومسطح ضرب نصف احدهما في كل الاخر اثنا عشر * لامة سهان * سدس
الاثني عشر * والكلالين * الاخوين للام * اربعة * ثلث الاثني عشر * وللزوجة
ثلاثة * ربع الاثني عشر * وللأشقاء * ثلاثة * كذلك * او للأشقاء مثل
ذلك والمعنى واحد * وهو * اي مثل ذلك او العدد الذي هو ثلاثة * الباقي *
ذكر قوله هو الباقي لينبه انهم عصبه لهم الباقي * لا ينقسم عليهم * بل يباين
عددهم * فتضرب اربعة * عدد دروسهم * في الفريضة * اثني عشر * فتخرج *
الفريضة اي تصير * ثمانية واربعين فتصح منها لامة * سدس الثمانية والاربعين
* ثمانية والكلالين * الثلث * ستة عشر وللزوجة * الربع * اثنا عشر
وللأشقاء * اثنا عشر * كذلك * وهي الباقي * ثلاثة اكل منهم * هذا وصف
القسمة بالحساب والعدد * فان قسمت لهم * انت ايها القاسم اي ان اردت
القسمة لهم * بمرة * قسمة عمل لا قسمة وصف فقط وهذا وجه يقابله قوله بعد
وهنا وجه اخف واسهل عملت بمقتضى وصف القسمة و * اعطيت كلا سهمه على
حدة على اصلها * بان يقسم المال على اثني عشر فينوب الاشقاء ثلاثة فيقسمونها
على اربعة بالقرعة مع الاتفاق الى اي جهة يجرون وهناك الكلام ورجع الى تقرير
الوجه الاول بقوله * واصل سهامها * سهام الفريضة التي هي ثمانية واربعون
* ثلاثة * وهي سهم كل شقيق * وهي * ولو كانت تدخل في الاثني عشر
سهم الزوجة من حيث انها تفني الاثني عشر باسقاطها منها اربع مرات لكنها

وليقس على تارك اما
واخوين منها وزوجة
واربعة اشقاء فقريضتهم
من اثني عشر لامة سهان
والكلالين اربعة والزوجة
ثلاثة وللأشقاء كذلك
وهو الباقي لا ينقسم عليهم
فتضرب اربعة في الفريضة
فتخرج ثمانية واربعين
فتصح منها لامة ثمانية
والكلالين ستة عشر
وللزوجة اثنا عشر وللأشقاء
كذلك ثلاثة اكل منهم
فان قسمت لهم بمرة
اعطيت كلا سهمه على
حدة على اصلها واصل
سهامها ثلاثة وهي

لا تدخل في الثانية * سهم الام * ولا في الستة عشر * سهم الكلالين لانها لا تسقطها اذ تبقى من الثانية اثنان ومن الستة عشر واحد فلم يمكن اختصارها عن الثانية والاربعين فلو كانت الثلاثة تدخل في الثانية والستة عشر بان تعدها لردتها والاثنى عشر الى الثلاثين فتختصر * ولا * تقسم * بحسب القاعدة الا * على ثمانية واربعين عدد سهامهم فان كانت القسمة في محال على عدد السهام كتبت * باسكان الموحدة وفتح المثناة بعدها * في بطاقة * بكسر الباء * كل * منهم وهي ما يكتب فيه من ورقة او جلدة او خرقة او غير ذلك * اسم * مفعول لتكتب مضاف لقوله * صاحبها على عدد الاسهم ثم تلقى * البطائق بالبناء للمفعول وانما يلقيها غير كاتبها * عليها * اي على الاسهم * فياخذ كل * منهم * ما وقعت عليه بطاقته * جمع البطائق نظرا الى معنى كل وافرد الهاء نظرا الى انظر كل ويمتثل ان يريد من له بطاقتان او بطائق فيدخل من له واحدة من باب اولى او جمع البطائق ليشمل ذلك * وان كانت في محل * واحد * كتبت * بالبناء للمفعول وتاء التانيث اي البطائق او بالبناء للفاعل واسكان الموحدة وفتح المثناة بعدها وحذف المفعول اي البطائق * على * عدد الاسهم كذلك او على * عدد الشركاء فتلقى على الاسهم من اولها من طرف * ويتفقون عليه ويبيّنونه * فحيث وقعت بطاقة من له ثمانية او اثنا عشر او ستة عشر * او ثلاثة * مثلا كما في المثال المفروض * اتم سهامه في تلك الجهة * متتابعة * ثم تلقى * البطاقة * الاخرى من اول الباقي فيتم صاحبها عدده على الترتيب وهكذا الى اخرهم * كل من وقعت بطاقته اخذ ما وقعت عليه بعد وسائر اسهمه بعده متتابعة ولا يختص ذلك بالارض وما اتصل بها بل العروض كذلك وتقدم كلام عن الشيخ احمد في ذلك ولك ان تكتب اسماء الاسهم بما يعينها وتعطي كلا من الشركاء رقعة فما وجدته مكتوبا فيها فهو له ومن تعددت اسهمه اعطي له بحسابها رقعا فياخذ ما فيهن متصلا او منفصلا ويتصور ذلك في محل ومحلين ومحال لكن لا اتصال في محال مفصولة الا في كل محل منها وان كتبت الاسهم على الرؤوس واعطيت البطائق فكل من اعطي بطاقة فانه يقرأها ويأخذ

لا تدخل في الثانية ولا في الستة عشر فتقسم على ثمانية واربعين عدد سهامهم فان كانت القسمة في محال على عدد السهام كتبت في بطاقة كل اسم صاحبها على عدد الاسهم ثم تلقى عليه فياخذ كل ما وقعت عليه بطاقته وان كانت في محل كتبت على عدد الشركاء فتلقى على الاسهم من اولها من طرف فحيث وقعت بطاقة من له ثمانية او اثنا عشر او ثلاثة اتم سهامه في تلك الجهة ثم تلقى الاخرى من اول الباقي فيتم صاحبها عدده على الترتيب وهكذا الى اخرهم

اسهمه متتابعة ثم تعطي البطاقة الاخرى كذلك وهكذا ولك ان تكتب اسماء الاسهم وتكتب اسماء الشركاء فيخرج احد بطاقة من بطائق الاسهم ويخرج لها بطاقة من بطائق الاسهم ويخرج لها بطاقة من بطائق الشركاء فتقرأ البطاقتان فياخذ صاحب البطاقة ذلك السهم وهكذا او تخرج بطاقة من بطائق الشركاء ثم بطاقة من بطائق الاسهم كذلك ولا يلقي البطائق من يعلمها لمن هي او علم بعضها ويكفي عن الكتابة كل ما يميز البطاقة او السهم ففي الاثر فاذا ميز القاسمون السهام اخذ الوارثون كل واحد منهم شيئا في يده ولو حصى واعطوه واحدا من غير ان يخبروه بتلك الملام فيرمي ذلك وكل يعرف علامته فياخذ ما وقعت عليه يعني اذا تصادقوا ولم يتناكروا وان كانت فيهم ايتام او غياب ندب ان يزيدوا لهم ربع العشر * ولا يصح للاول * ولا الثاني * ولا الثالث * ولا لمن بعد ذلك * ما وقعت عليه قرعته حتى يتبين ما لكل الى اخرهم * اي حتى تلقى القرع كلها وتقرأ وتميز فلو اقيمت الا واحدة ضاعت قبل الالتقاء او بعده قبل ان تقرأ وتميز لوجب إعادة القسمة ولو تعين صاحبها بتعين اصحاب القرع الملقاة وقيل اذا تعين بذلك صحت واخذ الباقي واقتصر على هذا القول الشيخ اذ قال فاذا وصلت عند الاخر فقد تمت ولو لم تلق قرعته اي ولو عمدا ايضا لانه لم يبق غيره ويمتثل ان يريد المصنف فتكون الغاية في قوله الى اخرهم غير داخل على هذه الارادة واذا القوا بعض الاقلام وبداهم قبل ان يلقوا جميعها فهو مشترك بينهم كما كان اول مرة وكذلك اذا تلف لهم بعضها قبل ان يتموها وقيل اذا اخذوا في القرعة فمن وقعت قرعته على سهم معلوم فهو له ثم كذلك الى اخرهم وعلى هذا اذا تلف بعض الاقلام قبل ان يتموها او بداهم او تشاجروا فانه يكون ما بقي من الاسهم ولم يلقوا عليه القرعة مشتركا بين من له الاقلام الباقية وان بداهم ورجعوا قبل ان يلقوا شيئا من الاقلام فلا يلقوا بعد ذلك شيئا حتى يتفقوا مرة اخرى فاذا رموا اقلامهم على الاسهم جميعا ثم بعد ذلك اختلط عليهم او تشا كل ما لكل واحد منهم فان هؤلاء قد اقتسموا بعد وزالت الشركة بينهم وليس لهم سبيل الى الشركة الا ان اتفقوا ان يخرجوا جميع ذلك من ملكهم الى غيرهم فيرده لهم على الشركة بينهم فانه يكون مشتركا بينهم

ولا يصح للاول ما وقعت عليه قرعته حتى يتبين ما لكل الى اخرهم

يجوز لم جميع ما يجوز في المشترك ولا يصيبون هذا ان كان فيهم من لا اتفاق له كالطفل والمجنون والغائب وكذا ان اعطى من يجوز اتفاقهم كل واحد لصاحبه قدر ما يبلغه من ذلك المشترك فهو جائز ويكونون مشتركين ايضا كما كانوا اول مرة وان قال به من لم يريد انقاء القرعات ابدا من هاهنا وبعض ايضا من هاهنا ولم يدرك انه راي قرعته في يد الملقى ام لا وكتابة اسمه ام لا واشتبه عليه ام لا فلا حرج عليه ما لم يتيقن انه رءاه فطرحة على ذلك فحيث يكون عليه اخبار شركاءه بما كان منه ولا نقول يحرم عليه سهمه ان لم يجزهم * وهما وجه اخف واسهل * في ذلك المثال المفروض وهو المقابل لقوله فان قسمت لهم مرة لان هذا بغير مرة * وهو ان يقسم المال نصفين * لان سهام فريق مساوية لنصف سهام فريق آخر وسهام فريق ثالث مساوية لسهام فريق رابع فالنصف للفريقين الاولين والنصف للفريقين الآخرين * للكلالين وامهما نصف * لان سهام الام سدس وسهامها ثلث ومجموعها نصف * وللزوجة والاشقاء * نصف * اخر * لان سهامها ربع وسهامها ما بقي ومجموعها من اثني عشر مثالا نصف * باقتراع * متعلق بقوله يقسم * عليها * النصف * الاول على ثلاثة لكل سهم * للام سهم وللآخر الكلال سهم وللآخر سهم * والنصف * الثاني على ثمانية اربعة للزوجة * تبقى اربعة * لكل من الاشقاء * الاربعة * واحد * وقد اقتسموا على هذا الوجه ثلاث مرات بل اربع ان اقتسموا الثمانية ثم قسموا اربعة للاشقاء ولو فعلوا مثل هذا في الام والكلالين لكان خمسة واذا وقعت قرعة الزوجة استوفت سهامها متتابعة ان كانت القسمة في محل واحد ان جعلت الاقلام على الرؤوس وما ان جعلت على السهام فتأخذ ما وقعت عليه قرعتها متصلا او منفصلا وان شئت فقد علمت ان مجموع السهام احد عشر فليجعلوا الاقلام على الرؤوس فاذا وقع قلم الزوجة اخذت اسهامها متتابعة ثم يلقي لغيرها او يجعلوها على السهام فتأخذ اربعة اسهام باقلام اربعة حيث وقعت او اذا وقع قلم لها امسكوا عن غيرها حتى يلقوا لها باقي اقلامها متتابعة للواقع لاول * وان اقتسموا بما يعة * وهي ان يعدلوا الاسهم ويشتري سهامهم في كل سهم ويستثنى سهمه مثل ان يقول قد اشتريت سهامكم التي لكم في هذا القسمة بسهامي

وهما وجه اخف واسهل
وهو ان يقسم المال نصفين
للكلالين وامهما نصف
وللزوجة والاشقاء
باقتراع عليهما فالاول على
ثلاثة لكل سهم والثاني
على ثمانية اربعة للزوجة
ولكل من الاشقاء واحد
وان اقتسموا بما يعة

في هؤلاء الاقسام ويذكر سهامهم وبينها كم هي وسهمه كم هو فيأخذ كل واحد سهمه بلا قرعة ويبيع بما يبيده ما ينيهم ما ينيهم مما ينيهم * او مواهبة * بان يأخذ كل واحد سهمه بلا قرعة ثم يهب كل واحد للآخرين ما ينيهم ما ينيهم او يهبون لاحدهم سهامهم الموهوب وسائرهم للآخر وهكذا ينطقون كلهم او يامرون واحدا منهم يفعل ذلك * او مباراة * وهي ان يأخذ كل واحد سهمه بلا قرعة ثم يبري كل واحد للآخرين مما ينيهم ما ينيهم وكذا المحالة * او براض * وهي ان يأخذ كل واحد سهمه بلا قرعة ويقول كل للآخرين رضيت باخذك ما اخذت او بتخير وهي ان يختار كل واحد ما يختار ويأخذ الآخر ما بقي بان رضي هو وم بذلك ثم يراه قد فسر ذلك بعد بعض تفسير وكذا المبادلة بان يبادل كل بما عند الآخرين له ما لم عنده * جازو * القسمة * هي بيع * اي كالبيع الاقسمة المزايدة فانها بيع حقيق * من هذا الوجه * الذي هو القسمة بلا قرعة بانواعه المباشرة والمواهبة وما ذكره واذكرناه * تحريما وتحليلا * النصب على التمييز اي يحرم فيها ما يحرم في البيع ويجعل ما يحل في البيع حتى الهبة والتراضي والتخير لان ذلك كله جعله بعض للآخر لا ثواب بان جعل له ذلك الآخر مثله وامافسمة القرعة فليست كالبيع لانها ضرورة تدخل فيها السهام ملك اصحابها بلا اختيار منهم بل باصابة القرعة وهي اشد في منع الجهل وممنوعات البيع بخلاف سائر انواع القسمة فانها بكلام ومعاملة * وصفة ذلك اذا عدلوا السهام * واخذوها بلا قرعة * وهب كل * اي كل واحد * لكل * اي لكل واحد * التسمية التي له في ذلك السهم * الذي صار اليه فكل واحد قد وهب من سهامهم التي تنوبهم مما في يده * وكذا البيع * يبيع كل واحد لكل واحد التسمية التي له في ذلك السهم الذي صار اليه * والبراءة * يتبرا كل واحد للآخرين مما في ايديهم مما ينيهم منه * والمبادلة بالتسمية التي لشريكه في السهم الاخر * الصائر * له * ويحتل عود قوله بالتسمية الخ لكل من البيع والبراءة والمبادلة ولا بد ان يذكر في ذلك كله كل واحد عين تسميته مثل ان يقول ثلاثة الاسهم التي لي في منابك او الخمس او السدس او نحو ذلك قد وهبتها لك او بعته او نحو ذلك * وان وهب احدهم وابي الباقيون فلا يشهد * بالبناء للقول * للموهوب لهم

او مواهبة او مباراة او براض
جاز وهي بيع من هذا الوجه
تحريما وتحليلا وصفة ذلك
اذا عدلوا السهام وهب
كل لكل التسمية التي له في
ذلك السهم وكذا البيع
والبراءة والمبادلة بالتسمية
التي لشريكه في السهم الاخر
له وان وهب احدهم وابي
الباقيون فلا يشهد للموهوب
لهم

بما وهب لهم * ذلك لانه * لا تصح هبة * لاحدهم * حتى تتم من الكل *
لانه هبة ثواب ثواب هبة اخرى ولا يهبونوا على ان يهبوا لكل واحد
ولان التجزية في الشهادة لا تجوز وهذه في معناه * وكذا البيع * الذي هو
قسمة * ونحوه * من المباداة والمخاللة وتراض وتخير ومبادلة واما ان يتزادوا
كما يفعل الناس اليوم فلا بأس فيما يظهر الا انه لا بد ان يقول اشترى
منهم في هذا القسم بكذا من الدراهم مثلا وان اشتراه كله سهمه وسهامهم بطل
لاشتمال العقدة على ما لا يجوز وهو شراءه مال نفسه قال الشيخ احمد واما ان اقتسم
الشركاء ماله ثم تبادلوا وتبايعوا او تخايروا فيما بينهم او خير بعضهم بعضا فان هوله
الوجوه التي ذكرنا لا تكون قسمة بين الشركاء ولا يجوز لخليفة اليتيم او الجنون او
الغائب ان يفعل شيئا من هذا ولا يجوز له ان يختار لغائب او طفل او مجنون على
ان يخير شريكه وكذا البيع والمبادلة والاجارة وهذا جواب الشيخ ابي محمد واسلان
رضي الله عنه ويفعل الخليفة ذلك باذن من تمت افعاله وقيل تجوز هذه الوجوه
كلها بين الشركاء وتعد قسمة وتجوز ايضا لخليفة اليتيم او المجنون او الغائب فيما روي
ابو محمد عبد الله بن الشيخ عن ابيه عبد الله بن مانوح رحمه الله والله اعلم ويكون
يضا ما ذكرنا من المبايع والمواهبة وما بعدها بعد القاء القرعة زيادة لتصحيح ولا
بدرك الغبن في قسمة المواهبة والمباداة والمبايع مطلقا ويدرك في قسمة التخيير
مطابقا واما قسمة القرعة فلا يدرك فيها ان زادت حصة احدهم او نقصت واختلف
المقسمون في قدر الزيادة او النقص وان لم يكن زيادة ولا نقصان او كان احدهما
واقروا بمقداره او كان البيان فانه يدرك الغبن وان مات المقسمون اعني اصحاب
السهم او احدهم لم يدرك الغبن ولو حدثت الزيادة او النقص واذا كانت المواهبة
او المباداة او المبايع بعد القرعة يدرك الغبن والظاهر ان مثبت حكم الغبن في البيوع
يثبت في قسمة المبايع والله اعلم * فصل يخط على مقبرة ومسجد * ومصلى وغار
ونحو ذلك عند قسمة ارض متصلة بها * ويستثنى * ما ذكر وهو المقبرة والمسجد
والمصلى والغار ونحو ذلك * في قسمة * قسمة القرعة او التبرية او نحوها اذا كانت
هذه الاشياء لهم او بعضهم او لاهلهم او لبعض اهلهم وعرفوا بذلك كلهم ولا

ولا تصح هبة حتى تتم
من الكل وكذا البيع
ونحوه

* فصل *

يخط على مقبرة ومسجد
ويستثنى في قسمة

يجب الخط عليهن واستثناءهن ان كن لغيرهم وذلك في قسمة الخصوص كما في بيع
الخصوص ويأتي قريبا قسمة العام انه لا يشترط فيها الخط والاستثناء ولو كانت
لهم كما في بيع العام * وكذا الثمار المدركة * والمحجوب المدركة يجب استثناءها
* ان كانت * على القول بانها لا تقسم مع الاصل ومن قال انها كجزء منها لم
تقطع قال تقسم معه ولا تستثنى وكذا من اجاز قسمة الاجناس المختلفة بمرة فانه
يميزان لا يستثنى كما مر الخلاف في بيع اجناس بثمن واحد * وغير * مبتدا
خبره تابع * المدركة كالشجر * او النخل هذا تنظير * ان لم يترقط * اولم
تكن فيه ثلاث ورقات او لم يدرك عليه الليف * تابع للارض والشجر * ما لم يدرك
من ثماره تابع له * كالبيع * لان الشجر يتميز عن الارض ونباتها بالثمار لانه يقصد
للثمار فالتمت تكون كالارض الاولى تابعة لان المعنى الثمار غير المدركة ولكن ذكره
ولم يؤثته باعتبار لفظ غير والكاف للتظهير يعني ان الثمار التي لم تدرك تابعة للاصل
المقسوم في القسمة فلا تستثنى لانها كجزء من الاصل كما ان الشجر الذي لم يثمر
تابع له فيها وقيل الذي لم تكن فيه ثلاث ورقات او النخلة التي لم يدرك عليها واما ما
كانت فيه ثلاث او دار عليه الليف فانه يستثنى وقيل في الثمار اذا ابرت تستثنى
وان لم تؤبر فلا تستثنى كما مر ذلك في البيع فنه ما هنالك فاذا لم يستثن ما يجب
استثناءه على تلك الاقوال لم تصح القسمة ومن اجاز قسم انواع بمرة اجاز ان لا
تستثنى الثمار ولو ادركت فيدخلونها في القسمة مع الارض او الشجر * ويجوز *
يفصل * بين اراض متصلة * ارادوا قسمتها او ارض متصلة بغيرها مما لا يدخل
قسمتها * بخط او شق * او غيره مما مر ان يكون حدا سواء كانت لهم تلك
الارض ام كانت لغيرهم فيجعل بالرسم قبل الانداس * وان اقتسموا بالنواحي
واخذ كل * منهم * دمنة * بحدودها لم يجب حين * قسمة * التبرية *
والمخاللة والمواهبة ونحو ذلك * ذكر ما في الاصل من قبر او غار او مسجد * او
مصلى او نحو ذلك * لانها * اي التبرية اي قسمة التبرية وكذا نحوها
* بيع * اي كبيع * جوازا ومنعا * فلا يصح لاحدهم هبة في القسمة ولا
نحو الهبة من انواع القسمة غير القرعة ان قال الاخر لاهب او لا ابادل اذ لا

وكذا الثمار المدركة ان
كانت وغير المدركة
كالشجر ان لم يترقط تابع
للارض والشجر كالبيع
ويجز بين اراض متصلة
بخط او شق وان اقتسموا
بالنواحي واخذ كل دمنة
بحدودها لم يجب حين
التبرية ذكر ما في الاصل
من قبر او غار او مسجد
لانها بيع جوازا ومنعا

بيع الا يرضى وان اتفق الجنس وقسموا بنير القرعة وغاب بعض الاسهم وليس
باصل كان ربا وهكذا فيها مافي اليوع كجواز قسمة جنسين عند مجز بيع جنسين
بشمن واحد وقد مر انه لا يجب استثناء ذلك في البيع العام وهذه التسمية الواقعة
بالنواحي اذ اخذ كل منهم ذمته كالباع العام وهو بيع الذمته وان كانت بالقرعة
المجردة من التبرية ونحوها استثنى ذلك ولو كانت عامة بالذمته والذي عندي انه
لا يجب استثناء ذلك ولو كانت بالقرعة * وان اخذ كل قرعته حتى بقي منهم *
مشارك * بينهم * سواء كان في الوسط او في الطرف وكذا ان بقي سهمان فصاعدا
بان تكون الفريضة ثمانية واربعين مثلاً فقسموا على تسعة واربعين غلطاً او نحو ذلك
كتوهم ذي سهم اخر معهم وهو غير موجود * وان امضوا القسمة بحالها جاز
وقسموا السهم الباقي او السهمين فصاعداً او بقوا ما بقي مشتركاً * من كسر القسمة *
منهم * جاز له * وكان القول له في النقض * ولو طرحوا القرعة * اي والحال
انهم طرحوا القرعة * على كل الاسهم * اذ لو لم يطرحوا قرعة لبطل القسم جزماً لانه
لم يبق في المسئلة الا ما يخذ احدهم بل بقي الزائد فلم يدروا ماسهمه فان بقيت
القرعة لم تتلف جاز القاءها ان اتفقوا وكذا ان تراضوا على سهم وانما كان القول
لنا قضية اذا بقي سهم فصاعداً * لا اشتراكهم فيه * اي في السهم الباقي فصاعداً
* فلم تتم * القسمة وهم شرعوا في القسمة على رسم اتفاقهم * وكذا ان اشتركوا *
اي اثنان بدليل التثنية بعد وعبر عنها بواو الجماعة * المال اثلاثاً او ارباعاً ونحوها
فقسموه انصافاً على ان يكون النصف لاحدهما * وهو صاحب الاكثر * والاخر
بينهما * وذلك بان يكون لاحدهما اثنان وللآخر ثلث او لاحدهما ثلاثة ارباع وللآخر
ربع او لاحدهما اربعة اخماس وللآخر خمس وهكذا * جاز لكل كسرها * اي
بقضها لبقاء الشركة وجاز امضاءها ان لم يتمتع احدهم منه وذلك بان يكون النصف
لصاحب الاكثر فان كان المال اثلاثاً اخذ ثلث النصف الاخر وهو سدس جميع
المال والباقي وهو ثلث جميع المال للاخر وان كان ارباعاً اخذ نصف النصف الاخر
وهو ربع جميع المال والربع الباقي للاخر وان كان اخماساً اخذ من النصف الباقي
خمساً ونصف الخمس واخذ الاخر خمساً وهكذا ولو اشتركوه اثلاثاً وقسموه اسدساً

وان اخذ كل قرعته حتى بقي
سهم بينهم ومن كسر القسمة
جاز له ولو طرحوا القرعة
على كل الاسهم لا اشتراكهم
فيه فلم تتم وكذا ان اشتركوا
المال اثلاثاً او ارباعاً ونحوها
فقسموه انصافاً على ان
يكون النصف لاحدهما
والاخر بينهما جاز لكل
كسرها

على ان يكون لاحدهم وهو صاحب الثلثين ثلاثة اسداس ونصف السدس فتكون
القسمة على اثني عشر والباقي مشترك فان نقضها او احدها انتقضت وان امضياها
اخذ نصف سدس والباقي للاخر ولو كان اثلاثاً وقسماه اثلاثاً على ان ثلثاً لاحدهما
وهو صاحب الاكثر والثلثين بينهما وذلك ان ما اخذه معلق جزماً بقسم ما بقي مما
لم يقسموه فلهم الرجوع واذا اتموا امرهم بقسمه فلا نقض وذلك كاشتراء المجهول
وبيعه لجاهله الاختيار اذ ارأه فان لم ينقضها ولا احدها اخذ نصف الباقي وهو ثلث
جميع المال والباقي للاخر ولو كان اثلاثاً وقسماه اسداساً على ان يكون لصاحب
الثلث سدس والباقي مشترك فان اجازها اخذ صاحب الثلث سدساً واخر والباقي
لصاحب الثلثين وهكذا كلما اتفقوا على ان يقسموا على اقل من فريضتهم على ان
الباقي بينهما اذا امضوا ذلك اخذ من لم يتم سهمه مما بقي بالقسمة سواء صاحب
الاقل وصاحب الاكثر والباقي للاخر وكذا ان كانوا ثلاثة ارباعاً فصاعداً وان
قسموا على اقل من فريضتهم غلطاً فانهم يعيدون القسمة مثل ان يكونوا ثلاثة
فقسموا نصفين وان قسموا على اكثر عدداً وعزلوا ما زادوا ولا يلتقوا عليه القرع
جاز ويقونه مشتركاً او يقسمونه بعد وان لم يعزلوه وكان الملقى يلتقي حتى بقي ما
بقي لم يجز الا ان رضوا ولم ينقضها واحد * ويقسموا نحو مكيل بكيل *
كموزون بوزن ومعدودا ومسوحا متساو بالعد او المسح بغير احتياج لقرعة
* لا باحتياج لقرعة * وقيل لا بد من القرعة في ذلك وقيل لا بد منها
في المسوح والموزون واذا اخذ كل سهمه بنفسه بكيل او وزن او كال
له كائل او وزن له وازن فقضه فقولان واما ان يكال او يوزن ويجعل كل
سهم على حدة فيحتاج بعد ذلك الى قرعة او تخيير واذا كيل لواحد وقضه
لم يدخل ملكه حتى ياخذوا كلهم وذكر الشيخ احمد بن محمد بن بكر
رحمهم الله مانصه واختلفوا في قسمة ما يكال او يوزن منهم من يقول قسمته بالقرعة
ومنهم من يقول لا يحتاجون فيه القرعة وياخذ كل واحد منهم سهمه بالكيل مما يكال
او بالوزن مما يوزن ورخص للشريك ايضاً ان ياخذ مما يكال او يوزن بالكيل
والوزن من غير قرعة ولولم يحضر شريكه ولا يصيب ذلك في غير ما يكال او يوزن اهـ

ويقسموا نحو مكيل بكيل
لا باحتياج لقرعة

ويجوز الحاكم على القسمة الشرعية ذمياً دعاه ذمياً آخر لقسمة ويجوز مسلماً دعاه مسلماً لها ومسلماً دعاه ذمياً قال الله تعالى في اهل الكتاب وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين وان شاء لم يجزهم لقوله تعالى فان جاءوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم فانما يجزى الذمي للاخران كذا يقسمان على مقتضى قسمة الاسلام والا فلا يجزى بل يتركه وان اراد احدهم قسمة على الاسلام والاخر على الكفر اجبر على الاسلام لان الاسلام يعلوا وان تمت قسمة بين شركاء استقرهم الشهود اي الذين ارادوا الشهادة بكلام يسبق به احدهم اي احد الشهود بدليل قوله يقول لهم اقتسمتم وياخذ الشهود الآخرون الشهادة على ما اقر به الشركاء لذلك الذي استقرهم من الشهود وانما احتاجوا الى ذلك ولو حضروا القسمة لثلاث يكون كشهادة السماع المختلف فيها ويحتمل ان يكون كلام المصنف فيما اذا لم يحضروا القسمة واذا حضروا لم يحتاجوا الى استقرارهم فينعمون اي المقتسمون له بوقوعها على ما وصف وذلك انه يقول مثلاً لم اقتسمتم المال الذي بينكم او يميزه عروضاً او اصولاً او كلا منها من قبل فلان بن فلان بارت او شراء او هبة او صدقة او اجارة او غير ذلك وتباريتم ليس المراد خصوص قسمة المبراة بل اعم اي ابرى كل منكم الآخر بمعنى ان كلامكم لا يتبع الآخر بشيء من ذلك المشترك كما فسر ذلك بقوله ولم يبق بينكم شيء من حيث ذلك المشترك المقسوم فصح له ان يقول تباريتم ولو لم يذكر المبراة عند القسمة لانه يريد بها عدم بقاء شيء من حيث المشترك ويقول لهم ايضاً سهم كل منكم على حدة وان قسموا بمواهب او مباراة او نحو ذلك ذكر لهم انكم اقتسمتم قسمة مواهب او مباراة او نحو ذلك يقرهم بالقسمة وكونها على ذلك الوصف جمعاً او فرادى او واحداً بعد واحد في محل واحد او كل واحد بمحل فينعمون له جمعاً او فرادى بذلك فيشهد بذلك هو وباقي الشهود ويحضرون ويسمعون ويقولون انا حضرنّا للشهادة ليخرجوا عن الخلاف في شهادة السماع بقوله يقول لهم الى قوله فينعمون له الخ بيان وتفصيل لقوله استقرهم الشهود بكلام يسبق به احدهم فينعمون له فلا تكرار فمن جحد ما بعد بلغوا اي

ويجوز الحاكم ذمياً دعاه
آخر لقسمة وان تمت بين
شركاء استقرهم الشهود
بكلام يسبق به احدهم
فينعون له يقول لهم
اقتسمت الذي بينكم من
قبل فلان بن فلان بارت
او شراء او هبة وتباريتم ولم
يبق بينكم شيء سهم كل
على حدة يقرهم جمعاً او
فرادى فينعمون له فمن
جحد ما بعد بلغوا

الشهود الى الحاكم الخبر اي الشهادة كما دل عليه قوله استقرهم الشهود مع قوله بلغوا على اقاربه بلا زيادة او نقص وجاز فيها اشهار الامنة بكسر الميم مصدر شهره بمعنى نسبة الى الشهرة وهو ان يقولوا قد اشترانهم اقتسموا شهرة اطمانت قلوبنا اليها والمسموع شهر بالتخفيف وبالشد واشهر لا شهر واخبارهم مصدا خبر بان يذكروا انهم اقتسموا او يقولوا انه قد صح عندنا انهم اقتسموا ولو لم يحضروا او حضروا ولم يقولوا حضرنّا ويجوز ان يريد بالاخبار الشهادة التي اخذوها بالحضور في القسمة او من اقرارهم ويجوز ان يريد بالاخبار نقل الشهادة وكثيراً ما يطلقوا الشهادة على الآخر ويجوز فيها مشهور اهل الجملية اي اجاز بعض العلماء في القسمة شهادة اهل الجملية ثلاثة فصاعداً لان القسمة فريضة وسماه مشهور الكثرة الشهود اذ هم ثلاثة فصاعداً ولا يجوز للذين يبلغون الخبر حتى يعلموا ما اخذ كل واحد منهم في سهمه من ذلك الاصل الذي اقتسموه ويقول الامنة في التبليغ تبليغ الشهرة الى الحاكم شهر عندنا ان فلان بن فلان وفلان بن فلان اقتسما ما بينهما من اصل او من عرض او منها من قبل ارض او هبة او شراء او صدقة او اجارة او غير ذلك فمن ادعى بعد اي بعد التبليغ في شيء هو بيد صاحبه وهو شريكه فان عرف بالبناء للمفعول انه من تركة الميت او من المشترك المقسوم او اقر بذلك من كان هو بيد وهو الذي عبر عنه بقوله صاحبه لم يجز فيه اشهار القسمة حتى يتبين انه اخذه في سهمه او تبرأ اليه منه صاحبه وهو الذي عبر عنه بقوله من ادعى وذلك التبري على عمومته سواء حصل بقوله هو لك او بطايبه ان يأكل منه او ان يبيعه له او نحو ذلك فان كان لا يعرف من تركته او من المشترك فقد فيه من كان يده ولو بعد اشهارها اي اشهار القسمة وقيل يقعد فيه من كان يده ولو عرف انه منها اي من التركة او عرف انه من المشترك بعد الاشهار ولا يمين عليه في القولين ومياتي في كتاب الاحكام ذلك انه لا يدرك ان يعود له من الوثقة على القاعد اليمين ولا التهمة على التعدية في ذلك الاصل اذا علم انه به امتسك وله ان يأخذ ما يقابل نصيبه من ثمار الاصل حيث لا يجعل الى نفسه ميلاً ومن

الخبر على اقراره بلا زيادة
او نقص وجاز فيها اشهار
الامنة واخبارهم ويجوز
فيها مشهوراً اهل الجملية
ويقول الامنة في التبليغ
شهر عندنا ان فلان بن فلان
وفلان بن فلان اقتسما ما
بينهما من اصل من قبل ارض
او هبة او شراء فمن ادعى
بعد في شيء هو بيد
صاحبه فان عرف انه من
تركة الميت او اقر من كان
بيده بذلك من لم يجز
فيه اشهار القسمة حتى
يتبين انه اخذ في سهمه او
تبرأ اليه منه صاحبه فان كان
لا يعرف من تركته فقد فيه
من كان يده بعد اشهارها
وقيل ولو عرف انه منها

عرف ثلاث سنين في القدان فعورض فشهد له الشهود في المشهور فلا ينزع منه الابينة عادلة ولا تقبل عليه فيه التهمة ولا يدرك عليه اليمين اذا تبين ان المدعي بذلك استمسك اي لا بالبيع او الهبة او نحو ذلك ولا فرق بين الدعوى في الكل او في البعض كما ان الوارث اذا ادعى في القدان الذي عند شريكه في الميراث بعد ما اقتسموا انه من تركته موروثهم يكون مدعياً للبعض مع انهم ذكروا انه لا يمين لهم عليه وبعض مشايخ جربة يحلفون عند الدعوى بالبعض اذا وقع الانكار ولعله محمول على غير الدعوى بالميراث وما ذكرته عن كتاب الاحكام في الدعوى بالميراث فلا منافاة ويدل له ما في الاثر من انه ان باع رجل لرجل ارضاً وهو القاعد فيها فعرها المشتري فادعت عليه تسمية فيها فان لم تكن بينة حلف المشتري ونصوا ان القاعد من الورثة لا يمين عليه والمناسب لقولهم لا حيازة بين الشركاء ان لا تسقط اليمين عند دعوى التسمية مطلقاً اذا وقع الانكار ويدل لقول المصنف وقيل ولو عرف انه منها كلام الديوان الذي اشار اليه المصنف بقوله * ومن ادعى ما يد صاحبه انه لم يدخل في القسمة فمدع * فان لم يكن له بيان فالقاعد فيه من كان بيده فانه اذ عرفت القسمة فمن عرف له شيء بيده فقد فيه وفي الديوان واذا عرف المشترك بين قوم فعرفت القسمة بينهم بالامناء او بالمشهور فكل من عرف في يده منهم شيء فهو اقعده فيه لغيره من الشركاء وسواء في هذا الاصول والحيوان والسوالع وغير ذلك واذا اشتركوا بميراث او غيره فمن ادعى القسمة فعليه البيان والقول قول منكرها * وان شერთ * قسمة * بين ورثة * او شركاء * فمهر كل * منهم موضعاً * معروفاً وبقي * موضع * اخر * من المشترك * لم يعرف عامره منهم * اي لم يعرفه احد فان السالبة تصدق بنفي الموضوع كانه قال لا احد يعرفه فليس المراد انه عمره عامراً لا يعرف منهم او كني بنفي معرفة عامره منهم عن نفي عمارته اصلاً لان عمارته سبب وملازم لمعرفة عامره فنفي السبب الذي هو لازم واراد نفي السبب الذي هو ملازم * فمن ادعى قسمته * وانه لفلان او لفلان وفلان * او * ثبوته * لنفسه فمدع * فان لم يبين فهو مشترك بينهم على الاصل واذا لم تعرف القسمة بين الشركاء فمن كان

ومن ادعى ما يد صاحبه انه لم يدخل في القسمة فمدع وان شერთ بين ورثة فمهر كل معروفاً وبقي اخر لم يعرف عامره منه فمن ادعى قسمته او لنفسه فمدع

بيده شيء فادعى شركاءه انه مشترك بينهم فانكر فالقول قوله ان لم يعرف انه مشترك بينهم وقيل القول قولهم ان لم يبين وان ادعى احد العقيد ان هذا الشيء لم يدخل في العقدة او انه ورثه او اخذه في الدية او انه اقتسم مع شريكه فهو مدع وان ادعى بعض الشركاء ان الاصل مشاع بينهم فمدع اه ببعض اختصار وتصرف والحكم عند اهل جربة على ما في الديوان من قعود من كان الشيء في يده بعد انقصة الا انهم يحلفونه وسئل شيخ من اصحابنا رحمه الله عن شريكين تنازعا بعد القسمة بسنين في عبد بيد احدهما فاجاب بانه ان عرف من التركة فهو بينهما الا ان تبين انه في سهمه او تبرأ اليه منه صاحبه وان لم يعرف منها فقد فيه من هو بيده * وان قسمت امرأة مع اخيها * اصلهم او الاصل والعروض او العروض * فاحذت سهمها فتركته بيده * اي في يد اخيها * حتى مات ودفعها * بعد موته * منه * اي مما قال انه سهمها الذي تركت بيد اخيها * اولاده فان بلغت الخبر بالقسمة * اي احضرت عند الحاكم ثلاثة من اهل الجملة فصاعداً فقالوا انها اقتسمت * مع اخيها وسمي * بالبناء للمفعول * ما اخذت في سهمها * اي سمي اهل الجملة ما اخذت في سهمها * من الاصل * او العروض او كليهما * فعدت فيما سمي لما * وهو ما بيد اخيها وهو الذي تدعيه تركته بيد اخيها * منه * اي من الاصل اي او العروض ولك رد الضمير للقسم فيشمل العرض والاصل * بها * اي بالقسمة ولا سيما ان بلغت بالامناء ولا تنافيها شهادة ان لم يسم الشهود مالها ولا شيء لها لكنها اخذت سهمها دراهم او غيرها وان لم يعرف ذلك وصح له سهمه هو بالشهادة او بالشهادة او بالعمارة بعد القسمة * ولا شغل بتبليغ بني اخيها * او غيرهم من ورثة اخيها * انه * كان * بيد ايهم * حتى مات * ولو بغلو بالامناء * ومالم يقسم * اي مالم يعرف انه من التركة فضلاً عن ان يقسم * فقد فيه ورثة اخيها * بلا يمين عليهم وقيل يحلفون على العلم * حتى تثبت * ببيان انه من التركة فتقاسمهم او انه من سهمها فيكون لها والله اعلم * باب * في احكام انقصة * لا تنقص قسمة * وقوله * ولا رجوع فيها * تاكيد لما قبله * الا ان * تراضوا على نقضها ان كانوا كلهم ممن له الرزق او ظهر لقائم الزيم او الجنون الصلاح في نقضها وانفقوا فل

وان قسمت امرأة مع اخيها فاحذت سهمها فتركته بيده حتى مات ودفعها منه اولاده فان بلغت الخبر بالقسمة مع اخيها ونسعى ما اخذت في سهمها من الاصل فعدت فيما سمي لها منه بها ولا شغل بتبليغ بني اخيها انه بيد ايهم ومالم يقسم فقد فيه ورثة اخيها حتى تثبت

باب

لا تنقص قسمة ولا رجوع فيها الا ان

الشيخ احمد واذا صحت القسمة بين الشركاء وارادوا ان يفسخوا قسمة بينهم بعد ما صحت
فلا يصيبون ذاك اي ولو تراضوا وقيل اذا اتفقوا على ذاك عن تراض منهم ان يصيبوه
والله اعلم اه وفي الاثر لا تكسر القسمة ولو رضوا الا ان وهو ذلك لا حدود يردده عليه
فيكونوا فيه شركاء والا ان **طرا عليها فسخ** **اي موجب فسخ** **كاستحقاق**
لبعض ما قسم كما اذا تبين وقف في المقسوم لمسجد او غيره **وهي من العقود اللازمة**
كالبيع **فاذا استحق بعض الاسهم** **اي بعض سهم من الاسهم او السهم كله من**
من الاسهم ولا سيما اكثر من ذاك **فسخت قسمة** **في نظائره** **اي نظائر**
ذلك الذي استحق **منها** **اي من الاسهم اي في نظائره وهي الاسهم الباقية التي جمعها**
القسمة مع ذلك السهم المستحق كله او بعضه واما ما قسم قبل ذلك او بعده على حده
فلا فسخ فيه وانما الفسخ في القسمة المستحق بعضها **لاقتسامهم ما لهم وما ليس**
لهم ولو كان ذلك البعض المستحق الذي خرج ملكا لغيرهم من السهم من الاسهم
غيبا **اي مغبوا به اي شيء غيب به من وقع في سهمه وغيره من الشركاء اي ولو كان مقدار**
غيب **زائد في سهم** **هم من ذكرنا انه غيب غيره** **فكان لما** **استحق استوت**
السهم **لان كونه تستوي السهام بزواله بالاستحقاق لا يخرج القسمة عن كونها مشتملة**
على ما ليس لهم وان استحق من جميع الاسهم اجزاء متساوية لا تفسخ ايضا لاشتغالها
على ما ليس لهم وان كان المستحق اقل مما يعد غيبا **اذا فسخت القسمة ايضا كما يفيد**
تعليله باقتسام ما ليس لهم ويفهم من قوله فلما استحق استوت السهام اي باخراجها
تفسخ من باب اولي ان كان لو اخرج بالاستحقاق لم تستووا ما الغيب في بابه فابن العشر
واكثر منه كالتسع والثمن والسبع والسادس والخمس والرابع والثالث والنصف وقيل
الخمس وما هو اكثر منه كالربع والثالث والنصف وقيل ما لا يتغابن الناس في مثله وقيل
لافسخ بالاستحقاق بل يرد سائر الشركاء لمن خرج الاستحقاق في سهمه مقدار
ما استحق عليه وان رضي بعض بالغين فالقول قول من اراد اعادة القسمة قال ابو
العباس احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله والغبن الذي يتداركه الشركاء فيما بينهم هو ما
يكون غيبا بين الناس في البيع والشراء واما ما يصيبه الناس في بيعهم وشراءهم فلا
يتداركه الشركاء فيما بينهم قال العاصمي

طرا عليها فسخ كاستحقاق
وهي من العقود اللازمة
فاذا استحق بعض الاسهم
فسخت في نظائره منها
لاقتسامهم ما لهم وما ليس
لهم ولو غيبا زائد في سهم
فاستحق استوت السهام

والرد للقسمة حيث يستحق * من حصته غير يسير مستحق
يعني اذا استحق من حصته احدهم غير اليسير فسخت وغير اليسير الثلث فان
استحق نصيب احدهم بعينه رجع فيما بيد شريكه ان لم يكن غير ما بيده وان
استحق بعض نصيبه فقال ابن القاسم مرة بالفسخ ان كثر المستحق وان قل رجع
بقيته وقال مرة يرجع فيما بيده ولو كثر المستحق وقال مرة يرجع ان قل فيكون شريكا
وتفسخ ان كثر وقالوا ايضا خلافا لنا ان ظهر وارث او دين او وصية فقام الورثة بان يعطوه
ما ينوبه بلا نقض فلهم ذلك وقيل في الدين فقط قال العاصمي
وينقض القسم لو ارث ظهر * او دين او وصية فيما اشهر
الا اذا ما الوارثون فاهوا * بحمل دين فلهم ما شاءوا
ومنع فيه **اي في الاستحقاق او الانفساخ اي في وجوده اي منع العلماء ان يقبل**
فيه **قول بعض** **من الشركاء** **على بعض الا** **ان اثبت** **بينة** **عادلة** **تبين**
وجود الاستحقاق واما الغبن بدون استحقاق فقد قال ابو العباس احمد بن محمد بن بكر
رحمهم الله اذا صحت القسمة بين الشركاء ثم بعد ذلك ادعى بعضهم خروج الغبن
في نصيبه فلا يلتفت اليه الا بشهادة الامناء على ذلك الغبن ومقداره فان لم يبينوا مقداره
فلا يجوز شهادتهم ويأتي هذا في كلام المصنف واذا صح الغبن بقول الامناء او باقرار الغابن
سواء بين الغابن المقر مقدار الغبن او لم يبين فانهم يتارادون الغبن ولا تفسخ قسمة منهم ومنهم
من يقول قد انفسخت قسمة منهم والوجه الذي اقر فيه بالغبن فان تبين الغبن اخذ
بدفعه الى المغبون فان لم يبينه فانه يعطي ما اقر به ويدرك عليه اليقين انه لم يبق
عليه شيء اه بتصرف **وكذا** **اي تفسخ القسمة كما تفسخ بالاستحقاق**
ان خرج وارث لم يعلموا به **او علموا به وقسموا دونه ولم يجعلوا له سها او جعلوا**
له بلا حضور منه ولا حضور نائبه ولم يجوز ذلك لهم **او اوصى موروثهم بماله ان**
يخرج منه وصيته **او ديونه او تباعاته عبارة الموصي بمنزلة قوله رهنه مالي في**
وصيتي فلا يصح مع ذلك فعل في المال حتى تخرج منه الوصية وان انفدوها من مالهم
ثم قسموا **جاز** **او اوصى** **بمعلوم منه** **اي من ماله** **ان تخرج منه**
وصيته او ديونه او تباعاته او كل ذلك وذلك اقوى لتعلق الايصاء بالمال بخلاف

ومنع فيه قول بعض على
منع الا بعادلة وكذا ان
خرج وارث لم يعلموا به او
اوصى موروثهم بماله ان يخرج
منه وصيته او بمعلوم منه ان
تخرج منه

ما يذكره بعد فانه عاق الايصاء بما يخرج من المال ويحتمل ان يريد بوصيته ما اوصى به ان ينفذ عنه ولو ديونا او تباعات او اوصى ان يخرج ذلك او بعضه ولم يذكر من ماله فان القسمة في ذلك كله تنفسخ لاشتغالها على ما ليس لهم وهو سهم الوارث الاخر وما ينوب الوصية والديون والتباعات لان كل جزء من المال قد اشترك ذلك مع الورثة ولو قسموا بعضاً وتركوا بعضاً او تركوا مقدار ذلك لليلة التي ذكرنا ولو جوز لهم الوارث او صاحب الدين او الوصية او التباعة وترك لهم سهمه او جوز على ان يتبعهم به لان القسمة وقعت كما لا يجوز وقيل ان جوز الوارث ذلك وترك لهم او تباعهم ولم ينقصها احدهم او جوز لهم صاحب الوصية او التباعة او الدين وترك او تباعهم ولم ينقصها احدهم او تركوا مقدار الوصية او الدين او التباعة صحت القسمة * وان اوصى بشيء * معلوم في الذمة * ذمة الموصي حق للخلق وللخالق * ان يخرج منه * ماله او من شيء * معلوم من ماله فقسموا قبل اخراجه ففي الفسخ به قولان * قول بفسخها لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين وعليه اقصر الشيخ في كتاب الرهن في فصل شروط الرهن اذ قال بعد كلام اصله حسن التركة عن الورثة حتى يوفوا الدين على الميت وقول بعدم فسخها لان الوصية يجوز ان ترجع الى ذمة الورثة بعد القسمة كالدين قال الشيخ لانها غير معينة اي لم يتعين في الشرع ان يخرج من ذلك ولو عينه الموصي او اراد انها لم تكن بماله او ببعض ماله الا ترى ان الشيء الذي امر ان يخرج منه وصيته لو تلف لم تذهب الوصية لكنها ثابتة في المال على حالها وذلك بان يوصي بشيء ويقول بعد ذلك اخرجوه من كذا ولو متصلاً بايصاءه بخلاف ما اذا اوصى بشيء معلوم ان يخرج منه كذا وكذا وليس في الذمة فان الوصية تذهب بذهاب الشيء ولا يقال يلزم على هذا الورثة دين الوارث ولو لم يترك مالا اذا كان يرجع الى الذمة لانا نقول الدين متعلق بالتركة واذا دخلت الورثة فيها ترك موروثهم وتصرفوا فيه لانفسهم رجع الدين الى ذمتهم في واجب الحكم ولو لم يعلموا به واما فيما بينهم وبين الله فانه لا يلزمهم الا ما خلف موروثهم وذلك لان الوصية من الثلث والذي عندي انه لا يلزمهم في الحكم ايضاً الا ما خاف موروثهم وان لم يكن بيان اعطوا ما اقروا

وان اوصى بمعلوم في الذمة ان يخرج منه معلوم من ماله فقسموا قبل اخراجه ففي الفسخ به قولان

به وحلفوا لم يأخذوا الا ذلك ولا مانع من حمل كلام الشيخ على ما قلته بان يقال معنى قوله رجع الدين الى ذمتهم في واجب الحكم ان الحكم عليهم عند الله وعند الناس انتقل الدين الى ذمتهم بمقدار ما ترك لا بجميع الدين اذا زاد على ما ترك لانه لا حاجة لهم في الحكم بعد الدخول فيما ترك لكن لا يجوز لهم التصرف فيه اذا احاط الدين به الا ان يبيعوا ليوصلوا المال الى اصحاب الديون حتى لو اعتقوا لم يصح العتق اعسروا او ايسروا ولم التصرف في القدر الزائد على الدين والتباعات وما ينوب الوصية وقيل لا يجوز ولكن ان فعلوا مضى فعلهم وذلك ان التركة محبوسة بتلك الحقوق فلو رضي اصحاب الحقوق ان تعينوا لجاز التصرف اجماعاً ان كان لهم الرضى وفي الاثر ان قسموا القدان الذي جعل فيه وصيته بطات القسمة سواء قدموا القدان او الدنانير وقيل اذا قدموا في القسمة الدنانير جازت وان قدموا القدان لم تجز واذا قسموا قدان الوصية او الرهن مع الاصل بطلت لهم * ومن ترك ديوناً * او تباعات او وصايا لاصحاب معينون * فبلغ اربابها الشهادة للوارث * بان اتوا بشهود شهدوا بها عند الورثة * فقالوا * اي الورثة * لا تخرج الامن تركته * اي تركت موروثهم * فلمهم ذلك * لا يجزى اربابها ان يعطيهم الورثة من اموالهم ولكن يحكم عليهم بالجملة باخراج ذلك من التركة بحسب الطاقة واما الوصية والتباعة والدين التي لم يتعين صاحبها فان الامام او القاضي او نحوها يدخلون فيها بالامر والنهي وان شاءوا ايضاً دخلوا بالجبر وفائدة قولهم لا تخرج الا من تركته ان يملهم ارباب الديون حتى يقسموها ويبيعوها وان لا يعطوا من الديون الا مقدار التركة اذ لو لم يقولوا ذلك فدخلوا في التركة بالتصرف للزهم الديون كلها * فاذا قسموا ولو بعضاً * من اصل او عرض * او ثارا ادركت * تلك الديون والوصايا والتباعات * عليهم * في ذمتهم واما لهم كل وما ينوبه يعطون من حيث شاءوا بلا انتظار من مالهم او مما ورثوا وبالدخول في القسمة يتحقق رضاع بانتقال ذلك عن التركة الى ذمتهم فلا ينظرون بعد ذلك ان يقسموا او كذا ان تكفلوا بان يعطوا من حيث شاءوا ينتقل ذلك الى ذمتهم * وان ادعى الغرماء * او اصحاب الوصايا والتباعات * ذلك * المذكور من القسمة او قسمة بعض ولو ثارا * عليهم * ليتبين بالقسمة انهم اختاروا الانتقال الى ذمتهم فيدركوا في الحين بدون

ومن ترك ديوناً فبلغ اربابها الشهادة للوارث فقالوا لا تخرج الامن تركته فلمهم ذلك فاذا قسموا ولو بعضاً او ثارا ادركت عليهم ادعى الغرماء ذلك عليهم

انتظار ان يجعلوا لهم من التركة ولهم عليهم - حقوقهم كلها ولو كان ما خلفه الميت لا يفي بها هذا كله علة دعواهم * بينوه * اي اتوا ببيان ما ادعوه فاذا اتوا به اذركوا عليهم في الحين ولا يجحدون ان يصبروا - حتى يبيعوا شيئا من التركة على زعمهم انهم تقسم لكنها تعطىكم من التركة * والا * يبيعوا * لم يلف الورثة لهم * انهم ما قسموا كلا ولا بعضا ولا شيئا ما لان منكر القسمة عندنا لا يمين عليه * ويدركوا عليهم حميلا * حميل قسمة وهو يعطي الديون لماله ولكن ان اقتسموا برى الحميل * لاجل معلوم يقسمون فيه * اي في زمن ازمان الاجل او لاجل يقسمون عنده * ان اختاروا الدخول في التركة * بان قالوا نعطيكم منها والدخول فيها التصرف فيها بنحو البيع * فاذا بلغ * الاجل * (استاداه) * اي امره بالاداء اي امر * الحاكم * الحامل بالاداء * لهم * للغرماء ولولم يعرف كم ديونهم او وصايا من له الوصايا فضمانه كالمية تجوز في المجهول وانما صار الى المال مع انه ضمن القسمة لان الغرماء تركوا الورثة من اجل حالته فهو يودي لهم ما لم وان اقتسموا بعد الاجل لم يبر الحميل ولم ينتقل عنه المال بعد ثبوته في ذمته لكن اذا ادى رجع على الورثة بما ادى وما على الحميل الا مقدار التركة ان اقتسموا وان لم يقتسموا وان اراد الغاية فوجهها ان القسمة اسهل للحميل لتحقيق الحق له على كل فرد * وان لم يقتسموا * كلا ولا بعضا وان وصاية وان قبل عنهم حميل وجه فعلى الحميل ان يحضرهم لوقت عند الحاكم وان لم يحضرهم فليل يستديه وقيل لا * وجسهم ان لم يجحدوا حميلا * حتى يعطوا بلا قسمة او حتى يذعنوا للقسمة وبعد ذلك يعطون وذلك على القول بانه لا تدرك عليهم الديون ونحوها الا بعد القسمة * وان كانوا * اي ارباب الديون وكذا مثل الديون * من الورثة اخذوهم * اي اخذوا باقي الورثة * عليها * اي على القسمة * ليدركوا ديونهم * ونحوها * عليهم * لانهم * اذا قسموا ولو يسيرا * اذركوها عليهم وهو قول من قال لا يدرك ارباب الديون ونحوها ديونهم على الورثة حتى يقتسموا شيئا ولو قليلا * ويدركون ذلك * اي يدرك الورثة ذلك المذكور من انهم يعطون من التركة * لئلا يحدث لهم وارث معهم او * وارث يرث * دونهم * فهو حاجبهم مثل ان يسلم قبل القسمة او يعتق قبلها وليس بزوجة ولا زوجة كما ياتي في كتاب المواريث ومثل ان يظهر بعد خفاء ومثل ان يتبين الحمل

بينوه والا لم يحلف الورثة لهم
وبدركوا عليهم حميلا
لاجل معلوم يقسمون فيه
ان اختاروا الدخول في
التركة فاذا بلغ استاداه
لحاكم لم وان لم يقتسموا
اجسهم ان لم يجحدوا حميلا
وان كانوا من الورثة اخذوهم
عليها ليدركوا ديونهم عليها
اذا قسموا ولو يسيرا ويدركون
ذلك لئلا يحدث لهم وارث
معهم او دونهم

بعد خفاءه * لانه * اي لانه ان * دخل * من يرث معهم او دونهم * بعد ما قضاوا على الميت * ديونه او نحوها من اموالهم * فليس على الداخلين * الحادئين * (فيها) * اي في التركة بارثها معهم او دونهم * (شي) * مما قضاوا عليه من اموالهم * يرثون ولا يرثون من اموالهم ما ينوبهم من الديون * (تبرعا) * مفعول لاجله مقدرة عليه لام العاقبة لا لام التعليل الحقيقي لانهم لم يقصدوا التبرع حين قضاوا بل يول قضاءهم الى طريق التبرع وهو ان يعطوا بلا عوض واما حين اعطوا فقد اعطوا لياخذوا التركة او مفعول مطلق اي مما قضاوا قضاء تبرع ولا يشترط في المفعول المطلق ولو نوعيا كما هنا القصد نقول ضرب زيد عمرا ضرب الامير اذا ضربه مثل ضربه ولولم يقصد مماثلة ضرب الامير حال الضرب او لم يعلم ما ضرب الامير اصلا وان ادرك الداخل بالارث شيئا لم يقض قضاء مع من ورث معه وقضاه وحده ان ورث وحده * وقيل يوخذ الورثة على الديون * ونحوها * وان لم يقتسموا * كلا ولا بعضا وهو الصحيح عندي لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين لكن على مقدار التركة فقط والا لزم بواسطة ترك التركة وهو مذهب الجمهور وهو المشهور حتى قيل ان قسموا وخرجت الديون انفسخت ففي الاثر اذا قسموا فبين الدين على موروثهم فقد انفسخت قسمتهم سواء احاطت الديون بماله ام لم تحط وقيل يعطون الذي على موروثهم وتصح القسمة وان خرجت وصية فان كان اوصى بالاصل ان تخرج منه فقد انفسخت وان اوصى بالدنانير او بالدرهم ان تخرج من شيء معلوم ففيها قولان قيل انفسخت وقيل لا * وصحح الاول * الشيخ وهو انهم لا يوخذون على الديون الا بعد القسمة لان الورثة لو تبرأوا الى اصحاب الديون مما ترك وارثهم لبرأوا فكيف يلزمهم الدين قبل القسمة في شيء لو تبرأوا منه لبرأوا قلت الذي حفظته انه ان كان يبقى مما يرثون لزمهم التصرف فيها حتى يوصلوا الى اصحاب الحقوق حقوقهم ولا يبرءون ان تبرأوا وان كان لا يبقى لهم شيء فليل يلزمهم وقيل لا واعل مراد الشيخ يبرءون ان كان لا يبقى ما يرثون والا لزمهم ولا يدركون قبول الهبة ان كان في التركة زائد على حقوق الغرماء لان لهم ان يقولوا للورثة لا تقبل هبتكم بل بيعوا واخذوا ارثكم بعد حقوقنا وليس

لانه دخل بعد ما قضاوا على
الميت فليس على الداخلين
فيها شيء مما قضاوا عليه
من اموالهم تبرعا وقيل
يوخذ الورثة على الديون
وان لم يقتسموا وصحح الاول

كما قيل انهم يدركون ديونهم اذا لم يتبرءوا ولم يقسموا وانهم اذا تبرءوا لا سبيل
 لاحد عليهم واذا لم يتبرءوا فصاحب القول الاول يقول لا يدركون حتى يقسموا وصاحب
 القول الثاني يقول اذا لم يتبرءوا وفي الديوان وذكر فيما ترك الميت من المال اذا
 احاطت به الديون انه يكون في ملك ورثته ولكن لا يجوز لهم ان يصرفوه في حوائجهم
 حتى بقضوا ما ينوب قيمة ذلك المال من الديون فان قال الورثة لغرماء الميت نبيع
 ما ترك وارثنا ونوفيكم حقوقكم وقال الغرماء نأخذ ماله في ديوننا فان القول في هذا
 قول الورثة واما ان قال الورثة لغرماء الميت هذا ما ترك غريمكم خذوه في ديونكم
 وقال الغرماء بيعوه وادفعوا لنا ثمنه فان القول قول الغرماء وقيل فيه غير ذلك وان
 قال الورثة للغرماء ندفع لكم قيمته ونسكه وقال الغرماء بيعوه وادفعوا لنا ثمنه والا
 فادفعوا لنا جميع ديوننا فان القول قول الورثة في هذا وقيل ان القول قول الغرماء
 ويأتي في كتاب الوصايا من كلام الشيخ كالديوان انه يقدم الكف عن الدين ثم
 الوصية ثم الميراث وان قال الغرماء واصحاب التباعات وارباب الوصايا
 المتعينون لهم اي للورثة بنوا لنا ما ترك موروثكم لزومهم ذلك
 التبيين على ان ذلك من حق موروثهم عليهم وقيل لا يلزمهم ذلك ولا بيع
 ما ترك وايصال الحقوق لاصحابها ولزومهم اي على القول الاول وهو قول
 لزوم التبيين البيع للتركة والايصال اي ايسال الحقوق اليهم
 الى الغرماء ومثلهم اصحاب التباعات والوصايا المتعينون وذلك البيع والايصال من
 حقوق موروثهم عليهم ويأتي القولان في اواخر الاحكام في قوله باب ان قال وارث
 ان لم يتبرءوا اي الورثة منها اي من التركة وما ذكرته من كون اللزوم
 على القول الاول هو كلام ابي عبد الله محمد بن علي الايضاح والذي عندي ان لزوم
 البيع والايصال انما هو على القول الثاني في كلام المصنف وهو انه لا يلزمهم التبيين
 ومن قال يلزمهم التبيين قال لا يلزمهم البيع والايصال وهو الواضح اذ لا فائدة
 في التبيين اذا كانوا هم الذين يبيعون ويوصلون اللهم الا ان يقال فائدته ان يعرفوا
 عين الاشياء وكميتها لئلا تسرق او تؤخذ فلا يعرفونها او لئلا تباع فيؤخذ من ثمنها
 واذا عرفت كان عونا على معرفتها ثمنها وليعقلوها عند المشتري ومن قال لا يلزمهم

وان قال الغرماء لهم
 بنوا لنا ما ترك لزومهم
 ذلك وقيل لا يلزمهم البيع
 والايصال اليهم ان لم
 يتبرءوا منها

التبيين اجاز لهم البيع والايصال وعدمها فاياما التزموه لزومهم كما قيل لزومهم
 البيع والايصال اليهم ان لم يتبرءوا منها واذا كان يبقى لهم ما يرثون
 بعد الديون لزومهم التبيين والبيع بلا اشكال ولا يقبل قولهم تبرانا من التركة وان
 قالوا بنوا لنا ما ترك او لم يقولوا فقالوا اي الورثة ترك موضع كذا
 او نخل كذا او شجر كذا او دالر كذا او دابة كذا او مائة دينار او نحو ذلك برثوا
 في الحكم من البيان ولا يمين وعندي ان طلبوا يمين حلفوا بالله الذي لا اله الا
 هو ما علمنا لميتنا مالا غير ذلك ومن ادعى من الغرماء او غيرهم غيره اي
 غير ما قالوا تركه بعد بينه اي فليبينه والا فلا يمين عليهم وكذا ان قالوا لم يترك
 شيئا فالقول لهم لان الفاعد العدم ولكن يحلفون على العلم كمدع فسبح قسمه بين
 والا فلا يمين عليهم وان صدقوه رجع المال شركة سواء في ذلك ان يكون وارثا او
 من له تعاق بذلك فاذا ثبت النسخ بينهم وبينه عادلة رجع الاصل
 او العروض ان قسموها او كلاهما بينهم وكذا ان اثبتوه بغير عادلة وقبوا ما على انفسهم
 او صدقوا مدعي النسخ وما تلف من سهم احد بيده او بيد غيره على عدا وبلا
 عدا وبما جاء من قبل الله ضمه ان كان بيده بان كان من العروض ورفعه من
 موضعه ولو رد فيه او رفع باذنه او اخرجه من ملكه واما ان لم يرفعه من موضعه ولم
 يخرج من ملكه وتلف بلا سبب منه فلا ضمان عليه وليس كالبيع يكون فيه القبض
 مجرد التخلي لدخول ملكه واما القسمة فلم يدخل سهمه ملكه لانه ساخر وان رفع بعضها
 من عرمة ضمه كلها ان تالت وقيل لاضمان عليه فيما جاء من قبل الله بلا تضييع
 منه كسبل وموت واما الاصل فلا ضمان فيه الا ان ضاع سببه عدا وبلا عدا والقسمة
 كبيع ان فسح وذلك (في منتقل وبطل ما باع) احد المتقسمين او وهب او نحو
 ذلك فانه يضمن المشتري ما تلف من المنتقل على حد ما مر في القسمة من التفصيل
 والخلاف لا في الاصل الا ما تلف بسببه وتقدم ذلك في محله (فان لم يثبت)
 فسح القسمة بشهود بل بقول الشركاء او بعضهم فردوا الاصل بينهم بان ظهر
 لهم صحة النسخ او صدق بعضهم بعضا (وقالوا فسخت) قسمتنا فلا سبيل لكل
 من الورثة الى ما بيد غيره متعلق باستقرار الصلة اي الى ما ثبت بيد غيره

وان قالوا ترك موضع كذا
 برثوا في الحكم ومن ادعى
 غيره بعد بينه كمدع فسبح
 قسمة فاذا ثبت بعادلة
 رجع الاصل بينهم وما
 تلف من سهم احد ضمه
 ان كان بيده كبيع ان فسح
 في منتقل وبطل ما باع فان
 لم يثبت بشهود بل بقوله
 الشركاء او بعضهم فردوا
 الاصل بينهم وقالوا فسخت
 فلا سبيل لكل الى ما بيد غيره

بوجهه * (يوجب تملكها) * كبيع سهم وشراء به وعبة واجارة واصداق بمعنى انهم قسموا
 فاخرج واحد منهم سهمه او بعضه من ملكه ثم اثبتوا الفسخ فلا يلزم من انتقال اليه
 ذلك بيع او غيره ان يرد لان ظهور الفسخ لهم ليس ظهور لمن انتقل اليه وتصديق
 بعضهم بعضا ليس تصديقا لمن انتقل اليه لم يرضي شركاءه بشي من ماله بديل
 ما اخرج من ملكه * (ان لم يكن) * ذلك الغير المنتقل اليه السهم او بعضه * (من الورثة) *
 ولم يصدق بنفسها او فسخت بدعوى غير عادلة فلم يقبها * (او) * كان * (منهم)
 ولم يصدقوا بنفسها * (واما ان كان المنتقل اليه هو بعض الورثة وكان قد قال
 بالفسخ او كان من غيرهم وصدق بالفسخ فانه يرد ما بيده الى الشركاء ويأخذ ماله الى
 * (وكره) * الحاكم وغيره كالشركاء * تتبع الحال وكثرة التفيتش * وقتها واقتصر
 على كثرة التفيتش لانها الكثرة الوقوع * في امر القسمة * تذرعا الى الفسخ
 * (ويجاني) * اي يتباعد الحاكم وغيره كالشركاء بالبناء للمفعول والتائب هو قوله
 * عن ذلك ولا يعان على فسخ * بالتأويل * ما * ظرفية مصدرية * وجد *
 هو اي ما وجد التجاني المداول عليه بقوله يتجاني او ما وجد عدم التبع وكثرة
 التفيتش والتجاني ودل على عدم قوله كره ويجوز جعل ما اسما موصولا او موصوفا
 يضاف اليه فسخ فلا ينون اي على فسخ ما وجد مقسوما * (الا ان اتى خصم بحجة
 واضحة * في الفسخ * لم يوجد لها حملا * اسم مصدر بمعنى الاحتمال فاذا ادعى
 خصم قسما ولم يات بحجة واضحة لم ينصت اليه ولم يؤجل له الحاكم اجلا ياتي
 فيه او اليه بها وهذا من جملة التجاني وكرهه تتبع الحال وكثرة التفيتش وهو
 بضم الحاء واسكان الميم * وان خرج غين اثر في قسمة القرعة * وقسمة الخايرة
 بان يعطى من نفس سهمه بالغبن مقدار ما نقص وقيل لا يؤثر في قسمة
 الخايرة وانما يؤثر في قسمة القرعة ان لم يتبايعوا او يتبادلوا او يتواهبوا
 بعد القاء القرعة او فعلوا مثل ذلك بعده والا لم يؤثر كما * لا * يؤثر * في
 كفاية * اي في مثل المبايعة اي في القسمة التي تشبه المبايعة وذلك قسمة
 المبايعة والمواهبة والمبادلة ونحو ذلك * فانه * اي الغبن * لا يؤثر في
 بيع * يرد النقص فكذلك لا يؤثر في شبه البيع وهو القسمة الشبيهة به

يوجب تملكها ان لم يكن
 من الورثة او منهم ولم
 يصدق بنفسها وكره تتبع
 الحال وكثرة التفيتش في امر
 القسمة ويتجاني عن ذلك
 ولا يعان فسخ على ما وجد
 الا ان اتى خصم بحجة
 واضحة لم يوجد لها حملا
 وان خرج غين اثر في قسمة
 القرعة لا في كفاية فانه
 لا يؤثر في بيع

ولا يوجب فسخه * اي فسخ البيع * عند الاكثر * وقيل يؤثر برد
 الغبن وقيل بالفسخ فكذا القسمة الشبيهة بالبيع يؤثر فيها عند بعض
 برد الغبن وعند بعض بالفسخ والاكثر انه لا يؤثر فيها واذا علمت انه يؤثر في
 قسمة القرعة وقسمة الخايرة * فهل تنفسخ * قسمة القرعة * به * فهو يؤثر
 فيها الفسخ فيعيدوا القسمة ان شاءوا او بعضهم وان لم يشاءوا بل رضوا كلهم على
 ابقاء الشركة بقوا عليها ولا يحل ابقاها * او يتراد دونه * اي يرد بعضهم لبعض
 الغبن اي ما غبن به حتى تستوي السهام * فيما بينهم * مع بقاء القسمة بلا فسخ
 * وكرهه العمل * عند اشياخنا وزججوه وهو المناسب لما در من كراهة تتبع الحال
 وكرهه التفيتش * قولان * والقياس يقتضي القبل الاول لان قسمتهم لم تتم
 بعد لانهم مشتركون في الغبن وفي الاثر ان احتج احدهم ان القسمة كانت بلا
 حضور احد منهم وانها مجهولة وتمسك الباقيون بسهامهم فلا ينصت اليه لانه
 اذا عرف كل منابه فلا نقض ولا تاثير الا ان اتفقوا على النقض او تبين الغبن فان
 تبين وقدروا على استخراجها من غابته والقسم بحاله جاز والافسد القسم الا ان
 علمه المنبون ورضي او عمر عليه بعد معرفته او احدث فيه حدثا كبيع او هبة
 او اصدقا او رهن فانه يثبت عليه الغبن وقيل لا تنتقض القسمة وانما يزداد المنبون
 واذا كانت بالخايرة فن اختيار سهامها ثبت له وعليه ولو غبن وان استحق شي منها
 من احدهم فالقسم بحاله ويرد عليه سائرهم قدر ما استحق وان كانت بمخايرة او قرعة
 وكان الغبن فقال بعض ان شتم اعمته وان شتم نقضناه ثم مرض احدهم
 وحضروا عنده وقالوا جميعا نقضناه ومات فانه منتقض وقيل في وارثين مالا ارادا
 قسمه وقوما قطعة بخمسين درهما ثم نقضه احدهما وقيل قد غنبت والاخراني
 لا اتيك انه ان قبض الثمن وعرفه من قيمتها فلا رجوع قال الشيخ احمد اذا خرج
 الغبن الذي يتداركه الشركاء فيما بينهم فانهم يتراددون الكل ما يصيبونه على
 الافراد ومالا يصيبونه وكذلك في البيع على هذا الحال ومثال ترادد الغبن وكونه
 خمسا ان تقوم قسمتك بشرين وقسمة كل واحد من الشركاء الاربعة بخمسة
 وعشرين فاذا رد لك كل واحد خمس الخمسة صار لكل واحد منكم اربعة

ولا يوجب فسخه عند
 لاكثر فهل تنفسخ به
 او يتراددونه فيما بينهم
 عليه العمل قولان

وعشرون * فتحصل انه * اي الغبن * لا يؤثر في كفاية * اي المتأصلة
 الشبهة بالمباينة * فسحقا ولا ترادا وعول عليه * فهي ثابتة لا يرد فيها الغبن
 * وقيل * يؤثر * فسحقا * ولا يجوزون ابقاءها ولا يحل ولو رضوا بابقائها
 * وقيل * يؤثر * ترادا * اي يرد بعضهم لبعض ما غبن به حتى يستووا والقسمة
 صحيحة باقية لا تنسخ الا ان اتفقوا على فسحها قال الشيخ احمد وان كانت التبرية
 بينهم والعطية والمبادلة والتخيير والبيع فلا يدرك الغبن وقيل يدركه وقيل ان ارادوا
 بهذه الوجوه كلها الانفصال فيما بينهم في القسمة تداركوا الغبن واذا تمت قسمتهم
 وصحت سهامهم بالقرعة فلا يحتاجون الى الموازنة ولا التبرية * ويتبين * الغبن
 * بقول الامناء ان علموا ما غبن به المغبون * مثل ما افسد الوطواط في النخلة
 او تسوس الحب وكانوا على يقين بحيث * يخبرون * الحاكم * بقيته * مثل
 قيمة ما يسوى من النقص فساد الوطواط او السوس الذي راوه * ويعلمون
 انه * اي المغبون * قسم مع شركاءه * سواء علموا من غير اشركاء او منهم وجملة
 يخبرون حال على تقدير المبتدأ او قد التحققت وفي حال مقدرة اي ان علموا حال
 كونهم مقدرين الاخبار بالقيمة لتحقيقهم امر الغبن الا ان كانت المقسوم
 يتبين غبنه بلا قيمة فيكفي الاخبار بالكمية بلا تقويم كالاذرع في الارض
 المستوية في الجودة او الرداء ونحو ذلك مما تبين بعدد فلو كان الغبن بجودة
 فخل سهم لاحتيج في اثباته الى تقويم * فان لم يعلموا بذلك * المذكور
 من القسم مع الشركاء والقيمة او لم يعلموا ببعضها او لم يحضر الشركاء كلهم
 * فالكف * عن القول بذكر الغبن * اسلم لهم * لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به
 علم ولوجوب التوقف عند الريب والحديث على مثل الشمس فاشهد اودع ووجه
 امكان ذكر الامناء الغبن قبل القسمة الا يعتبروا المال سهاماً كل على حدة فيطلبهم
 واحد منهم ان ينظر له لئلا يقع في الغبن * ولا يمين * على من ادعى عليه انه
 فابن وفي نسخة لا يمين لهم اي للمغبونين او لم بمعنى سبب الامناء * ان لم يبين *
 مدعى الغبن انه واقع في سهمه * لانه * اي اليمين على ذلك * غيب * ويحلفون
 على العلم عند بعض ووجه الغبن انه ولو ظهر له الغبن لعله ليس بغبن عند الناس

فتحصل انه لا يؤثر في
 كفاية فسحقا ولا ترادا
 عول عليه وقيل فسحقا
 وادواتين بقول الامناء
 ان علموا ما غبن به المغبون
 يخبرون بقيته ويعلمون
 انه قسم مع شركاءه فان
 لم يعلموا بذلك فالكف
 اسلم لهم ولا يمين ان لم يبين
 لانه خيب

ولا يظهر * الغبن * بعد دخول * سهم * مجهول * كميته لانفسه او صاحبه
 * في عمل من نقص او زيادة * ومعنى دخول السهم المجهول في العمل الذي هو
 النقص او الزيادة ملاسته للعمل بوقوع العمل فيه ويجوز ان يكون ذلك من
 باب القلب اي بعد دخول عمل من نقص او زيادة في السهم المجهول واحتراز
 بالمجهول عن المعلوم حيث علم مقداره فانه يظهر فيه الغبن ان كان ولو بعد العمل
 فيه والجهل انما جاء بالنسيان او لعدم تقويمه او لا مع التباس بالزيادة او النقص
 او الجهل السعر الواقع يوم القسمة ويجوز ان يريد بالمجهول السهم الذي وقعت فيه
 الجهلة حين القسم ولم يفتنوا لما كان الغبن بذلك الجهل لتحقيق نقصان السهم
 من غير ان يعرفوا مقدار النقص لطرو نقص اخر او زيادة واولى من ذلك ان يكون
 قوله مجهول هو النقص او الزيادة فتكون من في قوله من زيادة او نقص بيانا
 لمجهول كانه قال بعد دخول النقص او الزيادة مع جهل ما دخل منها اذ لو علم
 مقدار النقص او الزيادة لكان الغبن يتبين كانه لم تقع الزيادة او النقصان ومثل
 للزيادة بقوله * كسقي جنان * بتسريع ساقية او بعملها ونحو ذلك مما يعد علا
 * او شجر بملح * او عين او بزجر خص المطر بالذكرا لظهور سرعة تأثيره ينشق الرمان
 في يومه اصبه به ويظهر الدبس في التعري في يومه * وحرثه * اي حرث احدها
 الجنان او الشجر ومعنى حرث الشجر حرث ارضه ومثل للنقص بقوله * وقطعه *
 اي الشجر * ونحوه * اي نحو القلع اي قطع احدهما الشجر والجنان وقطع البعض
 اذا كان ملبساً كقطع الكل وكلامه شامل لذلك ويجوز عود الماء للشجر على شبه
 الاستخدام اي مطلق الشجر سواء كان غير جان وهو المذكور بلفظ الشجر في كلامه
 او كان جاناً والله اعلم قال الشيخ ابوالعباس احمد والاضل لا يتبين فيه الغبن بعد
 العارة لا في المغبون من السهام ولا في الغابن الا ان كانت الشهادة على الغبن انه كان
 قبل العارة او تبينت العارة التي كانت في المغبون من الاسهم انها تقع له وهذا الذي
 ذكرنا انهم لا يتداركون فيه الغبن بعد العارة جميع ما اقتسموه بالقيمة وانما ما
 اقتسموه بعدد الاشجار او بعدد لاذرع في الارض فانهم يتداركون فيه الغبن
 اذا خرج ولو بعد العارة وكذلك جميع ما اقتسموه بالكيل او بالوزن فخرج فيه الغبن

ولا يظهر بعد دخول
 مجهول في عمل من نقص
 او زيادة كسقي جنان
 او شجر بملح وحرثه وقطعه
 ونحوه

فانهم يتراددونه اه وفي الاثر اذا باع المغبون سهمه فلا يدرك الغبن سواء علم به ام لم يعلم وكذلك اذا اخرجته من ملكه بوجه * والخلف في * السهم * المغبون * في قسمة القرعة * ان حصلت فيه زيادة * بعمل صاحبه او بغير عمله مثل ان يعلم انه غبن خمس اوزبع يشك بين الخمس والرابع * كعمارة * كتنوية ارض عن انخفاض او ارتفاع فيها وازالة حجارة وشجر البراري وبناء حائط عليها * وظهور دفين * تشمله الارض بحكم الشرع كبير مدفونة قيل وكنز واما لا ما يملكه صاحب القسمة فلا كلام فيه * حتى ساوى غابته * اي السهم الذي غبته او كان بذلك اكثر من الغائب لكن بحيث لا يكون به الغائب مغبونا * او حصل نقص في غابته * بعمل صاحب هذا السهم الغائب او بغير عمله * كذلك * اي حتى ساوى اي المغبون اي حتى حصلت المساواة كما حصلت المساواة في المذكور قبل هذا * كذهاب شجرة منه * او بعض شجرة * هل يتداركونه * اي الغبن اي يدركه بعض على بعض وصحت القسمة لان اصلها على العدل وانما ادرك مع الدفين لان ظهور الدفين كحدوث فائدة لم تكن وكان ثمره اثرا حصته * اولاً * يتداركونه * فمن راي انه * اي الغبن * يفسخ القرعة نفاه * اي نفى التدارك المعلوم من قوله هل يتداركونه او نفى الغبن اي نفى تدارك الغبن فمن قال لا يتدارك لا اشكال فيه لانه يفسخها * لا اشتراكهم في الزائد والنقص * لان الزيادة قد ادخلت في القسمة ولم يتميز انها هذا الشيء بعينه فكانهم لم يقسموا فالزائد والنقص كلاهما مشترك فيها * ف* يعيدون القسمة بالقرعة و* يرمونها * مرة * ثانية حيث تساوى * بازالة الغبن او يعيدون القسمة لكن بغير القرعة او يقولون على الشركة ان لم يطلب احدهم القسمة * ويدركه * اي الغبن او تدارك الغبن * المغبون * على الغائب * عند التقابل بالترادد * ترادد الغبن * ولو بعد تلف * من سهم الغائب او المغبون او الكل وهو قول من لم ير الغبن فاسخا لقسمة القرعة * وعد * التلف * مصيبة نزلت بالغائب * ان لم يكن منه * بعد تمام القسمة و* اما * الزيادة الحاصلة عند المغبون * بنحو العمارة وظهور الدفين

والخلف في المغبون ان حصلت فيه زيادة كعمارة وظهور دفين حتى ساوى غابته او حصل نقص في غابته كذلك كذهاب شجرة منه هل يتداركونه اولاً فمن راي انه يفسخ القرعة نفاه لا اشتراكهم في الزائد والنقص فيرمونها ثانية حيث تساوى ويدركه المغبون عند التقابل بالترادد ولو بعد تلف وعد مصيبة نزلت بالغائب بعد تمام القسمة والزيادة الحاصلة عند المغبون

فهي * فائدة بعده * اي بعد التهام تمام القسمة * الا ان ظهر * الغبن * قبل التلف * او نقص * والعمارة * وظهور الدفين * وعلم قدره * تداركونه * اي الغبن * اتفاقاً * ممن يقول بعدم الفسخ والتدارك * ولا يدرك * الغبن * البناء للمفعول * بينهم * اي بين المتقسمين * بعد موتهم او * موت * بعضهم الا باحياء * اي احياء المغبون دعوة الغبن قبل موت الغائب والعرض في تلك المسائل كالاصل وان اتفقوا على قسمة الغبن لم تثبت وهي منسوخة ولو رضوا وكذا ان قسّموا وقد علم كل بالغبن ثم اقرّوا بالعلم بالغبن وقد علموا به حين شرعوا وقال العاصمي

وقائم بالغبن فيما بعدا * ان طال واستنبل قد تعدي

اي لا ينصت لمدعي الغبن بعد طول واستغلال وجعلوا مقدار ذلك سنة قال في شرحه وانما يقام بالغبن في اقرب واما بعد الطول كاسنة او بعد البناء والغرس فلا قيام والله اعلم * خاتمة * وان قسم كفدان * اي مثل فدان من الاصول * على ثلاثة * مثلاً * فجاز غبن * سهم او صاحبه * من طرفاني * نسب الى الطرف على خلاف القياس * طرفاني * اخر * اي انتقل غبن من طرفاني الى اخر اي حصل منه الغبن اليه بان كان الطرفاني غائباً لذلك الطرفاني الاخر * جاز للمغبون * برضى الآخرين * ان يرد * اي الغبن * لوسطاني مما بينهما * اي مما يلي الطرفاني المغبون من الوسطاني فيكون بينهما بان ياخذ الطرفاني المغبون ما نقص له مما يليه من الوسطاني كما اشار اليه بقوله * وياخذ * الطرفاني المغبون * قدره * اي قدر الغبن * منه * اي من الوسطاني * مما يلي سهمه * ثم ياخذ هذا الوسطاني مقدار ما اخذ منه المغبون من الطرفاني الاخر مما يليه بينهما كذلك * ولا يعطيه * اي لا يعطي الوسطاني الطرفاني المغبون * يسيرا من الغبن * ولا سيما كثيراً منه واراد يسير من الغبن القليل من المقدار الذي وقع به الغبن * في الطرف الاخر * من سهمه مما لا يلي المغبون بل يلي الطرفاني الغائب اولاً يلي احدهما او في داخل سهمه وكذا لا يعطي الطرفاني الغائب الوسطاني مما لا يليه بل من طرف اخر * لانه * اي الاعطاء من الطرف الذي لا يلي * ضرر *

فائدة بعده الا ان ظهر قبل التلف والعمارة وعلم قدره تداركونه اتفاقاً ولا يدرك بينهم بعد موتهم او بعضهم الا باحياء

* خاتمة *

وان قسم كفدان على ثلاثة فجاز غبن من طرفاني لاخر جاز للمغبون ان يرد لوسطاني مما بينهما وياخذ قدره منه مما يلي سهمه ولا يعطيه يسيراً من الغبن في الطرف الاخر لانه ضرر

والضرر لا يخل الا ان رضي المغبون قال الشيخ ابو العباس احمد بن محمد بن بكر
رحمهم الله واذا خرج الغبن في بعض اسهم الشركاء فارادوا ان يترادوه فانه ان
كان ذلك في الارض وما اتصل بها فانهم يردون ذلك الغبن الى المغبون كما ينفعه
ويأخذه فيما يليه يتصل بسهمه فان كان الغبن في السهم الذي يليه فان صاحب
ذلك السهم الغائب يرد له مما يليه وان كان بين الغائب والمغبون اسهم كثيرة فان
صاحب ذلك السهم الغائب يرد له من يليه ذلك الغبن ويرد ايضا ذلك المردود اليه
الغبن لمن يليه كذلك يفعلون حتى يصل الى المغبون فيأخذه ولو خرج واحد من
الشركاء من جميع سهمه فيرجع في سهم الذي يليه بنصيبه وذلك مثل رجل توفي
وترك امه وزوجته وثلاثة بنين فاقسموا ارضا كانت بينهم على اثنين وسبعين سهما
فاخذت امه السدس اثني عشر جزءا واخذت الزوجة الثلث تسعة اسهم واخذ
كل واحد من البنين سبعة عشر جزءا ووقع لاحد بنيه في طرف الارض ووقع الاخران
في الطرف الاخر فاخذ الطرفاني من البنين ثمانية اجزاء وغبنه الشركاء بتسعة
اجزاء فان كان انا غبنه من كان في الطرف الاخر من البنين فانه يرد ذلك الغبن
الطرفاني للذي يليه تلك التسعة الاجزاء التي غبن بها اخاه مما يليه ويرد ذلك
المردود اليه للذي يليه حتى ينتهي بالنبن الذي هو تسعة اجزاء الى الزوجة فتأخذ
تلك التسعة الاجزاء في سهمها وترد ما اخذت اول مرة لمن يليها وهو تسعة اجزاء
فخرجت من سهمها الاول كله وكذلك يفعلون حتى ينتهوا بالنبن الى المغبون
فأخذه كما ينفعه وكذلك ان افترق الغبن بين الشركاء فانه يرد كل واحد منهم
للذي يليه ما جاز اليه حتى ينتهي جميع ذلك الى المغبون فيأخذه مما يليه كما ذكرنا
اول مرة واما اذا خرج الغبن في سهمين او ثلاثة او اكثر فان اصحاب الاسهم
المغبونين يدركون الغبن حيث ما وقع سواء ذلك الغبن في سهم واحد او في اسهم
كثيرة وسواء اوليك المغبونون واحد او اكثر واما غير الارض وما اتصل بها اذا
خرج فيه الغبن فان من وقع اليه الغبن يرد له وليس على غيره من الشركاء شيء
وكذلك في الارض وما اتصل بها وان افترق اسهم الشركاء في اماكن شتى فان
الغائب يرد على المغبون ما خرج اليه فقط وان تخايروا اقروا بالتخاير او قامت

وان تخايروا

تالية البيعة * ادرك * الغبن * بينهم ولو مع حدوث زيادة او نقص * وقيل لا
يدرك ولا تنسخ وقيل تنسخ واتصروا هنا على قول التراد ووجه الادراك ان القسمة
ما وقعت الا بعد تعديل الاسهم ولا بد من ذلك والا كانت قمارا وايضا غير القرعة
كحكمة الثواب فاذا ظهرت انتفاء العدل رجع اليه * وان مات بعض قعد وارثه فيما
ترك * يدون ان يدرك عليه الغبن * ان لم يقر * الوارث * بالتخاير فان اقربه
ادرك * الغبن * عليه لانه * اي التخاير * ليس ببيع عند الاكثر * ومن قال
هو بيع قال لا يدرك الغبن فان لم يقر وقامت البيعة بعد موت المورث ولم يحج
الدعوة في حياة المورث فلا يدرك الغبن كما يفيد عموم ما قبل الحاتمة وهذا هو
العمول به في الحكم المشهور وقيل ان ظهر انه لم يعلم بالغبن حتى مات ادرك الغبن
ولم يحج وعدم ادراك الغبن في قسمة التخاير بعد الموت اقرب من عدم ادراكه
بعد الموت في قسمة القرعة * ولا تنسخ * القسمة قسمة القرعة ولا غيرها
* بعيب ولا يتراد به * اي لا يتراد ما نقص بالعيب * ان لم يكن * ذلك
العيب * غنا * لان كلا منها اصل ذلك العيب من عنده فها متساويان في
معرفة فان لم يعرفاه حكم عليهما بحكم من عرفه فلا يجد من وجد في سهمه القيام
بارشه اربا بالنسخ فان كان غنا ففيه الاقوال المتقدمة في الغبن كالفسخ وكره الغبن
مطلقا وفي قسمة القرعة وقسمة التخاير عند من لم يجعلها بيعا كما مر قال الشيخ احمد
ابن محمد بن بكر رحمهم الله واما العيب اذا خرج في بعض اسهم الشركاء فلا تنسخ
به القسمة ولا يتداركون رد ذلك العيب ايضا الا ان كان في ذلك العيب غبن
فيكون الجواب فيها كالجواب في الغبن اه وهذا الوجه مما خالف فيه القسمة بالبيع
فان بيع المعيب فيه خلاف تقدم وقسمة المعيب لم يذكر فيه قولا بالفسخ او برد ارش
العيب ويجري حكم البيع في قسمة المبيعة اذا خرج فيها عيب وفي الشبهة بالبيع
خلاف وحكم العيب في قسمة المبيعة عدم الفسخ وعدم الارش عند الجمهور
وثبت الفسخ عند بعض والارش عند بعض * وقيل * تنسخ القسمة * به *
اي بالعيب او اراد وقيل بالفسخ * في وجه * واحد هو ان يظهر سهم احدهم كله
او اكثره خلاف المقصود * كارض مشتركة ليس فيها شجر الا نوى التمر نباتان

ادرك بينهم ولو مع حدوث
زيادة او نقص وان مات
بعض قعد وارثه فيها ترك
ان لم يقر بالتخاير فان اقربه
ادرك عليه لانه ليس ببيع
عند الاكثر ولا تنسخ
بعيب ولا يتراد به ان لم
يكن غنا وقيل به في
وجه كارض مشتركة
ليس فيها شجر الا نوى
التمر نباتان

قسمت قبل اثمارها * وبعد ما دار عليها الليف واما قبل ان يدور فلا تقسم بل
تبع الارض الا انه لا بأس بقصدها بالقسمة مع الارض فانهم ان قصدوها وذكروها
في القسمة والا تبعت الارض ما لم يدور وقيل ما لم تثمر بل هذا مراده ان شاء الله
فشمل كلامه القول بالاثار والقول بالدور ولكنه احتوز عما بعد الاثار لانها اذا
اقرت لم يبق التباس * ففرض الكلام فيما قبل الاثار فكان اللبس حتى
* خرج سهم * او اكثره * ذكورا * وهي نخل الدكار * * سهم او اكثره
* انا * وكذا سائر الشجر اذا خرج سهم منه ذكورا او اكثره وسهم او اكثره انا
وانما جاز انقسم مع جهالة المرجع الى الذكورة والانوثة لئلا يتعطل عن سهام
اصحابها ولذلك جاز قسمهم قبل ان يدور الليف مع انه يمكن ان يكون سهم احدهم
ذكورا والاخر انا * وان تباعض * اي كان بعض السهم ذكورا وبعضه انا
وكان البعض الخارج ذكورا مساويا او اقل وسهم الشريك الاخر انا او بعضه انا او بعضه
ذكورا * فالوقف * هل تنفسخ به وعندني ان هذا الوجه لا يحتاج الى الاستثناء
لان العيب فيه هو مقدار الغبن فهو من جملة مسائل قسمة الغبن فتمية الخلاف في
قسمة الغبن بل قسمة مجهولة لا تجوز واما مسألة التباعض فكذلك هي مجهولة ولو
اثبت لكان النظر الى البعض الخارج ذكورا هل يصل مقدار الغبن فيكون غنا ولا
يصله فلا حكم له ولكن الاولى ان لا يعتبران ذلك مجهول لان التالاب في نخل
النوى ان يكون دقولا لادكارا وقد يجاب بان مرادهم بالاستثناء ذلك الوجه استثناء
كل وجه كان فيه العيب مقدار الغبن فالمراد بالوجه كل ما فيه العيب مقدار الغبن
فكانه قيل لا ترد القسمة بالعيب الا ان كان مقدار الغبن وهذا ممكن في كلام
الاثر محتمل له كلام الشيخ قابل له فيكون حكايته كلام الاثر تقريراً لقوله الا ان
كان فيه الغبن واما كلام المصنف فلا يحتمل ذلك بل كانه اثبت كلام الاثر
قولا اخر لا احتمالا فيه بعد بان يريد بقوله وقيل انه حكى ذلك فيكون مجرد
حكاية ثم ظهر وجه اخر هو ان تقول بصحة الاستثناء بل يكون ما خرج ذكورا
لا يصل عيبه قدر الغبن ومع ذلك حكموا برد القسمة به وايضا النوى هي من
صحت له حصة هان عليه قلبها للحرث او غرسها * وان اشتركت ارض ففرست

قسمت قبل اثمارها فخرج
سهم ذكورا وانا * وان
تباعض فالوقف وان
اشتركت ارض ففرست

ثم قسمت مع غرسها وان علم اهلها * اي الغروس * اخذها * باسكان الحاء اي
ان علموا ان الغروس اخذت الارض فالاخذ مصدر مضاف للفاعل وهو ضمير
الغروس والمفعول محذوف وهو الارض ويجوز رجوع هذا الضمير وضمير اهلها
الى الارض فيكون مصدرا مضافا للمفعول والفاعل محذوف وهو الغروس او الفاعل
والمفعول محذوف لانه يجوز ان يقال اخذت الارض الغروس كما يجوز اخذت
الغروس الارض ولكن نسبة الاخذ للغروس اولى لانها تنقل عروقها وتدخل
وتكون كالقابض على شيء ويدل له قوله بعد وهي كما غرست بعد قوله وانها لم تأخذ
ويجوز عود الاول الارض والثاني للغروس والمكس والوجه الاول احسن لموافقة
السباق والسياق وكلام الشيخ والاخير ان فيهما تفكيك الضميرين * وامنوا فسادها
او * علموا * انها لم تأخذ وهي كما غرست * لم يحدث لها اخذ * جاز لهم ان
يقسموها * الاول جاز لهم قسمتها التي اوقعوها اي قسمتهم ثابتة ولكنه حكى
الحال السابقة التي القسمة فيها مستقبلة او ياول قوله ثم قسمت بان المراد ثم ازيد
قسمها وان علموا انها لم تأخذ اولم يعلموها اخذت ولا لم تأخذ لم يجوز ان يقسموها
للمقرر الواقع بالجهل ولو لم تثمر لان لهم غرض فيها وتعد اصولا ولو لم تأخذ لانها
غرزت فصارت كالشيء المغروس في الارض يشمله البيع مثلا فلا يقال انه قسم
الاصل والعرض وذلك مما خالف فيه القسمة البيع فان الارض تجزى لم يشر
اولم يدور عليه الليف في الحكم دون القسمة ولا يجوز ولو رضوا لان ذلك اكل مال
بباطل كالقمار فلو علموا علمهم انها اخذت فقسموا اتم تبين انها لم تقسم ثم رضي من
في سهمه الغبن جاز ويجوز جهل قسمة الموارث وانقصاص ودقائق الربا وسائر
القروض الموسعة والتي على الكفاية ما لم تتعين او يحكم فيها بجهل ولو وافق او يرض
بخطأ فيها او يضوبه او يعين فيه اذا علم بالكيفية وجهل خطاها شرعا وكفر
القسام اذا خالف منصوص الكتاب في الارث مثلا او ما اجتمعت عليه الامة
سواء من يمدل السهام او يلقي القرعة وكذا من شهد بالقسمة يكفر بجهله
ومن حضرها رضي بها لان لم يرض لكن يكفر بتضييع النهي ان عرف ذلك
ولا ضمير على من شهد لورضي او حضر لكن يعرف كيفيتها التي اوقعوها

ثم قسمت مع غرسها وان
علم اهلها اخذها وامنوا
فسادها وانها لم تأخذ وهي
كما غرست جاز لهم ان
يقسموها

فما بينهم وكذا ملقي القرعة وكذا الحاكم والمفتي والكاظم والحامل والذي
ياخذ او يعطي او يشتري او يتصرف فيه تصرفا ما وكذلك الامر ويكفر ولو
لم يفعل المأمور اذا علم الامر الكيفية وقيل لا يكفر ان كان المأمور غير مكاف
ولكن ياثم ويكفر من قسم الميراث بغير ما انزل الله بلا اذن اصحاب الميراث ولو
لم يجوزوا القسمة ومن عقد عقدة في مال غيره بغير امره ولو عقد على
الكيفية المجازة كالقسمة والبيع والشراء والمبة كفر وقيل اثم وان رضي صاحبه ثبتت
ان كانت كما يجوز وقيل بطلت وسواء في ذلك كله من قسم او رضي او دخل في
القسمة بامر ما قسم او فعل ذلك لنفسه او لمن ناب عنه مثل ان يقسم الوكيل او المأمور
او الخليفة كما لا يجوز وانواع القسمة في ذلك كله سواء قسمة القرعة وغيرها وان
غبن النائب عن غيره غنبا يكون به سهم الرجل مثل نصيب الاثنى لزمه الضمان
لا الاثم وان تعمد فالضمان والاثم وان غبن هو غيره حتى اخذ للاثني مثل حفظ الرجل
او للرجل مثل حظي رجلين لزمه الاثم لا الضمان والمصنف ذكر فقه القسمة ولم
يذكر حسابها وقد ذكرت في شرح القلصا دي خمسة طرق في حسابها غير طريق
القاصا دي فتلك ستة ومن ذلك ان تنسب حصة كل صاحب حصة الى مجموع
الحصص فتأخذ بمثلها من المقسوم وذلك في كل ما يقسم والله اعلم

الكتاب **الثالث عشر في الرهن**

يطلق معنى الشيء المرهون ويطلق معنى عقد المرهون وهو المعنى المصدري وهو جائز
بالكتاب اي القرء ان قال ابن السبكي والمحلي وغيرها الكتاب المراد به القرء ان غلب
عليه من بين الكتب في عرف الشرع قال الله عز وجل وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فوهان
مقبوضة والسنة وعن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعثني رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى يهودي اذا سلف له منه شيئا من الطعام واشتره له فابي ان يفعل ذلك
الابرهن فرجع ابوا رافع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره بما قال اليهودي فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم لو باع لي او اقترض لي لوفيت له اني والله لا ابيع في الارض
وامين في السماء فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا رافع ان يرفع له درعه فوهانها
له فانزل الله عز وجل تسليمة له عن الدنيا ولا ائمن عبيك الى ما تمننا به ازواجنا الى

قوله وابقى وقد اختلفت الاخبار فيما رهنها له فيه فقال بعضهم في عشرين صاعا
من شعير وقيل في ثلاثين صاعا من التمر فوات رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه
في الرهن عند اليهودي وفي الحديث خمس سنن او لما اباحة معاملة اهل الكتاب
وفيه نقض قول من قل لا يجوز معاملتهم مما يدخلون في تجارتهم مما كان محرما
مثل بيع الخمر والخنزير والربا وما اشبه ذلك وفي ذلك نقض من قال لا يجوز
الرهن الا في السفر وقد رهنها رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ في المدينة والسنة
الاخري اباحة ان يمدح الرجل نفسه عند من لا يعرف قدره اذا احتاج الى ذلك
والسنة الاخري فيها نقض قول من قال لا يجوز للرجل ان يدخر اكثر من قدر قوت
يومه وليلته والسنة الاخري فيها جواز اليمين بالله اذا علم انه حق وذكر في هذه الرواية
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخر ذلك الطعام يأكل منه هو وعياله حتى مات
وبقي بعض منه امر الله عز وجل عباده بحفظ اموالهم وحرزها وحرضهم الله تعالى على
ذلك ونهاهم عن تضييعها وامرهم ان يتوثقوا اذا ارادوا بيعها بالدين بالكتاب واليمين
والرهن في سفر او حضر قال في الكشف فان قلت لم شرط السفر في الارتهان
ولا يختص به سفر دون حضر وقد رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه في غير
سفر قلت ليس النرض جواز الارتهان في السفر خاصة ولكن السفر لما كان مظنة
لاعواز الكتب والشهاد امر على تنبيل الارشاد الى حفظ المال من كان على السفر
ان يقيم التوثق بالارهان مكان التوثق بالكتب والشهاد وعن مجاهد والضحاك
انهما لم يجوزاه الا في حال السفر اخذا بظاهر الآية اهـ وعرف الرهن على المعنى
المصدري بانه بذل اي اعطاء من له البيع ما يباع اي من شأنه ان يباع
وهو حد غير مانع لشموله النصف الثاني من الصداق لكن على قول من قال انه
متوقف الى الدخول وقيل تستحق الكل بالعقد وينفسخ الثاني بالفرقة قبل
الدخول وهو ايضا شامل للبيع الموقوف ولكل مال موقوف لحق مفعول
البذل من له البيع بحق اي لاجل حق عاق اليه اي الى ما يباع عبارة خليل
الرهن بذل من له البيع ما يباع او غررا ولو اشترط في العقد وثيقة بحق كولي
وسكاتب وما ذون وابقى وكتابة واستوفي منها او رقبته ان يجوز وخذنة

الثالث عشر في الرهن
وهو جائز في الكتاب والسنة

في سفر او حضر وعرف
بانه بذل من له البيع ما
يبيع بحق عاق اليه

مدبر وان رق جزء منه لا رقبته قال بعض شراحه الرهن لغة اللزوم والحبس وكل
ملزوم محبوس قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة اي محبوسة والراهن دافعه
والمرتحن بالكسر اخذه ويقال بالفتح لانه وضع عنده الرهن ويطلق ايضاً على
الراهن لانه يساله وشرعا مال قبض توثيقاً في دين وخرج بالدين المعينات فلا رهن
في المعين لان الدين لا يتقرر في المعين وعرفه ابن عرفة بالمعنى الاسمي بناء على
الاستعمال الكثير وعرفه المؤلف يعني خيلاً بالمعنى المصدري بناء على الاستعمال
القليل عند الفقهاء بقوله الرهن بذل من له البيع ما يباع او غرراً الخ وفيه جواز رهن
الغرر كالابق لان له ان يدفع ماله بلا وثيقة فساغ اخذه ما فيه غرر لانه شيء
خير من عدم شيء ولا يصح الرهن من مجنون وصبي يميز وسفيه وعبد ويتوقف
على اجازة وليهم وان عرض عارض عن القبض فالغرماء فيه اسوة وقوله كولي
ومكاتب وما ذون مثال لقوله من له البيع والمراد بالولي الاب ومثله الوصي ونحوه
يجوز الرهن من مال اليتيم في مصلحة اليتيم وقوله وابق راجع لقوله او غرر او مثله
الحيوان الشارد ليسارة الغرر فلا يرهن الجنين لقوة الضرر وقوله وكتابة معطوف
على قوله كولي ويستوفي من نجوم الكتابة وان عجز فمن رقبته فان فلس الراهن
بيعت النجوم واستوفي منها ولا يلزم المرتحن الصبر حتى يقبض النجوم وقوله اورقبته
معطوف على هامن قوله منها ومثل الكتابة المذكاتب فانه يرهن ويستوفي من كتابته
اورقبته ان عجز والمكاتب لا يباع والكتابة تباع وقوله وخدمة مدبر عطف على
ما سبق يجوز رهن خدمة المدبر الخ والمذهب ان المدبر حر وانه لا يرهن ولا يصح
بيع نجومه ولا رهنها ولا رهن الغرر والنظر اولاً في اركانه * اي في اجزائه
الذاتية له * ثم في صفة عقده وشروطه * وهي ما خرج عن ذاته * واحكامه اما
الاركان فهي الراهن * الذي يعقد ماله لغيره معلقاً له في حقه عليه * والمرتن *
الذي يكون ذلك المال معلقاً له في حقه والارتهان افتعال لمطوعة الرهن تقول رهن
له الشيء فارتحن ثوبه اوله ورهنه شيئاً فارتحنه * و * الشيء * المرهون وما فيه
الرهن * من الدين وسائر التباغات ولو صداقاً او اجرة وفي الرهن في القرض والسلم
خلاف * فالراهن هو * الانسان * الجائز فعله * في المال مطلقاً او فيما اراد

والنظر اولاً في اركانه ثم
في صفة عقده وشروطه
واحكامه اما الاركان فهي
الراهن والمرتن والمرهون
وما فيه الرهن فالراهن هو
الجائز فعله

رهنه فيكون فعله فيه تصديره رهنًا ودخل بجواز الفعل رهن العبد مالا لغيره باذن
مالك المال سواء سيده او غيره ودخل ايضاً رهن الطفل ما اذن له مالك المال في
رهنه عند مجزأ افعال الطفل اذا امره من له الفعل ودخل ايضاً رهن الطفل ما اطمأن
القلب اليه انه ارسله قائمه به ان يرهنه او اطمأن القلب انه مقدار ما يكسبه عند من
يميز مبايعته في ذلك وكلام الشيخ يفيد ذلك فانه لم يشترط الحرية فدخل العبد
بقوله او غير مالك اذا رهنه باذن مالكه ودخل الطفل بقوله انه يجوز رهن الخليفة
كما يجوز بيعه وعلى ان الرهن اخف من البيع لان البيع خروج ملك والرهن موقوف
الى اجل ما فاذا جاز البيع من الصبي جاز من فحوى الخطاب الرهن من باب اولي
على قول لوح اليه ولو صرح قبل بقول المانع اذ قال اما الراهن فمن صفته ان يكون
بالغاً عاقلاً * كما ذكر * في قوله بانه بذل من له البيع ما يباع الخ فان البذل فعل
له * المباح تصرفه * والماء الراهن وفي نسخة المبيع تصرفه بالياء فينصب تصرف
على المفعولية وتعود الماء للراهن ايضاً على معنى ان الراهن اباح التصرف الذي له
للمرتحن والنسخة الاولى اولي * في * الشيء * المرهون * بان يفعل فيه كل ما
شاء من البيع والهبة وغيرها والمأمور بان يرهن مالا من مال غيره تصرفه هو تصديره
المال رهنًا والخليفة والوكيل لما التصرف لكن تصرف الخليفة اعم وقد جمع الاباحة
بانواعها في قوله * وان * كانت اباحة التصرف * بخلافه او توكيل او اذن او
اجازة ولو * كانت الاجازة * بعد رهن * بان ياذن الانسان لزيد مثلاً ان يرهن
من ماله لبركي حق بكر عليه او على زيد او غيرها او بان ترهن من مال عمرو لزيد
مثلاً في حق لزيد عليك او على غيره بلا اذن من عمرو ثم يميز فملك ويجوز لاحد
المفاوضين ان ياخذ الرهن في دينها بتغير اذن صاحبه وان يرهن في دين عليها وان
كان لولد احدهما دين عليها او كان عليهما دين ليتيم استخاف عليه احدهما فرهن
احدهما فيه للاخر رهنًا لم يجز وان رهن احدهما بعد انقضاء المقدرة شيئاً مشتركاً بينهما
في دين عليهما لم يجز ولو سبق الدين الانفساخ وان رهن احدهما للاخر رهنًا في دين
كان له عليه قبل عقدهما فتعاقدا انفسخ ذلك على قول من يجوز عقدهما وان رهن
له في دين لابنه الطفل او يتيم استخاف عليه وتفاوض بعد ذلك جاز وان رهن احدهما

كما ذكر المباح تصرفه في
المرهون وان بخلافه او
توكيل او اذن او اجازة
ولو بعد رهن

رهناً فيما كان عليه من صداق او تعد ثبت وضمن نصيب شريكه في ذلك الرهن
 وشركة العنان كالمفاوضة في ذلك كله ولا يثبت رهن شريك غير شركة عنان
 ومفاوضة فيما عليها او عليه وجاز للمقارض اخذ الرهن بأل القراض ان رأى ذلك
 صلاحاً ولا يرهن من مال القراض وقيل يرهن ان رأى ذلك اصلح وجاز ان يرهن
 صاحب المال منه في دين من مال القراض وجب بفعله وبفعل المقارض او بافساد مال
 القراض وان رهن في دينه من مال القراض ضمن للمقارض ما نابه من الربح وان
 اخذ رأس المال ورهن في دينه من الربح لم يجوز الا باذن المقارض وكذا ان رهن
 المقارض من الربح في دينه لا يجوز الا باذن صاحب المال وان رهن لصاحب المال
 من مال القراض في دين عليه وان كان على المقارض دين لابن صاحب المال اوليتهم
 قد استخلف عليه فرهن له من ذلك المال جاز وكذا ان كان الدين لمن ولي امره فرهن
 له صاحب المال من القراض وان كانا مقارضين فرهن احدهما في دين وجب في ذلك
 المال لم يجوز ان قارض باموال رجال فرهن مال في دين بعض لم يجوز وضمن وان رهن
 المقارض من مال القراض في دينه لم يجوز ورخص وياخذ المأذون له الرهن ويعطيه
 ويجوز لسيد ذلك ايضاً ان كان المال له وان كان لغيره لم يجوز له ان يعطي منه الرهن
 وان كان له على عبده دين من ذلك المال فله ان ياخذ فيه الرهن ويهرن له ايضاً فيما
 عليه * وجاز لخليفة وان * كان خليفة * لاخرس * لا يفهم بالكتب ولا الاشارة
 بدليل التفي به وامان يفهم بذلك فهو يرهن بنفسه او بامرء ولا سيما خليفة يتيم
 او مجنون والخليفة الضعيف خليفة الغائب والاضعف خليفة الحاضر البالغ العاقل
 المتكلم وبذلك ان الاخرس لا يعالج بخلاف المجنون ونحوه * رهن ما * اي مال
 * استخلف * او وكل او امر * عليه لطلب نفع * للمال * او دفع ضرر * عن
 ذلك المال * بقدر حق المرتهن * او اقل * لا بزائد عليه * الا ان لم يجد الا
 زائد واجتته الضرورة الى اخذ دين لهؤلاء لثلا يضيع ذلك الزائد على اليتيم او نحوه
 اذا ضاع الرهن لان القاعدة ان المرتهن امين في الزائد * والا * يرهن بغير زائد
 بل بزائد ولم تلجئه الضرورة الى زائد * ضمن * الزائد ان ضاع ولو بثبات من
 الله بلا سبب احد الا ان مات الرهن بلا سبب من المرتهن او امره وكان اصلاً فلا

وجاز الحليفة وان لا خرس
رهن ما استخلف عليه
لجلب نفع او دفع ضرر
بقدر حق الرهن لا بزيادة
عليه والا ضمن

ضمان على راحته وان مات بسبب المرتهن او امره فانه يضمن ويضمن له المرتهن وان كان عبدا او دابة ومات بثبات من الله بلا سبب فانه يضمن وقيل لا ولا يضمن الاصل الا ان كان رهنه سبب لتمطيل المرتهن عن صلاحه فانه يضمن * ولا يشارطه * اي لا يثبت الرهن من مال غيره بينه وبين المرتهن شرطا * في انه ليس عليه * اي على المرتهن * شيء * اي ضمان * من افاقة تصيب الرهن * بل يتركه على الاصل من كونه اذا ضاع ضاع بما فيه ولذلك لا يرهن اكثر مما يساوي * وضمن * الرهن * ما هلك * من الرهن اي ثمنه * بيده * اي بيد المرتهن * ان شارطه * اي ان شارط الرهن المرتهن * فيه * اي في انه ليس عليه شيء * اي في عدم شيء عليه عند من يقول يذهب الرهن بما هو فيه * فان باع * الخليفة او نحوه مال من ناب عنه * بدين مؤجل * او عاجل او اراد بالتاجيل مطلق التأخير ويدل لذلك قوله والبيع بنقد * ضمن ما هلك * اي ثمنه * بذلك * التاجيل او التعجيل وتقدمت اقوال في كلامي عن الديوان في الوكالة على البيع وتقدم كلام لي للمصنف والشيخ في اوائل باب بيع الدين * وبيع بنقد * لا بعاجل ولا بتأجيل * بما وجد * باء بنقد للمصاحبة وباء بما وجد للالصاق المجازي او بالعكس او الثانية للبدل فلا يلزم على عبارته تعدي عامل واحد بحر في جرم معنى واحد بلا واسطة التبعية * وان * كان يبيع * بنقص عن * بيع * بتأخير ورخص ان راي ضاحا وبخسا في * بيع * تمتد ان يؤخر لمالي * اي ان يبيع بتأخير لغني * ثقة باشهاد عليه * ولو باع بعاجل فان السبب في الاشهاد على البيع بالاجل موجود في البيع بالعاجل وهو التوثق عن التضييع وهذا الترخيص هو قول ابن بركة * وان ارتهن * الخليفة او الوكيل او المأمور رهنا * لمن استخاف عليه * او وكل عليه او امر * شارط * المرتهن الذي استخلف عليه او وكل او امر * الرهن ان لا تلزمه افاقة تصيب الرهن * وانه ان ضاع ضاع عليك ايها الرهن لا علي ولا على من تمت عليه * والا * يشارطه ذلك * ضمن * من ماله لمن قام عنه * ما تلف منه * اي من الرهن وهذا على القول بان ذهاب الرهن ذهاب ما فيه واماعلى غيره فلا يحتاج الى مشاركة ذلك فان ضاع ضاع على الرهن وذمة الرهن تبقى مشغولة

ولا يشارطه في انه ليس عليه شيء من افة تصيب الرهن وضمن ما هلك بيده ان شارطه فيه فان باع بدين وجعل ضمن ما هلك بذلك وبيع بنقد بما وجد وان بنقص عن تاخير ورخص ان راي صلاحا وبخسافي نقد ان يؤخر لملي ثقة باسهاد عليه وان ارتهن لمن استخلف عليه شارط الواهن ان لا تازمه افة تصيب الوهن والا ضمن ما تلف منه

بما فيه من احاط دين بماله * وكان قدر ماله او زائد عليه * جازر منه * ماله * وانه له *
فيه كبيع وشراء به وهبة واصداق واعتاق وغير ذلك * مالم يحجر عليه حاكم *
وقيل اذا قامت عليه الغرما بطلت افعاله ولو قبل ان يحجر عليه الحاكم وسواء في ذلك
حاكم الموافقين وحاكم المخالفين اذا كان الحجر بطريق الصواب وكذا القاضي والوالي
والجلاء والامام وفي الديوان المعدم هو الذي احاط الدين بماله او كان اكثر من
ماله واما ان كان الدين اقل من ماله فلا يقال له معدم وافعال المعدم جائزة في ماله
من العتق والتدبير والبة والصدقة والبيع والشراء وتقاضي الذنوب وما
اشبه ذلك وليس هو مثل المنكس ولا يحجزه الصوم فيما يجب عليه من
كفارة القتل او الظهار او كفارة اليمين ويلزمه ان يعثر ماله اذا حث به ويدرك
عليه وليه النفقة ولا يدركها هو عايه مالم يقيم عليه الغرما ويقاسه الحاكم ومنهم من
يقول لا تجوز افعال المعدم في ماله مثل المنكس ومن امر رجلا ان ياخذ له الدين واعطاه
ما يرهن فاخذ الرجل لنفسه ورهن من ماله مثله ولم يخبره بذلك ضمنه ورد من
المديان رهنه وكذلك من اخذ من مال من ولي امره رهنا لنفسه ورهن منه في دينه
ضمن وذكر في الكتاب ان هذا الرهن جائز ان لم يكن على من ولي امره ولكنه ضامن
الا ان احاط الدين بمال من ولي امره فلا يجوز رهنه فيما كان عليه ولا في اعل من
ولي امره الا بمحاصة اصحاب الديون وان اعطى الرهن في دين من ولي امره فخرج
دين اخر عليه فقد انسخ الرهن ويكون بين الغرما ان لم يكن من المال ما يستوفي
منه الباقي وان كان من المال ما يستوفون منه فالرهن ثابت وان رهن من مال
من ولي امره في دين من ولي امره فاستعاره او كراه من المرتين فقد انسخ * والمرتين
كالراهن جواز او منعا * في كونه بالغا عاقلا جائز التصرف لكونه مالكا او نائبا
عن مالك نيابة شرعية لكن تصرف المرتين ومملكه باعتبار ما فيه الرهن فخرج الطفل
والعبد فيما لا فعل لهما فيه واما مقدار ما اجاز بعضهم فيه التصرف بالبيع والشراء للطفل
بكونه مقدار ما يكسب او يسكون النفس الى انه ارسل به فيجوز ان يبيعه ويقبض
فيه الرهن الكثير والقليل وكذا ان اذن له في البيع فله ان يرتن ما كثر او قل
سواء اذن له ابو او غيره من المال له وكذا العبد الماذون له والعبد الذي اتاه المالك

ومن احاط دين بماله جاز
رهنه وافعاله مالم يحجر عليه
حاكم والمرتين كالراهن
جواز او منعا

في اعطاء الدين والارتهان او في اعطاء الدين فيرتن ولو لم يور بالارتهان وفي المنهاج
المرسل كالحر البالغ وفي الديوان الرهن جائز بين البالغ الصحيح العقول المذكور
منهم والانا الموحدين والمشركون والاحرار والعبيد ممن يجوز افعالهم من الناس
والرهن جائز في الاوقات كلها والامكن كلها الا ما يكره من الرهن في المساجد
وانما يجوز الرهن في الدين الواجب كله ما حل اجبه وما لم يحل اذا كان معلوما واما
الدين المجهول فلا يجوز فيه الرهن ومنهم من يقول جائز فيما كان مجهولا وسواء كان
الدين من قبل التعدي او من قبل المعاملة وسواء الدين من الصامت او غيره من جميع
الاموال ولا يصح الرهن فيما كان اصله امانة مثل القراض والعارية ولا في الشفعة
ولا فيما لم يفرض من الاموال من المتعة والصدقات والدية وما لم يقوم من فساد ولا في
اجرة من لم يدخل العمل او صدقات مفروض قبل الاشهاد ولا كل دين لم يجب اه ومن
الزم عقدة الاجارة اجاز الرهن في الاجرة ولو قبل الدخول ومن رهن في القرض
فلا اجر له * والمرهون ماعين * اي شخص في الخارج وميزانه هو هذا لا غيره
فخرج ما هو حقيقة تصدق في فرد من افرادها كالدين * وجوز بيعه * بان لم يمنع
لعرض ولا بالذات فلا يرهن ما في ارتهان اخر او تعويض * وخالف المرهون
فيه * وهو الدين وسائر النباغات كل المخالفة او بعضها بحيث لا يحكم بنحوه فيا فيه
الدين فخرج ما وافق المرهون فيه من كل وجه بحيث يحكم بنحوه في رهنه خلاف
ياتي * وايصح تصرف فيه للراهن حال الرهن * وقوله او حال الرهن فقط * لا بعده *
مطلق التصرف الشامل للتصرف العام وللخاص الصادق بالرهن فقط فيصدق
بما اذا لا تصرف فيه له الا بان يرهنه بان اذن له مالكة في رهنه وقوله لا بعده بان
لواقع فانه لا يتصرف الراهن في الرهن بعد رهنه الا بنحو اصلاحه من فساد واما
بالبيع والحرز فمختص بالمرتين * وان بامر * من خلافة او وكالة او اذن او اجازة
ولو بعد الوقوع بان ارتن لمن له الدين بلا اذن منه ثم اجاز له ارتهانه وفيه ان الاجازة للرهن
بعد وقوعه لا يصدق عليها انه يجوز التصرف فيه للراهن حال الرهن الجواب انه يصدق
اذا كان رهنه حال الاجازة لطلان ما قبلها الا لهذه الاجازة ولو شاء ابطله ولو اجاز له المالك
* وقرر * عطف على عين او على ابيع تصرف فيه * بيد مرتين او مسلط عليه * اي على

والمرهون ماعين ويجوز بيعه
وخالف المرهون فيه وايصح
تصرف فيه للراهن حال الرهن
لا بعده وان بامر وقرر
بيد مرتين او مسلط عليه

الرهن حرزا او بيعا او كلا من ذلك * من قبل * اي جانب * راهن * ومرتين جميعا
اذ لا يصح تسلط احد على قبض الرهن وحرزه او على بيعه او على ذلك كله الا باتفاق
الراهن والمرتين جميعا ومن متعلقة بمسلط وان علق بقرار او عين او بحال محذوفة من
ضمير احدهما فلا يقدر مرتين اي ماعين او ما قرر صادرا من جهة الراهن ورجوع
ذلك الى قوله قرر اولى لانه الذي جرى عليه الشيخ محترزه عما تقرر بيد المرتين
بفصب او امانة او نحو ذلك * وكان مقبوضا لا ممنوعا بحق الغير فيه * كعاقبه
بكره المكثري او ارتهان مرتين له قبل ذلك ولو اسقط قوله لا ممنوعا بحق الغير فيه
لا اغنى عنه قوله وايصح تصرف فيه للراهن الخ لان ما عاق بالكره او ارتهان سابق
لا يتصرف فيه برهن اوهبة او غير ذلك من التصرفات وذلك اعم واجمع من قول
بعضهم الرهن اي المرهون ما وضع عند انسه في مقابلة ما اخذ منه دينافان هذا غير جامع لكل
انواع الرهن ولعله فسر الرهن المذكور في الآية لانه في الدين اوله لا يميز الرهن الا في الدين
الذي اخذ او اراد باخذ الدين التزام التباعة مطلقا * و * اذا تقرر ذلك * ولا يصح
رهن ما بذمة * كشيء السلم وشيأ الدية قبل القبض لانه ولو تعين الذي كان
الشيء في ذمته تعينت كميته لكن لم تعين ذاته لان من عليه مائة دينار ايما مائة
دينار اعطاها كانت خلاصا له * ولا * رهن * طلاق او شفعة عند بعض *
لانها ليسا شيئا متعينا في الخارج بل الطلاق حق مترتب في ذمة الزوج اذا اراده
منها زوجها ووقعه وقع وكذا نأبه والشفعة حق على المشتري يسلمه للشفيع اذا
اراده واجاز بعضهم رهنهما فاذا حل اجل الدين طلق المرتين زوج الراهن ولا يفوت
الطلاق بالتأخير وان لم يكن الاجل فتي شاء طلق واذا طلق فقد تخلص الراهن من
الدين ويكون طلاقا بائنا لا يملك رجعتها الا باذنها على ما يظهر لان ذلك تضيق
على المدين فهو كالطلاق الذي يوقعه الحاكم بالالغاء الى حق وكتطليق نفسها اذا
علق لها فالواضح فيه البائن وان كان يملك رجعتها فما فائدته ولا يصح الطلاق ان
اعطاه الراهن الدين ولا يصح رهن الشفعة الا بعد بيع ما يشفع واذا بيع فلنذي
الشفعة رهنها فاذا رهنها للمرتين اخذها بان يشفع بال نفسه ما بيع ولو لم يكن شريكا في البيع
اوفي طريق او نحوه واذا شفع فقد تخلص الراهن من الرهن وكان الطلاق بائنا وان لم

من قبل راهن وكان مقبوضا
لا ممنوعا بحق الغير فيه
ولا يصح رهن ما بذمة
ولا طلاق او شفعة عند
بعض

يشفع حتى فاته الشفعة او ابطالها فقبل بطل دينه وقيل لا وقد يكون الراهن
والمرهون شيئا واحدا قالوا في الديوان وان امر عيده ان يرهن نفسه في دينه فنقل
العبد ذلك فلا يجوز وقيل جائزاه وكذا ان يبيع نفسه او يستاجر بها ونحو ذلك من
العقود * ومن ثم * اي لاجل ما ذكرنا من عدم صحة رهن ما بذمة * شرطنا *
التعين * والتحقق في الخارج * ولم يكف التحقق الذهني * و * شرطنا
* القبض * وما بالذمة لا يصح ان يكون مقبوضا وهو متصف بالاستقرار في الذمة
وان قلت لم يشترط التحقق في الخارج قلت اشتراط التعيين اشتراط التحقق في الخارج
* وجواز بيعه * فلا يرهن ما بالذمة لانه لا يباع وفي بيع الطلاق والشفعة خلاف
فالخلاف في رهنها مترتب على الخلاف في بيعها * فاجاز بيعه جاز رهنه غالبا *
ومن غير الغالب رهن الثمار على الشجر والصوف والشعر والوبر والريش على الحيوان
فانه يجوز بيعها وتقطع قبل الزيادة على ما مر في محله ولا يجوز رهنها والحيوان
على قول مروج في الديوان رهن الحيوان مكروه عند ابي الشعثاء جابر بن
زيد رضي الله عنه وقيل يجوز وهو المأخوذ به وفي المنهاج منع سليمان رهن
الحيوان لانه يذهب ويحيى قال ابن بركة الاكثر مناعلى منعه فيه ولو عيدا
واجازه الاقل قال وقول المجيز اقوى في الحجة وان رهن له ناقة حاملا فجاز وان
رهن له ناقتين جاز وان قال رهنك لك هذه في كذا وكذا وهذه في كذا جاز
تفاضلتا واستوتا وكل منها رهن فيما رهننت فيه وان قال رهنك لك
هذه الناقة في ثلث دينك علي وهذه في ثلثي الدين جاز وان قال رهنكما
كل واحدة بكذا وكذا جاز لا ان رهنهما لهما في عقدا قلت بل يجوز
وان رهن نصفها لرجل ثم رهن له النصف الاخر لم يميز وقيل يجوز وان
رهن رجلان ناقة لرجل في عقدة جاز لا ان في عقدا قلت بل يجوز ويجوز
ان يرهن الشريك سهمه لشريكه الا فيما يكال او يوزن او يتصرف وغير
الناقة كالثاقة من حيوان وغيره وما فوق رجلين كرجلين * بلا عكس * وهو ان
يقال ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه وكذا العكس من ان المجبول يجوز رهنه ولا
يجوز بيعه كما ذكره ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي ستة وذكره الثلاثي في ديوانه

ومن ثم شرطنا التحقق في
الخارج والقبض وجواز
بيعه فما جاز بيعه جاز
رهنه غالبا بلا عكس

وذكر في لقط أبي عزيز ونصه وعن رهن لرجل فداناً وهو لم يعرفه ولا المرتهن قال ذلك جائز وليس هو مثل البيع وإما البيع فتبي يعلمه المشتري والبائع وإن لم يعلمه أحدهما فلا يجوز ومنهم من يرخص أن لم يعلمه المشتري أن يكون بالخيار بعد ذلك وكذلك الدمنة إذا لم يعلمها مثل النندان المخصوص وإما الهبة فجائزة ولو لم يعرفها الموهوب له وإما الواهب إذا ادعى أنه لم يعرف ذلك وصدقه الموهوب له فلا تجوز تلك الهبة اه وفي الاثر أن لم يعلم الراهن الرهن جاز أن علمه المرتهن والعكس المذكور اضطراراً لا منطقي وفي إطلاقه نفي العكس بحث لأن العكس ثابت في غالب الصور فإن غالب ما يمتنع بيعه يمتنع رهنه فلو قال بلا عكس كلي لزال الاشكال وكذا لو قال والعكس على أن يضمن في العكس معنى قوله غالباً أو قال فما جاز بيعه جاز رهنه والعكس غالباً فيعود غالباً إلى العكس والمعكوس ولعله ضمن في عكس من قوله بلا عكس معنى قوله غالباً كأنه قال والعكس غالباً منتف على تعليق غالباً الذي قدرته بالعكس فيفهم منه أن العكس الذي هو قليل ثابت كما مثل برهن المجهول والحق أنه لا يرد على الشيخ جواز رهن المجهول لأنه لا يجوز رهنه كما لا يجوز بيعه لأنه غرر وفي الديوان ومن العلماء من يقول كل ما جاز بيعه جاز رهنه كما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه وقيل لا يجوز ذلك ولا يجوز رهن المصحف والمذبر وقيل يجوز رهنها ولكن لا يباعان وقد سعى الشيخ عامر في باب الغرر المجهول غرراً ولو كان في ذاته ظاهراً متعيناً لمن ذهب إليه ورأاه والحشي فهم أن معنى قبول البيع والتعين أنه في ذاته مما يحل بيعه وأنه ظاهر لمن أراد رؤيته قال أبو سليمان داود بن أبي يوسف إن عرف المرتهن الرهن ولم يعرفه الراهن جاز وإن عرفه الراهن ولم يعرفه المرتهن لم يجوز وإن لم يعرفه الراهن ولا المرتهن لم يجوز وذلك إذا كان أصلاً وإن كان حيواناً أي أو غيره مما ليس أصلاً فلا يجوز ولو عرفاه أن لم يحضر ويقبضه المرتهن اه فكلام المصنف والشيخ محمول على أنه لا بد أن يكون الرهن معروفاً عند الراهن والمرتحن لهذا ونحوه فهو أولى من أن يقال المراد أن يكون الرهن متعيناً في ذاته ولو حضرته عنده لعرفته وعلى الجواز فلا بد من علمه إذا أراد بيعه ولا يجوز رهن ما يبطن لغرر قالوا في الديوان لا يجوز رهن الحمل لأنه غرر ولا يصل

ولا يجوز رهن ما يبطن لغرر

المرتحن إلى قبضه في ذلك الوقت وكذلك رهن اللبن في ضروع الاناث من الانعام فلا يجوز وكذلك الأبق من العبيد والشارد من الحيوان لا يجوز رهنها ولوانه يراها ولا المحرمات مطلقاً ولا التراب المنجوس وما لم يدبغ أو يترب من جلد الميتة وصوفها قلت وقيل بالجواز ولا رهن غلة الحيوان وغلة العبد وغلة الشجر وسكن البيت كذا وكذا سنة والاستفاعة بكذا ولا تمر على شجر ولو أدرك ولا صوف أو شعر على غنم أو وبر على البعير أو ريش على الطائر لعدم القبض في الثمر وما بعده بخلاف ما إذا رهن الثمر مع الشجر والحيوان مع نباته لأن ذلك تبع حيثئذ وما ذكره مبني على اشتراط القبض قبضاً حقيقياً وإما على القول بأن مجرد التخلية قبض والقول بعدم شرط القبض فيجوز رهن الثمر على الشجر والنبات على الحيوان ولكن أن تركه بلا قطع حتى مضت ثلاثة أيام انفسخ الرهن وفيه المباحث والاقوال المتقدمة في البيع ففي الديوان وإن رهن له صوفاً على ظهره على أن يجوز فلا يجوز إلا أن رهنه له على أن يجوز في ذلك الوقت وكذلك أن رهن له جميع ما تنبت الأرض على أن ينزعه في ذلك الوقت فجائز ومنهم من يقول أن رهنه له على أن ينزعه فيما دون ثلاثة أيام فجائز ومنهم من يقول أن رهنه على أن ينزعه فجائز مالم تكن فيه زيادة ومنهم من يقول مالم يدرك وإن تركه حتى أدرك فقد بطل الرهن وإن اشترط أن يترك ذلك حتى يدرك لم يجوز وما ذكره أيضاً مبني على أن الثمار إذا أدركت خرجت عن حد الأصل وإما أن قلنا أن حكمها حكم الأصل مالم تقطع فإن كانت تزيد فالحكم ما ذكرت اتفاقاً وإن كانت لا تزيد جاز رهنها جزماً ومن قال إذا أبرت خرجت عن حد الأصل أجاز رهنها إذا أبرت إن قال بعدم شرط القبض أو بأن التخلية قبض ولكن ينفسخ إن مضت المدة التي تتحقق بها الزيادة وإن أجاز الراهن الإبقاء ودخول الزيادة في الرهن لم ينفسخ بالمدة في تلك المسائل وهل جاز رهن الفضل أي ما فضل من الموهون أصلاً كان أو عرضاً عن حق مرتحن بأذنه أي بأذن المرتحن سواء أذن في معين أو اطلق أو أذن رهنه عطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض بناء على الجواز أو نصب على المعية وعلى كل حال يشكل مع قوله رهن

ولا تمر على شجر ولو أدرك ولا صوف أو شعر على غنم لعدم القبض وهل جاز رهن الفضل عن حق مرتحن بأذنه وراهنه

الفضل فان قوله رهن مصدر مضاف للمفعول وهو الفضل وفاعله محذوف هو الراهن
اذ لا وجه لقولك جاز رهن الراهن باذن المرتين واذن ذلك الراهن او مع اذنه لانه
اذا رهن بنفسه لم يحتاج ان نقول باذنه ولعله اراد مطلق رهن الفضل بقطع النظر
عن كونه فعل الراهن فانه كما يصح قطع النظر عن المفعول فيكون الفعل كاللازم
يصح قطعه عن الفاعل اذا حذف كما يجوز كما هنا او اراد بالرهن الارتهان وهو فعل
المرتين الثاني فعلى الوجه الاول يتعلق قوله **الاخر** ***** برهن وعلى الوجه الثاني
يتعلق بجمازي جاز لانسان اخر او المرتين اخر اي لمريد ارتهان او مشارف الارتهان
او صالح لارتهان ان يرتن الفضل عن حق مرتين باذن المرتين والراهن واذن
الراهن حينئذ هو رهنه ذلك الفضل اورضاه ووجه اخر ان المراد يجوز رهن
الفضل عن حق مرتين باذنه اذا رهنه الراهن وباذن الراهن اذ رهنه المرتين
وذلك باجل بان يكون قد حل الاجل حين الراهن وكذا ان كانا من اول بلا
اجل او **باجل** ***** المرتين ***** الاول او **باجل** ***** بعده لا قبله ***** اذ لا يتبين
الفضل الا بعد بيع الاول ما يقابل دينه والماء في قوله وراهنه عائدة الى المرهون
المدلول عليه بقوله الفضل عن حق مرتين فالإضافة للمفعول او الى المرتين اي
والذي رهن الشيء له فالإضافة لغيره ككاتب عياله والماء عائدة الى المرهون ايضاً
في قوله **وقراره بيد** ***** المرتين ***** الاول ***** لا يجد الثاني قراره بيده الا باذن
الراهن والمرتين الاول لانه لا شيء له فيه الا بعد خلاص الاول ***** فما فضل عن حق
الاول ***** بعد بيع ما يقابل حقه منه ***** اخذه ***** ذلك الثاني وباعه في حقه او باع
ما يكفيه منه ان كان الفضل يزيد وامكن بيع البعض وان لم يمكنه بيع مقدار حقه
فقط باعه كله واعطى ما زاد من الثمن على حقه للثاني وان بقي ايضاً باق اعطاه
الراهن وهذا القول لم يشترط قبض الرهن ولا معرفته ***** والا ***** يفضل منه شيء
***** تبع ***** المرتين الثاني ***** الراهن ***** بدينه ***** اولاً ***** يجوز رهن الفضل ولو رضي
الراهن والمرتين جميعاً فان فعلوا بطل الرهن عن الاول والثاني وجدده الراهن لمن
شاء منها او لغيرهما او امسكه ***** قولان ***** ثالثهما انه يجوز ولو لم يرض المرتين
الاول لان الفضل لصاحبه الاول مبني على عدم اشتراط القبض لان الفضل غير

الاخر باجل الاول او بعده
لا قبله وقراره بيد الاول فما
فضل عن حق الاول اخذه
والاصح الراهن او لا قولان

متيز فضلاً عن ان يقبضه الثاني على حدة ولا يكفيه قبض الكل ان اذن له فيه
وعلى عدم اشتراط علم الشيء المرهون وثله الثالث والثاني مبني على اشتراط ذلك
وايضاً قولاً تصح الزيادة لاختلاف السعر وايضاً اذا اذن له المرتين في رهن الفضل
فقد تصرف في الرهن والقاعدة انفساخه بتصرفه فيه والقولان ايضاً في رهن فضل
عن ثلث او فضل عن ثالث لربع وهكذا وفي تعدد اصحاب الطبقات وبعض
دون بعض وان لم يبيع الاول بل قضاه دينه او ترك الرهن او نحو ذلك فلذي الفضل
فضل الرهن بالتقدير ولا يجوز ان يزيد الاول ديناً على الراهن فيعتبر الفضل على
الدينين معاً لا بل يعتبر الاول فقط من الدينين فما زاد على الدين الاول فللثاني ولا
يجوز المرتين الاول على بيع الرهن او بعضه ليتوصل الثاني الى حقه وكذا من لا رهن
له لا يقهر له المرتين مطلقاً على البيع هكذا والواضح ان يجوز في ذلك على بيع الرهن
ليتوصل غيره الى حقه ***** وما ذهب من الرهن ***** على القول الاول الذي هو جواز
رهن الفضل ***** ف***** قد ذهب ***** من مال ***** المرتين ***** الاول ***** بان يحسب
عليه في دينه بمقداره او كله على ما ياتي ان شاء الله ***** وما زاد عليه ***** اي على مال
الاول في الذهب بان ذهب منه اكثر من حق الاول ***** ف***** قد ذهب من مال
***** الثاني ***** بان يحسب عليه في دينه كذلك ***** وذهب حقهما ***** جميعاً ***** ان
تلف ***** الرهن ***** كله ***** او مقدار دينهما او اكثر وبقي بعض منه ويجوز ان
يريد ان تلف حقهما اي مقدار حقهما فيشمل ما اذا بقي منه وما اذا لم يبق ***** ان لم
يشترط ذلك ***** بالبناء للمفعول والاشارة للذهب المفهوم من ذهب اي ان لم يشترط
المرتين الاول او الثاني الذهب اي ان لم يشترط انه ان ذهب ذهب على الراهن
ومن اشترط منهما ذلك فلا يذهب حقه بذهب الرهن او بعضه وذلك على القول
ان ذهب الرهن ذهب ما فيه واما على غيره فلا يذهب حقهما بذهابه او ذهب
بعضه ***** وان انفسخ من يد ***** المرتين ***** الاول ***** بما ينفسخ به الرهن مثل
استفائه به ***** او ابرا ***** المرتين الاول ***** الراهن ***** من الحق الذي له عليه ويجوز
ان يكون معنى قول الشيخ ابراه اليه الراهن ان الراهن اعطى المرتين الرهن فان الحكم
واحد في ذلك ***** او وضع عنه حقه ***** يكفي عن ذكر الوضع ذكر البراء لكن

وما ذهب من الرهن فمن
مال الاول وما زاد عليه
فالثاني وذهب حقهما ان
تلف كله ان لم يشترط
ذلك وان انفسخ من يد
الاول او ابرا الراهن او
وضع عنه حقه

ذكره لاختلاف اللفظ كما تراعى يذكرون الابراء والمخاللة ونحوهما وكذا هنا فانه اذا زال شغل ذمة الراهن باي لفظ فان الحكم واحد مثل ابراءك منه او وضعته عنك او جماعتك في حل منه او وهبته لك او تصدقت به عليك ويجوز ان يريد بالابراء ازالة شغل ذمته بلا عوض باي لفظ وبالوضع ازالة شغلها في مقابلة عوض كارش او اجرة او دين اخر للراهن على المرتين وهذا افيد وافضل من ذلك كله ان يجعل معنى ابراء الراهن ترك المرتين الرهن للراهن ووضع الحق تركه مثلاً **او فكه منه** بان اعطاه ماله عليه **فالوقف** هل مال المرتين الثاني في المفضل اولا لتعارض بقاءه في المفضل وعدمه لان الفضل انما يتحقق بعد خروج حق الاول من الرهن مع ان تحزير مقدار ما يفضل مثل تحقيق الفضل وان انفساخه عن الاول يكون انفساخا عن الثاني لانه ماله الا الفضل اولا يكون انفساخا عنه لانه لم يفعل ما يوجب فسخا **واستحسن** في غير صورة الانفساخ واما صورة الانفساخ فلا فضل فيها لبطان الرهن **ان مال الثاني** **باق** في الفضل **اي** في مقدار ما يكون فضلا بالتقويم **بحاله** **اي** على حاله الاول قبل بطلان المرتين الاول من ان له فضل الرهن فيبيع ما يقوم له انه فضل والحقوق كلها كالدين حيثما ذكرناه في الرهن ورهن الفضل في دين اخر للمرتين كرهنه لمرتين ثان في تلك المسائل والخلاف وفي الديوان واذا رهن رجل لرجل رهنا في دينه ثم زاد له رهنا اخر في ذلك الدين فجاء وقيل لا يجوز رهنها جميعا وقيل لا يجوز الاخر والاخر ثابت وقيل بطل الاول وثبت الاخر وكذا ان رهن ما يسوى عشرين دينارا في عشرة دنانير فاراد ان يرهن له الفضل او يرهنه لغيره من الناس فلا يجوز ومنهم من يقول جائز وان اشترط اولا ان يرهن له الفضل او لغيره لم يجوز وقيل يجوز ولو لم يشترط اي فيجوز رهن الفضل على هذا ولو لم يررض المرتين قالوا وان اذن رجل لرجل ان يرهن من ماله في دين كان عليه فجاء ولا يرجع عليه بشيء ان باعه المرتين او اتلفه سواء اقتداه صاحب المال او الماذون له وقيل ان اقتداه صاحب المال فليس عليه شيء وان اقتداه الماذون له فليرجع عليه صاحب المال باقل من قيمة الشيء او ما رهن فيه وان رهن رجل لرجل رهنا ثم رهنه لآخر فلا يجوز رهنه للآخر وكذا ان رهنه للمرتين في دين اخر وهو

او فكه منه فالوقف
واستحسن ان مال الثاني
في الفضل بحاله

رهن ثابت في الدين الاول وقيل جائز في الاخر وبطل في الاول واذا كان لرجل على رجل دين شتى فرهن له رهنا في احدها ولم يعينه او قال له رهنته فيما شئت منها فلا يجوز وان تصد الى احدها فرهنه له فيه او رهنه فيها جميعا جاز ويكون على عددها تفاضلت او تساوت اتفقت اجناسها او اختلفت وان تلف من الرهن شيئين اي او اكثر في ديون لرجل في صفقة او صفقات فما في صفقة يبيعه في صفقة او صفقات اتفقت الديون او اختلفت ان اتفق الاجل وان لم يتفق باع كلا في اجله وما في صفقات يبيعه في صفقات كل على حدة وان باعها في صفقة بطل البيع اتفقت الديون ام اختلفت اتفقت الاجال ام اختلفت ولا يستوف ما نقص واحد من رهن فيه ما زاد الاخر على ما رهن فيه الا ان شرط ذلك وكذا من جاوز رهن الفضل للمرتين او غيره وان اجل له ان يبيع ذلك الفضل عند اجل بيع الرهن باع الاول مقدار دينه ثم الثاني الفضل ولا يبيع قبل الاول قبل الاجل ولا بعده وان كان ارتهان الاول سخرى فلا يصيب صاحب الفضل البيع ولو لم يفت اجل يبيعه وان مضى اجل بيع الفضل قبل ان يمل اجل بيع الرهن فيباع المرتين فان بقي الفضل في الثمن فليأخذه صاحب رهن الفضل فان باع المرتين الاول بعض الرهن في دينه و بقي بعض فلا يبعد صاحب الفضل بيع ما بقي من الرهن لان اجل يبيعه قد مضى ولا يفسخ الرهن عن الاول باستنفاع صاحب الفضل وانما يجوز رهن الفضل اذا كان الفضل عند عقد الرهن ودام بعد ذلك وان لم يكن عند العقد وكان بعد لم يجوز رهنه اه قلت هذا التفصيل انما يتأتى على القول باجازه رهن الفضل ولو لم يررض المرتين وعلى انه لم يررض واما على اشتراط الرضى او على هذا القول ورضي فانه يجوز رهن الفضل ولو لم يكن عند العقد بل حدث بعد وان كان الرهن لرجل في صفقة باعوه في صفقة او مفترقا على قدر ما ناب كل واحد وكذلك ان كان الرهن لرجل في صفقة اتفقت ديونهم ام اختلفت وان رهنه في صفقات فلا يبيعه في صفقة اشتركوا في الدين ام لم يشتركوا وان باعوه كذلك بطل البيع وكذلك ان رهن اثنين لاثنتين شيئين او شيئا في ديون في صفقة وان رهن لاثنتين رهنا جاز ولو لم يشتركا في الدين بل كل على حدة ولو اختلف ديناهما وهو على راس مالهما وان استوفى احدهما حقه وبقي فضل اعطاه للراهن وان امكنت

قسمة الرهن قسما ولا يملكه أحدهما للآخر وقبل يملكه ان كان امينا واذا كان ما
لا تمكن قسمته اخذاه بالدول وان وكله احدهما الى صاحبه فملك في يده فالذي
وكله اليه ضامن لما نابه من الفضل ان كان فيه وان تلف في يده فلا يضمن مانابه
من الفضل ان لم يضيع وجاز ان ياخذ الرهن في دين اشتركه مع ابنه الطفل او من
ولي امره وان ياخذ الرهن من واحد في دينه وديون من ولي امره اختلفت ديونهم او
اتفقت وان يرهن رجلان لواحد او ما فوقه وجاز ان يرهن له رهنا واحدا او رهنا
وان رهن لمن لا يجوز له الرهن ولم يجوز او اخذ الرهن ممن يجوز رهنه ومن لا يجوز
اوهن ما يجوز وما لا يجوز لم يجز اي وقيل يجوز الجائز وجاز رهن واحد في ديون
مفترقة حل اجابا ام لم يحل او حل بعض دين بعض وان قال رهنته لك في واحد
من ديونك او الذي شئت لم يجز حتى بين وجاز ان يرهن له في اكثر الديون او في الاقل
* وحرم رهن مصحف * ولو لم يكمل بل حرّم رهن كلمة او حرف او اية فصاعدا
من القرآن * وسلاح ورقيق * من الخيل * لكتابي وان معاها * ولا سيما مشرك
غير كتابي وكتابي غير معاها * وبيعها * لم وفي كتب العلم قولان في البيع
والرهن والذي عندي كراهة ذاك وما ذكره من التحريم هو محترز قوله وجاز بيعه
وقوله ما يباع وقوله فما جاز بيعه والمعتبر جواز البيع لمن يريد الارتهان ومنعه فله الا يجوز
بيعه له لا يرهن له ولو جاز بيعه ليره كهذه المحرمات المذكورة فان تحريم الشيء اما
لذاته كالحرم الميتة والمدبر والمكاتب بل المكاتب حر وقيل بجواز بيع المدبر فيجوز
رهنه على هذا القول وهو رخصة ضعيفة جدا للجهل بالوقت الذي يخرج فيه حرا
ورخص بعض في بيعه ورهنه ان دبر لمدة معلومة وقيل بجواز بيع المدبر لعتق
فيجوز رهنه على ان يباع لعتق واذا بيع فليكن في بلد يعلم فيه ما عاق تدبيره
اليه وفي الديوان لا يجوز رهن المدبر وقيل يجوز ولكن لا يجوز بيعه وجاز رهن
ام الولد وبيعها ولا تخرج حرة لانها رهنت قبل موته وقيل ان ترك ما
يفي بالدين خرجت حرة وقيل ان كان فيها فضل خرجت حرة واستسعت
للمرتهن بماله ولا يجوز رهن العبد الجاني ولا امانة الملاحى وقالوا ايضا يجوز رهنها
وان رهن له عبدا عليه الحد ولم يعلم فانه ان اقيم عليه الحد فلا يذهب من ماله وكذا

حوزم رهن مصحف وسلاح
ورقيق لكتابي وان معاها
وبيعها

الجدار المائل والشجرة المائلة وان رهن له ما اشرف على الهلاك ورضيه فجائزا
واما لغيره كالجهل بالشيء والغرر وكتنزيه المصحف عن المشرك والعبد المسلم عن
ان يملكه مشرك والحذر من ان يتقوى المشركون على المسلمين بالسلاح والخيل
وقيل لا يجوز رهن المصحف ولو لمسلم والصحيح جواز رهنه نسلم وبيعه رهنا او غير
رهن وفي الديوان لا يجوز رهن المصحف اي ولو لمسلم وقيل يجوز لكن لا يجوز بيعه
ورهن الكتب جائز * وشروطها * باسكان الراي مبتدا * ان يخالف * في تاويل
مصدر خبر والمحصرا ضافي اي والشرط مخالفة * ما رهن فيه * لاعدمها او بفتح الراي
واسكان الطاء وذكره مع انه قد تقدم ليبي عليه قوله * والا * يخالفه بل وافق
* اشبه الربا في جنس وزيادة واجل * وكأنه قال وشرطنا المخالفة لثلاث اشبه الربا
والاشتراط ذلك اشبه الربا في جنس وزيادة واجل اما الجنس والاجل فظاهر ان
وارد بالاجل مطلق التأخير واما الزيادة فهي الاستيثاق بما بيده من الرهن والمراد
بالمخالفة في هذا القول ان لا يكون من ذلك الجنس فلو كان منه لم يجز الرهن ولو
كان مما لا يحكم به لبعض مخالفة كما يدل له جعله من الربا بمجرد الجنس مع الاجل
والزيادة * وجاز رهن جنس في خلافه * اي في مثله الذي يخالفه بعض مخالفة
بدليل قوله * عند الاكثر * والمراد بالمخالفة ان يكون مما لا يحكم على الراهن بمثله
ولو اتفق الجنس فيجوز رهنه قطع من فضة وحلي فضة ونحو ذلك في الدراهم وقطع الذهب
وحليه ونحو ذلك والتبر في الدنانير والادوار المجيدية والاندلسية والفرنساوية في الاخرى
وهكذا كل مختلف لانه ولو اتفق الجنس لا يحكم له بمثله ما في يده بل يبيعه بيع صرف مثلا
فياخذ ماله مثل ان يكون الدين الريالات الجزيرية والرهن الادوار المدفعية فعند الاجل
او بعده يصرف المدفعية وهي الاندلسية بريالات الجزائر وكذا اذا وقع الاختلاف
بشيء لا يكون الحكم به فانه يجوز الرهن كرهن تمر دقلة نورة الريانية في دقلة
نورة الورقولة فاذا حل الاجل او بعده باع واشترى نفس ما يحكم له بمثله
* وجوز * رهن جنس * في وفاقه * ولو وافقه من كل وجه حتى انه مما يحكم
بمثله للمرتهن واختاره ابو العباس في الجامع ولا ربا في ذلك * لانه ليس بيعا *
فاذا حل الاجل اخذه المرتهن ان لم يعرض عليه المرتهن او نائبه مثله وان فضل

وشرطنا ان يخالف ما رهن
فيه والا شبه الربا في جنس
وزيادة واجل وجاز رهن
جنس في خلافه عند
الاكثر وجوز في وفاقه لانه
ليس بيعا

بعضه اخذه الراهن الا ان في هذا شبه غلق الرهن وهو ممنوع شرعاً فالولى من هذا ان يبيعه بمثله نقداً فتلك ثلاثة اقوال جواز رهن الجنس في مثله مطلقاً والمنع مطلقاً والجواز ان خالفه بشيء والقول بالمنع مطلقاً استخرجه المصنف من قول ابي عبد الله محمد بن عمر بن ابي ستة الا ان تشبيهه ببيع الربا يقتضي المنع في الجنس مطلقاً مرجحاً لهذا الشق من كلام ابي عبد الله على الشق الاخر الذي هو قوله اللهم الا ان يقال المشبه لا يقوى قوة المشبه به الخ لانه الموافق للديوان اذ صرحوا به فيه اذ قالوا لا يجوز رهن الشيء في جنسه في جميع الاشياء كالدنانير في الدنانير اتفقت سكتها واختلفت وقيل ان اختلفت جاز رهن بعضها في بعض وكذلك الدراهم وجازت الدنانير في الدراهم والعكس والمسك في غيره والعكس وقيل كل ما بين خلافه جاز كشمير في شعر اختلفا في شيء وكحيوان من جنس اختلفت بالسن والالون وجاز الدقيق في اقمح والنوى في الترو والزيت في الزيتون وثياب الصوف في الصوف وثوب القطن في القطن ورهن الاناء فيما عمل منه وما اشبه ذلك اه بتصرف * وشرطنا ايضاً * ان يباح * في الحال او بالا جازة بعد * تصرفه للراهن بكملك * من خلافة او وكالة او امانة وكل نيابة شرعية لان الرهن تصرف واجازة بيع وعقد اجازة ولا يصح ذاك ممن لم يملك ولم ينسب نيابة شرعية عن المالك ويجوز للاب رهن مال طفله ولو كان له مال لكن ان يبيع او تلف فعليه لانه قيمته وان افداه فليرده لانه وان احتاج وزعه فلا ضمان ولا يدرك ابطاله من الرهن اذا بلغ ولا فداءه من تركه ابيه وان افداه من ماله لم يدرك على الورثة ما افداه به الا ان ترك ابوه مالا فانه يدرك الاقل ما افداه به او ما رهن فيه وان رهن مال طفله في دين على ابنه الاخر ولو بالغ او في دين غيره من الناس جاز ولا يفسخه الابن اذا بلغ ولكن يدرك على ابيه قيمته وان مات الاب اخذه من تركته ولا يصح ان يرهن مال ابنه البالغ الا ان تزوجه بالحاجة ولم يرهنه في دين ابنه الاخر او غيره من الناس وان رهن الاب ماله في دين ابنه جاز ويدرك قيمته ان تلف او بيع ووارث كل في مقامه والجنون والافاقة كالطفولة والبلوغ ولا يرهن الاب مال ولده اذا كان احدهما مسلماً والاخر مشركاً او احدهما حراً والاخر عبداً وصح رهن الجلد مال ابن

وان يباح تصرفه للراهن بكملك

ابنه الطفل ان مات ابو ابنه والمنت في ذلك كله كلابن ولا ترهن الام مال ولدها ولو قدمت ولو في دينه وقيل هي كلاب اذا قدمت ولا يرهن الخليفة في دينه مال من جعل له خليفة وكذا المولى واخذ المشتركين في الولد واحد من اخطأ الولد بينهما وان اجاز الاخر جاز * فاذا رهن * الانسان * شيئاً قبل ان يملكه ثم ملكه اعاده * اي اعاد رهنه بان يحدد عقدة الرهن زماناً * ثانياً * ان شاء وان شاء رهنه لغير الاول وان شاء ترك رهنه ومن رخص في ان تودي الكفارة او التباعدة قبل ان يفعل موجبها فالظاهر انه يرخص في ابقائه بلا تجديد عقد والحق ما ذكره المصنف وقد تجوز ما تمته فعلى كل لا يتركه بحاله مجتزئاً به لنبيه صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس معك والرهن كالبيع قياساً ومعنى ما ليس معك ما لم يكن في ملكك كانه قال ما ليس معك بوجه شرعي فلا يرد انه معه * وصح رهن مال الغير بلا اذنه ان كان * شيئاً * متقلاً * واجاز مالكة به ذلك فاذا اجاز صح بلا تجديد ولا متامة ولو لم يشترط الراهن رضي مالكة كما توهم بعض * لان القاعد فيه * اي في الشيء المتقل * من كان يده واليد دليل الملك * كما روي انه تنازع اثنان في شيء عنده صلى الله عليه وسلم فقضى به للذي يده وقد دفع صلى الله عليه وسلم لعروة البارقي ديناراً يشتري له به اضحية فاشتري له شاتين فباع احدهما بدينار فجاء اليه صلى الله عليه وسلم بشاة ودينار فاجاز له النبي صلى الله عليه وسلم الفعل فاجاز تصرفه فجاز والرهن كالبيع فاذا اجاز المالك جاز بل الرهن اولى بالجواز لان رهن الشيء لا يوجب ان يكون مبيعاً لاحتمال ان يفسد وان يفعل فيه ما يفسخه قبل ان يباع وان اقر المرتهن انه عارف بانه ليس لراهنه بطل الرهن ويجوز لك شراء عروض من يد انسان تعرفها لغيره من قبل ان لم ترب * واما * الاصل * * فاذا عرف لاحد بوجه لا يزال * بالبناء للمفعول * عن حكمه * اي لا يحكم بخروجه عن حكمه ولو ادعى انتقالاً الى ملكه * الا بمعرفة * بيان * اخراجه الى ملك منتقل * هو اي الاصل بكسر القاف فالصفة جرت على غير من هي له ولا يبرز الضمير لا من اللبس ويجوز فتحها فتكون لمن هي له ويكون قوله * اليه * نائياً عن الفاعل فاعل الصفة * بوجه * كبيع وهبة واجازة

فاذا رهن شيئاً قبل ان يملكه ثم ملكه اعاده ثانياً وصح رهن مال الغير بلا اذنه ان كان متقلاً لان القاعد فيه من كان يده واليد دليل الملك والاصل اذا عرف لاحد بوجه لا يزال عن حكمه الا بمعرفة اخراجه الى ملك منتقل اليه بوجه

* ومن ثم * اي لاجل ذلك المذكور من ان الاصل لا يزال عن عرف له الا
 بمعرفة اخراجه * لا يباع الا بنسبة لمالكه * الا ان كان بائعه خليفة فله بيعه بلا
 نسبة واما من يبيعه بامر او وكالة او بدالة فلا بيعه الا بنسبته الى مالكه * ليصح
 خروجه * بان يقول هو ملك فلان او اني نائب عنه في البيع او وكيل عنه او مأمور
 او دلت عليه فان صحت الوكالة او الامر مضى البيع وكذا في رهنه بذلك قيل
 في الخليفة انه كالوكيل والمأمور * يوقف ان يبيع او رهن * بلا صحة وكالة او
 بلا صحة امر او باعه او رهنه بادلال او فضول * لاذن * اي الى اذن اي اجازة
 * مالكة * او من له التصرف فيه فان اجاز او صدقه في الوكالة او الامر جاز والارد
 * ف * تقرر في بيع الاصل او رهنه * انه لا تصح فيه اجازة بعد وقوع * وقوع
 بيع او رهن * ان يبيع * او رهن * بلا نسبة لمالكه * بل ان شاء مالكة جدد
 البيع او الرهن ورخص بعضهم ان يتم وان بيع اصل او رهن وشرط رضى مالكة
 فاذا اجاز جاز قطعا بلا تجديد ولا متامة وكذا غير الاصل حاصل ذلك انه اذا رهن
 عرضا بلا اذن من صاحبها جاز بلا تجديد ان اجاز صاحبها بعد واما الاصل فان
 رهنه منسوب الى صاحبه بلا اذن منه فاجازه بعد فكذلك يجوز بلا تجديد وان رهنه
 بلا نسبة لصاحبه لم يجوز ولو اجاز بعد بل ان شاء مالكة جدد الرهن رهنه منسوب اليه
 * وشرطنا اقراره * اي اقرار الرهن بمعنى الشيء المرهون ولفظ الرهن بعد بالمعنى المصدري
 * بيد مرتبه من رهنه بالرهن * الحروف الثلاثة متعلقة باقرار فالباء الاولى
 بمعنى في او للاتصاف والثانية للسببية وهاء اقراره للشيء المرهون والرهن في
 قوله بالرهن مصدر وانما شرط ذلك لان الشيء يكون رهنا بالقبض من مالك التصرف
 فيه على انه رهن وما قبضة بنصب او سرقة او امانة او وجه ما فلا يكون به رهنا
 واذا تقرر ذلك * فان من غصب شيئا * او سرقة او غلط فيه * لا يصح كونه
 رهنا بيده * ان رهنه له صاحبه ولا يصح ايضا ان يرهنه لغير الغاصب حتى يقبضه
 * لم يقبضه ربه ثم يعيده * بالرفع على لغة من يحمل لم سواء اهملها ايضا في
 يقبض او اعلمها فيه او بالنصب على لغة من ينصب بها سواء نصب بها يقبضه
 او جزمه بها وكنتا اللتين ضمنية مخلف في ثبوتها ويجوز ان تكون غيرها عاقبة

ومن ثم لا يباع الا بنسبة
 لمالكه ليصح خروجه بوقف
 ان يبيع او رهن لاذن
 مالكة فانه لا تصح فيه
 اجازة بعد وقوع ان يبيع
 بلا نسبة لمالكه وشرطنا
 اقراره بيده رهنه من رهنه
 بالرهن فان من غصب
 شيئا لا يصح كونه رهنه
 بيده ما لم يقبضه ربه ثم يعيده

بل ابتداءية على قول مجيز ذلك فيكون مرفوعا * والا ينتقل من ضمان غصب *
 او سرقة او مغالطة * لرهن * اي الى عدم ضمان وكفى عن هذا بذكر الرهن اذا
 ضمان في الرهن الا بتعدية عند من قال لا يذهب الدين بذهاب الرهن ولم يصرح بذلك
 ليشمل اقوال الذهاب وعدمه * وكذا ما بيد * اي في بدمر يد الارتهان * بكمارية *
 لسبب مثل غارية * او ودعة * او امانة * او قراض * او رهن فك او فسخ فلا
 يرهنه لمرتبه حتى يقبضه ويرده على الرهن او نحو ذلك ماهو في اليد بضمان او
 بلا ضمان * لا يرهن * لا يصح ان يرهن * حتى يقبض * يقبضه مالكة او نائبه
 نيابة شرعية بنحو خلافة او وكالة * ثم يرد * يرد مالكة او نائبه كذلك * على *
 رسم * رهن فالامانة لا تنقل رهنا قبل قبض والمضمون لا ينتقل امانة * فالمانع صوب
 لكونه مضمونا لا يكون رهنا والرهن قد يكون فيه فضل والقاعدة ان المرتبه امين في
 الفضل والغاصب لا يكون امينا فيما غصب والرهن بما فيه اذا ضاع والامانة لا تضمن
 الا بالتعدي والمفروض انتفاء التعدي ومن قال ان المعاملة ترجع لتعدية والتعدية
 ترجع لمعاملة فانه يجيز الانتقال من غصب ونحوه ماهو بضمان او بدونه الى رهن
 والمضمون الى الامانة ولو قبل القبض وان قلت فهل ان خلى الغاصب او السارق
 او نحوهما بين الشيء وصاحبه او نائبه او قال له خذ مني فلم ياخذه يصح ان يتركه
 بيده ويعتده رهنا قلت لا كما تدل له مسئلة العارية والامانة ونحوهما فان ذلك
 المذكور من الامانة وغيرها بخلي بينه وبين صاحبه كما هو شأن ذلك ومع ذلك
 لم يجوز رهنه الا بعد قبض ولو قال خذ مني لكن الذي عندي جواز رهن ذلك كله
 عند من هو بيده من غصب او نحوه او امانة او نحوه اذا لم يكن مع ذلك خوف والامانة
 ولا منع واذا براه مالكة من ضمان ما بيده جاز رهنه كما في الديوان اذ قالوا وان رهن
 العارية او الامانة لمن هي بيده جاز وان رهن لما بيده بالتعدية جاز ان براه من
 ضمانه ولا يصح رهن ما كان موقوفا الى احد ولا رهن ما كان بيدك امانة او تعدية
 والتقاطا في دينك او دين غيرك * وشرطنا كونه مقبوضا * غير ممنوع من القبض
 والتصرف فيه بحق النير والمعنى انه لا مانع له من قبضه ولولم يقبضه * لا ممنوعا *
 بحق الغير اشتراط عدم المنع صادق بعدم صحته اذا كان ممنوعا * لا ممنوعا بدون

والا ينتقل من ضمان
 غصب لرهن وكذا ما بيد
 بكمارية او ودعة او قراض
 لا يرهن حتى يقبض
 ثم يرد على رهن فالامانة
 لا تنقل رهنا قبل قبض
 والمضمون لا ينتقل امانة
 وشرطنا كونه مقبوضا
 لا ممنوعا لامتناعه بدون

قبض * لقوله تعالى فريهان مقبوضة وقوله صلى الله عليه وسلم لا رهن الا بقبض
ففي الديوان اجمع الناس ان الرهن لا يجوز الا بقبض ثم اختلفوا في القبض ما هو
واجمعوا ان كل ما دخل يده فهو قبض وان رهن ما يحيط به العلم والرؤية كرمسة
الطعام ورزمة الثياب جاز وان رهن له الحيوان فساقتها هو او وكيله جاز ورهن الحيوان
الواحد كبيعه وانما يجوز له ارتهانه ما عرفه هو او وكيله ملكا للراهن او اقله فيه
وان رهن له ما لم يكن في يده احد كحبل وثوب او الطيور لاهلية او النحل في جال
خروجها من مساكنها او بيتا هو فيه اي الراهن او ما عليه من الثياب او السلاح او ما
ركب من الدواب والسفن فقولان اه واختلوا ايضا هل القبض شرط صفة او شرط
تمام كما يذكره المصنف وقيل شذ عن الاجماع المذكور مالك فانه فيما حكى عنه
لا يرى القبض شرط صفة ولا شرط تمام وانه يجيز الرهن بلا قبض ويرى ان القبض
في الالة خرج مخرج الارشاد الى المصلحة لايجاب ولعل ذلك لم يصح عنه فان
عنده في القبض قولان قولان انه شرط صحة وقولان انه شرط كمال واظن ان الحاكي عنه
غلط في قولهم عنه انه لا يجب القبض وفهمه على ظاهره مع انه مراده لا يجب في انعقاد
الرهن بل ينعقد بدونه ولو كان يجب الاقباض بعد واذا تحققت ان القبض لا بد منه
* فن ارتهن قبل * اي ذكر اي فقد ذكر في الاثر انه من ارتهن * دارا * او غيرها
معن يصح ان يكون رهنا * وقبضها * وغيرها ما ارتهن اي وثبت انه قبضها * باقرار الراهن *
بان المرتهن قد قبضها * بلا معاينة شهود * للقبض واراد بالشهود الجنس الصادق
بائنين فصاعدا * يجوز اقراره * اي اقرار الراهن * عليه * اي على نفسه اي
على الراهن وعلى الغراء والورثة ان مات موروث الراهن * في ذلك * القبض ان لم
ينكره المرتهن * وان جحد * الراهن القبض * يوم الخصام وكانت * تلك الدار
وغيرها مما رهنه * بيده * اي بيد الراهن * او الواهب * اي او جحد الواهب
قبض الموهوب له اياها بعد اقراره اعني اقرار الواهب بقبض الهبة * يومه *
اي يوم الخصام * قضى عليه * اي على مالك الدار مثلا وهو يشمل الرهن والواهب
على سبيل البدلية او على احدهما والمعنى واحد * بها * اي بالدار اي بتسليمها او
بدفعها وفي نسخة يوم قضى فتكون ان وصلية وذلك انه اقر بالرهن والاصل انه مقبوض

قبض فن ارتهن قبل دار
وقبضها باقرار الراهن بلا
معاينة شهود يجوز اقراره
عليه في ذلك وان جحد يوم
الخصام وكانت بيده او
الواهب يومه قضى عليه بها

فحكم عليه بانه مقبوض او يجبر على الاقباض كما في كلامه بعد * (ودفعت لمرتتهن *
ان رهنه * او) * (او هو ب له) * ان وهبت والصدقة ونحوها كالمبة * (و) * ذلك
القول بمضي اقرار الراهن او الواهب * هو المختار * لقوله صلى الله عليه وسلم اقرار
الرجل على نفسه خير من الشهادة عليه وهو قول ابن عبد العزيز * ومنع * ثبوت
القبض اي ومنع بن عباد ثبوت القبض في نحو الهبة وفي الرهن * مقتضى * اقرار
كالراهن * اي باقرار مثل الراهن ومثله الواهب والمتصدق ونحوها ولولم ينكر
بعد الاقرار * حتى يعاين الشهود * اي حتى يصح ان الشهود عاينوا القبض فحينئذ
يحكم بثبوت مقتضى الاقرار لا من حيث انه اقرب به بل من حيث انه شهد به الشهود
سواء عاينوا القبض الذي اقرب به او جدد قبضا اخر فرواه والقولان في الهبة مبنيان
على ان من شرطها القبض وكذا نحوها واما من لم يشترط فيها القبض فلا فرق
عنده بين اقرار الواهب ونحوه بالقبض وعدم اقراره وفي الديوان تجوز في الرهن شهادة
وجلين اميين او رجل وامرأتين لا من لا تجوز شهادته في الاحكام كالأب لابنه
ومن دفع عن نفسه ضرا او جر لها نفعاً وانما تجوز الشهادة على الرهن والقبض معا
ان شهدوا على اقرار الراهن والمرتتهن على الرهن جاز ايضا وعن ابن عباس رضي الله
عنهما اذا شهدوا على الرهن ولم يشهدوا على معاينة القبض فلا تجوز شهادتهم ومنهم من
يقول جائزة * فعلى * القول * الاول القبض * قبض الرهن ونحو الهبة اي شرط القبض
* من شرط التمام فيلزم الرهن * ونحو الهبة * بالعقد فيجبر الراهن * ونحو الواهب
ان اراد المرتتهن او نحو الواهب * بالاقباض * اي بتصيير المرتتهن او نحو الموهوب له
قابضا بان ينأوله الرهن او نحو الهبة فالرهن ليعرزه للبيع ونحو الهبة ليملكها ويتصرف
فيها بما شاء لكن ترتب هذا على القول الاول غير لازم بل محتمل ان حاصله انه
يجوز اقراره بالقبض ويحكم به فيحتمل ان الاقباض للاقرار ويحتمل انه لكون القبض شرط
تمام بل قوله بجواز اقراره كالتص في ان الاقباض لصحة القبض المقربة * وعلى *
القول * الثاني من الصحة * اي من شرط الصحة * فلا يلزم الراهن * الرهن * مالم
يقع * قبضه فلو عقد الرهن ولم يقبض فللراهن التصرف فيه بكل ما شاء وكذا
نحو الهبة لا يلزم مالم يقبض على ذلك القول الثاني وفي ترتب كون القبض شرط

ودفعت لمرتتهن او موهوب
له وهو المختار ومنع باقرار
كالراهن حتى يعاين
الشهود فعلى الاول
القبض من شرط التمام
فيلزم الرهن بالعقد فيجبر
الراهن بالاقباض وعلى
الثاني من الصحة فلا يلزم
الراهن مالم يقع

صححة على ذلك القول نظر ظاهر لان حاصل ذلك القول منع قبول اقرار الراهن ونحو
الواهب بالقبض ولا يؤمن ان يكون هذا لكون القبض شرط صححة بل لو كان شرط
صححة لقانا بظاهر كلامهم انه قد وجد الشرط بالاقرار فكيف لا يجزي الاقرار والله
اعلم **فصل** في صفة القبض اما صفة القبض في المنتقل فهو القبض باليد
واما **صفة القبض في الاصول** فهو **اخذ مرتين** او **مسلط** من
راهن مفاتيح رهن ان كان **الرهن** **مسكنا** او نحوه بماله مفتاح كدار وبيوت
وحمام ومخزن وفندق وغار وضافة مفاتيح لرهن للجنس فتصدق بماله مفتاح او مفتاحان
او ثلاثة فصاعدا واذ تعدد مفتاح الرهن وقبض بمضادون بعض فليس ذلك كافيا في
القبض وذلك كفتح قفل حديد ومفتاح قفل عود لباب واحد وكفتح قفلي عود او
حديد وكفتحين فصاعدا للقفل الواحد يكفي كل منهما في فتحه فانه لا بد
من قبضها كلها لانه ما لم يقبضها كلها لم يكن مستقلا بقبضه بل مشارك
فيه وان كان داخل الرهن ماله مفاتيح فان كانت فيه كفي قبض مفتاح ما احاط
والا فلا يصح رهن ماله مفاتيح داخلا الا بقبضها وصح رهن ما عداه او بطل كله
او صح كله على الخلاف في العقدة المشتملة على جائز وغيره ذلك كدار في داخله بيوت
لما مفاتيح وما ضاع مفتاحه او تعطل حتى لا يفتح به فيقل الراهن مرتين اصنع له مفتاحا
او ليقل له اقلع قفله او يقل له اصنع ما بدا لك فذلك اقباض **واخراج اجير الراهن**
منه وادخال اجيره فيه ان كان **مما يحتاج لاستجارة** **كجنان** **اسقي** وغنم
لرعي وكان له اجير واذا فعلا **فهذا قبضه** وما لم يكن له اجير مما يحتاج لاستجارة
او ليس له مفتاح مما يحتاج لمفتاح وكان مفتوحا فاقباضه مجرد التخلية بينه وبين
المرتته وماله اجير ومفتاح فاقباضه بتبديل الاجير وتقبض المفتاح
وذلك كجنان له باب ومفتاح واجير وكدار غرس فيها او حرث اذا رهنها كلها
وما فيها وما مفتاح وان كان للجنان مفتاح لا اجير فقبضه قبض مفتاحه وان كان
في الدار غرس او حرث داخل في الرهن فقبض ذلك بتبديل الاجير والتخلية وان
لم يبدل الاجير ولكن اعاد معه عقد الاجرة وافقت الاولى او خالت جاز فان
تغير الصفة كغير الذات فاذا تغيرت العقدة الاولى بالتبديد فكانه بدل الاجير

فصل

صفة القبض في الاصول
اخذ مرتين من راهن
مفاتيح رهن ان كان
مسكنا واخراج اجير الراهن
منه وادخال اجيره فيه ان
كان كجنان فهذا قبضه

وقد يحتمل كلام المصنف وغيره عموم هذا بان يقال المراد اخراج اجير الراهن من
حكم الرهن واخراج حكم اجير الراهن من الرهن فحذف المضاف اخر او اول
وان وهب الاب لابن جزاء من شيء لم يصح له غير مقبوض واجيز ان كان باقي
الاجزاء لابن وقبضه كله ولم يقبض الابن المفتاح ولم يبدل الاجير لم تصح الهبة
وعلى هذا القول الذي هو اشتراط قبض الرهن وحوزه متيزا عما عداه
لا يجوز رهن جميع التسميات **لشريك** ولا لغيره في العروض ولا في الاصول
امكنت القسمة ام لم تكن **لعدم صححة القبض فيها** **على التمييز** ولو رهن نصفها
لرجل ونصفها لرجل واعطاها المفتاح مثلا فكان في ايديهما لم يكن قبضا وكذا لو كان
مفتاحان فاعطى كلا مفتاحا لم يكن قبضا **وكذا العطية** عند من شرطه **اي**
القبض فيها **كما في كتاب الهبات** **وجوز رهنها** **اي رهن التسميات**
لشريك **في الاصول والعروض** امكنت القسمة ام لم تكن فلا يذهب الدين
بذهاب بعض ما منه التسمية او كله **فمن رهن سهما في شيء مشترك**
لغير شريك **اي سهما هو في جملة المشترك** وكأنه قال **من مشترك** **وشرط** **ذلك**
الراهن عليه **اي على الشريك المدلول عليه بقوله مشترك** **كونه** **اي**
المشارك **يبد المرتين** **او المسلط** **مثلا** **اي طلب ذلك من شريكه فوافقه عليه**
وسماه اشتراطا عليه **لانه يمسر ذلك عليه اعني على الشريك** **على ان يكون سهمه**
اي سهم الشريك **امانة** **عند المرتين** **او المسلط** **لم يجوز** **لان القبض هنا**
في هذه المسئلة **لم يكن** **كله** **بحق** **بل بعضه** **بايتان** **واصاحب الامانة**
ان يردا **فيزول القبض** **وهذه نفسها** **علة القول بمنع رهن التسمية ولو لشريك** **لان**
لشريك **ان يبيع سهمه** **او يخرججه** **من ملكه** **بوجه** **ما فيكون** **غير قابض** **لان قبض**
ما لمرتته **تابع لقبض سهمه** **وسهمه زال عنه قبضه** **بالباع** **مثلا** **وكذا زواله** **اي زوال**
الرهن الصحيح **او زوال القبض مطلقا** **بغير حق** **لا يحق** **لا يبطل الرهن** **كفصبه**
من يد المرتين **مثلا** **فاذا رجع** **كان رهنا على حاله** **واما زواله** **بحق** **فيبطله** **الا ترى**
انه لو قال الراهن للمرتين **ارهنه** **بدينك** **الذي عليك** **لغيرك** **او الذي عليك** **لي** **بان**
يكون للراهن عليه دين **وعلى الراهن له دين** **اكان ذلك** **مبطلا للرهن** **ان رضي**

وعلى هذا القول لا يجوز
رهن جميع التسميات لعدم
صححة القبض فيها وكذا
العطية عند من شرطه فيها
وجوز رهنها لشريك من
رهن سهما في مشترك
وشرط عليه كونه يد المرتين
على ان يكون سهمه امانة
لم يجوز لان القبض هنا
يكن بحق وكذا زواله لا
يحق لا يبطل الرهن كفصبه
من يد المرتين

المرتبه ولو لم يرهنه للمرتبه للراهن ولا انيره لان رضى المرتبه وقبوله ذلك رد منه
لامر الرهن الى الراهن وقيل لا يبطله ذلك حتى يفعل ما امره به الراهن ويأتي
القولان فيما اذا امر المرتبه بالاستنفاع مما ارتبه ولم يستنفع المأمور وان رهنه المرتبه
بلا اذن الاخر فقليل ينفسخ لان رهنه ترك له وقيل لا ينفسخ لانه عقد بالراهن
والمرتبه فلا ينفسخ احدهما وحده ووجه الشبه ان ما كان بغير حق لا يعتبر فكما ان
القبض بغير حق لا يعتبر بل يلغى فلا يصح الرهن كذلك يلغى التزع الذي بغير
حق ولا يعتبر فيصح الرهن * وجوز رهن تسمية * لشريك وغيره * من اصل
لا من منتقل لاختلاف القبض * قبض لاصل وقبض المنتقل وهو العرض * اذ
هو * اي القبض * فيه * اي في الاصل * رفع اليد عنه * الموكد ذلك الرفع
باعطاء المفتاح او اخراج اجير الراهن فما كان من الاصول ليس له ما يقبض به
كالارض كفى فيه ما ذكره من رفع اليد عنه * (فصح) * القبض * (بـ)
بعض * وهو التسمية اذ رفع عنها مالها يده * (ككل) * بخلاف المنتقل فان
الرهن فيه هو قبضه باليد او تخليته الصالحة للقبض باليد * (و) * هذا القول الذي
هو تجوز رهن التسمية من اصل * (هو المختار عندنا) * ومن لم يشترط انقبض
لا شرط تمام ولا شرط صحة اجازه في التسمية للشريك وغيره في الاصل والمنتقل
اشترط كون سهم الشريك في يد المرتبه ام لا وفي المنهاج واختلف في رهن المشاع
وهيته يعني التسمية فاجاز ذلك بعض وقاسوه بالبيع ووافقهم اهل الحجاز وكثير
من المحدثين ومنعه بعض ووافقهم عليه اهل الكوفة وهو مذهب الشيخ ابي مالك
لان القبض يعذر فيه لغير الشريك وقيل لا رهن في الاصول لعذر القبض وقيل
ان عقده وتسليم الراهن له هو قبضه والاكثر ان قبضه حوزة واخراج عامل وادخال
اخر وقيل لا يصح قبض الدار ان رهنه حتى يفرغها ربها من ماله ومال غيره وعياله
ويدخلها المرتبه او يقف بابها ويشهد بقبضها وقيل حتى يسكنها او يكرها او يقر
الراهن بقبضها او يدعيها المرتبه بمحضه ولا يغير عليه وهذا في الحكم واما فيما بينه
وبين الله فحين يقبل فهو قبضها وعن ابي عبد الله لا يثبت في الحضرة رهن فانه
لا يقدر على احرازها في الوقت * وقيل القبض في الرهن * القبض في البيع

وجوز رهن تسمية من
اصل لا من منتقل
لاختلاف القبض اذ هو
فيه رفع اليد عنه فصيح في
بعض ككل وهو المختار
عندنا وقيل القبض في
الرهن والبيع

سواء جوازا ومعنا * وانه فيها مجرد التخلية في المنتقل والاصل ولا يشترط قبض
المنتقل باليد وفي الديوان وان رهن له الارض وما اتصل به من العيون والابنار والمواجل
والغيران والدور والبيوت والاشجار فجائز وقبضه هذه المعاني ان ياخذ المرتبه مفتاح
ما كان له مفتاح ويخرج الراهن من الذي سكن فيه مثل الدار والبيت والغار وما كان
معينا فاراه له وان لم يحضر من ذلك فحده له بدوده وصفته فمنعه منه المرتبه فجائز
فهذا قبضه فان كان الرهن شجرة واحدة ولم تحضر فقد جاز رهنها اذا حدد الحدود
وسمى بصفة تعرف بها من غيرها واما ان وصفها بصفة لم تتبين بها من غيرها فلا
يجوز ومنهم من يقول بقوله للرهن في هذه المعاني هو قبضه ولا يجوز رهن التسمية
ما يكال او يوزن او من حيوان او عبيد سواء قصد الى التسمية من شيء واحد او من
شيئين فصاعدا ولا من الثياب والانية ويجوز من الاصل او الاصلين او اكثر كصف هذه
التخل ولا يجوز رهن واحد من هذه الاشياء ولم يعينه ولا هذه الاشياء الا واحد اولا بعض
هذا مثل ما ردها الموضع من الثوب الى هذا الموضع ولا هذا التسمية منه او بعض فلا يجوز
ذلك ويجوز رهن الحيوان الا حمله ان تبين او الا صوفه او شعره مثلا والشجر الا غلته التي
فيه لا رهن ما يكال او يوزن الا كيلا او وزنا معلوما ولا رهن كيل او وزن معلوم منه
لا رهن ما يسكن الاسكناء ولو وقت وكذا الاشجار الا ما تستغل والحيوان الا ما يلد او
يستغل او ما يتقاع به الا تلك المنفعة والعين او البير الا ماءها او كذا ذراعا من هذه
الارض وهذه الارض الا كذا وكذا ذراعا منها ويجوز البيت الا بقعته او حيطانه او الا ما فوقه
من الهواء او الارض الا ما فوقها من الهواء اي الا ان ترك اليها ما تنفع به لما هي له او
النار الاجواء * ولا يجوز رهن ما سبق كراهه لغير المرتبه * متعلق بكراهه * كدار
او عبد او بيت او دابة * وغير ذلك مما يكرى * للمنع بحق الغير * وهو المكثري
فان من شأن الرهن ان يقبضه المرتبه ويحفظه ويتعلق به له امور ويبعه فاذا كان متعلقا
بالكراه منع عنه بحق المكثري فيه * وكذا بيعه * اي بيع ما سبق كراهه * وهبته *
وتصدقها واهداها والاستيجار به وقضاه في ارش او دين او تباعة * واصداقه وكراهه *
ونحو ذلك لنير المرتبه * لاله * اي لا للمرتبه واما رهنه له في دينه اخر ذلك بعد فسخ
الا كراه او بيعه له وهبته واصداقه له واكرراه له فمأثر لانه بيده ولعل ذلك بعد ان

سواء جوازا ومعنا ولا
يجوز رهن ما سبق كراهه
لغير المرتبه كدار او عبد
او بيت او دابة للمنع بحق
الغير وكذا بيعه وهبته
واصدقه وكراهه لاله

يفسخا الكراء او يفرق بينه وبين غيره مما يشترط فيه الرد الى مالكه ان هذا له حق فيه بالكراء فساغ رهنه بلا رد وليس كإمانة وغصب والاصداق يتصور بان كان المرتهن اثني او ذكرا والصدائق من اجل امته ويجوز ان يعاد الماء من قوله لاله للمكتري واما بيعه للمكتري ورهنه له وهبته واصدقه فجائزات الا انه يتعاض عن هذا قوله وكراهه اللهم الا ان اراد به كراهه مجددا بعد فسخ الاول الا انا اذا قلنا بعد فسخ الاول فكذا سائر الامور غير الكراء وما فيه الرهن اي الحق الذي يعقد الرهن بسببه هو المال المضمون معينا كعارية اشترط ضمانها او على القول بانها مضمونة ولو لم يشترط ضمانها وانما صح الرهن فيها والحال انها موجودة بنفسها غير ذاهبة باعتبار ذهابها او ذهاب بعضها لانه يحكم بالضمان اذا ذهبت كلها او بعضها وتقدم عن الديوان ان العارية لا يرهن فيها وفي المنهاج من ارتهن في عارية رهنًا وقبضه فضاع او ضاعت فلا ضمان ولا على المستعير الا ان شرط المعير ضمانها وردّها فيضمنها حيثئذ اذا ضاعت وان اخذ الرهن بالضمان فهو بما فيه كالرهن في الحق وان كان الراهن صبيًا او مملوكًا فضاع الرهن ضمنه المعير ولا ضمان عليهما في العارية ولو شرطه المعير عليهما الا ان ارسلًا في ذلك فيلزم المرسل اذا صح ارساله ويجوز الرهن في اعادة الميزان والمكيال ولو لم يجوز اخذ الاجرة عليهما او لا زما بذمة اي فيها كاثمان المبيعات وكالزكاة فانه يجوز للامام او نائبه ونحوهما قبل الرهن فيها في الخراج كما في المنهاج وعناء الاجارات وارش الجنائيات والصدقات وضمان الاموال والتباعات بتعيين لكمية الصداق والارش وغيرهما فلو لم يتعين لم يحكم بالرهن فيه مثل ان يرهن له في الارش قبل ان يفرض له الحاكم ما هو وكم هو ومثل ان يكون ثمن المبيع او واحد ما ذكر بعده كانه معلومًا ثم نسي او تولى عقد ذلك غير مالكة فلم يعلم مالكة كم هو او ما هو فلا يصح في الحكم ان يرهن فيه واما فيما بينها وبين الله اذا اراضى على الرهن فيه على ان يبيع الرهن اذا علم ذلك او يبيعه ويحفظ ثمنه حتى يعلم فيجوز ذلك وكذا يجوز الرهن في حاملة وحوالة ونحوهما من انواع البيوع وذلك ان يكون الرهن من مال الحيل وهو الضمين ومن مال المال عليه وقرض على اقول يجوز الرهن فيه مطلقا واقول يجوز فيه بعد عقده

وما فيه الرهن هو المال المضمون معينا كعارية او بذمة كاثمان المبيعات وعناء الاجارات وارش الجنائيات والصدقات بتعيين وكذا في حاملة وحوالة وقرض

لا في سلم وقيل يجوز فيه الرهن وقد مر ان السلم لا رهن فيه بل فيه الحيل وقيل فيه معجلة تلك المرتبات في الذمة من اول عقد الرهن عند عقدها او بعده او موجلة وان حلت عقد الرهن عند عقدها او بعده او بعد حلولها وقيل لا يصح الرهن في المعجل سواء عجل من اول او كان موجلا فحل ويكون في المعجل باجل وبلا اجل وقيل لا يصح بلا اجل سواء كان ذلك حالًا عاجلا من اول او اجلا حل وان رهن المحمول عنه للحميل لم يصح لانه لا مال للحميل على المحمول عنه قبل القضاء عنه فيجوز بعد القضاء وان ارتهن شيئًا في حق غير معلوم لا في معلوم مما يرد لقيمة على ان يبيعه ويقبض ثمنه قبل ان يعرف ماله على الراهن فاذا عرف ماله على الراهن بقيمة عدول لانه لا يكتفى بتدلين في التقويم واجيز الاكتفاء بهما واجيز بواحد قضى منه حقه او على ان يقبضه رهنًا فاذا عرف ماله على الراهن بتقويم العدول على حد ما مر بابعه وقضى من ثمنه جاز على متامة اي امضاء بعد الجواز لما فعله قبل الجواز وذلك اذا رضى به وان تحاكم لم يحكم الحاكم به ويمتنع الرهن في امانة اي في انواع الامانات كوديعة وعارية اذا شرط المستعير ان لا يضمنها للمعير او على القول بانها غير مضمونة ان لم يشترط المعير الضمان واذا تعدى صح الرهن المعقود بعد التعدي لانها في ضمانه بالتعدي وعارية والامانة المعلومه بين الناس وكل ما ليس في ضمان من كان عنده فدخلت الامانة المعلومه بالكاف فالمراد بالامانة انواع الامانات وقوله كوديعة اي تمثيل للامانة ويجوز ان يريد بقوله امانة خصوص الامانة فتكون الكاف لمجرد التنظير لا انتفاء الضمان بالتلف متعلق بالضمان وفي ضمين وجه لا انتفاء الضمان اذا لا ضمان مال على ضمين الوجه على الاصح واما على مقابله وهو القول بانه اذا لم يحضره لزمه المال فانه يصح فيه الرهن ومنع رهن في رهن مثل ان يخاف المرتهن استحقاق الرهن او يخسه فيرتهن من الراهن رهنًا اخر على انه ان استحق الاول او بغس فلم يف بالدين او لم يوجد من يشتره باع الثاني كل ذلك لا يجوز ولو احاط بهما اي بالرهنتين دين او حق مما يجوز فيه الرهن ويحتمل ان يريد بالدين ما يشمله ولا سيما

لا سلم وقد مر معجلة او موجلة وان حلت وان ارتهن شيئًا لا في معلوم مما يرد لقيمة على ان يبيعه ويقبض ثمنه فاذا عرف ماله على الراهن بقيمة عدول قضى منه حقه جاز على متامة ويمتنع في امانة كوديعة وعارية ومضاربة لا انتفاء الضمان بالتلف وفي ضمين وجه ومنع رهن في رهن ولو احاط بهما دين

رهن في رهن ورهن ثالث في رهن ثان وهكذا ووجه انغيبي باحاطة الدين بهما ان لا يجد
 بيعهما معا ولو احاط الدين بهما معا فان استغرق الدين الرهن اقرب الى جواز رهن في رهن
 لتوجه الدين اليهما معا واذ افعلنا ذلك فالرهن هو الاول لا الثاني ولا الثالث ولا ما بعده
 ولا يفسخ الاول ولا يذهب الدين بذهابه اي بذهاب الثاني ولا بذهاب الثالث وما
 بعده (فان باعه) اي الثاني وكذا ما بعده وقضى منه دينه جاز ان اتفقا على ذلك المذكور
 من البيع وقضاء الدين باذن ولم يحاكمه في ذلك لا بوجوب ولزوم في الحكم
 فانه لا يحكم الحاكم بذلك لان الرهن انما هو في المال المضمون والرهن ليس في ضمان
 المرتهن مطلقا وقيل ليس في ضمانه حتى يتألف فعلى كل حال ليس الان في ضمانه
 وليس على شرط رجوعه للرهن كالعارية لانها على الرجوع لصاحبها وكذا الرهن
 ليس في ضمان الرهن فضلا عن ان يرتهن فيه المرتهن رهنا اخر ولو على القول بانه
 لا يذهب الدين بذهابه بل خاصه ان يرجع اليه ان لم يبعه المرتهن وفكه الرهن ويأتي
 في باب احكام الرهن انه لا يجوز رهن في رهن ولا عوض في رهن والمصنف حمل
 كلام الشيخ هنا على انه اراد لا ياخذ المرتهن رهنا اخر على الرهن وكلامه المذكور
 عن احكام الرهن يدل عليه لكن لا مانع من ان يريد ان الرهن لا ياخذ رهنا عن
 المرتهن وكلامه في احكام الرهن لا يستحيل ان يكون معناه ان الرهن لا ياخذ رهنا
 ولا عوضا في رهنه الذي بيد المرتهن والله اعلم **باب** في صفة عقد الرهن **ان**
تعامل اثنان وكذا ثلاثة فصاعدا والذكر والاثنى سواء **ان** اراد اياهما اثنان **شهودا**
او احضرا ان لم يحضروا واراد بالشهود الجنس الصادق بالاثنتين فصاعدا **وقال**
لم الرهن فلان بن فلان **وان** لم يتبين زاد الجدة او صفة حتى يتبين كالقبيلة
او **قال** لم **فلان** امشيرا الحاضر يعرفونه ولو لم يعرفوه الامن حيث **علي** كذا وكذا
 من بيع كذا وكذا **او** من تباعة كذا **او** حق كذا **لاجل** شهر كذا **الاتي** **الاضافة** للبيان
 اي لاجل هو شهر كذا او ليوم كذا او عام كذا او نحو ذلك وفي التاجيل بالشهور العجمية
 وسنيتها ومواقيتها خلاف مروان لم يكن اجل جاز الرهن ولم يذكر اجلا **ورهن** له
 كذا الذي لي في كذا وكذا **من** الاصول **بكلمة** وكل ما فيه من ناس لناس **ومن**

ناس لناس او بنحو هذا من الحدود او بدرن ذكر من ناس لناس ان تميز على حد ما مر
 من الخلاف والتفصيل في البيوع وان رهن له دارا ميزها وقال بكلمها ومصلحتها **رهنا**
يباع عند **حل** **الاجل** **متصلا** به **او** **بعده** **مفصلا** عنه **واجل**
 بيعه هو اجل الثمن **فيقول** المرتهن نعم او يذكر المرتهن ذلك فيقول الراهن نعم
 وصح وان لم يقل ذلك عند الحاكم ولا عند الشهود وانما يحتاج الى الشهود للانكار
 ولا يحتاج الى الشهود والحاكم في رهن العروض وفي الديوان واذا اراد الرجل ان
 يرهن لرجل رهنا في دين كان له عليه فرضي صاحب الدين ذلك الرهن واتفقا
 على رهنه فانهما ينبغي لهما ان يحضرا الشهود ويكتب الوقت الذي رهنه فيه ويكتب
 الشهود باسماءهم واسماء اباؤهم وقبائلهم وصفة الشيء المرهون وما رهن فيه من المال
 والجنس والاجل الذي يبيع ذلك الرهن فيه ويختار على ذلك الكتاب ويجعله بيد
 امين لئلا يكون فيه الاختلاف والمجادلة في ذلك وان لم يكتب هذا كله فالرهن
 جائز ويقول الراهن للمرتهن رهنك هذا الشيء فيما لك عندي من دين كذا
 وكذا الى اجل كذا وكذا تباع عند الاجل وتستوفي راس مالك ويقول له المرتهن
 قبلت وان قال له ايضا اخذته اورضيته جاز وان قال له الراهن رهنك هذا الشيء
 رهنا فيما كان لك علي من مال فجائز وان رفعه المرتهن بغير قبول فلا يكون
 رهنا فان قام من مكانه ولم يقبل ثم قبله بعد ذلك فجائز ومنهم من يقول لا يجوز
 قبوله اذا قام من مكانه الاول ولم يقبل وان قال له رهنته لك وقال المرتهن نعم او بلى فلا
 يجوز الا ان قال له الراهن او احد من الناس اقبلته فقال نعم فذلك جائز وان رهنه
 له الراهن بالكتاب فقبله المرتهن بالكتاب فلا يجوز الا ان منع لهما الكلام وقيل
 جائز وان قال رهنته لك امس وقال له قبلت منك امس فلا يجوز الا ان كان ذلك
 اقارارا منهما بالامس فجائز وان قال الراهن رهنته لك ان شاء الله فجائز وكذلك
 ان قال له المرتهن مثل ذلك على هذا الحال وان قال رهنته لك الى مشيئة
 فلان فلا يجوز وكذلك ان قبله المرتهن الى مشيئة غيره فان علق كل واحد
 منهما المشيئة الى نفسه وان علق كل منهما المشيئة الى من لا تتوهم منه
 اولى من لا يوصل اليه جاز وقيل لا وان قال رهنته لك الى خيار ثلاثة ايام

رهنا يباع عند الاجل او
 بعده واجل بيعة هو اجل
 الثمن

وقبله المرتين الى خيار ثلاثة ايام فالرهن جائز والشرط باطل وقيل لا يجوز ذلك
الرهن وان وكل الراهن من يرهن له ان له عليه الدين فذكر الوكيل للمرتين
الالفاظ التي تجوز بين الراهن والمرتهن او ذكر له الالفاظ التي لا تجوز بينهما فهو
مثل ما ذكرنا في الراهن والمرتهن وكذلك وكيل المرتين مع الراهن او وكيلهما
جميعاً على هذا الحال وان قال الراهن للمرتين رهنك لك فيما كان لك علي فقبل
وكيل المرتين او خاطب الوكيل فقبل المرتين جاز في الوجهين جميعاً وكذلك ان
عقد الاب الرهن على ابنه الطفل او على ابنه المجنون او عتد خليفة اليتيم او المجنون
او الغائب على واحد منهم فبلغ الطفل او افاق المجنون او قدم الغائب فقبل واحد
منهم قبل ان يقبل من ولي امرهم فجائز وان قبل من ولي امرهم بعد ما زال من
الخلافه فلا يجوز وكذلك ان لم يقبل صاحب الدين الرهن فقبله غيره من الناس فلا
يجوز وان قال المرتين دفعت الرهن بعد ما عقد لوكيله فان قال ذلك قبل ان
يقبله وكيله فجائز وان قبله وكيله قبل ذلك فقد لزمه واما ان قال المرتين للراهن
قبلته ثم قال له لم اقبله او قال لم اقبله ثم قال قبلته وانما ينظر في ذلك الى قوله الاول
في الانكار والقبول جميعاً وان قال له المرتين ضعه او ارضه فليس في ذلك شيء
وان رهنه لاحد القيدين فقبله الاخر فذلك جائز اذا علم انه رهن له مقيده وان
دفع الاول قبل ان يقبل الاخر فالقول قوله وكذلك ان رهنه العبد المأذون له في
التجارة في دينه فقبله مولاه او رهنه لمولاه في دين العبد فقبله السيد جاز ان كان
المال لسيدته والا فلينظر الى قبول العبد وكذلك المقارض ورب المال ان عقد
الرهن لاحدهما فقبله الاخر او دفعه على هذا الحال وان كل رجل من يقبض
دينه عن غريمه فرهن الغريم الوكيل رهنه فقبله صاحب المال فجائز وان قبله لوكيل لم يجوز وان
رهن خليفة اليتيم او الغائب رهنه ما زال من الخلافه قبل ان يقبله فحدث خليفة اخر في
مكانه فقبله فلا يجوز وكذلك ان رهن لرجل رهنه ثمانت قبل ان يقبل فلا يجوز قبول ورثته
وكذا ان زال عقله لا يقبل خليفته وان رهن الرهن في الوقت الذي لا يجوز
فيه قبوله ولم يقبله الا في الوقت الذي يجوز فيه قبوله او رهنه في الوقت الذي يجوز فيه
قبوله ولم يقبله الا في الوقت الذي لا يجوز فيه قبوله فلا يجوز وتجوز الوكالة في قبض

الرهن ودفعه وان وكل من لا يجوز فعله ان ياخذ له الرهن او يرهن من ماله لغيره
فلا يجوز وان وكل من له عليه دين ان يرهن من ماله نفسه في دينه عليه فلا يجوز
وان قال له وكلت عبدي ان يرهن لك من مالي في دينك علي فجائز وان قال
ايضاً وكلت عبدي ان يرهن لك من مالي فيما كان لك علي او ان ياخذ لك رهنا
فجائز وان وكل رجلين ان يرهنا شيئاً من ماله في دين كان عليه او وكلهما ان ياخذ
له الرهن او يرهن له من ماله شيئاً فمات الامر او زال عقله قبل ان يفعل الوكيل
ذلك فلا يجوز له ذلك وقيل تثبت الوكالة في زوال العقل له وكذا ان زال عقل
الوكيل فافاق فلا يصنع شيئاً مما وكل عليه وقيل هو ثابت في الوكالة وان وكل رجلاً
ان ياخذ دينه فقبض له رهنا فهو بالخيار وكذا من وكل رجلاً ان يكرى شيئاً من ماله
فاخذ في الكراء رهنا او وكلته المرأة ان يزوجهها فاخذ رهنا في الصداق فالخيار
للموكل والمرأة وان وكله ان يشتري له شيئاً فاشتراه فرهن الوكيل من مال الموكل
في الثمن فليس في ذلك شيء وان وكله ان ياخذ له الرهن من فلان او يرهن
لفلان فمات فلان الذي امره ان ياخذ منه الرهن او يرهن له او زال عقله فلا
يفعل ذلك لوارثه او خليفته وان امره ان يرهن لخليفة اليتيم في دين عليه لليتيم
فبلغ اليتيم قبل ان يرهن لخليفته فلا يرهن له ذلك حيث بلغ وكذا ان امره
يرهن للاب في دين ابنه الطفل فبلغ فلا يرهن لابيّه ورخص وان وكل رجل
رجلاً ان يرهن من ماله لمن عليه الدين او وكله ان ياخذ له الرهن ممن له عليه الدين
ولم يعين له احداً جاز وكذلك ان وقت له ان يفعل ذلك فيما دون مدة معلومة جاز
ولو انه لم يعامل احداً الا بعد ما وكله وان وكله ان ياخذ له الرهن او يعطي الرهن
من ماله فليست تشهد على ذلك او يتوثق كذلك بتم له عليه ذلك ولو وكله ان ياخذ له
الرهن من عتيقه او يرهن له شيئاً من ماله فلا يجوز في الوجهين جميعاً وقيل يجوز
وان وكل صاحب المال من يرهن لمقارضه وياخذ له منه الرهن فجائز وكذلك
ان وكل صاحب العبد المأذون له في التجرة اذا كان يتجر باموال الناس فجائز وان كان
يتجر بمال سيده فلا وان وكله ان ياخذ له الرهن او يعطيه من ماله فخالف ما وكل عليه
فلا يجوز رهنه وكل ما يفعله الراهن او المرتين او من نائب عن احدهما مما ذكرنا في قبض

ان يفعله بحضرة الحاكم والشهود او بحضورهم جميعاً ويقول الراهن اوائبه فيقبل
المرتبه اوائبه او يقول هو اوائبه فيصدقه الراهن اوائبه ويستثنى من فعل
ذلك ما فيه من اي في الرهن كقبر ومسجد ومصلى بخط او غيره
ما يميز به ان لم يميز ذلك بنفسه وكان ذلك له اولا بانه كما مر في البيع
ولعلمهم يذكرون الخط على المسجد ونحوه مما تبين باعتبار حريمه فالمراد الخط على
الحريم وان كان ذلك للمرتبه او اياه او غيره وغير اياه لم يلزمه استثناءه
او كبت او غار او دار او ارض او شجرة او نخلة وثمار مدركة على نخلة
او شجرة على حد ما مر في البيع خلافاً وتفصيلاً واختلفوا في الثمار المدركة اذا لم
تستثنى فقبل يشملها الرهن وهي من جنس اصلها ما لم تقطع وقيل لا يشملها وليست
منه وكذا المؤنة قيل يشمل الرهن الثمار ما لم تؤثر وقيل يشملها ما لم تدرك وضابط
ذلك انهم اختلفوا متى تكون غير الاصل واذا كانت غير الاصل فاستثنائها فله ان
يرهنها على حدة من رهن له اصلها وقيل يجوز رهن جنسين او اكثر بمرة وقد مر
الكلام على الاجناس وقيل اذا لم يستثن المدركة انفسح الرهن وهو قول من قال لا يجوز
رهن جنسين او اكثر بمرة وحاصل ذلك انه اذا لم يشملها المبيع ولم يرد رهنها استثنائها
وان اراده صرح بدخولها واذا شملها شملها الرهن الا ان استثنائها وفي الديوان اذا
قال بكلها او كل ما فيها دخل ما فيها من شجر ونبات ودار وبيت وغار وبيروعين ونحو ذلك وان
لم يقل وكل ما فيها لم يدخل في الرهن الا الارض ولو قال كلها وكذا ان رهن له
الدار والبيت والخص ولم يقل بكل ما فيه وان رهن الحمام والرحى والمحصرة والسفينة
فكل ما يحجره البيع يحجره الرهن وكذا ان رهن له العبد او الجمل او نحو ذلك وان رهن
له الاشجار وعليها غلة لم تدرك ففيه قولان ويدرك المرتبه ان يعطيه الراهن ما يحجره
الرهن وما حدث عند المرتبه من الغلة والنمو فهو مثل الرهن الاول وقيل ليس
برهن ولا يدركه الراهن وقيل يدركه اه بتصرف ويذكر الشهود ما حدث فيه
اي في الرهن من ثمار او زرع او نبات فيدخل في الرهن او تحويل
كحويل نخلة او شجرة من موضعها ولا يخرج بذلك عن الرهن وانقص ويبينون
في البيع ونحوه غير الرهن بدليل قوله ببد ولا يحتاج الشهود انها اي الشهادة

ويستثنى ما فيه كقبر
وسجد بخط كما مر في البيع او
كبت او غار وثمار مدركة
ويذكر الشهود ما حدث
فيه من ثمار وزرع او نبات
او تحويل ونقص ويبينون
انها

المفومة من الشهود او تلك الاشياء المشهود بها بصفة بوصف اي بان
وصفها لحم الراهن او غيره ولم يعرفوها بعينها او نبات اي انهم عرفوها
قطماً بعينها لان الاشياء اما ان تعرف بشاهدة اي قطع اي معاينة
وبت اي قطع واما بصفة وتلقب اي اسم سواء كان لقباً اصطلاحياً
ام لا وهذا اي المذكور من تبين انها بصفة او نبات انما يجب في بيع
وهبة وصادق وايعاض ونحو ذلك مما فيه خروج ملك وارسل الامنا او ذهاب
الحاكم بنفسه اليه لبراء ولا يحتاج الشهود في تبليغ الخبر اي الشهادة للحاكم
الى ذكر صفة او بت في رهن لا تنفاه ارسال الحاكم للاثماء الى الشيء
المزهن والاخراج من الملك فيحتاج الى ذلك لاعتقابا حين البيع للرهن
وتزهن الدور والبيوت والابنار والحمامات ونحو ذلك بكلها ومصلحتها
اي بذكر ذلك استصحاباً وان لم يذكر بعضها ذاك كالباع والرهن كالباع والرهن
التسمية عند المميز كبيعها يجوز حيث يجوز بيعها ويمنع حيث يمنع ويحد
الكل ليعلم السامع ان التسمية من الكل على حد ما مر في البيع الا ان رهن
تسمية من دمنة فلا يحتاج الى حد ومن رهن جميع اصله في حد معروف
كقرية كذا او موضع كذا او نصيباً منه ذكره بكله وما فيه من ناس امس
ومن ناس لناس بمحدوده على حد ما مر في البيع وجوازا وتفصيلاً وخلافاً
بلا احتياج الى ذكر ما فيه من كجب وغار والرهن كالباع في الاحتياج
وعدمه تفصيلاً وخلافاً ولا يفتق على شهود بدمنة هي في العرف ايملكه
الانسان في اقليم كبير او صغير كبلاد مزاب وكه نفوسة وكهوزة وذلك ان يقول اني
رهنت له ما في مزاب او ما في نفوسة او نحو ذلك فيقال انه رهن له دمنته اني
في كذا او يقول رهنت له دمنتي في ميزاب او نفوسة او نحو ذلك ذكر ما حدث
فيها من ثمار ونبات وشجر وما يحتاج اليه الرهن الخاص اذا حدث فيه المذكورات
او زالت عنه لان الدمنة عامة والعموم يصلح دخول المخصوص فيه وبقيده
ولا بطله واذا وجب استثناء شيء في البيع او الرهن او غيرهما ولم يستثن في العقدة
لم يحكم الحاكم بصحة العقد ولو علما ان العقد كان على غير دخول المستثنى وان

بصفة او نبات لان الاشياء
اما ان تعرف بمشاهدة
قطع وت واما بصفة وتلقب
هذا في بيع وهبة وصادق
وايعاض ولا يحتاج الشهود
في تبليغ الخبر للحاكم الى
ذكر صفة او بت في رهن
لا تنفاه ارسال لاثماء
والاخراج من الملك
وتزهن الدور والبيوت
والابنار والحمامات
بكلها ومصلحتها
والتسمية عند المميز
كبيعها يجوز حيث
يجوز بيعها ويمنع
حيث يمنع ويحد
الكل ليعلم السامع
ان التسمية من الكل
على حد ما مر في
البيع الا ان رهن
تسمية من دمنة
فلا يحتاج الى حد
ومن رهن جميع
اصله في حد
معروف كقرية
كذا او موضع
كذا او نصيباً
منه ذكره بكله
وما فيه من ناس
امس ومن ناس
لناس بمحدوده
على حد ما مر في
البيع وجوازا
وتفصيلاً وخلافاً
بلا احتياج الى
ذكر ما فيه من
كجب وغار والرهن
كالباع في الاحتياج
وعدمه تفصيلاً
وخلافاً ولا يفتق
على شهود بدمنة
هي في العرف ايملكه
الانسان في اقليم
كبير او صغير
كبلاد مزاب
وكه نفوسة
وكهوزة وذلك
ان يقول اني
رهنت له ما في
مزاب او ما في
نفوسة او نحو
ذلك فيقال انه
رهن له دمنته
اني في كذا
او يقول رهنت
له دمنتي في
ميزاب او
نفوسة او نحو
ذلك ذكر ما
حدث فيها من
ثمار ونبات
وشجر وما
يحتاج اليه
الرهن الخاص
اذا حدث فيه
المذكورات
او زالت عنه

امضياه برضاها مضي ولا يلزم ذكر الصفة او البات في الدمنة لثلا يقع الحرج عليهم لانهم ربما يخطئون فيقدح ذلك في شهادتهم وقد مروا ان يأتوا بالشهادة على وجهها ولا يحتاج الحاكم اذا اراد ان يحكم لاحد بالدمنة او يقعه فيها او يحلفه عليها الى ارسال الامناء لما في ذلك من الحرج وذكر الشيخ في اخر احكام الرهن انه اذا رهن رجل لرجل فدانا او بيتا ثام خرج فيه يرد اوجب او غار لم يعرف به حال الرهن فلا يضر الرهن ويكون ذلك رهنا يباع مع الرهن كالجنين في بطن امه ويذكره الشهود اذا بليتوا خبر الرهن ويذكره المرتهن في دعوته وكذا البيع والصداق يدخل ذلك ان لم يذكره فانه لم يوصل الى معرفة ذلك كما لم يوصل الى معرفة الجنين * (فصل) * في شروط الرهن عند العقد او بعده ولم يذكر شرط ايقاع الرهن وذكره في الديوان اذ قالوا من باع واشترط ان يرهن له معلوما في الثمن معينا او غير معين فليتم له شرطه وان ابر بطل البيع وقيل صح وجبر ان يرهن وقيل لا يجبر وقيل يوقف البيع الى تمام الشرط وان كان الشيء المتفق على رهنه انير المشتري وقد علم المرتهن فان اذن له صاحبه جاز والا لم يجوز وضح البيع وان لم يعلم المرتهن ان الرهن لغير المشتري فليل يدركه عليه ان يرهن له من ماله وقيل لا يدرك وان عين له ما يرهنه له فتاف قبل ان يرهنه بما جاء من قبل الله فالبيع جائز ولا يدرك ان يرهن له شيئا وان تلف بما جاء من قبله فانه يدرك عليه مثل ذلك وكذا ان اتلفه من يقدر ان ينومه وان كان الشيء المتفق على رهنه بشراء فانفسخ او خرج فيه عيب فرده لم يدرك عليه ان يرهن له شيئا وقيل يدرك وكذا ان استحق ذلك الشيء المتفق على رهنه او بعضه استحق المرتهن لنفسه او لمن ولي امره او استحقه على الراهن من ولي امره او غيره او وجه الاجر او كان ضالة او لقطة او حراما او حرا ادرك ان يرهن له غيره وان قال سارهن لك غيره فامسك هذا فلا يشتغل به وان تغير بفعله او بفعل غيره او بالسعر فتشاحا ان يرهن له غيره فالقول قول المشتري ان كان التغير نقصان القيمة وان زادت قيمته فليرهنه له * (جاز المرتهن من شروط الرهن عند عقده) * اي عقد الرهن * (ان يقول رهنه) * اي رهن الرهن او رهن المرتهن اي الذي ارتهن للمرتهن ومعهنى جواز ذلك انه يضي

فصل

جاز المرتهن من شروط الرهن عند عقده ان يقول رهنه

للمرتهن قول الراهن كذا وكذا او انه جاز له ان يدعوا الراهن الى ان يقول * لشهوده الرهن بيد المرتهن الى اخر حقه * بمعنى انه لا يفسخ الرهن من يده باعطاء الراهن بعض دينه بل يبيع الرهن في البعض الآخر * ولا له * مقتضى الظاهر ان يقول ولا لي لكنه التفت التفتا سكا كيا من التكم الى النية كانه قال ولا للراهن وهو المتكلم المستشهد للشهود * بقية وزيادة * هما واحد الا انه اعتبر ما فضل باقيا للراهن * الا في الثمن * نفى بلا وهي مهلة داخلية على الجملة الاسمية لان ما قبلها في معنى النفي كانه قال لا خروج للرهن من يد المرتهن الى اخر حقه ولا له بقية وزيادة الا في الثمن بمعنى ان له ان يبيع الرهن كله ولو كان يفي بعضه بحقه كله او نفى بها نظرا الى النفي في قوله ولا له من افة الخ بعد * فان باعه بنفسه * هذا من جملة كلام الراهن اي وبعد ما اشترطت للراهن ما ذكر فان باعه بنفسه * او امر به * اي بالبيع * او التزمي * اي طالبي بحقه * (او) * التزم * (الرهن) * اي قصد ان يبيعه فله ذلك واذا قال الراهن هذا فالمرتتهن ان يلتزم واحدا بعد ما التزم اخرو يكرر ذلك * ولا له من افة تصيبه * اي ولا للراهن مقتضى الظاهر ولا لي على حد ماصر حساب من افة تصيب الرهن بل ان اصابته افة فقد اصابته عليه ولا يذهب من حق المرتتهن شيء بها فاذا قال الراهن ما ذكره المصنف قال المرتتهن قبلت ذلك وللراهن ان يخاطب المرتتهن في ذلك بسمع الشهود بان يقول الرهن في يدك الى اخر حقتك ولا لي بقية وزيادة الا في الثمن فان بعته بنفسك او امرت به او التزمتني او التزمت الرهن فلك ذلك ولا لي من افة تصيبه وقول مالك لا يجوز له بيع الرهن الا ان اذن له الراهن بعد العقد وان اذن في العقد فلا يجوز لان الاذن منفعة زادا الراهن له فهو هدية مديان ويبحث فيه بانه ليس هدية مديان بل امر مباح مشروط في العقد بل انما يشبه الهدية ان اذن بعد العقد والذي عندنا ان الاذن في البيع يجوز مطلقا * والمعتن اشتراط كل * وقول الراهن قبلت هذه الشروط على نفسي ويجوز غير تلك الالفاظ بما يودي معناها بالعربية او بالعجمية باختصار او اطالة مطافا ويبيع بالصامت وغيره وان لا يفسخ بمحلول الاجل وان لا يكون سخر يا وان يبيع بالحال بلا قبض ثمن في الحاس وان لم يشترط هذه

لشهوده الرهن بيد المرتهن الى اخر حقه ولا له بقية وزيادة الا في الثمن فان باعه بنفسه او امر به او التزمي او الرهن ولا له من افة تصيبه وللمرتتهن اشتراط كل

الامور التي ذكرتها باع بالقبض وقيل يجوز بالملزول وباع كل الرهن ان امكنه وباع بالذهب والفضة وكان سخر يا اذا كان موجب السخرية وله ان يشترط البيع بنهر الدنانير والدائم والبيع بعاجل او اجل او بخيار الى اجل معلوم بعاجل الخيار او عاجل بعده او اجل بعده وان لم يشترط كونه بيده الى اخر حقه انفسخ الرهن ونال حكمه من يده اذا قبض من دينه ولو يسيرا من غريمه او ثابته ولا يجوز بيع الرهن بتدليل يردده اليه ويطلبه ببقية دينه كذا قالوا وفيه بحث فانه اذا حبس في الدين وبعضه في اي علق في مجموع الدين وفي كل جزء من اجزائه فالإضافة في قوله بعض الاستراق كانه قال وباعاضه وفي المنسوخ او بعضه بهزة وواو وهي بمعنى الواو لم ينزل محبوسا الى اخر حق المرتهن وان لم يشترط ذلك المذكور من كونه في يده الى اخر حقه فن بيع في مجموع الدين صح وان اخذ بعض الدين وبيع الرهن في باقي الدين صح كانه اذا قلت اعتقت عبيدي صدق على ان مجموع العبد معتق ان كل جزء منه معتق واذا قلت اعجبتني زوجي وكان جسمها كله حسنا صدق على ان مجموعها اعجبك وان كل عضو اعجبك واذا قلت اعتقت عبيدي صدق ان مجموعهم معتق وان كل واحد معتق واذا قلت جاء الزيدون صدق ان مجموعهم جاءوا وان كل واحد جاء وهذا لا يختل في الجمع واسم الجمع فان الاصل فيها تسيط الحكم على كل فرد فثبت الحكم للمجموع بشوته لجمع الافراد ولو اختلفا من حيث ان الجمع بمنزلة قولك ثبت الحكم لهذا ولهذا ولذا واسم الجمع بمنزلة قولك ثبت الحكم للكل الصادق بكل فرد ومقابل ذلك الاصل الحكم بالمجموع بحيث ان بعض الافراد لا يثبت له الحكم فاذا اطلق الجمع او اسمه او الافراد المتعاطفة في الرهن حمل ذلك على ما هو الاصل فعلق الرهن بكل فرد فرد من الدين حتى يتم الكل فيحبس الرهن حتى تبرا ذمته من الدين كحبس التركة عن الوارث لا يبرث منها شيئا ولا تقسم حتى يودي ما على ميتته من الحقوق التي تخرج من الكل يودها من الكل والتي من المثل يودها من الثلث نعم اذا حبس الرهن في جملة ما لم يحبس في كل فرد فرد في ما فسخ باخذ شيئا ولو يسيرا من دينه عن الراهن لانه علق الى جملة ان لم يشترط كونه بيده الى اخر حقه يعني انه اذا

يشترط كونه بيده الى اخر حقه انفسخ وزال حكمه من يده اذا قبض من دينه ولو يسيرا وفيه بحث فانه اذا حبس في الدين وبعضه لم ينزل محبوسا الى اخر حق المرتهن وان لم يشترط ذلك كحبس التركة عن الوارث حتى يودي ما على ميتته نعم اذا حبس في جملة انفسخ باخذ شيئا لانه علق الى جملة ان لم يشترط الى اخر حقه

اطلق الرهن ولم يشترط ذلك انه رفق اطلاقه الى جملة الدين لا الى كل فرد فرد ولا الى كل فرد فرد والى الجملة فيكون اذا اخذ شيئا منه لم يكن الدين موجودا كله بل بعضه برئت منه الذمة فلم يصح بيع الرهن لانه في الكل والكل غير موجود والجملة تعدم بعدم الجزء وانما الموجود بعد عدم الجزء البعض لا الجملة كونه معلقا الى جملة ان لم يشترط الى اخر حقه (هو المختار عندنا) ووجهه ان المجمع عليه اولى من المختلف فيه فان الرهن يباع في الكل اجماعا واما في البعض فهو مسألة الخلاف وقال غيرنا انه اذا اطلق ولم يشترط الى اخر حقه علق الى كل فرد فرد فلا ينفسخ ولو اخذ من الدين ما اخذ فله بيعه في الباقي ولو قل على ما ياتي ان شاء الله تعالى وعز وجل وهو واضح لان الاصل في الحكم الكلية وهي ان يكون لكل فرد فرد واعلم ان بيع بعض الرهن وقضاء ثمنه في بعض الدين حكمه حكم اخذ بعضه عن الراهن وفي المناهج اختلفوا ان كان الرهن يتجزى بلا ضرر وسلم الراهن بعض ما عليه فليل ان طلب ان ياخذ من الرهن بقدر ما ادى من الحق جازله وقيل الرهن كله ثابت فيما بقي منه لانه معتقل فيه حتى يشكك بجميع ما رهن فيه وان كان يتجزى يقسم او عدد لا بكل او وزن فلا كثرة ان كان لا ينقسم ولا يتجزى الا بالنسر كيف او ثوب فلا يمكن للراهن اخذ بعضه فلا ينفك من الرهن الا بدفع جميع ما رهن فيه وان شرط ان لم يات به حقه الى وقت كذا باعه واستوفى حقه جاز وقيل لا ولا يبيعه الا برأي راهنه او الحاكم فيجعل الحاكم الخيار في رهنه وفي اقام فعله وكان بما فيه على الخلف ومن ارتهن من احد ما قيمته انفس على ان يقرضه القائل فلف قبل اقراض ضمن اراهنه القائل لانه ليس امانة ومن مات وعاليه مائة الف لعشرة رجال لكل عشرة الف وقد اخذ احدهم منه رهنا ببيعة رده او مثله ان الف هو او ثمنه ثم هو واحد منهم وازم يترك الا الذي يسوي مائة فهو له لانه في يده وقيل هو احق به من الغرماء على الوجهين وفائدة اشتراطه ان ليس للراهن بقية او زيادة من الرهن الا في التقدين المبيع بهما الذهب والفضة الموزونين او المسككين وسواء كان الدين من جنسهما او كان من غير جنسهما فيباع الرهن بهما ويشترى بهما جنس الدين وقيل يباع بحبس

وهو المختار عندنا وفائدة اشتراطه ان ليس للراهن بقية او زيادة من الرهن الا في التقدين

الدين. وعلى هذا يقول ليس للراهن بقية او زيادة من الرهن الا فيما يباع به وذكره
التقديين هنا تنسب لذكره الثمن هنالك اذ قال ولا له بقية وزيادة الا في الثمن
والاولى ان يذكر هنا لفظ الثمن فيكون اللفظ عاما للتقديين وغيرهما مما يكون
ثمنا يقبضه المرتهن ولكن تخص التقديين لانها الاصل في البيع وعبر هنا باو بين
البقية والزيادة وهنالك بالواو ليفيد ان الواو بمعنى او او يشير الى ان المصدق واحد
لان معنى الاول لاله بقية ولا له زيادة ومعنى الثاني ايتيها فرض من الزيادة او البقية
لم يجدها وافترق بين البقية والزيادة اما راجع الى لفظ اللفظ اي يقول ليس لي
بقية او يقول ليس لي زيادة واما الى المفهوم فان ماخرج عن مقدار الدين من
الرهن باعتبار انه بقي بعد ما قابل المقدار يسمى بقية وباعتبار انه زائد على ما قابل
المقدار يسمى زيادة والمصدق واحد * احتمال تعاقد الدين بمجملته * اي جملة
الرهن * او بقدره منه * اي بقدر الدين من الرهن * فاذا * تعاقد بها *
اي بمجملته الرهن * جاز بيعه * اي بيع الرهن * في كل الدين ولو * كان كل
الدين * اقل من الرهن * فيصح ان يباع ما قيمته الف دينار في دينار واحد
* وان * قلنا * تعاقد بقدره منه لم يميز للمرتهن ان يبيع منه الا قدر دينه * اية
ما يقاربه بحسب الامكان فان باع اكثر وقد امكنه بيع المقدار بطل البيع وانفسخ
الرهن * ان لم يشترط ذلك * المذكور من انه ليس للراهن زيادة او بقية الا في
الثمن واذا اشترط ذلك زال الاحتمال وباع الرهن كله ان شاء في الدين الذي هو
اقل من الرهن الا انه ينبغي له ان يبيع المقدار او ما يقاربه بحسب الامكان كذا
قيل فيكون تعاقد بالجملة عند الاشتراط بمعنى ان له بيعه كله وازله بيع بعضه * واختير
ذلك * المذكور من انه ان لم يشترط احتمال التعاقد بالجملة او بالمقدار فلا يقوى
على بيع الكل في اقل منه * كالاول * الذي هو المختار الذي هو تعاقد الى
جملة وان لم يشترط الى اخر حقه * وعول عليه * ومقابله قول قومنا انه ما لم
يشترط انه ليس له زيادة ولا بقية الا في الثمن انصرف إطلاقه الى تعاقد بالجملة
فيجوز بيعه كله في اقل منه قل ابن عرفة كل جزء من الرهن بكل جزء من الدين
الذي هو رهن فيه اي في الدين كله في كل جزء من الرهن ان اتحد مالك الدين

احتمال تعاقد الدين
بمجملته او بقدره منه فاذا
تعاقد بما جاز بيعه في كل
الدين ولو اقل من
الرهن وان تعاقد بقدره
منه لم يميز للمرتهن ان يبيع
منه الا قدر دينه ان لم
يشترط ذلك واختير ذلك
كالاول وعول عليه

ومن ارتهن دارا من رجلين صفقة واحدة في دين لما ولا شركة بينهما فقبض احدهما
كل حقه اخذ حصته من الدار وفي مدونة مالك من ارتهن دارا او دارا لثوبيا
فاستحق نصف ذلك من يد المرتهن فباقيه رهن بجميع الحق وفي المختصر واذا قضى بعض
الدين او سقط فجميع الدين فيماتقي ولا يدرك الراهن ان يرد له من الرهن ما يقابل ما مضى
من الدين او سقط الا ان رضي المرتهن قال العاصمي

والرهن محبوس بباقي ما وقع * فيه ولا يرد قدر ما اندفع

* واشترطه * اي المرتهن * على الراهن ان يبيع * هو اي المرتهن المتكلم ومقتضى
الظاهر ان يقول واشترطه على الراهن ان يبيع لانه يقول في اشترطه ان يبيع
وكذا في قوله * او امر ببيعه جاز * يقصد ويفعل * لانه لو لم يشترطه * اي
جواز بيعه والامر ببيعه * انفسخ اذا امر من ببيعه * ولو امر الراهن وقيل لا ينفسخ
حتى يبيعه المأمور * كالوكالة اذا وكل الوكيل وكلا على ما وكل عليه بلا اذن
موكله * بطل فعل وكيل الوكيل وانفسخت وكالته * كما مر * في الكلام على
الوكالة في البيع وقيل كل ما يفعله الوكيل يفعله بنفسه او بامر او بوكالته وقيل
يجوز للمرتهن ان يأمر ببيع الرهن * واشترطه عليه ان يقول ان الزماني او * الزم
* الرهن جاز له * يقصد ويفعل * لانه * اي الشأن او الرهن * يحتمل *
هو اي الرهن * ان يكون براءة للراهن وعدمها * اي عدم البراءة * فان قلنا
لم يكن براءة له جاز له ان يطالب بدينه ايها اراد * الراهن او المرتهن * فيكون *
الرهن * يده ثقة بحقه * اي محافظة له وتقوية وهو قول عزان بن الصقر كما ذكره
الشيخ بعد فيكون كالامانة فليس للراهن حينئذ من الدين حظ لانه كالضامن فلا
يذهب الدين بذهابه كما لا يذهب بموت الضامن ولو لم يشترط ذلك على هذا
الاحتمال فتعاقده يلتزم الرهن وله بعد التزامه ان يلتزم الرهن وبالعكس وهكذا يتردد
بينهما ما لم يكمل دينه * كتعلق الحق بالضامن والمضمون عنه * في قول حتى
يشترط المحمول عنه براءة بالحميل * كما مر * في ابواب الجملة وتقدم قول ان
المحمول عنه بريء بالحميل ولو لم يشترط ذلك * فذهب احدهما * الرهن او
الراهن * لا يبطل حقه وعلى الاحتمال الاول * وهو كونه براءة للراهن وهو

واشترطه على الراهن ان
يبيع او امر ببيعه جاز لانه
لو لم يشترطه انفسخ اذا
امر من ببيعه كالوكالة اذا
وكل الوكيل وكلا على
ما وكل عليه بلا اذن موكله
كما مر الرهن جاز له لانه
يحتمل ان يكون براءة
للراهن وعدمها فان قلنا
لم يكن براءة له جاز له ان
يطالب بدينه ايها اراد
فيكون يده ثقة بحقه
كتعلق الحق بالضامن
والمضمون عنه كما مر
فذهب احدهما لا يبطل
حقه وعلى الاحتمال الاول

مذهب اصحابنا * ذهب الدين بذهاب الرهن * لا بذهاب الراهن لان الذي هو ثقة هو الرهن * لقوله عليه الصلاة والسلام الرهن * يذهب * بما فيه * من الدين فاذا ثبت الاحتمالان فليخرج المرتن عنهما باشتراط لزوم ايها شاء فلا يفسخ الرهن بالتزام الراهن ولا يخوم حول المرتن الشك في ذهاب ماله بذهاب الراهن او الرهن * فان لم يشترط ذلك انفسخ * الرهن * اذا لزم الراهن وعليه العمل ايضا ولا تنصب خصومة في دين فيه رهن او حيل ان لم يشترط لزوم من شاء منهما * وفي الاثر لا ينصب الحاكم الخصومة في الدين الذي وضع فيه الرهن لان الرهن بمنزلة البراءة للراهن من الدين اي الا ان شرط لزوم من شاء منها فانه ينصبها لخصمه له حقه منه لان له مطالبة وقيل لمان يلزم ايها شاء ولو لم يشترط بناء على ان الرهن ليس براءة للراهن ونستفيد من هذا القول من ثبوت جواز لزوم ايها اراد اذا اشترط ذلك انه يجوز ان ياخذ الضمين مع الرهن لان الرهن على هذا القول وعلى الاشتراط لا يكون براءة للراهن فاذ لم يبرأ به جازت مطالبة واخذ الضمين عنه واذا لم يشترط فعندنا لا يجتمع الضمان والرهن فان عقده ابطال وان رتب بطل الاخير وفي الديوان ان اشترط الحيل مرضي اله ثم استمسك به ان يعطيه الحيل فلا يدرك عاينه وان شرط الرهن فاعطاه حيل لا تسك ان يره له فله ذلك وهذا الحديث صريح في ان الرهن براءة للراهن وان كان الرهن براءة للراهن لم يجز ان ينصب الحاكم الخصومة في الدين الذي فيه الرهن ومذهب اصحابنا ان الرهن براءة للراهن لا ثقة رانه محسوس في كل جزء من الدين لاني جملة الدين فقط وان الدين متعلق بمقداره من الرهن لا بجملة الرهن واشترطه ان لا يلزمه افة تصيب الرهن دلالة لان لم يشترط ذلك * وذهب الرهن * ذهب دينه بذهابه * الحديث الرهن بما فيه وقيل يذهب بذهابه واذا اشترط لم يذهب بذهابه جزما بلا خلاف اذا المؤمنون على شروطهم مالم تحرم حلالا او تحل حراما وان شرط نوعا من الافات ان لا تصيبه او ان لا تصيبه الافات الا في تسمية او عدد من الدين او تسمية او عدد من الرهن جاز * وان شرط ارها يباع على الاجل فلم يذكر * انه يباع * بعده * لم يبعه بعده ان فانه * البيع * عنده * فاذا حل الاجل سارع الى بيعه بحسب الامكان ان امكنه الشروع فيه فاما اذا باطل بجزءه بعد الاسراع بالشروع فيه وقد امكن جزؤه شرعا فلا يبعه او كان رهنا * سخرى * مذسوبا الى السخرى وهي الاستهزاء

ذهب الدين بذهاب الرهن
لقوله عليه الصلاة والسلام
الرهن بما فيه فان لم يشترط
ذلك انفسخ اذا لزم الراهن
وعليه العمل ايضا ولا
تنصب خصومة في دين
فيه رهن او حيل ان لم
يشترط لزوم من شاء منهما
واشترطه ان لا يلزمه افة
تصيب الرهن لانه ان لم
يشترط ذلك ذهب دينه
بذهابه وان شرط ارها
يباع على الاجل ولم يذكر
بعده لم يبعه بعده ان فانه
عنده وكان سخرى

اذ كان لا يقدر على بيعه في حينه بعد فوته لكن يكون عنده * فاذا ماتا * اي الراهن والمرتن * جاز لو ارث المرتن بيعه * وقيل ان مات الراهن باعه المرتن او مات المرتن او ماتا باعه ورثة المرتن * وكذا ان رهن في * حق * اجل * او اجل بعد حلوله * رهنا يباع متى شاء * المرتن * الى اجل كذا بيعه * المرتن * عنده * اي عند حضور طرف الاجل وبالاولى يجوز بيعه في الاجل قبل حضوره اخره كمن اجل لبيعه من وقته الذي هو رجب مثلا الى تمام رمضان فله بيعه في رجب او شعبان او رمضان مالم ينسأخ ويجوز ان يريد بقوله عنده الاجل كله لا طرفه الذي حد به * والا * بيعه حتى انسأخ الاجل * لم يجوز * بيعه * بعده * وكان سخرى * بيعه ورثة المرتن اذا مات هو والراهن وقيل اذا مات احدهما بيع * وان رهن لاجل كذا * بان يقول هو رهن في يدك الى وقت كذا * كان رهنا باليد * يبره من حلف ان يقع الرهن ويحنث من حلف ان لا يقع وفائده ذلك او ان يفعل ذلك لغرض ان يمنع الراهن ذلك الزهن عن ظلم او عن ابيه او عن الغرماء في ذلك الوقت ولو كانوا يستوون اليه بعد او لغرض من الاغراض او لئلا يدخل في الصداق ان اصدق ماله كله او فعلا ذلك للعهل والا فلا يباع في الاجل ولا بعده كما قال * ولا يباع عنده * اي في الاجل * وينفسخ اذا حل * فبيده للراهن اذا حل * وفي الاثر * جاز كونه سخرى * اي غير مؤجل لقوله * بعد كونه مؤجلا ككس * كونه مؤجلا بعد كونه سخرى اي غير مؤجل * اتفاقا * وكذا كل ما يكون به الرهن سخرى يفعل فيكون سخرى ونزال ويجعل غير سخرى ولو تكرر مرارا بان يجعل سخرى بعد كونه غير سخرى ثم يجعل غير سخرى ثم يجعل سخرى وهكذا * وكذا شروطه ثبت بعد عدم ونزال بعد ثبوت * ولو تكرر ذلك مرارا كثيرة * وان * كان ذلك * كلاءها لا * يصح ذلك * باحدها * او بوكيله * فقط * الحديث المؤمنون على شروطهم * فما جاز منها * اي من الشروط * عند العقد جاز * باتفاق * بعده * اي بعد العقد قبل حلول الاجل وبه وبه العقد بلا اجل

فاذا ماتا جاز لو ارث المرتن
بيعه وكذا ان رهن في
عاجل رهنا يباع متى شاء
الى اجل كذا بيعه عنده
والا لم يبع بعده وكان
سخرى وان رهن لاجل
كذا كان رهنا باليد ولا
يباع عنده وينفسخ اذا
حل وجاز كونه سخرى بعد
كونه مؤجلا ككس
باتفاقهما وكذا شروطه
ثبت بعد عدم ونزال بعد
ثبوت وان بوكلاءها لا
باحدهما فقط فما جاز منها
عند العقد جاز بعده

للمدين وفي الديوان ان اتفقا فنزعا الاجل جاز وكان سخرى وكذا ان اجله اجلين
او ثلاثة فاتفقا على نزح بعض الاجال دون بعض على هذا الحال اي يجوز ذلك
ولم يريدوا رحمهم الله ان يكون سخرى وان كان الرهن بلا اجل فلهما ان يتفقا
على اجل وقيل لا الا ان استغاه وجددا له الرهن وان كان اجل واتفقا
ان يوجل اجل دونه او بعده جاز وتجوز شروط الرهن كلها بين الراهن والمسلط
لا بين المسلط والمرتهن وان اتفق احد الراهنين مع المرتهن او المسلط او احد
المرتهنين مع الراهن على الشروط جاز في نصيبه واذا بلغ الطفل اوافق المجنون
مرتهنا او راها فاراد تجديد الشروط جاز وكذا كل ما يجوز في الرهن يجوز
في بقضه وفي شيء واحد ان تعدد الرهن وان رهن لرجلين فاجل لاحدهما دون
الاخر جاز ان كان مما يجوز بيع التسمية منه وبيع الذي اجل له نصيبه ويكون
نصيب الاخر سخرى وان كان مما لا يجوز بيع التسمية منه وقف كله وان كان مما يجوز
فيه بيع التسمية فارادا قسمه لبيع الذي اجل له نصيبه لم يخرق قسمه وكذلك ان
رهن رجلان لرجل واحد رهنا واحدا فاجل له احدهما دون الاخر وان رهن لرجلين
على ان دين احدهما اكثر او على انه ودين الاخر سواء وتبين خلاف ذلك او رهن
لها في دينهما فاذا الدين لواحد منهما او في دين فتيين انه لم يكن عليه وانما عليه دين
اخر او اخذ الرهن في دينه ودين من ولي امره فتيين انه مات قبل الرهن او بلغ لم يخرق
وان رهن رهنين مفترقين فوقت احدهما ولم يوقت الاخر فتشا كل الذي وقت له
فلا يبيع احدهما الا باذن صاحب الرهن وكذا ان قال احدهما وقت وكذا ولم
يعينه وسواء في ذلك الدين الواحد او الدين والله اعلم **فصل** الرهن
السخرى المذكور في الاثر المتقدم **مالم يشترط** عنده بيعه عند الاجل
او بعده **وانما قيدته بالاثر لان الرهن قد يكون سخرى يغير الصفة المذكورة**
في الاثر كما مر فلو اطلقناه لتناقنا هذا وما مر وقيل ان الرهن لا يكون سخرى ولو لم
يذكر عند الاجل ولا بعده ولا يكون سخرى بشيء ما فيباع مطلقا عند
الاجل او بعده لانه يعقد لذلك الا ان شرطا شرطا فلهما شرطهما ومما يكون
به الرهن سخرى ان لا يجعل له اجلا او يجعل له اجلا مجهولا كالحصاد

فصل

السخرى مالم يشترط عند
عقده بيعه عند الاجل
او بعده

ومثل ان يقول اجل كذا او اجل كذا والاجل كذا فان لم تبع فيه فلا تبع الى اجل
كذا وانما يحتاج للاجل في الرهن في دين لم يحل واما ما حل فلا يحتاج رهنه الى
اجل وقيل يحتاج كما في الديوان وكذا ما لا اجل له الا وان قال بع وقت شئت جاز
وان جعل اجلا يفسد مثل التين والبطيخ بطل الرهن من اصله وقيل جاز وقيل يذهب
الرهن بفساده وقيل اذا خيف فساد بيع وانما يؤجل مدة لا يفسد فيها وقيل ان اجل
اجلا يفسد فيه بيع وامسك الثمن الى وقت حلول اجل الدين فيفضيه ولفظ الديوان
وان اجل له اجلا اقل من ثلاثة ايام فلا يجوز ومنهم من يقول جاز وان جعل له اجلا
الف سنة او مالا يعيشانه او مالا يعيشه شيء المرهون فلا يجوز ذلك الاجل وان
رهن له ما يسرع فساد مثل التين او البطيخ او ما شبه ذلك فليجعل له اجلا لا يفسد
فيه ذلك الشيء وان جعل له اجلا يفسد فيه ذلك الشيء فلا يجوز ومنهم من يقول
جاز اه واذا جعل الاجل اقل من ثلاثة ايام لم يخرق وقيل جاز وهو الصحيح
عندي واذا صح ان الرهن سخرى **فاذا مات** اي الراهن والمرتهن **باعه**
وارث المرتهن **وارث الوارث** وهكذا مالم يبيع **كما مر** قبل الفصل اذ قال
فاذا مات جاز لوارث المرتهن بيعه **وجوز** بيعه **بموت احدهما** فان مات
الراهن باعه المرتهن وان مات المرتهن باعه وارثه وفي الديوان وان استمسك المرتهن
بالراهن ان يجعل للرهن السخرى اجلا يبيعه فيه ويستوفي راس ماله فليس عليه
ذلك ومنهم من يرخص واذا اتفقا على بيع السخرى جاز **وكذا النسل** الحادث
في **بطن** الحيوان بعد رهنه في حكم السخرى **لا يباع** الا بعد موتهما وجوز
بموت احدهما لانه لم يشترط للنسل الحادث بيعه عند الاجل وبعده فلو شرطا
قبل حدوثه او بعده لم يكن سخرى واما ما كان في البطن وقت عقد الرهن فليس
سخرى الا ان كان الرهن سخرى واما سائر غلات الحيوان فليست سخرى ولو حدثت
بعد العقد الا ان كان الرهن سخرى **ويروى** في عاجل **واجل** بعد الاجل **رهنا**
يباع متى شاء المرتهن **كما ان اصله** وهو الدين يقضه متى شاء **وان وقت**
ليعه لم يصح **لان المعين** لا تقبله الذمة ولانه لا وقت لاصله وهو الدين
العاجل ولا تاخير له وقد قيل بان الاجل في القرض لا يثبت واتفقا عليه

فاذا مات باعه وارث المرتهن
كما مر وجوز بموت احدهما
وكذا النسل الحادث في
الحيوان بعد رهنه في حكم
السخرى ويرهن في عاجل
رهنا يباع متى شاء المرتهن وان
وقت ليعه لم يصح

فللمقرض طلبه متى شاء * وجوز * لان المؤمنين على شروطهم واشترط هنا في
تأخير الرهن فقط فللمرتين طالب الرهن قبل اجل الرهن واما بعده فلا الا ان اشترط
ان يطلب ايها شاء وهو الصحيح عندي اذ لا مانع من توقيت لشيء دون اصله
ولانه لو جعل صاحب الدين العاجل اجلا لهذا العاجل بعد كونه عاجلا ورضي التريم
لجاز وان رهن في مؤجل على ان يبيع المرتين قبل اجل الدين ويقبضه ويقضيه او
يقبضه حتى يحل الاجل فيقبضه او يبيعه لاجل الدين فاذا حل قبضه وقضاه فقولان
وفي الديوان يجعل اجلا معلوما يبيع فيه المرتين قبل اجل الدين او بعده او معه فان
كان قبضه باع الرهن وامسك التمن وقضاه في ماله واذا جعله قبل الاجل او بعده قالا
قبله بكذا او بعده بكذا وقيل لا يحتاج الى التوقيت بكذا بعده ولكن يقول
ايبيع عند الاجل وبعده وقيل لا يحتاج قبله ولكن يقول ابيع قبل الاجل
وان لم يذكر الرهن الاجل وذكر المرتين او غيره من الناس او لم يذكره
وذكره غيرهما او ذكره الرهن فقط لم يحز الا ان قبله من لم يذكره ووكل كل بمقامه
وان رهن على ان يبيع بعد اجل الدين بمدة كذا كشر بعد اجل الدين جاز وتقدم
عن الاثر ان الحاكم لا ينصب الخصومة في الدين الذي فيه الرهن وهذا يقتضي انه
اذا تأجل الرهن تأجل الدين لانه ربما احتاج الى الخصومة الا ان يقال لا ينصب الخصومة
اذا كان الدين مؤجلا كالرهن او كان براءة المديان * ويست الضمان في ذلك كالرهن
فان الرهن اصل وضعه انه براءة من الدين وليس له لزومهما معا الا بشرط * وان اعطى
ضمينا في حق عاجل * او اجل حل اجله * فاشترط ان لا يحل عليه ماضنه لاجل
كذا * واذا كان اجل كذا حل عليه * جاز ولا يدركه عليه ربه حتى يحل الاجل
الذي ضمن اليه ويلزمه ما التزم وتأخير الجملة لا يوجب تأخير الدين حيث جاز لربه *
في الجملة * لزوم ايها شاء * الحيل والمحمول عنه وقيل لا رجوع له للمحمول عنه
ولو لم يشترط المحمول عنه * اذ لا ان اشترط صاحب الحق الرجوع الى من شاء
واما في المسئلة فما لم يحل اجل الضمان يطالب المحمول عنه واذا حل طلبه او طلب الحيل
وقيل الحيل على حد ما مر * وان قال رهن لك هذا كما رهن فلان فلان *
رهنه اخر او ذلك الرهن وفك عنه وارتهنه هذا وقد شرط فلان شروط الرهن او

وجوز وان اعطى ضمينا في
حق عاجل فاشترط ان لا يحل
عليه ماضنه لاجل كذا جاز
ولا يدركه عليه ربه حتى يحل
الاجل الذي ضمن اليه ويلزمه
ما التزم وتأخير الجملة لا
يوجب تأخير الدين حيث
جاز له به لزوم ايها شاء وان
قال رهن لك هذا كما رهن
فلان فلان

بعضها سواء علم الراهن او المرتين انه اشترط فلان او لم يعلم وقوله فان وقعت دل على
ان الراهن او المرتين او كليهما لم يعلم والحكم سواء علم او لم يعلم * جاز الرهن دون الشروط *
* وان اشترطها المسمى * فلان المذكور * وهو الاصح * ولو علم ان فلا قد شرط
لانه لم يذكر الشروط في العقد مفصلة ولا مجملة بل قال كما رهن فلان فقط فلعل وجه
الشبه مطلق ايقاع الرهن ففيه الجهالة لفظا ونية اولها بل لو صرح بان له شروطا
كشروط فلان وتبين انه لم يعلمها فمن الاصول والقواعد فيه قولان * وجوزت *
له شروط فلان * كالرهن * ولو لم يعلمها الراهن والمرتين ولم يصرح احدهما او كلاهما
بما وان علم الراهن والمرتين معا جاز فيما بينهما وبين الله قطعا وذلك شبيه باحرام
الانسان بما احزم عليه ضاحيه من غير ان يعلم بما احرم عليه صاحبه والصحيح جوازه
ولم يصححوا الجواز هنا لان مسألة الاحرام وردت في زمانه صلى الله عليه وسلم
ولانها في العبادات وما هنا ليس في العبادات واشبه ذلك ايضا الدخول على الامام من غير
معرفة اين هو والصحيح عندهم منع هذا وكذا الخلاف اذا رد الى ما يؤجل فلان
رهنه وكيفية عقد اجله كاجل فلان مثل ان يقول اجل الرهن هو الاجل الذي
يبيع فيه فلان رهنه واقترضوا في الديوان على المنع في هذا المثال وكلام المصنف يشمل
الخلاف في ذلك * فان وقعت * شروط الرهن في رهن فلان المسمى * باع *
المرتين الرهن * غنده * اي عند الاجل وكذا بعده على القول الاخير الذي ذكره
بقوله وجوزت ولم يذكر المصنف بعده لانه مفهوم بالمساواة لقرض الكلام في ان
الشروط وقعت ويحتمل ان يريد بقوله غنده وقت بيع الرهن وهو كل وقت بعد
الاجل بلا انحصار ويحتمل ان يرد ضمير غنده الى المجوز المدلول عليه بجوزت
* والا * تقع الشروط حتى الاجل لم يقع * صار * الرهن * سغريا * يباع * بعد
موتها او بعد موت احدهما كما مر وان وقع بعض دون بعض فله ما وقع * وجاز
رهن حيوان * غير ناطق وناطق * وبيعه وهبته واصداقه والا بصاء به * والا ستجارة
به واهدائه وكل معاملة من المعاملات الجائزة به * دون ما في بطنه ان استثنى *
كما يجوز ذلك مع ما في بطنه ان لم يستثن قبل لان الحمل غير الام ويبعث في العملة
خصوصا انها لو صحت لم يدخل في العقد ان لم يستثن وقيل لا يجوز ذلك الاستثناء

جاز الرهن دون الشروط
ان اشترطها المسمى وهو
الاصح وجوزت كالرهن
فان وقعت باع عنده والا
صار سغريا وبجاز رهن
حيوان وبيعه وهبته واصداقه
والا بصاء به دون ما في بطنه
ان استثنى

وذكر قولين في البيوع بلا ترجيح ولعله اقتصر هنا على الجواز لانه مختار * وهل
 عتق الام عتق لهما ولو استثنى * كما ان ذكاة امه ذكاته * اولا * يكون عتقها
 عتقه ان استثنى والا فعتقها عتقه * قولان * اصحهما عندي الثاني ولا يرد عليه كون
 ذكاة الام ذكاته لانه فيما يوجد ميتا بعد الذبح فلو وجد حيا بعد اخراجه منها لجددت له
 الذكاة وليس في اختيار المذكي لما ان تموت ونجى جنيها في بطنها ولان العتق موكد امره
 في الشرع يقع بالهزل والجد والصحة والمرض * ولا يصح اشتراط بيعه * اي بيع الرهن
 * قبل الاجل * والرهن صحيح كبيع وشرط اذا قلنا صح الرهن وبطل الشرط وقيل
 يجوز على انه لا يقضي الثمن في حقه حتى يحل الاجل ووجه الاول انه لا يدرك دينه قبل
 الاجل والدين اصل للرهن فلم يجوز له ادراك بيعه قبل الاجل ووجه الثاني ان بيعه ليس بمنزلة
 قبض الدين قبل الاجل وانه لو رضي الغريم فاعطى الدين قبل الاجل لجاز قبضه بوضع اودونه
 * ولا * اشتراط * جوازا كل غلاته * اي لا يصح ان يشترط عليه ان يسوغ من جانبه
 اكل غلاته وتملكها زيادة على الدين قبل الاجل ولا بعده ولا محاسبة من الدين قبل
 الاجل واما بعده فيجوز له اشتراط تملكها لمحاسبة والصحيح منع هذا الشرط واجاز
 مالك اشتراط المرتن اكل الغلة والاستمتاع ان عينت المدة لذلك ليخرج من الجهل وكان
 الرهن في عقد البيع غير القرض وذلك انه في البيع المنفعة المشتركة جزء من الثمن والثمن
 يجوز ان يكون منفعة مع شيء ولا يجوز ذلك في القرض ولو اباحها له بعد العقد لم يصح في
 قرض ولا بيع لان ذلك بغير عوض هدية مديان وبالعوض بيع مديان وما ذهب اليه اصحابنا
 رحمهم الله هو الحق اذ على تقدير كونه جزءا من الثمن تدخله الجهالة والمخاطرة وفي الديوان
 ان اشترط المرتن او الراهن ان يتفع بالرهن او ياكل غلاته بطل وكذا ان اشترط
 احدهما على الاخر ما وجب عليه من مؤنة الرهن لم يجز ايضا وان اشترط المرتن غلته او منفعة
 على ان تكون عليه مؤنته ووجه من اجاز اشتراط الانتفاع لاجل ما علم انه
 حمل النهي على الانتفاع بلا شرط كما حمله بعض على عدم العوض وذلك كالثمار
 والصوف وكراء الدواب والدور وغير ذلك * وسكنى دوره * اي دور
 الرهن اي دور هي الرهن اودور مطلق الرهن اودور الرهن بالمعنى المصدرية
 * وببوتة وركوب دوابه وشرب البائه والانتفاع بمنافعه * اي منفعة كانت

وهل عتق الام عتق
 لهما ولو استثنى اولا
 قولان ولا يصح اشتراط
 بيعه قبل الاجل ولا جواز
 اكل غلاته وسكنى دوره
 وببوتة وركوب دوابه
 وشرب البائه والانتفاع
 بمنافعه

عطف عام على خاص * للمرتن * متعلق بجواز وان لم يجوز ذلك لان ملك ذاك
 او الاكل او الانتفاع به زيادة على حقه فكان ربا من انواع الربا كما يسمى بيع
 الجزر في الارض ربا وكما سمي في الحديث غبن المسترسل ربا * وجاز اشتراط ذلك *
 المذكور من المنافع كلها ولو جهلت اذ هي تابعة ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في
 المتبوع * لتقوي الرهن * بان يشترط ان يكون ذاك داخلا في الرهن ببيعته كما
 يبيع الرهن كالثمار والالبان والاصواف والكراء اذا باع الرهن باعها وان خاف
 فسادها باعها ولو قبل حلول الاجل وقبض ثمنها حتى يحل الاجل فيقضيه وكذا
 الكراء يقضيه ان كان من جنس حقه وحل الاجل والا حبسه حتى يحل وان لم يكن
 من جنسه باعه بجنسه او بالعين واشترى بها جنسه وكذا ما اشبه هذا ودخل في
 شروط الرهن اذا عها * ولا * يصح التراضي على * ان يكون دينه في الرهن
 ان زاد * الرهن على الدين * ف * الرهن كله بزيادته * له وان نقص فعليه * نقصه
 فياخذ الرهن فقط * وهذا * اي المذكور من كون الرهن للمرتن زاد او نقص
 * من غلقه * وهو احتباسه عن الانفكاك ومن غلقه ان يقول له ان لم اوفك دينك
 فالرهن لك او ان كان كذا او ان لم يكن كذا فهو لك ويجوز ان تكون الاشارة
 الى كون نقصه على المرتن واما اشتراط المرتن ان ياخذ الزيادة من
 الثمن بعد البيع فلا يجوز وهو في معنى ذلك وعلة عدم الجواز ان ذلك اكل
 مال بلا حق وهو شبه القمار واما اشتراط الراهن ان لا ازيدك على ثمن الرهن
 ان لم يف بدينك او المرتن ان تزيدني ان لم يف فجائز * وغلته المنفصلة عنه *
 كالغلة المؤبرة عند قوم وهي قبل التاخير متصلة وقيل هي متصلة ما لم تدرك فحكمها
 اذا برت او ادركت على القوانين حكم ما قطع وكما لصوف الذي بلغ ان يزوج
 فانه في حكم ما انفصل وكسائر الثمار والبقول والقواكه اذا ادرك ذلك وكالكراء
 * ونماءه * زيادة الشيء في نفسه ككبر وغلظ وشمن وزيادة اغصان
 وجرائد على ما قال الشيخ مفسرا لكلام الاثر والاولى انه في الاثر كعطف المرادف
 او يجعل الغلة في النبات والنماء في الحيوانات ويدل لشبه الترادف افراد المصنف
 الضمير * قيل * تعقل وتباع * معه * ولا يذهب الدين بذهابها * والفرغ

قيل معه والفرغ
 للمرتن وجاز اشتراط ذلك
 لتقوي الرهن ولا ان يكون
 في دينه الرهن ان زاد فله وان
 نقص فعليه وهذا من غلقه
 وغلته المنفصلة عنه ونماؤه

تابع لاصله * في المنفعة لا في المضرة فلا يذهب بذهابها وبه قال ابو حنيفة
 والثوري وكذا قال حكا الحل تابع لحكم امه في التدبير والكتابة * وقيل
 كالرهن في كل شيء * البيع والذهب * ذهاب الدين بذهابها وقيمة
 ما افسده احد من الغلة بمنزلتها وما افسده من النماء او من اصل الرهن بمنزله وقال
 الاك ما كان من نماء الرهن على خاقته وصورته فانه داخل في الرهن كالحل وما لم
 يكن كذلك كتمر النخل المدرك او المبرور وكراء الدار وخراج الغلام لم يدخل
 لان الحل حكمه - حكم امه في البيع يتبعها بلا شرط والتمر المدرك او المبرور لا يتبع
 الا بالشرط * ولا يباع * الرهن * ما وجد وفاء في غلته * المنفعة واما النماء
 ومنه الغلة المتصلة كما لم توبر او لم تدرك على القولين وكصوف لم يبلغ ان يزوج
 وهو كذات الرهن يباع معه * وقيل * غلته المنفصلة * هي لربها لم تدخل * في
 الرهن لان منفعته عايه فكانت مادته اعني ما زاد له وبه قال الشافعي * لقوله صلى
 الله عليه وسلم * من رواية سعيد ابن المسيب عن ابي هريرة * لا يعلق رهن
 لصاحبه * وهو الراهن * غنمه وعليه غرمه * وذلك انه كان احدهم يرهن الرهن
 ويشترط الى وقت كذا وكذا فان لم اوفك فهو لك يحفك او ان لم اءاتك فهو لك
 يحفك فابطل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فقال لا يعلق الرهن اي لا يحتبس
 عن فك صاحبه ولا يبطل عن ملكه وهذا مثل شرطين في بيع او شرط وبيع
 والشرط لا يوجهه قال ابو حنيفة على كلام الشيخ ان قوله شرطين في بيع هذا
 بالنظر الى قوله فما زاد منه على حقه الخ فانه يقتضي البيع مع شرط عدم اخذ الزائد
 وشرط عدم دفع الناقص وقوله او شرط وبيع هذا بالنظر الى اصل ما ورد فيه الحديث
 فان قوله ويشترط الى وقت كذا شرط وقوله فهو لك يحفك بيع ضروري والشرط لا يوجهه
 بمعنى لا يصححه لمكون البيع معاقا عليه وفي الديوان وذكروا في الكتاب انه كان في اول
 الاسلام اذا رهن رجل لرجل رهنا صار المرتهن يتنفع بغلات الرهن ويحمل موته فنسخ
 ذلك فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يفعلوا ذلك وان اشترط عليه ان يتخاضعا في
 الرهن فلا يجوز رهنه وان اشترط ان يبيع شيئا اخر لم يجوز وان شرط ان يبيع غلته او ان
 يستوفي منها او ان يقتضي حقه منها جاز وان شرط الراهن ان لا يكون بيد المرتهن ولا

تابع لاصله وقيل كالرهن في
 البيع والذهب ولا يباع ما
 وجد وفاء في غلته وقيل هي
 لربها لم تدخل لقوله صلى الله
 عليه وسلم لا يعلق رهن
 لصاحبه غنمه وعليه غرمه

بيعه لم يجوز الا ان ساطا عليه انسانا وكذا ان شرط المرتهن ان يكون بيد الراهن
 فيلبي بيعه لم يجوز وان شرط الراهن ان لا يزول عنه حكمه ككسري الامة لم يجوز
 وكذا ان شرط ان لا يبيع الا بمشورته وان شرط محضر فسلان او مشورته او
 سوق كذا جاز وان شرط انه ان جاء الاجل ولم يوف ماله امسكه في دينه لم يجوز
 وذكروا في الكتاب انه جائز وان شرط ان يغرس فيه او يبني او يعمل فيه او شرط
 المرتهن الاستفعا لم يجوز وان شرط ان لا يذهب ماله بذهاب الرهن وان لا يفسخ
 بطول اجل او شرط الراهن الفضل جاز وقيل لا يجوز وان شرط رهنين او شرط في
 احدهما مالا يجوز قبضه او ان يقبضه المرتهن وكذا ان رهن لاثنتين او اثنان لواحد
 وشرط احدهما الانتفاع لم يجوز وفي الموطى معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يعلق
 الرهن فيما يروى من تفسير هذا الحديث ان يرهن الرجل الرهن عند رجل في شيء
 وفي الرهن فضل عما رهن فيه فيقول الراهن للمرتهن ان جئتك بحقك الى اجل
 يسميه له والا فالرهن له بما فيه فهذا لا يصح ولا يحل قال ابن يونس هو رهن باطل
 لا ينتظر به الاجل قال ابو محمد فان كان في سلف مؤجل حل السلف ولك حبس
 الرهن حتى تاخذ حقك وانت احق به من الغرماء قال ابن يونس وان كان هذا
 الرهن مع البيع او السلف في عقدة واحدة فسد البيع والرهن او السلف والرهن
 جميعا لانه لا يدري ما يبيع له في ثمن سلته الثمن او الرهن ولا السلف او
 الرهن كذا قال وهو مشكل لانه موجود في كل رهن صحيح قال العاصمي
 عن شرط ملك الرهن حيث لا يقع * انصافه من حقه النهي وقع
 واختلفوا في قوله لصاحبه غنمه وعليه غرمه * (هل معناه له) * اي لصاحبه وهو الراهن
 * غلته * من ثمار والبان واصواف ونحوها متصلة او منفصلة * وخراجه * ما يخرج
 عنه من كراء دار او عيدا ونحوها وما يجلب به ككلب صيد رهن فصاد وكشبكة
 رهن فصادت وكعبد رهن فاكتسب وهذا كله داخل في الغلة في غير هذه
 العبارة قبل وبعد وانما لم ادخله هنا فيها لانه عبر عنه بالخراج ولما ادخله فيها فيكون
 قوله وخراجه خصوصا بعد عموم * وعليه غرامة الدين * الضمير للدين المعلوم
 من المقام * اي فكالك * بكسر افاء وفتحها والفتح افصح * الرهن منه * بقضاء

هل معناه له غلته وخراجه
 وعليه غرامة الدين اي
 فكالك الرهن منه

الدين ومصيبته * اي ما اصاب الرهن من ذهابه كله او بعضه فانه يذهب على
الراهن ولا ينقص من دين المرتهن وهذا عند من يقول الرهن ثقة بالدين لبراءة
منه * ونفقته * ان كان حيوانا او عبدا من مأكول ومشروب وملبوس وكل ما
يحتاج اليه غير مسكنه على ما ياء تي ان شاء الله تعالى * وجنانيته * في اموال الناس
او ابدانهم وسياتي قبل باب مالا يجوز للمرتتهن في كلام الشيخ ان جنابة الرهن
ومصيبته على المرتتهن وهو قول * اوله زيادته * من غلة ونماء وخراج * وعليه نقصه *
واما المضار فكلاول لا ينقص من دين المرتتهن شيء لان الراهن قد رضي امانته
* تاويلان * متفقان في انه لا يذهب من دين المرتتهن وهو مشكل لقوله صلى
الله عليه وسلم الرهن بما فيه ولعل الشيخ رجع الضمير في قوله منه حيث قال
وعليه غرامة الدين اي افتكاكه عليه ومصيبته منه الى الدين ولعل الشيخ اراد
بالمصيبة الجنابة في الحيوان مثلا او النفقة او نحو ذلك ومن قال بذهاب
الرهن على الراهن الشافعي واحمد وابو ثور ونسب لجمهور اهل الحديث مستدلين
بقوله وعليه غرمه وقال ابو حنيفة وجمهور الكوفيين وقال مالك والاوزاعي وعثمان
البتي ان كان مما يغاب عليه من العروض فمن المرتتهن وما لا يغاب عليه كالحيوان والمعار
مما لا يخفى هلاكه من الراهن وقال ابو حنيفة غنمه في الحديث ما فضل منه عن الدين
وغرمه ما نقص عنه وكذا قال اصحاب ابي حنيفة واحتج من قال من المرتتهن انه عين تعلق به
الاستيفاء ابتداء فوجب ان يسقط بتلفها اصله تلف المبيع عند البائع اذا امسكه حتى
يستوفي منه الثمن واذا شرط الترام ايهما شاء وذهب الرهن لم يذهب من مال المرتتهن وذكر
الشيخ في ذهاب الرهن من باب ما يكون على المرتتهن حديث لا ينفق الراهن الخ
انه قيل المعنى له مادة الرهن وعليه غرامة الدين اي مصيبته وقيل له زيادة الرهن
على الدين وعليه نقصاته اي ما تنقص عن الدين وقيل له زيادة الرهن وعليه نفقته
اذا كان مما ينفق وفي الديوان معنى لا ينفق انه اذا كان الرهن اقل من الدين
فليستوف ثمنه ويرجع على الراهن بما بقي من الدين ومعنى قوله لصاحبه غنمه اي
ربحه يعني ما فضل عن الدين وعليه غرمه يعني اذا كان الرهن اقل من الدين
فرجع عليه بما بقي له من الدين واما قوله وهو ذو انغلاق اذا كان الرهن والدين سواء

ومصيبته ونفقته وجنانيته
اوله زيادته وعليه نقصه
تاويلان

فذهب ذهابا فيه وان باعه فليستوف راس ماله ولا يدرك شيئا ولا يدرك عليه
اه * ف * الغلة * المتصلة كنماء * اي زيادة * الشجر * كزيادة الاغصان والاوراق
والجرايد والخصوص * و * نماء * الغلة * ككبيرة وغلظه ونبات الاسنان والسمن
* و * نماء * الحيوان * بان يرهنها مع الاصل ويدخلها في الرهن وهي مؤبرة
او مدركة فتتموا بعد ذلك او يرهن اصلها وهي فيه غير مؤبرة او غير مدركة فتدخل
بلا ادخال وتنمو * زيادة الشيء في ذاته * المتصلة مبتدا وزيادة خبر اي ما زاد
في الشيء مما لا يحكم له يحكم جنس اخر او المتصلة مبتدا وكما خبر وزيادة بدل
من نماء او خبر ثان وذا ثبت في غلة انها متصلة * فحكمها حكم الرهن * تباع معه
ويذهب الدين بذهابها على الحساب * وكذا الحمل * في بطنها * و * الغلة
* غير المدركة وقت بيعه * اي في وقت بيع المرتتهن للرهن ما عقد الرهن لاجله
وكان عقده وقت البيع او بعده وهذا كالتمثيل فان الرهن لحق مطلقا كالرهن ببيع
* من الغلة الحادثة فيه * اي في الرهن اي في المرهون وكذا بيان لقوله غير
المدركة ووصفها بالحدوث لقرب حدوثها فانه غير مدركة اي حدثت في ذات الشيء
المرهون قبل ان يرهن ورهن قبل ادراكها او حدثت حال الرهن وهذا وجه
صحيح في تاويل كلام الشيخ والمصنف حكم الغلة فيه حكم الرهن بلا اشكال
ويجوز ان يعود ضمير بيعه للرهن ويكون قوله الحادثة فيه بمعنى الحادثة في الرهن
بعد كونه رهنا وهو المتبادر من العبارة فيكون المراد ان الغلة غير مدركة حدثت
بعد الرهن وبيع الرهن قبل ادراكها فانها تباع مع الرهن وحكمها حكمه في كل
شيء فيشملها بيع الرهن وهذا في نفسه معنى صحيح ايضا ولو كانت عبارة المصنف
لا تصدق الا باحد الاحتمالين فايهما حملت عليه الحق به الاخر * و * الغلة
* المنفصلة ان كان اصلها منه * اي من الرهن * فحكمها حكمه كالثمار ان لم
تدرك * سمي الثمار غير المدركة غلة منفصلة فتكون المتصلة هي نماء ذات الرهن
والاولى غير هذه العبارة بان يسميها متصلة فيقول كالثمار المدركة فتكون المدركة
منفصلة فيفهم ان غيرها متصلة ويشمل انه بني هنا على ان الثمار المؤبرة منفصلة
فانهم اختلفوا في الثمار فقليل هي كجزء من شجرها مالم تؤبر وقليل مالم تدرك وقليل

فالتصلة كنماء الشجر
والغلة والحيوان زيادة
الشيء في ذاته فحكمها حكم
الرهن وكذا الحمل وغير
المدركة وقت بيعه من
الغلة الحادثة فيه والمنفصلة
ان كان اصلها منه فحكمها
حكمه كالثمار ان لم تدرك

مالم تقطع فيهم بالاولى من قوله ان لم تدرك انها ان ادركت سميت منفعة فان
الذي يتبادر من كلام الشيخ ان الغلة المدركة منفعة حكمها حكم الرهن رهن
اصلها وهي مدركة او حدثت وادركت اورهن اصلها وهي غير مدركة ثم ادركت
كما ان المتصلة حكمها حكمه وهي التي لم تدرك واما كلام الاثر فالمبادر منه ان
غير المدركة يشملها الرهن والمدركة لا يشملها وتعبير من يعبر بان الغلة المدركة
لا تباع مع الرهن محتمل لان يريد انها من الرهن وتباع وحدها لانها شيء اخر
وهو قول من قال لا يباع مختلفان بشئ واحد وفي موضع من الديوان الحمل والغلة
الموجودة حال الرهن داخلان في الرهن حكمها مطلقا وكذا ما حدث وقيل
ليس ذلك رهنا فلا يذهب الرهن بذهابه ولا يفسخ بفعل فيه ويمنع من الرهن
وقيل لا يمنع منه اذ باختصار ويحتمل ان يريد بالمنفعة المقطوعة الحاضرة مع اصلها
ويدل له ما ذكره في باب ما يجوز للمرتن استثناء ما ولدت امة الراهن من
عمره * والالبان * الجماعة في الضرع * والاصواف * والاشعار
والاوبار التي بلغت ان تقطع فذلك كله منفصل حكمه حكم الرهن في كل شيء
ولو حدثت بعد الرهن او ادركت بعده * وان كانت * المنفصلة التي هي * الزيادة
منه * اي من الرهن وهو عدل قوله والمنفصلة ان كان اصلها منه * واصلها من
خارج عقلت معه ولا تباع معه كالسخري * في انه لا يباع * والنسل الحادث *
فلما تباع اذا مات او مات احدهما على الخلاف السابق وعطف النسل الحادث على
السخري لانه ليس رهنا معقودا عليه من اول مرة متعينا موجودا ولو كان حكمه
حكم السخري فلم يشمل انظر السخري شمولاً ظاهراً واضحاً اي كالسخري كما
وكان نسل الحادث تمثيلاً فالنسل هو المثل للاصل من خارج لان النطفة من خارج
* واما الغرس او النقص الحادث فيه * وهو ما يبنى فيه من نحو حجارة وطين
وخشب * فان كان اصله من خارج فهو لمن ادخله ولا يكون مع الرهن * سواء
ادخله الراهن او المرتن ولكن ان كان قد ادخله المرتن فقليل يفسخ الرهن ولو قصد
به ان يكون من الرهن وقيل لا كما ياتي في الانتفاع بالرهن قولان قول يفسده
وقول لا يفسده ومعنى كونه للمرتن انه غير داخل في الرهن سواء قيل بصحة

الرهن ام لا واما الكلام على اثباته او نزع فيغني عنه ما مر في احكام البيوع
الفاسدة والقسمة واختلفوا فيمن اشبه الناصب هل حكمه حكم الناصب في ان
يحمل عليه ام لا وهذا اشبهه وسواء في ذلك الراهن والمرتن ويأتي في باب ما يجوز
للاهن من الافعال وما لا يجوز ان الغرس للراهن اذا كانت من خارج واما ان
كانت من الارض الموهونة فانها تباع مع الرهن وان كان من الرهن بان نزع
منه بعد الارتهان وبني فيه فانه يباع مع الرهن * وان كانت الزيادة فيه * من
خارج * لا منه ككراء الدور * والبيوت قبل الارتهان او بعده وما قبله ياخذ
الراهن والمكري هو الراهن * والحوائت * وغيرها ما يكرى * وخراج العبيد
والدواب * ما يجلبون من المنافع بكسب او اكراء * ففيه * اي في تصوير ذلك
* نظر * يصح * مع شرطنا ان زوال القبض من يد المرتن بحق * من
الحقوق كاكراء واصداق واستجارة هو * سبب لفساده * فكيف يتصور اكراء
الرهن مع بقاء كونه رهنا حتى يكون الكراء للمرتن كما هو قول الربيع او الراهن
كما هو قول غيره وانما المناسب لذلك انفساخه كما هو قول بن عبد العزيز نعم ان
اكراء الراهن بلا امر من المرتن فالكراء للمرتن ولا فسخ على الاطلاق او على
الرهن وكذلك لا يفسخ اذا اكراء المرتن بلا اذن من الراهن واما باذنه فقولان
كما ذكره قريبا * غير ان * قد يقال في الجواب عن ذلك النظر ان * هذا
الحق * اذا كان ليس فيه خروج ملك كاكراء * منفعة له * اي للمرتن
* بتقوية رهنه * ويده عليه باقية برسم الرهن فلا يس خارجا عن قوته بالا كراء
وخروجه الى يد المكري يخرج الدابة الموهونة الى الرعي * فمن ارتن كدار *
او دابة * ثم اكراها * لم يكثر * باذن الراهن فهل تنفسخ * من الرهن بتسليط
المكري عليها وارجاع امرها الى الراهن حيث استأمره في اكراها وان اكراها
بلا اذن منه فانفساخها بتسليط المكري عليها فقط والكراء للراهن وعليه دين
المرتن * اولاً * تنفسخ لان اكراها ليس اخراجا لها عن حكمه بل تقوية واذن
الراهن في ذلك زيادة تقوية وتقرير * والكراء قضاء من حق المرتن عند
الاجل * يكون بيده حتى يحل الاجل فيأخذه بحساب من حقه * قولان *

والالبان والاصواف وان
كانت الزيادة منه واصلها
من خارج عقلت معه ولا
تباع معه كالسخري والنسل
الحادث واما الغرس او
النقص الحادث فيه فان
كان اصله من خارج فهو
لمن ادخله ولا يكون مع
الرهن

وان كانت الزيادة فيه
لا منه ككراء الدور
والحوائت وخراج العبيد
والدواب ففيه نظر مع
شرطنا ان زوال القبض
من يد المرتن بحق سبب
لفساده غير ان هذا الحق
منفعة له بتقوية رهنه فمن
ارتن كدار ثم اكراها
باذن الراهن فهل تنفسخ
اولا والكراء قضاء من
حق المرتن عند الاجل
قولان

الاول لابن عبد الزيز والثاني للربيع وقيل الكراء للراهن لا يدخل في الرهن
 وعلى جواز الكراء مع صحة الرهن * اي بقاءه غير فاسد * جاز للراهن ان
 يشترط الغلة * كالثمار والابلان والكراء والكسب عند عقد الرهن ان تكون له
 بان يلي ذلك مرتبته ويوصله الى يد الراهن * وان شرط سكنى الدور *
 او البيوت او نحوها * وخراج ما ذكر * اي ما يخرج منه بعينه كالبث وثمار او بكرة
 او كسب * ان ينتفع به بنفسه لنفسه * بان شرط الراهن ان يركب الرهن
 ويحلب الحيوان ونحو ذلك مما يليه بنفسه * لم يجوز اخراجه من معنى القبض *
 فمن لم يشترط القبض في الرهن اجاز ذلك * الا ان اخذه بكراء جاز له كغيره *
 ولو اكثره برخص * على قول * في غيره وهو قول من اجاز للمرتين اكره
 للناس وجاز للمرتين اشتراط ان لا يذهب ماله بذهب الرهن او لا يذهب منه
 الا تسمية معلومة وانه ان ذهب زاد له رهنا اخر ولا يجوز ان يشترط الراهن ضمان
 الفضل او ضمان اكثر من قيمة الرهن ولا ان يشترط هو او المرتين ان يبدل رهن
 اخر او ان ياخذ رهنه وقت اراد وان يرد للمرتين وقت اراد وجاز ان يرهن له الى
 وقت كذا وبعد الوقت يكون رهن اخر معه او يبطل الاول ويكون الاخر ان
 علم الوقت * وينفسخ ان اعاره * اي اعار المرتين الرهن * له * اي للراهن
 * في الاظهر * لانه اخراج له الى يد الراهن بلا امر يكون تقوية له اعني للرهن
 ويدل لذلك التسوية بين الراهن وغيره في الكراء يقتضي الفسخ لان العارية
 لغير الراهن لا تجوز وقال الشافعي يجوز ان يعيره للراهن * وجازا كبراء خليفه *
 خليفه الرهن * من مرتين رهنه * لنفسه او لمن استخلف عليه من يتيه او غائب
 او غيره او لغيرهم من الناس وقيل لنفسه او لغيره من استخلف عليه فقط وسواء
 اكتره الخليفة باذن الراهن ام بلا اذن وكذلك ان اكتره خليفه المرتين من
 المرتين بعد ما دخل يد المرتين * وان تلف من يده * اي من يد الخليفة اذا اكتره
 لنفسه او غيره * فمن مال المرتين * وكذا ان اكترى الراهن الرهن لنفسه او
 غيره فانه يجوز على قول وان تلف من يده فمن مال المرتين كما قال الشيخ وكذلك
 الرهن كله ولو كان لغير اليتيم لجاز ايضا كما جاز للخليفة حيث كان اليتيم والاولى ان

وعلى جواز الكراء مع
 صحة الرهن جاز للراهن
 ان يشترط الغلة وان
 شرط سكنى الدور وخراج
 ما ذكر ان ينتفع به بنفسه
 لنفسه لم يجوز اخراجه من
 معنى القبض الا ان اخذه
 بكراء جاز له كغيره على
 قول وينفسخ ان اعاره له
 في الاظهر وجاز اكتره
 خليفه من مرتين رهنه
 وان تلف من يده فمن
 مال المرتين

يقول يجوز بدل قوله لجاز فتكون لو وصلية وقوله يجوز مستأنف لزيادة التقرير والله
 اعلم * فصل * في التسليط على الرهن يجوز قبول التسليط بلا شرط وبشرط
 مثل ان يشترط ان لا يبيع او ان لا يبيع الا بمحض فلان او باذنه او براهه او الا في
 وقت كذا او في مكان كذا ومثل ان يقول انا غير اوقلت ان شاء فلان او الامر
 الى مشيئته وان رهن رجلان رهنا واشترط ان يكون واحد منهما مسلطا على بيع
 الرهن فلا يجوز وجاز ان يسقط كل منهما على بيع سهم صاحبه وان رهن واحد
 لاثنتين واشترط ان يكون واحد من المرتين مسلطا على الرهن كله او اتفاقا ان
 يكون كل مسلطا على سهم صاحبه جاز وان اشترط الراهن ان يكون مسلطا على
 ما ناب احدهما دون صاحبه فلا يجوز وان رهن اثنان لاثنتين على ان يكون كل من
 الراهنين مسلطا على سهم صاحبه جاز اشتركا الرهن ام لا وكذا المرتين ان يتسلط
 كل منهما على ما اردتهن صاحبه وعلى الكل وان سلطا على تسمية من الرهن فان
 امكن قسمه قسم والا اخذاه بالدول وان تركه احدهما في يد الاخر حتى تلف
 ضمن ما نابيه من الرهن وقيل لا ويجوز اخذ الاجرة على بيع الرهن وعلى حفظه وان
 وكل رجل رجلا ان يرهن من ماله فله فله فله هو والمرتين احدا جاز ولا يكون
 الوكيل مسلطا ولا موكله ولا الرجل الماذون له في التسليط ولا الراهن وقيل يجوز
 الماذون له وان رهن الاب مال ابنه او اخذ فيه الرهن فبلغ فاراد ان يحدد مع
 المرتين او الراهن مسلطا اخر جاز وكذا كل شرط يجوز تحويله والاب قد خرج
 الامر من يده وكذا خليفه اليتيم والمجنون وان جعل مسلطا على الرهن ولم يامره
 بالبيع جاز وكان سخريا وكذا ان كان سخريا فسلطا عليه وجعله غير سخري
 * جاز لها * اي للراهن والمرتين * ان يتفقا على رجل * عدل او غير عدل او
 امرأة عدل او غير عدل والاولى ان يتفقا على العدل وسعي مسلطا لان له تسليطا
 اي قوة يتصرف في الرهن بالامساك وكل ما جعل اليه وفي الدين ان يبيعها رجلا
 تجوز افعاله امينا يقوم برهنتها ولا يحيف الى احدهما دون الاخر وان ابى احدهما
 من التسليط فلا يجبر وجاز تسليطه * ولو عبدا * ان كان * باذن * وان كان
 مسرعا لم يحتاج الى اذن لان هذا مما قد ينتفع به في تجره ويكون عبد المرتين او

* فصل *

جاز لها ان يتفقا على رجل
 ولو عبدا باذن

مقارضة او عقيدة مسلطاً على الرهن وكذا عبد الرهن وقيل في العبد لا يجوز ان
كان للرهن وجاز المسلط ولو مشركاً غير كتابي * او مشركاً * كتابياً او مستأناً
او حريباً غالباً حاضراً * او قريباً لها او من احدهما يكون الرهن بيده كالمرتن *
يحفظه ويبيعه ويقبض ثمنه ولا يكون الرهن مسلطاً على الرهن ولا احد العقيدتين
الا ان سلط على غير البيع وكذا المقارض وصاحب المال في مال القراض وان رهن
احدهما رهناً على ان الآخر مسلطاً لم يجوز ان رهن له رهناً ولم يحضر على ان يكون
في يد المسلط او حضر واشترط عليه ان يسلم من اراد او من اراد احدهما ولم
يعينه لم يجوز وكذا ان سلطاً عليه احداً من هؤلاء الرجال او من بني فلان ولم
يعينه لم يجوز ولا يجوز تسليط الطفل او المجنون على الرهن وان رهنه على ان يبيعه هذا
الطفل او المجنون اذا بلغ او افاق لم يجوز وقيل جاز ولا يسلمط الاب على رهن ابنه الطفل
او المجنون وكذا خليفه اليتيم او المجنون اذا رهن ماله في دين عليهما وان اخذ الرهن عن هؤلاء
جاز تسليطه وكذا الشريك في الولد او ابو الخليلين * ويشترط له * اي يشترط المسلط
المتفق عليه لنفسه ما يعود نفعه للمرتن او هو بالبناء للفاعل او يشترط له الرهن والمرتن
* ما مر له * اي للمرتن ويجوز بناء يشترط للمفول فيصدق باشتراطه لنفسه
وباشتراطها له وان سلطاً احداً الى وقت مجهول او قال اذا كان وقت كذا فلان
مسلط وهو وقت مجهول ايضاً لم يجوز * ولا يسلمط مشركاً * ولو كتابياً * على
رهن * مالا يملكه المشرك اولا يسكه * كصحف * وعبد وامة وان سلطاً
على ذلك صحح التسليط لانه ليس تملكاً له ولا يمكن من مس المصحف واذا جاء
وقت بيعه اخذه من علاقته او نادى عليه وهو في غير يده ويبيع العبد والامة بنفسه
ويجوز تسليط الموحدين على رهن المشركين كما في الديوان اي ان لم يكن مالا يملك
كالحمير والخنازير * فكل من صحته وكالته جاز تسليطه * على الرهن وفي تسليط
الطفل المميز ولو لم يراهق قولان ولا يصح تسليط مجنون * ولا يزال * المسلط
من التسليط اولا يزال التسليط بالبناء للمفعول فيها من الازالة * باحدهما *
لانه ضار بمسلطيهما لان ذلك حق دائريهما معاً فليس كسائر الوكلاء يزول من
الوكالة بواحد فمن وكله في حق من ازاله والمسلط كوكيل وكله الراهن والمرتن وقال

او مشركاً او قريباً لها
او من اعداها يكون
الرهن بيده كالمرتن
ويشترط له ما مر له ولا
يسلمط مشركاً على رهن
كصحف فكل من
صحته وكالته جاز تسليطه
ولا يزال باحدهما

الشافعية اذا عزل الرهن اعزل وان عزل المرتن لم يزول في الاصح لانه وكيل الراهن
واذن المرتن شرط فيه قال السد ويكفي ما قالوه غير ظاهر لانه بمنزلة الوكيل لما فجعه
وكيلاً لاحدهما دون الاخر فتحكم والله اعلم قال ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سئة بل كلام
الربيع يدل على انه وكيل الراهن فقط كما سيأتي لسكر المصنف يعني الشيخ نص على
ان العزل لا يكون الا منهما معاً لانهما جعلاه بيده وما ضمن المسلط المتفق عليه
* ان دفعه * اي الرهن * له * اي لاحدهما * او تبرأ منه * اي من الرهن
* ما هلك * منعول ضمن * من حق كل * سبب * يدفعه * اي دفع المسلط
الرهن للراهن او للمرتن او تبريه فان دفعه للمرتن او تبرأ منه فمهلك ضمن مثله
ان كان مثلياً للراهن وقيعته ان لم يكن مثلياً وان دفعه للراهن او تبرأ له منه فمهلك
ضمن للمرتن دينه كله ان ساوى الرهن او كان دونه وما زاد فلي الراهن ولا يد
المسلط متبرعاً بل يدرك نزع الرهن ممن دفعه له ان كان موجوداً ويرجع كل واحد
بما دفع عنه ان كان قد هلك قل ابو زكريا ان ادعى المسلط انه قد دفع الرهن
الى الراهن او دفع الى المرتن حقه او دفع الفضل من ثمن الرهن الى الراهن فعليه
الينة والا حلف من انكر * وجاز ان يساطاه على بعض الوجوه فقط كبيع *
اي الرهن * او حرزه او قبض ثمنه اذا بيع * اي باعه المرتن * حتى يدفعه * * للمرتن *
وكبيعه وحرزه وكبيعه وقبض ثمنه وحرزه وقبض ثمنه وفي الديوان يجوز لما ان يجعل
مسلطاً على حفظ الرهن واخر على بيعه واخر على قبضه كان في يد المرتن او يد
غيره واخر على ان يقضيه ثمن الرهن في ماله ويسلمط ايضاً على التسوية من الرهن
او على شيء معلوم منه وان رهنه للمسلط في مال المرتن جاز وكذا ان رهنه في يد المسلط
على ان يبيعه المرتن او على ان يبيعه المرتن والمسلط جميعاً على هذا الحال وان قال رهنك
لك هذا الشيء على ان يكون في يدك وهذا الرجل والمسلط على بيعه رجل اخر جاز
وكذا ان جعلاه في يد المسلط على ان يبيعه المرتن وكل من ساطاه الوقوف على مسلط
عليه * فلا يتعدى ما وكل عليه * من الوجوه * وقيدله * الى غيره من الوجوه اتى لم
يوكل عليهما * وان ذهب * الرهن * من يده * الى المسلط * على هذا * اي على
هذا المذكور من التسليط سواء سلط على كل وجه او على بعض ويأتي كلام عن الديوان

ان دفعه له او تبرأ منه
ما هلك من حق كل
بدفعه وجاز ان يساطاه
على بعض الوجوه فقط
كبيعه او حرزه او قبض
ثمنه اذا بيع حتى يدفع
للمرتن فلا يتعدى ما
وكل عليه وقيدله وان
ذهب من يده على هذا

* فن مال الراهن * لانه ليس رهنا مقبوضا في يد المرتين بل زحزح عنه الى المسلط فلم تلحقه مضرة بذهبه اذ لم يكن له فيه سلطان بل للراهن فيه حكم اذ لم يخرج عنه الى المرتين بل جعله بيد المسلط وان كان بيد المرتين لكن بعض وجوهه الى المسلط فكذلك اذ لم يتم سلطان المسلط عليه * وقيل * ذهب من مال * المرتين * لانه وان لم يكن بيده مقبوضا لكن قد صح انه رهن له وقد ناب عنه في القبض المسلط والقبض حق للمرتين لا للراهن فالمسلط نائب فيه عن المرتين لا عن الراهن وقد صح انه رهن وقد ورد في الحديث الرهن بما فيه وسواء في القولين انه ساوي الرهن الدين او كان دونه او اكثر وفي الاثر * وان هلك * الرهن * بيد * في يد * مسلط وقبضته تساوي الدين فهل ذهب * الرهن * بما فيه * من الدين * وبطل الدين او هو * اي الدين * بحاله على الراهن * والرهن ذهب عايه * وهو المختار قولان * الاول لابن عبد العزيز والثاني للربيع ابن حبيب اتفق كلام الاثر وانما ساقه المصنف متابعة للشيخ والا فهو داخل في عموم الكلام المذكور قبله وقد علمت ان القولين فيما اذا تساويا اولم يتساويا لانه قد اختلفوا هل يذهب الرهن بما فيه او بما يقابله فقط * وان مات الراهن * او افسس * وعليه دين والرهن بيد مسلط فالمرتين احق به من الغرماء * لانه قد تحقق انه مرتين وان ذلك رهن صحيح وذلك قول ابن عبد العزيز وان فضل شيء عن دينه فلا غرماء وان لم يف الرهن بدينه فهو احق بالرهن ويتخاصصه مع الغرماء بباقي دينه في سائر مال الراهن * وقيل * ليس المرتين احق بالرهن من الغرماء * بل يخاصصهم * لانه ليس مقبوضا بيده اولم تكن اوجه كلها له وايضا تقيض المسلط لم يختص به المرتين بل به وبالراهن وهذا قول الربيع * وعليه العمل ايضا * كما اختير قوله في المسئلة التي قبل هذه ولا يلزم من كونه لا يجوز للراهن انتزاعه ان لا يكون بمنزلة لان هذه العملة تعود بالتقضى على ابن عبد العزيز فلا يصح التعايل بهذا لانه مشترك الا لزام فكما لا يجوز للراهن انتزاعه دون امر المرتين كذلك لا يجوز للمرتين انتزاعه دون امر الراهن * وان كان بيده * اي بيد المرتين وكانت وجوهه كلها اليه * وهو احق به منهم اتفاقا * لان حيازته به عنهم من كل وجه وهو المقصود بالرهن

فن مال الرهن وقيل المرتين وان هلك بيد مسلط وقبضته تساوي الدين فهل ذهب بما فيه وبطل الدين او هو بحاله على الراهن وهو المختار قولان وان مات الراهن وعليه دين والرهن بيد مسلط فالمرتين احق به من الغرماء وقيل بل يخاصصهم وعليه العمل ايضا وان كان بيده وهو احق به منهم اتفاقا

في الشرع * والمختار * وهو قول الربيع * انه لا يفسخ * الرهن * بانتزاعه * اي المرتين او امره بالانتفاع انتفع المأمور ام لم ينتفع * ان كان بيد مسلط * الا ترى انه هو والغرماء فيه سواء وقال ابن عبد العزيز يفسخ لان الرهن الذي بيد المسلط عنده كالذي بيد المرتين سواء وفي الديوان وان قال له الراهن رهنك لك هذا الشيء في دينك على ان يكون في يد هذا الرجل الى اجل كذا وكذا فيبيعه ويفضي لك مالك فحايروا كذا ان رهن له على ان يكون في يد غيره مسلطا على بيعه خاصة وهذان الوجهان المرتين احق بالرهن من الغرماء فيهما وان ذهب الرهن ذهب بما فيه وان استنفع به انفسخ وان اشترط المرتين على هذا الحال ان لا يذهب ماله فله ذلك * وصدق * المسلط ولا يتهم ولا يحكم عايه بتهمة ولا يمين عليه لانه امين في ذلك امانه سواء كان عدلا ام لا والرهن بيده بمنزلة الامانة * ان ادعى تلفه * اي تلف الرهن الذي بيده او بعضه * او * تلف * ثمنه ان بيع * اي باعه * المسلط * او * تلف * الفضل منه * اي من الثمن وفي كل وجه من وجوه الرهن اذا رجعت الى المسلط كلها صدق فيها واذا رجع بعضها اليه صدق فيما رجع اليه منها وقيل ان اتهم جرى عليه حكم التهمة وحلف كما قال * وحلف قيل ان اتهم * كما قيل بتحاييف الموقن اذا اتهم على امانته وقيل لا يمين على الموقن والمشهور الذي عليه العمل زمان ابي عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سعة انه يحلف ويقال الامين امين وعليه اليمين * وجاز جعله * اي الرهن * بيد مسلمين * او ثلاثة فصاعدا وفي الديوان يجوز تسليط الواحد على رهن شتي عند رجل واحد وعند رجال شتي كانت لرجل او لرجال وتسليط رجائين على رهن واحد كان مسلط على الكل في عقدة او عقدا وان سيطر من يجوز تسليطه ومن لا يجوز لم يجوز وقيل ثبت تسليط الكل لمن يجوز وقيل هو مسلط على النصف وان سيطر احدا الى وقت كذا ويكون معه اذا جاء الوقت اخر معلوم مسلطا او سيطرا اثنين على ان يخرج احدهما وقت كذا او سيطرا واحدا الى وقت كذا فيرجع الرهن للمرتين بعد او قال رهنك لك الى وقت كذا فيكون في يد المسلط او سيطر عليه احدا الى وقت كذا وبعده يكون في يد مسلط اخر جاز ذلك كله اذا عين من سيطر وان اشترط رجوعه في يد الراهن

والمختار انه لا يفسخ بانتزاعه ان كان بيد مسلط او صدق ان ادعى تلفه او ثمنه ان بيع او الفضل منه وحلف قيل ان اتهم وجاز جعله بيد مسلمين

جازو كان منفسخا قلت ويجوز تسليط احد الى وقت كذا تسليطيا كما لا وبعد الوقت يكون له بعض الوجوه والبعض الاخر يبطل او يرجع للمرتين او لمسلطه اخر او يساء على بعض الى وقت كذا وبعد على وجوه اخر مع البعض الاخر من الوجوه وان جعلنا مسلطين على ان يبيع احدهما غلة ثلث الرهن والاخر الثلثين او احدهما الرهن والاخر الغلة جازان عيناها واذا سلط اثنين لزم كلا حفظه ولا يترك احدهما او احدهم للاخر او اثنين لواحد او اثنين لاثنتين ونحو ذلك في الحفظ او البيع او وجه من وجوهه بل يفعلان ذلك او يفعلونه بان يجعلانه او يجعلونه في يث مشترك لهم او في يث بعضهم باذنه واذن الاخرين ويجمع الكل على البيع او يأمرون بعضهم ببيعه وكذا سائر اوجهه ورخص ان يتركه بعض لبعض ان كان البعض المتروك له امينا وان سلطا كل واحد على حدة جاز فعل كل ونضحي فعل من سبق منه الفعل وان باعه بعض وحده ولم يكن التسليط لسكل على حدة لم يجوز ذلك البيع الا ان اجاز صاحبه ولا يبطل التسليط بذلك وكذا مرتين شي يبيعه احدهما في دينهما او ماموران على كل عقد او وكيلان على كل عقد او خليفان وكذا ما فوق الاثنين على كل عقد يعني على عقد ما من العقود كالبيع والشراء والتكاح والاعتاق والطلاق والاستجارة وغير ذلك الا ان اجاز له صاحبه فعله كما مر غير مرة في الركاة والتكاح والبيع واليوع قال في اواخر كتاب الركاة في قوله باب جاز لغني دفعها الخ وصح التوكيل لموكل على دفعها او لمتعدد ولا يدفعها كل منهما لصاحبه الخ قال وان استخلف كلا على حدة جاز دفع كل لصاحبه وقال في كتاب التكاح فصل ان قرن امر مامورين في امانة فتزوج عليه كل على حدة او باجماع الخ وقال في البيوع فعمل لا يعقد وكيل دون صاحبه ان وكلا معا الا ان اجاز له او موكلهما وان جوز احدهما ودفع الاخر نظر الاول وجوز عقده اه وياتي في الوصايا ايضا فان اجاز له ان يفعل ففعل جاز في ذلك وان استخلف كلا او امره او وكه على حدة ففعله جائز وان تعدد الفعل مضى الفعل السابق ما ذكره قول غير صحيح والقول الاصح اي الصحيح جواز فعل الواحد ولو استخلف كلا بكرة لا كلا على حدة بل الاصح عدم الجواز اذا قال استخلفناكم

ولا يترك احدهما للاخر ورخص ان كان امينا وان باعه وحده لم يجوز وكذا مرتين او ماموران او خليفان على كل عقد الا ان اجاز له صاحبه فعله كما مر غير مرة والاصح جواز الفعل بواحد

او امرتكم او وكلاكم فمهم خليفة واحد او مامور واحد او وكيل واحد وان قال استخلفنا كلا منكم او وكلا كلا منكم او امرت كلا منكم فبكل واحد خليفة على حديثه او مامور او وكيل وان ماتا هما الراعي والمرتهن (او احدهما) وقد سلط على الرهن مسلط فوارث كل بمقامه وفي الديوان وقيل ان مات الراهن بطل التسليط ويرجع الرهن للورثة (و) على ما ذكره المصنف التسليط باق ويبيع المسلط الرهن ويدفع للمرتين او وارثه حقه ويدفع الفضل عن حقه ان كان اي ان حصل الفضل للراهن او وارثه متعلق بيد دفع المقدر وبطل الرهن الا عند من لم يشترط القبض فانه لا يبطل اي ويدفع للراهن افضل ان كان وانما يبيعه المسلط ان حل الاجل والا فحتى يحل لان قول الراهن رهنتك هذا شيء يقتضي حبه بيد المرتين فيكون في مسألة التسليط محسوبا بيد المسلط وهو حي فلا يبيعه حتى يحل الاجل وان ات المسلط على القول بانه اولى به وانه بالمحاصرة للفرماء رجوع الرهن للراهن او لوارثه ان مات الراهن ومن قال الرهن المسلط عليه يختص به المرتين قال يرجع للمرتين ان مات المسلط ولا يقوم وارث المسلط مقامه اي مقام المسلط لان عقد التسليط لم يقع لهم وليس الرهن منهم ولا الدين لهم والراهن انما يرجع للراهن اذا فك او فسخ لانه له والمرتهن له الدين والرهن وقع فيه والمسلط سلط على الرهن فكانه وكيل ولا وكالة ولا سلا ان لوارثه وقيل اذا مات المسلط جعل الحاكم لهما مسلطا اخر كما في الديوان وقال الشيخ احمد اذا مات او تجن جعل الراهن والمرتهن مع القاضي او جماعة المسلمين رجلا بمكانه او يتنقا على افساخه اورده في يد المرتين او غيره وان مات المرتين فورثه المسلط او اكثر ان تعدوا او ورثه بعضهم او ورث بعضه كان الرهن بيده اي بيد المسلط على حاله يبيع وان لم يسلم على البيع فلا يبيع ويستوفي اي الدين كله ويأخذه لنفسه ان ورثه وحده وانما كان له ان يبيع لان المسلط في مقام المرتين فلا يتولى البيع غيره مع وجوده وانما كان في مقام الراهن عند الربيع بالنظر الى اسقاط الضمان عن المرتين اذ لم يكن في يده وان ورث بعضه بان ورثه معه غيره اعطاه حصته وان ورث المسلط الراهن تبعه المرتين اي المرتين

وان ماتا او احدهما فوارث كل بمقامه ويبيع المسلط ويدفع للمرتين او وارثه حقه والفضل ان كان للراهن او وارثه وان مات رجوع الرهن للراهن او لوارثه ان مات ولا يقوم وارث المسلط مقامه وان مات المرتين فورثه المسلط او بعضه كان بيده على حاله يبيع ويستوفي وان ورثه معه غيره اعطاه حصته وان ورث الراهن تبعه المرتين

تبع المرتهن المسلط * بدينه * لان الدين قد انتقل الى التركة وكما يرث ماله
يتعلق به ما عليه وكذا ان تعدد المسلط فورثوا كلهم او بعضهم * و * بطل الرهن
بطل تسليطه لانه * لا يكون * الانسان الواحد من جهة واحدة * راعيا
مسلطا * لان كونه راعيا يقتضي ان لا يكون الرهن بيده وكونه مسلطا يقتضي
كونه بيده فلما تنافيا بطل الرهن الا انه يجوز تسميته راعيا لنزله منزلة الراهن
بارثه اياه والتسليط مفسوخ على كل حال تبرا المسلط من التركة ام لا شاركه
غيره ام لا لكن يتبع بقدر منابته ان لم يتبرا منها او ورث معه غيره الا ان تبرا من
التركة وقبل غيره من الورثة فانه باق على التسليط لا يفسخ تسليطه ومن لم يشترط
القبض لم يقل بطلان الرهن ومقتضى قول ابن عبد العزيز انه ان مات المسلط او
مات الراهن فورثه المسلط رجع الرهن الى المرتهن وان مات الراهن والمرتهن بآءه
المسلط وان انتقل الدين الى المسلط بوجه او بعضه لم يبطل التسليط ولا يجد بعض
ورثة الراهن ان يفك منابته او بغضه من الرهن بعد اجماعهم على فكه كله
* وان مات احد المسلطين * او اكثر * دفع الباقي منهما * او منهم * الرهن
للاهن والمرتهن * يخضرهما ويدفع لهما بوضعه قدامهما او يتبرا اليه منهما
ان كان اصلا او كانت له مؤنة وان دفع لاحدهما باذن الآخر جاز * فيعيده
بيده * وقتا * ثانيا * فيكون مسلطا عليه او يعيد انه بيده مع غيره
او يبد غيره او يجعله الراهن بيد المرتهن والرهن باق غير منفع شاء الراهن او ابى
كما قال * ولا يبطله * اي الرهن * موت احدهما * احد المسلطين او المسلطين
ولا موت اثنين فصاعدا منهم بل يجعل بيد من بقي او بيد بعض من بقي او بيد
غيره او بيده ويد غيره او بيد غيرهم ويد غيره والاولى ما ذكرته لا ما يتبادر من
كلام المصنف انه لا يكون الا بيد المسلط الا ان اتفقا على غيره لانه ولو كان
متنقفا عليه في الجملة لكن لما مات صاحبه ضعفه جانبه لانه اتفق عليه في الجملة
لا بخصوصه فالاتفاق عليه غير باق على حاله فهو كالعدم فان اراد الراهن كونه بيد
المرتهن فالقول له لانه الاصل ان يكون بيد المرتهن فيجبر على قبضه والا فالمتنقا
على من يسلطانه عليه ولا يبيعه لانه لا يجوز بيع احد المسلطين الا ان يجيزه الآخر

بدينه ولا يكون راعيا
مسلطا وان مات احد
المسلطين دفع الباقي منهما
الراهن للراهن والمرتهن
فيعيد انه بيده ثانيا ولا
يبطله موت احدهما

او الراهن والمرتهن معا * ولا يخرج * المسلط * من التسليط ان جن ثم افاق *
قبل الاجل او بعده مالم يتفقا على نزع او يحل الاجل ويطلب صاحب الرهن او
المرتهن الرهن وان كان ذلك اجبر من ابى منهما على التسليم لبيع الرهن ولا يخرج
من التسليط بالارتداد او بالاسلام او بالعق او بالبلوغ اذ جعل بيد مراهق مثلا
وفي الديوان وان ارتد الراهن او المرتهن او المسلط لم يبطل التسليط وقيل ان ارتد
المسلط بطل تسليطه وقيل ان جن المسلط لم يبطل تسليطه * وان باع * المسلط *
* ما بيده ثم رد عليه بعيب * على القول بفسخ بيع المبيع او القول بتخيير
المشتري فاختر الرد وذلك العيب * فيه قبل البيع ولو * لم يقع الرد الا * بعد
دفع * المسلط * الحق * للمرتهن * والفضل * للراهن ان كان * اعاد
بيعه فان باعه * ثانيا * بفضل * عن البيع الاول وعن حق المرتهن * دفعه *
اي افضل * للراهن بعد استيفاء المرتهن حقه وان * باعه * بنقص * عن البيع
الاول * ضمن * ما نقص عن البيع الاول واعطاه المرتهن وكذا الوكيل * ان
دلس * اي غر المشتري * بالعيب * ولم يذكر له لانه اذا سمع الناس انه مردود
بعيب بخس عندهم ولو باعه اولا بلا تدليس كان قد فعل ما عاى غلا او رخص ولم يقع عليه
اسم المردود بعيب ولا يرجع في الحكم ولا فيما بينه وبين الله على الراهن بما ضمن لان الظالم
احق ان يحمل عايه والذي عندي انه لا يضمن النقص ولودلس في البيع الاول الا ما
نقص بلا عيب واذا تساوى البيع الاول والثاني فلا ضمان كذلك وفي نسيان العيب
او نسيان الاخبار به قولان قول ان حكمه حكم التدليس وقول ان حكمه حكم غير
التدليس ثم ان هنا ما مر من الاقوال في بيع الوكيل لان المسلط وكيل فقيل ايضا يسك
الشيء لنفسه اذا رد بعيب هو عالم به ولم يخبر به المشتري وقيل ببيعه ويقضي منه ما اعطى
فانظر ما مر في بيع العيب * والا * يدلس * وقد رده بلا اجبار حاكم * وبالحكمه
اصلا * ضمن * ما نقص * في الحكم * لان قوله اني لم اعلم بالعيب او نسيت غير
مقبول على غيره ولا قوله ان العيب بعد البيع لانه قد رده وامافيا بينه وبين الله فلا ضمان
عليه لانه قائم مقام الراهن فلا يرد ان الخطا لا يزيل الضمان فاذا ضمن في الحكم فله ان
ياخذ من مال الراهن خفية قدر ما ضمن وان رده بحكم الحاكم رجع على الراهن

ولا يخرج من التسليط ان
جن ثم افاق وان باع
ما بيده ثم رد عليه بعيب فيه
قبل البيع ولو بعد دفع
الحق والفضل اعاد بيعه
فان باعه بفضل دفعه للراهن
بعد استيفاء المرتهن حقه
وان بنقص ضمن ان دلس
بالعيب والا وقد رده بلا
اجبار حاكم ضمن في
الحكم

في الحكم وفيما بينه وبين الله ما قص ولا شيء منه على المسلط لانه قد قضى ما عليه من
الوصول للحكم مع انه لم يدلس بخلاف ما اذا رده بلا حكم فانه كمتبرع برده متساهل
وفي الديوان وعهدة الرهن على المسلط فيما ذكر في الكتاب وكذلك ان كان المسلط عبدا
بأذن مولاه فتكون عهدة على سيده وان باع المسلط الرهن فليدفع للمرتن ماله ولا يحتاج
الى اذن الراهن وان فضل شيء فليدفعه للراهن والتسليط في بيع التسمية من الرهن
والا قباض والنماء والغلات كما ذكرنا في المرتن وكذا حطاطه من الثمن ومحاباته وما
غربه وان غرم المرتن والمسلط قيمة ما افسد في الرهن فانه مسلط على ذلك اه
وكذا المرتن * اذا باع الرهن الا يبيع ولم يخبر به فرد عليه * وخليفة الوصية *
اذا باع ما جعل الميت فيه انفاذ وصيته او ما عطاء الورثة لبيعه في ذلك وكذا كل
وكيل او خليفة او مأمور على بيع فان دلسوا ضمنوا النقص ولا يرجعوا على صاحب
المال بما ضمنوا والاوردوه بلا حكم ضمنوا في الحكم فقط ولهم اخذ من مال صاحب المال
وان ردوه بحكم رجعوا على صاحب المال * ولا يدرك احدهما * اي الراهن والمرتن وان
طلباهما ادركا * اجبار مسلط على بيع * بيع الرهن * في الحكم * ويدركه كل
واحد فيما بينه وبين الله لان في امتناع المسلط عن البيع تعطيل الراهن عن فك
ذمته بالرهن وعن توصله الى الفضل عن حق المرتن وتعطيل المرتن عن حقه وان
طلباهما معا بالبيع ادركا عليه البيع لانهما معا جعلاه بيده نعم ان اتفقا على نزع نزعاه
وبحث فيه الشيخ بان الظاهر انه يدرك كل واحد منهما ان يبيعه المسلط ولا يحد
المسلط الامتناع عن البيع فيما بينه وبين الله ولا في الحكم لانه لا تضع من قباهما
وليس احدهما يقوى في الحكم ولا فيما بينه وبين الله ان ينزعه من يد المسلط حتى
يتبين تعطيله فينشد يقوى عليه فيما بينه وبين الله فقط وكل منهما دخل على
ذلك فلا تعطيل من قبل المسلط في الحكم فالما لم يكن لاحدهما سلطان على نزع
كان ينبغي ان يدرك كل منهما عليه يبيعه الا ان اتفق الراهن والمرتن فلهما نزع ولو
ابى وكذلك ساير الزمراء مع المسلط اذا ارادوا البيع ليتبين الباقي وكذا الراهن
الفضل واما المرتن اذا ابى من بيع الرهن فانه لا يدرك عليه الراهن يبيعه لان له ان
يفديه بقضائه الحق من ساير ماله لكن قد لا يكون له مال سوى الرهن غير انه قد

وكذا المرتن وخليفة
الوصية ولا يدرك احدهما
اجبار مسلط على بيع في
الحكم

يكتسب لكن قد لا يطبق الكسب وكذا لا يدرك الغرماء على المرتن ان يبيع
وذلك في الحكم واما فيما بينه وبين الله فمكمل تعطيل قد امكن خلافه فحرام لانه
من باب منع الناس من اموالهم وقد يجاب عن البحث بانه قد يمكن الراهن ان يفك
الرهن من المسلط بقضائه الحق وقيل ان الغرماء والراهن والمرتن كل منهم يدرك
على المسلط ان يبيع وكذا يدرك الراهن والغرماء على المرتن * فاذا اراده * اي
اراد المسلط بيع الرهن * شهد الشهود للمرتن * عند الحاكم ان له رهنا هو كذا
وكذا في حق له على فلان هو بيد المسلط فلان وانما يشهدون للمرتن لا للمسلط ولا
للراهن * لان اصل الدين له * اي نفس الدين وانما عبر عنه بالاصل لان الرهن
فرعه اذ بني عليه * فاذا تمت * تلك الشهادة * (تولى) * ذلك المسلط * عقده *
اي عقد بيع الرهن بعد نداه عليه بنفسه قيل او بغيره * (ولا يبيعه للمرتن لانه) *
اي المسلط * بمقامه * بالنظر الى البيع ولو كان بمقام الراهن عند الربيع لانه بمقام الراهن
عنده بالنظر الى عدم ضمان المرتن * (فلا يكون) * المسلط * بايما مشريا *
كغيره من الوكلاء والامراء والخلفاء على مامر وذكر الشيخ احمد في الجامع كل
وجه يكون المرتن اولى به من المسلط فانه ذهب المال بذهابه وانفسخ بفعله وان
كان القبض بين المرتن والمسلط فالمرتن اولى به وما لم يكن اولى به فلا يذهب
ماله بذهابه ولا يفسخ بفعله ويجوز له ان يشترط ان يكون له من شروط الرهن مثل مال المسلط
او بعضه والله اعلم * باب * في احكام الرهن وما للراهن او المرتن او عليهما من
الحقوق * ان قال * المرتن * للراهن فعلت في رهنك ما يفسخه * كالاتفاق
به وكالامر بالاتفاق به مع فعل المأمور او دونه على ما ياتي * او تبرات منه * اليك
او تركته لك نطق بذلك اخبارا عما قال في الغيبة او نطق به انشاء لذلك بحضوره
وهذا مما يدل على ما ذكرت من انه لا يفسخ ولو اتى المرتن ببيان الخ لانه اذا كان
لا يفسخ بقوله تبرات منه فاولى ان لا يفسخ باتفاقه مثلا والداعي الى قول المرتن
ذلك ان لا يحتاج الى بيع الرهن وان يتخلصه من اوقات الرهن كذهاب الدين
بذهابه * لم يشتغل * اي الراهن * به * ولو اتى المرتن ببيان على فسخه او
فعل او قال يحضرته اما بالاتفاق ونحوه مما هو فعل فلان الرهن عقد بقول فلا

فاذا اراده شهد الشهود
للمرتن لان اصل الدين
له فاذا تمت تولى عقده
ولا يبيعه للمرتن لانه
بمقامه فلا يكون بايما مشريا
باب ان قال للراهن فعلت
في رهنك ما يفسخه او
تبرات منه لم يشتغل به

ينفسخ بفعل وانما ينفسخ بقول ولائهما عقد اه معا فلا ينفسخ الا بهما كما قال * ولا يرجع للراهن الا باتفاقهما * على فسخه حينئذ ينفسخ فيرجع اليه واما التبري منه ونحوه مما هو قول فلانه عقد بهما فلا ينفسخ الا بهما كما ذكره المصنف قال الشيخ هذا القول من قايله يدل ان الرهن من العقود اللازمة فلا يصح فيه فسخ احدها دون صاحبه وهو قول من قال لا ينفسخ الرهن ولا يكون سخر يا ويؤيد هذا ان ما كان عقده وتصحيحه بالقول فلا ينفسخ الا بالقول اصله شاير العقود اي ينفسخ بالقول لا بالفعل لانه عقد بالفعل فلا ينفسخ بالانتفاع لانه فعل وهذا كالدليل الذي هو اخص من المدعى لانه انما يناسب الكلام على الانتفاع لا الكلام على التبري فانه اعني به تقوية جانب هذا القول في عدم الانقراض بالانتفاع بدليل قوله فان قال قائل فلا ينفسخ الرهن اذا باستنفاع المرتهن اي لانه ليس بقول بل فعل على هذا القياس فنعم يدل عليه ذلك وهو قول من قولين ذكرنا بعد قيل ينفسخ بالانتفاع المرتهن وهو المعمول به وقيل لا وسائر العقود تقوي عدم الانقراض الا بالقول كالوكالة بطلها الوكيل او الموكل وكالاجارة بطلها قبل الدخول على ما مر الاجير او المستاجر وكالكاح بطله الزوج بالطلاق او تبطله الزوج ان عاق لها الى معلوم او ان بلغت او عتقت او عتق العبد وكالبيع فانه تبطله الاقالة فتري العقود بالقول تنفسخ بالقول فقط لكن اما من الجانبين معا كالاقالة وامان جانب ايها كان كما مثلنا وذلك غالب وقد ينفسخ بالقول كالجماع في الحيض او النفاس او في الدبر على خلاف ما روي في الديوان وان انفق المرتهن والراهن ان ينفسخ الرهن لم ينفسخ حتى يفسخه بان يقول الراهن للمرتهن رد لي رهني وقال له رددته لك او قال له المرتهن رددت لك رهني فقال الراهن قد اخذته او قال قد ابطلناه او تركناه وان امر احدهما الاخر ان يفسخه او امرا غيرهما بذلك ففعل فقد انفسخ وان فسخه احد فجزوا له انفسخ وان قالوا فسخناه وقتا معلوما انفسخ الى المدة وان كان الوقت غير معلوم لم ينفسخ وان فسخه احدهما مع وكيل الاخر انفسخ وان فسخه خليفة اليتيم او ابو الطفل مع غيره او فسخه صاحب المال او المقرض او احد العقيدين او سيد الماذون انفسخ اذا كان له المال مع عبده وان لم يكن له شيء في يده

ولا يرجع للراهن الا
باتفاقهما

عبده شيء ففعل العبد او صاحب المال الذي في يده ما يفسفه انفسخ وان فسخا تسمية منه انفسخ كله واستدل الشيخ ايضا على عدم الانتفاع بالانتفاع بتجوز بعض الفقهاء بيع مقام الرهن وهبة مقام الرهن وعليه شيوخ جادو فاقاموها مقام الرهن فان ذلك يدل على انه لا ينفسخ لان البيع والهبة لا ينفسخان فلو كان الرهن ينفسخ لم يصح قيام البيع والهبة مقامه لما يلزمهما من الانقراض وذلك باطل فيهما عند استيفاء الشروط وانما اقيما مقام الرهن ليكون للشيء المبيع او الموهوب اجل كالرهن وانما جعلوه بيعا او هبة لينتفع به المرتهن ويحتمل ان المراد بهذا البيع هو البيع المسمى عند غيرنا ببيع عهد ووفاء وبيع واقالة ولهم بيع عهد ووفاء وبيع واقالة بلا بناء على دين فيكون على اجله بل بيع مستقل كل ذلك جائز عندهم فانه جائز عند الحنفية والمالكية لكن يشكل عليه ما ذكره الشيخ من ان بعض من جوز هذا البيع يقول لا يذهب الدين بذهابه وكيف يكون الشيء بيده على وجه البيع ولا يذهب عليه هذا في غاية الاشكال واما الهبة فيظهر فيها عدم الضمان لكن يشكل من حيث كونه هدية مديان ويحجب عن عدم الذهاب بان المال لم يتعلق بذلك الشيء ويضمن المشتري او الموهوب له ذلك الشيء اذا بلغ الاجل واراد فسخ ما بينهما فيأخذ دينه من البائع او الواهب ويدفع له قيمة ما ذهب في يده وهذا الجواب ينحل به الاشكال بالنسبة الى البيع وكيفية هبة مقام الرهن ان يقول الراهن للشهود عند الاشهاد على الهبة لفلان بن فلان علي كذا وكذا الشيء يسميه ويسمي اجله ان كان موجلا ثم يقول لهم بعد ذلك القدان الذي لي في مكان يسمى بكذا وكذا بكلكم وكل ما فيه من الناس الى الناس وهبته له هبة مقام الرهن وكيفية بيع مقام الرهن ان يقول بعته له بيع مقام الرهن وهو الذي اقر له به اول مرة فيكون عنده مثل الرهن الاول الذي اقيمت الهبة مقامه وهو مثل الرهن الذي لم تدخل فيه الهبة او البيع ولا يبعه حتى يبلغ الخبر به عند الحاكم كما ان الرهن كذلك وينادي عليه ويستقضي ثمنه مثل الرهن ولا ينفسخ بيع مقام الرهن وهبة مقام الرهن باستنفاع المرتهن ولا يذهب ماله بذهابه وهو اسوة بين الغرماء والمرتهن اذا افلس الراهن او مات وعليه ديون وقيل هو كالرهن في الانقراض بالانتفاع وذهب

المال بذهابه وكون المرتهن احق به من الغرماء ولا يقال يجب على قياس من جوز
هبة مقام الرهن وبيع مقام الرهن وقال لا يذهب الدين بذهاب ذلك المبيع او
المزهور ان يذهب مال المرتهن بذهابه لانه لم يكن بيده على سبيل الامانة على
هذا الوجه فضلا عن ان لا يذهب الدين بذهابه وانما كان بيده من جهة الهبة او
البيع بل يذهب بذهابه حيث كان من جهة البيع او الهبة ولم يكن امانة لاننا نقول
كون الرهن امانة لا يقتضي عدم الذهاب بل يقتضي لعدم الذهاب عدم التعلق
بالشيء والمقتضي للذهاب التعلق بالشيء فالرهن يذهب المال بذهابه لتعلق الحق
به بدليل اختصاص المرتهن به عند التفليس او الموت وفي بيع مقام الرهن وهبة
مقام الرهن لا يذهب الدين بذهابه لتعلق الدين حيثئذ بالذمة الا ترى ان الغرماء
فيه اسوة مع المرتهن والرهن امانة لكن تعلق الدين به فذهب الدين بذهابه على
الراجح وقيل لا يذهب بذهابه قيل وهو ايضا امانة في البيع والهبة المذكورين لكن
لا يذهب بذهابه لتعلقها بالذمة والمفهوم من كلامهم انه يجوز الانتفاع ويحتمل
ان يريدوا انه لا يجوز ولكن ان وقع لم يفسخا وضمن ما انتفع وذلك ان الانتفاع
فعل وما عتد بقول لا يفسخ بفعل ومن اوجه بيع مقام الرهن ان يطلب مرید
اخذ الدين ثيابا او طعاما من معطي الدين على ان يبيع للمعطي شيئاً في مقام الرهن
فيقول معطيه ابيع مثلاً كل ثوب دينار نقداً او دينار ونصف الى اجل كذا
فيشتري مثلاً عشرة اثواب بخمسة عشر دينارا فيقول مرید الدين للشهود انما ارید
ان ابيع فداني الفلاني مثلاً لهذا الرجل بيعاً قاطعاً فيشتريه معطي الدين بذهبه
عشرة دنانير مقدار ما اتفقا عليه عند بيع الثياب مثلاً اولاً ولم يدفعها ولم يدفعها
ويقول للشهود اشتريته شراء قاطعاً وذلك القدان مثلاً يساوي اكثر مما اشتراه به
فيمكث القدان في يد مشتريه ينتفع به الى الاجل الذي اجله للثياب والاولى ان
يذكر الاجل للشهود ويبناه اثلاً يحصل الضرر بموته او موت احدهما لعدم معرفة
غيرهما وعقد البيع صحيح ولو لم يشهدا او لم يبيننا فاذا حل الاجل قال له بعت لي
فدائك بعشرة دنانير فان شئت فاشتره بخمسة عشر والابعتك لغيرك بما ارید فليبعه
له بخمسة عشر فيرده من عنده ولا يمسكه المرتهن نفسه ولا يجسه للانتفاع بل

لا بد من بيعه ولا تخل له الغلة بعد واذا باعه لغيره استقصى في البيع والغداء
واستوفي الخمسة عشر ويرد له البقية وان باعه باقل تبعه بما بقي وانما جاز ذلك لانه
قد خالف بيع الذرائع لان الزيادة في بيع الذرائع في مقابلة الاجل وهنا في
مقابلة رجوع المبيع الى صاحبه او غيره بالبيع وبيان الزيادة ان معطي الدين اشترى
القدان بعشرة وبيعه بخمسة عشر مثلاً مع اكل الغلة والاجل ولو كان فيه ليس
للزيادة بل اجلاً لياكل الغلة في الاجل وبهذا يجاب من جانب الشيخ اذ اعترض
عليه العمدة ابو سة وذكر ابو سة رحمه الله ان بيع الذرائع لا يصدق عليه بيع
الذرائع لانك اذا اضفت البيع الاول للثاني وجدته ردت اليه سلعة ولم يقبض
عشرة يدفع فيها خمسة عشر بل قبض ثياباً قال الشيخ اشبه من جهة البيع والزيادة
بيع الاقالة بزيادة ومن جهة البيع والاجل وهو بيع القدان مثلاً الى اجل وهو اجل
الثياب في المثال اشبه الرهن الى اجل فصارت ذلك بين البيع والرهن وليس بيعاً
محضاً لانه الى اجل ينقطع فيه ولا رهناً محضاً لانه يأكل الغلة وقد عقد بلفظ البيع
ومبنى هذا البيع على الرجوع فيه عند الاجل ولذلك سموه بيعاً واقالة اي بيعاً مع
اقالة ولا يقال كيف يتبعه بما بقي وما فائدة كون القدان مثلاً يسوي خمسة عشر
مثلاً ويشتريه بعشرة فهلا اشتراه بخمسة عشر او بمائة او غير ذلك لا فرق حيث
انه يرجع اليه بمثل الدين او لا يرجع اليه بل يشتريه غيره فان زاد على الدين دفعه
له او نقص رجع عليه بالنقص لانا نقول لذلك فائدة هي انهما تعمدتا ان يأكل الغلة
ويحسب الجملة ثمن الاثواب وقيل يرجع الرهن للراهن * لانه حق
للمرتهن وقد اقر با بطلاله * ويحكم عليه * للمرتهن * بالمال * الذي فيه الرهن
* في الحال * بلا انتظار ابيع الرهن لانه باطل ان كان عاجلاً او اجلاً حل
وان لم يحل فلا يحكم عليه بالمال حتى يحل واذا حل حكم به ولا رهن له ولا يقال
المراد انه يحكم عليه بالمال قبل حلول الاجل لان الرهن ثقة بالمال وقد زالت
الثقة ولان للرهن قسطاً في اقساط بعض الثمن عند البيع اولاً لانه لولا الرهن لم
يدينه وان دأبته بلا رهن ثم رهن له فالرهن دفع عنه المطالبة بالدين ان لم
يشترط ان يؤم ايها شاء كما يتبادر ذلك من قوله في الحال فانه ظاهر في الاحتراز

وقيل يرجع للراهن ويحكم
عليه بالمال في الحال

عن الا انتظار الى الاجل لا في الاحتراز عن انتظار بيع الرهن لو لم يبطل لا تناقول
 المرتهن ظالم لحظ نفسه حيث فعل او قال ما يبطل الرهن فهو احق بالحل عليه
 لا الراهن فحملوا عليه بالقسخ تغليظا عليه اذ جاوز الحد في الرهن فلا يحل دينه
 ولو كان يحل لتسارع المرتهون الى فعل ما يفسخه او قول ما يفسخه ليحل الاجل
 فيقع الظلم على الراهن اذ ربما يداينه الى اجل كسنة واكثر وقل فيفعل
 او يقول ما يفسخ الرهن عقب المقدمة او بعدها فياخذ دينه في الحال كثيرا كما يأخذه
 من دائن لاجل وقد كان كثيرا لاجل الاجل والاجل قد بطل * وان استحق
 بعض ارض * او بعض دار او غيرها من العروض والاصول * رهن خير مرتتها
 فيما صح للراهن منها * ان استحق بشهادة المدول على حد مامر في البيوع من
 الفرق بين الاستحقاق بهم وبغيرهم ويأتي كلام هنا عن الديوان * يتم منه * اي
 مما صح للراهن * بعضا * من دينه بالبيع اذا حل الاجل ان كان اجل * ويرجع
 بالباقي * من دينه * عليه * اي على الراهن * وفي الرجوع عليه بكل المال *
 اذا حل الاجل ان اجل فان للاجل قسطا من الثمن فيبطل الرهن ما صح منه
 وما لم يصح * ك * ما يخير في البيع والصدق * والاجارة ونحوها من العقود اذا استحق
 بعض ما عقد عليه فان شاءوا ابطلوا فياخذ المشتري ثمنه والمرأة مثل ما اصدق لها او
 قيمته والاجير كذلك وان شاءوا اخذوا ما صح لمن اعطاهم ذلك ورجعوا عليه بالباقي
 لان الشريك عيب والصحيح عندي في ذلك كله البطالان لاشتغال العقدة على
 ما لا يجوز * وهذا * اي المذكور من التخيير انما يقال به * اذا لم يعرف مرتته * في مسألة
 الرهن * وامرأة * في مسألة الصديق * ومشتري * في مسألة البيع واجير في مسألة
 الاجارة وما اشبه ذلك * بشريك ولا تصح له الاقامة على الباقي * من صداق
 او مبيع او رهن ويرجعوا بما بقي من حقوقهم بل يبطل ذلك ويرجعون بكل حقوقهم
 * ان عرفوا به الا * عند العقد على المختار وهو ان العقدة الواحدة اذا اشتملت
 على ما يجوز وما لا يجوز فهي غير جارية قال ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سدة ذلك
 اذا اشتملت على ذلك قصدا كما يدل عليه قول الشيخ وان عرفوا وقيل تصح لهم
 الاقالة * وللشهود ان يشهدوا لهم * اي للمرتين والمرأة والمشتري وكذا ما اشبههم

وان استحق بعض ارض
 رهن خير مرتتها فيما
 صح للراهن منها يتم منه
 بعضا ويرجع بالباقي عليه
 وفي الرجوع عليه بكل المال
 كالبيع والصدق وهذا اذا
 لم يعرف مرتته وامرأة
 ومشتريك ولا تصح
 له الاقامة على الباقي ان
 عرفوا به اولا وللشهود
 ان يشهدوا لهم

* عليه * اي على من عقد ذلك من رهن او زوج او شريك وكذا ما اشبههم بان يقولوا
 رهن كذا او اصدق كذا او باع كذا ويذكروا كذا * ان اقاموا * على الباقي
 * ويخبرون * الحاكم * بما استحق * ولا يضر ذلك شهادتهم والرفع يفيد وجوب
 الاخبار عطفًا للفعلية على الاسمية وذلك ان شهدوا وان لم يشهدوا فلهم ذلك فلا
 اخبار ويدل لذلك قوله وللشهود ان يشهدوا وانما جاز لهم ان لا يشهدوا التغير ما تحملوا
 من الشهادة بالاستحقاق * وكذا من رهن نصف فدان معروف * او نصف دار
 او غيرها من العروض والاصول ومثل النصف الثلث وغيره من التسميات * ثم
 استحق نصف الفدان فلمرتته نصف النصف الباقي * لان قوله نصف الفدان
 يفيد انه رهن نصف الفدان مطلقا ولو نصف صاحبه فرجع النصفية الى نصف
 سهمه فقط * وقيل النصف كله * كما اذا قال النصف الذي لي فيه وقيل يبطل
 ذلك كله لاشتغال عقد الرهن على ما لا يجوز ولو قال رهن لك النصف الذي لي
 في فدان كذا لصح له النصف وان رهن له ثلثا فاستحق ثلث فلمرتته ثلث الباقي
 وقيل ثلث كامل وقيل يبطل كله لاشتغال العقد على ما لا يجوز وهكذا ووجه الشبهة في
 قوله وكذا مطلق الحصول على بعض ما رهن فقط لا على كله ولو ذكر في المسئلة
 قولين دون الاولى وكون الشهود يخبرون بما استحق بعد ان يذكروا التسمية هنا كما
 يذكرون الكل في المسئلة الاولى ثم يخبرون بما استحق وكون شرط الاقامة على ما صح
 للراهن عدم معرفة المرتهن وانه ان عرف لم تصح له الاقامة وهذا على خلاف * وكذا
 البيع والصدق * وغيرهما مثل ان يبيع له نصف الفدان ويستحق غيره النصف
 فللمشتري نصف النصف الباقي فيرد الباقي له من الثمن ما ينوب نصف النصف
 وقيل له النصف كله وقيل يبطل كله لاشتغال العقد على ما لا يجوز ومثل ان يصدق
 لزوجته نصف الفدان فيستحق غيره النصف فلها نصف النصف ويزيد لها قيمة
 نصف النصف او مثله وقيل لها النصف كله وقيل يبطل ذلك كله لاشتغال العقد
 على ما لا يجوز * وان رهن اكثر من فدان * واحد * اي ما زاد على الواحد وكذا
 الاشياء غير الفدان كالجمال والتمخل والدور * فاستحق واحد لا بيعه * سواء
 استحقه المرتهن او غيره وكذا في المسائل المذكورة قبل هذه * انفسخ * وبالأولى

عليه ان اقاموا ويخبرون بما
 استحق وكذا من رهن
 نصف فدان معروف ثم
 استحق نصف الفدان
 فلمرتته نصف النصف
 الباقي وقيل النصف كله
 وكذا البيع والصدق وان
 رهن اكثر من واحد
 فاستحق واحد لا بيعه
 انفسخ

او المساوي ينسخ ان استحق بعينه بيان استحقاق فدان واحد لا بعينه ان يلتبس فدان من آخر ولو كان لا يتبين بعد موت الشهود مثلا او ان يكون الفدان بالا ذرع لا بالشخص ومثل ان تكون بالشخص لكن اوصى المالك للفدان قبل هذا الراهن لاحد او مسجد او غيره باحدها او وهبه وكذا غير الفدان والاولى اسقاط قوله لا بعينه فتحمل المسئلة على كل ما تحمله ولا يتوهم لزوم عدم التعيين * ولا يصح * من المرتن * انعام بالباقي * ما لا يصح انعام بالباقي في * البيع والصدق * ونحوهما لانه غير معروف ما يخص كل واحد من الفدانين مثلا من الدين لانه يذهب من الدين قدر ما يذهب من الرهن على ما ياتي في محله ان شاء الله ولذلك قال * ان لم يكن لكل ما يخصه من الدين * فلو عين لكل واحد ما يخصه من الدين اصح الانعام بالباقي على قول وقيل لا وقيل يصح ولو لم يعين لكل ما يخصه فيعين له بالتقويم حين الاستحقاق وقيد الانعام بالباقي في باب الاستحقاق وبما ليس مكبلا ولا موزونا ولم يقيد هنا حملا على ذلك اولان المسئلة خلافية مطلقا ونظاير ذلك ما اذا خرج عيب في شيء من اشياء متعددة بيعت في عقدة فانه يرد وحده ان عين الثمن وفيه الخلاف المذكور واصل الخلاف في ذلك هل العقدة المشتملة على ما لا يجوز تنسخ مطلقا او يصح منها ما جاز مطلقا او يصح ما جاز ان عين له ثمن وان استحق منها نصيب معروف فالباقي معلوم الثمن قطعاً فيجوز الانعام بالباقي مثل ان يستحق الربع من هذا والربع من هذا فتكون الثلاثة الارباع الباقية من كل واحد من الفدانين رهنا فيما بقي من الدين وهو خمسة عشر مثلاً فاذا باعها بالخمسة عشر اخذها ورجع عليه بالخمسة فياخذها منه وان باعها بانقص رجع بالنقص ورجع بما بقي وان باعها بعشرين دفع له خمسة ثم يطلبه بالخمسة الباقية وتقدم في اوائل باب الاستحقاق ما يشبه ما ذكره المصنف اذ قال وان استحق بهض معلوم كتسمية من معين او دمنة خير في امساك الباقي واخذ مناب التسمية الى ان قال وجاز ذلك لافي مكبل وموزون الى ان قال وان استحق مجهول كمشترا اكثر من فدان فاستحق منه واحد لا بعينه النخ وذكر فيه لفظ بعينه كما ذكر هنا وقال في العيوب باب هل يلزم مشترى انواعا بصفة ان عيب بعضها امساك الكل النخ وفي الديوان ان استحق المرتن

ولا يصح انعام بالباقي
كالبيع والصدق
ان لم يكن لكل ما
يخصه من الدين

لنفسه او لمن ولي امره او غير المرتن بعض الرهن او شيئاً من جملة اشياء مرهونة والباقي رهن عند الربيع وانفسخ عند ابن عبد العزيز وان ادعى الراهن ان الرهن مستحق لمن ولي امره او انه امانة بيده لم ينصت لدعواه وان استحق المرتن بعد البيع لنفسه او لمن ولي امره رد الثمن للمشتري ورجع على الراهن بدينه واذا استحق الرهن مستحق بقي ثمنه وغلته في الرهن وان تلف الرهن فاستحق لم يشتغل بمن استحقه وذكر في الكتاب انه يدرك قيمته على المرتن ويرجع المرتن بما غرم وبدينه وان استحق المرتن بعد تلفه ذهب ماله ولا دعوى له وان اراد ان يصل الى ماله فليستمسك به ان عليه كذا فن بين او اقر والا حلف واخذ من ماله خفية وان اقر وقال لكن رهنه له فيه رهناً فمدع فان اقر المرتن او بين برى من دعوته وان انكره المرتن حلف ما رهن عنده شيئاً وان اقر وقال لكن رهن عندي مالي فمدع فان اقر الراهن او بين هو ثبت الشيء وادرك ماله على الراهن والا حلف وان استحق الرهن بشهادة العدول عند الراهن والمرتن رجع على الراهن بماله وان كانوا عدولا عند المرتن فقط رجع عليه فيما بينه وبين الله واخذه خفية من ماله والرهن بريء في الحكم وعند الله وان كانوا عدولا عند الرهن فقط اعطى المرتن دينه ولا يأخذه المرتن ويتبع من استحق الشيء بذلك الشيء او قيمته ان تلف وان كانوا غير عدول عندهما برء الراهن من الدين ولا يرجع المرتن عند الله ان استحق المسلمط او غيره الرهن او استحقه المرتن واذا باعه المسلمط فاستحق رد الثمن وادرك المرتن ماله على الراهن وان استحق وتلف الثمن رجع المشتري على المسلمط ورجع هو على الراهن وقيل لا يرجع عليه بشيء وان وصل المرتن رجع المسلمط على الراهن او المرتن بالثمن وان اختار احدهما فبداله ان يرجع للاخر فله ذلك وكذا ان مات الذي اختار او افلس او غاب فله ان يرجع للاخر وفي الكتاب انه ان اختار احدهما لم يرجع للاخر * ولا يجوز رهن في رهن ولا عوض فيه * سواء رهن له كذا في رهن حال عقد الرهن او بعده او قال حال عقده ان استحق رهنه لي كذا او قال رهنه لي غيره او قال ان استحق فكذا رهن لي وكذا في التمويض كل ذلك لا يجوز * كما مر * مجموع ذلك في اواخر فصل صفة القبض في الاصول اخذ

ولا يجوز رهن في رهن
ولا عوض فيه كما مر

مرتهن لا جميعه لانه لم يتقدم انه لا يجوز عوض فيه وانما ذكر في كلام ابي ستة
وانما لم يجوز رهن في رهن * لانه ان استحق الرهن ادرك المرتهن على الراهن ان يرهن
له ما يثق به على ماله * او يعطيه ماله في حينه ولو لم يحل الاجل ولو لم يشترط عليه
عند عقد الرهن اولا انه ان استحق رهن له رهنا اخر او فكذارهن له وذلك اذا
عقد الرهن اولا مع الدين في عقدة واحدة او شرط للدين على قول مجيز يع وشروط
وعقد بيده والا ثم رهن له فاستحق فانه يدرك ماله ولا يدرك عليه ان يرهن له
اخر لانه لم يبنيا عليه الدين بخلاف ما اذا بنياه عليه فانه اذا اختل بالاستحقاق
ادرك عليه اخر لانه حينئذ لولا الرهن مادينه وان شاء اعطاه ماله في حينه لان
للرهن قسطا من الثمن لان من يرهن يرخص الناس له في الدين ومن لا يرهن يغالون
معه او لا يداينونه اصلا ولا ظلم على الراهن في ذلك لانه اخذ برسم الرهن فاذا
استحق اختار اعطاء المال عاجلا لا اختلال ما كان الرسم عليه او اختار تجديد رهن
اخر فالاجل ولو كان له قسطا من الثمن لكن له ان يعطي الرهن كما رسا فيسلم
من اعطاه قسط الاجل بلا اجل والا صح جواز اخذ الدين قبل الاجل اذا رضى
معا لكن الخيار هنا للراهن والذي عندي انه لا يدرك ان يرهن له رهنا اخر اذا
استحق الا ان شرط اولا ويدل له اقتصار الديوان على الرجوع على الراهن بدينه
وذكر الخلاف فيما اذا شرط في التبائع الرهن بعد ولم يرهن في الحين * و * انما
لم يجوز عوض في رهن لان الرهن * ليس بيده * اي يبيد المرتهن * بملك حتي
يدرك * بالرفع لان حتى ابتداء اي فضلا عن ان يدرك * عوضا وان خرج *
الرهن * حراما * او تعمد اخذه حراما * رده مرتنه لربه لا للراهن * وكذا
المسلط * وكذا الوديعة * والامانة * والعارية والعوض والبضاعة * والاجرة
والصداق وكل ما دخل يد احد * ان كانت * تلك الاشياء اي كان بعضها او
كلها * بيد مسلم * او مشرك وخص المسلم بالذكر لانه الذي يتنفع بهذا الاثر
ولا اختلافهم في خضاب المشرك بفروع الشريعة * ثم علم حرمتها * بربا او غصب
او سرقة او قمار او زنى او غير ذلك من وجوه الحرام * ردها لربها لا لجاعلها بيده
ان علمه والا * يعلمه * باعها وانفق ثمنها * على الفقراء بنية الصدقة عليه * وورخص *

لانه ان استحق الرهن ادرك
المرتهن على الراهن ان يرهن
له ما يثق به على ماله
وليس بيده بملك حتي يدرك
عوضا وان خرج حراما رده
مرتنه لربه لا للراهن
وكذا الوديعة والعارية
والعوض والبضاعة ان
كانت بيد مسلم ثم علم
حرمتها ردها لربها لا لجاعلها
بيده ان علمه والا باعها
وانفق ثمنها ورخص

ان يردها لجاعلها بيده * ان علمت توبته * اي توبة الجاعل وتقدم مثل ذلك
في كتاب الاجارات قبيل قوله باب ان مات اجير ورخص ان يرده بيد جاعلها بيده
مطلقا كما ذكرته هنالك واذا علم ان ذلك حرام من اول الامر فلا يأخذه الا ان
نوى ان يأخذه ليرده الي ربه فانه يجوز لانه من اقامة العدل وباب المعروف ولو
كان يخاف الضرر على نفسه وان خرج ميتة او نحوها مما لا يملك اتلفه ولا يرده لمن
اعطاه * وان رهن نصراني ل * نصراني * اخر * او ليهودي او رهن مشرك
لمشرك او متدين من الموحدين شيئا * محرما كخنزير او خمر * او ربا او ماتي
به من وجه حرام كقمار وزنى * فباعه مرتنه فقضى منه دينه ثم اسلمها * من
الشرك او تاب الموحدين من تدينه كصغري ارتهن من اخرها غنم من الموحدين الذين
هم اصحاب كباير فباعه وقضى قتاب من تحليه مال الموحدين الكبار سواء ادخل
في مذهب الاباضية او المالكية او غيرها ما لم يدخل * بربى الراهن من الدين
لا يفاءه في الشرك * او حال التدين * وان * كان الابقاء * من محرم * اي
والحال انه من محرم لان الاسلام جب لما قبله وما فعل بتدين مضي لم ينقض في
الحكم ولو كان خطا عند الله فما غنمه المشرك من الموحدين او الصغري يحل لمن
دخل يده منهم بوجه مامن الوجوه المجازة على مذهب الربيع وابي حنيفة والمختار
المنع وعليه الجمهور كما ذكره في اواخر السوالات وقد بسطت الكلام على ذلك في جزء
لطيف ولم يصرح الربيع ومن ذكر بالصغري وقدم ان ما قسمته المشركون على قسمة
الشرك مضي ولو اسلموا هم او بعضهم وهو بايديهما وما اسلموا عليه قبل قسمة
فليقسموه قسمة اهل التوحيد لقوله صلى الله عليه وسلم ايما دار قسمت في الجاهلية
فهي على قسمة الجاهلية وايما دار ادركها الاسلام لم تقسم فهي على قسمة الاسلام
* وان اسلمها * او تابا من تدينها * وهو بيد مرتنه رجع على الراهن بحقه *
اذا حل الاجل ولا يدرك عليه ان يرهن له رهنا اخر * وارق الخمر * او القى
فيها ملحا فيكون خلا حلالا عند بعض المشهور المنع وفي الحديث من طريق
انس سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر تتخذ خلا قال لا والله صلى الله
عليه وسلم بعثت بقتل الخنزير وارقة الخمر اي اذا اظهرها المشركون ومن ايدي

ان علمت توبته وان رهن
نصراني لا اخر محرما
كخنزير او خمر فباعه
مرتنه فقضى منه دينه ثم
اسلمها بربى الراهن من الدين
لا يفاءه في الشرك وان
من محرم وان اسلمها وهو
بيد مرتنه رجع على الراهن
بحقه وارق الخمر

المسلمين ولو اخفوها * وقتل الخنزير * او ردها الى الراهن فيقبل ذلك بهما
ويرد المال الحرام الى اهله او يعطيه الراهن اذ رآه تابعاً على حد ما مر في رده
كالربا وغيره كذا قيل وهو قول من قال ما اسلم عليه الانسان من حرام رده
لا اهله والمشهور الصحيح انه لا رد عليه ان كان بيده بتدين فالحرام بالذات يفسده
ويتركه والحرام لعرض يحل له * وان اسلم الراهن * او تاب من تدينه * وباع
المرتبن * وهو مصر * المحرم واستوفى منه حقه لم يتبرا الراهن منه * اي من
الحق لان ما استوفى منه حقه حرام في دينه فلا تقضي منه تباعته ولو حل في
دين المرتبن * وفي العكس * وهو ان يسلم المرتبن اي او يتوب من تدينه دون
الراهن * يدفع * المرتبن * للراهن رهنه * في حينه * ويرجع عليه بحقه *
اذا حل الاجل اذ لا يقضي حقه مما حرم عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله
اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها واكلوا اثماتها فلغنهم على ثمن المحرم
نعم لو دفعه للراهن وباعه وقضى له دينه من ثمنه حل له وكذا يجوز قبض ثمن الحرام
من كل من اتى به اذا دان بحل الحرام مثل ان يبيع نصراني خمر او خنزيراً
فيتصدق بثمنه عليك او يهبه لك او يهديه لك او يقضي به حقاً لك عليه او نحو
ذلك وفي الدليل والبرهان في اهل الكتاب الغالين انهم يعاملون في اموالهم ولا
يحذر منها شيء ولو كانت اثمان الخنازير او الربا ولا يعاملون بالربا ولا توكل
خنازيرهم اه والعلة في ذلك تدينهم لا الغلبة فالحكم كذلك ولو كانوا مغلوبين
كما يدل له حل ما غنموه من اموال المسلمين على قول الربيع وجواز معاملة من
ياخذ الجزية منهم في الكتمان اذا فادته ديانتهم الى ذلك عند بعض مع انه لا يجوز
اخذها منهم في الكتمان وقيل يجوز لمن يريد الظلم عنهم وفي العدل والانصاف
وامرأة من اهل الدعوة تزوجت رجلاً من الخوارج فاستمسكت به عندنا لحقوقها
من النفقة والكسوة والصدقات وليس في يده الا ما حاز من غنائم اهل التوحيد
فانا نحكم لما يجمع حقوقها في هذا المال وان كان المال معروفاً اهله ولكن بعد
ما وقعت المقاسم وان وقعت الوفاة حكمنا لها بميراثها وورثنا اولادها وان عجز
المكاتبون واسترقهم القاضي مضى عليهم الرق وان وقعت المواريث فلك ان تأخذ

وقت الخنزير وان اسلم
الراهن وباع المرتبن المحرم
واستوفى منه حقه لم يتبرا
الراهن منه وفي العكس
يدفع للراهن رهنه ويرجع
عليه بحقه

سهمك منهم ومن اثماتهم اه فان باع احد من يقول بطهارة ابوال ما يوكل له
سمن او زيتاً او نحوهما من المائعات ولو كانت لا تصلح الا للاكل كاللبن فلمن
لا يحل ذلك في مذهبه ان يقبض ثمنه ولا سيما ما فيه منفعة اخرى غير الاكل
كالسمن والزيت فيجوز قطعاً وان تلف المحرم في يد المرتبن لم يجوز له ان يشتري
له مثله او يكسبه له ولم يذهب بماله وكذا كل محرم كان بيده بوجه ما كشرائه
* وان قلت كيف يصح للمرتبن ان يدفع الحرام للراهن الذي حل في شرعه
مع ان دفعه اليه اعانة له على الحرام ومع انه لا يجوز له قضاء حقه من حرام قلت
* جاز دفع محرم لمن جاز له بشرعه * كمن اشترى صابون ميتة من مشرك يرده
له وكمن اشترى اوراق الدخان من اجازته من المخالفين رده له وان اعطاك ثمنه
فلك اخذه لانه حل في مذهبه وسواء في ذلك اكان رهناً او امانة او بضاعة او
غير ذلك من كل ما يكون بيد احد يدخلها من حل في دينه او من غيره لكن
ملك للذي حل في دينه او من غير يد احد مثل ان يراه في الارض فيرفعه لان
ذلك دخل يده بامانة او نحوها مع حلية ذاك لمن يملكه في زعمه بدينه كما قسم
عمر ميتة بسيفه بين كلاب لتهارش عليها وقد اختلف في مثل هذا والقاء فارميت
للهر حتى اختلفوا في اطعام الاطفال ما اصله حلال طاهر وتجنس ولان الله جل
وعلا وتبارك وتعالى امرنا ان نعقد لاهل الكتاب الذمة ونقيهم على ديانتهم
وكتابهم الذي تمسكوا به وقال سبحانه لنبيته صلى الله عليه وسلم وكيف يحكمونك
وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذاك ومعناه التعجيب من تحكيمهم
له صلى الله عليه وسلم مع انهم يخالفونه اذا حكم ومع ان في التوراة الحكم لو حكموا
لخلاص وحكمهم وما ذلك الا ليدعوا عليه العجز او مخالفة التوراة او لطمع ان يكون
حكمه سهلاً * ونحو تلك العلل ثبت في الاثر انه * ان افسد مسلم * او
مشرك داراً بالتجريم * لمشرك * اي او متدين * حلاله بدينه اعطاه * ذلك
الذي افسده * قيمته بعدولهم * اي عدول هؤلاء المشركين المدلول عليهم
بذكر مشرك او بعدول المتدينين وانما يحكم في ذاك عدول المسلمين غير المتدينين
لانه لا قيمة لله حرم عند المسلمين ومع ذلك لا ينبغي للاخر ان ياخذ عنه ثمن

وجاز دفع محرم لمن جاز
له بشرعه وان افسد مسلم
لمشرك حلاله بدينه اعطاه
قيمته بعدولهم

الخمر والخنزير بعد اسلامه سواء اسلم جميعاً او اسلم الذي له الحق وكذلك اذا كان لاحدهما على الآخر دين ثمن حرام كخمر او خنزير او سلف او سلم فيأخذ مثلاً قيمة ما اسلم اليه او ما اسلف او صدق او غير ذلك فله ان يأخذ بعد اسلامه على كراهة بقيمة اهل الشرك وكذا المتدين وانما جاز الاخذ لتقرر ذلك الحق قبل الاسلام وهو بمنزلة ما كان بيده وقد قال صلى الله عليه وسلم من اسلم على شيء وهو في يده فهو له وقد تركهم صلى الله عليه وسلم على نكاحهم ونسبهم بعد اسلامهم وما ذكره من ان المسلم يغرم ما افسده من محرم للمشرك انما هو اذا لم يظهره وان اظهره فالواجب على المسلم افساده ان قدر ولا ضمان عليه لان عقد الذمة لم شرطه عدم اظهار ذلك ولا يفسد عندي خلال اتخذه ليؤول الى المحرم حتى يكون محرماً واظهره كغيب اتخذه ليجعله خيراً فلا يفسد لم قبل ان يدخله الاسكار لان فيه منفعة حالاً قبل الاسكار ويفسد المسلمون خمر اهل الذمة مطلقاً وقيل ان حدثوا في بلد الاسلام لا ان كان البلد لم قديماً * وان غصب رهن * او سرق او خرج بوجه غير حق كغسل احد فيه * من يد مرته ثم رده * مرته * او رد عليه * بان رده عليه غيره او رده الغاصب لتوبة او لامر ما * فهو * رهن * بحاله لا يزال * رهناً بفتح المثناة وهو من زال العاملة ككان والخبر محذوف كما علمت ويجوز ضمها من الازالة اي لا يزيله حاكم او غيره من كونه رهناً * بغصب * لان زوال الرهن من يد المرتهن بغير حق لا يبطل الرهن وان اعطى الراهن مالا حتى رد الرهن من الغاصب فهو رهن بحاله ولا يدرك على المرتهن ما اعطى عليه وان رد للراهن رده الراهن الى المرتهن * وان تلف عند غاصبه * او سارقه او من خرج الى يده بغير وجه حق * وغرم قيمته او مثله في * المفروم من قيمة او مثل رهن * كـ * الرهن * الاول * الذي هو الرهن الذي تلف او اراد بالاول الرهن المذكور في المسئلة قبل هذه وهو الذي رجع بنفسه وكذلك ان لم يتلف ولم يقدر ان يأخذ الا قيمة او مثلاً وان قدر ان يأخذها فاخذ القيمة او المثل انفسخ الرهن واذا رجع الرهن المنصوب او قيمته او مثله الى يد الراهن فليرده الى المرتهن واما مال المضاربة اذا غصب مثلاً بعد الدخول في العمل ورجع هو او قيمته او

وان غصب رهن من يد مرتته ثم رده او رد عليه فهو بحاله لا يزال بغصب وان تلف عند غاصبه وغرم قيمته او مثله فكلاول

مثله فعلى حاله من المضاربة لانه قد سبق اليه التغيير بالمضاربة فصار المضارب خصماً فيه وشريكاً لصاحب المال فلم تبطل المضاربة بتغيير الغاصب واما قبل الدخول فليس مضاربة بعد الرجوع حتى يعقده له صاحبه على المضاربة على حد ما مر في محله مما تجوز به المضاربة وما لا تجوز فان ضارب به بلا تحديد فليس له الا اجرة مثله ويضمنه ان ضاع كما تقدم في المضاربة لما لم يكن الخراج بالضمان صار متعمداً وهذا على الراجح من ان المتعدي على مال غيره لاشيء له لكن لا يدخل اولاً بوجه شرعي جعلت له اجرة المثل والا فالقاعدة ان المضاربة القاسدة له اجرة فيها دون الضمان والفرق بينها وبين الرهن ان المضارب وكيل لصاحب المال والوكالة في معين تبطل اذا تغير المعين الى مثله او قيمته الا ان وكل على تعيينه كالمضاربة والمرتهن خصيم في الرهن والرهن محبوس في الدين ومثله او قيمته مثله كحبس تركة الميت في ديونه وان اتلفها متلف خرجت الديون من مثله او قيمتها وان المضارب يرد المال الى صاحبه ان اراد والمرتهن لا يرد الرهن الى الراهن الا برضى الراهن والحجة في ان قيمة الرهن او مثله او قيمة مال القراض او مثله بمنزلة الرهن او مال القراض قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم الحديث فنزل الثمن منزلة الشحوم وما ذكره المصنف انما هو على قول من اجاز الرهن للجنس في الجنس واما على المنع فيقبض المرتهن القيمة ويقضيها في دينه لانه لم يرتهن الجنس في الجنس بل في خلافه وان كانت القيمة من غير جنس الدين جاز * ومن عليه مائة دينار * مثلاً * قرضاً * على قول من اجاز الرهن في القرض مطلقاً او قول مجيزه بعد عقد القرض او سلفاً على قول من اجاز فيه الرهن مطلقاً او بعد العقد او بعد الاجل * فله رهن لربها فيها رهناً ثم استحق منها * بعض معين او تسمية شائعة * كنصف او ثلث * وانما يصح الاستحقاق في السكة اذا امكنت الشهادة عليها بوعايتها او بالمشاهدة من الشهود بحيث لم تغب عنهم او بنحو ذلك * لم يجوز الرهن في الباقي * بل يبطل الرهن كله * ان لم يشترط كونه بيده الى آخر حقه * لان الاستحقاق بمنزلة الدفع لبعض الدين هذا ما يابى من كلام الشيخ بدليل تقديره في الزوجة والاجير بعد وان اشترط صح الرهن كله وقيل يصح ما يقابل

ومن عليه مائة دينار قرضاً فله رهن لربها فيها رهناً ثم استحق منها كنصف او ثلث لم يجوز الرهن في الباقي ان لم يشترط كونه بيده الى آخر حقه

الجائز والذي عندي ان الرهن يبطل عند من يقول بطلان العقدة المشتملة على ما يجوز وما لا يجوز ولو اشترط كونه بيده الى آخر حقه ولم يذكره لتقدمه في محله وذلك الذي ذكره الشيخ كلام الاثر كما قال هو * وان شاء والفقهاء * لا يعده له * رهناً * ثانياً * اوليعده له رهناً وقتاً ثانياً والمصدق واحد وقيل يرهن له وجوباً كما هو ظاهر وكما قال آتفا ان استحق الرهن ادرك المرتهن على الراهن ان يرهن له ما يثق به على ماله انتهى فكذلك هنا يرهن له الرهن الاول والظاهر انه يرهنه له على هذا او غيره مما يثق به * وان غرم المرتهن للمستحق من الدنانير * مثلاً * فالرهن ثابت بحاله * في جملة المال لان ما يكال او يوزن اذا تصرف فيه غير مال له ممن كان في يده صار تصرفه فيه نفوياً له وعليه المثل لصاحبه ويصير له كل ما جلب ذلك المكيل او الموزن لا لصاحبه ان لم يكن غاصباً وقيل ولو غاصباً وقيل كل ما جلب فهو لصاحبه وثبت الرهن انما هو على القول الاول واما على القول بان ذلك لصاحبه فمن قال بطلان العقدة المشتملة على ما لا يجوز قال بطلان الرهن كله ومن قال بصحة الجائز منها قال يصح الرهن كله ان قال بيده الى آخر حقه والا فانه يصح ما يقابل الجائز وقيل يصح ما يقابل الباطل ولو لم يقل الى آخر حقه وبما يفسخ الرهن الاسلام فانه اذا كان الرهن محرماً كالخمر واسلماً او اسلم المرتهن او الراهن فان الراهن اذا اسلم لم تبرأ ذمته بما في يد المرتهن المشترك والمرتهن المسلم لا يحل له بيع المحرم * ومن تزوج امرأة * صداق * مفروض فرهن لها فيه رهناً ثم مسها فالرهن بحاله * باق على انه رهن في جميع الصداق وكذلك ان رهن لها بعد المس ولم يذكره لان المراد مقابلة ما اذا رهن قبل المس وفارقها قبله كما قال * فان طلقها قبله * اي قبل المس بنوع طلاق ولو فداء او طأقت نفسها كما يجوز لها * او حرمت * قبله بوجه ما * * الرهن كله * هو * رهن * في نصفه * اي نصف الصداق * ان شرطت انه * اي الرهن * بيدها كذلك * الى آخر حقه والموت قبل المس قيل حكمه حكم المس وقيل حكم الطلاق وان لم تشتط ان يبيدها كذلك فنصف الرهن رهن في نصف الصداق بمنزلة الاستحقاق ولا يقل يبطل كله لانه بمنزلة دفع بعض الثمن وقد تقدم انه يفسخ باخذ بعض الحق اذا لم يشترط ذلك لانا نقول

وليعد له ثانياً وان غرم المرتهن للمستحق من الدنانير فالرهن ثابت بحاله ومن تزوج امرأة بمفروض فرهن لها فيه رهناً ثم مسها فالرهن بحاله فان طلقها قبله او حرمت فهو في نصفه ان شرطت انه يبيدها كذلك

ليس ذلك بمنزلة الدفع وقيل نصفه في نصفه ولو شرطت وما ذكره المصنف انها هو قول من قال ان الصداق انعقد كله واستوجبته بالعقد وانه ان فارقها قبل المس كان كمن دفع النصف وابقى النصف فاذا صح انعقاد الصداق كله ثبت الرهن كله ولو لم تستحق الا نصف الصداق واما من قال نصف الصداق بالعقد ونصفه بالمس فلا يثبت لها من الرهن الا نصفه ان فارقها قبل المس وتقدم في كتاب الزكاة عند قول الشيخ فصل والمرأة اذا تزوجت بغريضة الدنانير والدرهم الخ * وكذا ان * مسها * اعطت له نصفه * اي نصف الصداق قبل المس او بعده او معه اي ابراته من نصفه * فكرجوعه * اي رجوع النصف * اليه بطلاق * فيكون الرهن كله في النصف الباقي ان شرطت انه يبيدها الى آخر حقه وان لم تشتط بطل كله لان اعطاءها اياه ابراء برضاها ورضاه منه فكانه اعطاءها اذ لو شاء لم يقبل اعطاءها وقيل ولو لم تشتط فانه كله رهن في النصف * وكذا اجير رهن له رب العمل رهناً في اجرة ثم بذلها او لاحدهما * ترك الاجارة * قبل التمام * تمام العمل * فالرهن بحاله * هو كله رهن * ان شرط * الاجير ان يبيده الى آخر عمله وحقه * فيما استحق * من الاجرة بما عمله متعلق باستقرار قوله بحاله ولو قدمه لكان اولى بان يقول فالرهن بحاله فيما استحق ان شرط ان يثبت الرهن كله في بعض الاجرة الذي استحقه ببعض العمل ان شرط وان لم يشرط ثبت منه ما يقابل ذلك البعض ولا يبطل كله كما قد يتوهم وتقدم ان المختار عند الشيخ ان لكل من الاجير والمستاجر الرجوع ولو شرع في العمل ان لم ينقد الاجرة ما لم يتم العمل وعليه جرى هنا والرهن في يد الاجير بمنزلة الامانة فلا يصير رب العمل بمنزلة الناقد فضلاً عن ان يتمتع الرجوع وفي الديوان وان تزوج امرأة بصداق معلوم فرهن لها رهناً او استاجر اجيراً باجرة معلومة فدخل الاجير العمل فخرج قبل ان يتم وطأق المرأة قبل ان يدخل بها او خالها ببعض صداقها او كان ديناً معلوماً فخرج بعضه متفسخاً او ترك له بعضاً منه فمنهم من يقول انفسخ الرهن ومنهم من يقول لا يفسخ والله اعلم * باب * فيما للراهن او المرتهن من الافعال في الرهن * جاز لها * اي للراهن والمرتهن * التامع من زيادة

وكذا ان اعطت له نصفه فكرجوعه اليه بطلاق وكذا اجير له رهن رب العمل رهناً في اجرة ثم بذلها او لاحدهما قبل التمام فالرهن بحاله ان شرط فيما استحق

* باب *

جاز لها التامع من زيادة

أو نقص في رهن * أن أراد الرهن الزيادة والنقص جازا للمرتن منعه وإن أراد المرتن الزيادة أو النقص جازا للرهن منعه وجاز لكل واحد أن يترك الآخر يزيداء ينقص كحفر يبرو غرس شجرو بناء بيت وإزالة ذلك * لا على أصله * كتذكير الأشجار وصرم ثمارها وسقيها وتخصيص الحيضان وترقيع الثوب وتشعيب الأواني ولا يقصد بذلك نفسه وإن قصد به نفسه انفسخ الرهن كما في الديوان * كبناء منهدم وسد منسل * وحرث أرض فإن الشيخ ذكر عن الأثر أن حرث الأرض إصلاح لها ولم يجعله زيادة فمن أراد منها أن تحرث الأرض الموهونة لم ينصت إلى منع الآخر فتحترث فيكون الثمر من الرهن لأن الأرض إذا تركت بلا حرث خرج فيها شجر البراري أو كانت سبخة إلا أنه إذا كانت تحرث وتترك تقوى ولا تنسوخ وقال الشيخ أحمد أن حرثها المرتن لنفسه أو لغيره انفسخ الرهن وإن حرثها الرهن ولم يمنعه المرتن فللرهن أكل غلتها ولا يحرقها أحد باذنها ولا باذن أحدهما وإذا اذن المرتن وحده أو مع الرهن قيل انفسخ وقيل حتى يحرق المأذون له ولا أجر لمن أذن له المرتن أن يمنعه الرهن قبل العمل أو علم أنها رهن ولا إغناءه على المرتن إلا أن كان لأصله عين بين فعلي الرهن ولو علمها رهنًا وإن أذن له فتعنى فيها فمنعه الرهن والمرتن فعناءه على الرهن وإن عمل باذن الرهن فباعها المرتن فمنعه المشتري فعلي الرهن عناء ما عمله قبل البيع وعلى المشتري عناء ما عمل بعد الشراء وما زيد من العين ولو لم يعلم بزيادتها وإن كانت العين عيناً فله ردها فيدرك العامل العناء والزيادة على الرهن انفسخ الرهن أو لم ينفسخ إذن له أن يحرقها لنفسه أو فيما بينهما وبينه إذا له مجتمعين أو مفترقين أو في المنهاج للمرتن منع الرهن من حرث الأرض فإن زرعها فللمرتن حبس زرعها في يد ثقة إذا حل أجل قبضه وباعه وإن تلف فمن ماله لأنه حبسه وفي الديوان أن أراد الرهن حرث الأرض أو غرسها أو بناءها فمنعه المرتن وإن فعل بغير إذن المرتن لم يكن ذلك رهنًا إلا أن جعله رهنًا ففيه قولان ومن إصلاح الرهن قطع بعض ثماره إذا كثرت عليه ومداواة العبيد والحيوان ونحو ذلك ولا أجر لمن أصلحه أصلح الرهن أو المرتن ولا يدرك أحدهما على الآخر ما صرف من ماله على الآخر في إصلاح الرهن كاجرة المصالح وكصبغ الثوب

وتقصيره وخياطته ورقعه وإن زاد منها ذلك قيمة الصنع والحيط والرقعة لا الأجرة وهذا كما يدل عليه حديث الرهن بما فيه فإذا انهدم مثلاً كان ذلك مصيبة عليه إذا نقص عند البيع كما إذا ساء قبل المدم عشرين ورجع يساوي خمسة عشر فالنقص على المرتن في هذه الصورة بخلاف ما إذا لم يحصل فيه هدم مثلاً فإن المرتن يرجع على الرهن بالنقص ومن عمل منهما أو صرف مالا في العمل عد متبرعا إلا أن اتفقا على شيء فها على اتفقا ولا يدرك أحدهما على الآخر أن يصالح الرهن ولو كان أن لم يصالح فسد وذهب الرهن بذهابه لم يدرك على الرهن أن يصالحه وحده ولا معه فإن شاء أصلحه وحده وإن شاء تركه كذا ما يتولد من كلام أبي سئة وليس ترك المرتن الرهن يصالح الرهن ولا أمره بأصلحه مبطلاً له ولا يعد ذلك تجويلاً للمرتن ليد الرهن فيه وليس التصرف فيه من الرهن ولا من المرتن للإصلاح انقضاء ولو رجعت عاقبته لما انفصل عن أن يبطل به إن فعله المرتن أو أذن فيه للرهن أو غيره وإن اتفقا أن تهدم دار موهونة ويبنيها الرهن جاز وكان رهنًا بعد البناء بلا تجديد رهن * وإن غرس قيل رهن في أرض الرهن غروها بلا إذن مرتنها * وإن كان باذن فأولى بانفساخ * فله * أي لمرتنها * أخذه بنزعها والا * يأخذ بنزعها بل تركه * انفسخ * الرهن لأن إبقاءه إذن في الانتفاع بالرهن وتحويله إليه في الرهن ولذلك يدرك عليه الزرع مع أن ملكه لم يزل عن الرهن فلو كانت الغروس من الرهن لكانت رهنًا مع الرهن ولم يدرك نزعها وإن كانت من غير الرهن ولكن أدخلها الرهن على أن تكون رهنًا مع الرهن فإن شاء المرتن أخذه بنزعها وإن شاء تركه على أنها مع الرهن وقيل لا ينفسخ لأنه لم يأمر المرتن الرهن بالغرس كما أنه إن رهن له دارا فتركه المرتن ما كسبها لم ينفسخ ما لم يقل له أسكنها * وإن غرسها هو * أي المرتن * فيها * أي في أرض الرهن * باعها مع الأرض * أي باعها وباع الأرض سواء مع أو قبل الأرض أو بعدها إذا كان بحيث يجوز له التبعيض في البيع * أن كانت * تلك الغروس * منها * أي من أرض الرهن * والا * تكن منها * فلا * يعيها معها بل يبيع الأرض وحدها لأن تلك الغروس ليست من الرهن وإن شاء باع بعد ذلك تلك الغروس أو باعها قبل ذلك إنما يتصور إذا تراضى

وإن غرس قبل رهن في أرض الرهن غروها بلا إذن مرتنها فله أخذه بنزعها والا انفسخ وإن غروها هو باعها مع الأرض إن كانت منها والا فلا

أو نقص في رهن لا على إصلاحه كبناء منهدم وسد منسل

مع الراهن فلم يجز على النزاع كما مر في باب بيع البراءة وإنما لم يفسخ الرهن مع استنفاع
المرتبه بالرهن بناء على القول بأنه لا يفسخ بانتفاعه ويتصور أيضاً إذا قام الغرض
أو قطعهما من أرض أخرى رهونة له أيضاً وهي لهذا الراهن أيضاً وإنما كان لا يبيعهما
في هذه الصورة مع الرهن لانفصالهما عن الأرض الأخرى إلى هذه وللراهن عليه أن
ينزعها ولو تفسد بالنزع إلا أن اتفاقاً أن يأخذها بقيمتها وإن كان في نزعها فساد
الأرض لم يجز المرتبه نزعها وله على الراهن قيمة أرضها وإن لم يكن فساد فله نزعها
* وإن نزع أحدهما منها غرساً فترسها في أرضه كانت رهناً مع الرهن وبيعه *
أي يبيع الرهن * المرتبه دون ما نزع * بالبناء للمعقول ليشمل كل من نزع
منهما سواء الراهن أو المرتبه أو بالبناء للفاعل وهو ضمير يعود إلى أحد من قوله
أحدهما أي دون ما نزع أحدهما * منه * أي من الرهن * أن وجد * المرتبه
* كفاف ماله لانفصاله * أي لانفصال ذلك المنزوع عن الرهن بالنزع عامة لقوله
بيعه المرتبه دون ما نزع منه * والا * يجز كفاً * باعه معه * أي باعه كما
يبيع الرهن لأنه ولو فصل حساً أي كان هو باني في معنى الرهن فليبعه معه مرة أو قبل
أو بعد إذا كان يجوز له التبعيض وعندى يجوز بيع ذلك المنزوع ولو وجد كفاً في
الرهن لأنه لنزعه صار كالغلة المقطوعة سواء وجد الوفاء في المنزوع أو يبيع معه أو
بعده شيئاً من الرهن بل هو أولى بالبيع وحده إن كان فيه وفاء ولكن المصنف
كالشيخ راعى أن معنى الرهن أقوى في ذلك الرهن منه فيما نزع لبقائه بلا تغيير
بالقطع وكونه في أرض الرهن ولا أجره للمرتبه في نقله الرهن إلى أرضه ولا أجره
لأرضه وانتفاع الرهن بها ولا يدرك ما صرف على ذلك بل لو نزع الغرض ومات
ولم تأخذ في أرضه فيكون ذهباً ذهباً لمقدارها من ماله * ولا يصح لراهن في رهنه
بيع ولا هبة ولا أضداق أو إكراء * أو رهن أو استيجار أو تعويض ولا إخراج
من ملك بوجه ما ولا إخراج منفعة بوجه ما * أو قسمة أن شورك فيه * هذا
الشرط عائد إلى قوله أو قسمة * لأنه * أي الرهن * معقول * عند المرتبه عن
الراهن * بحق المرتبه * فلا يصح للراهن فيه تصرف ولئلا تجول يد الراهن في
الرهن فيبطل نعم قد لا يبطل عند بعض لأنه عقد لا يفسخه الراهن وحده بفعله

وإن نزع أحدهما منها غرساً
فترسها في أرضه كانت
رهناً مع الرهن وبيعه
المرتبه دون ما نزع منه
أن وجد كفاف ماله
لانفصاله والا باعه معه
ولا يصح لراهن في رهنه
بيع ولا هبة ولا أضداق أو
إكراء أو قسمة أن شورك
فيه لأنه معقول بحق المرتبه

والتصرف فيه برهن أو بيع أو هبة أو نحو ذلك مما ذكرنا يقتضي صرفه إلى قبض
من أخرج إليه برهن أو بيع أو هبة أو ما ذكرنا وكونه معقولا بيد المرتبه الأول
يقتضي منع صرفه إلى غيره فبطل كل عقد عقده الراهن فيه حتى يفكه من المرتبه
فإن شاء جدد العقد أو أتمه إن رضي المعقود معه ولا يكفي العقد الأول بلا تجديد ولا
تمامه وقال الربيع يجز المرتبه إكراء الرهن لغيره ولو أقر الراهن ونحو قسمة الثمار للمرتبه
دون الأصول كما يأتي وإن قلت أي تصرف في القسمة إذا كانت بلا تغيير أو إخراج ملك
فيها أو إخراج منفعة قلت فيها التصرف بتعيين المرهون بعد أن كان شائعاً في كل جزء وذلك
خروج مما يصير سهماً لمقاسمه بالذات والمنفعة وإخراج للمرتبه من كون سهم المقاسم معقولا
بيده بعد أن كان كل جزء منه يشترك فيه مع المقاسم والذي عندي أن الشريك
يدرك على الراهن أن يقسم أو على المرتبه أما الراهن فلا أنه ملكه ولأن المرتبه فلا أنه
في يده بحق ومرجعه إلى البيع إن شاء الله ومنعه من القسمة أضرار له والأضرار
لا يحل * وإن كان * الرهن * رقيقاً فاعتقه * كله أو بعضه * الراهن * الاعتناق
شامل لمكاتبته * أو دبره * كله أو بعضه * جاز * أن مضى * له * اعتناقه أو
تدبيره * أن كان في قيمته * أي قيمة الرهن وهو الرقيق * فضل عن الدين *
فيكون العتق سارياً إلى جملة الرقيق من ذلك الفضل كمن اعتق جزءاً من عبده
تسمية أو نصيباً من عبد شورك فيه سواء ظهر لهم الفضل قبل البيع وثبت عند البيع
أو زال أولم يظنوا أن فيه فضلاً حتى يبيع والعتق لا يتجزى وقد قال صلى الله عليه
وسلم من اعتق شقصاً في عبد قوم عليه ويتبين الفضل بالعدول أن اختلف الراهن
والمرتبه * ويرجع عليه المرتبه بحقه * ولو لم يكن له مال إلا ذلك الفضل وينتظر
إيساره وذلك لتشوف الشارع إلى الحرية هذا هو المتبادر من كلام المصنف كالشيخ
أما ما يتبادر من قولها بعد أن كان موسراً فإن التبادر الأول راجع عليه لأن الإيسار
شرطه في قول آخر فيما ليس فيه فضل * والا * يكن في قيمته فضل عن الدين عند
البيع سواء ظنوا قبله أنه يوجد أولم يظنوا * لم يجز * أي لم يثبت ما فعله من عتق
أو تدبير لأن ذلك الرقيق أحاط به ما رهن فيه من دينه وقيل يثبت عتقه أو تدبيره
ولو لم يكن فضل ولو لم يكن الراهن موسراً بناء على أنه ثقة لا تبرية والدين مترتب

وإن كان رقيقاً فاعتقه
الراهن أو دبره جاز له أن
كان في قيمته فضل عن
الدين ويرجع عليه المرتبه
بحقه والا لم يجز

في ذمته وكما خوطب الراهن بحقوق الرهن وزكاته اذا كان مما يوزن للذات او لكونه
للجبر وكما يجري عليه طلاقه وفدائه ومراجعته ولا يصح ذلك من المرتهن وذلك كما
اختلفوا في عاقبة من احاط الدين بماله هل يثبت ام لا وعمدة ما ذكره المصنف ان عدم
الفضل صيره بمنزلة كون الراهن غير مالك له فلم يثبت عتقه الا ان فكه بعد استيفاء
المرتهن حقه بان قضاء الراهن حقه او قضاء عنه غيره او ابراءه او ابراء
المرتهن والمنعول محذوف اي الراهن او بالعكس منه اي من الحق او انفساخ
الرهن بوجه من الوجوه التي يفسخ بها والبعدية في قوله بعد ان يبين للواقع
وتصوير بان الفك لازم الوجود عقب تمام الفك والا فليس فكه يقع بفعل فاعل
بعد الاستيفاء او ما ذكر بعده بل يلزم منه كلما وجد الاستيفاء وجد الفك وكما
وجد الابراء وجد الفك وكما وجد الانفساخ وجد ذلك فكذا اذا فكه او ابراء
المرتهن او انفسخ يازمه عتقه الاول اي السابق عن الفك او الابراء او الانفساخ
او تدبيره اي الاول ولولم يعد العتق او التدبير بعد الفك او الابراء او الانفساخ
وقيل لا يثبت العتق او التدبير الا بتجديد بعد ما ذكر لانه وقع وقت لا يثبت فاعل
كانه لم يقع كمن اعتق عبدا قبل ان يملكه ثم ملكه ففي الديوان وان كان الرهن
عبدا فاعتقه الراهن فلا يجوز عتقه ولو كان فيه الفضل وقيل يمتنع ان كان فيه الفضل
ويجوز على الدين وقيل لا يمتنع الا ان افداه او دخل ملكه بمعنى وان مات الراهن فلا
يعتق على ورثته ان دخل ملكهم بعد وقيل يعتق عليهم ان افدوه وكذا ان باعه
المرتهن في دينه بعد ما اعتقه الراهن او دبره ولا فضل فيه ثم دخل ملك الراهن
يباع من المشتري او هبة او غيرها من وجوه الاملاك او باع المرتهن بعضه وترك
البعض الاخر للراهن ولو لم يستوف حقه فيما باع لزمه ما فعله من عتق او تدبير
ايضا بلا تجديد ازال العلة المانعة وهي حق المرتهن المحيط به وقيل لا يثبت
الا ان جدد ومقتضي ما ذكره المصنف كالشيخ انه لو باعه المرتهن فدخل
بعضه من مشتريه ملك الراهن لكان كله حرا فيضمن العبد للمشتري الحصة
التي لم تدخل ملك الراهن ان لم يعلم بما فعل الراهن من عتق او تدبير وان علم
وادخل بعضه ملك الراهن فلا سعاية على العبد ولا ضمان على احد للمشتري

الا ان فكه بعد استيفاء
المرتهن حقه او ابراءه منه
وانفساخ الرهن فيلزمه
عتقه الاول او تدبيره
وكذا ان باعه المرتهن في
دينه ثم دخل ملك الراهن
لزمه ايضا

وجوز عتقه وتدبيره اي وامضى بعضهم ما فعل الراهن من عتق وتدبير في
حين ما فعل ذلك وان لم يكن في قيمته فضل عن الدين ان كان موسرا
لانه ولو احاط الدين بالرقيق لكنه ليس كمن احاط الدين بماله لانه موسر فيرجع
عليه المرتهن فيجد معه الوفاء كما قال ويرجع المرتهن عليه اي على
الراهن بحقه فان كان معسرا لم يثبت ذلك الا ان جدد بعد وقد ذكرت
لك قولاً انه يضي عتقه وتدبيره في حينه ولو لم يكن فيه فضل ولم يكن الراهن
موسرا ومن رهن فدانا معينا او شيئا معينا اصلا او منتقلا ثم تزوج
امراة اي اراد تزوجها فاصدقها بعد العقد او قبله او معه نصف ماله
في الاصل او ثلثه او ربعه او كله او نحو ذلك من التسميات او تزوج غيره
فاصدق عنه من ماله كذلك لم تدخل به اي بالصدق فيه اي في
ذلك القدان مثلا اي لم يكن لها فيه نصفه مثلا ان لم يكن به اي فيه
فضل عن مال المرتهن لتقدم حق المرتهن وان كان فضل فيه دخلت في
في الفضل وان لم يكن عند البيع بعد لم يكن لها فيه شيء وان لم يكن فضل ثم كان
في البيع فلها الدخول في الفضل وان فك الرهن او فسد بوجه ما دخلت فيه كله
بقدر ما سعى لها ولا يضر الصداق جهل الزيادة بخلاف البيع لان الصدان
المقصود به المكارمة فجاز فيه الجهل والبيع المقصود به المساومة والمشاحة فلم يجوز
فيه الجهل قاله الشيخ هنا وقال في الغيوب ان الصداق جمع قصد المكارمة
والمعاوضة ويجمع بين كلاميه بان القصر في قوله هنا المقصود به المكارمة اضافي
منظور فيه الى كون البيع المقصود به المساومة والمشاحة كانه قال الصداق
المقصود به المكارمة لا المشاحة وحدها كما ان البيع مقصود به المشاحة وحدها
دون المكارمة فكانه قال الصداق المقصود به المكارمة والمعاوضة لا كالبيع حيث
كان القصد به المعاوضة بالمشاحة فالجهل بقدر الصداق مع العلم بوجوده لا يضر
بالنظر الى طرف المكارمة فلاب على جانب المعاوضة اذا جمعا فيه اذ قد يقصد به
المكارمة او المعاوضة او كلاهما وتقدم كلام في النكاح والبيع وان غرها
وتزوجها على القدان المذكور في المسئلة قبل هذه المهور او نحوه مما رهن

وجوز عتقه وتدبيره وان
لم يكن في قيمته فضل عن
الدين ان كان موسرا
ويرجع عليه بحقه ومن
رهن فدانا معينا ثم تزوج
امراة فاصدقها نصف ماله
في الاصل لم تدخل به
فيه ان لم يكن به فضل عن
مال المرتهن ولا يضر
الصداق جهل الزيادة
وان غرها وتزوجها على

القدان

* ولم تعلم انه في الرهن فلها العوض * عما ينوبها من ذلك الفقدان مثلاً وهو نصفه
 * وان فكه * او ابره او انفسخ * فهو العوض * اي بدل العوض المذكور اي
 ان فكه لم يحتاج للعوض اي تدخل فيه بما ينوبها * وتدخل فيما زاد فقط ان
 علمت * انه مرهون * ولا يضر الصداق جهل الزيادة * فلها الزائد في الرهن
 ولو مجهولاً ان مست ونصفه ان لم تفس وان لم تكن الزيادة ولا مس فالتبعة او كان
 المس فصداق المثل او العقر * وجاهله * اي للمرتن * بيع جميع الرهن ان
 شرط * ان يبيع جميعه ولو كان وفاء حقه في قليل منه ولا يمنع من ذلك ما للمرأة
 من الفضل * ويكون * مثلاً * نصف ثمن الفضل عن حقه للمرأة * وانما قال
 نصف بناء على الفرقه قبل المس او على انه اصدق نصف اصله * والا * يشترط
 * باع قدر حقه * من الرهن * فقط * لا كله * ولا تدخل زوجة المرتن في
 رهن بيده ولا في ثمنه * ان باعه اذا تزوج واصدق لزوجته نصف ماله او ثلثه او
 نحو ذلك وقد كان في يده رهن ارتنه من غيره او اصدق عن غيره * لانه *
 اي الراهن * ثقة بيده في حقه * حال كونه غير مالك له * لا مال كاله *
 فلا تدخل فيه بما ينوبها لانه غير مملوك له ولا في ثمنه لان ثمن الشيء مثله الا
 ان غرها واومها انه ملك فلها نصف مثله او قيمته * وتدخل في الاظهر * اي
 بناء على الوجه الاظهر ان اصدق لها جميع ماله اصلاً ومتقلاً او نصف ذلك كله
 او غير النصف * في دين يقتضيه من ذلك الثمن * الذي فيه الرهن يعني
 الدين الذي فيه ذلك الرهن الذي ذكرنا انه لا يدخل في ثمنه وهذا على انه
 اصدق ماله كله اصلاً او عرضاً او تسمية منه * اذ هو من جملة ماله وهذا اذا حل
 اجله * حال عقد الصداق او كان على الحلول من اول * والا * يحل اجله
 * فهل تدخل فيه * اي في الثمن * لانه من جملة تعلقاته وورثته
 اولاً * تدخل فيه * اذ لم يحزله الشرع اخذه فكانه غير مالك له * فيه انه غير
 مالك له * بدليل انه لا يزكي عليه فيه تردد والاظهر * من كلام الشيخ
 * الدخول * ويدل له انه تدرك عليه النفقة ولا يدركها وانه يزكيه ولو لم يحل
 اجله والا لقال ولا فيما رهن فيه اذا لم يحل الاجل وللراهن ان ينحي نفسه

ولم تعلم انه في الرهن
 فلها العوض وان فكه فهو
 العوض وتدخل فيما زاد
 فقط ان علمت ولا يضر
 الصداق جهل الزيادة
 وجاهله بيع جميع الرهن
 ان شرط ويكون نصف
 ثمن الفضل عن حقه للمرأة
 والا باع قدر حقه فقط
 ولا تدخل زوجة المرتن
 في رهن بيده ولا في ثمنه
 لانه ثقة بيده في حقه
 لا مال كاله وتدخل في
 الاظهر في دين يقتضيه
 من ذلك الثمن اذ هو من
 جملة ماله وهذا اذا حل
 اجله والا فهل تدخل فيه لانه
 من جملة تعلقاته وورثته
 اولاً اذ لم يحزله
 الشرع اخذه فكانه غير
 مالك له بدليل انه لا يزكي
 عليه فيه تردد والاظهر
 الدخول

من العدو او من مهلك او مضره او جوع او عطش بالرهن ويغرم قيمة نفقه
 للمرتن تكون بيده رهناً والصحيح خلاف ما استظهره في ذلك كله فلا دخول لها
 لان الرهن ملك للراهن فكيف تدخل في ثمنه والله اعلم * باب * في جقوق الرهن
 على الراهن * تلزم الراهن مؤنة الرهن وما يحتاجه * اي ما يقتضيه الرهن ويلتزمه
 ولذا عدى احتاج بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم لصاحبه غنمه وعليه غرمه وفي
 الديوان ان كان الرهن مما يحتاج لافقة وغاب الراهن رفع المسلط امره الى الحاكم ويأمره
 بما رآه من النفقة ويكون ديناً على الراهن وكذلك جميع ما يجب على الراهن اذا
 غاب ففعله المسلط رجع عليه بذلك * فان كان * الرهن * اصلاً مشراً *
 وهو الارض والشجر والنخل فلا يلزمه سقيه والقيام به بل من شاء منها قام بذلك
 بلا جبر و * لزمه صرامه * اي قطعه اي قطع ثاره * وايصاله * اي ابدال ثاره
 ويجوز عود الماء للتمر المدلول عليه بقوله مشراً * لمرتنه بنفسه * بان يجعله هو * او
 بماله * كحمله على دابة نفسه او غبده واستيجار من يحمله بنفسه او دابته او من
 يصرمه او بان يحمله له احد بنفسه او دابته بلا اجرة واما باجرة فداخل في قوله بماله
 * لا بالرهن * فلا يستعمل العبد المرهون في الصرم او الحمل ولا الدابة في الحمل
 لتلك الثمار التي هي من الرهن وراهن الكل واحد ولو في دين واحد ولا تعطى اجرة
 الحمل او الصرم من الحمل * ولو حدث التمر بعده * لو هذه وصلية والماء عابدة
 الى الرهن بالمعنى المصدري على طريق الاستخدام لان الرهن المذكور بمعنى المرهون
 او عابدة الى الرهن بمعنى المرهون على حذف مضاف اي ولو حدث التمر بعد عقد
 الرهن وهو الوجه الراجح لتعيينه في قوله * اولم يكن به * اي فيه * فضل *
 غيا بهذا لان الراهن اذا كان له فضل في الرهن يبادر الى حمله للمرتن ليقبى له
 ولا يمنع فهو يسقى في تمييز ما يبقى له * (واجر حارسه) * اي حارس الرهن عن
 السرقة او الدواب والطير * (من ماله) * اي مال الراهن اي يدفع الراهن ذلك من
 سائر ماله * (لأمنه) * اي لا من الرهن * ايضاً وكذا ما يأخذه جابر من خراج
 ثماره او * خراج * غيرها من المرهونات * كعشور الحيوانات يعني انه ذهب ذلك
 على الراهن وكان مصيبة نزات بماله الذي هو الرهن ولا يذهب من دين المرتن

باب

تلزم الراهن مؤنة
 الرهن وما يحتاجه فان كان
 اصلاً مشراً لزمه صرامه
 وايصاله لمرتنه او بماله لا
 بالرهن ولو حدث التمر
 بعده او لم يكن به فضل
 واجر حارسه من ماله لأمنه
 ايضاً وكذا ما يأخذه جابر
 من خراج ثماره او غيرها
 من المرهونات

مقدار ذلك سواء اخذ الجاير ذلك بنفسه او بواسطة او اعطاه الراهن * الا ان
اعطاه المرتهن ذلك * الخراج من ثمار الرهن او غيرها * فن ماله * لامن مال
الراهن * وان اخذه * ذلك الجاير * بيده * او بامر * لا بهما * اي لا بواسطة
الراهن والمرتهن * فمن * مال الراهن على قول كما مر * انفا ومن * ماله * اي
مال المرتهن * ايضاً * كما اذا اعطاه بيده * على قول * اخر * وكذا زكاته *
اي زكاة الرهن وثماره كالابل المرهونة والغنم المرهونة والدنانير والدرهم المرهونة على
ما مر في رهنها في جنسها او غيره وكالحلي الذي هو ذهب او فضة وككل شي مرهون
ما اتخذه الراهن للتجر * على الراهن من ماله * اي مال الراهن * لا منه * اي
لامن الرهن * (ايضاً) * الا ان شرط ان زكاة الرهن تخرج منه واما ثمار الرهن والحيوان
المتولد منه اذا كان من الحيوان التي تازم الزكاة فيها بالذات وهي الابل والبقر والغنم
فان الزكاة تخرج منها ان كان الحيوان في البطن والثمار على شجرها حال العقد او
حدث بعده لان زكاة الشيء منه على القاعدة والاصل ولو كانت تخرج الزكاة
من نفس الرهن مطلقاً لكان نقصاً مما رهن واتلافاً منه وذلك ضرر على المرتهن
ونقص من حقه مع ان الرهن محبوس في الرهن عنده وحق له فغلبوا حق المرتهن
على الحق الذي هو اخراج الزكاة منه فلزم الراهن اذ هو المخاطب بالزكاة ان يخرجها
من ماله ولا ياخذ ما اخرج من ماله من ثمن الرهن اذا بيع ولا مقداره من نفس
الرهن ولو لم يكن له مال او كان من غير جنس ما يخرج من الزكاة والزكاة في زمة
هذا تحقيق المقام واما اخراج زكاة الحلي من غيره مثلاً واخراج زكاة مالا تزم
فيه الزكاة لذاته كساير العروض من غيره فعلى خلاف القاعدة والاصل وفي الديوان
على الراهن زكاة الرهن فيما تجب منه الزكاة سواء في ذلك ما كان من الرهن
عند عقد الرهن وما حدث من الزمان والغفلة ولا يصيب اخراجها من الرهن وللعامل
ان ياخذ من الرهن ولا يحتاج الى اذن الراهن ولا المرتهن والمسلط ولا يضر ذلك المرتهن
وبودي المرتهن زكاة دينه اذا كان الدين مما تجب فيه وذلك اذا كان في مال الراهن وفاء
ماله ويجب على الراهن عشر الرهن اذا حث بماله للمساكين ولا يلحق بذلك الرهن
ولكن يعطيه الراهن من نفسه * فان كان * الرهن * حيواناً * يرعى * لزمه *

الا ان اعطاه المرتهن ذلك
فن ماله وان اخذه بيده
لا بهما فن ماله ايضاً على
قول وكذا زكاته على
الراهن من ماله لا منه ايضاً
فان كان حيواناً لزمه

اي الراهن * علفه ورعيه * اي احدهما لقوله * وخير في احدهما * كانه قال
لا يخاطب بعلقه ورعيه غيره لكنه يخير في احدهما وان اشققا على الرعي والعلف
* ولا يمنعه المرتهن من اخراجه للرعي فيما يرعى فيه مثله من الناس * بحسب الصلاح
والامن ومحافظة الراعي وكل ما يفعله من ذلك بنفسه او بماله فلا يدركه على المرتهن
* وان كان * الرهن * رقيقاً او بهيمة لزمه ما احتاج اليه من ختان * ومداواة
الختان * واحتجام او * مداوة * ظفر * بظاء مشالة مفتوحة وفاء مفتوحة والمفرد
ظفرة بالتاء وهي الجلدة التي تغشى العين من الجانب الذي يلي الانف على بياض
العين الي سوادها * او جلال * للفرس او غيره واللباس للرقيق * اودهن * اوضفر
بضاد معجمة غير مشالة وهو ضمير الشعر * (او دواء) * لارض او جرح او داء ما او جنون
* ونحوها مما لا يستغني عنه من ماله لا منه * اي لامن الرهن * ايضاً وكذا نكاح
الرقيق وطلاقه * وظهاره * وفداءه وارتجاعه وكفنه ودفنه وغسله * ان مات
بيده * اي في بلده او امياله * دون المرتهن او المسلط * فانهما لا يلزمهما شي من
ذلك ولا يصح ان وقع الا ان اذن له او اجيز بعد الفعل الا الكفن والدفن والغسل
فانهم ان وقعن بالمسلط او المرتهن صححن وكل ذلك يقع بالعبد والامة فان سيد
الامة اذا شرط على متزوجها ان الطلاق بيده معلقاً لمعلوم فله ان يطلق فاذا طلقها
كذلك فلا يملك الزوج رجعتها على الصحيح الا برضى سيدها فله دخل في ارتباعها
واذا طلب العبد او الامة التزوج لزم السيد ان يزوجه ويخير بضرب حتى يزوجه وقيل
بجنس وقيل لا يخبر وان كان معسراً لم يجبر بالضرب بل يومر فان شاء تكلف ذلك
او باع فاستراح او اخرجه بوجه ما او اعتقه لوجه الله تعالى او لكفارة وقد تقدم في
كتاب النكاح في باب شهر عنه لانكاح الابولي ويجبر الولي ان امتنع بلا عذر
فقيل بضرب بلا عدد حتى يزوجه من كفوها ان حضر وكذا السيد ان طلبه
مملوكه انتهى وفي الديوان ان ابى الراهن او المرتهن نكاحاً وجب عليه اجبر عليه وان
كان الرهن عبداً مات فلي الراهن كفنه وسنته من الغسل والدفن وما اشبه ذلك
وان عمل ما يجب به الحد اخذ الراهن ان يأتي به وان اقر بالتعدي في مال الناس
اخذ الراهن ان يجوز اقراره واذا جوز غرم ولم يذهب من مال المرتهن الا ان كانت

علقه ورعيه وخير في
احدهما ولا يمنعه المرتهن
من اخراجه للرعي فيما يرعى
فيه مثله من الناس وان كان
رقيقاً او بهيمة لزمه ما احتاج
اليه من ختان او احتجام
او ظفر او جلال او دهن
او دواء ونحوها مما لا
يستغني عنه من ماله لا
منه ايضاً وكذا نكاح
الرقيق وطلاقه وفداءه
وارتجاعه وكفنه ودفنه ان
مات بيده دون المرتهن او
المسلط

البيدة * وان تلفت الثمار او الحيوان * او غيرها * او فسد * الحيوان المرهون او
الدار المرهونة او النخلة او الشجرة المرهونة بالوقوع بعد التقدم وكذا البير بالانهدام
بعده واما قبله فلا ضمان الا فيما بينه وبين الله ان علم سواء فسد ذلك * لا احد *
اصلا او متقلا او حيوانا او افسد في انسان حال كونه * في يده قبل ايماله للمرتن
من ماله ايضا ان ضيع * لامن مال المرتن او المسلط * والا * يضيع الراهن
* فمن مال المرتن * ولو لم يضيع المرتن او كان بيد المسلط الا ان ضيع المسلط
فمن مال المسلط بناء على انه كالراهن وقيل من مال المرتن بناء على انه كالمرتن
والصحيح انه من مال المسلط الا ما افسدت الدابة من مال او نفس اذ لم يقدر عليها
ولم يتبعها بصيغ فانه لا يلزم الراهن ولا المرتن كما لا يلزم ولو فعلت قبل الرهن ما
تقدم كلام بالتفصيل * (و) * اما الكلام * بالجملة فعلى الراهن كل ما يحتاج اليه
الرهن * كاكل وشرب ولباس وداواة وتزويج ونحو ذلك مما مر * (او يلزمه) *
اي يترتب على الرهن كضمان بافساد وازالة اضرار كما قال * (ولو) * كان ما يلزمه
* (نزع مضرته كشجرة) * ان مات * او حائط ان مال * واذا نزع الراهن مضرة
الرهن لم يذهب ذلك من مال المرتن فلو نزعها المرتن لذهبت من ماله واذا افسد
الراهن في الرهن بلا نزع مضرة او خطأ عند نزعها غرم قيمة الفساد للمرتن او دفع
له راس ماله الا ان كان الرهن متقلا * فان حدث عليه * اي على الرهن
* من غيره * اي من غير الراهن * ادرك نزعها * على الذي احدثها او حدثت
من قبل ماله كنبات النجم ونبات فرع من عرق شجرة * كل منها *
اي من الراهن والمرتن * و * ادركه * المسلط ايضا * معها او وحده
اما الراهن فلانه ماله واما المرتن فلتعلق حقه به واما المسلط فكما لقايم عنهما
* ويتدار كونه * اي النزع * ان احدثها عليه احدهم * فان احدثها
على الرهن المسلط ادرك عليه المرتن والراهن نزعها معا او كل على حدة وان
احدثها المرتن ادرك المسلط والراهن معا او كل وحده * وكذا ان حدثت مضرة على
بيت كراه * او نحوه من الاصول التي تكرى * يدرك نزعها ربه * اي رب

وان تلفت الثمار او الحيوان
او فسد لاخذ في يده قبل
ايضاه للمرتن فمن
ماله ايضا ان ضيع والا
فمن مال المرتن وبالجملة
فعلى الراهن كل ما يحتاج
اليه الرهن او يلزمه ولو نزع
مضرته كشجرة او حائط
ان مال فان حدثت عليه من
غيره ادرك نزعها كل منهما
والمسلط ايضا ويتدار كونه
ان احدثها عليه احدهم وكذا
ان حدثت مضرة على
بيت كراه يدرك نزعها ربه

البيت لانه باق على ملكه ولو ملك المكتري الانتفاع به مدة * ومكتريه ان
كانت تضره * في مدة الكراء ولو بعد ولا سيما في الحال لتعلق حقه بالبيت
مثلا وان كانت لا تضره في مدة الكراء مثل غرض خشبة في جدار لا ينهدم بها
ومثل تظليل ينقضي مدة الكراء قبل زمان يكون الظل فيه مضرة فلا يدرك نزعها
ولا تنصب له خصومة في نزعها بل يدرك ربه ذلك وتنصب له * ويتدار كان *
اي يدرك المكتري نزعها على رب البيت ورب البيت على المكتري * ان
احدثها احدهما * ادرك عليه الاخر نزعها اما المكتري فيدرك عليه ربه نزعها
اذا احدثها مطلقا واما ربه اذا احدثها فلا يدرك عليه المكتري نزعها الا ان
كانت تضره في مدة الكراء ولو بعد لا في الحال ولا سيما في الحال والفرق بينه
وبين المستعير ان المستعير لا يملك الانتفاع بل يباح له متى منع امتنع والمكتري
يملك الانتفاع لانه اعطى ماله في ذلك ولو كان بحيث يصح للمكري الرجوع لانه
ما لم يرجع فهو على حكم الوجوب * والعارية يدرك نزعها * اي نزع المضرة حال
كونها محدثة * (عليها) * اي على العارية * (رهبها) * اي رب العارية لانه المالك
لها ولنافعها * لا مستعيرها * لانه لم يملكها ولم يملك منفعتها ملكا فلم يجب له فيها
حق فلا يدرك النزع في الحكم واما فيما بينه وبين الله فيدرك النزع لان له حق
الجوار فله ان ينهي محدثها عن احدثها وان ينهاء بعد حدوثها عن ابقائها وفي
الديوان يؤخذ بحدث المضرة بنزعها عند الحاكم او الجماعة او القاضي او يشهد وان
لم يضيع عند علمه او اخذه فليس عليه ضمان فيما افسدت المضرة والخليفة او نحوه
مثل صاحب الشيء وان قدم احد من الناس الى محدث المضرة على ما جعل للاجر
ضمن وكل من قدم من اهل المشاع او الشركاء ادرك نزعها وان قدم طفل ومجنون
ولم ينزع ضمن ويدركه الراهن والمرتن وصاحب العوض وصاحب الامساك وصاحب
الكراء والعارية وصاحب الشيء واذا قدم الى الخليفة وضع النزع ضمن ماله اذ ضيع وقيل من
مال الطفل او المجنون او الغائب ونحوهم من استخلف عليه وله ان يعطي الاخرة من مال من
استخلف عليه على النزع ولا يؤخذ الخليفة والمرتن والمساك والمكتري بمضرة ما بايديهم
ويؤخذ الشريك الا ان غاب من احدث فلا يؤخذ الحاضر وما وقف ببيع او اصدق

ومكتريه ان كانت تضره
ويتدار كان ان احدثها
احدهما والعارية يدرك
نزعها عليها ربه المستعيرها

يؤخذ بمضرة مالكه حتى ينتهي الى من وقف اليه وما جـل للاجر او للمسجد
ينزع مضرته من حدثت عليه وقيل يؤخذ بنزعها من جعله لذلك ومن قدم اليه
في نزعها فباع قبل ان يفسد شيئاً فلا عليه ان علم المشتري ولا يكون التقدم اليه
تقدماً الى المشتري ونحوه وان لم يعلم المشتري ونحوه حتى افسد ضمن الاول وان
باع الخليفة فمن ماله اذ لم يخبر المشتري وان احدثت على رجال غير مشتركين
وقدم واحد فلا يضمن الا له ويضمن من قدم اليه احد في نزعها كل ما افسدت
له او لغيره من مال او نفس واذا مات محدث المضرة لم يدرك النزع على وارثه
وان مات من احدثت عليه ادرك وارثه النزع وقيل يدرك النزع على وارث
المحدث اذا مات وقيل الحق يدرك النزع مات من مات واذا احدثت على رجال ادرك
كل واحد نزعها وان جوز بعض فلغيره نزعها قرب او بعد في ذلك وكل ما
ينزعه الحاكم ينزعه من جعلت اليه ان لم يخف الشر وانما يقدم في صرف
المضرة الى الراهن دون المرتن وان نزعها الراهن فلا يضر ذلك المرتن وان كان
الرهن منتقلاً مثل العبيد والحيوان اذا جعلوا المضرة فانه يتقدم الى صرف
المضرة الى كل واحد منها ولا يجوز لاحد ما ان ياذن لمن يحدث المضرة على
الراهن اهـ وان اتى على مضرة وما ثبت به في الحكم كاثمار او مضي
ثلاث سنين وكاستغناء قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر من غرس في ارضه
ما يكون مضرة على جاره كم يكون مقدار ما ثبت عليه فيه قال في ذلك اقاويل منهم
من يقول حتى يستغل ومنهم من يقول حتى يستغني ومنهم من يقول حيثما ثبت
ذلك من غرس او ثبت من غير غرس مثل النوى او غيره من الحب والمأخوذ به في
هذا حتى يستغل وتلك التلة حتى تلد فحيث ما ولدت فهي ثابتة ادركت اولم تدرك
قل ذلك او كثر فلا يستغل بغلة غرست معها سواء في ذلك استغلها صاحبها او غيره
ومنهم من يقول في هذا ما رد ثلاث سنين الى فوق ومنهم من يقول سبع سنين ومنهم من
يقول لا تثبت حتى تثبت مقدار ما يجيزها فيه ويستغل يعني مدة الحيازة على الخلاف
فيها ولا يستغل بغلة في اقل من هذه المدة ومنهم من يقول لا تثبت عليه المضرة اصلاً
فحيث ما استمسك به فانه يدرك نزعها الا ان مات من حدثت عليه ومنهم من يقول

وان اتى على مضرة وما تثبت
به كاثمار او سنين

من مات منها فقد ثبت النزع وكذا الخلاف في مضرة البناء الا الاستغلال
تثبت ان كان الراهن او رب بيت الكراء او العارية حاضراً بالغا عاقلاً
لان كان غائباً خارج الفرسخين او طفلاً او مجنوناً فان كان غائباً لم
تثبت عليه ولو حضر في تلك المدة مرتنه اي مرتن البيت او
المسلط او كلاهما في مسألة الرهن او المكثري في مسألة الكراء
او المستعير في مسألة العارية لان مدة ثبوت المضرة انما تضي في حضور الذي
ملك الشيء الذي احدثت عليه المضرة لانه هو الذي لو اجاز المضرة على الشيء
المعار او على الرهن او المكري بعد الخروج من الارتنان او الاكتران لجازت
فيكون اذا لم يطلب ازالها كان سكوتها كالرضى بها والمرتن والمسلط
والمكثري والمستعير غير مالكين فلا يضر حضور هؤلاء مع غيبة رب الشيء
الذي احدثت عليه المضرة كما لا ينفع في دفع ثبوت المضرة عكسه اي
عكس ما ذكر او عكس حضور هؤلاء المصاحب بغية رب الشيء والمعنى واحد
وهو حضور رب الشيء وغيبة هؤلاء بان غاب المكثري ونحوه فجاءوا فقالوا
لا تثبت المضرة لانا غائبون لا ينفع قولهم هذا فان قلت كيف يتصور كون الراهن او
المكري او المعير طفلاً او مجنوناً قلت بان يرهن او يغير او يكري ابوها ما لها فيموت
الاب او يغيب او يمن ويبقى الطفل والمجنون او يفعل ذلك خليفتهما مصلحة لما
فيموت الخليفة او ينيب او يمن ويبقى الطفل والمجنون او يرثان ما هو في الكراء
او الرهن واماني العارية فيرجع اليهما بارثهما اياه ويتصور في المجنون ان يرهن او
يكري او يعير حال الصحو ثم يرجع في المجنون او قبل جنونه ثم يمن واذا بلغ الطفل
او افاق المجنون فالهما القيام الى النزع ولو رضي الخليفة ان لم يكن في الرضى بها
مصلحة لما وقال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رضي الله عنهم واما خليفة الغائب
فانه يدرك نزع كل ما حدث على الغائب من المفترات قبل خلافته وبعدها ولا تثبت
عليه شيء من ذلك بحضور خليفته وكذلك خايفة اليتيم والمجنون النخ وقيل في رضى
الاب يمضي على مجنونه او طفله واذا رضي صاحب الشيء بالمضرة تم قدم المكثري والمرتن
فالهما القيام للنزع لتعاقب حقهما بالشيء فان قاما بازالته ثم عاد الشيء الى صاحبه لم

ثبت ان كان الراهن او رب
بيت الكراء او العارية
حاضراً لا ان كان غائباً
او طفلاً او مجنوناً ولو حضر
مرتنه او المسلط او
كلاهما او المكثري او
المستعير ولا يضر حضور
هؤلاء مع غيبة رب الشيء
كما لا ينفع عكسه

ثبت كما ثبت العلق لتشوف الشارع الى العلق وان رضي المضرة الراهن او المالك وردها
 المرتن او المكترى قبل ثبوتها لم تثبت **و** **انما** **جاز** **نزع** **المرتن** **والمكترى**
 لتلك المضرة فغير عن الاثنين بضمير الجماعة بل الضمير لهما وللمسلط ويدل على ان
 الضمير لهما وحدهم دون المستعير ما تقدم من ان المستعير لا يدرك نزعها ويدل له
 ايضا قوله **لتعلق** **حقهم** **بما** **احدث** **عليه** **اي** **على** **الشيء** **والمحدث** **هو** **المضرة** **ومعنى**
 تعلق حقهم بها ان لهم ازالها ولو قال بما احدث عليه لكان ظاهرا ولعل هذا هو
 المراد فيكون عليه نايب الفاعل فان المستعير لاحق له حكما **وعلق** **ثبوت** **مضرة**
 لسكوت حاضر جاز تجوزها **لها** **في** **الجملة** **اولم** **يكن** **الشيء** **متعلقا** **فيه** **حق** **هؤلاء**
 او بعض خروج الشيء من حقهم **وسكوت** **اي** **سكوت** **الحاضر** **للبايز** **التجوز**
 لما عن دفع المضرة **بدل** **بالباء** **الموحدة** **عنه** **اي** **بدل** **عن** **التصريح**
بالتجوز **وان** **احدث** **مضرة** **من** **رهن** **بيتا** **او** **شجرة** **او** **غير** **ذلك** **او**
 بيت كراء او عارية **او** **نحوه** **مما** **يكري** **على** **النير** **اي** **على** **مال** **الغير** **اخذ**
 بنزعها محدثا ولو مرتنتا او مسلطا او مكترى او مستعيرا **باخذ** **الراهن** **او** **المكترى**
 او من حدثت عليه بنزعها اذا احدثوها واذا كان المحدث غيرهم فان من احدث
 عليه ياخذ بنزعها او ياخذ الراهن او المكترى لانهما المالكان ولا يؤخذ المرتن ولا المكترى
 ولا المسلط ولا المستعير اذ لم يملكوا ولم يحدثوا **ويؤخذ** **الراهن** **ايضا** **ورب** **البيت** **ب**
 احدث **هم** **تلك** **المضرة** **اذا** **احدثوها** **يعني** **المرتن** **والمسلط** **والمكترى** **والمستعير**
وان **لم** **يحدثا** **اي** **والحال** **انهما** **لم** **يحدثا** **لان** **ذلك** **مالهما** **كما** **يؤخذ** **ان** **يحدثها**
 من الرهن والبيت نفسيهما **ونحو** **البيت** **مما** **يكري** **كيلا** **الشجرة** **والمائط** **لان**
 احد لانهما المالكان **لذلك** **فجاز** **اخذها** **ولو** **كان** **المحدث** **غيرهما** **وفي** **الديوان**
 لا يدرك على المسلط صرف مضرة كانت من الرهن ويدرك عليه ما افسد الحيوان
 ويرجع على الراهن ان لم يضع ويدرك عليه صرف مضرتهم ولا يجوز له في الرهن
 فعل الا ما سلط عليه فان ساق الدابة او فداها فافسدت برجلها ضمن وعليه ان يغرم
 من افسد في الرهن **وان** **ضيع** **الراهن** **نفقة** **الرهن** **وكسوته** **وعلفه** **معطوفان**
 على النفقة عطف خاص على عام فان النفقة تشمل ذلك وغيره كالسقي والمداواة

وجاز لتعلق حقهم بما
 احدث عليه وعلق ثبوت
 مضرة لسكوت حاضر
 جاز تجوزها لها وسكوت
 بدل عنه وان حدثت من
 رهن او بيت كراء او عارية
 الغير اخذ بنزعها محدثا
 ولو مرتنتا او مسلطا او
 مكترى او مستعيرا ويؤخذ
 الراهن ايضا ورب البيت
 بهم وان لم يحدثا كما
 يؤخذ ان يحدثها من الرهن
 والبيت نفسيهما لان
 احد لانهما المالكان وان
 ضيع الراهن نفقة الرهن
 وكسوته وعلفه

وامتنع **بعد** **ما** **طلبه** **المرتن** **او** **المسلط** **بلا** **هروب** **او** **طلبه** **وهرب**
 او كان غائبا او طفلا او مجنونا ولا خليفة له او قائم **فانفق** **المرتن** **او** **المسلط**
من **ماله** **وكسا** **ما** **يكسى** **كعب** **وامة** **وكفرس** **بجل** **او** **علف** **اخذ** **ذلك**
 اي مثله او قيمته **من** **ثمن** **الرهن** **اذا** **باعه** **ان** **لم** **يعطه** **الراهن** **له** **مثل** **ما**
 انفق او قيمته **وان** **لم** **يكن** **فيه** **اي** **في** **ثمن** **الرهن** **فضل** **تبع** **به** **الراهن**
 وان انفق ولم يطلب الراهن او خليفته او قائمه قبل الانفاق عد متبرعا **وان**
 اعطى المرتن اجرة صايرم الرهن **او** **حاصده** **او** **حامله** **للبيت** **من** **ماله** **فذهب**
 الشجر والغلة **او** **احدهما** **قبل** **اي** **قبل** **ان** **يقضي** **ماله** **من** **ثمن** **الغلة** **او**
 بعد بيعها او قبل ان يبيع **ذهب** **الرهن** **بما** **فيه** **وان** **لم** **تذهب** **الماء** **فله** **اخذ**
 ما اعطى على الصرم مثلا منها وكذا من الرهن ان لم يتلف **وادرك** **في** **دذه**
 الصورة السابقة من اعطاء اجرة الصرم مثلا وذهب الرهن وفي صورة اعطاء
 اجرة الصرم وعدم ذهاب الرهن **على** **الراهن** **ان** **امتنع** **من** **الصرم** **او** **الحصد**
 او الحمل **او** **غاب** **ولم** **يكن** **خليفة** **له** **او** **كان** **مجنونا** **او** **طفلا** **ولم** **يكن** **له** **خليفة**
ما **اعطى** **على** **الصرام** **والحصد** **او** **الحمل** **فكل** **ما** **يملك** **الرهن** **بتركه** **اذا** **فعله**
 مرتنته **او** **المسلط** **من** **ماله** **ادركه** **على** **راهنه** **ان** **امتنع** **من** **فعله** **او**
 غاب **ولم** **يكن** **له** **خليفة** **او** **كان** **طفلا** **او** **مجنونا** **ولا** **خليفة** **له** **واذا** **امتنع** **الخليفة**
 ادرك على الراهن ويجبر الراهن او الخليفة على الفعل وقبل لا يجبر **وكذا** **مادواه**
 المرتن او المسلط ولو لم يبرأ **به** **من** **مرض** **او** **جنون** **او** **جرح** **او** **فداء** **به**
 من عدو يدركه على **راهنه** **في** **راي** **من** **جعل** **الرهن** **ثقة** **بحقه** **اي** **حق**
 المرتن **في** **يده** **كالضمانة** **فان** **الحق** **يتعلق** **بالضامن** **والمضمون** **على** **ما** **مر** **في**
 محله **ولا** **يتعلق** **به** **اي** **بالرهن** **حق** **ضمانة** **لم** **يتسبب** **مرتنته** **لها**
 هذه الجملة نعت ضمانة وهو نعت لبيان الواقع لان الرهن لا سبب له اذ جاء الضرر
 من غيره **لا** **على** **راي** **من** **جعله** **اي** **الرهن** **براءة** **للاذن** **وقل** **ذهب** **الرهن** **ذهب**
بما **فيه** **لتعلق** **ضمانه** **اي** **الرهن** **بالضامن** **اللام** **علة** **لقوله** **لا** **يتعلق** **واما**
 على قول من قال هو براءة للراهن فلا يدرك المرتن او المسلط ما انفق على الرهن

وامتنع او هرب فانفق
 المرتن من ماله وكسا او
 علف اخذ ذلك من ثمن
 الرهن اذا باعه ان لم يعطه
 الراهن له وان لم يكن فيه
 فضل تبع به الراهن وان
 اعطى المرتن اجرة صايرم
 الرهن او حامله للبيت من
 ماله فذهب الشجر والغلة
 قبل ذهب الرهن بما
 فيه وادرك على الراهن
 ان امتنع او غاب ما اعطى
 على الصرام او الحمل
 فكل ما يملك الرهن
 بتركه اذا فعله مرتنته
 من ماله ادركه على رهنه
 ان امتنع او غاب وكذا
 مادواه من مرض او جرح
 او فداء به من عدو يدركه
 على راي من جعل الرهن
 ثقة بحقه في يده لا يتعلق به
 حق ضمانة لم يتسبب لهما
 على راي من جعله بما
 فيه لتعلق ضمانه بالضامن

او صرفه عليه لانه لو لم ينفق ولم يصرف لهلك الرهن كسبه او يذهب فيذهب دينه
 يذهب الرهن فانما هو وصرفه تنجية لاله من الذهاب فلا يدرك ما انفق وصرف
 على الراهن بل بعد ذلك مصيبة نزلت بماله * على * اي مع * ان المداواة امر
 ممكن النفع لا محققه ولا يحكم حاكم بذلك * المذكور من النفع اذ لا يدري
 هل وقع النفع لامكان ان لا يكون المداواة سببا في بروه * والنافع الحقيقي هو
 الله تعالى * ولا يخفى الفرق بين ما احتاج اليه الرهن على كل حال كالاكل
 والشرب واللباس ودهن ما يحتاج للدهن فهذا ينبغي ان يدركه المرتهن او
 المسلط ان فعله لان الرهن يتوقف بقاءه على ذلك فقيام الراهن به كانه
 المذكور في العقدة وما لا يحتاج اليه الاحداث كمرض وجنون فهذان
 لا يدركان على الراهن ما صرفا فيه وايضا هذا لا يتحقق المالك بتركه بخلاف
 نحو الاكل والله اعلم ومن بيده امانة او عارية وفداها من عدو او سبع او ما يفسدها
 مطلقا بماله فانه يدرك ما صرف على صاحبها ان لم يكن حاضرا وحفظت ذلك نصا
 موجودا في الاثر ومن نجى مال غيره او نفسه بماله ففي ادراكه قولان من
 قال يلزمه ان ينبغي لم يقل بالادراك ومن قال لا يلزمه قال يدرك ان اشهد
 على انه يدرك وسياتي ان من فدى الرهن بماله ادرك ما فداه به فيما بينه وبين
 الله لا في الحكم لانه يمكن ان يتبرع فلو اشهد على الادراك لادرك في الحكم
 ايضا وتقدم في الجنائز انه ان لم يكن من اولياءه احد كفنه من حضروا ولو بجميع
 اموالهم ويدركون ذلك من ماله ان اشهدوا والا ادركوها فيما بينهم وبين الله وتقدم
 في باب حقوق اليتامى انه يجوز لخليفة اليتيم ان يعطي الطبيب الاجرة عليه وان
 اعطاها من ماله حسبها عليه وكذا ان فداه من العدو وفي القواعد ويعطي منه
 التواب يعني من مال اليتيم وهذا هو الحق وكذا يعطي الخراج اذا كان ان لم يعط
 اخذه الجبار كله او اكثر مما طلب وليس كما قال ابو الحواري اذا بلغ اليتيم وطلب
 ما ادى عنه الوصي الى الجبار كان على الوصي اداء ذلك الى اليتيم وتقدم ذلك في
 الحقوق وليس على المسلط حصاد الرهن ولا صرم ثماره ولا ما يوضع فيه ولا ماواه
 ولا رعيه بل يرجع بهذا كله على الراهن اذا فعله لان هذا كله على الراهن وان

على انه المداواة امر ممكن
 النفع لا محققه ولا يحكم
 حاكم بذلك والنافع الحقيقي
 هو الله تعالى

داواة المسلط او اعطى عليه حقا للطبيب فلا يدركه على الراهن ويدرك ما نواه
 هو او المرتهن من الهلاك على الراهن وسواء كان الرهن كفاف الدين او اكثر او
 اقل ان اراد ان يداويه فعل وان شاء ترك وذكر في الكتاب انه ان رهن في اقل
 من قيمته فتكون المداواة بينهما على المخاصة وان ضيع المسلط الرهن حتى اتلف او
 افسد في اموال الناس ضمن وان اتلفه بنفسه او ماله غرم قيمته للراهن وردها منه
 فتكون رهنا بيده يدرك ذلك عليه المسلط والمرتهن ان يردها بيد المسلط وان ابي
 الراهن ان يقبضها وضعها قدامه فيبرأ منها ثم يرفعها رهنا في يده وان مات الراهن
 او زال عقله اخذ العشيرة ان يجعلوا له خليفة يقبضها منه ويردها له رهنا وان قال
 له الراهن او خليفته امسكها رهنا لم يجز حتى يقبضها ولو قال امسكها رهنا قد ابرأتك
 من الضمان وان انتفع المسلط من الرهن ضمنه ان تلف ورد قيمة النفع ولا يتفسخ
 بانتفاعه ويمتعه الراهن والمرتهن والله اعلم * باب * فيما يكون على المرتهن من
 الحقوق * على المرتهن حرز الرهن * حفظه * كيف شاء * بالغ في هذا العموم
 بقوله وان عند الخ * ومحملة * من ماله وان اعطى الكراء على الحرز او المحل فلا
 يدركه ويضعه * وان عند زوجته * او سريره او خادمه او خازنه * كماله ان لم يعلم لها *
 او ان ذكرته * خيانة او عند امين او يحمله معه في سفره ان شاء * وكان لا يخاف عليه في
 سفره وان شاء وضعه عند من ذكر وسافر بدونه وان خاف عليه في بلده نقله الى المامن
 وان انتقل منه نقله معه وجاز تركه عند من يامنه عليه وكذا سائر الامانات
 يضعها عند من ذكرنا كله ولا ضمان عليه في ذلك ان ضاع الرهن او الامانة ولا
 يعد مضيقا ففي الديوان كل ما تداوله الرجل من مال كان في يده ضمنه ما لم يقل
 صاحبه ورخص ان رجعت الى يده ولم تلف بسبب ذلك واما زوجته فانه يضعه
 عندها ان لم يعلم انها تخون الوديعة ومع ذلك ففيه الخلاف في ذهاب الرهن هل
 يذهب ماله به او قدره اولا يذهب شيئا وليس كما يتوهم من كلام بعض المشايخ انه
 لا يطالب بالفضل قطعا وقيل ان وضع الامانة او الوديعة عند غير زوجته او سريره
 ضمن وفي التاج ان اودع الامانة بلا ضرورة ضمن وان سافر بامانة ضمنه ان تلفت
 عند الشافعي وموافقيه ان لم ياذن صاحبها وقال اصحابه ان اراد السفر حملها الى

باب

على المرتهن حرز الرهن
 كيف شاء ومحملة وان عند
 زوجته كماله ان لم يعلم لما
 خيانة او عند امين او
 يحمله منه في سفره ان شاء

الحاكم واودعها ثقة وقال ابو حنيفة له ان يسافر بها وقال صاحبها ان كان في حملها
مؤنة كراه او غيره ضمنها والا فلا واجاز هو للامين دفعها الى من يثق به ممن يلزمه
عوله اذا كان في منزله والا ضمن ونحوه عن زيد بن علي وضمنه الشافعي والاصح
انه اذا دفعها الى ثقة يامنه على ماله فلا يضمنها ولو اجنبا وكان في غير منزله ذكره
في التاج وذكروا في الديوان لا يجوز للمرتين رهن الرهن ولا اعارته ولا الاستنفاع
به فان فعل فهو ضامن ولا يستودعه الا عند زوجته او امرته ان علم انها لا تخون
الودائع وان ودعه عند غيرهما فهو ضامن امينا او غير امين وقيل في الامين
لا يضمن وان اراد سفره او نحو بلا عن موضعه الذي هو فيه فليرفعها ان كان مما يمكن نقله وان
كان مما لا يمكن نقله فليوص عليه زوجته او امرته وان لم تكن الزوجة او امرته فليوص عليه
الامين وان لم يجده فليختر خيرا من وجد والمسلط بمنزلة المرتين في التضمين والرفع
والاستيداع والبيع والتضييع على حسب ما ذكرنا في المرتين وان اعاره المسلط للرهن
فتلف من يد الرهن فهو ضامن للمرتين ماله ولا يضمن الفضل للرهن وان
اعاره للمرتين فتلف فالمسلط ضامن لقيمة الرهن للرهن ومال المرتين على قدر
اقاويلهم فيه * وعليه الاشكال والقيود ان كان حيوانا * لان ذلك من تمام قبضه
المذكور في قول الله جل وعلا فرهانة بوضه * وعلى المرتين * رده * اي
رد الرهن او الباقي * لراهنه وان * كان ملكا * لغيره * اي لغير راهنه اذا
صار عنده * بعارية * او امانة او وديعة او غلط او لقطه او وجه من وجوه غير
الغصب والسرقة * ورهنه باذن ربه * وهو الذي جعله بيده عارية او امانة او
وديعة والذي تبين انه له وان رهنه بلا اذن ثم اجاز ربه فكذلك وان غصبه او سرقه
فرهنه بطل وقيل يصح ان اذن له ربه في ان يرهنه ولو لم يقبضه ربه ورخس ولو
رهنه بلا اذن فاجاز ربه فاذا جاز الرهن رد لراهنه بل قال بعض اذا كان الشيء
في يد انسان بلا غصب ولا سرقة فرهنه ثبت الرهن ولو لم يجوز ربه ولم ياذن وعليه
فيرده المرتين للرهن واذا لم يجوز الرهن فلانما يرد له مال ملكه واذا جاز رده لراهنه * ولو
علمه * اي ولو علم ربه لانه ليس خصما للمالك الرهن بل خصمه الرهن * ان فسخ
او فك من يده ببراءه * بان ابراء المرتين من الرهن وتركه له مطلقا على قول ويشترط

وعليه الاشكال والقيود
ان كان حيوانا ورده
لراهنه وان لغيره بعارية
ورهنه باذن ربه ولو علمه
ان فسخ او فك من يده
ببراءه

ان يرضى الرهن بالتارك على قول اخر * او * ب * وضع * اي بوضع الدين اي
اسقاطه عن الرهن * او * ب * استيفاء * لحقه من الرهن او من نائب عنه
* او هبة * بان يهب دينه الذي على الرهن لاحد او لنحو المسجد فلا تكون
ذمة الرهن مشغولة به للمرتين فلا يثبت الرهن لانه لاحق له حيث لا للموهوب
له لان الرهن لم يعقد له ولا يصح للمرتين هبة الرهن للموهوب له لانه لم يملكه
وذلك ان قبل الموهوب له الهبة وقبل الرهن ان يعطي للموهوب له مافي ذمته وان
لم يقبل ان يعطيه فالقول له فيعطي للمرتين لان المقدي بينهما وب المرتين لمن يشاء واذا
وهب ولم يقبل الموهوب له او لم يقبل الرهن ان يعطي للموهوب له فمن قال ان الرهن يفسخ
ببراء المرتين الرهن منه قال انفسخ ومن قال لا يفسخ الا ان رضي الرهن ابراءه
قال لا يفسخ وذلك لان هبة مافي الرهن خروج من الرهن وكذا القولان اذا قلنا
ان الهبة لا تصح الا بالقبض وما في الذمة غير مقبوض والذي عندي ان مافي الذمة
لا يصح هبته ان اجل الا ان حل اجله لانه قبل الحل لا يملك قبضه فلا يصح
تصرفه فيه بالهبة كما لا تصح الحوالة الا بعد الحل وقيل تصح هبته كما تصح الحوالة
ويكون كمن عقد عقدا معلقا الى شيء فانه وهب مافي الذمة على ان يقبضه اذا
حل واذا وهب مافي الذمة وقبل الرهن والموهوب له وضح ذلك فان كان الواهب ابا
او زوجة خافت او ادعت خوفا فرجع في هبته او رجعت او وهبه من خاف مطلقا
او الاخت حيث تستحي فوقع الرجوع صح الرجوع وفي بطلان الرهن القولان
وكذا عند مجيز الرجوع في الهبة مالم تقبض وعند ابن عباد المجيز الرجوع فيها مطلقا
في الحكم ولو كان كالرجوع في القبي عند الله جل وعلا وكلام القواعد في جواز
رجوع الزوجة في هبتها يحمل على ما اذا تبين خوفها او ادعت خوفا ولم يتبين عدمه
وكذبها وليس كما قد يقال انها مخصوصة بجواز الرجوع لان الحديث خصه بالاب
واما لعل الخوف فتشاركها فيه الاخت حيث خافت وغيرها كما ياتي في محله ان
شاء الله وادوات الشرط الثلاث عائدة الى قوله رده لراهنه وكأنه قال رده
اليه ان فسخ بوجه من وجوه الفسخ او فك ببراء النخ * او * ب * حوالة * ب * رضى
الرهن معه والمحال عليه وان قبل المرتين الحوالة او طلبها ولم يتفق الثلاثة عليها ففى

او وضع او استيفاء او هبة
او حوالة

فسخ الرهن القولان وكذا قوله في الحكم ما ظرفية مصدرية حيي
 الراهن عائد الى قوله رده لراهنه واما فيما بينه وبين الله فيجوز للمرتن رد الرهن للمالكه
 واذا لم يصح الرهن من اول مرة ولم يجزه مالكة لم يجز الرد الا للمالكه في الحكم
 وفيما بينه وبين الله الا مامر من جواز الرد للغاصب والسارق اذا علمت توبته وتقدم
 ترخيص وان مات الراهن دفعه مرتنه لربه لا لوارثه اي لا لوارث
 الراهن لانه ليس ملكا للوارث ولم يملكه الوارث في يده فلا يعطه اياه ويقطعه عن
 مالكة والاب ان رهن مال ولده بالغا عقلا او طفلا او مجنونا لجواز ذلك
 ولجواز نزعه للبيع ولو احاز ولده بحاجة هي للاب يرد المرتن في الحكم
 وفيما بينه وبين الله له اي الى الاب لانه دخله من قبل الاب مع الوجه الشرعي
 اذا احتاج ان فسخ بوجه من وجوه الفسخ او فك براء او وضع او استيفاء
 او هبة او حوالة على نحو مامر ما ظرفية مصدرية حيي الاب و
 يرد لولد المجنون منه ان مات الاب وبلغ الطفل او افاق المجنون
 او ليس طفلا او مجنونا وان لم يبلغ اولى يرد له لولده ان مات ايضا
 لا لوارث ابيه الا ان مات الولد قبل ابيه فوارث ابيه اولى من وارثه هو لانه اذا
 كان الاب اولى من الابن ما حيي كان وارثه اولى من وارث الابن واصل هذا
 ان الاب اذا اخذ شيئا من مال ولده بحاجة فذلك الشيء ما لم يتصرف
 فيه بالاكل او بالقضاء او بالبيع او بالتبديل او نحو ذلك موقوف على الولد
 يتوقع ان يرجع اليه اذ لو مات لحكم له به وقيل لا يحكم به للولد ان مات ابيه ولم
 يغيره وكذا لو نزع من الاب وفعل فيه فعلا لمضى فعله ان زال احتياج ابيه اليه وما
 ظرفية مصدرية وموقوف خبر لما قدرت بعد انقائه ويجوز كون ما موصولة اسمية او
 موصوفة مبتدأ خبره موقوف اي فاما يتصرف فيه مما اخذه موقوف على الولد
 وانما ابيع له اي للاب قضاء الحاجة منه اذا لم يجد ما يقضي منه ولم
 يبح له اخذ مال ولده مطلقا بل للحاجة فاما يقبض بذلك ما واقعة على المال
 والاشارة للمذكور من الحاجة او لقضاءها اي فاما يقبضه لحاجته بل قبضه بلا حاجة
 سواء كان اخذه من اول مرة بلا حاجة ثم حبسه بدونها او اخذه بالحاجة ثم قبضه

في الحكم ما حيي الراهن
 وان مات دفعه لربه لا لوارثه
 والاب ان رهن مال ولده
 بحاجة يرد المرتن له
 ان فسخ ما حيي وللمنزوع
 منه ان مات ولو ارثه
 ان مات ايضا لا لوارث
 ابيه الا ان مات الولد قبل
 ابيه فوارث ابيه اولى من
 وارثه هو واصل هذا ان
 الاب اذا اخذ من مال
 ولده بحاجة فاما يتصرف
 فيه موقوف على الولد وانما
 ابيع له قضاء الحاجة منه
 فاما يقبض بذلك

اي حبسه بدونها او ما لم يقبضه بذلك التصرف بمعنى ان القبض يتحقق بالتصرف
 وقف اليه اي الى الولد ولو قال فاما لم يقبضها به وقف اليه لكن اولى ولذا
 اي ولما ذكرناه من ان ما لم يقبض به يوقف اليه صار اولى من وارث ابيه بماله وان
 مات الولد لم يدرك وارثه عند ابيه في ذلك شيئا ولو بقي لم يقبضه ولم يغيره
 لان الولد لا يدركه عند ابيه اذا بان احتياجه فكيف يدركه وارثه عند ابيه ولو كان
 الولد يدرك ذلك في حياة والده لما جاز لوالده اخذ شيئا من ماله وان رهنه الاب
 بلا حاجة بطل ورده المرتن للولد او وارثه لا للاب او وارثه ومن قال مال الولد
 لايه ولو لم يحتج فانه يقول يرد للاب او وارثه في الحكم وجاز له رده لولده فيما
 بينه وبين الله وتقدم حكم الاب في مال ولده وباتي في كتاب الاحكام انه ان باع
 الاب مال ولده ولم يصرف ثمنه في حاجته ادركه الابن وقيل لا واذا كان الابن
 دين على ابيه نزل مع الغرماء سواء كان له عليه بمعاملة او تعديت اي ان لم يعن قضاءه
 ويشهد على قضاءه عند الاحتياج فلو اشهد على قضاءه لنفسه بعد المعاملة او التعديت
 عند الاحتياج لم يدرك الابن مع الابن مع الغرماء وقيل يقدم الغرماء على الابن
 وقد حكم ابو ذكرياء يحيى بن وجين وابو عبد الله وغيرهما بحبس رجل واخراجه
 الى الحطة في دين ما طل به ابنه وان رهن الاب من ماله مال نفسه
 في دين طفله او مجنونه وذلك ان يحني الطفل او المجنون جذية في الاموال او
 يحني في النفس اقل من ثلث دية تلك النفس فعلى المرتن رد الرهن ان فسخ
 او فك ببراء او غيره مما ذكر واذا رد الباقي منه اي من نفس الرهن او من
 ثمنه بعد حقه ان كان اي ان حصل باق اي ان بقيت بقية الاب اي الى الاب
 متعلق بقوله رد الرهن اي فعلى المرتن رد الرهن او الباقي الى الاب او الى وارثه اي
 وارث الاب ان مات الاب لان الرهن مال الاب ومن ورثته الابن فيرد اليه مع سائر
 الورثة ورد له ايضا بالبناء للمفعول اي ورد الرهن او الباقي ايضا الى الاب
 ما حيي والحال انه الابن طفل او مجنون ان رهن ماله اي
 مال الطفل او المجنون في دينه اي دين الطفل او المجنون فاذا بلغ او
 افاق رد اليه لان الدين عليه والرهن له وقد رهن بلا اذن منه بخلاف من

وقف اليه ولذا صار اولى
 من وارث ابيه بماله وان
 مات لم يدرك وارثه عند
 ابيه في ذلك شيئا وان
 رهن من ماله فعلى المرتن
 رد الرهن ان فسخ او الباقي
 منه بعد حقه ان كان للاب
 او وارثه ان مات ورد له
 ايضا ما حيي والابن طفل
 ان رهن ماله في دينه فاذا
 بلغ رد اليه لان الدين عليه
 والرهن له

اذن لغيره ان يرهن من ماله * وان مات قبل بلوغ او بعده * او في جنون او بعد افاقة * رد لوارثه * وارث الابن الام والجدة ان لم تكن الام مع الاب والزوجة على القول بان الطفل والمجنون المتزوج في جنونه ترثه زوجته لا على قول من قال لا ترثه كما يعاق الى بلوغ او افاقة وقد مر فيه الخلاف السابق في الزوجة العاقلة من قول لا ترثه * ولو كان وارثا لكن لا يرد اليه وحده بل يرد اليه معهم لا وحده كما قال والاب * دون ابيه * ودون وارث ابيه * الا منابه منه * اي من الرهن * وارث وكذا ان مات الاب فانه يرد للولد ان بلغ * او افاق * والا فلخليفته لا لوارث ابيه ورهن يتيم ومجنون وغائب يرد لخلائقهم * او قائمهم ولو كانوا غير الخلائف الاولين الذين عقدوا عليه الرهن * مادام وصفهم * وهو اليتيم والمجنون والغيبه وان زال فاليهم * ومن رهن من مال طفله في دين طفله الاخر * او من مال مجنونه لمجنونه الاخر او من مال طفله لمجنونه او بالعكس او من مال طفله او مجنونه ايره من الناس * لم يجوز ولا يحل له * ذلك فيما بينه وبين الله لانه ان يبيع له ما احتاج هو اليه في نفسه او من يمونه لزوما فلو اخذ الدين لينفق على ولده ولا مال له ولا لولده فرهن مال ولده الاخر جاز وغير ذلك ضرر والضرر لا يحل فلا يحل للمرتين عند الله ارتهانه ولا بيعه * ولكن * (لارد) في الحكم * (فعله ان فعل) * ذلك لان ذلك تفويت والاب كالاسد اذا وثب على شيء فوته مع ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا بيك وقد حمله بعضهم على عموم لفظه وان رهن مال ولده البالغ لولده البالغ او الطفل او لغير ولده في غير حاجة نفسه او حاجة من يمونه لزوما ففيه الخلاف والبنت في مسائل الباب كالابن والمسلط كالمرتين يرد لمن يرد المرتين * (ولزم مرتنه رده لمن هو له ان بلغ) * او افاق * (والا فلا يره او وارثه) * اي وارث من له ذاك * (ان مات) * ولو كان الاب حيا لانه رهن في دين ولده الاخر * (دون ابيه) * لانه ليس له ولم يرهن في حاجته * (واخيه) * الذي رهن في دينه لانه ليس له ولا تسلط له على مال اخيه وعلى المرتين بمعية الرهن في جميع تلك المسائل التي صح فيها الرهن ان لم يشترط ان لا تكون عليه الافات والله اعلم * فصل ان ضاع رهن بيد * اي في يد * مرتنه * بلا تعد منه ولا تضيق * فقيل لا يرجع احدهما * اي الراهن والمرتين * مع الاخر بشئ

مطلقا

مطلقا زاد الدين على قيمة الرهن او نقص فلورهن ما يسوى القاي درهم وضاع لم يرجع الراهن على المرتين بما فوق الدرهم ولم يطالبه المرتين بالدرهم ولو رهن في الف ما يسوى درهما وضاع لم يرجع المرتين على الراهن بما فوق الدرهم ولم يطالبه الراهن بالرهن وهذا على ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يفاق الرهن لصاحبه غنمه وعليه غرمه لصاحبه غنوه وما تولد منه وما زاد من ثمنه بعد ما بيع وفي الدين منه وعليه ضمان ما افسد ونفقته وكسوته وذلك بناء على ان الدين متعلق بالرهن ولم تراع الزيادة او النقص اذا كان ويناسبه قوله صلى الله عليه وسلم الرهن بما فيه وقيل يترادفان الفضل * ضيع او لم يضيع بان يرد المرتين للراهن ما زاد الرهن على الدين ان زاد الرهن ويرد الراهن للمرتين ما زاد الدين على الرهن ان زاد الدين على ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يفاق الرهن لصاحبه غنمه وعليه غرمه له زيادة الرهن على الدين وعليه ما نقص من الدين وذلك لانه اخذ الدين لاجل ماله فهو في يده مضمون * وقيل يرجع المرتين على الراهن * بما زاد الدين على الرهن ان زاد * لا عكسه * اي يثبت ذلك لا عكسه اي لا يرجع الراهن على المرتين بما زاد الرهن على الدين على ان معنى الحديث لصاحبه فوائد الرهن وما زاد على الدين بعديته وعليه ضمان ما نقص عن الدين من ثمنه اذا بيع وما نقص عن وفاء الدين اذا ضاع وما افسد ونفقته وكسوته وما يحتاجه غير المسكن ونحوه مما هو من تمام القبض وذلك ان الدين متعلق بالرهن وفضل الرهن بيده بمثابة الامانة فاذا كان الرهن اكثر ذهب الدين بذهب الرهن لتعلقه به وليس على المرتين ضمان فضل الرهن لان فضل الرهن كالامانة بيده لانه لم يتعلق به الدين واذا كان الرهن اكثر يرجع المرتين على الراهن بما فضل من حقه على الرهن اذا ذهب لان الفضل غير متعلق بالرهن وفسر ابن جزوي الكلبي انغلاق الرهن باشتراط المرتين ان ياخذ الرهن ان جاء الاجل وعجز الراهن عن الاداء وروي عن مالك انه اشتراطه اخذ الرهن الزائد على حقه كله * ان زاد الرهن على الدين لان المرتين امين فيه * اي في الرهن فلا يضمن ما زاد الرهن الا بتضييع او اتلاف واما ما يقابل دينه فقد ذهب عليه لانه في مقابلة دينه قيل وقد قال صلى الله عليه وسلم الرهن بما فيه كذا قيل وفيه ان هذا الحديث

مطلقا وقيل يترادف الفضل
وقيل يرجع المرتين على
الراهن لا عكسه ان زاد
الرهن على الدين لان المرتين
امين فيه

يدل على انه لا يدرك المرتهن ما زاد من دينه الا ان كان ما ذكره الشيخ كابن
بركة عقب ذلك من قوله فاذا ضاع ذهب منه بقدر قيمة الدين فان زاد كان
المرتهن امينا في الرهن من تمام الحديث لا ادراجا فيه **وهو قول حسن**
عليه العمل وعليه جمهور اصحابنا قالوا في الديوان هو قول ابي عبيدة مسلم بن
ابي كريمة رحمه الله وهو المختار **وان لم يشترط مرتته ان لا يذهب ماله**
بذهاب الرهن وان لا يضمن للراهن الزيادة **لقوة الحجة** وهو كون الرهن
امانة بيد المرتهن وان شرط الراهن ان تكون المصيبة على المرتهن في الكل او في
مقدار الرهن فحما على شرطهما من الاقوال كلها وروى ابو معاوية عزان بن
الصقر قولاً رابعاً ولعله مختاره ان الرهن اذا ضاع رجع المرتهن على الراهن بجميع
دينه لا يحيط منه قدر الرهن ولا يدرك الراهن الزيادة اذ هو امين في الرهن
والرهن في يده ثقة بحقه كما يتعلق الحق بالضامن والمضمون عنه فان مات احدهما
طوب الخي والورثة وان ابراء الضامن طالب المضمون عنه فان لم يضع الرهن
لزمه او لزم الراهن وان ضاع لزم الراهن وان ابراء المضمون عنه براء الضامن فان
ابراء الراهن من الدين رجع الرهن للراهن ولو تعاق الدين بالرهن فقط لسقطت
الخصومة بين الراهن والمرتهن ولما كانت الخصومة بينهما في الرهن بالنظر الى بيعه مثلا
والدين بنفسه قائم لم ينتقل عن الراهن الى الرهن وهو ايضا قائم بذمة الراهن ظران الرهن
ثقة في يد المرتهن بحقه كالامانة وانما الذي لا تنصب فيه الخصومة هو الدين الذي فيه الرهن لا
الرهن وهذا قول يسوغ الاخذ به ولو من غير اشتراط فاذا ضاع الرهن من يد
المرتهن بلا تضييع ولا افساد لم يجب ان يضمن لقوله عز وجل **وما على المحسنين من**
سبيل فاذا حفظه المرتهن فقد احسن فلم يكن عليه سبيل الى تضمينه ويدل له قوله
صلى الله عليه وسلم لا يفتاق الرهن لصاحبه غنمه وعليه غرمه اي له زيادة الرهن
وهي ما بقي من ثمنه بعد وفاء الدين وما نأما وما تولد منه وعليه غرامة الدين كله
اذا ضاع الرهن ويضمن ما افسد وفي الديوان قول خامس فيما اذا كان الفضل
وهو انه يتحاصص الدين والفضل في ذهاب الرهن سواء ذهب الرهن كله او
ذهب بعضه وانظر كيف يقول صاحب هذا القول ومثله في قوله صلى الله عليه وسلم

وهو حسن وان لم يشترط
لقوة الحجة

الرهن بما فيه فانه مناف للاقوال التي فيها عدم ذهاب الدين بذهاب الرهن قال
ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سدة انه يكون الرهن بما فيه اذا شرط الراهن ذلك
مثلا وان كان الرهن قدر الدين فذهب بعضه ففيه الاقوال الاربعة المذكورة
الاولى **وكذا يختلف** ان كان **الرهن** اكثر من الدين **سواء كان**
عرضا او اصلا ثم ذهب بعضه **بلا تضييع** قيل **الذهب** يحيط بقدره
من مال المرتهن **ويبيع الباقي** ويستوفي ما بقي من الدين لم يذهب بذهاب
الرهن وان لم يف تبع الراهن لان الرهن ولو كان اكثر لكن قد يرخص فلا يفي
بالدين وهو المختار عند الشيخ فيما يظهر لانه لما مثل بذهاب عين او اذن او رجل
العبد او الامة او الدابة اقتصر على ذكر كون النقصان من مال المرتهن وهو نفس
القول الثالث الذي تقدم انه الذي عليه جمهور اصحابنا والعمل وكذا اقتصر
المصنف على ذكر ذلك لما مثل فلو كان الدين عشرين والرهن ثلاثين فذهب
نصفه خمسة عشر فالمرتهن يتبع الراهن بخمسة والخمسة عشر ذهبت عليه وهذا
ظاهر اذا كان مال المرتهن يحتمل ما ذهب من الرهن وقيل **من مال**
الراهن **واما مال المرتهن** **ففي الباقي** **من الرهن** **فان**
بيع **وكان الرهن** **اقل** من حقه فليس له غيره **وكذا لو ذهب الباقي**
فلا شيء له وان زاد فالزيادة لصاحب الرهن وهذا نفس القول الاول في مسألة
ذهاب الرهن كله وقيل ان كان **الرهن** **اكثر من الدين** كما هو فرض
المسئلة والاولى اسقاط هذا الشرط وانقضاء لاغتناء ما تقدم عن ذلك ولعله اعاده
للفصل **فالذهب بينهما** بين الراهن والمرتهن **يتحاصص فيه على قدر الدين**
والفضل فالمرتهن ينزل في الخسارة بدينه والراهن بفضل الرهن وهذا يناسب
القول الثاني الذي هو تراد الفضل فلو ذهبت يد الرهن الذي هو غبد فان قومت
بنصف القيمة وكانت قيمته ثلاثين دينارا مثلا والدين عشرين ففضل الرهن
عشرة فينزل المرتهن في خمسة عشر بعشرين والرهن بعشرة فينقص عن مال المرتهن
عشرون نصف من الدينار وعن الراهن عشرة اثلث وعلى قول عزاب بن الصقر
يحسب الذاهب كله من مال الراهن ويوفي المرتهن حقه كله من باقي الرهن

وكذا ان كان اكثر من
الدين ثم ذهب بعضه قبل
الذهاب من مال المرتهن
وقيل الراهن ومال المرتهن
في الباقي فان كان اقل
من حقه فليس له غيره
وقيل ان كان اكثر من
الدين فالذهب بينهما
يتحاصص فيه على قدر
الدين والفضل

فان لم يقف زاده الرهن ومثال من ذلك ايضا ما ذكره المصنف بقوله * وان كان رقيقاً او دابة * مثلاً * ثم ذهب منه عضو * كالعين والاذن والرجل * فما انقصه ذلك * الذهاب * فمن مال المرتهن * على القول الاول هنا ومن مال الرهن على القول الثاني ومال المرتهن في الباقي ومنعاً جميعاً بما خصصه على الثالث ومن مال الرهن وحده على قول عزان واختلف في الرهن اذا كان اكثر من الحق فسلم الرهن بعض الحق الى المرتهن ثم تلف الرهن قميل لا غرم على المرتهن مطلقاً وذهب الرهن بما فيه وقيل يتقاصصان وقيل يرجع عليه الرهن بما دفع اليه ويذهب الرهن بما فيه * وان ذهب * الرهن او الباقي منه * من يده * اي من يد المرتهن ومثله المسلط * بعد استيفاء حقه من الرهن * او ممن تائب عنه * او * بعد فسخه * اي فسخ الرهن بوجه من وجوه الفسخ او بعد وضع او عبة او تحويل ونحو ذلك مما مر ويحتمل انه ادخل ذلك في قطف الفسخ * ضمنه * مرتنه * كله * او الباقي ان كان قد بقي منه شيء ثم ذهب لانه بيده على غير الامانة وليس حينئذ رهناً فضلاً عن ان يكون بما فيه * ولو كان اكثر من دينه ان لم يدفعه * مرتنه او المسلط * للرهن فيمتنع * بالنصب في جواب النفي اي ان لم يدفعه فضلاً عن ان يقال امتنع الرهن * من اخذه * ولم يكن غائباً او مصاباً بجنون فلو دفعه المرتهن او المسلط للرهن فابى من اخذه او كان الرهن غائباً او مصاباً بجنون ولا خيفة لما اودفعه للخليفة ولم يقبضه او غاب الخليفة ايضاً او جن فامسكه المرتهن او المسلط فلا ضمان للرهن ان ذهب لانه حينئذ بيد المرتهن او المسلط كالوديعة كما تقدم انه اذا اصاح الشريك في المشترك لم يدرك على شريكه ما ينوبه الا ان امتنع من الاصلاح او غاب وعندي انه لا يضمن المرتهن الرهن ان لم يضع ولم يتعد بعد خروجه من حكم الرهن الا ان طالبه الرهن فلم يعطه او نائب الرهن او لم يعلم الرهن بخروجه من الرهن فلم يعلمه ولم يوصله وفي الديوان واما ان اخذ دينه او ابراه منه او اعطاه لغيره او خرج اصل دينه منسجاً او حوله على غريم له فمنع له الرهن بذلك فهو ضامن له وان لم يمنعه فلا يضمن له وذلك لانه موضوع بيده كالامانة ولم يكن بيده بتدنية ولانه لا يلزم المرتهن

وان كان رقيقاً او دابة ثم ذهب منه عضو فما انقصه ذلك فمن مال المرتهن وان ذهب من يده بعد استيفاء حقه من الرهن او فسخته ضمنه كله ولو كان اكثر من دينه ان لم يدفعه للرهن فيمتنع من اخذه

ايصاله الى الرهن بل على الراهن ان يجلبه وعليه مؤنة حمله وفي المنهاج وان قضى الراهن ما عليه ولم يطلب رهنه حتى تلف من يده مرتنه قميل هو في حكم الرهن ما لم يدفعه اليه او يعرضه عليه ايقبضه فيدعه لانه كالامانة وقيل زال عنه لانه ليس الآن مرهوناً بغير شيء واذا زال المرتن الرهن يبيع او هبة ثم استخرج ثم تلف ضمنه وان امتنع الرهن على المرتن تسليمه بوجه من وجوه فكه ولم يدفعه اليه ولم يطلبه الراهن فيحول دون المرتن ويمنعه منه ولا دفعه اليه فيأبى من قبضه فارهن بماله في جملة الحق وان فداء وطالبه وقدر المرتن على دفعه اليه فمنعه منه بما لا يسد فيه ضمن جملة الرهن بلا خلاف وان دفعه اليه وابتى من قبضه بلا عذر فلا ضمان عليه ولا يذهب حقه بذهابه ولا يضمنه ان لم يضع ولم يقصر في حفظه اتفاقاً وان كان للرهن عذر في تركه فهو بحاله ولا يضمنه المرتن ايضاً واذا دفع اليه الرهن حقه ولم يمنعه من قبض رهنه فتلف فلا عليه وفي الديوان وان انفسخ الرهن بفعل المرتن فتلف قبل ان يقبضه الرهن فهو ضامن ومنهم من يقول لا يضمن ان لم يتلف من قبله ولم يمنعه اياه ومن العلماء من يقول بالضمان في المقبوض من الرهن كله الا الارض وما اتصل بها وهذا هو الذي ذكره الشيخ والمصنف كما اشار الى تمامه بقوله * وهذا * اي هذا المذكور من ضمان المرتن الرهن بعد خروج الرهن من حكم الرهن اذا امسكه انما هو * في المتقل واما الاصل فانه يضمنه * بعد خروجه من حكم الرهن * ان تسبب له * اي لملاكه لان الاصل لا يحتاج فيه الى التسليم بعد خروجه من حكم الرهن وان تحمل رجل بوجه رجل فاعطاه جميل الوجه رهناً او اخذه في جرح العمد او الخنا او في النفس او في الدرك في البيوع او فيما كان اصله امانة فتلف في يد المرتن في هذه الوجوه كله فلا ضمان عليه الا ان منه له فيئتمد يضمن وذكر في الكتاب عن الربيع بن حبيب رضي الله عنه فيمن رهن مالا يجوز رهنه فتلف في يده فلا يضمن شيئاً واما ان اخذ الرهن من عند الطفل او المجنون او العبد او المحجور عليه فتلف فهو ضامن ولا يذهب ماله واما ان رهن لهؤلاء رهناً فتلف بفعلهم او بغير فعلهم فلا ضمان عليهم والدين عليه ثابت وكذا من زاد للمرتن رهناً فتلف الثاني

وهذا في المتقل واما الاصل فانه يضمنه ان تسبب له

فلا يضمن الا ان فعل فيه ما يضمنه به وان تلف الاول ذهب بما فيه ومن رهن
 لرجل رهنا ثم اخذه الراهن فرهنه لرجل اخر فلتف فهو ضامن ان علم انه رهن
 في يد غيره وان لم يعلم فلا ضمان عليه وان خرجت العقدة الاولى منفسخة فلا يضمن
 الاخر ان تلف ويذهب بما فيه * و* المرتن * هو مصدق في * دعوى
 * ذهاب الرهن * كله او بعضه بان قال ذهب قبل الفك او انسخ * ان ادعاء *
 اي ادعى الذهاب * و* ان كان الادعاء * بعد استيفاء حقه * او الابراء
 منه او فكه بفسخ ونحوه فان ادعى ان ذلك بعد كان ضامنا له لانه في يده حينئذ
 على غير الامانة الا ان امتنع من اخذه او غاب فلا ضمان وان ادعى ان ذلك قبل
 فوته يذهب بماله فان كان فضل فهو امين في الفضل ولزمه رد ما قبض من دينه
 قبل الوقت الذي قال انه ذهب فيه وفيه الاقوال المتقدمة في ذهاب الرهن او بعضه
 وقد مر في كلام الشيخ مانعه وان ذهب الرهن من يد المرتن بعد ما استوفى حقه
 النخ واما ذهابه قبل اخذ حقه فقد مر ان الجمهور انه يضمن قدر دينه ويكون امينا
 في الزايد وهو المشهور وظاهر قوله مصدق انه لا يمين عليه لان اليمين انما هو عن
 تكذيب اورية والتصديق لا تكذيب فيه ولا ريب وهو كذلك لا يمين عليه وهو
 قول من قال المومن امين ولا يمين عليه ويأتي في الكلام على اختلاف الراهن
 والمرتن بان القول قول المرتن مع يمينه وهو قول * اخر وهو قول من قال المومن امين
 وعليه يمين وذلك قولان جزما لكن لا مانع ان يحمل قوله مصدق على ما اذا لم يتهمه
 الراهن فلا يمين ويحمل قوله مع يمينه على ما اذا اتهمه فانه اذا لم يتهمه في قلبه فلا يجوز له فيما بينه
 وبين الله تحليفه واذا اقر انه لم يتهمه فلا يحكم له بالتحليف ويحتمل ان يراد بقوله مصدق انه
 محكوم عليه بحكم الصادق في انه لا ضمان عليه ولو كان عليه يمين وان سرق بين المرتن فقال
 سرق الرهن ثم صالح متهمه بسرقة فالحتم ان يحمل للراهن ما با بقدر * اسرق له وقيل بقدر
 ما رهن له * وان اشترط * الراهن * على المرتن ضمان الفضل وتراضيا * على ذلك
 * ضمن * المرتن الفضل * (ان هلك) * الرهن كله او الفضل * (بيده) *
 قبل الوفاء او بعد فسخ او فك او لا ولو على قول من يقول المرتن امين في الفضل
 وغيره لان المومنين على شروطهم ما لم تحل حراما او تحرم حلالا فلو شرط الراهن

وهو مصدق في ذهاب
 الرهن ان ادعاء وبعد
 استيفاء حقه وان اشترط
 على المرتن ضمان الفضل
 وتراضيا ضمن ان هلك
 بيده

ضمان الكل لازم المرتن ضمانه على القول بان ذهاب الرهن على الراهن واما على
 القول بانه على المرتن فلا فائدة في اشتراط ذلك * (وقيل لا) * ضمان عليه * ولو
 شرط * عليه قال الشيخ هذا يدل من قولهم ان مالا يلزم بالشرع لا يلزم بالشرط وهو
 متاف بحسب الظاهر لحديث المومنون على شروطهم النخ لان الحديث يدل على ان
 الانسان يدرك بالشرط مالا يدركه في الشرع ولم يشترط والاولى ان يقول مع الا
 لان المرتن عند هؤلاء امين والاشترط ينافي الامانة ثم ظهري ان كون ما لا يلزم
 بالشرع لا يلزم بالشرط قول وقول * اخر ان مالا يدرك بالشرع يدرك بالشرط
 فيتحصل القولان في قول الموثقين في كتابة الشراء مثلا فمضى يستحق من
 شيء يخرج بحقه بلا فسخ للباقي فكل شرط ينافي اصل الشيء كما نافي الاشتراط في الامانة
 ففيه الخلاف كاشتراط الضمان في الامانة والوديعة والوكالة والقراض ونحو ذلك مما لا يلزم
 بالشرع اذا ضاع وقد تقدم الخلاف في القراض ويأتي في باب بيع الرهن ان المرتن لا يامر
 الطواف ان يبيع الرهن عند بعضهم ولو كان ذلك في شروطه قال الشيخ وهذا يدل من قائله
 ان الشروط لا تبطل مالا يجوز ولا تمنع ما هو جائز وما تقدم من الخلاف في الضمان
 انما هو في عدم تضييع المرتن وعدم تعديه وان تعدى اوضح فانه يلزمه ضمان الفضل
 ويذهب دينه بما دون الفضل وقيل لا يضمن الفضل بتضييع الرهن وشرط ضمان الكل
 كضمان الفضل في الخلاف والحكم * وان نقص * الرهن * بكساد * من السعر
 * او كبر او هرم * الكبر كثرة السن والمهرم تآثر ذلك فيه والمراد هنا بالكبر كبر
 السن وبالمهرم كبره جدا لان العطف باو * او هزال لم يذهب من مال المرتن بذلك *
 النقصان * شيء * اما الكساد فيتصور في الرهن مطلقا واما الكبر ففي الحيوان
 والريق والنبات واما المرام والمزال ففي الحيوان والريق وانما لم يذهب ذلك من
 مال المرتن لان الراهن دخل على ذلك كالمرتن في الثلاثة الاولى اما الاول وهو
 الكساد المنظور اليه وقت البيع لا وقت اخذه ومعلوم انه قد يكون فيه كساد وقد
 يكون فيه رواج واما الثاني وهو الكبر والناث وجو المرام فلان الراهن والمرتن قد
 علما انه لا يبيح وقت البيع الا وله من السن قدر معلوم ولا شك ان الكبر والمهرم
 الذي هو اقصى الكبر يوجبان النقص والمزال سببه في الغالب قلنا المالف وهو على

وقيل لا ولو شرط وان
 نقص بكساد او كبر او هرم
 او هزال لم يذهب من
 مال المرتن بذلك شيء

الراهن قاله ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي ستة وقال الشيخ لم يذهب على المرتن لان الكساد والكبر والهرم والازل ليس للعباد فيها تعلق سبب بالكسبية وبحث فيه ابو عبد الله بانه يقتضي انه ان مات بلا سبب احدكما لو نزلت به صاعقة والعباد بالله كانت على الراهن وليس كذلك واجاب تليذه الوراني بان كلام الشيخ فيما اذا نقصه شيء لا في ذهابه كله وظاهر الحديث ان ذهابه على المرتن هو فيما ذهب كله اذ قال الراهن بما فيه * وان كان بسقم * بفتح السين والقاف او بضم السين واسكان القاف هو تآثر المرض * او مرض * هو عدم صفاء الطبيعة وعدم اعتدالها والمراد هنا بالسقم المرض العظيم وبالمرض مادونه لا ما ذكر لان العطف باو الا ان كانت او بمعنى الواو ووجه ثالث ان ياهر عدم اعتدال المزاج فينقص الثمن وهذا مرض قبل التآثر او يظهر التآثر فاو على حالها * نقص * باسكان القاف اسم كان * من قيمته فقيل * يحط * من ماله * اي من مال المرتن * وقيل لا يضر ذلك حقه * بل يذهب من مال الراهن قال العلامة السدو بكشي الفرق ان ما تقدم ليس للعبد فيه سبب بخلاف المرض والسقم فانهما ينشئان في الغالب من العبد فجاء الخلاف فان المرض في الغالب يحدث بتفريط الانسان في مطعمه وشربه ولذلك قالت الحكماء لو قيل لاكثر الموتى ما سبب اجالكتم لقالوا التخم وبما بين الاخلاط والاركان من التنافي فالاخلاط الاجسام السيالة المركبة التي بها يتقوى بدن الانسان عند اعتدالها وهي السوداء والصفراء والبلغم والدم والاركان الاجسام البسيطة التي بها صلاحه وصلاحيه وهي التراب والهواء والنار والماء والصحة تحصل باجتماع الاخلاط واعتدال الاركان وذلك * كمن له على * اخر عشرون دينارا ورهن له عبدا يساويها * اي يساوي العشرين المذكورة * فمرض حتى صارت قيمته عشرة فمات * بمرض او غيره او بيع بنقص * فالقائل بذهاب حتى المرتن بالمرض * يقول * ذهب ماله * اي دينه * كله * وهو عشرون دينارا * بموته * عشرة ذهبت بمرضه فكان يسوي عند موته عشرة فذهبت بموته فكمال دينه كله في الذهاب كان بالموت * والقائل بعدمه * اي عدم الذهاب * به * اي بالمرض يقول * ذهب من حقه عشرة مات * لا يسا * بها * اذ قوم عند موته بها ويتبع الراهن بالعشرة

وان كان بسقم او مرض نقص من قيمته فقيل من ماله وقيل لا يضر ذلك حقه كمن له على * اخر عشرون دينارا ورهن له عبدا يساويها فرض حتى صارت قيمته عشرة فمات فالقائل بذهاب حتى المرتن بالمرض ذهب ماله كله بموته والقائل بعدمه به ذهب من حقه عشرة مات بها

الاخرى التي نقصت بالمرض ولم يذكر السقام لانه يمثل تمثيلا فيمكن في التمثيل باحدهما ولان السقم ينشاء من المرض فهو داخل في المرض تابع له وقد يمرض ولا يظهر اثر المرض على الجسد وفي الديوان ان رهن له شيئا يسوي عشرة دنانير في عشرة فزادت قيمته او نقصت فاراد الراهن ان يفديه من المرتن فليفده بما رهن فيه وان ذهب ذهب بقيمته يوم ذهابه ولا يضمن ما زادت القيمة على ما رهن فيه وكذلك ان رهن له ناقة تسوي عشرة دنانير فرضت حتى لا تسوي الا دينار ا فذهبت ذهبت من ماله بقيمتها يوم ذهابها وقيل ذهبت بقيمتها يوم رهنها ولا يرد الرهن بعيب وفي المنهاج ان وجد في رهنه عيبا فله رده على الراهن ولزمه بدله ان لم يكن فيه وفاء بحقه * وان كان * الرهن * (شاة) * اوداة من الذواب المأكولة * (فذهبت) * اذ كيت بنوع من انواع الذكاة الشرعية ويجوز ان يريد بالذبح مطلق الذكاة الشرعية اطلاقا للخاص في العام ذبحها الراهن مطلقا او المرتن ان خاف موتها وغيره كذلك واما الغاصب والسارق ففي ذبحهما خلاف قيل تكون به ميتة وقيل خلل * (وقيمة لجها كقيمته احيية) * الجملة حال او تساط عليه كان المتقدمة فتكون الواو عاطفة اي وكانت قيمة لجها حال كونها مذكاة كقيمته حال كونها حية * فلا ذهاب على مرتنتها * اذ لم يذهب من قيمتها بالموت شيء فلو ماتت بلا ذكاة فللمرتن جلد ها وصوفها وذهب عنه باقي دينه او باقي دينه عن قيمتها حية على الخلاف السابق في ذهاب الرهن * وقيل لا بد من فضل * بين قيمتها حية وقيمته ميتة لان الحي اشرف من الميت ولان الراهن يقول اريندها لغير اللحم وقيمته قد ظهر انها سواء في الحياة والموت فيضم اليها شرف الحياة وكذا لو ظهر ان قيمتها بعد الذكاة افضل من قيمتها في الحياة كما هو كثير مشاهد فتضم القيمة وزيادة قيمة الحياة فتحتان من دين المرتن * و * ذلك الفضل * هو * محطوط * من ماله * اي من مال المرتن فتحت قيمتها مذكاة وما زاد من قيمتها حية على قيمتها مذكاة من مال المرتن * وان غصب * الرهن او سرق * من يده * اي يد المرتن ولم يتوصل اليه الا بفداء من السارق او الغاصب او بمن اتصل بيده من يدها ومثل الفداء كل ما لا يتوصل اليه الا به * ففداء راعنه * بلا اذن مرتن * فما فداء به ذهاب من حق

وان كان شاة فذهبت وقيمة لجها كقيمته حية خلل ذهاب على مرتنتها وقيل لا بد من فضل وهو من ماله وان غصب من يده ففداء فما فداء به ذهاب من حق

مرتبه ان كان مثل ما يقدي به مثله * او اقل وان فداءه باكثر لم يذهب من مال المرتن الا مثل ما يقدي به وان فداءه الراهن بمثل ما يقدي به وقد وجد ان يقديه باقل فلا يذهب من مال المرتن الا مثل ما وجد ان يقديه به وان رده بفداء وقد امكن ان يرده بلا فداء لم يذهب شيء من مال المرتن وان كان دين المرتن اقل مما فداءه به الراهن ذهب دينه واما الزائد عليه فمن مال الراهن الا عند من يقول الفضل ايضا في ضمان المرتن فانه يعطيه المرتن وما زاد على دينه مما فداء به فداء يقدي به مثله * وكذا ان فداء هو * اي المرتن باذن او دونه * لا يدرك في الحكم ما زاد * في الفداء * على ماله * كما لا يدرك مثل ماله بعد متبرعا على الراهن فيما زاد على ماله فيكون ضاع كل ما فداء به واما فيما بينه وبين الله فيدرك على الراهن ما زاد على ماله اذ كان قد فداء بمثل ما يقدي به مثله وان فداءه باكثر لم يدرك ما كان فوق ما يقدي به مثله في الحكم ولا فيما بينه وبين الله فلو ساء الرهن مائة والدين خمسون ففداء بستين فلا يدرك في الحكم العشرة الزائدة على الدين على الراهن ويدركها عليه فيما بينه وبين الله ويبيع الرهن الذي رده بالفداء ويقضي دينه ومن قال لا يذهب مال المرتن بذهاب الرهن فانه يقول يدرك دينه على الراهن ولا يدرك عليه ما فداء به لانه يعد عند متبرعا في الفداء كله ومن قال الفضل في ضمان المرتن كغير الفضل قال لا يدرك ما يقدي به ولو اكثر من دينه وان فداء المرتن مشروطا الادراك ادرك ما فداء به ان لم يكن اكثر مما يقدي به مثله * وعد متبرعا فيه * اي في الحكم * غيرهما * اي غير الراهن والمرتن * ان فداءه ولم يشهد انه ياخذ * اي ياخذ مثل ما فداء ويدرك فيما بينه وبين الله الا ما زاد على ما يقدي به مثله وان اشهد ادرك في الحكم وفيما بينه وبين الله ما فداء به فان اشهد ان ياخذ من الراهن او من المرتن اخذ ممن عينه منهما وله محاكمة بان يقول ذهاب الرهن على الراهن ويقول الراهن ذهابه على المرتن وان لم يبين كانت الاقوال في ذهاب الرهن على الراهن ام المرتن وهذا الفداء كالذهاب وان فداءه باكثر مما يقدي به فلا يدرك ما زاد وانما لم يدرك في الحكم الا ان اشهد انه ياخذ لانه يمكن ان يكون متطوعا والحاكم لا يحكم في امر ممكن بل لا بد ان يكون

امرا مخفقا وتقدم في تكفين الانسان من ماله غير وليه مثل ذلك والله اعلم * (فصل دخول صيد) * مصيد من حل * (مرهون الحرم) * بالنصب بدخول توقف فيه اصحاب الديون رحمهم الله هل يكون كذابه وقال الشيخ انه * كذابه * سواء دخل الحرم بنفسه هاربا او ادخله المرتن لانه لا تجري عليه يد بعد دخوله في الحرم حتى يخرج ولا يصاد فيه فقيه الخلاف في ذهاب الرهن ان تلف فيه اولم يخرج وذلك هو المناسب لقول من قال انه اذا دخل الحرم الحرم بلحم الصيد دفنه والذي عندي انه لا يدفنه بل ياكله لانه صاده قبل الحرم والاحرام وان الصيد المملوك اذا دخل الحرم فهو باق على الحل كاحد الانعام الثمانية لا يذهب وقد اجاز ضلي الله عليه وسلم للحرم اكل ما صيد من الحل اذا صاده حلال ولم يصده من اجله * (فان خرج منه * وحده او اخرجه الراهن او المرتن او غيرهما جهلا او غلطا او غمدا على علم * فهو * باق * في رهنه * اي رهن المرتن لم يخرج عنه لكن عصي من اخرجه فلو خرج من الحرم لم يجوز لاحد ان يصيده فملاكه بل على نية الجمع بالمرتن او الراهن وقيل ان اخرجه الراهن او المرتن او غيرهما لم يحكم عليه بحكم الرهن بل يلزم رده الى الحرم حتى يخرج وحده وهو المتبادر من الكلام فاذا كان في الحرم فهو رهن ممتع في الحرم فاذا خرج اجري عليه حكم الرهن وكذا اذا دخل صيد احد الحرم ولم يكن مرهونا فهو باق على ملكه ممتع في الحرم واذا خرج وحده اخذه مالكه ولا يحل ان يره كمن اطلع سمكا في شبكة فارخى اخر شبكته تحتها فانخرقت فيها فهو لمن اطلعه اذ جرى عليه ملكه بقبضه في شبكته لا لمن ارخى تحتها كما ذكره الشيخ في اخر كتاب الزكاة * وان خرج ناقص الاعضاء * نقصانه * من مال مرتنه * ان نقص به او بحادث من الله او بمرض او سقم او باحد او حيوان او بنفسه وان نقصت بفعل الراهن لم ينقص على المرتن وان نقصت باحد فقديته لمن ياخذ جزاء صيد الحرم لانه ضره في الحرم لا للمرتن او الراهن وكذا كل مضرة يضر بها وان خرج مريضا او نقصت قيمته بكساد او كبر او هرم او هزال لم يذهب ذلك من مال المرتن كما مر في غيره وهذا اولي بذلك لانه ممتع عن يد المرتن حيث دخل الحرم ولا يقال لم لم يفت الصيد للابد اذا دخل الحرم

فصل

دخول صيد مرهون الحرم كذابه فان خرج منه فهو في رهنه وان خرج ناقص الاعضاء فمن مال مرتنه

ولو خرج بعد مع ما تقدم من ان خروجه من يد المرتن بحق سبب لفساد الرهن
ودخوله الحرم محرم له عن المرتن بالشرع لانا نقول الخروج الذي يفسد به هو
الخروج الذي كان بحق على رسم القطع عنه كالمهبة اما دخوله الحرم فكما تنوع الشيء
المملوك في بيت او حجر ولم يقدر عليه فاذا خرج من الحرم زالت العلة فيحل
كما اذا احتيل على الشيء فاخرج من حجر او بيت ويشبه ذلك اخذ قيمة
الحيوان المرهون الذي قتله احد فانها ترجع رها كاصلا ومن رهن عبدا فطعن في
دين المسلمين او منع الحق او ارتد فقتل ذهب بما فيه وفي الديوان وان ذهب الرهن
بفعل الراهن او بماله او طفله او يتيم استخلف عليه او ماله غرم القيمة فتكون بيد
المرتن رهنا الى الاجل ان كان وان لم يغرم حتى قضى له ماله او تبين ان الدين لم
يكن او انفسخ او لم يصح الرهن لم يدرك شيئا بعد وان غرمها له فتبين ذلك رد له
ماله وان افسده المرتن بنفسه او ماله او طفله ولو لم يامر غرم له قيمتها كلها فيما
بينه وبين الله ويردها له رهنا الا ما افسده عبده بلا امر منه فما عليه اكثر من قيمته
اذا كان اكثر من دينه عند من لا يضمه الفضل وان افسده الاجنبي وقيمتها اكثر
من الدين او اقل او مثله غرمه المرتن قيمته وكانت رهنا بيده او غرمه الراهن
قيمتها واعطاها للمرتن رهنا بحاله الاول وورثتها بمقامها في الغرم وكذا خايفتها
ان زالت عقولها وان لم يغرمه احدهما حتى اعطى الراهن المرتن ماله او ابراء منه او لم
يحج الدين ادركا على المفسد ما افسد فان غرمه المرتن دفعة للراهن والتعريم بالمثل
فيما يكال او يوزن وبالقيمة فيما لا يكال ولا يوزن وكل ما قبض في التعريم غير
ذلك جاز ويكون رهنا اذا استمر امر الرهن ولا يشتري به او يشتمه مثل الرهن الاول
وان افسده الراهن ادرك عليه المرتن كذلك وان لم يغرم الا اقل من الرهن فما بقي ذهب
من مال المرتن وان افسده المرتن وكان مثل دينه فلا يدرك عليه الراهن غرمه وان كان
اكثر ادرك عليه الفضل واذا قال المرتن اعطني ديني اغرم لك رهنا وقل الراهن
اغرم لي اعطك دينك فالمدعي من اراد تقديم حقه وهذا على القول بان الرهن لا يذهب
بما فيه وان ابراء المرتن المفسد واراد الراهن تعزيمه او رد لعكس نظرنا الى تبرئة المرتن على
القول بان الرهن بما فيه الا ان كان الفضل فتبريته الى الراهن وان افسده الراهن

او اخذه فقال المرتن اغرمه لي او اردده الي فقال الراهن خذ دينك فاقول له الا
ان لم ينحل الاجل فاقول المرتن وان افسده طفل المرتن او يتيم استخلف عليه
غرمه الراهن ذلك ورجع في الرهن واذا افسده يتيم المرتن او مال يتيمه فلا ياخذ
من ماله بنفسه بل يستمسك بالعشيرة فيستملقون له فياخذ الخاية فيعطيه الخليفة
ان اتى ببيان وان افسده طفل الراهن او يتيمه غرمه المرتن ذلك ورجع في الرهن
والجنون والغائب وكل من ولي الانسان امره حكمهم حكم اليتيم الامن بلغ وعقل
وصح قوله فانه الذي يغرم بلا استخلاف وان اخذ المقارض رهنا فافسده او افسده
صاحب المال ذهب بما فيه وضمن الفضل ويضمن المقارض راس المال وما ناب
من الربح ان كان التساد من قبله وان كان من قبل صاحب المال ضمن للمقارض
ما ناب من الربح ولا شيء عليه ان لم يكن الربح وان اخذ العبد الماذون له في
التجر رهنا فافسده او افسده سيده او افسده ماله ذهب بما فيه وان اتجر باموال الناس
فافسد الرهن او افسده سيده ضمنا ذلك الرهن وان افسد الرهن احد المتناوضين
ذهب عنها بما فيه ولو اخذه الاخر وان كان الرهن كسيف او درقة
يفتح الدال والراء ترس من جلد فضرب احدهما الراهن او المرتن الاخر
فاتقى به اي باحد الشيتين السيف او الدرقة اي اتقى باحدهما المضروب
فانكسر السيف او قطعت تلك الدرقة فالباغي ضامن ولو كان
متقيا من المظلوم به اي باحد الشيتين ولا سيما ان كان ضاربا
وكان ذلك من ماله اي من مال الباغي فان كان رهنا فقد افسد مال
نفسه ولا يضمن له المرتن شيئا لانه هو المتلف لمال نفسه بغيه ولا يلزمه في الحكم
ان يحدد الراهن حينئذ رهنا اخر وغرم مرتنه الفضل عن دينه ان بنى
على الراهن فاتقى الراهن بالرهن او اتقى هو به ففسد وقد ذهب دينه بذهاب
الرهن فصيح ان ذلك من ماله لكن اذا بقي ما ينفع به كان رهنا على حاله كمن
ارتن دارا فهدمت فذهابها ذهب دينه الا البقية والنقص فباقيان في حكم الرهن
والمظلوم لا سبيل عليه انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغشون في الارض
بغير الحق وان اتقى المرتن بذلك ضاربه ظالما الراهن او غيره ولم يفسد لم

وان كان كسيف او درقة
فضرب احدهما الاخر
فاتقى به فانكسر او قطعت
فالباغي ضامن ولو متقيا
به كان من ماله وغرم
مرتنه الفضل عن دينه
ان بنى

يذهب ماله ويضمن قيمة الاتماع وينسخ ان لم يكن الضارب راهنا وان كان لم
يضمن المرتن ولم ينسخ ويأتي في باب ما لا يجوز للمرتن ان يفعله ان الرهن
ينسخ اذا كان سيفاً واتقى به العدو فيأخذ يرجع على الراهن بدينه اي ان لم ي تلف
والمسئلة في الديوان مبسوطه بزيادة وفيها اشتغال على ما اذا افسد وعلى ما اذا لم يفسد
ونضه وان بنى الراهن على المرتن فأتى المرتن بالرهن عن نفسه فقد انسخ ولا
يضمن ما افسد فيه الراهن وان بنى المرتن على الراهن فرماه الراهن فأتى بالرهن
فقد انسخ ويضمن ما افسد فيه الراهن وان بنى عليه الراهن فأتى بالرهن
فلا يضمن للمرتن ما افسد ولا ينسخ ايضاً وان بنى عليه المرتن فأتى بالرهن
بالرهن فعلى المرتن ضمان ما افسد ولا ينسخ وان تقاتلا كما لا يحل لما ذقني به
الراهن فلا ينسخ وان اتقى به المرتن فقد انسخ اه * وكذا ان كان الضارب
بين مرتنه وغير راهنه او * كان الامر * بالعكس * وهو ان يكون الضارب
بين راهنه وغير مرتنه * او بين غيرهما فاحذه احدهما * اي احد الاثنين
المفروضين احد من الراهن وغير المرتن او احد من المرتن وغير الراهن او احد
من اثنين غيرهما * فضرِب به او اتقى ضمن الباغي نقص قيمته * ضارباً كان
او متقياً * ينزومه * بشد الراه * مرتنه فيكون * ما غرم * رهناً بيده * الا ان كان
المرتن هو الباغي فانه يذهب نقصه من ماله والضرب بالرهن كالانتقاء به
في جميع مسائل الباب التي كان الكلام فيها وضابط ذلك انه اذا انتفع به المرتن
ضرباً او انتقاء من الراهن او من غيره وتلف فقد ذهب بما فيه الا ان بنى عليه الراهن
وان لم ي تلف فقد انسخ ان لم يبيع عليه الراهن وكذا ان وقعت ضربة المرتن على
الرهن متقياً به الراهن او ضارباً به ويضمنه الراهن او غيره اذا اتقى به او ضرب
به او جاءت ضربته عليه وهو ظالم والواضح ان للمرتن تغريم المبني عليه او الباغي
ايهما شاء اذا تضارباً فأتى به احدهما او ضرب به وهما غير الراهن والمرتن وعبرة
الديوان وان تقاتل المرتن مع غير الراهن كما لا يحل او كما يحل فأتى به فقد انسخ
وضمن ما افسد فيه وان اتقى به غيره فلا ينسخ وضمن المرتن ما افسد فيه ان
كان هو الباغي * وان كان * الرهن * حيواناً * ناطقاً او غير ناطق * فافسد

وكذا ان كان الضارب
بين مرتنه وغير راهنه
او بالعكس او بين غيرهما
فاخذ احدهما فضرِب به
او اتقى ضمن الباغي نقص
قيمه ينزومه مرتنه فيكون
رهناً بيده وان كان حيواناً
فافسد

ولو مال غيرهما فمن مال مرتنه * بمعنى ان الراهن يعطي الجناية من ماله فتخط
من مال المرتن ويكون العبد للراهن وان شاء سلم العبد في الجناية ولا شيء عليه
اكثر من العبد ان زادت الجناية عليه وان بقي شيء في العبد فالقيمة للمرتن في
رهنه فان شاء الراهن اعطاها وفك العبد وقد مر الخلاف في حكم ذهاب الرهن
كله او بعضه ولا شيء على المرتن ان زادت الجناية على قيمة العبد وانما كان ذلك
من مال المرتن لان مصيبته وجنائه عليه قاله الشيخ وتقدم بعد الكلام على
السخري ان ذلك على الراهن وهما قولان فما افسد من مال المرتن فلا يضمنه له
الراهن وما افسد من مال الراهن او غيره ضمنه له المرتن الا ان هرب له ولم
يقلعه ولم يتبعه يضيغ فان جرح العجماء جبار وروي ايضاً الله على اصحاب الماشية
حفظها ليلاً وعلى اصحاب الاموال حفظ اموالهم نهاراً * وان * كان الرهن
* عبداً * او امة * فبني فقتله المبني عليه * راهناً او غير راهن ولا مرتن * ف *
قد ذهب * منه * اي من ماله * ايضاً * حال كونه اي كون ذهابه * مصيبة
عليه * بالنصب على الحال وصاحب الحال ضمير العبد في ذهب المقدر على حذف
مضاف اي فقد ذهب هو اي العبد حال كونه اي كون ذهابه مصيبة او ذلك
مصيبة عليه بالرفع وكذا ان كان مجنون او حيواناً اخر فقام على احد فردة عن
نفسه فقتله فذلك على المرتن ان لم يجد النجاة منه الا بضربه فتولد على ضربه الموت
* وان قتل انساناً * وهو مرتنه او غيره وهو مبني عليه والعبد باغ * خير وليه *
ولي الانسان المقتول * في قتله * في * اخذه الدية * مطلقاً كان الولي مرتناً
ام لا ولو كانت قيمته اكثر من الدية فاذا اخذوه في الدية فان شاءوا امسكوه وان
شاؤوا باعوه ولو باكثر منها واذا قتل او اخذ كان تلفاً من مال المرتن * وفي حبسه
في الرهن * ان كان المقتول مرتناً ابقاه في الرهن وان كان ولياً للمقتول قتله
او اخذ قيمته وكانت رهناً او حبسه في الرهن واذا قتله ذهب به فاحذه فقتله ولي
المرتن او اخذه في الدية فليس له الا ذلك واذا حبسه في الرهن فلا يقتله ولا ياخذ
في الدية بل يبيعه فان زاد ثمنه على دينه رد الزايد على سيده وان نقص زاد الراهن
البقية وان حبسه فيه فانه نسخ الرهن فلا دية ولا عبد ولا رهن له بل يتبع الراهن

ولو مال غيرهما فمن
مال مرتنه وان عبداً
فبني فقتله المبني عليه فله
ايضاً مصيبة عليه وان
قتل انساناً خير وليه
في قتله واخذ الدية وفي
حبسه في الرهن

بدينه وان كان ولي المقتول هو المرتهن فان شاء اخذه في الدية او قتله او حبسه في
 الرهن وقد يكون ولي المقتول غير وارث كالاخ الشقيق او الابوي مع الابن فالقتل
 له والارث للابن فان كان الذي له القتل مرتباً خيراً في الثلاثة وان كان غير
 مرتب خيراً في قتله واخذه في الدية وان لم يفعل فهو الذي له الارث بالارث
 وان كان الوارث مرتباً فهو له بالرهن يبيعه ان لم يوخذ في الدية ولم يقتل ومن
 قال لا يذهب الدين بذهاب الرهن فله مرتب دينه على الراهن سواء قتل هو
 العبد في وليه او قتله غيره في وليه او اخذه هو او غيره في وليه فان قتله المرتهن
 ظلماً زاد له الراهن ما نقص عن دينه وان زاد العبد رد للراهن الزيادة ومن قل
 يترددان الفضل فاذا اخذه اولياء المقتول او قتلوه فالمرتهن مازاد من الدين على قيمة
 العبد على الراهن سواء كان المرتهن من اولياء المقتول ام لا * وان بني على العبد *
 اي بني عليه احد رهنائاً كان او غيره * فقتل هو * اي * الباغي * بالنصب
 بقتل * لم يقتل * ذلك العبد * به * اي * بالباغي ولا ياخذه ولي الباغي ولا دين له
 لبغية فلا يذهب من مال المرتهن شيء بذلك والعبد باق في حكم الرهن له * وان
 قتله الباغي استاده مرتبته في قيمته فتكون عنده رهناً كالعبد * وكذا يستديه
 الراهن يقبض ويدفع للمرتهن وكذا ان كان بيد الماسط فقتله الباغي استاده الماسط
 او الراهن او المرتهن فيكون ما يودي رهناً بيد الماسط واذا كان القتل رهنائاً باغياً
 استاده الماسط او المرتهن كذلك * وان قتله المرتهن ضمن قيمته ولو اكثر من دينه *
 يستط مقدار دينه منها ويعطي الباقي وان بني على المرتهن فقتله المرتهن ذهب من
 ماله ولا يضمن للراهن مازاد من قيمته على الدين وفي الديوان ان قتل العبد المزهون
 المرتهن فهو للورثة فان شاءوا قتلوه وذهب بما فيه او باعوه واخذوا ثمنه ولو اكثر من
 الدية واذا باعوه ولم يغفوا عنه فاهم قتلوه ويغرموا قيمته للمشتري ان لم يعلم انه جان
 وقيل لا يجوز قتله اذا باعوه وان اعتقوه من الرق والقتل لم يجوز لهم قتله وان قتلوه
 قتلوا به وان اعتقوه من الرق فلم يقتلوه وان اعطوه الراهن فجائز وان قال لهم الراهن
 خذوا ما رهن فيه مع دية وارثكم فردوه لي فابوا من ذلك فلا يشتلوا بالراهن في ذلك
 وكذلك ان اراد الراهن ان يفديه بالدين او بالدية فقالوا له افده بهما جميعاً فالقول

وان بني على العبد فقتل
 هو الباغي لم يقتل به وان
 قتله الباغي استاده مرتبته
 في قيمته فتكون عنده
 رهناً كالعبد وان قتل
 المرتهن ضمن قيمته ولو
 اكثر من دينه

قول الورثة فان اراد ان يفديه اقداء ولا يجبر عن ذلك وان استعفوا بذلك العبد فلا
 يفسخ وقد خرج من الرهن حين قتل وارثهم ولا يدرك فيه غرماء الراهن شيئاً
 وان قتل المرتهن خطأ فهو للورثة على حسب ما ذكرنا الا القتل فلا يقتلوه وان جرح
 المرتهن جرحاً يحيط بشتمه عمداً او خطأ فقتل العبد له بجنايته وذهب ماله وقيل هو
 باق في حكم الرهن ولا يدرك الجناية وان كان الجرح اقل من قيمة العبد ومن قيمة
 الرهن فالرهن فيما بقي من الدين فاذا حل الاجل استوفى منه ارش الجرح وما بقي
 له من دينه وان استنفع به كذلك انفسخ وان افسد الرهن في مال المرتهن فانه
 ينظر الى فساداه فان كان الفساد مقدار الدين او مقدار قيمة الرهن فايبيعه ويستوفوا
 من ثمنه قيمة الفساد وذهب الدين فان كانت قيمة الفساد مقدار قيمة العبد او اقل
 من الدين ذهب من الدين ما قبل رقبة العبد ويتبعه بالباقي ويباع العبد ويستوفى من
 ثمنه ما فضل عن العبد وان كان الفساد اكثر من الدين واقل من قيمة العبد ذهب
 ماله ويباع العبد ويستوفى من ثمنه قيمة الفساد وجائز له بيعه بغير اذن الراهن ولا
 ينظر الى اجل بيع الرهن الاول لانه قد انفسخ فان استنفع به فلا يرجع للراهن
 وهو احق به من الغرماء وان اراد الراهن ان يفديه بجنايته كلها واراد المرتهن بيعه
 فالقول قول الراهن وان قتل العبد المزهون ولي المرتهن مثل ابيه او ابنه او غيرها فانه ان
 اراد ان يقتله بولييه قتله وذهب ماله وان اراد بيعه باعه واستوفى من ثمنه راس ماله
 على حسب ما ذكرنا من قتله للمرتهن الا ان كان للمقتول اولياء غير المرتهن فصاروا
 في الجناية سواء فيكون العبد بينهم وذهب دينه ان قتل وان قتل العبد الراهن ذهب
 دين المرتهن ويرجع العبد الى ورثة الراهن فان شاءوا قتلوه بوارثهم وان شاءوا امسكوه
 وان اراد المرتهن ان يفديه بقيمته فقال له الورثة لا تفديه الابدية وارثنا فالقول
 قول الورثة فان افده بالدية وباعه فليستوف من ثمنه ما ادى من الدية وان لم يجد
 في ثمنه ما ادى من الدية فلا يدرك على الورثة اكثر من ثمنه لغيره باكثر من الدية
 فليس ذلك الاكثر للورثة ولا يقضيه في ماله لانه قد ذهب بدينه ولا بجنايته وكذلك
 ان قتل الراهن خطأ الا في القتل فلا يقتل وكذلك ان جرح الراهن عمداً او خطأ
 جرحاً يحيط بدينه او افسد في ماله اكثر من الدين فان الرهن منفسخ فان اراد

المرتبه ان يفديه بارش الجناية فله ذلك وان كانت جنايته اقل من دينه فهو ثابت فيما بقي من دينه وكذلك ان قتل ولي الراهن على هذا الحال وان قتل الاجنبي فلورثته ان يقتلوه بوارثهم وذهب مال المرتبه وكذلك ان قتله بالخطأ فهو لورثته ايضاً وكذلك ان جرحه جرحاً يحيط بشتمه عمداً او خطأ فقد ذهب مال المرتبه ويكون بيد المرتبه ويغرمه الجريح ارش جرحه ان شاء وان شاء ان ينرم الراهن غرمه وان غرمه ما يقابل ما عليه من الدين او اكثر منه فانه يرجع اليه رهنه ومنهم من يقول يكون العبد بيد المجرع ان شاء باعه وان شاء امسكه وان اراد الراهن او المرتبه ان يفديه بجنايته كلها فله ذلك فان افترس الراهن فله ذلك وذهب مال المرتبه وان افترس المرتبه ثبت في يده ويبيعه وقت ما اراد ويستوفي منه ما افترس به وذهب ما رهن فيه فان استنفع فلا ينفسخ لانه قد خرج من الرهن وقال الآخرون ان افترس صار رهنه في الدين الاول على شروطه الاولى وان قال الراهن للمرتبه افدي رهنه من الاجنبي فاني من ذلك فلا يجبر وكذلك ان قال له المرتبه افده على هذا الحال وان افترس المرتبه مات او تلف في يده فقد ذهب ماله ولا يدرك على الراهن ما افترس به وان تبين لما ان اصل الرهن لم يصح فلا يذهب من ماله شيء ويترجع بماله على الراهن وبما افترس وان افترس العبد المرهون في اموال الناس اكثر من قيمته فمن اراد ان يفديه بين الراهن والمرتبه فليس عليه اكثر من رقبته فان افترس الراهن والدين مثل قيمة العبد او اقل ذهب مال المرتبه ويرجع العبد الى الراهن وان كان الدين اكثر من قيمة العبد صار رهنه ثباتاً فيما زاد من الدين على قيمته وان باعه فليستوف المرتبه ما زاد من الدين على قيمته وان افترس المرتبه باكثر من الدين او باقل او مثله صار رهنه في يده وان جاء الاجل باء واستوفي من ثمنه ما هو اكثر ما افترس به او الدين وان افترس كل واحد منهما على حدة ولم يعلم بفترس الآخر فانما يستوفي من افترس اولاً من ثمنه ما افترس به ويرجع الآخر بماله على من اعطاه له وان لم يعلم من افترس اولاً فهو موقوف بينهم حتى يتبين ذلك ومن ادعى انه افترس اولاً فلا يشتغل به الا بالبينة وكذا ان مات صاحب المال الذي افترسه العبد المرهون فورثه احدهما او ترك له ذلك الفساد

صار ذلك بمنزلة الفداء وان افترس لرجال شتى لكل واحد منهم مقدار رقبته فاستمسكوا به معاً فانهم يتخاصمون في رقبته وان تسابقوا فكل من سبق منهم اخذ مقدار رقبته وان استمسك به الآخرون انه افترس في اموالهم بسد ما ادعى عليه الاولون وانما ينظر الى حكومة الحاكم في ذلك وان كان الرهن حيواناً فافترس في اموال الناس فهو كما ذكرنا في افترس العبد الا انه ليس عليهم في العبد اكثر من رقبته ووجب عليهم في الحيوان جميع ما افترس وان امر الراهن والمرتبه العبد المرهون ان يقتل رجلاً فقتله فان الراهن والعبد يقتلان به وذهب مال المرتبه وكذلك ان امره بقتله مقترقين على هذا الحال وان امره بافساد المال فافترسه ذهب من مال المرتبه ويضمن الراهن قيمة الفساد وان امره الراهن ان يفسد اموال الناس فافترسها كان ذلك الفساد من ماله خاصة ولا يلحق على المرتبه شيئاً وان امره المرتبه بالفساد فافترس فعليه ذلك كله ولا يدرك على الراهن شيئاً وان كان الرهن في يد المسلط فافترس في اموال الناس او افترس في انفسهم فان كان رهنه في يد المرتبه ثم رده في يد المسلط فالجواب فيها كالجواب في الرهن الذي كان في يد المرتبه واما ان رهنه في يد المسلط فلا يدرك المرتبه من ذلك شيئاً وان ذهب الرهن في يد المرتبه فتبين ان ذلك الدين لم يصح او كان الرهن حراماً او لقطه او امانة في يد الراهن فان المرتبه يرجع بماله على الراهن ويضمن قيمة الشيء المرهون لصاحبه ويرجع بذلك على الراهن ان غرمه صاحب الشيء وان لم يعرف صاحب الحرام او اللقطه فليمنق ثمنه على الفقراء وان رهنه له الابذة المباحة فانقلبت الى التحريم ذهب ماله وان رهنه له الحل حين جعله في القالة فكان في يد المرتبه حتى جاز عليه الوقت الذي ينجس فيه ثم صار طاهراً بعد ذلك فلا يضمن ذلك وان تلف الرهن بفعل المرتبه او اتلفه غيره ممن يجب له عليه غرمه فقال له الراهن خذ دينك واعطني قيمة رهنه فانه يدرك عليه ذلك وان تلف باء من قبل الله فقد ذهب بما فيه ولا يدرك شيئاً عليه وان كان في يد رجل رهنه شتى لرجل واحد في دين واحد او في ديون شتى او رهنه له في صفقة واحدة او في صفقات فافترس بعضها في بعض فكل ما فترس منها ذهب من ماله وما بقي فهو رهن فيما

رهن فيه اولا ان عين له عدد ما رهن فيه كل واحد وان لم يعين له صار رهنا
في قيمته وكذلك ان تلف بعضه بما جاء من قبل الله تعالى على ما ذكرنا في
هذا وكذلك ان كانت الرهان لرجال شتى فافسد بعضها في بعض او افسد بما جاء
من قبل الله فالجواب فيها كالجواب في اني قبلها ان اشتركوا في الدين والرهن
سواء وان تفاضلوا فيهما فليترادوا فيما بينهم وان تبين ما رهن لكل واحد منهم
على حدة فافسد بعضها بعضا ذهب من مال المرتهن ما تلف من الرهن وان كان
الذي افسد اكثر مما رهن فيه فليرجع صاحبه بالزيادة على ما رهن فيه من الدين
على من شاء من الراهن والمرتهن فان كان الرهن الذي افسد قيمته اقل من الدين
الذي رهن فيه ذهب عن الراهن قيمة ذلك الشيء وياخذ منه المرتهن ما بقي عليه
من الدين وان رهن له ناقتين فولدتا جميعا وكانت قيمة كل ولد منهما مثل قيمة امه
ثم تلفت الناقتان وقيمتها مثل الدين ذهب مال المرتهن ويرجع الاولاد الى الراهن
وان كان الدين اكثر من قيمة الناقتين صار النعمو رهنا فيما بقي من الدين وان تلف النعمو
ذهب مال المرتهن وكذلك ان ماتت كل واحدة من النوق وقيمتها مثل الدين على
هذا الحال وان تلف النعمو فمن قال انه رهن ذهب مال المرتهن ان كانت قيمته
مثل الدين او اكثر منه فان كانت قيمة النعمو اقل من الدين صارت الناقتان رهنا
فيما بقي من الدين وان رهن له ناقة حاملا فولدت فمنهم من يقول الولد رهن مثل
امه وقيل لا يكون مثل امه وكذلك الحوامل مما جاز رهنه وكذلك ان رهن له
الاشجار وعليها غلة لم تدرك او ادركت صارت الغلة رهنا مثل الشجر وان حدث
بعد الرهن صارت رهنا ايضا وكذا غلة الحيوان وكل ماله غلة فمن قال النعمو والغلات
رهن قال انها كالرهن في الذهاب والانفساخ والاستيفاء ومن قال ليست رهنا منها
من الراهن ولا تذهب من مال المرتهن وقيل ليست رهنا ولا تمنع من الراهن وان
رهن له ايضا فتفرخت عنده لم يذهب مال المرتهن بذلك وان رهن له هذا الزرع
خصمه ودرسه ودراهم فكل ما ذهب منه من الثمن ذهب من ماله ما كانت له القيمة
من ذلك وكذلك ان رهن له غلة الاشجار فكل ما ذهب من ورق الاشجار
والجريد والعراجين والتمر مما له القيمة ذهب من ماله مقدار ذلك وان رهن له عين

ماء فمهرح ماءها الى الفحص والسباح فلا يذهب من ماله قيمة ذلك الماء وكذلك
ما استفنع به الناس من ماءها على هذا الحال وان غارت العين او ايرذهب من
ماله قيمة ما انتقص من ذلك وان بقي فيه شيء ثبت في الرهن وان رهن له دارا
او بيتا او شجرة فانهدمت الدار او البيت او وقعت الشجرة ذهب ماله الا قيمة
النقض وثمن الحطب والبقة وان بنى المرتهن الدار او البيت او غرس الشجرة في
المكان الاول صارت رهنا له ولا عناه له وله ما ادخل في البناء او الخرس في اخذ
قيمته وقل في الكتاب يدرك عناه وان رهن له عبدا فعمي او زال عقله ذهب من
ماله مقدار ذلك وان افاق من جنونه او رجع عليه بصره فلا يذهب من ماله شيء
وان رهن له عبدا اعرج او معتلا فضر به فبرئ ذهب من ماله مقدار ارش تلك
الضربة وان رهن له عبدا فخصاه ذهب من الدين قيمته بذلك ومنهم من يقول
لا يذهب من ماله الا ما بين القيمتين مخمى او غير مخمى وكذلك الشجرة ان
ضربها البرق فصارت قيمتها اليوم اكثر من قيمتها اولا على هذا الحال وان رهن له
عبدا فتبين له انه قد فعل عند الراهن ما يتلف فيه نفسه او ما دين فاقم عليه
ذلك فلا يذهب من مال المرتهن شيء وان جنى ذلك في يد المرتهن فاقم عليه
ذلك في يد المرتهن ذهب من ماله وان افداه الراهن من المرتهن قبل ان يقيم
عليه ما فعل عند المرتهن وقد علم بذلك واقم عليه بما رجع الى الراهن صار
ذلك من مال الراهن وان لم يعلم الراهن بما جنى العبد في يد المرتهن فافداه واقم
عليه الحد في يده ففيه قولان وان رهن له ما اشرف على الهلاك وقد علم بذلك
فتلف ذهب من مال المرتهن حين علم وان لم يعلم فليرجع عليه بماله وكذلك
الحائط المائل والشجرة المائلة على هذا الحال وان رهن ارضا فيها سمكات
فلا تدخل في الرهن وان ذهبت فلا تذهب من ماله اي وقيل تدخل وتذهب
منه وان رهن له اشجارا لها وديات فان كانت لم تنر دخلت في الرهن وان
ذهبت ذهب ما قابها من الدين وان رهن له حظا فخرق فصار فخا وقيمة الفحم
اكثر من قيمة الحطب فمنهم من يقول ذهب ماله وقيل لا يذهب من ماله الا ما
بين قيمة الفحم وقيمة الحطب وكذلك ان رهن له الحجارة فخرقت فصارت جيرا

فزادت قيمتها او احرقها فعمل منها القدر وان خرج العيب في الرهن لم يدرك رده
 على الراهن فان لم يف ثمنه بعد البيع بدينه ادرك على الراهن ما بقي ولا يدرك
 الراهن ان يقديه الا ان اعطاه ما رهن فيه من المال وان ذهب ذهب بقيته مقيماً
 وان حدث البيع عند المرتين ذهب ما قصه العيب من ماله وان رهن له صوفاً فعمل
 منها ثياباً فهي ثابتة في الرهن ولا عنه له وان تلفت ذهبت بقيمتها يوم ذهابها
 الا ان كانت قيمتها غير معموله اكثر فقد ذهب من ماله اكثر القيمتين وكذا ان
 رهن له ذهباً او فضة فصاغه حلياً او رهن له حلياً فعمله دنائير فتلف وان كسر
 الحلي او اانية الذهب والفضة ذهب من ماله ما بين القيمتين وكذا ان كسر الدنانير
 ولا يذهب من ماله اذا كسر الدراهم الا ما ذهب منها وكذلك ما قطع وخاطه قيصاً
 وان زال حلي الرهن ذهب ما بين قيمته محلي وغير محلي وان طحن الرهن الذي هو
 حب وعمله خبزاً ذهب اكثر القيمتين ان ذهب وكذا ان طحن الزيتون او عمل
 الزيت سمناً وان رهن له ما كان مذبوحاً او منجوراً او مذكي ذكاة شرعية فقطعه لحماً
 فلا يضمن الا ما تلف من لحم وان حرث الرهن الذي هو حب انفسخ والزرع للراهن
 فان شاء غرمه حبه وان رهن زيتاً وفتيلاً فافقده ذهب من ماله مقدارها وان رهن
 له ذلك او الحطب وقد اشتعل لم يجوز قيل جز ولا يذهب من ماله وان رهن ذهباً
 او نغاراً او غيرها فجعله في النار ذهب من ماله ما ذهب بها وان كان لرجلين
 ومثاها الثلاثة فصاعداً دين على اخر او على اثنين فصاعداً وتفاضلا
 فيه اي في الدين فرهن لهما ما يساوي ماله كما في الدين ان يكون دين احدهما عشرة
 ودين الاخر عشرون وذلك ثلاثون والرهن يسوى ثلاثين وقال لهما رهنت
 لهما هذا على اموالهما جاز وكان على المال في الفضاء من ثمن الرهن اذا باعه
 بان يأخذ من ثمنه صاحب العشرة عشرة وصاحب العشرين عشرين والوضيعة
 اذا نقص الرهن او ذهب كله او بعض او رخص بان ينقص لكل او يذهب
 لكل بقدر ماله من الخاصة على ما تفاضلا فلو بيع بعشرين كان ثلثها لصاحب
 العشرة وثلثاها لصاحب العشرين وكذا لو ذهب ثلث الرهن وتبعاه كل ما بقي عنه
 ومعنى على اموالهما انه على قدرها وان قال رهنته لهما في اموالهما اي

وان كان لرجلين دين على
 اخر وتفاضلا فيه فرهن
 لهما ما يساوي ماله وقال
 رهنت لهما هذا على
 اموالهما جاز وكان على
 المال في الفضاء والوضيعة
 على ما تفاضلا وان قال في
 اموالهما

هو فيها على الاطلاق فكان على السواء فلو يدينهما نصفان فضاء ووضيعة
 فيرد الاقل في الدين كصاحب العشرة في المثال للراهن ما يفضل من
 حقه وهو خمسة لان له في المثال نصف الرهن واذا بيع بثلاثين كان في يده
 خمسة عشر فيقضي عشرة في ماله ويرد للراهن خمسة ويأخذ صاحب الاكثر خمسة
 عشر ويتبع الراهن بخمسة وكل ما بيع به قسياه نصفين فمن بقي يده شيء رده للراهن
 فلو بيع باربعين لم يكن بيد كل منهما عشرون فيرد صاحب العشرة الراهن عشرة
 ويسلك عشرة وفي يد صاحب العشرين عشرون بمسكه ولو بيع باربعة واربعين كانت
 نصفين فيرد صاحب العشرة اثني عشر وصاحب العشرين اثنين وان دفعه
 اي دفع صاحب الاقل الفضل لصاحبه وهو المرتين الاخر بلا اذن
 الراهن ضمنه والفرق بين قوله على اموالهما وقوله في اموالهما ان قوله على اموالهما
 انه على قدر مال الكل واحد وان كانت فيه اي في الرهن وضيفة اي
 نقصان عن الديون لنقصه او ذهب بعضه او كله او نقصان للاسعار فوضيعة
 بينهما على الروس نصفان كما مر انها على اموالهما لا على الروس حيث قال
 على اموالهما ويرجعان بالبقية عليه اي على الراهن فلو بيع بسبعة عشر فثمانية
 ونصف لصاحب العشرة ويتبع الراهن بواحد ونصف وثمانية ونصف لصاحب
 العشرين ويتبع الراهن باحد عشر ونصف وان امكنت قسمة الرهن قسياه
 نصفين ان امكنت قسمته نصفين فيحوز كل منهما سهمه فاذا جاء الاجل باعه
 حيث قال لهما في اموالهما وقسياه على روس اموالهما ان امكنت قسمته عليها حيث
 قال على اموالهما والا يمكن ما ذكرنا اخذاه وكان في ايديهما بدول
 فان قال على اموالهما فالدول على حسب الاموال وان قال في اموالهما فالدول على
 الروس مناصفة وجاز ان يتركه كل عند صاحبه ان كانا امينين ولو على قول
 من يجوز وضع الرهن عند غير الزوجة والسرية لان الموضوع عنده مع امانته له حفظ
 في الرهن وان كان احدهما اميناً جاز للاخر تركه عنده ولم يجوز للامين تركه عند الذي
 ليس بامين وان كان كل غير امين لم يجوز لكل واحد ان يتركه عند الآخر ومثل
 غير الامين من لم يعرف انه امين ولا غيره ومن وضعه عند غير امين ضمنه وتقدم

فنصفان فيرد الاقل في
 الدين للراهن ما يفضل من
 حقه وان دفعه لصاحبه بلا
 اذن الراهن ضمنه وان
 كانت فيه وضيفة فبينهما
 ويرجعان بالبقية عليه وان
 امكنت قسمة الرهن قسياه
 نصفين والا اخذاه بدول
 وجاز ان يتركه كل عند
 صاحبه ان كانا امينين

الكلام على ذلك قبل قوله وحرم رهن مضاف والله اعلم * باب * فيما لا يجوز
 المرتهن ان يفعله * لا ينتفع مرتين برهنه * لانه ليس ملكا له ولا مجموعا بيده
 لينتفع به شرعا ولو جعله بيده لينتفع به او اذن له في الانتفاع * وينفسخ بذلك *
 الانتفاع الصادر * منه * اي من المرتهن بالذات او بواسطة المأمور ويدل على ان
 انتفاع المأمور داخل في ذلك تنبيه بقوله * ولو امر به * اي ولو امر المرتهن احدا
 راهنا او غيره بالانتفاع سواء كان الانتفاع للمأمور او الامر ولو لا غده انتفاع المأمور
 انتفاعا للمرتهن الامر لم يغيه بقوله ولو امر به فان الامر بالانتفاع قصد للانتفاع
 لذلك الامر لانه يريد اتخاذ يد للدنيا او للآخرة اولها * وان لم ينتفع المأمور به *
 ولو اذن الراهن للمرتهن في الانتفاع فانتفع او امر به اما اذا عقد اولا على ان ينتفع
 او يأمر من ينتفع فلا يعقد وفي المنهاج لا يجوز ان يستعمل المرتهن الرهن لان التريم
 لا يجوز حله لغيره الا ان سبقت بينهما خلطة وقيل يجوز لانه اذن له على علم منه
 وليس بمجبور ومن رهن خائفا نلبسه في يمينه حافظا له فلا يضمنه ان تلف وضمنه
 ان لبسه في يسراه لان فيه استعماله به فاذا انتفع المرتهن او امر متفعلا فانتفع ضمن
 ما انتفع به وما انتفع المأمور ويدرك عليه الراهن ذلك وان طالب المأمور ادرك عليه
 ويكون الرهن بعد انفساخه خارجا عن حد الامانة كما ذكره بعد ويضمنه المرتهن
 ولو لم يضع ولو على القول بان الدين لا يذهب بذهاب الرهن لانه بانتفاعه او بامره
 به صار متدينا وزعم المالكية انه يجوز للمرتهن ان يشرط الانتفاع بالرهن كالسكنى
 والحرق الا في ثلاث مسائل الاولى الشجر فلا يشرط ثمارها لان ذلك من بيع الم
 يخاف وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يخلق فلو بدا صلاح التمرة فله شرطه
 لتلك التمرة الثانية ان يكون الرهن في سلف لانه نهى عن سلف جرمقة ولو بعد
 العقد الثالثة ان لا يكون الرهن مما يختلف فيه انتفاع الناس كلبس ثوب قرب رجل
 يبلى الثوب بلبسه ثلاثة ايام مالا يبلى بلبس غيره عشرة ايام قل العاصمي
 وجاز في الرهن اشتراط المنفعة * الا باشجار فكل منعه
 الا اذا انتفع لعام عينا * والبدو للصالح قد تينا
 وفي الذي الدين به من سلف * وفي الذي حد انتفاعه خفي

* وقيل *

* وقيل * لا يفسخ اذا امر المرتهن من ينتفع به * حتى ينتفع * المأمور * به *
 لان القول انما يصدقه الفعل ولا يأتي هذا ما ذكره في السؤالات اذ قيل وان قال
 سئوي الى الكافرين او سائرا من المؤمنين غدا او ساقول المين اثنين غدا او ساقول
 النفس التي حرم الله غدا او جميع ما تعلق الى الجوارح فلا يحكم عليه بالكفر فالم
 يفعله بل يحكم عليه بالعصيان لا غير لتمنيه ذلك والله اعلم اهلا لانه لم يحكم عليه بالنفسخ
 كما لا يحكم بالكفر على من قال ساقول كبيرة كذا وان قال اشرك او اكفر بالله او
 بنبي او كتاب الله غدا كفر واشرك من حينه ولو كان يفسخ بالامر ولو لم ينتفع
 المأمور لكان يفسخ اذا قال سوف انتفع به او انتفع به وقت كذا او نحو ذلك وان
 امر الراهن المرتهن ان ينتفع فانتفع انفسخ واختلفوا في ضمان ما انتفع به كما في الديوان
 اي وان امره بالانتفاع فقبل ولم ينتفع فقولان * ولزمه غرم ما انتفع به * هو او
 من انتفع بامره ويرجع على المنتفع والراهن ان يفرم ايما اراد وان غرم المنتفع بئري
 المرتهن من الغرم ويجوز بناء انتفع للمفعول وهو اولى * وخرج من * حكم * امانته *
 على قول ان الرهن امانة بيد المرتهن لا يذهب الدين بذهبه * حكم * ضمانته *
 وقيل لا يفسخ بذلك * المذكور من انتفاع المرتهن ولا من انتفاع غيره بامره
 ولا من الامر * وقيمة ما انتفع به * على هذا القول * قضاء من حقه * اي من مقضية حقه
 مع بقاء الرهن على حاله من الصحة * وذلك لان الرهن معقود بقول * ما عقد بقول
 لا يفسخ الا به * اي بالقول * كسائر العقود * والانتفاع ليس قولاً بل فعل وينفسخ
 بانتفاع الراهن باذن المرتهن وان قلت فالامر بالانتفاع قول قلت المعتبر فيه الانتفاع
 المأمور به فلا يفسخ بالامر وعلى هذا فاذا ابر المرتهن الراهن من الرهن لم يفسخ حتى يقبل
 الراهن ابراءه ولا يطرد ما ذكره من اشتراط الحل بالقول فان الزوج تحرم بشكاح الدبر او
 الحيض وزنى اميه او ابنه بها وزناه بامها او اختها والعق يكون بالثقة وكونه
 محرماً وهكذا مثل ذلك * والعمل على * القول * الاول * وهو قول الانفساخ
 قالوا في الديوان ولا يجوز للمرتهن ان يستنفع بالرهن للغير الوارد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه نهى ان يستنفع المرتهن بالرهن وان فعل فقد انفسخ وادله الاثم
 وغرم ما استنفع به وكل الاستنفاع يفسخ به الرهن سواء قصد به نفسه او غيره

وقيل حتى ينتفع به ولزمه
 غرم ما انتفع به وخرج
 من امانة لضمانه وقيل لا
 يفسخ بذلك وقيمة ما انتفع
 به قضاء من حقه وما عقد
 بقول لا يفسخ الا به
 كسائر العقود والسل على
 الاول

تعد اولم يتمد علم اولم يعلم بالكرهية او بنيتها وان كان الرهن عبداً فاخرج منه
 المرتن الحق او اعطى له الحق من غيره فلا ينفسخ وان كان مرتن ان فاستنفع احدهما
 باذن الاخر فقد انفسخ عليهما جميعاً وان استنفع بغير اذنه فلا ينفسخ الا سهمه
 ومنهم من يقول قد انفسخ كله وان امر بالاستنفاع من ليس له فعل من بني اجم
 ففي فسخه قولان وان استنفع به احد بغير اذنه فجعله في حل فلا ينفسخ وان قال كل
 من اراد ان يستنفع بهذا الرهن فليستنفع به وان استنفع به فقد انفسخ الرهن وان
 امر من يستنفع به ولم يستنفع الا بعد ما زال عقل المرتن فقد انفسخ وان لم يستنفع
 المأمور الا بعد ما مات المرتن فلا ينفسخ وان اتفق احد المتفاوضين به انفسخ علم
 اولم يعلم ولو لم يستنفع به الا وقد انفسخت عقدهما وكذا شركة العنان وينفسخ
 باستنفاع الماذون له او سيده الا ان كان يتجر بغير مال سيده فلا ينفسخ بفعل
 السيد بل بفعل العبد او صاحب المال وينفسخ بالمقارض وصاحب المال ولو لم يكن
 الزوج وان نسي المرتن واستنفع بالرهن انفسخ وكان في ضمانه ولا يبيعه ليستوفي
 به ماله قلت بل يبيع ويستوفي وان استنفع بثمن الرهن قبل ان يقضيه انفسخ وان
 رهن له الجب وما فيه من الماء فاستنفع بذلك الماء او استنفع به غيره ففيه قولان قبل
 انفسخ وذهب من ماله ما استنفع به هو او غيره وقيل لا يذهب من ماله شيء لان
 رهن ماء الجب والبير لا يجوز كالماء الجاري اي وقيل يجوز ومن اشترى ارضاً فترسها
 بفروسه او اشترى غروباً فترسها في ارضه فترهن تلك الارض والاشجار في دين كان
 عليه فخرج في شراء الارض انفساخ او هي مشاع او كان ايضاً في شراء الاشجار
 انفساخ او هي مشاع انفسخ الرهن ورجع المرتن بماله على الراهن وقيل ماتين انه لم
 يصح انفسخ ويكون ما بقي في الرهن من الاشجار والارض وفي الديوان وان كان
 الرهن امة ففسخ المرتن كفر وعليه الصداق وانفسخ واختلفوا في الحد وان عضها
 او قبلها او جسها او قرصها او نظر اليها او باشرها في لحاف واحد ففيه قولان ان
 ان استلذ بذلك واما ان كانت الامة زوجة المرتن فانه يمسه ولا حرج عليه سواء
 مسها قبل الرهن او بعده وقيل لا يمسه وان مسها انفسخ الرهن وكذلك ان استنحل
 فعلاً فقد انفسخ وان سكن المرتن جميع ما يسكن او اسكن غيره او جعل فيه ماله

او مال غيره او انتفع بالسطح او الدكان او الكوات فقد انفسخ وكذلك ان حرق
 في الارض او بنى فيها او غرس لنفسه انفسخ سواء كان النقص او النقص من
 تلك الارض او من غيرها وان فعل هذا كله للرهن ففيه قولان وان تعد انفساخ
 في الرهن انفسخ وقيل لا ينفسخ ما بقي منه شيء وكذا ان قصد فيه غير الرهن
 فلا ينفسخ ويغرم ذلك فيكون رهناً وقيل انفسخ وان استنفع بغلة الرهن او ناه
 انفسخ وكذا كل ما يحرقه الرهن وان امار شيئاً من ماله للراهن فترهنه له فاستنفع
 به لم ينفسخ وان فوض المرتن شيئاً من امر البيع الى الراهن او استشاره على بيعه
 فقد انفسخ وان اخبره بالبيع ولم يرد المشورة فلا ينفسخ وان كان الرهن عبداً او
 امة لرجل او رجال فوطى العبد الامة فلا ينفسخ ويذهب من ماله عقرها الا ان كان العبد
 زوجها فله ان يمسه فان زوج المرتن عبداً كان عنده في الرهن او طاق عليه او ظاهر عليه فلا
 يجوز رفعه ولا ينفسخ الرهن بذلك واختلف في وطى الموهونة لراهنها ولا يقول مانع انه انى
 حراماً وان وطئها مرتنهما فلكل وطئة نصف عشر ثمنها وان كانت بكراً فالاولى
 عشرة واولاده ممالك للراهن وان مات الموهون او ابق فالمرتن حقه وفي الديوان
 جواز استعمال المرتن العبد الموهون ويمطيه اجرة * ولا ينفسخ بانتفاع مسلط
 به * لان الرهن ليس مرهوناً في ماله ولا يضر انتفاع المرتن لقوله تنال ولا تكسب
 كل نفس الا عايبها وقيل ينفسخ لانه قائم مقام المرتن ويأتي في باب الدفاع في
 اواخر الكتاب التاسع عشر انه لا يجوز القتال برهن الا ان قصد الدفع عنه اي عن
 الرهن * وان انتفع به مرتنه في يد المسلط انفسخ * وكذا ان امر بالانتفاع
 به فانتفع المأمور اولم ينتفع وقيل ان انتفع سواء امر المسلط او غيره وذلك لان الرهن
 مرهون في ماله ولو كان في يد غيره بل هو كأنه في يده اذ كان في يد من قام مقامه
 وهو المسلط * وقيل لا * ينفسخ لانه ليس في يده ولا مأموناً عليه بل المأمون عليه المسلط
 تقدم في الفصل الذي قبل باب احكام الرهن من كلام الشيخ ان هذا هو مذهب
 الربيع ويؤخذ من التشبيه بما قبله هناك انه المأمول به والقول الاول قول ابن عبد العزيز
 قاله ابو سة * وان كان * الرهن * بيد رجائين فاستنفع به احدهما * او امر من
 ينتفع فانتفع المأمور اولم يذفع على قول او فعل ما ينفسخ به الرهن * انفسخ كله *

ولا ينفسخ بانتفاع مسلط
 به وان انتفع به مرتنه
 في يد المسلط انفسخ وقيل
 لا وان كان بيد رجائين
 فاستنفع به احدهما انفسخ
 كله

لا نصيب الذي انتفع او فعل ما يفسخه فقط وضمن وحده انتفع او المأمور اذا انتفع
 المأمور لا اتحاد المقدة عقد الرهن فلا تجزى بان يبيع بعضه وينسخ بعض
 وانما يفسخ كله به مع ان المقدة كان باتفاقهما لان العلة التي منعت عقده الا
 باتفاقهما هي التي اوجبت فسخه وهي كرون فعل احدهما ابتداء لا يسري على الآخر
 ثم اذا انفقا على المقدة فقد دخلا مثلا على ان فعل احدهما يسري على الآخر لانه
 يتحصل بهما فاعلة واحدة وهي كون الشيء رهنا واقبل الواحد لا يصح من
 جهة وينسد من جهة وايضا فسخه ليس من جهة المقدة فضلا عن ان يلاحظ انه
 عقد باثني مع ثالث وقيل لا يفسخ الا نصيب الذي فعل موجب الفسخ كما في
 الديوان لانه انما يكسب على نفسه والمقدة ولو كانت واحدة لكن مرجع عقد كل
 منهما الى نفسه ومن الاتحاد ان برهن ماذا نفى جمل واذا نفى الاخر فيقبلان
 ولو رهن نصفه لرجل فقبل ثم نصفه لرجل فقبل لم يتجدد وان مات مرتين فانتفع
 به اي بالرهن في بعض ورثته او فعلوا موجب فسخ مع علم بانه رهن ولو لم
 يعلموا كان قول واحد انه لا يفسخ في فسخه قولان قول بالفسخ لان
 الورثة في مقام الموروث فيما له وما عليه وكأنه عقد الرهن لم وهم الذين لم الحكم
 في الرهن ببيعه واخذ ثمنه لانفسهم نعم المالكون للامر الذي شرع الرهن لاجله
 وهو الصحيح وقول بعدم الفسخ لانهم ليسوا مرتين بانفسهم ولا بتوكيل او امر
 والمرتين مطاوع الراهن يقال رهنته الشيء فارتبته وذلك فعل المتوفى
 الموروث لا الوارثين وليسوا باموين على الرهن ابتداء بل الذي جعل الرهن في يده
 كالامانة هو المرتن المتوفى فانما لم ثمنه لا احكامه لكن يترك بايديهم لانهم الذين
 يبيعونه وفي الديون وان مات المرتن ولم يعلم الورثة بهوته واستفنعوا بالرهن انفسهم
 اه وذلك لعدم الانتفاع ولو لم يعلموا بهوته ولزمه غرم ما انتفع به على
 القولين او يحاسب فيه لكن على الثاني ما يغرمه يكون رهنا وعلى الاول غير رهن
 فيقبضه الراهن وان اتفقا على ان يحسباه فعلا وكذا الخلف ان انتفع به الكل كل
 الورثة ولا يعند باتفاق الوارث الطفل او المجنون قيل والذي لم يعلم انه رهن موروثهم
 ولا يفسخ باطعام رهن من ثاره او غلاته اذا حكمنا انها من الرهن او باطعامه

لاتحاد المقدة وان مات
 مرتين وانتفع به بعض ورثته
 في فسخه قولان ولزمه غرم
 ما انتفع به وكذا الخلف
 ان انتفع به الكل ولا
 يفسخ باطعام رهن من
 ثاره

من نفس الرهن او من ثمنه المرتنه اولوارث مرتنه ولا بقا به موجب فسخ وان لم
 يعلم ذلك المرتن او وارثه بذلك المذكور وهو ان الثامن من الرهن او لم يعلم بان
 له رهنا اصلا كالوارث وسواء اطعمه او فعل معه موجب فسخ قصدا لفسخه او
 بلا قصد له لكن اذا قصد فقد فعل كبيرة وهي الغروان كان الاطعام او النفع
 لاجل الدين فقد فعل كبيرة ايضا لان هدية المديان من الربا وكذلك ان
 غاب المرتن فلم يعلم بان خليفته او قائمه قد اخذ له رهنا او ارتب رهنه في غيبته
 او حضوره بدون ان يعرف الرهن على القول بجواز رهن المجهول فاكل بسرقة او
 غصب او ادلال او هبة او نحو ذلك وانتفع به او فعل موجب فسخ بلا
 علم او جن المرتن بعد ما عرفه وانتفع به او فعل موجب فسخ في جنونه او
 انتفع يتيم او طفل غير يتيم او مجنون برهن له يفسد في يده
 خليفته او قائم له مطلقا في دينه او طفل برهن له في يد ابيه او يد
 من استخلفه له ابوه او غيره او فعل من ذكر موجب فسخ لم يفسخ لقوله
 صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث اي قلم الذنب وقلم المقد فلو عقدوا على
 انفسهم عقدة او لانفسهم لم تعقد او راعوا فسخها لم تنسخ ولانهم لا يصح لهم عقد
 الرهن مثلا فلا يصح لهم فسخه وتقدم كلام في المراهق وفي قليل من مال لمن دونه
 وفي الديوان وان زال عقل المرتن فانتفع بالرهن وهو مجنون فقد انفسخ ولا يفسخ
 الرهن بزوال عقل المرتن وارتداده ولو كان الرهن عبدا وان وكل من ياخذ له
 الرهن فاخذ له فاستنفع به المرتن ولم يعلم به انفسخ وان علم بالرهن الغائب بعد
 قدومه او الحاضر بعد ان جهله او اليتيم او الطفل بعد البلوغ والعلم او المجنون بعد
 الافاقة والعلم او فعلوا موجب فسخ انفسخ لان الرهن لم وان انتفع به الراهن
 او واحد من عياله او دابته او المملوك او واحد من عياله او دابته على ما مر بلا
 امر المرتن ولو تركه لذلك الانتفاع ولم ينهه او ولده اي او انتفع به ولد
 الراهن ولو بلغ وكان عاقلا او دابته او عبده او امراته او سريته او
 يتيمه او اجيره او واحد من عياله او اجنبي بلا امر منه لو احد من هؤلاء
 لم يفسخ ولو لم ينههم وانما غيا الوالد بالبالغ لان الطفل لا يفسخ الرهن

المرتنه ان لم يعلم بذلك
 وكذلك ان غاب وانتفع
 به بلا علم او جن او انتفع
 يتيم او مجنون برهن يفسد
 خليفته مطلقا في دينه لم
 يفسخ وان انتفع به الراهن
 بلا امر المرتن ولو تركه
 لذلك او ولده ولو بلغ او عبده
 او امراته او اجنبي لم يفسخ

بانتفاعه ولو كان للمرتن في قول حتى يأمره والاولى ان يقول ولو طفلاً لانه
كونه طفلاً اقرب للافساخ لانه كايته الراهن وكأنه اراد معنى لم يبلغ ولو بلغ
ولم يرد الغاية وكذا المجنون وانما لم يفسخ بهولاء لانهم ليسوا مرتنين ولا مامورين
وان امرهم انفسخ ان اتفقوا وقيل ولو لم يتفقوا ولما كان قول الشيخ ما لم يأمهم يفيد
انهم ان اتفقوا بأمه انفسخ قال وكذلك ان استنفع احد من الناس اي يفسخ
ان استنفع احد من الناس الخ كما يفسخ اذا امر هولاء وكذلك اذا راي هولاء
يفعلون موجبا من موجبات الفسخ ولم يأمهم لم يفسخ ولو لم ينهم ولم يضمن ما
انتفع به من يرجع اليه وغير من يرجع اليه لانه تركه فكان مضيعاً وعبارة الديوان
وان نظر المرتن الى فساد قد استقبل الرهن فافسده فليس له ذلك وضمانه فيه
قولان وان انتفع به اطفاله او عبيده او مجانينه او جميع حيوانه وعلم بذلك ولم يصرفهم
عنه فقد انفسخ وان صرفهم عنه حين علم فلا يفسخ وان افسدوا فيه شيئاً فعليه
ضمانه واما اولاده البالغ وامراته وغيرهم من الناس ان رآهم يتفنون بالرهن ولم ينهم
عن ذلك فهم ضامنون لما افسدوا بغيرهم ذلك وان استنفع بالذي غرمهم فقد انفسخ
وان امر المرتن الراهن ان يستنفع بالرهن او امر العبد المرهون ان يعمل للراهن
شيئاً فلا يفسخ بذلك حتى يفعل ما امر به والراهن ايضا ان ينرم من يصح
تغريمه او المرتن ولا يذهب ما انتفع به الراهن من مال المرتن بل يطالب به
المرتن الراهن واما غيره ممن يرجع الى الراهن فانه لا يطالب به لانه ضيع النهي
الا ان لم يعلم او علم ولم يمكنه فانه يطالب به ويطلب من يصح مطالبته
كولده البالغ وامراته وان لم تبلغ طالب وليها * وان حلل مرتنه * اي جعل
في حل * اكلامه * اي من الرهن او متفقاً به او اجاز ذلك الا كل او
الاتفاق ولو بعد وقوعه * او * حال * مفسداً فيه * او امراً بالافساد فيه
لان الامر كالتعامل سواء امر من يلزمه الضمان لاجله او امره غيره او اجاز ذلك
الافساد ولو بعد وقوعه * او بآءه بيعاً منفسخاً * بوجه من وجوه الفسخ
انتي لا تجوز ولو اجازها ابتياعاً كما يدل له قول الشيخ في باب بيع الرهن فان قال
قابل ما الفرق بين هذه الوجوه والبيع المفسوخ الخ كالعيب على قول وكالربا وغير

ذلك * او انتفع الاب * او امر او فعل ما يوجب فسخاً * من رهن طفله *
او مجنونه ولقيط الانسان وان لم يبلغ اللقيط ان علم انه رهن لهولاء واولاد عبده اذا حرره
ولم يبلغوا مثل ابنه الضقل في مسائل الباب وغيره وكذا ان لم يخرجوا من
الطفولية الا وقد جنوا * وان * كان الرهن وان هذه وصلية * بيد خليفته * اي
خليفة طفله ومثله خليفة مجنونه ولقيطه ومن ذكر بعده او عند المسلط * لا عنده *
اي عند الاب ولا سيما ان كان عنده * انفسخ * الرهن * في الكل * اي كل
تلك المسائل لان التحليل او الاجازة تصرف في الرهن وابادة وتعد والبيع المنفسخ
تعد ايضاً لانه لم يوضع الرهن للبيع المنفسخ وفي الديوان وان باع المرتن الرهن
بالحرمان بغير علم منه وقد علم الراهن فالرهن ثابت على حاله والمرتن جاز بيعه عنده
في حقه وان تلف فهو بما فيه عند الراهن وان علم المرتن بهذا فبيعه منفسخ وعليه
الضمان اه ومال الطفل ونحوه مثل مال الاب وافدله ماضية فيه حتى قال بعض انه
يتم النصاب بمال ابنه الطفل وهو قائم مقام ابنه الطفل واما ولده البالغ فلا يفسخ
رهنه بفعل ابيه فيه موجب فسخ لانه غير قائم مقامه الا ان نزع الحاجة والا على
قول من قال مال الولد مطلقاً لايه وان كان موجب الفسخ مما لا يدرك بالعلم لم
ينفسخ به مثل ان يبيعه لمشتريه بما هو منصوب ولم يعلم انه منصوب او يبيعه لمجور
عليه ولم يعلم انه مجبور عليه ويدل لهذا ما تقدم من انه اذا انتفع بالرهن او اكل
من ثماره ولم يعلم انه رهن او لم يعلم ان ما اكل منه لم يفسخ وحل المرتن يجزي اذا كان
امناً واما حل الراهن فلا يجزي وان باع المرتن الرهن قبل الاجل انفسخ لان ذلك
تعدي يخرج بها الرهن عن حد الامانة الا ان شرط البيع قبل الاجل وفي الديوان
ان جعل المرتن من انتفع به في حل لم يفسخ * لان انتفع خليفة * او وكيل او
مامور عن غائب او مجنون او يتيم او غيرهم * برهن من استخلف * او وكل
* عليه * او امر عليه او فعل فعل موجب فسخ فانه لا يفسخ ولو كان الخليفة او
الوكيل او المامور هو الذي عقد الرهن وكان بيده لان المال ليس له وانما وكل او امر
او استخلف على الدين والمنفعة لاعلى الفسخ لكن اذا ظهرت المصلحة للخليفة او
الوكيل او القايم في الفسخ فله الاتفاق مع الراهن على انفسخ وقيل يفسخ بالذم

او انتفع الاب من رهن
طفله وان بيد خليفته لا
عنده انفسخ في الكل
لان انتفع خليفة برهن
من استخلف عليه

الحايقة لنفسه او لمن له المال او غيره وبفعله ما يوجب فسخا كما اختلف في فسخ الدين بملازمة الحايقة قبل الاجل وبالجحالة فانه يفسخ * الرهن * بانتفاع مرته به وان * مع نفع للراهن كركوب دابة واجراءها فيتمنع من العدو الذي لو قدر عايه لضره واخذ الدابة او ضرها او * بضرورة * كالتجاء الى بيت مرهون له من عدو او سبع او حريق وكهروبه على فرس مرهون له من عدو او سبع او من سيل او حريق وكما كله او شربه من طعام مرهون او ماء مرهون في اناء مثلا لينجي نفسه من الموت وكقتله عدوا او سباعا اناه بسيف مرهون وفي الديوان وان وقع المرتهن في جميع ما يضره فنجاه العبد المرهون من ذلك فانه يفسخ وان ورد المرتهن بالرهن على الماء او على المرعى او فعل له ما يصلح له ولم يكن له هو في ذلك انتفاع فلا حرج عليه اه * او اكراه * مثل ان يجبره سلطان او ذوشوكة على الانتفاع به انتفاعا مطلقا او مخصوصا فانه يفسخ في ذلك كله لان المكروه عندنا مكلف فيما يتعلق بالفعل الاعلى قول من يقول لا يفسخ بالانتفاع ولو في السعة وعلى كل حال يضمن النفع والا لم يكن له فعل مثل ان يحمل فيلقى في السفينة او يحمل ويربط فوق الدابة او يغرق طعاما او شرابا وذلك مرهون له فانه لا يفسخ ولا يضمن بل يضمن الذي التجاء واما في المسئلة المذكورة قبل هذه فيضمن النفع والراهن ان يغرم الذي التجاء ولو انفرد نفع الرهن لم يفسخ كخاف على فرس مرهون ممن اراد ان يأخذه ولم يخف على نفسه فركبه واجراه اربا به اذ لو لم يركبه لم يسرع ولم يستقم سعيه وقبل يفسخ الرهن ولو استعمل لنفع الرهن وحده او الراهن وحده او نفع الرهن والراهن وان قصد بما هو نفع للرهن نفسه يفسخ كتذكير الاشجار وتخصيص الحيطان كما مر عن الديوان وما يذكر من الانتفاع انما هو ثابت * ان لم يكن بوجه ابيع للعامة بلا اذن ربه * متعلق بابيع اي ابيع بلا اذن ربه الانتفاع به في الجحالة للمرتهن وغيره لا يمنع عنه احد كما قال * ولا يمنعهم * اي العامة * منه * اي من الانتفاع والماء في قوله ربه عائدة الى الشيء المرهون وذلك * كشرب وان من بير او ساقية او واد * له وحده او يسقى منه ما رهن * او نهر * للصواب اسقاط ان الوصاية والواو فلها لانه ولو كانت البير والساقية اقرب الى المنع

وبالجحالة فانه يفسخ بانتفاع مرته به وان بضرورة او اكراه ان لم يكن بوجه ابيع للعامة بلا اذن ربه ولا يمنعهم منه كشرب وان من بير او ساقية او واد او نهر

من الشرب الا باذن ولو لم تمنعها لكن الوادي والنهر ليسا كذلك وذلك لان البير والساقية بالعمل ولا بد بخلاف الوادي والنهر فلا عمل وقد يكون فيها عمل فلو اسقط قوله او واد او نهر واثبت ان الوصاية والواو لساغ وقيل بجواز المنع من السقي من بين العمران حيث يوجد الماء وذلك المذكور من انه لا يمنع من ذلك انما هو اذا كان السقي بدون استعمال الله صاحب البير او الساقية اما اذا كان بثالة كالجرارة والحبل والدلو فله المنع كما ان له المنع من الشرب من ماء اطلعه من البير بنفسه او بماله فماء الساقية انما هو من واد او نهر لا من بير باطلاع ولا باطلاع من واد او نهر لانه اذا كان باطلاع فله المنع ومما لا يمنع عندي ماء المطر المجتمع بالقطر او بالسيل او الميزاب في الاناء او المائل او نحو ذلك اذا لم يوضع الاناء ليجتمع فيه واما ماء الاناء الذي هو ماء غناء فهو الماء المطلوب من نحو البير او الماء الذي في اناء وضعه صاحبه ليجمع فيه والوضوء والغسل للصلاة وغسل الثوب والسقي للطعام في حكم الشرب وشرب الدابة والسقي لطعامها كذلك فلا يمنع من ذلك فاذا كان الامر كذلك فلا يشتغل بتجديد صاحب الارض من دخول ارضه متوصلا بذلك الى الحجر عن الشرب ونحوه * او احتطاب من فخص * مرهون او قطع الحشيش منه او من عمران او جنان اذا بنت بالمطر لا بالشاء * او استظل بالخشبة * او حائط * من خارج * اما بالتعود بين اغصان الشجرة او الطلوع عليها او الدخول في البيت ونحوه او الدخول في ارض الشجرة فلصاحبه المنع * بحيث لا يضره * اي لا يضر برب الشيء او بالشيء والمعنى واحد لان الضرر به انما هو بالضرر في الشيء ولو اراد صاحب الجنان ان يمنع من يدخل ارضه فيتوصل بذلك الى منع الحشيش لساغ له * او بمعدن * اي او انتفاع بمعدن * وان * كان المعدن * من جبس * تربة يضاء للبناء * او طفل او شب * او كبريت او معدن حجارة يصنع منها الذهب او الفضة او غيرها فذلك كله لا يجوز المنع منه فاذا رهن لم يفسخ بانتفاع المرتهن منه او بامره او نحو ذلك مما يفسخ والصواب اسقاط ان الوصاية والواو فيقول او بمعدن من نحو جبس الخ او ان يقول وان من ذهب او فضة وامل عندهم ما من معدن من معدن الجبس والطفل والشب فيسوغ اثبات ان الوصاية والواو وورد الحديث باشتراك

او احتطاب من فخص او استغلال بكشجرة من خارج بحيث لا يضر به او بمعدن وان من جبس او طفل او شب

الناس في الكلاء والماء والحجارة وقيل ان ذلك في كلاء غير الاجنة واما الاجنة
فكلها ممنوعة ولو ثبت من مطروفي الناج لا يجوز لاحد ان يقدم على دخول المنوع
فان المشيش من الزراعة المحصون عليها بالحد او الحظران اذا عرف الحصن انه
عن دخول البشر لا يجوز الدخول اليه فيه ولو ابيح فالت وصل اليه بلا دخول في
محصون جاز له ان يتعاطا وان عرف انه عن الدواب لم يكن الحصن حاجزا عن المباح
الكائن فيه وان منع المشيش في الحصن وازرع لاجل المصرة جاز منه وان منع
لالها على الزرع فلا نجس منع الكلاء ومن قال انت في حرج ان وطئت ارضي او
صليت فيها فله ان يطاها ويصلي فيها بلا اضرار وقيل لا اذا منع صاحبها وكره بعضهم
المائي ولو لم يمنع وكرهه بعض في الرهم اه وتقتضي حاجة الانسان اذا اضطر الانسان
ولو منع صاحب الارض حيث لا مضرة وان لم يضطر فله فضاها بلا اذن مالم يمنع
وتقتضي حيث لا مضرة الا ان اضطر فيقضيها حيث امكن ويصالح الفساد حيث المضرة
وان اتفق بمتروك* اي بما ترك ليتنعم به الناس اي جعله ضاحجه ليتنعموا به
مع بقاءه في ملكه اي اخلاؤه بحيث لا يكونون عن الانتفاع به سواء قصد انقائهم
ام لا واما المتروك فلا يتصور رهنه لانه ان رهنه صاحبه فليس تاركاً له ومن تملكه
بعد تحقق ترك صاحبه فهو مالك فليس متروكاً* كدخول بيت غير مسكون*
تمثيل للانتفاع بالمتروك فان البيت اذا لم يسكن ولم يغلق ينحو ثقل فانه على كيفية
تلتزم به العامة معها فصدق انه متروك لا تنتفاع سواء قصد به الانتفاع ام لا ويجوز
ان يريد بالمتروك مثل متروك الشجر المرهون وهو ذاته اذا تركت مطلقاً او ما يفضل
بعد جمع الغلة منها وما ذكرته اوسع فائدة واظهر وعلى الوجه الثاني تكون الكف في
قوله كدخول للتخليص واقتصر الوريان واصحاب الديوان على الوجه الثاني ففي الديوان
مانعه واما المتروك الذي يجوز رفعه للمساكين مثل لقط السنابل وجميع الحبوب
فلا يجوز رفعه للمرتين فان فعل فقد انفسخ وعابه رد مثل ذلك للراهن ان انتفع به
ومنهم من يرخص اه* جاز للعامة الانتفاع به بلا اذن ربه* هذه الجملة تمت
المتروك وجملة قوله* وله منهم ان شاء من ذلك* معطوف على النعت والجواب
هو قوله* فهل ينفسخ* الخ ويجوز ان يكون الجواب هو قوله جاز الخ واما قوله

وان اتفق بمتروك كدخول
بيت غير مسكون جاز له
انتفاع به بلا اذن ربه وله
منهم ان شاء من ذلك فهل
ينفسخ

فهل ينفسخ فنفرع اي فاذا جاز للعامة الانتفاع واصحاب الشيء المنع ورهنه لاحد
فانتفع به مرتين فهل ينفسخ* بهذا* اي بهذا الانتفاع* وان لم يمنعه الراهن*
ولا يمنع الناس مطلقاً لان له ان يمنعه فاذا كان له ان يمنعه كان حكمه حكم مالم يبح
الانتفاع به الا باذن فيفسخ بالانتفاع به* اولاً* ينفسخ بالانتفاع* حتى
ينتفع بعد المنع* لانه قد ابيح الانتفاع به للعامة فكأنه في جنب الانتفاع به غير
مرهون لان تنعمه لكل احد فلا يضر المرتين انتفاعه اذ هو من حيث النفع كاله
غير رهن* قولان* والصحيح الاخير لانه لم ياخذ المنع في الرهن والانتفاع
غير ذلك وهو لكل احد حتى يمنعه فاذا منعه الراهن او المرتين لم يجوز بعد ذلك
كل شيء في الارض المرهونة فان المشي في الارض مباح فاذا منع الراهن او المرتين
منه امتنع واذا انتفع به بعد المنع انفسخ الاعلى قول من قال لا ينفسخ الرهن بالانتفاع
وفي الامر بالانتفاع في تلك المسائل وموجبات انفسخ الخلاف السابق وفي الاثر
كل مباح بين اهل قرية فلا بأس به وكل مالم يبيع فكل احد اولى بماله ولا يل
الا باذنه وهذا اصل داير في كثير من الاموال* وينفسخ* على المشهور بالانتفاع
* وان* كان الانتفاع* بشم رايحه* او بوضعه في موضع بقصد رايحته او
بذهابه الى موضع هو فيه او قريب منه لقصد رايحته واما ان وضعه في موضع فجاءت
رايحه بلا استعمال فلا ينفسخ او بعمود الامة للرهنة عند الولادة او للمرتين في
ولادة من يرجع اليه ان امه اولم يرجع اليه او بظواهرها شعره او شعر غيره كذلك او
بخلق العبد للمرتين او بحجامة له او نزع ضرسه او كيه او ختنه او زرع الشوك او
افلاء راسه* او بنظر وجهه في مرءاة* مرهونة او في سيف صقيل مرهون او جوهرة
او نحو ذلك ويحمل السلاح بقصد الرد به عن نفسه او عن ماله او عن غيره او عن
ماله او مال غيره سيقا كان او غيره او بقصد ان يبدأ به القتل او الحج او الضرب
او يخيف به استعماله فيما حمله لاجلة او لغيره او لم يستعمله وكترين نفسه او دابته
او بيته او بيت غيره او دابة غيره او غير ذلك بالسلاح او بالحلي او بالخنة وبتوسيد
الرهن او تزيينه او بنظره في مصحف مرهون او كتاب مرهون فاخذ منه ولو شكلا
او حرفاً او كلمة او اكثر ولو لم ينطق بذلك او نسخ منه او حاف بالمصنف احداً

بهذا وان لم يمنعه الراهن
اولاً حتى ينتفع بعد المنع
قولان وينفسخ وان يتم
رايحه او بنظر وجهه في
مرءاة

او كلفه الحاكم المصحف ليحافه به فجاء به خلف به او يجعل الثوب سترة لصلاة او غيرها ولبسه اذا رهن وبالحياطة بآبرة مرهونة او نزع شوك منها او ادخال ساك بها او بتعلم صناعة * كالخط والحياطة والنجارة والحداة والحرازة والصباغة او غير صناعة كمشقة علم واية قرآن او حساب * منه * اي من الرهن * كعبد ان كان صانعاً * سواء علمه العبد او تعلم بالنظر الى عمله حين يعمل لكن ان شرع العبد في تعليمه فقبل بطلان او بدونه انفسخ ولولم يتعلم وان كان ينظر الى عمله لم ينفسخ الا ان تعلم ولو قليلا الا ان طلبه ليحل بحضرة ليتعلم منه او جادا العبد بالعمل بحضرة ليتعلم فقبل عنه فانه ينفسخ ولولم يتعلم وفي الديوان وكذلك ان كان الرهن عبدا فعلمه العبد جميع مائة لم فقد انفسخ وكذلك ان امره ان يعلم غيره فعلمه على هذا الحال ومنهم من يقول ان علمه جميع ما يجب عليه من التوحيد والصلاة وغيرها من الفرائض فلا ينفسخ اه والكاف لادخال الامة ولزم المرتن في ذلك له اجرة الانتفاع حتى تلم الاية او دونها او المسئلة عندي ولا اجرة للاية والمسئلة لحرمها ولكن اجرة شغل العبد وان عمل العبد المرهون للمرتن بلا امره لم ينفسخ * فان اكرى رهن المرتن رهنه كعبد او جعل * او اكرى الرهن نفسه كعبد المرتن * انفسخ ان انتفع به * وقيل اولم ينتفع * ولزمه اجرة مثله * لا الكراء الذي اتفقا عليه لان عقد الكراء فيه لم يثبت شرعاً لان الكراء انما يكون فيما لم يعمل بحق الغير وقد وقع هنا فيمن عقل بالارتهان ومن ذلك ان يرهن جنائنا فيسقيه مرتنه باجرة ما او يجوز من ثماره فانه ينفسخ وكذا الدار ونحوها والله اعلم * باب * فيما يجوز المرتن ان يفعله في الرهن * جازله ان يبيع ثمار رهنه * غير مقطوعة او مقطوعة سواء كان الاصل مرهوناً مع ثماره ام لا ولو للاجل * ان ادركت لراهنه بلا استقصاء في الثمن كالغير * اي كما يجب عليه الاستقصاء فيه اذا اراد يبعه لغير الراهن ولا يجب عليه بيعها بحضور الناس ولا النداء عليها في السوق ثلاث جمعات كما يجب ذلك في قول كثير اذا اراد يبعه لغير الراهن وكذلك يجوز له ان يبيعها للراهن ولولم تدرك على القطع وكذلك يجوز له بيع الرهن نفسه او مع ثماره بلا استقصاء وبلا قيد من قيود بيع الرهن لان ما نقص عن حق المرتن يدركه المرتن على

او يتعلم صناعة منه كعبد ان كان صانعاً فان اكرى رهن المرتن رهنه كعبد او جعل انفسخ ان انتفع به

باب

جازله ان يبيع ثمار رهنه ان ادركت لراهنه بلا استقصاء في الثمن كالغير

الراهن والرهن للراهن وليس شيء من ذلك اجالة ليد الراهن في الرهن وانما ذكرنا ذلك دفعا لما يتوهم انه اجالة بطلان للرهن او ليفيد انه لا يجب الاستقصاء في الثمن ولا يجب ما يجب اذا اريد البيع للغير وليس الادراك قيدا لكنه اقتصر عليه لانه المعتاد ولانه المصلحة في بيعها مدركة واما بيعها غير مدركة على القطع فاجيز لكن تمل مصلحته وفي بيعها مدركة على الشجر زيادة مصلحة لانه اذا باعها بعد قطعها فربما يذهب منها بعض وان باع الراهن الرهن لمرتنه انفسخ لانه قد جعل المرتن حينئذ للراهن التصرف في الرهن * (و) * جاز * ان يقاسمه ثمار جنان ادركت ان رهن له نصفه او ثلثه او اقل او اكثر او نصف الثمار او اقل او اكثر * (وان على الشجر) * ولا سيما ان قطعت ومن اجاز قسمتها قبل الادراك على القطع اجاز ان يقاسم الراهن فيها قبل الادراك على القطع لكن لا فائدة في ذلك الا ان كان الراهن يقطع سهمه وبقى سهم الرهن * (فيأخذ كل منابه) * يأخذ الراهن سهمه يكون متعينا على حدة مقطوعاً او على الشجر فيقيقه او يقطعه ويأخذ المرتن سهم الرهن كذلك * فيبيع هو * اي المرتن * (مناب رهنه وان لراهنه) * مقطوعاً او على الشجر وله ان يبيع مناب الرهن قبل القسمة للراهن او غيره واذا باع لغير الراهن اقتسم الراهن مع المشتري وان كان الرهن بيد متعدد رهنوه وقسموه بعد رهنه لم يصح قسمه وان اذن لم المرتن ان يقسموه انفسخ لان تمكنه لهم من قسمه ترك له لان القسم تملك لا حصصه على وجه لا يمنع منها باي حال ارادها من ائتلاف واخراج من ملك * (ويقاسم) * المرتن * (شريك الراهن ايضاً في) * ثمار * (جنان) * متعلق بشريك * (ارتن نصفه) * او ثلثه او ربه او اقل او اكثر بمعنى ان يكون الراهن وغيره مشتركين في جنات ويرهن الراهن سهمه لانيسان وكذا ان اشترك في الثمار فقط فان المرتن هو الذي يقاسم شريك الراهن ولا يقاسم الراهن الشريك لان الراهن لاسلطان في الرهن لامتناعه عنه بحق المرتن المتعلق به فالمرتن احق بالرهن وبالخصومة فيه فهو الذي يقاسم شريك الراهن وان شاء باع للشريك مناب الرهن و * (لا) * يقاسم المرتن * (الراهن في ثمار) * متعلق يقاسم * جنان اشتركا * اي اشتركا الراهن والمرتن * وارتن * المرتن * نصف رهنه * اي النصف الذي هو لراهنه

وان يقاسمه ثمار جنان ادركت ان رهن له نصفه وان على الشجر فيأخذ كل منابه فيبيع هو مناب رهنه وان لراهنه ويقاسم شريك الراهن ايضاً في جنات ارتن نصفه لا الراهن في ثمار جنان اشتركا وارتن نصف رهنه

او الثالث او نحو ذلك لان الراهن ممنوع من سهمه لتعلق حق المرتن فيه فلا تصرف له فيه وانقسم لا يكون الا له التصرف او يقوم مقام من له التصرف فلو قسم المرتن الراهن لكان قد جاز المرتن للراهن التصرف في الرهن فينسخ والجدان بالكسر جمع جنة جمع تكسير فكيف ينزذ دون ضميده ولقته وخبره ونحو ذلك لكن له ان يبيع للراهن مناب الرهن فيقسم معه بعد او يبيع له منابه فيبقى له الرهن فيقسم معه ولا ان يبيع له الثمار كلها فيأخذ نصف الثمن لنفسه والنصف للرهن او نحو ذلك بحسب الشركة لانه خصم في منابه ومناب الرهن وكذا خلية غائب او نحوه كيتيم ومجنون ان شاركه اي شارك الخليفة الغائب او نحوه فيها يبيع الثمار كلها فيأخذ مناب سهمه لنفسه ويأخذ مناب من استخلف عليه ويجزئه له او يبيع حصته او حصة من استخلف عليه فيقسم حينئذ مع المشتري وتقدم ان له ان يقسم بمحض عدول فيحوز مناب من استخلف عليه وان يقسم مع من ينوب على المستخلف عنه من جانب التقاضي او الحاكم او نحوه كدالامام والجماعة وان لم يجد قسم وحده بعدل والا حوط ما ذكر المصنف كالشيخ فان قيل هل للمرتن ان يستخلف لنفسه من يأخذ له بالقسمة نصفه اي النصف الذي له وكذا غيره من التسميات ويقبض هو اي المرتن مناب الرهن على انه رهن يقبضه في حقه او يستخلف من يأخذ مناب الرهن ويأخذ هو مناب نفسه فيبيع بعد ذلك مناب الرهن قلنا لا يجوز ذلك لانه اي الذي يستخلفه المرتن بمقامه فكانه قسم ذلك وحده وان باع نصيبه من الثمار قسمها مع المشتري وأخذ مناب الرهن ليبيعه كجاء وان باع النصف مثلا المرهون عنده وامسك نصيبه ثم قاسم المشتري جاز وكذا سائر الرهان وان باع الثمار كلها جاز على رخصة فيأخذ نصيب الرهن ليقبضه في حقه ونصيبه وان اشترى ذلك النصف مثلا لذي هو مناب الرهن بعد ما باعه وحده او بعد ما باعه ثم باع سهمه او بعد ما باع سهمه ثم باعه منه اي من المشتري اي كذا تعاطى يبيعه او كما تعاطى المشتري شراءه واسقاطه اعني لفظ ايضا اولى جاز وكذا ان باعها ورذ نصيبه بالشراء او ردها جميعا

ان لم يتفقا اي المرتن والمشتري على ان يبيعه له ثم يشتريه منه باو اورد السلامة بالشراء لمن لا يجوز له شراءها بابتداء اذا لم يقع الاتفاق كييع الخليفة او الوكيل مال من استخلف عليه او وكل عليه ثم يشتريه من مشتريه وكبيعه مالا بدلين ثم يشتريه نقدا على ما مر في الذرائع وذلك لثمة ان يبيع بالرخص لانه يرجع له وانما ان باع المرتن نصيبه وامسك نصيب الرهن ثم اشترى نصيبه فان ذلك ثابت لكن عباد المحذور وهو عدم انفصال الملمرتن وما للراهن الا ان اشترى نصيبه بعد القسمة مع المشتري ولا تجوز قسمة اصل وكذا العروض في الوجوه المذكورة وغيرها ان طلبها المرتن من شريك الراهن او من الراهن اذا كان هو الشريك للمرتن او طلبها الراهن من المرتن اذا اشتركا لان الرهن ان تقدم في الشركة وعليها دخل المرتن والراهن وان طلبها شريك الراهن ادركها على المرتن لان تعطيل ماله ضرر والضرر لا يحل ولا انما لم يجز قسمة الاصل في الوجوه المذكورة اذا طلبها المرتن لانا نقول قسمة الثمار صلاح لها وقام لحريزها عطف تفسير للاصلاح وحريز ايضا للرهن لان اللذة تضاعف ولانه قد يجد وفاء فيها او بعض وفاء ولا كذلك الاصل فان قسمته ليس ثامنا لحريزه ولاه اي المرتن ومثله المساط اذا كان ومثله الراهن اذا فعل ذلك غيره ان يستمسك بئاكل او اخذ او مفسد شيئا من ثماره بتعدي او بخطأ او غلط ويحلف ان جحد ولا يبار له ويوقف عليه التهمة فيجري عليه حكمها كحبسه قبل ان يحلف انما كان ذلك للمرتن لان الرهن متعلق بحقه ممنوع من الراهن ان يتصرف فيه وجاز الراهن لان الرهن باق في ملكه وجار للمسلط لانه نائب للمرتن لا كما يتوهم انه لا يثبت ذلك للراهن ويجوز للمرتن ولو كان له المسلط لا كما قيل انه لا يجوز له اذا كان له مساط وذلك لان الرهن في حقه وذلك كالقدم في ترع المضرة وهو خصم فيه عندي كالمسلط اذا كان المسلط اولم يكن ولللاجنب عندي ان يوقف له التهمة على المتعدي ويحلفه او يقيم الشهادة اذا كان له قيام في ذلك كمقائم المسجد وقائم الاوقف ومن عنده يتم بحسب له او مجنون وقال بعض المشارة قلت له واذا ادعى عمار المسجد على رجل حقا للمسجد

ان لم يتفقا ولا تجوز قسمة اصل في الوجوه ان طلبها المرتن وقسمة الثمار صلاح لها وقام لحريزها ولا كذلك الاصل وله ان يستمسك بئاكل او اخذ من ثماره بتعدي وبجملته ان جحد ويوقف عليه التهمة

فانكر الرجل ولم يصح عليه فاراد المحتسب للمسجد يمين الرجل يحلف ام لا قال
لا يمين في مال المسجد على ما سمعت من الاثر الا ان يكون الخصم للمسجد في
شيء ان لم يقرب به الخصم ضمن من ماله مثل ان يكون باع عليه شيئاً من مال المسجد
فانكره الثمن فمضى ان يكون في مثل هذا يمين ولو كان الأكل أو الأخذ أو
المفسد أو الخاطيء أو الغالط أو رافعه ان لم يكن ذلك المدعى عليه الاكل
أو نحوه أو يميناً لقولهم لا تلحق اميناً بتهمة أي حكمها ولا يمين مضرة
وان كان اميناً فلا تهمة ولا يمين مضرة وقيل الامين امين اذا اتهم حلف وانه لا
ينزع من يمين المضرة ويمين المضرة هي التي يراد بها اضرار الانسان بالتسليم به
اني حلفته والقاه في غم ذلك بلا اشارة يتهم بها ولا يكونه اهلاً لذلك ويأتي الكلام
عليها في الاحكام ان شاء الله تبارك وتعالى واجبر بالرد ما اخذ من الرهن
الى المرتين ان اقر أو بين عليه أو القيمة أي اورد قيمة ما اخذ ان
هلك أو قيمة ما اكل فيكون اخذ المذكورين المردود الماخوذ والقيمة
رهنًا بيده كاصله وهو نفس باقي الرهن حيث رد ما اخذ وما غرمت قيمته
حيث غرمت ويعطيه مفسد فيه قيمة ما افسد واذا امكن المثل في المستلئين
او غيرهما غرم المثل وان كان المرتين غير امين عائد الى قوله واجبر بالرد
أي يجبر بالرد الى المرتين وقوله ويعطيه أي يجبر بالرد الى المرتين ويعطيه ولو كان
المرتين غير امين وكذا يجبر المتعدي أو الغالط أو الخاطيء ولو كان رهنًا ان
يرد او يعطي المسط وان غير امين لا للراهن وحده ولا مع المرتين ولا
للمرتين وحده ان كان أي حصل مسط وان رد او اعطى رهنًا لم
يجزه الا ان فك الرهن بعد او انفسخ وسواء في ذلك كان المسط ام لم يكن وان
رد للمرتين او اعطاه وقد كان المسط لم يجزه الا ان خرج المسط من التصايط
وحده او باخراج وقيل يجوزي الاعطاء للمرتين او الرد له ولو كان المسط لان الحق
له ولا يجوزي مفسدا فيه أو أكلا أو أخذا بحالة الراهن ابتداء لتعلق
الرهن بحق المرتين ولا تصرف فيه الراهن فلو انفسخ الرهن أو فك بوجه لا جزاء
محالته السابقة على الفسخ أو الفك كما تجزى بهما وتجزي من مرتبه ان كان

ولو رافعه ان لم يكن اميناً
لقولهم لا تلحق اميناً بتهمة
ولا يمين مضرة واجبر
بالرد ان اقر او القيمة ان
هلك فيكون رهنًا بيده
كاصله ويعطيه مفسد فيه
قيمة ما افسد وان غير
امين وكذا المسط لا
لراهن وحده ولا مع المرتين
ان كان مسط ولا يجوزي
مفسدا فيه بحالة الرهن
وتجزى من مرتبه ان كان

اميناً وضمن وذلك لان الرهن متعلق في حقه وكونه اميناً يستلزم ان يعطي
الراهن ما حال فيه او يحسبه من دينه وانفسخ الرهن بحالة محالة
او بفعله او بالمحال وهو المرتين أي بفعله او محالته أي بحالة المرتين المنسند او الأكل
او الأخذ أي بحاله المنسند او من ذكر في حل وكذا اذا احل شريك جاز ان كان
اميناً وقيل ولو غير امين وذلك ان احله في اقل من حقه او قدر حقه كما مر
في الباب الذي قبل هذا لا بد بحالة المسط مع اجزاءها منه ان كان
اميناً وضمن المسط ما جعل هو له في حل منه ولا ينفسخ وقيل تجزى بحالة
كل من الراهن او المرتين كان المسط اولى يمكن بحالة المسط اذا كانوا ائمة وهو
قول من قال اذا قال الامين ترعت عنك تباعة كذا اجزاك وذلك على اطلاقه
كان الشيء بيده او لم يكن وهو موجود في الاثر واما غير الامين فلا تجزى حتى
يقر من له الحق انه اوصل اليه حقه او تشهد البيعة وقيل يجوزي كل من صدقه اذا
قال ترعتها عنك او اعطيتها عنك او قال قد اعطاها عنك فلان الذي هو غير
امين وان حاله المرتين والرهن في يد المسط في انفسخ قولان وبرى وتقدم في باب
ما يامر صاحب الدين غريمه ان الامين الواحد لا يكون قوله حجة فيما ذكرنا وقيل
كل من صدقه الرجل حجة له وعليه عند الله وفي باب ارسال الدين لصاحبه برى
بقول الرسول الامين ان قال ارضائه لا غير الامين حتى يعلم بوصوله الا في قول
من قال التصديق حجة عند الله وقيل برى بالامين ولو لم يستله والجميع انه
لا يبرى به حتى يقول له اوصلت لي علم ببراءة ذمته كما علم بشغلها وتجزي
الحالة من كل من كان شيء بيده وان بخلافه او توكيل او امر او استبداع
ونحوه ولو لم يكن اميناً لانه في يده وقيل ان كان اميناً وضمن واذا علم
من عليه الحق ان من جعله في حل لا يضمن او علم ان من جعله في حل يجوزي انه
يلزمه الضمان اذا حال احدا او رابه في ذلك لم يجزه حله وكذا والد شيء مال
طفله او طفلة يجوزي حله ولو كان غير امين وكذا مجنونه مطلقاً وقيل ان جن
من الطفولية وعلى الوالد ضمان ما حال فيه واختفوا في حله من مال ولده البالغ
المأقل على حد اختلافهم فيما يكون للوالد من مال ولده فصل ان رهن امة

اميناً وانفسخ به كما مر لا
بالمسقط مع اجزاءها منه
ان كان اميناً وضمن وتجزي
من كل من كان الشيء
بيده وأثر بخلافه او
استبداع ونحوه وضمن
وكذا والد في مال طفله
(فصل)
ان رهن امة

هي زوجة مرتبتها قبل * اي قبل ان ترهن * جاوز وطئها بعد * اي بعد ما رهننت * وان لم يطأها قبل * باثبات الالف مهوزة همزة ساكنة * ولا ضير به * اي بوطئها * على ماله * وهو الحق الذي رهننت فيه اي لا تفسخ بوطئها ولا ينقص وطئها من حقه * لانه * الوطئ * من حق الزوجة * على زوجها او من حق الزوج عليها او من حقها اقوال فالاولى ان يقول من حق الزوجية بالياء بين الجيم والذاء اي من الحق الذي بينهما فيشمل ذلك كله وكأنه اقتصر على ذلك اختيارا له ولكونه انصب بانه اداء لحق النسيب الذي هو الرهن لا نفع للمرتبة لكن لا يخفى انه نفع له ايضا غالبا وعلى كل حال لا فسخ ولا نقص لانه حق ثابت في الرهن متقدم سابق عقد الرهن عليه وهو لازم لا اختياري فكانه رهن تسمية ولان الوطئ - حق لا قدرة لصاحب الامة على منعه فهو كالرفع المباح لكل احد بل اقوى في عدم التسخ به وقد ذكر الشيخ بعد ذلك ان كل ما كان له ان يفعله قبل الرهن بحق فلا يمنع بعده * والرهن لا يحرم حلالا * وهو الوطئ هنا * (في حق الغير كالبيع) * تباع الامة المتزوجة ويحل لزوجها وطئها لا يحرم كونها ملكا لغير من زوجها له اولا * (والرهن اسهل منه) * اي من البيع لبقاء ملك الراهن فيه ولو امكن ان يؤول بالبيع الى خروج ملكه وقيل لا يمنها فان مسها انفسخ كما مر عن الديوان واما ان كانت زوجة لمرتهنها بعد ان رهننت له فلا يجوز له وطئها فان وطئها انقضت وحسب عقر الوطئ من حقه وذلك لانه يجوز لراهن الامة ان يزوجه لمرتهنها فلا ينتفع بها مرتهنها او غيره بمجامع او تقبيل او نحوه او نظر شهوة حتى تفك من الارتحان او يفسخ الارتحان وقد مر في كلام المصنف والشيخ انه اذا كان الرهن عبدا او امة فمن احتاج منها الى النكاح فهو على الراهن دون المرتبة والمطل وتقدم عن الديوان ان المرتبة ان زوج عبدا عتده في الرهن او طلق عليه او ظاهر لم يبرأ فله ولم يفسخ الرهن بذلك اه واعمل او في كلام الشيخ بمعنى الواو اي اذا كان عبدا وامة فمن احتاج منها الى التزوج فلي الرهن ان يزوجه بعضها ببعض او اراد ان ذلك على الراهن مخاطب به في الجملة ولو كان لا يسمح هنا لانه لا تصرف له والمرتهن والمسلط ليسا مالكيين فلا يخاطبان بتزويجها

في زوجة مرتبتها قبل
جازوطئها بعدوان لم يطأها
قبل ولا ضير به على ماله
لانه من حق الزوجة
والرهن لا يحرم حلالا في
حق الغير كالبيع والرهن
اسهل منه

والاولى حمل ذلك على انه قول وحمل ما يذكره الشيخ في مواضع من تقييد التزويج بما قبل الرهن على قول اخر هو انه لا يجوز للراهن تزويج الرهن لانه قول ثابت لان النكاح جده وهزله جده فيكفي في عقده كون الرهن ملكا له وقيل لا يجوز للراهن تزويجها ولا ينعتد ان زوجها لانها متعقة بحق المرتبة فلا تصرف فيها للراهن بل ان اذن له المرتبة ان يزوجه له او ابيره او اجاز بعد ان زوجها انفسخت لان اذنه او اجازته رجع لا مرها الى رهنها ومن تسرى امة ورهنها جازولا يلزم اعتبارها بعد فكها او فسخها ولا تفسخ بوطئها الا ان اذن له المرتبة وقيل ان وطئها ففسخها في الرهن معها ياخذ به المرتبة وقيل لا فسخ ولو اذن له * وان كانت * هذه الامة المرهونة زوجة * لغير مرتبتها * بان زوجها مالكا لانسان ورهنها لاخر * فله * اي لغير مرتبتها وذلك الغير هو زوجها * وطئها بعد الرهن * لان رهنها لا يبطل حقه ولا حقها ولا يمنع من وطئها زوجها ولو كان عبدا للمرتبة الا ان كان زوجها عبدا للراهن فقيه قولان كما في الديوان * ولا يذهب من ماله * اي من مال مرتبتها * مثل مهرها * فليس وطئها من باب ذهاب الرهن بما فيه ولو فرضنا ان وطئها نقص منها لتعارض هذا وحقوق الزوجية ولا سيما اننا لا نسلم انه نقص الا ان كانت عذراء فانه نقص لكنه حق الزوجية ولان رهن الزوجة كرهن التسمية * ويبيع معها ما ولدت ان كان مع الرهن * وهو هي اي ان كان في بطنها حال عقد الرهن ولد او لم يولد او كان خارجا فقال له رهنها لك وولدها هذا * لا حادنا بعده * مولودا قبل البيع * ويبيع * معها * ما في البطن * بطنها * وقت البيع * سواء كان في بطنها قبل العقد او حدث ولم يولد وقيل يبيع متلقا وكذا سائر الحيوان والغلات وتقدم كلام مبسوط في ذلك * وان زوجها الراهن * اي من يصلح ان يكون راهنا او نائباً * المحرم منه * من الرجال وذلك مثل ان تزوج الامة لاخته او ابن اخته او ابن اخته او لانيه او لجدته ونحو ذلك ممن لا يحل له ما ولد * قبل الراهن * او بعده اذا اجزأ له تزويج عبده او امة وها مرهونان كما مر رهنها المحرمه الذرية زوجها به او لانيه * حرر عليه ما ولدت منه * اي ما ولدت الامة من محرمة وان زوجها للمحرمة الذي يحل له ما ولد لم تحرر مثل ان تزوج امة لعمه

وان كانت لغير مرتبتها
فله وطئها بعد الرهن ولا
يذهب من ماله مثل مهرها
ويباع معها ما ولدت ان
كان مع الرهن لا حادنا
بعده ويبيع ما في البطن
وقت البيع وان زوجها الراهن
لمحرمة منه قبل الرهن
حرر عليه ما ولدت منه

فولدت بنتاً فان بنت العم حلال لقوله صلى الله عليه وسلم من ملك ذا محرم عتق
عليه * وان * ولدته * بعده * اي بعد الرهن ولا سيما ان ولدته قبله * اولم
يكن به * اي في الرهن الذي هو الامة * فضل * عن حق المرتين وقد زوجها
بعد الرهن ولا سيما ان كان فيه فضل وقد زوجها بعده لان الفضل يرجع اليه ولولم
يفك الرهن وانما قلنا ولدته قبل او بعد كان الفضل اولم يكن لان ذلك الولد غير
داخل في الرهن لانه حر ولا يذهب من مال المرتين * (ويستثنى) * اي ما ولدت
من محرمه الذي يحرم عليه ما ولد كما يستثنى الحمل * (عند عقده) * اي عقد الرهن
لثلاثتهم دخوله في الرهن بحضوره عندها او بكونه لا يستغني عنها اولم يتوهم
دخوله للحديث النهي عن اقتراب بين الام وولدها ولم يعلم المرتين انه حر وكذا كل امة
لما ولد حر طفلاً لا بد من استثناءه عند البيع وعند الرهن * (ك) * ما يستثنى في
* (البيع) * واولم يستثنى انفسخ الرهن لاشتمال عقدة الرهن على غير جائز والولد
حر وان وقع الرهن في عقدة البيع انفسخ الرهن والبيع للاشتمال على غير جائز وقيل
يصح البيع والرهن الجائز والولد والحمل ولو كانا عيباً لكن الرهن المعيب لا يرد وقيل
يرد ويدرك المرتين غير معيب كما مر وقيل يصح البيع ويبطل الرهن كله والذي
عندي انه لا يجب استثناء الولد في البيع ولا في الرهن اذا كان لا يصح بيعه او
رهنه او اريد ان لا تشمل العقدة ولو حضر وكان لا يستغني وانما يجب استثناء الحمل
اذا كان لا يصح بيعه او رهنه مع الام كما اذا كان حراً او اريد ان لا يدخل في
العقد واما ان زوجها المحرم منه لا يحرم ولده مثل الله زوجها لعمه فلا يجوز عليه
ما ولدت فيدخل في الرهن على الخلاف السابق في غلة الرهن * وان تسراها *
راهنها * قبل * اي قبل الرهن * فلا تسراها * نفى بمعنى النهي او نهى على
لغة الجزم باسقاط تقدير الضمة مع اثبات حرف العلة او نفى انفاً ومعنى اي حكم
الشرع ان لا يجوز تسريها اي لا يفعل بها ما يفعل بالسرية من وطى وبيع
* بعد * اي بعد الرهن مع بقاء كونها سرية له او اراد فلا يجامعها فان من معاني
السراجماء والمصدق واحد او لا يتخذها سرية بعد ان رهنها بل خرجت عن
ذلك كتطليق الحرة ويدل لما ذكره من اللفظ قوله * ك * ما لا يتبقى سرية

وان بعده اولم يكن به فضل
ويستثنى عند عقد كالبيع
وان تسراها قبل فلا تسراها
بعد ك

بعد * البيع لانه * اي الرهن * يؤل اليه * اي الى البيع وهو حق للمرتين
لا يرد عنه للراهن ولا غيره وتقدم قول انه يجوز له جماعها بعد ان رهنها وانه لا
ينفسخ الا ان امره المرتين به * وارتهنها * او المسلط * ان يفرم واطئها بعد الرهن
عقرها * اي ان يستاديه عقرها وهو عسriqueتها ان كانت بكراً او نصف عشرها
ان كانت ثيباً * ولو * كان الواطى * راضها * وله ان يترك تزويج الراهن وكذلك
للراهن ان يفرم واطئها ولو مرتينها او مسلطاً وعلى القول بعدم النسخ يكون عقرها
رهنًا بيد المسلط او المرتين ولو كانت هو الواطى ولا يفرم احدهم واطئاً بتزويج
* ويكون * عقرها * رهنًا بيده * اي بيد المرتين ويكون بيد المسلط ان كان
* وثبت * نسبه * اي نسب الراهن ان واطئها * لا * نسب * غيره * اي واطئها
غيره * ولو * كان ذلك الغير * مرتينها او مسلطاً ودفع الحد * الجلد والرجم عندنا
وعند ابي حنيفة * عن مرتينها * اذا واطئها * بالشبهة * اي الشبهة انها مرهونة
في ماله لا عن المسلط لانها ليست ملكاً له ولا مرهونة في ماله وللامام ان يؤدب
او يضرب اكثر من الادب اذا دفع الحد بالشبهة لان المدفوع الحد الممهور من
نحو الرجم والجلد والقطع في السرقة وكل حد دفع فللامام التاديب وما هو اكثر
منه مما يرد الحد الذي دون الحد الواجب واذا فعل موجب التاديب لشبهة دفع عنه
الضرب مطلقاً فيعنف بكلام تاديباً بحسب المصاحبة وفي الحديث اذراوا الحدود
بالشبهات ولا قاتل بجواز وطى المرتين بلا تزويج * وانفسخ الرهن بوطى * اي بوطى
المرتين وقيل لا دون وطى المسلط والراهن وقيل ينفسخ بوطى المسلط او باذنه * اي
باذن المرتين * به * اي بالوطى * وقيل لا ينفسخ باذنه حتى يوطى والوطى الذي ينفسخه
من المرتين هو ووطئه الذي كان بلا تزويج * لا * ووطئه الذي كان * بنكاح * اي تزويج
* سابق * على الرهن اما الذي كان بتزويج سابق فلا ينفسخ ولا تزويج * وان راهن *
عايد الى قوله باذنه اي ينفسخ بان المرتين في وطى او لواذن راهنها ان قبل حتى يوطئها الراهن
باذنه واذا اذن المرتين لاحد فالراهن او المسلط او المرتين تزويجه ولا يفرم الراهن او المسلط
المرتين اذا اذن لاحد بل الواطى وكذا لا يفرم المسلط او المرتين الاخر منهما اذا
اذن في الحكم بل الواطى وكذا المسلط لا يفرم الراهن اذا اذن وكذا الراهن

البيع لانه يؤل اليه ولرهنها
ان يفرم واطئها بعد الرهن
عقرها ولو راضها ويكون
رهنًا بيده وثبت نسبه لا
غيره ولو مرتينها او مسلطاً
ودفع الحد عن مرتينها
بالشبهة وانفسخ الرهن
بوطئة او باذنه به لا ينكح
سابق وان راهن

لا يغرم المسلط اذا اذن بل الواطى ولم التفريم عند الله لكل من اذن منهم ولا ضمان عقري على رهن ان اذن له المرتهن لانها ماله وقد اذن فيه له من تلق به حقه لكن لا يسقط من مال المرتهن واذا اذن احدكم وساقها للماذون له فلتغيره منهم ان يغرم الاذن او الماذون له ولا رهنها بيعها واستثناء جهلها من الرهن كما اذا كان من المرتهن بان تزجها قبل الرهن على مامروان لم يستثنه انفسخ البيع لاشتماله على ما لا يحل بيعه لانه باع حراً وهو جفني المتسري وولد السيد من سريته حروان كان من زنى فهو غنة ببيع كما تباع على الخلاف السابق في الغلة غنة الرهن وان كان من المرتهن فلا يستثنه وان استثناء جاز وان كان للرهن بالتسري فلا بد من استثناءه وان مات بسبه اي بسبب الحمل الذي هو من الرهن بتسري لم يذهب ماله اي مال المرتهن بذهابها لان الرهن هو السبب في ذهابها ورجع للمرتهن على الرهن به اي بماله وكذا ما نقص منها بالولادة لا يذهب من ماله وان كان الحمل من المرتهن بنكاح ومات به ذهبت من ماله لانه السبب وكذا ان كان زنى منه ولم نقل بفسخ الرهن بانقاعه على قول او زنى من غيره تذهب من مال المرتهن ولا ينزها من زنى بها وحملات وماتت بحملها في الحكم وكذا لا تنزح الدية ولا القود من زنى بجمرة ولو قهرت بماتت بحمل منه في الحكم ومن رهن دارا او بيتا او حانوتا او غير ذلك كصندوق وقرب وانه وفيه للمرتهن خزائن طعام او متاع او دنائير او دراهم او دواب او غير ذلك من المال ويحتمل ادخال ذلك في لفظ متاع او وديعة او نحو ذلك قبل الرهن فله ان يدخل بنفسه او بيده او بماله او بامر ماله بعده اي بدل الرهن ليخرجه كله او بعضه او يصلحه ولا يدل له فيه موضعاً وله ان يقيه وان يخرج شياً فشيئاً ولو امكن اخراجه بمرة او دون تلك المرات كما يذهب قبله اي قبل الرهن مرة بعد اخرى هذا ما يظهري لان الدخول اليه كذلك لا يمنع منه قبل الرهن بل حق له بحسب صلاحه وقال ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سته لا يحل ان يدخل مرارا اذا قدر على اخراج ماله في اقل منها لان تكرير الدخول مع امكان عدم تكريره كلبث ساكنها فيها بدل رهنها بلا زيادة فيه لان الزيادة انتفاع بعد ارتها

حادث فاذا اخرج من ذلك شيئاً لم يجوز له ان يدخله فيه لان ادخاله بعد اخراجه زيادة الا ترى ان لبثه فيه بعد الرهن مع انه ساكن فيه قبله لا يجوز ومن اخرج ريقاً من فيه ثم رده وبلعه فسد صومه وان قال له صاحبه اخرج مالك وابقاءه انفسخ وان سكنها لا بالكراه لانه ان اكرهاها ثم ارتهنها جاز وصح ثم ارتهنها فلا يسكنها بعد فان لبث فيها ولو قليلاً بعد فذلك انتفاع فلا يجوز له بعد الا اخراج متاعه ان اراد فان سكنها كسائر الانتفاعات لا كالخزين ونحوه وعال قوله فلا يسكنها بعد قوله لان ماله فعله قبل الرهن بحق كالخزين ووضع الوديعة لا يمنع منه بعد اصل المسئلة البيع فانه لا يمنع المشتري البائع من الدخول الى ماله بعد البيع والفرق بين السكنى والخزين ونحوه ان الخزين لو منعه صاحب البيت او نحو البيت من الدخول الى ماله قبل الرهن لم يمنع بذلك والسكون اذا منعه منع وايضاً سكنى الخزين غير قبل له ولو تسبب من فعله الاول وسكنه نفسه فعل له وله كراه ماسكن قبل الرهن وانفسخ الكراه ومن ارتهن دابة نايها سرج او نحوه من الادوات كالخاوية واللجام لم يدخل في الرهن ان لم يشترطه عند العقد ولا سيما ان لم يكن عليها لكن حضر او غاب لا يدخل كذا ما يدخل في البيع اذا كان عند عقد البيع عليها او حاضر على مامروان في عمله قال الشيخ لان سوم البيع يأتي على ذلك يعني ان البيع جزم ولا يتنفع بالمبيع بدون ذلك بخلاف الرهن فان عقده ليس يجزم بيع ولو امكن ان يؤل اليه بل يستوثق به الا ما ركب في الدابة على الاستمرار كالخدايد التي تعمل بها رجل الفرس والمجلود التي تعمل بها رجل البعير فله ان يدخل في الرهن كالبائع ان عقد وهو موكب وكذا كل ما ركب في الرهن يدخل فيه كابراب البيوت والدار وكل شئ الاسفل من الرحن المبني في الارض وفي تبع الماء الارض والشجر اذا رهنه كما مر في البيوع وان قل عند موته هذا اي هذا العرض عند رهنه في كذا ولم يسم ربه فلا يبعه وارثه ولا يستوف وفي نسخة يستوفي باثبات الباء على لغة ابناء واسقاط تقدير الحركة مع اثبات حرف العلة او على تقدير لانا فيه معطوفة مع الجملة بعدها ومعناها التي على لا الناهية قيام والجملة بعدها او الجملة حال مقدرة مع مبتدا محذوف اي

ولم يثبت بيعها واستثناء حملها وان مات بسبه لم يذهب ماله بذهابها ورجع على الرهن به ومن رهن دارا او بيتا او حانوتا وفيه للمرتهن خزائن طعام او متاع او وديعة قبل الرهن فله ان يدخل لاله بعده كما يذهب قبله بلا زيادة فيه

سكنها وان ثم ارتهنها بعد لا فلا يسكنها كالخزين لان ماله فعل قبل الرهن بحق لا يمنع منه بعد ومن ارتهن دابة عليها سرج او نحوه من الادوات لم يدخل في الرهن ان يشترطه عند العقد لا كالبائع وان قال عند موته هذا عندي رهن في كذا ولم يسم ربه فلا يبعه وارثه ويستوف

لا يبيع وهو يستوفي اي لا يبيع مقدرا الاستيفاء فاذا كان لا يبيع مقدرا لم يقدم
على البيع اصلا * منه حقه * بل يحفظه الورثة ويبيعون عن صاحبه ويوصون وصيا
بعد وصي وقيل اذا ايسوا باهره وتصدقوا بشئته على الفقراء واذا تبين خيره بين
الاجر والضمان له الا ان قل هذا رهن عندي في كذا ولم يسم ربه ووجدوا بيانا على
انه رهن عنده في ذلك وانه لفلان فأنهم يبيعونه ويستوفون وما بقي - فمطلوه لصاحبه
واذا ايسوا منه او صوا اليه به او تصدقوا به على حد ما ذكرت وان وجدوا بيانا انه
رهن عنده في كذا ولم يتبين صاحبه فلا يبيعونه ويستوفون بل يحفظونه ويوصون به
او يبيعونه ويتصدقون به وقيل يبيعونه ويستوفون وان بقي شيء - فمطلوه وارصوا به
او تصدقوا به وان قال هذا رهن عندي في كذا وسعى صاحبه باعوا واستوفوا ولو
لم يجدوا بيانا لانه عرض مقبوض في يد موروثهم الا انه ان جاء صاحبه وانكر الدين
او الرهن ولا يمان لهم انفسخ البيع وقيل لا يبيعونه بقول موروثهم ولو سعى صاحبه
لانه مدع نفسه ووجه كلام المصنف انه اقر ان المال لغيره فهو لغيره وانعى انه رهن
في يده ولا يمان له فليس رهنا الا بينة فلا يبيعونه وكذا ان سعى صاحبه فلا يكون
حجة الا باقرار المالك بالرهن والدين * ورخص * ان يبيع منه ولولم
يسم صاحبه ولم يجد بيانا على الدين او على ان ذلك رهن لانه عرض مقبوض في يد
موروثه يكون هو القاعد فيه لولم يقل له انه رهن لملكه منه كما سيأتي في كلام الشيخ
ان الرهن المقبوض لا يحتاج الى اتيان الحاكم في بيعه لانه في يده وهو القاعد فيه
ولما قال انه رهن عمل بالقبول فيه فلم يحتاج لبيان وعمله باقراره بان يبيع على رسم
الرهن * * * اذا باعه فانه * يطلب ايصال الفضل ان كان * اي حصل * * *
اي الى ربه متعلق بايصال * ما قدر عليه * اي مدة القدرة على الايصال او مدة
القدرة على الطلب او يطلب طلبا قدر عليه او ايصال الفضل ايصالا قدر عليه فما
ظرفه مصدرية او نكرة موصوفة اي طلبا قدر عليه اي لا يقي من جهده في الطلب
شيئا فاذا ايسوا تصدقوا به او صوا به على حد ما صر والله اعلم وان جيل المرتين
صاحب الرهن فلا يبيع وقيل يبيع وتقدم ذلك عن الديوان وفيه ان نسي صاحب
الرهن فانه يبيع الرهن ويقضي من ثمنه راس ماله فان فضل شيء فلا يسكه حتى يحس

منه حقه ورخص ويطلب
ايصال الفضل ان كان له
مادر حله

صاحبه او ييس منه فينفقه وكذلك ان مات الراهن او فقد او زال عقله او غاب فانه
يبيع في هذه الوجوه كلها وان تشا كل عليه الرهن مع غيره فلا يبيع ايضا وان رهن
شئتين من رجل واحد في دين شتى فتشا كل عليه مارهن له في كل دين فلا يبيع
حتى يتبين له وفيه ان كان الرهن في الدينين او في الدراهم او في كل ما يوزن او يكال
فتشا كل عليه جملة مارهن فيه او تشا كل عليه جنس الذي رهن فيه فانه يبيع ويمسك
الثمن حتى يتبين له اه والله اعلم * باب * في بيع الرهن * جازله * اية
للمرتين ان لم يكن السلط على البيع او عليه وعلى غيره وان كان فله اعني للمسلط
* بعد حلول اجل دينه بيع رهنه ويأتي حاكما * مثله الجماعة او الامام او السلطان
* ان كان * الرهن * اصلا * وان باع بدون ان ياتي الحاكم او مثله لم يبطل
البيع * ويقول له * على جهة الاخبار ويميزي ذلك لاعلى جهة الشهادة اذ لا يشهد
لنفسه * فلان بن فلان * او فلاة بنت فلان وان لم يتبين الراهن بذلك
زاد جدا او اكثر او ما يتبين به حتى يتبين * لي عليه كذا وكذا من قبل بيع
كذا وكذا * او من قبل ارش كذا او من قبل كذا وكذا من كل ما يجوز
الرهن فيه من الحقوق * لاجل كذا وقد حل * الاجل وان كان الدين او الحق غير
مؤجل اسقط قوله لاجل كذا وقد حل وقال هو على الحل بلا اجل * ورهن لي
فيه كذا في مكان كذا * بين له ذلك بما يعرفه وان لم يعرفه ارسل اليه امناه وان لم يرسله
فلا بأس * رهنا * يباع على الاجل وبمده واجل يبيع على اجل الدين * وان عقدا
الرهن على ان يباع قبل اجل الدين وبمده فانه الى الاجل فيقضى جاز ذلك
كده في الديوان وان حل اجل بيع الرهن قبل ان يحل اجل الدين فانه يبيع الرهن
ويمسك الثمن حتى يحل اجل الدين فيقبضه في ماله ويكون ثمن الرهن بمنزلة الرهن
ما لم يحل الدين في جميع معانيه في الذهاب والافساح وما اشبه ذلك ولا يبيع الغلة
والنمو حتى يحل الاجل الا ما خاف فساد فيبيعه ويرفع ثمنه الى الاجل فيقبضه
في ماله وقيل ان راى بيع الغلة اصلاح باعها ولولم ينصف فسادها فيقضي الثمن في ماله
عند الاجل وكذا ما خاف فساد من الرهن قبل الاجل فليعه ايضا * ثم يأتي *
بالذكر * على شروطه ان شرطها اولا في المقد * او بعد المقد وان كان سخر بأفراد

* باب *
جازله بعد حلول اجل
دينه بيع رهنه ويأتي حاكما
ان كان اصلا ويقول له
فلان بن فلان لي عليه
كذا وكذا من قبل بيع
كذا وكذا لاجل كذا
وقد حل ورهن لي فيه كذا
في مكان كذا رهنا يباع
على الاجل وبمده واجل
يبيع على اجل الدين ثم
يأتي على شروطه ان شرطها
اولا في المقد

بيعه بموت الرهن او ارد المسلط بيعه بموت الرهن او موتها او اراد وارث الرهن بموته او مع موت الرهن ايضا ذكراته سخرى ثم يقول الحاكم له بين لي ذلك الذي تدعي ان لم يعلم هو بذلك فياتي به الرهن بقر له بذلك او ياتيه بشهوده اي بن تحمل عنهم الشهادة كما يجوز او بكتاب تثيقه عليه اي على الرهن ان كانوا من غير المنزل او كانوا في غيره بكتاب تثيقه عليه اي على الرهن ان كانوا في غير المنزل او كانوا في غيره وجازت الكتابة ولو كانوا فيه فيأتوا اي الشهود بانفسهم او بكتابتهم فان ما كتب عنهم بمنزلتهم بالخبر كذلك كما قال المرتن وان خالف قالوا هم الحق ولا يلزم ان يخبروا الحاكم على جهة الشهادة بل يجزي الخبر وان اتوا على جهتها جاز وكان امرهم اقوى يخبره به الاول ثم يقول الثاني والثالث مثلا ان كان الامر الذي اخبرك به هذا صحيح عندي هو عندي كذلك وان اعاد الاخبار على التفصيل كما فعل الرهن والاول فاحسن كما ذكر المصنف بعد ما يعم ذلك وان حضر الشهود عند اخبار المرتن فصدقوه واعادوا الكلام كما قال جاز وكذلك يجوز ان اجل بعض ما يقول الآخر وفصل الآخر فاختلفوا هكذا بالاجمال والتفصيل ولو كثروا ويقول كل منهم للحاكم اخبرك اخبارا وان شاء قل اشهد واتوا بصفة الشهادة فان غلط الاول او غيره او الرهن اعاد بالحق ويقبل عنه لا كالشهادة فانه اذا شهد ثم ادعى النلط وان الحق هو كذا ربيت شهادته الا ان تبين صدقها ولا يضر الشاهد او المخبر ما كان من غلط لسانه وغلطه مما هو يقع عند الكلام من سبق اللسان واعاد في حينه ثم يبلغ غيره بالخبر او الشهادة كذلك بالاعادة على التفصيل او بالاجمال كما مر وانما ولا يضر تخالفهم بالخبر والشهادة ثم يامر الحاكم ببيعه ان قبل شهوده اي رضيمهم وجازت دعوته اي دعوة المرتن والشهادة على وقفها وان لم يخبر رهنه ويجزي الخبر ولو انكر الرهن اذا رضي الحاكم الشهود او المخبرين وان لم تجز ككون الرهن او الدين مما لا يجوز لم يامر الحاكم ببيعه وكذا ان لم يقبل شهوده او المخبرين وان اتى الرهن بشهود فك الرهن او فسغه او فضاء الدين محكم له وكذا الخليفة الوصية يدعي الوصية والخلافة يستشهد عليها او على الخلافة على حد مامر كله ويجزي الخبر ووجه الشبه انه يقبل دعوى الخلافة

ثم يقول له بين لي ذلك فيأتيه بشهوده او تثيقه عليه فيأتوا بالخبر كذلك يخبره به الاول فان غلط اعاد لا كالشهادة ثم يبلغ غيره كذلك ثم يامر الحاكم ببيعه ان قبل شهوده وجازت دعوته والشهادة على وقفها وان لم يخبر رهنه ويجزي الخبر ولو انكر وكذا الخليفة الوصية

بشهود او مخبرين على وفق دعواه ان لم يذكر الوارث الوصية والخلافة ويأمره الحاكم بالانفاذ ان رضي الشهود او المخبرين وكانت الوصية جائزة ولو لم يحضر الوارث والا يمكن الوارث لم ينكر بل انكر الوصية اصلها او الخلافة وذلك لانه لا شيء في يده بخلاف رهن العرض فانه في يد المرتن تحقيقا وحكما بان لا يكون في يده فيجبر الرهن على القبض ولا يجبر للخليفة ولو رهن في يده مالا وقبضه لان الوارث ان يعطيه مالا اخر فينفد فلا يجزيه اي الخليفة الا الدعوة عليه اي على الوارث اي الدعوى برسم الخصومة بحضوره والشهادة بما انكر من الخلافة او الوصية من اصلها وقيل في الرهن انه يجزي الاخبار اذا لم يقع الانكار من الرهن ولا يجزي الا الدعوة والشهادة بحضور الرهن كذلك كما ذكر في شأن الوصية والخلافة ان انكر الرهن الوصية او الخلافة واذا انكر الوصية فقد انكر الخلافة واذا اراد بيع الرهن فانه ينادي على الرهن ويستقصي عليه ثلاث ايام جمعات او ثلاثة ايام لسن جمعات او اقل وفي الديوان فان كان الرهن اصلا فانه يساومه ويشهر يبعه في ذلك المنزل او عند من يطمع ان يشتريه ويزيد فيه وذكر انه يساومه اربع جمعات ومنهم من يقول جمعتين ومنهم من يقول من جمعة الى جمعة ومنهم من يقول يساومه جمعة قل ذلك او اكثر وانما يساومونه عند من يبيعه له ولو من غير المنزل او يامر غيره ان يساومه ولكن لا يبيعه الا هو وان بلغ الثمن من غير سوم فله ان يبيعه وان ساومه الرهن بنفي اذنه فلا يضره ذلك على علم الشهود شهود الدين والرهن ان اتحدوا وشهود الدين وشهود الرهن ان شهد على الرهن من لم يشهد على الدين ان كانوا من اهل المنزل وان كانوا من غيره اتى بهم او بشهادتهم مكتوبة وتجزى كتابة شهادة من في المنزل ثم يبيعه بين ايديهم وذلك كله حوطة فلو باع بلا حضور منهم ولم يستشهد او اشهد غيرهم لجاز ولكن اذا اشهد غيرهم اشهد على قوله فيشهدون انا راينا يبيع كذا وكذا بصقونه واستقص وقال انه رهن عندي في دين كذا او حق كذا على فلان فان عارض رهنه مشتريه فيه بعد فليات المرتن او المشتري بهم اي بالشهود الى الحاكم او الامام او نحوه فيخبروه بالدين والرهن والنداء والاستقصاء فيه والبيع ثم يشهدوا

ان لم يذكر الوارث والا فلا يجزيه الا الدعوة عليه بحضوره والشهادة وقيل في الرهن كذلك ان انكر الرهن فانه ينادي على الرهن ويستقصي عليه على علم الشهود ثم يبيعه بين ايديهم فان عارض رهنه مشتريه فيه بعد فليات بهم الى الحاكم فيخبروه بالدين والرهن والنداء والاستقصاء فيه والبيع ثم يشهدوا

لمشتريه بشرائه * بكذا * من مرتبه * وان وجد في نسخة للمصنف ثم يشهدون
 بالتبون فعلى ان ثم حرف ابتداء هنا على قول من اجاز مجيئها للابتداء او على انها
 ماطة على محذوف مستأنف اي يفعلون ذلك ثم يشهدون لمشتريه بشرائه * وكالرهن
 الوصية * يبيع الخايفة ما جعلت فيه الوصية اذا جعله الموصي بيده او جعل اليه
 بيعه ويستغني بمحضر شهرد الوصية والاستغلاف اتحدوا او كان شهودا احدا ما غير
 شهو الاخر فان عارض الورثة المشتري اتى بهم الخليفة او المشتري الى شو الحاكم
 فيشهدوا وان امتنع المرتن او الخليفة من الاتيان بهم وقد عارض الراهن او الوارث
 المشتري لم يلزمه ان ياتي بهم فياتي بهم المشتري وان عارض المرتن او الخليفة لم
 يلزم المشتري ان ياتي بهم فياتي بهم الخايفة قال شيخ الشيخ عامر وكان السلف
 الماضون بمحضرون شهود الدين والرهن وشهود الوصية والخلافة ويشهدونهم على
 البيع والاستقصاء وفات المالكية لا يصح للمرتن بيع الرهن ان كان في عقدة البيع
 او قبلها ان يبيعه او كان ذلك بعد حلول الاجل لان ذلك كتوكيل الاضطرار الا
 ان اذن له بعد الحل او قبله وبعد النقد او اذن له السلطان والا فلا يملك بيعه ولا
 يصح الا ان عقد له يبيعه بعد عقد الدين وقبل الحل وقال بعض المالكية مثل
 ما يقول يجوز له يبيعه ولو عقد له يبيعه عند عقد الدين وقال بعضهم يجوز له يبيعه الا
 ان كان في سلف فلا الا ان عقد له يبيعه بعد عقد السلف لانه لا يحل النفع في
 السلف اذ رفع عن نفسه الموهنة في بيعه ومشورة السلطان وقال مالك اذا كان
 عقد يبيعه عند عقد الدين لم يجز الا بامر السلطان قيل اذن الراهن في بيع الرهن
 توكيل منه على ذلك والتاعدة ان للموكل عزل وكيله الا اذا تعاقى بالوكالة حق لغيره
 وان قال ان لم ات للاجل فيه فلا يبيعه الا بالسلطان قال العاصمي

لمشتريه بشرائه من مرتبه
 وكالرهن الوصية ولا يحتاج
 الى اتيان الحاكم في غير اصل
 وهو المتبوض باليد ولو
 حيوانا

ويجوز بيع محدود الاجل * من غير اذن رهن جري العلم
 مع جعل ذلك له ولم يحن * دين ولا بعقده بها قرن
 * ولا يحتاج * المرتن او خليفة الوصية * الى اتيان له * نحو * حاكم * اذا
 اراد ايقاع البيع * في غير اصل وهو المقبوض باليد * مطلقا من سائر غير العروض
 * ولو حيوانا * ولا الى احضار الشهود او المخبرين عند الحاكم ولا عند البيع

والاستقصاء لان المقبوض في يد المرتن او خليفة الوصية والتعاقد في المقبوض من
 كان في يده * وان وقع * الاتيان له وحاكم واحضار الشهود او المخبرين عند
 الحاكم وعند البيع والاستقصاء * وقوعه * احوط لما يحدث من راهنه *
 او من الوارث من الاتيكر * بعد فان كن * الرهن * حيوانا او كطعام * من
 سائر العروض التي يمكن احضارها كلها في محضر البيع * فليمسكه مرتبه بيده *
 او يضعه امامه او يجنبه وقد مر في البيع الموضع الذي يقبض به الحيوان عند البيع
 وان لم يمكن احضاره كله احضر بعضه وباع الكل بالوصف وبيان الكمية وكل
 ما يحتاج اليه او ذهب بمن يريد الشراء الى حيث الرهن ونادي من اراد الشراء شراء كذا
 فليحضر موضع كذا * ثم ينادي عليه الطواف او هو * يعني المرتن * بنفسه
 لا * يجعله * في يد الطواف * او غيره * لئلا يدخله الضمان باخراجه لغيره *
 اي غير المرتن من الطواف او غير الطواف يعني لئلا يضيع في يد غيره فيتلف بماله
 ويضمن الزايد على ماله قطعاً لانه تعدى بجعله في يد الطواف او غيره فان الزايد
 يضمه ولو على قول من قال لا يضمن المرتن الزايد لانه هنا تعدى * وهذا *
 اي ما ذكرنا من ان يمسكه ولا يقبضه في يد الطواف * احتياط * عن الضمان
 * لا وجوب في الاظهر * فلو وضعه بيد الطواف او غيره وعقد البيع هو نفسه
 لجاز كما قال * ويبيعه * اي المرتن اي يلي عقد البيع * بعد النداء بنفسه * ولا
 يباع الرهن بالدين عاجلا او اجلا بل يدا بيد وان باع عاجلا فاخذ الثمن جاز
 وان هرب من باع له او افلس او مات ولم يترك وفاء او جعده فقد ذهب ماله
 ويضمن المفضل ان كان في الرهن وان باع بالدين جاز وضمن الفضل
 في دينه وقيل لا يجوز البيع وانفسخ الرهن قاله في الديوان وليي المسلط بيع الرهن
 او المرتن ان لم يكن المسلط بنفسه * لا بالطواف * ولا بغيره اي لا يعقده بالطواف
 او غيره اي لا يلي الطواف او غيره عقده * وان * كان البيع المراد عقده وانما *
 واسطة * نداه * اي الطواف * او * لا * بامره * اي بامر المرتن الطواف ان يلي
 عقده او بامره غيره وان وقع العقد بالطواف او غيره لم ينعقد * الا ان شرط *
 المرتن * ذلك * ان يبيعه الطواف او غيره او ان يبيعه من شاء الطواف ان يبيعه

وان وقع فاحوط لما يحدث
 من راهنه بعد فان كان
 حيوانا او كطعام فليمسكه
 مرتبه بيده ثم ينادي
 عليه الطواف او هو بنفسه
 في يد الطواف لئلا
 يدخله الضمان باخراجه
 لغيره وهذا احتياط
 لا وجوب في الاظهر ويبيعه
 بعد النداء بنفسه لا
 بالطواف وان نداه او
 بامره الا ان شرط ذلك

او ان يبيعه هو ان شاء وان شاء باعه الطواف او غيره او فلان فن المومنين على شروطهم الا شرطاً احل حراماً او حرم حلالاً وهذا الشرط لم يحرم حلالاً ولم يحل حراماً فان البيع حتى يملك المرتهن فاذا اباح هو ومالك الرهن ان يبيعه احد جاز وكذا ان شرط ان يمسكه الطواف او فلان عند البيع فلا يضمنه المرتهن ان ضاع * وقيل لا يامر على بيعه * احدا الطواف او غيره * (ولا يستخلفه) * * ولو شرط * ذلك وان لم يعرف المرتهن كيف يبيع فليعلمه او باقن لانه لم ترد السنة في بيع الرهن بغير المرتهن فلا يباح فاشترطه يحلل حراماً فلا يثبت والرهن ثابت وقيل اذا شرط ذلك لم ينقذ الرهن وتقدم بحث في باب ما يكون على المرتهن من الحقوق هل يدرك الانسان بالشرط مالا يدرك بالشرع وفي الديوان هل يوكل المرتهن من بيع الرهن قال انما يفعل في ذلك ان يمسك الرهن في يده وينادي به الطواف حتى يستعصيه ثم يبيعه هو ومنهم من يقول يتاوله الطواف اذا كان اميناً فان لم يجد الامين فلا يتاوله من لا يخونه ببيع المرتهن الرهن اذا كان مسلطاً على بيعه كان في يده او في يد غيره ولا يجوز للراهن بيعه واذا اراد بيعه فليشاور السلطان او القاضي ولا يشاور الراهن وان كان المرتهن رجلاً فلا يجوز لاهل بيته ان يبيعه بغير اذن صاحبه الا ان يسلط على بيعه وان كان المرتهن ممن لا يجوز بيعه فليستخلف له العشيرة من بيعه وقيل لا يجوز بيع خليفته والمسلط يشاور الراهن والمرتهن على بيعه فيما ذكر في الكتاب وان باعه بغير مشورة فله ذلك وان منعه الراهن من بيعه فان الحاكم يمنع الراهن من ذلك والمسلط ان ابى ان يبيع اجبره الحاكم على بيعه وان وكل المسلط من يبيع الرهن فلا يجوز ذلك البيع وان كان مسلطاً فلا يبيعه احدهما دون الآخر وان باعه لم يجوز وقيل ان يجوز صاحبه جاز وان زال عقل احدهما او غاب او مات فلا يبيعه الاخر الا ان سلطاً معاً وان سلط كل على حدة فلكل ان يبيعه لصاحبه ويبيعه لغيره ايضاً ويبيعه معاً وان باعه كل على حدة لرجل ولم يعلم بذلك فالبيع للاول وان لم يعلم الاول عقل بينهما حتى يعلم وقيل انفسخ بيعهما والرهن على حله وان انفسخ الرهن بحلول الاجل او صار رهناً سفيراً فلا يجوز للمسلط بيعه وان باعه فلا يجوز ولا يجوز له ان يبيعه ببيع الخيار وان باعه الى اجل فالبيع جائز وينرم ما باعه في ذلك الوقت وان باعه وورده لنفسه بالتبذير

وقيل لا يامر على بيعه ولا يستخلف ولو شرط

لزمه وان باعه وخرج في بيعه انفساخ او با فعله رده وهو ثابت في الرهن وان خرج فيه عيب فرجع عليه بالحكومة فهو ثابت في الرهن وان رجع باقراره لزمه خاصة ولا يدرك الثمن على الراهن وان تلف الثمن قبل ان يرد له لصاحبه فانه يترومه من نفسه ولا يرجع به على الراهن ومن اراد ان يبيع الرهن فلا يشتريه منه احد سواء سمى من رهنه له ام لم يسمه الا يبين انه رهنه له ومن كان يده جناناً لغائب فين احد ان الغائب رهنه له او باعه له فلا يحكم له به ولكن يحجر عند من هو يده ولا يمنع منه وان قدم الغائب وانكر البيع او الرهن اثبت الخصومة بينه وبين المدعي فيؤتى بالبيان فيحكم به وقيل اذا قدم وانكر فلا يشتغل بانكاره الا ان احدث دعوة اخري * * والمسلط او المرتهن * لا يعطي اجرة حمل او طواف او كفال او وزن * او مصلح في الرهن او فاعل ما يحتاج اليه الرهن * من الرهن بل * يعطي * من ماله * الا ان شرط المرتهن على الراهن ان يعطي الراهن اجرة ذلك او ان تخرج من الراهن فله ذلك واذا اعطى المسلط من ماله ادرك على المرتهن ولا يرجع احدهما على الراهن لان ذلك من وظيفة المرتهن او المسلط يفعله بنفسه فان لم يفعله بل فعله غيره فليقد نفسه بالاجرة الا ان عمله الراهن فلا يدرك عليهما وان شرط المرتهن ان الاجرة من الراهن او انه يعمل ذلك ففي صحة ذلك الشرط قولان * وكذا الضالة واللقطة والوصية * وكل ما كان بيد الانسان مما يجوز له بيعه دون الاستخلاف ودون الابوة يعطي بائع ذلك الاجرة من نفسه لامن ذلك ولا من ثمنه وظاهره انه يعطي خليفته الوصية الاجرة من ماله وهو بعيد ووجهه انه قد جعل انفادها فليكن هو التاعل لما تعطي فيه الاجرة فان لم يفعل فليكن اجرة ما عليه فعله من ماله وياتي كلام اخر * (ويعطيها خليفته من مال من استخلف عليه) * من مجنون او يتيم او غائب او غير ذلك * (لاطلاق الخلافة) * فان الخليفة نائب عن المستخلف عليه في التصرفات على الاطلاق * (وتقييد الوكالة) * والتقييد لا يشدى ولا ينبغي ان يبيع الرهن مقيد لان الذي امره ببيعه هو الراهن واوره هو جعله له رهناً يبيعه في حقه فاذا كان هو الذي يبيعه فهو الذي يلي البيع بنفسه وما يحتاج اليه في البيع فان اراد ان يعمل غيره ما يحتاج اليه في البيع فلا اجرة من ماله فداء نفسه فلا يتناول عقده اجرة الطواف

ولا يعطي اجرة حمل او طواف او كفال او وزن من الرهن بل من ماله وكذا الضالة واللقطة والوصية ويعطيها خليفته من مال من استخلف عليه لاطلاق الخلافة وتقييد الوكالة

أو نحوها وإن شرط أن ذلك من الرهن أو أنه يعمل جاز لأنه تقييد أيضاً بعمل بمقتضاه
والأب يعطي من مال ولده الطفل لأنه أعظم من الخليفة* (وجوز لمرتهن وخليفة
وصية أهله ما من رهن ووصية)* وقبل تعطى اجرة الوصية وما احتاجت إليه من
مال المورث إلا ما خرج عن الثلث فإنه يحاصص الوصية في الثلث كما يأتي إن شاء
الله تعالى ويتصور بيع خليفة الوصية إذا جعل الموصي ما يتفد به الوصية بيده أو حجرة
عليه أو حجر ماله بيده أو أعطاه الورثة ما يبيع* (وكذا ما ذكر من الضالة والمقطعة وجميع
ما باليد أن جاز له بيعه)* كما لا يعرف له رب أو لا يرجي والأمانة إذا خيف فسادها
سواء في ذلك الأصل والعروض غير أن الضالة والمقطعة لا تتصور أن في الأصل قد جوز
أن يعطى ما يحتاج إليه ذلك من اجرة الطواف والحمل وغيرهما من نفس ذلك أن كان يتجزى
أو يعطى تسمية منه والمبيع الباقي أو يعطى من الثمن* والاول اصح* لأن ذلك
من وظيفة من كان بيده فلو شاء لم يقبض اللقطة مثلاً فإن أراد أن لا يعمل
فليقد نفسه من العمل بالاجرة من ماله كما مر والمحتسب لنحو اليتيم كذلك وهو
داخل في عموم كلام المصنف* وللمرتهن* أو المسلط* بيع رهنه وإن لوالده*
أو والدته* أو ولده البالغ وإن لم يحزه* وقيل إن - أزه وما ذكره مبني على أن مال
الولد له لا للأب والاب لم يحزه بيعه لولده لأنه حينئذ قد باع الرهن نفسه* والخليفة
طفله* أو محبونه يشترى الخليفة للطفل أو المحنون* ولزوجته* أو ترتهن وتبيع
لزوجها ولا سيما غيرهم أصله الوكالة فإنها تقتضي البيع لنيره والاجنبي والزريب
داخلان تحت عموم غيره وكل هؤلاء وغيرهم يشترى ولا أنفسهم لا له وإن اشتروه
لا أنفسهم ولم ينووه ولم يتفق معهم ولا طلب أن يشتروه ثم يولوه أو يبيعوه له جاز لهم
أن يبيعوه له أو يولوه طلب بعد ذلك أو لم يطلب كما قاله بعد ولم اشعر* ولا يامر من
يشتريه له* ولا يوكل لأن وكيله في مقامه أن لم يكن المسلط* ولو المسلط*
أي ولو كان ما موره أي أو وكيله هو المسلط أن كان التسايط على غير البيع فكان المرتهن
تالياً للبيع وذلك لأن المسلط وكيل الرهن والمرتهن جميعاً وكذلك لا يبيعه له المسلط
للمرتهن إذا كان التسايط على البيع أو عاينه وعلى غيره لأنه وكيلها وكيل على المرتهن
من حيث البيع وعلى الرهن من حيث الحرز عند البيع رحمه الله وإن فعل ذلك

وجوز لمرتهن وخليفة
وصية أهله ما من رهن
ووصية وكذا ما ذكر من
الضالة والمقطعة وجميع ما
باليد أن جاز له بيعه
والاول اصح وللمرتهن
بيع رهنه وإن لوالده أو ولده
البالغ وإن لم يحزه وخليفة
طفله ولزوجته ولا يامر
من يشتريه ولو المسلط

بطل البيع وفي الديوان وإن استمسك الرهن أو المرتهن على البيع فله أن يبيعه لكل
من يبيع له ماله وجائز له أن يبيعه للرهن أو المرتهن وإن باعه لواحد منهم فليقبض
منه ذلك الثمن وإن باعه للرهن فقبض منه الثمن فليقبضه المرتهن إن وافق ماله
وإن خالفه فليشتر له مثل دينه فيقبضه إلا أن اشترط له أن يقضى له في ماله ما باع
به الرهن وافق ماله أو خالفه فإن باعه للمرتهن فليأخذ منه الثمن فإن وافق دينه
فليقبضه له وإن كان خالفه فليشتر له ما يقضيه به وله أن يشتري من المرتهن ومن
الرهن وغيرهما ثم يقضيه له سواء اشترى هؤلاء لأنفسهم أو لغيرهم ويكونان كغيرهم
في الرد بالعيب والانفساخ ومنهم من يقول في الرهن لا يكون كغيره من الناس في
الانفساخ والرد بالعيب ووجه المبالغة بالمسلط أنه يقرب من الرهن ولو باعه الرهن
للمرتهن اصح والمسلط كالرهن كما أنه كالمرتهن فبالغ بالمسلط أنه لا يامر المرتهن
وذلك بالنسب ويجوز الرفع فيكون المعنى لا يامر المسلط البائع للرهن من يشتريه
له فالمسلط فاعل يأمر كما تقول ما قعد ولو رجل واحد* (وإن باعه)* مرتهنه* (كما
يجوز ثم اشتراه من مشتريه أو ولده له)* على القول بأن التولية بيع أو أقاله على القول
بأن الأقاله بيع* (جاز أن لم يتفقا)* أي المشتري والمرتهن* على ذلك* وإن اتهم
بالاتفاق حلف وبهذا التقييد يدخل في قول الديوان وإن باع الرهن فله أن يرد
لنفسه أو لغيره بالأقاله أو بالتولية أو بالمراجعة وإن باع الرهن الرهن فلا يجوز بيعه
وإن جوز له المرتهن انفساخ الرهن وثبت البيع وكذا أن امر المرتهن الرهن ببيع فباعه
فقد انفسخ الرهن وثبت البيع وكذلك أن طلبه المرتهن أن يبيعه له فباعه له فقد
انفسخ الرهن وثبت البيع أي وكذا لو لم يطلبه وفي الأثر وسألته عن رجل كان له
رهن في يده فنادى عليه المنادي حتى بلغ ثمنه وليس ثم من يزيد فقال المرتهن
لصاحب الرهن بع لي هذا الرهن الذي في يدي فبى أن يبيعه له قل انفسخ الرهن
قلت كيف يشترى قال يفسخ الرهن ثم يشترى ولا يبيعه المرتهن أو المسلط للرهن
إلا أن كان الرهن وكيلاً لغيره على الشراء ومنهم من يرخص وإن أراد الرهن أن
يشتري لمن ولي أمره من ابنه الطفل أو غيره جاز ولا يبيعه لو كمل الرهن ولا لعبد
المأذون له في التجار ولا لمفاوضه ولا لمقارضه ورخص فيهم من رخص فيه ولا يبيعه

وإن باعه كما يجوز ثم اشتراه
من مشتريه أو ولده له
جاز أن لم يتفقا على ذلك

المرتبه لو كمل نفسه ولا لعقيد او مناوذه او مقارضة او ما ذونه الا ان كان الماذون
 يتجرى اموال الناس ولا لانه الطفل الا بخافه كان له ولا لاهل الحرام والريية
 وان باه الراهن بغير اذن المرتبه فبين ان الدين لم يكن على الراهن اوانه قد انفسخ قبل
 جاز البيع وان باعه جميعا او امرا من بيعه انفسخ وصح البيع وان باعه المرتبه
 او المسلط بالمحاباة فالبيع جائز ويضمن ما حابى به وقيل لا يجوز وانفسخ الرهن
 بمحاباة المرتبه وان قال الراهن قد حابيت فانكر المرتبه فالقول قول المرتبه وان
 غبن المرتبه او المسلط مالا يتغابن به الناس فالبيع جائز ويضمن ما غبن فيه وان
 كان مما يتغابن به الناس فلا يضمن شيئا وان اخذ الرهن لمن ولي امره من يتيم او
 غيره فانتقل الي حال يجوز فيها فله فانما يبيعه من اخذه في الرهن اولا وكذلك
 ان اخذ له خافه الرهن فزال من الخلافه حدث خليفه اخر فانما يبيعه الخليفه الاول
 وقيل الاخر قبل يبيعه هو حين جازت امواله وان قال الراهن للمرتبه اذا حل
 الاجل نفذ الرهن في دينك او اقضه او امسكه او هو لك في دينك فلا يجوز والرهن
 على محاله وان قال له اشتره فلا يجوز وان خرج العيب في الرهن فلا يدرك رده على
 الراهن وليعه عند الاجل ولا يضره ذلك العيب ان كان في الرهن حال رهنه اياه
 وان حدث العيب عند المرتبه فقد ذهب من الرهن ما يقابل ذلك العيب وان
 استمسك المرتبه بالراهن في الدين الذي اخذ منه فيه الرهن سخريا او غير سخري
 فلا يدرك عليه شيئا وكذلك ان استمسك في السخري ان يجعل له اجلا فلا يدرك
 عليه ذلك وان رهن له وجعل له اجلا ولم يامره بالبيع فهو رهن سخري وان امره
 بالبيع ولم يجعل له اجلا فانه يبيعه وان باعه فخرج في بيعه عيب فرجع عليه فانه يرد
 الثمن للمشتري ويبيعه ويستوفي ماله وان بقي شيء من الدين فلا يرجع على الراهن وذلك
 ان رجع عليه بالحكومة وان رجع عليه بالاقرار فلا يرجع بالضمان الا ان صدقه
 الراهن في قوله وان تلف الثمن فرجع عليه الشيء بالعيب فانه يبيعه ويستوفي من ثمنه
 للمشتري ماله وان بقي للمشتري فليوف المرتبه من ماله وان تلف الشيء والثمن
 جميعا فهو ضمان للمشتري ماله وذهب الرهن بما فيه وان تلف الشيء وبقي الثمن
 فليوف للمشتري ولا يدرك على الراهن شيئا هذا ان تلف من يد المرتبه واما ان

تلف من يد المشتري قبل ان يقبضه منه المرتبه فيكفل واحد منها ضمان لما تلف
 من يده واما ان وصل الى الراهن ما فضل من ثمن الرهن على الدين فان المرتبه يرجع
 عليه بما غرم للمشتري اذا رجع عليه الرهن بالعيب فتلف وتلف الثمن وان ادعى
 المشتري ان العيب قد كان في الرهن فكذب المرتبه واقر به الراهن فقوله عليه جائز
 ولا يضر ذلك المرتبه ويغرم الراهن ذلك الثمن للمشتري ياخذ رهنه وهذا اذا لم يعرف
 المرتبه بالعيب واما ان عرفه وجحد له فلا يجوز له ذلك عند الله ويكون الشيء
 رهنا في يده بحقه وان قال المرتبه رجع الرهن علي بعيب وقال الراهن بل باقالة
 فالمرتبه مدع وان كان الرهن بين رجلين فباعه فخرج به عيب فاقر به واحد وكذبه
 الاخر فالمرجوا جائز اقراره في نصيبه خاصة وان باعه رجل لرجلين في صفقة فخرج فيه
 عيب فصديق احد المشتريين وكذب الاخر فلا يشتغل بقوله ويلزمه تصديقه فيهما
 جميعا وان مات المرتبه فادعى المشتري العيب بعد موته فصدقه الورثة في ذلك
 فاقرارهم جائز فيما لهم خاصة ولا يلزم ذلك الراهن ان كان افضل في ذلك الرهن
 واما ان زال عقل المرتبه او مات وترك يتيما فخرج في الشيء عيب فان المشتري
 يستمسك بالشيرة ان يستلموا لليتامي او لم يكون خليفه يخادم معه وان باع المرتبه
 الرهن فحضر الموت المشتري او تحنن فصار المرتبه خافه المشتري بعد التحنن او على
 اولاده بعد ما مات وان باع الشيء فعلم ان فيه عيبا او جهل العيب فان العشرة يستغلون
 خليفه اخر يخاصم معه وكذا ان رجع الى طفله بالمراث وكذلك ان مات المرتبه
 او زال عقله فصار المشتري له خليفه فخرج في الشيء عيب ولا يشفع مسلط او
 مرتبه رهنه اذا كان ممافيه الشفعة والهاء للمرتبه والرهن للمرتبه ولو كان بيد المسلط او الهاء
 لاحدهما لان الرهن تجوز نسبته للمسلط عليه للملازمة اي لا يرد احدهما بالشفعة
 لنفسه ولا للاخر ولا للراهن ولا لمن ولي امره بخلافه او وكالة او امانة متقدمة
 حادثة بعد البيع ولا لغير ذلك لان بيع المسلط او المرتبه الرهن كالتسليم للشفعة
 فلا ينقضان فعلاهما والراهن مالك للرهن فلا يشفعه بعد البيع كما لا يشفع الباع ما باع وقد
 رهنه لبايع فلو شاء لفكه فلا يباع فلو كان التسليط على غير البيع لجاز للمسلط
 ان يرد به بالشفعة ولا يشفعان به اي لا يرد ان يسيبه قبل بيعه شفعة ما يبيع

ولا يشفع مسلط او مرتبه
 رهنه ولا يشفعان به

مما له شركة مع الرهن متصلة كالنسبية او منفصلة كالطريق انفسها ولا لمن واما
امره ولا بغير ذلك لانه ليس ملكا بارائنا هو بايديهما كامانة وانما يشفع به اراهن لانه
ملكه ولو كان لتغيره فيه سلطان بالارتهان والتسلط واما اذا كان الرهن تسمية
والتسمية الاخرى للمرتن او المسلط او لها فبيعت تسمية اخرى او ما شارك ذلك
بنحو طريق فاما وللراهن الشفعة بحسب ما ملكا او بالسبق او بغير ذلك مما ياتي
في الشفعة بين الشركاء وفي الديوان ويدرك المرتن الشفعة بالرهن ان كان الراهن
شريكه وان باع بعض الرهن فلا يرد الراهن الشفعة بما بقي له اي لا يرد الراهن
بالشفعة البعض المبيع من الرهن كما لا يرد الرهن المبيع بالشفعة لنحو اشتراك في
طريق والوكيل على بيع شيء مما له شفعة لا يرد بالشفعة له ولا لتغيره كالمرتن
والمسلط لانهم داخلون على ان يبيعوا وان باع الحايضة من ماله ما شفعت له من استخاف
عاليه فله ان يرد من استخاف عاليا بالشفعة كما مر في باب الطوافة ان له ان يشتريه
له لانه تولى الخلافة المطلقة والبيع طاري وان باع من مال اليتيم ماله شفعت فاته
وياتي في كتاب الشفعة ما نصه ولا لوارث ميت فيما باعه خليفة وصيته ولا
لراهن فيما باعه مرتنه او المسلط ولا لهما فيما باع ولا لمرتن فيما باع المسلط وما نصه
وجوز فيهما ولمرتن شفعة ما باع ان شارك الراهن وله اي للراهن والحليقة الوصية
ووكيل على بيع او شراء رد ما باعوه بشفعة والموارث شفعة ما باعه خليفة الوصية
والمختار ما مر اه ولا يباع الرهن بغير العينين * الدنانير والدراهم او
الذهب والفضة موزونين بحسب ما جرت به عادة البلد * ان لم يشترط * مرتنه
ان يبيعه بغيرهما او ان يبيعه بما شاء منهما او من غيرهما لانهما اثمان الاشياء والاشياء
مشمات فن كان الحق الذي فيه الرهن غير العينين بيع بهما واشتري بهما من جنس
الحق * وجوز * بيعه ولو بلا شرط * بما رهن فيه ان كان * ما رهن فيه * مكيلا
او موزونا * او معدودا مضبوطا او ممسوحا وان شاء باع بالدنانير او الدراهم واشتري
بها جنس مافيه الرهن وفي الديوان ولا يبيع الرهن الا بالدنانير والدراهم ولا يبيعه
بغيرهما من الصامت ولا بما يكال او يوزن وان رهن في غير ذلك فباعه بالدنانير او
الدراهم فليشتري بها ما رهن فيه ومنهم من يقول يبيعه بما رهن فيه من الصامت

ولا يباع بغير العينين ان
لم يشترط ويجوز بما رهن
فيه ان كان مكيلا او موزونا

مسككا كان او غير مسكك ومنهم من يقول يبيعه بما رهن فيه مما يكال او يوزن
فيقتضيه في ماله وذكر في الكتاب ان باعه بالحيوان فبيعه جائز فان كان انما رهن
عنده في الحيوان فليقتضيه في حيوانه وان كان دينه غير ذلك فليبيع ذلك الحيوان
ويقتض من ثمنه دينه اه وغير الحيوان مثله فتحصل في بيع الرهن قول بجوازه
بغير العينين وبغير مافيه الرهن فيباع بمافيه الرهن ويجوز اذا بيع بغير مافيه الرهن
ان يقتضيه له فيما فيه الرهن برضا * وصح * بيعه * بدنانير ان رهن في دراهم
كمكسه * وهو بيعه بدراهم ان رهن في دنانير او بوزن من الذهب والفضة في
مسكك من جنسه او من غيره وبالعكس * بصرف * اي بتقويم كم يسوى تلك
الدنانير من الدراهم وبالعكس * لاتحاد الجنس * اي لتزيل الذهب والفضة
منزلة الجنس الواحد اي يبيعه بواحد من ذلك مما ليس من حقه ويقتضيه في حقه
بنية انه صرف حقه او يبيعه بواحد من ذلك ويصرفه من غيره بجنس حقه وهو
المبادر من الصرف وهو الحقيقة والاحوط فيزني حمل الكلام عاليا بخلاف الاحتمال
الاول فانه مجاز وخلاف المتبادر ولو ناسبه قوله لاتحاد الجنس اي ينوي اخذه مكان
حقه لانهما كجنس واحد و * لا * يصح البيع * ان رهن في احدهما فيباع
بغيرهما * فيقتضى النير او يباع بهما * او * بيع * لاجل او * بيع * ببيع الخيار *
لاجل او لنير اجل * الا ان اجازه الراهن * اي اجاز ما وقع من ذلك بان باع بغيرهما
فاجاز او يبيع لاجل فاجاز او يبيع الخيار لاجل فاجاز او اجتمع ذلك كله فاجاز وثل
الاجازة بعد الوقوع الاذن قبله * او شرطه عليه * اي شرط بعض ما ذكر او كله * عند
العقد * للرهن وقيل بجواز ذلك ولو لم يشترط وفي بيع الرهن بغير الدنانير والدراهم
او لاجل او لعاجل الاقوال المتقدمة في فن الوكالة وفي الديوان ولا يبيع الرهن
بيع الخيار ولا بيعا موقوفا فان فعل فقد انتسخ الرهن ومنهم من يقول لا يفسخ
وان حط المرتن من ثمن الرهن ما يحيط الناس فيما بينهم او اكثر او ابراء من الثمن
فلا يجوز ذلك ويضمن وقيل جاز ويضمن واما اعطاه الرهن او كل ما يخرج من
ملك صاحبه غير البيع فلا يجوز وان اعطاه على العوض او بدله بعد ما جاز له بيعه
بثل قيمته فلا يجوز وقيل جاز اه ولا يجوز للمرتن او المسلط من انواع الخراج

وصح بدنانير ان رهن في
دراهم كمكسه بصرف
لاتحاد الجنس لا ان رهن
في احدهما فيباع بغيرهما او
لاجل او ببيع الخيار الا ان
اجاز الراهن او شرطه عليه
عند العقد

الرهن من ملك الراهن الا البيع المحض وما سواه لا يجوز كان فيه معنى البيع من
المعارضة او لم يكن وذلك انه قد يتوهم المرتهن ان له ان يتصرف في الرهن اي تصرف
اراد على ان يحسبه من دينه كهبته ولو بلا ثواب وكتجربته لكفارته او غيرها
فمنصواعا انه لا يصح له ذلك كما قال المصنف * ولا تجوز هبة الرهن وان بشرط
الثواب * ولو كان الثواب يساوي سعر الرهن بالاستقصاء في السوق او اكثر
فيقضي الثواب في حقه لا يجوز ذلك سواء كان الثواب مستقبلا جليه المرتهن هبة
الرهن او ماضيا في ذمته ابراهما منه بالهبة واما هبته بمعنى بيعه فجاز على حد ما مر في
البيع مثل ان يقول وهبته لك بكذا بدل قوله بعته لك بكذا * ولا مكاتبته *
اي مكاتبته الرهن * ان كان رقيقا ولو * كانت المكاتبه * باكثر من ثمنه *
اي من ثمن الرهن او من ثمن الرقيق والمأصدق واحد لان الرهن رقيق فيقضي
المرتحن ما يملكه العبد المكاتب في حقه لا يجوز ذلك * وينفسخ * الرهن * بذلك *
وذلك لتعديته والاشارة عائدة الى ما ذكر من المكاتبه والهبة والبيع لاجل او بخيار
او بغير ما يباع به من العين ومن اجاز من العلماء ما اجاز من ذلك لم ينفسخ عنده
* ولا يتحرره * لان الذي كاتبه غير مالك له ولم يكاتبه باذن المالك ولم يجزله
وان تزايد العبد مريدا للمكاتبه وغيره لم تجز زيادته وبطل البيع واغرق بين هذه
المسئلة من نحو الهبة والمكاتبه والمسئلة قبها من بيع الاجل والخيار والبيع بالعروض
حيث اختلف في الاولى هل صحت او فسدت واتفقوا في الثانية انها فسدت انه
لم يفعل في هذه ما يسمى بيعا والاولى فعل فيها ما يسمى بيعا واتفق بين ذلك كله
والبيع المنسوخ ان البيع المنسوخ لا يجوز ولو اجاز به البايعان لانه منهي عنه بالشرع
بخلاف هذه الوجوه فلا ينفسخ بها الرهن وان لم يجزها الراهن حيث كانت من
جهة البيوع التي تجوز في الشرع وينفسخ ببيع الانفساخ وان اتم الراهن المكاتبه
اولهبة تمت واستظهر الورائي من كلام شيخه ابي شامة وهو اذ كرهتها انها لا تتم لانها
ليست بيعا والذي عندي ان الرهن لا ينفسخ بالهبة ولا بالمكاتبه ولو بطلتا وانما ان
اتهما الراهن تتاوان معنى قول الشيخ بعد ذكرهما انه اذا قل ما لم يومر خرج من الامر
انه خرج عما امره الراهن ان يفعله وتخطاه الى غيره فلم يثبت فعله لانه خالف فيه

ولا تجوز هبة الرهن وان
بشرط الثواب ولا مكاتبته
ان كان رقيقا ولو باكثر
من ثمنه وينفسخ بذلك
ولا يتحرره

الامر وليس المراد انه خرج عن الارتهان وانه انفسخ الرهن بل الرهن ثابت وفعله
باطل لان هبته ومكاتبته ليستا بيعا منفسخا كما يدل له قول الشيخ فان قال قائل
ما لفرق بين هذه الوجوه والبيع المنسوخ قيل له البيع المنسوخ لا يجوز ولو اجاز به
البايعون لانه منهي عنه بالشرع بخلاف هذه الوجوه على انه اراد بهذه
الوجوه الهبة والمكاتبه والبيع بالعروض او نسيه او بيع خيار والله اعلم * فصل ان
قال الراهن او قريبه * من جهة الاب او من جهة الام وارث او غير وارث * او
صديقه للمرتحن * او نايه بخلافه او وكلة سواء كان مسلما ام لم يكن او قال للمسلط
* خذ مالي * اي الحق الذي لك * على الراهن لم يجز له بيعه بعد *
لان بيعه بعد عرض ماله عليه ضرر ولا يجل والرهن انما يباع اذا لم يملك اما
اذا ملك او عرض عليه الحق فلا يباع فان باعه بطل البيع لكن ان عرض عليه الحق
بحيث لا يمكنه قبضه او عرضه عليه نقضا او على خلاف ماله او بالدعوى التي يكون
اقل فيها قول المرتحن او قال له انظري ولو ساعة فان له ان يبيع وان جاءه بحقه قبل
عقد البيع لم يثبت البيع وان عرض عليه الاجنبي الذي ليس بصديقه ولا وكيل
ولا خليفة ولا مأمور جازله البيع وجازله القبض وترك البيع وقيل كل من عرض
عليه حقه من اقرب او صديق او اجنب لزمه القبول عنه ولم يجزله البيع وحمل كلام
المصنف عليه اولى فيكون ذكر الترتيب مناسبة لاقيدا ولا يمتد بعرض الحرام او
الريبة او من يعامل ذلك وان لم يقبل الراهن عطائه من اعطى عنه من قريب او
صديق او غيرها وقد قبضه المرتحن فلا رجوع لمن اعطى فيما اعطى ولا يرجع المرتحن
الى بيع الرهن ولو حجر الراهن على المرتحن او المسلط ان قبض عن الذي يعطى عنه
او حبر على الذي اراد ان يعطى عنه ان يعطى عنه وان عرض عليه من لا يصح فعله
كطفل ومجنون ومن حجر عليه الامام او نحوه او المشيرة ماله فله ان يبيع الرهن ولا
يقبضه وان قبض ولم يصح قبضه فله الرجوع الى بيع الرهن قال ابو العباس احمد
ابن محمد بن بكر في الجامع ولا يبيع المرتحن الرهن اذا عرض عليه الراهن ماله او من
قام بتمامه وهذا اذا عرض عليه دينه بنفسه واما غيره مما يقضيه في دينه فلا يبيعه
ذلك من بيع الرهن الا ان اشترط ذلك الراهن اول مرة واختلافوا في عرض الاجنبي

فصل

ان قال الراهن او قريبه
او صديقه للمرتحن خذ
مالي على الراهن لم يجز
له بيعه بعد

الذي لم يوكله الراهن منهم من يقول يبيع ومنهم من يقول لا يبيع وأما ان عرض عليه ماله ولم يصل المرتين الى قبضه بمعنى من المعاني فانه يبيعه ويستوفي ماله الا ان منعه له خوفاً من مصابب القضاء مثل حضور الشهود وحكومة الحاكم وما اشبه ذلك **ولا يبيع** * نفي بمعنى النهي او نفي على اصله اي لا يصح شرعاً ان يبيع المرتين او **المسلط** * اصلاً * مرهوناً * ان وجد وفاء حقه في غلته * اي غلته التي لم تعدرها على الخلاف السابق فيها * او * لا يبيع حيواناً مرهوناً ان وجد وفاء حقه **من** * غلة * حيوان * او عرض هو ذلك الحيوان او العرض المرهون يعني الغلة التي تعدرها على الخلاف السابق فيها لان ذلك ضرر والضرر لا يحل * وقد مر * في وسط قوله فصل السخري لم يشترط عند عقده ان يخ وكذا لا يبيع اصلاً او حيواناً او عرضاً في كل الحق وقد وجد وفاء بعض حقه في الغلة فانه يبيها ثم يبيع من غيرها ما يتم به حقه وان باع ذلك وترك الغلة لم يبطل البيع ولو كانت الغلة نفي بحقه كله وكذلك اذا كان الرهن اصلاً وعرضاً فليبيع العرض اولاً ثم الاصل وان خالف ذلك لم يبطل البيع وقيل بطل بيع الشيء قبل الغلة ويبيع الحرث والثمار قبل الشجر والشجر قبل الدار والارض والارض وما فيها كبير قبل الدار ويبيع الحيوان قبل سائر العروض وكل ما يخلف فساداً قدمه في البيع ولا يبطل بخلفه ذلك وان كان الرهن ياتي على الاصل والغلة والعروض او يزيد فاستحسن ذلك الترتيب باق عليه لعل الرهن يدرك فك الاصل ونحوه مما رتبته التاخير عن الاخر ولانه مظنة البقاء عن الضيعة وفي الديوان وان كان الرهن ارضاً وما اتصل بهان الحيوان والاشجار وهو يصيب وفاء حقه في بيع بعض ذلك دون بعض فانه ينظر ما يصلح يبيعه للراهن فليبيعه وان باع تسمية منه او البعض فجاز وان كان الرهن ارضاً وما اتصل بهان مع جميع ما ينتقل من الحيوان او غيره فن اولى بالبيع المنتقل دون الاصل وان كان الرهن اصلاً وفيه ما قرب وما بعده من المزل فانه يبيع ما بهدو يترك ما قرب وانا ينظر في ذلك الى ما يصلح للراهن فليبيعه وان لم يفعل فبكل ما باع من الرهن فيبيعه جاز حيواناً كان او غير حيوان اصلاً كان او غيره قرب او بعد واذا حل اجل بيع الرهن وقد كانت له غلة قد ادركت فانه يبيع الغلة ويستوفي منها راس

ولا يبيع اصلاً ان وجد وفاء حقه في غلته او من حيوان وقد مر

ماله فان بقي شيء من الدين فانه يبيع من الرهن ما يقابل ذلك ذات ومن الغلة المدركة صوف الشاة اذا بلغ او ان الجاز فليبيع الشاة ان كان يجد وفاء حقه في بيع صوفها اذا ادرك الصوف وان باع الرهن وفي غلته ما يستوفي منه راس ماله فلا يجوز بيعه وان بلغ الاجل وقيمة الرهن اكثر من راس ماله فانه يبيع من الرهن ما يقابل ماله الا ان لم يجد الا يبيع الكل فله ذلك وان كان الرهن مالا يكال ولا يوزن فلا يبيعه الا في صفقة واحدة ان كانت قيمة الرهن مثل الدين او اقل وان كانت فلا يبيع الامانات الدين فان باع اكثر فلا يجوز الا ان لم يجد من يشتري بعضاً دون بعض فليبيع الكل ولا يجوز بيع التسمية منه وان كان الرهن شيئاً او اكثر فله ان يبيع كل واحد على حدة او في صفقة * وكذا خليفة الوصية * لا يبيع الاصل او الشيء قبل الغلة وان فعل لم يصح البيع عند بعض وصح عند آخرين ويتصور ذلك بان يحجر الميت المال بيده او يجعل بيده ما ينفد به الوصية او يعطيه الورثة او يرهن * وبيع * مرتين او مسلط ومثلها خليفة الوصية * بقدر حقه ان كان في الرهن فضل * عن حقه بجزء مشخص يصالح للقاء عليه كخبرة كذا عندي او * بتسمية * متعلق ببيع والباء للاصاق المجازي او المعنى وليوقع البيع بتسمية او في تسمية او الباء زائدة في مفعول بيع * منه لا يجوز * في ظاهر الاسم كقطعة ميزها من الارض ولو عرفها المشتري وان باع اكثر من حقه او باع الكل او قطعة ميزها من جملة الرهن بطل البيع وقيل لا يبطل وان شرط ذلك لا يبطل وكذا لا يبطل ان كان لا يجد البيع الا ان باع الكل او اكثر من حقه او قطعة ويحتمل ان يريد بالجهالة جهالة تسمية القطعة كيف تكون من الجملة انصفاً او لمنا او غير ذلك ويحتمل ان يريد بالجهالة جهالة ما ينوبها من جملة الدين بخلاف التسمية كالنصف فان نصف الدين متعلق بنصف الرهن وثلاثة متعلق بثلاثة وهكذا وذكر الوراقي ان معني قول الشيخ مجبول انه لا يلزم ما تساوي هذه القطعة بخلاف التسمية من الارض وبطل له قوله قل ما تساوي الدين الذي فيه بلا زيادة ولا نقصان وذلك الجهل غبن على الراهن قلت اوضح من ذلك ان يقول بعت من ذلك عشرة اجواض او عشرين قطعة قدر كل منها كذا او كذا ذراعاً او باعاً منها حيث شاء المشتري منها * وان

وكذا خليفة الوصية وبيع بقدر حقه ان كان في الرهن فضل بتسمية منه لا يجوز وان

كان كفو اثنين * او كنفدين ونحو ذلك مما تعددت افراده وكانت اثنين او
ثلاثة فصاعدا * باع تسمية منها لا واحدا * او اثنين او اكثر مع ترك الباقي وجاز
ذلك عندي * ولو وجد وفاء حقه فيه ان لم يشترط بيع الكل او لم ياذن له رآه
في ذلك * المذكور من بيع مجبول كقطعة او واحد من متعدد او لم يجوز بيع ذلك
بيد وقوع فان شرط بيع الكل فله ان يبيع الكل ولو وجد وفاء حقه في بعضه وله
ان يبيع اكثر من حقه وان باع قطعة او فدانا من فدانين او اكثر فجاز له جاز وكذا
ان اذن له في ذلك بعد الفعل او اجاز له او اذن او شرط بيع اصل الرهن ولو وجد
الوفاء في غلته * وكذا خليفة الوصية * يبيع بقدر الوصية بتسمية مما جعل الميت
في يده او رهنه له في الوصية او جعله الوارث في يده او من المال كله اذا جعل كله
لا يقدر بمخصوص متميز ولو فردا او فردين او اكثر من ذلك من افراد متعدد ولو
وجد فيه وفاء الوصية الا ان اجاز له الوارث بعد الفعل او قبله فيجوز وان لم يكن
الموصي او الوارث جعل ذلك في يده ولا رهنه فانما يبيع الوارث او من اذن له الوارث
او امره الوارث او وكله او استألفه فيعطي الوارث صاحب الحق من الثمن ونحو شأه
اعطاه من ماله بلا بيع باع او لم يبيع والذي عندي انه يجوز للمرتن وخليفة الوصية
بيع قطعة او فرد وما فوق ذلك يميزه ان وجد وفاء حقه مثل ان يمين نخلة او نخلتين
او اكثر او قطعة او قطعتين او اكثر او فدان او فدانين او اكثر او تسمية بما يميزه
من جملة كنصف نخلة او نصف قطعة او نصف فدان ولو لم يكن شرط ولا اذن
ولا اجازة * وان كان الرهن * بيده * اي بيد المرتن ومثله المساط * لرجلين *
ومثلهما الثلاثة واكثر في دين واحد عليهما او ديون عليهما لا كل على واحد على حدة
* فان اراد احدهما ان يملك سهمه منه اخذ منه منابه من الدين * واخذ هذا سهمه
من الرهن ان تميز على حدة والا اخذه بالقسمة مع المرتن او المساط وان لم يمكن
القسمة فهو له شائعا لا يباع * وباع سهم الاخر ان شرط * ان الرهن بيده
* الى اخر حقه والا * يشترط ذلك * فلا يبيع * سهم الاخر * حيث اخذ
بعضه * اي بعض الدين هذا هو الماحول به وتقدم قول ان له ان يبيع الرهن
ولو اخذ بعض دينه * وان قل * المرتن او المساط * له * اي لم يرد فك سهمه

كان كنفدين باع تسمية
منها لا واحدا ولو وجد
وفاء حقه فيه ان لم يشترط
بيع الكل او لم ياذن له
رآه في ذلك وكذا خليفة
الوصية وان كان بيده
لرجلين فاراد احدهما ان
يملك سهمه منه اخذ منه
منابه من الدين وباع سهم
الاخر ان شرط الى اخر
حقه والا فلا يبيع حيث
اخذ بعضه وان قل له

لا اخذ منك الا جميع حقي * فينفك الرهن كله * والا * تعطني جميع حقي
* فانا * ابيع الرهن كله * فله ذلك * لان ذلك كله رهن رهنا
واحدا * وكذا ان مات الراهن فاراد بعض ورثته فله منابه * مما رهن * على
هذا الحل * حال ان غيره ياتي من ان يفكوا منابهم بقبل مناب سهم من ذلك
فبيع سهم من لم يفك ان شرط الى اخر حقه والا لم يبعه وله ان يقول للوارث
لا اقبل منك الا ان تفك الكل او ابيع الكل واذا فك الكل لم يبيع لانه
قريب الرامن او زوجته والزوجة اقوى من صاحب وهي كالقريب * وكذا
خليفة الوصية * اذا اتى اليه بعض الورثة بما ينوبه في الوصية ليفك سهمه مما جعله
الموصي في يد الخليفة للوصية او رهنه في يده فله ان يقبل وله ان يقول لا اخذ الا
جميع حقي والا فانما ابيع ما جعل للوصية * وان كان في يده * اي يد المرتن
ومثله المساط رهنا او * رهنا متفرقة لواحد او لاكثر * رهن رهنا في دين
واحد كان عليهم * فلا يبعها في صفقة * بشمن واحد يكون مجموعها به ولا كل
واحد بشمن على حدة تجمعها الصفقة الواحدة لان كل واحد يسمى رهنا مستقلا
على حدة ولان ثمن كل واحد منها يحتاج ان يكون معلوم العدد معلوم العين متعبرا
على حدة حتى يقضى به الحق المتعلق به لانه قد لا يفي احدهما بما هو فيه وقد يفضل
وقد يمتدح وقد يكون فيه العيب وقد يذهب الثمن قبل ان يقضيه وقد يقع غير
ذلك مما يحتاج منه الى بيان عدده وعينه ولانه قد يزوج السكند منها بالمتفق
الا ان شرط عليهم البيع في صفقة * وهذا الذي ذكرنا من كون علة المبيع
احتياج ثمن كل ان يكون معلوما حتى يقضى في الحق الذي تلقى به * وخص * البيع
بصفقة واحدة ولو لم يشترط ذلك * ان علم ثمن كل قبل البيع بتقويم الدول فلما
ركن البيع وافق ذلك ولم يخالف او سام كلا على حدة ولما اراد عقد البيع خاطها في
الذكر باسم وعقد عقدة واحدة * والحل على الاول * هذا تصريح بما يعني عن ذكره
جعل الاول من نفس كلام المصنف كالشيخ بلا نسبة لاحد ولا حكاية مع حكاية
الثاني ولا سيما حكايته بمادة الترخيص وتقدم عن الديوان كلام في ذلك * وان
باع * المرتن او المساط * رهنا ثم رد عليه بغير اعاده * اي اعاد البيع اي

لا اخذ منك الا جميع حقي
والا فبيع الرهن فله ذلك
وكذا ان مات الراهن فاراد
بعض ورثته فله منابه
هذا الحل وكذا خليفة
الوصية وان كان في يده
لرجلين فاراد احدهما ان
يملك سهمه منه اخذ منه
منابه من الدين وباع سهم
الاخر ان شرط الى اخر
حقه والا فلا يبيع حيث
اخذ بعضه وان قل له

اوقعه زماناً * ثانياً * او ايقاعاً ثانياً بعد الايقاع الاول في الزمان الاول * وقد
 من * ذلك في كلامي عن الديوان ولم ار اثن مر في كلام المصنف ثم ظهر انه مر
 في كلامه من هذا الكتاب كتاب الرهن قبيل قوله باب ان قال للراهن فعلت في
 رهنك ما يفسخه ومن قال يفسخ البيع بالعيب ففسخ الرهن * وكذا خليفه الوصية *
 ان باع ما جعل في الوصية او اعطى فيها ورد عليه بعيب فانه يعيد البيع ثم انه ان
 رد على المرتين او المسلط او خليفه الوصية فاعاد البيع فكان في ثمة الفضل عن
 الدين او الوصية رد الفضل للراهن او الوارث وان نقص ضمن مانقص عن الثمن الاول ان
 دلس المشتري بالعيب وفي حكم التدليس ان يعلم بالعيب فيسلط او ينسى ان يخبر به او ينسى
 العيب وان لم يكن تدليس ولا ما في حكمه بان لم يخبره الراهن او الوارث بالعيب ولم يعلم
 به ولم يخبر به من يصدق فلا يضمن مانقص عن الثمن الاول وذلك اذا رده بحكم
 الحاكم وان رده بنير حكم الحاكم ضمن مانقص في الحكم ولم يدلس بالعيب ولا
 يضمن فيما بينه وبين الله الا ان دلس بالعيب او قبل ما هو في حكم التدليس وتقدم
 كلام مبسوط في ذلك عن الديوان * ويدفع مشتريه * اي مشتري الرهن
 * الثمن للمرتين * اذا باعه المرتين او المسلط اذا باعه المسلط ولو كان المرتين او
 المسلط خائلاً ان الراهن قد ايتته ومن يده خرج للمشتري * وان كان اكثر
 من حقه * لان المرتين او المسلط هو الذي عقد البيع ومن عقد البيع ياخذ الثمن
 وان اعطى الفضل للراهن لم يضمن * ويقضيه * اي يقضي المرتين الثمن * في
 حقه * اي ينوي انه قد تملكه في حقه او المسلط في حق المرتين * بلا احتياج
 لقضاء راعته * وهو ان يقول للمرتين او المسلط امسكه في الحق * ان اتفقا على ذلك *
 المذكور * اولاً * عند العقد او بعد ولو بتراخ ولو حال البيع من انه يقضيه المرتين
 او المسلط بلا احتياج لقضاء الراهن ولا يضمن ما بقي بعد اخذ حقه واذا قل
 بشروط الرهن فقد دخل ذلك الا انه يبدل ما شرطه * والا * يتفقا على ذلك
 * (فلا بد من قاض) * وان اخذ سهمه ضمن الباقي * (و) * اتقضي * (هو
 الراهن او نائبه * بوكالة او خلافة او امر وقضاءه كما مر انفاً ان يقول للمرتين
 او المسلط امسكه في الحق ولا يحتاج ان يقضيه منه ثم يردده وقل اذا باع المسلط

ثانياً وقد مر وكذا خليفه
 الوصية ويدفع مشتريه الثمن
 للمرتين وان كان اكثر
 ويقضيه في حقه بلا
 احتياج لقضاء راعته ان
 اتفقا على ذلك اولاً والا
 فلا بد من قاض وهو الراهن
 او نائبه

فهو الذي يقضي الثمن المرتين لا الراهن هو الذي يقضيه للمسلط في حق المرتين وقيل
 يقضي المسلط او المرتين الثمن في الحق بلا قضاء من الراهن ولو لم يتفقا على ذلك
 اولاً * وعلى القول الاول اذا لم يتفقا على ذلك اولاً * يكون الثمن يده *
 اي بيد المرتين ومثله المسلط * رهنماً * اي كالرهن فيبطل بالاتفاق ويذهب
 الحق بذهابه على الخلاف السابق في الرهن نفسه ويقع فيه ما يقع في نفس الرهن
 من الاحكام * ما لم يقض * بالمفعول فيشمل كل من يصح منه القضاء من
 راهن او نائبه او بالبناء لاناعل الذي هو واحد من اثنين الراهن ونائبه فيكون مأمراً
 ايضاً اي ما لم يقضيه احدهما * له * اي للمرتين ومثله المسلط اذا كان وان قبض
 المرتين او المسلط الثمن ولم يقضه الراهن * فتلغ فقد ذهب بما فيه وفي
 الديوان وان باع الرهن فاخذ الثمن فقضاء في ماله فليست تشهد على ذلك فان اخذ
 الثمن نصرفه في حوائجه فجاء من يرضون من يقول حتى يقضيه في دينه وان امسك بذلك
 فهو رهن ما لم يقضه وان حل اجل يبيعه فامتنع من بيعه وقد كان فيه الفضل فاستبدك
 به الراهن لبيعه وياخذ الفضل فانه يدرك عليه ذلك فان استدفع بثلث الرهن قبل
 ان يقضيه فقد انسخ اه بتصرف كما هو كثير في تقلي عبارة الديوان * وان لم
 يكن فيه * اي في الثمن * وفاء لحقه اجبر الحاكم راعته على الباقي له بلا دعوة *
 اي بلا نصب خصومة * وبلا * احضار * شهادة ان بلغ * المرتين او المسلط
 * الخبر غنده * اي عند الحاكم * او لا وعرف * الحاكم * الدين وانم الرهن *
 اي حكم بتمامه وضخته * وبيعه * اي وضحة يبيعه بان اذن له في بيعه لم يرد بيعه
 والا يبلغ عنده بل يبلغ عند اخر او لم يبلغ مع ان الرهن اصل او لم يبلغ لكوة عرضاً
 كلفه الحاكم حضور الخصم ويان ذلك وينبغي ان يردهما لمن بلغ عنده اولاً ان
 علم انه بلغ اولاً عند غيره * ويجبر المرتين للراهن على الفضل * ان يعلية الراهن
 * ان كان * الفضل * وثبت * وقوله * بلا دعوة مستأنفة * عائد الى قوله
 يجبر والله اعلم * خاتمة * في اختلاف الرهن والمرتين ودعواهما * يقبل في رهن
 قول مرتنه * او المسلط * مع يمينه * ان الامر كما قل * ان اختلف مع راعته *
 في نفس الرهن بد ثبوته هل هو هذا وما يتعلق به من كونه قد تلف وان صفته

ويكون الثمن يده رهنماً
 ما لم يقض له وان يكن فيه
 وفاء لحقه اجبر الحاكم
 راعته على الباقي له بلا
 دعوة وبلا شهادة ان يبلغ
 الخبر عند اولاً وعرف
 الدين وانم الرهن وبيعه
 ويجبر المرتين للراهن على
 الفضل ان كان وثبت بلا
 دعوة مستأنفة

دعوة مستأنفة

خاتمة

يقبل قول مرتنه مع يمينه
 ان اختلف مع راعته

كذا وثمة كذا او بوجه كذا وغير ذلك مما ياتي ان شئت الله ذلك لان الرهن
في يده كإمانة فعلى الراهن البينة لانه مدع بعد ثبوت الرهن والمرتهن او المسلط
مدعى عليه * (و) * يقبل * (في حق) * هل هو من جنس كذا او كميته كذا ونحو
ذلك مما يتعلق بالحق على ما ياتي ان شاء الله عز وجل * او كونه * اي كون
الرهن اي كونه ما هو رهن في دعوى المرتهن * ليس برهن * بيد المرتهن او
المسلط بل حصل بيده بوجه ما من الوجوه * وان بكونه أمانة * بالغ بقوله وان
بكونه أمانة لان الامانة اقرب من الرهن بل نعم كل ما لم يترتب في ضمان من هو
عنده فمع كونها قريبة من الرهن يقبل قول الراهن انه ليس رهن * قول الراهن
كذلك * اي مع يمينه لان المرتهن في ذلك مدع على الراهن فعليه البينة والراهن
مدعى عليه وذلك قول اصحابنا والبصريين والكوفيين وقول اهل المدينة مالك
 واصحابه انقول قول المرتهن فيما في يده وفي الحق الى قيمة الرهن وان الرهن كإمانة
في مقدار الدين لقوله تعالى وان لم تجدوا كتاباً فرهاناً مضمونة فحول الله تعالى الرهن
بدلاً من البينة فيحكم بقيمة الرهن اذ كان بدلاً من البينة وقال ايضاً فيمن لم
يؤخذ عنه الرهن وليق الله به اي ليق الله ربه من لم يؤخذ عنه الرهن واستغنى عن بينة
الرهن بامانه فدل ان الرهن بيده يكتفي به عن الشهادة ولما لم يكن اكتفي ايضاً بامانة من
عليه الحق موصى بتقوى الله والجواب ان هذه مفاهيم غير قريبة لا تقاوم نص حديث
البينة على المدعي واليمين على المنكر وفي الديوان وان وصف مدعي الرهن بصفة
الرهن ولم يصفه بالشهود بطلت شهادتهم وان وصفه بالشهود دون المدعي فقبل جازت
شهادتهم وقيل لا وتنصب الخصومة في رهن عينه مدعيه او لم يعينه وان خاف أخذ
الشاهدين دعوة المدعي لم تجز شهادته وكذا ان خالفته شهادتهما وقد اثبتا الرهن
وان شهدوا باكثر مما ادعى انه رهن بطلت شهادتهما وان شهدوا باقل مما ادعى بطلت
وقيل جازت على ما اتفق عليه اذا شهدوا باقل من دعواه وان اختلفا في
الاقوات او الاماكن التي رهنه فيها له جازت شهادتهما وان اختلفا في
الرهن او فيما رهن فيه فلا تجوز وان ادعى رجلان رهناً على رجل فجددتهما
فاتيا بالشهود فشهدوا لاحدهما دون الآخر بطلت شهادتهما وان ادعى رجل

على رجلين رهناً فشهد الشهود على احدهما عيناه او لم يعينه بطلت وان شهدوا
انه رهن له احدهما بامر صاحبه او بغير امره فحوز له فجاز ولو ادعى الراهن انه رهن
له هذا وانكر المرتهن ان يكون قد رهنه فالقول قول المرتهن وعلى الراهن البينة
* وذلك الذي ذكره المصنف اجمال * تفصيله * انه * ان ادعى المرتهن
تلف الرهن او صفته * اي ادعى معرفة صفته وتحقيقها كمن وسمن * بعد تلفه
حلقه على تلك الصفة * التي ادعاها * فيقومه الامناء * عليها لتلفه فالحلف
والتقويم كما تعلقا بالصفة تعلقا بالتلف من حيث ان الحلف والتقويم لا يتصوران لو
كان موجودا لم يتلف بل يبيعه بيعاً ولو كان لا يمين على الذهاب لان الرجح انه
ذهب به ماله وفائدة التقويم ان يتبين القص فيه ان كان فيدع به المرتهن الراهن
على قول راجح كما قيل * فيتبع الراهن بالنقص * او ان يتبين فيه الزيادة فيتبع
بها الراهن المرتهن على قول مرجوح ان الفضل ليس المرتهن ايمناً فيه والراجح انه
امين فيه وقيل يحلف ايضاً على الذهاب وهو المناسب لقول من قال لا يذهب بذهب
الرهن وايضاً قد يطالب الراهن بثبته ويرغب فيه ولا يجب اخذ القيمة عوضه ولا
التقاضي بقيته * ويقبل قوله * مع يمينه * في ثمنه اذا باعه * انه باعه بكمية كذا
ويجنس كذا بجنس الدنانير او جنس الدراهم وجنس ما فيه الرهن وغيره على ما مر
* وادعى الراهن * انه باعه * باكثر * او بجنس اخر ويحتمل ان تكون الباء
زائدة في المفعول وكذا يكون القول قول المرتهن في ذهاب الثمن بعد البيع وفيما
اشترى به من جنس الدين وكميته ما اشترى به وذهب ما اشترى به وذلك في الذهاب
قبل القضاء ويحلف في ذلك كله ان اتهمه الراهن وطلب تحليفه * ويقبل قوله *
ايضاً مع يمينه * في كمية ما رهن فيه كان قال * هو مرهون عندي * في عشرة * من
العشرين التي لي عليك لافي العشرين التي لي عليك كذا * قال * الراهن * رهنتها
لك * في عشرين * وهي التي علي لك لافي عشرة منها فقط وفائدة ذلك تظهر فيما اذا
ذهب الرهن فانه يذهب مثلاً بالعشرة ويتبعه بالعشرة التي لا رهن فيها وهذا قول
من الاقوال التي مرت في حكم ذهاب الرهن وفي الديوان ان اتفقا على عقد الدين فقال
الراهن رهنت هذا الشيء في دينك على كذا والشيء قبضته مثل الدين او اقل او اكثر

وتفصيله ان ادعى المرتهن
تلف الرهن او صفته بعد
تلفه حلقه على تلك الصفة
فيقومه الامناء فيتبع الراهن
بالنقص وبقل قوله في ثمنه
اذا باعه وادعى الراهن
باكثر وقوله في كمية ما رهن
فيه كان قال في عشرة
والراهن في عشرين

وكذب المرتهن وقال له انما رهنته لي في بعض الدين دون بعض فالقول قول المرتهن
وقال ابو العباس احمد بن محمد بن بكر رضي الله عنهم في الجامع القول قول المرتهن
في قيمة الشيء الرهون بد ائتمف وفي رهن الشيء في الدين كله او بعضه * وقيل يقبل
قوله مع يمينه * (فيما اتفق عليه) * اي على الرهن * (ما يدرك على الراهن) * وهو كل ما احتاج
اليه الرهن من اكل وشرب ولباس ودهن ومداواة ونحو ذلك ففقه المرتهن من ماله لا يمينه
الراهن وعدم من يقوم مقامه او لا تمتناعه هو او خليفته والقول قوله مع يمينه ايضا
في غلة الرهن وفناء سوله قلنا انها رهن لان حكمها حكم الرهن او قلنا انها غير
رهن لانها في يده كالامانة لكن تذهب من ماله في قول وحكم الوكيل على النفقة
والمصروف وحكم الخليفة اذا لم يصدق انها مطلقا ولا ينزعان عن اليمين
كالزوع من يمين المضر ولو ادعى ما يشبهه الا على قول من يرى النزوع من يمين
المضر * وقيل يقبل قوله ايضا مع يمينه * في جنس الرهن * اراد به ما يشمل النوع
وفي عينه فالجنس مثل ان يقول المرتهن رهننت لي هذا الشعير ويقول الراهن بل
هذا البر او يقول رهننت لي هذا الجمل ويقول الراهن رهننت لك هذه البقرة واليمين
مثل ان يقول رهننت لي هذا الجمل فيقول بل ذاك او يقول هذا العبد فيقول بل
ذاك الا ان ادعى الراهن صفة ما ادعاه رهنا اولا او وصفه شهوده ففي الديوان ان
اتفق الراهن والمرتهن على رهن الثوب فقال له المرتهن هذا ثوبك الذي رهننت لي
فكذبه الراهن فالقول قول المرتهن الا ان ادعى الراهن صفة الثوب اولا وان وصفه
شهوده فعلى المرتهن ان يأتي بتلك الصفة وان اقر المرتهن انه رهن له ثوبا يسوى
كذا وشهد الشهود بذلك فلا تقبل منه الا تلك الصفة وعلة ما ذكرناه من قبول
قول المرتهن ما ذكر بقوله * كأن قال * المرتهن الرهن * (هذا والراهن لا بل غيره
لان القول قول من كان الشيء بيده) * في نفس الشيء وصفته وكميته لانه غارم والقاعدة
ان القول قول الغارم مع يمينه * وان * كانت * (ب) * يده بوجه غير شرعي
ك * (نصب) * وسرقة وغلط ولا سيما بوجه شرعي كصنع واستعارة واستيداع
* (منع يمينه) * ان الشيء الذي غصبته منك او سرقة او غلطت فيه او ناولته
لاصنعه لك او اعرضته او استودعته هو هذا وان الذي رهنه لي هو هذا او هذا وحده

وقيل اتفق عليه ما يدرك
على الراهن وفي جنس
الرهن كأن قال هذا
والراهن لا بل غيره لان
القول قول من كان الشيء
بيده وان بنصب مع يمينه

فقط فان كان الرهن بيد الراهن كان القول قوله مع يمينه في دعوى انه هذا لا هذا
ونحو ذلك * وعلى الراهن * في مسألة الرهن المذكورة * اورب الشيء * في
مسئلة من كان الشيء بيده المذكورة عقبها * بيان انه * اي احد الشئيين الرهن
والشيء * غيره * اي غير هذا الذي يدعيه المرتهن او الغاصب ونحوه وفي الديوان
ان قال المرتهن رهننت لي هذا وقال الراهن بل هذا فاتي كل واحد ببيان فكلاهما
رهن في الدين وان بين احدهما فالرهن ما بين عليه ويدرك عليه الاخر اليمين انه
ليس الاخر هو الرهن وان كانا جميعا لا يثبت لهما تحالفا وانفسخ الشئان وان كان عليه
ديون مفترقة فقل رهننت لك هذه الامنة في دين كذا وقال المرتهن لا بل رهننت
لي هذا العبد في دين اخر فكل واحد مدع فان بينا فالامة والعبد جميعا رهن وان
كانا لا يثبت لهما حلف ومن نكل لزمته دعوى صاحبه وان مات العبد والامة يند
المرتحن فاتي كل بينة ذهب بما فيها * وكذا ان اخذنا * اي الراهن والمرتحن * في
الامة والكثرة * فادعى الراهن الكثرة وادعى المرتحن القلة او العكس * كأن *
يفتح المحزمة وسكون النون * قال المرتحن * الرهن شيء * واحد * قل الراهن
الرهن شيان * اثنان * يقول ذلك ليقرمه ما ادعى عليه فوق ما اقر به اذا فك
الرهن او فسخ او ليحسب عليه في دينه اذا ذهب وكان قل المرتحن اثنان وقال
الراهن واحد يقول المرتحن ذلك لبيع الاثنان * فليبين مدعي الزيادة * راها او
مرتها لانه يتحمل على الناس والبيعة على المدعي وان لم يكن بيان حلف المنكر وكون
القول في الرهن قول المرتحن مطلقا هو قول اصحابنا وقال به اشعب وابن حبيب
وابن القاسم وابن عبد الحكم فلو اخرج ما يسوى مائة دينار وقال انه الذي رهننت
لي في الف دينار مضى قوله كما لو قل لم ترهن لي شيئا وقال اصنع ان القول قول
الراهن اذا صدقه شاهد حال كهذا المثال قل العاصمي

وعلى الرهن اورب الشيء
بيان انه غيره وكذا ان
اختلفا في القلة والكثرة
كأن قال المرتحن واحد
واثنان فليبين مدع الزيادة
وكذا في حدوث عيب

وفي اختلاف راهن ومرتهن * في عين رهن كان في حق رهن
القول قول راهن ان صدقا * مثله شاهد حال مطلقا
كأن يكون الحق قدره مائة * وقيمة الرهن لغير مبدئه
* وكذا في حدوث عيب * متعلقان بقبل من قوله بعد ذلك قبل قوله مع يمينه

لانه غارم ويجوز ان يتعلقا بمحذوف اي ويقبل قول المرتن كذلك في حدوث عيب
فيكون قوله قبل قوله جوابا لمحذوف اي اذا اختلفا في ذلك قبل قوله مع يمينه فيكون
تاكيدا لقوله وكذا في حدوث لان التشبيه في قبول قوله وكونه عليه اليمين ان لم
يبين الراهن وكرهه ليزيد العلة وهي قوله لانه غارم وليوضح ذلك اذ قد يقال اراد
بقوله وكذا في حدوث عيب التشبيه في مطلق قبول قوله ان لم يبين الراهن مع قطع
النظر عن اليمين * كان قل الراهن رهنته لك صحيحا * اي سالما عما يعد عيبا
كانقطاع وكسر * فنجيت عليه هذه الجناية * بالبناء للمفعول ورفع هذه الجناية
ليشمل ما اذا كان الجاني هو المرتن او غيره * وقال * مرتنه لا * جناية
حادثه عليه حين كان عندي * بل * رهنته * منقطعا او مكسورا * او مصابا او
متصفا بنحو ذلك من العيوب * او * رهنته لي وهو * على حاله هذه قبل قوله مع يمينه
لانه غارم * فانما يؤخذ بما اقر به فقط * ان لم يبين الراهن فان بين * حكم بينته
ولا يمين * و * غرم المرتن ذلك * المذكور من الجناية او ذلك المذكور من الانقطاع
او الا تكسار والمصدق واحد وذلك اذا تبين انه الجاني بنفسه او ماله او امره او بتضييعه وللراهن
ان يغرم الجاني اذ اضع المرتن حتى جنى الجاني في الرهن او يذهب من ماله ولو كان الجاني غيره
مطلقا * او قضاؤه من حقه * اذا كان الجاني سواه بتضييع او بدونه او كان هو الجاني بنفسه او
ماله او امره لان ذهاب الرهن ذهاب بما فيه على ماسر ويحتمل ان يريد ان المرتن
يقضي ذلك من حقه او يفرمه مطلقا كانت الجناية منه او من غيره وانما ساغ ان يقال
غرم مع انه ليس جانيا لان ذهاب ذلك من ماله فهو غرامة اصاب بها وسواء في ذلك كانت
البينة انه حدث العيب عند المرتن او بينت البينة انه المحدث او ان غيره المحدث فيه وهو عنده
سواء بينت الغير او لم تبينه وكذا كل ما يعدمه من مال المرتن مما لا يسمى جناية وقد علمت
ان القول في حلول وقت الرهن قول الراهن وذلك مطلق وقيل ان كان قول المرتن
اشبه بالقول له وهذا قول قومنا وان اختلفنا جده وخالقا مع اتفاقهما على العين فقال
الراهن رهنته لك جديدا وبلي لاني استعملته وقال المرتن رهنته باليا هكذا فالحول
للمرتن وقيل ان صدق قول الراهن شاهد حال فالحول له قال العاصمي
والقول حيث يدعي من ارتن * حلول وقت الرهن قول من رهن

كان قال الراهن رهنته
لك صحيحا فنجيت عليه
هذه الجناية ومرتنه لا بل
منقطعا او مكسورا او على
حاله هذه قبل قوله مع
يمينه لانه غارم ان لم يبين
الراهن فان يمين غرم المرتن
ذلك او قضاؤه من حقه

وفي كسب خلق ويدعي * جدته الراهن عكس اذا ادعي
الا اذا خرج عما يشبه في ذا وذا بالعكس لا يشبهه * وكذا الغاصب * والسارق
والغالب * والصانع * والمستعير والمودع ونحوه من كل من كان الشيء بيده بوجه شرعي
او غير شرعي القول قولهم اذا نفوا ان تكون الجناية عندهم فانراها من عند صاحب الشيء
مع يمينهم وان بين الراهن حكم له * وان ادعى * راهنه * فسخه من يد مرتنه *
بوجه من وجوه الفسخ * او * قال * باعه * اي باعه المرتن * به * اي
بالفسخ * او ذهب بعضه بين * اي اتى ببيان على دعواه اي فليات ببيان عليها
* والا * بين * حلف المرتن * انه لم يكن مالدعاه الراهن وكان القول قوله
وان ادعى رجل على رجل ديناً فافر المدعي عليه بالدين وادعى انه رهن له شيئا
فاقر المدعي بالرهن ثبت الدين والرهن جميعا وان انكر الرهن حلف الحاكم مدعية
البينة وان لم تكن حلف منكروه مارهن عنده شيئا وحكم له بماله فيأخذه وان اتفقا على
الرهن واختلفا في قبضه فالحول قول من قال انه مقبوض ومن قال غير مقبوض
فمدع وان قال احدهما وقع الرهن قبل وجوب الدين وان قال الاخر بعد ما وجب
فالحول قول من قل بعد وجوب الدين وان قل الراهن للمرتن رهنته لك قبل ان
يدخل ملكي وكذبه المرتن وقال له رهنته لك وانا طفل او وانا مجنون او كما لا يجوز
الرهن او اشترطت عليك ان يرجع الي وقت ماشئت فكذبه المرتن فالحول قول
المرتن والراهن مدع ومنهم من قال اذا قال له رهنته لك وانا طفل او وانا مجنون
فالحول قول الراهن ان اتصل قوله وان قال المرتن رهنته لي كما يجوز لك او كما لا يجوز
فكذبه الراهن فالحول قول الراهن والمرتن مدع وان قال رهنته لك وانت طفل
او مجنون فالراهن مدع وان قال المرتن رهنته لي وانت طفل او مجنون او رهنته لي
وانا طفل او مجنون فكذبه الراهن فالمرتن مدع وان رهن شيئين في الدين فاختلفا فيما
رهن فيه كل واحد وانفقت قيمة الشيئين او اختلفت فالحول قول المرتن ان كانا في يده وان
ادعى كل منهما رهنه خلاف الرهن الذي ادعى صاحبه فالحول قول كل منهما في انكار ما
ادعى عليه وان اتفقا على الدين فقال احدهما لم يمين احدا من هذين الشيئين في الرهن وقال له
صاحبه قد بيناه وهو هذا او تشاك كل علي فمن ادعى ان قد بين فهو المدعي وان قال احدهما انما

وكذا الغاصب والصانع
وان ادعى فسخه من يد
مرتنه او باعه به او ذهب
بعضه بين والا حلف
المرتن

وقع الرهن في التسمية من هذا الشيء وقال الاخر في الشيء كله فان كان الشيء مما لا يجوز فيه
 رهن التسمية فالقول قول من ادعى رهن الكل وان كان مما يجوز فيه فالمدعي من قال
 انه رهن كله وان عرف الشيء لليتيم فبلغ فادعى خليفته ان موروث اليتيم رهن له
 ذلك الشيء او رهنه له خليفة ذلك اليتيم قبله فكذبه في ذلك فالخليفة مدع وكذا
 ان ادعى الخليفة ان ذلك الشيء رهن في يده لابنه الطفل او ليتيم قد استخلف
 عليه او لغيرهما فكذبه صاحب الشيء على هذا الحال وان كان الشيء للخليفة فادعى
 انه رهن في مال اليتيم الذي قد بلغ وهو خليفته الاول فالقول قول الخليفة في ذلك
 وان عرف الشيء في يد رجل لغيره فجاء صاحبه فطلبه فيه فقال له من كان في يده
 رهنته لي في دين عليك او امرتي ان اارهنه فيما كان علي من الدين فكذبه صاحب
 الشيء فالقول قول صاحب الشيء وان قال صاحب الشيء هو في يدك رهن فيما
 كان لك علي وقال الاخر امانة او قراض او غصب فصاحب الشيء مدع وان قال
 من كان في يده اشتريته منك او اعطيتني او كانه امرأة فقال اخذته منك في صدقي
 فقال له صاحبه بل هول رهن في يدك فالقول قول صاحب الشيء في هذا وكذلك
 ان ادعى صاحب الشيء انتقال ملكه من ذلك الشيء الى من كان في يده فقال
 من كان في يده هو عندي رهن لك فصاحب الشيء مدع ومن له على رجل ديون
 فوهن له في احدها رهناً ولم يعينه لم يميز ذلك الرهن اتفقت الديون او اختلفت وان
 تبين ما رهن فيه منها جاز وان رهن له في احدها معيناً فاخذ منه الحميل ايضا فقد
 رهنه او انفسخ فقال الراهن رهن في الدين الذي لم يحمل الحميل وقال الحميل
 رهن في الدين الذي حملته وكذبهما المرتين فالحميل مدع وكذلك ان رهن له في كل
 واحد من اولئك الديون رهناً واخذ منه الحميل فيها ايضا فاعطاه الراهن واحداً
 من تلك الديون فادعى كل واحد من الحملاء انه قضى له في الدين الذي حمله وكذبهم
 المرتين فالحملاء مدعون وان ذهب واحد من الرهان فادعى كل من الحملاء ان
 الذي ذهب هو الذي رهن في الدين الذي تحمل فالقول قول من صدقه المرتين
 وذكر في الكتاب انه اذا اقر المرتين انه قبض واحداً من الديون انفسخت الرهان
 كلها وان اتفقا على القبض واختلفا فيه اقبضه من الديون فالقول قول المرتين ومنهم

من يقول هو فيما يقابل من الديون بالمخاصمة وان تلف التور والفلات فقال الراهن
 تلف من يدك بد ما رهنته لك وقال المرتين قد تلف قبل ان ترهنه لي فان القول
 قول المرتين والراهن مدع وكل من ادعى من رادن او مرتين ما ينفذه في ذلك الوقت
 او بعد او قبله فهو المدعي وان قال المرتين وقد تلف الرهنان رهنت لي ما قيمته
 اكثر في الدين اتقابل ورهنت لي ما قيمته قليلة في الدين الكثير وانكر الراهن
 فالقول قول المرتين والبينة بين الراهن وان كان الشيء في يد رجلين فادعى كل
 واحد منهما انه رهن عنده من ذلك الرجل دون صاحبه فلا يكون احدهما اقدم
 فيه للاخر فان نسباه الى رجل فادعى كل انه رهن عنده من ذلك الرجل فان القول
 قول ذلك الرجل من اثبته له فله الا ان بين الاخرين جرحهما فلهما البينة فان
 اتيا بها فهو رهن لهما والا حلفاه وان اتى بها واحد فهو اولي به وان صدقهما فهو لهما وان
 قل رهنته لواحد منهما ولم ادره او تشا كل علي فليس في ذلك شيء وان نسبته كل
 منهما الى رجل فالرجلان اقدم فيه وترجع الخصومة بين المرتين والرجلين اللذين
 نسباه اليهما وان قال رهنته لواحد منهما ولم ادر من هو او رهنته لهما جميعاً فاراد اخذه
 بعد ذلك لم يجده وكذا ان قال لم ادر رهنته لهما ام لا وان قال لم ارهن لهما شيئاً لم
 يجد اخذه ايضاً حتى تنقضي دعوتها وكذا ان قل رهنته لرجل ولا ادري ذلك
 الرجل منكما ارم من غيركما اي ورجلين لا ادري انكما ولا غيركما وان قال رهنته
 لرجل اخر غيركما ولا شهادة لهما حلفاه واخذ شيئاً وان اتى منه الذي نسبته اليه
 فها الى دعواهما من اتى بيينة اخذه ويكون رهناً بيده وان بينا جميعاً فها وان لم
 بينا وانتهى منه تركه الحاكم في ايديهما ولا يثبت الخصومة بينهما وان قال بين
 بعد ان نسباه لرجل وانتهى منه اجاز الحاكم الشهادة وكذا ان اتى بها واحد فله
 وان نسباه لفلان نقل فلان انه لابنه او ليتيم او لغيره هو خليفته فالقول قوله وان كان
 شيئاً في ايديهما فادعى كل منهما انه رهن في يده من قبل صاحبه فكل منهما
 مدع وكذا ان ادعى كل منهما انه رهنه لصاحبه في دين كان له عليه وان بينا فهو
 رهن بايديهما جميعاً وقيل انفسخ وان بين احدهما فهو رهن له وان لم بينا تحالفاً
 وانفسخ الرهن وان كان لرجلين على رجل دين فادعى كل منهما انه رهن له رهناً

فيما نابه من الدين وقل لها انما رهنتم لكما رهنا واحدا فالتقول قول الرهن وكذلك
 ان كان لرجل واحد دين على رجلين فادعى انه رهن كل واحد منهما رهنا على
 حدة فقال له انما رهنا لك رهنا واحدا فالتقول قول الراهنين وان ادعى رجلان على
 رجل انه رهن لهما هذا الشيء كل واحد على حدة وادعى صاحبه انه رهن لهما جميعا
 في ديونهما فان يدنوا جميعا او بين اصحاب الديون او الراهن او لم يدنوا جميعا فتخالفوا
 فالشيء رهنا لاصحاب الديون وان بين واحد فقط فالرهن له وان امر رجل رجلا
 ان يرهن شيئا من ماله في دين كان عليه فله المأمور فمات صاحب الشيء فاختلف
 المأمور مع الورثة فقالوا له رهنته بعد مامات موروثه وقال لهم رهنته في حياته فالتقول
 قول من صدقه المرتن وقيل قول الورثة وكذا ان زال عقل صاحب الشيء فاختلف
 المأمور مع خليفته على هذا الحال وان مات المأمور او زال عقله فاختلف صاحب
 الشيء مع خليفته او ورثته فقال لم رهنتموه بعد مامات وارثكم او بعد ما زال عقله
 وقالوا رهنه في حياته او في صحة عقله فصاحب الشيء مدع وكذلك ورثة كل
 واحد منها او خليفة من نزلته وان اختلفا في قيمة الرهن وما رهن فيه بعد ما ذهب
 فالتقول قول المرتن في ذلك وان كان الفضل فقل المرتن ذهب الرهن كله فقل
 راس مالي والفضل وقال الراهن بعته او اكلته او افسدته فالتقول قول المرتن وان
 قال الراهن حايت في بيع الرهن او باقل من ثمنه فكذب المرتن فان القول قول المرتن
 وان قال المرتن تلف الثمن قبل ان اقضيه في مالي قال له الراهن تلف بعد ما قضيته
 فالتقول قول المرتن وان تلف الرهن في يد المسلط فقال الراهن رهنته لك في يدك
 وسلطنا عليه هذا الرجل فتلف من مالك فقال له المرتن رهنته في يد المسلط اولا
 وتلف من مالك فالتقول قول المرتن وان اختلف المسلط والراهن والمرتن في بيع
 الرهن او كيف باعه او بمباعه به او في ذهابه او في تلف الثمن فالتقول قول المسلط
 ولا تقبل بيعة الراهن في ذلك لانها شهادة التهاون وان ادعى المسلط انه دفع الثمن للمرتن
 او الفضل الى الراهن فكذبه فهو مدع وقيل القول قوله وان ادعى احداهما انه تلف
 من يد المسلط بالتضييع او بسببه فكذبهما فالتقول قوله والجواب في الدعوى
 على المسلط في المعابة في البن والبيع والرد لم يعب باقراره والافالة كما مر بين الراهن

والمرتن كما مر قبل قوله ولا يشفع مسلط وفي مواضع وان قال الراهن لم تبعه وقال
 المسلط بعته فالتقول قول المسلط والتقول قول المسلط فيما بيع والمرتن فيما رهن
 فيه والراهن في كمية الدين وقيل قول الراهن في الدين كان قال الدين عشرة
 وقال المرتن الدين عشرة وعشرون لان الراهن غارم والمرتن مدع عليه
 البيان وان لم يكن بيان حلف الراهن وفي جنسه كان قال المرتن الدين
 دراهم والرهن فيها وقال المرتن لا دين دراهم لي عليك
 بل ديني عليك بر والرهن فيه لزمه اي لزم المرتن البيان
 على دعواه والا يكن حلف الراهن ولكن ان ادعى دفع الدين للمرتن
 بين اي فاليات بيان على دفعه والا يكن له بيان لانه ان
 جحد وكذلك ان ثبت دين او اكثر فقل الراهن رهنتم لك في دين
 كذا وقال المرتن لابل في دين كذا يلزم المرتن البيان ويحتمل ان يريد المصنف
 والشيخ ما يعم هذا وما ذكرته اولا جميعا وفي الديوان ان اختلف الراهن والمرتن
 فقل المرتن رهنتم لك في دين كذا وكذا وقال الراهن بل في غير ذلك الدين
 فكل منهما مدع فان اتيا جميعا باينة فهو رهن في الدينين جميعا وان اتى واحد
 منهما ببينة ولم يأت بها الاخر ثبت الشيء رهنا في الدين الذي عليه البينة ويدرك
 عليه من لم يات بالبينة اليمين على دعوته وان كانا جميعا لم ياتيا ببينة فحالما وانفسخ
 الرهن وكذا ان رهن له رهنا متفرقة فاختلفا في الدين الذي وقع عليه كل واحد
 من الرهان فقال له الراهن انما رهنتم لك هذا الرهن في دين كذا وكذا ورهنتم
 لك هذا الاخر في دين كذا وكذا غير الدين الاول فكذبه المرتن وان كان لرجل
 على رجل ديون فقال الراهن رهنتم لك هذا الشيء فيها جميعا وقال المرتن بل
 رهنتم هذين الشيئين لي في دين واحد فان اتيا بالبينة جميعا جازت بينهما وان اتى
 واحد بالبينة ولم يات بها الاخر فالتقول قول من اتى بالبينة وان لم ياتيا بها تحالما
 وبطل الرهن وان اختلف الراهن والمرتن فيما وقع فيه الرهن مثل ان يقول احدهما
 وقع في المسكك من الذهب والفضة ويقول الاخر في غيره او يقول احدهما في
 الدنانير ويقول الاخر في الدراهم او يقول احدهما في الصامت والاخر في

وقيل قول الراهن في
 الدين كان قال عشرة
 والمرتن عشرون وفي جنسه
 كان قال دراهم والمرتن لابل
 برزومه البيان وان ادعى
 دفع الدين للمرتن بين والا
 حلفه ان جحد

الحبوب او يقول احدهما في حب كذا والاخر في حب كذا او يقول احدهما في كذا
 مما يكال والاخر في كذا مما يوزن ونحو ذلك من كل ما يجوز فيه الرهن فالقول قول
 المنكر منهما وعلى المدعي البينة فان اتى بالبينة ثبتت دعوته وان ادعياء جميعا كانت
 عليها البينة جميعا فان اتى بها انفسخ الرهن ومنهم من يقول يكون الشيء بينهما على
 دعواهما انصافا وان اتى واحد منهما بالبينة ثبتت دعوته وان قال رهنت لي هذا
 الشيء الذي مات او الذي تلف في خمسة دنانير والذي لم يمت ولم يلف في عشرة
 فكذبه الراهن فالمرتهن مدع * وان اخذنا في اجله * اي اجل الدين وهو اجل
 الرهن ايضا او اراد في اجل الرهن وهو اجل الدين ايضا * كان قال * الراهن
 * الدين والرهن الى اجل كذا لم يحل و * قال * المرتهن * لا اجل الدين والرهن
 او لا اجل الدين والرهن ايضا لا اجل له * بل * الامر * كذا * وهو انك
 غير صادق فيما ذكرت من كون الدين باجل والرهن مثله * وقد حل * اي
 وضع الدين من اول الامر عاجلا حالا بلا اجل او الى اجل لكن الرهن على الحلول
 ابيعه ولو قبل اجل الدين واقضي ثمنه عند اجل الدين * والبيع * للرهن * مثله *
 في كونه لا اجل له بل وضع الرهن على الحلول من اول الامر بلا اجل اذ لا اجل
 الدين * بين الراهن وان بالخبر * على ثبوت الاجل وفي الديوان وان اتفقا
 على الرهن فقال احدهما سخري وقال الاخر ليس سخريا وقد جعلنا له اجلا فمن
 ادعى اجلا فهو المدعي * وان تصادقا على الاجل واختلفا في قدره * فقال المرتهن
 انه كذا وقال الراهن انه كذا دون ذلك او بالعكس بحسب ما يتهمان به من
 الاغراض * قبل قول المرتهن وبين الراهن وان بالخبر * والغالب ان يدعي المرتهن
 الاجل القصير ليبيع وياخذ حقه والراهن الطويل ليدفع عن نفسه في ذلك الحال
 فيكون البيان على الراهن لان الاصل البيع نقدا ولا فعلى الحول والاجل فرغ وادعاء
 طوله زيادة في الفراغ وادعاء قصره مقاربة للاصل وايضا مدة القصير متفق عليها
 بينهما فمن ادعى امتداد الاجل بعدها فعليه البيان لكن ان ادعى المرتهن طولها
 فالقول قوله لان الحق له وقيل قول الراهن المدعي لقصرها ويحتمله كلام المصنف
 لا الشيخ * وان * تصادقا على الاجل ومقداره و * قال المرتهن قد حل * مثل

وان اختلفا في اجله كأن
 قال الدين والرهن الى اجل
 كذا لم يحل والمرتهن بل
 كذا وقد حل والبيع مثله
 بين الراهن وان بالخبر وان
 تصادقا على الاجل
 واختلفا في قدره قبل قول
 المرتهن وبين الراهن وان
 بالخبر وان قال المرتهن قد
 حل

ان يتفقا على ان الاجل سنة فيختلفان في مبدأ حسابها الذي ابتداء منه او على
 انه ثلاثة اشهر واختلفا في مبدأ حسابها وهكذا * بين ايضا وان به * اي بالخبر
 * والا * بين * قبل قول الراهن مع يمينه انه لم يحل * وان قال احدهما
 بالسنة العربية والاخر بالعجمية وكذا الشهور فالقول قول مدعي العربية
 لانها الاصل في الاجل وفي الديوان وان اتفقا على الاجل فقال احدهما قد حل
 وقال الاخر لم يحل فالقول قول من قال قد حل وان اتفقا على اجل سنة
 فقال احدهما تمت السنة وقال الاخر لم تتم فمن ادعى تمامها فهو المدعي ومن قال لم
 تتم فالقول قوله الا ان قال بقي منها كذا وكذا فهو المدعي وان اختلفا في وقت
 وقوع الرهن فقال المرتهن رهنته لي في رمضان وعندي حدث النماء والغلات فقال
 الراهن رهنته لي في ذي الحجة بد رمضان وعندي حدث النماء والغلات فالمرتهن
 مدع وان قال الراهن انفسخ بحلول الاجل او بملك فكذبه المرتهن فالقول قول
 المرتهن وان تلف الرهن او بعضه فقل المرتهن شرطت عليك ان لا يذهب مالي
 بذهاب الرهن وان يكون الرهن بيدي الى اخر حقي وكذبه الراهن فالمرتهن مدع
 وان تلف الرهن فقال المرتهن انفسخ ورددته لك وقال الراهن ذهب من بدلك قبل
 ان تزده فالقول قول الراهن وان باعه المرتهن قبل الاجل وبعد فقال له الراهن بعته
 حين لا يجوز لك بيعه فقال المرتهن اشترطت عليك ان ابيع قبل الاجل او بعده
 وقت شئت فالمرتهن مدع وكذا ان باعه بغير الصامت وقال اشترطت ان ابيع بما
 شئت وكذبه الراهن فالمرتهن مدع وكذا ان باع بالدين وان حل الاجل فقضاء المرتهن
 في دينه او امسكه فيه وقال قد اشترطت ذلك وكذبه الراهن فالمرتهن مدع وشهادة
 المرتهن للراهن على الرهن لا تجوز مادام الرهن في يده وان ادعى الراهن رهنا في
 يد الغاصب ولم يحضر المرتهن فاتي على ذلك بالبينة جازت بينته وشهادة المرتهن بعد
 ما رد الرهن للراهن على ذلك الرهن جائزة للراهن وغيره من الناس ولا يكون قول
 الراهن حجة على المرتهن في قبض ماله وتجاوز الشهادة في الرهن وغيره على الاصول
 كما وكل ما اتصل بها بآثار او غيره واذا قلع وكان مما يشبه كالفضل والكرات والرمات
 والاوز والبن والمغيب والافول وما اشبه ذلك من القطاني وغيرها والبن والسحالة

بين ايضا وان به والاقبل
 قول الراهن مع يمينه انه لم يحل

والدقيق والعجين والحز المترود والليف والخوص والشروخ ونوى النمر ورق الشجر
والريحان والحناء اذا تواروا عن ذلك فلا تجوز عليه ومالا يشبهه تجوز عليه كالكرنب
والبادنجان والفجل والقصب والجريد والفصون اذا كان معينا مقصودا اليه واذا قرن
بالتعيين ما يشبهه جاز عليه مثل ان يقال رايناه قلع هذا الجمل من الارض اقلانية
او اخذه من يد فلان ولم ينب عنا الى هذه الساعة وان توارى الشهود عنه لم تجز
عليه وان شهدوا خبرهم الحاكم انهم لا يشهدون على ما توارى عنهم وان شهدوا
كذلك فايحوزهم الحاكم وقيل لا تقبل شهادتهم اذا علم انهم تواروا عنه ولا تجوز على
الزان والحشب والمنوال وابواب البيوت اذا عرفوا ذلك ولو تواروا عنه ولا تجوز على
مالا يعرف بعينه اذا غاب وتجاوز على المفاتيح والقفل والنحوت من العيذان كاللانية
واقصاع والاقداح والالواح وكذا السواري والصخور والقراميد واللبن ولا تجوز
على الجير والجبر والشب والمنقرة والكبريت والنورة والتراب والحديد والنفاس والتقدير
والذهب والفضة والرصاص المعمول من ذلك وغير المعمول وقيل تجوز على الحديد
وما بعده وتجاوز على الجواهر والياقيات واما الحز والودع فلا تجوز عليهما الا ما عين
كالواحد والاثنين او الثلاثة بما يحيط به علمه وكذا الجبوب والكماة والكرافس ولا
تجاوز على الصوف والقطن والكتان والشر اذا لم يعمل ذلك واختلفوا في جوازها
على النزل والقيام والحبل من الصوف والقنب والحافة والليف والقيود والماسلة وتجاوز
على الياق والعائم والكراسي والشواشي والجلود وما يعمل منها كالخف والقرف لا
على الاشربة والادهان والمسك والزعفران والاعطار وتجاوز على الحيوان اذا حضر
وان غاب فلا الا ان تبين بالوصف واحاطوا به علمه وتجاوز على ما ذبح منها ما لم يفارق
الراس الجسد واذا فارقه جازت على الراس لا الجسد وجازت على اللحم مطبوخا او
غير مطبوخ والمام والقرون لا الجراد والوزف وجازت على صيد البر والبحر لا على البيض
ولا على الاثر لكن تقع به التهمة واختلفوا في الشهادة على الخط فمنهم من يجوزها
ومنهم من يبطلها ولا تجوز من الراهن والمرتهن والمسلط في المرهون اذا ادعى فيه
احد من الناس ذكره واذا كان في الديوان واذا اقر الاخرس بالكتابة اعني انه كتب
ما عليه ولم ينطق صح وان اقر المنكح بالكتابة اعني انه كتب ما عليه ولم ينطق به

وقد شهد الشهود حين الكتابة او اقراني كتبت ذلك حكم عليه بذلك وقيل لا كما في
الديوان لكن زدته ايضا وهو ما يقوي ما اذهب اليه من انه اذا كتب الانسان
على نفسه ديناً او غيره بيده وكتب بيده الشهود لم يلزم ذلك في الحكم الا ان شهد
الشهود انه كتب ذلك هو او اقراني كتبت ذلك واما ان يقول الناس ان هذا خط
فلان قياساً على ما راوا من خطه فلا يفيد عندي شيئاً الا ان رآه حين يكتب
ذلك او اقراني كتبت ذلك وسأذكر كلاماً في الوصايا ان شاء الله تعالى وقال من
قال من قومنا وبض اصحابنا ان الخط شهامة قايمة وشخص قايمة والله اعلم
* الكتاب الرابع عشر في الشفعة *

بضم الشين واسكان الفاء وهو الاصح وبضمها وقال بعضهم لا يجوز ضم انهاء * وعرفت *
لغة على الاشهر بانها الضم وعرفت بالزيادة وعرفت بالشفاعة لان الجارية كانت الزاباع احدهم
شفعة آتية شريكه من يشفع له للمشتري في دفع له بالثمن به وياخذ الشريك شفعه ومن
ذلك ومن يشفع شفاعة اي من يزد عملاً الى عمل وشفعة الشيء وفي الشيء ضمته
الى مالي وزدته والى ملكي فهي ضم نصيب الثاني الى نصيبه وزادته اليه ومنه شفيع
الاذان ويجوز ان يكون معنى الآية من ينضم الى اخر في جلب نعم او دفع ضرر
عند جابر او عدو او قتال او غير ذلك * شرعا * اي في شرع او هو تمييز
والنصب على نزع الخافض مقيس عند بعض والتكثير للتعظيم * بانها تملك *
الاولى تملك بفتح الميم وضم اللام مشددة اي تنازل ملك واكتسابه اللهم الا ان
اراد تصيير الانسان نفسه مالكة او تصيير الشرع الانسان مالكا او عبر بالملك عن
التملك لان التملك سبب ولزوم للتملك وذلك كله تفسير للشفعة بالمعنى المصدري
واما تفسيرها بالحاصل من المعنى المصدري فهو ان يقال حق تملك * قهري *
لا اختياري لان المشتري يسلمها اراد او كره واطلاق القهر في مقابلة عدم اشتراط
الاختيار مجاز وذلك ان المشتري قد يعطيها باختياره وخرج التملك المشروط فيه
الرضى كتملك الانسان شيئاً بالبيع او الهبة * ثبت * ذلك التملك * (ل) *
شخص * (الشريك) * اي حقيقة ذكر الواشي واحداً او اكثر من حيث انه
شريك فخرج التملك بالارث ونحوه فانه ولو بدون رضى المورث لكن ليس لاجل

* الكتاب الرابع عشر
في الشفعة *
وعرفت شرعاً بانها تملك
قهرى ثبت للشريك

الشركة ولو كانت **التقديم** اي السابق **على** الشريك **الحادث** اي حقيقة كما مر وهو الذي حدثت شركته بالشراء ونحوه وهو المشفوع عليه **فيما** ملك **الحادث** متعلق بيبث **بعوض** اي ببدل فان ما على المشتري بدل مما اخذ متعلق بملك وخرج ما ملك بلا عوض كالشيء الموهوب بلا ثواب وخرج الميراث بقوله للشريك التقديم لانه لا يشترط فيه ذلك ودخل في قوله قوري لان الميراث داخل في ملك الوارث بلا اختيار منه وفي القاموس حق تملك الشخص على شريكه المتجدد ملكه فبها بعوض والاولى ما قاله المصنف لشموله شفعة غير الشقصي وهو للمعني وعرفها بعض بانها اخذ الشريك حصّة عقار قابل للقسمة بلا ضرر جبراً بشراء بمثل الثمن او قيمته من تجدد ملكه الا لازم اختياراً بمعاوضة وهو مذهب من لا يرى الشفعة الا فيما تمكن قسمته ويراهما للشريك فقط دون النّار فلاخذ جنس يشمل اخذ الشريك وغيره واحترز بالشريك من غيره كالجار فانه لاشفعة له على ما ياتي ان شاء الله واحترز بالحصّة مما يوخذ منه كاملاً ليس بينهما لاشفعة في ذلك قال بعض قومنا الا ان يكون الحيوان والرقيق وغير ذلك فانه فيه شركة واحترز بالعقار من العروض والامّعة والحيوان والرقيق وغير ذلك فانه لاشفعة في ذلك قال بعض قومنا الا ان يكون الحيوان والرقيق في حياض فتي جميع ذلك الشفعة اذا بيع والمراد بالعقار الدور والارضون والنخل والشجر ونحو ذلك واحترز بقابل القسمة بلا ضرر مما لا يقبلها الا بضرر كالحمام فانه لاشفعة فيه واحترز بالجبر مما ياخذه بلا جبر كشرائه وهبة وقوله بمثل الثمن اي من غير زيادة ولا نقص اذا كان من المثاليات والا فقيمتها ان كان من المقومات واحترز بقوله بمن تجدد ملكه مما اذا اشترى اثنان داراً ونحوها دفعة واحدة فانه لاشفعة لاحدهما على الآخر لئلا يحدّد ملك الآخر واحترز باللازم من بيع الخيار فانه لاشفعة فيه الا بعد لزومه واحترز بالاختيار عما اذا دخل في ملكه بآث فانه لاشفعة فيه على الصحيح المشهور واحترز بالمعارضة ما لو قبل الهبة او الصدقة او التملك فان ذلك لاشفعة فيه على الصحيح المشهور الا ان تكون الهبة للثواب فان فيها الشفعة في الحين بعد التقويم وقيل بعد دفع الثواب وعرفها بعض بانها اخذ الشريك للشقص المشتري بالثمن الذي دفع فيه المتاع او بقيمة ما به الشراء ان لم يكن له مثل او كان

التقديم على الحادث فيما ملك بعوض

حراماً كخنزير اشترى بها مشرك ويقوم بعد ول من حل عنده من الكفرة وقيل بقيمة الشقص في الحرام ومن دفع الشقص في دم عمه او اخاه صلحاً او غير صلح او في الصداق شفع بقيمة الشقص او بقيمة الجراح قولان الاول لابن القاسم لكن قيدت له بسنة الدم بدم العمد مع الصلح وان خالفت بالشقص فالشفعة بقيمتها وعرفها ابن عرفة بانها استحقاق شريك ما باع شريكه بشئنه والمعنى ان للشريك حالة يستحق بها الطلب والاخذ بسبب البيع وهذا اول من ان يقال به ان للشريك طلب اخذ المبيع بسبب البيع واخذاً وفيما اخذ باجرة من الاصول او العروض على القول بجواز الشفعة ذكر ابو سعيد في ذلك قوانين **ويجب** وجوب كفاية على القاضي ونحوه كالامام والجماعة **الحكم** بها **اذا** ترفع المشتري والشفيع او ابى المشتري من تسليحها او من قبول الثمن او طلبها الشفيع عند القاضي او نحوه وخاف من المشتري ان يرافعه اذا علم القاضي ونحوه للاجماع فنكرها بلا تاويل مشرك عند من يحكم بشرك منكرها اجمع عليه وقد كانت في الجاهلية وزادها الاسلام ثبوتاً ولم يعتد بمخالفة الشاذ فحكى الاجماع والافقد نقل عن ابي بكر الاصم انكارها ولعلمهم لم يصح عندهم انكار ابي بكر الاصم لما وقع الاجماع **اذا** تواتر الحديث في الشفعة كقول الله صلى الله عليه وسلم **وكذلك** بالبحث الحلي هكذا مثلاً ص م او هكذا صلحهم ونحو ذلك مما له شان كتنعالي هكذا تنع مكرهه وقالوا نه سوء ادب **الجار** احق **اي** حقيق او على باب التفضيل لان العقل يميز الشفعة لغير الجار **بمقابلة** بفتح الصاد والقاف او بفتح الصاد واسكان القاف ويقال ايضاً بسبقه بفتح السين والقاف او بفتحها واسكان القاف وذلك لغتان والماء للجار وذلك حديث تام وهو بعض من قصة ابي رافع قال عمرو بن الشريد وقفت على سعد بن ابي وقاص فجاء المسور بن مخرمة فوضع يده على احد منكبي اذ جاء ابو رافع اسلم القبطي مولى النبي صلى الله عليه وسلم وكان للعباس فوجهه له صلى الله عليه وسلم فما اسلم العباس بشر النبي صلى الله عليه وسلم باسلامه فاعتقه فقل باسعد ابع مني ياتي في دارك فقال سعد والله ابتاعها فقال المسور والله تبتاعها فقل سعد والله لا ازيدك على اربعة الاف منجعة او قال مقطعة اي منجعة وفي رواية ابي سفيان اربع مائة مثقال فل ابو رافع اقد اعطيت بها

ويجب الحكم بها لقوله صلى الله عليه وسلم الجار احق بسبقه

خمس مائة دينار ولولا اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجار احق بسبقه
 مائة عشرين رطلا في بيعها واعطيتكم عايده للبيعة الجامعة للبيتين مع الجدر او لجامعة
 البيتين اذ قد يورد ضمير الجماعة لاثنين * اي بشفعته * ففي الحديث مجاز مرسل
 اطلق اسم السبب وهو لفظ السبق ومعناه لغة القرب واراد المسبب وهو النعمة
 فان القرب سببها وفهره بعض بالقرب على اصلي اي احق بالمبيع بسبب قربها
 للسببية على هذا الوجه * وحديث قاطعها * اي الحديث الوارد في قاطعها اي
 قاطع الشفعة فاضافة حديث لادنى ملازمة وذلك الحديث هو ان قاطع الشفعة
 لا يبيع رابحة الجنة بفتح الياء وكسر الراء وبضم الياء اراح وجد الرابحة ويقال اراح
 بفتحها وهي قبل اولى واكثر * وقوله ايما * اي الشرطية وما المزيادة زيادة العموم
 او تكيد الجواب * رجل * وفعل الشرط محذوف اي ايما رجل ثبت * له
 شريك * ولو جعلنا ما موصولة مخبرا عنها بالطالب مزيدا بعدها ما مقرونا
 خبرها بالفاء اشبهها بالشرطية او موصولة من باب الاشتغال وانما الزائدة لا تمنع
 الاشتغال لصح * في دار او ربع * بفتح الراء واسكن الباء وهو الدار عطف
 مرادف كذا قيل والمشهور اختصاص عطف المرادف بالاول لعل المراد مطابق
 المنزل الذي ليس بدار او الموضع الذي يرتفع فيه في الربيع * فاراد * الرجل
 * يبيعها * اي يبيع الدار وهنا محذوف تقديره او اراد بيع الربيع ولم يقل يبيعها لان
 الافصح في العطف بالاول افراد او لانه اراد بالربيع الدار على ما مر * فلا يبيعها حتى
 يعرضها * على شريكه * فيها * (فان ارادها) * شريكه بالشراء * (ف) *
 شريكه * (هو اولى) * بها فاذا كان اولى بالشراء فهو اولى بالرد لما بالشفعة الا ان
 ترك الشفعة لغيره قبل البيع فقبل يشفع بعده وقيل لا قيل وظاهره انه اذا لم يرد
 الشراء فغيره اولى ولا يدركها بعد ولله ما اذا ذهب بعض المشاركة الى انه لا شفعة
 فيما يبيع بالنداء بين متزائدين لان تركه الزيادة اذن في الشراء وقال البعض الاخر
 فيه الشفعة وقد روى الشعبي وهو تابعي حديثا مرسلين واصله ابن ابي شيبة من
 بيعت شفعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له وبذهب الشافعي ومالك وابي حنيفة
 واصحابهم لو اسلم الشريك بالمبيع فاذن فيه فباع ثم اراد الشريك ان يأخذ

اي بشفعته وحديث قاطعها
 وقوله ايما رجل له شريك
 في دار او ربع فاراد بيعها
 فلا يبيعها حتى يعرض على
 شريكه فان اراد هاف هو
 اولى

بالشفعة فله ذلك والمأهوم من قوله صلى الله عليه وسلم فلا يبيعها حتى يعرض الخ وقول
 جابر رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لم يفتخ ربيعة او
 حائط ولا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك فاذا باع
 ولم يؤذنه فهو احق به وجوب الاعلام لكن سماته الشافعية على التدب وكراهة بيعه
 قبل اعلامه كراهة تنزيهه ويصدق على المكروه انه ليس بحلال ويكون الحلال
 بمعنى المباح وهو مستوي الطرفين بل هو راجح الترك قاله النووي وقال في المطلب
 الخبر يقتضي استئذان الشريك قبل البيع ولم اظفر به في كلام احدهما اصحابنا يعني
 الشافعية وهذا الخبر لا محيد عنه وقد صح وقد قال الشافعي اذا صح الحديث
 فاضربوا بمذهبي عرض الحائط وروى الحكم بن عديته وهو تابعي مرسل واصله ابن
 ابي شيبة اذا ان اي الشفع له اي البائع قبل البيع فلا شفعة له ويوجب الحكم ايضا بالشفعة
 لقوله صلى الله عليه وسلم لم الشفع اولى بالشفعة وقوله من ازال شفعة مسلم ذات قدم في
 النار وقوله الشفعة مالم تقسم واذا وقعت القسمة وضربت الحديد فلا شفعة وقوله
 اذا نصبت الحدود وصرفت المضار فلا شفعة وقوله لا شفعة الا لشريك ولا رهن
 الا بقبض ولا قراض الا بين ولا يتم بعد بلوغ ولا رضاء بعد فصال ولا عتق
 فيما لا يملك ولا طلاق فيما لا يملك ولاظهار فيما لا يملك ولا نذر في معصية الله
 ولا يمين في قطيعة رحم ولا وصال في الصوم وعن جابر بن عبد الله قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق
 فلا شفعة وفي رواية الطحاوي قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شيء
 وعن انس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جار الدار احق وهو حديث صحيح
 ابن حبان وله علة وعن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جار الدار احق بشفعة
 جاره ينتظر بها وان كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا وعن ابن عمر عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الشفعة لكل العقار ولا شفعة لثأب وفي اسناده ضعف
 * ولما احكام * الحكم الفني او الاثبات كاثباتها ذلك ونفيها عن ذلك وتصحيحها
 اصفة كذا وفسادها بصفة كذا والافساد والتصحيح غير الصفة التي يكونان بها
 * واركان * جمع ركن وهو الجانب الاقوى والامر العظيم وما يستند اليه والكل

ولما احكام واركان

مناسب * و * الاركان * هي * شئ * مشفوع فيه * ولو اسقط فيه لجاز
ايضاً لان شفع يتعدى بنفسه كما يتعدى بفي * و * شخص * شافع * و * شخص
* مشفع عليه * ويقال مشفوع منه وعنه وهو المشتري ونحوه * وصفة اخذها *
ومشفوع به وهو الثمن او اقيمة والله اعلم * باب * في المشفوع فيه * يجب *
عند الجمهور * كون المشفوع فيه اصلاً كدار * وهي ما اشتمل على بيوت * او
بيت * الاولى العطف بالواو ولعل او بمعناها او لتقسيم وكذا فيما بعد * او جنان *
سمي لانه يحتمل داخله اي يستره او يستر عن حر الشمس ولو بالقصد الى ظل شجرة
او نخلة او يستر السماء عن الارض والارض عن السماء ولو بالنار الى الاغصان والجريد
وباقية فيه شمس او لانه يستر اي يمنع عن الجوع وهذا مجاز وسواء كان من نخل
او شجر او منهما واصل الجنان جمع جنة واطاق على الجنة الواحد بل للمفرد باسم
الجمع مجازاً لغوياً حقيقة عرفية * او مزرع * مكان الزرع اي ارض الحرث
وارض مطلقاً ولولا تصالح للزرع او للفرس او للبناء * او بير * بالياء او بالهمزة وقراءتا
بالياء طويت او لم تطو * اوجب * اي ما جل وهذا اول من ان يريد البير اي
لم تطو او المكثيرة الماء او البعيدة القعر او الجيدة الموضع من الكلاء او الوجود
بما لا حفر للناس له لغوم فقط البير مع تقدمه والتأسيس اولى والصهر يحجب العظم
والجب اعم * او حمام * اي موضع الاستحمام اي الاغتسال بالماء الحميم اي
الحار ويطاق الحميم على البارد ايضاً ولا يترك حمامك بل طابت حمتك بالكسر
او حميمك اي عرقك او مطمورة * او غار * في الجبل سمي لتغوره اي دخوله
وتشفله وقد يطلق على سرب الارض مما كان فيها بلا عمل وقد يطلق على ما يعمل
* او شجر * ولو مية سمي من المشاجرة وهي المخالفة لتخالف اغصانه كذا قيل
ويرده ان النخل شجر ولا تخالف لاغصانه فيمكن ان تكون المشاجرة بمعنى المخالفة
ماخوذة من الشجر المتخالف الاغصان والمراد الشجر الذي ليس بجنان كشجرة
وشجرتين وثلاث او ما فوق ذلك مما لا يسمى جناناً لتقدم ذكر الجنان ولو استغنى
بذكر الشجر لكان اول فانه يشمل النخل وغيره وما يسمى جناناً وما لا يسمى بل لو
قال الارض وما اتصل بها له ذلك ولشمل الصهر يح وهو ما يجمع فيه الماء والى المراد

وهي مشفوع فيه وشافع
مشفع عليه وصفة اخذها
(باب)

يجب كون المشفوع فيه
اصلاً كدار او بيت او جنان
او مزرع او بير او جب
او حمام او غار او شجر

بالجب ما يشمله ويشمل السارية الثابتة في الارض ببناء او غيره كجذع والساقية
والارض التي ليست مزرعة ولشمل الاندرو وهو موضع درس الطعام وموضع نشره
ولا يقال يشمل مالا يحول عليه الحول لان هذا ان شمله البيع فهو داخل في الشفعة
تبعاً للارض وان لم يشمل لم يدخل ولا يباع ما لم يدرك وحده وان بيع على القطع فلا
شفعة فيما للقطع قولاً واحداً اذا كان مالا يطاق عليه وحده اسم شجرة بل لا شفعة
في الثمار ادركت او لم تدرك الا تبعاً لاصحابها ان يبيع او اخرج بنحو البيع لكن الكاف
في قوله كدار يشمل كل ما يصح شموله وفي بعض الآثار لا يشتمل بالدار في نخل
بيعت بجنية ولا في النصيب المبيع منه ومذهبنا الشفعة به وفيه واختلاف في الشجرة
الواحدة والمذهب الشفعة واختلاف ايضاً في العين والبير والماجل اذا قسم ما سبق
بذلك وفيما لا ينقسم الا بضرر كالدار الضيقة والحمام والجار المشترك وغلة الاصول
ككراء الدار والحوائث وغير ذلك والانتقاض والثمار اذا بيعت مع الاصول او على
الانفراد والزرع اذا بيع مع الارض او مع الانفراد والموهوب والمتصدق به من غير
عوض ونصيب شريك من حبس نصيبه اذا باعه دل يشفع فيه ويمسكه مع نصيبه
في كل ذلك قولان عند غيرنا والمذهب منها في الاجير والغاة وحدها والكراء
والمتصدق به من غير عوض والانتقاض وقولان في المذهب وغيره في المبادلة بلا تقويم
ولا ذكر ثمن وليس المراد كل شجر بل شجر * يحول * يدور ويمر * عليه *
اي الشجر وذكره لانه اسم جمع مفردة بالتاء والاصل فيه التانيث * حول * اي
عام وهما والسنة مترادفات لمة وزيادة السنة على العام باحد عشر يوماً اصطلاح
حادث في لفظ السنة في علم الفلك حتى انه اذا استعمله الفلكيون بمعنى العام فمجاز
عندهم والمراد اثنا عشر شهراً من شهور العرب * ثابتاً * حال من الماء * بارض *
كشجرة الفلفل الاحمر والباذنجان والحمول قبل محبت لانها ترض بالاندام وليس
كذلك لان فاء الارض همزة وعينه راء وفاء الرض راء وعينه ضمة كلامه وسواء
يحول عليه الحول حياً او ميت الساق حي العروق ذاهب الاوراق كشجر
الباذنجان والفلفل والحمول او حي الساق والاغصان والعروق ذاهب
الاوراق كشجرة التين وانما كان زرع ينبت من اصله في العام القابل ففيه

يحول عليه حول ثابتاً بارض

الشفعة ولو شعيراً أو قمحاً * لا كبقل * أي لا شجر شبيه بالبقل ونبات ووجه الشبه
عدم حول الحول أو أراد شجر يحول عليه الحول لا مثل بقل * ونبات * فلا شفعة
فيما لا يحول عليه الحول من الشجر ولا في البقل ولا في النبات والشجر ماله ساق والبقل
ما يוכל والنبات مالا يוכל هذا هو المراد هنا أو الشجر ماله ساق أو جل قووم
الشتاء أو عجز عنه وتكسر الشين أيضاً ويقال الشجراء بالفتح والمد والشير بكسر الشين
بعدها ياء مفتوحة والبقل مائت في بوزه لاني ارمدة ثابتة والبقل والنبات يتراذ فان
لغة وينطق النبات على الشجر اول خروجه ويقال البت بالاسكان * أو * مع هذا
عليه الاصل يزول الاصل ذيله أو * تابعاً * علقاً على اصلاً * لا أرض في بيع ان *
بفتح الحمزة أي لان * كان * هذا التابع أي لكونه * منزراً * فليست ان
الشرطية بل مصدرية وحرف التحليل مقدر قبلها والتعالي عائدة الى قوله تابعاً أو
شيداً تبع الأرض في البيع لكونه منزراً وقد يجوز كسرهما على الشرط اعتباراً لكون
الشيء قد يتبع الأرض ولو لم يفرز بان يقول الدار وما فيها والأرض وما عليها مع ان هذا
لا شفعة فيه فاشترط التفرز احتراماً عنه لكن هذا لم يتبع الأرض الا بالذس عليه
فالوجه الفتح وان بيعت خشبة منروزة لاعلى القلع صح ان يشفع فيها من ثبت عليه
غرسها في أرضه والاولى منزراً لانه يقال غرسه وغرسه بالتخفيف وعدم الحمزة لا
اغرسه واغرسه بالحمزة ولا غرسه وغرسه بالتشديد ولعله شدة المصنف للمبالغة في
ثبوت غرسه أي تحتمل غرسه ولم يشك فيه منواه غرس كله أو بعضه في الأرض أو فيها
انصل بأرض كوتد في حائط أو في نخلة أو شجرة وقوله * ثابتاً * يعني عنه منزراً
* كحطب وعود * دخل بعضها الأرض طولاً أو عرضاً ومن ذلك ما غرس من
الاشجار أو النخل ولم يمسك الأرض بل مات وزعم بعض ان السارية من الحطب
لا شفعة فيها الا ان طينت والحطب ما غلظ من العيدان وهو بفتح الحاء والشين وجمعه
كذلك وبعضها وبضم الحاء واسكان الشين وخشبان بالضم والسكون وشبل الباب
* وحجر * بأنواعه شامل للشق الاسفل من الرحي المبني في الأرض والمصرة
والبنية بعض قوماً في الحجر الاعلى أيضاً لانه على معنى البناء اذا المراد ثبوته على
الاستمرار ولانه مأخوذ بقلب الرحي عن الذهاب لجانب * وحديد * ونحاس

لا كبقل ونبات أو تابعاً
لا أرض في بيع ان كان
منزراً ثابتاً كحطب وعود
وحجر وحديد

وغيرها كذهب وفضة ونحاس كخاية مبنية في الأرض أو في حائط وكوتد حديد غرز
في الأرض ولو اعتيد ان ينزع ان لم يشترط ان لا يشمل البيع اتفق العلماء على شفعة
الاصل وما عرّض فيه * اتفاقاً * ولا يرد على ذلك مانع الشفعة مطلقاً لندوره أو
الدم ثبوته كما مر ولان المراد اتفاق من يقول بالشفعة ولا يرد أيضاً من يقول
لا شفعة في خشبة مغروزة لم تطين لان ذلك اختلاف في بعض انواع الغرز هل يجزي
وبعد غرساً ام لا حتى يكون بالطين لاختلاف في مطلق الغرز قال العاصمي

وفي الاصل شفعة ما شرع * في ذي الشيع وبجد تمنع
ومثل بير وكفحل النخل * يدخل فيها تبعاً للاصل
والماء تابع لها فيما حكم * ووحد ان أرضه لم تنقسم

واراد بذوي الشيع الاصل الذي لم يقسم واراد بقوله وبجد تمنع انه اذا قسم ووقعت
الحدود فلا شفعة بناء على انه لا شفعة للجار واراد بفحل النخل قطعة منه يعني ان
الشفعة تصح في النخل والبير والماء تبعاً للأرض ان لم تقسم الأرض وقيل ولو قسمت
وبقيت البير غير مقسومة اذ لا تصح قسمتها قال

واقرن والحمام والرحى القضا * الاخذ بالشفعة فيها فدمضى

يعني الاصل الذي لا يراد الاخرجه كالرحى والقرن والحمام والحائوت مما لا يقسم
وسواء رحي الماء أو الدواب اختلفوا فيه والا صح ان فيه الشفعة وهو مذهبنا وكذا
هو معمول المالكية كما ذكر العاصمي قال ابن الماجشون يذهب واصبغ بالشفعة وقال
ابن القاسم ومطارف منهم بعدمها قال في الدخيرة وهو المشهور قيل وبه القضاء وافتي
فقهاء قرطبة بالشفعة حكم قاضي الاندلس منذر ابن سعيد فرفع الشفع امره الى
السلطان عبد الرحمن بن محمد وقال له حكم علي بقول غير مالك فجمع السلطان القاضي
والفقهاء فلو يرى مالك الشفعة ففرض به القاضي وذلك لدفع الضرر لان كل
شريك يحتاج الى مرافق نصيبه وقيل لا شفعة فيما لم يبين في الأرض من الرحي وهو
قولنا وقول بعض قومنا * وفي الحيوان * كالجمل والشاة والحمام والمعد وغير ذلك
* قولان * الاول منع الشفعة فيه والثاني جوازها للشريك فيه وقول ثلث انها
تجوز في العبد والامة للشريك فيهما للضرر الداخل على الشريك فيهما من جهة

اتفاقاً وفي الحيوان قولان

العق والدبير والمكاتب وغيرها واختاره الشيخ لكن قال ما عليه اصحابنا اولاً ان
يتبع لانهم اعلم وافهم يعني ما عليه جمهور اصحابنا لان منهم من اثبتها في العبد والامة
* والختار المنع * من الشفعة في الحيوان مطلقاً * عند * اكثر * المقاربة * التاء
عوض عن ياء النسب في الفرد وذاك قول اكثر العلماء وفي لفظ ابي عزيز اجاز
عينا اسماعيل الشفعة في المنتقل وابي غيره اه والجواز انما هو بقيد الشركة والجواز
عند المشاركة لاجل الضرر واختلف المشاركة في العروض التي لا تنقسم بكيل او وزن
والسفن المشتركة والخشب والانية والمصحف والرحى والاسلحة وفي المشترك من
الثمار فقل بالمنع وقيل بالجواز للشريك وفي المسكيل والموزن فقل بجوازها وهو
قول ابن محبوب وابي علي وابي المؤثر لانه لا يصح قسمه الا بحضور الشريك او نايه
وقيل بالمنع مطلقاً وقيل بالجواز ان احتاج لكثر لوزن وقسم وفي كسره ضرورة واجازها
بعض في العبد ان بيع بغير العبد وقيل ان بيع بالذهب والنضعة لا غيرها واجازها بعض
في السفينة مطلقاً وقيل ان كسرت وكانت الواحاً لم تجز وتقدمت رواية الطحاوي
من حديث جابر ابن عبد الله قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل
شيء فظاهر هذا الحديث جواز الشفعة في المتقلات المشتركة كلها الحيوان
من عبيد واماء وجمال وغير ذلك وغير الحيوان وما نعلمها في المتقلات يقول المراد
في كل شيء من الاصول كما يدل له ذكر الطرق ومرفها في الحديث الاخر جابر
ابن عبد الله بعد ذكر العموم بلفظ كل بل رواية الطحاوي تمام من رواية جابر وذكرها
ايضاً بعد قوله صلى الله عليه وسلم الشفعة ما لم يقسم من حديث اخر وقد يقال
لادليل في ذكرها على ان لاشفعة في غير الاصول اذ لا حصر والا لم تجز والمذهب
منها في المتقلات الا العبيد فمشهور المذهب المنع ومشهور المالكية والشافعية
والحنابلة تخصيصها بالاصول لانها اكثر الانواع ضرراً واخذ بعمومها في كل شيء
مالك في رواية عنه وهو قول عطاء وعن احمد ثبت في الحيوانات دون غيرها
من المتقلات وروى البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً الشفعة في كل شيء
لكنه مرسل لكن اخرج الطحاوي له شاهداً من حديث جابر ومشهور مذهب مالك
تخصيصها بالاصول قال بعض المالكية مذهبنا ان القول لاشفعة فيها ولا في الزرع

والختار المنع عند المقاربة

ولو بيع مع ارضه ومن عبد الرحمن بن ابي ليلى الشفعة في كل مشاع من الارض
والحيوان وغير ذلك اي في كل مشترك وحكى ابن بطل الشفعة في القمل الاخضر
واختلف فيما اشتراه احد للقاع او للقطع كالفسيل والحائط وهل تثبت الشفعة لمن
ارادها لبيع قيل نعم وقيل لا تثبت الا ان يملك ولا تثبت لمن اراد يوما او اخراجاً
من ملك لانها لدفع الضرر والله اعلم ولا شفعة في كراء اصل عندنا وعند مالك
وغيره وقال بعض اصحابه فيه الشفعة وذلك مثل ان يكرى شريك في دار نصيبه
لاحد فلا يشفع شريكه في الكراء خلافا لابن نافع وابن كنانة قال العاصمي
والخلف في اكرية الرباع * والدور والحكم بالامتناع

وزعم بعض انه لا خلاف بين المالكية في ان للشريك الشفعة اذا اكرى سهمه ثم باعه فللشفيع
اخذه بالشفعة والكراء والمذهب انه لا يصح بيعه وهو في الكراء وقيل ان دخل المشتري
على انه يتم البيع عند انقضاء المدة فيكون كالبيع واستثناء مدة مخصوصة للسكنى مثلاً وعلى
هذين القولين كايهما لا شفعة في الكراء * باب * في الشافع * تجب * الشفعة
* انريك * في المبيع عاقل بالغ حاضر لمخرن وطفل وغائب بخلاف وجازت بوكلة
ممن ثبتت له والظاهر ان مجيز افعال المرافق يجيز شفيعه واختلف فيمن امر طلاقاً فشفيع
له وكذا العبد وجازت باذن سيده ولا يشفع العبد لنفسه لانه لا ملك له ومن اثبت له
الاملاك اثبت الشفعة له ولا لسيده الا ان امره او اذن له في التجر كل شيء حتى
الاصول او في الاصول او فيها وفي بعض المنقولات ومعنى وجوب الشفعة انه لا يمنع
منها ان ارادها * تجز * تجب ايضاً لـ * جاز * ملاصق * لدفع ضرر * عا * لوجوب
الشفعة للشريك والجار الملاصق اي وجبت لما لدفع ضرر ياتي من شركة المشتري
في بقائه شريكاً وفي حال القيام بالنسبة لاحتياجها للمؤنة واحداث المرافق في
الحصة الصائرة الى الشفيع كمصعد وباب وبالوعة * او اشتراك نفع * بين البائع
ومريد الشفعة او لدفع والاشتراك معاناً ولما لم يخلو لا يمنع الجمع وقيل علة الشفعة
دفع ضرر مؤنة النسبة واستحداث المرافق في الحصة الصائرة الى الشفيع ولذا قل
بعضهم لاشفعة في الاصل الذي لا يمكن فيه اقسمة ولذا ايضاً قال بعضهم لا شفعة
لجار الملاصق وانما هي للشريك كما يدل له قول جابر قضي رسول الله صلى الله عليه

* باب *

تجب للشريك وجار لدفع
ضرر او اشتراك نفع

وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة
 نخرج بهذا القسمة ما لا يمكن فيه لان قوله مالم يقسم غاية والذاية شرطها الامكان
 فليس غاية لشيء لا يمكن قسمه اذ لا يقال مثلاً لا اكلك مالم يتكلم الحجر الا حيث
 اريد التعاقب بحال مثلاً وقد يقال قوله مالم يقسم سالبة وهي تصدق بنفي الموضوع
 فيشمل ما اذا لم يكن القابل للقسمة وقد يقال ايضاً يقاس مالم تمكن قسمته على
 ما امكنت قسمته لضرر الشراكة ومما يدل على انه لا شفعة للجوار ما روي انه لا شفعة
 الا لشريك فياول احاديث ذكر الجار بالشريك فان الشريك يسمى جاراً لانه
 يجاور شريكه ويساكنه في الدار مثلاً كالمرأة تسمى جارة لهذا المني ويحتمل ان
 المراد الجار احق بابر والمعونة ونحوها بسبب سبقه اي قربه كماري عن عائشة رضي
 الله عنها قلت يا رسول الله ان لي جارين فالي ايها اهدي قال الي اقربهما منك باباً
 اي لانه ينظر الي ما يدخل دار جاره وما يخرج ولانه اسرع اجابة لجاره عند النائية
 ومرادها الي ايها اهدي هداية زائدة على الواجب او اهدي اولاً او ارادت هدية
 التعظيم وهو الاصل في الهدية لا مطلق الاعطاء والا فذلك من الجارين عطية
 والذي عندي ان الشفعة تكون بالشراكة والجوار كما ذكر المصنف لان العلة دفع
 المضرة وجلب المنفعة وهي توجد في الجار كما في الشريك ولولم تمكن القسمة ايضاً
 فمعنى قوله الشفعة مالم تقسم ان ذلك فيما امكن قسمه واما مالم يقسم فمتى يمت
 حصته فيه ادركت شفعته فاذا قسمت وضربت الحدود فلا شفعة الا بسبب ما ذكر
 كالمنافع والمضار فتحمل احاديث الجار على ظاهرها المتبادر وهو الملاصق فمعنى لا
 شفعة الا لشريك انه لا يتقدمه الجار فاذا تركها الشريك او لم تكن الشراكة فهي
 للجار ويقويه حديث ابي رافع المذكور لان به يمتين في دار سعد متميزين لاشائعين
 فذكر الشفعة في شأنهما الا انه ذكرها من عنده لا من الحديث لكن ذكره ايها
 كالحديث الموقوف تقويه انما ظ الجار في الاحاديث والاصل عدم تاويل الجار
 بالشريك ولا يقال يلزم من حمله على الظاهر انه يكون احق بصقبه من الشريك
 لانا نقول المني حقيق بصقبه او احق ممن ليس مجاور الا من الشريك ومن اثبتها
 بالجوار ابو حنيفة وفي الجامع لبعض الحنفية ان لم يقطع طريق وكذا يشترط من

اثبتها من اصحابنا وروى ابن بركة بانه لو صح ذلك لم يمنع الطريق لحصول الجوار مع
 وجود الطريق قلت بل الطريق فاصل مانع من الجوار ومن اثبتها بالجوار المبسوط
 قال ومن كان اقرب كان اولي بين الدارين والجار المقابلة في السكة غير النافذة
 اما المقابلة في النافذة فلا شفعة له اتفاقاً واخيراً حجة على ذلك قوله صلى الله عليه
 وسلم الجار احق بشفعة جاره ينتظر بها وان كان غائباً اذا كان طريقهما واحداً
 فتراه قل طريقهما واحداً وما ذلك الا لكون كل منهما له حصه معينة تتأجل الى طريق
 يكون واحد لهما معاً تارة والسك واحد طريق تارة وذكر بعضهم ان قوله فاذا وقعت الحدود
 الخ مدرج من كلام جابر ولو كان مرفوعاً لقال اذا وقعت الحدود وفيه انه ليس في
 ذلك دليل قاطع على الادراج والاصل عدمه * والترتيب لغة جعل كل من
 متعدد في منزلته اني يستحقها وعرفاً جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد
 ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية وان لم تكن متولفة
 والتليف مرتبة الوضع كما في الترتيب او غير مرتبة فهو اعم من الترتيب من وجه
 والتركيب ضمها متولفة او غير متولفة مرتبة ام غير مرتبة فهو اعم منها مطلقاً
 والتاليف اخص من التركيب مطلقاً وقيل الترتيب اخص مطلقاً من التاليف وقيل
 مترادفان * فيها * اي في الشفعة ترتيباً مخصوصاً * قيل هو المختار * ان قلت
 ما هذا الترتيب * ف * انا نقول * اولي بها شريك لم يقاسم * شريكه بكسر
 السين المهملة ويجوز فتحها اي لم يقاسمه شريكه * ثم * الشريك في الاصل او
 في المنفع والمضار * المقاسم * بالكسر والتخ ولا شفعة للملاصق وكذلك شريك
 في مصلحة لافي المبيع لم يكن قط شريكاً هو والبائع في المال المشفوع والمال المشفوع به
 والمراد بحديث الجار احق بصقبه الجار المشترك في المنافع والمضار وقيل الشريك
 ومقابل ذلك القول انها للشريك فالمقاسم للملاصق فالتعبير بقيل للاعلام بان
 ذلك قول لا لا تحريض ويجوز ان يكون مقابله انها لا تكون الا للشريك او انها
 لا تكون للشريك بل هي للمقاسم شريك المنافع والمضار واما الشريك في ذلك
 الاصل فلو شاء لاخذها بالبائع فان هذه كلها اقوال موجودة فالتعبير بقيل للتدليس وكذا هو
 للتحريض ان قلنا انه اراد بالجوار والشريك شريك المنافع والمضار وشريك الاصل وارادني

والترتيب فيها قيل هو المختار
 فاولي بها شريك لم يقاسم
 ثم المقاسم

الترتيب انها بعد المقاسم للملاصق لانه قد لا يخلو من نفع او ضرر ومما يقارب القول بالترتيب ما ياتي في قوله بعد وكذا ان تعدد جار مشفوع فيه وتخلوا بالقرب اليه وكانت الشفعة في الجاهلية للجار مطلقا او الشريك او الصاحب وجعلها النبي صلى الله عليه وسلم لذي السبب والمراد بالحدود المضروبة المانعة للشفعة ما يكفي حدا بين السهام ولو خطا يخط على مامر في البيوع وقيل ثبت لكل جار ولو مقاسما لقوله صلى الله عليه وسلم جار الدار احق بدار الجار اذ لم يقيد باتصال الخشب ولا بشركة الحائط ولقوله صلى الله عليه وسلم الجار احق بشفعة جاره ينتظر بها وان كان غائبا اذا كان طريقتهما واحدا وانما ثبت للمقاسم ان بقيت بينهم بين البائع والمقاسم واطلاق ضمير الجماعة على الاثنين مجاز على الصحيح واما حديث اثنان جماعة فمناه ان حكمهما حكم الجماعة او انها جماعة تحقيقا لاجتماع واحد الى اخر لكن الجماعة التي هي اثنان يرد اليها ضمير الاثنين غالبا واصالة والجماعة التي هي ثلاثة فصاعدا يرد اليها ضمير الجمع شركة بكسر الشين وفتحها وضما وسكون الراء وبالفتح وكسر الراء في كطريق او روى اسم مكان من الارساء فهو بضم الميم او من الرسو فهو بفتحها والارساء الاثبات والرسو الثبوت لدور جمع دار سميت لدورانها او بيوت او بيوت او بيوت او بيوت بالتحفيف جمع فدان بالتشديد وهو في عرفهم ارض الحث وقد يطلق على ارض فيها بعض نخل او شجر واما في اللغة فالفدان بالتخفيف والتشديد بمعنى الثور وقيل الثوران يقرآن للحرث والورن اصل واما القدادون فجمع سلامة لنداد بالتشديد فيهما وهو الصيت الجافي في الكلام وشديد الوطي ومالك الميمن من الابل الى الالف والمنكر والجمال والرهى صاحب البقر وصاحب الحمير وصاحب الوبر الذي يعلو صوته في حرثه ومواشيه ومكثر الابل ولعل اطلاق الفدان على الارض اطلاق لاسم الحل على الحل ومرسى الدار وغيرها فسحة ينزل فيها بالمتاع او اجتماع ماء عطف على الشركة او على الكف في جسر اي اجل عرف لبعض وهو المراد واما المنة فما يعبر به عليه وجيمه مفتوحة وقد تكسر او سد اي فاصل من نحو طين وخبر بضم السين وفتحها وقيل المضموم الجبل والمنحوت غيره او ساقية فاذا بيع

ان بقيت بينهم شركة في كطريق او مرسى لدور او بيوت او فدادين او اجتماع ماء في جسر او سد او ساقية

ما يستقى من الجسر او السد او الساقية فلن له جمل ماء في ذلك الجسر او السد او الساقية يجتمع ان يرد له نفسه بالشفعة ان لم يكن مشترية من له ذلك ويشفع بها اي بالساقية والمجور نائب يشفع وبطريق وان كانا غير جائزين اذا كان في ماله او قربه او بيع بعض الساقية وله فيها نصيب شفع المبيع او بيع ما يستقى بها وله فيها نصيب شفعه حال كونهما في ملك اقل من خمسة شركاء واسناد الجواز للساقية والطريق مجاز فان الجاري الماء في الساقية والناس في الطريق وانما فسرت هكذا لجمعه بين قوله غير جائزين وقوله في اقل من خمسة شركاء ولو اقتصصر على قوله غير جائزين فسرت ذلك بساقية تسقي لاقل من خمسة رجال وبطريق لاقل من خمسة رجال وعلى هذا وعلى ان في اقل من خمسة شركاء تفسير لغير الجائزين تكون الواو للحال اي يشفع بها والحال انها غير جائزين اي هما لاقل من خمسة شركاء فالقطع ان كان بعضها اسفل من بعض وبيعت السفلى فالشفعة للاولى والثانية فالثالثة ولا شفعة للرابعة لانها خامسة الاجائل بالنسبة للمبيعة فالشفعة الى المبيعة وينظر اليها والى ثلاثة بعدها وقيل الى اربعة والاول اكثر والساقية على رجلين يشفع بها السابق او يشري وان طلبا معا شفعة او شراء فيمنها فان اشتركا فعلى الروس وان كانت الساقية على واحد والطريق على اخر فكلاهما شفع ويشفع من عليه الساقية مال صاحبه ان كانت غير جائزة وكانت لاقل من خمسة وكذا في الطريق وهو التقطيرة على الساقية لا يقطعان الشفعة وقيل ان توالى اجائل الصافية حصبث اجالة واحدة ان لم تفرق بين كل اجالتين من الصافية اجالة وقيل ولو فرقت وكذا ان كان في مال رجل اجائل فهو كالصافية وان كان لخمسة رجال خمس فئات في اجيل واحد وله اجالة واحدة والارض شركة ونخلة كل واحد معينة واشترى اخر ما يستقى من تلك الساقية فطلب الشفع الشفعة فلا شفعة لانها خمس اجائل وقيل بثبوتها مالم تفتح لكل واحد اجالة والارض بين خمسة هي خمسة اجائل والمشارك بالتسوية اجائل وقيل اجالة مالم يقسم ولا شفعة بطريق ذي ثلاثة ابواب رابعة للمسجد وحساب الاجائل من الاعلى ونزلت مسألة في زمان ابي ذكرياء افتتحو جنانا وماءهم محتاط اذا كثر فجعل بينهم الشفعة وذلك في النخل وغيره قال ابن بركة من باع

ويشفع بها وبطريق وان غير جائزين في اقل من خمسة شركاء

ارضا في وسطها او طرفها ساقية تدفها عايه نخلة عاضدية لاحوض لما لم تشفع الارض
ان كانت جائزة والنخل المشترك وتقسيم ثمرته اجالة واحدة ولا شفعة بين نختلين
وقيعتين وتشفع الارض الوقعة لا العكس والوقعة التي لا ارض لها واذا اشترى على
ان لا ساقية ولا طريق فلا شفعة وثبوت الشفعة للجار قول بعض اصحابنا وبعض قومنا
وبه قال بعض المالكية شذوذا عندم وخطا ابن الماجشون من قال به منهم وقال يذعن
حكم من حكم به ومن باع طريق داره دون داره فلا شفعة في الطريق ان كان مشتركا بان
كان طريقا لغيره ايضا وقيل بالشفعة فيه ولا شفعة في الاندر وهو موضع تبيع الثمار
والزرع عند قوم والمذهب انها فيه ولا في الحيوان عاتلا او غيره وقال بعض بثبوتها
فيه وهو قول عن المازني واذا قسمت الارض وبقيت البير وباع بعضهم شجرة من
البير فليل لا شفعة لان البير تبع للارض والمذهب بثبوتها وفي النخلة او الشجرة الواحدة
شفعة كالثنتين فصاعدا وقالت المالكية لا شفعة فيها ولا شفعة في البيع القاسد ولا بالقيمة
اذا فات المبيع وغرم المشتري الثمن وقال بعض المالكية بثبوت الشفعة بالقيمة
يعطيها الشفع لا بشئ البيع اطلاقه وتصح في كل تويض ولو لم يسم بيعا كبة
اصل بعوض ووصية بعوض قال العاصمي

ولم تبع للجار عند الاكثر * وفي طريق منعت واندر
والحيوان كله والبير * وجلة العروض للمشهور
وفي الزروع والبقول والخضر * وفي المغيب بارض كالجزر
ونخلة حيث تكون واحدة * وشبهها وفي البيوع القاسده
مالم تصح في قبضها تجب * كذا في التبعيض ذافيه يجب

والمضرة المعتبرة فيها * اي في الشفعة هي المضرة اللازمة دائما كما نص عليه ابو عبد
الله محمد بن عمرو بن ابي سته فلا شفعة في شجرة او نخلة بيعت لتنقل من الارض كما نص
عليه المصنف في التاج اذ قال وعن هاشم بن الجهم انه قايل ببال بصرمة من عنده واشترط
اخراجها من ارضه قال خميس واحسب وزيادة من الدراهم وانما اراد بذلك احتيالا
على الشفع فلاخراج بحيلة تزيل الشفعة ومن المضرة * اشتراك الطرق والمراسي *
المعدة * لما مر * من الدور والبيوت والفدادين وانما يشفع بالطرق * ان لم يكن

طريق غيرها * اي كل طريق ار يدان يشفع بها فانما يشفع بها ان لم يكن غيرها * وهل *
مراد الشيخ بقوله ان لم يكن طريق غيرها انه اذا لم يكن * للشفيع * لان الشفعة
لدفع الضرر وهو مدفوع عنه بسلكه لا الطريق الذي اختص به عن المشفوع * او *
اذا لم يكن * ل * لما في * المبيع * لانه اذا كان له طريق اخر غير مشترك
فالضرر مدفوع بان يثبي فيه دون الطريق المشترك * او * اذا لم يكن * لما *
اي المشفع والمبيع واذا كان طريق غيرها لواحد منها فقط فالضرر موجود والذي يظهر ان
له الشفعة ولو كان لها طريق لانه لا يبطل حقه في طريق الاصل المبيع ولما لم اعتبروا
قلة الضرر اذا كان لها او لاحدهما طريق ذلك * احتمال * لا اقوال والاحتمال
مصدر يطاق على الواحد وغيره * وتعتبر * المضرة * في اجتماع الماء * ماء المطر
او العين او البير * كما مر * انفا في هذا الباب ان اجتماع الماء في جسر او سد او
ساقية يشفع به بعد ما مر ان الشفعة لدفع ضرر او اشتراك نفع * وتختص * الشفعة
* في بساتين * جمع بستان وهو ما اشتعل على نخل او شجر او كليهما هذا مراده
* وقصور * جمع قصر وهو ما اشتعل على نحو دور ويطلق على المنزل ويطلق على
البيت المبني بالحجر وحكي الاخيرين في القاموس قولين * واسواق بشريك *
فيهن * غير مقاسم * لشريكه ومن الشركة الاشتراك في الطريق او الساقية للبساتين
فيهنما الشفعة بذلك * لا * تكون شفعتين * سب * مضرة * فقط او
يقدر لا تختص بمضرة فان غيرهن يشفع فيه بمجرد مضرة ولو لم تكن شركة وذلك ان
المضرة لا تزول فيهن بالشفعة وصحت الشفعة على هذا للشريك لانه اقوى من الجار
في الضرر فيشفع ليزيل بعض الضرر ويضمحل عدم ذوال المضرة بشفعته لحديث
لاشفعة الا للشريك وذلك مطلق في القصور والاسواق مقيد في البستان بكونه
مشملا على خمسة ابواب او اكثر اما مادونها فيشفع فيه ولو بالمضرة قال ابو العباس
احمد بن محمد بن بكر رضي الله عنهم ان اشترك في جنان رجلان او اكثر فاقسموه وقد
احاطوا الزرب او الحائط به ادر كها بعضهم على بعض مالم يلقوا خمسة فصاعدا وقيل
اربعة وقال المصنف في التاج اذا احيط على بستان بجدار فبيع منه شيء فان اشتراه
من له في البستان شيء فهو اولى بالشفعة كان المشتري اول البستان او اخره او عليه

طريق غيرها وهل للشفيع او
للمبيع ولما اختلفا وتعتبر في
اجتماع الماء كما مر وتختص
في بساتين وقصور واسواق
بشريك غير مقاسم لا بمضرة

والمضرة المعتبرة فيها اشتراك
الطرق والمراسي لما مر ان لم
يكن

طريق او ساقية اولاً فكل من له فيه شيء فهو شفيع الا ما كان غير مقسوم فالشريك
 اولى ممن يشفع بالحقوق والمضار وان كان في البستان ساقية غير جائزة وعليها نخل
 عاضد اي لا حياض لها فيبيع من النخل شيء فليس للذي عايه الساقية فضل على
 سائر اهل البستان في الشفعة بالقياس ولا بالطريق ولا بالمسقى واستحقاق البستان
 اولى من سائر المضار والمسقى والطريق اولى من المقايضة وقيل هي اولى منهما وقيل
 الكل سواء والحدود والسواقي والمارق قاطعة للقياس لا لحق الشفعة من المجرى والطريق
 وقيل كل بستان لا يدخل من باب الشفعة فيه اطالها من اهلها ان احيط عليه ولو
 لم يكن على الطالب لها طريق ولا ساقية ومن باع من اسفل نخلة قطعة فلا شفعة
 لانه الشفيع والرئيس التي لا يعمل لها طريق ولا ساقية لها لا شفعة فيها الا بالمقايضة
 وهي ان كانت بين النخلتين من هذا النخل ستة عشر ذراعاً تشافعتا لا ان كان اكثر
 ولكل من الثلاثة بالرئيس ثلاثة اذرع ويترك الباقي بحاله ان لم يات عايه احدهما
 او غيرهما ببيان الا ان كان المال كله لواحد فان الارض لربها وتكون الشفعة في
 النخل المجتع في مكان وله ماء واحد وقسم النخل والارض لا الماء وان قسم الماء
 لا الارض ثبتت الشفعة ايضاً وزعم اهل مكة انما تكون في الذي لم يقسم وان كانت نخلة
 رجل في خلال نخل آخر فباعه ربه فطلب رب النخلة اخذه بالشفعة فقبل ان كانت
 النخلة محدودة الارض وعليها ممر ساقية وان شئ من النخل او طريق له فلها الشفعة وان
 لم تحدد الارض بل اشتركت فكل نذلة نالها قياس تلك النخلة في الارض فلها
 شفعة بالقياس ان لم تكن لها ساقية ولا طريق وان لم تقاس شيئاً من هذا النخل لم
 تشفع بالقياس وقيل ان كان النخل على ساقية جائزة شفع بعضه بعضاً به وقيل لا
 يشفع به وتشفع النخلتان المتقايستان ما لم تقع الحدود بينهما وقيل لا شفعة بالقياس
 والقياس قيل اولى بالشفعة وقيل المضرة اولى قيل اذا بيعت سفلى النخل على ساقية
 جائزة فالمقايضة تشفع واحدة من اعلاها فقط لا بالساقية ان سقت اسفل منها
 اربعة اموال وان كان اسفل منها ثلاثة فان كان اعلى منها نخلة تقاسمها شفعتها
 بالقياس ولا يشفعها احد الاموال ان بيعت وتقاسمها اسفل منها وان بيع الاسفل
 من الثلاثة كان لها الشفعة بالمضرة وان بيع الثاني كانت للثالث ثم لها وان بيع

الثالث كان لها ايضاً ثم لا شفعة في قول ومن اشترى نخلاً متقايساً وقد باع البائع
 ثلاثاً اخرى تقاسم الاولى فله ان يشفع الكل ان تقايست وان كان لها نخل عاضد
 يقاس عاضد نخل البائع والبائع عواضد اخرى تقاسمها فقبل هي شفعتها كلها
 وانما تكون اذا باع رب النخل نخلة لا تقاس نخل الطالب للشفعة وان كان على
 جائزة ثلاث نخلات كل منهما لرجل فبيعت الدنيا وطلب رب السفلى شفعتها فلا
 يحدوها لان الوسطى قطعت القياس بينهما لما قيل ان العاضدية اتى على جائزة تشفعها
 اربع من اعلاها وواحدة من اسفلها ان قايستها وقيل تشفعها بالقياس عايها وسفلها
 وان كانت على غير جائزة شفعتها من اعلاها ثلاث ثم لا شفعة بمضرة وقد صارت
 جائزة ان كان اعلاها من الثلاثة شيء لان الرابعة المبيعة السفلى خامسة ولا شفعة
 فيها فاذا شفعتها ثلاث من اعلاها فللاول ثم الثاني ثم الثالث ثم انقطعت بالساقية
 وتشفعها السفلى بالقياس ان كان بينهما وقيل عليها وسفلها كانت على جائزة
 او غير جائزة وقيل اربع من اعلا وواحدة من اسفل وهذا في النخل العاضدي وهو هل
 يشفع باختلاط ماء في اندار * جمع اندر جمع ترخيم اذ حذفت همزة المفرد وهي
 اندر بفتح الدال فجمع الباقي على افعال كأنه جمع ندر والمشهور في الجمع اندار والمراد
 موضع درس الطعام وموضع نشر الثمر مثلاً يباع الاندر فيشفعه الاندر المختلط الماء
 معه لان اختلاط الماء بينهما نفع لها او مضرة او نفع لواحد وضراً لآخر اعني اصحابها
 لان اختلاط الماء زيادة للماء فيسقيه اصحابها الشجر او حرثهم او لا يمكن ذلك او لم
 يتميؤ له العدم الشجر او الحرث مثلاً هنالك فيتضرروا به ومعنى اختلاط الماء فيهما ان
 يجري ماء من احدهما للآخر ومن شأن الاندر ان يكون صلباً لئلا يختلط الحب
 بالتراب فهو يجمع الماء * و * باختلاط ماء في * سقوف * هذا قول وهو الصحيح
 يباع بيت وسقفه او سقفه فيشفعه الاخر لاخذ الماء او حبسه او تبديل المجرى في
 السقف اذا بيع سقف يجري اليه او بيت وسقفه الذي يجري اليه فن يجري منه
 يشفعه ليقطعه عنه او يبدل مجراه وفي العكس يبدل من يجري اليه المجرى او يقطعه
 ايضاً * اولاً * يشفع باختلاطه فيها قيل لان المقصود بالشفعة دفع الضرر والضرر
 معدوم في حقهما او حتى احدهما فبطلت الشفعة لانها غير دافعة للضرر وان اختلاط

وهل يشفع باختلاط ماء
 في اندار وسقوف اولاً

الماء على البيوت منفعة لصاحب الماء وصاحب البيت قد يكون له منفعة بان يحتاج اليه وقد يكون مضرة فتثبت الشفعة ولكن لا تثبت بهذه المضرة لانها غير دائمة وسبب الشفعة يجب ان يكون لازماً وهذا قول ثان وهو ضعيف لانه غير مطرد العلة لانه انما يتصور كون اختلاط الماء منفعة لصاحب الماء اذا اريد بالصاحب من جرت العادة بصرف الماء اليه وليس على البيوت منفعة في ذلك حتى تدفع بالشفعة وذلك قولان * والاولى بشفعة الماء شريك الجزء ثم الذي يسد عنه ثم شريك العين والذي ماله في ليل شفع ما فيه وللنهار شفع ما في النهار ويشفع الليالي النهاري وبالعكس ان كان يسد واحد عن الاخر وان استورا فتال فتال وهكذا وقيل لا شفعة الا من يسد عنه انبائع او الشفع وقيل ذلك في المربوط الذي لا يتحول الشركاء فيه عن امكانهم واما المستقي منه بالدوران ليل والنهار لا يعرف الاول والاخر فللسابق لانها مشتركة ومن ورثه اثنان وهلك احدهما عن اولاد فقسما حصتهم من الماء وهلك واحد منهم والماء يسدونه بالدوران فالعلم والاخوة سواء وان اشترك بين الاخوة فهم اولى وكذا ان ربط ويتساده دون عمهم فهم اولى * وتذكر * الشفعة بطرح الميزان عند بعض كما ان اختلاط الماء تذكر به في فدان وجب * ودار اذا اجتمع ماء الثلاثة او اثنين كما تذكر بين فدانين او جبين او دارين به وبيعت دار سليمان بن محسن في شروس حكما بان الفدان يشفعها لانه اذا اخذ الماء يرددها وعن بعض لشفعة تدين الاجاب الا ان ثبت من اسفل فالله اعلم وقيل فيها الشفعة ان ثبت وفي الاثروا الاجاب اذا كان الماء يختلط فيها عند امتلاءها فبينها الشفعة كما يشفع بالجذع على جدار بين دارين وكل من له جذع في ذلك الجدار ادرك به الشفعة وقيل لا شفعة بين الدار والفدان باختلاط الماء لانتفاع صاحب الدار بخروج الماء وصاحب الفدان بالسقي به ووجه مشتها لحوق المضرة لصاحب الفدان بمنع صاحب الدار ماءه على قول محيز منعه ولحقها لصاحب الدار على قول من لم يحجز له منع ماءه ولو احتاج اليه فيشفع صاحب الفدان الدار لتضرره بمنع ماءه على قول جواز المنع وصاحب الدار الفدان لتضرره بعدم منع ماءه ولو احتاج اليه عند من لم يحجز منه والذي ينبغي انه

قولان وتذكر به في فدان وجب

لا يمسك ماء داره الا ان لم تكمل مدة الحيازة وفي الاثروا وقيل لا شفعة بين الدار والفدان اذا لم يكن لهما الا باب واحد * وبين بيت في بيت * اخر * وذلك الاخر فالمبيع منهما يشفعه الاخر * وغار في غار * اخر * وذلك الاخر فالمبيع منهما يشفعه الاخر للاشتراك ضرا ونفعاً وذلك بان يدور بيت بأخر او غار بأخر او يمشي في بيت او غار حتى يوصل * اخر * ونخلتين * او اكثر * في جدر * اي اصل واحد ظهر اشتراكهما في جذع على الارض او اختلطتا وتلاصقتا بالعروق تحت الارض لشدة القرب بينهما الشفعة لا اشتراكهما في الجدر ولا اختلاط التمار وقوة المضرة بينهما فصاحب كل واحدة اولى من صاحب الارض ان كانت الارض لغيرهما وفي التاج ان كانت نخلة بين ثلاثة لاحد منهم جذعها وللآخر ارضها والامانة ثمرة فباع صاحبها لصاحب الجذع قرب الارض اولى وكذا غاران متقاربان لامن اصل في ارض غيرهما * وان كان فدان احد فوق فدان الاخر ولرب * الفدان * القواني قطعة من ارض وراء جسره * اي خلف جسر رب القواني والجسر هنا السد او ما يبر به والقطعة من القواني او كانت بينهما وهي من القواني بل فسر ابوستة به كلام الشيخ اذ قال هي كالحریم الذي يترك للطايرة * صحت * شفعة * بينهما * بين الفدانين او بين اصحابهما فيها * باختلاطه * اي الماء * في * الفدان * السفلا في * مع القواني * وفي القطعة * من القواني * وبهذا حكم ابو زكرياء وابو عبد الله بن حيان واقربها ابو مامد الدرقي لكن ذلك في مسألة وقعت في تمزدا والجسر صغير اذا امتلا السفلي طلع الماء للقواني وانما اترت القطعة الشفعة بينهما مع ان بينهما وبين القواني جسرا انها منه لكنها قطعت منه لغرض فاولى ان تكون الشفعة ان لم يكن بينها جسر واذا ادركت في القواني او به الشفعة فاولى ان تذكر في القطعة او بها يشفع السفلي في القواني والقطعة ويشفع صاحبها في السفلي * وقيل ان باع * الشخص * السفلا في * فدان * شفع * الشخص * القواني * ذلك فدان * لا عكسه * اي خلافه لان منفعة القواني في السفلي لدخول ماء السفلي القطعة من القواني ولا نفع للسفلي في القواني والقطعة وصاحب القواني الاول اعتبر منفعة امتداد ماء السفلي للقطعة فان امتدادها اليها زيادة

وبين بيت في * اخر * وغار في غار ونخلتين في جدران كان فدان احد فوق فدان الاخر ولرب القواني قطعة من ارض وراء جسره صحت بينهما باختلاطه في السفلا في وفي القطعة وقيل ان باع السفلا في شفع القواني لا عكسه

ماله وتنفس له والضمير للفوقاني اي لا يشفع عكس الفوقاني وهو السفلافي ماباع
 الفوقاني من الفدان او للحكم وعليه فالتقدير لا يثبت عكسه والسفلافي والفوقاني
 نسب لسفل وفوق على غير قياس والقياس السفلي والفوقي واما القطعة فاذا بيعت
 شفعا السفلي لاختلاط الماء واذا بيعت مع الفوقاني فقبل يشفعهما السفلافي معاً
 لاشتغال عقدة واحدة عليهما مع انهما كشيء واحد وقيل القطعة وحدها بقيمتها
 لان سبب الشفعة فيها هذا تحرير المسئلة والله اعلم * ولا بين بيت * لرجل * فوق
 غار * لاخر * لم يشتركا طريقاً او مرسى * بين ذلك * الغار * وبينهما الشفعة
 ان اشتركا طريقاً او مرسى وانظر لم لم يتشاعرا بالمضرة فان سقف الغار هو ارض
 البيت فقد يهدم وقد يضره بالمشي والعمل فوجه والذي عندي ان كلا يشفع الاخر
 مطلقاً اذا كان السقف خلقة لائبا وينبغي ان تكون فيهما الاقوال المذكورة
 بهما في قوله * وان كان بيت على * بيت * اخر ولم يشتركا فيهما * اي الطريق
 والمرسى ولا في احدهما * فهل لكل * من رب البيت ورب الغرفة وهي البيت
 فوق * اخر * شفعة * اخر * وهو الصحيح فيما قيل لمضرة الغرفة على البيت والشفعة
 لدفعها فيشفعها صاحب البيت ليزيل المضرة ويشفع صاحب الغرفة البيت ليعتد
 من المضرة كيف شاء * اولاً * شفعة لواحد تنالها الجهة عدم المضرة وهي ان البيت
 لا يضر الغرفة فلا يشفعها فلا تشفع وفيه نظر لان التخيلة مقدمة على التولية ودفع
 المقاسد مقدم على تحصيل المصالح فلتغلب المضرة فتكون الشفعة بينهما كما هو
 القول الاول * اولاً * اولاً * البيت * الشفعة ان بيعت الغرفة ولو لم يشتركا في المرسى
 او الطريق * لا * لرب * الغرفة * ان بيع البيت لان الضار الغرفة لا البيت
 وهذا القول اول كما ان الارض تشفع الشجرة بلا عكس في قول مختار تلك * اقوال *
 ثلاثة لمشايع ثلاثة ابي يحيى النرسطائي وابي عيسى الدرفي وابي الربيع الالوني
 ولا ادري قول كل واحد ثم رايت في ترتيب لى نوازل نفوسة ان الاول لابي الربيع
 والثاني لابي يحيى النرسطائي والثالث لابي عيسى واما ان تراكت البيوت وقد اشتركت
 طريقاً او مرسى ففي الديوان ما معناه انه ان كانت لرجل بيت في ارض رجل فباع
 صاحب البيت بيته شفعا صاحب الارض وقيل لا وكذا لو باع صاحب الارض لم

ولا بين بيت فوق غار
 لم يشتركا طريقاً او مرسى
 الغار وان كان بيت على
 اخر ولم يشتركا فيهما
 لكل شفعة اخر اولاً ولرب
 البيت لا الغرفة اقوال

يشفعها البيت وقيل يشفعها وان اشتركا رجلان فالشريك قبل صاحب الارض
 وان سلم شفعا صاحب الارض وقيل لا وان اشتركا رجلان في ارض فالشريك قبل
 صاحب البيت وان تركها فصاحب البيت وقيل لا وكذا ان اشتركا في الغرفة ويشفع
 صاحب البيت الغرفة وان ترك شفعا صاحب الارض وان باع صاحب الارض
 فصاحب البيت وان ترك لم يشفع صاحب الغرفة وان باع صاحب البيت فصاحب
 الارض ثم صاحب الغرفة ثم الذي يجنب البيت وان بيعت الغرفة وتحتها غرفة او
 اكثر فالشفعة لاليتها وان كانت هذه التالية مشتركة فبين الشركاء وان ترك واحد
 فلاخر وان تركها فلصاحب البيت وان ترك فلصاحب الارض وقيل لا لشفعة
 بين الارض والبيت وفي الاثر اذا تراكت البيوت اربعة او خمسة فباع الفوقاني
 فالذي تحته احق بشفعته فالتالي فالتالي الى الارض وان باع السفلافي فالذي
 فوقه فالتالي فالتالي الى الاعلى وان باع الاوسط فالذي تحته وهكذا الى الارض
 وذلك ان لم يشتركا طريقاً او مرسى وان اشتركا وكانت ابوابها مصطفة متقبلة
 في موضع واحد متراكبة فهم سواء قل الشيخ والقياس يقضي بغير هذا * وتصح *
 الشفعة * بين اشجار * شامل للدخل مع النخل ومع الشجر * في ارض الغير * غير
 اصحاب الاشجار واختلفوا في دخول ال على غير ملازمتها الاضافة معنى * فيما
 بينها * بين الاشجار اذا بيعت واحدة شفعا صاحب الاخرى لاجتماع ما هن
 اولان مرساهن واحد او اختلاط الثمار او نحو ذلك من المضار والاقرب على
 قول وقيل الشريك فيها وقتاً * اولاً * بتشديد الواو اي ان الشفعة لصاحب
 الشجرة الاخرى المشتركة معها في المنفعة او المضرة والشريك فيها قبله ولو سبقه
 صاحب الارض * وتصح * لرب الارض * اي على الشجر ارض او
 ائبض الى صفة الشفعة * اي رجوعاً وقتاً * ثانياً * اي اذا بيعت الشجرة
 شفعا صاحب الارض بعد ما يترك صاحب الاخرى شفعتها * لاعكسه * وهو
 ان يشفع صاحب الشجرة الارض اذا بيعت اي اذا بيعت الارض لم يشفعها صاحب
 الشجرة واثبت الشفعة للارض على الشجرة لا العكس يدل على ان الصحيح اثبات
 الشفعة للبيت على الغرفة في المسئلة قبلها وذلك ان الشجرة تضر الارض ولا تضرها

وتصح بين اشجار في ارض
 الغير فيما بينها اولاً ولرب
 الارض عليها ايضاً ثانياً
 لاعكسه

الارض فان الشجر كالنفة والارض كاليث ولذلك قيل المناسب ان يحجروا الاقوال
الثلاثة في الارض والشجرة كما في البيت والغرفة ولكن اقتضوا هنا على ان
الارض تشفع الشجرة لا العكس فان الشجرة تضر الارض ولا تضرها الارض
كما ان الدابة تضر الشجرة والشجرة لا تضرها وقد يقال ان الشجرة تنتفع من الارض
والارض لا تنتفع من الشجرة ثم اطلعت على الخلاف في الديوان قال ولو كانت لرجل
شجرة في ارض رجل اخر فباعها فان صاحب الارض يردها بالشفعة واما ان يباع
صاحب الارض فلا يدرك صاحب الشجرة الشفعة ومنهم من يقول يدركها وان
اشترك رجلان شجرة في ارض رجل فباع واحد سهمه فشريكه اولى وان ترك
فلساحب الارض وقيل لا يشفع صاحب الارض الشجرة وان اشترك رجلان ارضا
ولرجل اخر فيها نخل او شجر فباع احدهما سهمه فشريكه اولى وان ترك فصاحب
الشجرة وقيل لا يشفع صاحب الشجرة الارض وفي ترتيبي للقط الشيخ موسى بن
عامر وان كانت في فدان رجل شجرة غيره وان يهره شجرة اخري فباع واحد من
اصحاب الشجرة شجرته قال احق بالشفعة صاحب الفدان وان تركها فصاحب
الشجرة قال بمنهم يدركها حين يختلط الماء في الفدان وقيل لا وذكر المصنف في
بعض مختصراته ان الشفعة تثبت في الاصل بمرور ماء الغيث من بعض لبعض
ولا شفعة لغائب * عن الموضع الذي بيع فيه الاصل بقدر فوسخين سواء غاب
المشفع عن المبيع او غاب البائع والمشتري عن المبيع وقت البيع فربخين وفي ترتيبي
للقط الشيخ موسى بن كان على طرف الحوزة فخرج من منزله فجاوز حد الحوزة ولم
يجاوز ستة اميال من منزله وبيع شيء فلا يدرك شفعة وقيل يدركها ما لم يجاوز السنة
اميال اه وان بيع في غير وطنه فان كان في البلد شفع وان لم يكن لم يشفع ولو
لم يبعد ستة اميال * ولو قدم * الغائب * من يومه * اي يوم الدائب ونسب
اليوم اليه لبيع ماله شفعة فيه لولا الغيبة او الضمير للبيع لعله من المقام * مطلقا *
سواء غاب الباع او المشتري او غاب المشتري عن المبيع * اهل نفوسة واهل تهرت واهل
سليمانية وما بينهن وذلك مذهب ابي عبيدة من المشاركة بتقديم سبب الشفعة على
قدمه رایت في كتاب ابي زكريا ما نقله روى الشيخ رضي الله عنه وعن جميع

المسلمين عن ابي محمد وارسفلاس عن ابي عبد عن ابي يحيى الفرسطاني انه لقي رجلا في ناحية
زويلة قال اي الرجل له اي لابي يحيى قتيبا ابي يحيى سليمان بن ماطوس صاحبة غيرانه ازاح
الشفعة عن اليتيم والدائب اي منها قال اي الشيخ فقال ابو يحيى الفرسطاني قدمت الى ابي
يحيى سليمان بن ماطوس فاخبرته بذلك فقال لي قل له اي للرجل ذلك اي اثبات
الشفعة لهما تعطيل الحقوق يا جاهل * وقيد * عدم الشفعة * عند المشاركة * اهل
عمان ومكة وغيرها

وكم من امام في الاولى حل مكة * واعوانه في الصين او في خراسان
والتاء عوض عن ياء النسب في المنفرد * بكونه * اي الغائب تاجرا او زائرا او
مصلحا او طالب علم او غير ذلك * لاحاجا ولا غازيا لم يتاخر عن اصحابه *
فان تاخر الحاج الى عاشر المحرم بالبقاء في مكة والنازي بعد ما رجع اصحابه لم
يشفع ولو عند المشاركة وان قدم الحاج بعد العاشر شفع وان رجع الغازي بعذر شفع
متى قدم قيل وكذا المسافرين مطلقا المريدون للرجوع الى البلد الذي فيه الشفعة
لهم الشفعة الى رجوع مثلهم وكذا الوالي لا تغوته الى ان يرجع وان كان باليا او مرابطا
الى غير مدة حتى ياذن له الامام بالرجوع ويكتبه ويدركها دولا في المشفوع اي
الذي لم يقسم وفي المقسوم قال العاصمي

وغائب باق عليها وكذا * ذو المذر لم يجد اليها منفذا

يعني ان للغائب الشفعة اذا قدم ولو طالت غيبته ما لم تمض عنه سنة بعد قدمه وعلمه
وكذا اليتيم والمجنون والبكر والمريض ونحوهم لهم السنة بعد العلم والبلوغ والصحو
والصحة والكبر وقيل في الغائب اذا قرب مكانه ولا مؤنة في مجيئه فانه كالحاضر
بعد علمه * ولا * شفعة * ليتيم او مجنون او ابكم لا تفهم اشارته * او كتابته
لانهم لا فعل لهم في تلك الحال وان ترك الشفعة وقد قدر عليها باشارة او كتابة
فاته واما ان تجنبس لهم الشفعة الى البلوغ والصحو والنطق فتعطل الحق للمشتري
الى غاية لا يدري اتوجد ام لا ومتى توجد ولا شفعة لهم ولو بره وابتدع البيع من يومهم
لتقدم سبب الشفعة وهو البيع ولا شفعة لطفل او مجنون لهما اب غائب لم يترك لما
خليفة ويشفع الابكم الذي تفهم اشارته والا بكم الاخرس وهو من انعقد لسانه عن

وقيد عند المشاركة بكونه
لا حاجا ولا غازيا لم يتاخر
عن اصحابه ولا ليتيم او
مجنون او ابكم لا تفهم
اشارته

الكلام وقيل الاخر من مع عي وبه وقيل من ولد لا ينطق ولا يسمع ولا يبصر والمراد
هنا من لا يتكلم قول المصنف والمريض قيل لا ياخذها حتى يصح ولا تفوته وقيل ان
خاف خروج المشتري الى حج او سفر وكل من ياخذها له وقيل له ان يوكل مطلقاً
اي او ياخذها بما قدر فان لم يفعل فاتته وعلى اسير لا يقدر على طلبها ان يشهد على
اخذها اي على قول مثبتها للمائب * الا بخليفة * عليهم او وكيل او وصي يستخلف
او يوكل او يوصي عليهم * قبل البيع * واما بعده فلا شفعة عندهم كما انه لا شفعة
لمائب قديم بعد البيع وبالع وصاح وناطق بعده وقد يقال بالمنع ان وكله من غيبة
على الشفعة قبل البيع * عند الاكثر * مقابلة ثبوت الشفعة لهم ولا بلا خلافة
اذا بلغ وقدم وصحا ونطق فذلك قولان ويأتي ثالث ان شاء الله هو انها لهم اذا كانت
بالشركة لا بالجوار ولا شفعة لمن تكفل باليتيم وقيل له واذا عرضت على وكلاء
هولاء او خلائهم او وصيائهم ولم ياخذوها او قطعت عنهم بوجه انقطعت وعن بعض
اذا عرض المبيع عليهم ولم يشتروه هولاء فانت الشفعة ان لم تؤخذ من الخليفة حتى
قديم الغائب او بلغ اليتيم او نحو ذلك شفعت الشفعة من القادم والبالغ لا من الخليفة
اطلاقه ان كان استخلافه عن الغيبة فقط واما ان استخلفه عن نفسه فليأخذ الشفع
من ايها شاء وان نزع من الخلافة او تركها اخذها من المستخلف لا من الخليفة وان
غفل ابو الصبي او وصيه حتى انقضى حدها بطلت وان لم يكونا فالسلطان في موضع
الصبي في ذلك وان لم يكن ايضاً فليل هي له اذا باع قال العاصي

والاب والوصي مهين غفلاً * عن اخذها فحكمها قد بطلا

* ولا تدرك * الشفعة * عليهم * على الغائب واليتيم والمجنون الا بكم ان اشترى
لهم متكفل او مختسب او ابوه فمات او خليفته فزال من الخلافة او مات او جن ولو
جوزوا بعد البره لوقوعه في حال لا تدرك عليهم فيه وكذا لوجوز الغائب بعد العلم
* ان لم يكن لهم خليفة * بالمشاة ثمت في يكن لان الخليفة يذكر وتاءه للنقل
من الوصية الى الاسمية وتانيته شاذ وان كان لهم خليفة ادركت عليه شفعة
ما اشترى لهم هو او الفضولي والمتكفل والمختسب ان ثبت البيع ومن ذلك ان يشتري
الخليفة او الوكيل او نحوهما لليتيم او المجنون او الابكم او الغائب او اشترى لهم ابوه

فمات الاب او نحو الخليفة قبل الشفعة او اشترى الرجل فحدث له الجنون او البكم
الذي لا يفهم معه واما ان اشترى فمات فانه يدرك فتؤخذ منه ان لحقه قبل تمام
مدة الشفعة * وان تبرأ * الخليفة * من الخلافة * او جن او مات * بعد الشراء *
هولاء * وقبل اخذ الشفع لها * اي للشفعة وقيل لا يجد خليفة الاب وخليفة
الوصية التبرئي والله اعلم وان ظهرت خيانة خليفة الاب او الوصية نزاعاً وقيل لا بل
يقرن بهما الامين * فله * اي للشفيع * احياءها * اي احياء الشفعة بان يشهد
انه باق على طلب حقه الى ان يجد سبيلاً * لقدم * من غيبة * او بلوغ * من
يتم * او افاقة * من جنون * او نطق * من بكم وهذه اللام والتي في قوله
* او لاستخلاف * بمعنى الى * عليهم * اي على اليتيم والمجنون والغائب والابكم
* ولا يدركه * اسي لا يدرك الشفع الاستخلاف * على العشرة * لان اخذ
شفعة ما اشترى لليتيم ومن ذكر ليس صلاحاً لهم بل ان استخلفوا لهم لحاجة اولان
صلاحهم في اخذها منهم اخذ الشفع الشفعة ان شاء فلو استخلفوا لهم لياخذها ولا
صلاح لهم في اخذها ولحاجة اخذها الشفع ولو استخلفوا لمجرد الاخذ فقط ولا صلاح
هولاء في اخذها فلا يصح ذلك الاستخلاف ولا اخذ الشفع اياها * وان كان
الشفيع مع الغائب في بلد * او في امياله او اراد بالبلد ما يشتمل الاميال * فاشترى
الغائب فيه * اي في بلاد * ما للشفيع شفعته شفعه ان شاء * ولو غابا عن المبيع
وان كان في بلد اخر لم يشفع لانه غائب الا ان كان معه وكيله على الشفعة او
ما موره بها او خليفته * وتدرك * الشفعة * على شريك * شركة شائعة سابقة
* فيما اشترى * لنفسه وشريكه * ولو غاب شريكه * لانه بمقام شريكه فكما
صح شراؤه عليه صح ان يؤخذ ما اشتراه كله بالشفعة سهمه وسهم شريكه كانت
الشركة بمقد اولاً وان اشترى المائب الشريك شفع منه الحاضر منه * ويقوم
الاب مقام طفله * ابنة الطفل بدون استخلاف * فيما له * اي الحقل من نحو
شفعة ياخذها له * او عليه * من نحو ادراك شفعة تدرك عليه فيما اشترى لطفله
وفيم اشترى هو الحقل ويجوز له ان يستخلف من ياخذ الشفعة لطفله ومن اجاز
للأم شراء الاصل لابنها اذا قعدت عليه اجاز لها ان تأخذ الشفعة والحائلة كالحقل

وان تبرأ من الخلافة بعد
الشراء قبل اخذ الشفع لها
فله احياءها لقدم او بلوغ
او افاقة او نطق او
لا يستخلاف عليهم ولا
يدركه على العشرة وان كان
الشفيع مع الغائب في بلد
فاشترى الغائب فيه
ما للشفيع شفعته شفعه ان
شاء وتدرك على شريك
فما اشتراه ولو غاب شريكه
ويقوم الاب مقام طفله فيما
له او عليه

الا بخليفة قبل البيع عند
الاكثر ولا تدرك عليهم
ان لم يكن لهم خليفة

قال المصنف وان كان والد الصبي حيا وبيعت شفعة وغاب ابوه فليس له شفعة الا في المشاع اي غير المقسوم وله ان يأخذها اذ ارجع وان كان لايه وكيل جائز الامر ولم يأخذها له فانت الاب شفعة ولده اه * ويدركها غائب ويقيم * بعد القدوم والبلوغ * قيل في شياع * اي يدركها في مبيع ذي شياع اي ذي انتشار اي غير مقسوم ولا يدركها في المقسوم بالحقوق لقوته بشخصه فقات هذا قول ثالث ووجهه ان الذي لم يقسم اتقوا على جواز شفعة في الجملة والمقسوم مخالف فيه فاضعها فيه بالخلاف اذ بحث عنها قال عمن موسى بن عامر لا شفعة له أب وقيل هي له ان احباها وقيل ولو لم يحباها اذا جاء رماها في حينه وقيل الى ثلاث سنين اه واجزاها جابر لما مطلقا وناعما ابو عبيدة مطلقا قائلا لا يجبس مال الناس الى ان يبلغ اليتيم او يقدم الدأب واتاه رجل مسلم يسأله وكان غائبا عن شفيعته فقال له اذهب الى اشياخ البصرة وسل هل لجابر فيها اثر فجاه الى منزل اليمعي وفي رواية منازل محمد فسأله فقال ان جابرا نراها فرجع الى ابي عبيدة فخبره فأمره ان يأخذ بقول جابر فيأخذ شفيعته اي فان تما كما حكم الحاكم بما شاء من قول جابر او غيره او رجع ان كان اهلا للترجيح قال المصنف وقيل ان اليتيم مخير ان اخذ له وصيه او وكيله شفيعته من المقسوم او اشتراه له في اخذه وفي تركه واخذه من الوكيل في حمة ما اعطى من ماله والنلة لمن اخذ المال وعليه ما لزمه من الغرم وما اخذه الوكيل له من الشفعة المشاعة اي شفعة غير المقسوم او اشتراه له بماله فهو يلزمه ولا خيار له فيه وان اخذها يقيم او غائب بعد ما استغل منها المشتري ظللا كثيرة لم يلزمه ردها وبحسب ما استغل مما غرم على المال ان عمر فيه عمارة كبناء او غرس وان كان الغرم اكثر فله ان يرجع على الشفيع بفضل ما غرم ولا رد عليه للشفيع في العكس والعمل في المغرب ان لا شفعة لغائب ولو قدم من يومه اه ومرادي بالمصنف صاحب النيل هذا * وتؤخذ * الشفعة * من ذمي * والمشارك * طائفا حيث قدر عليه بل غير الذمي اولى بان تؤخذ منه * ان اشترى من مسلم * ولو بواسطة موحد او كان شريكا لذلك الموحد والمراد بالموحد الموحد الموافق الموفي او الموافق غير الموفي والمخالف * باسلام * متعلق بتوخذ والباء للسببية اي يشفع الموحد بتوحيد ما اشتراه مشترك

ويدركها غائب ويقيم قيل في شياع وتوخذ من ذمي ان اشترى من مسلم باسلام

من موحد ويكون الموحدون كلهم سواء في شفيعته الموافق والمخالف والتقريب والبعيد فمن سبق اخذها الا ان كان موحد شريك في الاصل او في المنفعة او المصرة فهو اولى من غيره لان له سبب الاسلام وشبب الشركة وكذا المشتري ان اشترك في ذلك هو اولى من غيره من الموحدين للسببين وان اشترى المشترك من مشترك لم يشفع الموحد بمجرد التوحيد بل بالشركة في ذلك ان كانت كما لو باع مشترك لموحد * او * جوار * مطلقا فهو اولى ممن يشفع بمجرد التوحيد لان ذا السببين وذا السبب القوي لاشفعة له لذي السبب الواحد وذو السبب الضعيف وقيل المجاور ان لم يشترك نفعا او ضرا كغيره من الموحدين وان امر يهودي موحد ان يشتري له فاشترى وادعى انه اشترى لنفسه لاجل الشفعة فلا شفعة عليه قاله في نوازل نفوسة * ولا يدركها * اي لا يدرك الذي من الشفعة ولو بواسطة مسلم * من مسلم * اي موحد * مطلقا * ولو كان الذمي شريكا في الاصل بل يشفع المسلم بالشركة في الاصل او المنافع سواء اشترى الموحد من ذمي او موحد لان الاسلام يعطى ولا يعطى عليه والموحد شفيع بتوحيده لما اشترى الذمي من موحد والشفيع اذا اشترى ما لغيره فيه شفعة لا يشفع اذا تساوى في السبب او كان المشتري اقوى والاسلام اقوى من شركة الذمي اذا كان المشتري مسلما كما ان من اشترك في الاصل يشفع المشتري المشترك في المنافع * ويدركها * اي الشفعة * طلبها بالاسلام * تعليقه بطالب اولى من تعليقه بيدرك والاوى عدم التقييد ارجع الكلام الى من له الشفعة بالشركة او بالجوار مثلا ولعل الباء ظرفية اي تدرك في الاسلام بنسب الجوار او الشركة بان كان المشتري او الشفيع مسلمين او الشفيع * ما لم تتم ثلاث سنين * من وقت الشراء والعلم بالبيع ولو غاب الشفيع على القول بان له الشفعة * على المختار * واذا تمت ثلاث سنين فلا شفعة له لئلا تعطل الحقوق الى غير نهاية كما في مقابل المختار فان فيه التمايل كما قال * وقيل لا تقطع بمرور الزمان * وما تقدم * وقيل * اي قال موسى بن علي * الذمي والمسلم فيها سواء لاستواء الكل في الحق * فلا يشفع الموحد بمجرد التوحيد ما اشتراه الذمي من آخر او من موحد بل بالشركة فان استويا فيها فالموحد اولى وان كان سبب

او جوار ولا يدركها من مسلم مطلقا ويدركها طالبا بالاسلام ما لم تتم ثلاث سنين على المختار وقيل لا تقطع بمرور الزمان وقيل الذمي والمسلم فيها سواء لاستواء الكل في الحق

الذمي اقوى مثل ان يشترك في الاصل والموحد في المنافع فالذمي اولى وحيث
تركها من هو اولى بها فلنكون دونه وسبب اشركة اقوى من سبب الاسلام
وحده ولذا ياخذها الذمي من الموحد وقيل يشفع الذمي ما اشتراه موحد ان كان
الذمي شريكا في الاصل ولا يشفع ان كان شريكا في المنفعة وهو داخل في كلام
المصنف واذا اشترى الذمي اصلا هو فيه شريك لم يشفعه الموحد ويشفع الولد
الموحد ما اشتراه أبوه المشترك من الموحد وتشفع حصصة المشترك ان اشترى هو
والموحد من موحد قال المصنف وهو انقول الاوسط وهي بين اهل الذمة كما هي
بين المسلمين وان باع مسلم لوالده الذمي فللشفيع شفيعته وليس كبائع لوالده المسلم
وكذا في الزوجة ان كانت ذمية وان اسلم الوالد او الزوجة قبل اخذ الشفيع شفيعته فلا
شفعة له منها بعد اسلامهما وان باعت الذمية زوجها فلا تؤخذ منه الشفعة وكذا
لا تؤخذ فيما باع ذمي لوالده الذمي اهـ ولا يدرك ولد ذكرا وانثى على ابيه
شفعة ما اشترى أبوه كان الولد بالغاً او غير بالغ بالخلافة سواء باع الاب بنفسه او
وكل او امر من يبيع عند الله وفي الحكم كره الاب اولم يكره احتراماً له وسد
للدريمة وقيل يدركها ولده البالغ كسائر حقوقه من الديون التي له على ابيه بلا
حاجة الاب اليها والصحيح الاول عندهم حرمة الاب وشفعة ما اشترى نقض لنعاه
وايضاً مال الولد لايه فاذا شفع من ابيه رجع لايه وهذا اذا احتاج الاب او على
اطلاقه على ما مر والام كالاب في القولين والذي عندي ان الولد يدركها عليها في
الحكم كسائر حقوقه من الديون ونحوها وامافيا بينهم وبين الله فلا يدركها ان كرها
الاب او الام ويشفع الاب والام ما اشترى الولد او باعه وفي ادراكها اي
ادراك الولد اياها فيما باع الاب ومثله عندي الام قولان قيل يدركها لان
مراد الاب شراء من يشتري عنه بالسعر مثلاً مطلقاً سواء الولد وغيره وقد حصل
البيع بالشفعة على السعر مثلاً وقيل لا يدركها لان شفعة ما باع نقض لفعله لانه اراد
اثبات المبيع لذلك الذي اشترى واذا ادركه فيها جاز قطعاً وتذكر بين زوجين
اذا باع احدهما لغير زوجته واشترى شفع الاخر وكذا في قوله وبين اخوين وبين
ام وولد وقيل لا يشفع الولد ما باعت الام واشترت ولم يذكره المصنف والشيخ

ولا يدرك ولد على ابيه
شفعة ما اشترى وفي ادراكها
فيما باع قولان وتذكر
بين زوجين وبين اخوين
وبين ام وولد

وبينه وبين جده ويدركها جميع القوابة بعض على بعض الا الاب او الام
وما مر من ان الولد يشفع ما باع جده هو على اطلاقه واما ان يشفع ما اشترى
جده فانما يدركها اي الشفعة على الجد ولد الابن او ولد البنت طفلاً
بالخلافة او بالغاً (ان كان أبوه حياً) وانما يدركها الولد ان كان كبيراً (لان
كان صغيراً) والمكبر هو البالغ والصغير غير ذلك لان الطفل مع جده مثله مع ابيه
قال المصنف فاذا كان ولد الولد طفلاً ومات أبوه فجده كايه لا تدرك له الشفعة على جده اهـ
وان مات الاب شفع ابنه البالغ من جده وان باعت امرأة شيئاً فاراد زوجها اخذه
كان اولى من الشفيع وله ان ينزع شفعة زوجته ولما ان تنزع من زوجها ولا يكفها
ان تطلبها وان لم يتفاوضا وقيل لا الا ان كان متفاوضاً قال ابو الحواري وهذا عندي
مما يوكد الشفعة للزوج ان لو كانت لما ولم يزل والصحيح انه كغيره وفيها باع
والد لولده مواجهة او باستخلاف منها او من احدهما كمكسه وهو ما باع
ولد لوالده قولان قال بعض لغيرهما شفعة ما باع احدهما للاخر وقال بعض
لا وصدر الشيخ بحجتي بقول اثبات الشفعة فيها باع الولد لوالده بل جمعه من نفس
كلامه وحكى الاخر بقوله ومنهم من يقول لا يدركها فالاول هو الصحيح عنده
واما ان باع الوالد لولده فجزم بالشفعة ولم يذكر خلافاً فهو مختاره قال المصنف قال
ابو الموثر ان باع ولد لولده شيئاً فلا يشفع منه وتذكر في عكسه وان باع الاب
لابنه رخصاً قومه المدول ثم ياخذ الشفيع بالقيمة وفضل الثمن للابن وقيل للاب
وان باع الابن لايه وغيره فالشفعة في حطة الغير اهـ وقيل في الكل اما بناء على ان
فيما باع الابن لايه الشفعة واما على ان الشفيع ياخذ الكل المتيقن بالشفعة ولو لم تكن
له شفعة بعضه او يترك الكل قال عمننا بحجتي واذا باع الولد ارض ولده الطفل فلا
يدرك شفعتها لنفسه ولا لولده الطفل الاخر وان باع ارض نفسه فلا يشفعها لولده
الطفل اهـ لان البيع تسليم منه للشفعة وتركها قال المصنف وان باع الاب مال
صغيره وهو شفعة له فليل له شفيعته قالوا في الديوان ان اشترى رجل لنفسه ما يدرك
ابنه الطفل شفيعته فانه يردّها له بالخلافة وكذا خليفة اليتيم ان اشترى ما لليتيم فيه
الشفعة فان اليتيم يدركها عليه بالخلافة وكذا ان باع ما لابنه الطفل فيه شفعة فانه

وبينه وبين جده ويدركها
ولد الابن ان كان أبوه
حياً لان كان صغيراً وفيها
باع والد لولده كمكسه
قولان

يردها له والله اعلم * فصل * فيمن لا يشفع وربما ذكر فيه شفيع قالوا في الديوان
وانما يدرك الشفعة الحر البالغ العقل لنفسه اولادته الطفل او لمن استخلف
عليه قبل البيع اي اوامر او وكل عليه قبله والعبد الماذون له في التجارة ويدركها
مولاه ايضا ويدركها منها من هي له قال المصنف ولا شفعة في الصواني ولا لها
وقيل هي فيها لهما ومثلها اموال المساجد والموقوفات على ابواب البركها الاما وقف
على قوم سنين معينة ثم يرجع الى الوارث فان الشفعة فيه لطالبتها من يصير اليه اذا
انتهى الى سنيه وذكروا في الديوان ان مال المسجد والمقبرة اذا بيع يشفعه الشفيع
واذا اشترى قائمها شيئا ففيه الشفعة للشفيع اه بايضاح وزيادة وتلخيص * ولا
شفعة فيما باع * السيد لعبد على قول من اثبت البيع بينهما قول ان العبد يملك
ولا فيما باع العبد لسيد كذلك ولا فيما باع * احدا الزوجين لآخر * بعد التزوج
ولو كان الشفيع شريكا في نفس الاصل المبيع وان باع رجل لامرأة او امرأة لرجل
ثم تزوجها فللشفيع شفعته لوقوع العقد في وقت له فيه الشفعة وفيما باع احد الزوجين
المشتركين لآخر شفعة * وصحت فيما باعت ام لولدها * وفيما باع ولد لأمه
يشفع الشفيع ما باع احدهما الاخر * ولا تصح لخليفة لغائب
او يتيم على ما رواه ابكم او مجنون لانه ان كان هو البائع فلا يكون بعتا شافعا وما ان
يشفع على نية الغائب ويعلم الغائب فله ذلك وصفة الشفعة لنفسه ان يباع اصل قرب اصل
الغائب او مشتركا فيه الغائب فتوهم ان له ان يشفع لنفسه لان له سلطانا على اصل الغائب مثلا
كل ذلك لا يجوز والمصنف اراد بعض ذلك كما ياتي قريبا * وان * كان * الوصية * او وان
كان يشفع الوصية لنفسه كقولك اضرب زيد ان تعدوان قام فالواو والعطف على المحذوف
ويجوز ان تكون الحالية اي لا تجوز لخليفة والحال انه لو وصية فيهم بالاولية انها لا تصح لخليفة
غير الوصية وصفة الشفعة لنفسه ان يتوهم جوازها له لانه تساهل على اصول اوصي بهالة قد
لما الوصية او يصدق غلتها وصفة الشفعة للوصية ان يشفع فيجعل ما يشفع في الوصية
لا تساهل فيعطي ثمن ما يبيع من غلة اصول الوصية او من مال اخر للوصية كل ذلك
لا يجوز * او وكيل * العطف على خليفة وكان باو ملاحظة لمعنى قولك ولا تصح
الشفعة للرجل ان كان خليفة او وكلا وكذا في مثله * على بيع او شراء * مثاق

* فصل *

ولا شفعة فيما باع احد
الزوجين لآخر وصحت فيما
باعت ام لولدها ولا تصح
لخليفة وان وصية او وكيل
على بيع او شراء

وكيل * فيما * متعلق بتصح * باع * الخليفة او الوكيل من مال من وكل *
استخاف عليه لانه لا يكون بائنا شافعا * او اشترى * من مال غيرها * لمن او
متعلق ببيع او اشترى * استخاف عليه * الخليفة * او وكل * عليه الوكيل لانه لا
يكن بائنا مشتريا * ولا * تصح * لائب * اخر * استخاف او وكل عليه ايضا
* ونحوه * كيتيم ومجنون وابكم يحصل المعنى كما يفيد الاعراب ان الخليفة والوكيل
لا يشفعان ما بائنا من مال المستخلف عليه والموكل عليه ولا ما اشترى المستخلف عليه
والموكل عليه ولا يشفعانه لغائب اخر او نحوه ممن استخاف عليه او وكل عليه
وبقي عليه ان يقول ان ما بائنا من مالها لمن استخلف عليه او وكل عليه لا يشفعانه
من استخلف ايضا او وكل عليه ولو قال ولا لمن استخلف بالواو لوفى بذلك وذلك ان
الواحد لا يكون بائنا شفعيا ولا مشتريا شفيعا والبيع والشراء تساهل للشفعة كما لا يكون
بائنا مشتريا لكن يجوز لصاحب الشيء المبيع ان يزيد وينادي بالطواف بزيادته اذا
اراد شراءه لمن ولي امره لان الطواف كالبيع صورة فكان صاحب الشيء غير بائع
او لان اختلاف الجهة كاختلاف الذات فان البيع منه لملكه والشراء منه لمن ولي عليه
كما اجاز بعضهم ان يشفع ما باع من ماله لمن ولي عليه لاخروى عليه وان يشفع
لنفسه ما اشترى لمن ولي عليه من مال غيره وسيشير اليه بقوله وقيل ان باع خليفة
غائب او نحوه الخ * ولا * تصح الشفعة * لوارث ميت فيما باعه خليفة وصيته *
اي وصية ميت لا نفاد الوصية لان البائع باع عنه زيادة من الميت ولو اعطوه ما يكفيه
للوصية او جعله الميت بيده * ولا لراهن فيما باع مرته * من الرهن * او المسلط *
اي الذي جعل الراهن والمرتهن الرهن في يده لانه كوكيل الراهن * ولا لما * اي
للمرتهن والمسلط * فيما باع * اي باع المرتهن او المسلط يعني لا يرد احدهما المبيع
الذي باعه بالشفعة * ولا المرتهن فيما باع المسلط * ولا للمسلط فيما باع المرتهن
لجريان البيع على ايديهم وفي ذلك كله خلاف اشار الى بعضه بقوله والمرتهن شفعة الخ
* ويدركها الموصي له فيما باع خليفة الوصية * او الوارث لان نفاد الوصية * ان
اوصى له * اي للذي فرض انه موصى له * الميت بنصيب معروف من ماله * ثلث
ماله او ربعه او خمسة او اقل او اكثر لانه بذلك شريك في جميع الاصول ولم يترك

فيما باع او اشترى لمن
استخاف عليه او وكل ولا
لغائب اخر ونحوه ولا
لوارث ميت فيما باعه
خليفة وصيته ولا لراهن فيما
باع مرتهن او المسلط ولا
لما فيما باع ولا المرتهن فيما
باع المسلط ويدركها
الموصي له فيما باع خليفة
الوصية ان اوصى له الميت
بنصيب معروف من ماله

الشفعة بالفعل بل بالقوة فصحت له مع عدم بقاء ماله الشفعة في ملكه وفيه لماذا نظر
 ظاهر * او * بنصيب * من ارض معروفة * فيشفع تلك الارض وما جاورها
 ومثله الشجر وغيره ان اوصى له به واما اذا اوصى له بنصيب من ماله فانه شفيع في
 كل الاصل * وان * كان الموصى له * قريباً * ياخذ وصية الاقرب ويشفع بها
 ايضاً اولاً ياخذها ولا يشفع بها * او اجنبياً * هو من لا ياخذ وصية الاقرب ولو
 كان قريباً او رجلاً وبالأولى له الشفعة ان كان وارثاً لانه ياخذها بما اوصى له به ان
 اجاز له الورثة الوصية او كانت بحق له على الموروث واما وارث غير موصى له فلا
 يشفع المبيع وان جازت زيادته حين البيع وجاز للخليفة ان يبيع له لانه يعتد تاركاً للشفعة
 حيث جاز له ان يدفع للموصى ما ينفد به الوصية ويسك الشيء ولم يفعل وإنما اجاز
 عنها يحيى واصحاب الديوان للوارثين شفعة ما باع خليفة الوصية نظراً الى انهم شركاء
 ولم يتزكوا الشفعة بالفعل بل بالقوة فقط * ولكل من خلفتي وصية * او خلافتها
 اذا تعدد الخليفة * (شفعة ما باعه الاخر او اشتراه) * من مال الوصية * (باجازة
 مستخلفها) * ان يفعل كل منها ما يفعل ولو وحده وقيل ولو بلا اجازة * (ان
 استخلفها مفرقين لا ان جمعها) * جمعها خليفة واحد الا انها حينئذ بمنزلة رجل واحد
 ولا يصح بيع واحد ان جمعها الا ان اجازه الاخر ورخص ولو جمعها وتوجيه
 عبارته جزياً على المشهور ان يقال قوله ان استخلفها بنتح ممة ان على تقدير بقاء
 التصوير اغني صورة اجازة مستخلفها ان يفعل كل واحد ما يفعل ولو وحده بان
 يستخلفها مفرقين * وكذا ان كان لكتاب * اي لمثل غائب وهو اليتيم
 والمجنون والابكم والماضر الصحيح البالغ * خليفان * او اكثر فان جمعها خليفة
 واحدا لم يشفع واحد منهما ما باع الاخر والا شفع والشفعة انما تثبت في ذلك كله
 حيث تثبت بما يثبت به في غيره من نحو الشركة * وقيل * اي وذكر وليس
 مقابلاً لقول سابق * ان باع خليفة غائب او نحوه * اي نحو غائب كيتيم ومجنون
 وابكم * ارضه * اي ارض الخليفة نفسه * لا يشفعها له * لغائب ونحوه * ولا *
 يشفع ارض من استخلفه ولا غيرها * لنفسه ان باع ارض من استخلف عليه *
 او غيرها في نوازل نفوسة كل ما جرى مجرى يده على يد احد فلا يشفعه نفسه ولا ان

او من ارض معروفة وان
 قريباً او اجنبياً ولكل من
 خلفتي وصية شفعة ما باعه
 الاخر او اشتراه باجازه
 مستخلفها ان استخلفها
 مفرقين لا ان جمعها وكذا
 ان كان لكتاب خليفان
 وقيل ان باع خليفة غائب
 او نحوه ارضه لا يشفعها له
 ولا لنفسه ان باع ارض
 من استخلف عليه

ولي امره وقد رتب ذلك الكتاب لينفع به * ويجوز * للخليفة ان يشفع فيها *
 في المشتريين اذا باع ارضه شفعها نحو الغائب المستخلف هو عليه واذا باع ارض
 نحو الغائب شفعها لنفسه قيل للامور شفعة ما اشتراه لا امره وقيل لا * ويجوز
 * لمرتبة شفعة ما باع ان شارك الراهن * في الاصل * وله * اي للراهن
 * ايضاً * ويجوز * (لخليفة الوصية) * يشفع لنفسه والوصية * (ووكيل على بيع
 او شراء رد ما باعوه بشفعة) * واشتره فاذا اشترى ان وكله رد ما اشترى له نفسه
 بالشفعة واشهد على ذلك وحنظ الثمن والواو في باعوه الخ للوكيل وخليفة الوصية
 عبر لما عن الاثنين او للوكيل مع الخليفة باعتبار وكيلين وكيل بيع ووكيل شراء
 فهو لاه ثلاثة * (و) * يجوز * (لوارث شفعة ما باعه خليفة الوصية والمختار ما امر *
 من منع شفعة الخليفة على نحو غائب والمرتبة والوكيل والراهن وخليفة الوصية والوارث
 لما من ان الواحد لا يكون بائعاً شفعياً ولا شترياً شفعياً قالوا في الديوان ويدركها
 المقارض لمال القراض لا لنفسه ولا يدركها صاحب المال ويدركها كل واحد من
 العقيدين ويدركها الراهن للرهن ولا يدركها المرتبة ويدركها صاحب الدوز لا
 الذي في يده العوض حتى يدخل في ملكه ويدرك المرتبة شفعة ما باع من الرهن
 ان كان شريكاً للراهن وخليفة الوصية ووكيل البيع والشراء يرد لها لنفسه ويدركها
 الراهن اذا باع المرتبة كما في الدفتر ويشفع الورثة ما باع خليفة الوصية وفي ادراكها
 على صاحب المال فيما اشترى المقارض قولان وتدرك على المقارض ولا تدرك على
 وكيل الشراء بل على موكله ان تبين انه اشترى لغيره الذي وكله وان لم يتبين الا بقوله
 لم يشتغل به انتهى كلام الديوان بتلخيص والله اعلم وقيل تدرك على كل من ولي
 الشراء * باب * في المشفوع عليه يؤتى بعلى لغلب الشافع عليه واستيلاءه عليه
 بالقهر اذا كان يملك ما اشتراه قهر او يجوز ان يقال المشفوع عنه وهو اولى * المشفوع
 عليه هو من انتقل اليه الملك او خليفته * او مأموره او وكيله الخ قول فيها او
 قائم المسجد او مال المقبرة او نحوها في قول وقال عما يحيى تؤخذ من الارض لا من
 المأمور والوكيل * يبيع * متعلق بانتقل وشامل للقضاء في الحقوق لانه بيع وقولوا
 من له على رجل دنانير او دراهم فانه يتعرض بها ما يشاء ما عدا الصنف الذي باع

رجوز فيها ولمرتبة شفعة
 ما باع ان شارك الراهن وله
 ايضاً وخليفة الوصية ووكيل
 على بيع او شراء رد ما باعوه
 بشفعة وللوارث شفعة
 ما باعه خليفة الوصية والمختار
 ما امر باب المشفوع عليه هو
 من انتقل اليه الملك او
 خليفته يبيع

له أولا على الراجح فاذا قضى له اصلا اخذ منه بالشفعة الا ان قال ليس وفاء من
حقه او قل حقه اكثر فلا شفعة وحيث كان الحق غير معرف فالشفعة بتقويم
العدول ومن قضى في مرضه حقا يخبر فيه الوارث بين تسامحه ورد بما على موروثه
فالوارث اول من الشفع الا ان قال الميت او المقتضى له ليس وفاء من حقه فلا
خيار للوارث ولا شفعة لشافع ويشفع ما قضاه وارث لاحد حقا على الميت * او
تولية او اقالة * قل المصنف قيل لاشفعة فيها ولا في الشروي وهي ان يشتري شيء
ويشترط البائع على نفسه للمشتري ان استحق منه المبيع شرواه فيستحقه من عنده
ان استحق ويحكم له به على البائع فيعلم اليه مثل ما استحق منه وان اخذ الشفع
شفعته قبل الاقالة ثبتت وبطلت الاقالة اه ومثلها التولية وكذا ذكر البسوي قولا
انه لاشفعة في الاقالة وهو قول من قل انها فسخ بيع وذلك اذا اقال البائع وان
قلنا باجازه ان يقبل غيره فالشفعة ثابتة * او هبة ثواب * اي عوض سابق
او متأخر ولا شفعة في هبة الاجر وغيرها مما عدا هبة الثواب ولا في الصدقات
بانواعها ولا في الهدية لغير ثواب وهي داخلة في الهبة وقيل لاشفعة في هبة الثواب
وهديته ايضا وهو ظاهر عما يجي والصحيح ثبوتها وتؤخذ بقيمة قيمة الاصل
وقيل بما عين من الثواب وان لم يعين فبالقيمة بالعدول * او مبادلة بقيمة * من كلا
الجانبيين فتكون الشفعة فيهما او من جانب فتكون فيه وفي الجانب الاخر وقيل فيهما
لدخول القيمة ولا يضر تقويم احد نفسه او مع غيره ممن ليس بائعا ولا مشتريا فان
ذلك التقويم لا يوجب الشفعة ولا شفعة في مبادلة بقيمة وقيل ثبتت وعليه فبالاولى
ثبتت اذا كانت القيمة في جنب وسواء في تلك الاقوال بتبديل الشيء بجذبه او بغير
جذبه وتذكر ايضا في الاجارة وفي الاقرار وقيل لا واصل الشفعة في الشراء
للاجماع السابقة وقيس عليه غيره بجامع التعاوض واراد بائع فيها مطلق التعاوض
قولا في الديوان كل من باع نصيبه من الشركاء الى خيار مدة معلومة او تزوج به
امراة بغير شهود او استاجر به اجيرا ولم يدخل الاجير العمل وما اشبه ذلك مما كان
موقوفا بفاعه شريكه قبل ان يستحقه من كان موقوفا اليه فالشفعة لمن انتهى اليه
ذلك وقيل للذي جعل في نصيبه جميع ما ذكرنا ومن باع من جثائه بيع الخيار ثم باع

او تولية او اقالة او هبة ثواب
او مبادلة بقيمة

سهماء اخرين معا تاما فالشفعة للمشتري أولا بالخيار وقيل لا ثاني الذي يشتري بدونه اه
* لا * من انتقل اليه الملك * بصدائق او فداء * او خلع * او شيء * * مراجع
به * مراجعة فداء فانها لا تكون الا بالمال وكذا اذا كان الطلاق لا يملك رجعه
فاعطاها اصلا لرضى له بالمراجعة وسواء في ذلك كله ما عقد له أولا او ما قضى له فيه
ولاشفعة في شيء من ذلك ولو كان بتقويم وذلك مذهب ابي الربيع سليمان بن ابي
هرون التلموشاني وهو مذهب الربيع وابن عبد الميز ووجه قولهم يمنع شفعة الصداق
انه من مكارم الاخلاق المضافة للبيع المبني على المماكسة والمضاينة والفداء والمراجعة
مبذيان عليه وتبايعان له وكذا الخلع وقال ابن عباد في ذلك شفعة بالقيمة فان طلقها
قبل الدخول شفع نصفه بها فانه يستحق شفعة النصف بالمقد واما النصف الثاني
فحتى يدخل فان استمتع بها كالموض منها اليه فنزل النكاح منزلة المبيع ولا شفعة
في الوصية ولا فيما يعتق عليه السيد عبده او امته او يكتابه وقيل في الكل ولا يخفى انه
اذا اثبتت الشفعة في الصداق فمن قال تستحق الصداق كله بالعقد حتى يفسخ
نصفه بعدم الدخول يقول يشفعه كله فاذا عدم الدخول بالطلاق قبل المس انفسخ
نصف المشفوع ومن قال تستحق النصف بالمقد قل يشفع النصف فقط فاذا ادخل
او وقع ما بمنزلة الدخول شفع النصف الاخر وذلك في حياة الزوج وان مات وقضى
لها الوارث اصلا في صداقها الذي هو دراهم مثلا كانت الشفعة ثابتة وفي اثر قومنا ان
وقع البيع بعين ردفع عرضا او بالعكس فقيل يشفع بما دفع وقيل بما عقد البيع وان
كان العرض مجهولا فمته ما يزول جهله باعتبارها القيمة وقت العقد مثل ان يشتري
بربع دار وعبد اشتراه بمائة ويذكر في البيع انه اشتراه بمائة فالشفعة بقيمة الربع وبما به
العبد ويؤخذ الاصل المدفوع في دية الخطا او العمد او ارض الخطا او العمد فينجم
على الشفع ما ينجم على الجاني ومنه مالا يزول جهله كالشفص المدفوع في صلح الانكار
او صلح الدم او للزوجة في الصداق او الزوج في الخلع او دفعه العبد في عتقه او كتابته
او دفعه الاب فيما رد من هبته لابنه او في الرد بالعيب او الاستحسان او في المشفوع
ان كان المدفوع مما يشفع قال العاصمي
وشفعة في الشفص كان عن عوض * والمنع في غدير اعتياض مفترض

لا بصدائق او فداء او
مراجع به

* وان تبادل ارضا بقيمة باخرى بدونها * اي بدون قيمة * شفعت * الارض
 * المقومة * دون التي لم تقوم وقيل تشنع لدخول القيمة بينهما ومن يقول بثبوت
 الشفعة في المبادلة ولو بلا قيمة لافي هذا الجانب ولا في الجانب الاخر يقول بثبوتها
 في الجانبين بالاولى اذا كانت القيمة في احد الجانبين وقد مر في الحديث ان المقايضة
 بيع وهي المبادلة ففيهما الشفعة لان الشفعة متعلقة بما هو بيع وهذا بيع ولم يخص
 بيع تقوم من غيره قلت ولعل المانع اعتبار ان الشفعة انما تؤخذ عن المشتري
 ولا يتبين المشتري من البائع اذا كانت المبيعة اصلا باصل وان تصورنا
 ان كلا بائع مشتر فخصة البيع تمنع الشفعة لان الشفعة من مشتر محض وان تومتا
 جميعا وقد اشتركا فيهما او جاورهما اخذهما بالشفعة * ولا تشفع احدي الارضين
 ان تبادل ارضا مع دنائير بارض * بلا دنائير لان الارض التي مع دنائير لم تجل
 لها قيمة فضلا عن ان تكون كالتن فدخل الجمل فان الدناير مع الارض كالروض
 اذ جلا جانبها على حدة ومثل ذلك فيما يظهر ما اذا كانت كلتا الارضين معهما دنائير
 ومثل الدناير الدراهم وما ينزل منزلتهما من الفلوس والمناقبيل وغيرها اتفق ما كان
 مع كل ارض او اختلف كدناير مع ارض ودراهم مع اخرى وسواء في ذلك اتفق
 المبدلان او اختلفا كتبديل ارض بشجر او بحيوان وقال ابو الربيع سليمان فيهما الشفعة
 لانهما حيث ادخلا الدناير علما انهما تبادل بالقيمة اه وان جملا لكل ارض قيمة
 شفعتا كما يشمله قوله او مبادلة بقيمة كما مر قال المصنف اذا كان مال بمال ودراهم
 زائدة فالمبادل قدر ما بادل والباقي للشفيع بالدراهم وقيل لا شفعة ان بودل اصل
 بحيوان وتدرك ان بودل بكيل او وزن وقيل تدرك ان بودل بمروض مطلقا بالتقويم
 وهو الاكثر الممول عليه عند المشاركة واجاز بعضهم ان ياخذ شفعة بمثل تلك
 الروض وقيل تقوم ان لم تعرف قيمتها وقيل ان كان اصل باصل وزيادة دراهم فلا شفيع
 من الاصل قدر ما ينوب الدراهم وقيل لا شفعة فيه ومن اعطى رجلا مالا على ان
 يعوضه شيئا بلا شرط بينهما اوبه فاذا اخذه شفيع للشفيع بما يعوضه وقيل حتى يعطيه
 ويقبل ويروض ومن اثاب احدا وقال انه لم يشترط على ثوابا فالشفعة بثمن المال
 لا قدر الاثابة اه * وان وهب واهب جزاء من اصل لاحد ثم باع له * الجزء

وان تبادل ارضا بقيمة
 باخرى بدونها شفعة المقومة
 وارضاً مع دنائير بارض
 وان وهب واهب جزاء
 من اصل لاحد ثم باع له

* الباقي * او وهب له جزءا ثم باع جزءا وبقي شيء غير الجزءين * فرارا من
 الشفعة * لانه حينئذ شريك في الاصل فلا يشفعه احد * صح * فعله * في
 الحكم * ولا شفعة * وحرم عليه ذلك عند الله وعلى المشتري والشهود * وعلى
 الكاتب لانه سعي في قطع الشفعة ولا يبيع رائحة الجنة فاطمها ولا جاهل فرائضه
 ولا ناكحة بلا اذن من وليها ولا مصلية بطر تفتيش ولا تاركة بحضه ولا قاطع بين
 والد وولده او زوج وزجته او سيد وعبده وربها يوجد من مسيرة خمس مائة عام
 فهو لاه ابعد عنها اكثر من هذه المسافة * واستظهر تحليفها * اي البائع والمشتري
 ردعاً لها وطالباً للاقرار * ان اتها * انهما فعلا ذلك قطعاً للشفعة والاولى ذكر
 قوله واستظهر تحليفها ان اتها بعد قوله وقيل يشفع ان علم وما تقدم من ابطال
 الشفعة في الحكم هو القول الاخير في الديوان يقول البائع والله ما وهبته فرارا والمشتري
 والله ما قبلته فرارا ولا علمت انه وهب لي فرار وما ذكره من استظهار التحليف لا يهر
 على ذلك القول لان الحاكم لا يحكم بالشفعة في ذلك ولما يظهر على القول بانه يحكم
 بها في ذلك كما قال * وقيل يشفع * الشفع * ان لم * بفعلها وهو القول الاول
 فيه واتقولا ان في كل حيلة والاستغلاء ونحوه فالرد بالشفعة بالقيمة وقيل لا بهابل ياخذ
 او يترك والحق الرد للقيمة وعن غنائمي عن ابي محمد وفي ابن عمار عن بعض
 مشايخنا لو ان المشتري وضع رجلا في الارض ورجلا في السماء طلبا لقطع الشفعة
 ما قدر اي لانها يردها اهل العدل للقيمة ولانه لا تنفعه الحيلة عند الله سبحانه لا تخفى
 عليه خافية واشترى يحيى بن تمام فقيه من قومنا خمسة من حمام واشهد البائع انه
 صدقة فافق الفقهاء لا شفعة في الصدقة فقال الشفيع للقاضي لا ارضى الا ببقاء
 الحشرة فرفع السؤال ونادى بابي عمرو الاشيلي من علماء الاندلس فاجاب الشفعة
 وقال هذه من حبل الفجار فقال ابن تمام هذا اي امر الشفعة او الاشيلي الجوابه
 الصواب عقاب لا يطار تحت جناحه فالحق خير ما قيل هات مالي واخذ حمامك
 ولو اخرت الهبة عن البيع ابنت الشفعة قولاً واحداً لا شفيع قبل الهبة وان باع وهب
 له جزاء باقيا وانهما فالتقولا ان اللذان ذكرهما المصنف ولم يذكر كم بين البيع والهبة
 حيث سبقت الهبة فالظاهر ان القولين ثابتان مطلقا وقال المصنف من عرض

الباقي قرارا من الشفعة صح
 في الحكم وحرم عليه ذلك
 عند الله وعلى المشتري
 والشهود واستظهر تحليفها
 ان اتها وقيل يشفع ان علم

عليه رجل ارضا يشترىها فلا يجوز ان يبادلها بنخلة ثم يشترىها منه لاجل الشفعة
لئلا كان ذلك في اليوم وكذا ان شرط ان يبادلها النخلة ثم يبيعها فبإدلة فاسدة
وان كان المبادل معروف الثمن قبل الشفعة في ذلك كله وان لم يكن شرط
ولا ثمن معروف صح المبادلة والبيع ومن بادل انسانا بنخلة من ماله ثم اشترى ما بقي من
المال الذي فيه النخلة فلا شفعة لشفع ان كانت النخلة تشفع الباقي او تقايسه ومن
اعطى قبل رجلا من قطعة او داره شيئا غير مقسوم او مائة وما لبيع له الباقي ويكون
شقيما لم يجوز ذلك الا ان اعطاه قبل ان يعرضها على البيع وقبض وكان له ثم يعرض
عليه البيع فمالك يكون شقيما وان اعطاه بعد ان عرضها عليه كان له مائة مائة وللشفيع
شفعته لا للداخل فيها بالطية وقيل انا اعطاه في مجلس وتفرقا ثم باع له وقد احرز
المعطى له جاز ذلك في الحكم وكان شقيما وان كانت العطية لغلام واشترى باقي المال
وصيه او وكيله في المجلس المشهد فيه بالعطية فهي له والشفعة للشفيع وان اعطت
امراة رجلا مالا ثم تزوجها بيوم او ايام ولم يحرز عليه فعليه الا حراز ولا ينفه ما قبل
وكذا لو باعت له مالا ثم تزوجها كان للشفيع شفعته اه والله اعلم * باب * في اخذ
الشفعة * اذا اراد الشفع اخذ شفخته * من المشتري مثالا * اتى المشتري *
بالنصب على المنعولية في النهار او في الليل مع ضوء النار واما بلا ضوء نار فنيه
الخلاف السابق في البيع فراجع ان شئت وفي لفظ ابي عزيز وانقط الشيخ موسى
ان اعطاه الشفع ماله بديل فاخذ المشتري قبل تنقطع الشفعة بذلك اي تبطل ولا
يمدها قال لا اعلم وان اتى المشتري الى الشفع بديل فطلب اليه ماله فلا تنوته
الشفعة ان لم يعطه الا ان كان الضوء وعلى الشفع السكة التي اشترى بها واما
الصدان فالسكة الحادثة اه * بما يشفع به ومعه امينان * او امينتان وامين واجيز
ثلاثة من اهل الجملة واجيز اثنان والجمليان بمنزلة الجملي وان شفع بالاحضرة شهود
جاز وانما الاستشهاد مخافة ان يكون التفع قد اخذ شفخته او فعل ما يلزمه
والمراد بالممية ان يكون بمحض ماله عند المشتري امينان سواء اتى بهما كما هو ظاهر العبارة
او كانا عند المشتري * (فيقول له انك اشتريت كدار) * اي مثل دار * (فلان) *
اي يقول انك اشتريت دار فلان او يقول انك اشتريت نخلة فلان او يقول مثل

* باب *

اذا اراد الشفع اخذ شفخته
اتى المشتري بما يشفع به ومعه
امينان فيقول له انك
اشتريت كدار فلان

ذلك مما يشتمل على ذكر اصل مبيع ويجوز ان يقول انك اشتريت الدار التي في
موضع كذا او النخلة او نحو ذلك ويميز ذلك بما لا يلبس بغيره والغرض التمييز فلو قال
اشتريت دارا في حارة كذا او نخلة في جنان كذا لجاز انما لم يشتر فيه نخلة اخرى
ولم يشتر فيها دارا اخرى وعليه التبيين ما امكن الا لا يلبس بالشفعة له في مثل ان يعدد
البيع كما اذا اشترى عن فلان في عام ثم اشترى شيئا اخر في عام اخر واسم ذلك
الشيء واحد او اقل من عام او اكثر * ولي شراء * اي شراء ذلك المثل
* بالشفعة * وهذا صريح في ان الاخذ بالشفعة شراء * وقد اخذتها * اي الشفعة
* وهذا مالك * وان اتى بما يشفع به الى الشاهد فاعطاه فمضى الى المشتري فقال
اخذت شفعة ما اشتريته في مكان كذا ودراهمك عند الشاهد فان الشفعة باطلة
لانه لم يات بصفة الشفعة ولو مد المشتري يده وطاب الدرام فلم يدفعها له فانتفى
الشفعة ومن طلبها فمنع منها غلبة فهي وغلتها له وان باعها المشتري بطل بيعها ولا
يجوز لمن يشترى منه ان علم وان لم يمنعه ولكن دعاه الى راي المسلمين فتوانى في
طلبها حتى فات وقتها فاتته وان طلبها من الثاني اذا منعه الاول قد اجمع عليه فان
توانى عن طلبها فلا حق له على واحد منها ومن استحقها من احدهما دفع اليه الثمن
الذي بيعت له وان منعه ظلما فسد البيع الثاني وعلى الاول رد الثمن اليه وعلى الشفع
رده الاول ويقاصص بما استغل منها ان غصبها وباخذها من الثاني ولو لم يلم هذا
الثاني بالعصب لانها لشافعها بالاخذ الاول وان اراد اخذها بالبيع الثاني اذ لم يصح
له الاخذ الاول منه فله ان يطلبها في وقتها * فيرمي له * اي للمشتري * ما اشترى
به ان عرف نوعه * دراهم او دنائير او شيرا وغير ذلك مما اشترى به * ومكنه *
اي عدده بفتح الكاف نسبة الى كم الاستفهامية اي ما يقال في جواب كم وشدد
الميم لان النسبة لثناي وان اشترى بميزاف شفع بميزاف قيل او بيمينته ويحتمل
ان يريد بالكمية ما يشمل الميزاف * وتنوته * الشفعة * بالخلاف * اي بغير
ما اشترى به * (ان رماه) * اي الخلاف * له * للمشتري ولو وقع الشراء بالدنانير
فشفع بالدرهم او العكس لان ذلك خلاف الا ان اشترى بكسر من الدينار فانه
يعطى الدراهم التي يسواها الكسروهي التي يدرك ان تشاها ولم تشاها ورضا

ولي شراء بالشفعة وقد
اخذتها وهذا مالك فيرمي
له ما اشترى به ان عرف
نوعه ومكنه وتنوته بالخلاف
ان رماه له

لوزن الكسر من الدينار كنصف دينار ذهباً بالوزن جاز ان كان الكسر مسكة موجودة
اعلمها (و) تفوت ببناء س قولا واحدا ان رماه وبأكثر عند الأكثر
لان اخذه لما على غير صفتها ترك لما ورثه أكثر كدم الرمي لانه لا يعلم منه حق
المشتري حتى يعين والمشتري ممنوع من التصرف فيه حتى يفرز له حقه وقال غير
الأكثر لا تفوته برمي الأكثر لانه رمي له حقه وزيادة فليرد الزيادة وذلك كله
اذا عرف النوع والكمية ووجه القوت ان الشفيع ان يتناول ما تناولا واحدا فنصح تناوله
اكتسبها والا لم يصح له تجديدها ومن حق المشتري ان يقتله الشفيع الثمن من
جنس ما اشترى به بلا زيادة ولا نقصان فاذا تناولا معا فالتك فاته الا ترى انه
لو اراد ان يتناول بلا موازنة لذلك لم يدرك على المشتري كما لو ارادها بلا ثمن فاذا
كان لا يدكها عليه الا بما وافق فعل المشتري فاته لتركه ما امر به فاذا ترك ما امر به
صار تاركا للشفعة لان الشفيع مخير بين اخذ الشفعة وتركها فهو على اخذها حتى
يتركها صراحا او يغفل ما ينزل منزلة تركها قال المصنف على من علم بيع شفعة ان
يصل المشتري الى بيته ان كانا في بلد واحد او قرب منه فاذا قدر عليه بقرب
المسافة والمواجهة وقف عليه واخذها وان كان حيث لا يصله وهو يسمع صوته
اسمعه بكلام يفهمه ويقول اخذت شفعتي منك يا فلان كم الثمن وجاز ردبت
بالشفعة وزعت منك يا فلان وان قال انا مطاها منك او اريدتها او احبها منك
فهو ضعيف واثباته اولى وان غاب المشتري بعد الشراء وقد قام الشفيع اليها قبل ان يفي
اجلها ادركها اذا رجع وليس عليه ان يخرج الى موضع هو فيه وكذا ان اشترى وهو
غائب على القول بجوازها بين من غاب احدهما عن الاخر وان تقاربت بلادها
خرج اليه ان قدر على زاد وراحلة مع امان وامكان اذا وقع الشراء بشيء فاستحق
فلا شفعة وكذا الحرام وذلك اذا اشترى به خصوصاً او احضره واشترى به وان اشترى
بوجهه فعلى ذلك ثبتت الشفعة وقيل صح البيع وثبتت الشفعة ويضمن المشتري
لصاحب الشيء وقيل صح البيع لصاحب الشيء وثبتت الشفعة وان اقر المشتري
بكم اشترى فشفيع به الشفيع فقامت البينة انه اشترى بالأكثر لم يدرك الزيادة
وان قامت باقل رد للشفيع وان قال مشتري لا احد قد اشترى مالاً فيه شفعة

ويفتقن وبأكثر عند
الأكثر وان قال مشتري
لا احد قد اشترى مالاً
فيه شفعة

فادفع لي مالي المال الذي اشترى به وخذ ما اشترى به لزمه اي المشتري
البيان انه قد اشترى ماله شفعة وان لم يبين له فالجبة غير قائمة على الشفيع
فاذا علم بعد ذلك شفيع ان لم يصدقه في الشراء وان صدقه فليحضره ماله
ويأخذ شفعة والا فاته ان قل له ذلك في بيته او في الموضع الذي نزل فيه او
السوق وان قل المشتري او خليفته للشفيع اشترى كذا فاعطني مالي او
اشترى لك فلان كذا فاعطني ماله فقال قبلت ثبت للشفيع بالشراء قال العلامة نعمنا
الحاج يوسف في ترتيب لفظ ابي عزيز ورواه عن المشتري ما لاحد فيه الشفعة
كيف يأخذ شفعة فقال اشترى رجل من ثلوثيات فدانا فيه شفعة فاستخاف
رجلا يقطع له الشفعة من الشفيع فقال له انما اتكلم بالسان الخلافة فلان اشترى
الجهر الذي لك شفعة اشتراه لك فقل له الشفيع قلت الشراء فقال الخليفة للشفيع
ان لم تأتني بمالي فلا شفعة لك فكث الشفيع اياماً ثم اتاه بالثمن فقل له قد فاتك
الشفعة فاختصما قال المفتي حين قلت له اشترى لك فقبل الفدان بالشراء فامدان
له ولو قلت له اولا الفدان اتقلا في اشترى لك شفعة اعطني مالي وخذ شفعتك
لفاتته ان لم يعطاك وقد وجدته في الدار او في السوق على القول بالفور وقال اشترى
الحاج مسعود الملو شاي فدانا وهو في زرغورة عند عمنا عيسى الطريمسي وهو تلميذ
عنده وهو في ثلوثيات وقصد الى الشفيع قبل ان يمضي الى اهله ومعه شاهدات
فقال له اشترى لك الفدان اتقلا في ولك شفعة فاعطني مالي وخذ شفعتك فقال
فعلت خيراً نحتاج في مالك وناتيك به وهو جاهل بالمسئلة فمضى فباع شئته واتاه
بالثمن بعد ايام كثيرة فقال له خذ دارهمك فقال له الحاج مسعود قد فاتك
الشفعة فقل له الم تقل لي ابنتي بالدراهم فقال قد فاتك فارتفعنا الى المفتي فقل
المفتي فانتك فضب الشفيع فقل اتصون الى هذه الشرقية وتلدون هذه المشومات
اه وفي اثر اذا طلب المشتري من الشفيع الاخذ بالشفعة او تسليمها فاراد الشفيع
ان يعاطله لينظر ويتدبر فلا يوجر على المشهور فيقول انما تأخذ بالشفعة وتضر الثمن
واما ان تسلم له ما اشترى لينتفع به ولا يوجر ساعة ولما العمل واعتد عليه المحكم
وقيل يوجر قدر ما يستشير او يتدبر قل المعاصي

فادفع لي مالي لزمه البيان ان
لم يصدقه

وليس للشفيع من تأخير * في الاخذ وفي الترك للشهور

وان اخذ الشفيع الشفعة بدناير حرام مواجهة فليس بأخذها وان اخذها ثم اتى بها فهو اخذ حيث جاز له ان يأخذها ثم يأتي بالثمن وان اخذ بمشترك فهي له ويرد للشريك نصيبه ويأخذ الشفعة من اقر البائع انه بايعه وان انكر المشتري سلم اليه الثمن وقيل الى البائع وقيل يكون مضمونا للمشتري وان نسب الشراء الى غيره حلف الغير وان لم يعين الغير قطع الشفيع عن نفسه انضر حتى يرى من يارضه وان كانت بينه عمل بها وان اشترى رجل نخلة تقايس نخلة اخرى فطلب شفيعه فقال المشتري اشتريتها وبيعة اي لارض لما صدق ولا شفعة ان لم يبين انها يارضها والارض تشفع الوبيعة لا الوبيعة الارض وقيل تشفعها وان تبرأ البائع منها الى المشتري جازت شفعتها معها وان اخذ شفيعه فقال المشتري اشتريت له لان فان كان فلان حيث تناله الحجة احتج له بها اقر المشتري والا فاته وان كان صيبا او حيث لا تناله اخذها من المشتري كما اذا شهدت الينة انه اشترى ولم يذكروا غيره وان ذكره فله اخذها ايضا حتى يبرز له من يطالبه * وان صدقه * او شهد الشهود بالبراءة * وقال له اذهب معي لمزلي او بيتي * او داري * او للسوق ان لم يجد فيه * اي في واحد مما ذكره وان وجد في واحد لم يجد ان يتبعه الى اخره وبهذه المسائل على القول بالانور * ولم يبعد * واحد مما ذكر * وجد * البعيد * بفرضين فله ذلك * التراخي لا تنوته به وليس المراد ان له على المشتري حتما ان يتبعه وله ان يذهب للميزان وله قدر فتح البيت ونحوه والاشتغال بما يحتاج اليه المفتاح ولا تنقطع عليه الشفعة بذلك فليذهب معه وان لم يذهب معه منى وحده واتاه بالثمن وان شاء لم يقل له اذهب معي بل يقول اخذتها واجريك بالثمن او امكث هنا او في موضع كذا اجيئك به وذلك انه حق على الشفيع فهو الذي يأتي به للمشتري وقيل تبطل اذا قال له اذهب معي الى ذلك كما في الديوان وقيل لا يكون تصديقه حجة فلا تنقطع عليه الا بشاهدين وان علم انقطع عنه فيما بينه وبين الله بعد طلب المشتري او بعد مدتها وان وجدته في منزله او داره او سوقه وقال له اذهب معي الى اخر من ذلك او من غيره فاتته وكذا ان وجدته في غيرها وقال له اذهب معي الى واحد

وان صدقه وقال له اذهب معي لمزلي او بيتي او للسوق ان لم يجد فيه ولم يجد وجد بفرضين في ذلك

منها وبينهما وبينه فرسخان فلا يجد ذلك قيل ويعذر ان لم يجد مفتاحا او ميزانا اذا طلبها اليه وان طلبها اليه ليل فليجده المصباح فليعذر له اعني للشفيع فله التوسع حتى يجد المصباح ولا يتوان في الاستصباح وكذا في الميزان والمفتاح واذا وسع المشتري عليه في الثمن حتى يجد جا لان احضار الثمن حتى له وقد وسع فيه فان احضار الثمن ليس شرطا في صحة اخذ الشفعة مطلقا بدليل انه يعذر اذا طلب الذهاب معه الى السوق او المنزل او البيت او طلب المفتاح او الميزان او المصباح فتبين انه قد تصح في الجملة بلا احضار ثمن لضرورة فتصح ايضا اذا وسع له لان الضرورة انما هي لتضييق المشتري ولولا تضييقه لم يكن ذلك ضرورة فالضيق حتى له فاذا وسع حصل الوسع وانما لا يقاس على الضرورة لو كان الاحضار حقا لله كتحريم الربا الا ترى انه لو سلمها اليه مع بطلانها بوجه لجازت * ان اخبره امين بالشراء فله حجة عليه ان صدقه في قول * سواء اخبره بدوق ان يساله او بعد السؤال وقيل لا يكون حجة الا امينان فالواحد ليس عليه حجة في الحكم ولو صدقه واقر بالتصديق فلا تنوته به الشفعة في الحكم لان اخباره ليس بحكم عليه بل اخباره اعنده بخلاف الامينين فان اخبارها ولو لم يكن حكما لكن اذاتحا كما لم يكن وجهه لانها القعدة في غالب الاحكام وهو مختار الشيخ وقيل ان اخبره البائع او المشتري او شاهد واحد من شهود الثراء فحجة ولو غير عدول وان اخبره غير الشهود حتى يكون عدولا وان قال له بالغني او سمعت ان شفيعك بيعت فليس ذلك حجة قل ابو الملاء وابن سابين اذا بلغه بيع شفيعه ولو من غير المشتري ولم يعلمها ابطالها وان ارسل اليه المشتري رسولا فاعلمه ولم يقل شيئا وطلبها من خد فاته وقيل لا حتى تضي المدة والشبهة حجة اذا بلغت الشفيع وعن بعض اذا اخبره المشتري فهو حجة في طلبها ولكن يلزمه دفع الثمن حتى يصح البيع بشهادة او باقرار البائع وان لم يصدقه فطلب المشتري جمل الثمن عند امين فاتته الشفعة * وعلى المشتري بيان ما اشترى به وكميته ونوعه * وان قال لا اعرف كميته او نوعه ولم يحاكمه ولا رفعه للجماعة حتى مضت المدة فاتته ولو اسقط قوله ما اشترى به والواو بدء لكان اولى بان يقول بيان كميته ما اشترى به ونوعه الاختصار * وتفاوته ان فرط بعد اخبار البائع * له * وتفاوته ايضا بعد اخبار

ان اخبره امين بالشراء حجة عليه ان صدقه في قول وعلى المشتري بيان ما اشترى به وكميته ونوعه وتفاوته ان فرط بعد اخبار البائع و

المشتري أو الشاهدين * شاهدي البيع والشراء أو الأمين الواحد وقيل بعد
 أخبار البائع المشتري جميعاً وهو ظاهر العبارة وقيل يكفي البائع أو المشتري وهو أنسب
 بقوله وإن قال مشتر لا حد قد اشترت مالك وعلى الظاهر من العبارة لا بد من
 أخبارها جميعاً فيكون هذا حكاية لكلام الأثر وإن قوله وإن قال مشتر الخ فرض لكون
 قول المشتري حجة وقيل ما سوى هؤلاء ليس حجة الاثبات أمية إن فصاحداً فإنهما
 حجة ولو لم يكونا شاهدي البيع والشراء وقيل لا يكون البائع والمشتري حجة على
 الشفيع ولا أحدهما لأنهما يجران لانهما الثمن ويدعيان عقد البيع أما البائع
 فيدعيه ويدعي أنه وصله الثمن من المشتري أو أجل له عليه والمشتري يدعي القصد وأنه
 أوصل كذا للبائع أو أجل عليه أو في ذمته ودعواهما ترجع على الشفيع فلم يكونا حجة
 وفي لفظ أبي عزيز وسالته عن الشفيع إذا أتى المشتري ولم يعرف بكم اشترى فرمى
 ديناراً أو درهمين ففخبره الامناء في ذلك المكان قال الباقي دين عليه وإن أخبروه قبل
 الرمي فرمى له بعض ماله فقد بطلت الشفعة اهـ ومن باع بمائتين ما اشترى بمائة قبل
 علم الشفيع فإن شفيع بالقدم الأول رجع المشتري الأخير على الأول بما اشترى به
 وإن شفيع بالأخير سلم إلى من بيده الشيء وقيل يشفع بالأخير وإن علم ولم يطلب
 حتى بيع للثاني فانت وقيل هي له منه وإن ولاداً المشتري غيره فله أخذها من المولى
 له ولا يضره قبل ترك الطلب وإن كانت الشفعة الأولى له أو للمشتري الثاني بعد
 الأول فهـ إلا أن استويا فيها فلاخير وإن باع الشفيع ماله يشفع قبل أن يعلم بالبيع
 لم يشفع إزالة المصرة عنه وقيل يشفع لوجوب الشفعة له من قبل ولا شفعة لمن
 اشترى ماله الشفعة بعد البيع لأنه اشترى بعد البيع ومن شفيع أصلاً بما اشترى ولم
 يعلم الشفيع بالشراء فله شفعة ما اشترى وما شفيع بما اشترى وقيل ما اشترى فقط
 الآن شفيع غيره بعد ذلك الذي اشترى المشتري * واستحسن رمي ديناراً أو درهمين *
 أو كليهما * له * للمشتري * أن لم يعلم نوعه أو كميته * لأن الدينارين والدرهم
 اثنان الأشياء فصاح رميها ولو خرج بعد الرمي أن الشراء بنيرها وإنما لم يجب رمي ذلك
 لأنه يمكن أن يكون الشراء بنير الدينارين والدرهم كالمكيل والموزون ولو عرف أنه بأحدهما
 لكن لم يعرف كميته لم يجب أيضاً الرمي لأنه لا يجزيه ما رمى بلا علم بل يزيد أو

المشتري أو الشاهدين
 واستحسن رمي ديناراً أو
 درهمين أن لم يعلم نوعه أو
 كميته

ينقص إذا علم أن لم يوافق والذي عندي أن رمي الدراهم والدينارين ضعيف لا يمكن
 المخالفة وتركه أولى إلا أن علم الشراء بها ولم يعلم الكمية وفي الدينارين وإن لم يعلم بالثمن
 فليعرض عليه ما فوق ثلاثة من الدينارين والدرهم يعنون ثلاثة فصاحداً وليقل أخذت
 شفيعي فبين لي ما اشتريت به وقيل إن لم يره ما اشترى به بطلت الشفعة وأما إن
 قال بين لي ما اشتريت به وقد أخذت شفيعي فذلك جائز أيضاً وإن وقع الشراء
 بما يوزن أو يكال وبغيره فليضره ويؤخر غيره حتى يقوم اهـ وهو نص في أنه لا بد
 أن يقول بين لي ما اشتريت وهو ظاهر المصباح المصنف قال فيه ولكن يقول
 بين لي ما اشتريت به أعطكه * أو شيئاً * بالنصب عطفًا على محل دينار
 لانه معمول رمي لكن اضيف اليه * من حبان اشترى به * أي بالحب * ولم
 يعلم كميته * وقد علم نوعه وإن علم نوعه لم يرم له شيئاً وإن لم يرم شيئاً لعدم علمه بما
 وقع الشراء جاز وإذا علم رمى ما وقع به الشراء كاملاً * حتى يتبين له الحق *
 فيعطي النوع أو الكمية * أو * علم النوع والكمية لكن * كان له * أي لما وقع
 به الشراء * مؤنة * بأن يكون كثيراً أو قليلاً * فيعطيه ما يسر منه حتى يأتي
 بالباقي للموضع الذي هو * أي المشتري * فيه * وقيل يعطى الثمن * وقد
 عذر * الشفيع * في ذلك * وهو دين عليه لا تقوته الشفعة ولو انسلخت مدة
 الشفعة لانه قد أخذها برمي بهضه وإن أخذها بلا رمي بعض لم تفت أيضاً لأن
 الرمي مستحب وقد يفرق بين ما إذا عرف الجنس والعدد وبين ما إذا لم يعرف أو لم
 يعرف أحدهما بقوة ما إذا عرفاً فيلزم رمي البعض وإن دلسه المشتري فليظهر أن
 يكون هو الذي يحمل ذلك الذي له مؤنة وكذا إن أراد المشتري الخاصصة في المبيع
 لنحو عيب فانه يحضر بعضاً منه إن كان له مؤنة فيحكم به وإنما أزم الراد بعيب
 والشفيع أن يوصلا لأن الحق عليهما ومن عليه الحق أزمه إداؤه إلى صاحبه وماهلك
 قبل أن يصل صاحبه فهو من مال الشفيع والراد بالعيب وإن وصل شيء وتلف شيء
 زاد ما تلف ولم يجد بائع العيب أن يقول إذا تلف به من المبيع اردده لنفسك والتزم
 البيع إذ لم يمكن أن ترد إلى كله * وإن اشترى بشئ معلوم لأجل * معلوم * أما أن
 جهلاهما أو أحدهما فلا بيع فضلاً عن شفعة قال المصنف قال ابن أحمد لا تؤخذ

أو شيئاً من حب أن اشترى
 به ولم يعلم كميته حتى يتبين
 له الحق أو كان له مؤنة
 فيعطيه ما يسر منه حتى يأتي
 بالباقي للموضع الذي هو
 فيه وقد عذر في ذلك وإن
 اشترى بشئ معلوم لأجل

الشفعة ان فسد البيع ولم تصح متاعته او صحت ولم يتامم كبائع مال غيره بلا حجة
وهو ينكر البيع وكون البائع صيبا او مجنونا او اخرس لا يصح بيعه او محجورا عليه
او عبدا بلا اذن وفي بيع اليتيم خلاف فمن اوجب ثبوته ببلوغه او اتمامه اوجب على
الشفيع شفيعته عند علمه بالبيع فاذا بلغ واته اخذها بالبطل الاول ولم للمشتري
الثمن وان ابطله بطل هو والشفعة ومن لم ير له بيعا رأى انه لا شفعة وان اشترى رجل
مالا بعبء فشنع الشفيع المال فاستحق العبد فلا بيع ولا شفعة كما انه اذا استحق
ما به الشفعة بطلت الشفعة ولو اخذها لانه اخذها بلا سبب ومن ادعى قيل على
رجل انه بايعه قطعة من ماله وانكر الرجل البيع فطلب الشفيع اخذ الشفعة بالقطعة
لم يجده وكذا ان طلب اخذ القطعة بالشفعة ولو اعترف لجاز وان اقر البائع بالبيع
واقر المشتري ايضا سلم الشفيع الثمن للمشتري لا للبائع كذا قيل وان اقر البائع وانكر
المشتري اعلى للبائع * احضر الشفيع الثمن * استحسنه ان لا وجوب * واراد اياه *
المفعول الاول ضمير المشتري والثاني للثمن وهذا اول من العكس * وقال اخذت
شفعتي ومالك في يدي فاذا حضر الاجل اعطيته لك ثم يصرفه في حوائجه ان
اليه * وان جاء الاجل وقد حصل عنده ما اراد فان شاء اعطاه وان شاء اعطاه
غيره من جنسه وان فقد اعطاه غيره من جنسه ويدخل في المبيع بالتصرف والاتفاق
ولو قبل الاجل في حينه وان اعطاه الثمن في الوقت قبل الاجل او لم يعلم النوع او
الكمية ورى مامرا انه يرميه او لم يرم او علم ولم يرم حتى بلغ الاجل واعلى جاز
برضى الشفيع لان لم يرض فانه لا يدرك عليه الا اذا حل الاجل وفي الديوان ان
اشترى بالدين فليعط الشفيع في المين وقيل عند الاجل وان لم يعط عنده بطلت
وقيل لا وقيل يجعله في يد الامين الى الاجل وان اعطى الثمن اخذ المبيع وغلته وان
لم يعط فالمشتري اه واذا اخبر الشفيع امين او غيره بكمية الثمن وعدده فرمى اقل
او اكثر فاته وقيل لا لان الواحد ليس حجة في الحكم ولو امينا وهو اقرب وقال
مالك ان كان الشفيع مليئا اخر بالثمن الى الاجل وان كان معدما فجاء بالمالي فله
ذلك وقال الليثي ان كان ثقة مفعما اخذها وقال الشافعي ان تطوع ببعض الثمن
اخذها والا فحتى يجد قال ابو سعيد وهو الصواب وقيل لا يدخل الشفيع الاصل

احضر الشفيع الثمن واراد
ايه وقال اخذت شفعتي
ومالك في يدي فاذا حضر
الاجل اعطيته لك ثم
يصرفه في حوائجه ان
احتاج اليه

حتى يبلغ الاجل ودة الشفعة انها هي من حين علم قبل الاجل او بعده وقيل تصب
من بعده وان شفيع قبله جاز ولا يحل للشفيع انتفاع بالشفيع فيمحق يأخذ الشفعة
لانه مال للمشتري ما لم يأخذ بالشفعة ولو قيل ان الصفقة للشفيع لانه انها هي له على
شرط ان يأخذ شفيعته بعد ويجوز للمشتري ان ينتفع ويغرم اذا اخذت الشفعة وله قدر
عناؤه وقيل لا يحل له الا انتفاع حتى يقطع الشفعة عن نفسه واذا بيع الى اجل فلا يحل للمشتري
البائع على الشفيع لان من شرط الحوالة حلول الدين ولا يضمن البائع الثمن للمشتري لان
له منفعة في ذلك لانه لو لم يشفع الشفيع لم يجد عند المشتري وفاء بتمنه عند
حلول الاجل والجمالة معروف كالقرض لا يؤخذ عليها عوض ولا نفع قال العاصمي
ولا يحل لمشتري البائع * على الشفيع لا قضاء مانع
وليس للبائع ان يضمن عن * مستشفع لمشتريه الثمن

واعلم ان الشفيع ينزل منزلة المشتري في الثمن والاجل والحلول لكن ان كان الشفيع
غير ملي فليات برهن يساوي او يزيد على الثمن او ضمين والا لزمه تعجيل الثمن
والا فلا شفعة كذا قالوا قال العاصمي

ويلزم الشفيع حال المشتري * من جنس او حلول او تأخير

وحيثما الشفيع ليس بالملي * قيل الكفالة او الرهن اجمل

والمذهب انه تصح له الشفعة ان شفعا ويجبر على الثمن على الاجل ويبيع عليه
الحاكم ما شفيع ان عسر او هرب والمشتري الثمن اذا شفيع الشفيع ولو قيل ان ينقد
هو الثمن للبائع وان كان لاجل فانقده الشفيع فليدفعه للمشتري واذا كان لاجل ولم
يشفع حتى حل الاجل او ذهب بعضه فهل يؤجل مثل ما مضى او ينقد الثمن
على الاجل الاول قولان في المذهب وغيره والاول اصوب واذا اخذ الشفيع على
دين في الذمة فليل ياخذ بمثل الدين وقيل بالقيمة وقيل ان كان عيناً فبمثله والا
فبالقيمة * وان شفيع بجوان او متاع * غير مكمل او موزون * اتى الشفيع * بعد
ان يقول قد اخذت بالشفعة ما اشتريت * بعدول * ثلاثة مطلقا وقيل ان كانوا
عدول مال وان كانوا عدول ولاية كفي اثنان وانما ياتي بهم الشفيع لانه مأمور
بتسليم الثمن الى المشتري والثمن يحصل بالعدول فعليه اجرة العدول وما لا يحصل

وان شفيع بجوان او متاع
اتى الشفيع بعدول

الواجب الا به فهو واجب وهكذا انما ياتي بهم من عليه الحق والمراد ان على الشفيع اجرتهم لا على المشتري واما نفس الدلول فيتفقان عليهم يقومونه على صنته صفته الموجودة هو دليها يوم الشراء ان لم يحضر او حضر وتغير ولا حاجة للصفة ان حضر ولم يتغير على صفته في غير يوم الشراء لانه يلزم الشفيع ان يعطي ما اشترى به المشتري لا ينقصه عن حقه لان الصفة له وقعت بدليل انه لا يحتاج الى تجديد عقدة اخرى ولانه هو الذي عليه الاداء وقيل على صنته يوم المخاضة وعليه المصنف في المصباح او على مثلها مثل صنته ان امكن المثل فيعطي القيمة دنائير او دراهم قيل ويجوز له دفع المثل ان امكن وقيل يرد الشفعة بذلك المتاع نفسه ان وجدته والا فالقيمة قال المصنف في المصباح ان اشترى بمتاع او حيوان او حبوب ردها بقيمة ما اشترى به المشتري الا ان اصاب ما اشترى بعينه فايردها به ان لم يزد في عينه ولم ينقص ولم يحدث عيب فيه قال المصنف وقيل على الشفيع ان يدفع للمشتري مثل ما اشترى به من الانواع ان عرف وزنه او كيله والا او كان كسيف او نحوه فانه يدفع له القيمة برأي العدول او يحلف المشتري بالله ما يعلم ان ما اشترى به اقل منها او الظاهر انه لا حلف بهذا التقويم وان اخذ الشفعة احد بنقد البلد فقال المشتري اشترت بالدنانير فليات بها ولا تنوته اويات بالدراهم ويقبل قول المشتري في الثمن كم هو وما نوعه والصفة اي صفة الثمن ككونه سكة بلد كذا مع يمينه ان العدد كذا لا اقل وان النوع هو كذا لا غيره وان الصفة كذا وكذا ان لم توجد بينة ومعنى قول الشيخ ان القول قول الشفيع انه اذا لم يصدق المشتري والبائع فقال ان الشراء وقع بكذا من الدنانير او الدراهم فشفيع به او لم يقل بكذا ولكن لم يصدق البائع او المشتري في قوله فانه لا تنوته الشفعة بذلك ولو كان المشتري يلزمه الحلف فيحلف فيعطيه الشفيع ما حلف ويحسب ما اعطاه قبل ان لم توجد بينة وانا قبل قول المشتري في الصفة لان القول قوله في الثمن وان وجدت اي البينة عمل بها ولا يمين عليه ولا يمين على البائع في الثمن ولا في الصفة ولا كلام بينه وبين الشفيع وقول البائع في الثمن ليس حجة وقيل حجة فليعط الشفيع المشتري ما قال البائع ان لم ينكر المشتري وقيل ولو

يقومونه على صنته يوم الشراء او مثلها ان امكن ويقبل قول المشتري في الثمن والصفة مع يمينه ان لم توجد بينة

انكر وان اشترى بكرطب بمثل رطب وعنب مما يوجد وقتا دون وقت واتي الشفيع للشفعة او اتى المشتري لقطعه بوقت في وقت لا يوجد ما اشترى به فيه اخير فواتها حيث لم يوط ما بداشراء لانه ربما يكون التعطيل من ذلك الشفيع قاله الشيخ وبحث فيه ابو عبد الله كيف يقطع الحق بامر متوهم وقد مر ان حق الشفيع لا يقطع على المختار الا باميين ويوجب انه يمكن ان يكون عالما بالبيع وبما وقع به او بالبيع وضع الا ترى انه يتهمه المشتري فيعلمه انه لم يعلم ويتصور ذلك بان يوجد الرطب مثلا عند المشتري ولا يوجد عند غيره او يشتري بذلك في وقت وجوده ويشفع الشفيع في وقت عدمه لانه باخر زمانه او تاخرت الشفعة حتى عدم ذلك لعدم علمه بالبيع وقيل يدركها بقيمتها اي بقيمة ما به الشراء عينا وقيل يميز او حال والتميز اولى لجموده يوم الشراء لا بقيمتها يوم اخذ الشفعة والدين الذهب والفضة وان قال الشفيع بين لي ما اشتريت به اربكم اشتريت ولم بين له حتى فات وقت الشيء ولم يوجد ثم بين له شفيع بالقيمة وان رمى الشفيع له اي للمشتري الثمن الذي اشترى به ثم ذهب اي الشفيع والمشتري وتركاه اي الثمن وهلك فوهالك من مال المشتري لانه ماله تركه حتى ضاع وقد وجب عليه قبضه ويرى الشفيع ولو لم يقبضه المشتري لانه ازمه الثمن لزوما مضيقا فكان الى المعين اقرب منه الى دين في الذمة حتى انه لو روفه بعد الطرح لفاتته الشفعة والغالب في المشتري كراهة الشفعة والنفار منها فلو كان ينتظر قبوله لم تحصل لانه لا يقبل فساغ للشفيع ان يطرح في حجر المشتري ان اقر من القبض وان لم يجد حجره وضع امامه وان وضع امامه وقد امكنه الوضع في حجره لم تنفقه عندي ولتلك العلة لم يمنع الوضع في الحجر او في امامه كما منعه بعض في الدين وقد مر انه اجازه بعض في الدين بل اجاز غير واحد ايضا في المعين اذا امتنع صاحبه من قبضه وان وضع الشفيع وتبين بعد ذلك انه لا شفعة له وضاع فهو من ماله لامن مال المشتري كما اذا ضاع قبل ان يوصله الى المشتري وليس الوضع لازما فان شاء الشفيع عرض عليه الثمن واخذ شفيعه فان لم يقبضه رجع به وطالبه بالقبض بدون ان يضعه فاذا وضعه له لم يصح له ان يرفعه قال المصنف في بعض مختصراته وا

وان اشترى بكرطب وعنب واة الشفعة بوقت لا يوجد فيه اختير فواتها وقيل يدركها بقيمتها عينا يوم الشراء وان رمى له الثمن الذي اشترى به ثم ذهب وتركاه وهلك فهو من مال المشتري

اعطاه الثمن فلم يقبل منه احتج عليه بالجماعة او بالحكم في قبوله حقه وان سلم اليه
بعض الثمن وسلم اليه الشفعة لم يضره تاخير بقية على ثلاثة وعليه ان يوفيه البقية
وان اخذ بعضا ولم يسلمها ولم يتم الى ثلاثة فاته وقيل ان لم يسلم الثمن اليها بطلت
قال واذا عرض عليه اخذه فابي منه قامت عليه الحجة ولو لم ينظر الى الدراهم وقبل
قول الشفع في الثلاثة مع يمينه انه عرضها عليه ولم يقبلها فان مضت فعليه البيان
انه عرضها عليه فيها وابي من اخذها واذا توارى قيل المشتري عنه لما جاء بالثمن
حتى مضت فان اشهد على اخضرار الثمن وتواري المشتري واستنائه عن قبضه فله
حجته وان ادعى بلا شهود وقد مضت لم تقبل دعواه في الحكم اه وقيل ان رماه
ولم ياخذ المشتري فهو دين على الشفع * وتفتوته * اي تفتوت الشفع الشفعة * ان
رفعه هو * اي ان رفع الشفع الثمن بد ما طرحه لان رفعه ترك لها وبيان لما في
قلبه من الرضى بتركها واذا رضى بتركها في قلبه لم يحل له اخذها * او خليفته *
او وكيله استخلفه او امره لذلك او كان خليفة او وكيل قبل * او مأموره * لانها
في مقامه ولو امره او استخلفه او وكله قبل ذلك الوقت على الاخذ * وان لم يرفعه *
المأمور او الوكيل * بعد امره * اي امر الشفع اياه برفعه لان الامر برفعه ترك
لشفعة فسواء رفع او لم يرفع والجواب محذوف اي وان لم يرفعه المأمور فكذلك او
عطفه على جملة في ان رفعه المذكور فيكون كمن قل ان رفعه المأمور وان لم يرفعه
وان مشى الرفيع لرفعه او مديده لرفعه فسبقة احد باخذه فاته الشفعة كما لو اخذه
وكما اذا امر من ياخذها ولم ياخذها وان اشهد على انه يرفعه للمشتري حفظا له فرفعه
او امر برفعه حفظا للمشتري فعندي لا تنوته وجواب ان محذوف اي وان لم يرفعه
المأمور بعد امره فاته ايضا او يقدر له دليل قبل الشرط ينني عنه اي وتنوته بالامر
برفعه وان لم يرفعه المأمور ومن اجاز الجمع بين الحقيقة والمجاز اجاز ان يقال اراد بالرفع
ما يشمل الرفع الحقيقي والامر به فالرفع الحقيقي اعتبره لقوله هو الخليفة او مأموره والمجازي
وهو الامر به لقوله وان لم يرفعه بد امره * لا * تفتوته ان رفعه * عبده * او امته
* او ولده * اراد ما يشمل البنت بلغ الولد او لم يبلغ * او سواهما * كولد ولده او والده
او امه او زوجه او صديقه او غيرهم من الاقارب والاجانب * بلا امره * وتنوته

وتفتوته ان رفعه هو او
خليفته او مأموره وان لم
يرفعه بعد امره لا عبده
او ولده او سواهما بلا امره

يرفع شريكه اشركة العامة او في الشفعة اذا كان يشفع لنفسه وله او فيها وفي بعض
الاشياء ويرفع صاحب المال اذا وقع اقراض في الاصول بالتجزير ويرفع المقارض ان
شفع هو او صاحب المال للقرب من مال القراض الذي هو اصل او شركة اصل
القراض ويرفع السيد اذا شفع الماذون له وان رفعه الشفع او غيره من تفتوت برفعه
لكن بحيث لا يعلم انه الثمن الذي شفع به مثل ان يرفعه احد او المشتري فيضعه في
موضع او يسقط منه في موضع او يرضه في موضع احتمالا للشفع في زعمه فوجده
لشفيع او من تفتوت برفعه فرفعه على نية رفع القطعة او وضعه بحيث يظن الشفع
مثلا انه ماله فرفعه لم تفتته * ويصح له * اي للشفع * اخذها بنفسه او باستخلافه
عليه * او وكيله ويقول قد اخذت كذا منك فلان بن فلان بالشفعة * والمشتري
قطعا عنه * اي عن الشفع القطع الجائز * كذلك * بنفسه او باستخلافه او
توكيله بان ياتي هو او خليفته او وكيله الى الشفع فيقول هات ثمن الشفعة فن لم
يعطه فاته على مامر واذا قال المشتري او نائبه لمستحق الشفعة او نائبه قد اشتريت
او اشترى فلان كذا فلا يقطع الشفعة على قول ان للشفع ثلاثة ايام حتى تمضي
ثلاثة من حين صح عنده انه اشترى * والمأمور * باخذ الشفعة او قطعها * كالخليفة
فيهما * اي في الاخذ والقطع * في الاظهر * على الاظهر بدليل مسألة اخذ الثمن بعد
طرحه حيث جعلوا المأمور بمنزلة الامر قال ابو عبد الله رفيه بحث لانهم لم يملوه بنزله بل جعلوا
امره برفع الثمن تركا لما ولم يروا للمأمور اثرا فانها فاته رفع او لم يرفعه وقال بعض
لا تصح باخذ المأمور ولا تقطع بقلعه ووقف بعضهم قال عننا يحيى وانما المأمور فأنه
اعلم في الوجهين جميعا ويعجبني ان يكون المأمور في ذلك كله والخليفة سواء وقد قيل
غير ذلك اه والظاهر ما استظهره المصنف وعننا يحيى كالشيخ لان المأمور يميز في
العقود وحلها وهو بمنزلة الامر قال المصنف في التاج في الوكالة فيها اي الشفعة فقيل
لا تجوز الا من مخدرة او مريض عاجز عن الطلب او خائف لا يقدر على الظهور او
نحوهم وقيل ان رسول الشفع او وكيله او مأموره يقوم مقامه في اخذها ولو غير ثقة
او خادمه او خادم غيره باذن سيده ان لم يتوانوا او شغلوا عنها بموجب بطلانها وقيل
لا يجوز فيها غيره الا لعذر اه * و * توخذ الشفعة او تقطع بحضرة الشهود لاجل

ويصح له اخذها بنفسه
او باستخلافه عليه والمشتري
قطعها عنه كذلك والمأمور
كالخليفة فيها في الاظهر

الانكار واذا اخذت او قطعت بلا حضورهم صح فيما بينهم وبين الله **﴿﴾** جاز للشهود
اي للذين اريد ان يكونوا شهودا على الاخذ في انقطع **﴿﴾** ان يذهبوا مع كل
من الشفع والمشتري او اثنيهما **﴿﴾** لاخذ او قطع **﴿﴾** لان الشفع اخذها والمشتري قطعها
غير مفاجين **﴿﴾** لا مفاجين بهما **﴿﴾** اي بالاخذ والقطع ويبحث بانه يجوز اخذها
بنقطة وفي حين غفلة بلا شك وانما يمنع قطعها فقط بالبنقة او النقطة والظاهر الجواز
ايضا فانه اذا كان للمشتري قطعها فللشهود ان يحضروا لذلك وان اراد بالبنقة مادون
السوق والدار فذاك لا يجده ولا يجده الشهود وانت خبير بان قطعها على قول الفور
او الحساب من يوم القطع فاذا قطعها جاز للشفيع ان يمتد بلا قطع اقل من ثلاثة
ايام الا ان اراد بالمفاجين الكل في قوله مع كل ويجوز الباء الشهود لان المراد بهما
اثنان قلب همزة الفجاء ياء فالتقى ساكنان هذه الياء وياء الجمع خذفت الياء
الاولى **﴿﴾** وللشفيع الهروب والاختفاء من المشتري بعد اخذها **﴿﴾** اي اخذ الشفعة
من المشتري وهو غير عالم بكم وقع الشراء به فيكون له التأخير حتى يعلم بكم وله
ايضا بعد علمه ثلاثة ايام او يؤخذ عاياه بقول الفور بعد علمه **﴿﴾** حتى يجد الثمن **﴿﴾**
ولو بعد مضي اجل الشفعة فاذا وجده برز اليه واعطاه وان لم يجد حتى مضى ولكن
اذا مضى اليه لياخذ قبل الاختفاء واراد ان يحتفي بعده وقال المشتري هات الثمن ولم
يعطه فاته الا ان قال ايت معي للبيت او للدار او للسوق او للميزان على ما مر فله
ان ياخذها عند الشهود ثم يحتفي ووجه الاختفاء حذر ان يقطعها عنه المشتري
بان يقول له هات ولا يجد **﴿﴾** وله **﴿﴾** اي المشتري **﴿﴾** البحث خلفه **﴿﴾** اي خاف
الشفيع **﴿﴾** حتى يلحقه **﴿﴾** ويتلاحق ولوعلى الخيل **﴿﴾** وحرم **﴿﴾** على المشتري والبائع والشهود
﴿﴾ السعي في قطعها عند الله **﴿﴾** مثل ان يرسل امينين الى الشفع فيخبره بالشراء ثم
يستتر او يهرب حتى تمضي مدة الشفع فتقوته في الحكم ولزمه تسليمها اليه فيما
بينه وبين الله لانه لا يجوز له ان يسمى في قطعها الا ان تركها الشفع له وقيل اذا
استتر المشتري شهد الشفع على اخذها قبل المضي فتصح له ولو بعده والعمل في
هذه البلاد بالاول واما ان ياتي المشتري الى الشفع ويقول له هات ثمنك فانه ان لم
يعطه فليس بقطع مذموم وانت اشترى رجلا فداؤه تصدق له البائع باخرفهما

جاز للشهود ان يذهبوا
مع كل لاخذ او قطع
لا مفاجين بهما وللشفيع
الهروب والاختفاء من
المشتري بعد اخذها حتى
يجد الثمن وله البحث خلفه
حتى يلحقه وحرم السعي
في قطعها عند الله

للشفيع وكذا العوض كذا قال عمار موسى وليس من قطعها المذموم عقد البيع خارج
الاميال بقصد التفويت لانها لما تثبت وليس هاربا من حق ثابت ولا ما كرا بشي
لم يكن وليس منه ايضا ان يتفقا على البيع بما لا يجد الشفع مثله ان لم يقصد ان
يتقاضى بعد بما يجد **﴿﴾** وان حط بائع عن مشتر شيئا من الثمن عما وقعت عليه
الصفقة مسامحة في المبايعه **﴿﴾** لقوله صلى الله عليه وسلم الموه من سمح اذا باع سمح
اذا اشترى وسمح اذا قضى وسمح اذا اقتضى او كما قال فان المراد عند بعضهم ان
يترك البائع شيئا من الثمن او يزيد المشتري شيئا وقوله عما وقعت الخ بدل اشتال
من قوله عن مشتر والربط ال في الصفقة اي صفته او محذوف اي الصفقة له
﴿﴾ اعطى الشفع **﴿﴾** حال كونه **﴿﴾** كالمولى له **﴿﴾** بفتح اللام او اعطاه كاعطاء
المولى له بالفتح المولى بالكسر ويجوز ان يقال المولى بتشديد اللام مع اسقاط الالف
قبها وبتخفيفها مع اسقاط الالف ووجه التشبه ان البائع اذا اسقط عن المشتري
شيئا ثم ان المشتري ولده لغيره سقط عن المولى له ما اسقط البائع عن المشتري **﴿﴾** ما
خرج من يد المشتري فقط **﴿﴾** لا ما وقعت به الصفقة لان هذا الخط جره البيع وكان
من لواحقه فكأنه وقعت به الصفقة والصفقة له كان قبل الثمن او بعده للديث السابق
والصفقة كأنها للشفيع والمولى له والشفيع اعظم فيها وانما يعطى الشافع للمولى له
والمشتري لانه انما ثبت الشفعة والموا لا بعد حصول الملك للمشتري فان اخذ
المشتري من الشفع او المولى له ويعطيان للمشتري ولو قبل ان يعطى للبائع لا للبائع
ويعطيان للمشتري جميع ما وقعت به الصفقة ان ساع البائع المشتري بالثمن كله او
نصفه او ثلثه على وجه صلة رحم كانت بينهما او هدية او مكافاة لاحسان سبق او
الثواب متأخر قاله عمار بن يحيى الا قليلا ثم رأيت المصنف اشار اليه بقوله **﴿﴾** لا برحم **﴿﴾**
ياء التعليل عطفًا على مسامحة المنصوب لانه في معنى لمسامحة **﴿﴾** او هدية او
نحوهما **﴿﴾** مما ليس من المسامحة في البيع **﴿﴾** واجبرا **﴿﴾** اي الشفع والمولى له اعطاء
﴿﴾ ما وقعت **﴿﴾** صفقة ذلك **﴿﴾** به **﴿﴾** كله ولا يحطان ما حط البائع لان هذا الخط
ليس فما جره البيع **﴿﴾** وباعطاء الثمن للمشتري **﴿﴾** ولولم يعط البائع اولا يعطى **﴿﴾** لا
للبائع **﴿﴾** ولا يصح اعطاءه للبائع الا ان رضي المشتري لان الخصم في ذلك هو

وان حط بائع عن مشتر
شيئا من الثمن عما وقعت عليه
الصفقة مسامحة في المبايعه
اعطى الشفع كالمولى له
ما خرج من يد المشتري
فقط لا برحم او هدية او
نحوهما واجبرا ما وقعت به
وباعطاء الثمن للمشتري
لا للبائع

المشتري دون البائع والشفيع لا تجب له الشفعة الا بعد حصول الملك للمشتري * وان اعطياه له * للمشتري قبل ان يعطي للبائع * فاداه * اي اوصاله المشتري * للبائع ثم رد له شيئاً بمساحة * بيعية لا رحمة او نحوها * رده * اي رد المشتري الشيء * لها * اي للشفيع والمولى له * وحرم عليه امساكه * لانه ما لها فلو اعطى من عنده فرد له بعضا امسك كل ما اعطاء وقيل انما يعطي الشفيع ما وقعت به الصفقة ولو حط عن المشتري شيئاً مساحته في البيع فيمسك المشتري هذا الشيء لنفسه قال المصنف في التاج من اشترى قبل مالا بمائة وترك عشرة او غيرها ارباع له ما قيمته مائة سبعين احساناً منه اليه ومحابة فاخذه الشفيع فالوجود في هذا انه ان ترك له شيئاً من الثمن فانه ينحط قيل عن الشفيع وقيل ان ما وهبه البائع للمشتري فهو له وياخذ الشفيع باصل الشراء لان سعى حطاً من الثمن اي قال ثمناً او تسعاً او نحوها فالشفيع مثل ذلك وان وهب له الثمن كله فعلى الشفيع ان يرد عليه الثمن كاملاً اي لان هذا ليس من باب المساحة في البيع وقيل ان كان محرماً من البائع او ظهر عند البيع ذكر الاحسان اليه فبالقيمة ياخذ الشفيع فيعطي قيمته التي هي مائة مثلاً يوم الشراء وان شاء ترك الشفعة قال عمنا يحيى وعاليه العمل وقيل ما وقعت به الصفقة ولو صلة او هدية او نحوها قال الشيخ موسى وايضاً مسألة احمد التلعجي باعت له جدته فداناً بعشرين ديناراً بيع الاسترخاص وقيمتها ستون ديناراً فاخذه الشفيع بعشرين وان لم يكن شيء من ذلك فما عليه الا ما عقد عليه البيع وقيل ان الخط والضعة والاحسان والبراءة بمنزلة واحدة وفي ذلك خلاف خميس ونجب ان يكون للشفيع ما للمشتري ان كان مما يتغابن في مثله وان كان النظار انه محابة له او هبة او صدقة عليه ولا يتغابن في مثله فانه له خاصة والشفيع ياخذ بالقيمة وعن موسى من اشترى قطعة قال هشام او غيرها مما يشفع بقابل احساناً فليعط الشفيع الثمن كله وقيل ما به الصفقة اه * ولزمها * اي الشفيع والمولى له * ما وقعت به الصفقة * حتى انه لا يعطي الدنانير بدل الدراهم او الدراهم بدل الدنانير الا ان اشترى بتسمية من دينار او بدنانير او دينارين او اكثر مع تسمية مثل النصف او الثلث او غيرها فانه يعطي بدل التسمية دراهم * للمشتري *

وان اعطياه له فاداه للبائع
ثم رد له شيئاً بمساحة رده
لها وحرم عليه امساكه
ولزمها ما وقعت به الصفقة
للمشتري

متعلق بوقعت * ولو قضى للبائع سبعة * او غيرها عوضاً عما اشترى به * قبل اخذ * المشتري او المولى له * ثمن او بعده * من الشفيع او المولى له فان الصفقة للشفيع وهي واقعة بالدنانير مثلاً فليعط الدنانير لا السعة التي قضاهما المشتري للبائع لان القضاء بيع ثان الا ان رضي المشتري وثله ضامن دنانير اعطى للمؤمن عليه عروضاً فان اجاز صح والتولية كالشفعة وقيل يجوز الدنانير بدل الدراهم والمكس وقيل لا يجوز ان يعطي الشفيع والمولى له الا ما وقع به القضاء من سبعة اوداية او نحوها ان وجد المال وقيل يجوز له ان يعطيه ما وقع به القضاء او ما وقعت الصفقة وان لم يوجد المثل فليعط ما وقعت به الصفقة وقيل قيمة ما وقع به القضاء وفي الديوان وروي عن الشيخ ابي عمران ان الشفيع بالخيار بين الثمن وما قضى له فيه فان استحق الثمن في يد البائع فانما يرد الشفيع شفيعته بقيمة ما اشترى به المشتري وقيل انفسخ البيع اه لانها بيع مثل البيع الاول وباعتبار انها فسخ بيع افسخه المشتري عن نفسه الى مشترء اخر برضاه يعطي ما وقع به القضاء ان وجد المثل والا فبالقيمة كما لو فسخ بين البائع والمشتري فانه يرد ما اخذ من المشتري وكذا القولان بالاعتبارين اذا اقال البائع المشتري بعد القضاء او رد المشتري ما اشترى بالعيب بعد القضاء واختير ان الرد بالعيب بحكم الحاكم ففسخ بيع وبغير حكمه بيع ثان ويجب رد مثل ما به الصفقة وقيمتها ان لم يوجد مثل في المنفسخ ولا يرد ما به القضاء لان القضاء منفي على فاسد وتقدم بحث في البيوع وانقضاء قيل فسخ نكاح فلانما ترد ما به الا صداق لا ما به انقضاء وان ذهب ما به الا صداق فمثله لا ما به القضاء وقيل ما به القضاء وقيل طلاق فلانما تعطي ما اخذت او مثله ان فقد او قيمته ان لم يوجد مثل لا ما به القضاء لئلا يكون فيه اكثر مما اعطى هذا حاصل الجمع بين ما قاله الشيخ وما قال غيره وتقدم بحث في باب الفداء * وان اشترى * بكثير ما يسوى قليلاً مثل ان اشترى * بمائة دينار وما يسوى عشرة * ونحو ذلك * مما لا يتغابن فيه الناس * خير الشفيع في الترك * للشفعة * او * اخذها و * اعطاء المائة * قال ابو زكرياء ويكون اثم ذلك على من فعله * وهذا * عليه العمل * لان الصفقة وقعت بالمائة فيها يحكم وعند الله علم السريرة قال ابو زكرياء هذا القول عليه اكثر العمل * وقيل يقوم بمعدل

ولو قضى البائع سبعة قبل
اخذ ثمن او بعده وان اشترى
بمائة دينار ما يسوى عشرة
خير الشفيع في الترك او
اعطاء المائة وعاليه العمل
وقيل يقوم بمعدل

يوم * اي تقويم يوم * الشراء * هذا القول * هو الاعدل * لتبادر ان ذلك قطع
 للشفعة ولكن لا يعلم الحقيقة الا الله تعالى وعلى القولين يأثم البائع والمشتري اذا
 نوبا قطع الشفعة وان نوى احدهما دون الاخر اثم وحده والذي عندي ان الشفعة بالقيمة
 اذا احتالا بذلك او احتال المشتري لان الزائد بمنزلة الصدقة او الهبة واما ان اشتدت
 حاجة المشتري الى المبيع وعلم به البائع فابي الا بغلاء شديد فلا شفعة الا بما اعطى
 ولو القيا فيما يسوي مائة قال في التاج ومن اراد ان يشتري من رجل نخلة فقال
 شفيعها لا ادع شفعتي لاحد فاشتراها مريدها بعشرين وهي تسوي خمسة لكيلا تؤخذ
 منه بالشفعة فان اراد البائع والمشتري بذلك الاضرار بالشفيع اثما به والا فلا وله الخيار
 في الاخذ او الترك وان اعطى رجل لرجل شيئا من مال ويتفق له باكثر ويكثر
 في عطية الثمن حتى يحضر الشفيع فياخذ شفيعته فذلك حرام لا يجوز وليست تلك
 بعطية ولا يجوز ذلك للبائع ولا للمشتري وعلى المشتري رد ما اخذ على ذلك من اجر ولا
 توبة لما احتى رد ما اخذ الا ان لم يقدر وان بان عذره وعلى البائع اخبار الشفيع ومن احتال
 عليه ودلسه حتى زاد عليه في الثمن فان احله من ذلك والا لزمه ان يرد ما زاد عليه من الثمن
 ويرجع الى ثمن المثل ومن اشترى شفعة بمائة الف تسواها وقض فيها ما قيمته مائة
 فليشفع بما به البيع لا بالقضاء الا ان بان انه احتال عليه وعلى الشفعة ونجب ان
 يعطي ما اعطى المشتري او قيمة المال ومن اشترى نخلة وقطعها الريح فاخذها الشفيع
 جازله ولا يطرح عنه النقص من القيمة فان شاء فلا يشفع ويطرح ان قطعها
 مشتريه اولا يطرح بما جاء من قبل غيره وفي الديوان وقيل ينفع بما ينوب الباقي
 ويطرح عنه النقص ولو جاء من قبل الله وغير النخلة وغير الريح مثلها اولا يكتم
 البائع والشهود الشراء او ما وقع به او عدده ان سالم الشفيع ولا مخاصمة ولا بين
 بين المشتري والشفيع على مثل ما اضر به من الثمن ومن اشهد شهودا انه قضى
 فلانا شيئا من ماله ولم يقل بحق له علي ولا غير ذلك فان كانت في الصحة ثبت
 وشفيع بقيمته وان كان في المرض فهو الى الضعف اقرب وان اشهد ان ماله من موضع
 كذا وكذا لفلان بحق له علي اذا نزل به الموت او ان مات فان اشهد به في
 المرض وقام واراد اخذه فهو له وللشاهد بقيمته وان مات فهو له بعينه والوارث

يوم الشراء هو الاعدل

ان يرد قيمته وياخذها الا ان قال ليس له بوفاء ومن اشترى ارضا ثم ولاها غيره
 فاخذها الشفيع وطلب ان يكتب له ملكا اشتراه من الرجل فكره قال يامره الوالي
 ان يكتب انه اشترى وانه سلمه الى الشفيع ولا حق له فيه وانه قبض من الشفيع
 الثمن اذا صح البيع والشفعة ومن باع ما هو شفعة لرجل فطلبها الرجل فقال له اني
 قد استثنيت على المشتري اني متى جئته بالثمن رد لي مالي به فاعترف بذلك له
 فان علم بذلك منها او من احدهما قبل ان يطلب شفيعته ثبت قول البائع والا فليس
 قوله بشيء بعد طلبها وله شفيعته واذا قام المشتري بعيب خط له البائع ارشه حط
 عن الشفيع ولو بحال لا يجوز رده بعيب مثل ان يظهر عيب قديم وقد حدث اخر عند
 المشتري فان له ارش القديم ولا يجد الرد وان اطلع الشفيع على العيب ورجع بالارش
 على المشتري رجع المشتري به على البائع قال العاصمي
 وما بعيب حط بالاطلاق * عن الشفيع حط باتفاق
 وكل ما لزم المشتري من اجرة عدول او اجرة طواف ان التزمها او نحو ذلك لزم
 الشفيع الا المكس فالحق انه لا يازم الشفيع ان يرد للمشتري خلافا لمن زعم من
 قومنا بلزومه قال العاصمي
 وما ينوب المشتري فيما اشترى * يدفعه له الشفيع محضرا
 والله اعلم * باب * في كمية ما ياخذ الشفيع وكمية ماله بين الشركاء وماله وحده
 لا يشاركه غيره في الشفعة * ياخذ الشفيع الكل * كل المشفوع فيه * او يتركه
 ان كان * الشفيع * كالمشفوع عليه * في الوحدة كما قال * واحدا * وذلك انه
 لو اخذ بعضا وترك بعضا كان شريكا والشركة ضرر قال المصنف في التاج وقيل ان
 تفرقت قطع وشفعتها لواحد بسبب واحد فعليه ان ياخذ الكل او يدهه وكان كل
 منها يشفع بسبب لا تشفع به اخرى فله ان ياخذ ما شاء من القطع بماله من شركة
 او طريق او ساقية او غيرها وان كان المال قطعة فبيع منها كل ناحية بعقده غير الاخرى
 فله ان ياخذ اي عقد شاء او اكثر فان كانت القطعة طويلة تشفع خلتين او
 واحدة من اولها ثم بيعت شيئا فشيئا فلي ما مر وان بيعت كلها بقيمة واحدة وقال
 الشفيع انه لا يقدر ان ياخذها كلها فلي اخذ الكل او يدهه وان رهن رجل قيل قطعة

* باب *
 ياخذ الشفيع الكل او
 يتركه ان كان كالمشفوع
 عليه واحدا

من ماله بيد رجل ثم بيعت قطعة اسفل منها فالراهن اولى بالشفعة من المرتين ان طلباها اه وفي الديوان ان اشترى رجل مال رجل شفعة فلا يشفع بمضا ويترك بعضا وقيل يرد تسمية ان شاء وقيل له ان يرد موضعا معينا بقيمته وان تعددت الصفقات ايها شاء وان اشترى ما لاخر فيه شفعة في صفقات في جنان واحد فاسلم له الشفع الصفقة الاولى فلا يدرك عليه بعد الشفعة لانه شريكه وان اسلم له الوسطى ادرك ما قبلها وان اخذ الاولى اخذ الكل ان شاء اه * وان تعدد الشفع بالشركة في الاصل او في النفع واتحد المشفوع عليه * ف * تعدده * فيه * توزيع * اي تقسيم المشفوع فيه بينهم * اي بين الشفعاء * هل * التوزيع * على قدر حصصهم * انصباءهم التي بها يشفون اذا بينا على هذا * فمن له كثلث * اي مثل ثلث من التسميات كنصف وغيره * اخذه * بالقيمة * منه * من المشفوع فيه * وهكذا * من له ربع اخذه منه او خمس اخذه وغير ذلك وذلك على حساب رد الميراث فلويبع ثلث اصل ولرجل نصفه ولاخر سدسه لجمع النصف وهو ثلاثة من ستة الى السدس فيحصل اربعة فيقسمان الثلث المبيع على الاربعة لصاحب النصف منها ثلاثة ولصاحب السدس واحد * ان تساوا في المبيع اليها * اي الى الشفعة وان قلت هلا قال وفي سببها قلت هو فرض كلامه لانه لو لم يكن فيه تساؤل تعدد الشفع فانه لاشفعة لصاحب السبب الضعيف مع صاحب القوي ولا لذي سبب مع ذي سببين * والا * يتساوا في المبيع * ف * هي * ل * سابق * اليها * وان ساهبا بعضهم فللباقى اخذها جميعا او تركها جميعا لئلا يدخل الضرر بالشركة لو شفع بعضا فقط هذا قول اول وهو الصحيح عند بعض لان القاعدة ان الكثير يجر الكثير والقليل يجر القليل كالربح في الشركة فانه على قدر المال وكالغرماء عند المحاصة فان صاحب الكثير له اكثر مما لصاحب القليل وهو قول ثان في الديوان وعما يجي * او على رؤس الرجال * ومثلهم النساء وسهم المرأة كالرجل ليس لصاحب الحصة الكثيرة فضل على صاحب القليلة لان الشفعة لاجل الشركة والمالك وكاهم شريك مالك ولم يخص الحديث شريكا بفضل وزاد الشيخ هنا دون الديوان وعما يجي انه ان تسابقوا فللسابق وان

وان تعدد فقيه توزيع المشفوع فيه بينهم هل على قدر حصصهم فن له كثلث اخذه منه وهكذا ان تساوا في المبيع اليها فللسابق وان سلمها بعضهم فللباقى اخذها جميعا او تركها او على رؤس الرجل

سلم بعض فللباقى وصدر عما يجي واصحاب الديوان يكون الشفعة على الرؤس وهو مذهب الشيعي وهذا قول ثان فذلك * قولان * ولهم قول ثالث وهو ان الشفعة لمن هو من قرابة البائع دون باقي الشركاء وقول رابع وهو ان من سبق فله سهمه فقط ولو ترك الباقي والظاهر ان الخلاف في كل ما يشفع ولو حيوانا على قول اثبات الشفعة فيه بالشركة فيه وقال عما يجي انها فيه للسابق وان استوا في المبيع فعلى الرؤس بلا خلاف قال المصنف في التاج ان كانت الشفعة لانس سواء فان سبق واحد فله والا فعلى الرؤس ولو طلب واحد بعد واحد لم يحكم الحاكم وهو الاكثر وقيل على السهام وان ابطال واحد شفعة لم يضر غيره وان كان شفع بطريق وشفيع بساقية وشفاع بالقياس فللسابق والشريك في الاصل قبلهم ولو سبقوه وان يكن سبق فعلى الرؤس وقيل على السهام كما مر والشريك في المنزل اولى ممن يشفع بالجذع على الخائل او بالميزاب او بالطريق او المرمى او غيرها وان كان لمنزل ميزابان او اكثر كل ميزاب على احد الجيران او قطعة لها ساقيتان او طريقان او اكثر على اناس شتى فالسابق اولى على مر وقيل ان الشفعة اذا لم ياخذها الاول فلا ارى لمن هو اعلى منها شيئا وقيل ان اخذها الاول والا فالثاني والا فالثالث وقيل ان الثاني لا تبطل شفيعته ولو علم بالبيع حتى يعلم ان الاول ترك وكذا الثالث مع الثاني وكذا ما بعدهما وفي الاثر اذا وجبت الشفعة لاثنتين فاكثر فشفيع واحد منهم فان لبقية شركاءه ان ياخذ معه فيما شفع بقدر انصباءهم فمن له ربع فله ربع ما شفع وهكذا على الانصباء لاعلى الرؤس لان الشفعة وجبت بشركتهم لا بعددهم ولذلك كان من اشترك من الورثة في نصيب واحد مسمى او بتعصيب اولى بذلك التعصيب كاربعة زوجات باعت احدهن فالزوجات الثلاث احق بنصيبها قال العاصمي والشركاء للشفيع وجبا * ان يشفعوا فيه بقدر الانصبا * وان اختلفت اسباب شركتهم كتارك جدات ونساء * زوجات * وبنات فباع بنت منهن فريضةا * وذلك قبل القسمة واما بعدها فالعقب الشركة في شيء معين او منافع * (فهل البنات) * الباقيات * (احق بشفعتها) * اي بشفعة تلك الفريضة * (من غيرهن) * من الجدات والنساء * (الا ان تركن) *

قولان وان اختلفت اسباب شركتهم كتارك جدات ونساء وبنات فباع بنت منهن فريضةا فهل البنات احق بشفعتها من غيرهن الا ان تركن

اي البنات فللجسدات والنساء على الرؤوس او الانصباء او للجدات اذ كن اقارب
دون النساء ان لم يكن اقارب على الخلاف والاستثناء منقطع وان بفتح الحمزة
مصدرية * (وهكذا) * ان باعت زوجة فريضتها فبقيت لباقي الزوجات الا ان
تركن فللبنات والجدات وان باعت جدة ففريضتها لباقي الجدات الا ان تركن
فلللبنات والزوجات * (فيجب بعضهم) * اي بعض الشركاء هذا كلام عام
للمثال السابق وغيره ولذلك لم يوث الضمير * (بعضاً) * ذكورا او اناثا او
ذكورا واناثا لان الشريك في السهم اقرب وكذا الاخوة وغيرهم من الشركاء
الذين بينهم نصيب معروف من الميراث او باق بالعصبة او من غير الميراث مثل ان
يهب رجل لزيد وعمر وبكر ثلث الدار ويهب لغيرهم ثلثها فاذا باع احدهم فن اشترك
في الثلث معه اولى بالشفعة وكذا الوصية وغيرها هذا قول * (او هي) * للسابق *
من الشركاء * (مطلقاً) * اتفقت شركته مع البائع ولم تنفق * (وصحح) * وعليه عما
يجي * (وعليه الاكثر) * كما ان الاكثر على استواء صاحب القليل بصاحب الكثير
في الشفعة لحوم قوله الجار احق بصقه ولم يخص واحدا وانقرابة المذكورة لما تنفع
في النسب لاني الشفعة لانها حق للشركة وان لم يكن سبق فعلى الرؤوس ويمتثل
ان يريد بالاطلاق سواء اتفقت الشركة اولا وسواء صاحب الكثرة وصاحب اقله
فيكون هذا القول الثاني شاملا لهذه المسئلة والتي قبلها وذا لك * (قولان) * وفي
الديوان ان كانت الشفعة لآخوين فبات احدهما قبل ان يرد الشفعة وترك ولدين
فانهما لا يدركان الاسهم ابنيهما واما عمهما فان سبق اليها فليرداها كلها وقيل لا يدرك
الاسهمه وقيل من سبق من الولدين فليرداها كلها وقيل لا يدرك الاسهمه من نصيب
ابيه اه * (وكذا ان تعدد جار) * اصل * مشفوع فيه وتخالقوا بالقرب اليه * (اي
الى المشفوع فيه وقد شاركوه كاهم في موجب شفعة كطريق للخاصة ومرسى * (فهل *
شفعة ذلك * (لاقربهم اليه ثم لتاليه ان تركها * (من هو اقرب ثم تاليه ثم تالي تاليه
وهكذا * (الى اخرهم و) * هذا قول * (به) * لا بغيره * (يفتي) * لان القريب اولى
وان افسد الشفعة من هي له بان شفع كما لا تصح له لم يحددها ولم يدركها غيره * (او *
هي * (للسابق منهم وان وجد اقرب منه و) * لم يسبقه اليها هذا الاقرب لانه

وهكذا فيجب بعضهم
بعضاً او هي للسابق مطلقاً
وصحح وعليه الاكثر
قولان وكذا ان تعدد
جار مشفوع فيه وتخالقوا
بالقرب اليه فهل لا قريبتهم
اليه ثم لتاليه ان تركها الى
اخرهم وبه يفتي والسابق
منهم وان وجد اقرب منه و

* اسم الجار يشمله لقوله صلى الله عليه وسلم الجار احق بصقه كما مر * وفيه ان
الصقب القرب فالمعتبر القرب فالمعتبر الاقرب فالاقرب فكيف يجعل دليلاً على انها
للسابق الجواب انه اراد بالصقب الشفعة ولو كان اصله القرب كما مر اول الكتاب
وان لم يكن سبق فعلى الرؤوس وذا لك * (قولان) * وان كان لدار بيوت او غيران *
او بيوت وغيران جميعاً * (لناس وبابها) * اي باب البيوت او الغيران * (واحد *
يعني انه يدخل اليها من باب واحد اولا وهو باب الدار * (فباع احدهم * (اي
احد اصحاب البيوت او الغيران * (بيته او غاره فاصحاب البيوت او الغيران سواء
في الشفعة لتساويهم في الطريق * (ومرسي الدار والساحة التي في الدار فهي للسابق
او على الرؤوس او لتقريب درن الاجنب خلاف * (الا ان زاد احدهم بالمرسي *
بان جمع مرسي واحد بيته او غاره والبيت المبيع او الغار المبيع واصحاب البيوت والغيران
شافعون يشفع صاحب البيت لصاحب الغار وصاحب الغار لصاحب البيت ومن زاد
سبباً فهو اولى وذو الحشبة في الجدار احق * (ف) * الذي زاد في المرسي احق بالشفعة
لانه * (ذو سببين) * الطريق والمرسي الجامع بين بيته مثلاً والبيت المبيع بل ذواربع
ذلك وساحة الدار ومرساها خارجا ان كان ولكن لم يعد ذلك وهو موجود لان الطريق
بات على كل فذكره وحده مع السبب الخاص وهو المرسي وذو سببين * (احق
واقوي من ذي) * سبب * (واحد) * وكذا اذا زادت الاسباب لكل فكل من
زاد بسبب ثلث او رابع او خامس فصاعداً كان احق وكذا ذو السبب الاقوى احق
ويظهر ان ذلك الذي ذكره المصنف اذا لم تكن جذع او حشبة يت على اخر فان
كان فصاحبه اولى من سائر اصحاب البيوت وهو شريك في الشفعة مع من شارك
البيت بالمرسي الخاص بل هذا يفيد قوله ذو سببين احق واقوي الخ ويؤيد الاستظهرته
قول الديوان وان كانت ساحة الدار بين قوم وقد قسموا بيوتها فباع واحد منهم
فان الشفعة للذين يلونه فان لم ياخذوها كانت الشفعة لادل الساحة بينهم فان
اقتسموا الساحة فلا يدرك كل واحد منهم شفعة ما باع صاحبه من كان بجانبهم ومنهم
من يقول لا يدرك كل واحد منهم ما باع صاحبه الا في الساحة التي بينهم اه فافهم
كما انه لو اشترك واحد منهم في نفس المبيع لكان هو الشفع لا غيره نعم لاشفعة عند

اسم الجار يشمله لقوله صلى
الله عليه وسلم الجار احق
بصقه كما مر قولان وان
كان لدار بيوت او غيران
لناس وبابها واحد فباع
احدهم بيته او غاره فاصحاب
البيوت او الغيران سواء
في الشفعة لتساويهم في
الطريق الا ان زاد احدهم
بالمرسي فذو سببين احق
واقوي من ذي واحد

بعضهم بالخشبة على حائط والعمل اليوم على ان بها الشفعة وهو الصحيح عندي ولا سيما ان اشتركا الجدار الذي بينهما قال المصنف في التاج ان كان الجدار بين رجلين شركة بين بيتين فيبيع احدهما فللشريك في الجدار ان يشفع بحصته فيه الجدار والبيت معا وكذا البساتين التي في البيوت التي تدخاها الحرم فانها تشفع البساتين كالبيوت واما غير ذلك من الاموال والبساتين التي ليست كالمساكن فان كان الجدار الذي بينهما مشاء اي لم يتميز حصته من موضع كذا الى موضع كذا فانما يشفع الجدار وحده ان اراد واما الجدار بين البيتين لا يعرف لمن هو فهو شركة بينهما فيشفع به البيت وان كان مجاريسه ميازيب المنزل على مال او ارض فلا يشفعان المنزل لان الماء لما يخرج مخرج المنافع والمضار وكذا قالوا ان الاسفل من الاموال لا يشفع الاعلى لهدم المضرة وقيل يشفعانه وان كان في بيت ميازيب وكل منها يجري على بيت رجل فكل من اهل البيوت يشفع البيت الجاري اليه ميزابه ولا حجة له في جاز على غير منزله وان كان البيت الذي استحقه بالشفعة بينه وبين المنزل الذي لم يستحقه وجدار عليه جذوعهم معا فله شفعة المنزل بشفعة الاخر وكذا ان كان الذي اخذه بشفعة الاول بينه وبين منزل ثالث جدار عليه جذوعها فله اخذه ايضا بشفعة الثاني وعلى هذا القياس والبيان ولو كان مائة بيت لانه اخذ شفيعته بشفعته وقيل غير هذا قال ابو علي لو كان بين منزلين جدار وبيع احدهما فللاخر شفيعته ولو لم يكن عليه جذوع وهو حسن وقيل يشفع الجدار فقط الا ان يقع الجدار او عليه مضرة لسائر البيت او لبضه فانه يشفع بالمضرة قال ابو علي ان خلاص الجدار لاحد المنزلين فلا شفعة فيه والذي تشفع به المنازل هو الميازيب والمشاعب والجذوع والشركة اهـ وهـل في الدروب * خبر ومبتداه شفعة * (وهي) * في اللغة الابواب الواسعة للسكك والابواب الكبار وكل مدخل الى ارض الروم ويجمع المفرد ايضا على دراب وقيل النافذ الدرب بفتح الراء وغيره بالسكون وغير ذلك وليس ذلك بمبراد وفي عرف بعض الاقوام وهو المراد هنا * السكك * اي الخرق * (الغير النافذة) * الرائج امقاط ال الداخلية على غير لضافته وايس بوصف بل قال غير واحد لا تدخل عليه ال ولو لم يضاف وجهه ادخالها اذا اضيف لذي ال بلا وساطة او بها ملاحة معنى الصفة بها مثل

وهل في الدروب وفي السكك الغير النافذة

الحسن الوجه فان غيرا بمعنى مغاير وبسطت ذلك في النجوى * التي فيها دور كثيرة) * سواء كانت ارض السكة لهم او لغيرهم لكن يملكون لمجاز فيها وسواء بقيت على انها غير نافذة او كانت غير نافذة ثم نفذت لكنهم للنواص * شفعة ام لا * شفعة فيها في المسئلة من حيث كان اعتبار السكة واما بشركة غير سكة ففيها الشفعة * قولان * وهكذا قدر ان شئت والشريك في الدار احق من اصحاب السكة * فعلى * هذه الفاء الاستئناف او رابطة لجواب شرط محذوف والتي بسدها زائدة او هذه للاستئناف والتي بعدها رابطة للجواب * ايها * اي الشفعة * فيها * اي في الدروب * فهل * شفعه ذلك * لا قربهم اليها * اي الى الدار المبيعة * بابا * وعليه الديوان ونصه وان كانت السكة غير نافذة فباع واحد من اصحاب السكة داره فان الشفعة للذي بجانبه عن يمينه وعن يساره فان اسامها فليردها الذي قابل باب داره وهو الصحيح عندي لانه ادخل في حديث الجار احق بصفه اي بقربه واشد احتياجا الى دفع المضرة المشروع لما ثبتت الشفعة * او هم فيها سواء * يشفع من في اول السكة واخرها وبالعكس وذلك للاشتراك في الطريق ولانه لا يجد احدهم بابا لم يكن من قبل الا باذن وعليه ابو الربيع سليمان وذلك * قولان * وتصح * الشفعة * بين دور مصطفة * كل واحد غير متصلة بالآخرى * او متقابلة في سكة * نافذة كما قال عما يجي عن شيخه * اشتركت في مرسى وحده * بفتح الحاء وتشديد الدال مضمومة اي وحد اشتراك المرسى او حد المرسى المشترك * ان لم يكن بين ابوابهن اربعة عشر ذراعاً * ان مصدريه مخففة فالمهزة مفتوحة والمصدر خبر لقوله حده * ان تقابلت وسبعة * العطف على اربعة عشر فالنفي منصب على الشفعة * ان اصطفيت بسطر * اي في سطر سواء انفصلت كل واحدة او انفصلت الموائتان لها عنها او اتصلتا وترك الشفعة المتصلتان والمعنى ان اشتراك المرسى هو ان لا يكون بين ابوابهن اربع عشرة بل يكون اقل ان تقابلت وان لا يكون سبعة بل اقل ان اصطفيت فان كانت اربع عشرة في المتقابلة او سبع في المصطفة فلا اشتراك في المرسى فاذا كان بين المتقابلتين اقل من اربع عشرة فللدار المقابل بابها باب الاخرى شفعة هذه الاخرى ولكل دار شفعة

التي فيها دور كثيرة شفعة ام لا قولان فعلى ايجابها فيها فهل لا قربهم اليها بابا او هم فيها سواء قولان وتصح بين دور مصطفة او متقابلة في سكة اشتركت في مرسى وحده ان لم يكن بين ابوابهن اربعة عشر ذراعاً ان تقابلت وسبعة ان اصطفيت بسطر

المصطفة معها ان كان بينهما اقل من سبع واذا تقرر ذلك * ف * الدار * التي
 معها * اي مع الدار المبيعة * فيه * اي في السطر * ومقابلتها من *
 سطر * اخر سواء * ان كان بين المتقابلين اقل من اربع عشرة وبين
 المصطفين اقل من سبع فالشفعة ان سبق وقيل على الروس وقيل للمقابل لانه
 اكثر ضررا الا ان شاركت المصطفة تلك المبيعة فهو اولى وان كانت المقابلة متباعدة
 باربع عشرة فاكثر فلا شفعة لما بل للمصطفة التي تقارب باقل من سبع وان كانت
 المصطفة متباعدة بسبع فاكثر فلا شفعة لما بل للمقابلة التي تقارب باقل من اربع
 عشرة وانما جعلوا مرسى المذابة ثلاث عشرة ومرسى المصطفة ستا عشرة مضرة بمقابلة
 الابواب وايضاح المسئلة ان المتصلة اولى وذلك للاشتراك مثلا في الجدار وان لم
 تشترك فيه او انفصلت بفسحة او اشتركت وتركت الشفعة ففيها الشفعة اما على
 الاطلاق او القربي فالقربي القولان ولا شفعة للتي بين بابها وباب تاليها ذلك العدد
 وفي الديوان لا شفعة في قصر العامة الا لشريك ولا شفعة في طريق العامة وساقيتها
 وبيرها الا بالشركة وقيل هي فيها ويدرك اهل الساقية واهل الطريق شفعة ما باع من
 كان فوقه ومن كان تحته ثم كذلك متواليين الى اخرهم وقيل كل من باع فاصحابه
 اليه سواء من تحته ومن فوقه وقيل للسابق وقيل للاخرين اللذين انقضت عنهما
 الساقية دون غيرها والعامة قيل ما جاوز الاربعين اي لا الاربعون وما دونها وقيل
 خمسون وقيل مائة وقيل عشرة اه وقال المصنف في المصباح وقيل ثمانون واقبلها اربعون
 اه وادخل الاربعين في العامة وقال في التاج ان كانت الابواب على طريق جازي فلا
 شفعة بسببها ولو تقابلت وان جمع الباب يتيين او ثلاثة شفعة بعضها بعضا ولا شفعة
 بالدع الا ان كان عليها غناء مستوعب بيت الجار وان كان ميزاب بيت على اخر
 وشعابه الى اخر وطريقه من اخر وجذوعه على اخر فالكل شفعة على الروس
 ومن سبق فله ومن اشترى منهم لم يشفعه اخر الامن اشترك في الاصل وقيل في
 طريق فيها اربعة ابواب انها جائزة وقيل ان كانت خمسة فان بيع الاسفل شفعة
 الثاني مما يليه من اعلاه وان لم ياخذ اخذه الثالث ثم لا شفعة على القول بالاربعة
 وعلى القول بالخمسة ياخذ الرابع ان لم ياخذ الثالث ثم لا شفعة لانها تصير بالخمسة

فالي معها فيه ومقابلتها
 من اخر سواء

جائزة وان بيع الثاني فالثالث اولى به وان لم ياخذ اخذه الرابع على قول وان بيع
 الثالث اخذه الرابع على قول وان بيع الرابع فلا شفعة للخامس قال خميس لانعلم في
 ذلك خلافا عندنا وكذا في السواقي مثل الطرق والخلاف واحد كانت الابواب
 والاجائل في جانب الطريق او الساقية او جانبيين الا انه قيل في الابواب ان تقابل
 بابان فالمقابل باب المبيع اولى به لانه اكثر ضررا اه * وان اخذت قناة وهي ساقية
 اعلاها كوة على صورة الانف وتطلق على تلك الكوة ايضا وان كانت تحت الارض
 سميت قنية بتشديد الياء * او ترعة * بضم التاء واسكان الراء مفتوح الماء بدون
 كوة والمراد ذلك ونحوه * من واد او من شعب * بفتح الشين واسكان العين
 للجبل وبكسر الشين واسكان العين مسيل الماء في بطن ارض او ما انفرج بين الجبلين
 والطريق في الجبل وبضم الشين واسكان العين المسيل في الرمل وما صغر من التلعة
 وما عظم من سواقي الاودية * ثم قسمت * تلك القناة او الترعة * على ثلاثة
 او اربعة * او اثنين اي على ثلاثة اقسام او اربعة بدليل التاء ولو اراد على ثلاث
 فني او ترع لكان الافصح اسقاط تاء ثلاثة ولو قسمت على خمسة او اكثر لم تكن
 شفعة كما مر في الطرق وقيل تكون * ثم قسم كل على قسمين او ثلاثة * او اربعة
 * (فباع سفلافي) * سهمه من الماء او ارضه او شجره او بعض ذلك * (فالمقاسم معه
 احق) * جميع * (ه) * في الشفعة * ثم * الشفعة ذاهبة * (الى فوق) * فمن تلا هذا السفلافي
 من فوقه ان تركها اصحاب السفلافي اولى وهكذا * (الى اخرهم وان باع
 وسطاني فالمقاسم معه) * احق * (ايضا) * ثم الذين يلونهم من فوقهم والذين
 يلونهم من تحت * (وتساويا) * اي المقاسم وغيره من تحته وهم المتوسطون
 والاسفلون * ان باع فوقاني * وذلك فيما بين القسم المقسوم الى اقسام والقسم
 الاخر المقسوم الى اقسام واما اصحاب القسم الواحد اذا اصطفت اربعة قال
 عمايجي او خمسة او ستة فباع القاصي فالذي يليه احق بشفعة ثم الذي يليه الى
 اقصاهم وان باع صاحب الاوسط فالذي عن يمينه والذي عن يساره ثم الذين
 يلونهما وهكذا * وقيل * اصحاب القسم الواحد سواء في الشفعة * مطلقا *
 قريبهم وبعيدهم كذا ينبغي للمصنف ان يقرر ولم يقرر كذلك بل ذكر انه قيل يتساوى

وان اخذت قناة او ترعة
 من واد او من شعب ثم
 قسمت على ثلاثة او اربعة
 ثم قسم كل على قسمين
 او ثلاثة فباع سفلافي
 فالمقاسم معه احق به ثم الى
 فوق الى اخرهم وان باع
 وسطاني فالمقاسم معه ايضا
 وتساويا ان باع فوقاني
 وقيل مطلقا

اصحاب كل قسم مع اصحاب القسم الاخر وهو بعيد فان اصحاب القسم الواحد
اولى من غيرهم وان تركوها فليغيرهم ولعله اراد بالسفلائي والوسطاني والقوفاني
اصحاب القسم الواحد فلا يكون ذلك بعيدا واعلم ان اشريك في قسم من اقسام
القسم الواحد اولى من غيره قل الشيخ والمصنف في التاج اصل ذلك الاختلاف
من جهة المضرات لاختلاف الاسباب ومعاني المضار فمن تقوى عنده سبب عمل به
ومن لم يتقوه عنده جعله كغيره وفي الديوان لا تدرك الشفعة في الوادي الكبير فيقول
الذي يجري الى المروج واما ان اتخذ منه الناس المضار في كل ناحية فان اهل
كل مصرف يتداركون الشفعة فيما بينهم ما لم يتجاوزوا خمسة رجال وان كانوا
اكثر من خمسة فهم عامة لا يتداركونها وان اتخذ اثنين من الخمسة مصرفا من هذه
المصارف فباع واحد منها سهما فصاحبه اولى فان تركها فليردها غيره من الخمسة
اه قال عمننا يحيى وان اقتسم الثمان اربعة نفر او خمسة او اكثر فباع واحد فالذي
يليه احق فالثاني فالثالث وهكذا متوسط فاليمين والشمال ثم من تلاها وهكذا وقيل
القاضي والداني سواهم يتصرف قال عمننا موسى ان اقتسم اربعة نفر وصارت شجرة
لغيرهم في سهم احدهم فبيعت فن هي في ارضه اولى بشفتها اه * وان تعدد
المشفع عليه فليشفع ان يشفع * لكل وله ان يشفع * لو احدى فقط * مع ان الصفقة
واحدة وله ان يشفع لاثنتين ويترك الثالث وهكذا ان زادوا ان شاء شفع لكل
وان شاء شفع لمتعدد وسواء اشترى اثنين واحد يخاصونه على انصاءهم ام كل واحد
بشمن مخصوص وفاء فقط زائدة ليزين اللفظ او عاطفة على محذوف او استتافية
وانما صح له ان يشفع لواحد لان الشفعة حق له على كل واحد وله ان ياخذ حقه
ممن شاء ويتركه ممن شاء ولم يدخل ضررا في ذلك على المشتري لان الشركة حاصلة
ولو لم يشفع وفي الديوان وان اشترى رجل من رجلين ما يدرك فيه رجل اخر
الشفعة فاراد ان يرد سهم احدهما دون الاخر فلا يصيب ذلك وكذلك ان اشترى
مالا لرجلين فيه شفعة فاسلمها احدهم واراد الاخر ان يرد سهمه دون سهم صاحبه واني
له المشتري من ذلك وقال له رد الجميع او اتوك فان القول قول المشتري يرد الجميع او
يترك وقيل يرد ماشاء من ذلك ويترك البقية وفي اثر قومنا من باع شقة لرجلين

وان تعدد المشفع عليه
فليشفع ان يشفع لواحد
فقط

او اكثر في صفقة واحدة واراد ان يشفع لبعض دون بعض او اشترى واحد واراد
ان يرد بعضه بالشفعة دون بعض فليس له ذلك الا ان رضي المشترون جميعا او
المشتري الواحد ان لم يتعدد المشتري واما ما اشترى صنفين او صفقات فله ان
يشفع ما اراد من الصفقات لواحد او متعدد قال الماصبي

والشفع لاثنتين فاعلى يشترى * يمنع ان ياخذ منه ما يرى
ان كان ما اشترى صفقة وما * في صفقات ما يشاء التزاما

ومن اشترى حظوظ رجلين فصاعدا كلا على صفقة وحده فليشفع شفعة من شاء
منهم * وان اشترى اجنة * جمع جنان المعبر به عن المفرد كبناء وابنية وغير الاجنة
كالدور ودار وجنان وغير ذلك مثل الاجنة * في مواضع * او في موضع لكن له
شفعة البعض فقط كما قل * بصفقة وله شفعة * بعضها * واحد * او اثنين او
اكثر او بعض واحد او بعض هذا وبعض هذا او اكثر * فله شفعتاه * اى ذلك
الواحد او الاثنين اللذين له شفعتاه او الاكثر الذي له شفعتاه وماله شفعتاه كائنا
ما كان * فقط * لاجمع ما وقعت عليه الصفقة * على الاصح * الذي عليه
العمل كما في نوازل نفوسة * بقيمة العدول * يقومونه فيشفعه بما ينوبه من
الثلث من بين الكل قال في التاج وان قال المشتري خذه بكذا وكذا من الثمن
او تركه وهو اكثر مما رآه العدول فانه لا يجده وان عين ثمن كل على حدة
واتحدت الصفقة فالشفعة بما عين * وقيل يشفع الكل او يتركه لاتحاد الصفقة *
قال المصنف في التاج من باع قيل مالا بشر به من الماء ولرجل شفعة الماء فطلب
اخذها بها وكره المشتري ذلك فقل ان سعيد بن المبشر قال في ايام الامام غسان
ان الشفع اما ان ياخذ المال والماء واما ان يدعها ولا يترك النخل موادي لا ماء
لها وقيل انه قضى بين خصماء بذلك ولم ير غير ذلك وقيل ان له اخذ الماء بالشفعة
بالقيمة والاول اكثر وان بيع كل وحده فماله الاشفعة ماله شفعتاه فقط وكذا
الخلاف ان بيع بصفقة منزلان او احدهما وهو او بعضه شفعة لا الباقي او مال ومنزل
او مال وعبد او حيوان او غير ذلك اه * (و) * يدل للاول الذي هو الاصح انه
* ان اشترى * مشترك اصلا من مشترك وموحد في صفقة فان شفعة الاسلام

وان اشترى اجنة في
مواضع بصفقة وله شفعة
واحد فله شفعتاه فقط على
الاصح بقيمة العدول وقيل
يشفع الكل او يتركه لا
تحد الصفقة وان اشترى

تدرك فيما ينوب الموحّد فقط وانه ان اشترى موحّد ومشارك من موحّد ومشارك
فالموحدين اخذ ما ينوب الموحّد البائع منها عند المشارك المشتري وذلك ربهما وانه
ان اشترى * اثنان ارضاً * او غيره من الاصول * من واحد وها شفيع واحدهما *
اي احد الاثنين المشتريين * ابوه * اي ابو الشفيع * فله * اي للشفيع * ما
لغيره * اي شفعة ما لغير ابيه ما ينوب اياه لان الولد لا يشفع ما اشتراه ابوه الا ان
كان موحّدا والاب مشاركا * كمكسه * وهو ان يبيع رجلا واحدهما ابو الشفيع
ارضاً او نحوها فانه انما يشفع نصيب البائع الذي ليس اياه * وفي نصيب ابيه * في المسئلة
الثانية التي قال انها عكس الاولى كما نص عليه الشيخ وعمنا يحكي لافياها في الاولى
ايضا كما هو ظاهر كلام المصنف * قولان * قيل يدرك شفعة ما باع ابوه وقيل لا
لأنها نقض لفعل ابيه كما مر ثم ظهر ان المصنف اطلع على خلاف لم يذكره الشيخ
وعمنا يحكي وهو ان بعضا قال ان الولد يشفع ايضا نصيب الذي اشتراه ابوه لاتحاد
صفته وصفة ماله ولده شفعة فالقولان في المسئلة والله اعلم * باب * في وقت
اخذ الشفعة ووقت فواتها وما تفوت به * هل تجب * الشفعة * على الفور *
بفتح الفاء اي الضيق وعدم التوسعة * بشرط العلم * بالبيع او نحوه * والقدرة *
على اخذها * وامكان الطلب * لما فلوم يعلم ولوالى ان مضت سنون وجبت عليه
على الفور بعد العلم وكذا ان لم يقدر لمرض او عدو او نحوه او لم يمكن الطلب لكون
المشتري جبارا لا يطيقه ولا يقهر له ولكن يشهد شهودا على اخذها فاذا قدر وامكان
الطلب وجبت على الفور بعد القدرة وامكان الطلب * ووقتوته بصلاة ركعتين نافلة قبل
ان ياخذها * وبركة نافلة عند مجيز التنفل بركعة ولا تفوت بالفرض ولا بسنة المغرب
والفجر والوتر ركعتي الطواف ولا تنفل دخل فيه قبل ان يعلم ويدل لذلك ان
الاجير بالزمان او بالقوة يصلي هؤلاء السنن بلا اذن وداخل النفل لا يجوز له ابطاله
لقوله تعالى لا تبطلوا اعمالكم وعمدة هذا القول ان سكوته مع العلم والقدرة وامكان
الطلب قرينة تدل على رضاه باسقاط حقه في الشفعة وقد ورد في الشرح ان السكوت
يقوم مقام الرضى في مواضع منها قوله صلى الله عليه وسلم البكر تستامر واذنها صحتها
ومنها ان ياتي مشتري بائع فيضع له الثمن وياخذ المبيع بدون تكلم وذلك في

اثنان ارضاً من واحد ولها
شفيع واحدهما ابوه فله
ما لغيره كمكسه وفي نصيب
ايه قولان

* باب *

هل تجب على الفور بشرط
العلم والقدرة وامكان الطلب
وتفوتته بصلاة ركعتين
نافلة قبل ان ياخذها

محدود فلوم يرض البائع لقال لا وفيه خلاف ومنها ان يقول مشتري اخذته بالشراء
بكذا ويقول البائع بل يكذا فيسكت المشتري او يتاخر كلام المشتري فالقول
قول المتاخر وقيل لا تشترط القدرة والامكان متى علم ولم يمض فاتته ومذهب المشاركة
انه اذا علم وامكان الطلب ولم يطلب فاتته لم يكن يوسعون في الاجل ثلاثة ايام قال
ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي ستة هذا هو الاثني بحال الناس قال في التاج من
اخذها قيل بحق فله في احضار الثمن ثلاثة ايام وقيل يومان وقيل قدر ما يصل به
ويبد الدراهم واكثر ما عرف في اجله ثلاثة ايام الا ان وقع البيع على اجل معين
فقيل اذا علم ببيع شفيعته واخذها وقبلي من الاجل ثلاثة ايام فصاعدا فليس له اجل غير
ذلك وان بقي منه اقل منها فله الاجل الى تمامها وقيل له الاجل الى ثلاثة ايام بعد اجل
المشتري وتعد بلياليها وساعاتها جميعا حتى تتم فان دفع الثمن فيها والا فاتته شفيعته
ومن علم قبل بيع شفيعته وقد حضر وقت فريضة فله ان يصليها ان خاف فوته باشتغاله
بطلبها قبلها ولا يتنفل قبل طلبها ولا ينتظر صلاة جماعة الا ان كان امام مسجد
وخاف بطلانها بتركه ولا تقوم صلاتها الا به وان علم وهو محدث من خبث او
حدث قبل العلم فلا يستنج ان كان لغير صلاة الا ان خاف ان يتنجس منه لانه
في غير وقت الصلاة وسبيلها وان كانت عليه ثياب نجسة فلا يذهب الى البيت
لاخذ غيرها الا ان حضرت فريضة وخاف فوتها وان بلغ اليتيم في النهار وقد علم
بيع شفيعته في حينه فلا له ان يقتسل قبل ان يطلبها الا ان حضرت ايضا فله ان
يقبّل ويصلي ولا يجوز له ان يتشاغل باكل او شرب او غيرها الا ان خاف على نفسه
فله ان يتناول قدر ما ينجيها به وان حضر ماء وخاف فوته فله سد مائه فيما بينه وبين
الله لتلايضع قال خميس واما في الحكم فلا اعرف شيئا وعندي لا يذبر بذلك فيه
ولا له ان يقضي حاجة احد ولو اياه واه من يازمه القيام بامره الا ان خاف عليهم
ضرا وان راى منكرا وكان في النظر ان يقدر على تغييره فله ذلك وان يحبس من
امتنع وان كان لا يقدر على ذلك فطلب شفيعته اولى له وان نزل به ضيف ولم يكن
عنده من يخلفه فيهم او خاف عليهم الضر فذلك عذر وكذا ان عاهد احدا يقعد
له في مكان فهو عذره عند الله لا في الحكم وتفوتته به ومن علم ولم يطلب واحتج

فبالثقة عليه ان يشهد مران بزمها وان لم يثبته من اخذها الا الخوف على نفسه او ماله
من المشتري وان لم يشهد هكذا خيف عليه فواتها وان علم ونسي الطلب من حينه
وخرج الى المشتري ونسي نزعها حتى افترقا فلا يعذر بالنسيان عند الاكثر ولا
خلاف انها لا تفوته برد السلام وفي ابتداءه به خلاف ومن علم ببيعها في ذافة فليصرف
عنها ولا يتمها وكذا العيدان اذا قام غيره بها ودفن الميت اذا قام غيره والذي عندي
انه لا يصرف عن نقل دخله قبل العلم حتى يسلم ومن علم في ضيعة يخاف فواتها ولم
يجد من يخاف عليها فليشهد شاهدين على اخذها فان لم يجدها فانه يدرك شفيعه
وان علم فهو في عمل فله ان يحرز ما كان من حبل او مسجاة ونحوهما من آلات
العمل ان خاف ضياعها ولم يجد من يخلفه عليه ويعذر حافظ امانة بعذر او غيره ان
خاف عليها حتى يامن عليها وان وجد من يشهده فهو اولى فان امكنه الا شاهد
وجعل ان يشهد او تعمد تركه خيف عليه فواتها ولا يتشاغل بالشهاد ان امكنه
الطلب والخروج الى المشتري وتبطل الزيادة على رد السلام كأن يقال سلام عليك
فيقول وعليك السلام ورحمة الله وقيل لا وان زاد وبركاته بطلت وان قال السلام
عليك ورحمة الله وبركاته فرد الشفيع مثل ذلك لم تبطل وان قل للشفيع كيف حالك
فقال انا في خبر او عافية او في ستر الله بطلت لانه غير التحية وما كان مثل هذا
فهو في حكمه * او وقتها موسع * وذلك * قولان * بنى في الديوان على انها على
الفور وذكر غيره بقبيل وصدر عما يحكي به ايضا ولكن ذكره بقول واختار ما اختاره
المصنف * و * اذا بينا على ان وقتها موسع فـ * هل حده * اي حد التوسيع
* ثلاثة ايام بعد العلم * عملا باقل الجمع فان ما فوق الثلاثة كالثلاثة ولا
يحصر خصر حكمها في ادناه وهو الثلاثة وعليه ابن عباد قال ابو عبد الله وهو المعمول
به في زماننا في البزرة ويؤيده حديث من اشترى شاة محفلة فله الخيار والنظر الى
ثلاثة ايام الخ * حتى * قال الدماميني في مثل حتى هذه انها للناية ومعنى هذه
الغاية ان ما بعد حتى مرتب على ما قبلها ومتولد عنه اوهي للابتداء كانه قال فـ
* ان ادعى المشتري ان الشفيع فرط بعد علمه * حتى مضت ثلاثة ايام * حلف
انه شفيع عنده * اي عند علمه الموجل له ثلاثة ايام بعد ثبوته وان بان انه شفيع

او وقتها موسع قولان وهل
حده ثلاثة ايام بعد العلم
حتى ان ادعى المشتري ان
الشفيع فرط بعد علمه حلف
انه شفيع عنده

بعد غير هذا العلم وهو ان يعلم ولا يطلب الا بعد ثلاثة بعلم موجود عنده بعدها
سابق اوله في اول الثلاثة كذا ظهر لي في تقرير كلام المصنف تصحيحا له والا لم
يظهر الكلامه معنى وكان الحق ان يقول بعد تمام الاقوال وان ادعى انه فرط بعد
العلم حتى مضت المدة حلف انه انما شفيع عند العلم وفي الاثروان كان في بلد غير
بلد المشتري اشهد وسأر في حينه او يوكل ان منعه عذر مرض او نحوه اي على قول
من قال لا يجوز التوكيل في اخذ الشفعة الا لعذر واجله ثلاثة ايام مطلقا كانت
مسافة البلد ثلاثة ايام او اقل او مسافة البلد ان كانت اكثر من ثلاثة ويدفع
قيمة مادفع المشتري اه وذلك بناء على ثبوت الشفعة لغائب او ارد غائبا غير خارج
فرسخين فتكون المسافة قليلة بعد العلم في كل ذلك * او * سبعة ذكره في الديوان
وذكره عننا موسى او سنة ذكره عننا يحيى وعننا موسى ذكره في الديوان او * سنتان
او ثلاث او لا يبطل الحق تقادمه الا بقطع * الاستثناء منقطع اي لكن تبطل
بقطع من المشتري لما * او تسليم * من الشفيع لها اي او ترك لها باي وجه ونائبها مثلها
وهكذا على الاقوال السابقة بالتوسعة هي له في مدتها ما لم تقطع او تسلم واصحاب
غير القول الاول لم يجعلوا السمكوت بعد العلم تركا وسواء في تلك الاقوال الذكر
والانثى وتقدم الكلام على المريض وغيره وقال في التاج من علم ليلا فلا تفوته ان لم
يطلبها حتى اصبح والمرأة اذا علمت نهارا فلا تفوتها حتى يدخل الليل لانهم قالوا
تطلبها فيه ولومن امرأة والرجل بالنهار وان من امرأة قيل على المرأة ان تطلبها ليلا ان
كانت مخدرة ولا يلزمها نهارا ولزمها ان تشهد فيه على اخذها حين تعلم بالبيع وان لم
تردها من حين ما علمت او توكل في طلبها فلا شفعة لها الا ان قالت لم تجد من توكل
وكانت ممن لا تبرز نهارا فهي كالذي ليس عليه ان يطلبها ليلا وقيل لما ان توكل في
رد شفعتها ولو كانت تبرز للمشتري وان تكون وكيلة وان لرجل في نزعها من امرأة
وان ذهب رجل الى امرأة وكلها في نوع الشفعة لم يكن ذلك حجة له عليها ان
امتعت وفي حكم الاطمئنان اذا لم يشك انها هي فارجوان يسعه ذلك وان باعت
امراة شيئا فاراد زوجها اخذه كان اولى من الشفيع اه تلك * اقوال *
لا احتمالات قال عننا يحيى والشيخ * والمأخوذة ثلاث سنين * وقتالها والمعمول

او سنتان او ثلاث او لا
يبطل الحق تقادمه الا بقطع
او تسليم اقوال والمأخوذة
ثلاث سنين

به الان في هذه البلاد ثلاثة ايام * و * الوقت الذي هو ثلاث سنين * هو وقت الاشهار في الاحكام * حتى ان بعضا يثبت الحيازة بثلاث سنين وقيل نفوت بمرور عام بعد العلم وقيل بمرور ثلاثة ايام بعد العلم كما مر قال العاصمي والترك للقيام بعد عام * يسقط شفعة مع المقام اي مع المصنوع وان غاب عدت السنة من وقت حضوره مع علمه وقيل نفوت بمرور عام وشهر او شهرين بعد العلم وان ادعى المشتري انقضاء مدة الشفعة ولا بيان له وانكر الشفع وكان ذلك باختلافها في انقضاء المدة مطلقا او في وقت الشراء فالقول قول الشفع مع يمينه قال العاصمي

وان ينازع مشتري الانقضاء * فللشفيع منع يمينه القضا

واذا شهد الشفع انه قد اخذ شفعة من فلان ولم يعلم المشتري حتى مضى اجل الشفعة فقبل صحت له وقيل بطلت * والشفيع في شفيعه ما لم تتم مدته * في الشفعة وهي ثلاثة ايام او سبعة او سنة او سنتان او ثلاث * او تقطع عنه * بان يقول له هات لي ثمن ما اشتريت وخذه بالشفعة ويصح ذلك بالتصديق او بالاشهاد كما مر وان تعدد الشافعون واراد قطعها فليقطعها عنهم كلهم ان ارد ابطالها * او يسلم او يعمل في مشفوع فيه * عملا * دالا على التسليم كأن يستاجر المشتري لحرث * في المشفوع فيه * او حصاد * فيه * او بناء فيه او * يستاجر * عبده او دابته * لعمل في ذلك المشفوع فيه كحرث وحصاد وجذاذ وتاييز وبناء وكذا غير دابته او عبده كماله العمل على علم منه وكذا ان طلب ان يعمل فيه فلان او ان يخدم له عبده او دابته او الله كان يقول اتي بعبد فلان يخدم لك في هذه الارض ونحو ذلك وكذلك ان استعمله في ذلك بلا اجرة فعلم لان العمل للمشتري واراده المشتري لنفسه ووافقه ومن ذلك ان يقول له انزع لي هذه الفسيل * او سكن فيه به * اي بكرة * او عارية من مشتريه * او خزن فيه متاعه بذلك او طلب ان يسكنه فلان او تربط دابة ونحو ذلك ما يقوله او يفعله من ليس له الملك وسواء في ذلك كله عمل اولم يعمل لكن قال له نعم والمراد بالاستيجار ادخال المشتري الشفع ونحوه في العمل بالاجرة فالسين والتاء اغير الطلب او المراد طلب العمل بالاجرة فهما للطلب فيقدر مخدوف

وهو وقت الاشهار في الاحكام والشفيع في شفيعه ما لم تتم مدته او تقطع عنه او يسلم او يعمل في مشفوع فيه دالا على التسليم كأن يستاجر المشتري لحرث او حصاد او بناء فيه او عبده او دابته او سكن فيه به او عارية من مشتريه

اي يستاجر المشتري وينعم له الشافع او يريد به حيازة مسيبة فان طلب العمل بالاجرة سبب للعمل به وهو ايضا لازمه وان طلب الشفع العمل فيه بلا اجرة او نحوه فسواء انتم له المشتري ام لا وسواء في ذلك الاجرة المعلومة والمجهولة فان ذلك كله مبطل للشفعة لانه تقرير للمالك في حكم المشتري وتثبيت له وترك لحقه فانك انما تعمل بالاجرة في ملك غيرك وكذا تطلب العمل بها في ملك غيرك وانما تطلب الاذن في غير ملكك * فان سلم * الشفع الشفعة * له * اي للمشتري اي تركها له بان قال لا اشفع * قبل شراءه او اذن له به * اي بالشراء بان قال له اشتر كذا * ف * في ذلك * قولان * الاول ثبوت الشفعة بعد الشراء لانه انما سلم او ترك قبل ان يكون له حق لانه انما له حق الشفعة بعد الشراء ومن وهب ماله لم تصح هبته وبه قال بعض اصحابنا ومالك اتي رجل الى اخر فقال له اريد ان اشتري الحصة التي لك شفعتها في كذا فاسلم لي الشفعة فقال قد فعلت فلما اشترى قام بطلب شفيعته فقال مالك له ذلك والثاني فواتها * واختير فواتها * عملا بقوله قبل الشراء وليس له ترك شيء اثبتته على نفسه ومن الزم لنفسه شيئا الزمناه له والظاهر ان يدركها اذا قال اشتر لان الشراء للشفيع وكذا الميت اذا اذن له الورثة ان يوصي باكثر من الثلث او يوصي للوارث هل لهم الرجوع بعد الموت او لا قولان وهكذا كل من سلم حقه قبل ان يكون حقا وفي تعبيرة بالاذن اشارة الى ان الشفع له الحجة في الشراء قبل غيره وان سلم الشفعة بعد الشراء وقبل العلم بالثمن بطلت مع انه ليس له ان ياخذ الشفعة بما لم يعلم من الثمن فان اخذها بما لم يعلم ولم ينقد الثمن ولم يذكره فقبل له ذلك ويطلب ان يعلم كم الثمن وقيل لا ياخذها حتى يعلم كم هو ويحضره ان كان الشراء نقدا وقيل ان اخذها قبل العلم به صح وله ان يتركها ما لم يعلم وان اخبر الشفع ان الشراء وقع بكذا فسلم الشفعة فخرج انه باكثر او بثمان اخر او اخبر ان المشتري فلان فسلم فاذا هو غيره واثنان او نحو ذلك من المخالفات فله الرجوع في الشفعة ويملك انه ما ترك الشفعة الا لما اخبر به ان

انهم قال العاصمي

وليس الاسقاط بلا زم لمن * اسقط قبل البيع لا علم الثن

ان سلم له قبل شراءه او اذن له به قولان واختير فواتها

كذلك ليس لازماً من خبرنا * بئس اغلى وبالنقص الشرا
وفي التاج من اشترى من رجل ارضاً على ان ليس له على صاحب الشفعة ساقية
ولا طريق ثم طابها الشفع قال لاشفعة له ان ابراه قبل البيع ولزمت ان بعده وقال
ابن محبوب لا يزول حق الشفع من الطريق والساقية ولو ترك قبل الشراء وقيل ان
وقع البيع على ان ليس للمشتري عليه ساقية ولا طريق فلا شفعة له وان ازيل ذلك
بعد البيع وقبل طلبها ثبتت وكذا الميزاب وغيره وقيل ليس لاحد ان يشتري مالا احد
شفعة الا باذنه واوكد ذلك في اصل مشترك وثماره ولصاحب الشفعة فيها من
الشريك والعامل ولا شفعة للعامل في الثمرة ان لم يكن شريك في الاصل ومن اشترى
شفعة احد برضاه فلا باس وان كره فالما في الحكم فلا يحكم له بها الا ان طلبها
على موجب الشرع فيها وبعبء كره ذلك وبعبء اجاز واحل الله البيع ما لم تكن
مدلسة في الشفعة اهـ * وان * سلم وان هذه غير وصاية بل جوابها هو قوله فان
يسؤال الخ * بعده * اي بعد الشراء فان حصل تسليمه * بسؤال بيع او تولية
وهبة * ان قال بع لي او واني او هب لي او قال افعل ذلك لغيري او اقل البائع
او نحو ذلك فيقوله من ليس الملك له اوسال بمضاً منه والسؤال الطلب * او اشارة
فعل شئ فيه * اي قال له افعل كذا فيه كمن نصح برأي * كغرس او بناء او
حرث * او حصد او جذاذ او قال اجزلي ان اغرس او ابني او احرق او لفلان او
نحو ذلك * او استطعام من ثماره * وبقوله بان قال اطعمني منه او دابتي او عبدي
او ابني او غيرهم مطلقا ان اطعمه منها * وان لم يطعمه * ان وصاية والواو عاطفة كما رأت
او الحال فلا يقدر معطوف عليه * لا ان غره فاطعمها * اي الثمار * اياه لا يعلمه *
انها من المشفوع فيه * او اكلها على ادعاء انه قد اخذ شفعتها * فانكر ولم يبين او
ادعاء انه يجوز له الاكل لانه على نية الشفعة فهذا لا يبطل الشفعة لان ذلك ليس
تسليماً للشفعة فاكلها معطوف على المنفي * فاته * جواب لقوله فان بسؤال اتفاقا
لان ذلك ترك للشفعة واجازة للشراء واما ان غره فاطعمه ثماره فلا تقوته لان
الرضي لا يكون على الجهل وكذا ان ادعى انه اخذ الشفعة او قال ان لي ان اكل
لاني على نية اخذ الشفعة فاكل او سرق او غصب او اكل ولم يعلم ان ذلك منها او

وان بذه بسؤال بيع او
تولية او هبة او اشارة فعل
شئ فيه كغرس او بناء
او حرث او استطعام من
ثماره وان لم يطعمه لان غره
فاطعمها اياه لا يعلمه او
اكلها على ادعاء انه قد اخذ
شفعته فاته

انها هي مثل ان لا يعلم ملكه حيث يصدق في عدم العلم مثل ان يملك شيئاً وهو غائب
او مجنون بوجه ما فاكله تقرير منه لما لا اسقاط لما وكذا تقوت ان اطعمه بلا
استطعام وقد علم وكل انتفاع على علم تقوت به وفي ادعاء الاتفاق نظر قالوا في الذبوان
وان اسلم الشفع الشفعة للمشتري فلا يدر كذا وكذا ان اسلم بعضاً منها على هذا الحال
ان كان في شئ واحد وان كان في صفقة واحدة في موضع مفترقة فاسلم البعض
فتولان وان قال الشفع بع لي ما اشتريت او قال له واني او قسم معي او اقتسم الغلة
بطلت الشفعة وكذا ان اصدق له المشتري او استأجره او استعاره له او افسد فيه
الشفع شيئاً فطاب حل ذلك فهذا كله تسليم للشفعة وكذا ان طاب ان يحرق فيها
شيئاً او يحصد زرعها او يقطع اشجارها او يسقيها وما اشبه ذلك من المنافع او طاب
المشتري الى هذه الوجوه فاجاب اليها ومنهم من يقول ليس في هذه الوجوه كلها
تسليم للشفعة الا ان سلمها بلسانه اهـ وقد يقال ايضاً لا يكون الاطعام على علم بالشراء
ابطالاً للشفعة حتى يقارنه ما يدل على تقرير البيع للمشتري مثل ان يقال تقبل الله
عنك عطيتك او صدقتك فان المتبادر من هذا انه رضي بان المبيع ملك مستمر
للمشتري والا فكثيرا ما يناول الانسان لغيره مال ذلك الغير كالخدم والابن يناول
المال لملكه ومن اشترى ارضاً فبنى فيها مسجداً فلا يدر كذا الشفع بعد ومن علم بالبيع
وقال ظننت ان ليس شفعة فلما سال قيل له انها لك فاته وقيل لا وان اتى الشفع
المشتري وتواني عن الاخذ او تكلم قبله فاته وان قال المشتري ان شفعتك عندي
لا تفوتك فمتى اردتها دفعتها لك فاذا مضت ثلاثة ايام فاته في الحكم حتى يقول
المشتري سلمتها اليك او تركتها لك او تبرأت اليك منها ويقبل الشفع واما عند
الله فنحب له ان يوفي بعهده والمومن اخو المومن لا يغره ولا يخونه ولا يضره وان
سال عن كمية الثمن قبل اخذها بطلت ولكن يقول له اخذت شفعتي كم الثمن وان
انتفع بما يجوز الانتفاع به لكل احد كشراب ماء من بئر او بما ملكه المشتري كماء
الاناء بعناه المشتري لم تفته * وان اظهر * المشتري * له * اي للشفع * خلاف
ما اشترى به كان قل له * اني اشتريت * بمائة دينار * وهو قد اشترى باقل ولو
بقليل * او * اني اشتريت * وخدي * وهو قد اشترى مع غيره * او * اني

وان اظهر له خلاف ما
اشترى به كان قال له بمائة
دينار او وحدي او

اكثرية * (مع غيره) * وهو قد اشترى وحده * (او) * اني اشتريته * (كله) *
وهو قد اشترى بعضه * (او) * اني اشتريت * بعضه * وهو قد اشترى كله
* (او) * اني اشتريت * لغيري * وهو قد اشترى لغيره * (او) * اني اشتريت
* لغيري * وهو قد اشترى لنفسه * (او) * اني اشتريت شراء * (حالا) * نقدا
او عاجلا * (وهو قد اشترى لاجل ولم يحل * ذلك الاجل فان حل الاجل وطلب
الشفيع الشفعة فقال له المشتري قد اشتريت بالحلول ولم يشفع بطالت ولو كذب
لانه قد حل وقيل لا تبطل وشار للقول الاول بقوله ولم يحل وقوله بعد مما هو ضرر
للمشتري * (او وهبت لي بثواب) * عدده مائة مثلاً فخرج اقل او وهبت لي بلا ثواب
فاذا هي بثواب * (او) * اني اشتريت او وهبت لي * (بمكيل) * وهو قد اشترى او
وهبت له بغير مكيل * (او) * اني اشتريت او وهبت لي * بموزون * وهو قد اشترى
او وهبت له بغير موزون * (او) * اني اشتريت او وهبت لي * بثمان * دينار او دراهم
وهو قد اشترى او وهبت له بغيرها وشار الى ما ذكرته بقوله فاذا هو * (اي الشراء
ومثله الهبة او اراد احدهما الواقع او المشتري اي امره او العقد * بخلاف ما قال مما
هو ضرر للشفيع فسلم لاجله * اي لاجل الضرر * لم تنته * شفيعته * عند الاكثر *
لانه وقع التسليم على غير الشراء لان ما اشترى كل لا بعض او بعض لا كل اولانه
اشترى لنفسه لا لغيره او بالعكس او وحده لا مع غيره او بالعكس او وقع الشراء بكذا
لا بكذا او الخطاء او العمد في المبيع بالكل او ببعض او بالغير او بالشركة في الشراء
او غيرها اعظم فالشفعة حينئذ اثبت واصل ثبوت الشفعة في ذلك كله تخيير مشتر
المضرات والمعيب وفاته عند الاقل واما ان قال المشتري ما ليس ضرراً على الشفع
بل نفع له او لا نفع له ولا ضرر فترك الشفعة لقوله مثل ان يقول وهبت لي بثواب
هو كذا فخرج اكثر وقد ترك او خرج كما قال فاذا قال بكذا وخرج اقل ادركها
وان خرج سواء او اكثر لم يدركها واذا ظن انها ليست بهبة ادرك لانه ترك على غير
ما في نفس الامر فانها تفوته وقيل لا تفوته لانه وقع التسليم على غير ما في نفس الامر
فلم يثبت وفي الديوان وان اسلم الشفع الشفعة للمشتري على معنى فخرج خلافه قيل
يدركها وقيل لا وقيل ان خرج ما ينفع الشفع ادركها وان خرج ما يضره فلا يدركها

مع غيره او كله او بعضه او
لنفسه او لغيره او حالا
وهو قد اشترى لاجل ولم
يحل او وهبت لي بثواب او
بمكيل او بموزون او بثمان
فاذا هو بخلاف ما قال مما
هو ضرر للشفيع فسلم لاجله
لم تنته عند الاكثر

مثل ان سلم على ان الثمن عشرون فخرج عشرة وان خرج اكثر لم يدركها وان قلت
كيف عد المصنف شراء المشتري وحده ضرراً كشراءه مع غيره وعد شراء الكل
ضرراً كشراء البعض وعد شراءه لنفسه ضرراً كشراءه لغيره قلت عد ما ذكره ضرراً على
فرض ضرره للشفيع فان الاحوال تختلف فاذا صح بالنظر ان الشافع ضرره شراء
المشتري وحده او شراء الكل او الشراء لنفسه وقد اخبره المشتري بذلك كاذباً او
ساحياً لم تنته عند الاكثر كما انه قد يضره كون الثمن دنانير او دراهم وقد يضره كونه
غيرها قال عمننا يحيى وان اشترى رجل من رجل ارضاً وله شفيع فاتاه فاخبره انه
اشتراها بمائة حالة فسلم فاذا هو قد اشتراها بمائة الى اجل فله اخذها حين غره
بالاجل فله اخذها ما لم يتم الاجل فاذا تم الاجل فليس له اخذها والنظر يوجب
عندي غير ذلك قال الشيخ لا يمكن ان الشفع سلم لتذر الثمن عنده في ذلك
الوقت وهو الآن حاضر واجاب بان هذا النظر يثبت ان اخذها قبل تمام الاجل واما
بعده فلا لانه له الاعطاء اول الوقت وبسطه وءاخره ولا عذر له بعد كسائر الفرائض
قلت الظاهر قول عمننا يحيى فان الفريضة تؤدي بعد وقتها اذا نسيت او نيم عنها او
صليت بلا طهر غلماً وليس الاجل مما يدرك بعلم العلماء فضلاً عن ان لا يذخر في
جهله كما لا يعذر جاهل الفروع وقد غره غرورا قال عمننا يحيى وان اشترى بمائة حالة
فاخبر بمائة اجلة فسلم الشفع فاتته قال الشيخ لان المشتري انما ضر نفسه بذلك
الخلاف وان اشترى بمتاع او حيوان فاخبر بخلاف فسلمها لذلك لم تنته الا ان كان
قيمة الحيوان او غيره مما به الشراء اكثر مما اخبره لان الخلاف نفع للمشتري قال
عمننا يحيى وان قال اشتريت دارين او ثلاثة مثلاً فسلم فاذا هو قد اشترى واحدة
لم تنته وكذا في العكس وكذا غير الدار وكذا ان اشترى شيئاً واخبره بغيره وان
وهبت هبة الثواب واخبر انه اشترى بمائة مثلاً لم تنته ان كانت قيمة الثواب مائة
او اقل وفاته ان كانت اكثر وكذا ان اشتراها بمائة واخبر انه وهبت له بثواب لم
تنته ان كان قيمة الثواب اكثر وفاته ان كانت مائة او اقل اه باختصار وايضاح
قال الشيخ انها لم تنته حين اخبره المشتري انه اشترى الكل او البعض او انه اشترى
لنفسه او لغيره او اشترى وحدي او مع غيره فخرج خلاف ما اخبره لان التسليم

اما هو على غير الشراء ولا تفوته ايضا ان قال له اثنان او اكثر واشترى بنا جميعا فخرج انه اشترى بعضهم لا كلهم وفي كل ذلك خلاف والحاصل انه ان اخبره المشتري عمدا وسهوا بخلاف الواقع فسلم الشفعة قليل فاتبته مطلقا وادليه الربيع وقيل لا تفوته مطلقا وقيل الجهم وروى منهم ابن عبد العزيز ان كان ما اخبر به نفعاً للشفيع فاتته او ضرا لم تفته وهو الماخوذ به ودخل في هذا الخلاف ما لو قال له اشتريت من فلان وهو اشترى من غيره وان قال المشتري شيئا وترك الشفيع الشفعة وبان انه لم يتركها لقوله بل لنيره فاتته مطلقا قال المصنف وان اخبره غير المشتري باكثرهما وقع به الشراء فتركها فاتته وان قال الشفيع ارجوان الثمن عاجل فاذا هواء اجل فاتته ومن بيعت شفيعته فاخذ بعضها بطلت وفاته وفي الديوان ولا ياخذ الشفيع الاجرة على تسليم الشفعة فان اخذها فقد بطلت ويرد الاجرة وقيل لا يرد لها ولا ياخذ الاجرة على ان ياخذ الشفعة وان وكل الشفيع من ياخذ الشفعة فاسلمها الوكيل للمشتري فلا تبطل واذا فعل الشفيع ما يبطل الشفعة في بعض ما بيع بطلت الشفعة فيه وفي باقي ما يشفع ولو اختلف الجنس والمحل * وان اشترى * اثنان او * ثلاثة * او اكثر * ارضا * او نحوها مما يشفع * من واحد * فصاعدا * في صفقة * واحدة بشمن واحد * واحد * شفيعها * بسبب سابق على ما اشترى وقوله * لو لم يشتر معهم * عائد الى قوله شفيعها اي يشفعها لو لم يشتر * او باعوها كذلك * في صفقة واحدة بشمن واحد واحد * شفيعها بسبب سابق على ما باع لو لم يبيع معهم * فلا يدرك انصباء شركائه * في الشراء او في البيع بالشفعة من المشتري فلا يرد ما اشتراه شريكه بالشفعة ولا ما باع شريكه لان شركته لهم في الشراء او البيع في صفقة وثن واحد تسليم للشفعة وترك لها والصفقة انما صحت برضاه ولو لم يرض لم تصح لانت ارض مثلا بيعت كلها ولا يصح بيع سهمه الا برضاه او اشترى كلها على ان له سهما معلوما في الشراء ولا يصح له الشراء الا برضاه فاذا قدتم البيع او الشراء برضاه وامضاه فلا يرد بالشفعة ويدرك شفعة ما لم تتحد صفقة معه وياخذ الشفيع الاخر انصباء شركاء ذلك المشتري او البائع لانصيبه الذي اشتراه لانه شفيع مثله فاذا تعددت الصفقة والثن او تعدد الثمن واتحدت الصفقة فلكل واحد شفعة الاخر

وان اشترى ثلاثة ارض من واحد في صفقة واحد شفيعها لو لم يشتر معهم او باعوها كذلك فلا يدرك انصباء شركائه

اسباب متقدم مطلقا او بسبب حادث بالشراء كل يشفع من بعده * وان تركها * اي الشفعة * شفيع حتى باع ما به يشفع او وهبه او اصدقته * او اعطاه اجرة او ارثا او غير ذلك من وجوه خروج المالك * بعد علمه بالشراء فاتته على المختار * لان ذلك ترك لها وانفقدت الشفعة وهي ما به الشفعة ولان المقصود بالشفعة ازالة الضرر من جهة الشركة وهو ليس بشريك وقيل لا تفوته لان اخراجه من ملكه ما به الشفعة غير الشفعة ولانه انما اخراجه من ملكه بعد ثبوت حق الشفعة له به وجوه الشفعة الى مالكة فهو يشفع ما بيع قبل بيعه والمشتري الاول يشفع ما باع هو ثانيا وقيل وان باع ما به الشفعة او اخراجه بوجه ما من ملكه بعد اخذ الشفعة وقيل يحكم الحاكم بها ثبت شفيعته عند الاكثر وفاته مطلقا ان اخراجه قبل الشراء او اخراجه بعده بلا علم بالشراء قبل والصحيح وهو مفهوم كلام المصنف عدم فواتها بالاخراج بعده بلا علم به ومن ادعى الاجماع عليه فليس عالما بالخلاف اذ قيل واذا باع ارضه من غير علم بالشفعة فلا تفوته قولاً واحداً في الظاهر لانه معذور وليس كذلك والظاهر انها تفوته ولو لم يعلم * ومن له فدان * او نحوه مما يشفع * وله شفيع فباع * لاخر * ساه * اخر لانه غيره * منه ربعاً * شائعاً * ثم * باع له ربعاً * ثانياً * شائعاً * فذ * باع له ربعاً * ثالثاً * شائعاً * فذ * باع له ربعاً * رابعاً * شائعاً وكذا غير الربع من التسميات وكذا ان لم يستوعب الارباع او غيرها مثل ان يقتصر على بيع ثلاثة ارباع او اربعة اخماس او جمع تسميتين فصاعداً مثل ان يبيع نصفاً لرجل ثم ربعاً له او جمع فيهن اثنتين فصاعداً مثل ان يبيع ربعاً لرجلين ثم ربعاً لهما وهكذا او جمع اثنتين فصاعداً في بعضهن مثل ان يبيع ربعاً لرجلين ثم ربعاً لهما ثم ربعاً لاحدهما ثم ربعاً له بالنظر الى من تكرر لهما او لهم اوله البيع * فلشفيعه ان شفيع * الربع * الاول ثم * الثاني * كذلك * على الترتيب * الى اخرها وان قصد اول اثنان * او لثالث او لاربع * فله * ما قصد اليه * (وما بعده) * ان كان بعده شيء * (لا ما قبله) * الا سهم من لم يتعدد بعد فله ايضا مثل ان يبيع كما مر ربعاً لرجلين ثم ربعاً لهما ثم ربعاً لاحدهما ثم ربعاً له فاذا بدأ بالربع الثالث فاته ما ينوب صاحب هذا الربع من الربع الثاني والاول وله ما ينوب الاخر منها وان

وان تركها شفيع حتى باع ما به يشفع او وهبه او اصدقته بعد علمه بالشراء فاتته على المختار ومن له فدان وله شفيع فباع لاخر منه ربعاً ثم ثانياً فالثاني فاربعا فلشفيعه ان شفيع الاول ثم كذلك الى اخرها وان قصد اول اثنان فله وما بعده لا ما قبله

بدأ بالتي فيه وما بعده دون الربع الاول لما وانما فاته ما قبل فيما ذكر المصنف وذكرناه
 لان قصده لواحد ترك لما قبله لاتحاد المشتري واتحاد البائع او لتزليل ما تعدد منها
 منزلة المتحد اذ كانت العقدة من بائنين او مشتريين برة ثم برة ومكذا ولم يفت
 ما بعد لانه في رتبته وانما صحت له الشفعة مع ان ترك ما قبل يصير به المشتري شريكا
 فيكون شفعيا والشفيع لا يكون مشفوعا عليه لسبق الشفعة على الترك فله شفعة ماشاء
 وترك ماشاء فله ان يشفع أولا ويترك ثانيا ويشفع ثالثا ويترك رابعا وهكذا وله ان
 يشفع ثانيا ورابعا ويترك أولا وثالثا وله ان يشفع أولا ورابعا وله ان يشفع كل ماشاء
 ويترك كل ماشاء الا انه اذا شفع شيئا فلا يشفع ما قبله وجوز له الكل والبداية
 من ايها شاء قيل * صيغة تعريض وعندي انه لا ضعف في البداء بايهم شاء ولا يفتوته
 ما قبله بخلاف شفعة الكل مرة فانه ضعيف لانفراد كل عقدة على حدة وتماها وهو
 الاظهر بناء على ان قصده لتسمية ليس فيه ما يبطل ما قبلها ولا فيه ما يدل على
 رضاه باسقاط ما قبله وقياسا على ماذا تعدد المشتري المتعدد المذكور في قوله * وان
 تعدد مشتري الارباع * او غيرها من التسميات مثل ان يبيع ربعا لواحد ثم ربعا
 لثان ثم ربعا لثالث ثم ربعا لرابع او يبيع ربعا لاثنتين ثم ربعا لاثنتين ثم ربعا لثلاثة
 اخرين ثم ربعا لاربعة اخرين او غير ذلك من التصرفات * فالشفيع ان
 يبدأ بايهم * اي باي المشتريين او باي الارباع والاول اولى لان هذا
 الضمير لا يستعمل لغير العقلاء الا لتزليه منزلة العقلاء * شاء اتفاقا *
 مع ان الشراء متروك لانه اخذ الشفعة ما لم يقطعها المشتري او يتركها وان
 اشترى رجل دارا كانت بجانب رجل اخر ولم يشفعها الرجل حتى باع كل من
 بجانب تلك الدار داره فاراد الرجل ان يرد الكل فقبل لا يرد الا التي بجانبه وقيل يرد
 الكل ان شاء مرة او بالترتيب في البيع واما ان يرد الاخرة قبل الاولى فلا يجد ذلك
 ولا يبطل بذلك شفعته وان اسلم الاولى فلا يدرك غيرها قالوه في الديوان ومن
 اشترى شيئا فشفيع به ثم شفع منه اخر ما اشترى جره له ماشفع ايضا بالثمن وقيل ماله
 الا ما اشترى * وكذا * للشفيع ان يبدأ باي الارباع مثلا شاء اتفاقا * ان باعها *
 اي الارباع * اربعة لواحد * بان باعوا ربعا لرجل ثم باعوا له ربعا ثم ربعا له ثم

وجوز له الكل والبداية ومن
 ايها شاء قيل وهو الاظهر
 وان تعدد مشتري الارباع
 فله شفيع ان يبدأ بايهم
 شاء اتفاقا وكذا ان باعها
 اربعة لواحد

ربعا له على الترتيب * او * لـ * متعدد * كذلك مثل ان يبيعوا ربعا لواحد
 ثم ربعا لآخر ثم ربعا لآخر ثم ربعا لآخر فله شفيع ان يشفع ماشاء ويترك ماشاء
 وان يبدأ بما شاء لان له الاخذ ما لم يتركها او يقطعها عليه المشتري والظاهر انه
 ان باع اربعة لواحد بمرات ففيه القولان قول يشفع على الترتيب ويسقط عنه ما يهدي
 عنه وقول يبدأ بايها شاء وهو الاظهر * ومن اشترى من احد ارضا * او ما يشفع
 * ثم استحق * بالبناء للمفعول والمستحق غير المشتري * نصفه لم يدرك * بالبناء
 للمفعول * عليه * اي على المشتري * الشفعة الباقي * له اي لا يشري اي لا يدرك
 الرجل المستحق للنصف النصف الباقي للمشتري * بالشفعة * متعاق يدرك * في
 الحكم * لانه لم تثبت الشركة للمستحق الا بعد الاستحقاق والحكم به وهو بعد
 الشراء واما فيما بينه وبين الله فانه يدرك الشفعة لتقدم الشركة قبل البيع وذلك
 بناء على صحة بيع مالم يستحق وانفساخ ما استحق وحده واما على القول بانفساخ
 الكل لاشتمال العقدة على غير جائز فلا شفعة اصلا ولا يصح البيع ان علم المشتري
 بالشركة قولاً واحدا لاشتمال العقدة قصدا على غير جائز وعليه اليقين انه ما علم ان
 ادعى عليه الملم وما ذكره المصنف انما هو اذا ترفع البائع والمستحق لازراع عند من
 يحكم بينهما حكم للمستحق واما ان لم يترافعا بل ادعى البائع او ترفعا ولم يقع حكم
 وضح الاستحقاق فله مستحق شفعة الباقي ان اثبت البيع واذا ترفعا حكم للمستحق
 فانفرد الشفعة * وما حدث باصل * اي في اصل * بعد بيعه * او بعد اخراجه
 من ملك اخراجا يشفع عليه * مما يجب به شفعة * كطريق ومرسى وما في وجوب
 وغير ذلك من كل ما يشفع به * لم تدرك به * شفعة لحدوثه بعد البيع * ويشفع
 به * اي بما يجب به الشفعة كما مثلنا * ان كان قبله * اي قبل البيع * ولو زال
 بعده * على قول مرجوح اقتصر عليه الاثر الذي حكاه الشيخ ومقابلته انه ان زال
 قبل ان يشفع به فلا يدرك الشفعة وهو الراجح كما شبهه قوله وان تركها شفيع حتى
 باع ما به يشفع ان لم يذكره لان غرضه حكاية كلام الاثر وهو غير مذكور فيه
 وكذا الشيخ فلو اسقطه المصنف لكان اسقاطه هو المناسب للاختصار وكان
 دافعا لايهام انه يشفع قولاً واحدا او ايها ان المختار اذا اقتصر عليه وفي العلم بالشراء

او متعدد ومن اشترى من
 احد ارضا ثم استحق
 نصفه لم يدرك عليه الشفعة
 الباقي له بالشفعة ما في الحكم
 وما حدث باصل بعد بيعه
 مما يجب به شفعة لم تدرك
 به ويشفع به ان كان قبله
 ولو زال بعده

وعنده ما مر هناك وفي الدبوان ون باع الشفع نصيبه للمشتري قبل ان يرد الشفعة
 فلا يرد لها بعد ذلك وقيل يرد لها وان باعه لغير المشتري فانه يدركها واما الحدود
 والظل ومنع الرعي فلا يشفع بها حدثت قبل او بعد ولكن ان كان جوار فيه الشفعة
 عند بعض وان كانت على جدار ارض رجل نخلة ولا طريق لها ولا مسقى على الارض
 فلا تشفعها النخلة الا ان كان ثامفيا مسلك لسقيها او طريق اليها وان كان بين
 شركاء يبر اقسما ارضها رعى كل صاحب طريق وهم شركاء في فها فباع احدهم
 نصيبه من الارض والماء لغيرهم فطلب احدهم شفعة فانما هي له في فم البير ياخذ
 بتمامه من القبة ولا شفعة في الارض ولا رجعة للمشتري ان طلب نقض البيع ويشفع
 اقيم والماء وقيل اذا تلاصقت ارضها ولا تعرف حدود ارضه من حدود جاره فينبها
 الشفعة وان قطعت بينهما الحدود والجواميد فلا شفعة بينهما الا بشر كذا وطريق او ساقية
 ذكره في التاج والله اعلم * باب * في احكام الشفعة * ان مات مشتر * ولم تؤخذ منه
 الشفعة في حياته * لم يشفع شفيع * بالتكوين * وارثه * بالنصب على المفعولية يشفع
 لان الشفعة انما تؤخذ من المشتري * الا ان احياها * اي الا ان احيا الشفع الشفعة
 * في حياته * اي في حياة المشتري بان اشهدته على الشفعة بناء على تراخيها في ثلاثة ايام
 او غير الثلاثة على الخلاف في مدتها او شهد لما منع له من اخذها ولو على قول الفور لان
 الشفعة ليست في ذمة المشتري ولا امانة عنده فضلا عن ان تدرك بعد موته في
 ماله الذي اشتراه بل ان اخذه الشفع ضحت له والا فلا وحيث لم ياخذها منه حتى
 مات ولم يحياها كان موته فواتا له وتركها حتى مات تركها لان الارث يجده والشفعة
 تجده والارث اقوى وان احياها ثبتت له لانها حينئذ يلزم المشتري تسليمها فتعلقت
 المشفوع فاستصحب تعلقها به بعد موت المشتري واستظهر ابو عبد الله انه ان لم يعلم
 بالبيع حتى مات المشتري ادركها كما يدركها اذا لم يعلم الا بعد بيع ثن او ذاك
 فصاعدا وقيل يدركها الشفع ولو علم ولم يحيا ولو مات المشتري عقب الشراء باتصال
 ولم يجد الاحياء اولم يعلم حتى مات ففي ذلك كله فاته لعدم الاحياء * وان
 مات * الشفع * قبل اخذها اخذها وارثه * وارث الشفع * مطلقا * احياها
 الشفع في حياته ام لا * بعده * ذلك لانه مات وقد ملكها ولانها * تورث *

(باب)

ان مات مشتر لم يشفع
 شفيع وارثه الا ان احياها
 في حياته وان مات قبل
 اخذها اخذها وارثه مطلقا
 بعده وتورث

وتوهب وتباع وبيع الشفعة ان يبيع من له الشفعة شفعة لمن لا يستحقها فتكون له
 ويشفع ولا سبب له الا هذا او يشتري فيبيع له الشفع الشفعة فلا يؤخذ من يده
 ما اشتري وكذا هبة الشفعة ومطلق اخراجها من الملك * على المختار * تنازعه
 اخذ وتورث او يعلق بتورث لان ارثها واسطة اخذها وذلك قول ابي الربيع ووجهه
 انها تورث فورثة الشفع بمقامه كسائر امواله الموروثة وهي حق جره الملك الذي
 ورثه وكما ان المتبايعين بالخيار ورثتهما بمقامهما في الخيار المتعلق بالمال غير ان الاجل
 في الخيار عهدة منهما على بقاء الخيار ولو مع موتها او موت احدها * وقيل * لا
 ياخذها وارث الشفع * الا ان احياها * شفيعها في حال حياته وهو قول ابي محمد
 وافي بن عمار لان موته بدون اخذ ودون احياء ترك لها وليست عنده تورث او
 تباع او توهب وكما ان العيب لا يردده ورثة المشتري ان لم يحيا المشتري لان موته بلا
 رد وبلا احياء رضى به ان علم والا ردوه ان شاءوا سواء حيي البائع او مات وهو
 لم يتعلق بمال البائع فيلزم ورثته والبيع لا يكون الا برضى والارث بلارضى الا
 انهما معا انتقال ملك والارث اقوى من الرجوع بالعيب والحقوق التي لم تتعلق
 بمال لا تلزم الوارث وكذا وجوه التعدييات في الاموال او الانفس لا تلزم الوارث ان
 لم تحيا في حياة مورثهم قيل ولا يقاس على الدين لجواز الرضى به ولو كره البائع
 والدين لا يصح تركه الا برضى من هو عليه وكما انه لا يدرك نزوع المضرة على ورثة
 محدثها الا باحياء النزع في حياته وكما لا يدرك نزوعها على من وهب له ما هي فيه او
 بيع له او اصدق الا بالاحياء عند من كان عنده وكما لا يدرك نزوعها ورثة من احدث
 عليه الا باحياءه وكما لا تدرك التعدي على ورثة المتبدي الا بالاحياء والصحيح
 ادراكها فيما قيل وعلى الاول الشيخ والحاصل ان الحق يجوز تركه مطلقا والمال لا يترك
 الا برضى المتروك له لان تركه عقد لا يصح الا بين متعد لان ادخال ملك واعلم
 ان بيع الشفعة وهبتها اما للمشتري او لغيره بعد بيع الشريك وقبل الاخذ والصحيح
 المنع وعلى الجواز فلن يبعث او وهبت له ان يشفع بها فيكون له ما باع الشريك يردده
 من المشتري بالشفعة وان باع او وهب للمشتري بقي للمشتري وتورث ومعنى ارثها
 ان وارثه ياخذ المبيع بشفعه من المشتري بالشفعة لاجل شركة موته او جواره على

على المختار وقيل الا ان
 احياها

ما من قال العاصمي

ولا يصح بيع شقة ولا * هبتها وارثها ان تبطل

و * اذا قلنا الشقة تورث وتباع وتوهب ف * من وهب لاثنتين شقة او باعها لهما او ورثاها منه * لانها تورث او لحياءها * اثلاثاً * ثلث لواحد وثلثان للآخر تنازاه وهب وباع وورث فصاحب الثنتين ياخذ ثلثي المبيع وصاحب الثلث ياخذ ثلث المبيع فقول مطلق لانه يصح الاضرار له نحو القيام فته ويجوز كونه خالاً فيقدر للآخرين حال من مجرد الحذف لدليل اذ لا يكون الحال ضميراً * فمهم * اي الاثنان واطلاق صيغة الجماعة على اثنين مجاز وقيل حقيقة * على ذاك * المذكور من التسميات * في اخذها لاهل الروس * وغير الاثنين والا ثلاث مثل الاثنين والا ثلاث * وان سلمها احدها * اي اخذ الاثنين الموهوبة هي لهما او ارارثين لهما او المبيعة هي لهما * للمشتري فللباقى سهمه فقط * وان باع احدها او وهب شقته للمشتري قبل الشراء فلا شقة للباقى واما الشفيعان اصاله لاهبة او ارثاً او شراء فذا سلمها احدها للمشتري فهي للآخر جميعاً واذا وهدت الشقة للمشتري بعد البيع فهو كالشفيع والشفيع لا يشفع * ومن اشترى ارضاً تعدد شفعاءها فمات احدهم فهي * اي الشقة او الارض بالشقة * للباقيين * بكسر القاف وفتح النون جمع المذكور السالم ان لم يكن سبق * وان سبق اليها واحد من ورثته فله * منها * ارثه فقط * ويحتمل ان يريد بقوله فهي للباقيين على قول اي محمد وافي بن غمار بمعنى انها لهم ولو سبق اليها ورثة الميت او بعضهم اذ ليست لهم على قوله ان لم يحياها موروثهم فان احياها فورثته بمقامه ويريد بقوله وان سبق اليها الخ انه للسابق سهمه بناء على القول الاخر انها للشفيع الميت ولو لم يحياها كما للحي * وان * سبق اليها * واحد من الشفيعين الحيين * او الشفعاء الاحياء او بكسر الهمزة وفتح النون فيهما فيكونان جمين * اخذها كلها * بناء على ان الشقة لمن سبق اليها وقيل سهمه فقط * وان * سبق اليها * ورثة المالك واحد * الشفيعين * الحيين فللورثة نصفها على ارثهم * لانهم في مقام موروثهم * و * النصف * الاخر للحي الجاري للشفقة واما الحي الاخر فلم يجز صير الورثة بمنزلة الحي فتنقسم الي نصفين

وقيل

وقيل للورثة ثلث وللحي ثلث * وان * سبق اليها * واحد من الورثة وواحد من الحيين فربعها للوارث وثلثاثة اربعها للحي * السابق لان الشفع الحي قبل له اخذها كلها والوارث ينزل بالثلث الذي له بالارث فاقسموها بالخصص وصار لصاحب الكل ثلاثة اربعها واصحاب الثلث ربعها لانه بمنزلة مال وثلث فلو سبق وارثان واحد الحيين لكان للحي ثلاثة اخماس وذلك بمنزلة مال وثلثي مال كاثني عشر هي مال وثلثها اربعة فالجملة ستة عشر قال الشيخ وكذلك ايضاً ان باع او وهب احد الشفيعين اثلاثة او اربعة قال عمناء يحيى وان سبق الورثة جميعاً فهي لهم كلها وان سبق احد الورثة واحد الحيين فللحي ثلثها وللوارث الثلث وان جاءوا جميعاً فللحيين ثلثان وللورثة ثلث قلوا او كثروا وان سبق ورثة الميت واحد الحيين فللحي نصف وللورثة نصف على ارثهم وكذلك لو اشترى رجل من رجل ارضاً ولها شفيعان او ثلاثة فوهبها احدها لرجل غيرها او باعها له فلمن سبقها من الشفيعين الاولين او المشتري او الموهوب له وان باعها احدها او وهبها اول مرة لثلاثة او اكثر فان سبق اليها الشفع الاول فهي له او النفر فينبهم على الروس وان جاءوا جميعاً فالنصف للشفيع الاول والنصف للنفر المشتريين او الموهوب لهم او الوارثين قلوا او كثروا على الروس * ومن اشترى ارضاً شفعها لثلاثة * او لاثنتين او اربعة او اكثر * فماتوا قبل اخذها وترك كل منهم * وارثاً * واحداً * او اكثر فان ورثة كل ميت بمقامه فلهم سهمه * فمهم * ينيهم على الروس ان اتوها معاً * في وقت واحد * و * هي * السابق ان تسابقوا وقيل له ثلثها فقط * ان كانوا ثلاثة ونصفها ان كانوا اثنين وربعها ان كانوا اربعة وهكذا * وان * اشترى ارضاً ولها شفيع ثم تزوج الشفع امرأة فاصدقها نصف ماله في الاصل ثم اخذ شفعته لم تدخل معه فيها * اي في تلك الارض * بصدقاها * فليس لها نصف الارض لانها لم تدخل ملكه الا بعد الاصداق * علمت * بذلك * او لم تعلم وان سلمها للمشتري فليس لها عوض * نصف * ماله * لانه لم يملك تلك الارض بل ترك اخذها وانما لما عرضا لو ملكا قبل عقد الصداق ثم اخرجها من ملكه * وان تزوجها * من * اشترى * بعد الشراء واصدقها * اي اصدق المراء نصف ماله في الاصل * كذلك ثم شفع * المشتري

ومن وهب لاثنتين شقة او باعها لهما او ورثاها منه اثلاثاً فمهم على ذلك في اخذها لاهل الروس وان سلمها احدها للمشتري فللباقى سهمه فقط ومن اشترى ارضاً تعدد شفعاءها فمات احدهم فهي للباقيين وان سبق اليها واحد من ورثته فله ارثه فقط وان راخذ من الشفيعين الحيين اخذها كلها وان ورثته الهالك واحد الحيين فللورثة نصفها على ارثهم والاخر للحي

وان واحد من الورثة وواحد من الحيين فربعها للوارث وثلثاثة اربعها للحي ومن اشترى ارضاً شفعها لثلاثة فماتوا قبل اخذها وترك كل منهم واحداً فمهم ينيهم على الروس ان اتوها معاً والسابق ان تسابقوا وقيل له ثلثها فقط وان اشترى ارضاً ولها شفيع ثم تزوج الشفع امرأة فاصدقها نصف ماله في الاصل ثم اخذ شفعته لم تدخل معه فيها بصدقاها علمت اولم تعلم وان سلمها للمشتري فليس لها عوض مثلها وان تزوجها بعد الشراء واصدقها كذلك ثم شفع

بالبناء للمفعول أو الشفيع بالبناء للفاعل ﴿فلما عليه عوض﴾ عن نصف مثلها ﴿ان لم يعلم بذلك﴾ المذكور الذي هو ان ما اشترى فيه شفعة لغيره ولا شفعة للمالك المرأة لان ملكها بالصادق حادث بعد الشراء وذلك ان لما سببا بان لما بعضا من الاصل الذي به لزوجها الشفعة لكنها حدث ملكها بعد الشراء ﴿لا﴾ عوض لها ﴿ان علمت الا ان لم يكن لها صداق غير﴾ نصف ﴿ما اشترى﴾ والاستثناء منقطع وان مفتوحة الموحدة فان لم يكن لها صداق غيره ﴿ف﴾ هي ﴿يجب لها حينئذ عوضه﴾ اي عوض نصفه وان علمت ولما غيرها فلم انصف الغير فقط ﴿وقيل ترد لصادق مثا﴾ بكرة او ثيبه وجمالا ونسبا ﴿وان سلمها﴾ اي الارض او ما اشترى واثنته نظرا للمعنى لانه الارض ﴿الشفيع دخلت﴾ في الارض بنصف الارض ﴿علمت او جهلت وان اخذ﴾ الشفيع ﴿بعضا﴾ من الارض بالشفعة بناء على انه يجوز له ان ياخذ بعضا ويترك بعضا او على ان الشراء في صنفين او صفقات فاخذ بعضها واقعا في صفقة ﴿دخلت في الباقي ولما عوض ما اخذ﴾ الشفيع اي نصف ما اخذ ﴿ان جهلت﴾ لا ان علمت فان علمت فليس لها عوض ما اخذ الشفيع لتوقف ما اشترى على ترك الشفعة وجهها غرر بما اصدقها ولا تكلف علم ما لم يفعل الشفيع ودخلت فيه ان ترك الشفعة لدخوله في ملك المشتري بالبيع لا بتركها من حيث انه لا يحتاج الى عقد ثان في اخذها ولو كان اخذها ادخلا في ملك لان اخذها ادخال بفعل تقدم وغير الارض والنصف مثلها قل عمننا يحجي واذا اشترى رجل من رجل ارضا ولما شفيع ثم حثت المشتري والشفيع باموالهما للمساكين من قبل ان ياخذ الشفعة فعلى المشتري ان يعطي عشر تلك الارض مع عشر ماله ولا يعطيه منها ويعطيه من غيرها وليس على الشفيع ان يؤدي عشرها مع عشر ماله ان لم يردّها بالشفعة الا بعد الحث اه قال الشيخ لانها قبل اخذ الشفعة في ملك المشتري ما لم ياخذها الشفيع ﴿ويبطل فعل﴾ بالنصب على المفعولية ﴿مشتري كبيع وجهه﴾ ورهن ﴿واصدق﴾ في مدة الشفعة ثلاث سنين او ثلاثة ايام ما لم يقطع الشفعة شيء ويتعطل الامر ويشكل في قول من قال لاحد لوقت الشفعة ﴿اخذ﴾ بالرفع على الفاعلية ﴿الشفيع شفيعه﴾ قال عمننا يحجي وان اشترى رجل من رجل ارضا ولما شفيع ثم جعلها المشتري

فلما عليه عوض ان لم يعلم بذلك لان علمت الا ان لم يكن لها صداق غير ما اشترى فيجب لها حينئذ عوضه وقيل ترد لصادق مثا وان سلم الشفيع دخلت علمت او جهلت وان اخذ بعضا دخلت في الباقي ولما عوض ما اخذ ان جهلت ويبطل فعل مشتري كبيع وجهه وصدق اخذ الشفيع شفيعه

لوجه الله او للاجر من قبل ان ياخذ الشفيع شفيعه فنه اخذها بعد ذلك من المشتري وما اخذ عنه المشتري من ثمنها فليدفع له في مثل ذلك وان تركها الشفيع فهي ماضية على ما فعل المشتري واذا اشترى رجل من رجل ارضا ولما شفيع ثم باعها المشتري من قبل ان ياخذ الشفيع شفيعه او وهبها او اصدقها او رهنها او اكرها او قسمها مع شركاءه او ولاها لغيره او اقال البائع فيها ثم سلمها الشفيع وترك اخذها فجميع ما فعل المشتري مما ذكرنا فهو جائز وان اخذها ابطال جميع ما فعل المشتري اه قال الشيخ وانما لزمه عشرها اي من غيرها اذا حثت بماله وجعل ما اخذ من الشفيع في وجه الله لان ذلك طاعة والطاعة يلزم منها المكف ما لزم نفسه واذا كانت اخذ الشفعة مبطلا لفعل المشتري ﴿فمن اشترى ارضا بعشرة دنانير فباعها لآخر بعشرين﴾ دنانيرا ﴿ثم باعها﴾ ذلك لآخر ﴿بثلاث ثلاثين﴾ دنانيرا ﴿فلشفيعها اخذها من ايهم شاء بما اشترها فان شفيع الاول بطل فعل الثاني والثالث ورد كل ما اخذ

فمن اشترى ارضا بعشرة دنانير فباعها لآخر بعشرين ثم باعها بثلاث ثلاثين فلشفيعها اخذها من ايهم شاء بما اشترها فان شفيع الاول بطل فعل الثاني والثالث ورد كل ما اخذ

احدهم قبل ان يبيع وبطلت فله اخذها من باع له هذا الماخوذ منه او تاليه او من بعد ذلك وعلى كل حال اذا تعاطى اخذها من احدهم وبطلت لم يصح الرجوع له الى من قبل ذلك المشتري لان اخذها من مشتري تسليم للبيع للمشتري قبله ﴿فان شفيع الاول﴾ بالنصب على المفعولية اعطاه العشرة و ﴿بطل فعل الثاني والثالث ورد كل﴾ منهم ﴿ما اخذ﴾ فليرد المشتري الاول للثاني العشرين ويرد الثاني للثالث الثلاثين واذا اخذ الشفعة من الثاني اعطاه العشرين واعطى هذا الثاني للثالث الثلاثين ردا وكان قصده للثاني تصحيحا لفعل الاول وان اخذها من الثالث اعطاه الثلاثين وكان قصده اليه تصحيحا لفعل الاول والثاني قبله قل عمننا يحجي وكذلك ان تدلولوها بالشراء واحدا بعد واحد الى اكثر من ذلك او اختلفت الاثان كالدينارين والدراهم والمتاع ياخذها من شاء بما اعطى في الشراء او كان ثمن الاول اكثر والثاني دونه والثالث دون الثاني والرابع دون الثالث وهكذا او كان واحد اكثر وواحد اقل وهكذا اه وكذا ان كان بعضهم بالشراء وبعضهم بغير الشراء مما يجوز فيه ان يشفع او كلهم بغير الشراء وفي الديوان وقيل لا يردّها الشفيع الا عن

المشتري الاول بالثمن الاول لان فعل المشتري فيها باطل من البيع والهبة والشفعة
والاجارة وما اشبه ذلك وكل من اخذت منه فعليه رد المبيع من تاليه وكل يرد من
تاليه حتى يقبض الشفع وان شفع كما لا يجوز شفع من الاخر كما يجوز. وان فسدت لم يرجع
بالشفعة لمن قبله وقيل يرجع كما يرجع لما بعد * وتفوته الشفعة ان * قطعت عنه
بوجه او * (كان احدهم اباه) * الابن لا يشفع اباه او كان بين زوج وزوجة * (او
شفيعاً مثله) * لان الشفع لا يدرك عنده الشفعة وقال عمننا يحيى وان تداولوها
بالشراء واحدا بعد واحد وكان فيهم ابو الشفع او شفيع مثله او من قطعها عنه بالوجوه
التي ذكرناها ولا قبل هذا مما يقطع عن الشفع شفيعه فلا يدرك اخذها عنده ولا
عند من كان قبله من المشتريين وله اخذها من عند من كان بعده من المشتريين
وان كان اخرهم هو ابوه او شفيع مثله او من قطعها عنه بالوجوه التي ذكرناها فلا
يدركها عنده ولا عند من كان قبله ان كان احدهم واحداً ومرجع ذلك الى ردها
من ابيه ولو كان ابوه اجيراً فهي * لا تؤخذ من موهوب له * هبة لغيره اب
* لا اثواب * وتؤخذ من غير الموهوب له سواء كان قبل الموهوب له وبطل الهبة
ان اخذها من الاول الواهب للثاني او بعده اولاً او وسطاً او اخرها وتؤخذ من
الموهوب له هبة ثواب كغيره من المشتريين واذا اراد اخذها من واحد فان مدته
عنده من حين شرائه او الهبة له هبة الثواب ونحو ذلك لا من حين شراء من قبله
او الهبة له قال عمننا يحيى وان اشتراها الاول فمكث فيها ثلاث سنين ثم باعها للثاني
فمكث فيها ثلاث سنين ثم باعها للثاني للثالث فللشفيع اخذها عند الثالث لا عند الاول
وان لم يطلبها عند الثالث حتى مكث ثلاث سنين اخر فلا يدركها عند واحد اه
وهكذا غير ثلاث سنين من اقوال مدة الشفعة كل ومدته فلا تفوته عند من قل
لا يبطل الحق تقدمه ولو مكثت عند واحد ما مكثت الا بما مر من نحو القطع
والترك والموت على ما سبق فيه * ومن اشترى نصف دار او جنات وشرط *
المشتري * خيار * الى * الاجل ثم بيع نصفه اخر * او غير النصف * لاخر
بدونه * اي بدون الخيار بيعاً قاطعاً نقداً او عاجلاً او اجلاً * قبل الاجل *
المعقود لبيع الخيار المذكور * ثم رضي * المشتري الاول * البيع بعد التمام * تمام

الاجل ان تم الاجل ولم ينكر فان ذلك قبول او صرح بالقبول قبل الاجل * فقيل
للاول شفعة الثاني * اي للمشتري الاول شفعة النصف الثاني او شفعة المشتري
اي الشفعة منه وذلك لسبقه بالشراء فان شفع قبل الاجل فذلك قبول للبيع الاول
وشفعة للثاني وقيل لا يكون قبولاً حتى يصرح بالقبول قبل الاجل فيشفع او يتم الاجل
فيشفع وانما كان له الشفعة مع ان شرائه تخيري لا انعقاده على شرط فتبعته الشفعة
على شرط اعني شرط الخيار لانها من حقوق المبيع لمشتريه وانما ياخذها بعد تمام
الاجل ولا تفوته بايام الخيار وان شاء رضي قبل الاجل واخذها * وقيل * هذا
هو الصحيح * عكسه * نائب قيل لانه في معنى الجملة اي وقيل للثاني شفعة الاول لان شراء
الاول لم يصح الا بعد الاجل فكأنه ان تقدم عند الاجل فممكن للثاني شفعة لانه ان تقدمه بعد
انخرام الشراء للثاني وكذا ان قطع الاول الشراء وجزم به قبل اجل الخيار وبعد البيع للثاني
وكذا لو شرط البائع الخيار لنفسه الى الاجل ثم باع النصف الاخره لغير الاول بيعاً قاطعاً
ثم مضى البيع قبل التمام قاله عمننا يحيى ولو قرئ ببناء شرط ورضي للمفعول لشمئ ذلك ومعنى
رضى البائع بالبيع قبله عند تمام الاجل قال ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي ستة لو قيل
لا يدركها الاول لعدم انبرام العقد ولا الثاني لتقدم العقد لكان وجهها وجهها عسلاً
بالعنين * وان وجد * المشتري * (عياً به) * نحو * (ارض اشتراها) * والباء
بمعنى في * (فقال له شفيعها انا اخذها به) * اي بالعيب اي مع العيب * (فله
ذلك) * ولكن ان قال له ذلك ولم ياخذها حتى رضي اجل الشفعة فاتته والحزم ان
ياخذ الشفعة قال ذلك او لم يقل ولا يضره عدم القبول ويضره عدم الاخذ حتى
تفوت * (ولا يرد لها مشتريها على البائع) * وان ردها اخذها الشفع ايضاً من
المشتري لان الشراء للشفيع ورد العيب ليس بيعاً كما قال * (وله) * اي للشفيع
* اخذها ايضاً ان علم به * اي بالعيب * بعد الرد * ذكر العلم بالعيب لانه
يتصور للشفيع ردها ان علم انه ردها بالعيب واما ان لم يعلم لم ردها فلا يدري كيف
يشفع ولا يدري ايشفع ام لا * ولا يضره * ردها * اذ ليس يبيع * فيه انه لو كان
بيعا لصحت الشفعة ايضاً والجواب انه لو كان بيعاً لكانت الشفعة من المشتري وكانت
له من البائع اذ كان الرد اليه بيعاً لكن ليس بيعاً * ويدالب بها المشتري ويحجر

فقيل الاول شفعة الثاني
وقيل عكسه وان وجد
عياً بارض اشتراها فقال
له شفيعها انا اخذها به
فله ذلك ولا يرد لها مشتريها
على البائع وله اخذها ايضاً ان
علم به بعد الرد ولا يضره
اذ ليس يبيع ويدالب بها
المشتري ويحجر

وتفوته الشفعة ان كان
احدهم اباه او شفيعاً مثله
لا تؤخذ من موهوب
له لا لثواب ومن اشترى
نصف دار او جنات وشرط
خيار الاجل ثم يبيع نصف
اخره لاخر بدونه قبل
الاجل ثم رضي البيع بعد
التمام

البائع يدفعها له **﴿** اي الى الشفيع ان طلبها ولو ردها اليه المشتري ورد منه الثمن فيعطى الشفيع المشتري الثمن ولو اخذ المشتري ثمنه من البائع فيرده والشفيع ارش العيب ان ارد ذلك من البائع او المشتري وعلى قول التخيير بين الرد وعدم الارش يكون الخيار للشفيع وعلى قول الفسخ انفسخ الشراء فلا يصح للمشتري ولا للشفيع وقيل ان اراد المشتري ردها فله الرد ولا شفعة وهو ضعيف مذكور في الديوان واقولان مبنيان على ان الصفة للمشتري او للشفيع ومن قال بيع العيب فسخ فلا شفعة لعدم صحة البيع عنده ومن اشترى من الرجل شفعة اشهد صاحبها انه اخذها فكث يريما او يومين او ثلاثة ثم رجع الى المشتري فقل اني لما اوقفت عليها لم اردتها فاني لم اسرفها قبل فقال له المشتري لا قبلها منك بعد وقد اخذتها مني لزمت الشفيع ولو لم يعرف ما اخذ من شفته وانما الوقوف للمشتري اه والشفيع ردها بالعيب بعد الاخذ **﴿** وان اقال بائع مشترياً اخذها **﴿** شفيعها **﴿** من ايها شاء **﴿** من المشتري لاجل الشراء او من البائع لشراءه من المشتري بالاقالة **﴿** اذ هي **﴿** اي الاقالة **﴿** بيع **﴿** من المشتري للبائع على المختار **﴿** مقابلة انها فسخ بيع رعايه فتؤخذ من المشتري فقط ولا يتم افساخه الا ان رضي الشفيع لان الشراء له **﴿** وكذا في تولية وقضاء **﴿** اذا ولي المشتري لغيره ما اشتراه او قضاه له في دين فلا للشفيع اخذها من المشتري او من المولى له واخذها من المشتري او من المقضي له بعد ما فيه القضاء لان التولية والقضاء يعان على المختار وكذا كل ما يجوز فيه ان يشفع ومن قال التولية فسخ بيع سبق مع احد الى غيره او اعتبر انها ولو كانت بيعاً لكن غير مستقل بل مبني على بيع اخر سابق والقضاء هنا فسخ بيع سابق مع احد الى غيره او بيع لكن غير مستقل فان الشفيع عنده ياخذها من المشتري وان اصدق المشتري ما اشترى او وهبه او اعطاه لاجير او رهنه او اكراه فانما ياخذها الشفيع من المشتري وان كان للمقل او المولى له او المقضي له سبب شفعة فلا يرد منه الشفيع واذا اردتها من المقضي له ردها بما قضى فيه اقل مما به الشراء او اكثر **﴿** ويرد الشفيع ما اخذ **﴿** بالشفعة **﴿** ان اطلع على عيب **﴿** ثابت **﴿** به **﴿** الباء كع او في والضهير لما **﴿** قبل الشراء **﴿** متعلق بثابت الذي قدرته اوبه **﴿** على المشتري **﴿** متعلق ببرد يرد المشتري الى البائع

البائع يدفعها له وان اقال بائع مشترياً اخذها من ايها شاء اذ هي بيع على المختار وكذا في تولية وقضاء ويرد الشفيع ما اخذ ان اطلع على عيب به قبل الشراء على المشتري

ان شاء **﴿** لا على البائع **﴿** لان المشتري هو الذي اخذ المال من الشفيع وقيل يرد على البائع وبه صدر في باب العيوب من البيوع من كتاب الايضاح وقد ذكرت المسئلة فيما سبق قبل علمي بذكر الشيخ والمصنف لما والهدية في العيب على المشتري عند الربيع وابن عبد العزيز لاخذها المال من الشفيع وعلى البائع عند ابن عباد لان الصفة للشفيع وذكروا في الديوان قولاً ان يرد الشفيع بالعيب على البائع اه واذا رده الشفيع للمشتري بالعيب السابق على الشراء قل للمشتري امساكه وله رده او اخذ الارش وللشفيع رده الى المشتري بالاولى ولم يذكره المصنف لظهوره اذ لا يتوهم خلافه واما من قال بفسخ بيع المعيب فلا شيء للمشتري ولا للشفيع بل يرد المشتري الثمن من البائع وعلى الخيار فالخيار للشفيع وان حدث العيب عند المشتري فلا رد وللشفيع اخذها الشفعة وله الارش ان لم يعلم به ياخذها من المشتري **﴿** ومن اشترى ارضاً **﴿** او نحوها **﴿** ولها شفيع فمحل **﴿** المشتري **﴿** فيها كثير **﴿** او قليلاً مما يتعني فيه **﴿** كبناء او حفر **﴿** او حرث **﴿** ثم شفع **﴿** الشفيع **﴿** فيها فله يدرك **﴿** المشتري **﴿** عليه **﴿** اي على الشفيع **﴿** ماتعني **﴿** اي اجر ماتعني اي اجر النعب الذي تعبته **﴿** فيها **﴿** لانه ليس بمتعد وهو قول ابي محمد وافي بن عمار **﴿** اولاً **﴿** يدرك عليه المشتري ذلك كما لا يدرك الشفيع عليه الغلة الحادثة بعد البيع المدركة قبل الشفعة لانه في الحقيقة متعدد لا تلاف ماله لان اصل الصفة في الحقيقة للشفيع قاله ابو عبد الله وظاهرة انه لا يدرك المشتري البذر واما ما اتى به من خارج وكان قائماً بعينه غير مبني فانه ينقله ويأتي الكلام على ذلك ان شاء الله وذلك **﴿** قولان **﴿** ثانياً للمولى الديوان وابي الربيع سليمان وله ما صرف من المال بالاجرة على من تعني له الاجرة من تعني له من عيده ومن يجري عليه حكمه **﴿** ولا يدرك عليه **﴿** اي على المشتري **﴿** الشفيع **﴿** ولو حدثت بعد الشراء لانها تابع للارض **﴿** ما حدثت من غلة بعد الشراء وادرك قبل اخذها فكل غلة لم تدرك عند اخذها فهي للشفيع **﴿** في قول **﴿** وان ادركت عنده **﴿** اي عند اخذ الشفعة اي ما اخذ الشفيع الشفعة الا وقد ادركت الغلة **﴿** ف **﴿** هي **﴿** للمشتري بقيمتها يوم الشراء **﴿** ان حضرت الشراء لا بقيمتها يوم اخذ الشفعة يعني يعطى للشفيع قيمتها التي تكون يوم الشراء ولهذا المشتري هذه

لا على البائع ومن اشترى ارضاً ولها شفيع فمحل فيها كثيراً كبناء او حفر ثم شفع فيها فهل يدرك عليه ماتعني فيها ولا قولان ولا يدرك عليه بعد الشراء الشفيع ما حدثت من غلة وادرك قبل اخذها فكل غلة لم تدرك عند اخذها فهي للشفيع وان ادركت عنده فلا للمشتري بقيمتها يوم الشراء

الغلة المدركة قبل الشفعة التي وقع البيع قبل ادراكها والمراد انه ياخذ ما اعطاه للبائع ولا يزيد شيئاً لاجل الادراك وهذا معنى قوله بقيمتها يوم الشراء * (وان لم تكن) * غلة عند البيع * وحدثت بعده واخذت الشفعة بعد ادراكها * فهي للمشتري * (بدونها) اي بدون القيمة لانها غلته والحراج بالضمان وان ادركت عند البيع فهي للشفيع وفي الديوان وان اشترى رجل نخلاً فيها غلة قد ادركت فان الشفع يرد الشفعة بما وقع به البيع كله وبعد ذلك يحيط عنه المشتري ما ناب الغلة من الثمن وان لم تدرك فليمسكها المشتري ايضاً ويحيط عن الشفع قيمتها يوم وقعت الصفقة ومنهم من يقول يرد لها الشفع ما لم تقطع فاذا قطعت ففيها قولان وان اشترى الاشجار مع الغلة بثمن اقل من ثمن قيمة التمر فانه يقسم ذلك الثمن على قيمة التمر وقيمة الاشجار يوم وقعت الصفقة ويحيط عن الشفع ما ناب الغلة من الثمن واما ما حدث عند المشتري من الغلات فانه لا ياكلها فان اكلها وشفع الشفع فانه لا يغرمها وان لم ياكلها حتى رد الشفع شفيعته فهي للشفيع وقيل لا يرد الشفع منها الا ما كان على الاشجار ولم يدرك وان اذن المشتري لمن ياكل تلك الغلة فاكلها ثم رد الشفع شفيعته فليس على الذي اكلها شيء واما ان اذن الشفع لمن ياكلها قبل ان يرد الشفعة فلا ياكلها وان اكل فليزعم للمشتري وكذا من افسد فيه شيئاً قبل الشفعة ثم شفعت وقيل يغرم ذلك للشفيع اذا شفعت قلت وكذا قال عمنساجي وان افسد الشفع قبل الشفعة ثم شفعت فليغرم للمشتري وقيل لا شيء عليه اه وان لم تكن شفعة بان تركت او قطعت فالزعم في المسائل للمشتري قال عمنساجي وان جعل المشتري المفسد في حل قبل الشفعة اجزاء ويحيط المشتري قيمة ما افسد عن الشفع وانما يعطي المفسد للمشتري اذا علم بانقطاع الشفعة وظاهر كلام المصنف حيث لم يتكلم على ذلك ان حكم الغلة والجناية لمن ثبت له الغلة والمال من شفع او مشترى وقال المصنف في المصباح ولا يجوز لمشتري ان يتلف شيئاً مما اشتراه ما لم يقطع عن نفسه الشفعة فان اكل او انتفع لم يدرك عليه شيء ولو ردها الشفع بعد ولكن لا يفعل ذلك والغلة اذا ادركت وقد حضرت للبيع فهي للمشتري ويسقط عن الشفع ما قابلهما وله ما لم يدرك منها حضرت للصفقة او حدثت بعدها ما لم تدرك اه وقال في التاج وان

استغل المشتري من المبيع غلة ثم شفعت فلا رد عليه فيها الا ان ادركت يوم البيع وشرطها على البائع عند البيع للشفيع او تحيط عنه قيمتها وقيل بعد ما غرم فيها استغل فان كان ما غرم اكثر رد له الشفع الفضل وفي العكس لا رد ا على المشتري قال العاصمي

وفي الثمار شفعة ان تنقص * وذا ان المشهور في ذلك المتزم ومثله مشترك من التمر * والييس مع بدو صلاح قد ظهر

اي ان بيع النخل وثمره اليابس الذي ظهر صلاحه حتى بلغ اوان جذاذه شفعت ان ادخل في المبيع والافوه للبائع وان لم يورفوه للمشتري ويؤخذ بالشفعة وذكرنا ان مالك انه قال لم يقل احد قبلي بالشفعة في التمر شيء استحسنه وان يبيع التمر وحده على شجرته فقيل فيه الشفعة وقيل لا وقيل فيه الشفعة ان اشترك الاصل وكذا الكلام في سائر الثمار وغلة الارض * وما شفعت * المشتري * بتلك الارض * التي اشتراها او نحوها * قبل ان يشفع شفعه ف * يورفوه * كالعلة * الحادثة بعد الشراء المدركة قبل الاخذ في انهاءه على ما مر ولو شفعت الشفع تلك الارض بعد اخذ المشتري الشفعة لشيء بسببها وتقدم عن بعض ان للشفيع الارض وما شفعت ايضاً بما اشترى واما ان شفعت الشفع ومنع من الاخذ فان له الارض وما شفعت المشتري بها وقيل الارض فقط ما لم يحكم له بالشفعة * وان تغيرت * ارض او نحوها ما شفعت * بيد * في يد * مشتر قبل اخذ الشفع * اياها بالشفعة * فان * كان التغير * بنقص من قبل * بكسر ففتح اي جهة * الناس كافساد فيها * في نفسها او شجرها او نباتها او غير ذلك * اجبر المفسد * ولو غير متعمد * ب * اعطاء * قيمته * اي قيمة افساده اي قيمة المفسد بفتح السين * للشفيع * لان الصفقة له وقيل للمشتري وقد مر الخلاف ويشفع الشفع بجميع ما به الشراء ثم يرد له المشتري قدر ما قبض من المفسد من القيمة وان قبض منه الشفع بعد ما شفعت لم يرد له المشتري شيئاً وكذا ان قبض قبل الشفعة ولكن لا يدرك الشفع اقبض منه قبل ان يشفع * ويجزئه * اي المفسد بكسر السين * تحليل المشتري قبل الاخذ لما * اي للشفعة * ويجزئه * المشتري * بحط قدره * اي قدر ما افسد المفسد وجعل المفسد في حل او اخذ

وما شفعت بتلك الارض قبل ان يشفعها شفيع فله كالعلة وان تغيرت بيد مشتر قبل اخذ الشفع فان بنقص من قبل الناس كافساد فيها اجبر المفسد بقيمتها للشفيع ويجزئه تحليل المشتري قبل الاخذ لما ويجزئه بحط قدره

القيمة * من الثمن * عن الشفيع كما مر عن عبد يعي * وكذا ان تغيرت * هي
او غيرها مما يشفع * بنفسه او طفله او عبده او دابته * فانه يجبر بحط قدر الفساد
من الثمن او بظلم غيره بأمره وقيل يجبر ابوه وكذا ان امر المجنون ويجبر مأموره البالغ
العقل ولو دلسه * وان * كان التغير بنقص * من قبل الله * اي من جهة الله
والجهة مجازية في حقه سبحانه * كانهاب سيل او ريح * او سبع او حيوان لم يظهر
له رب ومن ذلك الجراد * او ظالم * لا يقدر على اخذ الحق منه وعلى جبره حتى ان
ما فعله يهدر كما يهدر قبل الريح والسيل فلذلك عده من قبل الله * بعض * مذكول
اذهاب * بناء او شجر * او غيرها واما ان اذهب الكل مذهب مطلق فلا تنفعة
* خير * الشفيع * في اخذها بكل الثمن وفي الترك * لان المشتري لاضمان عليه
في ذلك ولا قادر على التضمنين بان ثمنها ولم يلم بالنقص لم يوزله ردها قال المصنف
من اشترى دارا فباع ابوابها بنصف ثمنها ثم شفعت طرحة ثمن الابواب لانه اشترى
بها وان وجدت ردت بعينها على الشفيع وان باعها بثمن الدار كلها فالدار للشفيع وليس
عليه شيء لان المشتري قد استوفى ثمنها وان اتلفها او غيرها من المبيع سرق او حرق
او غيرها بلا اتلاف من المشتري فالشفيع بالخيار في تركها واخذها بما عليه من الثمن
وكذا ما هو مثل هذا فان اشترى نخلا فوقع بعض النخل فطلب شفيعه فان
قطعه المشتري طرح عن الشفيع بقدر ما وقع منها بقيته واخذ الباقي مع مواضع المقطوعة
بنظر العدول وان وقعت بثافة لامنه خير الشفيع في اخذ القائمة مع المواضع والجذوع
بالثمن كله وفي الترك وان اتلف المشتري شيئاً من الجذوع والخصوص وغيرها طرح عن
الشفيع بقدره وكذا ان كان على النخل يوم البيع ثم مدرك شرطه المشتري على البائع
طرح عنه بقدره ايضاً من الثمن ومن اشترى ارضاً واخرج منها تراباً فقبل تفقوم
يوم ياخذها الشفيع فان كانت التراب ينقص قيمتها عما اشترى بها به لزمه قدر ما
نقص منها وان كان لا ينقصها فليس ذلك بشيء وكذا ان جمع فيها تراب كالماء
الذي لولم يشترطه المشتري لكان للبائع فان اشترطه فهو للشفيع في جملة المبيع وكذا
ما يماثل هذا وقيل ان كان للتراب قيمة فانه يعد منها وان باعه المشتري حسب من
ثمنه * وان * كان التغير * زيادة من ذاتها * مثل ان نبت بقول او نخل او

من الثمن وكذا ان تغيرت
بنفسه او طفله او عبده
او دابته وان من قبل الله
كاذهاب سيل او ريح
او ظلم بعض بناء او شجر
خير في اخذها بكل الثمن
وفي الترك وان بزيادة
من ذاتها

شجر او نما ما فيها * ف * الزيادة * للشفيع وله * زيادة * بلا قيمة لما ايضا ان
كانت * تلك الزيادة * من مشتريها * اي من مشتري الارض * كانت *
بهمزة مفتوحة ونون ساكنة * غرس فيها او بني * بيتاً او ماجلا او ساقية او حفر
* ان كان الغرس والنقش * وهو ما يحتاج اليه البناء من نحو حجر وطين وخشب
او بعضها * منها * اي من الارض * لا بعناء لازم * اي ثبت له الزيادة بتغير
اجرة التعب لا باجرة لازمة الا ان تباع فهو عائد الى قوله فالشفيع وله ايضاً وقيل
للشفيع بعناء كما ذكره قريباً ومثل ذلك ما لو صنع شيئاً من لبنها او خوصها او عيدانها
او جذوعها فانه للشفيع بلا اجرة ولو اعطى عليه اجرة وكذا في الحفر والغرس
والبناء ونحوها اذا كان منها ولو اعطى اجرة ويجوز ان يريد بقوله لا بعناء لازم انه
ياخذها بلا عناء لازم للمشتري بان استعمل فيها احداً باجرة والحاصل انه لا عناء له
على الشفيع لان الخراج بالضمان اذ لو استغل منها بالحرث الحادث كان له ما حرث
لا للشفيع وله كل ما صرف من مال يدركه على الشفيع وكل مال صرفه في العمل
فذلك عناء لا يدركه كسقي بدلوه وحمله وخدمته بنفسه وان استاجرها له من يعمل
له فذلك ماله يدركه * وان * كانت الغرس او القرض او نحوها * من غيرها
اخرجه * من اشترى منها * بعد اخذ الشفيع لها * اي للارض ولو ابى الشفيع
* اريتركا * باتفاقها العطف على محل اخرج ولذلك جزم * فيها بقيته * يوم
الاخذ وقيل بخير المشتري في الاخراج والترك بالقيمة وذلك اذا كان الغرس
غير غصون او عيدان وفي نوازل نفوسة يؤخذ بنزع ما ادخل ولو يفسد لانه الذي
افسده ويرد ما اخرج الا ان كانت يفسد فانه لصاحبه في مكانه وليس عليه
نقصان الارض الا في الوجه الاول وقيل لا يؤخذ بنزع ما يفسد وعليه قيمة الموضع
* وان غرس بها * اي فيها * غصونا او عيدانا * جمع عود قلبت الواو ياء
لسكونها بعد كسر الغنن له ورق والعود لا ورق له * ف * تلك الغصون والعيدان
للشفيع مطلقاً * كانت من الارض او من خارج وذلك لضعف الغصون والعيدان
عن امساك الارض فلو نزع لم تت بخلاف ما غرس من الفليل القوية والفرق
ان الغصون والعيدان لا عروق لها قبل فروعها من الارض فكان الشفيع احق بها

فالشفيع وله بلا قيمة لما ايضاً
ان كانت من مشتريها كان
غرس فيها او بني ان كان
الغرس والنقش منها
لا بعناء لازم وان غيرها
اخرجه بعد اخذ الشفيع
لها او يتركها فيها بقيته
وان غرس بها غصونا
او عيدانا فالشفيع مطلقاً

بمخلاف القروش فان المراد بها هنا ماله عروق كوردية وشجرة قلعت فنرست وعليه
قيمتها يوم الاخذ لاعناء للمشتري ان ادخلها من خارج وان اخرج للمشتري
منها نقضا او قبلا فبناه او غرسه بارضه اي في ارضه غير هذه ازمه
قيمة النقض غير مبني لقيمتها مبنيا ولو قبل برده بنفسه حتى يوصله الى الشفع
والمسكان ولا يكون المسكان وحده قبضا الا ان ابراء ولو اخرجته وتركه غير مبني رده
بنفسه واما الفسيل الذي اخرجته فيلزمه رده لموضعه وحفظه بالسقي حتى
يستقي بل حتى تكون كما كانت وما هلك قبل استثناء ازمه قيمته للشفع
قيمته يوم الاخراج وقيل يسلك الشفع القروش في ارض المشتري وقيل يعطي المشتري
قيمتها للشفع ويمسكها ذكروا القولين واقول باعطاء المشتري للشفع قيمة النقض
منقوضا في الديوان والمصنف لم يذكر حكم النقض تبعا لعنا يحيى والشيخ وما كان
يأبى له ذلك واماله داخل في قوله لزمه رده لموضعه البيع وهذا القول الثاني يهدمه
ويرده ويعني حفظ النقض حتى يستقي ان يحفظه في موضعه الاول حتى يتمكن
صاحبه منه او يقبضه صاحبه فلورده لموضعه وتركه قبل ان يتمكن صاحبه ويريه
اياه وهلك او ضاع في الطريق ازمه قيمته وما ذكره المصنف يدل على ان المسائل
والنقض باقية على ما كان من عياله لانها مخصصة باسم الشجر والنقض وان النقص
والعبدان تابعة للارض مستهلكة في الارض مختلطة بها ليست معينة فقد ينقطع
انقص او يقطع او العود فيقع في الارض فينبذ وان احدث مشتر زرعاً في
الارض ثم اخذها شفع قبل ادراكه وادراك الجزر ونحوه ان توجد فيه منفعة
الاكل فهو له اي للشفع ولكن للمشتري عليه بدركه بالمثل
ان امكن والا فبالقيمة والمختار انه اي الزرع له اي للمشتري كالبدر
بلا قيمة اي ياخذ الغلة بلا قيمة تقدر لما يوم الشراء فالحاصل ان الغلة
للمشتري وعلى الشفع ما اشترى به المشتري كله وذلك دفع لتوهم ذلك ووجه
اخر انه قال بلا قيمة دفعا لقول من قال يعطي نقض الارض بل كراءها تنهّل
من الشرع له في مثله كما قال وقد سهل الشرع فيه وفي مثله لا كذيرة
وقال المصنف في التاج والزرع لمن زرعه وعليه كراء الارض للشفع بحساب الاثر

وقيمة قيمتها للمشتري ان
ادخلها من خارج وان اخرج
منها نقضا او قبلا فبناه
او غرسه بارضه لزمه رده
لموضعه وحفظه حتى يستقي
وما هلك قبل استثناء لزمه
قيمتها للشفع وان احدث
مشتري زرعاً في الارض ثم
اخذها شفع قبل ادراكه
فهو له والمشتري بدركه والمختار
انه له بلا قيمة وقد سهل
الشرع فيه لا كذيرة

من يوم زرع الى يوم حصاده وكذا ان الزرع للمشتري والكاف لمجرد الظهور
فان ثبوته له بعد الادراك هو الاصل وقوله هو الفرع واولى من ذلك ان ترد التشبيه
الى انتفاء القيمة اي كذلك بلا قيمة واما الخلاف فلا خلاف في ان المدركة
للمشتري ان اخذها شفعها والضمير للارض بعد ادراكه اي الزرع
لانه غلة وهي بالضمان وما كان بها اي في الارض يوم الشراء من
زرع فت هو لشفعها الا ان ادرك الزرع قبل ان يشفع الشفع
ف هو للمشتري بقيمته يوم الشراء يعطيها للشفع فوايد قال في التاج ومن
فاسل قيل رجلا على ارض ثم باعها من قبل ان يفصل فيها شيئا فله النفع ولو لم
يفصل لانه شريك وقيل لا حتى يتم ما شرط عليه ويجل له القسم وفي لفظ ابي حنيفة
وساقيه عن اشترى مالرجلين فيه شفعة فلم يطلبها حتى مات واحد منهما فورث منه
المشتري هل يدرك الاخر الشفعة قال لا وان وهب احد الشفعين الارض التي يدرك
بها الشفعة او باعها له فللباقين اخذها وان ورثوها فباع او وهب له احدهم فلا يجوز
الا حصته وان ورث المشتري من الشفع ولو قليلا لم يدركها الباقي والمشتري
ياكل الثمار لم يشفع اه قال عما موسى ليس في الشفعة رد الغلة والعناء ومن باع
نصف فدان كان بينه وبين شريكه بعشرة ورجع على الشريك فقال يع لي النصف
الذي لك بعشرين ففعل فانه يدرك شفعة الاول قبل تدرك الشفعة في الفدادين
والصب وقيل فيه فقط وتدرك في المقاسم ولو افسدها الماء وخرها واما ان باع
فداناً وله سهم في مقامم الماء فالبيع جائز فيما بينه وبين الله واما في الحكم فحتى
يذكر في البيع ماله في المقاسم من التسمية ومن اشترى مالرجلين فيه
شفعة فاحياها احدهم فلم ياخذها حتى تم ثلاث سنين او مات المشتري فلا
تنفع تلك الحياة الا اياه ومن اشترى مالرجلين فيه شفعة فباع الشفع لرجلين او
ثلاثة هل عليهم ان يميوها اذا لم يصلوا اليها قال نعم ليس لهم من المدة الا ما بقي
للشفيع قيل له ان احياها احدها دون صاحبه قال لا تنفعه هو ولا اصحابه اه وذكر
ابويحيى فبين اتفق مع ابا حنيفة ان يبيع له فداناً وتقاطعا الثمن فلما كان عند البيع
اعطاه فداناً هرباً من الشفعة انه يدركها في الحكم وفي نوازل نفوسة لا تدرك

وكذا ان اخذها بعد ادراكه
ومابها يوم الشراء من زرع
فلسفيعها الا ان ادرك قبل
ان يشفع فللمشتري
بقيمتها يوم الشراء

الشفعة بما دخل بعد البيع في ملك الشفيع إنه اذا وهب احد الشركاء الشفعة للمشتري فلا يدركها البقون وان سلمها له فقال لاء اخذها ولا اريدها فللباقين الشفعة وان ان وهب احدهم شفعة للمشتري او باعها او اعطاه المشتري عليها رشوة على وجه بيعها او هبتها فلا شفعة للباقيين لانه صار المشتري شريكاً فيهما ولا يأخذ الرجل الرشوة على الشفعة ولا على المضرة ان يجوزها وليس لواحد من الشركاء فيما ورثوا من الشفعة اخذ او رد الا في سهمه وما فعله غير المشتري والبائع مما يزيل الشفعة كأن باع للمشتري او وهب وغير ذلك ليس يقطع بشفعة واذا لم يطلب الشفيع شفعة - حتى مضت ثلاث سنين وادعى انه لا يعرف فلا يذر بالجهل ومرو خلافة ومن اشترى ارضاً فشفع فيها غيرها فاستحققت بطلت الشفعة واذا خاصم الشفيع المشتري في البيوع التي يدعي فيها الشفعة فلا شفعة له خاصمه في نزاع المضرة او انتقال الملك وان خاصم على الشفعة او على ما يدركها به فلا تبطل اه وفي الديوان ان اشترى رجل بما يوزن وغيره بما يقرم فطلب ماله الى الشفيع فابى حتى يقوم ما يحتاج للتقويم فليس له الا ان يعطي ما يوزن ويترك البقية حتى تقوم وان لم يقبل بطلت الشفعة وان منع البائع المشتري حتى يقبض الثمن فليعط الشفيع للثمن الثمن على المشتري وتكون عقده على المشتري فيما ذكر في الدفتز ولا يدرك الشفعة في بيع الخيار والبيع الخير فيه الى رويته حتى يتم وان رد البائع للمشتري ما اشترى به من المروض لغيب فليأخذ قيمتها او مثلها والشفعة صحيحة وان ورث المشتري بعض شفعة ما اشترى او اشتراه او وهب له فغيره من الشركاء في الشفعة يرد ما اياه من ذلك وقيل لا وان ورثها البائع او وهبت له فانه يردّها ان شاء وان باع الشفيع شفعة لرجل فانه يقصد المشتري الاول بطلب الثمن الى الشفيع الذي باع وان لم يعطه فلا تبطل الشفعة وقيل يقصد المشتري الاول الى الثاني وان لم يعطه بطلت ولا يدرك هذا المشتري الاخير شيئاً وكذا الموهوب له وان استحق ما رده المشتري الثاني بالشفعة رجع بالثمن على الشفيع او على المشتري على قول من يقول يقصد المشتري الاول والثاني وعلى الشفيع على قول من قال يقصد الشفيع اه وقال عننا يبي من اشترى ارضاً ورد بها شفعة ثم استحققت الارض بالامناء بطلت

الشفعة فيما بينه وبين الله وصحت في الحكم لانه لا حكم لمستحقها فيها الا بعد استحقاقها وبتراود المشتري والمستحق الغلة والثناء فيما بينهما وبين الله لا في الحكم وان استحققت بغير الامناء او بحكم خاكم غير مدلل فليس على الشفيع رد الغلة على المستحق ولا ترك الشفعة ولا يبطل ما شفعه شافع بارض اشتراها ثم ردها بعيب واذا احييت الشفعة او المضرة على هارب ادركت عليه اذا قدم ولو غاب اكثر من مدتها اذا لم يمنع من الاخذ بهما الا غيبته والله اعلم **خاتمة** في دعاوى الشفيع والمشتري **ان قال بائع** **لمشتري** **بعت لك** **بماية** **وقل له** **مشتري** **بعت لي** **بخمسين** وثبت قول البائع بدول **امناء** والمراد اثبات فصاعدا **شفيع المبيع** **بالنصب** على المفعولية **شفيعه** **بالرفع** على المفعولية **بماية** **اقربها البائع** **لا بما اقربه المشتري** عند الاكثر **لان العدول** اولى من قوله ولانه يجبر على الماية وقيل يشفع بخمسين عملاً باقراره ولا يخفى حسنه لانه انما يعطي الشفيع المشتري فيعطيه ما اقربه لحديث اقرار الرجل على نفسه خير من الشهادة عليه وبادر وافي الديوان يحكموا الاول قولاً قال عننا يبي وكذلك ان قال رجل لي عليك كذا شهادة فلان فقلت ان شهد فقد اجزته واقمته مقام شاهدين ثم قلت لا اجيز الا شاهدين فقبل بحكم عليه به وقيل لا الا بشاهدين وان لم يبين البائع شفيع الشفيع بما اقربه المشتري وان قال المشتري اشتريت بماية وقال البائع بعت بخمسين فالقول قول المشتري مع يمينه والشفيع على البائع يمين ما قبض من المشتري الا خمسين فاذا خاف فان طاب البائع بقية الماية اليه كان له لانه قد اقر له به ويحكم عليه بتسليمه اليه وان قال ان بعت له بخمسين ولا اياه بما اقربه لم يكن على البائع يمين للشفيع فان لم يخاف على الخمسين ولا انه ما قبض منه مائة واقرانه باعها له بخمسين امر البائع ان يسلم للشفيع خمسين وان قال المشتري بماية والبائع بخمسين الا انه لم يقبض شيئاً منها سلم الخمسين للبائع ولا يأخذ من الشفيع الا مثل ما دفع للبائع والمطالبة تكون بينه وبين المشتري فما وجب له عليه اخذه من الشفيع وما يجب للبائع عليه لم يجب له على الشفيع قاله المصنف في التاج وان ادعى المشتري اشترى بماية والشفيع بخمسين ووافق البائع احدهما فقبل قول

خاتمة

ان قال بائع بعت بماية ومشتري
خمسين وثبت قول البائع
بدول شفيع المبيع شفيعه
بماية لا بما اقربه المشتري
عند الاكثر

من واقفة منهما وقيل قول الشفع وان اتى المشتري بالبيان على المائة اخذها من
الشفيع ولا يدرك البائع على المشتري الحسين اتى بينهما في الوجه الذي اتفق فيه
مع الشفع وان خالف البائع كلا منهما وادعى ان الثمن ما يتان فان بين اخذ المائتين
على المشتري ولا يدرك على الشفع الا المائة التي ادعى الشراء بها قاله المصنف في
الورد البسام مختصر الاحكام احكام المشايخ * ويقبل قوله * اسي قول المشتري
* مع يمينه * لانه المباشر للفعل واليمين على اقوى المدعين وهو اقوى * في كية
التمن * اى عدده كمشرة دنائير او ثلاثين صاعا * ونوعه * كالدنانير والحب
* ان اخلاف مع الشفع * كان يقول المشتري اشتريت بالدنانير وقال الشفع بالدراهم
واتفقا في العدد وهذا اختلاف في النوع وكان يقول المشتري اشتريت بعشرين دينارا
او قال الشفع بهشرة وهذا اختلاف في العدد * ولا بيان له * اى للشفيع والواو للعدل
* وان * كان البيان * بخبر * لا بشهادة لان ذلك منه بيان شيء ثبت باتفاقهما
لكن اختلافهما في كية او نوعه وان كان له الخبر او الشهادة عمل بها ولا يمين وان
كانت للشفيع عمل بها وان يتنا جيعا عمل بيينة المشتري * فان حلف * المشتري
* على دعواه خير الشفع في الاخذ * بما ادعى المشتري * او الترك وياخذه *
اي ياخذ الشفع المبيع او ياخذ المشتري اي يحتج عليه ويجبره * بما اقر به * لا بما
اقر به المشتري * ان لم يحلف * ذلك المشتري على دعواه تكولا عن اليمين وانما
جعلوا عليه البينة لانه ازمه ان يبين ما اشترى به للشفيع وقيل القول قول المشتري
ان لم يدع ما يعمد به قال ابن القاسم وابن الماجشون والقول بان القول قوله مطلقا
هو قول مطرف من المالكية وهو ضعيف وقال ابن حبيب يقوم فيخير الشفع ان
يشفع او يترك ورد بهذا عن ابن الماجشون ايضا قال الماصمي

وحيثما في ثمن الشفع اختلاف * فالقول قول المشتري مع الحلف
ان كان ما ادعاه ليس يبعد * وقيل مطلقا ولا يعتمد
وابن حبيب قال بل يقوم * وباختيار للشفيع بحكم
* وان قال * الشفع * لمشتريه * اي لمشتري المبيع * اشترت * كذا ولي
شفعته * وجحدت * الشراء بفتح التاءين * بين * الشفع على الشراء بشهادة

ويقبل قوله مع يمينه في كية
التمن ونوعه ان اخلاف
مع الشفع ولا بيان له
وان بخبر فان حلف على
دعواه خير الشفع في
الاخذ او الترك وياخذه
بما اقر به ان لم يحلف وان
قال لمشتريه اشترت
وجحدت بين

* لا بخبر بعد جحد * لان الشراء انتقال ملك وهو مذهب ابي الربيع سليمان
ورواه عن ابي زكريا الالوتي وروى غيره عنه ان الخبر يميزي قال في نوازل نقوسة
وقد نزلت في تغريمين في زمان المشايخ فجعلوا الخبر جائزا فيها اه ويميزي الخبر قبل
الانكار * فان لم يكن * له بيان كما لم تكن له شهادة * حلف المشتري * بامر
* حاكم * انه لم يشتر قال المصنف في التاج فاذا طلب الشفع الشفعة عند الحاكم
فانه يسئل المدعى عليه فان اعترف بالشراء اوصل كلا الى حقه والا بين الشفع
على الشراء وانه فيما له شفعمته والا حلف المدعى عليه وان نكل فلا شفيع حجته وله
ان يخصم البائع ان كان المبيع بيده ولا يسمع الحاكم البينة الا بمضرة المشتري ولا
نحوز المدالسة في الشفعة وقيل اذا دار بما يسهه منها جاز له واليمين في الشفعة اذا
اقر المشتري بالشراء وانكر انه اشترى ما للشفيع شفعمته او انكر الشراء اصلا ان يحلف بالله
انه ما اشترى ما يعلم للمدعى فيه حقا من قبل الشفعة الى الان وذلك بعد ان يحد موضعها
وان اقر اذا قامت عليه بينة فقال انه قياض او عطية حلف بالقطع لا بالعالم لانه صم انه شفعة
لفلان وبقي انه اشترى بدراهم وان رد اليمين اليه حلف ويؤخر في الحلف * بعد ان يرسل *
الحاكم * امناه * الى المبيع * فيرويه * لانه يحلف يمينا قاطعة فيما روى الشيخ سليمان
ابو الربيع عن ابي زكريا الالوتي قاله عمنا يحيى * وان حلف على جحدته ثم اتاه
صاحبه * وهو الشفع المذكور الخاصم معه * او شفيع اخر على ذلك * المذكور من
الشراء المدعى * مرة اخرى * ولو اتى صاحبه او شفيع اخر ببيان الشراء * فلا سبيل
عليه بعد اليمين ان لم يدع * ذلك الشفع الاول او الشفع الاخر عليه * شراء
بهذه * اي بعد اليمين لجواز ذكرها وتأييدها وله عليه يمين اخرى ان يبين * وان
جحد البائع والمشتري * جميعا الشراء * فلا سبيل للشفيع عليهما * باليمين ولا بالتراجع
الى الحكم لان ذلك منه دعوى على غير شيء لانكارهما البيع فليس بانبا على شيء لانه
بنى على شراء غير ثابت مبني على بيع غير ثابت فكأنه يدعي لغيره ادعى البيع المشتري
ثم اراد الشفعة من المشتري وان بين الشفع اخذ الشفعة بخلاف ما اذا اقر البائع
ببيع او سكت او غاب فان جانب البائع كالمأمون في وقوع البيع ان سكت او غاب
وامون ان اقر فالشفيع حيث يدعي لنفسه فانهم وان ادعى من كان الاصل في يده

لا بخبر بعد جحد
فان لم يكن حلف المشتري
حاكم بعد ان يرسل امناه
فيرويه وان حلف على
جحدته ثم اتاه صاحبه او
شفيع اخر على ذلك مرة
اخرى فلا سبيل عليه بعد
اليمين ان لم يدع شراء بعده
وان جحد البائع والمشتري
فلا سبيل للشفيع عليهما

انه صار اليه بالتبرع لا بعوض وقال الشفيع صار اليك بالعوض لشفيع فالقول قول
من هو بيده قليل يخاف مطلقا وقيل ان اتهم بالشراء او بنوع من العوض ولا
شفعة قال القاضي

ومن له شفعة شقص يدعي * يبعث الشخص قال بالتبرع

فما ادعاه فعليه اليه * وخصمه يمينه معينه

وقيل بالشفعة بالقيمة اذا لم تجز المدة بتبرع مالك ذلك بمثل ذلك لمثل من كان
بيده وذكروا ان بعض المالكية من بلد سبته وهو يحيى بن تمام المتنفذ اشترى حصة
من حمام نخاف الشفعة فاشهد له البائع بالصدقة فرفعه الشفيع الى قاضي سبته وهي
بلدة في هذا البر الواسع يقابلها الجزيرة الخضراء من الاندلس بينهما عرض البحر
المعروف بزقاق سبته فقصى بانه لا شفعة في الصدقة فرفع الشفيع امره الى قرطبة
من الاندلس فحكموا له بالشفعة فاخذ ما قال المصنف في الورد البسام من ادعى على احبائه
اشترى ماله فيه شفعة فجحد فالبين عليه فان اتى به فاختلفا في تسمية ما اشترى
فادعى الشفيع انه نصيب شريكه وقال المشتري انه نصف نصيبه او قال الشفيع
انه نصيب شريكه في موضع كذا وقال المشتري في موضع اخر فعلى الشفيع البيان
اذهو مدع وان اختلفا في الثمن فالمشتري مدع وان اختلفا في جنس الثمن قبل
قول المشتري وان قال الشفيع اشترى بمجهول او بما يكون علي فيه القيمة وقال
المشتري بخلاف ذلك او ادعى الشفيع الاجل والمشتري عدمه قبل قوله والشفيع
مدع وان ادعى المشتري ان الشراء على ما تدرك به الشفعة كهيئة لاثواب وادعى الشفيع
خلافه او ادعى الشفيع حدوث الغلة عند المشتري وبأخذها او اكلمها وادعى الشفيع
انه اشتراها مع الشجر فيحط عنه مقابلها من الثمن وقال المشتري حدثت عندي
فاكتتها فلا احط عنك شيئا قبل قول المشتري وان اختلفا في بناء او نبات او شجر
فقل المشتري انا احدثته وطلب قيمته فهو مدع وان قال اشترى لمن وكاني فلا
تذكر علي الشفعة وقال الشفيع بل انفسك فعلتها قبل قول الشفيع وان قال ان
هذا الفساد مثل الحرف والمدم هو من المشتري ليحط عنه قيمته وقال المشتري من
البائع وحدث من قبل الله فالقول قول المشتري ومن اشترى ما شفعته لطفل او

مجنون او غائب فافاق المجنون او بالغ الطفل او قدم الغائب فراء اخذها منه فادعى
المشتري ان خليفته اجاز له او علم ولم يطالبه منه فالمشتري مدع وان ادعى الغائب او نحوه
ان خليفته طلبها من المشتري فامتنع او فرو كذبه المشتري فالقول قول المشتري ومن
اشترى ما لاحد شفيعته وقد حضر منه فكث مدة ولم يطالبها منه ثم طلبها وقال لم
اعلم بالغيب الا الساعة قبل قول الشفيع لا ان قال لم اعلم ان لي شفيعته وقيل يقبل
قوله مع يمينه وان قال اشترى مالك شفيعته وانت حاضر ولم تأخذ فهو مدع وان
قال طلبتها مني ولم ترفني الثمن وادعى الشفيع الاراءة فالقول قول المشتري وان قل
لا شفعة لك لانك اخرجت ماله الشفعة من مملكك قبل الشراء فالقول قول
الشفيع اه وان قل للشفيع انما تشفع لغيرك لا لك فلا يمين له على الشفيع وفي نوازل
نقوسة من اشترى من رجل قدانا وقد كان لرجل فيه نصيب فقل اخذ شفيعتي
فقال المشتري لا نصيب لك فيه فبين انه له نصيب فلا شفعة لانه انما ثبت له النصيب
من حيث حكم الحاكم * وان ادعى المشتري انه * اي الشفيع * اجاز له الشراء
عند ارادته الشفعة * او بدون الارادة ومراده عند جواز الشفعة وهو ما بعد الشراء
والخلف في الجواز قبله كما مر * او قطعها عنه بعده * اي بعد الشراء * او اطعمه
من ثمار المبيع بعلمه * اي مع علمه بالشراء وان الثمار من ثمار المبيع سواء على طريق
الصدقة او هبة الثواب او هبة غير الثواب او بالبيع او بالتدليل او باجرة على عمل
فان ذلك كله اذا صح يبطل الشفعة وكذا اصدق او عوض به عوضا ما وكالثمار نفس
الاصل او جزؤه * او نحو ذلك مما يفوتها * بضم الياء وتشديد الواو * عنه *
مثل ان يبيع المشتري فيفعل الشفيع مع المشتري الثاني ما يبطل الشفعة وكذا مع
الثالث فصاعدا * كلف * المشتري * بيانا وان بالخبر * لان ذلك دعوى في
بطلان حق لا انتقال ملك * والا حلف الشفيع * انه اتفق ذلك * وشفيع وكذا
ان * كان الشفيع ادعى انه * اخذها فجحد المشتري * انك لم تأخذ شيئا فان
على الشفيع البينة انه اخذها ولو بالخبر والا حلف المشتري ولا يجحد الشفيع ان يجحد
شفعة لانه قد اقر بانه شفع ولا شفعة مرتين ولولم تنقض مدة الشفعة لان اليمين لقطع
الدعوى وفي التاج وان رد اليمين على الشفيع حلف اه وان اقر الشفيع بتسليم الشفعة

وان ادعى المشتري انه
اجاز له الشراء عند ارادته
اشفعة او قطعها عنه بعده
او اطعمه من ثمار المبيع
بعلمه او نحو ذلك مما يفوتها
عنه كلف بيانا وان بالخبر والا
حلف الشفيع وشفيع وكذا
ان اخذها فجحد المشتري

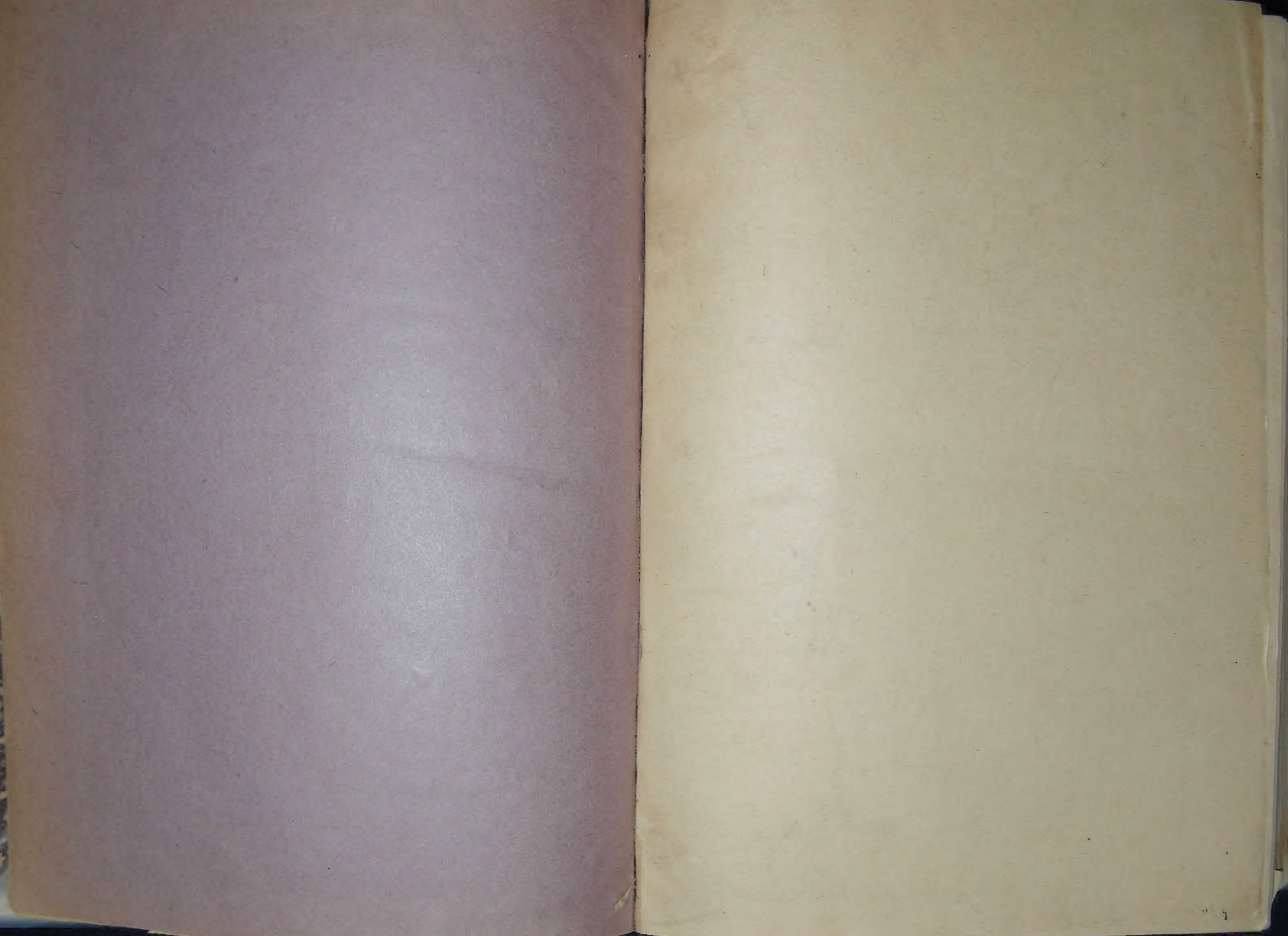
و ادعى ما يبطل تسليمه فهو مدع وكذا ان ادعى تسليمها باجرة فقد بطلت وهو مدع في الاجرة كذا في الديوان قال عما يجي ومن قال لرجل انت لي في احداث المضرة او جزتها بد حدثها او كان ما ثبت به كالانمار والمدة بين وان يجزى والا فله اليمين على الرجل الا ان اتهم في ذلك الذي يدعي قبله اه وان قال الشفع اني احلف لقد اخبرني من اتق به ببيعها حلف المشتري على علمه وقال في رجل ازال الى اخر مالا فاستوجه الشفع بقولها ذلك وطلب منه شفعة فقال المزيل اشهدت له بحق وقد رده علي انه ان وقع اخذها قبل الرد فليس رده بشيء وله شفعة وان انكر ازالته الى احد وادعى الشفع انه قد ازاله ولا يدين له فطلب يمين المزيل انه ما ازاله قال خميس فما ارى عليه يميناً على هذه الصفة وان ادعى انه باعه وادعى انتزاعه من المزال اليه بالشفعة وهو يستحقها فيصف شفعة هذه فان انكر حلف ما قبله له حق مما يدعي عليه من الشفعة اذ ازالها وتكون اليمين بينه وبين من بيده ما انتزع بها وان رد اليه يمين اليه حلف انه انتزعه من فلان بعد ان يقف عليه هو وخضمه والحاكم او رسوله ويسمي الثمن فان حلف منع منه من يدعي المال وان طلب المشتري يمين الشفع انه طلبها له لا لغيره او بعكسه حلف انه ياخذها كذلك ولا يجوز له ان يوليها غيره قبل اداء الثمن وان ادعى المشتري انه اعطىها او تصدق عليه بها او اقر له بها بلا عوض او قوبض بها وظلها منه الشفع فعليه له اليمين وان اشتغل بطلب الثمن الى ان مضت ثلاثة ايام ولم يحضره فقيل تفوته وقيل لا ومن اشترى قيل ارضا واشترى غيره اخرى تشفعها فقال اشتريت قبلك فقال احدهما احلف بالعلم والاخر بالقطع فاليمين في هذا بالعلم وان بين احدهما شفع وقيل ان اشهدت امرأة بجميع مالها لرجل بحق وطلب الشفع شفعة بتلك الشهادة وان الرجل لما علم بذلك رد المال على المرأة واحتج الشفع انه قد استوجبه بها وعادت تقول انها لم تشهد به لاحد وشك الشاهدان في معرفة وجهها لما اشهدت بها للرجل فطلب الشفع يميناً انها ما هي التي شهدا عليها فقيل ان طلب شفعة في حين مطلبها بعد ان قامت عليه الحجة بعلم الشاهدين وصحت الشهادة وحكم له بشفعة فاخذها ثم رجعا او اخذهما او شك في شهادتهما فقدم غنى الحكم في الشفعة ولا رجوع لما اذا وقع وان رجعا غرمنا المال وان رجعا احدهما غرم النصف

على قول وان لم تصح شهادتهما او شكاً قبل وقوع الحكماء رجماً قبل ان ياخذ الشفع شفعة او يحكم له بها انقضت القضية ولا شفعة له ولا يمين له عليها وان انكر من شهد له بالمال بيمينه فاراد الشفع يمينه كانت له ان صح عنده انتقال الملك اليه ويملفه ما اشهدت فلا بد بان فلان له بهذا المال ولا ازالته اليه لا رده عليها بعد ان اشهدت له به وهو شفعة وبعد اخذها ولا قبله له حق من قبل شفعة فيه ولا ينفع من شهد له بالمال رده الى المرأة بعد مطلب الشفع ولا مطالب له على المرأة وكل ما يدعيه المشتري على الشفع ما يبطل الشفعة فاليمين للشفع ان شاء حلف واخذ وان شاء ردها على المشتري فيحلف على ما يراه الحاكم العدل جائزاً من دعواه من لفظه ويكون فيه انقطاع الحكم والشفعة امرها دقيق ويوجب امره ان النظر فيه ولا تجوز فيه الحيل ولا المدالسة ولا المداهنة كذا في التاج * وان عارضه البائع جاحداً للبيع بعد اخذها * اي بعد اخذ الشفعة * بين الشفع الشراء للمشتري و * بين * الاخذ * باسكان الحاء * منه * اي من المشتري * بالشفعة * فتصح له * ان اتحد شهود الشراء والاخذ * قال عثمان بن يخبرون بالشراء اولاً ويشهدون بالشفعة ثانياً وقيل عكسه الواو هنا للترتيب اعني في قوله والاخذ منه فالشرط في قوله ان اتحد شهود ان لا يكون قول يجب بيان الشراء اولاً والاخذ ثانياً ان اتحد شهودهما واما ان كان شهود الشراء غير شهود الشفعة فلا يجب الترتيب فلو اتى بشهود الشفعة اولاً جاز وعلى كل حال لا يلزم اتحاد شهود الشراء والشفعة * ولا تقبل شهادة الشفعة على البائع * يعني ان من شهد بالشفعة لا تكون شهادته بها شهادة على البيع بل يحتاج الى شهود يحضرون البيع او يقر لهم البائع * فان لم يكن * بيان * حلف البائع * انه ما باع لاني الدعوى بعد ثبوت الشفعة له لا لغيره لان انتقال ما للمشتري اليه * وان اتى * ذلك الشفع * بيان على ما ذكرنا * من ان البائع باع للمشتري وانه اخذ الشفعة من المشتري * وحكم له بذلك * المبيع بالشفعة * ثم عارضه المشتري جاحداً اخذ منه بالشفعة لم ينصت اليه ولا يرفع مما شفع * اي لا يخرج بيننا ينصت ويرفع للمفعول والفاعل هو الحاكم والنائب خمير الشفع كما ان فاعل شفع هو ضمير الشفع * وكذا البيع والهبة والصدق على هذا الحال * اذا حكم بواحد على احدهما جاء يدعي لم ينصت ووجه الجحود والادعاء بعد

وان عارضه البائع جاحداً
المبيع بعد اخذها بين الشفع
الشراء للمشتري والاخذ
منه بالشفعة ان اتحد شهود
الشراء والاخذ ولا تقبل
شهادة الشفعة على البائع
فان لم يكن حلف البائع وان
اي بيان على ما ذكرنا وحكم
له بذلك ثم عارضه المشتري
جاحداً اخذ منه بالشفعة
لم ينصت اليه ولا يرفع ما
شفع وكذا البيع والهبة
والصدق على هذا الحال

الحكم ان يدعي مثلاً ان الحكم بالشفعة او الهبة او الصداق او البيع شهوده لا تجوز شهادتهم
 لاجل كذا وزوروا او كان الهبة او نحو ذلك بالقهر لانه لم يدع ذلك عند التعاقد بل بعد الحكم
 قال عذنا يحيى ولو ان رجلاً باع لآخر داراً او فدناً بشهادة الشهود ثم باعها المشتري
 لرجل آخر غيره بشهادة الشهود الاولين ثم عارضه فيه البائع الاول فشهد له الشهود
 عليه فليقبلوا له الخبر على الشراء الاول ثم يشهدوا على الثاني وقيل عكسه وان كان
 الشهود الاولون غير الآخرين فلا يشهدوا له بذلك فان لم تكن له يدنة فمضى البائع
 الاول بين وان اتى باليدنة على ما ذكرنا فليحكم الحاكم بها على البائع الاول وان
 عارضه البائع الثاني فلا يشتغل الحاكم بقوله ويرفعه له منها بنير خصومة ولا شهادة
 وكذلك لو ان الاول وهبه وباعه الثاني او وهب الثاني وباع الاول او كان الاختلاف
 بالاصداق مع الهبة او البيع وكذلك ان اختلفت كمية الثمن او نوعه فليس في ذلك
 الاختلاف ما يضر الشهادة واما ان اشترى الاول داراً واحدة او فدناً واحداً فباعه
 من غيره وزاده من عند نفسه فلا يشهد له الشهود بذلك حين باع غيره وكذلك
 ان باع الثاني نصفه او ثلثه او بعضاً منه وقد اشتراه على الاول كله فلا يشهد له الشهود
 بعد ذلك لان التجزئة لا تجوز في الاصل وروى ابو الحسن الشروسي عن ابي الخير
 الجناوني عن ابي يحيى الدرقي ان التجزئة في الاصل جائزة في قول بعض الفقهاء
 وليس العمل على ذلك ولا تفوت شفعة البالغ بفعل ابيه مع المشتري ما يبطل الشفعة
 ويرد الشفع المبيع بعيب الى المشتري والمشتري الى البائع وان لم يعلم به وان رضى
 الشفع الاخر بعد رد الاول اخذه وللشفيع رده بعيب حادث عند المشتري لم يعلم به
 وقيل لا وهو مسائل الشفعة اكثر من هذا فلتطلب من المطولات وقد احضرتها لك
 يا طالباً والسلام عليك والله اعلم

قد تم بادانة الملك الجليل الجزء الخامس من شرح كتاب النيل وشفاء العليل
 المشتمل على ثلاثة كتب الاول كتاب الاجارة والثاني كتاب الرهن والثالث
 كتاب الشفعة ويليه الجزء السادس اوله كتاب الهبة





شرح النيل